محمود شاكر

التاريخ الإسلامي

التاريخ المعاصر

القارة الهندية

جنوب شرقي آسيا
ماليزيا وأندونيسيا

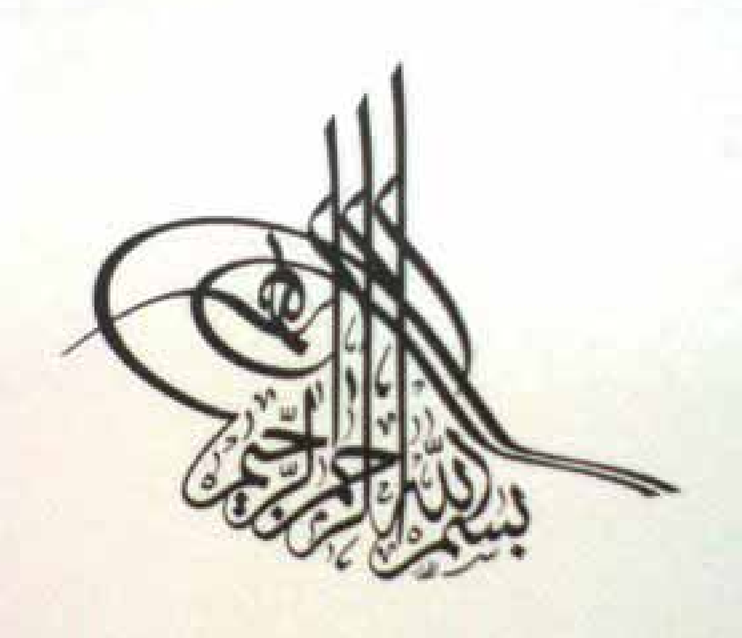
المكتب الإسلامي



-١٩-

التاريخ المعاصر

القارة الهندية


بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ الإسلامي

- ١٩ -

التاريخ المعاصر

القارة الهندية

١٣٤٢ - ١٤١١ هـ

١٩٢٤ - ١٩٩١ م

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

الطبعة الثانية
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

المكتب الإسلامي
بيروت : ص. ب : ١١/٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٠٦٣٨
دمشق : ص. ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمّان : ص. ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٤٥٦٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وإمام المرسلين محمد بن عبدالله، وعلى إخوانه الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه، ومن سار على دربه إلى يوم الدين أما بعد :

فإن أرض الهند تلك الأرض الواسعة المحصورة بين خليج البنغال في الشرق، وبحر العرب في الغرب، والمحيط الهندي في الجنوب، وجبال هيمالايا في الشمال، والمرتفعات الجبلية في الشمال الشرقي، وجبال سليمان وامتداداتها في الشمال الغربي. هذا إضافةً إلى ما يتبعها من جزر، وهي : جزر لكاديف، والمالديف في الغرب، واندمان، ونيكوبار في الشرق، وجزيرة سرنديب «سيلان» في الجنوب.

ولاتساع هذه البلاد فإنه يُطلق عليها اسم «شبه القارة الهندية» إذ تزيد مساحتها على أربعة ملايين وثلاثمائة وستين ألف كيلومتر مربع. وهي شبه جزيرة، إذ يلفّها اليمّ من جهاتها الثلاث الشرقية والغربية والجنوبية. هذه هي الهند بالاصطلاح الجغرافي، وبالمفهوم العلمي، وبالمعنى الذي عرفه المسلمون عندما كانوا يتحدّثون عنها، وعندما انطلقوا لفتحها. وهذا هو الاسم الشائع حتى قبل تقسيمها ٢٨ رمضان ١٣٦٦ هـ (١٥ آب ١٩٤٧ م). أما بعد هذا التاريخ فإن كلمة «الهند» أصبحت تدلّ على دولةٍ سياسيةٍ بقيت تحمل الاسم الذي كان يُطلق على البلاد كلها قبل التقسيم.

ورغم أن التقسيم قد تمّ، وانفصلت المناطق ذات الأكثرية المسلمة، وشكّلت دولة باكستان، ثم تجزأت باكستان إلى بنغالديش وباكستان، كما استقلت جزر المالديف وسكانها جميعاً من المسلمين، ومع هذا فقد أبقينا «الهند» عنواناً لهذا الكتاب وذلك لـ:

١ً ـ إذا كانت الدول الإسلامية قد انفصلت عن الهند سياسياً إلا أنها بقيت جغرافياً ضمن هذا الاسم. فالتقسيم السياسي لم يخرج هذه الدول عن الدائرة الجغرافية والموقع الفلكي.

٢ً ـ أن الدول الإسلامية الواقعة ضمن هذه التسمية لم ينفصل بعضها عن بعض إلا بعد مرور أكثر من ثلاث وعشرين سنة من المرحلة التي نُؤرّخ لها... أي بقيت تحت اسم الهند من ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ حتى ٢٨ رمضان ١٣٦٦ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ حتى ١٥ آب ١٩٤٧ م).

٣ً ـ أن كثيراً من العلماء لم يرضوا عن هذا التقسيم، ورأوا فيه ضرراً كبيراً على المسلمين وعلى مستقبل الدعوة.

٤ً ـ أن عدداً كبيراً من المسلمين قد بقي ضمن الجزء الذي حمل اسم «الهند» وتصل نسبتهم إلى ١٢٪ من مجموع السكان، فيزيدون في هذا اليوم على الثمانين مليوناً. وسندرس الأقليات التي بقيت خارج حدود الدول الإسلامية التي نشأت عن تجزئة شبه القارة الهندية في الجزء الثاني والعشرين من هذا الكتاب ـ إن شاء الله ـ.

إن عنوان هذا الكتاب إذن عنوان جغرافي مدة ثلاث وعشرين سنةً من هذه المرحلة، وعنوان سياسي باقي المدة التي تشمل الزمن الذي استمرّ من التقسيم حتى ساعة تدوين هذا الكتاب.

لم تكن بعد التقسيم سوى دولة إسلامية واحدة هي باكستان، إذ لم تكن سيلان ترتبط بالهند سياسياً رغم أنها ضمن الإطار الهندي الجغرافي الذي تحدثنا عنه، وكانت جزر المالديف ترتبط سياسياً مع سيلان، ولم يجر

تقسيم الهند حتى تبعه استقلال جزر المالديف عن سيلان فغدت دولتان إسلاميتان مستقلتان ضمن إطار جغرافية الهند.

وبعد مؤامرة دولية كانت دولة الهند رأس الحربة فيه تجزأت باكستان فانفصل القسم الشرقي فيها عن القسم الغربي، وحمل اسم «بنغالديش» على حين بقي القسم الغربي يحمل اسم «باكستان»، وهكذا أصبحت دول ثلاث مسلمة ضمن إطار جغرافية الهند، وهي: باكستان، وبنغالديش، وجزر المالديف. وعلى هذا ستكون دراستنا على النحو الآتي:

الباب الأول: الهند: ١٣٤٢ ـ ١٣٦٦ هـ (١٩٢٤ ـ ١٩٤٧ م).

الباب الثاني: ولاية كشمير.

الباب الثالث: باكستان الكبرى: ١٣٦٦ ـ ١٣٩١ هـ (١٩٤٧ ـ ١٩٧٢ م).

الباب الرابع: باكستان: ١٣٩١ ـ ١٤١٢ هـ (١٩٧٢ ـ ١٩٩٢ م).

الباب الخامس: بنغالديش: ١٣٩١ ـ ١٤١٢ هـ (١٩٧٢ ـ ١٩٩٢ م).

الباب السادس: جزر المالديف: ١٣٤٢ ـ ١٤١٢ ـ (١٩٢٤ ـ ١٩٩٢ م).

فنرجو من الله أن نُوفّق في إعطاء صورة صحيحة عن تاريخ هذه المنطقة من خلال مفهوم إسلامي سليم، بعيدين كل البعد عن التفسيرات المغرضة التي تروّجها وسائل الإعلام الأجنبية لإنجاح مخططاتها التي منها قتل الروح المعنوية الإسلامية، وإبعاد الناس عن عقيدتهم، وعن مفهوم الأخوة بين أبناء الأمة الواحدة. والله نعم المولى ونعم النصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

لمحة عن الهند قبل إلغاء الخلافة

كان العرب في الجاهلية على صلةٍ مع الهنود، وكانت العلاقة بينهما علاقةً تجاريةً بحتةً لا تتعداها، ومع معرفة العرب للنظام الاجتماعي في الهند[1]، وما فيه من فروقٍ واضحةٍ وتباينٍ غريبٍ إلا أن هذا لم يكن ليهمّهم، أو ليُبالون به، إذ هم على جاهليةٍ، ولكلٍ شأنه في هذه الحياة.

فلما أكرم الله العرب بالإسلام، ووصل إلى الجهات التي كانوا يتعاملون فيها مع الهند، رأوا من واجبهم التوجّه إليهم لإنقاذهم مما هم عليه من الظلم والظلمات فهذه مُهمّة المسلمين في الحياة، وهكذا فرض عليهم الإسلام، ففكّروا بهذا ولم تنته بعد الحروب مع فارس والروم، ولم

---

(١) يقول أبو الحسن علي الحسني الندوي في كتابه «ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين»: أما نظام الطبقات فلم يُعرف في تاريخ أمةٍ من الأمم نظام طبقي أشدّ قسوةً وأعظم فصلاً بين طبقةٍ وطبقةٍ وأشدّ استهانةً بشرف الإنسان من النظام الذي اعترفت به الهند ديناً ومدنياً، وخضعت له آلافاً من السنين ولا تزال، وقد بدت طلائع التفاوت الطبقي في آخر العهد الويدي بتأثير الحرف والصنائع وتوارثها، وبحكم المحافظة على خصائص السلالة الآرية المحتلّة ونجابتها، وقبل ميلاد المسيح بثلاثة قرونٍ ازدهرت في الهند الحضارة البرهمية، ووضع فيها مرسوم جديد للمجتمع الهندي، وأُلّف فيه قانون مدني وسياسي اتفقت عليه البلاد، وأصبح قانوناً رسمياً ومرجعاً دينياً في حياة البلاد ومدنيتها، وهو المعروف الآن بـ «منوشاستره».

يقسم هذا القانون أهل البلاد إلى أربع طبقاتٍ ممتازةٍ وهي: (١) البراهمة، طبقة الكهنة ورجال الدين. (٢) شتري: رجال الحرب. (٣) ويش: رجال الزراعة =

﴿ والتجارة. (٤) شودر: رجال الخدمة. ويقول (منو) مؤلف هذا القانون: (إن القادر المطلق قد خلق لمصلحة العالم، البراهمة من فمه، وشتري من سواعده، وويش من أفخاذه، والشودر من أرجله، ووزّع لهم فرائض وواجبات لصلاح العالم. فعلى البراهمة تعليم (ويد)، أو تقديم النذور للآلهة، وتعاطي الصدقات، وعلى الشتري حراسة الناس، والتصدّق، وتقديم النذور، ودراسة (ويد) والعزوف عن الشهوات، وعلى ويش رعي السائمة والقيام بخدمتها وتلاوة (ويد) والتجارة والزراعة، وليس لشودر إلا خدمة هذه الطبقات الثلاث.

امتيازات طبقة البراهمة: وقد منح هذا القانون طبقة البراهمة امتيازات وحقوقاً ألحقتهم بالآلهة فقد قال: إن البراهمة هم صفوة الله، وهم ملوك الخلق، وإن ما في العالم هو ملك لهم فإنهم أفضل الخلائق وسادة الأرض، ولهم أن يأخذوا من مال عبيدهم شودر- من غير جريرة- ما شاءوا، لأن العبد لا يملك شيئاً وكل ماله لسيده. وإن البرهمي الذي يحفظ رك ويد (الكتاب المقدس) هو رجل مغفور له ولو أباد العوالم الثلاث بذنوبه وأعماله، ولا يجوز للملك حتى في أشدّ ساعات الاضطرار والفاقة أن يجبي من البراهمة جباية أو يأخذ منهم إتاوة، ولا يصحّ لبرهمي في بلاده أن يموت جوعاً، وإن استحق برهمي القتل لم يجز للحاكم إلا أن يحلق رأسه، أما غيره فيقتل.

أما الشتري فإن كانوا فوق الطبقتين «ويش وشودر» ولكنهم دون البراهمة بكثير، فيقول «منو»: إن البرهمي الذي هو في العاشرة من عمره يفوق الشتري الذي ناهز مائة كما يفوق الوالد ولده.

المنبوذون الأشقياء: أما شودر «المنبوذون» فكانوا في المجتمع الهندي- بنص هذا القانون المدني الديني- أحطّ من البهائم وأذلّ من الكلاب، فيصرّح القانون بأن «من سعادة شودر أن يقوموا بخدمة البراهمة، وليس لهم أجر وثواب بغير ذلك» وليس لهم أن يقتنوا مالاً أو يدخروا كنزاً فإن ذلك يؤذي البراهمة، وإذا مدّ أحد من المنبوذين إلى برهمي يداً أو عصاً ليبطش به قطعت يده، وإذا رفسه في غضب فُدعت رجله، وإذا همّ أحد من المنبوذين أن يجالس برهمياً فعلى الملك أن يكوي إسته وينفيه من البلاد، وأما إذا مسّه بيد أو سبّه فيقتلع لسانه، وإذا ادّعى أنه يعلمه سُقي زيتاً فائراً، وكفارة قتل الكلب والقطة والضفدعة والوزغ والغراب والبومة ورجل من الطبقة المنبوذة سواء.

مركز المرأة في المجتمع الهندي: وقد نزلت النساء في هذا المجتمع منزلة الإماء، وكان الرجل قد يخسر امرأته في القمار، وكان في بعض الأحيان للمرأة عدة أزواج، فإذا مات زوجها صارت كالموؤودة لا تتزوج، وتكون هدف الإهانات والتجريح، ﴾

﴿ وكانت أمة بيت زوجها المتوفى وخادم الأحماء، وقد تحرق نفسها على إثر وفاة زوجها تفادياً من عذاب الحياة وشقاء الدنيا. وكان ذلك تقليداً محترماً فاشياً في الطبقات الشريفة، والمجتمعات الأرستقراطية يعرف بـ «ستي» وكان دليلاً على وفاء الزوجة للزوج وشرفها، وقد قلّ عدد المنتحرات بتأثير الحكومات الإسلامية، وتدخّل الحكام المسلمين، كما صرّح بذلك الرحالة الفرنسي الدكتور «برنير»، حتى ألغاه الإنكليز في العهد الأخير إلغاء تاماً.

ويقول أبو الحسن علي الحسني الندوي في رسالته «منهج أفضل في الإصلاح للدعاة والعلماء»: إذا سافرتم في القطار ترون صديقين من غير المسلمين يتحدثان ويتلاطفان، وإذا حضر الطعام صرف هذا وجهه إلى الغرب، وهذا وجهه إلى الشرق، بدأ يأكل هذا، وبدأ يأكل ذلك، كأنه لا لقاء بينهما.

ويقول أيضاً أبو الحسن علي الحسني الندوي في كتابه «ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين» عن شذوذ ديانة الهند القديمة تحت عنوان «الشهوة الجنسية الجامحة»: وأما الشهوة فقد امتازت بها ديانة الهند ومجتمعها منذ العهد القديم، فلعلّ المواد الجنسية والمهيّجات الشهوية لم تدخل في صميم ديانة بلاد مثل ما دخلت في صميم الديانة في البلاد الهندية، وقد تناقلت الكتب الهندية، وتحدّثت الأوساط الدينية عن ظهور صفات الإله، وعن وقوع الحوادث العظيمة، وعن تعليل الأكوان روايات وأقاصيص عن اختلاط الجنسين من الآلهة، وغارة بعضها على البيوتات الشريفة تستكّ منها المسامع ويتندّى لها الجبين حياءً، وتأثير هذه الحكايات في عقول المتدينين المخلصين المرددين لهذه الحكايات في إيمان وحماسة دينية وفعلها في عواطفهم وأعصابهم واضح، زد إلى ذلك عبادتهم لآلة التناسل لإلههم الأكبر «مهاديو»، وتصويرها في صورة بشعة، واجتماع أهل البلاد عليها من رجال ونساء وأطفال وبنات، زد إليه كذلك ما يُحدّث به بعض المؤرخين من أن رجال بعض الفرق الدينية كانوا يعبدون النساء العاريات والنساء يعبدن الرجال العراة، وكان كهنة المعابد الخونة والفسّاق كانوا يرزؤون الراهبات والزائرات في أعزّ ما عندهن، وقد أصبح كثير من المعابد مواخير يترصّد فيها الفاسق لطلبته، وينال فيها الفاجر بغيته، وإذا كان هذا شأن البيوت التي رفعت للعبادة والدين فما ظن القارئ ببلاط الملوك وقصور الأغنياء؟ فقد تنافس فيها رجالها في إتيان كل منكر وركوب كل فاحشة، وكان فيها مجالس مختلطة من سادة وسيدات، فإذا لعبت الخمر برؤوسهم خلعوا جلباب الحياء والشرف وطرحوا الحشمة، فتوارى الأدب وترفع الحياء.

هكذا أخذت البلاد موجة من الشهوات الجنسية والخلاعة، وأسفّت أخلاق الجنسين إسفافاً كبيراً. ﴾

تساقط هاتان الدولتان، ويأتي الخوف على المسلمين منهما، إذ أنهما أقوى دولتين في العالم يومذاك، ولطالما عملتا ضدّ المسلمين فحرضتا المرتدّين، وجهّزتا الجيوش لمواجهة المجاهدين إذ كانت تخشى زوال سلطانيهما، وذهاب استعباد حكامهما وسدنة معابد دياناتها للعباد، وخشيةً على الحدّ من زوال غرائز المتسلّطين عليهما.

وإذا كان الخليفة ورجال الشورى وقادة الفتح منصرفين بكل طاقاتهم وإمكاناتهم لحرب الظلم والاستبداد في الدولتين الكبريين فارس والروم، والعمل على تسهيل نشر الدعوة ومنع الوقوف في وجه الدعاة فإن ولاة المناطق التي كانت تتعامل مع الهند لم يمنعهم مانع من العمل على نشر الإسلام في الهند ورفع الظلم عن أهلها. وكانوا يتوقّعون أن هذا لا يكلّفهم كثيراً، ولا يُشكّل على الدولة عبئاً يُعرقل عليها القيام بمهمّتها في نشر الدعوة، ومحاربة المستبدّين الذين يحولون دون ذلك، وكانوا يتصوّرون أنه ما أن تصل إلى مسامع الهنود أنباء الدين الجديد، وما فيه من خيرٍ للبشر، ومن مُساواة حتى يُهرع إليه أبناء الطبقات كلها دون البراهمة الذين قد يقاومون الإسلام حرصاً على نفوذهم ومصالحهم.

أيام الراشدين:

تولّى عثمان بن أبي العاص الثقفي عام ١٥ للهجرة أيام الخليفة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أمر البحرين وعُمان، فوجّه أخاه الحكم إلى البحرين، وسار هو إلى عُمان، ولم يلبث أن وجّه أخاه الحكم في جيش إلى (تانه) شمال مدينة بومباي.

وأعاد عثمان بن أبي العاص الثقفي أخاه الحكم مرةً ثانية بجيش إلى (بروص) في مقاطعة (كوجرات) شمال (سورت)، فلقي الحكم العدو، وانتصر عليه. و(بروص) ميناء قديم فقد أهميته مع الزمن.

ووجّه عثمان بن أبي العاص الثقفي أخاه الآخر (المغيرة) إلى (الديبل) على مقربةٍ من مدينة كراتشي اليوم.

وسار كذلك الحكم بن عمرو التغلبي بجيش إلى (مكران) من بلاد فارس ففتحها، وفرّ أهلها حتى وصل بعضهم إلى وادي نهر السند، وكان في هذا الجيش عبدالله بن عبدالله بن عتبان الأنصاري، وسهيل بن عدي بن مالك الأنصاري، وشهاب بن المخارق. وبعث الحكم بن أبي العاص الثقفي بشارة الفتح إلى الخليفة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وبعث إليه بالأخماس مع صحار العبدي.

وفي عهد عثمان بن عفان، رضي الله عنه، بعث والي العراق عبدالله بن عامر بن كريز إلى الهند حكيم بن جبلة العبدي فظفر، وكانت دولة فارس قد انهارت وانتهت، ودولة الروم قد هُزمت، وقبعت تترقّب. فلما رجع حكيم بن جبلة العبدي من الغزو أرسله والي العراق عبدالله بن عامر بن كريز إلى الخليفة، فلما وصل إليه طلب منه أن يصف له الهند، فقال: ماؤها وشل[1]، وثمارها دقل[2]، ولصّها بطل، إن قلّ فيها الجيش ضاعوا، وإن كثروا جاعوا و... فطلب الخليفة من ولاته على المشرق عدم غزو الهند بعدها.

وأرسل الخليفة علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، إلى بلاد السند (تاغر بن دعر) عام ٣٨ هـ، فوصل إلى بلاد القيقان، وبعث، رضي الله عنه، في إثره الحارث بن مرة العبدي فظفر وأصاب مغنماً، وذلك في أواخر عام ٣٨ هـ وأوائل العام الذي تلاه، ولكنه قُتل فيما بعد وأكثر من معه عام ٤٢ هـ أيام خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

أيام الدولة الأموية:

استعمل والي العراق عبدالله بن عامر أيام معاوية بن أبي سفيان، رضي الله عنهما، على ثغر الهند عبدالله بن سوار العبدي ففتح بلاد

---

(١) وشل: قليل.
(٢) دقل: رديء.

القيقان، وعاد بعد أن استخلف على الثغر كراز بن أبي كرز العبدي.

وتولّى أمر الثغر راشد بن عمرو فاستشهد عام ٤٢ هـ، فعاد إلى الولاية عبد الله بن سوار العبدي فاستشهد عام ٤٧ هـ، فبعث والي العراق زياد بن أبيه مكانه سنان بن سلمة الهذلي للمرة الثانية ثم تولّى الثغر المنذر بن الجارود العبدي.

ومن ناحية ثانية وصل إلى الهند عبّاد بن زياد بن أبيه والي سجستان، وأحرز نصراً. وكذلك أرسل والي خراسان الحكم بن عمرو الغفاري إلى الهند عام ٤٤ هـ المهلب بن أبي صفرة فنال شيئاً من النجاح، وبشكل عام فإن هذه الغزوات كانت على نطاق ضيق نتيجة الظروف التي كانت تعيشها الخلافة الإسلامية في دمشق.

واستقرّت أوضاع الدولة في الشام وتولّى الخلافة عبدالملك بن مروان، فأرسل والي العراق الحجّاج بن يوسف الثقفي الحملة تلو الحملة إلى الهند غير أنها فشلت في بداية الأمر، ثم تكلّلت أخيراً بالنجاح. لقد بعث في البداية سعيد بن أسلم بن زرعة عاملاً له على ثغر السند، غير أنه قُتل، وفرّ قاتلاه وهما: معاوية ومحمد ابنا الحارث العلافي بعد أن غلبا على المنطقة والتجأ إلى ملك السند داهر. ثم أرسل مجاعة بن سُعير التميمي فغلب على الثغر، وفتح بعض المناطق، ووافاه الأجل قبل مرور عام، وخلفه محمد بن هارون بن ذراع النمري، وفي هذه الأثناء اختطف القراصنة الهنود بعض النساء المسلمات، فطلب الحجاج بن يوسف من ملك السند داهر تسليم هذه النساء، فأجاب: أن يده لا تصل إلى القراصنة، فأرسل الحجاج بعض المقاتلين وعلى رأسهم عبيد الله بن نبهان فقُتل، فأرسل آخر، وهو: بُديل بن طهفة البجلي، ولكن الموت وافاه، فرغب الحجاج والي العراق إرسال جيش بإمرة أبي الأسود، فألحّ محمد بن القاسم الثقفي على الحجاج أن يتولّى هو هذه القيادة، فوافق الحجاج، وعقد له، فسار على رأس ستة آلاف، ففتح الديبل (على مقربة من

كراتشي اليوم) عام ٨٩ هـ بعد أن وصل الأسطول الإسلامي وشارك في حصار المدينة، وحطّم محمد بن القاسم الأصنام التي كانت قائمة ليُدرك أهلها أنها لا تضرّ ولا تنفع، ولا تستطيع أن تدفع عن نفسها، ثم توجّه إلى بيرون (حيدر أباد السند اليوم)، فدخلها، وسار إلى (الملتان) عاصمة الإقليم، ففتحها وقتل الملك داهر عام ٩٦ هـ. ولكن (صيتا) ابنة الملك داهر أرادت الثأر لأبيها، فادّعت أن محمد بن القاسم قد اغتصبها، فعُزل حتى يجري التحقيق معه، وتولّى أمر السند يزيد بن أبي كبشة، ولكنه لم يلبث في الإمرة سوى ثمانية عشر يوماً. ونقل محمد بن القاسم إلى واسط، حيث سُجن هناك، وقُتل على يد أحد أعداء الحجاج وهو صالح بن عبدالرحمن الذي اتصل بـ (صيتا) حيث كانت في دمشق في دار الشيخ صفوان منذ أن أرسلها محمد بن القاسم أسيرةً. وأخيراً أنّب (صيتا) ضميرها فاعترفت للخليفة سليمان بن عبدالملك أنها افترت على محمد بن القاسم، وأن ما سبق أن ادعته لم يكن إلا كذباً، فأمر بقتلها لأنها كانت سبب قتل القائد محمد بن القاسم.

اضطرب حبل الأمن في السند منذ أن تركها محمد بن القاسم، وتوفّي يزيد بن أبي كبشة، واستعاد أبناء الملك داهر بعض المدن من أيدي المسلمين.

وفي أيام الخليفة عمر بن عبدالعزيز، رحمه الله، تولّى أمر السند عمرو بن مسلم الباهلي، أخو قتيبة فاتح بلاد ما وراء النهر، فقوي أمر المسلمين، ودعا الخليفة أمراء الهند إلى الإسلام، ووعدهم بأن يبقوا في مراكزهم، فأسلموا، ومنهم أبناء الملك داهر.

كان ملوك الهند وحكام المقاطعات يخافون على مراكزهم، وكان البراهمة يخشون على امتيازاتهم لذا كان هؤلاء، وأولئك يدفعون الطبقات الأخرى القائمة في مجتمعهم، والموجودة حسب قوانينهم وتعاليمهم الدينية لقتال المسلمين مُطلقين الشائعات ضدّ المجاهدين والدعاة، وفي الوقت

نفسه كانوا يحولون دون إطلاع أفراد الشعب من مختلف الطبقات على الإسلام وتعاليمه خوفاً من التوجّه نحوه، والدخول فيه، وبخاصة إذا عرفوا المساواة والحرية والتعاون والأخوة التي هي من تعاليم الإسلام ومبادئه. وهذا ما أخّر انتشار الإسلام، هذا بالإضافة إلى الظروف التي كانت تمرّ بها الدولة الإسلامية.

أيام الدولة العباسية:

انتشرت في السند بعض الأفكار الهدّامة أيام الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور، حتى كان الوالي عمرو بن حفص أحمد حملة هذه الأفكار، لذا فقد عُزل ووُلّي مكانه هشام بن عمرو التغلبي، ففتح الملتان وكشمير.

وفي أيام المهدي انتشرت العصبية القبلية أو انتقلت إلى السند من مركز الدولة فاختلفت القبائل العربية بعضها مع بعض، فضعف شأن المسلمين هناك، واستغلّ الهنود هذا الضعف فاحتلّوا بعض الأجزاء، وتفككت الولاية، وظهرت الإمارات المستقلة، شأنها في ذلك شأن الخلافة التي تجزأت إلى دويلات، وكان من هذه الإمارات في السند: إمارة المنصورة، وإمارة الملتان. ثم قامت إمارة (إسماعيلية)، وبقيت حتى قضى عليها محمود الغزنوي وطارد حاكمها أبا الفتح داود القرمطي في القرن الخامس الهجري، وحكمت عدة دولٍ إسلامية في الهند، وهي:

الدولة الغزنوية:

قلنا أن الدولة العباسية قد تجزأت، وقامت عدة دولٍ رغم بقاء الخلافة في بغداد، وكانت هذه الدول أو الإمارات تعدّ نفسها تابعةً اسمياً للدولة العباسية، ومن هذه الدول: الدولة السامانية التي ورثتها الدولة الغزنوية في غزنة التي أعطت الدولة اسمها.

أسّس الدولة الغزنوية سبكتكين، وخلفه ابنه الأصغر إسماعيل، غير أن ابنه الأكبر محمود قد انتزع الحكم من أخيه عام ٣٨٨ هـ، ونذر نفسه

للجهاد في سبيل الله. فدخل الهند عن طريق ممرّ خيبر، وفتح (قنوج) و (كوجرات)، وهدم معبد (سومنات) بعد فتحها، وكان الهنود يعدّون هذا المعبد مكان تناسخ الأرواح، وأن مدّ البحر وجزره صلاةٌ له. ويعود الفضل في انتشار الإسلام في تلك الأصقاع بعد الله إلى محمود الغزنوي.

خلف محموداً ابنه مسعود ففتح مدينة (بنارس) على نهر الغانج، وبعده ساد الاختلاف، واستمرّ حكم الغزنويين حتى عام ٥٥٥ هـ.

الدولة الغورية:

خلفت الغزنوية، ووصلت إلى البنغال، ولم يحكم من ملوكها سوى شهاب الدين محمد الغوري، ودخل مملوكه قطب الدين أيبك مدينة دهلي، وجعلها مقرّ حكمه، وعيّن نائباً له على ما وراء نهر الغانج محمد بن بختيار الخلجي فأخذ بيهار، واتخذ مدينة «لكهنوتي» قاعدة له، ثم استولى على البنغال.

أعتق شهاب الدين محمد الغوري مملوكه قطب الدين أيبك. ومات الغوري عام ٦٠٢ هـ، فورثه قطب الدين أيبك إذ لم يكن للغوري وريث.

دولة قطب الدين أيبك:

اتخذ أيبك مدينة «لاهور» قاعدةً لمملكته، ولم يلبث أن توفي عام ٦٠٧ هـ فخلفه ابنه «آرام شاه»، غير أن ولاته قد استقلّوا بما تحت أيديهم.

دولة إيلتمش:

كان شمس الدين إيلتمش مملوكاً لقطب الدين أيبك، فلما تولّى حكم «لاهور» آرام بن قطب الدين أيبك استقلّ إيلتمش في مدينة دهلي، وأسّس أسرةً حاكمةً استمرّت في حكمها في مدينة دهلي حتى عام ٦٦٤ هـ، وكان الخلجيون قد استقلّوا في البنغال، ولكن إيلتمش انتزعها منهم.

في العهد المملوكي:

سقطت بغداد عام ٦٥٦ هـ بيد هولاكو قائد المغول، وفرّ أحد أبناء العباسيين إلى مصر حيث التجأ إلى المماليك الذين نصّبوه خليفة اسماً، وحكموا من خلفه بأسماء سلاطين. وقد عُرف ذلك العصر بالعهد المملوكي، وقد استمرّ حتى عام ٩٢٣ هـ عندما دخل العثمانيون مصر، وأخذوا الخلافة لأنفسهم من الخليفة العباسي الذي لم يكن له سوى الاسم.

لقد قامت في الهند في هذا العهد دول ضعيفة، وممالك متعددة في أرجاء الهند ومنها:

١ – في دهلي حكمت:

أ – أسرة بلبن (٦٦٤ – ٦٨٩ هـ): قامت بعد أسرة إيلتمش التي استمرّت مدة سبع وخمسين سنةً، وكان آخرها ناصر الدين محمود إيلتمش (٦٤٤ – ٦٦٤ هـ)، وبعد وفاته خلفه نائبه غياث الدين بلبن، ودام حكمه اثنتين وعشرين سنةً، ولكن لم يحكم حفيده أكثر من ستين حيث خلع طاعته نائبه جلال الدين فيروز الخلجي.

ب – الخلجيون (٦٨٩ – ٧٢٠ هـ): وحكموا مدة إحدى وثلاثين سنة، وبدأ ملكهم بجلال الدين فيروز الذي قتله ابن أخيه وزوج ابنته علاء الدين محمد شاه، وتولّى السلطة، وكانت له وقائع مع المغول، ودخل كوجرات، والدكن، وكيرالا في أقصى جنوبي الهند.

وبعد وفاة علاء الدين تولّى دهلي ولده شهاب الدين، وكان صغيراً فاستأثر بالسلطة نائب أبيه على دهلي الذي سجن أولاد سيده أبا بكر، وشادياً وسمل عيونهما، كما سجن أخوهما الثالث مباركاً ثم لم يلبث أن قُتل النائب، وتسلّم الحكم مبارك باسم قطب الدين مبارك شاه الخلجي، وسجن أخاه شهاب الدين الملك السابق مع بقية إخوته، وأرسل جيوشه إلى غربي الدكن عام ٧١٨ هـ، وإلى كيرالا، وضواحي الهند. واتفق الأمراء

على خلع قطب الدين وتولية ابن أخيه خضر، وكان غلاماً لم يتجاوز العاشرة من عمره، فأسرع قطب الدين وقتل الغلام، كما قتل إخوته ومنهم أبو الغلام.

خاف كبير أمراء قطب الدين وهو ناصر الدين خسروخان على نفسه فأسرع وقتل سيده قطب الدين، وتسلّم السلطة، ولكن المسلمين كرهوه لأنه كان يميل إلى الهندوك، وتمنّوا الخلاص منه. ولما بايعه القادة، رفض غياث الدين تغلق في السند الطاعة، وسار إلى دهلي ودخلها مع أمير الملتان، واستلم الحكم، وهرب ناصر الدين خسروخان.

ج – آل تغلق: (٧٢٠ – ٨١٥ هـ): وحكموا خمسةً وتسعين عاماً، وتوالى على السلطة منهم ثمانية ملوك بدءاً بغياث الدين، وابنه محمد الذي عُرف بأبي مُجاهد، وكان يقتل تارك الصلاة، وقد فتح كيرالا، وأرسل قوة إلى بلاد الصين فهلك أفرادها في جبال هيمالايا.

وجاء بعده ابن عمه فيروز شاه الذي كان من خيار السلاطين، فبنى المساجد، والمدارس، والحصون، وخلفه حفيده تغلق شاه ولقب نفسه غياث الدين.

اختلفت الأسرة بعدئذ على الحكم، وتباينت أهواء القادة حتى دخل تيمورلنك دهلي عام ٨٠١ هـ، وبقي خمسة عشر يوماً فيها ثم رجع إليها آخر ملوك آل تغلق حتى توفي عام ٨١٥ هـ.

د – آل خضر (٨١٥ – ٨٥٥ هـ): كان خضر من رجال تيمورلنك في دهلي أثناء مدة وجوده فيها، وهي خمسة عشر يوماً، وقويت شوكته في العاصمة حتى بعد خروج تيمورلنك، وأراد محمود شاه آخر ملوك آل تغلق أن يقضي عليه فلم يستطع لضعفه، فلما مات محمود شاه تربّع خضر على سدّة الحكم، وبقي حتى عام ٨٢٤ هـ.

وخلفه ابنه مبارك شاه، وكان صالحاً، وقُتل بيد أحد الكفرة عام ٨٣٧ هـ، فتسلّم السلطة بعده ابن أخيه محمد شاه بن فريد الذي توفي عام

٨٤٧ هـ، وخلفه ابنه علاء الدين الذي خرج عليه أحد كبار القادة، وهو حاكم (ديبالبور) بهلول اللودي، فلما استعدَّ علاء الدين، وخرج من دهلي إلى (بدايون) لملاقاته دخل بهلول اللودي دهلي، وتسلّم السلطة، وبقي علاء الدين في بدايون حتى توفي عام ٨٥٥ هـ.

هـ ـ اللوديون (٨٥٥ ـ ٩٣٢ هـ): وحكم منهم ثلاثة ملوك أولهم بهلول اللودي، وكان صالحاً محباً للخير، حكم ثمان وثلاثين سنةً، وخلفه ابنه نظام خان، وكان كأبيه خيِّراً، وتوفي عام ٩٢٣ هـ، وخلفه ابنه إبراهيم وتغيّرت نفسيته بعد أن آل إليه الأمر، فاتصل القادة والأمراء ببابر شاه التيموري فدخل البلاد، وتسلّم زمام الأمر عام ٩٣٢ هـ، وكان العهد المملوكي قد انتهى في ٩٢٣ هـ.

٢ً ـ في كشمير:

أسس شمس الدين شاه مرزا أسرةً حكمت كشمير مدة قرنين وربع ٧٤٤ ـ ٩٧٠ هـ، وأصله من خراسان، جاء وخدم ملك كشمير الوثني، وأصبح وزير ابن الملك عندما آل إليه الحكم، وزوج امرأة الملك الذي توفي، وأرادت المرأة أن تغدر به فسجنها واستلم السلطة.

٣ً ـ في السند:

تبع الولاة في السند مركز الخلافة الإسلامية في دمشق، ثم في بغداد حتى منتصف القرن الثالث الهجري، ثم تمكّنت أسرة (سومرة) من السيطرة على السند مدة قرنٍ من الزمن، ثم جاءت بعدها أسرة (سمّة) التي كان حكامها يخضعون لملوك دهلي، وقد يستقلّون منهم أحياناً.

ثم حكمت السند أسرة (ستمكان) التي بقيت في الملك حتى عام ٩٢٧ هـ، وجاءت بعدها أسرة (شاه بيك القندهاري حتى عام ٩٩٥ هـ).

٤ً ـ في الملتان:

كانت البنجاب تتبع ملوك دهلي، فلما ضعف الحكم في دهلي بعد فيروز شاه من آل تغلق، بدأت حملات التتار على البنجاب، فولّى السكان

عليهم الشيخ يوسف عام ٨٤٧ هـ، غير أن كبير الجند رفض هذا، وقبض على الشيخ يوسف وسجنه، واستلم الأمر، ولقّب نفسه (قطب الدين لنكاه) وحكم أبناؤه من بعده حتى دخل بابر شاه التيموري الهند فضمّ الملتان إلى بلاد السند.

٥ً ـ في كوجرات:

كانت كوجرات تتبع ملوك دهلي، ثم استقلّ حكامها في أواخر حكم آل تغلق عام ٨١٠ هـ. وكان أول حكامها السلاطين ظفر خان بن وجيه الدهلوي، وخلفه ابنه أحمد الذي أسّس مدينة أحمد أباد كبرى مدن كوجرات اليوم، وتوارث الأبناء الملك، واصطدموا مع المستعمرين البرتغاليين، وقتل أحدهم عام ٩٤٣ هـ، واستمرت السلطة بأيديهم حتى عام ٩٩٥ هـ.

٦ً ـ في جانبور:

كانت جانبور تتبع دهلي، ثم استقلّ فيها خواجه جهان سرور عام ٧٩٦ هـ في أيام محمود شاه آخر ملوك آل تغلق، وكان استقلاله ذاتياً، وتوفي عام ٨٠٢ هـ، وخلفه مولاه (قرنفل) بناءً على عهدٍ من خواجه جهان سرور، ولقّب قرنفل نفسه مبارك شاه، وقطع الخطبة عن آل تغلق، وتوفي ٨٠٤ هـ، وخلفه أخوه إبراهيم، وكان صاحب دينٍ وخلقٍ، واصطدم مع حكام دهلي، وتوفي عام ٨٤٤ هـ، وورثه أبناؤه، وانتهى حكم الأسرة عام ٨٨١ هـ.

٧ً ـ في البنغال:

فتحت البنغال عام ٥٩٩ هـ، وحكمها الخلجيون، واستقلّوا فيها، ولكن وقع الخلاف بينهم وبين ملوك دهلي، فعادت تتبع دهلي عام ٦٢٤ هـ.

وجاء التتار إلى البنغال عن طريق التبت عام ٦٤٦ هـ، فأخرجهم منها حكام دهلي، وعادت البنغال في تبعيتها إلى دهلي حتى عام ٦٦٤ هـ حيث

خلع حاكمها طغرل طاعة ملك دهلي غياث الدين بلبن، وتوالى عليها الحكام، وأخيراً تجزّأت، وحكمها حسين بن أشرف الحسيني وأبناؤه من بعده حتى عام ٩٤٥ هـ، ثم شيرشاه السوري.

وعادت إلى الوحدة على يد الحاج إلياس الذي تلقّب باسم شمس الدين، واصطدم مع ملوك دهلي، وورثه أبناؤه من بعده حتى عام ٧٨٥ هـ، إذ كان آخرهم شمس الدين أيضاً ضعيفاً فتغلب عليه أحد أمرائه من الوثنيين مدة سنتين، وتولى بعده ابنه الذي أعلن إسلامه وتسمى باسم جلال الدين. وتعدّد الملوك على البنغال، وكل من أصل يختلف عن أصل سابقه وعن أسرته.

٨" – في الدكن:

الدكن هضبة وسط الهند تشغل أكثره، وولّى الأمراء الذين وصلوا إلى المنطقة عليهم إسماعيل الفتح الأفغاني، وجرت حروب بينهم وبين محمد شاه تغلق، فانتصروا عليه، وقادهم في تلك الحرب علاء الدين البهمني الذي كان قد أقطعه محمد شاه تغلق بعض القرى في الدكن.

استولى علاء الدين على كل ما فتحه المسلمون في الدكن، وقاتل كيرالا، ويعدّ أول من استعمل الوثنيين في الأمور المالية، وتوارث أبناؤه الحكم من بعده حتى ٩٣٤ هـ. وكان في الدكن عدة ممالك، ومنها:

أ – ملوك خانديس: استقل أحمد بن محمد العمري عن دهلي، وكان قد حصل على بعض الإقطاعات من فيروز شاه من آل تغلق ملك دهلي وذلك عام ٧٨٤ هـ، وأسّس أسرةً حكمت المنطقة حتى عام ١٠٠٩ هـ.

ب – ملوك مالوه: كان إقليم (مالوه) يتبع دهلي حتى عام ٧٩٦ هـ، أيام محمد شاه بن فيروز آل تغلق، حيث أعطي هذا الإقليم إلى حسين الغوري، ولقبه دولارخان، فلما ضعف الحكم في دهلي استقلّ دولارخان

في إقليم (مالوه)، وأسّس أسرةً حكمت الإقليم مدة خمس وثلاثين سنة من ٨٠٤ – ٨٣٩ هـ، وتوالى عليها ثلاثة ملوك.

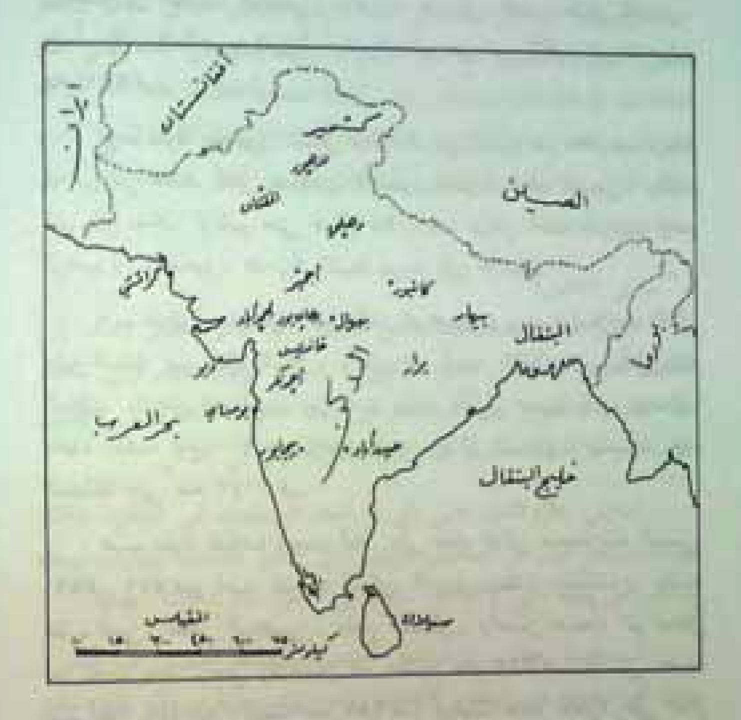
وكان آخر ملوك أسرة حسين الغوري هو محمد شاه، وقد جعل الأمر لمحمود بن المغيث الخلجي، وانصرف هو إلى اللهو، فقتل الغوري، وتسلّم الأمر الخلجي، وتوارث أبناؤه الحكم حتى تبع الإقليم إلى كوجرات عام ٩٢١ هـ.

ج – ملوك بيجابور: استقلّ عادل شاه عن الدكن عام ٨٩٥ هـ، ويقال إنه من بني عثمان الذين يحكمون الأناضول ونشر المذهب الشيعي، وبقيت أسرته تحكم الإقليم حتى عام ١٠٩٧ هـ، ولكن أحد ملوكها وهو إبراهيم بن إسماعيل، قد ترك الشيعة ورجع إلى الإسلام.

د – ملوك أحمد نكر: أسلم أحد البراهميين، وحسن إسلامه، فأطلق عليه الملك اسم نظام الملك، وأقطع ابنه أحمد الإقطاعات، وقُتل نظام الملك، واستقل ابنه أحمد بما تحت يده، وأسّس مدينة نكر، وجعلها قاعدة حكمه عام ٩٠٠ هـ، واعتنق ابنه برهان الشيعة، واستمرّت هذه المملكة حتى عام ١٠٤٢ هـ.

هـ – ملوك كلكندة وحيدر أباد: ولّى ملك الدكن محمد شاه البهمني (٧٥٩ – ٧٧٦ هـ) أحد غلمانه التركي الأصل منطقة (تلنكانه)، ولقبه قطب الدين، فقاتل البراهميين، وفتح المناطق، وأحسن صنعاً، ثم استقلّ بما تحت يده، وجعل (كلكنده) مقرّ حكمه عام ٩١٨ هـ، وأسّس حفيده حيدرأباد، ونقل مقرّه إليها عام ٩٨٩ هـ، وبقيت هذه الأسرة حتى عام ١٠٩٦ هـ.

و – ملوك برار: استقلّ في برار (عمادالملك) عام ٨٩٢ هـ، وتوالى أبناؤها في حكمها حتى نهاية القرن العاشر.



في العهد العثماني:

عُرف التاريخ الإسلامي بالعهد العثماني منذ أن فتح السلطان العثماني مصر، وتنازل له الخليفة العباسي فيها عن الخلافة عام ٩٢٣ هـ، وحتى إلغاء الخلافة العثمانية عام ١٣٤٢ هـ. وفي هذا العهد أربع نقاط بارزة في تاريخ الهند، وهي: ١" ـ دخول الأسرة التيمورية واستلامها الأمر. ٢" ـ الاستعمار. ٣" ـ الثورة الإسلامية. ٤" ـ الصراع بين المسلمين والهنادك.

١" ـ الأسرة التيمورية:

كان أحد أحفاد تيمورلنك وهو محمد بابر شاه يحكم غزنة في بلاد الأفغان، بينما كانت الأسرة اللودية تحكم دهلي، وكان أفراد منها بعضهم على خلاف مع بعض، وتمكّن أحدهم وهو إبراهيم أن ينتصر على منافسيه، فأظهروا له الطاعة، واتصلوا مع محمد بابر شاه (ظهير الدين)، وطلبوا منه السير إلى الهند، فلبّى الطلب، ودخل لاهور عام ٩٣٠ هـ، واشتبك مع قوات إبراهيم اللودي التي يقودها بنفسه في معركة طاحنة قُتل إبراهيم فيها، وتقدّم ظهيرالدين، وجعل مقرّ حكمه مدينة (آگره) وذلك عام ٩٣٢ هـ.

وقف في وجه ظهيرالدين محمد بابر شاه الراجبوت وأمراء اللوديين، وأعلن محمود خان أخو إبراهيم نفسه سلطاناً، وشكّلوا حلفاً ضدّ ظهيرالدين، فأعلن الجهاد ضد الكفرة من براهميين وغيرهم ومن يتعاون معهم، وبدأ بنفسه فأعلن التوبة من المعاصي، فأطاعه الناس، وحارب خصومه وانتصر عليهم، وبعدها أعلن التسامح الديني كي يتمكّن من فرض السيطرة، وتوالى أبناؤه في الحكم من بعده، وأخذ حفيده محمود جلال الدين (أكبر شاه) السلطة وحاول أن يوجد ديناً جديداً مزيجاً من الإسلام والبراهمية والبوذية والزرداشتية ليتمكّن من حكم الهند، ورأى أن يكون الدين كاللغة التي انتشرت أيام المغول، وهي لغة الأردو، التي هي مزيج من التركية، والفارسية، والعربية، وبعض الكلمات الأجنبية، وذلك عام ٩٨٦ هـ، بل

وظنّ البرتغاليون النصارى أنه بإمكانهم تحويله إلى الديانة النصرانية، غير أنهم لم يستطيعوا ذلك، وكان قد وضع معلماً منهم لولده سليم. وقد أمر بمنع ذبح الأبقار، والسماح بالزواج من البراهميات وزواج البراهميين من المسلمات. ولما تولّى السلطة (محي الدين محمد أورنكزيب عالمكير) عام ١٠٦٩ هـ عمل على تدوين الفقه، وأبطل ما ابتدعه (أكبر شاه)، ووسّع ملكه، وكان صالحاً، غير أن ابنه من بعده، (قطب الدين محمد معظم بهادورشاه) قد اتخذ الشيعة مذهباً له، وعظمت قوة السيخ والهندوك في عهده، وأخذت الدولة تميل نحو الضعف، ثم أخذت تستقلّ المقاطعات، إذ استقلّت الدكن، وسيطر السيخ على البنجاب، وغلب المهراتا على كوجرات، واستقلّت (أوده) بين بهار وقنوج، وانفصلت البنغال.

وكان آخر ملوك الأسرة التيمورية (بهادور شاه) ويكنّى أبا ظفر، وفي أيامه حدثت الثورة عام ١٢٧٣ هـ.

٢" ـ الاستعمار:

في الوقت الذي كانت الدولة التيمورية تُسيطر على الهند كان المستعمرون الصليبيون يصلون إلى السواحل الهندية. لقد وصل البرتغاليون إلى سواحل الهند الغربية، وأقاموا بعض المراكز فيها، وانتصروا على الأمراء المسلمين وعلى حلفائهم من المماليك الذين استنجدوا بهم، ولكن أمراء المسلمين عادوا فاستنجدوا بالعثمانيين الذين حلّوا محلّ المماليك في حكم مصر، وسواحل البحر الأحمر، وانتصر العثمانيون على البرتغاليين غير أن أمراء المسلمين في الهند كانوا على خلافٍ بعضهم مع بعض، فاستعان جانب منهم بالبرتغاليين ضدّ الجانب الآخر، كما ظنّ بعض أولئك الأمراء سوءاً بالعثمانيين، ومنعوا عنهم المؤن فاضطروا إلى المغادرة. وسيطر البرتغاليون على بعض المراكز، ثم فرضوا سيطرتهم على المحيط كله، وأصبحت التجارة بأيديهم.

وجاء الهولنديون أيضاً إلى المنطقة ورفعوا أسعار التوابل، وتبعهم

الإنكليز منافسين لهم، وأسّسوا شركةً تجاريةً تتعامل مع الهند مباشرةً، وحملت أسماء متعددةً في البداية، ثم عُرفت باسم «شركة الهند الشرقية»، وتغلّب الإنكليز على منافسيهم البرتغاليين والهولنديين الذين كانوا يمنعونهم من الولوج إلى الداخل، فلما انتصروا نزلوا في مدينة (مدراس) وتوغلوا إلى داخل الهند.

وجاء بعدئذٍ الفرنسيون، وساروا على منوال من سبقهم من الصليبيين، وأسّسوا شركةً تجاريةً فرنسيةً، وعملت الشركات الاستعمارية كلها على شراء الأراضي وبناء الحصون إذ كانت المنافسة بينها قويةً، وأخيراً تمكّن الإنكليز من الغلبة والسيطرة على الهند، ولكن بقي للهنادك مملكتان مستقلّتان في الشمال، في سفوح جبال هيمالايا، هما: نيبال، وبوتان.

وبقيت ثلاثة مراكز للبرتغاليين على الساحل الغربي هي: دامان شمال بومباي، وجزيرة ديو، وغوا، ومساحتها كلها ١٨٠٠ كيلومتر مربع.

وبقيت للفرنسيين أربعة مراكز، وهي: بونديشيري، و(غندرنكر) قرب كلكتا، وياناون، وكاريكال قرب الرأس الجنوبي.

أما المسلمون فلهم السلطة الاسمية حيث يوجد لهم عدد من الممالك والإمارات، وأبرزها المملكة المغولية في دهلي، وممالك كوجرات، والدكن، والبنغال.

٣" ـ السياسة الاستعمارية:

أخذت شركة الهند الشرقية تنقل البضائع من الهند إلى أوروبا، فلما تمّ الانقلاب الصناعي، في أوربا صارت تنقل الصناعات من أوربا إلى الهند، وهذا ما دعاها إلى فتح أسواقٍ جديدةٍ لها في الداخل، وفي الوقت نفسه كانت تفرض سيطرتها على السواحل وتتقاضى على سفن غيرها ضرائب معيّنة، وانقلبت التجارة إلى استعمار. وتبدّلت ملكيّة الشركة من أفراد إلى الدولة البريطانية، وتبعت الهند إلى الحكومة مباشرة.

وجدت إنكلترا أن المسلمين هم حكام الهند ولممالكهم قوة، ولإماراتهم جيوش وحتى يمكنها السيطرة التامة على الهند فلا بدّ من محاربة الحكام، أو لا بدّ لهم من محاربتها إذا أخذت تتصرّف دون الاهتمام بهم، لذا أخذت تتعامل مع البراهميين وتُقرّبهم إليها وتقرّب منهم، وتدعمهم، وتمدّهم، وترفع من الروح المعنوية لديهم، وخاصةً أن هناك عامل لقاء بين الإنكليز والبراهميين فكلاهما يحقد على المسلمين، الإنكليز يحقدون حقداً صليبياً، ويريدون انتزاع حكم الهند منهم، والبراهميون يحقدون حقداً دينياً ويريدون أخذ السلطة منهم.

أخذ الإنكليز بما لديهم من قوةٍ عسكريةٍ، ومن قوةٍ ماديةٍ يضغطون على المسلمين، وشعر المسلمون بالخطر وأرادوا الوقوف في وجه هذه السياسة، وحصل القتال بين الطرفين في جهاتٍ كثيرةٍ، وجند الإنكليز الهنادك ضمن قواتهم. وقع قتال بين حاكم البنغال سراج الدولة وبين القوات الإنكليزية، فانتصر في بداية الأمر سراج الدولة، ودعمه الفرنسيون منافسةً للإنكليز الذين لجأوا إلى الحيلة وشراء النفوس فانتصروا أخيراً مع أن ملك دهلي قد ساند سراج الدولة، وتمّت سيطرة الإنكليز على البنغال، وأوريسا، وبيهار.

وجرى قتال بين السلطان «تيبو» ملك (ميسور)، وبين القوات الإنكليزية، فهُزم «تيبو» وخسر كثيراً من أملاكه، وأعادوا الكرة فانتصر، ولجأ الإنكليز إلى الحيلة فانتصروا. وهناك ثورة أحمد عرفان الشهيد في البنجاب عام ١٢٤٢ هـ واستمرت حتى استشهد عام ١٢٤٦ هـ.

وأخذ الإنكليز السواحل الشرقية (كروماندل) بالدهاء والشراء، وسيطروا على الهند جزءاً بعد آخر بوسيلةٍ من الوسائل. ولما تمّت سيطرتهم أخذوا يتبعون سياسةً خاصةً إذ استولوا على أوقاف المسلمين التي كانت المصدر الوحيد لتمويل الكتاتيب، فتعطّلت الكتاتيب، فانتشر الجهل، وفي الوقت نفسه سعى الإنكليز في تعليم الهندوس ليشغلوا بهم بعض المراكز

الإدارية، وليتقووا بهم على المسلمين، أو ليضربوا المسلمين بهم، واستولوا على أحسن أراضي المسلمين بشتى الوسائل فانتشر الفقر بين المسلمين بعدها. وعمّت الإرساليات التنصيرية في سبيل تعليم الهندوس، وتنصيرهم، ليكون النصارى الجدد وسيلة حكم المستعمرين، والأداة لتنفيذ المخططات الصليبية.

ونتيجة انتشار الجهل والفقر فقد انخرط أعداد من المسلمين في صفوف القوات الإنكليزية، وكانوا ضباطهم من البريطانيين يهينونهم، ويُذلّونهم، ويسخرون منهم.

وأحسّ المسلمون بما يُدبّر لهم فقاموا بالثورة عام ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م).

٤" ـ الثورة:

رفض بعض الجنود تنفيذ أوامر الضباط باستخدام الشحم المأخوذ من الخنزير لصيانة البنادق حيث أشاع الإنكليز أن هذا من باب التحدّي، فأُدخلوا إلى السجن فتألم إخوانهم، وعملوا على فكاكهم، وهجموا على الضباط الإنكليز، وقتلوا أحدهم، وفرّوا باتجاه دهلي إلى دار الملك المغولي سراج الدين أبي ظفر بهادورشاه ، وكان قد تجاوز الثمانين من العمر، وعدّوه ملك البلاد الحقيقي، وانتقلت أخبار هذه الحادثة إلى البلاد كلها، فاشتعلت الثورة، وأشعلها في شمال دهلي (إمداد الله)، فطلب الإنكليز النجدات فجاءتهم، وسارت الجيوش إلى دهلي، وحاصرتها عدة أشهرٍ ثم دخلتها، وقبضت على آخر ملكٍ مغولي، وهو سراج الدين أبو ظفر بها دورشاه، وعلى أسرته، وقتلت أبناءه أمامه، وقدّمت له وجبات طعام من لحومهم إعلاناً عن التشفّي والحقد الصليبي، وحملته إلى عاصمة بورما (رانغون) حيث بقي هناك حتى توفي عام ١٢٧٨ هـ، وأُلغيت الدولة المغولية.

انتهت الثورة عام ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨ م)، وأعلنت إنكلترا انتهاء

حكم شركة الهند الشرقية، وعدّت بلاد الهند من أملاك التاج البريطاني، يتصرّف بها كيف يشاء. وعد الإنكليز المسلمين سبب الثورة والمخططين لها لذا فقد صبّوا غضبهم عليهم، فصادروا أملاكهم، وهدّموا مساجدهم، أو جعلوها ثكنات للجيش، وشرّدوا الناس، ورحّب الهندوس بهذه الجرائم بل شاركوا فيها، وعدّوها ثأراً من المسلمين، وتسلّموا الوظائف، واشتروا الأراضي، وحصلوا على الثروة، وكان السياسة البريطانية بالأصل تعمل على تقريب الهندوس وإبعاد المسلمين، وقد جاء الآن صراحة بعد أن كان ضمناً.

بعد الثورة:

أصبحت الهند كلها تحت السيطرة الإنكليزية ومع ذلك فقد بقيت بعض الإمارات تحت سلطان المسلمين أو الهندوس، ولم يكن الأمير سوى مفوّض بتسيير الشؤون الداخلية، أما شؤون الدفاع، والمالية، والشؤون العامة، ومناهج التعليم، والقضايا الخارجية فكلها بيد السلطات الإنكليزية. وبقي بعض هذه الإمارات على هذه الصورة حتى تمّ التقسيم عام ١٣٦٦ هـ. ومن هذه الإمارات «حيدر أباد» في الدكن، و«بهوبال» في الدكن أيضاً، و«جوناكداه» في كوجرات.

وقام بعض المسلمين يريدون سدّ الثغرة التي حصلت وأدت إلى تأخرّ المسلمين فدعوا إلى التعليم، وحاول بعضهم تقليد الغرب والتقرّب من الإنكليز لينالوا عندهم الحظوة مثل أحمد خان الذي أنشأ جامعة (عليكره) وأسّس جريدة (تهذيب الأخلاق)، وعمل آخرون بمقتضى الإسلام، دون تأثّر بالظروف التي يحيونها، وقد تأسّست ندوة العلماء، ودار العلوم التابعة لها عام ١٣١١ هـ في مدينة (لكنو).

وقامت بعض الحركات التي رفعت لواء الإسلام مثل ثورة جعفر ويحيى عام ١٢٨٠ هـ، وثورة شيخ الهند محمود الحسن عام ١٣٣٨ هـ، وقد دعا إلى مقاطعة جامعة عليكره، ومقاطعة الإنكليز. وقد عمل الإنكليز لتهديم الإسلام في اتجاهين:

الأول: نشر الفكرة القومية المخالفة للإسلام وذلك كي يضيع المسلمون بين الهنود. وقد حمل هذه الفكرة متقاعد إنكليزي مُقيم في الهند يدعى (ألن هيوم) حيث دعا إلى إنشاء جمعية وطنية يحمل أبناؤها مطالب الهند إلى الحكومة البريطانية لبحثها، وتبنّى هذا الموضوع نائب الملك في الهند اللورد (دوفرين)، وعمل على إخراجها لتكون في يد الحكومة وذلك أفضل من أن تنبثق من خلال الشعب، وبدأت أول اجتماع لها في مدينة بومباي عام ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥ م)، وحرص الإنكليز أن يكون فيها بعض قادة المسلمين. وتأسّس حزب المؤتمر الوطني الهندي، ودخله الهنود، كما دخله المسلمون بل إن بعض الهيئات الإسلامية قد اندمجت فيه مثل جمعية العلماء، ومؤتمر المؤمنين الهنود، ومؤتمر الشيعة، وأبدى الحزب في أول الأمر احترام شعور المسلمين، ولكنه أظهر فيما بعد عكس ذلك حيث أخذ يُنادي بإخراج الغرباء من الهند، ويعدّ المسلمين غرباء كالإنكليز. ولم تكن المناداة بإخراج الإنكليز إلا لإظهار الوطنية كي يلقى التأييد الشعبي، وإبراز التحرّر من الوصاية الإنكليزية.

ولما رأى الهندوس أن المسلمين ضعفاء بسبب السياسة الإنكليزية بدأ التطرّف عندهم حتى أخذ غُلاتهم يدعون إلى قتل كل من يظهر ميلاً نحو المسلمين أو يُحاول مُسايرتهم من الهندوس. وهذا ما جعل المسلمين ينكمشون عن الهندوس ويلتفّ بعضهم حول بعض، وظهر تجمع خاص لهم، أو هكذا رأت إنكلترا أن يكون تنظيمان في البلاد يتنافسان، وتستفيد هي من كلا التيارين، إذ ينقسم المسلمون فيما بينهم فبعضهم يبقى داخل حزب المؤتمر الهندي، وآخر يُخالفه وينتقده أشدّ الانتقاد، وترى الدولة المستعمرة من ناحية أن المسلمين لا بدّ من أن يتجمّعوا فالأفضل أن يلتقوا تحت قيادة غير ملتزمة إسلامياً، وإنما تكتفي بالعاطفة وحرصاً على المصلحة والقيادة من أن تجتمع حول علماء يدعون إلى التربية، ويُعلنون الجهاد، ويُقاتلون المستعمرين بضراوة، ويُؤثّرون على الهندوس فيشدّونهم

نحو الإسلام، وعلى هذا عملت إنكلترا، وأخذت تجرّ المسلمين نحو هذا الخطّ، وتعمل على إبراز غير الملتزمين منهم.

قسّمت إنكلترا مقاطعة البنغال إلى قسمين غربي وشرقي عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥ م) على أساسٍ ديني.

وعارض الهندوس هذا التقسيم إذ فقدوا حسب رأيهم السيطرة على ولاية مهمة، وعمّ الحزن دورهم، وتعاهدوا بعدم الطبخ في منازلهم دلالة على غضبهم، واجتمع خمسون ألفاً منهم عند صنم (كالي) إله التدمير - حسب عقليتهم - وتعاهدوا على مقاطعة البضائع الإنكليزية.

وفي عام ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦ م) طالب المسلمون بإجراء انتخابات منفصلة، وترك الانتخابات المشتركة، وذهب وفد منهم لمقابلة نائب الملك في مقره الصيفي في (سيملا). وقد سُرّ المسلمون بتقسيم البنغال.

وفي عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) أُلغي تقسيم البنغال على لسان الملك جورج في حفلة تتويجه امبراطوراً في مدينة دلهي. فعيّد الهندوس.

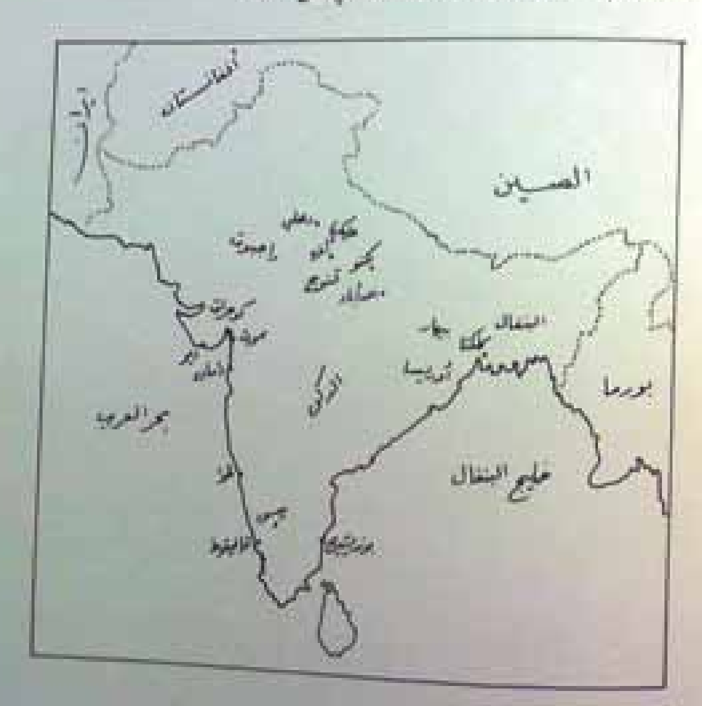
عقد المسلمون اجتماعاً في مدينة (دكا) في البنغال الشرقية عام ١٣٢٤ هـ برئاسة (النواب فخار الملك) ونتيجة هذا الاجتماع تشكّل حزب الرابطة الإسلامية، وبدأ الخلاف بين الحزبين، حزب المؤتمر الوطني الهندي، وحزب الرابطة الإسلامية. واختلف المسلمون بعضهم مع بعض إذ أصدرت جامعة (عليكره) فتاوى بحرمة الانضمام إلى حزب المؤتمر، وأصدر (عبدالقادر اللدهيانوي) فتوى بعدم حرمة الانتساب إلى حزب المؤتمر، ووقّع على هذه الفتوى بعض العلماء. وبقي بعض أعيان المسلمين في حزب المؤتمر أمثال محيي الدين أحمد (أبو الكلام آزاد)، وأنشأ مجلتي الهلال، والبلاغ، وذاكر حسين، كما كان فيه محمد علي جناح.

الثاني: العمل على إنشاء فرقٍ ضالةٍ تدّعي الإسلام في سبيل تهديم العقيدة. لقد شجّعت إنكلترا مرزا غلام أحمد القادياني على إحياء ما دعا

إليه الملك المغولي (أكبر شاه)، فأنشأ القاديانية، وكتب البراهين الأحمدية، وادّعى عام ١٣٢٢ هـ أنه المهدي المنتظر، وأعلن أن الانكليز هم أولو الأمر فيجب طاعتهم، ولا يصحّ الخروج عليهم، كما لا يصحّ الجهاد ضدّهم، وعمل على التوفيق بين الأديان، فادّعى أنه يتقمّص روح السيد المسيح عليه السلام، وروح الإله (كرشنا) رب الخير عند الهندوس، وتوفي مرزا غلام أحمد عام ١٣٢٦ هـ، وانقسمت جماعته من بعده إلى قسمين:

١ - الأحمدية: وتدّعي أنه كان رجلاً مصلحاً.

٢ - القاديانية وتقول بنبوته، وكلاهما كاذب، ودعمه الإنكليز بكل إمكاناتهم، ولا يزالون يدعمون أتباعه في كل مكان.





الهند

من إلغاء الخلافة حتى التقسيم

١٣٤٢ - ١٣٦٦هـ

١٩٢٤ - ١٩٤٧م

لعل المشكلة الرئيسية فيما أصاب المسلمين في الهند في الماضي وما يصيبهم في الحاضر إنما يرجع إلى نقطة رئيسية وجوهرية ألا وهي عدم تطبيق الإسلام.

يقضي الإسلام ألا يترك أتباعه في البلدان التي يحكمونها من الناس مُشركين يعبدون غير الله سبحانه وتعالى، ويندرج تحت اسم مشركين: الوثنيون جميعاً الذين يعبدون المخلوقات من البشر أو الحيوان أو الجماد، ومن هؤلاء لا شكَّ الهندوس الذين يعبدون براهما، والبوذيون الذين يعبدون بوذا، وما تفرّع من هاتين الديانتين وما شابههما، أي لا يسمح بالإقامة في دار الإسلام إلا للمسلمين وأهل الكتاب وما يتبعهم من مجوسٍ، وهذا من نجده في جميع البلدان التي فتحوها، ودانت لهم في الحكم في الفتوحات الأولى التي تمّت في صدر الإسلام أيام الخلفاء الراشدين، وفي عهد بني أمية. أما بعد ذلك فقد ضعفت الدولة الإسلامية، ومع ضعفها ضعف تطبيق الشريعة، وتساهل الناس في الأحكام، وعملوا على تسيير شؤون الدولة حسبما تقتضي مصالحهم. ونلاحظ ما حدث في الهند:

١ ـ لم يستقر العرب في الهند أيام الغزوات الأولى، ويوم فُتحت السند على يد محمد بن القاسم الثقفي، كما لم يستقر أولئك الذين فهموا الإسلام فهماً جيداً، وإنما حكموا الهند، وضاع أولئك الذين أقاموا هناك موقتاً لمصلحة رعاية شؤون الدولة، وكانوا قلة أمام الأعداد الكبيرة من

الهنود سكان السند، فضاعوا بينهم، غير أن استمرار الغزو، وقدوم الكثير من المسلمين إلى الثغر، ومجاورة الأجزاء التي يحكمها المسلمون قد جعل انتشار الإسلام يعمّ معظم السند والبنجاب، أو ما يعرف اليوم باسم باكستان.

٢ ـ أن معظم المسلمين الذين استقرّوا في الهند كانوا من حديثي العهد بالإسلام، فلم يعرفوا دينهم حقّ المعرفة، ولم يعملوا على تطبيقه، بل لم يكن الأمر بأيديهم.

٣ ـ أن الهنود الذين دخلوا في الإسلام لم يُربوا تربيةً إسلاميةً صحيحةً من قبل الأشخاص الذين يعرفون الإسلام جيداً، فبقوا على كثير من عاداتهم وتقاليدهم الوثنية.

٤ ـ أن الحكومات الإسلامية التي حكمت الهند لم تكن لتستند على الشريعة، ولا لتحكم بما أنزل الله، وإنما همّها الحكم والسيطرة، ولما كانت أكثرية الرعية من الهندوس لذا فإن أكثر الحكام كانوا يعملون على إرضائهم ومسايرتهم، بل نلاحظ أن بعضهم قد عمل على إيجاد دينٍ مختلطٍ من الإسلام والهندوسية، فحرّم ذبح البقرة وسمح للمسلمين بالزواج من الهندوسيات، وللهندوس بالزواج من المسلمات، كما أباح الخمرة. كل ذلك في سبيل إرضاء أكثرية الرعية التي هي من الهندوس وذلك كي يستقرّ له الوضع، ويبقى له السيطرة، وذلك كما فعل الحاكم المغولي (أكبر شاه) وغيره من حكام المقاطعات، بل إن ديانات وجدت من هذا النوع كالسيخ في منطقة البنجاب، والقاديانية، التي قامت تحت تأثير الحكام الإنكليز، وبإشرافهم وغيرها ولا تزال هذه الديانات قائمةً إلى اليوم، ولا يزال الإنكليز يرعون أتباع القاديانية داخل الهند وخارجها.

٥ ـ أن كثيراً من العلماء الذين جاءوا إلى الهند من علماء ومشايخ بلاد ما وراء النهر وبلدان شرقي الخلافة كانوا مولعين بفلسفة اليونان وعلومهم أكثر من اهتمامهم بدراسة القرآن وعلومه، والسنة.

٦ ـ أن الذين دخلوا الهند من المتصوفة الذين يقولون بالحلول ووحدة الوجود كانوا كثيرين، وهم على شبه من متصوفة الهندوس الذين يقولون بالحلول، وهذا ما دعا قبول هذه الفكرة لدى الهندوس والإقبال عليها فدخلوا بالإسلام وتسمّوا مسلمين على هذا النوع من الإسلام الاسمي، والكفر الحقيقي، وهذا قد ساعد على انتشار الفرق الضالة أيضاً كالإسماعيلية والرافضة، بل إن بعض الحكام قد اعتنق الرفض وسعى على نشره، فكثرت نسبة أتباعه.

٧ ـ جهل أكثر الناس اللغة العربية بسبب أصولهم غير العربية من ترك، ومغول، وفرس، وأهم من ذلك عدم تمسّكهم بالإسلام الذي يحثّهم على تعلّم العربية التي هي لغة القرآن والسنة. وكانت اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية في الهند، فكانت ألفاظ القرآن تترجم، والترجمة لا تُعطي في كثير من الأحيان الغاية المرجوة، ولا تؤتي الهدف المقصود.

٨ ـ بلغ من انشغال الحكام بالحروب أنهم لم يستطيعوا في الغالب أن يحفلوا بالعمل لنشر الدعوة وتطبيق الإسلام، وإنما كان جلّ تفكيرهم ينصرف إلى فرض الضرائب، وإرضاء الرعية، وعدم إثارة مشاعرها الدينية الهندوسية.

٩ ـ كان المسلمون يفتحون المناطق، ويتركون الشعب حرّاً في معتقده دون تبيان الحقيقة، وإظهار مقاصد الشريعة، والمساواة، ولم يعمل المسؤولون على نشر الإسلام.

١٠ ـ دخول الناس بالإسلام كان يتمّ وراء منفعةٍ أو بالإكراه، كما كان يحدث في بعض الأوقات على أيدي بعض الحكام، ولعل السلطان (تيبو) هو أحد الحكام المسلمين الذين أخذوا على أنفسهم مهمّة تحويل الناس إلى الإسلام بالقوة، وهؤلاء الحكام قلّة، وهو أحدهم. ففي سنة ١٢٠٣ هـ أذاع السلطان (تيبو) المنشور التالي على أهالي (مليبار): «بعد انقضاء أربع وعشرين سنةً على غزو بلادكم، لا تزالون على عصيانكم

وتمرّدكم، ولا زلتم مصدر القلق والاضطراب، وفي الحروب التي نشبت في خلال فصلكم الممطر، كنتم أنتم السبب في استشهاد كثير من جنودنا، وليكن هذا، فإن ما فات مات، وإني مستعد لأن أتناسى الماضي، وقد حان الوقت الذي يجب أن تعدلوا عن خطتكم، وتلزموا السكينة والهدوء، وتؤدوا ما عليكم من ضرائب كما يفعل الرعايا الأخيار، وما دامت المرأة فيكم لا تقنع برجلٍ واحدٍ، بل تُعاشر عشرة رجالٍ، وما دمتم تطردون أمهاتكم وأخواتكم ينغمسن في حمأة الرذيلة، فإن جميع الناس يولدون من سفاح، وما دمتم في علاقاتكم أكثر قحةً من الوحوش الضارية لذلك أرى لزاماً عليّ أن أنهاكم عن هذه العادات الأثيمة، وأنصح لكم أن تكونوا كسائر البشر. وإذا عصيتم أمري، وخالفتم عن نصحي، فقد أقسمت قسماً حقاً غير حانثٍ فيه ولا آثم أن أحملكم على الصراط المستقيم وأن أبلغكم شرف الإسلام أجمعين، وأن أسوق جميع عظمائكم كبيركم وصغيركم».

وقد أشعل هذا المنشور نار الثورة في (مليبار). ففي مستهل عام ١٢٠٤ هـ أعدّ «تيبو» جيشاً جراراً يتألف من عشرين ألف مقاتلٍ لتنفيذ هذا المنشور بالقوة. وأصدر أوامر عامة: بأن كل شخصٍ في هذه المقاطعة يجب أن يتشرف بالدخول في الإسلام من غير تمييز، وأن دور الذين يفرّون تخلّصاً من هذا الشرف يجب أن يحرقوا وأن يقتفى أثرهم حتى يصلوا إلى مكامنهم، يجب أن تستعمل وأن تستخدم كافة وسائل الصدق والنفاق، والقوة أو الخداع في حملهم جميعاً على تغيير دينهم، وعلى أثر ذلك اختتن آلاف الهندوكيين، وحملوا على أن يأكلوا لحم البقر. على أن الجيوش الإنكليزية لم تلبث أن قضت على ما بقي من قوة للسلطان «تيبو» عام ١٢٠٥ هـ، واستشهد هذا الحاكم في مستهل عام ١٢١٤ هـ على أيدي الإنكليز الذين تمكّنوا من السيطرة على البلاد بعد ذلك. وأنكر معظم البراهمة والنيار الدين الإسلامي ورفضوه، وعادوا إلى دينهم القديم»[1].

---

(1) الدعوة إلى الإسلام، الترجمة، الطبعة الثانية ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

ومن المعلوم عدم فائدة تحويل الناس إلى الإسلام عن طريق الإكراه إذ لا يلبث الناس أن يعودوا إلى دينهم القديم بعد زوال السبب كما رأينا أيام السلطان تيبو، ولعلّ هذا السلطان قد اتخذ هذه السبل عندما وجد المستعمرين الصليبيين يتدخلون في شؤون البلاد، ويتخذون من الهندوس مطيةً لقتال المسلمين، فأراد أن يقطع الطريق عليهم، ويقضي على كل من يحتمل أن يكون عميلاً لهم.

١١ ـ لا يعني هذا أبداً أنه لم يكن هناك علماء أجلاء، ورجال بررة، ومُربّون صادقون، ودعاة مخلصون من الهنود المسلمين وغيرهم.... لقد كان هناك كثيرون عملوا في الدعوة ونشر الإسلام، وخدموا العلم بما قدّموا من بحوثٍ ودراسةٍ، ونصحوا الحكام. وكان هناك كثيرون عملوا في الدعوة ونشر الإسلام، وخدموا العلم بما قدّموا وبذلوا جهدهم، وأخلصوا لله غير أن القلة تضيع في ذلك الموج الزاخر من السكان.... ومن المعلوم أن عدد الهنود اليوم يزيد أكثر من أربع مرات ونصف المرة على عدد العرب جميعاً... لذا فإن المسلمين كانوا قلّةً وسط ذلك المحيط الهندي.

كان على المسلمين أن يفتحوا منطقةً إثر منطقةٍ، فإذا هيّأوا أمورهم في الأولى، وطبّقوا الإسلام حتى لم يبق من سكانها إلا من يجب أن يبقى ـ كما ذكرنا ـ من مسلمين وغيرهم من أهل الكتاب والمجوس ـ إن وجدوا ـ وكان المسلمون أخوةً، وكتلةً واحدةً، واعين للإسلام، عارفين لمهمتهم في الحياة انطلقوا إلى منطقةٍ ثانيةٍ حتى ينتهوا من الهند، فلو فعلوا ذلك لعم الإسلام الهند من ذلك اليوم، ولاختفت تلك الديانات الوثنية الدنيئة التي يُصّور بعض مظاهرها منشور السلطان «تيبو» لو حدث ذلك لما عانى المسلمون اليوم ما يُعانون من أصحاب تلك الديانات.

وهذا شأن كل البلدان التي دخلها المسلمون وقت الضعف، في ماليزيا، وأندونيسيا، والفيليبين، وبلدان إفريقية غير العربية، حيث دخلوا قلّة، أو انتشر الإسلام تدريجياً، ولم يكن الحكم بالإسلام، ولم تكن

لتطبيق أحكامه، ولو تمَّ الحكم باسم الإسلام لما أمكن تطبيقه لضعف السلطة، وعدم التطبيق في أي مصرٍ حتى تُعرف روح الإسلام، وصلاحيته بصورةٍ صحيحةٍ واقعية. فالمسلمون في هذه المناطق يعيشون بين وثنيات كثيرة، وتجد أنواعاً من الشرك غريبة، حتى ليتأثر أحياناً المسلمون ببعض هذه المظاهر ويرونها عادية، بل غدا بعضهم يُفسِّرون الآية الكريمة ﴿لا إكراه في الدين﴾ تفسيراً بعيداً عن معناها، ويُبرِّرون من هذا المعنى وجود هذه الوثنيات، والواقع أن هذا لم يكن لو لم يكن الضعف قائماً، حيث لا نجد مثل هذه الوثنيات في البلدان التي دخلها المسلمون في عصر الفتوحات الأولى أيام الخلفاء الراشدين وبني أمية، أما عندما ضعفت الدولة الإسلامية، ودخل المسلمون في تلك الأيام منطقةً لم يستطيعوا إلزام أهلها على ترك وثنياتهم وشركهم نتيجة الضعف، وعدم وجود سندٍ لهم قوي، فالخلافة الإسلامية إن كانوا يرتبطون بها ضعيفة، وإن لم يكونوا على ارتباط بها فحكومتهم أكثر ضعفاً وأقلُّ جنداً. وهنا نرجع إلى قول حكيم بن جبلة العبدي الذي قال لعثمان بن عفان، رضي الله عنه، عندما طلب منه وصف الهند «إن قلَّ فيها الجيش ضاعوا وإن كثروا جاعوا...».

أما الآية الكريمة ﴿لا إكراه في الدين﴾ فهي محصورة في المسلمين وديانات أهل الكتاب وما يتبعهم من المجوس، أي في طريقة عبادة الله الواحد الأحد، واتباع أحد أنبياء الله. هذا مع إقرارنا وإيماننا بأن ديانات أهل الكتاب قد حُرِّفت ودخلها الكثير من الوثنيات والضلالات. أما لا إكراه في اتباع الشرك والضلال فهذا غير وارد أبداً، ولو ورد على الذهن لم تكن هناك من مُهمَّةٍ للمسلمين في إخراج الناس من الظلمات إلى النور، ولما فُرض الجهاد، ولما وُجدت الدعوة، ولما ترك الأمر كيفما يُريد الطغاة والكفار. وهذا ينافي الفكر الإسلامي.

الفصل الأول

الصراع في الهند

لما أحسَّ الهندوس بضعف المسلمين بعد أن زالت سلطتهم، وأصبحت القوة بيد المستعمرين الصليبيين من الإنكليز الذين يحقدون على المسلمين، ويعملون على إضعافهم، ويقرّبون الهندوس في سبيل هذه الغاية عندها أعلن الهندوس حربهم على المسلمين، فقد قام حزب سياسي إسلامي في مدينة (لكنو) عام ١٣١٩ هـ (١٩٠١ م) فقاومه الهنود فانتهى، وتمثّلت هذه العداوة وخطوطها الرئيسية فيما نشره أحد الثوريين الهندوس المدعو (هارديال) في جريدة (بارتاب) التي كانت تصدر في لاهور أيام الحكم البريطاني، وقال (هارديال): إن مستقبل الجنس الهندي وهندستان وبنجاب يقوم على أربع دعائم وهي:

١" ـ سانكاثان: أي الوحدة.

٢" ـ الراجا: أي الإله الهندي ورام راجاه ومعناه وحدة العقيدة وإجبار السكان كلهم عليها.

٣" ـ شوذي: أي إرجاع المسلمين الهنود إلى عقيدة الهندوس.

٤" ـ دخول أفغانستان ومناطق الحدود وردّ أهلها عن الإسلام.

وتابع (هارديال) يقول: وما لم يقم الهندوس بتحقيق هذه الاعتبارات الأربعة فستجابه أولادنا وأحفادنا خطراً دائماً، ولن تكون سلامة الجنس الهندي مضمونة.

واتخذ غلاة الهندوس يُبيرون أبناء عقيدتهم على المسلمين، غير أن

بعض قادتهم ومنهم غاندي[1] كانوا يخشون من المسلمين لما يعرفونه عنهم من قوة وشجاعة وتضحية لارتفاع معنوياتهم وإيمانهم العميق بالإسلام، وأن قتل الفرد منهم نصر وحيازة على أمرٍ عظيمٍ وهو الشهادة في سبيل الله، وهي أول عوامل دخول الجنة، وهي الفوز الحقيقي. لذا كان غاندي يظهر بالمظهر المعتدل، ويُبدي أنه مؤيِّد لبعض مطالب المسلمين ليكسب بعض عناصرهم، وليحصل على تأييدهم، ويكون مركزه على شيءٍ من القوة، وعمل الإنكليز على إعلاء مكانته بالدعاية له، ورفع منزلته، ونتيجة هذا ولبعض مواقفه الظاهرية إلى جانب المسلمين، فقد صدّق بعض المسلمين المغفّلين ما يُقال عنه، وانطلقوا يُرددون ذلك جهلاً وغفلةً، هذا إضافةً إلى موقف العلمانيين بين المسلمين الذين يريدون كسب موقف لهم بأن الدين ليس له من قيمةٍ كبيرةٍ- حسب زعمهم- فهذا غاندي يقف إلى جانب المسلمين أنه هندوسي، والهندوس في صراعٍ مع المسلمين. ولهذا غدت

(1) غاندي: موهانداس كارامشاند غاندي ولد في ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٨٦ هـ (٢ تشرين الأول ١٨٦٩ م) ببلدة (بورمندار) كان أبوه من رجال الإدارة، أوفده إلى إنكلترا حيث درس القانون بجامعة لندن، ورجع إلى الهند عام ١٣٠٩ هـ (١٨٩١ م) وبعد عامين انتقل إلى جنوبي إفريقية، واشتغل بالمحاماة في مدينة جوهانسبرغ، ثم عمل ضد التفرقة العنصرية، وأثناء حرب البوير نظم فرقة من الهنود هناك للعمل مع الصليب الأحمر، وفي عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) نظم مظاهرات ضد القوانين التعسفية، وسافر إلى لندن عندما نشبت الحرب العالمية الأولى، حيث نظم وحدة إسعاف هندية. ولكن رجع إلى الهند ١٣٣٣ هـ (١٩١٥ م)، وبعد الحرب قام بحركة عدم التعاون ونشر المظاهرات، ثم مقاطعة البضائع وإحراقها في بومباي، ثم تنظيم العصيان المدني، وحكم عليه ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) بالسجن في أحمد أباد مدة ست سنوات، وفي عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م) قاد مظاهرة كبرى إلى البحر لمعارضة قانون احتكار الملح، فسجن عاماً في (بونا)، وخرج ليشترك في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م)، ثم قاد العصيان المدني فسجن مدة سنتين، ثم أخذ يوجه سياسة حزب المؤتمر، واغتاله أحد غلاة الهندوس في دلهي في ١٩ ربيع الأول ١٣٦٧ هـ (٣٠ كانون الثاني ١٩٤٨ م).

لغاندي مكانة دولية لا يستحقها أبداً إذ كان مُغالياً في هندوسيته، متمسّكاً بها أشدّ التمسّك، حاقداً على الإسلام عكس ما أُشيع عنه.

ونتيجة ما أُشيع عن غاندي فقد أمكن إيجاد تفاهم أحياناً بين الطرفين، وقد حاول محمد علي جناح[1] التوفيق بين حزبي الرابطة

(1) محمد علي جناح: ولد عام ١٢٩٣ هـ (١٨٧٦ م) في مدينة كراتشي من أسرة هندوسية اعتنقت مذهب الإسماعيلية، وتزوّج بمجوسية، ودرس القانون في إنكلترا، انتسب إلى حزب الرابطة الإسلامية بعد تأسيسها بسبع سنوات، رأس البعثة الهندية التي قصدت لندن لشرح القضية الهندية عام ١٣٣٣ هـ، كما رأس اللجنة التي شكلتها الرابطة بالاشتراك مع حزب المؤتمر للمطالبة بالحكم الذاتي للهند عام ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م)، وشارك في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م). وتولّى رئاسة حزب الرابطة الإسلامية ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) حتى تولّى رئاسة دولة باكستان. وتوفي في ٨ ذي القعدة ١٣٦٧ هـ (١١ أيلول ١٩٤٨ م).
كان أبوه تاجراً في مدينة كراتشي، وأصل أسرته من مدينة (كتهيوار) في ولاية كوجرات.
أتمّ الدراسة الثانوية عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م).
أفلس أبوه، وتوفيت أمه، وتوفيت زوجته.
عمل سنة واحدة في المحاماة في مدينة كراتشي.
انتقل إلى بومباي، وعمل في المحاماة، ورفض منصب قاضٍ.
ذهب إلى لندن، وعمل في المحاماة، وأصبح محامياً مشهوراً، ورجع عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤ م).
كان من أعضاء حزب المؤتمر البارزين، وذهب عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥ م) مندوباً عن المؤتمر إلى لندن للدفاع عن فكرة الحكم الذاتي.
صار أمين سر حزب المؤتمر (دادا بهائي ناوروجي) عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٦ م).
أصبح نائباً في المجلس التشريعي الإمبراطوري عن مدينة بومباي عام ١٣٢٨ هـ (١٩١٠ م).
عيّنه نائب الملك عضواً في المجلس التشريعي لمدة ثلاث سنوات ١٣٣١ هـ (١٩١٣ م).
أصبح عضواً في الرابطة.
كان عام ١٣٣٥ هـ (١٩١٧ م) عضواً في حزب المؤتمر ورئيساً للرابطة الإسلامية.
انفصل عن حزب المؤتمر عام ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م).

الإسلامية والمؤتمر الوطني الهندي، إذ دعا إلى عقد مؤتمر الرابطة السنوي عام ١٣٣٥ هـ في مدينة «لكنو» حيث عُقد حزب المؤتمر الوطني الهندي مؤتمره السنوي.

كان محمد علي جناح في حزب المؤتمر، وبقي فيه مدةً بعد تأسيس حزب الرابطة ثم اقتضت المصلحة انتقاله وتغيير موقعه، فبدّل وترك حزب المؤتمر وانضمّ إلى الرابطة، وتولّى زعامتها، ولم يكن ملتزماً بالإسلام، وإن كان ينتمي إليه، وهنا تكمن المصلحة إذ من الضرورة بمكان عند الإنكليز أن يتولّى أمر الرابطة مسلم غير ملتزم خوفاً من أن تسير في طريقٍ صحيحةٍ فتبثّ الحياة من جديدٍ في المسلمين وترفع راية الجهاد، وعندها لا بدّ للإنكليز من أن يشدّوا رحالهم للفرار ومغادرة البلاد إلا إذا رغبوا في دفن جنودهم هناك وجعل الهند مقبرةً لهم، كما أن إنكلترا ترغب في استلام محمد علي لرئاسة الرابطة لتبقى خيوط اللعبة كلها في أيديها.

انطلقت الدعايات توجّه لصالح محمد علي حتى أصبح على مستوىً قريبٍ من غاندي أو يتناسب مع النسبة العددية من السكان التي يمثّلها، فكانت وسائل الإعلام تُشبّهه سفير الوحدة الهندية، وتكرّر أن حزب المؤتمر عرض عليه أن يختاره رئيساً دائماً للمؤتمر فأجاب: (إنهم إن قبلوا آراءه التي يُخالفونه فيها ويُخالفهم، فهو سعيد بأن يبقى عضواً كغيره من مئات الأعضاء). وتذكر: أنه مرّ في طريقٍ مرةً فهتف له الناس بصفة سيد باكستان، فأوقف سيارته، ووبّخ القائلين له بهذا اللقب، وقال لهم: (إن خير ما يرجوه أن يكون خادم باكستان لا سيّدها). هذه الدعاية جعلته أهلاً لأن يكون رئيساً لحزب الرابطة الإسلامية، وقد استمرت هذه الدعاية بعد نجاح الرابطة، وانقسام الهند، وظهور دولة باكستان، فتردّد وسائل الإعلام أنهم عرضوا عليه أن يولّوه رئاسة دولة باكستان مدى الحياة فأنكر هذا المبدأ، وقال: (بأنها ستكون قاعدةً لمن يليه).

وإذا كان الهندوس أكثر عدداً من المسلمين إلا أن خوفهم من

المسلمين شديد لصلتهم بالعالم الإسلامي الذي يؤيّدهم، إذ كان التعاطف بين المسلمين كبيراً رغم سيادة الجهل والفقر بينهم. وكانت أصوات المسلمين من أي مكانٍ يسمع صداها في الهند، ويُردّدها المسلمون الهنود، وهذا الذي كانت تخشاه إنكلترا والهندوس ويمكن ملاحظة بعض النقاط.

١ - إن المسلمين الهنود يعدّون العرب عنواناً لهم، ويُحاولون تقليدهم في كل أمورهم.

٢ - كان للدعوات التي قامت في البلدان العربية أثرها في الهند بغض النظر عن سلامتها أو غير ذلك. فدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب في الجزيرة العربية، ودعوة المهدي في السودان كان لهما الأثر في الهند، وسار على نهجهما كثير من المسلمين.

٣ - كلما ألمّت نازلة في الأمصار الإسلامية بات الهنود المسلمون يعيشون معها ويتقصّون أخبارها، فعندما نفى الإنكليز أحمد عرابي من مصر إلى جزيرة سرنديب (سيلان) هرع المسلمون الهنود إلى منفاه يسألونه عن مصر وأوضاعها، وعن المهدية وأوضاع السودان.

٤ - قام المسلمون بمظاهرات عنيفة عام ١٣٣٠ هـ يندّدون بموقف إيطاليا، واحتلالها لليبيا، وجمعوا التبرعات رغم فقرهم، وأرسلوا البعثات الطبية، وبدأت دعوة التطوّع للذهاب إلى ليبيا لمجاهدة الطليان.

٥ - اتخذ حزب الرابطة الإسلامية قراراً يُعلن فيه استياء المسلمين من موقف بريطانيا ضدّ الدولة العثمانية في حرب البلقان.

٦ - احتجّ حزب الرابطة الإسلامية والمسلمون الهنود عامةً على معاملة هولندا الوحشية للمسلمين في أندونيسيا.

٧ - أعلن حزب الرابطة الإسلامية باسم المسلمين الهنود للحاكم الإنكليزي في الهند أن معاونة المسلمين متوقفة على ضمان فلسطين من

بلاد الشام ضمن إطارها العام العربي والإسلامي، ورفض فكرة الوطن اليهودي، والسماح لليهود بالانتقال إليها.

٨ ـ قامت مظاهرات في أرجاء الهند كلها احتجاجاً على نقض بريطانيا لعهودها التي قطعتها للعرب أثناء الحرب العالمية الأولى.

٩ ـ وقامت مظاهرات أشدّ عنفاً عندما ألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة الإسلامية في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م)، ومن الذين قادوا تلك الحركات محمد إقبال الشاعر المعروف[1]، وأبو الكلام آزاد[2]، ومحمد علي جناح. وتشكل حزب الخلافة الذي عمل على إقناع الأتراك بالإبقاء على الخلافة، وحث الإنكليز للتوقف عن دعم اليونان الذين كانوا قد استولوا على مدينة أزمير وما حولها، وعدم تقسيم تركيا، وإيقاف المسلمين، وتوقف الحرب وإلغاء الخلافة.

---

(١) محمد إقبال: شاعر وفيلسوف ولد عام ١٢٩٣ هـ (١٨٧٦ م)، واندفع بحماسه للإسلام في الحرب العالمية الأولى، وقد عرض على لجنة نهرو فكرة دمج البنجاب، وإقليم الحدود الشمالية الغربية، وبلوشستان، والسند في إقليم واحد، ولكن فكرته رفضت، واشترك في مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م) في لندن، وعرضت عليه منصب نائب الملك في جنوبي إفريقية فرفض ذلك، لأن حرم نائب الملك سافرة، وتستقبل الضيوف، وأجاب بما دام هذا شرطاً فلا أقبله لأنه إهانة لديني، ولكرامتي. وتوفي عام ١٣٥٧ هـ (١٩٣٨ م).

(٢) أبو الكلام آزاد: محي الدين أحمد، ولد عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) في أسرة قاومت الاستعمار البريطاني، واشترك أبوه في ثورة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م)، وبعد فشلها هرب إلى الحجاز، وتزوج من سيدة عربية، وهناك ولد محمد إقبال الذي انتقل إلى القاهرة، ودرس في الأزهر، ورجع عام ١٣٣٠ هـ (١٩١٢ م) إلى الهند، واشترك في حزب المؤتمر الهندي، وكان يطالب بالاستقلال التام للهند المستقلة عن بريطانيا، وقد أنشأ صحيفة «الهلال»، واشترك في تأسيس الكلية «ديوبند» الإسلامية، وتولى منصب وزارة المعارف، وانتخب نائباً لرئيس حزب المؤتمر، وبقي في ذلك المنصب حتى توفي في ٣ شعبان ١٣٧٧ هـ (٢٢ شباط ١٩٥٨ م). وانتخب كذلك رئيساً للاجتماع التاسع لهيئة اليونسكو.

كانت هذه المظاهرات وهذه الأحداث تزيد الهندوس تماسكاً، وفي الوقت نفسه تزيدهم كرهاً للمسلمين الهنود، بل إن هذا الكره لتتسع دائرته حتى تشمل المسلمين جميعاً إذ يحسّ الهندوس أن المسلمين في كل أرجاء الأرض يدعمون المسلمين الهنود، ويُقوّونهم على الهندوس، ودلالة على هذا تفاعل المسلمين الهنود مع إخوانهم المسلمين في كل مكان، حيث يردّون لهم جميلهم.

وكذلك فإن هذه المظاهرات وهذه الأحداث كانت تشدّ من عضد المسلمين، وتُقوّيهم، وتجعلهم يشعرون أنهم جزء من الأمة الإسلامية ذات المجد والحضارة، وأن أمم الأرض اليوم تتكالب عليها، وأن ما يُصيبهم اليوم لا يتعدّى أنهم جزء من هذه الأمة. غير أن المسلمين مع هذا كله لم يكونوا قلباً واحداً حيث كانوا فرقاً، وإن كانوا ينضوون تحت اسم عام هو «مسلمون» غير أن بعضهم يبتعدون عن ذلك إذ إضافة إلى المسلمين (السنة) كان هناك الشيعة الرافضة، وكان هناك الإسماعيليون من الفرق الباطنية الضالة، وهناك القاديانية الديانة الجديدة البعيدة كل البعد عن الإسلام، وفوق هذه الفرق المتباينة كانت هناك الخلافات في التوجّهات السياسية حيث وجد:

١ ـ المسلمون الذين يرون الدعوة إلى الوحدة الوطنية والوقوف في وجه المستعمرين الدخلاء من الإنكليز، وتأسيس دولة واحدة تضمّ الهندوس والمسلمين، وقد رأى هؤلاء أنه من المصلحة الانضمام إلى حزب المؤتمر الوطني لتوحيد الجهود وبذل المساعي لنيل الاستقلال والخلاص من المستعمرين، وأن المتطرفين الهندوس قلة يجب ألا يُعبأ بهم، ولا يُنظر إليهم، ومن أشهر هؤلاء: جمعية العلماء، ومؤتمر الشيعة، ومؤتمر المؤمنين الهنود، ومن الزعماء حسين ذاكر[1] الذي تسلّم فيما بعد رئاسة الجمهورية،

---

(١) حسين ذاكر: ولد في حيدر أباد الدكن عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م)، وتخرج من الكلية الإسلامية في «علي كره»، وتابع دراسته في برلين حيث حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م)، وبقي حاكماً لولاية «بيهار» عام ١٣٧٧ هـ

وأبو الكلام آزاد الذي تسلَّم حقيبة وزارة المعارف بعد الاستقلال مباشرةً.
وغفل هؤلاء عن دور إنكلترا في تقوية الهندوس على المسلمين، وأن عاملاً مشتركاً يجمع بين الإنكليز والهندوس ضد المسلمين وهو الحقد الصليبي والوثني.

٢" ـ المسلمون الذين يرون ضرورة الانفصال عن الهندوس، وتأسيس دولة واحدة من المقاطعات التي يشكل فيها المسلمون أكثريةً، وعرفت هذه الدولة باسم «باكستان»(١)، وأول من دعا إلى ذلك الشاعر الفيلسوف محمد إقبال، ونادى بها الطلاب المسلمون الذين يدرسون في إنكلترا.

وانقسم أصحاب هذا الرأي إلى اتجاهين:

أ ـ أحدهما يرى الاستقلال ضمن باكستان والارتباط مع العالم الإسلامي، على اعتبار أن باكستان جزء من الأمة الإسلامية. وذلك في ظلّ الخلافة الإسلامية، ويُمثّل هذا الجناح محمد إقبال.

ب ـ ثانيهما ويرى الاستقلال ضمن باكستان، والدعوة إلى إسلاميةٍ باكستانيةٍ محليةٍ، وقد قوي هذا الاتجاه بعد أن أقدم مصطفى كمال أتاتورك ـ قبحه الله ـ على إلغاء الخلافة الإسلامية.

وقد خفّ ضغط الإنكليز عن المسلمين عندما بدأوا ينادون بالعصبية الإسلامية المحليّة، ويبتعدون عن قضية الخلافة والوحدة الإسلامية، ولعلّ من أبرز من يمثّل هذا الجناح محمد علي جناح.

= (١٩٥٧ م)، ثم نائباً لرئيس جمهورية الهند (راد كريشنان)، ثم خلفه في الرئاسة بعد وفاته في ٣٠ المحرم ١٣٨٧ هـ (٩ أيار ١٩٦٧ م)، وتوفي حسين ذاكر في ١٦ صفر ١٣٨٩ هـ (٣ أيار ١٩٦٩ م).

(١) باكستان: يقال إن «باك» تعني الأطهار، وتدلّ «ستان» على بلاد، فأصبح المقصود من الكلمة بلاد الأطهار. ويقال: إن باكستان قد اشتقت من الأحرف الأولى من المقاطعات التي تضمّ أكثرية مسلمة وهي: بنغال، بنجاب، بلوجستان، كشمير، كوجرات، السند، مقاطعات الحدود.

٣" ـ المسلمون الذين يرون بقاء المسلمين والهندوس ضمن دولةٍ واحدةٍ مع ضرورة تشكيل جمعية إسلامية قويةٍ تعمل على نشر الإسلام بين الهندوس، كما تعمل للحكم حسب الشريعة الإسلامية، وقد كان الخوف على مستقبل المسلمين في الهند، وعلى عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في باكستان، ولعلّ من أبرز أصحاب هذا الرأي أبا الأعلى المودودي(١) الذي وقف أمام نقاط وتساؤلات:

أ ـ إذا لم تنجح الرابطة فسيُمنى المسلمون بالفشل.

ب ـ إذا نجحت الرابطة، هل سيُطبّق زعماؤها الإسلام؟

ج ـ كيف يكون وضع المسلمين الذين سيبقون داخل الهند بعد التقسيم أمام حقد الهندوس؟

د ـ ألا يتهم الهندوس المسلمين في الهند بعد التقسيم أنهم أنصار إخوانهم في باكستان فيضطهدونهم ويزيد الحقد حقداً؟

هـ ـ هل يمكن أن تقوم دعوة لنشر الإسلام بعد التقسيم، والحرب الإعلامية الدائمة، والحرب الباردة بين القسمين؟

و ـ ألا يمكن أن تنشب حرب بين القسمين، ويشعل نارها الصليبيون الإنكليز، ويدعمون الهندوس، ويحصد المسلمون شرّاً عظيماً؟

---

(١) ولد أبو الأعلى المودودي في بلدة (أورانج آباد) في حيدر آباد الدكن عام ١٣٢١ هـ (١٩٠٣ م)، وهو من أسرة تقول أنها تنتسب إلى مودود أحد رواة الحديث النبوي، ويقال: إنه جاء إلى الهند مع جيش محمد بن القاسم الثقفي.
عمل المودودي صحفياً في (جبل بور) و(دلهي) و(حيدر آباد)، وفي شهر ذي القعدة ١٣٥٦ هـ (كانون الثاني ١٩٣٨ م) انتقل إلى البنجاب بدعوة من محمد إقبال، واستقرّ في منطقة (جورداسبور)، ثم انتقل بعد ذلك إلى (لاهور)، وفي رجب ١٣٦٠ هـ (آب ١٩٤١ م) اجتمع خمسة وسبعون شخصاً من مختلف الاختصاصات، وشكلوا الجماعة الإسلامية، واتخذوا أبا الأعلى المودودي كأول أمير لها.
ووضع عدداً من الكتب ذات الفكر الإسلامي، أثرى بها المكتبة، وكان له أثر كبير في فكر الشباب وأهل العلم، وتوفي في الأول من ذي القعدة ١٣٩٩ هـ (٢٢ أيلول ١٩٧٩ م).

طالب المسلمون أن تكون لهم السيادة في المقاطعات ذات الأكثرية المسلمة فرفض حزب المؤتمر ذلك رفضاً بشعاً، وتكلم غاندي وأتباعه كلاماً غير مقبول، وأصدر حزب المؤتمر قراراً يقضي بترك لغة «الأوردو» التي هي لغة المسلمين، واللغة الرسمية في البلاد، وجعل اللغة الهندوسية لغة رسميةً على حين أن أكثرية السكان لا يفهمونها، بل إن الهندوس الذين أخذوا يُهاجمون لغة «الأوردو» لم يكن لديهم من لغةٍ يُهاجمونها بها، وأسلحةٍ يُشهرونها في وجهها إلا لغة «الأوردو» ذاتها، ولم يكن اتخاذ ذلك القرار إلا عداوةً للمسلمين.

ولما رأى المسلمون حرب الهندوس لهم صراحةً، ويعرفون كذلك حقدهم، وما تُخفي نفوسهم أكبر عندها قرّروا العودة إلى فكرة باكستان وتقسيم بلاد الهند. وطالبوا الحكومة الإنكليزية بالبقاء في الهند حتى يتمّ التقسيم كي لا يستأثر الهندوس بالحكم، ويُطبّقوا ما يريدون. والغريب أن المسلمين كأنهم قد غفلوا عن موقف الإنكليز منهم، ووقوفهم إلى جانب الهندوس علناً. وهذا ما ظهر أثناء التقسيم بكل وضوح.

وكان من أشدّ الناس محاربةً لفكرة التقسيم «نهرو»[1] تلميذ غاندي، والمتعصّب لهندوسيته، ويريد إبقاء المسلمين تحت نفوذ الهندوس لإمكانية

---

(١) نهرو: جواهر لال نهرو، ابن موتي لال نهرو، الزعيم السياسي، اشترك مع غاندي، أسس صحيفة (أندبندنت) أي المستقل، انتخب رئيساً لحزب المؤتمر الهندي عام ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م)، اشترك مع (داس) في تأسيس حزب (سواراج) أي الاستقلال ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) وتوفي ١٣٤٩ هـ (١٩٣١ م)، ولد ابنه جواهر لال نهرو في مدينة (الله آباد) عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩ م)، ودرس في إنكلترا وحصل على الحقوق، ورجع إلى الهند عام ١٣٣٠ هـ (١٩١٢ م) واشتغل بالمحاماة، وانضم إلى حزب المؤتمر عام ١٣٣٦ هـ (١٩١٨ م)، وسجن تسع مرات، تولى رئاسة حزب المؤتمر ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م)، وتسلم وزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة بعد الحرب العالمية الثانية، وتولى رئاسة الوزارة بعد الاستقلال، وبقي في هذا المنصب حتى هلك ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م). وله عدة مؤلفات.

التحكّم بهم، وإذلالهم واستعبادهم، وكان يُخالف أستاذه «غاندي» في مجاملة المسلمين أحياناً، وعارضه في موقفه من تأييد حركة الخلافة مع أن ذلك الموقف لم يكن سوى التقية وإظهار غير ما يُبطن.

وطالب المنبوذون بالاستقلال، وعددهم مائة مليون، وهدّدوا باعتناق الإسلام، فأغراهم غاندي، وطلب منهم السكوت في هذه الظروف، وأن لهم ما يريدون في المستقبل.

وشكّل الهندوس سبع وزارات فأساءوا للمسلمين كثيراً.

الفصل الثاني

التقسيم

اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨ هـ (الأول من أيلول ١٩٣٩ م) ودخلت حكومة الهند الحرب دون أخذ رأي وزارة حزب المؤتمر التي تحكم الهند محلياً، وهذا ما دعا إلى أن تستقيل وزارة الحزب. وأخذ الوضع يزداد حرجاً في الهند نتيجة أحداث الحرب، وخاصةً عندما دخلت اليابان الحرب، واحتلّت أندونيسيا، والهند الصينية، وبورما، واقتربت من حدود الهند، فأعلنت انكلترا أنها ستعطي الهند الاستقلال بعد الحرب مباشرةً، ورحّب حزب المؤتمر بهذا الإعلان، وطالب باستلام الحكم.

قطع المسلمون كل أملٍ بإمكانية الاتحاد مع الهندوس في دولةٍ واحدةٍ، وأنه لا ضمان لهم على لغتهم، وثقافتهم، ودينهم، بل وحتى على حقوقهم الأولية إن بقي الحكم بيد الهندوس، وأن الإنكليز لن ينصفوهم أبداً، بل سيكونون ضدّهم وسيقفون بجانب الهندوس لذا لا بدّ من الانفصال عنهم، وكان هذا رأي حزب الرابطة الإسلامية، وكثير من أعيان الهند وعامتهم، على حين رأى بعض العلماء ضرورة البقاء مع الهندوس في إطارٍ واحدٍ لمصلحة الدعوة، والأقلية المسلمة التي ستبقى تحت حكم الهندوس، وذلك كما مرّ معنا.

وقد كثرت الاقتراحات حول مستقبل المسلمين في الهند، وكثرت المشروعات المتقدمة، ويكاد لا يوجد زعيم مسلم لم يُقدّم اقتراحاً، ولا

منظمة أو مؤسسة علمية إلا وأبدت رأياً، محمد إقبال، ومحمد علي جناح، وتشودري رحمة علي، وعبدالله هارون، وتشودري خليق الزمان وعبدالرحمن صديقي، واسكندر حيات خان، كلهم قدّموا مشروعات، وجامعة عليكرة، واتحاد الطلاب المسلمين في البنجاب قدّما مشروعين، وأبدى أبو الأعلى المودودي اقتراحات، وكلها تدور حول الاتحاد أو الانفصال التام، ويكاد يكون عام ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) هو عام هذه الاقتراحات والمشروعات، وإبداء الآراء وخاصة النصف الثاني منه بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية[1]. وكان بعض هذه المشروعات والاقتراحات يقتصر على انفصال المقاطعات التي يتألف سكانها من أكثرية مسلمة على حين أن بعضها الآخر يضيف إليها شريطاً على نهر الغانج ليتصل غربي الهند بالبنغال في الشرق.

مؤتمر لاهور:

كان محمد إقبال قد دعا إلى تشكيل دولة باكستان والانفصال عن الهندوس، وذلك في رسالته إلى محمد علي جناح والمؤرخة في ١٨ ربيع الأول ١٣٥٦ هـ (٢٨ أيار ١٩٣٧ م)، وتُوفي محمد إقبال في ٢١ صفر ١٣٥٧ هـ (٢١ نيسان ١٩٣٨ م)، وعُقد مؤتمر السند الإقليمي للرابطة الإسلامية في كراتشي برئاسة محمد علي جناح وقرّر في ١٦ شعبان ١٣٥٧ هـ (١٠ تشرين الأول ١٩٣٨ م) القرار الآتي:

وإن مؤتمر السند الإقليمي للرابطة الإسلامية يعتبر أن من الضروري كليةً من أجل سلامٍ دائمٍ في القارة الهندية الشاسعة، ومن أجل تطورٍ ثقافي ليس له ما يعوقه، ومن أجل الرقي الاقتصادي والاجتماعي وتقرير المصير السياسي للأمتين المعروفتين باسمي الهندوس والمسلمين، أن تُقسّم

(١) انظر هذه المشروعات والاقتراحات في «نشأة باكستان» شريف الدين بيرزاده، ترجمة عادل الصلاحي.

الهند إلى اتحادين، على أن يكون ثمة اتحاد للدول الإسلامية، واتحاد للدول غير الإسلامية.

وعلى هذا فإن المؤتمر يتقدم بتوصية إلى الرابطة الإسلامية لعموم الهند أن تعدّ مشروع دستور يمكن بموجبه للأقاليم ذات الأغلبية الإسلامية، وللدول الإسلامية الوطنية، وللمناطق التي تقطنها أغلبية إسلامية، أن تحصل على الاستقلال الكامل في صورة اتحاد قائم عليها مع إمكانية انضمام أية دولة إسلامية خارج حدود الهند إلى هذا الاتحاد. وأن يكفل الدستور ضمانات للأقليات غير المسلمة مماثلة للضمانات التي يُقَرّ بها للأقليات الإسلامية في الاتحاد الهندي غير الإسلامي»[1].

دعا حزب الرابطة إلى عقد مؤتمر في مدينة «لاهور» وقد عُقِد المؤتمر، ولقد أقرّت اللجنة العاملة للرابطة الإسلامية لعموم الهند في اجتماعها الذي عقدته في ٥ صفر ١٣٥٨ هـ (٢٦ آذار ١٩٣٩ م) في قلعة مصطفى، في ميروت القرار الآتي:

«بما أن الرابطة الإسلامية لعموم الهند تُعارض مشروع الاتحاد الذي تضمنه قرار حكومة الهند لعام (١٩٣٥ م)، ونظراً لأن الجزء الإقليمي من الدستور قد أوجد مخاوف كبيرة لدى المسلمين والأقليات الأخرى فيما يتعلق بمستقبلهم، حيث أن المشروع الإقليمي قد قصر كليةً عن ضمان أدنى الحقوق المبدئية للأقليات الإسلامية في الأقاليم المختلفة، وبما أن رئيس الرابطة الإسلامية لعموم الهند قد فوّض بقرار اتخذ في دورة «بتانه» في (كانون الأول ١٩٣٨ م) باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تمحيص إمكانية إيجاد بديل مناسب يحفظ مصالح المسلمين والأقليات الأخرى فإن رئيس الرابطة يُعيّن بالاتفاق مع اللجنة العاملة لجنة مُؤلَّفة من السادة الواردة أسماؤهم أدناه للنظر في المشروعات المختلفة التي عرضها أشخاص ذوي

---

(١) نشأة باكستان. شريف الدين بيرزاده.

معرفة كاملة بالتطورات الدستورية في الهند والبلاد الأخرى، والمشروعات التي يمكن أن تُقدّم للرئيس فيها، ثم تقدّم تقريراً للجنة العاملة عن نتائج عملها في وقت مبكر:

١ ـ محمد علي جناح رئيساً
٢ ـ اسكندر حيات خان
٣ ـ نواب محمد إسماعيل خان صاحب
٤ ـ عبدالعزيز صاحب
٥ ـ عبدالله هارون
٦ ـ خ. نظيم الدين
٧ ـ عبدالمتين تشودري صاحب
٨ ـ أورا لغريب صاحب
٩ ـ نواب زاده ليقات علي خان صاحب

وتأكّد ذلك في الاجتماع الذي عقده مجلس الرابطة الإسلامية لعموم الهند في دهلي الجديدة في ١٨ صفر ١٣٥٨ هـ (٨ نيسان ١٩٣٩ م) وكذلك في اجتماع المجلس الذي عقد في ١٢ رجب ١٣٥٨ هـ (٢٧ آب ١٩٣٩ م) واجتماع اللجنة العاملة الذي عُقد في ٣، ٤ شعبان ١٣٥٨ هـ (١٧، ١٨ أيلول ١٩٣٩ م) وفي ٩ رمضان ١٣٥٨ هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٣٩ م) مع إعلان صارم بأن الهند المسلمة: «تُعارض معارضةً مطلقةً لا يمكن الرجوع عنها أي «هدف اتحادي» يُؤدّي بالضرورة إلى حكم طائفة الأغلبية تحت قناع من الديمقراطية، ونظام حكم نيابي. فمثل هذا الدستور لا يناسب إطلاقاً سجية شعوب هذه البلاد التي تتألف من قوميات متعددة، ولا تُشكّل دولةً قوميةً».

وعقدت اجتماعات في مطلع عام ١٣٥٩ هـ (شباط ١٩٤٠ م) للجنة العاملة ولمجلس الرابطة لعموم الهند في دهلي وجرت دراسة جادة لمسألة تخصيص موطن منفصل للمسلمين، وتقرر اقتراح ذلك رسمياً في الدورة المفتوحة المقرر عقدها في صفر ١٣٥٩ هـ (آذار ١٩٤٠ م).

ثم في الاجتماع الذي عقدته اللجنة العاملة في ١٢ صفر ١٣٥٩ هـ (٢١ آذار ١٩٤٠ م) تعيين لجنة خاصة لصياغة مشروع القرار الشهير بقرار لاهور، وكان من أعضائها محمد علي جناح، واسكندر حيات خان.

وأعدت اللجنة مشروع قرار حول المستقبل الدستوري في الهند لتقديمه إلى لجنة الموضوعات، وبعد مناقشات وبحوث طويلة تبنّت لجنة الموضوعات مشروع القرار، وقد أعلن محمد علي جناح المسوّغات له في خطابه، ومما جاء فيه:

أ ـ «إن مشكلة الهند ليست مشكلة جاليات وطوائف، ولكن من الواضح أنها مشكلة أمم ومن الواجب معالجتها على هذا الأساس».

ب ـ «إن الهندوس والمسلمين قومان ينتسبان إلى فلسفتين دينيتين مختلفتين، وإن لهما أدب وعادات اجتماعية متباينة. وإن ربط مثل هاتين الأمتين معاً في دولةٍ واحدة حيث تكون إحداهما من حيث العدد أقلية، وتكون الأخرى غالبية سيُؤدّي حتماً إلى سخطٍ متزايد، ويُؤدّي في النهاية إلى تحطيم أية صورةٍ تبنى على هذه الشاكلة لحكومة هذه الدولة».

ج ـ «إن المسلمين ليسوا أقليةً بالمعنى الشائع لهذه الكلمة أو الذي يفهم منها عامةً».

د ـ «إن المسلمين أمة وحدهم حسب أي تعريف للأمة، ولا بدّ من أن يكون لهم موطنهم، وأراضيهم ودولتهم».

وفي ١٤ صفر ١٣٥٩ هـ (٢٣ آذار ١٩٤٠ م) طرح القرار التالي في الدورة المفتوحة للرابطة الإسلامية لعموم الهند:

«تصديقاً وتأكيداً لما اتخذه كل من مجلس الرابطة الإسلامية لعموم الهند ولجنتها العاملة من إجراءات موضحة في قراراتها المؤرخة في ١٢ رجب ١٣٥٨ هـ (٢٧ آب ١٩٣٩ م) وفي ٣، ٤ شعبان ١٣٥٨ هـ (١٧، ١٨ أيلول ١٩٣٩ م) وفي ٩ رمضان ١٣٥٨ هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٣٩ م) وفي ٢٤ ذي الحجة ١٣٥٨ هـ (٣ شباط ١٩٤٠ م) حول قضية الدستور، فإن هذه الدورة للرابطة الإسلامية لعموم الهند تعود فتؤكد تأكيداً جازماً أن مشروع الاتحاد الذي تضمنه قرار حكومة الهند لعام (١٩٣٥ م) لا يتفق

إطلاقاً مع أوضاع الهند الخاصة، ولا يمكن تطبيقه فيها، وهو غير مقبول قط لدى الهند المسلمة.

«وهي تُسجّل رأيها القاطع كذلك بأنه على الرغم من أن التصريح الذي أعلنه نائب الملك بالنيابة عن حُكومة صاحب الجلالة في ٥ رمضان ١٣٥٨ هـ (١٨ تشرين الأول ١٩٣٩ م) مطمئن لكونه يعلن أنه سيعاد النظر في السياسة والخطة التي بني عليهما قرار حكومة الهند لعام (١٩٣٥ م)، وذلك بالتشاور مع الأحزاب والمصالح المختلفة في الهند، فإن الهند المسلمة لن ترضى إلا بإعادة النظر من جديد في الخطة الدستورية كلها، وأن المسلمين لن يقبلوا بأية خطةٍ مُعدّلةٍ إلا إذا تم وضعها بموافقتهم وإقرارهم ابتداءً.

تقرر أن الرأي العام لهذه الدورة للرابطة الإسلامية لعموم الهند هو أنه ما من خطةٍ دستوريةٍ يمكن أن تُطبّق في هذه البلاد، أو يمكن للمسلمين أن يقبلوها إلا إذا أعدت وفق المبادىء الجوهرية التالية: إن الوحدات المتصلة جغرافياً يجب أن تحدد ضمن أقاليم تشكل بعد إدخال التعديلات الضرورية في حدودها بحيث تجمع المناطق ذات الأغلبية العددية الإسلامية كأقاليم شمال غربي وشرقي الهند لتكون «دولاً مستقلةً» تتمتع الوحدات المكونة لها بحكم ذاتي وسيادة.

يجب أن يتضمّن الدستور ضمانات كافية وفعالة ومفوض بها، وذلك من أجل الأقليات الموجودة في هذه الوحدات والأقاليم، ولحماية حقوقها ومصالحها الدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية والإدارية وما إليها، وذلك بالتشاور مع هذه الأقليات. أما في بقية مناطق الهند حيث يكون المسلمون أقليةً فيجب أن تُحدّد في الدستور ضمانات كافية وفعالة ومفوض بها، وذلك من أجل المسلمين والأقليات الأخرى، ولحماية حقوقهم ومصالحهم الدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية والإدارية وما إليها، وذلك بالتشاور معهم.

إن هذه الدورة تُفوّض اللجنة العاملة كذلك بصياغة مشروع دستور

وفق هذه المبادئ الجوهرية، يقضي بأن يتسلّم كل إقليم في النهاية جميع السلطات كالدفاع والخارجية والمواصلات والجمارك وبقية الأمور الضرورية الأخرى»[1].

وهذا القرار يُعرف بـ «قرار لاهور» أو «قرار باكستان»، ولمّا طرحه في (٢٣ آذار) لـذا يُعدّ هذا اليوم العيد الوطني في باكستان، ويحتفل به كل عام.

مقترحات كريبس[2]:

دخل اليابانيون «سنغافورة» في ٢٩ محرم ١٣٦١ هـ (١٥ شباط ١٩٤٢ م)، وأخذوا بالتقدم في جنوب شرقي آسيا نحو الغرب، فتساقطت أمامهم البلدان بسرعة إذ احتلّوا «رانغون» عاصمة بورما في (١٩ صفر ١٣٦١ هـ (٧ آذار ١٩٤٢ م)، فذعر البريطانيون، وأعلن تشرشل في ٤ ربيع الأول ١٣٦١ هـ (٢١ آذار ١٩٤٢ م) أن كريبس سيسافر فوراً إلى الهند، ووصل فعلاً إلى دهلي بعد يومين أي في (٢٣ آذار) في الذكرى الثانية لقرار لاهور، فصرح:

«إن حكومة صاحب الجلالة تتقدم بالتصريحات الآتية:

١ ــ تتخذ بمجرد أن تتوقّف الحرب، الخطوات اللازمة لكي تقام في الهند، على النمط المشروع فيما بعد، هيئة منتخبة تُكلّف بمهمة صياغة دستور جديد للهند.

---

(١) قرارات الرابطة الإسلامية ص ٤٧.

(٢) كريبس: هو ريتشارد ستافورد كريبس: سياسي لعب دوراً كبيراً في تشكيل حركة العمال الاشتراكية البريطانية. شغل منصب سفير بريطانيا في موسكو، وتسلّم منصب وزير المالية في وزارة الحرب التي كانت برئاسة تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية، وزار الهند والتقى بمحمد علي جناح، وغاندي، وأصبح بعدها حامل الأختام الملكية، ورئيس مجلس العموم.

ب ــ تتخذ ــ حسب ما هو مشروح أدناه ــ الخطوات اللازمة لاشتراك الدول الهندية في الهيئة واضعة الدستور.

ج ــ تتعهد حكومة صاحب الجلالة بقبول وتنفيذ الدستور الموضوع بهذه الطريقة فوراً، واضعة الشروط الآتية فحسب:

١" ــ يحق لكل إقليم من أقاليم الهند البريطانية غير مستعد لقبول الدستور الجديد بالاحتفاظ بوضعه الدستوري الحالي، على أن يُبقَى على إمكانية التحاقه بالاتحاد فيما بعد، إن أراد ذلك.

في حالة وجود أقاليم لا تنضمّ للاتحاد فإن حكومة صاحب الجلالة مستعدة للموافقة على دستور جديد يعطيها الوضعية الكاملة نفسها التي للاتحاد الهندي، ويتوصّل إلى وضعه بطريقةٍ مماثلةٍ للطريقة الواردة هنا، هذا في حالة إبداء هذه الأقاليم رغبتها في هذا الأمر.

٢" ــ توقيع معاهدة تتفاوض بشأنها حكومة صاحب الجلالة مع الهيئة المكلفة بوضع الدستور، على أن تُغطّي هذه المعاهدة كافة الأمور الضرورية التي تنجم عن النقل الكامل للمسؤولية من يد بريطانيا إلى أيدٍ هندية. وسوف تنصّ هذه المعاهدة على حماية الأقليات الدينية والعنصرية حسب التعهدات التي قطعتها حكومة صاحب الجلالة، إلا أنها لن تفرض أية قيود على حق الاتحاد الهندي في أن يقرر في المستقبل نوع العلاقة التي تربطه بالدول الأخرى الأعضاء في رابطة الشعوب البريطانية.

٣" ــ سواء أقررت أية من الدول الهندية أن تلتزم بالدستور أم لا فإنه من الضرورة المفاوضة من أجل إعادة النظر في ترتيبات معاهدتها بالدرجة التي يقتضيها الوضع الجديد.

د ــ تتشكل الهيئة التي تضع الدستور على الشكل التالي إلا إذا ما اتفق قادة الرأي الهندي في الجاليات والطوائف الرئيسية على طريقة أخرى قبل انتهاء الحرب.

مجرد إعلان نتائج الانتخابات النيابية التي يجب أن تجري عند نهاية الحرب، فإن جميع أعضاء المجالس الدنيا للهيئات التشريعية الإقليمية تنتقل بوصفها هيئة انتخابية واحدة لانتخاب الهيئة التي تضع الدستور بطريقة التمثيل النسبي، وسوف تعادل هذه الهيئة من حيث العدد عشر عدد أعضاء الهيئة الانتخابية.

تدعى الدول الهندية لتعيين ممثليها بنسبة عدد سكانها على أن تكون هذه النسبة مثل نسبة ممثلي الهند البريطانية عامة، ويكون لممثلي الدول الهندية الصلاحيات نفسها التي للأعضاء الممثلين للهند البريطانية.

هـ ـ في المرحلة الحرجة التي تواجه الهند الآن وإلى أن يمكن وضع الدستور الجديد فإنه من الحتمي على حكومة صاحب الجلالة أن تتحمل مسؤولية إدارة وتوجيه الدفاع الهندي، وتحتفظ بها كجزء من جهودها في الحرب العالمية، إلا أن مسؤولية تنظيم ثروات الهند العسكرية والمادية والأدبية تنظيماً كاملاً تقع على عاتق حكومة الهند متعاونة في ذلك مع الشعوب الهندية، إن حكومة صاحب الجلالة تدعو زعماء القطاعات الرئيسية من الشعب الهندي سواء في مجالس بلادهم أو في رابطة الشعوب البريطانية، أو الأمم المتحدة للمشاركة مشاركة فورية وفعالة، وبذلك يستطيعون أن يقدموا معونة إيجابية وبناءة في أداء واجب حيوي وضروري من أجل حرية الهند في المستقبل وفي اليوم التالي شرح كريبس هذه المقترحات بالإذاعة.

أعلنت اللجنة العاملة للرابطة الإسلامية لعموم الهند بقرارها الذي اتخذته في ٢٥ ربيع الأول ١٣٦١ هـ (١١ نيسان ١٩٤٢ م)، أن الرابطة لا تقبل هذه المقترحات بالصورة التي وردت بها، ولكنها في الوقت نفسه عبرت عن امتنانها للاعتراف بإمكانية قيام باكستان ضمناً وذلك بالنص على إمكانية قيام اتحادين أو أكثر في الهند.

فكرة آرسي[1]:

رفض في البداية قرار لاهور في تقسيم الهند، وقال عنه: «إن هذا القرار يقسم الوليد إلى نصفين» ثم عاد وأيده، وألقى كلمة في دورة لجنة حزب المؤتمر لعموم الهند، وألحّ على الاعتراف بحق المسلمين بالانفصال، وطرح رأيه على التصويت في ١٦ ربيع الثاني ١٣٦١ هـ (٢ أيار ١٩٤٢ م) فرفض المؤتمر القرار بأغلبية ١٢٠ صوتاً ضد ١٥ صوتاً. وقام (جاقات نارايين لال) بطرح قرار مناقض تمّ إقراره بأغلبية ٩٢ صوتاً ضد ١٧ صوتاً، ويعلن هذا القرار: «أن أي اقتراح يهدف إلى تجزئة الهند بطريقة إعطاء الحرية للدول أو الوحدات الإقليمية التي تشكلها بالانفصال عن الاتحاد الهندي يشكل خطراً كبيراً على خير مصالح الشعب في الدول والأقاليم المختلفة، وفي البلاد عامة، ولذلك فإن حزب المؤتمر لا يمكن أن يوافق على مثل هذا الاقتراح».

استقال آرسي من حزب المؤتمر، وتبعه سبعة من زملائه وذلك في اجتماع أفراد الهيئة التشريعية الإقليمية من أعضاء حزب المؤتمر الذي عقد في ٢ رجب ١٣٦١ هـ (١٥ تموز ١٩٤٢ م) وذلك ليواصل مسعاه في التقسيم، واتصل آرسي بغاندي، وهو في السجن، وحصل منه على الموافقة على هذه الفكرة وفيما يلي نص هذه الفكرة:

«أساساً لقواعد التسوية بين حزب المؤتمر الهندي، والرابطة الإسلامية لعموم الهند، يوافق عليها كل من غاندي، ومحمد علي جناح، ويسعيان للحصول على موافقة كل من المؤتمر والرابطة عليها».

١ ـ تؤيد الرابطة الإسلامية المطلب الهندي في الاستقلال بعد

---

(١) آرسي: لقب لـ (تشاكر أفارتي راجاجو بلا تشاري) عضو اللجنة العاملة لعموم الهند في حزب المؤتمر، له علاقة وثيقة بغاندي، وابنته زوج ابن غاندي، أحد قادة حزب المؤتمر، رئيس وزراء مدراس، وحاكم عام الهند بعد لورد ماونتباتن.

ضمان الشروط الواردة أدناه والمتعلقة بدستور الهند الحرة، وتتعاون مع حزب المؤتمر في تشكيل حكومة موقتة للمرحلة الانتقالية.

٢" ـ تعيّن بعد نهاية الحرب لجنة من أجل تخطيط المناطق المتجاورة في شمال غربي الهند وفي شرقيها، والتي يُشكل المواطنون المسلمون أغلبيةً مطلقةً، ثم يجري في المناطق التي تخطط بهذا الشكل استفتاء للمواطنين على أساس تصويت البالغين أو أي امتياز عملي آخر تقرر بموجبه قضية الانفصال عن هندستان. وإذا ما صوتت الأغلبية إلى جانب إقامة دولة ذات سيادة منفصلة عن هندستان، فإن هذا القرار سيُطبّق من دون إجحاف بحق المناطق الواقعة على الحدود في الاختيار بالانضمام إلى أي من الدولتين.

٣" ـ يعطى جميع الفرقاء الحق بالدفاع عن وجهات نظرهم قبل إجراء الاستفتاء.

٤" ـ في حالة الانفصال تعقد اتفاقيات متبادلة من أجل ضمان الدفاع والتجارة والمواصلات والأغراض الضرورية الأخرى.

٥" ـ إن أي تبادلٍ في السكان يجب أن يتمّ على أساسٍ واحدٍ فقط وهو الاختيار الشخصي البحت.

٦" ـ لا يلتزم بهذه الشروط إلا في حالة نقل بريطانيا كافة السلطات والمسؤوليات لحكم الهند إلى أهلها.

فكرة غاندي:

كان غاندي ضد فكرة التقسيم، ورغبته أن يبقى المسلمون تحت سيطرة الهندوس، ولكن عندما اشتدت حماسة المسلمين بالمطالبة بالانفصال عن الهندوس والاستقلال أظهر غاندي شيئاً من اللين لعله يركب الموجة ثم ينحرف بركاب السفينة.

جرت لقاءات بين محمد علي جناح وغاندي استمرت ثمانية عشر

يوماً من ١٢ رمضان ١٣٦٣ ـ ٣٠ رمضان ١٣٦٣ هـ (٩ أيلول ١٩٤٤ ـ ٢٧ أيلول ١٩٤٤ م)، وقد تمّ خلال هذه المدة أربعة عشر لقاء، وقد اقترح غاندي يوم ٢٧ رمضان ما يأتي:

«تقوم بتخطيط هذه المناطق لجنة يوافق عليها كل من حزب المؤتمر والرابطة الإسلامية، ويجب التحقق من رغبات مواطني هذه المناطق المخططة بواسطة تصويت البالغين من أهاليها أو بوسيلةٍ مماثلةٍ.

إذا كان التصويت بجانب الانفصال، فيتمّ الاتفاق على أن تشكل هذه المناطق دولةً منفصلةً في أقرب وقتٍ ممكن بعد أن تصبح الهند حرة من الحكم الأجنبي، ويصبح من الممكن على هذا أن تقسم إلى دولتين مستقلتين ذواتي سيادة.

تعقد معاهدة انفصال تنصّ على قيام إدارةٍ نشيطةٍ ووافيةٍ لشؤون الخارجية، والدفاع، والمواصلات الداخلية، والجمارك، والتجارة، وما إليها من أمورٍ ستظلّ حتماً ذات مصلحة عامة للفريقين المتعاهدين، وتتضمن المعاهدة كذلك نصوصاً من أجل حماية حقوق الأقليات في كلتا الدولتين.

تتفق الرابطة والمؤتمر مجرد قبولهما هذه الاتفاقية على خطة عملٍ مشتركة لتحقيق استقلال الهند.

يظلّ من حقّ الرابطة ـ على أية حال ـ أن تبقى بعيدةً عن أي عمل مباشر يلجأ إليه المؤتمر، ولا يكون للرابطة رغبة في المشاركة فيه»[1].

ولكن غاندي لم يكن موافقاً على التقسيم ورغبته بالسيطرة ماثلة أمام عينيه، وعندما قابله أبو الكلام آزاد في ٩ جمادى الأولى ١٣٦٦ هـ (٣١ آذار ١٩٤٧ م) وسأله عن رأيه في التقسيم، أجاب، وهو يعلم أن أبا الكلام آزاد ضد التقسيم: لئن أراد حزب المؤتمر أن يقبل بالتقسيم فإن قبوله لن يكون إلا على جثتي، وإنني لن أقبل بتقسيم الهند ما دمت حياً، وإنني لم

(١) محادثات جناح ـ غاندي ص ٨٧.

اسمح للمؤتمر بقبوله ما وجلت إلى ذلك سبيلاً[1]. وفي المجلس العام لحزب المؤتمر لعموم الهند الذي عقد في رجب ١٣٦٦ هـ وقرّر تقسيم الهند أيّد غاندي ذلك بحماسة.

البعثة الوزارية:

أخفق كريبس في مقترحاته عام ١٣٦١ هـ (١٩٤١ م)، وفشل محمد علي جناح وغاندي في محادثاتهما ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م)، وقابل نائب الملك اللورد وافل زعماء الهند فلم ينجح في مهمته، فاستدعي إلى لندن فسافر إليها في ٩ ربيع الثاني ١٣٦٤ هـ (٢٣ آذار ١٩٤٥ م)، وأعلن وزير الدولة لشؤون الهند في مجلس العموم البريطاني أن العرض من مقترحات كريبس ما زال قائماً. وجرت مراسلات بين نائب الملك وزعماء الهند، ثم عقد مؤتمر الزعماء في (سيملا) في رجب ١٣٦٤ هـ (حزيران ١٩٤٥ م) حضره واحد وعشرون عضواً، ولم يتخلف سوى غاندي. وأعلن في ٤ شعبان ١٣٦٤ هـ (١٤ تموز ١٩٤٥ م) فشل المؤتمر رسمياً، إذ رفض حزب المؤتمر الاشتراك في وزارة ائتلافية، ووافقت الرابطة، فشكل نائب الملك حكومة من الموظفين.

أعلن نائب الملك اللورد وافل في ١٣ رمضان ١٣٦٤ هـ (٢١ آب ١٩٤٥ م) أنه قرر إجراء انتخابات عامة للجمعيات الوطنية الإقليمية والمركزية في أقرب وقتٍ ممكنٍ، وذلك بعد مشاورات أجراها مع حكومة صاحب الجلالة ومع الحكومات الإقليمية. كما أعلن بنفسه عن سفره إلى لندن لمقابلة الحكومة العمالية الجديدة بناءً على رغبتها. وسافر، ورجع في ١٢ شوال ١٣٦٤ هـ (١٩ أيلول ١٩٤٥ م) وصدق موضوع الانتخابات، وأنه سيتشاور مع الممثلين الجمعيات الوطنية.

جرت الانتخابات العامة وأعلنت نتائجها في ٢٨ محرم ١٣٦٥ هـ (الأول

---

(١) الهند تحرز بحريتها ص ١٨٦.

من كانون الثاني ١٩٤٦ م) وقد فازت الرابطة فوزاً ساحقاً في المناطق الإسلامية إذ حصلت على ٥٠٢ مقعد من أصل ٥٦٠ مقعداً، وهي المقاعد المخصصة للمسلمين، ومعنى ذلك أن المسلمين يصرّون على إقامة دولة باكستان.

وفي ١٨ ربيع الأول ١٣٦٥ هـ (١٩ شباط ١٩٤٦ م) أعلن عن تشكيل لجنة وزارية تتألف من:

١ ـ بثيك لورنس: وزير الدولة لشؤون الهند.

٢ ـ ستافورد كريبس: رئيس مجلس التجارة.

٣ ـ ألبرت الكسندر: القائد الأعلى للبحرية.

ومهمة هذه اللجنة السفر إلى الهند وإجراء مباحثات مع الزعماء الهنود.

وصلت اللجنة إلى «كراتشي» في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٦٥ هـ (٢٣ آذار ١٩٤٦ م)، وقد أجرت محادثات استطلاعية مع نائب الملك، ومع أعضاء المجلس التنفيذي، ومع الزعماء الهنود.

رأت اللجنة ضرورة وضع دستور الهند المقبل، وإقامة حكومة مؤقتة لتقوم على إدارة الهند حتى يقرَّ الدستور، وادعت أن الشعب باستثناء الرابطة الإسلامية يرغب في وحدة الهند، وقالت: إن خوف المسلمين من ضياعهم في الأكثرية جعلنا نبحث موضوع استقلال باكستان، وأنها ستشمل منطقتين: إحداهما في الشمال الغربي، وتتألف من أقاليم البنجاب، والسند، والحدود الشمالية الغربية، وبالوشستان، والثانية في الشمال الشرقي وتتألف من إقليمي البنغال وآسام. وأبدت نظرها في إمكانية تعديل الحدود.

ونشرت اللجنة نسبة المسلمين في الأقاليم الستة، وجاءت كما يلي:

الإقليم	عدد السكان	عدد المسلمين	عدد غير المسلمين	نسبة المسلمين٪
البنجاب	٢٨،٤١٨،٨١٩	١٦،٢١٧،٢٤٢	١٢،٢٠١،٥٧٧	٥٧،٠٦
السند	٤،٥٣٥،٠٠٨	٣،٢٠٨،٣٢٥	١،٣٢٦،٦٨٣	٧٠،٧٤
الشمالية الغربية	٣،٠٣٨،٠٦٧	٢،٧٨٨،٧٩٧	٢٤٩،٢٧٠	٩١،٧٩
بالوشستان	٥٠١،٦٣١	٤٣٨،٩٣٠	٦٢،٧٠١	٨٧،٥٠
المجموع	٣٦،٤٩٣،٥٢٥	[1]٢٢،٦٥٣،٢٩٤	١٣،٨٤٠،٢٣١	٦٢،٠٧
البنغال	٦٠،٣٠٦،٥٢٥	٣٣،٠٠٥،٤٣٤	٢٧،٣٠١،٠٩١	٥٤،٧٣
آسام	١٠،٢٠٤،٧٣٣	٣،٤٤٢،٤٧٩	٦،٧٦٢،٢٥٤	٣٣،٧٣
المجموع	٧٠،٥١١،٢٥٨	٣٦،٤٤٧،٩١٣	٣٤،٠٦٣،٣٤٥	٥١،٦٩

أما بقية الأقليات المسلمة في بقية أنحاء الهند البريطانية فيعدون حوالي عشرين مليوناً متفرقين بين بقية المواطنين الذين يبلغ عددهم الكلي ١٨٨ مليوناً.

إن هذه تبيّن أن إقامة دولة باكستان منفصلةً وذات سيادةٍ على الأسس التي تطالب بها الرابطة الإسلامية لن تحلّ مشكلة الأقليات. ولسنا نرى ثمة ما يبرر أن تضمّ دولة باكستان ذات السيادة على تلك المناطق من البنجاب والبنغال وآسام حيث تكون أغلبية السكان من غير المسلمين. إن أية حجة يمكن استخدامها من أجل قيام باكستان يمكن ـ في رأينا ـ أن تستخدم كذلك، وبالقوة نفسها، من أجل فصل المناطق غير الإسلامية عن باكستان. وإن هذه النقطة تؤثّر بشكل خاص على وضع السيخ.

لهذا بحث اللجنة إمكانية قيام باكستان على نطاقٍ أصغر، حيث يخرج منها: إقليم آسام كله باستثناء منطقة (سيلهت)، والبنغال الغربية

---

(١) يزيد عدد المسلمين على هذا الرقم حيث كان الرقم قريباً من ٢٥ مليوناً، حيث أن نسبتهم تزيد على ١٢٪ بينما حسب هذا الإحصاء تبلغ ١٠،٦٢٪.

وتضم مدينة كلكتا حيث لا تزيد نسبة المسلمين فيها على ٢٣،٦٪ من مجموع السكان. وقطاعي (أمبالا) و(جولوندور) في البنجاب، وهذا الأمر لا توافق عليه الرابطة الإسلامية.

هذا إضافةً إلى وجود اعتبارات إدارية واقتصادية وعسكرية لها وزنها. مع ملاحظة وجود مسافة بين جزئي باكستان تزيد على سبعمائة ميل، وقد أوصت اللجنة بأن يتخذ الدستور الصورة الأساسية الآتية:

أولاً: يجب أن يُقام اتحاد هندي يضم الهند البريطانية والدول كذلك، ويضطلع بالموضوعات الآتية: الشؤون الخارجية، الدفاع، المواصلات، وتكون له الصلاحيات الضرورية لجمع الموارد المالية التي تتطلبها هذه الموضوعات.

ثانياً: يكون للاتحاد هيئة تنفيذية وأخرى تشريعية تتألف من ممثلين للهند البريطانية والدول كذلك. وإن أية مسألة تثير قضية طائفة كبيرة في الهيئة التشريعية تتطلب لاتخاذ قرار بشأنها أغلبية الممثلين الحاضرين، وتصويت كلا الجاليتين الرئيسيتين على هذه، كما تتطلب أغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين.

ثالثاً: تبقى جميع الموضوعات غير موضوعات الاتحاد، وجميع السلطات والصلاحيات المتبقية عنه في أيدي الأقاليم.

رابعاً: تحتفظ الدول بالموضوعات والسلطات والصلاحيات كافةً غير تلك التي تتخلّى عنها للاتحاد.

خامساً: تبقى الأقاليم حرةً في تكوين مجموعات ذات هيئات تنفيذية وتشريعية، وتستطيع كل مجموعة أن تحدد الموضوعات الإقليمية التي ستشترك فيها معاً.

سادساً: يجب أن ينص دستور الاتحاد ودساتير المجموعات على أن من حق كل إقليم باتفاق أغلبية أعضاء جمعيته الوطنية التشريعية أن يدعو

إلى إعادة النظر في نصوص الدستور وذلك بعد مدة مبدئية قدرها عشر سنوات، وبعد كل عشر سنوات تالية.

وذكرت اللجنة أن ليس من هدفها إقامة دستور وإنما إقامة الجهاز الذي يضع دستوراً جديداً يقوم بوضعه الهنود من أجل الهنود. . .

والمجموعتان الرئيسيتان لا يمكن أن تشتركا في جهاز لوضع الدستور، والدستور يجب وضعه بسرعة، والانتخابات هي الوسيلة الصحيحة لوضع دستور مقبول، والانتخابات تحتاج إلى مدة، والطريقة العملية هي اللجوء إلى الجمعيات الوطنية التي انتخبت حديثاً، ولكنها لم تمثل تمثيلاً صحيحاً وأعطت اللجنة أمثلة لذلك أن عدد أعضاء الجمعية الوطنية لإقليم (أسام) هو ١٠٨ أعضاء، وأن سكان هذا الإقليم هو عشرة ملايين، على حين أن عدد سكان البنغال هو ستة أضعاف سكان (أسام) أي ستين مليوناً بينما عدد أعضاء جمعيتها الوطنية هو ٢٥٠ عضواً أي ضعفين وثلث عدد أعضاء جمعية أسام. وكذلك الوزن الذي أُعطي للأقليات، وهو يختلف بين جهة وأخرى حسبما أُعطيت الطائفة فقد أعطي المسلمون مثلاً ٤٨٪ من الجمعية الوطنية البنغالية على حين يُشكّلون ٥٥٪ من مجموع سكان الإقليم، ولذلك اقترحت اللجنة ما يأتي:

أ- يعطى كل إقليم عدداً كلياً من المقاعد يتناسب مع عدد سكانه، بنسبة مئوية قدرها مقعد واحد لكل مليون مواطن، كأقرب بديل للتمثيل بطريقة تصويت البالغين.

ب- تقسيم هذا العدد من المقاعد المخصصة للأقاليم بين الجاليات الرئيسية فيه بنسبة عدد أبنائها.

ج- النص على أن ينتخب ممثلو كل جالية في الإقليم من أعضاء تلك الجالية في الجمعية الوطنية التشريعية وحدهم.

ورأت كذلك أن يكتفى بثلاث طوائف رئيسية في الهند، وهي:

الهندوس (العامة)، والمسلمون، والسيخ، على أن تشمل الطائفة العامة كل من كان غير مسلم، وغير سيخ. وتُمثّل الأقليات الصغيرة في المسائل ذات الأهمية الخاصة للأقليات.

أولاً: اقترحت اللجنة أن تقوم كل جمعية وطنية تشريعية إقليمية بانتخاب العدد الوارد أدناه من الممثلين، على أن ينتخب كل قسم من الجمعية الوطنية (العام- المسلم- السيخ) ممثليه الخاصين بطريقة التمثيل النسبي، على أساس صوت واحد قابل للتحويل.

القسم (أ)	الإقليم	العام	المسلمون	السيخ	المجموع
	مدراس	٤٥	٤	–	٤٩
	بومباي	١٩	٢	-	٢١
	الأقاليم المتحدة	٤٧	٨	–	٥٥
	بهار	٣١	٥	–	٣٦
	الأقاليم المركزية	١٦	١	–	١٧
	أوريسا	٩	–	–	٩
القسم (ب)	البنجاب	٨	١٦	٤	٢٨
	الشمال الغربي	–	٣	–	٣
	السند	١	٣	–	٤
القسم (ج)	البنغال	٢٧	٣٣	–	٦٠
	أسام	٧	٣	–	١٠
		٢١٠	٧٨	٤	٢٩٢
ثانياً:	ممثلو الدول الهندية				٩٣
					٣٨٥
ملاحظة: من أجل تمثيل الأقاليم التابعة للمفوض العام يضاف إلى:					

القسم (أ) العضو الممثل لدلهي في الجمعية الوطنية التشريعية	١
العضو الممثل لأجمر - مروارا	١
العضو الممثل لكورج	١
القسم (ب) العضو الممثل عن بالوشستان	١
	٣٨٩

ثالثاً: يجتمع الممثلون المختارون بهذه الطريقة في دلهي الجديدة في أول فرصة ممكنة.

رابعاً: ويعقد اجتماع تمهيدي يتقرر فيه النظام العام لسير العمل، وينتخب فيه رئيس المجلس وبقية موظفيه، كما يتم تشكيل لجنة استشارية خاصة بحقوق المواطنين والأقليات والمناطق القبلية والمناطق المستثناة. وبعد هذا ينقسم الممثلون الإقليميون إلى الأقسام الثلاثة المبينة سابقاً.

خامساً: تقوم هذه الأقسام بتقرير الدساتير الإقليمية التي يتضمنها كل قسم، وتقرر كذلك ما إذا كان سيوضع دستور جماعي لمجموعة هذه الأقاليم، كما تقرر في حالة وضع مثل هذا الدستور الموضوعات التي ستكون من اختصاص المجموعة، ويجب أن تتمتع الأقاليم بحق الانفصال عن المجموعة وذلك بمقتضى النصوص الواردة في الثامنة أدناه.

سادساً: يجتمع ممثلو الأقسام الثلاثة بعد ذلك ومعهم ممثلو الدول الهندية من أجل وضع دستور الاتحاد.

سابعاً: أي قرار يرد في المجلس التأسيسي الاتحادي، من شأنه أن يغير المطالب الرئيسية أو يثير أية قضية طائفية كبيرة يتطلب موافقة أغلب النواب الحاضرين، وتصويت الجاليتين الرئيسيتين كلاً على حدة.

يبتّ رئيس المجلس التأسيسي في أي من القرارات يثير قضية طائفية كبيرة، كما يقوم بناءً على طلب من أغلبية نواب أي من الجاليتين الرئيسيتين باستشارة المحكمة الاتحادية قبل أن يبتّ برأيه في الموضوع.

ثامناً: بعد أن توضع الترتيبات الدستورية الجديدة موضع التنفيذ يصبح من حق كل إقليم أن يقرر الخروج من المجموعة التي وضع فيها. ويمكن اتخاذ هذا القرار بواسطة الجمعية التشريعية الخاصة بالإقليم بعد إجراء الانتخابات العامة الأولى في ظلّ الدستور الجديد.

يقوم سعادة نائب الملك بالطلب من الهيئات التشريعية الإقليمية أن تباشر بانتخاب ممثليها، كما يطلب من الدول أن تعين اللجنة المفاوضة.

ومن الضروري المفاوضة لإقرار معاهدة بين المجلس التأسيسي الاتحادي والمملكة المتحدة وذلك لتقرير بعض الأمور التي تنشأ من تحويل السلطة.

وفي المرحلة التي يجري فيها وضع الدستور لا بدّ من أن تستمر إدارة البلاد، ولذلك فإننا نُعلّق أكبر درجة من الأهمية على أن تُشكّل مباشرةً حكومة موقتة تتمتع بتأييد الأحزاب السياسية الرئيسية.

لكن حزب الرابطة الإسلامية قد أصدر بياناً في ٢١ جمادى الآخرة ١٣٦٥ هـ (٢٢ أيار ١٩٤٦ م) وانتقد فيه خطة البعثة الوزارية، وكذلك أصدرت اللجنة العاملة لحزب المؤتمر قرار في ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٦٥ هـ (٢٤ أيار ١٩٤٦ م) اعترضت فيه على خطة البعثة الوزارية.

فأصدرت البعثة الوزارية في ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٦٥ هـ (٢٥ أيار ١٩٤٦ م) بياناً إضافياً ردّت فيه على بيان الرابطة، وعلى قرار حزب المؤتمر.

ولكن في هذه الأثناء كان المسلمون يمشون في طريقهم، يؤكدون إصرارهم على الانفصال، وتأسيس دولة باكستان إذ أنهم لا يستطيعون البقاء مع الهندوس في دولةٍ واحدةٍ لأنهم لا يمكنهم أن يقبلوا بذلك، ولا أن يسلّموا أعناقهم للهندوس يتصرفون بهم كما يشاؤون بصفتهم أكثرية.

مؤتمر دهلي:

لقد كان قرار لاهور الحجر الأساسي في تأسيس دولة باكستان بعد أن يئس المسلمون من إيجاد حلٍّ معقولٍ للتعايش مع الهندوس.

وبعد الحرب العالمية الثانية اجتمع المسلمون في دهلي في جلسةٍ تشريعيةٍ وأبانوا فيه أسباب دعوتهم لاستقلالهم عن الهندوس، رغم المساعي التي بذلها زعماء الهندوس ليعدل المسلمون عن مطالبهم، وكان المؤتمر في دهلي قد عقد في ٧ جمادى الأولى ١٣٦٥ هـ (٨ نيسان ١٩٤٦ م)، وكان قرار هذا المؤتمر مبنياً على مؤتمر لاهور السابق الذي عُقد قبل ست سنوات. وقد جاء نص القرار كالآتي:

بما أنه يوجد في شبه القارة الهندية الواسعة مائتا مليون مسلمٍ ينتمون إلى عقيدةٍ تُنظّم كل ناحيةٍ من نواحي حياتهم (الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية) ولا تقف عند حدود الأمور الروحية والعقدية والمناسك مما يختلف اختلافاً كلياً وجذرياً مع تعاليم الديانة الهندوسية وفلسفتها التي ما زالت منذ آلاف السنين تُغذّي وتدعم نظاماً طبقياً قاسياً أدّى إلى إنزال ستين مليون إنسان إلى منزلة المنبوذين، وجعل حواجز غير طبيعيةٍ بين إنسانٍ وآخر، وامتيازاتٍ اجتماعية واقتصادية، كما أدّى إلى حرمان فريقٍ كبيرٍ من أبناء هذه البلاد من العدالة، وهو يُهدّد المسلمين والنصارى وغيرهم من الأقليات بتردٍّ اجتماعي واقتصادي لا يمكن النهوض منه.

ولما كان نظام الطبقية الهندوسية يتنافى صراحةً مع الوطنية والعدالة والديمقراطية ومع جميع المُثل النبيلة التي يقوم عليها الإسلام.

وبما أن الماضي التاريخي لكلٍ من الفريقين: المسلمين والهندوس، وما لكل منهما من عادات وثقافات ونظم اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ، قد جعل من المستحيل دمجهما في وحدةٍ وطنيةٍ مستوحاةٍ من آمالٍ ومُثلٍ مشتركةٍ.

وبما أنهما ما زالا بعد مرور قرونٍ على وجودهما معاً شعبين مختلفين.

وبما أنه بعد أن أدخل البريطانيون إلى الهند نظام الأكثرية السياسي على غرار الديمقراطية الغربية القائمة على حكم الأكثرية بمعنى أن الأكثرية في قوم ما، أو في جماعةٍ ما تستطيع أن تفرض إرادتها على أكثريةٍ من قوم آخر أو جماعة أخرى على الرغم من معارضة هذه الفئة، كما حدث خلال سنتين ونصف من حكم حكومات المؤتمر الهندوكي التي تشكلت في العهد البريطاني في الولايات التي أكثرية أهلها هندوسية، حيث خضع المسلمون فيها إلى ما لا يوصف من مضايقاتٍ وضغوطٍ، مما أدّى إلى قناعة المسلمين ببطلان هذا النظام وعدم جدوى ما سُمّيَ بالحماية الدستورية، وما جاء في التعليمات المعطاة إلى الحكام، وانتهى بهم الأمر إلى النتيجة الحتمية، وهي أنه إذ أقيم اتحاد (فيدرالي) في الهند فإن المسلمين، حتى ولو كانوا أكثريةً في بعض الولايات، لن يكونوا أحسن حظاً مع الهندوس، وأن حقوقهم لن تصان قط مع وجود أكثريةٍ هندوكيةٍ دائمةٍ في الحكومة المركزية.

وبما أن المسلمين مقتنعون بأن إنقاذ مسلمي الهند من السيطرة الهندوكية وإعطاءهم الإمكانية الكاملة لتطوير أنفسهم على قدر عبقريتهم لا تتمّ إلا بإنشاء دولةٍ مستقلةٍ ذات سيادة تضمّ البنغال وآسام في الشمال الشرقي، وتضمّ البنجاب وولاية الحدود الشمالية والسند وبلوجستان في الشمال الغربي. لهذا يصرّح المؤتمر الإسلامي لجميع الهند، مركزاً وملحقات، في جلسته التشريعية، بعد أن أخذ بعين الاعتبار كل الأمور، بأن الأمة الإسلامية لن تخضع قط لأي دستورٍ يقضي بوحدةٍ هنديةٍ، ولن تشترك بأية هيئةٍ دستوريةٍ ترمي إلى هذه الغاية، وأن أي حلٍّ تفرضه الحكومة البريطانية لتحويل السلطة من الإدارة البريطانية إلى الشعب الهندي لا يتفق مع المبادىء التالية العادلة المدروسة لحفظ السلام الداخلي وهدوء البلاد لن يساهم في حلّ القضية الهندية. والحلّ هو:

١ً - أن تتشكّل في المناطق المشتملة على البنغال وآسام في الشمال الشرقي ومن البنجاب ومنطقة الحدود الشمالية الغربية وولايتي السند وبلوجستان في الشمال الغربي من الهند (أي مناطق باكستان) حيث يُشكّل المسلمون الأكثرية الساحقة، دولة مستقلة ذات سيادةٍ وأن تتخذ التدابير الحاسمة لإقامة هذه الدولة دون تأخير.

٢ً - أن يسنّ كل من شعبي باكستان وهندستان دستوراً لنفسه منفصلاً عن الآخر يتفق مع مبادئه.

٣ً - أن تتمتع الأقليات في باكستان وهندستان بالحماية التي نصّ عليها قرار المؤتمر الإسلامي لجميع الهند الصادر في ٢٣ آذار ١٩٤٠ م (١٤ صفر ١٣٥٩ هـ) في لاهور.

٤ً - إن قبول طلب المؤتمر الإسلامي بإقامة باكستان من غير تأخير هو شرط أساسي لتعاون المؤتمر في تشكيل الحكومة الانتقالية المركزية واشتراكه بها.

إن هذا القرار يعني بصراحة أن أية محاولةٍ لفرض دستور لهندٍ موحدةٍ أو اللجوء إلى أية تسويةٍ موقتةٍ، في المركز، خلافاً لطلب المؤتمر الإسلامي يجعل المسلمين أمام أمرٍ واحدٍ وهو المقاومة لمثل هذا الفرض بكل الوسائل الممكنة لضمان بقائهم العضوي.

وفي نهاية المؤتمر ردّد الجميع هذا الإعلان:

«إني أعلن بصراحةٍ، في هذا المقام، عن اعتقادي الجازم بأن أمن وسلامة ومستقبل المسلمين في شبه القارة الهندية منوط بقيام باكستان، وهو الحلّ الوحيد العادل للقضية الدستورية، وهو الذي يجلب السلام والحرية والرخاء لجميع الشعوب والجماعات الموجودة في شبه القارة الهندية العظيمة.

وأرى من واجبي أن أؤكد بصراحةٍ بأني سأُنفّذ بطيبة خاطر ودون تلكؤٍ

كل التوجيهات والتعليمات التي تصدر عن المؤتمر الإسلامي لعموم الهند لتحقيق أية حركةٍ يتبناها لبلوغ الهدف الوطني العزيز لباكستان.

وبما أني أؤمن بعدالة قضيتي وصدقها فإني أتعهد بأن أواجه أي خطرٍ، وأن أُقدّم أية تضحيةٍ يُطلب مني تقديمها»[1].

ردّ مقترحات البعثة الوزارية:

اجتمع مجلس الرابطة في ٦ و٧ رجب ١٣٦٥ هـ (٥ و٦ حزيران ١٩٤٦ م) واحتج على الانتقادات التي وردت في بيان البعثة الوزارية لفكرة باكستان، وأكّد أن دولة باكستان ذات السيادة هو هدف الرابطة الإسلامية الذي لا يمكن تغييره بحالٍ من الأحوال.

ورفض غاندي الاقتراح، ورفض التقسيم وذلك في ١١ شعبان ١٣٦٥ هـ (١٠ تموز ١٩٤٦ م) إذ رأى أن السيخ أعداء المسلمين الذين يكثرون في شرقي البنجاب سيكونون أقليةً في القسم (ب) الذي يضمّ أكثريةً مسلمةً، فلا يمكن أن يُستفاد من عداوتهم للمسلمين. وصرّح غاندي قائلاً: إن حزب المؤتمر يودّ أن يكون مُطلق الحرية والتصرّف فيما يُقرّره، وإنا لن نتنازل عن أي أمرٍ من أمورنا لأحدٍ.

(١) يلاحظ أن البارزين في المؤتمر كانوا أصحاب عواطف إسلامية، وأهل مصالح وسياسة، ركبوا الموجة، وبرزوا، ولم يكونوا أصحاب فكر وعقيدة، وهذا أصلاً خط القائمين على حزب الرابطة الإسلامية، وأما العامة فتندفع أيضاً بالعاطفة، لذا لم يرد ذكر تطبيق الشريعة الإسلامية في دستور باكستان الذي سيوضع، ولم يبحث هذا الموضوع. كما يلاحظ أنه لم يرد اسم ولاية كشمير التي تضم أكثرية مسلمةً، فهل لأن حاكمها غير مسلم؟ وإذا كان كذلك فلماذا لم يرد ذكر الولايات التي يحكمها مسلمون مثل حيدرأباد وجوناكاد. كما يلاحظ أن ولاية آسام، والبنجاب الشرقية، والبنغال الغربية لم تدخل فيما بعد في الولايات التي شكلت باكستان، أبداً بالاقتراحات البعثة الوزارية.

الوزارة المقترحة:

أكد نائب الملك وبعثة الحكومة في ١٧ رجب ١٣٦٥ هـ (١٦ حزيران ١٩٤٦ م) في بيان لهم ضرورة تشكيل حكومةٍ هنديةٍ مُمثِّلةٍ للشعب بأقلّ تأخيرٍ ممكنٍ. وفي الوقت نفسه وجّه نائب الملك دعوة إلى أربعة عشر رجلاً من الأعيان للاشتراك في الحكومة المقترحة، وأنها ستضمّ خمسةً من المسلمين ومثلهم من الهندوس وواحداً من النصارى، وواحداً من السيخ، وواحداً من المجوس (البارسي) وآخر من المنبوذين. وقد وافقت الرابطة على الاشتراك في هذه الحكومة على حين رفض حزب المؤتمر.

دعا نائب الملك نهرو لتشكيل حكومة موقتة فقبل نهرو الذي رفض شروط الرابطة للاشتراك بالحكومة، فامتنع محمد علي جناح من المشاركة بالحكومة.

احتجت الرابطة الإسلامية، واحتجّ المسلمون في ١٩ رمضان ١٣٦٥ هـ (١٦ آب ١٩٤٦ م) وقامت مظاهرات في مدينة (كلكتا)، واصطدموا مع الهندوس، ووقع مائة قتيل من الطرفين، وسمع المسلمون في مدينة (بومباي) فخرجوا بمظاهرات، وخشي نائب الملك مغبة ذلك، فطلب مشاركة الرابطة، وتوسّط أمير بهوبال، وفشلت الوساطة.

تدخل نائب الملك، وطلب من محمد علي جناح ترشيح خمسة أسماء. ثم اختلفوا على توزيع الوزارات، فأراد حزب المؤتمر الهندي وزارات الداخلية، والخارجية، والمالية، والتجارة، ولكن تدخّل نائب الملك، وأعطى حزب الرابطة وزارتي المالية والتجارة، وقدّم محمد علي جناح لهاتين الوزارتين (آصف علي) وزوجته هندوسية، وأحد المنبوذين.

وامتدت الفتنة إلى الهند كلها، وخاصةً ولاية (بيهار) حيث اشتدّ القتال، فعمل الهندوس على قتل كل من ينتسب إلى حزب المؤتمر من المسلمين، فنكب أكثر من خمسة ملايين مسلم. كما أخذ الهندوس يفتكون

بالتجار القادمين من دلهي للبيع في مناطق أعياد الهندوس، ولم يستمع أحد لنداءات الهدوء.

دعا رئيس الوزراء البريطانية إلى لندن محمد علي جناح ولياقت علي خان عن المسلمين، ونهرو وبتيل عن الهندوس، وبالديف سنغ زعيم السيخ، للمشاورة.

رفض نائب الملك والبعثة تشكيل الحكومة وعادت البعثة في ٣٠ رجب ١٣٦٥ هـ (٢٩ حزيران ١٩٤٦ م) إلى أوروبا.

وكانت قد عقدت اللجنة العاملة للرابطة الإسلامية ومجلسها اجتماعاً في مدينة بومباي في الأول من رمضان ١٣٦٥ هـ (٢٩ تموز ١٩٤٦ م) حيث سحب المجلس موافقته السابقة على مقترحات بعثة الحكومة، وندد في بيان آخر أصدره أيضاً بالحكومة البريطانية وبحزب المؤتمر، وأعلن أن الوقت قد حان للعمل المباشر لتحقيق هدف إنشاء باكستان.

وفي ١٥ رمضان ١٣٦٥ هـ (١٢ آب ١٩٤٦ م) دعا نائب الملك الزعيم الهندي باندبت نهرو ليبحث معه تشكيل حكومة موقتة فوراً، وتألفت الحكومة مباشرة برئاسة نهرو، وضمّت اثني عشر عضواً بينهم ثلاثة من المسلمين، وأقسمت اليمين الدستورية في ٥ شوال ١٣٦٥ هـ (الأول من أيلول ١٩٤٦ م)، ونتيجة موقف حزب المؤتمر فقد اندلعت الاضطرابات وحوادث العنف في أنحاء الهند جميعها.

وفي ٢ محرم ١٣٦٦ هـ (٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ م) طلبت حكومة صاحب الجلالة من نائب الملك أن يسافر إلى لندن بالطائرة مع ممثلين عن حزب الرابطة، والمؤتمر، وطائفة السيخ للمشاورة فسافر بعد أربعة أيام ومعه محمد علي جناح، ولياقت علي خان، ونهرو، وبالديف سنغ، وجرت المناقشات حول مقاطعة الرابطة الإسلامية للمجلس التأسيسي.

استمر النزاع بين الرابطة وحزب المؤتمر، ووجدت بريطانيا أنه لا

فائدة من استمرار المفاوضات مع المسلمين والهندوس فأعلن رئيس الوزارة البريطانية (كليمنت أتلي) في ٢٩ ربيع الأول ١٣٦٦ هـ (٢٠ شباط ١٩٤٧ م) أن الحكومة البريطانية قررت تسليم السلطة إلى الهنود في تاريخ لا يتجاوز (شهر حزيران من عام ١٩٤٨ م) شعبان ١٣٦٧ هـ.

استدعي نائب الملك اللورد (ويفل) وعُيِّن مكانه اللورد (مونتباتن)، وقد غادر (ويفل) الهند في الأول من جمادى الأولى ١٣٦٦ هـ (٢٣ آذار ١٩٤٧ م).

جاء (مونتباتن) إلى الهند للإشراف على تنفيذ هذه القضية ومعه التعليمات الكافية لإنشاء حكومة مُوَحَّدة. وعندما وصل إلى الهند أعلن أنه من أنصار فكرة وحدة الهند، وحاول إقناع زعماء الهندوس بطريقته فلم ينجح، وحصل على عكس رغبته، ثم ذهب إلى لندن في ١٠ رجب ١٣٦٦ هـ (٣٠ أيار ١٩٤٧ م). لبحث خطةٍ جديدةٍ بديلة.

الخطة الجديدة: أعلن رئيس وزراء بريطانيا في (١٤ رجب ١٣٦٦ هـ - ٣ حزيران ١٩٤٧ م)، أكّد فيها أنه ليس للحكومة البريطانية أي نية لوضع دستور نهائي للهند، فهذا أمر من شأن الهنود أنفسهم، كما أنه ليس في الخطة شيء يحول دون إجراء مفاوضات بين الجاليات من أجل توحيد الهند. كما أنه ليس في نية الحكومة قطع أعمال المجلس التأسيسي.

ومن المعلوم أن الرابطة الإسلامية لم تشارك في أعمال المجلس التأسيسي، وترى الحكومة البريطانية أن هذه الخطة قد تدفعها للمساهمة وإرسال مبعوثيها.

وفي الخطة تقسيم البنغال، وأخذ إقليم سيلهت من آسام وضمه إلى البنغال الشرقية، وكذلك تقسيم البنجاب.

وترى الخطة السرعة ونقل السلطة فوراً، على أساس أن الموعد المضروب غداً قريباً وهو شعبان ١٣٦٧ هـ (حزيران ١٩٤٨ م).

اجتمع مجلس الرابطة الإسلامية في مدينة دلهي في ٢١ رجب ١٣٦٦ هـ (١٠ حزيران ١٩٤٧ م)، وأعرب عن ارتياحه لإيقاف العمل بخطة البعثة الوزارية، ولكنه لم يستطع أن يقرّ تقسيم البنجاب، والبنغال كما جاء في الخطة الجديدة، غير أنه أعطى الصلاحيات لمحمد علي جناح بالتصرّف وقبول المبادىء الجوهرية الواردة في الخطة.

اجتمعت لجنة حزب المؤتمر لعموم الهند في ٢٥ رجب ١٣٦٦ هـ (١٤ حزيران ١٩٤٧ م) وقرر الموافقة على هذه الخطة.

وصوتت كل من البنغال الشرقية، والبنجاب الغربية، والسند، وبلوشستان، وإقليم الحدود الشمالية الغربية إلى جانب باكستان.

وفي ٢٥ شعبان ١٣٦٦ هـ (١٤ تموز ١٩٤٧ م) قُدِّم إلى المجلس النيابي البريطاني قرار استقلال الهند مؤلفاً من عشرين مادة وثلاثة جداول. وقد أقرّ مجلس العموم القرار في اليوم التالي، وأقرّه مجلس اللوردات بعد يوم أيضاً، وحاز القرار على التصديق الملكي في ٢٩ شعبان ١٣٦٦ هـ (١٨ تموز ١٩٤٧ م)، وقد جاء فيه: «تنشأ اعتباراً من ٢٧ رمضان ١٣٦٦ هـ (١٤ آب ١٩٤٧ م) دولتان مستقلتان من طراز (الدومنيونات)[1] في الهند، تُعرف إحداهما بـ(الهند) وثانيتهما (باكستان)، وسيكون في كل دولةٍ حاكم عام يدير الدومنيون يتم تعيينه من قبل صاحب الجلالة». أما المقاطعات الأخرى والإمارات فلم يكن للهند رأي واحد، وإنما عدة آراء حسبما تقتضي مصلحتها، فترى في بعض المقاطعات أن ينظر إلى رأي السكان وذلك حينما يكون الحاكم غير هندوكي، أو عندما تكون أغلبية

(١) الدومنيونات: مستعمرات لها نظام حكم ذاتي، حيث يكون للمستعمرة استقلالها الداخلي، وحكومتها الخاصة، ومجلسها النيابي مع بقاء ارتباطها بالتاج البريطاني، وخضوعها لإشراف الحاكم العام الذي تعينه بريطانيا، وهذا النظام أوجدته إنكلترا، وهو خاص بمستعمراتها.

السكان من الهندوس، على حين ترى في مقاطعاتٍ ثانية أن ينظر إلى رأي الحاكم وذلك عندما يكون الحاكم هندوسياً متعاطفاً مع أبناء عقيدته أو عندما لا تكون الأكثرية للهندوس. أما نائب الملك (مونتباتن) فكان يرى أن تلتحق هذه المقاطعات والإمارات بإحدى الدولتين، كما يمكنها أن تبقى مستقلةً، وقد نشأ خلاف حول وضع بعض المقاطعات، وهي:

١ ـ جوناكاد:

وهي مقاطعة ساحلية في غربي الهند، في شبه جزيرة كوجرات، تبلغ مساحتها حوالي ثمانية آلاف كيلو متر مربع، يحكمها أحد المسلمين، وتبلغ نسبة المسلمين فيها ٩٪ من مجموع سكان المقاطعة البالغ عددهم ثلاثة ملايين.

وقد رأى الحاكم أن ينضم إلى باكستان، غير أن الهند عارضت ذلك، فاقترح إجراء استفتاء، فعارضت الهند ذلك أيضاً، وأرسلت إلى المقاطعة قوةً كبيرة اكتسحت أرضها، وضمتها إليها، وطردت الحاكم المسلم، ورضيت إنكلترا بهذا، وسكتت عنه ثم باركته.

٢ ـ حيدر أباد:

وتقع في هضبة الدكن، وسط الهند، تبلغ مساحتها ثلاثمائة وخمسين ألف كيلو متر مربع، أي أكبر من مساحة بلاد الشام، ويزيد عدد سكانها على ثلاثة عشر مليوناً، يحكمها رجل مسلم، وقد رأى في بداية الأمر أن يلتحق بباكستان، ثم قدّر بُعد بلاده عنها، فرأى أن يبقى مستقلاً، ولكن الهند رفضت هذا الرأي، فاقترح الاستفتاء، مع أن نسبة المسلمين في حيدر أباد لا تزيد على ١٠٪ من مجموع سكان المقاطعة فرفضت أيضاً هذا الرأي، ورفضت استفتاءً تقوم به الأمم المتحدة، وادّعت الهند حججاً واهية، ثم قامت بهجوم كاسح على مقاطعة حيدر أباد في ١٢ شوال ١٣٦٧ هـ، واحتلتها بعد مقاومة ضئيلة، بعد وفاة محمد علي جناح

بيومين. ورضيت إنكلترا، وسكتت الأمم المتحدة، وهل كان بالإمكان أن يحدث هذا فيما لو احتلّت باكستان إحدى هاتين المقاطعتين أو إحداهما؟.

٣ ـ كشمير:

ستفرد لها الفصل التالي ـ إن شاء الله ـ لما لها من أهمية، ولاستمرارها مشكلةً قائمة، وتقع الخلافات والصراعات بل والحروب بين هند وباكستان بسببها.

٤ ـ نيبال، وبوتان، وسيلان، وسكيم:

هذه مقاطعات لم تدخل ضمن التقسيم، وإنما شكلت دولاً مستقلةً، وتضمّ نسبةً من المسلمين، ويمكن الرجوع إليها في الجزء [٢٢] من هذا الكتاب، وهو الجزء المخصص للأقليات المسلمة في العالم، ولكن انضمت «سكيم» إلى الهند عام ١٣٩٦ هـ.

٥ ـ غـوا:

احتفظ البرتغاليون بهذا الميناء على الساحل الغربي، وهو من المستعمرات الأولى التي أنشأها المستعمرون الصليبيون البرتغاليون.

٦ ـ بونديشيري:

احتفظ الفرنسيون بهذا الميناء الواقع على ساحل الهند الشرقي، وهو من المراكز الرئيسية التي أسّسها الفرنسيون في بلاد الهند.

ويمكن أن نُوضّح بعض الجداول آثار التقسيم الذي تمّ:

مساحة الهند قبل التقسيم	٤،٣٦٠،٠٠٠ كيلو متر مربع
عدد سكان الهند قبل التقسيم	٤٤٠،٠٠٠،٠٠٠ مليون نسمة

وقد قسمت على الشكل الآتي:

الدولة	المساحة	السكان
جمهورية هندستان	٣،٢٦٢،٠٠٠	٣٥٦،٠٠٠،٠٠٠
جمهورية باكستان	٩٤٣،٠٠٠	٨٠،٣٠٠،٠٠٠
ولاية كشمير	١٥٥،٠٠٠	٣،٧٠٠،٠٠٠
	٤،٣٦٠،٠٠٠	٤٤٠،٠٠٠،٠٠٠

وقد بقيت أقليات في كلتا الدولتين اللتين نشأتا عن هذا التقسيم وهي أقليات ذات نسبة عددية يحسب لها حساب.

١ً – في هندستان: كانت المجموعات العقيدية في جمهورية هندستان إثر التقسيم كما يأتي:

الهندوس	٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٨٤٪
المسلمون	٤٢،٧٣١،٩٩٦	١٢٪
النصارى[1]	٥،٥٩٢،٤١٩	١،٥٪
السيخ[2]	٤،١١٤،٧٤١	١،١٪

(١) تنتشر النصرانية بشكل خاص على السواحل، وفي دهلي، ويقيم أكثر أتباعها في ولاية (ترافنكور) في جنوبي الهند، حيث يشكلون ثلث السكان، ثم في مدراس، وقد نشطت الإرساليات التنصيرية أثناء الاستعمار الصليبي.

(٢) السيخ: أسس عقيدة هذه الفرقة الضالة (نانك) أي المعلم متأثراً بالهندوسية والإسلام، في أواخر القرن العاشر الهجري، وقد منحه السلطان (أكبر) عام ٩٨٦ هـ (١٥٧٧ م) قطعة من الأرض بنيت عليها مدينة (امريتسار)، وهي مكان مقدس عند السيخ، ويزيد عددهم على عشرة ملايين، ويحرمون قص الشعر وخاصة الشارب واللحى. ولد مؤسس هذه العقيدة بالقرب من مدينة (لاهور)، ويدعي أتباعه أنه ذهب إلى مكة حاجاً، وقرأ القرآن، وهناك عرف أنه إله. وأقام =

الجينيون[1]	٢،٠٠٠،٠٠٠	٠،٦٪
الراجبوت[2]	٣،٢٢٤،٠٠٠	٠،٨٪
البوذيون[3]	٢١٠،٨٠٠	
البارسيون[4]	١٢٦،٠٠٠	
اليهود	٤٤	
	٣٥٦،٠٠٠،٠٠٠	١٠٠٪

٢ً – في باكستان:

المسلمون[5]	٧٣،١٢٣،٠٠٠	٨٨،١٪
الهندوس[6]	٨،٩٦٤،٠٠٠	١٠،٨٪

= لهم (رانجيت سنغ) دولة في البنجاب عام ١٢٢٤ هـ، وتوثقت العلاقة بينهم وبين الإنكليز، واشتركوا معهم في الحرب ضد الأفغان، وانتهت هذه الدولة بموت مؤسسها (رانجيت سنغ) عام ١٢٥٥ هـ.

(١) الجينيون: يعبدون أصغر الحشرات وأحقرها وكل ما في الطبيعة من ذي الروح لأن له صفة الألوهية لذا فهم يقدسونه ويمتنعون عنه الأذى.

(٢) الراجبوت: ويعيشون في المنطقة المسماة باسمهم، ويعتقدون أنهم منحدرون من النار، وربما ادعى بعضهم أنه مسلم، وادعى الآخر أنه بوذي.

(٣) البوذيون: وهم قلة يعيشون في شمالي البلاد، في سفوح جبال هيمالايا، يحرمون القتل، غير أنهم يأكلون اللحم.

(٤) البارسيون: أو الفرس، وهم من أتباع زرادشت، ويعرفون بالمجوس، وهم من عبدة النار ويقيم معظمهم في مدينة (بومباي) وما حولها.

(٥) تختلف نسبة المسلمين بين جناحي باكستان إذ تبلغ ٨٠،٤٪ في الجناح الشرقي بينما هي ٩٧،٢٪ في الجناح الغربي، ولكن تتسلل بينهم - مع الأسف - طائفة الإسماعيلية التي تتركز في مدينة كراتشي، وهي بالأصل ليست من المسلمين، وكذا فرقة القاديانية التي تتركز في مدينة لاهور، وهي جماعة كافرة لا تمت إلى الإسلام بصلة. ومعظم الشيعة يتركزون في الجناح الغربي.

(٦) الهندوس: ويتجمعون في الجناح الشرقي من باكستان، وتصل نسبتهم هناك إلى =

النصارى[1]	٦٦٤،٠٠٠	٠،٨٪
البوذيون[2]	٢٤٩،٠٠٠	٠،٢٩٩٪
المجوس[3]	٥،٠٠٠	٠،٠٠٦٪
	٨٣،٠٠٥،٠٠٠	١٠٠٪

لم يتمّ التقسيم بسهولة فقد عمل الهنادك على تفريغ شحنات من حقدهم في الوقت قبل أن يفلت المسلمون من أيديهم، وتقام الحدود كحواجز تمنعهم من الوصول إلى أعدائهم. فقد وقعت مذابح أشد من المذابح التي وقعت قبل التقسيم حيث أحرق الهندوس والسيخ القطارات التي تنقل المسلمين من المناطق التي ستخضع للحكومة الهندية إلى المناطق التي ستحمل اسم باكستان. وقامت الفتنة في البنجاب الشرقية التي معظم سكانها من الهندوس والسيخ، وقد فُصلت عن باقي البنجاب التي عُرفت باسم البنجاب الغربية والتي أصبحت ضمن دولة باكستان، واستمرّت الفتن حتى خرج المسلمون جميعاً من هذه المقاطعة «بنجاب الشرقية» وتعرّض المسلمون أثناء ذلك للقتل والحرق وسبي النساء في المدن والقرى ومحطات السكك الحديدية، وربما يصعب تفصيل هذه الأحداث لكثرتها ولما فيها من مآسي تقشعر لها الأبدان، ويندى لها جبين الإنسانية، وعمّت هذه الحوادث أكثر المناطق، وخاصة دهلي، وفي بنجاب الشرقية حيث قتل مائتا ألف مسلم خلال يومي ١٤ و ١٥ شوال ١٣٦٦ هـ في مدينة أمريتسار.

= ١٨،٤٪ من مجموع سكان ذلك الجناح، بينما يشكلون ١،٦٪ في الجناح الغربي.

(١) النصارى: يتركّزون في باكستان الغربية لم أعلنوا بالازدياد في باكستان الشرقية.

(٢) البوذيون: ويتجمّعون في الجناح الشرقي.

(٣) المجوس: وجلّهم في الغربية في مدينة كراتشي.

الباب الثاني

ولاية كشمير

كشمير

تعريف:

إن لكشمير أهميةً خاصةً في هذه الظروف فهي بالإضافة إلى كونها منطقة نزاعٍ بين دولتين من كبريات دول آسيا، وهما باكستان والهند، ويمكن أن ينفجر الصراع بينهما في كل وقتٍ، وتقع الحرب بسبب كشمير بصورةٍ مفاجئةٍ كما حدث عام ١٣٨٥ هـ. فهي تقع أيضاً في منطقةٍ تتاخم دولاً من أكبر دول العالم وهي: الإمبراطورية الروسية، والصين، ولكلٍ منهما رأي في النزاع الباكستاني - الهندي ومصالح تقتضي بأن يُساعد كل منهما طرفاً دون الآخر، وربما جرّ هذا الوضع هذه الدول إلى حربٍ عالميةٍ. هذا بالإضافة إلى المذابح التي تحدث فيها بين المدة والأخرى، والتي تهزّ العالم بوحشيتها، ويتطلّع الناس لمعرفة أسبابها وأبعادها.

كشمير منطقة جبلية تقع بين الصين شرقاً، وباكستان غرباً، وبين باكستان والهند جنوباً، والصين وأفغانستان شمالاً. تنتصب في شرقها جبال (قره قورم) التي ترتفع قممها إلى أكثر من ثمانية آلاف متر، كما ترتفع جبال (لداخ) و (زسكار) في الجنوب الشرقي إلى ستة آلاف متر، وجبال (هيمالايا) التي ترتفع في هذه المنطقة إلى خمسة آلاف متر، وتمتدّ في الشمال الغربي جبال (هندكوش)، وفي الغرب يوجد وادي (كشمير) في الشمال، ووادي (جمو) في الجنوب، وبينهما جبال (بانجال)، ويعدّ هذان الواديان تتمةً لسهول باكستان.

والمناخ بارد جداً في فصل الشتاء لطبيعة البلاد الجبلية، إذ تغطي الثلوج الجبال أكثر أيام العام، أما الصيف فمعتدل في الجبال حار في الأودية.

وتجري الأنهار في هذه المنطقة، وإن كانت الأمطار غير ثابتة الغزارة، فقد تهطل بكثرة وتفيض الأنهار، أو تشحّ في سنوات أخرى، وينخفض منسوب المياه، وأشهر هذه الأنهار نهر (السند) الذي يخترق منطقة (لداخ) و(سكار)، ويتجه نحو الشمال الغربي فيرفده نهر (جلجت) ثم يدخل باكستان، ويتجه نحو الجنوب الغربي. ونهر (جهلم) الذي يمرّ في وادي (كشمير)، ويدخل باكستان، ويرفد نهر (السند). ونهر (شناب) الذي يمرّ في وادي (جمو)، ويدخل باكستان، ويرفد نهر (السند) أيضاً.

تعدّ بلاد كشمير زراعيةً بالدرجة الأولى حيث تقوم المزروعات في الأودية، وعلى سفوح الجبال. ومن الزراعات ما هو مروي، ومنها ما يعتمد على ماء المطر، وأشهر المزروعات: (الرز وهو الغذاء الرئيسي للسكان، وتعدّ كشمير، والبنغال، والسند أهم مناطق زراعة الرز في شبه القارة الهندية، ثم هناك القمح، والشعير، والذرة، والقطن، والتوت الذي تربّى عليه دودة القزّ لإنتاج الحرير، والزعفران، والتبغ، وتقوم زراعة مختلف أنواع الفاكهة التي تحتاج إلى منطقة باردة كالتفاح، والدراق، والخوخ، وتعدّ باكستان سوقاً لفاكهة كشمير.

وتُغطي الغابات مساحاتٍ لا بأس بها من البلاد، وتُقدِّم ٢١٪ من مجموع واردات كشمير، إذ تُصدِّر ٩٠٪ من أخشابها، وتستهلك ١٠٪ فقط، وتُرسل الفائض بواسطة الأنهار إلى غربي البنجاب.

وتقوم في البلاد الصناعة اليدوية، وأشهرها الحياكة، والنقش على الخشب، وصناعة الفضة، ولها في ذلك شهرة عالمية. ونسج الحرير، ويوجد في العاصمة (سرينغ) معمل للحرير من أكبر مصانع العالم.

ويتكلم السكان لغةً جبليةً خاصةً، تشبه لغة البنجاب إلى حدٍّ ما، وهي من أصل سنسكريتي، ونرى فيها أثراً واضحاً من اللغة الفارسية.

يلبس الرجال عمامات حمراء، وسراويل ضيقة على الأرجل، أما النساء فيساعدن الرجال في أعمال الزراعة، ويلبسن جلابيب فضفاضة، ويضعن على رؤوسهن قلنسوة، تُسمّى «قصّابة»، وملاءة تربط بالقلنسوة. أما حديثاً فأصبح الرجال والنساء يلبسون الأزياء العصرية، أو يلبس الرجال «الشيرواني» أي زي مسلمي باكستان، أما النساء فيلبسن الزي الهندي للنساء المعروف بـ«الساري».

ويحمل السكان في الشتاء معهم «المدافئ»، من شدّة البرد، وتستعمل هذه المدافئ في البيوت، وتصنع من الطوب، ويُحاط بها كساء خشبي من الخارج.

ولون بشرة السكان الأبيض، وهم أذكياء بالفطرة، ضخام الأجسام، وأشهر قبائلهم: الشيخ، السيد، المغول، الباتان، وهذه قبائل إسلامية، أما قبائل الهنادك فأشهرها: البانديت، وريشي، وقبائل البانديت متعصّبون جداً للبراهمية.



لمحة تاريخية:

وصل المسلمون إلى شمالي بلاد الهند منذ القرن الثاني للهجرة، وفتحوا أكثر المناطق الشمالية باستثناء كشمير لمناعتها الجبلية، واستمر الهنادك يحكمونها، وتنتشر فيها البوذية تارةً، وينسحب أفرادها نحو الصين تارةً أخرى حتى أيام التتار، وفي هذه الأثناء حاول محمود الغزنوي فتحها، فلم يُقدّر له. وفي أواخر القرن الثامن الهجري اعتنق ملكها البوذي (رينغن شا) الإسلام على يد الداعية (بلبل شاه)، وسمّى نفسه (صدرالدين)، وكان هو الحاكم المسلم الأول على كشمير، وأسلم معه عدد غير قليلٍ من الرجال الكبار في مجالات الحياة المختلفة، كما أسلم عدد كبير من سكان الولاية، وابتدأ الإسلام ينتشر في تلك الأرجاء، وابتدأ معه تاريخ كشمير يدخل مرحلةً جديدةً، حيث تخلّص السكان من اضطهاد الهنادك، واستمرّ الحكم الإسلامي فيها حتى عام ١٢٣٤ هـ حيث استولى عليها السيخ.

عندما دخل تيمور الهند عام ٨٠١ هـ كان يحكم كشمير الملك (إسكندر) منذ عام ٧٩٣ هـ (١٣٩٠ م) فلم يغزها تيمور، وإنما أرسل إلى حاكمها الملك إسكندر فيلين هديةً منه لما سمعه من حسن معاملته لرعيته.

ولما حكم الملك (أكبر) الهند (٩٦٣ - ١٠١٤هـ) بسط نفوذه على كشمير عام ٩٦٣هـ (١٥٥٧م)، وأصبحت مدينة «سرينغر» عاصمة كشمير مقراً لنائب الملك، واستمرّ حكم المغول لكشمير حتى عام ١١٦٤هـ (١٧٥٢م)، وشهدت البلاد خلال هذه المرحلة أفضل أيام تاريخها.

وجاء الأفغان بعد أن ضعف الحكم المغولي، وسيطروا على كشمير، واستمرّ حكمهم لها مدة تسعٍ وستين سنة (١١٦٤ - ١٢٣٤ هـ) حيث ضعف حكمهم للتدخّل الإنكليزي في شؤون الأفغان، وتمكّنت مجموعة السيخ من فرض سيطرتها على كشمير.

حكم السيخ كشمير مدة ثمانٍ وعشرين سنة (١٢٣٤ - ١٢٦٢ هـ)،

وكان عهداً أسود على البلاد حيث انتشر الظلم وسوء المعاملة، وكان التعصّب قوياً ضد المسلمين، فأُهرقت الدماء ظلماً، وأُحرقت المساجد، واستعمل بعضها اصطبلاً للخيول، وقام المسلمون بعدة ثوراتٍ ضد السيخ، ثم جاء الإنكليز وأخذوا كشمير من السيخ عام ١٢٦٢ هـ (١٨٤٦ م).

باع الإنكليز كشمير بمبلغ سبعة ملايين ونصف المليون روبية إلى أسرة (الدوغرا)[1] لمدة مائة سنةٍ ميلاديةٍ (١٨٤٦ - ١٩٤٦ م) بموجب اتفاقيةٍ عرفت باسم (اتفاقية أمريتسار) إذ وقعت الاتفاقية في مدينة أمريتسار قاعدة السيخ. وكان من الطبيعي أن يدبّ الفزع في قلوب الشعب الكشميري الذي يُشكّل المسلمون معظمه، لذا وجد الإنكليز أنه من الضروري - مكراً وخداعاً - أن يحصلوا على تعهدٍ من (الدوغرا) بأن يحكموا رعيتهم المسلمة بالعدل، وكان كل حاكمٍ من هذه الأسرة يتولّى الأمر يأخذ على نفسه هذا التعهد، غير أنه لم يكن سوى كلامٍ مكتوبٍ على الورق، على حين كان الظلم هو السائد.

وظلّ المسلمون طيلة قرنٍ كاملٍ مكبّلين بأغلال العبودية في بلاد استحوذ عليها حكامها من أسرة (الدوغرا) عن طريق الشراء، وعدّوها ضيعةً خاصةً، ولم يكن وجود الحكومة إلا خدمةً لأغراض (المهراجا)[2] وأطماعه، ومن أجل ذلك فُرضت الضرائب الفادحة على أبناء الشعب، واستُنزفت ثمار كدّهم، وأقوات يومهم، ولم يكن ليستثنى من ذلك أي شخصٍ مهما كان فقيراً أو معدماً أو ضعيفاً بائساً. فإن أسرة (الدوغرا) دفعت الثمن لتحصل على أضعافه دون أية نظرةٍ إنسانيةٍ، واشتدّ بالسكان دون أية عاطفةٍ أو رحمةٍ، ومن غير النظر إلى أية قيمةٍ من القيم الأخلاقية أو الإنسانية إذ كان

(١) الدوغرا: فرع من قبيلة الراجبوت، كانوا يقطنون مقاطعة (جمو)، وتوصّل أحد رجالهم إلى حكمها، وعمل أكثر أفرادها بالجندية ارتزاقاً.

(٢) المهراجا: لقب هندوكي يُطلق على الحاكم.

الحكام يتصرّفون بالناس كأنهم عبيد عندهم، وُجِدوا لخدمتهم وتحقيق رغباتهم وشهواتهم.

ولقي المسلمون أشد أنواع الاضطهاد والتنكيل، فهم ليسوا على عقيدة (المهراجا) ولا من جنسه، لذلك حُرموا من الوظائف الإدارية كبيرها وصغيرها. وبينما كان الهنادك أحراراً في حمل السلاح كان على المسلم أن يُواجه عراقيل كثيرةً ومصاعب جمةً للحصول على رخصة حمل سلاحٍ. وإذا ما أسلم الهندوكي فقد أملاك آبائه، وإذا ما ارتدَّ المسلم أُتيحت له فرص المعيشة على أحسن وجهٍ، وكان هناك قيود مفروضة على كثيرٍ من شعائر دينه فمثلاً كان ذبح البقرة لأكلها أو لتقديمها أضحية في العيد الأضحى يُعدُّ جريمةً كبرى يُحكم على مرتكبها بالإعدام، وبقي هذا الحكم حتى عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤ م) حيث خفض إلى السجن عشر سنواتٍ من الأشغال الشاقة. وهكذا عاش ٨٠٪ من الشعب الذي يحكمه (المهراجا) في بؤسٍ وشقاءٍ وفقرٍ مدقعٍ، وساد الولاية الإرهاب والظلم[1]، وأُريقت الدموع والدماء مدراراً، واضطر آلاف السكان إلى الهجرة من مواطنهم إلى ولاية البنجاب حيث وجدوا الازدهار والنعيم بالنسبة إلى ما كانوا عليه. وكان (المهراجا) يمنع صدور الصحف، ويُعطّل بعضها. وأهانت حكومة (المهراجا) شعور المسلمين، وأجبرت بعضهم على السجود للأصنام قسراً، فقامت ثورة عام ١٣٥٠ هـ، وجاء المتطوعون إلى كشمير، ولم تهدأ الثورة إلا بنزول الجيش الإنكليزي الذي نزل ليُساعد الظلم ويحميه، ويثني على جهوده، ويعمل على إخراس المظلوم ومنعه من طلب الإنصاف، وليقول له: إن المسلم لا حق له في هذه الحياة فإن أرادها فهو ليس سوى عبدٍ ما بقي على عقيدته.

(1) توالى ثمانية وعشرون رئيس وزارة على كشمير خلال قرن من الزمن هو مدة حكم أسرة (الدوكرا) لم يكن بينهم مسلم واحد. وأن الجيش كان مؤلفاً من ثلاثة عشر فوجاً، ولا يضمّ سوى فوج ونصف من المسلمين رغم أن نسبتهم ٨٠٪ من مجموع سكان الولاية.

وعندما أسس محمد علي جمعية الخلافة نشأت لها فروع في ولايات الهند كلها، وكان (ميرواعظ يوسف شاه) من أشهر علماء كشمير من بين الذين ساهموا في ظهور تلك الجمعية، وهذا ما ساعد على نمو شيءٍ من الوعي السياسي، إضافةً إلى ما وقع من أحداثٍ متلاحقةٍ، إذ هدَّم الهنادك مسجداً في بلدة (رياسي)، ومنعوا جمعاً من المسلمين في بلدة (كوتلي) من إقامة الصلاة، وفي (جمو) دنَّس ضابط أمنٍ هندوكي المصحف الشريف، واعتقل في مدينة (سرينغر) مسلم يُدعى عبدالقدير لانتقاده السياسة الدينية غير المنصفة، كل ذلك أثار حمية المسلمين فعقدوا عدة اجتماعاتٍ لبحث مشكلاتهم.

الفصل الأول

بعد إلغاء الخلافة:

نشأ من اجتماعات المسلمين لتشكيل المؤتمر الوطني الإسلامي برئاسة الشيخ محمد عبدالله، ورغم هذا العنوان الإسلامي الواضح إلا أنه ضمّ عدداً من الهنادك، وحضر الجلسة الأولى التي كانت عام ١٣٥١ هـ أربعون ألف رجل، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على نقمة الشعب على (المهراجا) وسياسته وحكومته. ولكن بعد مدة انتبه المسلمون إلى أن مؤتمرهم كأنه فرع من حزب المؤتمر الهندي، وأن الشيخ محمد عبدالله ليس سوى منفّذٍ لتعليمات الزعيم الهندي (جواهر لال نهرو) لذا رجعوا إلى أنفسهم وشكّلوا المؤتمر الإسلامي الكشميري الذي انبثقت عنه (جبهة تحرير جمو وكشمير) أو أنها كانت الجناح العسكري له، واختير (شودري غلام عباس) رئيساً للمؤتمر الإسلامي، والذي دعا من أول يوم إلى إنقاذ هذه الولاية من براثن الملك الهندوسي (هري سنغ)، وانضمامها إلى دولة باكستان التي قدّم فكرة إنشائها الشاعر محمد إقبال في مؤتمر الرابطة الإسلامية في مدينة (إله آباد) عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م)، وأعلن رئيس المؤتمر الإسلامي أن هذا هو هدف حركته. ومع أن الحركة كانت إسلامية واضحة في عنوانها وأهدافها إلا أن رعايتها كانت تشمل جميع أبناء الشعب الكشميري إذ كانت تُقدِّم المساعدات للطلبة الكشميريين المستحقين من المسلمين ومن غير المسلمين على حدٍّ سواء.

ولما رأى الهندوس النجاح الكبير الذي حققه المؤتمر الإسلامي، والتجاوب السكاني الواسع معه عملوا على تأسيس فرع لحزب المؤتمر الهندي في كشمير، وذلك بالتفاهم بين الحاكم الهندوسي (هري سنغ) وحزب المؤتمر الهندي المركزي الذي كان برئاسة (جواهر لال نهرو)، وكان ذلك عام ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م)، وكان هدف هذا الحزب الهندي ضمّ ولاية كشمير إلى الهند منذ الآن، والسعي لتكون إلى جانب هندستان فيما إذا انفصلت باكستان واستقلّت. والواقع أن هذا الحزب الجديد لم يكن سوى المؤتمر الوطني برئاسة الشيخ محمد عبدالله برز صراحةً بأهدافه، وجعل شعاره اخرجوا من كشمير، ويقصد بها أسرة (الدوغرا) على غرار شعار حزب المؤتمر الهندي اخرجوا من الهند، ويعني الإنكليز.

وكان في عام ١٣٦٣ هـ حزبان رئيسيان في ولاية كشمير:

١ ـ حزب المؤتمر الإسلامي برئاسة (شودري غلام عباس)، وهو على صلة مع حزب الرابطة الإسلامية.

٢ ـ حزب المؤتمر الوطني برئاسة الشيخ (محمد عبدالله) ويأتمر بأوامر حزب المؤتمر الهندي، أو هو فرع منه.

وفي عام ١٣٦٣ هـ زار محمد علي جناح كشمير، والتقى بأعضاء الحزبين، وحاول التوفيق بينهما، والعمل على ضمّ حزب المؤتمر الوطني إلى حزب المؤتمر الإسلامي فرفض الشيخ محمد عبدالله ذلك.

وفي عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٤ م) قامت الثورة، وقاطع الحزبان المهراجا، وحكم على الشيخ محمد عبدالله بالسجن مدة ثلاث سنوات، وأرسل (نهرو) محامياً من حزب المؤتمر الهندي هو (آصف علي) ليُدافع عن الشيخ محمد عبدالله.

وكان في كشمير عالمان هما: (ميرواعظ محمد يوسف شاه) الذي أسّس جمعية (نصرة الإسلام)، وهي أكبر جمعية تعليمية، وكان هذا العالم معروفاً بكراهيته لفرقة القاديانية الضالة، والمتعاونة سياسياً مع المستعمرين

الصليبيين الإنكليز. أما العالم الثاني فهو (ميرواعظ همداني)، فهو وإن كان على علمٍ غير أنه مغفل، واستغلّ المستغلّون غفلته، وأعطوه معلوماتٍ خاطئةٍ عن القاديانية، فكان يعطف على أتباعها، وكانوا على صلةٍ حسنةٍ به، وكان الشيخ محمد عبدالله رئيس حزب المؤتمر الوطني يُؤيِّد واعظ همداني، ويستغلّ غفلته، ويقدّمه أحياناً فيستطيع أن يخدع بعض الناس بوجود عالمٍ إلى جانبه، وسيره إلى جانب أهل العلم، وهذا ما يقع - مع الأسف - في كثير من الجهات، حيث تستغلّ غفلة العلماء أو جهلهم، فيُسيّرون في كل اتجاه.

الاحتلال الهندوسي:

عندما تقرَّر تقسيم الهند، وتمّ الاتفاق على ذلك، وافق الهندوس ظاهراً على هذه الاتفاقية، ولم يرضوا عنها ضمناً، وانتظروا الظروف والأحداث لنقضها، والتحكّم بالمسلمين - حسب قناعتهم - وقد صرّح بهذا (جواهر لال نهرو) لسياسيٍ بريطانيٍ في حديثٍ معه عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) حيث قال: «سنقوم بالموافقة على مطالبة محمد علي جناح لإقامة دولة باكستان المستقلّة، ولكن سنقوم فيما بعد بإيجاد السبل التي ستجعل قادة هذه الدولة يأتون إلينا ويطالبون بالانضمام إلى الهند»[1].

وفي تلك الأيام قرّر المؤتمر الإسلامي الذي كان يُمثّل الشعب في ولاية كشمير في الأول من رمضان ١٣٦٦ هـ (١٩ تموز ١٩٤٧ م) انضمام الولاية إلى باكستان. وكذلك قرّر الشبان المسلمون في الولاية أن يقوموا بالجهاد لتحرير الولاية وضمّها إلى باكستان.

وجاء وقت الاستقلال والانفصال ٢٧ رمضان ١٣٦٦ هـ (١٤ آب ١٩٤٧ م) فأسرع ملك الولاية الهندوسي من باب الخديعة والمكر وعقد

(1) كشمير المسلمة تناديكم فهل من مجيب؟ لسيف الدين الترابي - الجماعة الإسلامية بولاية جامو وكشمير.

اتفاقية مع باكستان بأن يبقى الوضع على ما هو عليه من التعاون بين الولاية (كشمير) والدولة الناشئة (باكستان)، وبذلك أصبحت باكستان مسؤولةً عن الدفاع عن كشمير، وعن شؤونها الخارجية، وعن المواصلات وذلك لأن ولاية كشمير كانت قبل التقسيم تتبع السلطات المحلية الموجودة في مدينة لاهور، وهي مدينة بقيت ضمن الأراضي الباكستانية بعد التقسيم، وكان من المفروض أن تكون هذه الاتفاقية توطئة للانضمام التام.



أخرج (المهراجا) من السجن الشيخ محمد عبدالله إظهاراً لحسن النية وخديعةً، وهو ليس عنه ببعيد، ولكنه في الوقت نفسه ألّف عصاباتٍ قتاليةً من الهنادك الكشميريين، ومن الذين جاؤوا من الهند لهذا الغرض، وهاجمت هذه العصابات المسلمين، وقتلت منهم مائتين وسبعة وثلاثين

ألفاً، وقامت مظاهرة من المسلمين كردّ فعلٍ قائدها (جودري حميدالله خان) في ١٩ شوال ١٣٦٦ هـ (٥ أيلول ١٩٤٧ م) فأطلقت الشرطة النار على المتظاهرين الذين كانوا يُطالبون بانضمام كشمير إلى باكستان، وقبضت على أعدادٍ منهم فألقوا في غياهب السجون. وفي غرة ذي القعدة ١٣٦٦ هـ (١٦ أيلول ١٩٤٧ م) طالب مؤتمر الفلاحين في كشمير بانضمام الولاية إلى باكستان، لكن (المهراجا) رفض هذا الطلب. وقام بتوزيع الأسلحة على الهنادك، فقامت الثورة، وتدفّق المجاهدون لمساعدة المسلمين في كشمير، ولما رأى الشيخ عبدالله محمد ذلك خشي أن يفلت الأمر من يده، فأعلن وقوفه بجانب (المهراجا)، وتسلّم رئاسة حكومته، وقتل يومها من المسلمين اثنين وستين ألف مسلم[1]، ثم فرّ (المهراجا) هري سنغ إلى دهلي.

استطاع المجاهدون في كشمير تحرير جزءٍ من الولاية، وتشكّلت حكومة كشمير الحرة (أزاد كشمير) في ٩ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٩٤٧ م).

عقد (المهراجا) هري سنغ في دهلي حيث يُقيم بعد أن فرّ من عاصمته في كشمير اتفاقيةً مع الحكومة الهندية تتضمن ضمّ الولاية إلى الهند وذلك في ١٢ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ (٢٧ تشرين الأول ١٩٤٧ م)، غير أن هذه الاتفاقية غير صحيحة قانونياً لـ:

أولاً: كانت هذه الاتفاقية تتنافى مع قرار تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين مستقلتين: الهند وباكستان، وهذا القرار وافقت عليه الدولتان.

ثانياً: كانت هذه الاتفاقية تتعارض مع رغبات أغلبية سكان الولاية أي

(١) لا يريد الشيخ محمد عبدالله أن تذوب كشمير ضمن الاتحاد الهندي، كما لا يريد التحالف مع الهند وإنما يريد زعامة كشمير واستقلالها عن غيرها، فلو اتفق مع باكستان لضاعت زعامته لكثرة المسلمين، والصلة كبيرة مع باكستان، والحدود طويلة، على حين أن هذه الحدود بين كشمير والهند لا تزيد على ستين كيلومتراً.

المسلمين الذين اتخذوا قرار انضمام الولاية إلى باكستان، وكانوا يجتهدون لأجل ذلك.

ثالثاً: إن الملك الهندوسي (هري سنغ الذي وقّع هذه الاتفاقية لم يكن حاكماً شرعياً للولاية، وذلك لأن اتفاقية (١٨٤٦ م) التي قد أصبحت أساساً للسيطرة الغاشمة لهذه العائلة على الولاية لم تكن اتفاقيةً شرعيةً على الإطلاق[1].

رابعاً: وقبل هذه الاتفاقية قد وقّع الملك نفسه اتفاقيةً لإبقاء الوضع كما كان مع دولة باكستان، فلهذا لم يكن له أن يُوقّع أية اتفاقيةٍ مع أية دولةٍ أخرى في هذه الصدد قبل إعلان إلغاء تلك الاتفاقية. هذا من ناحيةٍ ومن الناحية الثانية قد وقّع الملك هذه الاتفاقية بعد أن كان قد فقد السلطة على الولاية لفراره من العاصمة الكشميرية فلذا لم تكن لديه أية صلاحيةٍ شرعيةٍ لتوقيع هذه الاتفاقية.

فنظراً لهذه الوجوه والأوضاع يمكننا أن نقول بكل صراحةٍ أن هذه الاتفاقية بشأن انضمام ولاية جمو وكشمير المسلمة إلى الاستعمار الهندوسي لم تكن لها أية قيمةٍ من النواحي الدستورية والقانونية والخلقية، وحتى الاستعمار الهندوسي نفسه أيضاً كان يعرف هذه الحقيقة جيداً، لهذا نراه قد وعد الشعب الكشميري المسلم بأنه سيقوم بإجراء الاستفتاء لتقرير مصير الولاية، وإليكم نص ما كتبه الحاكم العام للهند إلى الملك الهندوسي للولاية حين توقيع اتفاقية ١٢ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ (٢٧ تشرين الأول ١٩٤٧ م): «وفقاً لسياستنا إذ أصبحت مسألة انضمام ولايةٍ ما من المسائل الخلافية يرجع فيها إلى رأي الشعب، فإن حكومتنا بشأن انضمام ولاية جمو وكشمير إلى إحدى الدولتين تريد أن تُحلّ بالرجوع إلى الرأي العام فور إعادة الأمن والاستقرار إلى الولاية».

(١) كما أن اتفاقية (أمريتسار) عام ١٨٤٦ م قد انتهى العمل بها بانتهاء مدتها عام ١٩٤٦ م إذ كانت لمدة مائة سنة.

ثم أكد جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند ذلك الوعد في برقيته التي بعث بها إلى رئيس وزراء باكستان لياقت علي خان في ١٦ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٤٧ م) قائلاً: «إننا تعهدنا أن نسحب قواتنا العسكرية من كشمير بعد عودة السلام إليها على الفور، وأن نترك مواطنيها ليُمارسوا حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وهذا التعهد لا نُعلنه أمام حكومتكم فحسب بل نُعلنه أمام أهالي كشمير وأمام العالم كله»[١].

ومع الأسف الشديد فإن هذه الاتفاقية الماكرة قد اتخذها الاستعمار الهندوسي الغاشم وسيلةً لإرسال جيشه للسيطرة على الولاية، والتحق هذا الجيش مع جيش الملك الهندوسي في الولاية ليشترك معه في مهمة قتل المسلمين وهتك أعراضهم. كما أعلنت الحكومة الهندوسية بأن الذين يرغبون بالهجرة إلى باكستان ستقوم الحكومة بمساعدتهم لتسهيل سفرهم إلى باكستان وتزويدهم بالسيارات الحكومية، فلهذا عليهم أن يجتمعوا في مكانٍ واحدٍ. ولكنهم عندما اجتمعوا في المكان المحدّد أطلقت عليهم النار فاستشهد حوالي نصف مليون من المسلمين، كما أن الذين تمكّنوا من الوصول إلى باكستان يصل عددهم إلى حوالي نصف مليون أيضاً. وجدير بالذكر أنه قبل بداية إطلاق النار تمّ القبض على الآلاف من النساء المسلمات الشابات لهتك أعراضهن، وكان من ضمن هؤلاء الشابات المسلمات ابنة القائد المؤسس لحركة تحرير كشمير (شودري غلام عباس)[٢].

في اليوم الذي أعلن فيه الملك الهندوسي (هري سنغ) اتفاقية ضمّ ولاية كشمير إلى الهند مع الحكومة الهندية في ١٢ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ

(١) لقد كرّر جواهر لال نهرو مثل البرقيات، وصرح مرات تزيد على العشرين بالمعنى ولكن كان كل ذلك خداعاً وزوراً.

(٢) كشمير المسلمة تناديكم فهل من مجيب؟ سيف الدين الترابي - الجماعة الإسلامية بولاية جمو وكشمير الحرة.

(٢٧ تشرين الأول ١٩٤٧ م) أعلنت الإذاعة في دهلي عن إرسال قوة لحماية كشمير من الاعتداء، ولم تكن هناك طريق تسير عليه القوة فهبطت جواً ذلك أن البنجاب كانت لا تزال ولايةً واحدةً، وكانت في التقسيم ضمن دولة باكستان، وتفصل هذه الولاية بين الهند وكشمير، ولكن الهند بعدها رشت بمبالغ طائلة «روكلف» رئيس اللجنة المكلفة بالتقسيم فعمل على تقسيم ولاية البنجاب إلى جزأين: البنجاب الغربية وتتبع باكستان، والبنجاب الشرقية وتتبع الهند على أساس أن نسبة الهندوس فيها كبيرة إضافةً إلى نسبة السيخ إذ تعدّ هذه المنطقة مركزهم الرئيسي.

ومع وصول القوة الهندية وانضمامها إلى قوات الملك الهندوسي ابتدأ القتل والإبادة، وفي ٢١ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ (٥ تشرين الثاني ١٩٤٧ م) دقّ الطبل في (جمو)، وأعلن عن وجوب خروج المسلمين إلى باكستان التي تطلبهم، فاجتمع المسلمون فكانوا يركبون في السيارات، فإذا وصلت بهم إلى خارج القرى والمدن تعرّضت لها القوات الهندوسية، وأخذت الفتيات الشابات من المسلمين وقتلت الباقي، واستمرّ القتل والوحشية بأبشع الصور مدةً طويلةً. ولنأخذ أمثلةً من قتل بعض القوافل المتجهة إلى باكستان:

خرج من منطقة (بندور) ألفان من المسلمين، ولم يصل منهم إلى باكستان سوى مائةٍ وخمسين رجلاً.

وخرجت قافلة من بلدة (جهني رودبان)، وكان عدد أفرادها سبعة آلاف، وصل منهم إلى باكستان خمسمائة رجلٍ، بينهم ثلاثمائةٍ من الجرحى.

وخرجت مجموعة من بلدة (كوهته) عددها خمسمائة مسلمٍ، قتلوا جميعهم عدا الفتيات الشابات فقد اختطفن.

وخرج من بلدة (بدهي وتالاب موله) ثلاثة آلاف مسلمٍ، وصل منهم إلى باكستان سبعة أفرادٍ فقط.

وخرج من بلدة (نجري ورتب وجهه) ستة آلاف مسلمٍ لم يصل منهم إلى مأمنهم سوى ثلاثة رجالٍ.

وخرج ثمانية آلاف مسلمٍ من منطقة (سلني وهيرانجو وجانثدي) بعد أن وعدوا بالمساعدة على الهجرة فجرّدوا من أمتعتهم وكل ما يملكون، ولم يصل منهم إلى باكستان سوى ألفين أكثرهم جرحى.

وخرج من منطقة (راج بوره، وكجودال) ألفان من المسلمين لم ينج منهم سوى مائة إنسان.

واجتمع في منطقة (السانبة) حوالي عشرة آلاف مسلمٍ من كل أنحائها، ولم يبق منهم سوى خمسةٍ وثلاثين فرداً، ورأى هؤلاء بأعينهم كيف اختطفت فتيات القافلة، واعتدي عليهن، ثم قتلت أسرهم أطفالاً وشباباً وشيوخاً بعد أن رأوا ما حلّ ببناتهم.

وكان المسلمون قد نظّموا المناطق التي تمكّن المجاهدون من بسط نفوذهم عليها، وألّف محمد إبراهيم حكومة كشمير الحرة (آزاد كشمير) في ١٩ ذي القعدة ١٣٦٦ هـ (٤ تشرين الأول ١٩٤٧ م)، وتألّف الجيش الكشميري، وما أن وصلت القوات الهندية حتى انضمّت إلى قوات الملك الهندوسي وبدأ القتال، ومع أن المجاهدين كانوا يحملون أسلحةً عاديةً أو كانوا من غير سلاح غير أنهم استطاعوا ـ بإذن الله ـ من المحافظة على أرض حكومة كشمير الحرة في حين كان الهندوس مزوّدين بالأسلحة الآلية، وبقي قسم من الولاية تحت سيطرة الهند.

إن الهند منذ أن أعلنت عن إرسال قوة لحماية كشمير بدأت بحشد قواتها في الولاية عن طريق الجو، وعند الانتهاء من الاستعداد قامت بهجوم واسع النطاق ممّا عرّض باكستان نفسها للخطر فتقدّم القائد العام للجيش الباكستاني حينئذٍ بتحذيرٍ للحكومة الباكستانية مفاده أن باكستان إذا رغبت أن تتجنّب مواجهة سيلٍ آخر ضخمٍ من اللاجئين، وإذا أرادت ألا

تكون الهند في وضعٍ تستطيع معه أن تُهدّد باكستان وجناحيها، وأن تغزو باكستان متى عزمت، فلا مندوحة من وقف زحف الجيش الهندي عند خط معينٍ، فأرسلت باكستان ولأول مرة في شهر رجب ١٣٦٧ هـ (أيار ١٩٤٨ م) عدداً محدوداً من جيشها إلى كشمير لاتخاذ مواقف دفاعية.

الفصل الثاني

سياسة الاستعمار الهندوسي في كشمير

بعد القتال الذي نشب في كشمير بين المسلمين من جهة، ويمثّلهم الجيش الكشميري الذي يتبع حكومة كشمير الحرة (آزاد كشمير)، والمجاهدون، والجيش الباكستاني الذي هبّ عندما أحسّ بالخطر يحدق بالمسلمين وبتدفّق المشرّدين من مسلمي كشمير، وباقتراب النار المشتعلة من باكستان، وبين الهندوس ويمثّلهم جيش الملك الهندوسي، وقوات الهند الغازية، ولم تستطع قوة من إحراز النصر، وضمّ كشمير إلى إحدى الدولتين.

ولما كانت الهند تتوقّع أن تكون الحرب التي تخوضها قواتها في كشمير ومساعدة جيش الملك الهندوسي سهلةً، ولا تزيد على جولةٍ غير أنها صُدمت بقوات المجاهدين، ولم تستطع التقدّم فعرضت الأمر على الأمم المتحدة، وتوقّعت أن تقف الأمم المتحدة بجانبها ما دامت ضدّ المسلمين، وقد عُرفت الأمم المتحدة دائماً بمثل هذه المواقف إذ تُحرّكها الصليبية، ولكن الأمر هنا مكشوف ومفضوح، ولا تريد أن تدين نفسها، ثم إن الهند لم تستطع حسم الموقف، وضمّ كشمير بالقوة، ولو تمكّنت لدعمتها الأمم المتحدة وطوت الملفّ بسرعةٍ، كما حدث في ضم (جوناكاد) و(حيدر أباد)، فلو حسمت الهند الموقف لسوّت الأمم المتحدة الموضوع، غير أن القتال دائر، والحرب سجال، والانحياز بالأمر لا يؤدّي إلى نتيجة.

رُفعت القضية الكشميرية إلى الأمم المتحدة في ١٨ صفر

١٣٦٧ هـ (٣١ كانون الأول ١٩٤٧ م) وفي اليوم التالي أبدت الهند وجهة نظرها، وادعت أن باكستان هي المسؤولة عن قيام الاضطرابات في الولاية، وطلبت إلى مجلس الأمن أن يُوعز إلى باكستان بسحب رجال القبائل الذين دخلوا الولاية (المجاهدون) غير أن مجلس الأمن لم يقبل هذا الطلب، واكتفى بالسكوت كنوعٍ من الرضا عما ينال المسلمين من إبادةٍ وقتل. وبعد مناقشاتٍ طويلةٍ وإضاعةٍ للوقت في سبيل إعطاء الفرصة للهند كي تحسم الموقف بما تملك من قوة، وبإرهاب السكان بما تقوم به من جرائم وحشيةٍ، وبعد أن طال الزمن دون نتيجة صدرت قرارات لجنة الأمم المتحدة في ١٢ صفر ١٣٦٨ هـ (٥ كانون الثاني ١٩٤٩ م) وتنص على:

١ ـ وقف القتال وتحديد خط وقف النار.
٢ ـ تجريد ولاية جمو وكشمير من القوات العسكرية.
٣ ـ إجراء استفتاءٍ محايدٍ تحت إشراف الأمم المتحدة لتقرير مسألة انضمام كشمير إلى الهند أو باكستان.

أبدت الهند موافقتها على هذه القرارات كلامياً، ولكن بقيت مُتشبثةً في المنطقة التي دخلتها من كشمير.

وأعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار نفسه في ٦ ربيع الثاني هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٥٢ م)، وأعادت الهند موافقتها على القرار، وأكّدت ذلك، ولكن نظرياً أيضاً، وبقيت في مواقعها، ورجع (نهرو) في ١٢ شوال ١٣٧١ هـ (٤ تموز ١٩٥٢ م) ليُؤكّد التزام بلاده بقرار الأمم المتحدة، حيث قال: (مهما يكن من الأمر، فإن حكومة الهند قرّرت منذ البداية التزامها بالمبدأ الذي يفيد بأن القرار النهائي ضمن أن انضمام ولاية جمو وكشمير إلى إحدى الدولتين لن يتمّ أبداً إلا حسب الرأي العام لشعب الولاية، وهذا العهد لن تنقضه مهما كانت الأوضاع، ونظراً لهذه الحقيقة فإن حكومة الهند قد وافقت على انضمام الولاية بصورةٍ مؤقتةٍ عام

١٩٤٧ م، وإن القرار النهائي لمصير الولاية سيتمّ حسب رغبة الرأي العام للشعب الكشميري).

وبقيت الهند تؤكِّد التزامها بقرارات الأمم المتحدة ما يقرب من عشر سنواتٍ تأكيداً كلامياً دون إظهار أية بوادرٍ للتنفيذ، ولكنها منذ عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) أخذت تتملّص تدريجياً من التطبيق، وأخيراً رفضت وجود قضية اسمها كشمير.

كانت الهند قد سيطرت على أكثر أقاليم (جمو) و(بونغ) و(كشمير)، ولم يبق تحت نفوذ حكومة كشمير الحرة سوى مناطق ضيقة تُسايِر الحدود الباكستانية، كما بسطت الهند سيطرتها على إقليم (لداخ) كله، وأما حكومة آزاد الحرة فتتبعها مناطق (ولاية الحدود) و(جلجت واستور). وكان سكان الولاية يتوزّعون على أقاليمها عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) على النحو الآتي:

الإقليم	مجموع السكان	المسلمون	نسبة المسلمين	غير المسلمين
جمو	١,٩٨١,٤٣٣	١,٢١٥,٦٧٦	٪٦١.٣	٧٦٥,٧٥٧
بونغ	٤٢١,٨١٨	٣٨٢,٧٢٢	٪٩٠.٧	٣٩,١٠٦
كشمير	٧٢٨,٧٠٥	٦١٥,٤٧٨	٪٩٣.٤	١١٣,٢٢٧
مناطق الحدود	٣١١,٤٧٨	٢٧٠,٠٩٣	٪٨٨.٩	٤١,٣٨٥
لداخ	١٩٥,٤٣١	١٥٤,٤٩٢	٪٧٩.٠	٤٠,٩٣٩
جلجت واستور	١١٦,٠٤٧	١١٥,٦٠١	٪٩٩.٦	٤٤٦
	٣,٧٥٤,٩٢٢	٢,٧٥٤,٠٦٢	٪٧٣.١٤	١,٠٠٠,٨٦٠

أما الروابط بين باكستان وكشمير فترجع إلى جوانب الحياة جميعها.

العقيدة: تدين أكثرية سكان باكستان وكشمير بالإسلام، والعقيدة أهم جوانب الحياة، ومنها تنبع مختلف الروابط، وعلى أساسها قام تقسيم شبه القارة الهندية.

الأصل: يعود سكان باكستان وكشمير إلى أصلٍ واحد، وهو العرق الأبيض.

الجغرافية: تُعدّ أودية جمو وكشمير تتمةً للسهول الباكستانية، وإن أنهار (السند) و(جهلم) و(شناب) و(رافي) تنبع من ولاية كشمير، وهي الأنهار الرئيسية في باكستان.

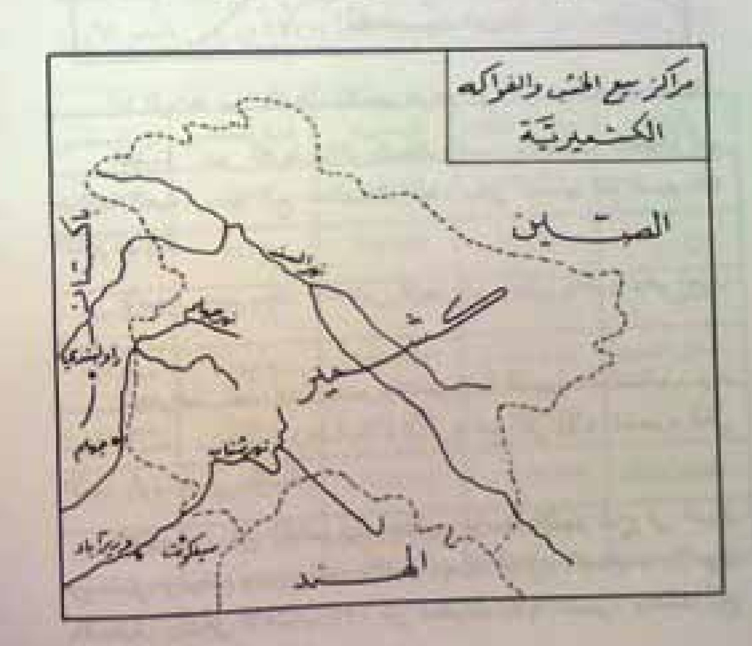
الاقتصاد: ينقل الكشميريون أخشابهم بواسطة الأنهار لتُباع في أسواق في بلدتي (جهلم) و(وزير آباد) فالأنهار (وسيلة النقل) باكستانية، والأسواق باكستانية، وتُشكّل الأخشاب ٢١٪ من صادرات ولاية كشمير. وكذلك تُباع

الفاكهة الكشميرية في مدن باكستان الرئيسية (راولبندي) و(كراتشي)، وهي سلعة هامة من الصادرات.

والطرق في كشمير تُساير مجاري الأنهار، وتصل إلى باكستان، وليس هناك من أية طريقٍ تصلها بالهند، سوى طريقٍ جديدةٍ فتحت لأغراضٍ عسكريةٍ فتحها الجيش الهندي.

وكل واردات كشمير من الملح، والقمح، والصوف، والزيوت إنما تستورده من باكستان، هذا بالإضافة إلى النفط الذي يصل إليها من حقول نفط (أتوك) الباكستانية.

وتعدّ (كراتشي) الميناء الباكستاني أقرب الموانيء إلى ولاية كشمير، وعن طريقه يمكن الاتصال مع الخارج وأخيراً يجد العمال الكشميريون مجال عملهم في فصل الشتاء البارد في باكستان الغربية.



كل هذه الروابط تجعل من حقّ كشمير ومن مصلحتها الانضمام إلى باكستان، وكذلك من حقّ باكستان أن تُطالب بكشمير، وتُدافع عن هذا الحقّ بكل إمكاناتها، وإلا عدّت مقصّرةً بحقّ شعبها، ومُفرطةً بالأساس والفكرة التي قامت عليها.

الجهاد:

لما اشتدّ الضغط الهندي على السكان، وارتكب الهندوس أبشع الجرائم وأقذر الأعمال وجد المسلمون أنه لا بدّ من الجهاد ضدّ الظلم الواقع عليهم، وقاموا ببطولاتٍ رائعةٍ وأعمالٍ فدائيةٍ، فاهتزّ وضع المستعمرين وكاد الأمر يفلت من أيديهم فشنّت الهند حرباً واسعة النطاق على باكستان، واستمرّت تلك الحرب مدة أسبوعين فقط، وانتصرت باكستان، فلجأت الهند إلى الأمم المتحدة لتحفظ لها ماء وجهها، ورفعت القضية إليها، وعرضت الامبراطورية الروسية الوساطة، وتمّ عقد مؤتمر طاشقند الذي لم يكن في صالح باكستان.

وبعد وقف إطلاق النار قام الهندوس باعتداءاتٍ وحشيةٍ غدراً وحقداً فقتلوا الأبرياء، وهتكوا أعراض الحرائر، وقتلوا الأطفال أمام الأمهات والآباء، وقطّعوا أثداء النساء أمام ذويهم، وارتكبوا كل أعمال الخسّة والدناءة.

الغزو الفكري:

أدركت الهند أنها لا تستطيع السيطرة على ما تحت أيديها من كشمير بالقوة والإرهاب باستخدام الوحشية والإبادة والتمثيل بالأحياء، والقذارة وهتك الأعراض فقط حيث كانت هذه الأعمال تُثير المسلمين، وتُوحّد صفوفهم، وتُثير عواطفهم، وروح الجهاد عندهم، لذا قرّرت الهند اتباع وسائل أخرى مع استمرار القيام بالأعمال السابقة، فقد أرسلوا أحد رجال المخابرات إلى إسبانيا ليتقصّى ما فعله الإسبان ضدّ مسلمي الأندلس للخلاص منهم، وقد رجع رجل المخابرات وفي جعبته أفكار يحملها، ثم أرسلته حكومته سفيراً

لها في موسكو لتتابع مهمته في الوسائل التي اتخذها الروس ضد المسلمين، ونتيجة ما حصل عليه من معلومات من هنا من موسكو ومن هناك من مدريد، وبعد دراسة النتائج قررت الحكومة اتخاذ ما يأتي:

١ – تغيير مناهج التعليم في ولاية كشمير، حيث يُعمّم المنهج التعليمي الهندوسي الذي يشمل على المعتقدات الوثنية الهندوسية، والأساطير والخرافات، وفلسفة وحدة الأديان.

٢ – جعل التعليم مختلطاً، ومحاولة نشر الفساد بتعليم الرقص والغناء في المدارس.

٣ – تشجيع الزواج بين المسلمين والهندوس لمُخالفة العقيدة الإسلامية، ومُحاولة التأثير عن طريق العائلة.

٤ – مُحاولة تغيير اللغة لفصل الحاضر عن الماضي.

٥ – إباحة الخمر وتوزيعه مجاناً على حساب الدولة.

٦ – إثارة الخلافات القبلية والإقليمية والطائفية.

٧ – بث فكرة القومية الهندية، واستخدام وسائل الإعلام لنشر الإباحية والفاحشة.

٨ – الدعاية لفكرة تحديد النسل بين المسلمين بغرض وقف زيادة المسلمين.

٩ – تشويه التاريخ الإسلامي.

١٠ – الحرص على إيجاد قيادة كشميرية مسلمة عميلة تأتمر بأوامر الحكومة الهندية وتتلقى التوجيهات منها.

وقامت الحركة الإسلامية بردّ فعلٍ لإبطال مفعول سياسة الاستعمار الهندوسي الفكرية ولجأت إلى بعض الأساليب الفعّالة ومنها:

١ – إنشاء مدارس إسلامية أهلية لا علاقة للحكومة بها.

٢ – تأسيس قرى إسلامية أنموذجية.

٣ – القيام بنشر الدعوة والتوعية والعمل على توحيد المسلمين حيث تأسست الجبهة الإسلامية التي ضمّت أكثر من عشرة أحزاب سياسية

وجمعيات دينية.

٤ – المناداة بإجراء استفتاء عام لتقرير المصير.

ونتيجة السياسة التي لجأت إليها الحركة الإسلامية نشأ جيل مسلم واعٍ، تخرّجوا من المدارس الإسلامية في الوقت الذي انطلق الجهاد في بلاد الأفغان، واشتدّ عوده مع هزائم الجيوش الروسية على أرض الأفغان حتى اضطرّت موسكو على الموافقة لسحب جيوشها لتحفظ ماء وجهها قبل أن ينسكب. وقامت أكثر من خمس عشرة منظمة جهاد ضمت أكثر من خمسين ألف مجاهد، واتحدت أخيراً باسم «الاتحاد الإسلامي لمجاهدي كشمير» كما اتحدت عشر منظمات سياسية باسم «حركة تحرير كشمير» وترأسها علي الجيلاني.

وبدأت حركة الجهاد، واستهدفت مراكز الجيش الهندوسي، وحانات الخمر، وأماكن الفاحشة، وقرّر أصحاب بعضها إغلاقها، وأعلنت بعض وسائل الإعلام قطع علاقتها بحزب المؤتمر الهندي، والحكومة الهندية، وكذلك قرّرت النساء المسلمات الالتزام باللباس الإسلامي، وذلك كله ولم ينتصف عام ١٤١٠ هـ (قبل نهاية عام ١٩٨٩ م)، وارتفعت أصوات المطالبة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إجراء استفتاء في الولاية لتقرير المصير.

وقام الاستعمار الهندوسي بردّ فعلٍ غاشم إذ أعلن منع التجول في أكثر من عشرين مدينة، وزاد من وحشيته في الإبادة، والقتل، والسجن، وهتك الأعراض، وحرق الناس أحياء، وخلال أربعة أشهر (جمادى الآخرة وحتى نهاية رمضان ١٤١٠ هـ (الأول من كانون الثاني وحتى نيسان ١٩٩٠ م) ارتكب الهندوس الأعمال الوحشية الآتية:

١ – قتل ٢١,٤٩٠ شهيداً.

٢ – جرح ٢٠,٠٠٠ إنسان.

٣ – إحراق ٦١٨ إنساناً وهم أحياء.

٤ – تشريد ٢٠,٠٠٠ إنسان لجؤوا إلى كشمير الحرة.

٥ ـ قتل ٣٥٧ امرأة بعد هتك أعراضهن والتمثيل بهن.

٦ ـ إلقاء القبض على ٥٠,٠٠٠ إنسان وإيداعهم السجن.

٧ ـ هتك أعراض عشرات الآلاف من النساء، ولم يفتضح أمرهن، في سبيل المحافظة على الشرف.

٨ ـ عزل الآلاف من الوظائف الحكومية.

هذا بالإضافة إلى تدمير آلاف المحلات وإتلاف المزارع، وإحراق البيوت، وهدم المدارس والمستشفيات، وأعمال النهب، وقتل الحيوانات.

ووقف العالم يتفرّج على ما يجري دون حركة، وسكتت الأمم المتحدة، وارتاحت الصليبية، وسُرّ أتباعها، ولم يتحرك أولئك الذين يعدّون أنفسهم أوصياء على العالم، وعلى الحرية والسلام العالمي... ما دامت القضية تنال المسلمين، أما المسلمون فهم وراء الذين يسيرون في فلكهم، أو في غفلتهم سادرون، ووراء قضاياهم يلهثون، أو لا يدرون ماذا يجري لجهلهم، وسذاجة علمائهم، أما قيادات العمل الإسلامي فبين سجين، ومضطهد، وشريد، وربما لفّت التيارات بعضهم.

وأما الهند فمستمرّة في بطشها وغيها تدعي أن قضية كشمير قضية داخلية، ولا يحق لأحدٍ أن يتدخل في شؤونها، فالولاية جزء لا يتجزأ من الهند، وقد انضمت إليها منذ عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، وأنها لا توافق على الاستفتاء لأن معنى ذلك السماح بتجزئة الهند، وأنها دولة علمانية، يعيش فيها من مائة مليون مسلم. وأن ما يحدث الآن في داخل كشمير لم يكن ليحدث لولا التدخل الخارجي من بعض أمصار العالم الإسلامي، وما إلى ذلك من مغالطات، فالواقع أن كشمير ليست ولايةً هنديةً، والقضية ليست داخلية، وإنما لا تزال في الأمم المتحدة لم يُبتّ بها، وأن تقسيم شبه القارة الهندية كان على أساسٍ ديني، ومعنى ذلك أن كشمير بأكثريتها المسلمة يجب أن تكون ضمن الأرض الباكستانية، وأن الهند ليست دولة علمانية، وإنما التعصب الهندوسي هو البارز، وما ينال المسلمين من

اضطهادٍ بين الآونة والأخرى لأكبر دليلٍ على التعصب للهندوسية. وأنه ليس هناك من تدخلٍ خارجي، ولكن الضغط يُسبّب الثورة والظلم يُجبر الناس، والحقد على الإسلام يُجبر الناس على الدعوة إلى الجهاد.

ونتيجة تفاقم هذه الأحداث دعت الجماعات الإسلامية والسياسية في كشمير الحرة، وفي باكستان إلى عقد مؤتمرٍ إسلامي لبحث ما يستجدّ على الساحة الكشميرية، وعقد المؤتمر في مدينة (مظفر أباد) عاصمة كشمير الحرة في ٢٢ شوال عام ١٤١٠ هـ (١٧ أيار ١٩٩٠ م) وحضره ممثلون عن كل من الدول الإسلامية: المملكة العربية السعودية ـ الكويت ـ الإمارات العربية المتحدة ـ مصر ـ تركيا ـ بنغلاديش إضافةً إلى ممثلي الجماعات الإسلامية والسياسية في باكستان، وكشمير الحرة، وكشمير المحتلّة. وقد صدر بيان في نهاية المؤتمر استنكر فيه الأعمال الوحشية التي يقوم بها الهندوس، ودعا الحكومة الهندية إلى إجراء استفتاءٍ في الولاية لتقرير مصيرها، وهو ما وعدت به كثيراً، وذكرها بتلك الوعود، وأعلن التضامن التام مع الحركات الجهادية في كشمير وبقية المناطق الإسلامية مثل: فلسطين، وأفغانستان، وأريتريا، والفلبين و... انتهى المؤتمر بهذا الاستنكار والكلام ـ كالعادة ـ.

ومن المؤسف أن بعض الحكومات الإسلامية تُعلن دائماً عن صداقتها مع الحكومة الهندوسية وتأييدها، وإن كانت هذه الحكومات من التي تدور في أفلاك الدول الكبرى، وتتبع مناهجها ردّاً لجميل تثبيت مراكزها، واعتمادها، ودعمها، بغضّ النظر عن الإسلام، والرحمة الإنسانية.



الصراع الداخلي

تبلغ مساحة ولاية كشمير ٢٢٢,٠٠٠ كيلومتر مربع، تشرف حكومة كشمير الحرة وأزاد كشمير، على أكثر من ثلاثة أرباع هذه المساحة (١٧٨,٠٠٠ كم²)، ولكن هذه المساحة قليلة السكان لأن أكثرها جبلية، وتشمل هذه المنطقة جزءاً من إقليم (جمو) وآخر من إقليم (كشمير) وجزءاً من إقليم (بونغ)، وإقليم (جلجت والتشتر) كاملاً، وإقليم مناطق الحدود بحدوده جميعها، وتحتلّ الهند القسم الأعظم من أقاليم (جمو) و(كشمير) و(بونغ) ومنطقة (لداخ) كلها، وتبلغ مساحة هذه الأجزاء ٤٤,٠٠٠ كيلومتر مربع فقط، ولكن هذه المساحة هي المهمة، ويتجمّع فيها أكثر السكان.

كان عدد سكان كشمير عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) أربعة ملايين، ويتوزعون على النحو الآتي:

المسلمون	٣,٠٧٥,٠٠٠	ويُشكّلون	٧٧٪
الهندوس	٨٠٠,٠٠٠	ويُشكّلون	٢٠٪
السيخ	٨٠,٠٠٠	ويُشكّلون	٢٪
البوذيون	٤٥,٠٠٠	ويُشكّلون	١٪
	٤,٠٠٠,٠٠٠		١٠٠٪

وأصبح عدد السكان عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) أربعة ملايين وخمسمائة وثلاثة وستون ألفاً، ويتوزعون على النحو الآتي:

المسلمون	٣,٠٠٠,٠٠٠	ويُشكّلون	٦٥,٧٣٪
الهندوس	١,٤٠٠,٠٠٠	ويُشكّلون	٣٠,٧٠٪
السيخ	١٠٥,٠٠٠	ويُشكّلون	٢,٣٠٪
البوذيون	٥٨,٠٠٠	ويُشكّلون	١,٣٧٪
	٤,٥٦٣,٠٠٠		١٠٠,٠٠٪

ويلاحظ أن عدد المسلمين قد تناقص بسبب القتل، والهرب، والهجرة، وانخفضت نسبتهم من ٧٧٪ إلى ٦٥,٧٣٪ نتيجة ذلك، أما الهندوس فقد زاد عددهم بنسبة ٧٥٪، فأصبحوا ١,٤٠٠,٠٠٠ بعد أن كانوا ٨٠٠,٠٠٠، وزادت نسبتهم العددية بين السكان من ٢٠٪ إلى ٣٠,٧٪ وذلك بسبب انتقال أعداد من الهندوس، ليحلّوا محلّ المسلمين الهاربين من القتل، ولترتفع النسبة العامة كي يستطيعوا مقاومة المسلمين، وليكونوا مخابرات الهند، كما أن أعداداً منهم كانوا من أفراد الجيش الهندي، وربما كان بعضهم جيشاً سرياً. أما السيخ والبوذيون فقد تزايدوا بشكل طبيعي، وارتفعت نسبة كل فريق على نسبة العامة بالنسبة إلى مجموع عدد سكان ولاية كشمير كلها نسبة بسيطة.

ويُقدّر عدد سكان كشمير عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م) بخمسة ملايين، ويتوزعون على النحو الآتي:

المسلمون	٣,٣٧٠,٠٠٠	ويُشكّلون	٦٦,٠٠٪
الهندوس	١,٥٥٢,٠٠٠	ويُشكّلون	٣٠,٤٠٪
السيخ	١١٥,٠٠٠	ويُشكّلون	٢,٣٣٪
البوذيون	٦٣,٠٠٠	ويُشكّلون	١,٢٧٪
	٥,٠٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٪

لم تكن هذه الزيادة الطفيفة في نسبة المسلمين، وانخفاضها النسبي بين الهندوس لتدلّ على تحسّن الوضع، وإنما يعود ذلك إلى زيادة الولادات لدى المسلمين بالنسبة إلى غيرهم.

الصراع الدولي:

حكومة كشمير الحرة (آزادكشمير) ضعيفة الإمكانات لذا فهي تتبع إلى إشراف حكومة باكستان، وتعمل على ضمّ ولاية كشمير إلى باكستان بعد إخراج الهند من الأجزاء التي تحتلّها.

وباكستان أصلاً تعمل على ضمّ كشمير إليها، وتعدّها جزءاً منها، وترى أن تقسيم الهند إنما كان على أساس عقيدي، وولاية كشمير أكثر سكانها من المسلمين لذا يجب أن تتبع باكستان، كما أن أهلها يرغبون هذا، ويعملون لذلك، وتتمنّى باكستان إجراء استفتاء للسكان لمعرفة رغبتهم في تقرير مصيرهم، وتُطالب الأمم المتحدة بذلك، وتُذكّر أن الهند طالما وافقت على ذلك، ولكنها لم تُنفّذ، وعندما تطالب بذلك تتمنّع، وتتهرّب، ثم أصبحت ترفض الفكرة.

وأما الهند فإن احتلّت ما احتلّته من كشمير، ثم وافقت على إجراء استفتاء دعاية، وكرّرت ذلك، وأخيراً أعلنت أن كشمير جزء منها، وأن ما يخضع لحكومة كشمير الحرة، إنما هو خضوع لباكستان، فباكستان هي المعتدية، وجرت حروب بين الدولتين، ولا تزال القضية مُعلّقة، والاتهامات قائمة.

الصراع العقيدي:

إن المسلمين كلهم تربطهم العقيدة مع باكستان، وهم يرغبون الانضمام إليها، ويزيد على ذلك أن مصالحهم تقتضي الالتحاق بباكستان، وهم يسعون إلى ذلك. ولكن لما كانوا يُشكّلون أكثرية السكان فهم ليسوا كتلةً واحدةً، ويضاف إلى الجهل الذي يبعد بعضهم عن بعض، ويسير كل في طريق، ويزيد على ذلك أصحاب المصالح الذين يرغبون في كسب تأييد غير المسلمين لهم، من هندوس، وبوذيين، وسيخ فيظهرون الرغبة في العصبية الوطنية، ووحدة الصف، وهذه الكلمات التي وضعت لتحلّ محل الرابطة العقيدية، وربما وجد أصحاب المصالح القوة إلى جانب الهند، فأظهروا موافقتهم لها، والسير بجانبها، أو رأوا أن الكلمة المسموعة لإنكلترا فتقرّبوا من أعوانها القاديانيين، وبذا تتوزّع كلمة المسلمين، وتتفرّق صفهم.

ويقف بالمقابل المسلمون الملتزمون الذين يعرفون واقعهم، ويدركون أمر دينهم، فلا يداهنون أحداً، ولا يسيرون إلا وفق ما تأمرهم به عقيدتهم، فيقفون في وجه المسلمين من أصحاب المصالح، وبقية الفئات من غير المسلمين، في الوقت الذي يريدون لهم فيه الخير، فيعملون على دعوتهم وهدايتهم، ويطلبون لهم الصلاح.

أما الهندوس فيرتبطون بالهند كلياً، من باب العقيدة، ويعلنون ذلك ولا يخفون، ويعترفون أنها حاميتهم، وإذا ما حدثت حادثة استنجدوا بها مباشرة، ولذلك فهم في صراعٍ مع المسلمين الملتزمين، يتهمونهم أنهم أنصار لباكستان، وأنهم متعصّبون للإسلام في الوقت الذي ترك فيه الناس الدين، وأنهم متطرّفون، وإرهابيون، وأخيراً أخذوا يطلقون عليهم هذه الأوصاف التي حملها الصليبيون، (الأصوليون) و(الإرهابيون).

وأما البوذيون والسيخ فهم أعداء للهند وأعداء لباكستان، وإن كانوا أقرب إلى الهند، أو أن حقدهم عليها أقل، لذلك فهم يعملون على إثارة

الفتن، ويعملون لإشعال نار الحرب بين الفريقين، وإذا سنحت لهم الفرصة عملوا على قتل من يستطيعون من المسلمين سراً وفي الخفاء.

الصراع الحزبي:

حاول المسلمون تنظيم أنفسهم، وقد انضم بعضهم إلى جمعية الخلافة وكان (ميرواعظ يوسف شاه) أحد الذين ساهموا في إنشاء تلك الجمعية.

وشكّل المسلمون المؤتمر الوطني الإسلامي برئاسة الشيخ محمد عبدالله، وانضمّ إليه عدد من الهندوس، ثم ظهر أن رئيسه يتلقّى التعليمات من حزب المؤتمر، وأن هذا التجمّع الإسلامي كأنه فرع لحزب المؤتمر.

شكّل المسلمون نتيجة ما حدث المؤتمر الإسلامي الكشميري برئاسة (شودري غلام عباس)، ووجد له جناح عسكري، هو جبهة تحرير جمو وكشمير، وكان يطالب بالانضمام إلى باكستان.

وفي عام ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) افتتح فرع لحزب المؤتمر الهندي.

وفي عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٢ م) زار محمد علي جناح كشمير، وحاول التوفيق بين المؤتمر الإسلامي والمؤتمر الوطني فلم يقبل الشيخ محمد عبدالله، وأصرّ على زعامته الوحيدة.

وعندما اندلعت الثورة في كشمير ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، وحكم على الشيخ محمد عبدالله بالسجن ثلاث سنوات، أرسل (نهرو) محامياً، هو (آصف علي) ليدافع عنه، وعندما خرج من السجن تسلّم رئاسة حكومة كشمير التي تخضع للهند، ووقف بجانب المهراجا.

وهكذا وجد صراع حزبي بين المؤتمر الإسلامي الكشميري الذي يعمل للانضمام إلى باكستان وبين حزب المؤتمر الوطني الذي يسعى رئيسه وراء مصالحه.

ووجد صراع آخر بين العلماء إذ كان (ميرواعظ يوسف شاه) قد أسس

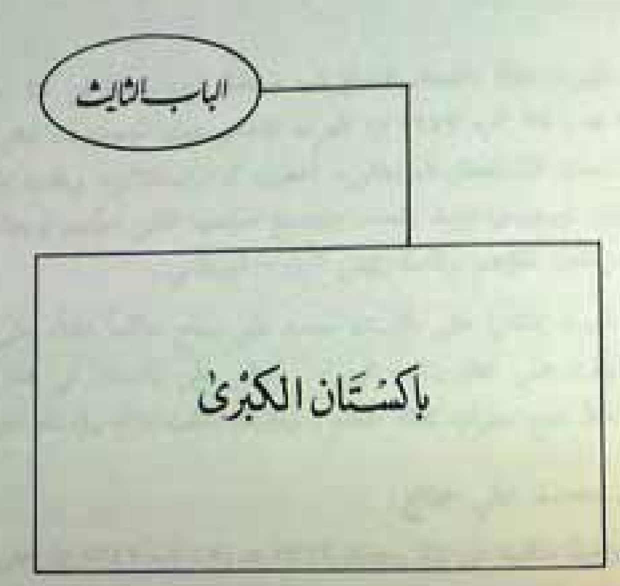
جمعية نصرة الإسلام التعليمية، ويعمل على محاربة القاديانية الفرقة الضالة التي تدّعي الإسلام، وذلك خشيةً من إضلال الناس، وبالمقابل وجد (ميرواعظ همداني) الذي كان يعطف على القاديانية غفلةً، ومصلحةً، ويؤيّده في ذلك الشيخ محمد عبدالله رئيس المؤتمر الوطني الإسلامي، وكان صراع بين الفريقين.

فالصراع الحزبي في كشمير يقوم على أسسٍ عقيدية، فحزب المؤتمر الهندي يضم الهندوس، ويتبع سياسة الحكومة الهندية، ويدافع عنها، ويهاجم خصومها. والقاديانيون يؤيدون ذلك ضمناً.

والجماعة الإسلامية تدعو إلى الإسلام، وتريد الخير للجميع لذا تعمل على هدايتهم، وتريد أن يكونوا مثلها، ومن يرضى لغيره ما يرتضيه لنفسه فقد بلغ ذروة الإخلاص والصدق، والمحبة للآخرين.

ولما كان المسلمون هم الغالبية لذا فهم حسب إيمانهم وحسب مصالحهم. فأصحاب المصالح انضموا إلى حزب المؤتمر الوطني الذي يرأسه الشيخ محمد عبدالله، وتؤمن لهم الهند مصالحهم.

والمخلصون والذين عندهم وعي سياسي انضموا إلى حزب المؤتمر الإسلامي الكشميري، ويرون الجهاد، والعمل للانضمام إلى باكستان، وشكّل الذين يحبون الزعامة أحزاباً وجمعياتٍ سياسية كثيرة، ولكنها جميعها تتفق في نقطتين الوقوف في وجه الهند، والرغبة بالانضمام إلى باكستان، ومن هؤلاء تشكلت الجبهة الإسلامية والتي ضمّت عشرة أحزاب وتجمعات دينية، وتشكل الاتحاد الإسلامي لمجاهدي كشمير وضمّ خمس عشرة منظمة، كما ترأس علي الجيلاني حركة تحرير كشمير التي شملت على عشر منظمات سياسية. ومن هؤلاء أيضاً تشكلت حكومة كشمير الحرّة (آزاد كشمير) برئاسة محمد إبراهيم. وكلها لا تخرج عن النقطتين الأساسيتين اللتين تجمع بين المسلمين ـ كما ذكرنا ـ وهما: الوقوف في وجه الهند، والعمل على الانضمام لباكستان لأنه حسب عقيدتهم، وفيه مصلحة لهم.


الباب الثالث
باكستان الكبرى

الفصل الأول

باكستان إحدى دول الدمنيون

ظهرت دولة باكستان كدولةٍ شبه مستقلةٍ ذات سيادةٍ في ٢٧ رمضان ١٣٦٦ هـ ـ ١٤ آب ١٩٤٧ م) ظهرت كإحدى دول الدومنيون، وهي دول كانت تحت الاستعمار البريطاني، أعطيت شبه استقلال، وبقيت مرتبطة ببريطانيا، ويجمعها رابط واحد، ويجتمع حكامها الذين تعيِّنهم بريطانيا كل مدةٍ، ويكون لقاؤهم برئاسة رئيس الوزراء البريطاني.

عينت إنكلترا على باكستان محمد علي جناح حاكماً عاماً، على حين سُلِّم لياقت علي خان رئاسة الوزراء. وتوالى على باكستان في هذا العهد الذي امتدَّ تسع سنواتٍ ثلاثة حكامٍ، وكذلك تعاقب ثلاثة رؤساء للوزارة.

١" ـ محمد علي جناح:

وامتدَّ حكمه من ٢٨ رمضان ١٣٦٦ هـ (١٥ آب ١٩٤٧ م) حتى توفي في ٨ ذي القعدة ١٣٦٧ هـ (١١ أيلول ١٩٤٨ م)، وقد عانت الحكومة الباكستانية الأولى معاناةً كبيرةً وذلك لـ:

أ ـ الوضع الجغرافي:

تألفت دولة باكستان يوم تأسّست من جناحين: الجناح الغربي ويشمل ولايات السند، والبنجاب الغربية، وبلوشستان، ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية، ويعرف هذا الجناح باسم «باكستان الغربية»، أما الجناح الشرقي فيضمّ البنغال الشرقية، ومقاطعة سيهلت، ويعرف باسم «باكستان الشرقية»،

وبين الجناحين مسافات بعيدة تزيد على ألف وخمسمائة كيلومتر، تشغلها دولة الهند، التي كانت وستبقى خصم دولة باكستان الأول، أعلن ذلك أم لم يعلن، فلا يمكن الاتصال بين الجناحين إلا عن طريق الجو، ومما يزيد الأمر صعوبةً أن الجناحين مختلفين في طبيعتهما الجغرافية التي ينشأ اختلاف في الإنتاج، وكل جناح بحاجةٍ ماسةٍ إلى الجناح الآخر لتصريف بضائعه فيه، واستيراد ما يحتاج إليه منه، وعلى الحكومة أن تتخطى هذه العقبة الكأداء وتجد لها حلاً لإمكانية السير، غير أن طاقات الدولة محدودة جداً لما تُعاني من مُشكلات أخرى.

ب ـ المهاجرون:

كان على الحكومة مواجهة مشكلة تسعة ملايين مسلمٍ مهاجرين من الهند إلى باكستان أو فارين من الظلم الهندوسي من غير مأوى إضافةً إلى مُعالجة أسر مليون آخرين قتلوا أثناء سيرهم إلى باكستان، ثم مواجهة مشكلة كشمير واللاجئين منها ويزيدون على المليون، والمهم توجد مشكلة تأمين المأوى والطعام لخمسة عشر مليوناً زيادة على معاناتهم وما ينجم عنها من مشكلات.

ج ـ الاقتصاد:

لم يكن التقسيم عادلاً بالنسبة إلى الموارد الاقتصادية، إذ تم على الشكل الآتي: كان نصيب الهند من الأراضي الزراعية ٦٨٪ من أراضي شبه القارة الهندية على حين كان نصيب باكستان ٣٢٪ فقط، وإن كانت أراضي باكستان أكثر خصوبةً وأوفر ماءً.

أما منابع القدرة فإن معظمها كان من نصيب الهند، إذ أنتجت الهند بعد التقسيم مباشرةً ثلاثين مليون طن من الفحم الحجري، بينما لم تنتج باكستان أكثر من ثلاثمائة ألف طن لهذا كانت تستورد سنوياً من ٢ ـ ٣ مليون طن لسدّ حاجات السكك الحديدية.

أما بالنسبة إلى الصناعة فنلاحظ أن أكثر المعامل كان من نصيب

الهند، إذ نرى أيضاً أن باكستان تنتج ٨٠٪ من الجوت في العالم إلا أن مصانعه كلها كانت من نصيب الهند، وكذلك مناسج القطن ومغازله حيث أخذت الهند ٣٨٠ معملاً بينما لم تظفر باكستان بأكثر من ١٤ معملاً حيث تتركز الصناعة القطنية في مدن (بومباي) و (كلكتا) و (مدراس).

وكان نصيب الهند من السكك الحديدية ٨٣٪ وباكستان ١٧٪ فقط.

وكان في شبه القارة الهندية ٨٧ مدرسةً فنيةً قبل التقسيم، فلما تمّ الاستقلال، وجرى التقسيم كان في المقاطعات الإسلامية ست مدارس فقط وأساتذتها من الهندوس، بينما كانت واحدة وثمانون مدرسةً في المناطق الهندوسية.

وأعطي للموظفين من مدنيين وعسكريين حرية العمل في أية دولة من دول شبه القارة الهندية.

كما نجد أن الأثاث الحكومي لم تُعطَ منه باكستان شيئاً، وكان أكثره موجوداً في (دلهي) و (كلكتا) و (بومباي)، وهذا لا شك يُكلّف الكثير.

ويضاف إلى هذا أن الهندوس الذين كانوا يخرجون من باكستان يخرجون بأموالهم وأثاثهم، بينما المسلمون الذين يخرجون من الهند نحو باكستان يفرّون فراراً بأيديهم مذعورين من غير أموالٍ ودون أثاثٍ، وأحياناً حفاةً، يقطعون الطرق الطويلة مشياً خائفين، وكثيراً ما كانوا يضلّون الدروب حيث يهربون من الطرق الرئيسية خشية القتل، ومن يسافر بالسيارات أو القطارات فلا يصل أغلبهم، حيث تتعرّض السيارات والقطارات لهجوم السيخ والهندوس، وتصل وسائل النقل هذه إلى باكستان فارغةً أو ملأى بالجثث.

وكان العسكريون من أصحاب الرتب الكبيرة قليلين في باكستان نتيجة السياسة الاستعمارية البريطانية التي كانت تقوم على تقريب الهندوس، والعمل على إذلال المسلمين والحقد عليهم فتبعدهم عن الكليات العسكرية.

ولم تدفع الهند لباكستان نصيبها من المعدات حتى تستطيع أن تقول: إن إذاعة باكستان كانت في هذه المرحلة مؤلفة من مجموعة خيام.

وبالنتيجة كان على باكستان أن تقوم بالتصنيع بنفسها دون أن تهمل القطاع الزراعي الذي يعيش منه معظم السكان، ويتوقّف على دوام ازدهاره نجاحها في تأسيس ما يلزمه من معامل، وقد حالفها التوفيق في المحافظة على التوازن بين هذين القطاعين من النشاط البشري، وأصبح لديها عدد كبير من المصانع الحديثة.

د ـ المال:

رفضت الهند أن تدفع لباكستان نصيبها من المال المضروب، وهو خمسمائة وخمسون مليون روبية والمقرّر دفعه، والمقصد من ذلك الرفض أن تعجز باكستان عن دفع رواتب موظفيها فتعمّ الفوضى، ولا تستطيع باكستان الاستمرار في البقاء، وتعود إلى الهند، ويرجع المسلمون تحت سيطرة الهندوس فيتحكّمون بهم.

هـ ـ العقيدة:

وهو أهم الجوانب التي عانى منها المسلمون في باكستان من أول الأمر. لقد قامت باكستان على أساس الإسلام، وانفصلت عن الهند، ورغبة السكان المسلمين أن تعمل حكومتهم بمقتضى المنهج الإسلامي فتطبّق الشريعة على مختلف جوانب الحياة.

غير أن زعماء باكستان الذين تولّوا أمرهم لم يكن هذا تفكيرهم أبداً بل لم يخطر على بالهم المنهج الإسلامي، إذ كانت غالبيتهم تنتمي إلى الإسلام انتماءً، وليس له أي شيءٍ في سلوكهم، أو في منهج حياتهم، بل إن عدداً منهم كان من الفرق الضالة التي تُحارب الإسلام وأهله، ولم يكن ليجمع شملهم، ويُسيّرهم في الدعوة إلى وحدة المسلمين وانفصالهم عن الهندوس سوى ارتقاء زعامة المسلمين، وتحقيق مصالحهم، بل هذا ما عملت له السياسة الإنكليزية إذ رغبت أن يتولّى قيادة المسلمين العلمانيون

منهم، ورجال الفرق الضالة من قاديانيين وإسماعيليين وهم الذين تستطيع أن تتفاهم معهم ما داموا يلتقون معها على محاربة الإسلام. وخوفاً من أن يقود المسلمين العلماء والقادة المخلصون فيعملون بمنهج الإسلام، ويخلصون في إعزاز أهله، ورفع مكانتهم، والأخذ بأيديهم نحو الرقي، وإعلاء راية الجهاد فيكونون سدّاً في وجه المستعمرين الصليبيين يحولون دون تنفيذ مخططاتهم، ويمنعونهم من استغلال الآخرين، ومن استعمار أراضيهم، وهذا ما يُؤثّر على حياة الصليبيين جميعاً، وعلى مكانتهم التي وصلوا إليها بتسخير الناس واستعبادهم، أما العلمانيون فهم كالهندوس تهمّهم مصالحهم ويمكن أن يعملوا من أجلها كل ما يُرضي المستعمرين الصليبيين.

اندفع المسلمون في الهند وراء الزعماء الذين تسلّموا القيادة من السياسة البريطانية التي أبرزتهم، وعملت على رفع مكانتهم، ونتيجة جهل المسلمين وبساطتهم ساروا وراء هؤلاء الزعماء، وهم يظنّون أنهم يعملون لصالحهم وللدعوة إلى الإسلام، فنادوا بالانفصال كما يريد القادة، ودعوا إلى تأسيس باكستان، واجتماع المسلمين بها، كما يرغب الزعماء، فلما ظهرت باكستان على أساس الإسلام شعر المسلمون بخيبة الأمل إذ لم يتغير عليهم شيء، حيث بقيت القوانين الوضعية هي السائدة، والعمل بغير ما أنزل الله هو الشائع، إذن ما الفائدة التي جناها المسلمون من تضحياتهم التي قدّموها؟ صحيح أنه قد وقف تسلّط الهندوس على المسلمين في المقاطعات الإسلامية حيث كانوا هم أصحاب السلطة رغم أن المسلمين يُشكّلون أكثرية سكان تلك المقاطعات ولكنه في الوقت نفسه.

١" ـ بقي المسلمون في بقية المقاطعات التي أصبحت ضمن دولة الهند تحت تسلّط الهندوس الذين زاد حقدهم، بل أصبحوا يعدّون المسلمين في كل أرجاء الهند أعداءً لهم، أصدقاء لباكستان بل عملاء لها، أي خونة لوطنهم لذا كانت تحلّ بهم النكبات بين المدة والأخرى تحت هذا العنوان، وربما من غير عنوان، ودون سبب، وتوضع الدراسات

والمخططات للخلاص من المسلمين بإبادتهم، أو إجبارهم على وقف النسل بالعقم الصناعي و...

٢" ـ قُتل من المسلمين بسبب التقسيم عدة ملايين، وشُرِّد أضعافهم، وحلّ بكشمير ما حلّ، وأصبح المسلمون كالمشردين في الهند.

٣" ـ أخذت الفرق الضالة في باكستان تتسلط وتتحكم بالمسلمين باسم حزب الرابطة الإسلامية، وباسم الانتماء للإسلام دون أن يكون أي مدلول أو مؤشر لهذا الإسلام.

أخذ المسلمون يصحون من رقدتهم ويشعرون أنهم لم يفعلوا شيئاً، ولم يتقدموا خطوةً واحدةً نحو الإسلام بل بقوا في مكانهم في بُعدهم عن الدين، لذا أخذوا يُطالبون بتطبيق الإسلام ما دامت باكستان قد قامت على هذا الأساس، وأخذ العلماء يُطالبون أيضاً، وينشطون بالدعوة. وبدأت الجماعة الإسلامية تُطالب بإعلان إسلام الدولة. وأعلن أبو الأعلى المودودي في كلية الحقوق في لاهور في شهر ربيع الأول ١٣٦٧ هـ ـ شباط ١٩٤٨ م ولأول مرة:

١" ـ أن الحاكمية في باكستان لله العلي الأحد، وما لحكومة باكستان من الأمر من شيء غير إنجاز أمر مالكها الحقيقي في أرضه.

٢" ـ أن الشريعة الإسلامية هي القانون الأساسي لباكستان.

٣" ـ أن كل ما يُعارض الشريعة الإسلامية من قوانين البلاد الجارية يُلغى ويُبطل، وأنه لا يُنفّذ بعد ذلك قانون يُخالف الشريعة.

٤" ـ أن حكومة باكستان لا تتصرّف في شؤون الملك إلا ضمن الحدود التي رسمتها الشريعة.

٢" ـ الخوجا نظام الدين[1]:

توفي محمد علي جناح في ٨ ذي القعدة ١٣٦٧ هـ (١١ أيلول

---

(١) الخوجا نظام الدين: ولد عام ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ م)، درس القانون، اشترك في =

١٩٤٨ م) فعُيّن الخوجا نظام الدين ١١ ذي القعدة ١٣٦٧ هـ (١٤ أيلول ١٩٤٨ م) حاكماً عاماً لباكستان، وبقي لياقت علي خان[1] رئيساً للوزارة.

استمرّ أبو الأعلى المودودي بدعوته لتطبيق الشريعة في باكستان، فقُبض عليه مع بعض إخوانه، ومنهم طفيل محمد، وحسن إصلاحي وأُودعوا السجن في الأول من ذي الحجة ١٣٦٧ هـ (٤ تشرين الأول ١٩٤٨ م) وعُطّلت جرائد ومجلات الجماعة الإسلامية، ولكن بقيت المطالبة بإسلام الدولة لأن ذلك من مطالب المسلمين جميعاً وليس الجماعة الإسلامية وحدها، لتعدّ ذلك دعوةً أو مطلباً حزبياً، واضطرت الدولة أن تُعلن إسلام الدولة في ١٣ جمادى الأولى ١٣٦٨ هـ (١٢ آذار ١٩٤٩ م).

أخذت الأمور تسير بشكلٍ طبيعي في باكستان، وبدأت الأوضاع تتحسّن، وصارت الدولة تُشارك في الأحداث الدولية، وفي اللقاءات الإسلامية فعقد المؤتمر الإسلامي في مدينة كراتشي في باكستان، وافتتحه رئيس الوزراء لياقت علي خان في جمادى الأولى ١٣٧٠ هـ (شباط ١٩٥١ م).

= الحركة الوطنية، انضم إلى حزب الرابطة الإسلامية، تولى رئاسة حكومة البنغال قبل التقسيم. تزعم عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) مجلس المستشارين للرابطة، وهو جهة معارضة داخل الحزب، وتوفي في ١٦ جمادى الآخرة ١٣٨٤ هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٦٤ م).

(١) لياقت علي خان: ولد في ١٢ ربيع الثاني ١٣١٣ هـ (الأول من تشرين أول ١٨٩٥ م)، وتعلم بجامعة عليكرة بالهند، ثم درس الحقوق بجامعة أكسفورد، وبعد عودته إلى الهند اشتغل بالمحاماة، وانضم إلى حزب الرابطة الإسلامية، واللجنة المركزية للحزب، ومنذ ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) تولى أمانة سر الحزب، وانتخب عام ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م) عضواً في المجلس التشريعي المركزي للهند، كما عُيّن بعد الحرب العالمية الثانية وزيراً للمالية في الوزارة الائتلافية، واشترك في لجنة تقسيم الهند، وتولّى أول رئاسة وزارة في باكستان، واغتيل في ١٦ محرم ١٣٧١ هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٥١ م) بيد أحد الأفغان.

٣" ـ غلام محمد:

اغتيل رئيس الوزراء لياقت علي خان في ١٦ محرم ١٣٧١ هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٥١ م) فعُيّن غلام محمد حاكماً عاماً على باكستان، وكان من قبل يشغل منصب وزير المالية، وكلف الحاكم السابق الخوجا نظام الدين برئاسة الوزارة.

وبدأ الخلاف بين الحاكم العام الذي هو من إقليم البنجاب من جناح باكستان الغربي وبين رئيس وزرائه الخوجا نظام الدين الذي هو من البنغال، وأخذ هذا الصراع شكلاً بين جناحي باكستان. فالبنغاليون يشعرون أن الجناح الغربي قد سيطر على الجيش، وخاصة أهل البنجاب منهم، كما سيطر هذا الجناح أيضاً على المؤسسات المدنية، ولم يحصل البنغاليون على التمثيل النسبي الصحيح في المؤسسات الإدارية على الرغم من أنهم كانوا يُشكّلون ٥٣٪ من مجموع السكان.

أخذ رئيس الوزراء يحمل فكرة أهل البنغال بالمطالبة بأن تكون اللغة البنغالية إحدى اللغتين الرسميتين في البلاد، بينما يرى أهل باكستان الغربية بأن تكون لغةً رسميةً واحدةً للبلاد هي لغة (الأردو) التي يعرفها أكثرية السكان في الجناحين إضافةً إلى سكان الهند، وذلك خوفاً من تعدد اللغة، وإبعاد الشقة بين جناحي البلاد.

بدأت مشكلات اللغة، كما برز الخلاف الديني في الجناح الغربي أثناء إعداد مسودة الدستور.

وفي ٣ شعبان ١٣٧٢ هـ (١٧ نيسان ١٩٥٣ م) أُقيل الخوجا نظام الدين من رئاسة الوزارة، واختير مكانه محمد علي بوغرا، وهو من الجناح الشرقي أيضاً.

وفي ١١ شعبان ١٣٧٥ هـ (٢٣ آذار ١٩٥٦ م) أجريت الانتخابات العامة، وتألفت جمعية تأسيسية لوضع الدستور، وكان أهم عمل لها أن وحّدت باكستان الغربية بعد أن كانت عدداً من المقاطعات.

كان غلام محمد يُعاني شللاً أفقده القدرة على العمل فترك منصب في ١٧ ذي الحجة ١٣٧٤ هـ (٥ آب ١٩٥٥ م) وقبض على السلطة الجنرال إسكندر مرزا بيدٍ من حديد.

الفصل الثاني

الاستقلال

بعد أن ترك غلام محمد المنصب في ١٧ ذي الحجة ١٣٧٤ هـ (٥ آب ١٩٥٥ م) تسلّم السلطة الجنرال إسكندر مرزا[1]، وشدّد قبضته عليها.

وجرت في عهده الانتخابات، ووضع الدستور، وجرت انتخابات الرئاسة، وانتخب في ٢٣ رجب ١٣٧٥ هـ (٥ آذار ١٩٥٦ م) إسكندر مرزا رئيساً للجمهورية.

وفي ١١ شعبان ١٣٧٥ هـ (٢٣ آذار ١٩٥٦ م) أعلن الدستور، وقام النظام الجمهوري، وانتهى نظام الدومنيون، وشكّل شودري محمد علي[2] الوزارة، وأصبح اسم البلاد حسبما نصّ الدستور الأول «جمهورية باكستان الإسلامية». كما نصّ الدستور على أن تكون الدولة جمهورية اتحادية تكون

(١) إسكندر مرزا: ولد عام ١٣١٧ هـ (١٨٩٩ م) كان أبوه من أصحاب الأملاك الزراعية، تخرج من جامعة بومباي، وأكمل دراسته العسكرية في كلية (ساندهرست) البريطانية، وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة لواء، انتخب عضواً في الجمعية التأسيسية عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥٠ م)، وهو أول رئيس لجمهورية باكستان.

(٢) شودري محمد علي: ولد في البنجاب عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥ م) من أسرة فلاحية تنتسب إلى قبيلة «شودري»، درس الكيمياء، وتخرج عام ١٣٤٦ هـ (١٩٢٧ م)، ثم انصرف إلى الشؤون المالية والاقتصادية، اشترك في لجنة تقسيم الهند، وتولى وزارة المالية في باكستان، وأشرف على خطة التصنيع، ثم شكّل الوزارة حتى استقال في ٦ ربيع الأول ١٣٧٦ هـ (١٠ تشرين الأول ١٩٥٦ م).

فيها الوحدات مستقلةً في حدودها ضمن السلطات المخولة لها، وكذلك نصّ على أن الدولة ترمي إلى توطيد المبادئ الإسلامية، وخاصةً العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجميع، ويجب مراعاة تعاليم الإسلام.

وتوالى على هذا العهد ثلاثة رؤساء للجمهورية وهم:

١ ـ اسكندر مرزا:

تسلّم السلطة بعد أن تنحّى غلام محمد في ١٧ ذي الحجة ١٣٧٤ هـ (٥ آب ١٩٥٥ م).

انتخب رئيساً للجمهورية في ٢٣ رجب ١٣٧٥ هـ (٥ آذار ١٩٥٦ م).

تسلم رئاسة الجمهورية في ١١ شعبان ١٣٧٥ هـ (٢٣ آذار ١٩٥٦ م).

وقد اضطربت الأمور، واختلت الأوضاع الاقتصادية، فاتجه الشعب نحو البلدان العربية.

وفي ٢٧ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ (٧ تشرين الأول ١٩٥٨ م) ألغى الرئيس اسكندر مرزا الدستور، وحلّ المجلس النيابي، وفرض الأحكام العرفية، وحلّ الحكومة المركزية، والحكومات الإقليمية، والأحزاب كافةً، وعيّن أيوب خان القائد العام للجيش والقوات المسلحة حاكماً عاماً في الرابع من ربيع الثاني ١٣٧٨ هـ (١٧ تشرين الأول ١٩٥٨ م). وبعد عشرة أيام غادر الرئيس اسكندر مرزا البلاد، وتسلّم أيوب خان السلطة مكانه. ولا شك أن الدول الأجنبية التي لها مصالح في باكستان كانت ترغب في أن يكون الحكم عسكرياً فلا يرتفع صوت يعارض السياسة، ولا يطالب داعٍ بالوقوف في وجه المصالح الاستعمارية.

٢ ـ أيوب خان:

[٤ ربيع الثاني ١٣٧٨ ـ ٧ محرم ١٣٨٩ هـ (١٧ تشرين الأول ١٩٥٨ ـ ٢٥ آذار ١٩٦٩ م)].

بعد ثلاثة أيام من استلام أيوب خان منصب الحاكم العام صدر مرسوم في ٧ ربيع الثاني ١٣٧٨ هـ يتضمن تغيير اسم البلاد من «جمهورية باكستان الإسلامية» إلى «الجمهورية الباكستانية» وإن لم يُنفَّذ حتى صدر الدستور الجديد في ٦ محرم ١٣٨٢ هـ (٨ حزيران ١٩٦٢ م).

أكد أيوب خان سلطانه في استفتاء جرى في شعبان ١٣٧٩ هـ (شباط ١٩٦٠ م)، وحصل على (٧٥,٢٨٣) صوتاً من (٧٨,٧٢٠) صوتاً من أصحاب الحق في التصويت طبقاً للأسس التي وضعت آنذاك.

أعلن أيوب خان تحديد الملكية، ونقل العاصمة الاتحادية من «كراتشي» إلى «روالبندي» بحجة أن العاصمة يجب أن تكون قريبة من منطقة العمليات المتوقَّعة في «كشمير».

وجرت اتفاقية بين باكستان والهند حول مياه نهر السند في ٢٨ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (١٩ أيلول ١٩٦٠ م) حيث أخذت باكستان مياه أنهار: السند، وجهلم، وشناب، على حين أخذت الهند مياه أنهار: ستلج، وبياس، ورافي. وكان الخلاف يحدث كثيراً بين الدولتين على مياه الأنهار، إذ أن معظمها يأتي من المناطق التي تسيطر عليها الهند في كشمير، وتجري نحو باكستان، ففي الوقت الذي تقطع فيه المياه عن باكستان تعيش تلك المناطق ظمأى، وقد قطعت الهند المياه عن مدينة «لاهور» عدة أسابيع في جمادى الآخرة ١٣٦٧ هـ (نيسان ١٩٤٨ م).

وصدر دستور جديد للبلاد في ٦ محرم ١٣٨٢ هـ (٨ حزيران ١٩٦٢ م). وقسمت كل من باكستان الغربية والشرقية إلى أربعين ألف دائرة انتخابية، وكل دائرة تضمّ حوالي ألف ناخب، وتنتخب ممثلاً عنها. ويُمثِّل هؤلاء المنتخبون (الثمانون ألفاً) هيئة الناخبين، وتضمّ كل عشر دوائر انتخابية وتشكل المجلس الاتحادي. ويُشكِّل رؤساء المجالس الاتحادية ولجان المدن مجلساً ثانياً.

واشترط الدستور أن يكون الرئيس مسلماً، ويُختار لمدة خمس

سنوات، ويجوز إعادة انتخابه، وإذا استمر في منصبه فلا يحق له إعادة ترشيح نفسه، ما لم توافق على ترشيحه أغلبية الجمعية الوطنية، والجمعيتين النيابيتين، والرئيس هو القائد الأعلى للدفاع، وفيه تتركز السلطة التنفيذية العليا.

ويختار أعضاء مجلس الوزراء من خارج الجمعية الوطنية. ويصدر ما يراه ضرورياً من المراسيم في حالة غياب الجمعية الوطنية. وله أن يحلّ الجمعية الوطنية قبل أن تنتهي مدتها، وهو في هذه الحالة يعد مستقيلاً وعليه أن يعيد ترشيح نفسه.

ولا تكون القوانين نافذة المفعول إلا إذا حصلت على موافقة ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية.

ويحق لثلثي أعضاء الجمعية الوطنية الطلب من رئيس الجمعية إعفاء الرئيس من منصبه في حالة اقتناعهم بحدوث مخالفة دستورية ارتكبها الرئيس، فإذا وافق على هذا الطلب ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية يُعفى الرئيس، فإذا وافق النصف فقط يعد هذا النصف قد فقد مقعده في الجمعية الوطنية.

ويمارس السلطة التنفيذية في كل إقليم حاكم ذلك الإقليم.

وتتألف الجمعية الوطنية من مائة وخمسين عضو في كل إقليم إضافة إلى ست مقاعد خصصت للنساء.

وفي عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) جرى اتفاق مع الصين بشأن الحدود المشتركة بين الدولتين في «كشمير الحرة» ورسمت تلك الحدود.

وفي شهر رمضان من عام ١٣٨٤ هـ (كانون الثاني ١٩٦٤ م) صدرت أوامر بحلّ الجماعة الإسلامية، ومصادرة أموالها، وكانت الحكومة من قبل شهر قد صادرت مجلة «ترجمان القرآن» التي كان يصدرها أبو الأعلى المودودي، وزجّت به مع أعضاء جماعته البارزين في السجون. وتوقّع المراقبون السياسيون قرب نشوب حرب تشترك فيها باكستان، حيث

لم يسبق أن وقعت حرب بين دولة إسلامية وبعض أعدائها، وكانت في تلك الدولة حركة إسلامية نشطة، إلا وسبق هذه الحرب اعتقال أعضاء هذه الحركة الإسلامية واضطهاد أفرادها.

وأكّد الرئيس أيوب خان سلطته مرةً أخرى باستفتاء جرى على رئاسة الجمهورية في رمضان ١٣٨٤ هـ (كانون الثاني ١٩٦٥ م)، وقد حصل على (٤٩,٦٤٧) صوتاً ضدّ (٢٨,٣٤٣) صوتاً حصلت عليها منافسته فاطمة جناح شقيقة محمد علي جناح.

وفي عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) وقعت الحرب بين باكستان والهند بشأن كشمير، إذ رأينا حركة الجهاد الكشميرية قد نشطت، وأحرزت انتصارات كثيرة على حكومة الهند المسيطرة على كشمير بالقوة، فرأت الهند أن توسّع نطاق الحرب على باكستان لتكون حرباً نظامية، فتحفظ ماء وجهها بهزيمتها أمام المجاهدين الكشميريين، وكان الجيش الهندي مندفعاً نحو الحرب في باكستان، ليزيح عن نفسه المهانة التي مُني بها في قتاله مع الجيش الصيني عام (١٣٨٢ هـ)، وفي ظن قادته أنهم سيحرزون نصراً حاسماً على باكستان.

اخترق الجيش الهندي خط وقف إطلاق النار في كشمير، واحتلّ أربعة مراكز في دولة كشمير الحرة، وأعلن وزير الدفاع الهندي النبأ أمام المجلس النيابي، فصفّق له النواب والقين، وأحسّت دلهي بنشوة الظفر. وأعلنت الهند أنها ردّت على تحركات من أسمتهم بالمتسللين الباكستانيين إلى كشمير، وتوقّع بعض المراقبين السياسيين بأن العملية الهندية لن تتعدّى أن تكون أكثر من مناوشات على الحدود - كما تفعل عادةً -، ولم يكن لباكستان أن تسكت، فإن سكتت فستتمادى الهند كثيراً، وإن سكوت باكستان أول مرة سيشجع الهند على التمادي في الإغارة والهجوم، وسيضعف معنويات الجيش الباكستاني، كما أن هذا سينعكس على

المسلمين الذين يعيشون داخل الهند حيث سيتجرأ عليهم الهندوس، إضافةً إلى أن قضية كشمير ستضيع.

قامت باكستان مباشرة بردّ فعلٍ مفاجئ، بجنوبي كشمير التي تحتلّها الهند، فانهارت المقاومة الهندية، وساد الذعر الشديد في صفوف الجيش الهندي لشدّة الضربة وعنصر المفاجأة، وأشاع الهنود من شدة الخوف أن باكستان تريد القيام بحركة التفافٍ واسعةٍ بقصد السيطرة على إقليم (جمو) الكشميري.

قامت الهند بهجومٍ على الحدود الباكستانية في منطقة (لاهور) من ثلاث نقاطٍ على جبهةٍ واسعةٍ بطول مائة كيلومتر بالإضافة إلى قصف المدن الباكستانية بالقنابل عن طريق الجو، وكان الهجوم الهندي بكل إمكاناتها ليكون رادعاً لباكستان، ولتنهار مقاومتها، ولتركع على ركبتيها.- حسب ظنّ الهند.- وهكذا انتقلت الحرب من كشمير إلى الأرض الباكستانية.

كانت خطوط الدفاع الباكستانية قويةً، والروح المعنوية لدى جنودها مرتفعةً فصمدت وردّت الهجوم الهندي، وهذا ما خيّب أمل الحكومة الهندية في إمكانية إحراز النصر بسهولةٍ حسبما كانت تُفكّر.

وفتحت الهند جبهةً رابعةً في جنوبي باكستان على محور كراتشي التي تُعدّ مكشوفة نسبياً لبعدها عن ساحة العمليات، وتظنّ الهند أن القوات الباكستانية ستسرع إلى الجنوب للدفاع عن كراتشي ميناء باكستان الأول، وخوفاً من عزلها في الداخل فيما إذا تمكّنت الهند من دخول كراتشي، واختراق خطوط الدفاع الباكستانية والسيطرة بالتالي على الساحل. ولكن خاب ظنّ الهند على هذا المحور أيضاً، وردّ الباكستانيون ذلك الهجوم، وظهر تماسكهم في القتال على حين كان الهنود لا يصمدون، وربما لو استمرّت الحرب لانتصرت باكستان ولانتهت قضية كشمير غير أن مجلس الأمن قد أصدر قرار وقف إطلاق النار في ٢٩ شعبان ١٣٨٥ هـ (٢٢ كانون الأول ١٩٦٥ م) فتوقّفت الحرب. ولننظر إلى قوات الطرفين:

	الهند	باكستان
القوات البرية	٦٦٠,٠٠٠ جندي وضابط	٣٠٠,٠٠٠ جندي وضابط
فرقة مشاة	١٩	٦
فرقة مدرعة	١	٢
لواء مشاة	٨	—
جماعة مشاة	٢	—
لواء مدرع	١	—
لواء مظلي	١	—
المدفعية:	٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ مدفع	٧٠٠ مدفع
القوات الجوية	٥٠٠ ـ ٦٠٠ طائرة مقاتلة	٣٠ طائرة مقاتلة
	٦ أسراب هليوكوبتر	٣٠ طائرة هليوكوبتر
	—	سرب استطلاع
	—	٣ طائرات نقل
القوات البحرية:		
وحدة	٤١	—
طراد	٢	١
حاملة طائرات	١	—
مدمرة	٦	١١
كاسحة	٦	٨
غواصة	—	١
فرقاطة	٨	—
سفن مراقبة	٩	١٠
سفن معاونة	—	٥

كانت القوات الهندية موزعةً باتجاه باكستان فقط، وكأن المناطق الهندية لا تحتاج إلى حماية، أو أن الفكرة قائمة مسبقاً لقتال باكستان

والقضاء عليها، وإعادتها تحت سيطرة الهند، وإعادة سكانها كذلك إلى الوثنية الهندوسية، وليس باكستان فقط بل وأفغانستان، وهذا ما مرّ معنا في نداءات غلاة الهندوس.

كانت القوات البرية الهندية موزعةً على الشكل التالي ٨ فرق مشاة، و ٥ ألوية مشاة أيضاً مع الفرقة المدرعة على حدود باكستان الغربية، ومعدّة ضمن فيلقين أحدهما يُرابط في البنجاب والآخر في كشمير.

أما القوات الجوية فإن ٧٥٪ منها موجه إلى باكستان الغربية، وسلاح الجو يُشكّل ثلاثة عشر سرباً، سبعة منها في الغربية، وأربعة في الشرقية، واثنان في الوسطى.

أما القوات الباكستانية البرية فكلها في الغربية باستثناء الفرقة ١٤ مشاة فهي في الشرقية.

والأسلحة الهندية متنوعة منها الأمريكي، ومنها البريطاني، ومنها الروسي، وحتى سلاح الطيران كذلك، حيث كان يضمّ بعض الطائرات الروسية (ميغ ٢١)، على حين أن الأسلحة الباكستانية تكاد تكون كلها من النوع الأمريكي.

ظهر في هذه الحرب أن الجيش الباكستاني كان أكثر تدريباً، وأكثر انسجاماً، وروحه المعنوية أكثر ارتفاعاً، ولا غرابة في ذلك فنظام الطبقات في الديانة الهندوسية تجعل الجيش مُفككاً، على حين أن الإسلام يجعل من مقاتليه كتلةً واحدةً. كما أن نظام الطبقات يجعل الجند لا يبالون بالنصر كثيراً، لذا تكون الحماسة عندهم ضعيفةً والاندفاع قليلاً، والتضحية معدومةً، بينما المسلمون يسعون وراء النصر ويطلبون الشهادة في سبيل الله، لذا فالحماسة قوية، والروح المعنوية عالية، والتضحية واجبة، والاندفاع عظيم، وقد أبدى الباكستانيون فعلاً في هذه الحرب أنواعاً من الفداء والتضحية كبيرة. وكذلك كان الهنود يستهينون بالباكستانيين لقلتهم النسبية، ويحسبون أن النصر آتٍ لا محالة لذلك لم يبذلوا الجهد المطلوب، ولم

يستعدّوا الاستعداد الكافي، ولم يهتموا بخصومهم، وبالمقابل كان الباكستانيون يحسبون حساباً كبيراً للهنود لمعرفتهم بأعدادهم الكبيرة، ولعلمهم بأحقادهم الدفينة، وانتظارهم الفرصة لإعمال سلاحهم بالمسلمين لذا فقد استعدّوا، واندفعوا، وشجّع بعضهم بعضاً وكان لهم النصر - بإذن الله -.

وإضافة إلى ذلك يجب ألا ننسى أن السلاح الباكستاني موحد، وكله أمريكي، على حين أن السلاح الهندي متنوع منه الأمريكي، والروسي، والبريطاني، ولهذا دوره في التخطيط وفي القتال.

مؤتمر طاشقند:

لم يكن يتوقّع أحد أن يُسمح للروس بالتدخّل في شبه القارة الهندية التي كانت إنكلترا تعدّها أثمن درةٍ في التاج البريطاني لذا يجب حمايتها، والحفاظ عليها، وعدم السماح لأحدٍ بالاقتراب منها، ولكن ماذا حدث الآن؟ وكيف يُسمح للروس بالولوج إلى داخلها، والوساطة بين أبنائها، والروس هم الذين يُخشى منهم قبل غيرهم، والإنكليز والأمريكان يتفرّجون؟ إنها السياسة واللعبة الدولية، ولننظر إلى بعض منطلقات اللعبة الظاهرة:

١" - إن باكستان والهند معاً تدوران في فلك السياسة الغربية، ولا يريد سدنة هذه السياسة أن ينحازوا لطرفٍ دون الآخر فيدفعوا من تخلّوا عنه للتحرّك نحو المعسكر الآخر، لذا أرادوا أن يظهروا على الحياد، والارتباط بالطرفين، ويُعطوا زمام المبادرة لغيرهم، فقدّموها للروس.

٢" - إن كفّة باكستان أخذت بالرجحان، وظهر التفوّق الباكستاني على الهند، ولهذا أسرع مجلس الأمن وأعلن وقف إطلاق النار قبل أن تحلّ الهزيمة بالهند.

٣" - إن الغرب يميل ضمناً إلى الهند فهي دولة هندوسية وثنية لا منهج لها يُخيف، ولا نظام يُخشى بأسه وإنما تأخذ المنهج والنظام الغربي دون معارضةٍ ما دامت لا تملك شيئاً. أما باكستان فهي دولة مسلمة،

والحركة الإسلامية فيها نشيطة، والإسلام له منهجه الخاص، ونظامه الخاص، وكلاهما يختلف ويتعارض مع النظام الرأسمالي بل والشيوعي وكل الأنظمة الوضعية، كما أن للمسلمين شخصيتهم المتميزة، ولهم تطلّعاتهم المستقبلية في الدعوة ونشر الإسلام، ومحاربة الظلم، والوقوف في وجه الاستبداد واستغلال الآخرين التي منها الاستعمار. وإذا كان حكام باكستان اليوم يسيرون في فلك السياسة الغربية لكن هذا غير مضمون في المستقبل وخاصةً إذا ما نجح الإسلاميون وآلت إليهم الأمور، وعندها سيلفظون كل دخيلٍ ومستغلٍ خارج الحدود، ومن هنا كان تفضيل الغربيين للهند، ورغبتهم بأن تكون الحرب لصالحها.

٤" - إن الروس يميلون إلى الهند أيضاً، فإضافة إلى ما ذكرنا في الفقرة السابقة فإن الهند على خلافٍ مع الصين، وقد جرى بينهما قتال قبل ثلاثة أعوامٍ أي في عام ١٣٨٢ هـ، واندحرت الهند، ولا تزال تحقد على الصين، والروس على خلافٍ مع الصين من حيث الفكر الشيوعي والتطبيق الماركسي، وعدوّ عدوّك صديقك، فالروس أصدقاء للهند، ويريدون لها النصر، هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فإن الروس يخشون انتصار باكستان الذي قد يُثير المسلمين الذين يسيطر الروس على بلادهم، كما أن انتصار باكستان قد يجعلها قويةً، وتتجه نحو أفغانستان، وتندمج معها، وخاصة أن قبائل الشمال الغربي الباكستاني (الباتان) لهم تتمة في أفغانستان ويُشكّلون ٦٠٪ من سكانها. فإذا ما اندمجت باكستان مع أفغانستان كانت دولةً قويةً على حدود الأمبراطورية الروسية. ومن هنا تكون روسيا قد أُصيبت بنكبتين: أولاهما وجود دولةٍ قويةٍ معاديةٍ لها ولسياستها، وفكرها، ومنهجها، ومعنى ذلك أنها ستكون في صراعٍ دائمٍ معها، وثانيتهما: أن الدولة الجديدة (باكستان+ أفغانستان) دولة مسلمة، وروسيا تسيطر على أجزاء واسعة من العالم الإسلامي بل إن بعض الجمهوريات الإسلامية في تركستان والتي يسيطر عليها الروس، وتُسمّى بأسماء القبائل الرئيسية فيها (طاجيكستان، أوزبكستان، تركمانستان) تمتدّ هذه القبائل إلى داخل أراضي الدولة

الجديدة، ومعنى هذا أن المسلمين سيتفقون على الروس، وسيجدون الدعم، وستتفكك الإمبراطورية الروسية.

٥" - إن أفغانستان قد تركها الغرب ضمن دائرة النفوذ الروسي عندما جرى اقتسام مناطق النفوذ فيما بينهما، أو توزيع الغنائم، لذا تريد روسيا أن لا يمسّ أحد أفغانستان، وألا تكون دولة قوية على حدودها، وخاصةً باكستان التي تشترك مع أفغانستان بالعقيدة ووحدة القبيلة. ومن هنا كانت روسيا لا تريد لباكستان القوة، ولا تريد لها النصر بل تريد ذلك للهند وتقف إلى جانبها.

٦" - إن العلاقات توطّدت بين باكستان والصين، وخاصةً في الآونة الأخيرة بعد القتال الذي جرى بين الصين والهند، ولما كانت الصين على خلافٍ مع روسيا لذا فإن باكستان تقف ضدّ روسيا وفي الخندق الذي تقف فيه الصين.

ومن هنا كانت روسيا تلتقي مع الغرب في الرغبة في انتصار الهند على باكستان، ولذا فإن الغرب قد أراح نفسه من هذه التبعية حيث لا يريد الانحياز إلى أحد طرفي النزاع فكلاهما من أعوانه الذين يسيرون في فلكه، وألقى المهمة على روسيا، ويعرف أنها ستصل بالموضوع إلى الهدف نفسه الذي يريده، ومن ناحية أخرى لا يخشى على الهند من روسيا لبعدها عنها، ولتركيز وضعه في الهند، كما يرغب أن يقع الشقاق بين باكستان وروسيا على نطاقٍ أوسع مما هو عليه، حيث لروسيا أطماع في باكستان إذ تكون طريقها إلى المحيط الهندي بعد السيطرة المرتقبة على أفغانستان، ولها علاقات معها قبلية، كما أن الحدود ستكون طويلةً، وفيها مشكلة، وهي الحدود القائمة الآن بين باكستان وأفغانستان.

دعا الرئيس الروسي الكسي كوسيغين رئيسي طرفي النزاع إلى عقد مؤتمر قمة في مدينة طاشقند قاعدة جمهورية أوزبكستان الإسلامية التي تخضع للسيطرة الروسية كنوعٍ من الإغراء لباكستان، والرئيس الروسي

مسرور بهذه المهمة إذ لأول مرة يتوسّط روسي في قضيةٍ تتعلّق بالهند، وبريطانيا بل والغرب يتفرّج.

عقد المؤتمر في ١٤ رمضان ١٣٨٥ هـ (٥ كانون الثاني ١٩٦٦ م)، وقد حضره لال بهادور شاستري رئيس وزراء الهند ممثلاً لحكومته، ورئيس جمهورية باكستان أيوب خان، وكان الرئيس الروسي مدة المؤتمر كلها موجوداً في طاشقند للتسوية بين الطرفين فيما إذا حدث اختلاف في وجهات النظر. وصدر إعلان طاشقند، وجاء فيه: يتضمن التزام الدولتين بالمبادىء الآتية:

- تصميم البلدين على إعادة العلاقات السلمية بينهما، وتدعيم العلاقات الودية بين الشعبين.
- التزام ميثاق الأمم المتحدة، وحلّ الخلافات بالطرق السلمية لذلك نوقشت مشكلة كشمير وتبادل الطرفان وجهات النظر بخصوصها.
- يلتزم البلدان بسحب قواتهما المسلحة في موعدٍ لا يتجاوز (٢٥ شباط ١٩٦٦ م) إلى المواقع التي كانت عليها قبل الخامس من آب عام ١٩٦٥ م، ويُراقب كل من الطرفين وقف إطلاق النار.
- تقوم العلاقات على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- يلتزم كل من البلدين بوقف الدعاية المعادية للآخر، وتشجيع الدعاية التي تدعم العلاقات الودية بينهما.
- عودة العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين، وتبادل الأسرى، وبحث المشكلات الخاصة باللاجئين، وإعادة الممتلكات والودائع التي استولى عليها كل جانب أثناء القتال.
- استمرار عقد الاجتماعات على مستوى القمة وعلى المستويات الأخرى في الأمور المشتركة، وإنشاء أجهزة هندية - باكستانية تخبر حكوماتها بالخطوات التي يجب اتخاذها مستقبلاً.

وفي ١ شوال ١٣٨٥ هـ (٢٢ كانون الثاني ١٩٦٦ م) اجتمع في دلهي كل من رئيسي القوات الهندية والباكستانية. وبدأت في ٤ شوال

١٣٨٥ هـ (٢٥ كانون الثاني ١٩٦٦ م) عمليات انسحاب القوات، وتبادل الأسرى، وتحليق الطائرات الباكستانية فوق الهند في طريقها بين شطري باكستان، كما عادت علاقات التجارة والاقتصاد، والنقل، والتبادل الثقافي، وتشكلت في دلهي رابطة الصداقة الهندية ـ الباكستانية.

وهكذا ضاع انتصار باكستان وجهودها بل انقلب إلى شبه هزيمة، إذ لم يعد لها الحق أن تتدخل في شؤون كشمير ما دامت الهند تعدّها جزءاً منها، والبحث في قضايا المسلمين فيها إنما هو تدخل في شؤون الهند الداخلية. وعدّت الهند هذه الاتفاقية نصراً كبيراً، ولقيت تأييداً كبيراً، أما في باكستان فقد لقيت هذه الاتفاقية معارضة قوية، وعدّت فشلاً سياسياً إذ ذهب هدراً جهد الجيش الباكستاني.

ولكن نستطيع أن نقول: إن الهند التي عرفت قوة باكستان على الساحة وإمكانية جيشها لا بدّ لها من أن تعمل على إضعاف باكستان، ولعلّ أول ما يلفت النظر في وسيلة إضعافها هو تجزئتها بفصل شطريها بعضهما عن بعض، وقد بدأ العمل والتخطيط لذلك.

انفراد أيوب خان بالسلطة:

وضع أيوب خان دستوراً جديداً قام على أساس النظام الرئاسي، وعُرف بدستور (١٩٦٢ م) ١٣٨٢ هـ. على حين أن دستور ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) كان يقوم على أساس النظام النيابي، إذ كانت الانتخابات تتم في الدستور السابق على مرحلتين، تختار في المرحلة الأولى هيئة الناخبين التي تتألف من ثمانين ألف عضو، تختار بالتساوي من إقليمي باكستان: الإقليم الشرقي، والإقليم الغربي، لمدة خمس سنوات، وهي التي تنتخب الجمعية الوطنية ورئيس الجمهورية، وتتألف الجمعية الوطنية من ثلاثمائة وعشرة أعضاء، ورئيس الجمهورية يجب أن يكون مسلماً، ويجوز انتخابه مرتين، وإذا تجاوز حكمه الثمان سنوات لا يستطيع أن يُرشّح نفسه مرة أخرى.

أما الدستور الذي وضعه أيوب خان عام ١٣٨٢ هـ فقد حظر نشاط الأحزاب السياسية، وجعل رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للدفاع، وهو الذي يختار الوزراء من خارج الجمعية الوطنية، كما يحقّ له أن يحلّ الجمعية الوطنية، ويمكنه أن يُصدر المراسيم في حال غياب الجمعية الوطنية، ولا يصدر أي مشروع حتى يُوافق عليه الرئيس، وربما يُوافق على مشروع إذا أجازه ثلثا أعضاء الجمعية الوطنية، وقد يُقرّه بعد إجراء استفتاء عليه. وجعل هذا الدستور الجمعية الوطنية ١٥٦ عضواً مناصفةً بين إقليمي باكستان، ويتمّ انتخاب مائة وخمسين عضواً منهم والست الباقية فقد خصصت للنساء بحيث يكون ثلاث نسوة من كل إقليم. أما الهيئة النيابية فتتألف من مائة وخمسين عضواً في كل إقليم ويضاف خمس نساء للهيئة في كل إقليم. أما السلطة التنفيذية في كل إقليم فهي بيد حاكم يُعيّنه الرئيس، ويختار الوزراء. ويعني هذا أن كل شيء، أصبح بيد رئيس الجمهورية. ونصّ الدستور على إقامة محكمةٍ دستوريةٍ عليا، ويجب ألاّ يصدر أي تشريعٍ يتعارض مع القرآن أو السنّة. كما أن القوانين النافذة يجب أن تُراجع على هذا الأساس، ولذلك فقد أُقيم:

١ ـ مجلس البحوث الإسلامية.

٢ ـ المجلس الاستشاري للفكر الإسلامي.

المعارضـة:

تلقّت الهند مساعداتٍ عسكريةٍ ضخمةٍ عام ١٣٨٢ هـ من الولايات المتحدة الأمريكية للخلاف القائم بين الهند والصين، والقتال الذي دار بينهما، وهُزمت فيه الهند، وكانت هذه المساعدات باسم دعم الهند غير أنها في الواقع قد أثارت الباكستانيين الذين عدّوا ذلك انحيازاً للهند ضدّهم، وغدوا بحاجةٍ إلى من يقويهم خوفاً من قوة الهند وتطاولها عليهم وتهديدهم.

وبرز أيوب خان وتسلّم رئاسة حزب باكستان الإسلامي الذي أُسس

في مدينة كراتشي في شهر ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (أيلول ١٩٦٣ م)، وساعده في ظهور زعامته موت زعيم الهند (جواهر لال نهرو) في مطلع عام ١٣٨٤ هـ (أيار ١٩٦٤ م)، البارز في الهند، فخلى الجو لأيوب خان في ظهوره كزعيم في شبه القارة الهندية. واقترح أيوب خان عقد حلف استانبول في ربيع الأول ١٣٨٤ هـ فكسب تأييد مسلمي باكستان الذين شعروا بضرورة عقد هذا الحلف للوقوف في وجه الهند التي حصلت على تأييد الولايات المتحدة لها.

ومع هذه الدعاية التي حصل عليها أيوب خان إلا أن معارضةً أخذت تقف في وجهه، وحمل لواءها في بداية الأمر الخوجا نظام الدين الذي كان حاكم باكستان ثم رئيس وزرائها وذلك في العهد السابق. وتوحّدت جهود المعارضة في ١٢ ربيع الأول ١٣٨٤ هـ (٢١ تموز ١٩٦٤ م) حيث التقت خمسة أحزاب، فيما سُمّي حزب المعارضة المتحد، وأمكن التوصّل إلى إعلانٍ من تسع نقاطٍ اتخذ كبرنامج انتخابي، وهذه النقاط هي:

١ ـ وضع دستور (ديمقراطي).
٢ ـ الانتخاب الشعبي المباشر للجمعية الوطنية، والهيئتين النيابيتين في إقليمي باكستان.
٣ ـ إعطاء هذه الجمعيات سلطاتٍ تشريعيةً كاملةً في الأمور المالية وشؤون الميزانية.
٤ ـ إقامة نظامٍ نيابيٍ اتحاديٍ، يحفظ لإقليمي باكستان استقلالهما الذاتي على أن يُمثّل الإقليمان تمثيلاً متكافئاً في الحكومة المركزية.
٥ ـ تقييد سلطات رئيس الجمهورية.
٦ ـ فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية.
٧ ـ إعطاء المحاكم العليا الاختصاص المتعلّق بمراجعة دستورية القوانين.
٨ ـ الإفراج عن المعتقلين السياسيين جميعاً.
٩ ـ إلغاء كل قوانين القمع.

أما الأحزاب فهي:
١ ـ الرابطة الإسلامية التي برئاسة الخوجا نظام الدين.
٢ ـ الجماعة الإسلامية برئاسة أبو الأعلى المودودي.
٣ ـ حزب نظام الإسلام برئاسة شودري محمد علي، الذي كان رئيساً للوزراء قبل تسلّم أيوب خان السلطة.
٤ ـ حزب عوامي الوطني برئاسة عبدالحميد خان بها شاني.
٥ ـ عصبة عوامي برئاسة نواب زاده نصر وأمانة سر مجيب الرحمن.

وطالبت المعارضة بتشكيل حكومةٍ انتقاليةٍ تُشرف على الانتخابات، وأن يُعطى مرشح المعارضة ما يُعطاه مرشح الحزب الحاكم، ولكن لم يأبه الحكم بمطالب المعارضة.

وكانت الحكومة وحزب باكستان الإسلامي الحاكم يُشيعون أن الهند تُشجع المعارضة في الإقليم الشرقي، على حين تُشجع الولايات المتحدة المعارضة في الإقليم الغربي. وأن هناك مؤامرة تُحاك ضدَّ باكستان تهدف إلى فصل إقليميها بعضهما عن بعضٍ، ولهذا نجد في المعارضة حزب عوامي بجناحيه، ومعروف عن هذا الحزب دعوته لتقسيم باكستان، وفصل الإقليم الشرقي عن الغربي، وكيف تتفق الجماعة الإسلامية والإسلام يدعو إلى الوحدة، مع هذا الحزب الانفصالي الذي يدعو إلى التجزئة.

اقترب موعد الانتخابات وأخذت المعارضة تبحث عن مرشحٍ للرئاسة، واستمرّ البحث شهرين، ولم تعثر على منافسٍ لأيوب خان، وفي ١٣ جمادى الأولى ١٣٨٤ هـ (١٩ أيلول ١٩٦٤ م) استقرّ الرأي على ترشيح فاطمة جناح شقيقة محمد علي جناح بعد تمنّعٍ وتردّدٍ، والغريب في ذلك تأييد الجماعة على هذا الترشيح على حين لا يصحّ ذلك شرعاً، وأبو الأعلى المودودي أهل علمٍ، وفي الجماعة كثير من هؤلاء، ومن هنا كان النقد، نقد الترشيح، ونقد الجماعة الإسلامية إحدى فئات المعارضة.

وأعلنت المحاكم إثر ذلك أن حظر الجماعة الإسلامية من قبل الحكومة لم يكن قانونياً.

انتهت المرحلة الأولى من الانتخابات في رجب ١٣٨٤ هـ (تشرين الثاني ١٩٦٤ م)، وجاءت المرحلة الثانية في رمضان ١٣٨٤ هـ (مع بداية عام ١٩٦٥ م) بالاقتراع على رئيس الجمهورية، وقد فاز أيوب خان على منافسته فاطمة جناح فوزاً ساحقاً إذ حصل على ٦٣٪ من مجموع الأصوات حيث نال ٤٩,٦٤٧ ألف صوت. على حين لم تحصل هي إلا على ٣٦٪ من مجموع الأصوات، وبدت المعارضة ضعيفةً، حيث نالت ٤٨,٣٤٣ ألف صوت.

وجاءت الحرب بين الباكستان والهند فانصرف الناس إليها، وسكتت المعارضة في تلك الظروف، غير أنها قد اشتدت المعارضة بعد الحرب حيث شكلت الجماعة الإسلامية مع بعض الأحزاب والجماعات ما عُرف باسم «حركة باكستان الديمقراطية»، وانتقد وزير الخارجية ذو الفقار علي بوتو اتفاقية طاشقند، وأُقيل من الوزارة، وشكّل حزب الشعب عام ١٣٨٧ هـ، وأخذ يُلقي تصريحات ضدّ الهند، وينتقد اتفاقية طاشقند، ويدعو إلى تحرير كشمير، ويُنادي بتطبيق منهجٍ اشتراكي، فاكتسب شعبيةً وإن أحجم الكثير عن تأييده لدعوته إلى المنهج الاشتراكي رغم قبوله بكل ما سوى ذلك، ثم أخذ ذوالفقار علي بوتو يُهاجم حكم أيوب خان، وقامت المظاهرات في ١٧ شعبان ١٣٨٨ هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٦٨ م) وبعد خمسة أيام اعتقل ذو الفقار علي بوتو، وزعماء حزب عوامي في الإقليم الغربي بتهمة التحريض على الفوضى، ولكن استمرّت المظاهرات التي كانت تقودها الجماعة الإسلامية. وأعلن أيوب خان في ٤ ذي الحجة ١٣٨٨ هـ (٢١ شباط ١٩٦٩ م) أنه لن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية هذه المرة.

انضمّ إلى المعارضة الجنرال أصغر خان وكان من قبل من أعوان

أيوب خان، وشكّل حزب العدالة في شهر ذي الحجة ١٣٨٨ هـ (آذار ١٩٦٩ م) كما مشى في المعارضة الجنرال عزام خان، والقاضي مرشد الذي كان رئيس قضاة باكستان الشرقية، وهكذا اتسع نطاق المعارضة، واشتدّت.

عزم أيوب خان على زيارة باكستان الشرقية في رمضان عام ١٣٨٨ هـ (أواخر عام ١٩٦٨ م)، وكانت باكستان الشرقية حتى هذه المرحلة بعيدة عن المظاهرات، وخاصةً بعد اعتقال مجيب الرحمن وزعماء حزب عصبة عوامي في عام ١٣٨٦ هـ، وقيام الحرب الباكستانية - الهندية والتي ولدت لدى سكان جناح باكستان الشرقي شعوراً بالعجز العسكري من جانب الحكومة المركزية، وخاصةً بالنسبة لإقليمهم. وقد وضع مجيب الرحمن الذي آلت إليه زعامة حزب عصبة عوامي ست نقاطٍ في سبيل استقلال الإقليم الشرقي، ومعاملة إقليمي باكستان كوحدتين اقتصاديتين، وهذه النقاط هي:

١ - وضع دستورٍ جديدٍ لباكستان، وأن يُقيم هذا الدستور اتحاداً حقيقياً من الإقليمين، وأن يتمّ التحوّل بباكستان إلى نظامٍ نيابي يتأكد فيه تفوق السلطة التشريعية التي يتمّ انتخابها انتخاباً شعبياً مباشراً.

٢ - حصر وتركيز مسؤولية الحكومة الاتحادية في ناحيتي الدفاع والسياسة الخارجية، وما عدا ذلك من أمورٍ فيجب أن تدخل ضمن السلطة الكاملة للولايات التي يتكوّن منها هذا الاتحاد.

٣ - إيجاد نظامين مستقلين ومنفصلين للنقد في باكستان، وجعل النقد في كلٍ منهما قابلاً للتحويل الحرّ. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فليس هناك ما يمنع من اتباع نظام نقدي مُوحّد لباكستان كلها، شريطة أن يتم إيقاف التدفّقات النقدية ورؤوس الأموال من باكستان الشرقية إلى الغربية. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن تكون هناك سياسة مالية ونقدية مستقلة لباكستان الشرقية.

٤ ـ نقل سلطة فرض الضرائب وجمع الإيرادات من الحكومة الاتحادية إلى حكومات أقاليم الاتحاد، على أن تُخصّص نسبة من حصيلة هذه الضرائب والدخول لمقابلة نفقات الحكومة الاتحادية.

٥ ـ إيجاد نظامين منفصلين للحسابات الخاصة بالدخل المتحصّل من المبادلات الخارجية لإقليمي باكستان، ويكون الوفاء بمتطلبات الحكومة الاتحادية من النقد الأجنبي مسؤولية إقليمي باكستان إما على أساس المساواة وإما وفقاً لمعادلات يتمّ تحديدها، وتكون حركة البضائع بين إقليمي باكستان حرة دون قيودٍ أو عوائق جمركية، كما يجب أن يمنح الدستور إقليمي الاتحاد حقّ إقامة روابط تجارية مع الدول الخارجية.

٦ ـ الإقرار لباكستان الشرقية بحق إقامة تنظيماتٍ عسكرية خارج إطار القوات المسلحة النظامية.

ولما قام أيوب خان بزيارة باكستان الشرقية أخذت المظاهرات تعمّ مدن ذلك الإقليم، واشترك فيها أصحاب مشارب شتى منهم الذين يريدون الانفصال، ومنهم العمال الذين يرغبون في تحسين الأجور، ومنهم الذين يريدون إصلاح الوضع النيابي، وقد لفّ الجميع القيام بالمظاهرات وقد يكون كثير ممن شارك في تلك الحركات قد انساق مع الجموع سوقاً حتى غدت الفكرة الغالبة أن النقمة عارمة، وتُمثّل أكثرية السكان. وهذا ما منع الحكومة من اتخاذ إجراءاتٍ صارمةٍ، وتضرب ضربةً حاسمةً، وأخذ الوضع يتدهور، وفقدت الدولة سيطرتها على الموقف، فاضطر أيوب خان أن يلجأ إلى الجانب السياسي، فوجّه الدعوة إلى زعماء المعارضة لعقد اجتماع سياسي لمناقشة مسألة الاصلاحات الدستورية. ويبدو أن العسكريين بقوا بعيدين عن الساحة، ولم يروا ضرورةً في الانسياق وراء الرئيس أيوب خان إذ فقد سيطرته، كما لم يرغبوا في فصم الارتباط بين الجيش والشعب هذا بالإضافة إلى أن بعض كبار العسكريين قد أصبحوا ضمن صفوف المعارضة مثل الجنرال أصغر خان، والجنرال عزام خان و...

تأجلت الاجتماعات لوجود بعض الزعماء السياسيين في السجن مثل: ذو الفقار علي بوتو زعيم حزب الشعب، ومجيب الرحمن زعيم حزب عصبة عوامي وغيرهما، وقد تمّ الإفراج عنهم بعد طلب مُمثّليهم ليحضروا المؤتمر.

عُقدت الجولة الأولى من المحادثات في مؤتمر المائدة المستديرة في مدينة راولبندي، وحضره قادة حركة باكستان الديمقراطية، ولجنة العمل الديمقراطية التي تشكّلت في شوال ١٣٨٧ هـ (مطلع عام ١٩٦٨ م)، وكذلك الزعماء المستقلون أمثال الجنرال أصغر خان.

ظهرت خلافات في صفوف المعارضة إذ أن مجيب الرحمن كان يُطالب بالاستقلال الذاتي الكامل لباكستان الشرقية، وتمثيلها في المجلس النيابي الاتحادي على أنها تُمثّل أغلبية السكان، ونقل العاصمة الاتحادية إلى الجناح الشرقي، ولكن هذه المطالب قد وجدت معارضةً شديدةً وذلك أن أهم مشكلة تُعاني منها باكستان إنما هي قضية كشمير، وهي موجودة في الجناح الغربي، كما أن ازدحام السكان الكبير في الجناح الشرقي لا يُناسب معه نقل العاصمة إذ تصبح الحياة صعبةً مُعقّدة لكثافة السكان الضخمة والتي ستزداد ضخامةً بنقل العاصمة إلى هناك. واستغلّ أيوب خان هذه الخلافات، وفضّ المحادثات غير أنه وعد المعارضة بالرجوع إلى مبدأ الانتخاب الشعبي المباشر، والتحوّل من النظام الرئاسي إلى النظام النيابي. ولكنه لم ينظر إلى مطالب مجيب الرحمن باستقلال باكستان الشرقية الذاتي، وهذا ما جعل مجيب الرحمن يمتلئ حنقاً ويُصمّم على مُتابعة مطالبه بل على العمل على تنفيذها.

لم تهدأ الاضطرابات بل زادت تفاقماً إذ لم تأبه المعارضة كثيراً بتلك اللقاءات، وساعد على ذلك أيضاً أن بعض زعماء المعارضة لم يحضروا مؤتمر المائدة المستديرة في راولبندي، ومنهم ذو الفقار علي بوتو من الجناح الغربي، وعبدالحميد بها شاني من الجناح الشرقي، حيث أصرّ هذان الزعيمان على إسقاط الحكم بالوقوف في وجهه والقيام بمظاهراتٍ

ضدّه، وانضمّ الفلاحون في باكستان الشرقية إلى المظاهرات وتفاقم الأمر، ولم يجد أيوب خان بداً من اعتزال الحكم فتركه في ٧ محرم ١٣٨٩ هـ (٢٥ آذار ١٩٦٩ م)، وسلمه إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش الباكستاني الجنرال يحيى خان، وقد جاء في الخطاب الذي أعلن فيه هذا القرار: وهذه هي المرة الأخيرة التي أخاطبكم فيها بصفتي رئيساً للجمهورية، إن الموقف في باكستان يتدهور بسرعة، وباستثناء الدور الذي يمكن أن تقوم به القوات المسلحة، فإنه ليست هناك طريقة دستورية أو عملية لمجابهة الموقف الراهن. إن الأمة كلها تطلب من الجنرال يحيى خان رئيس هيئة أركان حرب الجيش الباكستاني أن يُمارس صلاحياته الدستورية. إنّ أمن وسلامة بلدنا يتطلبان ألا يكون هناك عائق في طريق القوات المسلحة التي يجب أن تُمكّن بكل الطرق من ممارسة واجباتها الشرعية وبالنظر إلى ذلك فقد قررت اليوم اعتزال منصبي كرئيس للجمهورية لأساعد إخوتكم في القوات المسلحة بكل ما أستطيع تمكيناً للنظام وحكم القانون. وهكذا اعتزل أيوب خان وتسلّم السلطة يحيى خان.

كان أبو الأعلى المودودي قد حذّر أيوب خان من الاستقالة واعتزال الأمر، وتسليم السلطة ليحيى خان رئيس هيئة أركان حرب الجيش، فإن مؤامرةً تحاكُ ضدّ باكستان، ولكن أيوب خان لم يستمع إلى ذلك النصح، فحدث الذي كان مخططاً له.

٣ - محمد يحيى خان:

[٧ محرم ١٣٨٩ - ٣ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (٢٥ آذار ١٩٦٩ - ٢٠ كانون الثاني ١٩٧١ م)]:

منذ أن تسلّم يحيى خان السلطة شكّل حكومةً عسكريةً، وفرض الأحكام العرفية على باكستان كلها، وحلّ الهيئات النيابية في إقليمي باكستان، ومنع الإضرابات، والمظاهرات، والاجتماعات، وأعطى العسكريين سلطات استثنائية، وهذا ما أعاد الهدوء غير أنه مشوب بحذرٍ

فافتتحت المدارس، ودارت آلات المعامل، وعادت الحياة في البلاد شبه طبيعية.

أخذ يحيى خان يجري حواراً ومناقشات مع السياسيين، فأبدوا آراءهم صراحةً، وأظهروا الشدّة في العمل على تنفيذها. وأعلن هو أن باكستان الشرقية لم تحصل في الماضي على حقّها العادل من الرعاية الحكومية، فأخذ لذلك يزيد من استثمارات الحكومة فيها، ويُعطي تسهيلات في الضرائب للمستثمرين، وهذا العمل شجّع أهل ذلك الإقليم على المطالبة بما يُحقّق العدالة، ويُصرّحون بأن ما كان يقوله بعض السياسيين صحيحاً، ولم يكن تضليلاً كما كانوا يظنّون، حيث لم تكن أقوال السياسيين تُصدّق من قبل.

ومنع الاحتكارات فاستاء التجار الذين يستغلّون البضائع ويحتكرون.

أخذ سكان المقاطعات في باكستان الغربية يُطالبون بإعادة التقسيم على أساس أربع مناطق كما كان سائداً من قبل، وهذه المقاطعات هي: السند، والبنجاب، وبلوشستان، ومنطقة الحدود الشمالية الغربية. وفي الوقت نفسه أخذ سكان باكستان الشرقية يُطالبون بالانفصال، وخاصةً بعد تصريحات الرئيس يحيى خان نفسه.

بدأ يحيى خان يتقرّب من السياسيين، وقرّر توزيع القادة العسكريين الذين اشتركوا في الحكومة العسكرية التي شكلها إثر تسلّمه السلطة على المناطق وتعيينهم حكاماً عليها، ومنهم (مارشال الجو نورخان، وأميرال البحار سيد محمد حسن، والفريق عبدالحميد خان) ليحلّ محلهم في الحكومة عناصر جديدة من السياسيين المستقلين الذين يرضى عنهم، ويُبدون تجاوباً معه. ولكن هذا كله لم يرضِ الشعب في الإقليمين.

أخذت الاضطرابات الطلابية تعمّ الجناح الشرقي من باكستان، وتبع ذلك العمال وفي ٤ شعبان ١٣٨٩ هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٦٩ م) أضرب سبعين ألف عامل من عمال النسيج، وانتقل الإضراب إلى الجناح الغربي من مدن: (كراتشي) و(لاهور) و(الملتان)، وأخذ شعب اللاجئين في

مدينة (دكا) في ٢١ شعبان ١٣٨٩ هـ (أوائل تشرين الثاني ١٩٦٩ م)، وبدأت مقاومة المظاهرات بالاعتقالات، وإطلاق النار على المتظاهرين. أعلن يحيى خان في ٢٠ رمضان ١٣٨٩ هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٩ م) عن إجراء انتخاباتٍ عامةٍ في البلاد كلها في ٢ شعبان ١٣٩٠ هـ (٢ تشرين الأول ١٩٧٠ م)، وأن باكستان الغربية ستقسَّم إلى عدة مناطق، وأن الانتخابات ستكون مباشرة، وهذا يعني إعطاء باكستان الشرقية الأغلبية في الجمعية الوطنية. وأن الجمعية الوطنية التي ستنتخب ستُعطى أربعة أشهر، لتضع دستوراً جديداً، وسيكون النظام نيابياً، وسيترك النظام الرئاسي الذي كان معمولاً به، وأن النشاطات السياسية سيُسمح بها في ٢٣ شوال ١٣٨٩ هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٧٠ م).

كان من المقرر أن تجري الانتخابات في ٢ شعبان ١٣٩٠ هـ (٢ تشرين الأول ١٩٧٠ م)، ولكن أُجّلت إلى شوال من العام نفسه، أي مدة شهرين بسبب الفيضانات والأعاصير التي اجتاحت باكستان الشرقية، والتي ذهب ضحيتها ما يقرب من مليون إنسان.

جرت الانتخابات العامة وتكشفت في أجوائها الحقائق الآتية:

١" ـ أوعزت الهند إلى أعوانها الهندوس في باكستان الشرقية وعددهم عشرة ملايين ليقفوا إلى جانب مجيب الرحمن، وقد دُعم بالمال، والأعوان.

إن مجيب الرحمن يدعو إلى فصل الجناح الشرقي من باكستان عن الجناح الغربي، ويصرّ على ذلك فإذا نجح تمّ الانفصال، وهذا أكبر ما تتمنّاه الهند، إذ تكون باكستان قد ضعُفت كثيراً وهي خصم الهند الأول، والتي انتصرت عليها قبل عدة سنواتٍ في الحرب التي جرت بينهما عام ١٣٨٥ هـ. ولهذا دعمت الهند مجيب الرحمن وبذلت الكثير في سبيل ذلك، هذا من جانبٍ ومن جانب آخر فإن نسبة الهندوس سترتفع في باكستان الشرقية عندما تنفصل عن باكستان الغربية، وذلك لأن نسبة

الهندوس في الجناح الغربي ضعيفة. بينما تصل في باكستان الشرقية إلى ١٨,٤٪ من مجموع سكان ذلك الجناح.

٢" ـ أيّد الشيعة ذو الفقار علي بوتو، وقد أوعز لهم رئيس الدولة يحيى خان بذلك، وهو منهم، وإن انفصال باكستان إنما هو لمصلحتهم حيث ترتفع نسبتهم إذ تصل إلى ٨٪ في الجناح الغربي حيث يتركّزون فيه، على حين لا يوجد شيعة في الجناح الشرقي. لذا فنسبتهم في باكستان كلها (الشرقية والغربية) هي ٣,٤٪، فإذا انفصلت باكستان الشرقية ارتفعت نسبتهم في الغربية إلى ٨٪.

٣" ـ أيّد القاديانيون ذو الفقار علي بوتو، وقد أظهروا في البداية العمل ضده، ثم تحولوا إلى جانبه ويبدو أن هذا التحول كان بإيحاء من الإنكليز، والقاديانيون مُنظّمون في الجيش، وأجهزة الدولة المختلفة. كان همّ الإنكليز اضعاف باكستان كدولةٍ مسلمةٍ، ولن يكون إضعافها إلا بانقسامها وتجزئتها. وكذلك فإن القاديانيين إنما يتجمّعون في باكستان الغربية، وتكاد تخلو منهم باكستان الشرقية، فإذا تمّ الانفصال كان مركزهم أقوى.

٤" ـ عمل أصحاب المصالح من الأثرياء في باكستان الغربية لصالح ذو الفقار علي بوتو.

٥" ـ قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية مائة مليون روبية لكلٍ من مجيب الرحمن، وذوالفقار علي بوتو، وقد نقل هذا الخبر وزير الإعلام الباكستاني السابق حيث ذكر بأن السفارة الأمريكية قد سحبت أربعة وثمانين مليون روبية بمعدل أربعة عشر مليوناً شهرياً ولمدة ستة أشهر من البنك المركزي لصالح مجيب الرحمن، وعلي بوتو، كما انخفض سعر الدولار بمقدار الخمس نتيجة تدفّقه بواسطة السفارة الأمريكية، وهذا ما صرّح به رئيس الدولة يحيى خان نفسه، حيث أشار إلى الأموال التي تدفّقت من الخارج، ولكن لم يفصح أكثر من ذلك. وقد طلبت منه الجماعة الإسلامية أن يذكر الأحزاب التي تلقّت المعونة، ولكنه صمت.

وتريد أمريكا من وراء هذا الموقف إضعاف باكستان أمام الهند، وإقلاعها عن التفكير بالبحث النووي، والمفاعل الذري، والقنبلة النووية، وانصرافها إلى شؤونها الخاصة، ومشكلاتها التي تنتج عن هذا الموقف من انقسام وتجزئة وضعف، ثم الوقوف في وجه التيار الإسلامي الصاعد ومحاولة خنقه، وتقوية التيار العلماني المعادي للإسلام والملحد أيضاً.

٦" ـ وقفت جهات كثيرة ضدّ الجماعة الإسلامية وعملت على إخفاقها، بل كانت تحرص على الإيقاع بها والبطش بقادتها، ومن هذه الجهات الهند، والصين، وروسيا، وإنكلترا وكلها كان لها دور في هذه الانتخابات، ودعم وتشجيع لأطراف دون أخرى، ومحاربة لفئاتٍ أشدّ وأعنف من فئاتٍ ثانية.

٧" ـ إن سكان باكستان الشرقية يسهل التأثير عليهم بسبب الفقر، والمجاهدة المستمرة لطبيعة البلاد، فالمجاعات تحدث باستمرار بسبب تأخّر الأمطار الموسمية، والفيضانات التي تتعرّض لها البلاد دائماً نتيجة غزارة الأمطار وعدم ميل الأرض، والأعاصير التي تقف في وجه التيار المائي في الأنهار قبل انصبابها في البحر، كل هذا يجعل المآسي تتكرر، والنكبات تحلّ، والفقر يعمّ، والفقير عادة لا يهتم بأكثر من تأمين عيشه، وقوت يومه، وكفاحه من أجل رزقه، لذا فأكثر السكان ينساقون وراء كل من يُلوّح لهم بتحسين وسائل العيش، ويُقدّم لهم بعض المناهج لذلك مهما كانت بسيطة أو نظرية. ويُضاف إلى ذلك أن أكثر سكان باكستان الشرقية من أصل هندي اعتنقوا الإسلام، وقد عُرف أكثر الهنود بالخمول والكسل، وخاصة أن هؤلاء كانوا ينتمون بالأصل إلى مجموعاتٍ متواضعةٍ حسب تقسيم المجتمع الهندي الطبقي، فهم يقتنعون بالقليل، ويقبلون البسيط، وكان أثر الإسلام فيهم ضعيفاً لبعدهم، وقلة العلماء، والفقر، والجهل، ووصول الإسلام إلى بلادهم في وقت التراجع وأيام الضعف. وكانت الهند تُدرك هذا، وتعرف إمكانية التأثير على سكان باكستان الشرقية، وهذا ما أعطاها

الأمل الكبير في إنجاح مُهمّتها بالتأثير على السكان، وفوز مجيب الرحمن، وتجزئة باكستان كمرحلةٍ أولى، ثم ضمّ ذلك الجناح الشرقي إليها كمرحلةٍ ثانيةٍ، ثم التحكّم بالمسلمين، والعمل على ارتدادهم عن الإسلام، وإعادتهم إلى الهندوسية في المستقبل وهذه هي أمنيتها، وما تهدف إليه، وتضع المخططات في سبيله.

وهناك نقطة لا بدّ من الانتباه إليها حتى تُدرك أبعاد هذه المرحلة، والأسباب التي تجعل دول العالم الكبرى تتدخل في هذه الانتخابات، وتركّز جهودها عليها، وتُعوّل الكثير على نتائجها وهي أن باكستان كانت تقف دائماً الموقف المعارض والمعادي لدولة اليهود وأطماعها في المنطقة العربية، ومعنى هذا أنها تقف في الموقف الخصم للصليبية المتمثّلة في الدول الكبرى، وهي التي أقامت لليهود دولتهم، وهي التي تحتضنها، تدعمها وتؤيّدها، وتتبنّى قضاياها كلها، وتسعى وراءها نيابةً عنها، ولذا لا بدّ من إضعافها وتحطيمها، وكان واضحاً لليهودية أن دولة باكستان تُشكّل خطراً جسيماً عليها، ولا بدّ من تصفية حسابها معها، وخاصةً أن الصناعات المحلية الباكستانية قد قويت فيها، ونمت إلى درجةٍ تجعلها تقترب من الاكتفاء الذاتي، وهذا يعني أنها ستستغني عن استيراد البضائع من الدول النصرانية، ولهذا قيمته الكبيرة في حسابات الاستعمار، كما أن اليهود يحلمون في التوسّع في الصناعة، وجعل الشرق سوقاً لهم ولبضائعهم بعد التمكّن من عقد معاهدة سلامٍ مع البلدان العربية بجهود الدول الكبرى وضغطها على حلفائها من الدول وعلى أعوانها، لذا فإن التقدّم الصناعي الباكستاني سيكون عقبةً مباشرةً أمام أحلام اليهود، ويجب ضربه من الآن، ومن وسائل تحطيمه إضعاف باكستان بتجزئتها. هذا على الرغم من أن بعض الدول العربية كانت تؤيّد الهند في عدوانها على كشمير، وتقف في الصف المعادي لباكستان، وفي الخندق المقابل للمسلمين.

الانتخابات العامة:

جرت الانتخابات العامة في الموعد الذي حُدّد لها في شوال ١٣٩٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٠ م)، واشترك فيها أكثر من خمسةٍ وعشرين حزباً، وتنظيماً سياسياً، وقد عملت الحكومة علناً لصالح ذو الفقار علي بوتو، وضدّ الجماعة الإسلامية، حتى استبدلت بعض الصناديق الانتخابية، وقُدّمت الطعون في ذلك من غير فائدةٍ، وانتهت الانتخابات وفاز حزب عصبة عوامي الذي يرأسه مجيب الرحمن بأكثرية مقاعد باكستان الشرقية، والتام جناحاه تقريباً، وكذلك فاز حزب الشعب الذي يرأسه ذو الفقار علي بوتو، وتفوّق على بقية الأحزاب والجماعات في باكستان الغربية، ولكنه كان مُهدّداً بالتصدّع قريباً حيث كان يضمّ في صفوفه الشيوعيين، والرأسماليين، وأصحاب المصالح، وقد التقت آراؤهم في الانتخابات، والتقت مصالحهم، ثم عادوا إلى أفكارهم المتباينة، واتجاهاتهم المتضاربة بعد الانتخابات، وكانوا قد تركوها أو نسوها أثناءها.

أما الصف الإسلامي فكان مُفرّقاً قبل الانتخابات وظهر تصدّعه أثناءها حيث بذلت الأحزاب والحكومة والدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية ـ روسيا ـ الصين ـ الهند ـ إنكلترا) المال ومارست الضغط للوقوف في وجه مرشحي الجماعة الإسلامية، وتأييد أصحاب الاتجاه العلماني، وبرز أثناء الانتخابات رجال كثيرون ادّعوا العلم، وأُعطوا صفة أهل الفتوى، وانطلقوا وراء هذا الزعيم، وخلف ذلك الحزب العلماني، ومع ذلك الاتجاه، وحصلوا على بعض المنافع لقاء تعريضهم بالمرشحين الإسلاميين وخاصة أعضاء الجماعة الإسلامية.

برز مجيب الرحمن في باكستان الشرقية بل ظهر كزعيم لها، وبرز ذو الفقار علي بوتو في باكستان الغربية، ومعنى ذلك أن الجمعية الوطنية ستكون بيد هذين الرجلين، وأن الصراع سيكون إقليمياً، وتمسّك مجيب الرحمن ببرنامجه ذي النقاط الست، وعارضه ذو الفقار علي بوتو. ثم طالب

زعيم باكستان الغربية باللقاء بمجيب الرحمن الذي تشدّد في طرح برنامجه، وظهرت مشكلات على ساحة اللقاء، ومنها:

١ ـ مشكلة مدى السلطات التي ستُمنح لرئيس الدولة.

٢ ـ مشكلة تقسيم السلطات، وتوزيع الحكومة المركزية بين إقليمي باكستان.

٣ ـ المدى الذي سيتمّ فيه إدخال مبادىء الشريعة الإسلامية.

كان مجيب الرحمن يريد الانفصال بالإقليم الشرقي. وذو الفقار علي بوتو يريد تقويم علاقات باكستان مع الدول الخارجية على أساس موقفها من قضية كشمير، فهو من هذا المنطلق أقرب إلى الصين منه إلى الولايات المتحدة، وهذا ما أعطاه تأييداً واسعاً في منطقة البنجاب، وكذلك أخذ يدعو إلى صنع القنبلة النووية، ويدعو إلى إعلان الحرب مع الهند مدة ألف عام. ولكن كلا الزعيمين كان يدعو إلى تطبيق النظام الاشتراكي، هذا لوضع شعبه اليائس ليغريه ويجرّه وراءه، وذلك لإخفاء ارتباطاته والفلك الذي يدور فيه. والشعب المسلم لا يعرف الصدق من الكذب، ومدى إخلاص قادته.

والأمر الذي لا بدّ من التأكيد عليه هو أن على باكستان أن تقف بعد خروجها من محنتها الحالية فتحدّد طريقها بوضوح لتجعل من الفكرة التي تولّدت عنها واقعاً تعيشه، إن باكستان ما كانت لتوجد لولا هذه الفكرة.

وبينما كانت المهاترات تدور حول الوضع وإذ ببعض الشباب يختطفون طائرةً هنديةً من كشمير إلى مدينة (لاهور) قاعدة منطقة البنجاب في باكستان الغربية، وبعد انتظار دام ثلاثة أيام أُحرقت الطائرة، مما شجع الهند على قطع طريق الجو الذي يصل بين جزئي باكستان الغربي والشرقي، وكان ذلك حافزاً شجّع مجيب الرحمن على التصميم بالمطالبة بالانفصال حيث لا توجد سوى فرقتين من الجيش الباكستاني في الجناح الشرقي، وكانت الظروف ملائمةً لضرب باكستان وتحطيمها.

اضطرت السلطات المركزية الباكستانية إلى تحويل كافة المواصلات إلى شرقي باكستان حول الهند، والالتفاف حول شبه القارة كلها، ولكن ذلك كان يتطلّب من الطائرات التوقّف في مطار (كولومبو) عاصمة سيلان، وعندما رأت الهند استمرار المواصلات الجوية وجّهت ضغطاً سياسياً وتهديداً عن طريق الدول الغربية وروسيا لرئيسة وزراء سيرالانكا (باندرانايكا) لمنع الطائرات الباكستانية من التزوّد بالوقود في مطار (كولومبو)، ولكن سيرالانكا فضّلت الحياد، وإذا بمحاولة انقلاب فيها تقوم، وتعمل على فرض السيطرة على العاصمة كإنذار أولي. فاضطرت الحكومة السيرلانكية إلى الخضوع ومنع الطائرات الباكستانية من الهبوط في مطار (كولومبو). وهذا الانقطاع في المواصلات بين جزئي باكستان كأنه انفصال حدث قبل قيامه.

حاول ذوالفقار علي بوتو أن يقتسم السلطة بينه وبين مجيب الرحمن، ولكن لم يحصل التفاهم بينهما، إذ كان مجيب الرحمن يتشدّد في نقاطه الست، وفي نيته التأكيد على الانفصال، ولذا كان يطالب بعقد جلسات المجلس النيابي بأقرب فرصة ليتمكّن من إقرار دستور يرتضيه بناءً على أغلبيته المطلقة في المجلس، بينما يرى ذو الفقار علي بوتو تأجيل موعد انعقاد المجلس النيابي إلى أن يتمّ التفاهم مع مجيب الرحمن حول توزيع السلطة، وهكذا وقعت البلاد بين شقي الرحى.

وأثناء هذا الصراع حدّد الرئيس يحيى خان اليوم السادس من محرم عام ١٣٩١ هـ (٣ آذار ١٩٧١ م) موعداً لعقد جلسة المجلس النيابي، بيد أن ذو الفقار علي بوتو بادر إلى عقد اجتماع واسع في ٤ محرم ١٣٩١ هـ (٢٨ شباط ١٩٧٠ م) وأعلن فيه رفضه لحضور الجلسة رفضاً باتاً، وأعلن أن أي واحدٍ من أعضاء المجلس الذين ينتمون لحزبه إذا ذهب لحضور الجلسة فسوف تُكسر رجلاه، ويُشجّ رأسه، وهدّد الأعضاء من غير حزبه بأنهم لن يعودوا إذا ذهبوا لحضور الجلسة، وهذا ما أجبر يحيى خان على تأجيل موعد الجلسة، وصدر إعلان التأجيل يوم ٤ محرم

١٣٩١ هـ (الأول من آذار ١٩٧١ م)، وبصدور هذا التأجيل انفجر العصيان المُسلّح في باكستان الشرقية، وارتكبت أشنع الجرائم، وهُتكت الأعراض، وسُلبت المحلات التجارية، ووقعت حوادث حرق والناس أحياء. وأمام هذه الأعمال الشيوعية سافر يحيى خان إلى (داكا) عاصمة باكستان الشرقية، والتقى بمجيب الرحمن وبقي هناك عشرة أيام من ١٨ محرم إلى ٢٨ منه (١٥ آذار لغاية ٢٥ منه)، بغية التفاهم معه، وبذل جهده في سبيل ذلك، ولكن دون جدوى. وحدثت في هذه الأثناء محاولات اعتداء على الجيش الباكستاني المرابط هناك، والعمل على منع وصول المواد التموينية إليه، وهذا ما أجبره على التدخّل في اليوم الثاني لمغادرة يحيى خان المنطقة، واعتقل مجيب الرحمن.

وقبل أن نتعرض للأحداث أرى من الضروري إعطاء فكرة عن جناحي باكستان وعن موقف الدول الكبرى والهند من المطالب التي يحملها مجيب الرحمن بالنسبة إلى التقسيم.

باكستان الشرقية:

تبلغ مساحتها ١٤٣ ألف كيلومتر مربع، وهو ما يُعادل أقل من ١٦٪ من مساحة عموم باكستان، وتتألف من القسم الشرقي من مقاطعة البنغال التي جزئت إثر التقسيم، ومنطقة (سيلهت) التي أخذت من منطقة (آسام) وضُمّت إلى البنغال الشرقية لتشكل الجناح الشرقي لباكستان، وكان عدد سكانها يوم الاستقلال أربعين مليوناً، ثم هاجر إليها حوالي أحد عشر مليوناً من مسلمي البنغال الغربية، ثم تزايد السكان حتى بلغوا ثمانين مليوناً، وهو ما يعادل أكثر من ٥٣٪ من مجموع سكان باكستان كلها. وتكون الكثافة فيها أكثر من خمسمائة شخص في الكيلومتر المربع الواحد، وهي من أكبر الكثافات في العالم، فالأرض تضيق بالسكان الأمر الذي يجعل الفقر ينتشر، إضافةً إلى أنه تصعب إقامة المصانع على أرضها لكثرة الفيضانات والأعاصير التي تتعرّض لها البلاد، وتُهدّم المباني والمنشآت، وهذا ما

يجعل أصحاب رؤوس الأموال يخشون من توظيف أموالهم في المشروعات الصناعية حيث نجد أن الجوت مثلاً يزرع بشكلٍ رئيسيٍ فيها وينقل خاماً إلى باكستان الغربية ليُصنَّع هناك، وكان ينقل إلى الهند قبل التقسيم، وهذا ما يُسبِّب انتشار البطالة، هذا بالإضافة إلى تأخُّر الأمطار الموسمية في السنوات العجاف التي تُسبِّب المجاعات، وطبيعة السكان الذين يعودون إلى أصلٍ هنديٍ يغلب عليه الخمول.

باكستان الغربية:

وتبلغ مساحتها ثمانمائة ألف كيلومتر مربع، وهذا ما يعادل أكثر من ٨٤٪ من مساحة البلاد، وتتألف من أربع مقاطعات هي: السند، والبنجاب الغربية، وبلوشستان، ومنطقة الحدود الشمالية الغربية، ويبلغ عدد سكانها سبعين مليوناً، وهو يقلّ عن ٤٧٪ من مجموع سكان باكستان، فتقرب الكثافة من ستين شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد. فالأرض واسعة، ويبذل الجهد لإقامة المشروعات الحيوية للحاجة إلى الماء، فتتقدّم الزراعة، وتتحسّن الأوضاع المعاشية، وتتوفّر الإمكانات لقيام الصناعة، ولا تتعرّض المنطقة للفياضانات ولا للأعاصير، ويعود السكان إلى أصول مختلفةٍ من عربٍ، وفرسٍ، وتركٍ، ومغولٍ، وأفغانٍ، وهنودٍ، ويُساعد المناخ على النشاط، لذا نجد التجار والصناع يلعبون دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية، ويطمح الشباب للعُلا، فيتقدّمون إلى المعاهد العالية، والكليات العسكرية حيث نجد ٩٠٪ من ضباط الجيش الباكستاني من منطقة البنجاب، وكذلك فقد حصرت الصناعة والتجارة في باكستان الغربية، وتضمّ الكليات العسكرية أكثر أفرادها. وتعمّ لغة(الأوردو) باكستان الغربية على حين تسود اللغة (السنسكريتية) باكستان الشرقية.

ولا يربط جناحي باكستان بعضهما إلى بعضٍ سوى العقيدة، وهي الأساس التي قام عليه تقسيم شبه القارة الهندية. ومن ذاق الضغط والظلم والاضطهاد الهندوسي لا يُفكّر بانفصال الجزأين بعضهما عن بعضٍ، غير

أن الفقر والتلاعب بالعواطف قد يُثير بعض السكان دون إدراك النتائج. وهذا ما كان يفعله الشيوعيون مُستغلّين فقر السكان وجهلهم، وحاولوا القيام بانقلابٍ عام ١٣٧١ هـ (١٩٥١ م)، ثم ضمّهم حزب عوامي مع من ضمّ من الانتهازيين وأصحاب المصالح، وكانت للحزب صحفه ومجلاته، ثم انقسم مع انقسام الشيوعية فسار فريق مع الصين واتجاهها، وانطلق الآخرون مع روسيا وسياستها.

تنقل باكستان الغربية إلى الشرقية المواد الغذائية، وتمتنع عن تصديرها إلى الخارج والحصول على العملة الصعبة، وتستهلك موادها الخام كلها. على حين تُصدّر باكستان الشرقية موادها الخام إلى الخارج.

كان دخل الحكومة المركزية الباكستانية من ١٣٨٠ إلى ١٣٩٠ هـ يُقدّر بـ ٣٠،٢٣٠،٩٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

أعطت باكستان الغربية منها ٧٣،٦٪ يُقدّر بـ ٢٢،٣٢٨،٨٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

وقدّمت باكستان الشرقية منها ٢٦،٤٪ يُقدّر بـ ٧،٩٠٢،١٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

ولكن وزّع الدخل على الشكل الآتي:

أُعطيت باكستان الغربية ٥١،٣٪ يُقدّر بـ ٣،٩٠٠،٣٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

وأُعطيت باكستان الشرقية ٤٨،٧٪ يُقدّر بـ ٣،٦٧٠،٨٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

واستوردت باكستان الشرقية من الغربية بمبلغ يُقدّر بـ ١٠،٦٨٤،٧٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

بينما استوردت باكستان الغربية من الشرقية بمبلغ يُقدّر بـ ٦،١٥٧،٩٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

موقف الدول:

إن الدول الكبرى والهند مهما كانت متباينةً في وجهات النظر السياسية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلا أنها كلها متفقة ضدّ باكستان، وتقف في صف تجزئتها، وتؤيّد السياسة الهندية، سواء اتفقت معها في بقية الجوانب السياسية والفكرية والاقتصادية أم اختلفت.

وأما مجيب الرحمن، وذو الفقار علي بوتو فهما رجلان انتهازيان يُؤيّدان السياسة الأمريكية ويسيران في فلكها، وإن كانا يُناديان بالنهج الاشتراكي، فهذه طريقة استغلالية وغالباً ما يلجأ إليها السياسيون الانتهازيون إذ يدعون إلى حلّ المشكلات التي يُعاني منها الشعب، وآراؤ نظرية، وخداع، نتيجة الجهل السائد لدى الناس الذين يقبلون هذا ممن يدعون إليه، وإن كان المنادون لا يؤمنون بما يدعون إليه، وإنما يتخذونه شعاراتٍ يكسبون الأتباع من خلالها، وقد انخدع الناس وغشّوا في مرحلة من الزمن بالآراء الشيوعية فساروا وراءها لغفلتهم فاستغلّ ذلك الانتهازيون وقادوا حملها وإن لم يؤمنوا بها، ومن هؤلاء مجيب الرحمن، وذو الفقار علي بوتو.

وقد تبيّن للناس بعد مدةٍ سوء ما ظنوا به خيراً، وعرفوا جهلهم فانطلقوا يلقون عن أنفسهم ما أثقل كواهلهم، وأمات إنسانيتهم، وزاد بؤسهم، وقاموا يتخففون من تلك الأعباء وطرحوا الشيوعية، وشيّعوا جنازتها.

وقد حاولت الدول أن تستفيد من إمكانية مجيب الرحمن وذوالفقار علي بوتو والقوة التي حصلا عليها من سيرهما في طريق الانتهازية، فعملت على تأمين مصالحهما لتستفيد منهما في تنفيذ مخططاتها ويتبعان أوامرها ما دامت تُحقق لهما المكاسب.

١ ـ الهند:

وتحرص على تجزئة باكستان، وترى في مجيب الرحمن رجلاً يخدم

مصالحها، إذ يدعو إلى الانفصال، فهي تدعمه للعمل على التجزئة، التي تضعف باكستان حيث ظهرت قويةً في الحرب التي خاضتها معها عام ١٣٨٥ هـ، وفي إضعافها يمكن ضمّ كشمير، وإبقاء باكستان دولةً مجاورة ليست بذات شأن.

وتريد الهند كذلك إظهار ضعف الرابطة الدينية لتغيير رأي المسلمين الذين يقطنون الهند، وقد يقول قائل: إن انفصال باكستان الشرقية والغربية قد يُعرّض الهند ذاتها لحركات مماثلة، ولكن الهند في الواقع تعدّ انفصال باكستان الشرقية مرحلةً تعقبها مرحلة ثانية، وهي ابتلاعها وضمّها إليها.

ويضاف إلى ذلك أن الصين كانت قد هدّدت الهند بالحرب فيما إذا قامت بهجومٍ على باكستان الشرقية عام ١٣٨٥ هـ أثناء القتال الذي دار بين الهند وباكستان، لذلك لم تتجرّأ الهند على الهجوم على باكستان الشرقية، والصين تؤيّد وحدة باكستان بينما زعيم حزب عوامي عبدالحميد بهاشاني الذي يتلقّى الدعم منها يدعو إلى تقسيم باكستان.

كما تريد الهند ضرب الحركة الإسلامية بتشجيع خصومها، ونقد فكرة الرابطة الدينية، والعمل على إظهارها بأنها رابطة ضعيفة الأثر، واهية الفكر.

وترغب الهند أيضاً بزجّ الشيوعيين في مقاطعة البنغال الغربية بحربٍ في باكستان الشرقية لتشتيت شملهم وخاصةً بعد نجاحهم في انتخابات الهند، وتشكيل حكومة في تلك المقاطعة مع العناصر الموالية لهم.

ولهذا كلّه فقد دعمت الهند وشجّعت مجيب الرحمن، وتعاطفت مع حزب عوامي، وسمحت بإقامة حكومةٍ بنغالية في المنفى ضمن أراضيها.

٢ ـ الصين:

ترى الصين ضرورة المحافظة على وحدة باكستان للوقوف في وجه الهند التي تسير في فلك المعسكر الغربي أو على الأقل لضرورة المحافظة

على توازن القوى لأن باكستان أيضاً تسير في المنحى الذي تسلكه الهند، ولهذا كانت تؤيّد أيوب خان، ووقفت بجانب باكستان في حربها مع الهند عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م)، كما هدّدت الهند فيما لو هاجمت باكستان الشرقية. وقبل ذلك نشبت حرب عام ١٣٨٢ هـ بين الصين والهند. ومع هذا الموقف الذي تقفه فإن الجناح الذي يتزعمه عبدالحميد بهاشاني من حزب عوامي يُنادي بتقسيم باكستان وانفصال الشطر الشرقي منها مرحلياً وانتهازيةً. ولكن الصين لا تريد أن تندفع أكثر من هذا لأنها غير مستعدةٍ لدخول حربٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما تريد الهند جرّها إليه.

وترى الصين أن مجيب الرحمن لا يريد التفاهم معها لذلك فهي تؤيّد ذوالفقار علي بوتو، وتودّ أن يتسلّم رئاسة الدولة أو الحكومة على الأقل ليزداد التعاون بينهما، فهو يرغب في المحافظة على وحدة باكستان، وهذا ما يتفق مع سياستها الحالية، وهي تعرف الانتهازية التي يسلكها، فيمكنها نتيجة ذلك تأمين بعض مصالحها عن طريقه على الرغم من أنها تعلم أنه غير شيوعي.

وكذلك تفضّل الصين ذوالفقار علي بوتو على مجيب الرحمن لأنه أكثر جرأةً ووقاحةً في محاربة العناصر الإسلامية عامةً، والجماعة الإسلامية بشكلٍ خاص، وهذا ما تسعى وراءه في تهديم كل العوامل والارتباطات الدينية، وكان مجيب الرحمن قد ذكر بأن الدستور الذي سيوافق عليه لن يُخالف القرآن والسنة، ومن هنا سيكون تأييد الصين لذي الفقار علي بوتو أوضح.

وتريد الصين حسب خطها الذي تنتهجه فشل الجماعة الإسلامية، وكل الهيئات الأخرى التي تأخذ الدين أساساً لسياستها، وهذه الجماعات في باكستان الغربية أقوى منها في باكستان الشرقية، وتأييد ذوالفقار علي بوتو في باكستان الغربي إضعاف لتلك الجماعات.

٣ ـ روسيا:

وترى ضرورة القضاء على باكستان لأن مبرر وجودها هو الدين،

وروسيا عدوة الدين الإسلامي، أو ترى على الأقل ضرورة المحافظة على توازن القوى، وضرب طرف بآخر من الهند وباكستان فيما إذا اتجه أحدهما نحو المعسكر الغربي بقوة حيث يعدّ الطرف الآخر هذا التوجه ضدّه، والانحياز من قبل الغرب لخصمه فيتحرّك. وترى تأييد ذوالفقار علي بوتو الذي يدعو إلى وحدة باكستان، ويقف في وجه الدعاة والتنظيمات الإسلامية. ولكن روسيا تختلف عن الصين في عداوتها للهند حيث لم تدخل معها في الحرب كالصين، كما أنها ليست على تماسٍ مباشرٍ معها.

٤ ـ الولايات المتحدة الأمريكية:

وترى العمل على تقسيم باكستان ودعم من يسعى لذلك أو يُنادي بهذا في سبيل إضعاف باكستان، كما تعمل على تقوية الهند لتكون مركز ثقلٍ بالنسبة إلى سياستها في المنطقة، وعندما تقوم بدعم باكستان إنما هو من أجل تحريض الهند وإبقائها على الخط، وتحذيرها من أن تسلك منهجاً آخر، فالعدوّ يتربص على الحدود، ولهذا نلاحظ أن الهند تُساير السياسة الأمريكية. كما تخشى الولايات المتحدة نجاح حركةٍ إسلاميةٍ قويةٍ تُغيّر سياسة باكستان رأساً على عقبٍ، وخاصة حصول الجماعة الإسلامية على تأييدٍ واسعٍ، ولهذا تؤيّد ذوالفقار علي بوتو الذي يقف بعنفٍ في وجه التيار الإسلامي، كما تخشى الولايات المتحدة تغلغل النفوذ الشيوعي في باكستان الشرقية بشكلٍ واسعٍ نظراً لما تُعاني من خطر الفيضانات والأعاصير، وما يُلاقي السكان من الفقر والجهل. وترغب في تجزئة باكستان حيث تبقى باكستان الشرقية ضعيفةً، وتحتاج إلى المساعدة، ولا تستطيع روسيا تقديم تلك المساعدة لبعدها، ولتجنب الصدام مع الولايات المتحدة، كما لا تستطيع الصين ذلك حيث أن الهند تقف في وجهها، وتريد جرّها إلى معركة مع الولايات المتحدة، وهنا تجد أمريكا المجال مفتوحاً أمامها فتتقدم بالدعم، وتنمّي الأسس الرأسمالية وتقف في وجه المد الشيوعي بالسعي على إخفاقه عملياً، وتكون باكستان الشرقية بعدها ضمن النفوذ الأمريكي.

وتخشى الولايات المتحدة نمو فكرة الرابطة الدينية التي تؤدي إلى فكرة دار الإسلام، لذلك فهي تشن حملة تشهير ضد حكومة باكستان التي قد تضرب على هذا الوتر أحياناً لتمرير بعض قراراتها أو لتحصل على تأييد وكسب الشعب نحوها، وقد قررت الولايات المتحدة وقف شحنات القمح التي وعدت بها باكستان بعد كارثة الإعصار عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م)، وكذلك فإن البنك الدولي الذي تسيطر عليه كان قد قرّر إعادة النظر في منح باكستان قرضاً قدره (١٧٥) مليون دولار، كل ذلك في سبيل زيادة الأزمة الاقتصادية، وخاصةً في باكستان الشرقية لتزيد المطالبة بالانفصال. كما أن الولايات المتحدة قد أوقفت شحن الذخيرة والأسلحة إلى باكستان، ويعدّ هذا من أقوى الضغوط لأن الأسلحة الباكستانية أمريكية، وإذا فقدت الذخيرة أصبحت الأسلحة عديمة الفائدة. وإذا شعرت باكستان بالضعف فلن تتصدّى للهند التي تسعى لتقسيم باكستان، وتخطط لذلك، وتُهيء الظروف.

٥ - إنكلترا:

تسعى إنكلترا لتجزئة باكستان لإضعاف الحركة الإسلامية، وإضعاف باكستان خوفاً من استلام الجماعة الإسلامية السلطة في البلاد، ولإظهار التفكّك الإسلامي، وعدم إمكانية قيام دولةٍ على أساس ديني، وقد قامت باكستان على هذا الأساس، وها هي تتجزّأ، وينفصل بعضها عن بعض، ثم تبذل جهدها لتقوية أعوانها من الإسماعيليين، وأتباعها من القاديانيين، وإعادة اعتبارهم، ومحاولة حملهم إلى مركز الصدارة، وخاصةً أن أمرهم قد فُضح بعد أن عراهم أبو الأعلى المودودي في مقالاته التي كان يُسطّرها تِباعاً، فظهروا على حقيقتهم، ولما كانت كلتا الطائفتين تتركّزان في باكستان الغربية فإن انفصال باكستان الشرقية ذات السكان الأكثر عدداً سيرفع من نسبتهما في الجناح الغربي، ويكون لهما المركز القوي، وخاصةً إذ دعمتهما الرافضة التي تدّعي الإسماعيلية أنها جزء منها، أو أنها تعود بالأصل إليه، وهو غير صحيح. لذلك كله كانت إنكلترا تشنّ حملات تشهير ضدّ باكستان.

ويمكن من كل ما تقدم التأكد من أن الدول الكبرى والهند تتفق في عدائها للإسلام وعُدوانها على أهله، وتعمل بكل إمكاناتها للحدّ من نشاطه سواء أكانت هذه الدول شرقيةً أم غربيةً، شيوعيةً أم رأسماليةً، وتتآمر وتُوحّد جهودها ضدّ التنظيمات الإسلامية، بل قد تتفق مع اختلافها في وضع مخططٍ واحدٍ لهذا الغرض.

وأخيراً فإن باكستان عضو في حلف جنوب شرقي آسيا، وقد انضمت إليه في مطلع عام ١٣٧٤ هـ (٥ أيلول ١٩٥٤ م). وعضو في الحلف المركزي (بغداد سابقاً) منذ عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥ م)، وهي إحدى الدول الخمس التي تؤلف كتلة (كولومبو) والتي تشكّلت عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤ م)، وجميع هذه الأحلاف تلقى الدعم من المعسكر الغربي، ولكن السياسة اليوم هي اللفّ والدوران وعدم الاستقرار على خطٍّ واحدٍ، وعدم معرفة الاتجاه الصحيح، واللعب على عدة حبالٍ.

وعلاقة باكستان قوية مع الدول الإسلامية، وهي إحدى الدول التي تقف ضدّ دولة اليهود دون تحفّظٍ، وتُساند الدول العربية في مُواجهتها لليهود، غير أن الدول الإسلامية لا مكان لها - مع الأسف - على ساحة السياسة الدولية حيث أنها تبع لغيرها وتدور في أفلاكها، أكثر مسؤوليها على ارتباطٍ بسواهم، وشعوبها إما مُغرّر بهم، وإما على جهلٍ بما يجري، أو فقراء يسعون وراء قوتهم، أو احتوى بعض قادتهم الساسة أو سادتهم، على حين أن لليهود تأثير على السياسة الدولية عن طريق أصحاب النفوذ فيهم، وعن طريق الدول النصرانية الكبرى التي تتبّاهم والتي تُهيمن على مؤسسات الأمم المتحدة، وبيدها السياسة الدولية، والمخططات واللعب السياسية.

الأحـداث:

قلنا إن العصيان قد انفجر في باكستان الشرقية يوم ٤ محرم ١٣٩١ هـ (الأول من آذار ١٩٧١ م) نتيجة إعلان تأجيل اجتماع المجلس

الثاني، واضطر الرئيس يحيى خان للسفر إلى الجناح الشرقي من باكستان، واعتقل مجيب الرحمن يوم ٢٩ محرم ١٣٩١ هـ (٢٦ آذار ١٩٧١ م).

ومع وصول الموسميات الصيفية انهمرت الأمطار بغزارة أدّت إلى حدوث فيضاناتٍ في باكستان الشرقية نتج عنها مقتل ما يقرب من مائتي شخصٍ، وأصيبت الممتلكات والمزروعات بأذىً شديدٍ قُدّر بحوالي ثلاثمائة مليون روبية، حيث تهدّم ثلاثمائة وخمسون ألف منزلٍ، وشُرّد ثلاثمائة ألف إنسانٍ، وأصبحوا دون مأوى. وقد نشأت الكارثة عن فيضان خمسة أنهرٍ رئيسيةٍ في باكستان الشرقية.

وقد زادت هذه الفيضانات من خطر حدوث مجاعةٍ في المنطقة التي هزّتها الأحداث الأخيرة عقب الانتخابات.

ونتيجة للأحداث المتلاحقة والمخططات المرسومة بدأت العناصر الانفصالية، وأغلبها من الهندوس بمغادرة مناطقها والتوجّه نحو الهند، وقد وصل عدد هؤلاء المغادرين إلى أكثر من تسعة ملايين إنسانٍ، وقد قرروا العمل من داخل الهند ضدّ باكستان. وكان يدّعي أكثرهم أن ضغط الجيش الباكستاني والأهالي المؤيّدين له هو الذي ألزمهم على الخروج، وذلك من أجل إثارة النقمة، والعمل ضدّ الباكستانيين.

إبتدأ العمل السياسي، فأرسل هؤلاء الهاربون وفوداً إلى كل الدول التي تُعادي باكستان لطلب المساعدة، فوصل إلى دولة اليهود في منتصف رجب من عام ١٣٩١ هـ (أوائل أيلول ١٩٧١ م) محمود قاسم باسم «مندوب بنغالديش» ليطلب العتاد الحربي، وقد لقي تجاوباً لدى المسؤولين اليهود بشرط موافقة الهند، وكان طلبه يشمل مليوني قذيفةٍ من مختلف العيارات، ومدافع ميدان، ومدافع مضادة للطائرات، ومدافع رشاشة، وصواريخ أرض أرض لتدمير الطائرات الباكستانية على أراضي المطارات.

وقال هذا المندوب: إننا لا نريد طائرات لأننا لا نملك لها مطارات. وذكر وزير خارجية دولة اليهود بأن بلاده تؤيّد كفاح بنغالديش ضدّ باكستان المؤيّدة للعرب.

ولكن هذه الوفود إن وجدت الدعم والتأييد من دولة اليهود لكنها لم تجد مثل ذلك من بقية الدول التي ذهبت إليها. لأنها وإن كان بعضها يقف ضدّ باكستان غير أنه لا يريد أن يُورّط نفسه، فاللعبة يجب أن تكون محكمةً وخيوطها كلها بأيدي الدول الكبرى المشرفة على إخراج اللعبة وتنفيذها.

إن التحرك العسكري يجب أن يكون عن طريق الهند، وقد طلب اللاجئون إليها المساعدة منها، فلبّت الطلب، واستجابت مباشرةً، واتخذت من وجود اللاجئين في أرضها حجةً للضغط على باكستان بقبول واقع أمر (بنغالديش)، ولتبرير موقفها، ولكسب الرأي العام العالمي إلى جانبها. وقبل القيام بالعدوان على باكستان أعلنت أنها لا تستطيع احتواء هذه العناصر اللاجئة إليها.

الحـرب:

أعلنت الهند أن ثوار (بنغالديش) قد شنّوا هجوماً على باكستان الشرقية، وقد أسّسوا دولةً لهم، ولكن الهند هي التي قامت بالهجوم فعلاً وبقواتها كلها باسم اللاجئين إليها من سكان باكستان الشرقية. ولما تضايقت باكستان من هذا الاعتداء السافر، والذي يفوق حجمه ستة أضعاف حجم قواتها اضطرت إلى أن تتحرّك في باكستان الغربية لتُخفّف ضغط ووطأة الهجوم الهندي على باكستان الشرقية، ولأنها لا تستطيع أن تتحرّك في جناحها الشرقي لقلّة قواتها هناك، ولأن الهند تحيط بها هناك من جهاتها الثلاث، أما الجهة الرابعة فهي بحرية، ولا تستطيع القطع البحرية الباكستانية إمداد الشرق منها للطريق الطويلة، وسيطرة الهند عليها حيث

توازي سواحلها، إضافةً إلى أن الأسطول الهندي قد يكون أكثر استعداداً في هذه الظروف. وأما الطريق الجوية فطويلة وتزيد على ١٥٠٠ كيلومتر، وكلها ضمن الأجواء الهندية، وأما الالتفاف حول الهند فلا يمكن للطائرات أن تقطع هذه المسافات الطويلة دون تزوّدٍ بالوقود، وليس بها من مطاراتٍ يمكن أن تهبط فيها، وقد سبق أن ذكرنا ما حدث في (سيرالانكا) عندما أخذت الطائرات الباكستانية تهبط في مطار (كولومبو) للتزوّد بالوقود أثناء بداية الأزمة، وقد مُنعت، وعندما تساهلت رئيسة الوزراء (باندرانايكا) قامت محاولة للانقلاب في البلاد كمؤشرٍ للتهديد فيما إذا استمرّت بالسماح للطائرات الباكستانية بالهبوط في المطارات السيرالانكية.

بدأت الحرب بين الباكستان والهند على طول الجبهات في الشرق والغرب على حدٍّ سواء، وكان على الهند أن ترمي بثقلها كله على الجبهة الشرقية، وتنتهي من باكستان الشرقية، بينما تقوم بدور المدافع على طول الحدود الغربية.

وكانت الهند قد عقدت حلفاً عسكرياً مع روسيا في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ (٩ آب ١٩٧١ م) لتضمن مواجهة الصين بقوى عظمى إذا هي تدخلت في صراعها مع جارتها باكستان.

وفي ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ (١٧ آب ١٩٧١ م) تقدمت باكستان بشكوى إلى الأمم المتحدة لإيقاف تدخل الهند في مشكلاتها الداخلية، وكررت هذه الشكوى في ١٥ شعبان ١٣٩١ هـ (٥ تشرين الأول ١٩٧١ م).

وصرحت رئيسة وزراء الهند انديرا غاندي في المجلس النيابي الهندي في ١٥ رمضان ١٣٩١ هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٧١ م) إن على

جيش باكستان أن يرحل من باكستان الشرقية لأن وجوده فيها يشكل خطراً على أمن الهند وسلامتها.

وفي ٢ شوال ١٣٩١ هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٧١ م) بمناسبة عيد الفطر عند المسلمين بعث الرئيس الباكستاني يحيى خان تحية للهند، وجاء فيها «إنه يمد يد الصداقة للهند، وهو يرجو أن تشدّ عليها لبدء عهدٍ جديدٍ من العلاقات الطيبة وحسن الجوار...» ولكن الهند في ٤ شوال أي بعد يومين فقط من تلك الرسالة دفعت الهند باثني عشرة فرقة من المشاة، وعدة ألوية من المدرعات لتقتحم حدود باكستان الشرقية[1].

كان عدد الجنود الهنود الذين اقتحموا حدود باكستان الشرقية يربو على ٢٤٠ ألف مقاتل، مزودين بدباباتٍ روسيةٍ، ذات مدافع ميدانية ثقيلة من عيار (١٣٠ ملم)، وبطائرات روسية من نوع (ميغ ٢٣).

١ ـ الجبهة الشرقية:

تقدّمت الهند على محاور ثلاثةٍ من ثلاث جهاتٍ لتطويق باكستان الشرقية، وسدّت منافذ البحر أيضاً. تقدّمت على محور (جيسور) في الغرب، ومحور (سيلهت) في الشمال، ومحور (كوميلا) في الشرق حيث تقترب الحدود الشرقية من العاصمة (دكا) ولا تبعد عنها أكثر من ستين كيلومتراً. وكان عدد أفراد الجيش الباكستاني المدافع في الشرق ما يقرب من ثمانين ألفاً تنقصه القوة الجوية التي تحميه من الجو، كما يفتقد إلى القوة البحرية الداعمة لتصدّ عنه الهجوم والقصف من جهة البحر هذا

---

(١) لا شك أن المساعدات الأمريكية لا تقدم أسبوعياً أو شهرياً، وعندما أعلنت أنها قد قطعتها، فهو إعلان لمدة موقتة هي لا تقدم بالأساس في هذه المدة شيئاً، ولم يكن هذا التصريح سوى مناورة سياسية، فلا تأييداً لباكستان، ولا شجباً للعدوان الهندي.

بالإضافة إلى انقطاعه عن العالم، أما الجيش الهندي فكان يُقدّر بنصف مليون، مزوّد بالإمكانات كلها، وله السيطرة الجوية الكاملة، وخاصةً بعد تدمير الطائرات القليلة الباكستانية التي كانت قواعدها هناك، كما أن الأسطول الهندي كان يدكّ السواحل دون مقاومة تذكر، ويُضاف إلى هذا كله العناصر المؤيّدة للانفصال، والتي تدعمها الهند، والعناصر التي تساند عند نهاية كل وضع لتحتل مركزاً في العهد الجديد، وأصحاب المصالح الذين تشرئب أعناقهم ليبرزوا وليسعوا وراء مصالحهم.

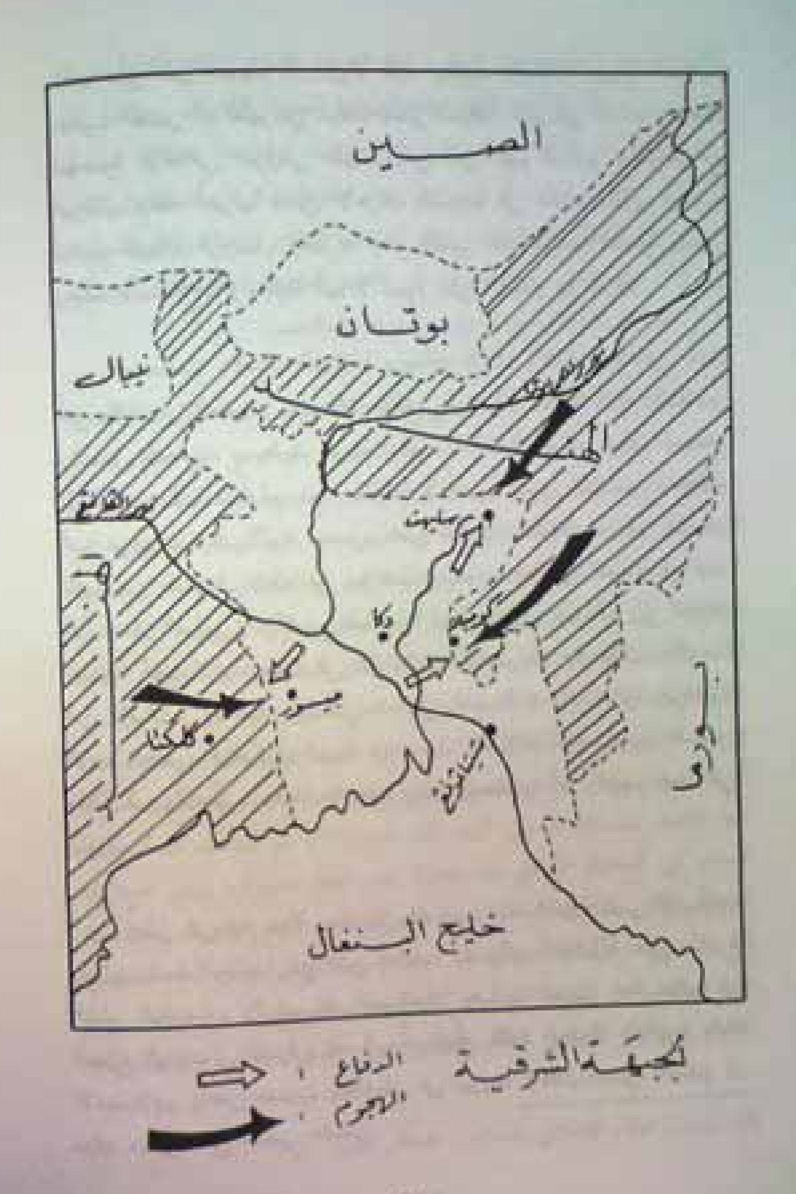
ورغم المعنويات العالية التي قاتل بها الباكستانيون إلا أن التفوّق الهندي الكبير، ووضع باكستان الشرقية المحاط بالهند من كل جهةٍ، وعدم إمكانية وصول الإمدادات، وعدم وجود الطيران، وسيطرة الهند على جوّ المعركة، واعتبار باكستان الشرقية محاصرة من كل جهةٍ مما يُؤدّي إلى الخوف من المستقبل الغامض، وتواطؤ الروس والأمريكان، وتخاذل الصين وخوفها، كل هذا أدّى إلى اندحار الباكستانيين في الشرق، وإن تأخّر الاستسلام بسبب الروح المعنوية المرتفعة لدى المقاتلين الباكستانيين حسب اعتراف الهنود بالذات، ولعدم إمكانية عمل المدرعات الهندية بشكلٍ واسعٍ بسبب طبيعة الأرض الترابية، وكثرة المجاري المائية. وقد تمكّنت أمريكا بسياستها أن تجعل الصين خارج دائرة الصراع، حيث أعلنت أمريكا أنها قطعت المساعدات عن الهند أثناء الحرب[1]، ثم أشاعت أن أسطولها السابع في المحيط الهادي بدأ يتحرّك نحو نقطةٍ مجهولةٍ، وفسّر عملاؤها المندسّون في كل مكانٍ أن هذا التحرّك نحو خليج البنغال لمساعدة باكستان، وهذا لإشاعة أن باكستان عميلة لأمريكا فيتغيّر الرأي العام العالمي عنها وتتجه نحو الهند. ثم ثبت أن الأسطول لم يتحرّك من مكانه، وأن القصد من هذه المناورة انتظار العالم لشيءٍ جديدٍ يحدث، ونتيجة لهذا

(1) قسمات العالم الإسلامي المعاصر- مصطفى مؤمن.

غلب على ظنّ بعضهم أن أمريكا تقف بجانب باكستان، وبهذه الدعاية خشيت الصين أن تظهر في موقف يساير الموقف الأمريكي فتفسح المجال للهجوم الإعلامي الروسي عليها، وهي التي تتهم الروس بالتواطؤ مع أمريكا، فتفقد أعوانها داخل الأحزاب الشيوعية في العالم والذين أصبحت آذانهم الدعاية الروسية، وهذا ما جعل الصين تقف موقفها المحايد والذي وصف بالمخادع، والحقيقة أنها لا تجرؤ على الصدام مع أمريكا.

استسلمت باكستان الشرقية، وبدأت الإبادة والقتل الجماعي حيث قُتل مائتان من العلماء، وتبع ذلك مذابح رهيبة رافق أثناءها القتل بالمفاصل والتمثيل بالجثث، وسيطرت شريعة الغاب، أما العالم فوقف موقف المستمع المتفرّج، وكأن شيئاً لم يقع، فالإبادة لا تُصيب سوى المسلمين، وقتلهم أمر مرغوب فيه، لأنهم انتصروا على الروم بالماضي، ولم يفسحوا للصليبيين المجال للبقاء في بلادهم يفسدون، ووقفوا كذلك في وجه الاستعمار الصليبي، ويكفيهم هذا جرماً ليحلّ قتلهم، ويضاف إلى الجرائم السابقة أنهم لا يستمعون إلى الإرساليات التنصيرية، ولا يقبلون الارتداد عن الإسلام، ويدعون فوق كل هذا إلى الفضيلة إذ يأبون الزنا ويرفضون شرب الخمر، ويُحرّمون الربا، ويمنعون الاختلاط، ويحاربون السفور والتكشّف والتحلّل، وهذا ما يعيق ركب الحضارة ألا يكفيهم هذا كي يُبادوا.

أُعلن عن قيام دولة بنغالديش فاستلم رئاسة الدولة نصر الإسلام، وتسلّم رئاسة الحكومة تاج الدين أحمد. واستولت الحكومة على مزارع الشاي الواسعة، والمؤسسات الصناعية، وعدّت الجيش الباكستاني في الجناح الباكستاني الشرقي كله أسيراً، ووقّع قائده الجنرال (نيازي) وثيقة الاستسلام، وأعلن مندوب بنغالديش في بيروت (جلال الدين أحمد) أن دولته ستقوم على أساسٍ علماني.



٢ ـ الجبهة الغربية:

كان على باكستان أن تحشد قوتها كاملةً، وأن تتقدم على حدود كشمير، وتُنهي وضعها بحربٍ خاطفةٍ، وظهر تفوّق الجيش الباكستاني في الأيام الأولى من الحرب على هذا المحور، وهو محور وادي شناب (سيالكوت ـ جمو) ولكنها مع ذلك لم تستطع أن تُحقّق الوصول إلى أهدافها، فلم تتمكّن من احتلال كشمير كما حُدّد للجيش من أهدافٍ. ولما رأت الهند التفوّق الباكستاني على هذه الجبهة، عادت فتحرّكت قواتها على ثلاثة محاور على طول الجبهة الغربية، ودفعت بثقلها كله، وزجّت بكل إمكاناتها العسكرية في سبيل كسر شوكة التفوّق الباكستاني في قطاع كشمير، ولإضعاف الروح المعنوية المرتفعة التي يُقاتل بها الباكستانيون.

أ ـ تقدمت القوات الهندية في الجنوب من منطقة (كوتش)، وهي منطقة مختلف فيها على الحدود حتى الآن بين الدولتين، وهي في قطاعٍ قريبٍ من ميناء (كراتشي) المرفأ الأول في باكستان، وهذا ما يُخيف السكان، ويجعل الجيش الباكستاني يُسرع لسدّ هذه الثغرة، ويُوقِف تقدّمه في كشمير.

ب ـ وتقدّمت القوات الهندية في منطقة (راجستان)، وهي منطقة صحراوية غير مُعزّزة، وتتقدّم فيها الحدود الهندية داخل باكستان، ويظهر من أي نصرٍ يُحرزه الهنود الخوف من فصل باكستان إلى قسمين: جنوبي وشمالي، ويُقابل هذا التقدّم مدينة (سوكور) التي لا تبعد عن الحدود أكثر من ثمانين كيلومتراً، ويقوم على نهر السند هناك سدٌ ذو أهميةٍ كبيرةٍ.

ج ـ وتقدّمت القوات الهندية على محور أمريتسار ـ لاهور، مستفيدةً من كثرة السكان هنا حيث الرعب، وتدبّ الفوضى بمجرد أي انتصارٍ تحرزه الهند، كما تستفيد القوات الهندية هنا من وجود عناصر جماعة السيخ، وهم أشدّ حقداً وفتكاً بالمسلمين من أية جماعةٍ أخرى هناك.

ولكن الهند لم تستطع أن تُحرز التقدم السريع على هذه الجبهات إلا

كانت القوات الباكستانية تصدّ الهجمات الهندية ببسالة، إلا أن الهجوم الباكستاني على كشمير قد خفّت حدّته، واستمرّت الجبهة الغربية على هذا الوضع حتى انتهاء الحرب، إذ لم تستطع قوة أن تُحرز نصراً بيّناً.

وقف القتال:

اجتمع مجلس الأمن وفشلت كل الاقتراحات المقدمة إليه بسبب مُعارضة الروس الذين كانوا يستعملون حقّ النقض (الفيتو)، ثم أُحيل الموضوع إلى الجمعية العمومية فاتخذت قراراً بوقف إطلاق النار، وانسحاب جيوش كلا الدولتين من أراضي الدولة الأخرى، غير أن الهند

استمرّت في عُدوانها رغم مُوافقة باكستان على هذا القرار. ثم وقف القتال في ٢٩ شوال ١٣٩١ هـ (١٧ كانون الأول ١٩٧١ م).

أما الدول التي ترتبط بأحلاف مع باكستان سواء دول حلف المعاهدة المركزية أم دول حلف جنوب شرقي آسيا، فلم تُحرّك ساكناً، لأنها لا تستطيع أن تتحرّك دون رأي إنكلترا أو أمريكا حسب فلك السياسة التي تدور فيها، وهاتان الدولتان راغبتان في الوصول إلى نتيجة كالتي حدثت رغم ما تدعيانه وتُشيعانه.

ولكن الروس اشتركوا بالحرب مباشرةً ونصروا أتباعهم، وساعدوا على انفصال شطرٍ من دولة، وكانوا يدّعون أنهم يُحاربون كل انفصال، وقد سحقوا حركةً في المجر، وأخرى في تشيكوسلوفاكيا تحت شعار عدم الانفصال عن حلف (وارسو)، وكان اشتراكهم في الحرب ضدّ باكستان بقيادة خبرائهم ومدربيهم في الجيش الهندي للطائرات الروسية التي تملكها الهند، والتي زوّدت روسيا بها الهند وخاصةً بعد المعاهدة الهندية الروسية التي سبق توقيعها قبل المعركة بمدةٍ قصيرة.

وكذلك اشتركت دولة اليهود في هذه الحرب ضدّ باكستان عن طريق ضباط دخلوا ساحة المعركة، وتسلّموا قيادات فيها مثل: العقيد (جاكوب) الذي كان معاون قائد القوات الهندية التي اجتاحت باكستان الشرقية، وقد رفع التمثيل السياسي بين الهند ودولة اليهود بعد هذه الحرب مباشرةً إلى درجة سفارة بعد أن كان على درجة قنصلية.

وإذا كانت باكستان الشرقية قد استسلمت، ووقعت فيها مجازر رهيبة جداً وخاصةً ما تمّ منها على أيدي ما عُرف باسم ثوار «موكتي بهيني». إلا أنه في باكستان الغربية قد ابتدأت المظاهرات بعد وقف إطلاق النار، وكانت تُطالب باستمرار القتال، والعمل على إحراز النصر، فإن الهزيمة في باكستان الشرقية ليس معناها نهاية الحرب وخسارتها، وهذا يدلّ على ارتفاع معنويات الباكستانيين، وخاصةً بعد الانتصارات التي حقّقوها على الهند في

المعارك الطاحنة التي دارت رحاها عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م)، كما تدلّ هذه المظاهرات على استعداد الباكستانيين للتضحية. كذلك كان المتظاهرون يُطالبون بمحاكمة يحيى خان، واعتباره مسؤولاً عن الهزيمة التي لحقت بالبلاد، إذ لم يقم بالدور السياسي المطلوب، ولم يستفد من العواطف الإسلامية الكامنة، ولم يتحرّك سياسياً فيتصل بالدول التي ترتبط بمعاهدات مع بلاده، أو بروابط أخرى، إضافةً إلى التقصير بالاستعداد الذي كان يلزم المعركة.

سقوط يحيى خان:

استدعى الرئيس يحيى خان من نيويورك ذوالفقار علي بوتو الذي كان قد سافر قبل مدةٍ إلى الأمم المتحدة ليعرض وضع بلاده عليها، وما أن وصل إلى باكستان حتى سلّمه يحيى خان أمر البلاد، وغادرها متوجّهاً إلى طهران، بصفته من فرقة الشيعة، ثم عاد بعد مدةٍ لتُفرض عليه الإقامة الإجبارية في المنزل، وكانت قد شُكّلت لجنة من أجل النظر في إمكانية تقديم يحيى خان إلى المحاكمة غير أن ذلك لم يكن إلا في سبيل امتصاص نقمة الشعب عليه.

الفصل الثالث

الصراع الداخلي

لم يكن أحد ليتوقّع أن يحدث صراع داخلي في باكستان بهذه السرعة، فالصراع مع الهندوس لم تنته آثاره بعد، ولم تندمل جراحه ففي كل بيتٍ لا تزال أنّة، وفي كل دارٍ غصّة، لم يغسل الناس آثار دماء ذويهم، ولم تجفّ دموعهم عليهم، والقبور شواهد، ناهيك عن العذارى الداميات، والحرائر المفجوعات، وأهليهم الحيارى الصابرين. والاستقلال بالعقيدة لم تمض فرحته، والخلاص من الاضطهاد والظلم لم يقض على الزفرات، ولم يُنه الأنين. ولكن أعداء الإسلام لم يتركوا هؤلاء، ولا أولئك إذ صعب عليهم أن يروا دولة تقوم على أساس العقيدة الإسلامية فجنّ جنونهم، وطاش صوابهم، وانطلقوا يحرّكون خفايا النفوس، وكوامن الأفئدة، ولا يخلو مجتمع من أصحاب أهواء، وذوي مصالح، هذا مع العلم أن قادة هذه الدولة الجديدة باكستان لا يلتزمون بأحكام الإسلام، وإن كانوا ينتمون إلى أهله، وينتسبون إليه، فلو كانوا من الملتزمين لارتجّت أرض الصليبين بتحرّك أهلها لمقاومة المتطرفين- حسب اصطلاحهم الصليبي- وهذا ما رأيناه عندما انقشع نور أمل لوصول فئةٍ إسلاميةٍ إلى حكم... ، إذ ضجت المحافل الصليبية وتداعى له أتباعها من الذين ينتمون إلى الإسلام، ويتسلّطون على أهله، وربما في مقدمتهم الذين يدّعون العمل بأحكامه، ويتاجرون بذلك، ويصدّقهم المغفلون من رعاياهم ومن الطامعين إلى حكم الإسلام.

حبّ أعداء الإسلام يحرّكون التعصّب الإقليمي، ويثيرون الطامعين إلى المناصب، ويتصلون بأصحاب الأهواء، وبرز الذين يريدون الزعامة ورفعوا بعض الشعارات التي تؤدّي إلى وقوع الصراع، وكانت الخلافات.

الصراع الإقليمي:

بعد أن نزل الخوجا نظام الدين من منصب الحاكم العام إلى منصب رئاسة الوزراء تحرّكت في نفسه نزعة الزعامة والرغبة بالرئاسة الأولى، ودفعه الأعداء، وشُحن بالعصبية الإقليمية، فادّعى بسيطرة الجناح الغربي على الشرقي رغبةً في زعامته، وحمل نقاطاً معينة وأخذ يطرحها.

ادّعى أن أكثرية الجيش من البنجاب مع أنه ليس هناك مانع من إدخال أهل البنغال إلى الجيش، وامتهانهم العسكرية، ولكنهم هم لا يرغبون ذلك، وأهل البنجاب يقبلون فهل تمنعهم.

وطالب أن تكون اللغة البنغالية لغةً رسميةً ثانيةً في الجناح الشرقي، ولكن وجود لغتين في دولةٍ واحدةٍ إشارة إلى بداية ظهور الفرقة، وبدءاً لعلامة الانقسام، وحملاً لبقية الأقاليم لتطالب بلغاتها المحلية لتكون رسمية، وبعدها تكون التجزئة حيث لا توجد دولة في الدنيا كلها لها خمس لغات رسمية.

ونادى بنقل العاصمة من الجناح الغربي إلى الجناح الشرقي ما دام أكثر سكاناً، وهذا أمر غريب، فباكستان الشرقية تغصّ بالسكان، وقاعدتها لا تتسع لأي جديد. فإذا أصبحت عاصمة مركزية صعب تأمين المرافق الرئيسية، والدول عادةً تؤسس عاصمة جديدة بعيدةً عن مناطق الازدحام.

ومع هذه الطلبات الغريبة إلا أنها لقيت آذاناً صاغيةً نتيجة التعصّب الإقليمي ونتيجة الجهل بالدرجة الأولى. وأُقيل الخوجا نظام الدين فزادت حماسته لمطالبه، وكانت بذرة الانشقاق، إذ حملها أصحاب المصالح،

والراغبون في الزعامات، والانفصاليون، ودعمهم أعداء الإسلام من مختلف الفئات لضرب باكستان، والفكرة التي قامت عليها حتى كان الانفصال كما رأينا.

ومما ساعد على ذلك النظام الاتحادي الذي قامت عليه الدولة، والقوانين التي كانت تصدر، وترسّخ فكرة الإقليمية في سبيل إرضاء أهل تلك الأقاليم ممن قويت عندهم النزعة الإقليمية نتيجة الجهل ونتيجة دعايات أصحاب الأطماع والزعامات.

وإذا كانت الأقاليم في الجناح الغربي أقل حدّةً في النزعة الإقليمية لضعفها الاقتصادي إلا أنها قد وجدت. وإذا كان الدستور الذي أعلن في ١١ شعبان ١٣٧٥ هـ (٢٣ آذار ١٩٥٦ م) قد وحّد أقاليم الجناح الغربي، ولكنها عادت مرةً أخرى إلى الظهور. وربما كان الصراع مع الهند قد خفّف من حدة تلك النزعة. غير أن انفصال باكستان الشرقية عاد فأحيا الإقليمية في الجناح الغربي، وبرزت خاصةً في إقليمي السند، وبالوشستان.

ولا شك أن أعداء الإسلام، وأعداء باكستان، والفكرة التي قامت عليها باكستان كانوا وراء تلك النزعة، ومن الذين يثيرونها، لحقدهم على الإسلام، وليصبح لهم مجالاً للتدخّل نتيجة الضعف الذي تكون عليه تلك الأقاليم عندما تنفصل عن الأم، ونتيجة الجهل سار بعض الناس وراء هذه الشعارات بل انساق بعض المسلمين الملتزمين عصبيةً - مع الأسف - وعدّوا ذلك خدمةً للإسلام، إذ يجدون مجالاً لتطبيقه، وما ذلك إلا جهلاً، أو ظنوا أن ذلك يوصلهم إلى الزعامة فأعمى ذلك أبصارهم.

الصراع العقيدي:

إن المسلمين هم الأكثرية الساحقة في الدولة، بل إن باكستان لم تنشأ إلا على أساس جمع المسلمين في الهند بدولةٍ واحدةٍ. فليس هناك صراع عقيدي واضح، وإنما يقف ضدّ المسلمين كل الأقليات الأخرى،

فالهندوس قلوبهم مع الهند، ولهم دور في الجناح الشرقي، وكانوا عاملاً أساسياً في الانقسام حيث تستفيد الهند من وراء ذلك، فتفكر في ابتلاع باكستان الشرقية بعد انفصالها نتيجة ضعفها وكثرة الهندوس النسبية فيها.

والبوذيون والسيخ يضعون العراقيل في وجه الحكومة، ويثيرون الفوضى حقداً على الإسلام، ويعملون على قتل من يستطيعون قتله خفية.

والإسماعيليون والقاديانيون يرتبطون بإنكلترا، ويحقدون على الإسلام، ويعملون على إثارة الفرقة بين أبنائه، وعلى تشويه تعاليمه وأفكاره وقيمه، وعلى بث الفساد بين أفراده.

والشيعة لا يعجبهم شيء إلا إذا كان منسجماً مع مبادئهم رغم ادعائهم الإسلام، وهم دائماً ضدّ السلطة، ويعارضون أي قانون يتفق مع المبدأ الإسلامي ما دام لا يحمل فقههم، وتتجه أنظارهم باستمرار نحو إيران.

والمسلمون منقسمون فالملتزمون فئة تدعو إلى تطبيق الإسلام، والعمل بأحكامه، والدولة لم تقم إلا على هذا الأساس. ويحرصون على بثّ الوعي بين السكان، والدعوة إلى الالتزام. أما غير الملتزمين فهم من أصحاب المصالح، والأهواء، والمناصب، والمرتبطين، والجهلة. وهم يرفضون الالتزام لأن ذلك يحول دون ما يرغبون فيه. ولذا فإنهم يقفون في وجه الملتزمين ويرددون الشائعات التي يبثّها أعداء الإسلام، ويكونون بوقاً لها، وغير الملتزمين عادة من الملحدين والعلمانيين والجهلة، وهم بالأصل الذين يحملون أفكاراً رأسمالية واشتراكية، ويدورون في فلك الدول الكبرى، وهم أيضاً أصحاب المصالح والأهواء وطلبة المناصب.

الصراع الحزبي:

كان حزب الرابطة الإسلامية هو الحزب السياسي الوحيد، وهو الذي قام بدور رئيسي في سبيل قيام باكستان. وهو الحزب الذي استلم السلطة،

ومع أن الدولة قامت على أساس الإسلام إلا أن قادة هذا الحزب لم يكونوا ملتزمين بأحكام الإسلام وتعاليمه، فكان منهم المسلم، والقادياني، والإسماعيلي، والمتزوج بهندوسية، والمقترن بمجوسية، ومن هنا جاء دعمهم والسكوت عنهم من قبل الدول الكبرى خوفاً من أن يأتي مسلمون ملتزمون يُطبّقون الإسلام، ويحولون دون تدخّل المستعمرين الصليبيين، ويقفون في وجههم أمام استغلال المسلمين وبلادهم، وأمام تنفيذ المخططات الأجنبية. ومن هنا فلم تُطبّق أحكام الإسلام، وبقيت هذه الدولة التي قامت على الإسلام كأي دولةٍ علمانيةٍ أخرى، بل برز فيها القاديانيون، والإسماعيليون، وأكثر الفرق الضالة نتيجة تنظيمهم ومخططاتهم كأقليات.

ثم ضعف حزب الرابطة الإسلامية أمام ظهور النزعة الإقليمية، وظهرت مجموعة منه في الإقليم الشرقي برئاسة الخوجا نظام الدين، وجماعة تعارضه في الجناح نفسه برئاسة محمد علي بوغرا، وظهر حزب الرابطة في الإقليم الغربي معارضاً للأفكار التي يحملها أتباعه في الجناح الشرقي، ومع ذلك فقد بقي الحزب قوياً لأن السلطة بيده، والانتهازيون، وأصحاب المصالح، والذين يريدون العمل، والمتزلفون للحاكم كثيرون في كل مجتمع، وهم بجانب الحاكم، لذا بقي الحزب تبدو له شعبية ومؤيدون، وإن كانت شعبيةً ظاهريةً فالمنتفعون والمتزلفون ينفضون عنه بمجرد تركه السلطة، ويلتفّون حول الحاكم الجديد.

وفي هذه الحالة لا بدّ من أن تنشط الجماعة الإسلامية التي تأسست منذ عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م)، وتدعو إلى تطبيق الإسلام، وتذكر الناس والحكام أن الدولة قامت على أساس ديني، فإن لم يُطبّق كان العمل السابق كذباً على الأمة، والمجتمع مسلم، ويُطالب بإقامة أحكام عقيدته، وزاد نشاط الجماعة مع رؤية التأييد الذي وجدته في صفوف الشعب. غير أن السلطة قد وقفت في وجهها، ومنعت نشاطها، وألقت أميرها (أبو الأعلى المودودي) وكبار قادة الجماعة في السجن، وحلّت التنظيم وصادرت أملاكه،

وصحفه. ومن باب التضليل على الشعب العادي أو الجاهل ادعت الفئة المتسلّطة عليه أن الإسلام لا علاقة له بالسياسة، ولا علاقة للمسجد إلا بأداء الصلاة، ثم تغلق المساجد بعد العبادة، فلا دعوة ولا عمل، وأما ما كان يفعله رسول الله ﷺ، وما سار عليه الخلفاء الراشدون والسلف الصالح من أن الخليفة هو الإمام والخطيب في المسجد، وأنه القائد للجيوش في الحروب، وأنه المتكلّم باسم الدولة والمفاوض أثناء إبرام الصلح، وعقد العهود، وأن خطبه لم تكن قاصرة على النصح والتوجيه وإبانة الأحكام، وإنما كانت تتناول وتهتم بشؤون المسلمين في كل مكان، وبحث مشكلاتهم، وما يُعانون، وإمكانية مساعدتهم، وخطط الأعداء ضدّهم إن كانوا أقليةً يعيشون بين ظهراني غير المسلمين، ملزمين على ذلك ومجبرين. ويدّعي المتسلّطون أن تلك عهود قد مضت. وكأن الإسلام إنما جاء لمرحلة معينة. والآن نخشى من إثارة الدول الكبرى، وإساءة العلاقات معها، إن قلنا أو دعونا لتطبيق الإسلام.

ومع النشاط الإسلامي، ونتيجة الفكرة التي قامت عليها باكستان، وبسبب الكره للأعمال الوحشية والإجرامية التي قام بها الهندوس بقيت الأحزاب تحمل العنوان الإسلامي، وإن كانت فارغة المضمون. إذ بقي حزب الرابطة الإسلامية وكان برئاسة الخوجا نظام الدين، ونشأ حزب نظام الإسلام برئاسة شودري محمد علي الذي كان رئيساً للوزراء. وظهر حزب باكستان الإسلامي في ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (أيلول عام ١٩٦٣ م).

ونتيجة الحظر الذي فرض على الجماعة الإسلامية نشط العلماء ليسدّوا الفراغ، ولكن لم يحتّوا بالأمور السياسية إلا بالمقدار الذي تسمح به السلطة، وكانت جمعية علماء الإسلام برئاسة مفتي محمود، وجمعية علماء باكستان برئاسة شاه أحمد نوراني، وعبدالستار نيازي، وجمعية أهل الحديث. برئاسة الشيخ محمد عبدالله، وأمانة سر ساجد مير.

وبدأت الدول الكبرى تمدّ يدها، وتدفع بطلاب الزعامة، ونتيجة

الجهل، وتفشي العنصرية ظهر في باكستان الشرقية حزب عوامي الوطني برئاسة عبدالحميد خان بهاشاني، وحزب عصبة عوامي برئاسة نواب زاده نصر، وأمانة سر مجيب الرحمن، وكلاهما يحمل نهجاً اشتراكياً، تدعمه روسيا وتتخذ منهما مطيةً، وتدفع أحدهما لمنافسة الآخر، ليبقى لها شرف الهيمنة، وحتى إذا عثر أحدهما امتطت الآخر، أو جمح واحد، طاردته بالثاني، وهي لعبة الجياد الدولية المعروفة. ولما انقسمت الشيوعية بين روسيا والصين سار أحدهما وهو عبدالحميد خان بهاشاني وحزبه عوامي الوطني مع الصين، ومشى نواب زاده ومجيب الرحمن وحزبهما عصبة عوامي مع روسيا.

ومع الخلاف الشديد بين هذه الأحزاب والتباين الفكري الواضح بينها، والشقة الواسعة في ارتباط بعضها فقد شكلت جبهة معارضةٍ واحدةٍ ضدّ أيوب خان عندما استبد بالسلطة، وأطلق يده فيها.

ومع السياسة الأمريكية التي أخذت تتبنّى أحزاباً سياسيةً تنهج نهجاً اشتراكياً في سبيل إجهاض الحركة الشيوعية، وإفراغ المعنى الاشتراكي من مضمونه تماماً فقد نشأ حزب الشعب برئاسة ذوالفقار علي بوتو عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)، وهو حزب ديمقراطي اشتراكي، يشير نحو اليسار ويتجه نحو اليمين.

وظهر حزب باكستان الوطني عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م).

وأسس الجنرال أصغر خان حزب العدالة في شهر ذي الحجة ١٣٨٨ هـ (آذار ١٩٦٩ م).

هذه أهم التجمعات السياسية في باكستان الكبرى، وهناك تنظيمات كثيرة، فكلما أراد طامع الزعامة شكل حزباً، ووجد له أعواناً ومؤيدين نتيجة الجهل مهما كانت الأفكار التي يدعو حتى أن المسلمين الذين خرجوا من الهند واتجهوا نحو باكستان عندما جرى التقسيم شكلوا حركةً قويةً عرفت باسم «حركة مهاجر قوامي».

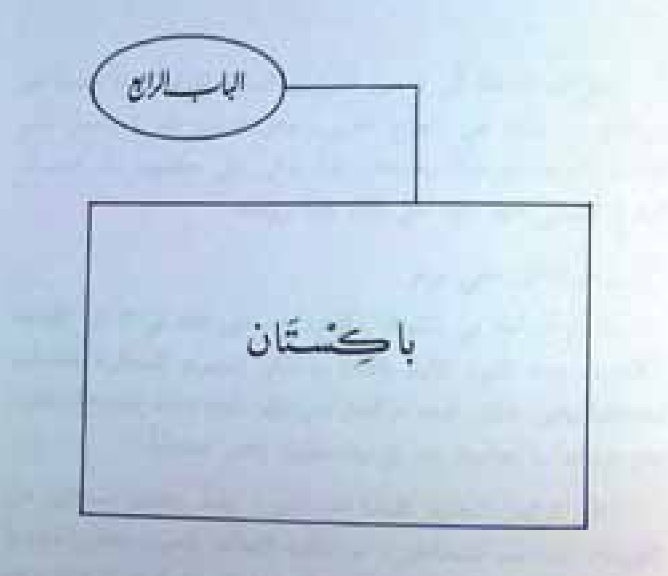
كان الصراع شديداً بين التجمّعات الإسلامية والأحزاب العلمانية وإن حملت عناوين إسلامية ويدور الصراع حول الأفكار، وصلاحية الإسلام، ومقارنة بين الإسلام والنظم الوضعية، وبين النظام الإسلامي الاقتصادي، والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، وحول النظم الاجتماعية، والقيم الإسلامية.

ويقع الصراع بين التجمعات الإسلامية نفسها حول كسب العناصر، والاجتهادات الفرعية، والتصرّفات الشخصية، وهذا ما يكون له أكبر الأثر ـ مع الأسف ـ في تفكّك الصف الإسلامي.

ويتهم الحزبيون العلمانيون الجماعات والأفراد الإسلاميين بالجمود، والرجعية وعدم فتح العيون على معطيات العصر العلمية والتقنية، ويحاولون التفريق بين الجماعات الإسلامية فيعزون التطرّف إلى أقواها، وأكثرها التزاماً، فيعلنون الحرب عليها، ويصفون غيرها بالاعتدال، فإذا زالت من طريقهم وجّهوا سهامهم على سواها الأقوى فالأقوى حتى تحتوى، أو تخضع أو تسقط، وهكذا حتى النهاية حسب مخططهم.

وينعت المسلمون الملتزمون العلمانيين بالإلحاد، والانحراف، والتفلّت من القيم، والبعد عن الأخلاق الإسلامية، والسير وراء الشهوات البهيمية، والسعي وراء المصالح، وتقليد الأعداء، والجريان في فلك الدول الكبرى.

أما غير الإسلاميين فيقع الصراع بينهم حسب المذهب الاقتصادي الذي ينادون به، وحسب الدولة الكبرى التي تتبنّى ذلك المنهج، وبالتالي حسب الفلك الذي يجري فيه ذلك الحزب، ثم الصراع على المصالح، والمنافع، والإفادة من السلطة.



تجزّأت باكستان إلى قسمين فحملت باكستان الشرقية اسماً جديداً هو «بنغالديش»، بينما بقي الجناح الغربي، وهو باكستان الغربية يحمل اسم «باكستان»، وغدت دولةً وحدها، وقد توالى على حكمها منذ انفصال الجناح الشرقي منها عنها حتى الآن ثلاثة رؤساء.

١ً ـ ذوالفقار علي بوتو:

تسلّم السلطة في باكستان بتكليف من يحيى خان في ٣ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (٢٠ كانون الأول ١٩٧١ م) ولكن استمرّت المطالبة بالقتال، ومحاكمة يحيى خان، فوعد ذوالفقار علي بوتو بالبدء بتنفيذ مشروعاته كلها، ومن جملتها ما يُطالبون به، بل وما يطلبونه وحتى مستقبلياً.

غيّر الرئيس الجديد القادة العسكريين، وعدّ بعضهم مسؤولين عن الهزيمة، كما بدّل المحافظين، ثم أسكت المطالبة بالحرب بمناورةٍ سياسيةٍ ماكرةٍ، وأمّم بعض المرافق الحيوية، كل هذا رغم أن البلاد لا تزال تنزف جروحها فهي بحاجةٍ إلى إسعافٍ قبل هذه المشروعات غير أنه أراد إشغال الناس بأمورٍ داخليةٍ لإبعادهم عن أهدافهم الأساسية.

قامت بعض المظاهرات أمام الإجراءات التي قام بها رئيس الجمهورية الجديد، وكان أعنفها ما حدث في منطقة «بلوشستان» حيث عاشت عاصمتها «كوتا» بحالة حربٍ مدة هذه الاضطرابات.

أعلن ذوالفقار علي بوتو عن إعطاء المقاطعات الباكستانية استقلالاً ذاتياً ضمن جمهورية باكستان، وربما كان ذلك لكسب ودّ سكان باكستان الشرقية التي انفصلت وسارت في دربها الخاص، غير أن بوتو لم يقطع الأمل بإعادتها، بإعطائها بعض مطالبها ضمن الاتحاد الباكستاني الجديد، ولكن لهذا القرار أثره الخطير، إذ كان لكل ولايةٍ لغتها الخاصة، ويمكن بذلك أن يُؤدّي هذا الاستقلال بعد مدةٍ إلى تباعدٍ بين هذه المقاطعات، ثم قيام عددٍ من الدول مكان الدولة الواحدة في باكستان، وهذا ما تريده الدول التي ترغب في تمزيق باكستان وإضعافها من أجل إماتة الفكرة التي قامت عليها يوم نشوئها عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م) ألا وهي الفكرة الإسلامية. فالأصل صهر هذه المقاطعات في بوتقةٍ واحدةٍ، وليس فصل بعضها عن بعضٍ مهما كانت الأغراض والدوافع السياسية.

بدأ ذوالفقار علي بوتو مباحثاته مع (مجيب الرحمن) الذي أُخرج من السجن، وفرضت عليه الإقامة الجبرية، وحاول (بوتو) أن يشترك معه بالحكم في سبيل المحافظة على باكستان الشرقية ضمن دولة باكستان الموحّدة، ولكن لم يحصل على الموافقة المرجوة، ثم أمر بنقل مجيب الرحمن إلى منزله، وأخيراً أطلق سراحه في ٢٠ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (٦ كانون الثاني ١٩٧٢ م)[1] فغادر مجيب الرحمن باكستان متوجّهاً إلى لندن حيث عقد هناك مؤتمراً صحفياً دعا فيه إلى الاعتراف بحكومة بنغالديش، كما أجرى مباحثاتٍ مع رئيس الوزارة البريطانية، ولم يمكث في لندن سوى يومٍ واحدٍ غادرها بعد ذلك متوجّهاً إلى (دلهي) حيث كانت الهند قد أرسلت له طائرةً خاصةً أقلّته إلى عاصمتها، حيث استقبل هناك استقبالاً رسمياً، وبعد ذلك توجّه إلى (دكا) عاصمة بنغالديش الدولة الجديدة.

---

(١) اعتقل مجيب الرحمن في باكستان في ٢٩ محرم ١٣٩١ هـ (٢٦ آذار ١٩٧١ م)، وابتدأت محاكمته في ١٩ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ (١١ آب ١٩٧١ م) بتهمة إثارة الحرب ضد باكستان، وذلك أمام محكمة عسكرية، وسمح له بالدفاع عن نفسه، وتكليف المحامين الذين يختارهم للدفاع عنه.

وكان في هذه المدة قد زار وزير الخارجية الروسية (غروميكو) الهند في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ (٩ آب ١٩٧١ م)، وعقد معاهدةً معها لمدة عشرين عاماً.

اتفاقية سيملا:

في ١٧ جمادى الأولى ١٣٩٢ هـ (٢٨ حزيران ١٩٧٢ م) بدأت محادثات القمة بين الرئيس الباكستاني ذوالفقار علي بوتو ورئيسة وزراء الهند (انديرا غاندي) في مدينة سيملا الهندية التي تقع عند سفوح جبال هيمالايا على بعد ٢٢٠ كيلومتراً إلى الشمال من العاصمة الهندية (دلهي) في محاولةٍ للتوصّل إلى تسويات المشكلات المُعلّقة والناجمة عن حرب شوال ١٣٩١ هـ (كانون الأول ١٩٧١ م)، وعن تقسيم باكستان، وقيام دولة بنغالديش. ومن الجدير بالذكر أن مدينة سيملا هذه هي التي تقرّر فيها تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥ م)، بعد جهودٍ مضنيةٍ دامت خمسة أيامٍ، تمّ بعدها على الاتفاق الذي أذيعت بنوده في ٤ شعبان ١٣٦٥ هـ (٣ تموز ١٩٤٦ م).

وأهم بنود هذا الاتفاق الذي تمّ التوصل إليها بين الرئيس الباكستاني ذوالفقار علي بوتو ورئيسة وزراء الهند (انديرا غاندي)، والتي أذيعت في ٢١ جمادى الأولى ١٣٩٢ هـ (٢ تموز ١٩٧٢ م) كانت كما يأتي:

أولاً: استعادة باكستان لكل الأقاليم التي فقدتها في حرب كانون الأول مع الهند باستثناء المناطق الواقعة على طول خط وقف إطلاق النار بينهما في إقليم كشمير، وتُقدّر مساحة هذه الأراضي التي كانت قد احتلتها الهند بـ /٨٦٢٠/ كيلومتراً مربعاً، معظمها في المناطق الصحراوية من إقليم السند، ومنطقة مراعي (كوتشي)، وقطاع البنجاب.

ثانياً: انسحاب القوات الهندية إلى مواقعها قبل الحرب في السند، وكوتشي، والبنجاب لتستعيد باكستان أراضي تبلغ مساحتها /٨٢٢٠/

كيلومتراً مربعاً، وتستمر الهند في احتلال المساحة المتبقية، وهي تقع في كشمير وتبلغ مساحتها أربعمائة كيلومتر مربع.

ثالثاً: أن تُعيد باكستان إلى الهند الأراضي التي احتلَّتها في قطاع البنجاب، وصحراء راجستان، وتبلغ مساحتها حوالي ستمائة كيلومتر مربع.

رابعاً: اتخاذ الخطوات اللازمة لاستئناف الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريدية البحرية والبرية - بما فيها مراكز الحدود - والجوية بما فيها تحليق طائرات، كل منها في أجواء الأخرى، وتسهيل سفر مواطني البلدين.

خامساً: استئناف التجارة والتعاون في المجالات الاقتصادية والتبادل في المجالات العلمية والثقافية.

سادساً: ترك مسألة إعادة العلاقات بين البلدين لأحوالها الطبيعية لمزيدٍ من المحادثات بين مُمثّلي البلدين.

وكذلك أوضح الاتفاق أن يبدأ انسحاب قوات الطرفين إلى الحدود الدولية للدولتين بمجرد أن يصبح ساري المفعول بعد التصديق عليه من السلطة التشريعية في البلدين، وأن يتمّ هذا الانسحاب خلال ثلاثين يوماً من بدايته. كما اشتمل الاتفاق على المبادىء العامة لحسن الجوار بين الدول، ومنها نبذ استخدام القوة لتسوية المنازعات بين البلدين، ومراعاة تطبيق مبادىء ميثاق الأمم المتحدة في العلاقات بينهما، واللجوء للوسائل السلمية في حلّ خلافاتهما، واحترام كل منها لسلامة ووحدة أراضي الأخر، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية(1).

أصدر ذوالفقار علي بوتو قرارات ما عُرف بالإصلاحات الزراعية في الشهر الأول من عام ١٣٩٢ هـ (آذار عام ١٩٧٢ م)، وقد خفّضت هذه

(1) اتفاقية سيملا والمصالحة الهندية ـ الباكستانية. شاذلي معوض أحمد. السياسة الدولية عدد ٣٠ تشرين الأول ١٩٧٢ م.

القرارات الحد الأقصى لملكية الأراضي الزراعية من ٥٠٠ إلى ١٥٠ أكراً من المروية، ومن ١٠٠٠ إلى ٣٠٠ أكر من الأراضي غير المروية، وتتولّى الدولة توزيع الزائد من أراضي كبار الملاّك على صغار الفلاحين.

وقام بتأميم شركات التأمين والمصارف المالية الباكستانية وهي خمسة عشر مصرفاً، برأسمالٍ قدره خمسة وعشرين مليون جنيه استرليني، كما أمّم أربعين صناعةً أساسيةً، وزاد في نصيب العمال من الأرباح.

ثم ألغى القانون العسكري في شهر صفر من عام ١٣٩٢ هـ (نيسان ١٩٧٢ م) قبل أربعة أشهرٍ من التاريخ المحدَّد لإلغائه، واتخذ دستوراً مُوقتاً.

وفي ٨ ربيع الأول ١٣٩٣ هـ (١٠ نيسان ١٩٧٣ م) وافقت الجمعية الوطنية على دستورٍ جديدٍ للدولة، وهو أساس أقام من البلاد نظام اتحادياً بعد الوحدة التي كانت قائمةً، وجعل هذا الدستور رئيس الدولة رأساً دستورياً، فقط، أما رأس السلطة التنفيذية فهو رئيس الوزارة. وعيّن فاضل إلهي شودري رئيساً للجمهورية، وتسلّم ذوالفقار علي بوتو رئاسة الوزارة، وكانت البلاد بيده، أما رئيس الجمهورية فيعيش في الظلّ.

وتتألف الجمعية الوطنية من مجلسي الشيوخ والنواب، حيث يشمل مجلس الشيوخ ٦٣ عضواً ويضم مجلس النواب ٢١٠ أعضاء بينهم عشر نساء.

وفي عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) قامت حركة تمرّدٍ في ولاية (بالوشستان) بزعامة حزب عوامي الوطني، وتهدف هذه الحركة إلى انفصال بالوشستان عن باكستان، وتأسيس دولةٍ خاصةٍ على أساس القومية البالوشتية، وضمّ المناطق الأفغانية التي يُقيم فيها البالوش إليها، وكان الشيوعيون هم وراء هذه الحركة، ويعملون بالخفاء لتجزئة الأمصار الإسلامية في سبيل إضعافها وخاصةً تلك التي تجاور الإمبراطورية الروسية،

ثم تطبيق المنهج العلماني، وأخيراً يأتي دور ابتلاعها من قبل الروس بعدما يكون قد حلَّ فيها من الضعف ما حل، وما ساد فيها من المفهوم الاشتراكي لانتشار الفقر، فعمّت الدعاية للروس، وعملهم لمحاربة الأغنياء ودعم الفقراء.

وفي عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) اعترفت باكستان بالدولة البنغالية وانفصالها عن باكستان.

اشتداد المعارضة:

أعلن ذوالفقار علي بوتو عن إجراء انتخابات في ١٧ ربيع الأول ١٣٩٧ هـ (٧ آذار ١٩٧٧ م) وأعلنت الأحزاب أنها ستشارك فيها، وقدّمت المرشحين. وقد رشّحت الجماعة الإسلامية نائب أميرها، وهو (جان محمد العباسي) ضدَّ ذوالفقار علي بوتو، ولكن لم يلبث أن صدر الأمر بإلقاء القبض عليه قبل تقديم أوراق ترشيحه بيومٍ واحدٍ، وهكذا فاز ذوالفقار علي بوتو بالتزكية.

وفي ٢٠ محرم ١٣٩٧ هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٧٧ م) شكلت المعارضة تحالفاً ضدَّ حزب الشعب الذي يتزعمه ذوالفقار علي بوتو، وهو الحزب الحاكم، وكان هذا التحالف برئاسة مفتي محمود، أمير جماعة علماء الإسلام، وضمّ تسعة أحزاب وجماعاتٍ سياسيةٍ، ومنها:

١ ـ حزب طريق الاستقلال برئاسة الجنرال أصغر خان.
٢ ـ حزب باكستان الديمقراطي.
٣ ـ حزب عوامي الوطني.
٤ ـ حزب رابطة باكستان الإسلامية.
٥ ـ جماعة علماء الإسلام.
٦ ـ الجماعة الإسلامية.
٧ ـ جماعة علماء باكستان.
٨ ـ الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة خان عبدالولي خان.
٩ ـ الحزب الوطني الاشتراكي برئاسة غوث بخش بزنجو.

غير أن الحكومة قد تدخلت بشؤون الانتخابات، فقد كانت النتائج تُعلن بالإذاعة قبل انتهاء عملية فرز الأصوات، ونتيجة ذلك حصل حزب الشعب على مائةٍ وخمسةٍ وخمسين مقعداً من أصل مائتي مقعدٍ، ولكن التحالف الوطني لم يعترف بهذه النتائج، ووقعت أزمة بعد إعلان نتائج الانتخابات ذهب ضحيتها مقتل ثلاثمائةٍ وخمسين إنساناً، وألقي في السجون عشرات الألوف من الشباب.

وقد جعل التحالف الوطني أهدافه:

١ ـ إبعاد ذوالفقار علي بوتو عن الحكم.
٢ ـ إعادة الانتخابات النيابية العامة.
٣ ـ تطبيق الشريعة الإسلامية.

ومع اشتداد المعارضة بدأ فعلاً حزب الشعب بالتصدّع فقد استقال منه أمينه العام مُباشر حسن، كما استقال سفير باكستان في إسبانيا اللواء الجوي عبدالرحيم خان.

وأخذ ذوالفقار علي بوتو يجري المباحثات مع التحالف الوطني، وما أن أعلن عن فشل هذه المباحثات حتى وقع الانقلاب ضدَّ نظام حكم حزب الشعب برئاسة ذوالفقار علي بوتو.

□ □ □

٢[1] ـ ضياء الحق:

[١٨ جمادى الآخرة ١٣٩٧ ـ ٦ محرم ١٤٠٩ هـ (٥ حزيران ١٩٧٧ ـ ١٨ آب ١٩٨٨ م)].

---

(١) ضياء الحق: ولد في ٢٢ محرم ١٣٤٣ هـ (١٢ آب ١٩٢٤ م) في بلدة (جولاندار) في مقاطعة البنجاب، وتعلّم في مدينة (دلهي) عاصمة الهند في كلية (سانت ستيفن) الإنكليزية، وخدم بالجيش الإنكليزي، وأصبح ضابطاً عام ١٣٦٤ هـ في سلاح الفرسان، فلما تمَّ تقسيم الهند انتقل مع أسرته إلى مدينة (كراتشي) في =

أعلن قائد الجيش عن القيام بحركة ضدّ ذوالفقار علي بوتو لوضع حدٍّ لموجة العنف السياسي التي أدّت إلى مصرع أكثر من ثلاثمائةٍ وخمسين مواطناً، وإصابة الآلاف، وتدهور الوضع السياسي، والعجز عن الوصول إلى حلّ الأزمة، وخوفاً من قيام أعمال عنف جديدة، وخشيةً من إقحام ذوالفقار علي بوتو للجيش بالسياسة واستخدامه في عمليات القمع كما سبق أن فعل.

---

* باكستان، والتحق بالجيش الباكستاني، وكان منضبطاً، محباً لمهنته، مرتبطاً، وعلى صلة وثيقة بزملائه الضباط، ومحبوباً من قبل مرؤوسيه. والتحق بكلية الأركان، وتخرج منها عام ١٣٧٥ هـ، وبعدها عمل مدرساً فيها.
شارك في الحرب التي جرت بين الهند وباكستان عام ١٣٨٥ هـ، وسافر إلى الأردن من بلاد الشام عام ١٣٨٩ هـ، وكان مستشاراً عسكرياً هناك، وشهد ما دار من أحداث يومذاك في تلك المنطقة.
وساهم في الحرب التي جرت بين الهند وباكستان عام ١٣٩١ هـ، والتي انتهت بتجزئة البلاد، وقيام دولة بنغلاديش. ورقي إلى رتبة جنرال عام ١٣٩٦ هـ، وعيّن قائداً عاماً للجيش رغم وجود ضباط أقدم منه رتبةً.
وفي عام ١٣٩٧ هـ زادت المعارضة ضد الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بوتو، ووقفت في وجهه الجماعات الإسلامية، فحدثت فوضى واضطرابات في البلاد، فقاد ضياء الحق انقلاباً أطاح بنظام الحكم القائم برئاسة ذوالفقار علي بوتو ١٨ جمادى الآخرة ١٣٩٧ هـ (٥ حزيران ١٩٧٧ م)، وقدّم ذوالفقار علي بوتو إلى المحكمة بتهمة تدبير جريمة قتل لأحد رجال المعارضة، ونفّذ حكم الإعدام به.
وشكّل ضياء الحق وزارة شاركت فيها الجماعات الإسلامية، وعندما قامت الثورة الإسلامية في أفغانستان، وقف إلى جانبها، ودعم المجاهدين، وفتح باكستان أمام تحركاتهم، وأقام لهم المعسكرات، والمستشفيات داخل باكستان، وهذا ما شدّ من عزائمهم، وشجّعهم على القتال ومتابعة الجهاد.
وتحسنت علاقاته مع الولايات المتحدة بعد انقطاع بسبب المفاعل النووي الباكستاني. وساهم في لجنة المصالحة التي شكلها مؤتمر القمة الإسلامي لحل الخلاف بين العراق وإيران، ولم تنجح هذه اللجنة في مهمتها.
وفي ٥ محرم ١٤٠٩ هـ (١٧ آب ١٩٨٨ م) قُتل بحادثة طائرة في طريقها من مطار (بهاولبور) إلى مطار (راولبندي) وله ولدان وثلاث بنات.

فرض ضياء الحق الأحكام العرفية، وحلّ الجمعية الوطنية، والمجالس التشريعية الإقليمية، وأقال حكومات الأقاليم، وشكّل مجلساً عسكرياً من قادة الأسلحة الثلاثة: البرية، والبحرية، والجوية تحت رئاسته، وألّف وزارة من المدنيين تُعاونه في إدارة البلاد، كما أصدر عدداً من القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، فأقام الحدود، وفرض عقوباتٍ صارمةً على شاربي الخمر، وألغى الربا من المصارف.

كما اعتقل زعماء التحالف الوطني كي لا تكون الحركة موجّهةً ضدّ جماعةٍ معينةٍ ـ على ما يبدو ـ ولكن هذه الاعتقالات لم تطل، إذ أخرج الجميع من السجون.

وطالب ضياء الحق زعماء التحالف الوطني بالتعاون، وقد خاطبهم بأني قد نفّذت هدفكم الأول بإبعاد ذوالفقار علي بوتو عن الحكم، وألغيت كذلك الانتخابات الماضية، وأزلت كل نتائجها وآثارها، وهذا من هدفكم الثاني الذي سأتمّمه بإجراء انتخاباتٍ جديدةٍ، وقد وعد بأنها ستكون بعد ثلاثة أشهر، أما أنتم فعليكم مساعدتي بتطبيق الشريعة الإسلامية التي هي المطلب الثالث لكم، وبذا تتحقّق جميع أهدافكم التي كنتم تعملون جاهدين في سبيل تنفيذها.

وعد ضياء الحق بعودة الحكم المدني، وأبقى فاضل إلهي شودري رئيساً للدولة. وقد أيّد الإسلاميون ضياء الحق في أول الأمر، وأسند إلى بعضهم المناصب الوزارية، فتسلّم وزارة الإعلام أحد أعضاء الجماعة الإسلامية. وكان طفيل محمد أمير الجماعة الإسلامية خال ضياء الحق، وعلى صلة وثيقة به، ومع ذلك فقد وقفت الجماعة منه موقف المعارض لاستمراره في الحكم العسكري.

وفي شوال ١٣٩٨ هـ (أيلول ١٩٧٨ م) ترك فاضل إلهي شودري رئاسة الدولة فضم ضياء الحق رئاسة الحكومة إلى رئاسة الدولة وتسلمهما.

قُدّم ذوالفقار علي بوتو إلى المحكمة بتهمة الأمر بقتل أحد معارضيه،

وقد ثبتت التهمة عليه، ونُفِّذ فيه حكم الإعدام بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ (٤ نيسان ١٩٧٩ م).

وفي ذي القعدة من عام ١٣٩٩ هـ (تشرين الأول ١٩٧٩ م) أجّل الانتخابات إلى أجلٍ غير مُسمّى التي كان قد سبق أن وعد بها. ولكنه في الوقت نفسه طالب بتطبيق الإسلام.

سياسة ضياء الحق:

سار ضياء الحق في سياسته في اتجاهين يكادان يكونان متضادين متنافرين إذ هما متباينين أشدّ التباين، وهذا ما وجّه إليه معارضة من خصمي كلا الاتجاهين، لقد سار في:

أ ـ اتجاه أمريكي:

إذ تقرّب من الولايات المتحدة الأمريكية وهو يهدف إلى:

١" ـ الحصول على السلاح.

٢" ـ إبعاد أمريكا عن الهند، ومحاولة عدم حصول الهند على السلاح من أمريكا لإضعاف الهند، قلةً في السلاح، وتنوعاً في مصادره ولهذا أثره في التخطيط، مكانةً في السياسة الدولية.

٣" ـ التأمين على استمرار حكمه.

وقد لقي تجاوباً من طرف الولايات المتحدة، وسكتت مرحلياً عن اتجاهه الثاني، فهي تريد من نظامه:

١" ـ إذلال روسيا في بلاد الأفغان، كما سبق لروسيا أن أذلّت الولايات المتحدة في حرب فيتنام. ولكن لهذا حدّاً يجب أن يقف عنده، فلا يحق له أن يعمل على تمكين المجاهدين الأفغان من استلام السلطة، وإقامة حكومة إسلامية. وإنما إذلال روسيا فقط، ثم إقامة حكم علماني في بلاد الأفغان، وإسكات الإسلاميين والشيوعيين بعدها.

٢" ـ إبقاء باكستان في فلك النظام الرأسمالي، وعدم توجّهها نحو الصين، إذ توطّدت العلاقات بينهما بعد الحروب الباكستانية الهندية عام ١٣٨٥ هـ و ١٣٩٠ هـ.

ب ـ اتجاه إسلامي:

ضياء الحق حسبما يبدو صاحب اتجاهٍ إسلامي، ويريد تطبيق الشريعة، وإقامة علاقاتٍ وثيقةٍ مع كافة الأمصار الإسلامية بل لا مانع عنده من الوحدة الإسلامية، غير أنه يخشى:

١" ـ التفاهم مع الحركات الإسلامية في باكستان لأن الدول الكبرى لا ترضى عن ذلك وخاصةً الجماعة الإسلامية التي أسّسها أبو الأعلى المودودي عام ١٣٦٠ هـ، وهي الآن برئاسة طفيل محمد خال ضياء الحق. ولقد بدأ ضياء الحق عهده بالتقرّب من الحركات الإسلامية الباكستانية، وحصل على تأييدها، وشاركت معه في الوزارة الأولى التي شكّلها، وتحمّلت معه تبعات الحكم، ثم أحسّ بالخطر يقترب منه نتيجة هذه السياسة، فابتعد عن الحركات الإسلامية، غير أنه لم يستطع أن يتخلّى عن خطّه، فانزوى قليلاً، فأخذت تلك الحركات تُعارض خطّ سيره العسكري الأمريكي.

٢" ـ عملت الدول الكبرى ضدّه صليبيةً إذ هي ضدّ العمل الإسلامي، وخاصة صاحب الفكر الواعي منه مثل بعض التنظيمات الإسلامية التي قامت تدعو إلى الوحدة الإسلامية، وتطبيق الشريعة، والحقيقة ليست الدول الكبرى وحدها في هذه القضية، وإنما الدول كلها إذ لا تعدو أي دولةٍ أن تكون صليبيةً أو يهوديةً، أو ملحدةً، أو علمانيةً، أو وثنيةً، وكلها ضدّ الإسلام مباشرةً وعلى طول الخط، بل ويُضاف إليها الطغاة من كل صنفٍ وربما كان بعضهم من بين المسلمين وإن...

٣" ـ الأعداء في داخل باكستان من الأصناف كلها، فهم يتربّصون الدوائر به، مخالفةً صريحةً بالمنهج، وطمعاً في استلام السلطة، فأصحاب

النظام الشيوعي يجدون في ضياء عدواً في العقيدة بإسلامه، وفي السياسة لمحاربته الشيوعيين في أفغانستان، ولاتجاهه الأمريكي، وأصحاب النظام الأمريكي يرون فيه عدواً بإسلامه، ومن الناحية السياسية فقد انتهى دوره عندهم.

ولهذا بدا ضياء الحق مُتبايناً في سياسته، مختلفاً في منهجه، لا يكاد يُعرف له خط، يسير مترنّحاً متخوّفاً.

غير أن الخطّ الذي استطاع أن يُوفّق فيه بين الاتجاهين دعم المجاهدين الأفغان، فهو في هذا الجانب يُحقّق خطه الأصيل في دعم المجاهدين، ويُرضي في الوقت نفسه أمريكا التي تريد إذلال روسيا فتسكت عن سياسته بحلو، وتمدّ بشرو. واستمرّ هذا حتى وُقّعت الاتفاقية بين الحكومة الباكستانية والحكومة الأفغانية في ٢٧ شعبان ١٤٠٨ هـ (١٤ نيسان ١٩٨٨ م).

شعرت أمريكا بعد توقيع تلك الاتفاقية أنها قد أذلّت روسيا فخرجت من أفغانستان ذليلةً كليلةً، وبذا فإن دور ضياء الحق قد انتهى ويجب أن يتوقّف دعم المجاهدين الأفغان، ولا يصحّ أن يستمرّ أكثر من ذلك، إذ يُؤدّي استمرار الدعم إلى تمكّن المجاهدين، وتمكينهم من استلام السلطة، وبذا أرادت أمريكا أن تتخلّص منه، وأعلنت تُخطّط لذلك.

المعارضة الخارجية:

قلنا إن الدول كلها تقف ضدّ حكم ضياء الحق للمنهج الذي يسير عليه، وكذلك الطغاة في مختلف الأرض للسبب نفسه، ولكن يهمنا لفت الانتباه إلى بعض الدول الرئيسية وهي:

أمريكا: كانت تؤيّده وتدعمه في المرحلة الأولى في سبيل الوقوف ضد روسيا في أفغانستان، فلما تمّ لها ما تريد، ووُقّعت الاتفاقية بين الحكومتين الأفغانية والباكستانية في ٢٧ شعبان ١٤٠٨ هـ (١٤ نيسان ١٩٨٨ م)، وانسحبت روسيا، وانتهت بذلك مهمّة ضياء الحق.

روسيا: تقف صراحةً ضدّ ضياء الحق لأنه يقف في وجهها في أفغانستان، ويدعم المجاهدين ضدّها، وضدّ أتباعها الذين يحكمون «كابول»، ولمخالفته لها في العقيدة، فهي عدوّة الإسلام، وهو مسلم، وإن نجاحه في منهجه، وانتصار الأفغان، وتشكيل دولةٍ مسلمةٍ قويةٍ على حدودها لَيُؤثّر عليها أشدّ الأثر، فلربما وهو الأغلب أن يُثير ذلك المسلمين الذين يخضعون للسيطرة الروسية، وهذا معناه تفكّك الإمبراطورية الروسية، وإضعافها، وتراجعها إلى دولةٍ من الدرجة الثانية أو الثالثة، بل ربما خضعت للمسلمين الذين يكون قد قوي شأنهم، وتخلّصوا من ربقة الذلّ التي فرضتها عليهم روسيا، وهذا ما تضعه نصب أعينها، ولا يغيب عنها أبداً نتيجة الظلم الذي تُمارسه، وهي تعلم أن شدّة الضغط يولّد الانفجار، فكيف إذا كان من يدعمه، وخاصةً إذا كان ينطلق من العقيدة الإسلامية، وتبنّي فكرة الجهاد.

هذا إضافةً إلى أنها تُعادي باكستان لصلتها الوثيقة مع الصين المنافسة الشيوعية لروسيا والتي تُوجّه إليها اللوم والاتهام في كل قضيةٍ دوليةٍ، أو لعبةٍ كان للروس فيها دور.

وأخيراً فإن روسيا مصلحتها مع الهند عدوّة باكستان، فكلا الخصمين لباكستان يريد القضاء على باكستان وزوالها من الخريطة عقيدةً وحقداً.

الهند: تنازع باكستان على كشمير، وتُضايقها على الولايات المتحدة الأمريكية، وتخشى من الإسلام، وعودة أهله لحكم الهند، وخاصةً أن في الهند أكثر من ثمانين مليون مسلم، واشتبكت معها في حربين، وتُعدّان خصمين دائمين أو عدوّين لدودين.

إنكلترا: تسير في السياسة نفسها التي تسير عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وتحقد على باكستان إسلاميتها، وعلى ضياء الحق لتوجّهه الإسلامي، فتريد زواله.

الصين: ترغب في قوة باكستان لتنتصر على الهند التي تختلف مع الصين، ولتذلّ روسيا التي بينها وبين الصين بينونة صغرى.

أفغانستان: حكومة أفغانستان شيوعية تدعمها روسيا التي جيوشها بجانبها، وضياء الحق يؤيّد المجاهدين الذين يُحاربون الحكومة الشيوعية العملية، فالخلاف بين باكستان وحكومة أفغانستان مستحكم، وبقاء طرف مرهون بزوال الطرف الآخر.

المعارضة الداخلية:

تتمثّل المعارضة الداخلية في عددٍ من الأحزاب والجماعات والمنظمات، وإن كانت هذه المعارضة تختلف في عنفها بين حزب وآخر، حسب منهجه الذي يسير عليه وسياسته التي يتبعها، ومن هذه التجمعات:

١" ـ حزب الشعب: ويتزعم هذا الحزب نصرت بوتو[١] زوجة ذوالفقار علي بوتو الذي أعدم بالمحاكمة لإعطائه الأمر بقتل أحد معارضيه، وذلك بعد أن قام ضياء الحق بانقلابه ضدّ حكم بوتو. ويُعارض هذا الحزب نظام الحكم ثأراً، وحقداً، وطمعاً في استلام السلطة، هذا بالإضافة إلى النهج الاشتراكي الذي يعمل له، وسياسته نحو الشرق حسبما يزعم على حين يسير باتجاه الغرب، ويخطو موازٍ للسياسة الغربية تماماً وفي فلك السياسة الأمريكية.

وإذا كان ضياء الحق قد استقطب بعض زعماء هذا الحزب، وهذا أمر طبيعي ما داموا من الانتهازيين فهم مع كل حاكم، ورغم أن عدداً من قادته قد تخلّوا عن الحزب إلا أنه لا يزال قوياً.

٢" ـ الحزب الوطني الديمقراطي: ويتزعمه خان عبدالولي خان، ويدعو إلى إقامة وطن خاص بقبائل «الباتان» المقيمة في الشمال الغربي

(١) إعطاء لقب الزوج للزوجة على طريقة الكفار.

من البلاد، وتتكلم هذه القبائل لغة «البشتو» التي تسود في بلاد الأفغان، وهذا الحزب، يسير تحت جناحه أعداد من الشيوعيين.

٣" ـ الحزب الوطني الاشتراكي: ويتزعمه غوث بخش بزنجو، ويدعو إلى إقامة وطني خاص بقبائل البلوش وينحو منحى الاشتراكية.

٤" ـ حزب عوامي الوطني: وينهج خطاً اشتراكياً.

هذه الأحزاب الأربعة لا ترى دعم المجاهدين الأفغان بدعوى مصلحة باكستان وحرصاً على اقتصادها، وتنتقد في الوقت نفسه محاربة النظام الشيوعي القائم في كابول والذي تدعمه روسيا. وتُهاجم أيضاً السير في ركاب أمريكا. ولكنها لا تعمل على الاصطدام مع الحكم إذ تعتقد أن النظام قوي، ومُركّز، ومُؤيّد من الجيش.

٥" ـ المنظمات النسائية: وغالباً ما تتزعم هذه المنظمات النسوة اللاتي تحلّلن من القيم، وتحرّرن من الدين، وتأثرن بالأفكار المخالفة للشرع، وليس لديهن أي خلفية دينية لذلك يدّعين أن الإسلام يجور على المرأة ولا يعطيها حقها، على حين أن النظم الأخرى من شيوعية ورأسمالية تُعطي المرأة كامل حقها، ولا يعرفن من هذه الحقوق سوى التحرّر من كل القيم، والسير كما يحلو لهن، والتصرّف كما ترغب الواحدة منهن.

هذا النوع يرى في الإسلام عدواً له لذا فهو يقف في وجه كل من يدعو له أو ينادي به، ومن هنا وقوفهن ضد نظام ضياء الحق.

٦" ـ الشيعة: وهذه الطائفة أمرها غريب جداً، فعلى الرغم من ادعائها الإسلام والانتساب له إلا أنها لا توافق على أي مشروع إسلامي، إلا إذا كان على المذهب الشيعي، هكذا تدّعي، والواقع أنها لا تعارض إسلامياً، وإنما تُعارض سياسةً فلا تقبل نظام الحكم القائم، وإنما تريد التبعية لإيران التي أصبح لها مكانة في نفوس الشيعة في بقية جهات العالم، وكان عارف الحسيني رئيس حركة تنفيذ الفقه الجعفري، والزعيم

الشيعي جعفر حسين يُعارضان دائماً الحكم، ويدعون أن عددهم عشرون مليوناً، والواقع أنه لا يزيد على سبعة ملايين، وإذا ضممنا إليهم الإسماعيلية وصل العدد إلى ثمانية ملايين فتكون نسبتهم ١٠٪ من مجموع سكان باكستان. وجرت لقاءات بين ضياء الحق ووزير الشؤون الدينية من جهة وبين الشيعة من جهة أخرى، ووصلوا إلى بعض التفاهم بعد جهود مضنية ولم يكن لذلك أي أثر.

٧ً – الإسماعيلية: وهم لا علاقة لهم بالشيعة، وهم أصحاب نفوذ وثراء، ويسيرون في فلك السياسة الإنكليزية، ويعملون ضدّ الإسلام، وإن ادّعوا أنهم أصل الإسلام وهذا ما يعلنون لكن ما يضمرون لا يبعد عن العمل ضدّ الإسلام، والهدم فيه بمختلف المعاول.

٨ً – القاديانيون: ومع أن هؤلاء قلّة، ونقصت أهميتهم بعد أن أصدرت المحاكم الشرعية أنهم فرقة ليست مسلمةً إلا أن عناصرهم ذات مراكز حساسة، ويُخفون عقيدتهم في أغلب الأحيان. ومع ذلك فهم يتحركون تبعاً للسياسة الإنكليزية.

هذه الفئات الثمانية كانت عدوةً لنظام ضياء الحق، ومعارضةً له، ولكن كانت معارضةً مخفيةً لا تظهر إلا نادراً، وإن كانت معروفةً صراحةً في مُخالفتها للنظام القائم. وكانت هناك معارضة صريحة وإن كانت أخفّ ضراوةً وأقلّ عنفاً، ومن هذه المجموعات.

أً – الجماعة الإسلامية: وكانت تحمل على ضياء الحق اتجاهه نحو أمريكا، وحكمه العسكري، وعدم تطبيق الشريعة بشكلٍ جدي، وتساهله مع الشيعة، وسكوته عن بعض الذين يسيئون، وكان خورشيد أحمد نائب أمير الجماعة يُصرّح دائماً برفضه للحكم العسكري الذي ينطوي تحته الاستبداد، وكذلك أمير الجماعة القاضي حسين أحمد.

٢ً – أهل الحديث: الذين كانوا يُطالبون بتشكيل مجلسٍ للعلماء

ليكون المرجع لتطبيق الشريعة، ونتيجة عدم القيام بتلبية هذا المطلب، كانوا يحملون عليه.

٣ً – العسكريون: الذين كانوا يريدون السيطرة، وقد مارسوها مدةً من الزمن منذ أيام أيوب خان، ويحيى خان، وحتى بوتو، ورغم أن الحكم عسكري إلا أنه لم تكن للقادة تلك الصلاحيات الواسعة، والممارسات الغريبة التي تعرفها الأنظمة العسكرية الأخرى.

فالمعارضة إذن ذات قواعد عريضةٍ غير أنها خامدة، وربما كانت تبرز أحياناً أما الحكم فكان يرتكز على كبار الضباط الذين هم دعامة الرئيس ضياء الحق، وبعض الزعماء المدنيين من السياسيين، ثم العامة وهم غالبية الشعب، وهؤلاء يُؤثّر فيهم الإعلام، وربما تستطيع المعارضات كسب أعدادٍ منهم بالتأثير والدعاية.

أجرى ضياء الحق استفتاءً عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) وحصل على ثقة الشعب نتيجة هذا الاستفتاء، واستمرّت الأحكام العرفية معمول بها منذ قيام الانقلاب عام ١٣٩٧ هـ حتى عام ١٤٠٥ هـ، وبعدها وعد بإجراء انتخاباتٍ، ووضع قوانين لها، ومنها:

أ – عدم الاختلاط: حيث ينتخب المسلمون وحدهم ولهم ممثليهم، وينتخب غير المسلمين وحدهم ولهم ممثليهم.

ب – التمثيل النسبي: فتكون الأصوات للأحزاب وليس للأشخاص، ويُعطى الحزب من المقاعد بنسبة ما نال من الأصوات. والأحزاب التي لا تحصل على نسبة ٥٪ من مجموع الأصوات لا تُمثّل في الجمعية الوطنية.

ج – تقديم حسابات الحزب: إن الحزب الذي يُريد أن يُشارك في الانتخابات عليه تقديم حساباته المالية، ونظامه الأساسي للدولة.

ولكن التحالف الوطني قد عارض هذه القوانين، وعدّها غير دستوريةٍ،

والانتخابات يجب أن تكون حرةً، وغير مشروطة، وغير خاضعة لقوانين خاصة يصوغها كل حاكمٍ وفق هواه.

ولكن أجريت انتخابات البلدية على حين أُلغيت الانتخابات النيابية.

انقلاب جديد:

بعد أن وُقِّعت الاتفاقية بين باكستان وحكومة أفغانستان في سويسرا في ٢٧ شعبان ١٤٠٨ هـ (١٤ نيسان ١٩٨٨ م)، وانسحبت روسيا من بلاد الأفغان عسكرياً أحسّ ضياء الحق أن وضعه في بلاده قد اختلّ، فأسرع يبحث عن الأسباب، ويفتش عن مخرج، فوجد.

أن المجاهدين الأفغان قد شعروا أنهم قد خُذلوا من باكستان، ولم يكن هذا توقّعهم، وهم قد رفضوا تلك الاتفاقية إذ لم يكونوا طرفاً فيها رغم أنها كانت بسببهم ومن أجلهم. وضياء الحق لا يريد خذلان المجاهدين، بل كان يقف إلى جانبهم حسب إمكاناته المادية، وطاقاته السياسية حيث هناك حدّ معين يمكن أن يقوم به، ولا يمكنه أن يتعدّاه.

وشعر أن خلافاً بينه وبين رئيس حكومته محمد خان جونيجو الذي كان يتسلّم حقيبة وزارة الدفاع إضافةً إلى رئاسته للحكومة، وكان ضياء الحق هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلّحة، وبحكم منصب الرجلين يحدث احتكاك لكن لم يصل إلى درجة الصدام. وأحسّ هنا ضياء الحق أن رئيس حكومته كان ضمن اللعبة حيث كان يرى أن المجاهدين يُشكّلون عبئاً على باكستان في الوقت الذي كانت تعاني فيه ضائقةً اقتصاديةً، لذا يجب طردهم من أراضي باكستان، والتفاهم مع الروس. وهذا ما جعل ضياء الحق يلجأ إلى انقلابٍ جديدٍ في بلاده بصورةٍ سلميةٍ.

ففي ١٤ شوال ١٤٠٨ هـ (٣٠ أيار ١٩٨٨ م) ألقى خطاباً بالتلفزيون أعلن فيه حلّ الجمعية الوطنية، وإقالة الحكومة برئاسة محمد خان جونيجو لأنها فشلت في وضع حدٍّ للفساد، ولكنه لم يُعلن الأحكام العرفية، ولم

يُعلّق الدستور، ولم يحظر نشاط الأحزاب، ووعد بإجراء انتخاباتٍ خلال ثلاثة أشهر، وألغى زيارته للصين التي كانت مقررةً أن تكون في هذا اليوم، وغيّر المواقع في مسؤولي وسائل الإعلام، وعزل المفاوضين في جنيف من مناصبهم بعد توقيع الاتفاقية.

وعيّن رحيم الدين، وهو جنرال متقاعد، حاكماً لإقليم السند.

وفي ٢٤ شوال ١٤٠٨ هـ (٩ حزيران ١٩٨٨ م) شكّل وزارةً برئاسته، ضمّت أعضاء متبايني المشارب، فكان منهم صاحب زاده يعقوب خان الذي تسلّم حقيبة وزارة الخارجية، وقد كان يشغلها من قبل، وهو ضابط من أصدقائه، وهو الذي تولّى شأن مفاوضات جنيف مع ممثلي حكومة الأفغان الشيوعية.

وحبيب الحق وتسلّم منصب وزير المالية.

ومير هزار خان بجراني من أعضاء حزب الشعب البارزين سابقاً، ومن أعضاء الوزارة المُقالة.

ومير أفضل خان، وهو أيضاً من أعضاء الوزارة المُقالة، ومن قادة حزب الشعب سابقاً.

وكان تشكيل هذه الوزارة بعد لقاءٍ طويلٍ تمّ بينه وبين الشيخ حردان شاه الذي كان مستشاراً دينياً لرئيس الوزراء السابق محمد خان جونيجو.

وفي الأول من ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (١٥ حزيران ١٩٨٨ م) عاد فألقى كلمةً دافع فيها عما سبق أن اتخذه من إجراءاتٍ سابقةٍ، ووعد بأن تتغيّر قريباً الأوضاع الاقتصادية في باكستان كما ستتغيّر القوانين- إن شاء الله-.

وفي ١١ ذي القعدة أي بعد عشرة أيامٍ من إلقاء كلمته الأخيرة ألقى كلمةً جديدةً تساءل فيها عما سيكون جوابه فيما إذا سُئل يوم القيامة لِمَ لم يحكم بالشريعة الإسلامية!!!

ويبدو كأنه أحسّ بما يُدبّر له، وشعر باللعبة الدولية ضدّه، وتوقّع أن

أيامه قد اقتربت على الانتهاء، فرأى ضرورة التزامه بخطه الإسلامي دون التفكير بالخوف من أمريكا، ولا حاجة لطلب رضاها، والأمر بيد الله، والآجال، والأرزاق بيده سبحانه وتعالى، وأخذ يفكر بالانطلاق من هذا المبدأ، وقرّر إجراء استفتاء عام (١٩٩٠ م) في الوقت الذي تنتهي فيه مدة رئاسته، إن بقي حياً، ليعرف ثقة الشعب وتجاوبه مع سياسته.

مقتل ضياء الحق:

أخذ ضياء الحق يقوم بأعماله بمنتهى السرية التامة من باب اتخاذ الأسباب، ويتوقّع حدوث ضربةٍ قاصمةٍ في البلاد، وإن لم يُعيّن مصدرها، غير أنه يتوقّعها من أمريكا التي كان يعمل على مسايرتها، ويُظهر السير في فلكها، وعلى منهجها.

وانتهت مهمة ضياء الحق عند أمريكا، فقد خرجت روسيا من أفغانستان مكرهةً، ولم يعد يصلح ضياء الحق عندها لحكم باكستان، إذ لم تعد تريد دعم المجاهدين الأفغان، ولم ترغب أن يصلوا إلى مرحلةٍ أكثر من التي وصلوا إليها بل تريد أن يتراجعوا، وليس أمام الشيوعيين، وإنما أن يبقى الطرفان على الوضع الذي هما فيه، حتى ييأس الشعب، وينفض يده من كلا الطرفين، ويأتي نظام علماني ترضى عنه، كأن يعود الملك السابق محمد ظاهر شاه.

وكانت أمريكا تعلم أن ضياء الحق حاكم باكستان كان يُجاملها، ويُظهر ما لا يُضمر، فهو يُعلن مُوافقته على السير في خطها ليحصل على السلاح، وقد حصل، بل وبدأ العمل لإنتاج قنبلةٍ ذريةٍ باكستانيةٍ، وهذا ما أثار الهند، ودولة اليهود في فلسطين، وكان يُسايرها ليستمرّ حكمه، وقد تمّ ذلك، فقد حكم أكثر من أحد عشر عاماً.

ولكن أمريكا لا ترضى أن يستمرّ حكمه، لأنها لا ترغب في أن يستمرّ دعم المجاهدين الأفغان، وأن تستمر قوتهم. وكذلك فلا ترضى أن

تُستغلّ، ويستغلّ نظام ما حاجتها إليه، ويتقوّى، ويتسلّح، ويعمل على إنتاج قنبلةٍ ذريةٍ، فمن الأساس لا تقبل أمريكا أن تملك باكستان مثل تلك القنبلة، ولكن اقتضت الظروف أن تسكت عن هذا موقتاً ما دامت بحاجةٍ مرحليةٍ إلى هذا الوضع، أما وقد انتهت الحاجة، ووصلت أمريكا إلى هدفها، فلتطح بالنظام وبفكرة القنبلة أو بالأحرى تزول هذه الفكرة مع زوال النظام، ودفن صاحبه، وأخذت أمريكا تدبّر لإنهاء الوضع.

عرضت أمريكا على ضياء الحق شراء بعض الدبابات الأمريكية، وقد أحضرت بعضها إلى باكستان لرؤيتها ومعرفة مزاياها التعبوية، وتحدّد موعد لرؤية تلك المزايا على الطبيعة، وخرج ضياء الحق، ومعه رئيس أركان الجيش الباكستاني أختر عبدالرحمن، وتسعة من كبار الضباط الذين يعتمد عليهم، والسفير الأمريكي في باكستان (أرنولد رافيل)[1] والجنرال (هربرت واسوم) الملحق الأمريكي لشؤون الدفاع والخبير بسلاح الصواريخ والمدفعية التي يستخدمها المجاهدون الأفغان. ولم يخطر ببال ضياء الحق أي سوءٍ ما دام معه بعض المسؤولين الأمريكان، وكأنه نسي أنهم يُضحّون بكل شيء؛ في سبيل الوصول إلى أهدافهم المهمّة. وكانت الرحلة في منتهى السرية، وبعد رؤية المزايا التعبوية للدبابات المعروضة على الطبيعة انتقل الحضور إلى مطار (بهاولبور) لينتقلوا منه إلى مطار (راولبندي)، وكانت الرحلة سريةً أيضاً لا يعلم بها إلا أصحابها، واستقلّوا طائرةً في

---

(١) أرنولد رافيل: من ولاية نيويورك، ولد في مدينة (تروي) عام (١٩٤٣ م) ١٣٦٢ هـ، وانخرط في السلك السياسي عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)، وعُيّن في إيران في مدينة أصفهان، ثم انتقل إلى مدينة طهران، وأصبح عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) مساعداً خاصاً لوكيل وزارة الخارجية، وفي عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) المسؤول السياسي في السفارة الأمريكية في إسلام أباد، ثم مساعداً خاصاً لوزير الخارجية، ثم النائب الأول لوزير الخارجية الأمريكية ريتشارد مورفي، وفي عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) سفيراً لأمريكا في إسلام أباد، ويعدّ خبيراً بشؤون العالم الإسلامي.

اتجاههم إلى مطار (راولبندي)، وما أن أقلعت الطائرة حتى سقطت محترقةً بسبب انفجار قنبلةٍ فيها، وتناثرت قطعها على الأرض، وقد قُتل جميع من فيها، وذهبوا قتلى محترقين لا يُعرف أحدهم من الآخر وذلك في ٥ محرم ١٤٠٩ هـ (١٧ آب ١٩٨٨ م).

الاتهام:

ذهب المحلّلون السياسيون مذاهب شتّى في الدوافع التي وراء عملية القتل هذه، ومن هذه الأقوال:

١ ـ **أن الروس والهنود والأفغان الشيوعيين** وراء هذه الحادثة لحقد الروس وشيوعيي الأفغان على ضياء الحق شخصياً إذ قوّى المجاهدين الأفغان عليهم حتى أذلّهم. وأما الهند فلإضعاف باكستان وخوفها من أن تمتلك جارتها باكستان القنبلة الذرية، وأن تتحسّن علاقاتها مع أمريكا أكثر مما هي عليه. وأن يتسلّم المجاهدون الأفغان السلطة في بلادهم ويتفاهموا مع باكستان، وتقوم وحدة بين الطرفين تُهدِّد الهند. هذا بالإضافة إلى بغض ضياء الحق شخصياً بسبب اتجاهه الإسلامي.

وذكر المعلّقون أن المخابرات الباكستانية كانت مُخترقةً من عدة جهاتٍ، فلم تُغن سرية الرحلة التي قام بها ضياء الحق. واختراق المخابرات الباكستانية ينطبق على رأي أصحاب القول وعلى غيرهم.

٢ ـ **إيران:** كانت إيران على خلافٍ مع باكستان بسبب المفهوم الإسلامي (الإسلام أو الشيعة)، وكان الشيعة في باكستان يريدون أن يحملوا ضياء الحق على مسايرتهم، وتطبيق مفهومهم الخاص بالإسلام حسب المنهج الرافضي، والسير في ركاب السياسة الإيرانية، وجرت لقاءات وحوار...

وقُتل عارف حسين الحسيني (رئيس حركة تنفيذ الفقه الجعفري) في باكستان، وكان مقتله يوم ٢٢ ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (٥ آب ١٩٨٨ م)،

واتهم أنصاره الحكومة بالعمل على قتله. فقامت إيران بردّ الفعل وقتل من اتهمته بقتل أحد أعوانها الأساسيين في باكستان.

٣ ـ **دولة اليهود:** ويرى المحلّلون أن إقدام اليهود على هذا العمل ردّاً على مواقف باكستان الدائمة ضدّ دولتهم في فلسطين، واتخاذ مواقفها دائماً بجانب المسلمين، وخوفاً من القنبلة الذرية الباكستانية التي لن تكون لباكستان فقط، وإنما حسب اتجاه ضياء الحق للمسلمين جميعاً أي ضدّ دولة اليهود، فعملوا لإجهاض تلك القوة قبل تكاملها.

٤ ـ **الباكستانيون:** ومنهم العسكريون الذين يريدون السلطة، أو المدنيون من أصحاب الثأر كحزب الشعب، أو أصحاب المصالح أو أصحاب مناهج مُباينة لمنهج ضياء الحق وخاصةً الشيوعيين الذين قضّ مضجعهم دعم المجاهدين الأفغان، ومحاربة الحكم الشيوعي في كابل، وإذلال روسيا وإجبارها على الانسحاب من بلاد الأفغان. وقد حالت سلطات الأمن الباكستانية من وصول لجان التحقيق إلى مكان الحادث.

٥ ـ **أمريكا:** وهو الظنّ الراجح لما قد سبق وبيّناه. ولكن أبعد التهمة عنها قليلاً وجود أمريكيين معه وهم ذو مكانةٍ، ولكن نسي هؤلاء أن أمريكا لا تُبالي ببعض الضحايا مقابل تنفيذ مخطط، بل ربما تتخذ من رجالها طعماً لذلك، دون أن تُعلن.

وحسب الدستور الباكستاني يتسلّم منصب الرئاسة إذا مات أو قُتل رئيس البلاد فجأةً رئيس الجمعية الوطنية، وهكذا أصبح رئيس باكستان غلام إسحاق خان.

□ □ □

٣" ـ غلام إسحاق خان[1]:

[٦ محرم ١٤٠٩ هـ ـ ..... (١٨ آب ١٩٨٨ م ـ .....)].

تسلَّم غلام إسحاق خان السلطة في اليوم الثاني لمقتل ضياء الحق، فشكّل مجلس طوارئ، ضمّ كلاً من وزراء الداخلية، والدفاع، والخارجية، والعدل، ورؤساء أركان القوات البرية، والبحرية، والجوية، ومهمّة هذا المجلس حفظ النظام، والأمن، والإشراف على الانتخابات العامة التي ستجري في ٧ ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨ م)، وهو المجلس الأعلى في البلاد.

وأعلن أن الانتخابات ستكون على أساسٍ حزبي. وأما عن الشريعة الإسلامية فأبدى أن ما في الدستور من قوانين إنما هي موافقة للشريعة، وهذا يعني (لا حاجة للعمل على تطبيق الشريعة، فالأمر منتهٍ)، وأما عن تأييد المجاهدين الأفغان، فقال: إنهم طلبوا الحماية، وقد وُفّرت لهم، وأن اتفاقية جنيف قد تمّ توقيعها ونحن ملزمون بتنفيذها، وسنحاول إقناع المجاهدين بقبولها.

(١) غلام إسحاق خان ولد عام ١٣٣٠ هـ (١٩١٢ م)، وهو من الإقليم الشمالي الغربي أي من قبائل الباتان، وقد عمل في بداية حياته جابياً للدخل، وبعد انتهائه من متابعة الدراسة عُيّن محافظاً لمصرف باكستان المركزي.
كان موضع ثقة ذوالفقار علي بوتو، وتسلّم في عهده وزارة المالية، ثم وزارة الدفاع، فلما آل الأمر إلى ضياء الحق مال إليه، وشغل منصب وزارة المالية مدة الأحكام العرفية ١٣٩٧ ـ ١٤٠٥ هـ.
وفي عام ١٤٠٥ هـ انتخب نائباً عن الإقليم الشمالي الغربي، واختير رئيساً لمجلس الشيوخ، وكان مرشح ضياء الحق في هذا الاختيار.
التحق بحزب الرابطة الإسلامية عندما قوي أمرها أيام وزارة محمد خان جونيجو، ثم تركها ليلة إقالتها عند حركة ضياء الحق البيضاء، كما تخلّى من قبل عن حزب الشعب. وكان أحد أركان الحكم الثلاثة وهم: ضياء الحق القائد الأعلى للجيش، وغلام جيلاني رئيس المخابرات العامة، وغلام إسحاق خان رئيس جهاز الخدمة المدنية.

ومن هذه الأقوال تبدو السياسة التي سيتبعها، وأنها مخالفة كلياً للسياسة التي كان عليها ضياء الحق، كما تعطِ هذه الكلمات دلائل لسبب انتهاء نظام الحكم السابق، ومقتل ضياء الحق، والأيدي التي كانت وراءه.

ولم يعلن عن نتائج التحقيق في مقتل ضياء الحق، ويبدو أن الأمر كان مُسوّىً من قبل ومتفق عليه. وتمّ تعيين الجنرال مرزا إسلام بك[1] قائداً عاماً للجيش.

ما أن انتهت البلاد من آثار مصرع رئيسها ضياء الحق حتى أخذ النشاط الحزبي يظهر بشكلٍ واضح، وخاصة حزب الشعب الذي كان برئاسة نصرت بوتو زوجة ذوالفقار علي بوتو، وكانت ترى في السياسة الأمريكية الخداع والمكر والتخلّي عن الأصدقاء وقت الضيق والشدة، أو أنها بالأحرى هي التي تتركهم لتجد آخرين تستطيبهم، وتنفّذ من ورائهم مخططاتها وأهدافها، فإذا زلّت بهم قدم دفعتهم إلى الخلف أو ألقت بهم في القمامات وتعهدت غيرهم، وقد ألقت بزوجها ذوالفقار علي بوتو، وتركته يذبح أمام ناظري ساستها، وهم يرقصون على ساحات ضياء الحق، لذا كانت ضد السياسة الأمريكية، وهذا ما جعلها تبعد، وتعيش خارج البلاد في منأى عن الساحة السياسية الباكستانية أما ابنتها بنازير بوتو[2] فقد

(١) مرزا إسلام بك، ولد في دكا، ونشأ في قرية (أعظم قره) في البنجاب، كان رئيساً لمجموعة الطلبة المسلمين ١٣٦٤ هـ ـ ١٣٦٦ هـ، وانضم للكلية العسكرية في (كاكول) ١٣٦٨ هـ، ثم التحق بفوج البالوش بالجيش الباكستاني ١٣٧٢ هـ ثم بفريق القوات الخاصة ١٣٧٧ ـ ١٣٨١ هـ. وعين رائداً في كويتا ١٣٨٣ ـ ١٣٨٦ هـ، وأصبح برتبة مقدم ١٣٨٩ هـ فعين رئيس كتيبة مشاة، وأصبح قائد فرقة في جبهة لاهور عام ١٣٩١ هـ، وقائد لواء ١٣٩٤ هـ، ورئيس فرقة مشاة ١٣٩٨ هـ، وقائد فيلق للجيش، ثم نائباً لرئيس الأركان عام ١٤٠٧ هـ.

(٢) بنازير بوتو: ولدت في كراتشي عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٣ م)، وتلقت دراستها باللغة الإنكليزية في مدرسة الفواهد في مدينة كراتشي، ثم التحقت بكلية (كليف) في الولايات المتحدة، وكانت رئيسة اتحاد الطلبة الباكستانيين في الجامعة، وبعدها انتقلت إلى جامعة (أكسفورد) في بريطانيا، وكانت أنموذجاً للطالبة غير المستقيمة، =

تَبنّت السياسة الأمريكية لذا أخذت تظهر، وتبرز، وتتحدّث عنها وسائل الإعلام، وتُلمّع بشكلٍ قوي، وخاصةً في الفتنة التي وقعت في كراتشي في شهر ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) والتي سبقت الانتخابات بقليل، وملخصها أن سلطات مكافحة المخدرات في (سوهراب جوت) عثرت على ثلاثمائة كيلوغرام هيروين، وستة آلاف كيلوغرام من الماريغوانا، وكمياتٍ من الحشيش والأفيون، وثمنها أكثر من نصف مليار دولار، وحدث بين المهاجرين وهم المسلمون الهنود الذين لجأوا من الهند إلى باكستان، ويتكلّمون لغة الأردو، وبين الذين يتكلمون لغة البشتو قتال ذهب ضحيته مائة وثمانون شخصاً، وجرح ما يزيد على سبعمائة شخص، والقصد من هذه الفتنة أن الذين يتكلّمون البشتو، وبعضهم من الأفغان قد اتهموا المهاجرين بأنهم كانوا السبب في إلقاء القبض على رجال العصابة، ومصادرة تلك الكميات من المخدرات، وقد استمرّت الفتنة عدة أيام حتى تمكّنت السلطة من إخمادها ورحّلت ما يزيد على خمسةٍ وعشرين ألفاً من اللاجئين الأفغان عن كراتشي، واتهموا أنهم كانوا يُزوّدون المجاهدين الأفغان بالأسلحة، والمهم أن تُشوّه صورة المجاهدين.

حاولت بنازير بوتو استغلال هذه الفتنة، فبدأت تُصدر التصريحات، وتُهاجم قطاع الطرق، وتجار المخدرات، وتغمز من المجاهدين، ودعت إلى قيام المظاهرات لشجب أعمال اللصوصية وقطع الطرق وتقصد المجاهدين، ولكن لم تجد تجاوباً معها من قبل الشعب.

---

* وكانت مرافقةً لأبيها، سُجنت بعد اعتقال أبيها، ونفيت إلى بريطانيا عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م)، ولما أُلغيت الأحكام العرفية عادت إلى باكستان عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م)، ورحّب بها الكثير، واستقبلت الزوار، وتزوجت شاباً باكستانياً من منطقة السند. وكانت في القنصلية الأمريكية في كراتشي بعد ساعات من مقتل ضياء الحق. عارضها الجناح اليساري في حزب الشعب لأنها سارت في فلك السياسة الأمريكية، واستغلّت النسب الشيعي فتقرّبت من أبناء هذه الطائفة.

أخذت بنازير بوتو تنشط بالدعاية، وتقرّبت من الشيعة بصفتها أحد بنات الطائفة، وأظهرت إيمانها بمعتقداتهم، وهي لا تؤمن بشيء، ونشط حزب الشعب بالدعاية أيضاً، وجاء موعد الانتخابات، وحصل الحزب على الأكثرية وكلّف رئيس الدولة غلام إسحاق خان بتشكيل الوزارة بنازير بوتو بصفتها زعيمة حزب الشعب الذي حصل على الأكثرية بالانتخابات.

وعزلت بنازير بوتو عندما استلمت الحكومة رئيس المخابرات الجنرال حميد غول، وعينت مكانه الجنرال شمس الرحمن كالو.

وفي يوم الاثنين ١٥ محرم ١٤١١ هـ (٦ آب ١٩٩٠ م) أقال الرئيس إسحاق خان حكومة بنازير بوتو، وعيّن غلام مصطفى جاتوي زعيم الائتلاف المعارض لحكم بنازير بوتو، وكانت الوزارة الجديدة حكومةً مؤقتةً، كما حلّ الرئيس الباكستاني الجمعية الوطنية، والجمعيات الإقليمية الأربعة، وحكام الأقاليم الأربع، بما فيهم حاكم البنجاب نواز شريف الخصم الرئيسي السياسي لبنازير بوتو.

وأعلن الرئيس الباكستاني عن إجراء انتخابات عامة جديدة في ٥ ربيع الثاني ١٤١١ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٩٩٠ م) وأعلنت فوراً كل من نصرت بوتو، وابنتها بنازير بوتو عن ترشيح نفسيهما للانتخابات، وكذلك (زرداري) زوج بنازير بوتو.

وصرّح الرئيس الباكستاني أنه اضطر إلى هذا الإجراء اضطراراً، حيث أن الحكومة أصبحت في نظره غير قادرةٍ على الاضطلاع بأعباء الأمور وفقاً للدستور، وكان لا بدّ من الرجوع إلى القاعدة الانتخابية، واتهم الرئيس حكومة بنازير بوتو بالفساد، وانتهاك الدستور، ومحاباة أولي القربى.

وأنشئت محاكم خاصة، وتقرّر أن تُحال أسرة بنازير بوتو وطائفة من

المقربين إليها إلى تلك المحاكم. وأعلن القائد الأعلى للقوات المسلحة الجنرال وأسلم باغ، أن الجيش لا دخل له في السياسة، ولم ينو في وقت من الأوقات، ولم يزمع الاشتراك فيها أبداً.

واتهمت بنازير بوتو الجيش والمخابرات السرية بأنهما لعبا دوراً في إقالة حكومتها، ووصفت الإجراء الذي اتخذ بحقها أنه غير قانوني.

الفصل الثاني

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة باكستان ثمانمائة ألف كيلومتر مربع، ويزيد عدد سكانها على مائة وعشرة ملايين حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م) وبذا تزيد الكثافة على مائة وسبعة وثلاثين إنساناً في الكيلومتر المربع الواحد، وهي كثافة عالية نسبياً، وإن كانت تختلف بين منطقة وأخرى، فهي مرتفعة في مقاطعة البنجاب، ومتوسطة في السند، وقليلة في منطقة الحدود الشمالية الغربية، وضعيفة في بالوشستان. يبلغ طول حدود باكستان ٦٧٧٤ كيلومتر، منها مع أفغانستان ٢٤٣٠ كم، ومع الصين ٥٢٣ كم، ومع إيران ٩٠٩ كم ومع الهند ٢٩١٢ كم.

الصراع الإقليمي:

كانت البلاد وحدة، فلما جاء ذوالفقار علي بوتو إلى السلطة، أعاد إلى البلاد النظام الاتحادي، ووضع دستوراً جديداً وافقت عليه الجمعية الوطنية في ٨ ربيع الأول ١٣٩٣ هـ (١٠ نيسان ١٩٧٣ م)، ونصّ هذا الدستور على قيام النظام الاتحادي، فأخذت البلاد تتعرّض لهزّات، وتسير في طريق التفكك، وخاصةً أن الجناح الشرقي من باكستان كان قد انفصل قبل أكثر من عام قليلاً.

تحرّك أصحاب المصالح، والذين يريدون الزعامة، وأخذوا ينادون بالانفصال، كي يتزعّموا ويسودوا في أقاليمهم، وقد غدت لهم أحزاب،

وأصبحوا رؤساء لها، أما إن كانت البلاد واحدة فلا دور لهم ولا شأن. ويساعدهم على ذلك أن لكل إقليم لغته الخاصة التي تسود فيه، وإن كان معظمهم يعرف لغة الأوردو، وهي التي تجمع بينهم. وكان يُحرِّكهم، ويدفعهم، ويدعمهم أولئك الذين يحقدون على باكستان، ويريدون تجزئتها، إما حقداً وكرهاً، وإما لإضعافها ومدّ نفوذهم، كالهندوس، والروس، وكل أعداء الإسلام، وفي التجزئة والضعف يمكن كسب فئة من الفئات. ويدّعي هؤلاء المحبون للزعامة أن إقليماً يُسيطر على باقي الأقاليم لكثرة أبنائه وتعدادهم، فالقطعات العسكرية أكثر أفرادها من البنجابيين، ويعطون دليلاً لدعواهم بانفصال الجناح الشرقي من باكستان، وتشكيل دولة بنغالاديش. وينسى هؤلاء أن أقاليمهم لو انفصلت لما استطاعت البقاء لفقرها وضعفها، فهي ستطلب الحماية، وستضطر عندها للسير في فلك غيرها، وستطلب المساعدة، وستجبر على أن تكون تابعة لغيرها.

قامت حركة تمرّد في بالوشستان في عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) بزعامة حزب عوامي الوطني، وتهدف إلى فصل هذا الإقليم عن الأم، وكان الشيوعيون وراء هذه الحركة تبعاً لمصالحهم، وقد حُظر هذا الحزب بعد انقلاب ضياء الحق، ثم رجع إلى نشاطه بعد مقتل الرئيس الباكستاني ضياء الحق، وقد حصل على ثلاثة مقاعد في الجمعية الوطنية التي تشكلت بعد ذلك. وكذلك ظهر الحزب الوطني الاشتراكي برئاسة (غوث بخش بزنجو)، ويعمل كالحزب السابق لفصل بالوشستان.

وقامت حركة في إقليم السند تدعو أيضاً إلى هذا الانفصال، وتعدّ أن بقية أقاليم باكستان تعيش على حساب السند، ولا شك أن وراء هذه الحركة كبار التجار، وطائفة الإسماعيلية ذات الإمكانات التجارية، وأصحاب المصالح، والشيعة الذين يكثرون في منطقة حيدر أباد السند، إذ يريدون الارتباط بإيران، وكذلك المجوس الذين لهم الهدف نفسه، ومن وراء ذلك كله إنكلترا التي تريد أن تمكّن نفوذها في السند عن طريق

أعوانها، وتضعف بذلك الأقاليم الأخرى التي تصبح داخلية فتمدّ نفوذها إليها، وتتحكّم بالمنطقة كلها. ويعمل لهذا أيضاً كل أعداء الإسلام إلى تؤدّي التجزئة الباكستانية إلى إضعاف فكرة الرابطة الدينية.

ويوجد أيضاً الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة خان عبدالولي خان، ويدعو إلى استقلال قبائل الباتان في إقليم الحدود الشمالية الغربية.

ويحتجّ الانفصاليون جميعاً بسيطرة البنجابيين على باكستان وضياع بقية الأقاليم، ويدلّلون على قولهم بالقوات العسكرية التي ينتمي أكثر أفرادها إلى البنجاب. وينسون أن فكرة قيام باكستان إنما كانت الرابطة الإسلامية، ودعوتهم إلى التجزئة والانفصال إنما هي محاربة لتلك الفكرة، وإماتة لها، ولكن أكثر أصحاب هذه الدعوة إنما هم من أصحاب منافع أخرى معادية للإسلام، وهذا أساس دعوتهم، وقد يوجد بينهم قلة من المسلمين الملتزمين غير أن العصبية العنصرية قد أعمتهم، أو أن الادعاءات وتزيين الشعارات قد أصمّ آذانهم عن سماع الحق. ويجب ألا ينسى هؤلاء أن التجزئة هي إضعاف لكل إقليم، وجعله يطلب المساعدة والحماية، ويضطر للسير في فلك الأعداء، وهذا ما يخططون له.

الصراع العقيدي:

قلنا: إن عدد سكان باكستان قد وصل إلى مائة وعشرة ملايين عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م)، ويتوزّعون حسب العقائد على الشكل الآتي:

المسلمون:		١٠٤،٥٠٠،٠٠٠	ويشكّلون ٩٥،٠٥٥٪
السنة	١٠٣،٠٠٠،٠٠٠		
الشيعة	١،٥٠٠،٠٠٠		

الإسماعيليون: النزاريون المستعليون	١،٠٠٠،٠٠٠ ٣٠٠،٠٠٠	١،٣٠٠،٠٠٠	ويشكلون ١،٢٤٩٪
القاديانيون:		١٠٦،٧٠٠	ويشكلون ٠،٠٠١٪
الهندوس:		١،٧٠٠،٠٠٠	ويشكلون ١،٦٠٠٪
النصارى:		١،٧٣٠،٠٠٠	ويشكلون ١،٧٠٠٪
السيخ:		٢٥٢،٣٠٠	ويشكلون ٠،٠٠٢٪
المجوس:		٦،٣٠٠	ويشكلون ٠،٠٠٠
البوذيون:		٣٠٤،٧٠٠	ويشكلون ٠،٠٠٣٪
		١٠٩،٨٠٠،٠٠٠	ويشكلون ١٠٠،٠٠٠٪

فالعناصر غير الإسلامية كلها تقف في وجه المسلمين وتعمل ضدّهم، وترتبط بجهاتٍ أجنبية نتيجة العقيدة أو سعياً وراء المصلحة. فالهندوس يسيرون وفق السياسة الهندية، ويتجهون حسب ما اتجهت، يُحاربون المسلمين عقيدةً، وحقداً، ويُحاربون باكستان عقيدة وسياسة، فهم دائماً في الصف المعادي للحركة الإسلامية، وفي الجهة المقابلة للسياسة الباكستانية، وما داموا فئة قليلةً فهم يقومون بعمل التخريب، وبثّ الإشاعات، ونقل المعلومات للهند، ويُعينون العملاء ضدّ الدولة، وأصحاب المصالح على الحركة الإسلامية، ويتفقون مع الفرق الأخرى ضدّ المسلمين، ويساعدون على نشر الفساد.

ويقوم السيخ والبوذيون بعمل مشابه للهندوس غير أنهم لا يُؤيّدون السياسة الهندية، ولا ينقلون إليها المعلومات، وتعدّ الحدود البنجابية مع الهند أكثر أمكنة السيخ، بينما يتوزّع البوذيون في المناطق القريبة من الهند في السند وبنجاب.

وأما القاديانيون والإسماعيليون فهم أعوان السياسة الإنكليزية، وحيثما تجد لإنكلترا نفوذاً في أية جهةٍ من جهات العالم تجد دعماً لهاتين الفئتين إن وجدتا هناك. ويتجمّع الإسماعيليون في كراتشي، وللقاديانيين نفوذ منذ أيام الاستعمار الإنكليزي، وإن كانوا يتكاثرون في البنجاب أكثر من بقية المناطق.

وأما النصارى فهم مع الدول الأوروبية الصليبية وخاصةً إنكلترا، عقيدةً، وفكراً، وارتباطاً، وسياسةً، وتوجّهاً، حياتهم في باكستان، وقلوبهم وعقولهم في الدول الصليبية وكذلك وضعهم في كل بلدٍ يعيشون فيه أقلية.

والمجوس رغم أنهم أصحاب دينٍ بالٍ، لا وجود له في أية بقعةٍ أخرى، ولا توجد دولة تدعي الإقرار به، إلا أنهم يتّجهون نحو إيران بدافع العصبية العنصرية حتى إنهم ليُسمّون البارسيين أي (الفرس).

والشيعة رغم أنهم يعلنون إسلامهم لكنهم يقفون أمام الحركات الإسلامية ويقومون بصراعٍ معها، ويكرهون علماء المسلمين والملتزمين بالإسلام، وإذا أرادت الحكومة أن تتوجّه نحو الإسلام، أبدوا مخالفتهم، فهم لا يريدون الإسلام إلا حسب مفاهيمهم، وعقيدتهم التي يرونها في الأئمة والنبوة، وقناعتهم في الصحابة، ومحاربتهم لكبار صحابة رسول الله ﷺ، هذا من حيث العقيدة، أما من حيث السياسة فلا يرون أيّ توجّه صحيح إلا إذا كان يُوافق هوى السياسة الإيرانية، وترضى عنه الحكومة الإيرانية، وهي لا تقبل إلا ما كان موافقاً للمبدأ الشيعي، وترفض كل ما سواه. ومن هنا فالشيعة في صراعٍ مع المسلمين الذين يحتّون أنفسهم منهم، وصراع مع بقية الأقليات كالمسلمين.

وأما المسلمون فهم في صراعٍ فيما بينهم أيضاً، إذ منهم المؤمنون ومنهم غير ذلك، فالمؤمنون إما يعيشون ضمن حركاتٍ، وجماعاتٍ، وتجمّعاتٍ، وهم غالباً على شيءٍ من الوعي والالتزام، ويعملون لدينهم، وإن كانوا يختلفون فيما بينهم، حسب الاجتهادات، وتفسير الأحداث،

وربما أحياناً تعصّباً للتنظيمات، وفي محاولة النشاط وكسب الأنصار. وغير المؤمنين فقد يكونون أصحاب عواطف ولكن غير ملتزمين، ويغلب عليهم الجهل، فيلعب بهم أصحاب المصالح، والأطماع، والدعوة إلى العصبيات، ومن هؤلاء تكسب الأحزاب العلمانية والملحدة كثيراً من عناصرها. ويكون من غير المؤمنين حملة الأفكار الملحدة، والمرتبطون بالسياسات الخارجية، والمتفرنجون الذين يرغبون بالتفلّت من القيم، والتحلّل من المبادئ فيسيرون حسب طريقة الكفار. ويقف هؤلاء في وجه التيار الإسلامي ويعملون على الحدّ من نشاطه بكل إمكاناتهم وطاقاتهم.

الصراع الحزبي:

رغم الخلاف الذي ذكرناه بين الأحزاب الباكستانية فقد اتفقت فيما بينها، وشكّلت جبهة معارضة ضدّ ذوالفقار علي بوتو، وحزبه حزب الشعب الحاكم، وكانت هذه المعارضة برئاسة مفتي محمود رئيس جماعة علماء الإسلام، وكان أن تصدّع حزب الشعب نتيجة قوة المعارضة.

وقام حزب عوامي الوطني بحركة تمرد في سبيل فصل إقليم بالوشستان عن باكستان، وقد فشلت هذه الحركة، وكانت بقية الأحزاب ضدّ هذه الحركة رغم أن هذا الحزب ضمن صفوف المعارضة.

ومع أن المعارضة كانت جبهةً واحدةً إلا أن الصراعات بين أحزابها لم تنته بل بقيت وإن كانت على نطاق أخفّ نسبياً.

وحملت المعارضة اسم «التحالف الوطني»، وفشلت المفاوضات بينها وبين الحكم ممثلاً في حزب الشعب، وقام الانقلاب، وجاء ضياء الحق.

حاول ضياء الحق مع التعاون مع التحالف الوطني، ولكن لم يسر خطوات طويلة، وحظر حزب عوامي الوطني، والحزب الشيوعي الباكستاني، ولكن نشأ غيرهما إذ تأسس الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة خان عبدالمولى خان، ورفع شعار استقلال قبائل «الباتان». كما ظهر

الحزب الوطني الاشتراكي برئاسة غوث بخش بزنجو، ورفع شعار استقلال إقليم بالوشستان.

وحظرت الأحزاب كلها في رجب ١٣٩٧ هـ (تموز ١٩٧٧ م) ولكن عاد فسمح ضياء الحق لها المجال للاشتراك بالانتخابات، وممارسة النشاط الحزبي.

ولكن المعارضة رغم أنها تُمثّل قواعد عريضة إلا أنها ضعفت نتيجة السياسة التي اتبعها ضياء الحق، وهي سياسة ازدواجية، وأن الذين اعتمد عليهم لا يُمثّلون اتجاهات فكرية مثل محمد خان جونيجو الذي يعدّ من بقايا حزب الرابطة الإسلامية.

وبعد مقتل ضياء الحق عاد النشاط الحزبي قوياً، وجرت الانتخابات العامة، وظهر الصراع، وكانت نتائج الانتخابات كالآتي:

الحزب	المقاعد
حزب الشعب الباكستاني الذي تتزعمه بنازير بوتو ابنة ذوالفقار علي بوتو	٩٣ مقعداً
التحالف الديمقراطي الإسلامي	٥٤ مقعداً.
جمعية علماء الإسلام	٨ مقاعد.
حركة مهاجر قوامي	١٣ مقعداً.
اتحاد عوامي الباكستاني	٣ مقاعد.
الحركة الوطنية البالوشية	٢ مقعد.
حزب الشعب الوطني	١ مقعد.
الحزب الديمقراطي الباكستاني	١ مقعد.
المستقلون	٢٧ مقعداً.
اتحاد عوامي الباكستاني	٣ مقاعد.
	٢٠٥

وكان قد توفي مفتي محمود رئيس جمعية علماء الإسلام، فخلفه ابنه فضل الرحمن، ولكن نافسه آخرون ومنهم دار خوستي.

وكذلك برز الحافظ محمد يحيى* مكان الشيخ محمد عبدالله في جماعة أهل الحديث.

وكانت المعارضة لحكومة بنازير بوتو برئاسة غلام مصطفى جاتوي الذي كان من حزب الشعب الذي أسسه ذوالفقار علي بوتو، واستلم منصب حاكم السند، ثم ترك الحزب بعد إعدام بوتو، واختلف مع ابنته بنازير التي تولّت زعامة الحزب، فأسس حزباً جديداً هو حزب الشعب الوطني. ولما أقال الرئيس إسحاق خان حكومة بنازير بوتو كلّف غلام مصطفى جاتوي رئيساً للوزارة.

وجرت الانتخابات وفاز حزب الرابطة الإسلامية برئاسة نواز شريف، وشكل الحكومة.

الباب الخامس

بنغالديش

سبق أن قلنا أن العصيان قد انفجر في باكستان الشرقية نتيجة إعلان تأجيل اجتماع المجلس النيابي في ٤ محرم ١٣٩١هـ (الأول من آذار ١٩٧١ م)، واضطر الرئيس يحيى خان أن يسافر إلى الجناح الشرقي من باكستان، واعتقل مجيب الرحمن[1] لأنه أعلن قيام دولة بنغالديش في ٢٩ محرم ١٣٩١ هـ (٢٦ آذار ١٩٧١ م).

واستسلم الجيش الباكستاني في الجناح الشرقي للمهاجمين الهنود، وأُعلن عن قيام دولة بنغالديش، وتسلّم رئاستها نصر الإسلام، أما الحكومة فقد تسلّمها تاج الدين أحمد، وعدّ الجيش الباكستاني كله أسيراً، ووقّع قائده الجنرال (نيازي) وثيقة الاستسلام.

أخرج مجيب الرحمن من السجن في باكستان الغربية، وأخذ ذوالفقار علي بوتو يفاوضه لاقتسام السلطة معه، فلم ينجح، وفُرضت على

(١) مجيب الرحمن: ولد في بلدة (تونجيبارا) في البنغال، في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٣٨ هـ (١٧ آذار ١٩٢٠ م)، ودرس وتربّى في مدارس الإرساليات التنصيرية، ثم التحق بجامعة كلكتا، ثم بجامعة دكا، وقد درس القانون، وقام بنشاط سياسي فأدخل السجن بعد طرده من الجامعة، وكان مؤيّداً لقيام دولة باكستان، ولمحمد علي جناح، وتسلّم أمانة سر حزب رابطة عوامي التي أخذ يدعو إلى استقلال باكستان الشرقية الذاتي، وانتخب عضواً في الهيئة النيابية الإقليمية عام ١٣٧٤ هـ، وتسلّم عدة مناصب وزارية في باكستان الشرقية، وعارض حكم أيوب خان العسكري، وألقي القبض عليه عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) وأدخل السجن.

مجيب الرحمن الإقامة الجبرية، وقُدِّم للمحاكمة بتهمة إثارة الحرب على باكستان.

اعترفت الهند بدولة بنغالديش في ١٨ شوال ١٣٩١ هـ (٦ كانون الأول ١٩٧١ م).

وأطلق سراح مجيب الرحمن في ٢٠ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (٦ كانون الثاني ١٩٧٢ م) فسافر فوراً إلى لندن، وعقد هناك مؤتمراً صحفياً دعا فيه إلى الاعتراف بدولته، وأجرى مباحثات مع رئيس وزراء بريطانيا، وأمضى يوماً واحداً في لندن، وانتقل إلى دلهي على متن طائرة هندية خُصّصت له، فاستقبل استقبال الفاتحين. وانتقل من دلهي إلى (دكا) قاعدة بنغالديش الدولة الجديدة في ٢٦ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٧٢ م)، وقرّر أن يتولّى رئاسة الوزارة بنفسه، وأن يترك رئاسة الجمهورية بيد أبي سعيد شودري الذي كان رئيس وفد بلاده إلى الأمم المتحدة.

قطع مجيب الرحمن كل علاقة لبلاده مع باكستان مجرد عودته إلى (دكا) في ٢٦ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٧٢ م)، وعرض عليه ذو الفقار علي بوتو التنازل له عن السلطة في سبيل المحافظة على وحدة باكستان، غير أنه أصرّ على الانفصال، ولم يقبل عنه بديلاً، فلم تعترف باكستان بدولته، ولا بنظام حكمه مدة ثلاث سنوات.

أصدر مجيب الرحمن دستوراً موقتاً ركّز سلطات الحكم فيه بيد رئيس الوزارة، وجعل من رئيس الجمهورية صورة، فكان منصب رئاسة الجمهورية مجرد منصب شرفي لا أكثر.

نصّ هذا الدستور الموقّت على إقامة جمعية تأسيسية مُهمّتها وضع دستور دائم، وتتألف هذه الجمعية من الأعضاء الذين تم انتخابهم في الانتخابات العامة التي جرت في شوال ١٣٩٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٠ م).

تولّى مجيب الرحمن وزارات الدفاع، والداخلية، والإعلام، وشؤون مجلس الوزراء، وأصدرت الحكومة مباشرة قراراً بالاستيلاء على ٧٠٪ من

محالج القطن الكبرى، والجوت، وعلى مزارع الشاي، وعملت على إدارة كل شركات التصدير.

وفي ١١ صفر ١٣٩٢ هـ (٢٦ آذار ١٩٧٢ م) في الذكرى الأولى لإعلان استقلال بنغالديش أعلن مجيب الرحمن تأميم المصارف، ومصانع الجوت، والنسيج، والسكر، والجزء الأعظم من المصايد الوطنية. أما مزارع الشاي، وحقول النفط التي تستثمر بروؤس أموال أجنبية فلم تقترب منها الحكومة.

اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بدولة بنغالديش وبنظام الحكم في ٢٠ صفر ١٣٩٢ هـ (٤ نيسان ١٩٧٢ م)، ولكن الصين لم تعترف.

تلقّت بنغالديش مساعدةً عاجلةً من روسيا، وتلتها مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية.

انضمّت بنغالديش إلى رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) في صفر ١٣٩٢ هـ (نيسان ١٩٧٢ م) بينما كانت باكستان قد انسحبت من تلك الرابطة في ذي القعدة ١٣٩١ هـ (كانون الثاني ١٩٧٢ م).

بعد وصول مجيب الرحمن إلى بنغالديش دعت زعامات حزب عوامي الوطني لجنة حزب رابطة عوامي إلى تشكيل حكومة وطنية كل الجماعات التي ناضلت من أجل الانفصال، كما طالبت المعارضة قيام ائتلاف وطني، وإجراء انتخابات جديدة، غير أن رئيس حكومة بنغالديش الأولى تاج الدين أحمد قد رفض ذلك، وأبى إلا أن تشكل الحكومة الجديدة من أعضاء حزب رابطة عوامي الذين تمّ انتخابهم في شوال ١٣٩٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٠ م).

وفي صفر ١٣٩٢ هـ (نيسان ١٩٧٢ م) قامت مظاهرات من المعارضة، وقُدّر عدد الذين اشتركوا فيها بخمسة وعشرين ألفاً، وخطب بالمتظاهرين عبدالحميد بهاشاني رئيس حزب عوامي الوطني، ودعا في

خطته إلى إعادة اللاجئين البنغاليين من الهند، والذين يُقدَّر عددهم بعشرة ملايين لاجئ.

حلّ مجيب الرحمن المنظمات العسكرية غير الرسمية حيث أصدر لها قراراً بحلّ نفسها، وتسليم أسلحتها للسلطات الحكومية، وتمّ تنفيذ ذلك، ولكن بقيت في الشمال بعض المنظمات المسلّحة، وتتبع مجيب الرحمن حزب عوامي الوطني الموالي للصين.

جرت الانتخابات الأولى في صفر ١٣٩٣ هـ (آذار ١٩٧٣ م) وحصل حزب رابطة عوامي على ٧٣٪ من مجموع الأصوات، وكسب ٢٩٢ مقعداً من أصل ٣٠٥ مقاعد للجمعية التشريعية المنتخبة مباشرةً، وتشكل المجلس النيابي الذي يعرف بـ(جاتيا سانغ ساد).

وبقيت مشكلات أساسية في بنغالديش، ومنها:

١ً – لم تعترف باكستان ببنغالديش، وطالبت بإطلاق سراح الأسرى الباكستانيين (الذين تمّ احتجازهم، والجيش)، ولكن مجيب الرحمن، وأنديرا غاندي رفضا ذلك حتى يتمّ اعتراف باكستان ببنغالديش.

٢ً – مشكلة البيهاريين الذين كانوا في بنغالديش قبل الأزمة، حيث كانوا يعملون هناك، ويُقدّر عددهم بمليوني إنسان، وقد ساعدوا الباكستانيين، ودافعوا عنهم، ووقفوا في وجه المنظّمات المسلّحة البنغالية، وقد كان هناك من البنغاليين المتشدّدين الذين يطالبون بإعدام البيهاريين جميعاً، بل وإعدام الباكستانيين، وقادة الجيش، وكان للبيهاريين منظمة مسلّحة تُدعى «الزرافة».

٣ً – مشكلة البنغاليين الذين يعيشون في باكستان ويُقدّر عددهم بنصف مليون.

وأخيراً اعترفت باكستان بدولة بنغالديش وبنظام الحكم القائم في محرم ١٣٩٤ هـ (شباط ١٩٧٤ م).

وفي ٢٢ ذي الحجة ١٣٩٣ هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٧٤ م) انتخب مجيب الرحمن رئيساً للجمهورية، أو نصّب نفسه.

١ً – مجيب الرحمن:

يعدّ مجيب الرحمن الرئيس البنغالي الثالث بعد نصر الإسلام، وأبي سعيد شودري اللذين كانا رئيسين صورةً، أما الرئيس الفعلي الذي بيده السلطة فهو مجيب الرحمن.

أطلق مجيب الرحمن على نفسه لقب «البانجاباندهو» أي أبو الأمة، واستبدّ بالحكم، فحلّ التنظيمات السياسية كلها سوى حزب رابطة عوامي، فكان الحزب الواحد، وهو الحاكم، وأوقف الحريات العامة، وكانت الأوضاع الاقتصادية سيئةً في البلاد، ولم تكن الأحوال الاجتماعية بأفضل منها، إذ كان الجهل عاماً، والفقر منتشراً، وتزايد السكان كبيراً، هذا بالإضافة إلى الفساد الإداري، والأزمات الطبيعية التي تحلّ بالبلاد، فتزيد من سوء الأوضاع الداخلية، فالفيضانات التي تغمر الأراضي الزراعية، وتُهدّم البيوت، وتُسبّب الضحايا، وتعقبها سنوات عجاف، فتتأثر المزروعات، ويعيش الناس بضيقٍ شديدٍ، ويصبرون، والأعاصير التي تجتاح البلاد، وتُسبّب الدمار والموت. وإن الفيضان في صيف هذا العام أدّى إلى مجاعةٍ عارمةٍ، كما انتشر مرض الكوليرا، وضرب الاقتصاد الذي كان متأثراً مسبقاً بالحرب.

ولم يكن العسكريون ليرضون عن السياسة العامة التي جعلت بنغالديش تحت الوصاية الهندية، ولم يكن مجيب الرحمن في منأى عن أفكار العسكريين فإن له أعواناً يندسّون في كل مكانٍ، لذا فقد أخذ يخشاهم. كما كان يُهدّد الاستقرار وجود مجموعات معارضة تلجأ إلى الإرهاب والذي شمل كلاً من نقيضي الأطراف السياسية. لذا فقد فرض حالة الطوارئ في ذي الحجة ١٣٩٤ هـ (كانون الأول ١٩٧٤ م)، وجمّد الحقوق الدستورية، وفي مطلع عام ١٣٩٥ هـ (كانون الثاني ١٩٧٥ م)

استبدل الحكومة النيابية بصورة من الحكومة الرئاسية، وأصبح مجيب الرحمن رئيساً بيده السلطة كلها، وله الصلاحية المطلقة، وأنشأ ما يُسمّى بحزب عوامي لمزارعي وعمال بنغالديش، وفي صفر ١٣٩٥ هـ (شباط ١٩٧٥ م) أصبحت بنغالديش تحكم بنظام الحزب الواحد. وخوفاً من العسكريين فقد نظّم لحمايته جيشاً سرياً هو (واكي باهيني) وسلّح ذلك الجيش الخفي ودرّبه.

وفي ٢٨ رجب ١٣٩٥ هـ (١٥ آب ١٩٧٥ م) قام انقلاب بقيادة الرائد «داليم» ضدّ مجيب الرحمن فأطاح به، وبنائبه، ورئيس وزرائه، والنظام القائم كله، وبأسرته أيضاً، ونصّب وزير التجارة السابق خاندكار مشتاق أحمد رئيساً للدولة.

٢ً - مشتاق أحمد:

٢٨ رجب ١٣٩٥ - ٢٩ شوال ١٣٩٥ هـ (١٥ آب ١٩٧٥ - ٣ تشرين الثاني ١٩٧٥ م)].

كان مشتاق أحمد رجلاً متديناً، ضدّ الشيوعية، ويرى في النظام الغربي أخفّ الضررين، ولم يكن راضياً عن المساعدة الروسية التي قدّمت لبنغالديش عند انفصالها عن باكستان، ولا عن التدخّل الهندي في شؤون بنغالديش، كان مسؤولاً عن الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة التي شُكّلت برئاسة تاج الدين أحمد، غير أن مجيب الرحمن قد فقد ثقته به، لذا أوكل إليه حقائب وزارية أقلّ أهمية حيث أسندت إليه وزارة العدل، ثم وزارة الري، وأخيراً وزارة التجارة.

فكان أول ما قام به تغيير الاسم الرسمي للدولة من «بنغالديش» إلى «جمهورية بنغالديش الإسلامية»، وحاول الوصول إلى مفاوضات مع باكستان ليكون بينهما صلات وروابط متينة، وقبل الانفصال كان يسعى لمقاومة الانفصال والإبقاء على الصلة مع باكستان ضمن اتحاد غير أن

مجيب الرحمن كان صاحب الكلمة الأولى، ولا يستطيع أحد أن يقف أمامه.

وعمل على الابتعاد عن الهند بأسلوب مقبول. وقد أيدت الولايات المتحدة هذا الانقلاب رغم أنه لا يسير في فلكها، ولكنه ابتعد عن روسيا التي لم تكن راضية عما حدث، وتشعر كأنه موجه ضد نفوذها وأعوانها، أما الصين فكانت ترى في هذا الانقلاب فشل لمحاولة روسيا في محاصرة الصين من جهة الجنوب عن طريق الهند، وبنغالديش، وفيتنام،...

وعيّن ضياء الرحمن رئيساً للأركان، ولكن الجيش أصبح مفككاً، فالقادة الكبار غير راضين عن الوضع لأن الذين دونهم من الضباط قد أصبحت السلطة بأيديهم، أما الشباب من أصحاب الرتب الصغيرة فهم وإن كثر عددهم إلا أنه لا خبرة لهم في السياسة، ولا علم لهم بالإدارة.

وفي ٢٩ شوال ١٣٩٥ هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٧٥ م) قام انقلاب مضاد قاده العميد خالد مشرف الذي أُحضر من الهند، وكان قائداً سابقاً لحامية (دكا)، ويُوالي الهند، وقد عُيّن رئيساً لهيئة الأركان.

٣ً - خالد مشرف:

تولّى السلطة مدة أربعة أيام من ٢٩ شوال إلى ٤ ذي القعدة ١٣٩٥ هـ (٣ - ٧ تشرين الثاني ١٩٧٥ م) حيث قام انقلاب آخر، وأقصى خالد مشرف، واستولى على السلطة ثلاثة من رؤساء هيئة الأركان، وولّوا عليهم رجلاً غير سياسي هو عبدالستار محمد صايم رئيس قضاة المحكمة العليا.

٤ً - عبدالستار محمد صايم:

تشكّلت حكومة حيادية لا تنتمي إلى أي حزب، وأُعيد الفريق أول ضياء الرحمن رئيساً لهيئة أركان الجيش.

سُمح للأحزاب السياسية بالنشاط في شهر رجب ١٣٩٦ هـ (تموز

١٩٧٦ م)، وتمّ الوعد بعودة الحياة النيابية، ولكنه في ذي القعدة ١٣٩٦ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٦ م) أُجّلت الانتخابات إلى أجلٍ غير مُسمّى، وأخذ الفريق أول ضياء الرحمن يستولي على سلطات الرئيس الإدارية من الرئيس عبدالستار محمد صايم تبعاً للأحكام العسكرية، وأخيراً استلم كامل السلطة، وأعلن نفسه رئيساً للبلاد في ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ (نيسان ١٩٧٧ م).

٥ ـ ضياء الرحمن:

منذ أن تسلّم السلطة عمل على إبعاد قادة انقلاب ٢٨ رجب ١٣٩٥ هـ (١٥ آب ١٩٧٥ م) عن البلاد، رغم أنهم هم الذين سلّموه رئاسة الأركان وأعطوه مكانة. أما قادة انقلاب ٢٩ شوال ١٣٩٥ هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٧٥ م) فقد عاملهم بوحشية تامة إذ أعدم العقيد طاهر شنقاً، وحكم على الآخرين بالسجن مدى الحياة، واختلف مع رئيس القضاة عبدالستار محمد صايم.

عدّل الدستور، وجعل الإسلام نظام الدولة الأساسي بدلاً من العلمانية في سبيل إرضاء الشعب، حيث يعرف أن ماضيه لم يكن طيباً.

وقام بإجراء استفتاء في جمادى الأولى ١٣٩٧ هـ (أيار ١٩٧٧ م) فأعطى ٩٩٪ من الشعب ثقتهم لضياء الرحمن، وسياسته، ونظامه، وهذا أمر طبيعي إذ هذه نتيجة لكل استفتاء، الذي هو لعبة سياسية لكسب الصفة الشرعية للحكم.

كان ضياء الرحمن أثناء انفصال بنغالديش عن باكستان رائداً في الجيش، وقام بتصرّفاتٍ سيئة، حيث كان وراء ذبح الكثيرين من الضباط الباكستانيين، والمئات من الجنود مع عائلاتهم في (شيتا غونغ) ولا يزال المئات من الناس في السجون، وجريمتهم أنهم اتهموا بالتعاون مع الباكستانيين.

تضايق العسكريون من الأحكام التي فُرضت بحق زملائهم، وهم الذين رفعوه، واستاءوا من تصرّفاته إذ كان يدخل أعوانه في الجيش، ويرتب عسكريةً دون أن يكون لهم دراية أو أقلّ خبرة بالشؤون العسكرية.

أخذ وضع الجيش يتدهور منذ مطلع عام ١٣٩٧ هـ (مطلع عام ١٩٧٧ م) إذ أخذ ضياء الرحمن يعيد تنظيم القوات المسلّحة، ويضع أعوانه في المراكز الحساسة، فقيادة وحدة المدفعية في الفرقة التاسعة المتمركزة في (دكا) قد تغيّرت خلال عامٍ واحدٍ ستَّ مراتٍ مع أن قائد الفرقة التاسعة هذه الجنرال شوكت يُعدّ من أكثر العسكريين إخلاصاً لضياء الرحمن، وهو الذي وضع في يده كل شيء منذ شهر صفر من عام ١٣٩٧ هـ (شباط ١٩٧٧ م).

التقى كبار الضباط على اختلاف أهوائهم بعضهم مع بعض، وطالبوا ضياء الرحمن بالتخلّي عن منصب رئاسة الأركان التي يشغلها، ويمارس مهماتها بنفسه، فوافق، ووضع نور السلام أحمد في هذا المنصب بعد أن رقّاه إلى رتبة جنرال، وهو أحد أعوانه المخلصين.

ومما زاد في تذمّر العسكريين الذي بدا واضحاً بعد ٢ شوال ١٣٩٧ هـ (١٥ أيلول ١٩٧٧ م) إثر توقيع اتفاقية سد (فراكا) مع الهند، ولم تكن هذه الاتفاقية في صالح بنغالديش، وهذا ما زاد من الشعور بالغضب، والنقمة على ضياء الرحمن من عسكريين ومدنيين، وتشكلت جبهة معارضة ضمّت مختلف المشارب، وكانت أكبر مراكز قوتها في (دكا) و(بوغرا) و(جيسور).

رأى ضياء الرحمن تشتيت شمل المعارضة قبل كل شيء، ثم التفرّد بكل جبهةٍ وحدها، وتصفية الحساب معها، فدسّ أعوانه بين المعارضة، وعمل على جرّهم إلى معركةٍ قبل تركيز أمورهم، وتوحيد صفوفهم، وتعيين أهدافهم وخططهم، فنجح أعوانه، وقامت المعارضة بالاندفاع، ووجدت وصول طائرةٍ يابانيةٍ مخطوفةٍ إلى مطار (دكا) فرصةً لها، وتحركت في

(جيسور) و(بوغرا) قبل الأوان ففشلت الحركة، وتمكّنت منها القوات المساندة لضياء الرحمن، فأعدم أحد عشر ضابطاً من كبار ضباط الطيران، كما أمر بقتل الكثيرين من غير الطيارين، هذا رغم وصول قوات الحركة الانقلابية إلى (دكا)، وسيطرتهم على الإذاعة مدة ساعة كاملة، وقد زاد عدد القتلى على خمسمائة قتيل، وفرّ من البلاد أكثر من ألفي عسكري.

وحظر النشاط على ثلاثة أحزاب، وهي: حزب الرابطة الديمقراطي الموالي للرئيس السابق مشتاق أحمد وحزب بنغالديش الشيوعي، وحزب (ج، س، د) الموالي للهند.

وفي شهر رجب ١٣٩٨ هـ (حزيران ١٩٧٨ م) جرت أول انتخابات رئاسية مباشرة في البلاد، وقد أعطت فوزاً ظاهراً لضياء الرحمن. فتشكّل مجلس الوزراء ليحل مكان مجلس المستشارين الخاص به.

وفي ربيع الأول ١٣٩٩ هـ (شباط ١٩٧٩ م) جرت الانتخابات النيابية العامة، وفي محاولة من الرئيس ضياء الرحمن لإقناع وحثّ أحزاب المعارضة للمشاركة بالانتخابات قام بتلبية بعض مطالبهم حيث ألغى كل البنود غير (الديمقراطية) من دستور (١٩٧٤ م)، وأطلق سراح المعتقلين السياسيين، وسحب الحظر عن الصحافة، ونتيجةً لذلك شارك تسعة وعشرون حزباً في تلك الانتخابات، وحصل حزب بنغالديش الوطني، وهو حزب ضياء الرحمن على ٤٩٪ من مجموع الأصوات، وفاز بمائتين وسبعة مقاعد في المجلس النيابي من أصل ثلاثمائة مقعد وذلك بالانتخاب المباشر. واجتمع المجلس في شهر جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ (نيسان ١٩٧٩ م)، وتمّ تعيين رئيس مجلس وزراء جديد، وألغي قانون الأحكام العرفية، ورفعت حالة الطوارىء في شهر ذي الحجة ١٣٩٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٩ م)، وهكذا عادت الحرية إلى الحياة في بنغالديش بعد غياب دام خمس سنوات.

اغتيل الرئيس ضياء الرحمن في محاولة انقلاب عسكري يُعتقد أن

قائده الفريق محمد عبدالمنصور، وهو قائد وحدة عسكرية، وذلك في ٢٧ رجب ١٤٠١ هـ (٣٠ أيار ١٩٨١ م)، كما قُتل الفريق محمد عبدالمنصور لاحقاً في ظروف مضطربة، وتولّى الرئاسة القاضي عبدالستار محمد صايم نائب الرئيس ضياء الرحمن.

٦" ـ عبدالستار محمد صايم:

عادت الفوضى السياسية إلى البلاد، حيث أخذت المظاهرات تعمّ المدن الكبرى احتجاجاً على إعدام الضباط الذين ساهموا في محاولة الانقلاب، كما كانت المعارضة تطالب بتقديم موعد إجراء الانتخابات الرئاسية.

جرت انتخابات الرئاسة في مطلع عام ١٤٠٢ هـ (تشرين الثاني ١٩٨١ م)، وقد فاز فيها فوزاً ظاهراً الرئيس عبدالستار محمد صايم مرشح حزب بنغالديش الوطني.

أعلن الرئيس عبدالستار أن سياسته تتمة لسياسة الرئيس السابق ضياء الرحمن، ولكنه وجد صعوبة بالغةً في إمكانية السيطرة على الوضع بالحكومة المدنية، لذلك شكل في ربيع الأول ١٤٠٢ هـ (كانون الثاني ١٩٨٢ م) مجلساً وطنياً للأمن ضمّ عدداً من العسكريين برئاسة الفريق حسين محمد إرشاد رئيس هيئة أركان الجيش. وفي ٢٩ جمادى الأولى ١٤٠٢ هـ (٢٤ آذار ١٩٨٢ م) استولى الفريق محمد إرشاد على السلطة بانقلاب أبيض، مدعياً أن الفساد السياسي، وسوء الإدارة الاقتصادية قد أصبح غير محتمل.

٧" ـ حسين محمد إرشاد:

أعلن الأحكام العرفية، ولقّب نفسه «الرئيس الإداري لقانون الأحكام العرفية»، ثم غيّر هذا اللقب إلى رئيس الوزراء في ذي الحجة ١٤٠٢ هـ (تشرين الأول ١٩٨٢ م)، ويساعده بصفة رئيس مجلس عسكري، وعين القاضي المتقاعد عبدالجواد حوري رئيساً.

منع النشاط الحزبي، وقدّم عدداً من الوزراء السابقين إلى المحكمة، وأودعوا السجن بتهمة الفساد. وعلى الرغم من أن سياسة الحكومة الاقتصادية قد لقيت بعض النجاح وكسبت قدراً من التأييد، إلا أنه زادت المطالبة بالعودة إلى الحرية والحياة النيابية، وظهرت على الساحة السياسية مجموعتان رئيسيتان:

١" ـ تحالف خمسة عشر حزباً برئاسة جناح من حزب رابطة عوامي بزعامة الشيخة حسينة واجد ابنة مجيب الرحمن.

٢" ـ تحالف لسبعة أحزاب برئاسة جناح من الحزب الوطني البنغالي بزعامة الرئيس السابق عبدالستار محمد صايم، وخالدة ضياء أرملة ضياء الرحمن. وتوفي الرئيس عبدالستار في شهر صفر من عام ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م) فبقيت الزعامة لخالدة ضياء.

وفي أواخر عام ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م) شكّلت المجموعتان ائتلافاً عُرف باسم «الحركة نحو استعادة الديمقراطية»، وقد أصدرت هذه الحركة مطالبها التي منها:

١" ـ إلغاء الأحكام العرفية.

٢" ـ إطلاق سراح السجناء السياسيين.

٣" ـ إجراء الانتخابات النيابية.

وفي أوائل عام ١٤٠٤ هـ سُمح بالنشاط الحزبي، ووعدت الحكومة بإجراء سلسلة من الانتخابات المحلية تستمر طيلة فصل الشتاء، وستكون هذه الانتخابات مقدمة لانتخابات الرئاسة، وانتخابات المجلس النيابي والتي ستتم في العام نفسه.

وفي مطلع العام تأسس حزب الشعب ليساند حسين محمد إرشاد في الوصول إلى الرئاسة، حيث سيكون مرشحه لهذا المنصب. وقد بنى الحزب سياسته على خطة مؤلفة من ثمانية عشر بنداً سبق للرئيس حسين

محمد إرشاد أن كشفها في وقت سابق، وتشمل تشجيع الاكتفاء الذاتي للزراعة، وعمومية الوظائف، واللامركزية في الإدارة، والدور المتواصل للقوات المسلحة في الحكومة.

قامت المظاهرات تُطالب بالعودة إلى الحكم المدني، فمنع النشاط السياسي مرة أخرى في الأول من ربيع الأول من عام ١٤٠٤ هـ (٥ كانون الأول ١٩٨٣ م) بعد مضي أسبوعين فقط على السماح به، وتمّ إلقاء القبض على القيادات الحزبية، وشمل ذلك موقتاً الشيخة حسينة واجد، وخالدة ضياء.

وفي ٧ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (١١ كانون الأول ١٩٨٣ م) أعلن حسين محمد إرشاد تنصيب نفسه رئيساً.

بقيت الأوضاع في البلاد غير مستقرة عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) إذ كانت الاضطرابات مستمرةً، والمظاهرات السياسية تقوم بين المدة والأخرى، وهذا ما جعل انتخابات المجالس المحلية تتأجّل بعد أن كان مقرراً لها أن تتم في جمادى الآخرة ١٤٠٤ هـ (آذار ١٩٨٤ م) بسبب اعتراض أحزاب المعارضة لأنها ستتم قبل انتخابات الرئاسة وانتخابات المجلس النيابي، وتدّعي المعارضة أن الرئيس حسين محمد إرشاد يريد تثبيت قواعد سلطته.

وتأجّلت كذلك انتخابات الرئاسة والمجلس النيابي والتي كان مقرراً لها أن تقوم في شعبان ١٤٠٤ هـ (أيار ١٩٨٤ م) تأجّلت إلى ١٥ ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (٨ كانون الأول ١٩٨٤ م) بسبب مطالبة المعارضة الملحة على إلغاء الأحكام العرفية، وتشكيل حكومة انتقالية محايدة تُشرف على انتخاباتٍ حرةٍ ونزيهةٍ.

وفي مطلع عام ١٤٠٥ هـ (تشرين الأول ١٩٨٤ م) وافق الرئيس حسين محمد إرشاد على إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل في شهري صفر وربيع الأول (تشرين الثاني وكانون الأول) فيما إذا كانت المعارضة توافق على الاشتراك في الانتخابات، فكان ردّ الفعل من قبل المعارضة القيام

بحملةٍ تدعو إلى العصيان المدني، فما كان من الرئيس إلا أن أجل الانتخابات إلى وقتٍ غير مُسمّى.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) أعلن الرئيس أن الانتخابات ستجري في ١٦ رجب ١٤٠٥ هـ (٦ نيسان ١٩٨٥ م) على أن يسبق ذلك رفع الأحكام العرفية في بعض النواحي، وعلى أن يجري تطبيق الدستور بشكلٍ كاملٍ بعد الانتخابات. وتبع ذلك تشكيل حكومة جديدة ضمّت كبار الضباط، فكانت عسكريةً بجميع أعضائها، ولم يدخلها أحد من أعضاء حزب الشعب الذي يُعدّ حزب الرئيس، وذلك استجابةً لمطالب المعارضة التي كانت تُطالب بقيام حكومةٍ محايدةٍ.

عادت المعارضة تُهدّد بمقاطعة الانتخابات لأنه يبدو على الرئيس أنه لا يريد أن يتخلّى عن السلطة لحكومةٍ محايدةٍ، لأن الحكومة العسكرية ليست حيادية وإنما هي تعمل بوحي من الرئيس أكثر من حكومةٍ مدنية تضمّ زعماء حزب الشعب نفسه، ولهذا عاد حسين محمد إرشاد إلى حظر النشاط السياسي مرةً ثانيةً. وأعقب ذلك بإجراء استفتاءٍ على الرئاسة فحصل على ٩٤٪ من مجموع الأصوات، وذلك في جمادى الآخرة من عام ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م). وتبع ذلك في شهر شعبان (أيار) انتخابات للمجالس المحلية، في المناطق الريفية دون مشاركة أحزاب المعارضة فحصل على ٨٥٪ من مجموع رؤساء المجالس إذ كانوا من مؤيديه، وإن لم يكونوا من حزبه (حزب الشعب). واجتمع مجلس الوزراء.

وفي مطلع عام ١٤٠٦ هـ (أيلول ١٩٨٥ م) نشأ اتحاد سياسي جديد، أطلق عليه «الجبهة الوطنية»، وقد ضمّ خمسة أحزاب هي: حزب الشعب، حزب الشعب المتحد، ورابطة مسلمي بنغالديش، والجناح المنشق من حزب بنغالديش الوطني. وحزب «القونونالترك». وتدعم هذه الجبهة السياسة الحكومية.

لم يكن من السهل رفع الحظر السياسي قبل اجتماع منظمة جنوبي

آسيا للتعاون والمقرر أن يكون اجتماعها في مدينة (دكا) في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م) حيث يخشى أن تقوم المعارضة ببعض حوادث الشغب.

وقبل منتصف عام ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) رفع الحظر عن النشاط السياسي، وبقي ذلك مدة عشرة أشهر، وبقيت خلالها الجبهة الوطنية تُساند الحكومة. أما المعارضة فقد قامت بإضرابات، ونظّمت مظاهرات طالبت فيها بإلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية.

أعلن الرئيس حسين محمد إرشاد في أوائل شهر رجب ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م) أن الانتخابات ستجري في النصف الثاني من شعبان ١٤٠٦ هـ (قبل نهاية نيسان ١٩٨٦ م) في ظلّ الأحكام العرفية، وإن كان بالواقع قد خفّف كثيراً من تلك الأحكام إذ أبعد قادة الجيش عن الوظائف المدنية، وألغى أكثر من مائةٍ وخمسين محكمةً عسكريةً، ومكتباً للأحكام العرفية. وبهذه الوسيلة شارك مرشحون من ثمانية أحزاب من اتحاد رابطة عوامي، وشملت المشاركة الشيخة حسينة واجد نفسها، وحزب جماعت الإسلامي، وأحزاب أخرى صغيرة. وجرت الانتخابات في ٢٨ شعبان ١٤٠٦ هـ (٧ أيار ١٩٨٦ م) بعد أن تأجلت من ١٧ شعبان ١٤٠٦ هـ (٢٦ نيسان ١٩٨٦ م). ولكن اتحاد حزب بنغالديش الوطني بزعامة خالدة ضياء قاطع الانتخابات، ووصف سيرها بالغش، والتزوير، والعنف، والتهديد، وقد فاز حزب الشعب بـ١٥٣ مقعداً من أصل ٣٠٠ مقعد بالانتخاب المباشر، إضافةً إلى ذلك فإن ٣٠ مقعداً مخصصة للنساء في الجمعية التشريعية قد أخذت بالتعيين من حزب الشعب.

وفي شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) طالب تحالف رابطة عوامي مرةً ثانيةً بإلغاء قانون الأحكام العرفية، واستقالة الرئيس حسين محمد إرشاد، واستعادة النظام النيابي كاملاً، وتطبيق الدستور الذي ما زال معطلاً.

وفي ذي القعدة ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) أعلن الرئيس حسين محمد إرشاد أن قانون الأحكام العرفية سوف يُلغى ولكن بعد إجراء انتخابات الرئاسة. ومع أن أعضاء تحالف رابطة عوامي قد أقسموا اليمين القانونية كنواب في المجلس النيابي غير أنهم رفضوا حضور حفلة افتتاح المجلس. وفي أواخر شهر ذي القعدة من عام ١٤٠٦ هـ (أواخر تموز ١٩٨٦ م) عُلّقت جلسات المجلس النيابي إلى أجل غير معلوم. وتشكلت وزارة جديدة مدنية برئاسة ميزانور رحمن جواهري أمين السرّ العام السابق لحزب الشعب، وأدّت الوزارة اليمين الدستورية.

وكي يستطيع حسين محمد إرشاد ترشيح نفسه للرئاسة في الانتخابات التي ستجري في صفر من عام ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول ١٩٨٦ م) منح نفسه التقاعد من منصبه رئيس هيئة أركان الجيش في ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٧ م) وعيّن الفريق أول م. عتيق الرحمن مكانه بينما احتفظ بمنصبه كرئيس إداري لقانون الأحكام العرفية وقائداً أعلى للقوات المسلحة.

وفي محرم ١٤٠٧ هـ (أيلول ١٩٨٦ م) انضمّ إلى حزب الشعب، وانتخب رئيساً له، واختير مرشحاً للحزب لمنصب الرئاسة، وعند الانتخابات في ١١ صفر ١٤٠٧ هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٨٦ م) فاز فوزاً ساحقاً على منافسيه الأحد عشر حيث حصل على ٢٢ مليون صوت حسب النتائج الرسمية، ولكن قاطع هذه الانتخابات كل من حزب بنغالديش الوطني وحزب رابطة عوامي.

وفي شهر ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م) دعا الرئيس حسين محمد إرشاد المجلس النيابي للانعقاد، الذي أقرّ تشريعات العفو العام، وأخذت تخفّ هيئة النظام العسكري الذي فُرض على البلاد قبل أكثر من أربع سنوات، ثم ألغى قانون الأحكام العرفية، واستعاد دستور عام (١٩٧٢ م).

أخذ تحالف المعارضة ينتقد القانون العام، ويشنّ حملة على الحكومة في سبيل إسقاط النظام، ويطالب بحلّ المجلس النيابي، وفي سبيل إفشال خطة المعارضة، تشكّلت وزارة جديدة شملت أربعة وزراء من حزب رابطة عوامي، وعُيّن وزير العدل القاضي «نور الإسلام» نائباً للرئيس.

استمرّت المعارضة في تنظيم الإضرابات والمظاهرات المعادية للحكومة، وتؤيّدها نقابات العمال ومجموعات من الطلاب، ويُطالبون الحكومة بالاستقالة، ويطالبون الرئيس بتشكيل حكومةٍ انتقاليةٍ محايدةٍ للإشراف على انتخاباتٍ جديدةٍ.

وفي شهر ذي القعدة من عام ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م) أقرّ المجلس النيابي تعديل قانون المجالس المحلية، حيث أصبح بإمكانية القوات المسلحة أن تشارك في أربعةٍ وستين مجلساً شأنها في ذلك شأن الممثلين المنتخبين، وهذا ما أدّى إلى زيادة حدّة الإضرابات والمظاهرات، وأصبح بعضها يتسم بالعنف، وتدّعي المعارضة أن مثل هذا القانون يجعل الجيش مشاركاً بالحكم بصورةٍ مستمرةٍ، مع أن قانون الأحكام العرفية منذ تسعة أشهرٍ، ويهدف الرئيس من هذا المشروع تثبيت وضعه حيث يعتمد في حكمه على العسكريين. ولما زادت المعارضة اضطر إلى سحب القانون بعد شهرٍ من إقرار المجلس النيابي له، حيث أعاده إلى المجلس لإعادة النظر فيه. وتبع ذلك تعديل أساسي في الحكومة.

غير أن أضرار الفيضانات التي اجتاحت البلاد، ولم تعرف لها مثيلاً منذ أربعين سنة إذ نجم عنها خراب كبير للغاية فحجب ذلك الأحداث السياسية، وطغى عليها.

وفي ربيع الأول من عام ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) تجمّعت قوى المعارضة، ونظّمت احتجاجات، فقامت الحكومة بإلقاء القبض على الآلاف من الحزبيين النشيطين، وكان من بينهم الشيخة حسينة واجد، وخالدة ضياء، ولكن المظاهرات استمرّت، ووقعت صدامات بين

رجال الشرطة والمتظاهرين. وبعد ستة عشر يوماً من المظاهرات العنيفة فرض رئيس شرطة (دكا) حظراً على المظاهرات والمسيرات في العاصمة لمدة شهرٍ كامل. وقد أدّت هذه الأعمال إلى خللٍ اقتصادي.

وفي ٦ ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ م) أعلن الرئيس البنغالي حسين محمد إرشاد حالة الطوارئ، وذلك خوفاً من إضرابٍ عام كانت تنوي المعارضة القيام به، فتوقّفت بذلك النشاطات السياسية كلها، وحُدّدت حالة الطوارئ، مبدئياً بأربعة أشهرٍ. ورغم ذلك فقد قامت بعض المظاهرات ووقعت بعض الإضرابات لإجبار الرئيس على الاستقالة.

وفي ١٠ ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (الأول من كانون الأول ١٩٨٧ م) كان عدد الذين تمّ احتجازهم نتيجة الإضرابات والمظاهرات ما يزيد على ستة آلاف مواطن، وقد أعلنت أحزاب المعارضة أن ممثليها في المجلس النيابي سوف يتخلّون عن مقاعدهم النيابية. وقد استقال فعلاً اثنا عشر نائباً من المعارضة، وأبدى ثلاثة وسبعون من رابطة عوامي استعدادهم للاستقالة، فقام الرئيس البنغالي في ١٥ ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (٦ كانون الأول ١٩٨٧ م) بحلّ المجلس النيابي. وفي الوقت نفسه أطلق سراح الشيخة حسينة واجد، وخالدة ضياء ولكن فرض عليهما الإقامة الجبرية في المنزل لمدة أربعة أسابيع.

حاول الرئيس إجراء مفاوضات سلمية مع خالدة ضياء ومع الشيخة حسينة واجد لكنهما رفضتا ذلك، وأصرّتا على المعارضة، والقيام بحملة مقاومةٍ واسعةٍ لإجباره على الاستقالة.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الثاني ١٩٨٨ م) أعلن الرئيس أن الانتخابات العامة للمجلس النيابي سوف تجري في ١١ رجب ١٤٠٨ هـ (٢٨ شباط ١٩٨٨ م)، ولكن زعماء الأحزاب الرئيسية للمعارضة أعلنوا مباشرةً عزمهم على مقاطعة الانتخابات طالما بقي حسين محمد

إرشاد رئيساً للبلاد. ونتيجةً لهذه المقاطعة فقد تأجّل موعد إجراء الانتخابات العامة.

تشكّل تحالف سياسي من ستةٍ وسبعين حزباً سياسياً صغيراً، وشكّلوا مجموعةً معارضةً، في شهر جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م).

وتشكل تحالف معارض للحكومة، وكان هذا التحالف بزعماء أ. س. م عبد الرب، وكان القصد من هذا التحالف المنافسة في الانتخابات العامة.

اتسمت انتخابات المجالس المحلية التي لم تقاطعها المعارضة بالعنف، واتصفت بالغشّ والتزوير، الأمر الذي جعل المعارضة تشنّ حملةً بالمقاطعة، وقد نجحت في مسعاها، وكان معدل المشاركة الفعلي للناخبين أقلّ بكثيرٍ من تقديرات الحكومة التي قدّرتها بـ ٥٠٪، وقد فاز حزب الشعب بأغلبيةٍ كبيرةٍ من المقاعد.

وفي أواخر شعبان ١٤٠٨ هـ (أواخر آذار ١٩٨٨ م) تشكّلت حكومة جديدة برئاسة «مودود أحمد» الذي كان يشغل نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتجارة في الحكومة السابقة. كما اضطر الرئيس إرشاد إلى إلغاء حالة الطوارئ، في الشهر التالي (رمضان) نتيجة حملة المعارضة القوية.

وأقرّ المجلس النيابي تعديلات أساسية في الدستور وبأغلبيةٍ مطلقةٍ في شهر ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (تموز ١٩٨٨ م)، وأصبح الإسلام دين الدولة.

وأخذ موقف المعارضة يتراجع بعد عطلة عيد الأضحى من عام ١٤٠٨ هـ (٢٩ تموز ١٩٨٨ م) وذلك بسبب خلافات وقعت في الصفوف حيث فُصل أمين السر العام لحزب بنغالديش الوطني أ. ك. م عبدالرحمن مع عددٍ من أعضاء الحزب البارزين، ونشأ جناح منافس داخل الحزب لخالدة ضياء.

وجاء موسم الفيضانات، وكانت كارثة كبيرة، إذ اتضح أنها كانت من أعنف ما سجل في تاريخ المنطقة، وأعقب ذلك إعصار عنيف فحدثت

فيضانات لاحقة، وسبّب الإعصار وفاة ثلاثة آلاف إنسان، قطعت تلك المصائب على الأحداث السياسية.

وعيّن حسين محمد إرشاد نائباً له مودود أحمد على حين تسلّم رئاسة الوزراء ظفر أحمد.

سارت بنغالديش على سياسة (عدم الانحياز) حسب الاصطلاح الشائع، وإن كانت دول هذه السياسة لا يوجد بينها غير متحاز، وإنما هو اسم أطلق، وتحت عنوانه لعبة سياسية.

وتحسّنت العلاقات مع دولة باكستان منذ عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م) أي بعد أن اضطرت باكستان إلى الاعتراف بدولة بنغالديش، ونظام الحكم القائم فيها، وخاصةً أنه كان قد أطيح بنظام مجيب الرحمن، وقُتل وأسرته، وكان هو عامل الانفصال، والذي شحن البنغاليين بشحناتٍ إضافيةٍ من الحقد والكراهية ضدّ الباكستانيين، وعمل على التوتر النفسي بين سكان الإقليمين. وتمّ تبادل السفراء بين البلدين، واعيدت التجارة، والبريد، والمواصلات السلكية واللاسلكية.

ولكن باكستان رغم كل ما تمّ من تحسين العلاقات إلا أنها رفضت قبول ثلاثمائة ألف من البيهاريين المسلمين الذين وقفوا بجانب الباكستانيين أثناء حرب الانفصال عام (١٩٧٢ م)، والذين كانوا لا يزالون محتجزين في بنغالديش في معسكرات اللاجئين.

ورسمت الحدود بين بنغالديش وبورما عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م)، ويبلغ طول هذه الحدود مائة وثلاثة وتسعين كيلومتراً، في أقصى الجنوب الشرقي من البلاد.

ولكن ما أن استقرّت الأوضاع الخارجية في بنغالديش حتى أخذت تتوتّر العلاقات مع الهند بسبب الإرهاب عبر الحدود، وخاصةً عبر مضائق (شيتا غونغ) والحدود بين الدولتين طويلة تزيد على ٤،٠٥٣ كيلومتر، فالهند تحيط

بنغالديش من كل ناحية باستثناء الساحل الذي يبلغ طوله ٥٨٠ كيلومتر، والحدود مع بورما وهي قصيرة، وقلنا أنها لا تتجاوز مائةً وثلاثةً وتسعين كيلومتر. وكذلك كان التوتّر بين الدولتين بسبب الثوار البوذيين (شاتي باغيتي)، والذين يقومون بحرب عصاباتٍ ضدّ شرطة البنغال ويعملون على الهرب إلى الهند بعد قيامهم بعمليات الإرهاب، وكذلك بسبب السدّ الذي أقامته الهند على نهر الغانج، فحرمت البنغال من كثيرٍ من مياه الري، كما تأثرت بذلك حركة النقل المائي في النهر، وخاصةً في سنوات الجفاف، كما حدث في صيف عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م).

وبنغالديش عضو في منظمة جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي، وتضم سبعة دول، هي دول القارة الهندية وتشمل: باكستان، بنغالديش، المالديف، سيرلانكا، الهند، نيبال، بوتان.

ويضم المجلس النيابي البنغالي ثلاثمائة عضو ينتخبون انتخاباً، ويضاف إليهم ثلاثون امرأة يُعيّنون تعييناً، ومدة المجلس خمس سنوات.

واللغة الرسمية هي البنغالية وإن كانت الإنكليزية هي الشائعة والتي يتحدث بها الناس، ويتفاهم بعضهم مع بعض إن وجد بعض الذين لا يجيدون البنغالية.

الفصل الثاني

الصراع الداخلي

تبلغ مساحة بنغالديش ١٤٤ ألف كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها حسب إحصاء ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) ١١٤،٧٠٠،٠٠٠ شخص، وبذا تقارب الكثافة الثمانمائة شخص في الكيلو المتر المربع الواحد (٧٩٦ شخص) وهي من أكبر الكثافات في العالم. هذه الكثافة مع الفيضانات التي تتعرض لها البلاد في كل سنةٍ تهطل فيها الأمطار الموسمية في وقت مبكرٍ، وكثيراً ما تتكرّر كل عدة سنواتٍ، ومع المجاعات التي تتوالى على المنطقة في كل سنةٍ تتأخر فيها الأمطار الموسمية عن موعدها، وغالباً ما تأتي كل عدة سنواتٍ، أي إما فيضان، وإما مجاعة وقلما تكون سنوات عادية. ومع الأعاصير التي تجتاح البلاد، وتُسبّب الدمار والخراب، كما تكون عاملاً في الفيضان إذ تحول دون انصباب مياه الأنهار في البحر بشكل طبيعي، فيرتفع مستوى مياه الأنهار، والروافد، ويحدث الفيضان. ومع كثرة المساحات التي تغطيها مجاري الأنهار، ومياه الفيضان، والمستنقعات مما يُقلّل ضيق المساحة الصالحة للزراعة، وفي الوقت نفسه يصعب إقامة المعامل، ولهذا كله ينتشر الفقر، ومع انتشار الفقر يعمّ الجهل، ومع سيادة الفقر والجهل، يكثر أصحاب المصالح، ويمكن اللعب بأفكار السكان، وتكثر الصراعات الداخلية. فكل موضوع يمكن أن يُثير خلافاً، وكل رأي، يمكن أن يجد له أعواناً، وتلتفّ حوله جماعة، وتحمله وتُصارع غيرها، وكل من يطرح فكرةً يصبح زعيماً، ويُشكّل حزباً، ويبدأ يسعى وراء

زعامته، ويركض وراء مصالحه، ومنها الرئاسة، ولذا تجد في بنغالديش أحزاباً كثيرةً لا ترى لها مثيلاً في بقية دول العالم، وإن كان بعضها لا يصل مؤيدوه إلى المائة.

الصراع الإقليمي:

منذ أن قامت باكستان في ٢٧ رمضان ١٣٦٦ هـ (١٤ آب ١٩٤٧ م) بدأ الصراع بين شطريها، للاختلاف بطبيعة الأرض، وبكثافة السكان، وكثرة أصحاب العقائد الأخرى من غير المسلمين، وطبيعة نشاط السكان، واختلاف أصولهم، وتفاوت لغاتهم، وتباين رغباتهم بالتوجّه إلى الالتحاق بحياة الجندية. وكان الأصل أن يبقى التماسك بين الشطرين ما دام هناك عدوّ مشترك، وخصم يتربص على الحدود، ولم تنته بعد المشكلات مع الهند التي كانا وإياها ضمن دولةٍ واحدةٍ، ولم يزل فيها أكثر من اثنين وأربعين مليوناً من المسلمين، والدماء لم تجفّ بعد، وقد أراقها الهندوس تعصّباً وحقداً على المسلمين، والجراح لم تضمد بعد، والانفصال إنما تمّ على أساسٍ عقيديٍ، وجناحا باكستان قاما على هذا الأساس، فالعقيدة تجمع بينهما وتوحّد بل هي الرابط الصحيح بين الناس، والوشيجة المتينة بين الخلق.

طرحت فكرة اللغة في بداية الأمر، فاللغة السائدة في الجناح الشرقي من باكستان هي البنغالية، وهي فرع من السنسكريتية، ولكنها لغة محلية لا يكاد يعرفها إلا القليل خارج حدود منطقتها، وأما في الجناح الغربي فلكل إقليم لغته المحلية الخاصة به، فالبنجابية في البنجاب، والسندية في السند، والبالوشية في إقليم بالوشستان، والبشتو عند قبائل الباتان في إقليم الحدود الشمالية الغربية، غير أن لغة (الأوردو) تجمع بينهم، فمعظم السكان يعرفها في الجناح الغربي، وكذلك فإن أكثر أهالي الجناح الشرقي يُجيد النطق بها، بل إنها معروفة في كثيرٍ من أرجاء دولة الهند. ولهذا رأى قادة باكستان أن تكون لغة (الأوردو) هي اللغة الرسمية، فهي لغة المسلمين في القارة

الهندية، وقامت باكستان على أساس الإسلام فالأمر الطبيعي أن تكون لغة الأوردو هي اللغة الرسمية، ومن ناحية ثانية فإن وجود لغةٍ واحدةٍ في جناحي البلاد يُعدّ عاملاً قوياً لترسيخ الوحدة بينهما، وعامل دعم لتوحيد الأفكار والمفاهيم، وتبادل الموظفين، وتكون لغة العسكريين الذين هم ضمن جيشٍ واحدٍ، غير أن العصبية ذرّت قرنها وأخذ سكان الجناح الشرقي يُطالبون أن تكون اللغة البنغالية اللغة الرسمية الثانية، واستغلّ هذا الخوجا نظام الدين لمصلحته الخاصة ليعود حاكماً للبلاد بعد أن نزل إلى رئاسة الوزارة، ولقي تأييداً في البنغال، وأخيراً أُقيل أيضاً من رئاسة الوزارة. واستمرّ الصراع تحت شعار اللغة، حتى تمّ ما يريد البنغاليون.

وأثار البنغاليون فكرة سيطرة أهل البنجاب على الجيش فكان الجواب ليس هناك من مانع يحول دون انتساب البنغاليين إلى الكليات العسكرية، وكل من يتقدّم يؤخذ، ولكن لا يوجد من يتقدّم فهل تجبر الناس على الالتحاق بالجندية، وهذا شأن أقاليم أخرى فالبالوش، والباتان لا يرغبون بالجيش كثيراً، وأقل من ذلك قليلاً أهل السند، غير أن البنجابيين يفضلون العمل العسكري على غيره، فهل تحول بينهم وبين الجيش؟ ومن أين نأتي بالعسكريين إذ خلّينا بين البنجابيين وما يريدون؟ وإننا نشجع سكان بقية الأقاليم للالتحاق بالكليات فلا نجد عندهم الرغبة، فما العمل؟. ولكن البنغاليين لا يريدون هذه المناقشة ولكن لا يريدون إثارة العصبية، ويعملون على الصراع الإقليمي.

وأثار البنغاليون أيضاً موضوع المعامل، والموظفين، ونقل العاصمة و..... وحجتهم دائماً أنهم الأكثر عدداً. واستمرّ هذا الموضوع حتى انتهى الصراع بين الإقليمين، وحدث الانفصال، وأصبح كل جناح دولةً خاصةً، ولم يعد البنغاليون يدّعون أن باكستان الغربية تستعمر الشرقية، ولكن بقوا ينسبون بعض التخلّف والتأخر إلى الاستعمار الباكستاني، ويضمرون حقداً ضدّ الباكستانيين، وتحمل لواءه الفئات العنصرية والأقليات الدينية.

الصراع العنصري:

يعود معظم سكان بنغالديش إلى أصلٍ واحدٍ تقريباً، أوهم جميعاً من أصولٍ هندية على اختلاف أصولها التي لا تظهر والتي لا يبحث بها. ولكن نتيجة الخلاف العقيدي في الهند، وما جرى من أحداث أثناء التقسيم وحلت عناصر من إقليمٍ إلى إقليمٍ كما خرجت مجموعات أخرى من جزء إلى آخر، لقد انتقل من إقليم بيهار الذي يقع إلى الغرب من البنغال، وعلى نهر الغانج أعداد من المسلمين، بسبب الاضطهاد الهندوسي للمسلمين، والحقد الديني الموجود لدى أبناء هذه الطائفة البراهمية ضدّ المسلمين بادعاء أنهم دخلوا بلادهم، واحتلّوها، وحكموها، وقبلوا أعداداً من أبنائها فغدوا مسلمين فانفصلوا بذلك عن أبناء جلدتهم. وجاء المستعمرون الإنكليز فشحنوا هذا الحقد بعنف، وأثاروا، وقرّبوا الهندوس، وأبعدوا المسلمين، وأوقدوا أوار الحرب بين الطرفين.

انتقل نتيجة ذلك أعداد من المسلمين البيهاريين بصفتهم قلّة في إقليمهم وهاجروا إلى البنغال لأن المسلمين كثرة، وذلك كي يتخلّصوا من ذلك الاضطهاد الهندوسي، وجاء التقسيم، وأصبحت البنغال جزءاً من باكستان التي ضمّت المسلمين فزادت هجرة البيهاريين حتى بلغ عددهم مليوني إنسان في البنغال.

فلما بدأت الأحداث الدامية في البنغال، وأخذت العناصر صاحبة المصلحة تدعو إلى تجزئة باكستان، وفصل الجناحين بعضهما عن بعض، رأى البيهاريون - بواقع الفطرة - أن هذا العمل ليس في مصلحة المسلمين إذ فيه إضعاف لهم، وتشتيت لشملهم، ولن يخدم هذا المخطط سوى الهندوس، ويرون بأنفسهم اندفاع الهندوس في البنغال وراءه، وإذا ضعف أمر المسلمين، وقوي الهندوس فماذا يكون مصيرهم هم وأقصد البيهاريين؟ وإلى أين يلجؤون وقد فارقوا بيهار مخالفين لأهلها من الهندوس؟ كما لا يمكننا أن ننكر أثر الإيمان الذي يجعلهم يقفون ضدّ هذا المخطط ما داموا

قد اتهموا أنه في غير صالح المسلمين، وأنه يهدف إلى الكيد لهم وبلادهم، ومن هنا وقفوا بجانب الباكستانيين ليحولوا دون تنفيذ المخطط.

ولما نجح المخطط وتمّ الانفصال بدأ البنغاليون بتصفية حسابهم مع البيهاريين، فقتلوا من قتلوا، وأخرجوا من أخرجوا مع ارتكاب أبشع الجرائم بحقهم، ووضعوا بعضهم في معسكرات للاجئين، ويزيد عدد هؤلاء على المائة ألف، وذلك ليبادلوا به بعض أسراهم. وبعد أن اعترفت باكستان بالوضع في بنغالديش، فُرض عليها تسلّم هؤلاء البيهاريين ما داموا قد كانوا بجانبهم، لكن باكستان رفضت ذلك.

شحن قادة البنغال الجدد سكان منطقتهم بالحقد والكراهية ضدّ البيهاريين بأن كانوا ضدّهم، وقد جاءوا إلى بلدهم ينافسون أهلها على موارد رزقهم، وأنهم عملاء لقادة باكستان الذين هم أعداء للبنغال وقبل الناس - مع الأسف - لجهلهم هذا الدعايات وكان الصراع بين البنغاليين والبيهاريين، بل كثيراً ما كان بعض البنغاليين يطالبون بقتل البيهاريين، وحتى الذين بين أيديهم من المحتجزين في معسكرات اللاجئين. هذا رغم أن البنغاليين والبيهاريين مسلمون، وهم إخوة، وكان يناضل بعضهم بجانب بعضٍ لانفصال المسلمين عن الهندوس. والآن قد طغت الدعايات، وتمكّن الهندوس من بثّ الشائعات بين المسلمين، واختراق صفوفهم، وإغراء جانبٍ وتحريضه ضدّ الآخرين حتى تمّ لهم ما يريدون من إضعافٍ وتجزئةٍ.

ولما كانت بنغالديش جزءاً من باكستان فلا شك أن فيها عدداً من الموظفين، وآخر من المواطنين، إضافة إلى القطعات العسكرية. فلما تمّ الانفصال بقوا فيها، فكانت تشنّ عليهم حرباً لا هوادة فيها من الهندوس البنغاليين، ومن أصحاب المصالح، وممن شُحن حقداً من دعايات أولئك الذين يرغبون بالانفصال، بل إن بعضهم قد أخذ يطالب بقتل هؤلاء الباكستانيين جميعاً. وبقيت آثار تلك الدعايات إلى ما بعد صفاء الجوين

الدولتين، واعتراف باكستان ببنغالديش، ولا يزال بعضها قائماً بعمله الهندوس.

الصراع العقيدي:

تختلف نسبة المجموعات السكانية بعد مدةٍ وأخرى، وذلك حسب اختلاف نسبة الولادات بين تلك المجموعات، والمسلمون أكثر هذه المجموعات تزايداً لكثرة الولادات عندهم، وبينما نسبة المسلمين عند التقسيم ٨٠،٤ نجد أنها اليوم ٨٦،٦٪.

وأما المجموعة الثانية فهي الهندوس، ويشكّلون ١٢،١٪ بينما كانت نسبتهم عند التقسيم ١٨،٤٪، وباقي السكان فهم من البوذيين والنصارى، وتبلغ نسبتهما معاً ١،٣٪. وبذا يتوزّع السكان على الشكل الآتي:

المسلمون	٩٩،٣٣٠،٢٠٠	ويشكلون	٨٦،٦٪
الهندوس	١٣،٨٧٨،٧٠٠	ويشكلون	١٢،١٪
البوذيون	٧٩١،١٠٠	ويشكلون	٠،٧٪
النصارى	٧٠٠،٠٠٠	ويشكلون	٠،٦٪
	١١٤،٧٠٠،٠٠٠		١٠٠،٠٪

أما المسلمون فلا يحسّون بأي عصبية، ولا يُفكّرون بالصراع مع أية مجموعةٍ أخرى ما داموا هم الأكثرية، وربما كان الأمر على العكس إذ يحاولون إظهار التقرّب من بقية الفئات لتوحيد الجهود باسم العصبية الوطنية، وكي لا يتهموا بالعصبية، ويقودهم إلى هذا الزعماء من أصحاب المصالح، والعصبيات الوطنية، الذين يريدون أن يكسبوا المجموعات من غير المسلمين إلى جانبهم، ولا شك لبعدهم عن الإسلام إما قناعةً، وإما

خوفاً على مصالحهم وشهواتهم التي يحول الإسلام بينهم وبين ممارستها. ولا شك أن هناك مجموعات إسلامية واعية لإسلامها، عارفة به، مدركة لواقعها، تنظر إلى هؤلاء بعين الشفقة، وتريد لهم الخير، وتتمنّى لهم السعادة. لذا فهي تعمل على دعوتهم إلى الإسلام، ومن ناحيةٍ تقف في وجههم لأنهم على ارتباط بدولٍ أخرى تُعادي الإسلام، وتضمر لأهله السوء، وتعمل على الإضرار بالدولة في سبيل ابتلاعها. وهذه الجماعة الإسلامية تقف من هؤلاء كما تقف من الذين ينتمون إلى الإسلام انتماء، ويعملون على شاكلة أولئك، فموقفها إذن ليس موقف العصبية، وإنما موقف الخير والدفاع عن البلاد.

أما الهندوس فقد كانوا يحقدون على المسلمين منذ أن كانت الهند دولةً واحدةً، وقد كانوا هم الأكثرية، وأصحاب السلطة، فلما تمّ التقسيم، وأصبحوا أقليةً وسط مجتمعٍ إسلامي في بنغالديش زاد حقدهم على الإسلام، وبقوا على ارتباطٍ مع أبناء عقيدتهم في الهند. ولما كانوا أقليةً فقد زاد تماسكهم بعضهم مع بعضٍ، وغدوا قوة يُرهب جانبها. فهم من ناحيةٍ اجتماعيةٍ يُشكّلون مجموعةً خاصةً منعزلةً حاقدةً، ومن ناحيةٍ دوليةٍ فهم خونة، أعداء لبلادهم لأنهم على صلةٍ بدولةٍ أجنبيةٍ تعمل على هدم دولتهم، وتخطط لإزالتها، ولما كانوا أقليةً كبيرةً، وشبه منظمةٍ لذا كان الزعماء من أصحاب المصالح يسعون جاهدين لكسبهم إلى صفهم، والإفادة من قوتهم، وقد لعبوا دوراً كبيراً في حرب الانفصال التي أدت إلى تقسيم باكستان إلى شطرين، وخدموا مصالح الهند في ذلك خدمات جلّى. ولا يزالون على صلة بالهند، وإذا ما توثّقت العلاقات بين بنغالديش والهند برزوا، وإذا ما فترت أو توتّرت أخفوا رؤوسهم وعملوا في الظلّ. ويعدّون أنفسهم أعداء للحركات الإسلامية، ويعملون على الوشاية بأفرادها، والتحريض عليها، ومحاولة ضربها، كما أنهم ضدّ كل مسلمٍ ملتزمٍ، ويظهرون له العداوة، ويكيدون له، ويعدّون أنفسهم في صراع مع المسلمين، والصراعٍ عنيف مستقبلاً.

وأما البوذيون فشأنهم شأن الهندوس في حقدهم على الإسلام وكرههم للمسلمين، ولكنهم أقل عدداً، وأضعف هيئةً، وصلتهم بالهند قليلة الأهمية لأنها تتعصّب للهندوس، ولكن صلتهم قوية مع دولة «بوتان» التي تقع إلى الشمال من بنغالديش، ولا يفصل بينهما سوى أراضٍ هنديةٍ ضيقة المسافة، حيث لا يزيد عرضها على خمسةٍ وعشرين كيلومتراً، و«بوتان» دولة بوذية، ومن هنا كانت الصلة قائمةً بين هذه الدولة وبين البوذيين في بنغالديش، غير أن هذه الدولة قليلة الأهمية، ضعيفة الإمكانات، صغيرة المساحة، ضئيلة السكان، حيث تقع في سفوح جبال هيمالايا إذ لا تزيد مساحتها على ٤١،٢٨٠ كيلومتراً مربعاً، ولا يزيد عدد سكانها على المليون، يعيش بينهم ٥٪ من المسلمين. ومن هنا كانت إمكانية البوذيين في بنغالديش على دخول ساحة الصراع قليلة، ويعملون على معاداة المسلمين ومحاولة تفتيت دولة بحرب عصابات في الداخل ضدّ الشرطة البنغالية، كما يقومون بشنّ غارات سرية على الحدود الهندية كي تقع الحرب بين الدولتين، وتجتاح الهند منطقة البنغال، وعندها يكون البوذيون قد حقّقوا بعض أهدافهم إذ نالوا من المسلمين، وأصبحوا على مقربة من دولة بوتان البوذية وعلى تماسٍ مباشرٍ معها، يمكنهم التسلّل إليها، وتلقّي بعض الدعم منها رغم فقرها.

وأما النصارى فعددهم قليل يصعب عليهم دخول ساحة الصراع، ولكن كان لهم شأنهم أيام الحكم الإنكليزي بل إن وجودهم في الهند أصلاً مرتبط بالاستعمار إما أنهم قد جاءوا معه أو أخذوا عقيدته تحت تأثيره، فلما ارتحل قلّ وزنهم. ولكن بقيت الإرساليات التنصيرية تقوم بدورها، وكان المستعمرون الصليبيون قد فتحوا لها الأبواب، وفسحوا لها المجال، وأمدّوها بالإمكانات كلها، فلما انسحب الصليبيون بقيت هي تؤدّي دورها، وظهر فقر البنغاليين واضحاً بعد انقسام الهند إذ انحصروا في منطقتهم، وإن بقيت الحالة مقبولةً نسبياً، فلما تجزأت باكستان بدا الفقر جلياً، وغدت حاجةُ السكان مُلحّةً، وخاصةً بعد حرب الانفصال التي أقلت كاهل

الشعب، وجاءت إثرها الأعاصير والدمار، والفيضانات والخراب، وظهرت الحاجة إلى المساعدات فتداعت الإرساليات التنصيرية إلى التوجّه إلى بنغلاديش إذ صار المجال خصباً، فلربما يضطر الناس لقبول النصرانية نتيجة الحاجة.

أخذ رجال الإرساليات التنصيرية يتوافدون على البلاد بل وتساوا لأن لكلٍ دوره، ويتخذ وسيله، ومعهم الإمكانات الضخمة التي تزيد على المطلوب، ولم يكن مجيئهم من جانب إنساني فهذا أمر لا يعرفونه رغم أنهم يحملون شعاره، فما حدث أن ساعدوا أحداً على مدى تاريخ عملهم من غير عقيدتهم إلا إذا قبل النصرانية أو أظهر ميلاً نحوها. وبدأ عملهم، وأخذوا يبذلون الجهد، ويؤسسون المشافي، وينشئون المدارس، ويفتحون أبوابها لأبناء عقيدتهم، ويقبلون فيها من يأتي إليهم في سبيل توجيههم، وتلقينهم المبادىء النصرانية، ويثيرون الشبهات حول الإسلام، ويطعنون فيه، وهذا كله أمام الصغار الذين لا يعرفون شيئاً بعد، وإنما يُلقّنون ما يُعطى بالنسبة إلى المدارس، وأمام الفقراء الذين يدفعون عن أنفسهم الموت أمام المرض الهاجم- حسب تصوّرهم السائج- وليس لديهم من مال يقدّمونه للمستشفيات الجشعة بالنسبة إلى المشافي، وهؤلاء الصغار الفقراء، وأولئك المساكين الجهلة لا يعرفون شيئاً ومع ذلك إن لم يجد المشرفون على المدارس والمشافي تجاوباً وميلاً نحو النصرانية من الذين قُبلوا فيها يطردون مباشرة. وكذا يكون تقديم المساعدات، ونتيجة الجهل والفقر، والبعد عن الإسلام، ومتاجرة أصحاب المصالح فليس هناك من يقف في وجه الإرساليات التنصيرية سوى الحركات الإسلامية، وأهل العلم الذين يضطرون إلى تنبيه الشعب والعمل على نشر الوعي بين السكان، وهذا ما يُعرّضهم للإشاعات التي يبثّها رجال الإرساليات التنصيرية، والاتهامات التي يُلفقونها، والأراجيف التي يُروّجونها، إضافةً إلى الحرب التي يجدونها من الدول الكبرى، ومن أعوانها المتسلّطين على البلاد. وهذا بين الحركات الإسلامية وبين تأدية دورها وبين الدعاة وأداء مهمتهم في

التوعية وإنقاذ الناس من براثن تلك الجماعات. فالصراع بين النصارى الممثّلين بالإرساليات التنصيرية بإمكاناتها الضخمة رغم قلة النصارى وبين الحركات الإسلامية والدعاة من أهل العلم مع مكانتهم، ومع إسلامية الشعب.

الصراع الحزبي:

برز حزب رابطة عوامي عندما ظهرت دولة بنغلاديش، وآلت إليه السلطة، فاستبدّ بالحكم، وأخذ يضرب خصومه، ولم يلغ النشاط الحزبي في البلاد، وإنما أبقاه ليعرف خصومه، وقادتهم، ولكن وجّه ضربته الأولى على الجماعة الإسلامية بصفتها أنشط الحركات الإسلامية، ولخصومته وعداوته هو وحزبه للإسلام.

ظهرت المعارضة من رفاق الحزب السابقين الذين يتفقون معه بالنهج الشيوعي، وقاد هذه المعارضة عبدالحميد خان بها شاني الشيوعي الموالي للصين وزعيم حزب عوامي الوطني، فطالب الحكم بتشكيل ائتلاف وطني يضم أصحاب الفكر الماركسي، وقيام حكومةٍ وطنيةٍ تشمل أحزاب الائتلاف، وإجراء انتخابات جديدة غير أن مجيب الرحمن رفض كلياً، وأصرّ على أن الحكومة يجب أن تخصّ أعضاء حزب رابطة عوامي الذين تمّ انتخابهم في شوال ١٣٩٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٠ م). فقامت المعارضة بمظاهرات قادها عبدالحميد خان بها شاني. وعندها أخذ مجيب الرحمن يصفي رفاقه.

قام الانقلاب على حزب رابطة عوامي، ولم تعلم أمريكا بالانقلاب، وعمل قادته على الابتعاد عن روسيا والهند. وتشكّل حزب الرابطة الديمقراطية ليوالي الحكم القائم والرئيس مشتاق أحمد.

قام انقلاب ليدعم الموالاة للهند، ولكن لم يلبث سوى أربعة أيام، حيث قام انقلاب مضاد، وسمح للأحزاب بالنشاط، ولم يلبث أن استبد ضياء الرحمن بالسلطة، وشكّل حزب بنغلاديش الوطني ليدعمه بالحكم، وكان كلما اشتدت عليه المعارضة حظر النشاط الحزبي، فإذا شعر بضعف المعارضة سمح للأحزاب بمزاولة نشاطها. وكانت المعارضة تتمثّل في

حزب الرابطة الديمقراطية، وحزب بنغالاديش الشيوعي، والحزب الموالي للهند.

اطيح بحكم ضياء الرحمن وقتل، فتولّت زعامة حزب بنغالاديش الوطني أرملته خالدة ضياء بعد وفاة الرئيس عبدالستار محمد صايم. واستبد حسين محمد إرشاد بالحكم، وأخذت المعارضة تقوى، وتمثّلت في:

أ ـ تحالف ضم خمسة عشر حزباً برئاسة جناح من حزب رابطة عوامي بزعامة حسينة واجد ابنة مجيب الرحمن.

ب ـ تحالف ضم سبعة أحزاب برئاسة جناح من حزب بنغالاديش الوطني بزعامة خالدة ضياء أرملة ضياء الرحمن.

ثم شكّل التحالفان جبهةً مؤتلفةً واحدةً للمعارضة عُرفت باسم: «الحركة نحو استعادة الديمقراطية». أما الرئيس حسين محمد إرشاد فقد أسّس حزب الشعب ليسانده بالحكم، وكان الصراع عنيفاً بين الطرفين. وزادت المعارضة حتى شملت الأحزاب الصغيرة، والتنظيمات الاجتماعية، والثقافية وبلغ عدد التنظيمات المشاركة بالمعارضة ستة وسبعين تنظيماً.

وبالمقابل فقد شكل الرئيس حسين محمد إرشاد تحالفاً ضمّ خمسة أحزاب وهي: حزب الشعب، حزب الشعب المتحد، رابطة مسلمي بنغالديش، والجناح المنشق من حزب بنغالديش الوطني برئاسة عبد الرحمن، وحزب «القونوتانترك»، وعرف هذا التحالف باسم «الجبهة الوطنية»، وكانت هذه الجبهة تساند الحكم.

وكانت المعارضة تقوم بمظاهرات، وتتقدم بمطالب، وأما الحكومة فتتخذ وسائل حظر النشاط على الأحزاب، أو تراوغ بتنفيذ بعض المطالب، أو تعد الوعود، ولا تنجز الموعود.

وكانت هناك أحزاب أخرى تلعب دوراً في السياسة العامة مثل: الحزب الاشتراكي الوطني (ساماجتانترك)، وحزب بنغالديش الشيوعي، وحزب (ج، س، د) الموالي للهند.

وأما التنظيمات الإسلامية فأهمها: الجماعة الإسلامية التي تزاول نشاطها تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية البنغالية، وتصدر الجماعة جريدةً يوميةً تحمل اسم «الجهاد» ومجلةً أسبوعيةً، وأخرى شهريةً تحمل الاسم نفسه، وتشرف كذلك على المركز الإسلامي الذي تلقى فيه محاضرات، وتدار فيه المناقشات.

وهناك المؤسسة الإسلامية، وأهل الحديث، وجماعة التبليغ..

وبدأت الإرساليات التنصيرية تلعب دوراً كبيراً نتيجة الجهل، والفقر، ونتيجة الإمكانات الضخمة التي تملكها الإرساليات، والدعم الكبير الذي تلقاه من الدول الكبرى، فتكون عوناً صليبياً استعمارياً لتلك الدول، وحربة لها لضرب الإسلام، ومحاولة تنصير أبنائه، أو إفسادهم على الأقل.

الباب السادس

جُمهُوريَّة المَالديف

لمحة عن تاريخ المالديف قبل إلغاء الخلافة

وصل الإسلام إلى جزر المالديف عن طريق التجارة وذلك حوالي عام ١٨٩ هـ، وانطلق الدعاة إليها حتى عمّ فيها، وفي عام ٥٤٨ هـ أسلم السلطان، واعتنق السكان كافةً الديانة الإسلامية.

وجاء الاستعمار الصليبي فعرف البرتغاليون جزر المالديف عام ٩١٣ هـ، وأغاروا عليها عام ٩٦١ هـ، وبعد أن احتلّوها اتخذوا منها قاعدةً، وربطوها بمستعمرة «غواء» في غربي الهند.

زال الاستعمار الصليبي البرتغالي عن المالديف عام ٩٨١ هـ، كما زال عن كثيرٍ من المناطق التي سيطر عليها بسبب قلة عدد البرتغاليين مع سعة البقاع التي استعمروها، وللسياسة التي اتبعتها دولتهم في امتصاص دماء الشعوب التي سيطروا عليها، ولأنهم كانوا يكتفون باحتلال مراكز لهم على السواحل لتأمين سيطرتهم وضمان أخذ خيرات البلاد، وأخيراً زالت دولتهم باحتلال إسبانيا لأرضهم مما قضى على امبراطوريتهم التي أسسوها. كما أن ظهور مستعمرين صليبيين آخرين منافسين لهم كان له دور كبير في زوال سلطانهم، واندحارهم أمام المنافسة. وفي هذه المدة من الحكم البرتغالي كانت الجزر تدفع ضريبةً سنويةً إلى مستعمرة «غواء».

وسيطر الهولنديون في القرن الحادي عشر الهجري (١٠٦٩ هـ) على جزيرة سيلان، وحلّوا محل البرتغاليين، فعقدوا معاهدة مع سلطان

المالديف، وصارت الضريبة تدفع لحكام سيلان الهولنديين حيث كانت الجزر تحت حمايتهم.

ضعفت السلطة الاستعمارية الهولندية، وخرجت كثير من المناطق من قبضتهم، وأعلنت تستقلّ عنهم، ومن هذه البلاد جزر المالديف. ولكن جاءتها غزوة قادمة من مليبار (ساحل الهند الغربي) فأخضعوها لحكمهم عام ١١٦٦ هـ، غير أن حكم المليباريين لها لم يزد على السبع سنوات حيث خرجوا منها، وعاد إليها استقلالها.

حلّ الإنكليز محلّ الهولنديين في سيلان، فكانوا على مقربة منها، فاستغلّوا وجود بعض القلاقل فيها عام ١٣٠٥ هـ (١٨٨٧ م) فتدخلّوا بالأمر، وفرضوا على السلطان معاهدةً اعترف فيها بسيادة بريطانيا، وتعهّد بعدم الدخول في مفاوضاتٍ أو معاهداتٍ مع أي دولةٍ أجنبيةٍ أخرى إلا عن طريق حاكم سيلان البريطاني، ووافقت الحكومة البريطانية على حماية هذه الجزر من أي اعتداءٍ خارجي، ولكنها تعهّدت في الوقت نفسه ألا تتدخّل في شؤون المالديف الداخلية.

استمرّت انكلترا صاحبة النفوذ في المالديف. وألغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) وإنكلترا تتحكّم في شؤون تلك الجزر الضعيفة اقتصادياً لقلّة مواردها، والضعيفة عسكرياً لقلّة سكانها، ولبعدها عن إخوانها في العالم الإسلامي، وهذا ما يُلزمها على التبعية والخضوع لأية قوة تهدّدها، أو لأي استعمارٍ يريد أن يحتوي عليها، ويجعل من أراضيها قواعد له يستخدمها لمصالحه، ومن خيراتها منفعة له، ومن سكانها سوقاً استهلاكية لمنتجاته.

المالديف بعد إلغاء الخلافة

بقيت المالديف بعد إلغاء الخلافة تدور في فلك السياسة البريطانية صاحبة النفوذ فيها، ولا يمكنها غير ذلك لضعفها، ولجهل المسلمين الذين لا يكادون يعرفون شيئاً عنها.

أقامت الحكومة البريطانية قاعدةً جويةً لها في جزيرة (جان) أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب حصلت المالديف على استقلالها الذاتي، وذلك أنها كانت ترتبط بجزيرة سيلان التي حصلت على استقلالها عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، وعندها تمّ عقد اتفاقٍ جديدٍ بين الحكومة البريطانية وبين جزر المالديف، ظلّت بموجبه جزر المالديف تحت الحماية البريطانية، وتعهدت إنكلترا بتسيير شؤون المالديف الخارجية، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، وأُعطيت القوات الإنكليزية تسهيلات في الجزر من أجل الدفاع عنها أو عن رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)، ثم جُدّد هذا الاتفاق عام ١٣٧٣ هـ.

أعلنت الجمهورية في المالديف في ربيع الثاني ١٣٧٢ هـ (كانون الثاني ١٩٥٣ م) بعد أن أُلغيت السلطنة في العام نفسه، وانتخب محمد أمين ديدي أول رئيس للجمهورية.

طُرح موضوع رئاسة الجمهورية على الجمعية الوطنية التي صوتت إلى جانب إعادة السلطنة، ولم ينصرم العام بعد، ونُصّب محمد فريد ديدي سلطاناً على المالديف في جمادى الآخرة ١٣٧٣ هـ (شباط ١٩٥٤ م)،

وهو ابن عم رئيس الجمهورية محمد أمين ديدي، وتسلَّم رئاسة الوزارة إبراهيم ناصر.

حدثت معارضة شديدة بين جموع المسلمين على الاتفاق الذي وُقِّع بين حكومة المالديف والحكومة البريطانية والذي يقضي بالسماح لبريطانيا بإعادة بناء قاعدتها الجوية في جزيرة (جان) في أقصى مجموعةٍ للجزر الجنوبية التي هي مجموعة (أدو) غير أن البريطانيين قد حرَّضوا سكان الجنوب على إعلان استقلالهم عن حكومة المالديف المركزية وذلك عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م).

قامت عام ١٣٨٠ هـ حركة تمرّد في الجزر الجنوبية، غير أن قوات الحكومة المركزية قد استطاعت القضاء على حركة التمرد بسهولة، واضطرت الحكومة أن تنحي، وتُساير السياسة البريطانية، وتُجدّد الاتفاقية معها.

استقلت جزر المالديف في ٢٨ ربيع الأول ١٣٨٥ هـ (٢٦ تموز ١٩٦٥ م)، وخرجت أيضاً من عضوية رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث).

بقيت المالديف خاضعةً للحماية البريطانية مدة ٧٨ عاماً، ولكن كانت هذه الحماية من نوع خاص متميز عن أنواع الحماية المعروفة، حيث لم يكن لبريطانيا في يوم من الأيام حاكم، ولا مندوب سام، ولا أي مسؤول آخر من يمارس السلطة الفعلية، وإنما كان على رأس السلطة رسمياً سلطان منتخب، وهو صاحب الأمر والنهي، فالحماية لم تكن إلا نوعاً من التبعية القانونية التي حدّت من تعاملها مع الدول الأخرى.

وكانت جزر المالديف عضواً في حلف كولومبو منذ عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م).

الاستقلال

تقع جمهورية المالديف على بعد ٦٥٠ كيلومتراً من الشاطئ الغربي لسيلان، وتشغل في المحيط الهندي مساحة طولها ثمانمائة كيلومتر، وعرضها في أوسع الأماكن مائة وخمسة عشر كيلومتراً. وتتألف من ١٠٨٧ جزيرة منها مائتا جزيرة مأهولة بالسكان، وبقية الجزر خالية، يستغلّ بعضها في إنتاج المحاصيل الزراعية والأخشاب، وبعضها في السياحة، وهذه الجزر رملية مرجانية لا توجد فيها جبال، ولا أنهار، إلا بحيرات عذبة في بعض الجزر، والجزر صغيرة بصفة عامة فأكبرها لا يزيد طوله على اثني عشر كيلومتراً، ولا يتجاوز عرضها خمسة كيلومترات.

وتنقسم جمهورية المالديف طبيعياً إلى ثلاث عشرة مجموعة تفصل بينها بحار، وتنقسم الجمهورية إدارياً إلى تسع عشرة مجموعة، وعلى رأس كل مجموعة حاكم أو محافظ، مُعيّن من قبل الحكومة، يُدير شؤونها.

وعاصمة جمهورية المالديف جزيرة أو مدينة «مالي»، ويقع أمامها الميناء الرئيسي، ولكن المطار يقع على جزيرة «هولولي» التي تبعد ثلاثة كيلومترات عن جزيرة «مالي».

والمناخ استوائي، رطب، معتدل.

ويبلغ عدد السكان ما يزيد على مائة وخمسين ألف إنسان، وجميعهم من المسلمين، وعلى مذهب الإمام الشافعي. ويعودون في أصولهم إلى

مزيج من الشعوب، وإن كان هناك تشابه بينهم وبين سكان سيلان، واختلط سكان جزر الشمال مع سكان جنوب غربي الهند، واختلط سكان الجزر الوسطى مع العرب القادمين من جزيرة العرب، ومن شرقي إفريقية، وخاصة من جزيرة «زنجبار»، أما سكان الجزر الجنوبية فكان اختلاطهم قليلاً لذلك فهم أقرب ما يكون الشبه بينهم وبين سكان جزيرة سيلان.

واللغة هي المالديفية، وترجع في أصولها إلى السنسكريتية والبالية، في أنها الآن خاصة، وقد تأثرت بلغة «الأوردو»، و«السيلانية» و«العربية» و«الفارسية».

استقلت جزر المالديف في ٢٨ ربيع الأول ١٣٨٥ هـ (٢٦ تموز ١٩٦٥ م)، وانضمت إلى الأمم المتحدة بعد شهرين من استقلالها، وأصبحت العضو رقم ١١٧ فيها.

تبلغ مساحة جمهورية المالديف ١٩٨ كيلومتراً مربعاً فقط أي ما يزيد قليلاً على نصف مساحة دولة البحرين، فتكون الكثافة ٣٥٠ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد، وهي كثافة مرتفعة نسبياً يمكن مقارنتها مع الكثافة في منطقة آسيا الموسمية، بل تعد هذه الجزر جزءاً منها، ويزيد السكان في كل عام حوالي ألفين وثلاثمائة شخص.

وسمح لبريطانيا بتجديد قاعدتها الجوية في جزيرة (جان).

جرى استفتاء شعبي بعد ثلاث سنوات من الاستقلال فوافق الشعب على إقامة النظام الجمهوري في الحكم، كبديل لنظام السلطنة التي كان قائماً، وأعلن النظام الجمهوري في ٢٠ شعبان ١٣٨٨ هـ (١١ تشرين الثاني عام ١٩٦٨ م)، وتسلّم إبراهيم ناصر رئاسة الجمهورية، وكان من قبل يشغل منصب رئاسة الوزراء منذ عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٤ م).

كانت البلاد تعرف من قبل باسم جزر المالديف، واستمر ذلك حتى مطلع عام ١٣٨٩ هـ (نيسان ١٩٦٩ م) حيث أُطلق عليها اسم «جمهورية المالديف».

١" ـ إبراهيم ناصر:

انتهى حكم الملك «محمد فريد الأول» بعد حكم دام أربعة عشر عاماً، ولكن مع الاحتفاظ بمكانته. وتسلّم إبراهيم ناصر منصب رئاسة الجمهورية.

وتتركز السلطات في يد مجلس الوزراء الذي يضع السياسة العامة للدولة، ويُباشر تنفيذها، ويرأس هذا المجلس رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء مسؤول أمام مجلس الشعب، الذي يتولّى السلطة التشريعية، ويتألف هذا المجلس من خمسين عضواً يتمّ انتخابهم لمدة خمس سنوات.

وفي عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) قررت الحكومة البريطانية إقفال قاعدة (جان) الجوية، وجلاء القوات من جمهورية المالديف، وهذا ما أدّى إلى وجود مشكلة اقتصادية، والشقاق في القوات العسكرية.

وفي شوال ١٣٩٧ هـ (تشرين الأول ١٩٧٧ م) عرضت روسيا استئجار جزيرة (جان) بمليون دولار سنوياً، ولكن الرئيس إبراهيم ناصر رفض ذلك، وقال: إنه لا يؤجّر الجزيرة لأغراضٍ عسكريةٍ أو لقوةٍ كبيرةٍ.

كان الرئيس المالديفي إبراهيم ناصر قد عزل رئيس الوزراء أحمد زكي، وألغى منصب رئاسة الوزراء عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م)، وأعلن أنه لن يرشح نفسه لإعادة انتخابه في نهاية مدته الثانية عام (١٩٧٨ م).

وفي ٢١ شعبان ١٣٩٨ هـ (٢٦ تموز ١٩٧٨ م) جرى الانتخاب ولم يرشح الرئيس إبراهيم ناصر نفسه فعلاً، واختار المجلس وزير المواصلات مأمون عبدالقيوم لمنصب رئاسة الجمهورية.

٢" ـ مأمون عبدالقيوم:

تسلّم مهمة منصب الرئاسة بانتهاء مدة الرئيس السابق إبراهيم ناصر في ١١ ذي الحجة عام ١٣٩٨ هـ (١١ تشرين الثاني ١٩٧٨ م)، وأعلن

أن مهمته الرئيسية سوف تكون تطوير المناطق الريفية الفقيرة، وسيستمر في سياسته الخارجية على السياسة القائمة بعدم الانحياز.

وفي شهر صفر من عام ١٤٠٠ هـ (مطلع عام ١٩٨٠ م) جرت محاولة انقلاب وتقوم على اغتيال رئيس الجمهورية وأعضاء حكومته، واتهم فيها الرئيس السابق إبراهيم ناصر الذي كان قد غادر في اليوم الذي انتهت فيه مدة رئاسته، واتجه إلى سنغافورة حيث أقام هناك، واستدعي من قبل المسؤولين في جمهورية المالديف للحضور إلى بلاده للإجابة حول بعض التساؤلات التي تتعلق باختلاس موارد الدولة، فأبى، وطلب من حكومة سنغافورة اعتباره لاجئاً سياسياً فوافقت على طلبه، وبقي يعيش هناك، فلما جرت محاولة الانقلاب هذه، واتهم فيها أنكر ذلك، وامتنع عن القدوم أيضاً، وبعد سنة من المحاكمات، وفي جمادى الأولى ١٤٠٠ هـ (نيسان ١٩٨١ م) صدر الحكم على أحمد نسيم نسيب الرئيس السابق إبراهيم ناصر، ووزير الأسماك السابق بالسجن المؤبد بتهمة التآمر للإطاحة بنظام الحكم القائم، وأعلن إبراهيم ناصر أنه ليس له أي دخل في تلك المؤامرة. ومن طرف آخر جرت محاولة للاعتداء عليه لإخراجه من سنغافورة ولكنها فشلت.

وجرت محاولة ثانية للإطاحة بالرئيس مأمون عبدالقيوم عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م) ولكنها فشلت، وكانت أصابع الاتهام أيضاً تشير إلى الرئيس السابق.

وجرى استفتاء شعبي على الرئاسة في شهر ذي الحجة ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م) فنجح مأمون عبد القيوم، وحصل على ٩٥,٦٪ من الأصوات، فاستمرّت رئاسته.

وجرى استفتاء شعبي آخر على إعادة انتخابه للمرة الثالثة لمدة خمسة سنوات جديدة في مطلع عام ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م) وحصل على ٩٦,٤٪ من الأصوات، وتجدّدت بذلك رئاسته الثالثة، ولكن لم يلبث أن

جرت محاولة انقلاب أيضاً وذلك في ٢٤ ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٨٨ م) حيث نزلت قوة بحرية من المرتزقة مؤلفة من مائة وخمسين من عناصر التاميل السيريلانكيين بإمرة أحد رجال الأعمال المالديفيين المدعو «عبدالله لطفي»، وقد نزلوا في جزيرة «مالي» العاصمة وحاولوا الاستيلاء على الدوائر الحكومية المهمة. فطلب الرئيس مأمون عبدالقيوم من الحكومة الهندية مساعدته فأرسلت ألف وستمائة رجل من فرقة «الطوارئ»، وقضت على محاولة الإطاحة بالحكومة، وذهب ضحية ذلك عشرون قتيلاً. وقد أشارت عدة مصادر على وجود صلة بين رأس المحاولة «عبدالله لطفي» وبين الرئيس المالديفي السابق إبراهيم ناصر الذي أنكر بشدة صلته بتلك المحاولة الفاشلة. وأعلنت الحكومة المالديفية أن القوة الهندية ستبقى في البلاد حتى يتمّ إلقاء القبض على جميع الذين اشتركوا بمحاولة الانقلاب.

وفي شهر صفر من عام ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) أمر الرئيس المالديفي بالحكم المؤبد على اثني عشر رجلاً من سيريلانكا وأربعة من المالديف من ذلك اشتركوا بمحاولة الانقلاب.

وفي الثاني من شهر ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (الأول من تشرين الثاني ١٩٨٩ م) سحبت الحكومة الهندية مائة وستين من قوة «الطوارئ» الموجودة في المالديف.

وفي جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م) عقدت اللجنة الهندية ـ المالديفية اجتماعات في سبيل التعاون الاقتصادي والتقني، وأهم نقطة بحث كانت في تلك اللقاءات إمكانية إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين.

وأصبحت المالديف عضواً في رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) في رمضان من عام ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م).

وهي كذلك عضو مؤسس في منظمة جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م).

المراجع

- تقويم البلدان الإسلامية: الأمانة العامة لمؤتمر العالم الإسلامي، باكستان ـ كراتشي ١٩٦٤ م.
- تقويم العالم الإسلامي: جمعية الدراسات الإسلامية ـ القاهرة ١٩٧٠ م.
- قسمات العالم الإسلامي: مصطفى مؤمن ـ دار الفتح ـ بيروت ١٩٧٤ م.
- القاموس السياسي: أحمد عطية الله. دار النهضة العربية ـ القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٨٠ م.
- كشمير المسلمة تناديكم: أليف الدين الترابي. الجماعة الإسلامية في كشمير ١٩٩١ م.
- ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين: أبو الحسن علي الحسني الندوي. إدارة إحياء التراث الإسلامي ـ قطر.
- محمد علي جناح: إحسان حقي. دار الفكر ـ دمشق ـ ١٤٠٧ هـ.
- باكستان: شريف الدين بيرزاده. ترجمة عادل الصلاحي. الدار السعودية للنشر والتوزيع ـ جدة ١٩٦٩ م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
لمحة عن الهند قبل إلغاء الخلافة	٩
أيام الراشدين	١٢
أيام الدولة الأموية	١٣
أيام الدولة العباسية	١٦
في العهد المملوكي	١٨
في العهد العثماني	٢٥
الدولة التيمورية	٢٥
الاستعمار	٢٦
السياسة الاستعمارية	٢٧
الثورة	٢٩
الباب الأول: الهند من إلغاء الخلافة حتى التقسيم	٣٥
الفصل الأول: الصراع في الهند	٤٣
الفصل الثاني: التقسيم	٥٤
الباب الثاني: ولاية كشمير	٨٧
تعريف	٨٩
لمحة تاريخية	٩٢
الفصل الأول: بعد إلغاء الخلافة	٩٦
الاحتلال الهندوسي	٩٨

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: سياسة الاستعمار الهندوسي في كشمير	١٠٦
الفصل الثالث: الصراع الداخلي	١١٦
الباب الثالث: باكستان الكبرى	١٢٣
الفصل الأول: باكستان إحدى دول الدمنيون	١٢٥
محمد علي جناح	١٢٥
الخوجا نظام الدين	١٣٠
غلام محمد	١٣٢
الفصل الثاني: الاستقلال	١٣٤
اسكندر مرزا	١٣٥
أيوب خان	١٣٥
مؤتمر طاشقند	١٤٢
المعارضة	١٤٧
يحيى خان	١٥٤
الانتخابات العامة	١٦٠
باكستان الشرقية	١٦٣
باكستان الغربية	١٦٤
موقف الدول	١٦٦
الهند	١٦٦
الصين	١٦٧
روسيا	١٦٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١٦٩
إنكلترا	١٧٠
الأحداث	١٧١
الحرب	١٧٣
الجبهة الشرقية	١٧٥
الجبهة الغربية	١٧٩

الموضوع	الصفحة
وقف القتال	١٨٠
سقوط يحيى خان	١٨٢
الفصل الثالث: الصراع الداخلي	١٨٣
الصراع الإقليمي	١٨٤
الصراع العقيدي	١٨٥
الصراع الحزبي	١٨٦
الباب الرابع: باكستان	١٩١
١ ـ ذو الفقار علي بوتو	١٩٣
اتفاقية سيملا	١٩٥
اشتداد المعارضة	١٩٨
٢ ـ ضياء الحق	١٩٩
سياسة ضياء الحق	٢٠٢
المعارضة الخارجية	٢٠٤
المعارضة الداخلية	٢٠٦
انقلاب جديد	٢١٠
مقتل ضياء الحق	٢١٢
٣ ـ غلام إسحاق خان	٢١٦
الفصل الثاني: الصراعات الداخلية	٢٢١
الصراع الإقليمي	٢٢١
الصراع العقيدي	٢٢٣
الصراع الحزبي	٢٢٦
الباب الخامس: بنغالديش	٢٢٩
١ ـ مجيب الرحمن	٢٣٥
٢ ـ مشتاق أحمد	٢٣٦
٣ ـ خالد مشرف	٢٣٧
٤ ـ عبدالستار محمد صايم	٢٣٧

الموضوع	الصفحة

٥ ـ ضياء الرحمن ٢٣٨

٦ ـ عبدالستار محمد صابر ٢٤١

٧ ـ حسين محمد إرشاد ٢٤١

الفصل الثاني ٢٥٢

الصراع الداخلي ٢٥٢

الصراع الإقليمي ٢٥٣

الصراع العنصري ٢٥٥

الصراع العقيدي ٢٥٧

الصراع الحزبي ٢٦١

الباب السادس: جمهورية المالديف ٢٦٥

لمحة عن المالديف قبل إلغاء الخلافة ٢٦٧

المالديف بعد إلغاء الخلافة ٢٦٩

الاستقلال ٢٧١

إبراهيم ناصر ٢٧٣

مأمون عبدالقيوم ٢٧٣

المراجع ٢٧٦

الفهرس ٢٧٧

التاريخ الإسلامي

ـ ٢٠ ـ

التاريخ المعاصر

جنوب شرقي آسيا
ماليزيا وأندونيسيا

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين محمد بن عبدالله إمام المتقين، وخاتم النبيين، وعلى آله وصحبه، ومن سار على دربه إلى يوم الدين أما بعد:

فإن جنوب شرقي آسيا هو المنطقة الأنموذجية التي انتشر فيها الإسلام حتى عمّ، ولم تنطلق إليها سرية، ولم ترتفع نحوها راية للجهاد، ولم تسر إليها كتيبة، ولم يتقدّم إليها جيش فتح، وإنما انتشر الإسلام عن طريق التجارة أو في الحقيقة عن طريق حسن المعاملة، ومكارم الأخلاق، واحترام المبادىء، وتقدير القيم، وأدب التصرّف. لقد أُعجب السكان بهذه القيم فتمثّلوها، وبهرتهم الأفكار فقبلوها، فوجدوا أنفسهم مسلمين.

لقد فتح سكان جنوب شرقي آسيا صدورهم للإسلام قبل أن يفتحوا أذرعتهم إليه، ورحّبت به قلوبهم قبل أن تُرحّب به ألسنتهم، واستقبلته أنفسهم قبل أن تستقبله أجسامهم، لقد ترنّموا برؤية الحرية تُنفّذ، وطربوا لمشاهدة المساواة تُطبّق، وتعشّقوا العدل فوجدوه أمامهم، وتغنّوا بالنظام فرأوه مُتمثّلاً بهؤلاء القادمين من التجار، وحلموا بالمحبة بين الناس فشاهدوها حيّةً بين الوافدين إليهم حيث يحبّ بعضهم بعضاً، ويحبّون الآخرين لذلك يدعونهم لهذه المبادىء، ويتمنّون لهم الخير، ويرغبون أن يكونوا مثلهم، وهذا غاية الكمال أن تريد للآخرين ما تريده لنفسك، فتدعوهم ليكونوا مثلك، وهل يرغب المرء لنفسه إلا أن يكون في القمة،

رغب أهالي سكان جنوب شرقي آسيا هذا كله، ورأوه، فأقبلوا عليه فوجدوا أنفسهم مسلمين.

لقد صار أهل تلك المناطق مسلمين أو أصبحوا أرقى وأرفع مما كانوا، كانوا يطلبون الحرية فلا يجدونها وإنما يجدون قوياً يستبدّ، وطاغيةً يتسلّط، وعزيزاً يتصرّف، وليس من أحدٍ يستطيع أن يقول كلمةً يُدافع فيها عن ماله، أو عرضه، أو شخصه، وأحسّوا الآن أنهم قد وُلدوا من جديدٍ، ليسوا بحاجةٍ إلى دفاعٍ بل إلى قولٍ، فالمالُ مؤمّن، والعرض مُصان، والشخص مُكرّم، فلا مجال لسخطٍ فاندفعوا نحو العمل فكان الإنتاج، وكانت الحضارة.

كانوا يرغبون بالمساواة ولكن أنّى لهم بها، وقد كان هناك سادة فلا يُساويهم أحد، وكان هناك كهنة فلا يصل لمستواهم فرد، وهؤلاء وأولئك يرعون سالمين في أعراض الآدميين، ويتصرّفون في الأمة مُبذّرين، ويعبثون في أجساد الآخرين لاعبين فمن يُعادلهم، وهم من غير طينة البشر، إنهم الرؤوس وغيرهم الأقدام، وشعر السكان الآن أنهم في عالم آخر: الناس كلهم سواء كأسنان المشط الواحد لا فضل لعربيٍ على أعجمي، ولا لأبيض على أسود، ولا لغنيٍ على فقيرٍ ولا لرئيسٍ على مرؤوسٍ إلا بالتقوى، والتقوى هي طاعة الله، والخوف منه، وتكون بتطبيق أوامره، واجتناب نواهيه، ومن أوامره إعمار الأرض ومحبّة الآخرين، وتقديم الخير للناس، فكان إعمار الأرض، وكان الإنتاج، وكانت محبّة الآخرين، وكان التعاون، وكان الإخلاص فكانت الوفرة، وكان الخير، وكانت الحضارة.

كانوا يرغبون بالعدل ولا يحسّون به فالرأس من طبقةٍ ولا يُحكم عليه، والسيد من أسرةٍ ولا يُؤاخذ، والغني من فئةٍ ولا يُعامل كالآخرين، والمزارع من طبقةٍ ومحكوم، وابن الصانع من أسرةٍ ومُؤاخذ مباشرةً، والغني يستخدم غيره ويأمر، والفقير من فئةٍ ومستخدم ومأمور، أما الآن وقد أصبحوا مسلمين، واقتدوا بمن رأوا فقد أصبحوا في وضعٍ آخر، ابن رأس

السلطة وابن الخادم عنده في مستوىً واحدٍ، يُحكم له وعليه، والسيد والعبد في وضعٍ واحدٍ يُؤخذ له ومنه، والغني والفقير المعدم على صعيدٍ واحدٍ، كل في عمله مأمور، ووزنه فيما يُحسن «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً». وكان الشعور بالمسؤولية، وكان الإحساس بالمكانة وكان الإقدام على العمل، وكان العطاء، وكانت الحضارة.

كانوا يحبّون النظام، ولكن لا يمكنهم تطبيقه، فالكبير يتجاوزه، والصغير يُطبّق عليه، الرئيس يخترقه، والمرؤوس يُطبّق عليه، الغني لا يهتمّ به، والفقير مُكلّف بالحفاظ عليه، فأصبح كل يتهرّب منه، ويعمل على تجاوزه حتى عمّت الفوضى، واختلّ كل أمرٍ، وجاء الإسلام، واختلف الأمر، وتباين الوضع، فالناس كلهم ضمن النظام لا يخترقه إلا شاذّ، ولا يتجاوزه مُكلّف، تبدو معالمه في صفوف الصلاة، والاقتداء بإمامٍ واحدٍ، والركوع والسجود معاً، لا يُسابق الإمام أحد، ولا يتأخّر عنه فرد، وتبدو معالمه في الصيام في الإفطار بلحظةٍ واحدةٍ، والإمساك كذلك، والامتناع عن كل شيءٍ يدخل إلى الجوف، وتبدو معالمه في الزكاة، ومضي الحول على المال، والنسبة التي يؤدّيها المسلم، وتبدو معالمه في الحج، في الإحرام، والطواف، والسعي، والرمي لا تجد مُخالفةً في اتجاه سيرٍ، ولا نقصاً في عدد الأشواط، أو الجمرات، بل وفي كل حركةٍ، وهذا شأن كل مكلّفٍ بغضّ النظر عن الأنساب، والغنى، والمنصب، والمكانة، وطول الأجسام، واختلاف الألوان، وتباين الأجناس، وبالأساس لا توجد طبقات في المجتمع المسلم. هذا النظام الذي ساد قضى على الفوضى، وحثّ على الإتقان، والدقة، والتقيّد بالموعد، الذي هو أيضاً من صفات المسلم، وكان العمل المتقن، والإنتاج الدقيق، وكان الإبداع، وكانت الحضارة.

كان سكان جنوب شرقي آسيا يحبّون أن تعمّ المودة والمحبّة بينهم وأن يسود الوئام بين أفرادهم، ولكن لم يجدوا إلى ذلك سبيلاً، فالقوي يأكل الضعيف فيكون الحقد من المأكول، وصاحب المكانة يدوس على

البسيط، ويكون الضعفاء عند الشدائد، والغني يريد أن يستعبد الفقير، ويكون الحسرة عند من لا مال له، ورأس السلطة وحاشيته، والكهنة وأتباعهم فوق بقية الشعب يُسخّرونهم، ويتخذونهم مطيةً، ويريدون أن يتصرّفوا بهم حسب أهوائهم ووفق شهواتهم، وهكذا يشعر المرء أنه يعيش بين ذئاب تنهشه وأنياب تريد أن تُمزّقه، وتكون الإحن، ويتولّد الحقد، وتشحن النفوس بالضغائن، فلما عمّ الإسلام انتهى هذا كله، وأقبل الناس يُطبّقون هذه التعاليم الجديدة بكل سرورٍ وبهجةٍ، كالإنسان الذي حصل على أمنيةٍ كان يحلم بها دائماً ويتمنّاها، ويشعر أن فيها سعادته، وفيها راحته، فعمّت المحبّة، وساد الوئام والألفة، وطُبّق النظام، وشاع العدل، وفرضت المساواة، وانتشرت الحرية، وكانت الحضارة.

أحسّ سكان جنوب شرقي آسيا بعد انتشار الإسلام أنهم يعيشون في كنف الإنسانية، وبدأوا يشعرون بآدميتهم، فقد انتقلوا من الجاهلية إلى الإسلام، ومن الهمجية إلى الإنسانية، ومن البدائية إلى الرقي والحضارة، وأن هذه النقلة العظيمة إنما كانت نتيجة العقيدة الجديدة التي آمنوا بها، واتبعوا مبادئها.

هذا ما قدّمه الإسلام لسكان هذه المنطقة، ولغيرها ممن اتبعه، وهذه هي الحضارة: حرية، ومُساواة، وعدل، ونظام، ومحبّة، إنها مبادىء عظيمة وأمور معنوية ترقى بالنفس البشرية فتدفعها للعمل والإنتاج، وتسمو بها فتحملها للتفكير والإبداع، وترتفع بها فتجعلها تحسّ بواجب الأخوة والانتماء للأمة الإسلامية، والحبّ لكل فردٍ منها كما يحبّ المرء لنفسه ولا يؤمن أحدكم حتى يحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه، وهذه هي الحضارة والارتقاء، وهذه هي بذرة السمو، وغرسة الاختراع.

فالحضارة اصطلاح معنوي تنمو وتترعرع بمقومات العدل، والمساواة، والحرية، والمحبّة، والنظام، وتُورق، وتتفرّع أغصانها، وتُزهر، وتُثمر أشياء مادية، وإذا تعهدناها بالفكر، ورعيناها بالعلم والتجربة أنتجت،

وأعطت الابتكارات، ومختلف الاختراعات، ومع استمرار الرعاية والتعهّد يستمرّ العطاء، ويكون التطوّر العلمي، وتقدّم التجربة والابتكار.

وقبل أن يشتدّ عود حضارة الإسلام في جنوب شرقي آسيا، ويبدأ خيرها المعطاء، جاءها سيل جارف من البحر دفعته أوربا إليها، وإن لم يستطع اقتلاع جذورها إلا أنه كسّر أغصانها بالقهر، ومنع عنها السقاية بالظلم فجفّت أوراقها وذبلت، ثم أخذت تتساقط، وحاول اجتثاثها بالقوة فلم يتمكّن، فكلّف المزارعين والمشرفين على البستنة باستمرار اتباع سياسة الظمأ حتى تموت الجذور، وبقي يتابع أولئك المزارعين والمشرفين فإذا تساهل أحدهم باتباع تلك السياسة أو أخذته الشفقة على زرعه والرحمة على شجره طُرد من حقله، أو دُفن في أرضه.

وهكذا يبقى الزرع جافاً ذابلاً، والشجر أصفر تتساقط أوراقه وتموت أغصانه، ويطلب السقاية والرعاية، ويحتاج إلى الماء لتعود إليه الحياة من جديدٍ فجذوره ضاربة في الأرض حيّة، وسوقه باسقة فيها آثار رطوبة، ودلائل نضرة، ولكن يحول المزارعون دون الريّ، والحرّاس من أعلى يمسكون العصا يهشّون بها، ويخيفون من يُفكّر بالريّ.

ويشيع الحرّاس أن هذا الذبول من الإسلام، فإذا أردتم النضرة، ودعوة الخضرة فعليكم بترك ما كان سبب الجفاف وتراجع النمو، وإننا نحرص ونستعمل كافة الأسباب من أسمدةٍ ومُنشّطاتٍ ولكن دون فائدة لوجود الإسلام. لقد استعملوا الروث الحيواني كسمادٍ دون السماح بالريّ فأثاروا الشهوة الحيوانية لدى فريقٍ فادعوا النمو والتطوّر، وأعلنوا أن هذا حضارة ومن الحضارة.

وأخذ الحرّاس يتخيرون من الأغصان اليابسة أسلحةً يضعونها بأيدي المزارعين ليحموا بساتينهم من أهلها، وليضربوا بها أي مزارعٍ إن شذّ،

ويستعملها المزارعون بعضهم ضدّ بعض، كتأديب من جمح، وإعادته إلى حظيرته أو استبداله بآخر، وأثناء عملية التجارة ظهرت معهم بقايا الأخشاب فاستعملت للتدفئة والإنارة، وهكذا كان من التجارة وسائل بناء وإفادة ووسائل ضرب وتدمير وعدّوا كليهما حضارةً.

وشغل الحرّاس الأهالي بالقفز والرقص والغناء وسموه فنّاً، وبالتفلّت والعري ونعتوه تقدّماً، وبالفساد والعهر ووصفوه حريةً وحقاً، وألهوهم باللعب وقذف الطابة وسمّوه تطوّراً، وعلّموهم الكذب في وسائل الإعلام، وتغيير الحقائق، والتجسّس وقالوا عنه ذكاءً وبراعةً، وأعطوا هذا كله اسم حضارة. واتخذوا هذا جميعاً ليُبعدوا الناس عن التفكير بماضيهم المشرق والحضارة الحقيقية التي كانوا يعيشون في ظلّها، وعرفوا آثارها ونتائجها.

ليست الحضارة قفزاً ورقصاً، ولا قذفاً ولعباً، ولا وسائل إبادة الخلق وتدمير البشرية، ولا تجسّساً وكذباً، وتشويهاً للحقائق وإنما الحضارة شعور النفس بالراحة، والإحساس بالطمأنينة، ويتمّ هذا بالحرية، والمساواة، والعدل، والنظام، والصحة، وتأمين ضرورات الحياة براحة، وإذا ما شعرت النفس بهذا انطلقت نحو الإنتاج، والعلم، والإبداع، والابتكار، والاختراع. ومن الطبيعي ألا تستطيع نفس أن تعيش في ظلّ التفرقة، والفوضى، والكراهية، ويُمارس عليها كل أنواع الضغط، وأشكال الظلم، وأصناف الجور، ثم يُطلب منها الإنتاج، والاختراع.

لقد عمل الذين جاءوا بالسيل الصليبي الاستعماري والذين كانوا معه كل وسائل الظلم، والإفقار، وجميع أسباب المرض والجهل حتى ضاق الناس ذرعاً بالحياة، ونسوا الماضي، وجهلوا الحقيقة، ولم تعد معرفتهم تتعدّى وسيلتهم لتأمين لقمة العيش، والهرب من القسوة، وطريقة العزلة.

وترك الصليبيون المستعمرون المنطقة بعد أن اطمأنوا على ما فعلوه، وبعد أن وجدوا من الأعوان من يسدّ مسدّهم إن غابوا، ويُنفّذ مخططهم إن

رحلوا، ويقبل توجيهاتهم وإن بعُدوا، ويأخذ بإرشاداتهم وهم في بلادهم فخفّفوا بذلك عن أنفسهم مغبّة نقمة الأهالي، والصدام معهم، إذ تركوا الناس يُقاتل بعضهم بعضاً، ويتّهم بعضهم بعضاً وهم في منأى يضحكون، مصالحهم تؤمَّن، ومخططاتهم تُنفّذ، وأعداؤهم يقتتلون، وقسم من هؤلاء الأعداء يُدافع عنهم، ويكفيهم مؤونة الصراع.

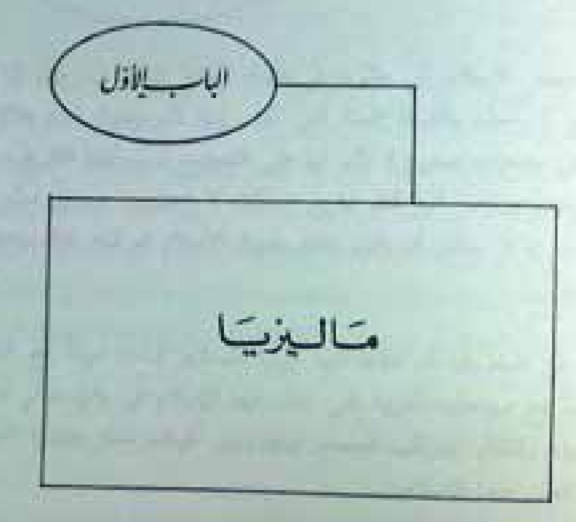
وطالت الأيام والحالة تسير على هذه الصورة، ولم يعد أهل العصر يعرفون إلا الواقع، ويسمعون شائعات الصليبيين الاستعماريين أن هذا التخلّف بسبب الإسلام، ويُردّد هذا المشرقون على الباقين من أعوان الحرّاس، ومن ينتمون نسباً إلى الإسلام، لا عقيدةً وفكراً، وإنما يدعونه ادعاءً، وأنهم من أهله، وقد يُصدرون الفتاوى، ويُقدّمون الفقه حسب تحليلاتهم الإعلامية، وتعليقاتهم السياسية. ويقوم التخبّط السياسي، وتعمّ الفوضى الاجتماعية.

ونحن نريد أن نلقي ضوءاً على تاريخ هذه المنطقة نبيّن فيه، الواقع المعاصر، وأسباب هذا الواقع المرّ ليتعرّف الناس على الحقيقة، وعندها يمكنهم معرفة العلاج اللازم والدواء الشافي.

وتضم هذه المنطقة ثلاث دول إسلامية هي: ماليزيا، وأندونيسيا، وبروني.

ونرجو من الله أن نُوفّق في هذه المهمّة، وأن نُلهم الحقّ، وأن نسدّد الخطا، فهو نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٣ شعبان ١٤١٢ هـ
٦ شباط ١٩٩٢ م


الباب الأول
ماليزيا

لمحة عن ماليزيا قبل إلغاء الخلافة

وصل الإسلام إلى ماليزيا في القرن السابع الهجري، وإن كنا لا نستطيع أن نُحدِّد بالضبط السنة التي انتشر فيها لأن وصول أفرادٍ قلائل، وتشكيل جماعاتٍ صغيرةٍ لا تأثير لها على المجتمع لا يُسجّلها التاريخ، بل لا يعرفها، وخاصة أنه كان تاريخ ممالك لا شعوب، وسجلّ دولٍ لا دعوات، إذ لا يمكن أن يكون بداية وصول الإسلام هو قيام دولته وامتداد سلطانه.

من المعروف أن علاقة شبه جزيرة الملايو كانت قويةً مع الهند وخاصةً مع سواحلها الغربية التي انتشر فيها الإسلام في وقتٍ مبكرٍ نتيجة التجارة، وانتقال المراكب المستمر بينها وبين أطراف شبه جزيرة العرب التي انطلق منها الإسلام.

وكانت روابط شبه جزيرة الملايو متينةً مع جزيرة سومطرة المواجهة من ناحية الغرب، والتي وصل إليها الإسلام أيضاً لأن أطرافها الشمالية أقرب إلى الغرب حيث كانت تمخر السفن الإسلامية، وتتحكّم تلك السفن في طرق المحيط الهندي البحرية، وفي سواحله، وقواعده، ومراكزه، وبحاره، وينتقل المسلمون التجار والدعاة على سواحله يحملون مع بضائعهم العقيدة الإسلامية التي تتلاءم والفطرة البشرية، وتُعطي معاملتهم وسلوكهم وأخلاقهم صفةً تختلف عما يتصف به بقية التجار، بل كان كل

تصرّف ينبع من تلك العقيدة. وكثيراً ما كان الدعاة يتخذون التجارة وسيلة ليتصلوا مع السكان وليدعوهم إلى الإسلام.

لقد وصل الإسلام إلى جزيرة سومطرة في القرن السابع الهجري، وعندما زار الرحالة الإيطالي (ماركو بولو) المنطقة عام ٦٩٢ هـ وجد التجار المسلمين في ميناء (برلاك) على الساحل الشمالي للجزيرة ذات الصلة الوثيقة بالملايو، ومن سومطرة انتقل الإسلام إلى الملايو.

وتقول إحدى الروايات: إن ميناء (ملاقا) الواقع على الطرف الغربي من بلاد الملايو قد وصل إليه الإسلام قبل هذه المدة، فتروي أن سفينة عربيةً قادمةً من (جدة) يقودها (سيدي عبدالعزيز) قد رست في ميناء (ملاقا) عام ٦٧٦ هـ، واستطاع ركابها أن يُؤثّروا على ملك (ملاقا)، فيعتنق الإسلام، وأطلقوا عليه اسم (محمد شاه)، وتبعه شعبه في اعتناق الإسلام، وبذا قامت أول دولةٍ إسلاميةٍ تعمل على نشر الإسلام فيما جاورها من البلدان، وفي غضون نصف قرنٍ أصبحت مدينة (ملاقا) مركزاً يشعّ الإسلام على المناطق المجاورة، فأسلمت (باهانغ)، وجنوبي الملايو.

ويُقال: إن حاكم مدينة (ملاقا) قد اعتنق الإسلام ليحصل على تأييد التجار المسلمين الذين حلّوا محلّ الهنادكة في الزعامة التجارية، إذ كان الحكام يُحاولون إرضاء التجار المسلمين لتوسعة الحركة التجارية في موانئهم بسبب غناهم، وقد كانت أموال المسلمين أكبر موردٍ لتلك الإمارات بسبب التجارة الواسعة التي تقوم فيها.

ويروى أن الإسلام قد انتقل من مدينة (باساي) في شمالي سومطرة إلى مدينة (ملاقا) بعد أن أسلم حاكمها ليتزوج أميرةً مسلمةً من (باساي) ذلك لأن المسلمة لا يسمح لها دينها بالزواج من غير مسلمٍ، وكان ذلك حوالي عام ٨٠٣ هـ، ثم اعتنق الشعب في (ملاقا) الإسلام بعد أن أسلم حاكمه.

وتذكر بعض الروايات أنه في القرن السابع الهجري قامت مملكة (تيماسيك) في سنغافورة، وفي أوائل القرن الثامن الهجري قامت في جزيرة (جاوه) إمبراطورية (ماجاباهيت) الهندوسية القوية التي استطاعت القضاء على مملكة (تيماسيك). وكان الإسلام قد وطد دعائمه في أجزاء من شبه جزيرة الملايو. واستطاع ملك (تيماسيك) أن يُغادر سنغافورة مركز حكمه السابق، وأن ينتقل إلى مدينة (ملاقا) مع ألف وخمسمائةٍ من أفراد عائلته، وأن يُؤسّس هناك حكومةً، وقد اعتنق الإسلام بتأثير من اعتنقه من قبل سكان (ملاقا)، وقد أطلق على نفسه اسم (اسكندر شاه)، وكان ذلك في بداية القرن التاسع الهجري عام ٨١٧ هـ.

والخلاصة أن التجارة قد لعبت الدور الرئيسي في انتشار الإسلام في الملايو، ولم تكن التجارة هي الهدف الأساسي بل كانت الدعوة تسير إلى جانب التجارة، وإن وجد تجار همّهم الأول الربح، والدعوة ثانوية عندهم، أو يقتصرون في عملهم على ما يُحقّقون من أرباحٍ، ولكن كان هناك أيضاً دعاة تفرّغوا للعمل في سبيل الله، وهم إما من الذين كانت أحوالهم المادية تساعدهم، أو من الذين كانوا يكتفون بالقليل يحصلون عليه من بعض الأعمال التجارية على نطاقٍ ضيقٍ.

وقد كان ميناء (سري فيجايا) في شبه جزيرة الملايو أكبر مرفأ تصل إليه السفن الإسلامية في توجّهها نحو الشرق، وخاصةً بعد القرن الرابع الهجري عندما أُغلق ميناء (كانتون) الصيني بوجه التجار الأجانب نتيجة اضطراباتٍ وقعت في مملكة (تانغ) الصينية، وفي ذلك الوقت أصبحت مدينة (سري فيجايا) أبعد نقطة تصل إليها السفن الإسلامية شرقاً آنذاك، ورغم ما حدث في العالم الإسلامي من أحداثٍ جسيمةٍ في غزو المغول، وتدمير بغداد على يد (هولاكو) عام ٦٥٦ هـ، وسقوط الخلافة العباسية، والذي أدّى إلى تمزّقٍ سياسيٍ كبيرٍ في عالم الإسلام إلا أن المسلمين قد بقوا سادة التجارة في المحيط الهندي.

ومن المحتمل أن يكون تجار جنوبي الهند هم الذين كان لهم الأثر الواضح في إسلام الشعب في شبه جزيرة الملايو، إذ أن المسلمين هناك يتبعون مذهب الإمام الشافعي، وهو المذهب المنتشر في جنوبي الهند، بينما كان أثر الكوجراتيين أقلّ حيث يتبعون مذهب الإمام أبي حنيفة الذي لم ينتشر في الملايو. كما أن الصوفية قد انتشرت هناك من جنوبي الهند، وليس من شبه جزيرة العرب، وقد يكون تجار غربي الهند وجنوبيها قد لعبوا دورهم معاً في الدعوة، وهذا لا ينفي أثر الدعاة العرب الذين ما انفكوا يفدون إلى البلاد بعد أن توقّفت الفتوحات الكبرى، وانصرف المسلمون إثر ذلك إلى نشر الدعوة عن طريق التجارة، والتنقّل لهذه الغاية.

وعندما سقطت مدينة (مالاقا) بأيدي المستعمرين الصليبيين من البرتغاليين عام ٩١٧ هـ، اختير مركز (أتشيه) في شمالي سومطرة ليكون مقراً للدعاة، وهكذا عاد لجزيرة سومطرة مركزها التجاري والإسلامي بعد أن فقدته مدة قرنين من الزمن وهما: الثامن والتاسع الهجريين لمصلحة مدينة (مالاقا).

وعن طريق التجارة تحدث العلاقات الحسنة، والصداقة، والاحتكاك مع السكان، ويكون إقناع الشعب للدخول في الإسلام، إضافة إلى الزواج الذي يتمّ بين التجار المسلمين وبين بعض الأسر وغالباً ما تكون الفتيات من العائلات المرموقة فتدخل الفتاة بالدين الإسلامي، وعن طريقها يعتنق أهلها وقومها عقيدتها لما يرون من معاملةٍ كريمةٍ وخلقٍ رفيع. كما أن هؤلاء التجار كثيراً ما كانوا يتخذون عبيداً يساعدونهم في شؤونهم التجارية وخدمتهم فيسلمون ويعتقونهم بعد إسلامهم، فيجدّون بالعمل ويخلصون، فتزيد مكانتهم في المجتمع. وإن اتصال التجار المسلمين غالباً ما يكون مع الأثرياء ومع الحكام، وهذا ما يُعطيهم مركزاً رفيعاً، ويُقدّم التجار للحكام خدمات، ويقابلهم الحكام بأحسن منها ردّاً للجميل، والحاكم يريد أن يظهر بموقع الأعلى، ويعطي حسب مكانته، كما يهدفون إلى زيادة نشاط

التجار، إذ أن أكثر موارد الإمارات كان يأتي عن طريق التجارة. ويتكلم الحاكم لغة التجار ليتمّ التفاهم بينهم، وليكونوا أقرب إلى نفوسهم، حيث تُقرّب اللغة بين الغرباء، كما يراعون تقاليدهم حتى يغدو بعض سلوكهم إسلامياً، وهذه المنزلة التي يصل إليها التجار تجعلهم يستطيعون معها التأثير على السكان، وجذبهم إلى الإسلام.

وقد كان انتشار الإسلام في الملايو وفي كل مناطق الشرق الأقصى سلمياً على عكس الطريقة التي سار عليها المستعمرون الصليبيون. وقد كانت الخلافة الإسلامية في هذه المرحلة في فترة غيابٍ عن الساحة، وكانت التجزئة والخلافات هي السائدة في أكثر أمصارها، وكان الدعاة المسلمون من أقاليم شتى، لذا لم يفكر المسلمون الذين حكموا تلك الأرجاء أن يربطوها بمركزٍ معين خارج المنطقة، وهذا عكس ما فعله الأوربيون الذين ربطوا المناطق التي سيطروا عليها ببلادهم الأصلية مباشرةً، وهذا ما أبعد عن المسلمين فكرة السيطرة وحبّ التسلّط فأقبل السكان نحوهم، على حين ابتعدوا عن الأوربيين، وقد يكون تصرّف المسلمين هذا نتيجةً للأوضاع السيئة التي سادت الدولة الإسلامية في مركزها لذلك كانت دعوتهم إلى إقامة إماراتٍ إسلامية مستقلةٍ يُطبّق فيها حكم الإسلام، بل ربما أصبحت فكرة دار الإسلام نظرية في رأي الكثيرين منهم، ولم تعد فكرة إقامة دولةٍ مركزيةٍ قويةٍ وتتبعها كل الإمارات الإسلامية على شكل ولاياتٍ، وتُحدّد حدود كل إمارةٍ حسب أصول السكان ولغاتهم، أو حسب الأرض وطبيعتها، لم تعد هذه الفكرة تخامر أذهان أمراء تلك الدول التي قامت آنذاك، واكتفى الحكام والأمراء من فكرة (دار الإسلام) بمعاملة المسلمين معاملةً حسنةً في إماراتهم بغضّ النظر عن مكان مولدهم، ومناطق تنقّلهم حيث إن جنسية المسلم هي عقيدته، ويعدّونهم من رعاياهم أينما كانوا.

ومما ساعد على انتشار الإسلام في الملايو بشكلٍ كبير ردّة الفعل

لقدوم المستعمرين الصليبيين، ومعاملتهم السكان معاملةً سيئةً، فانحاز الشعب إلى جانب المسلمين الذين وقفوا معهم موقفاً واحداً ضدّ أولئك المستعمرين الصليبيين الأوربيين، واشتبكوا معهم في حروبٍ طاحنةٍ في معظم جهات العالم من الأندلس حتى الشرق الأقصى.

لم تكن تلك الإمارات الإسلامية التي قامت في تلك المنطقة مستقلةً تماماً فهي لا تشمل إلا رقعةً صغيرة المساحة نسبياً، قليلة السكان بالمقارنة مع الدول الكبيرة، ولا مكانة للدول الصغيرة فلا بدّ لها من أن تجري في فلك غيرها أو تكون طمعاً للغزاة، ومن هنا كان المسلمون أمةً واحدةً كي لا يطمع فيهم طامع، ولا يكونوا تبعاً لغيرهم، وكان على المسلمين أن يجتمعوا بعضهم مع بعض، ولكن أقاليمهم متباعدة، وديارهم نائية، وكان عليهم أن يرتبطوا مع دولة الإسلام غير أنها في غيابٍ عن الساحة، لذا فإن كلّ إمارة كانت منعزلة عن الأخرى، وتتبع مملكةً واسعةً، وهي مستقلة استقلالاً ذاتياً.

كانت إمارة (ملاقا) الإسلامية في أول عهدها تخضع لمملكة تايلاند، وتؤدّي لها أتاوةً ذهباً مقابل استقلالها الذاتي، وتطبيق ما تشاء من قوانين ونظم على أفرادها، غير أنه في عام ٨٠٨ هـ زار هذه الإمارة الإسلامية الأمير الصيني المسلم المعروف باسم (تشنغ)، ووعد حاكمها بأن يوفّر له حماية امبراطور الصين من تهديدات تايلاند، وفيما إذا حاولت التعرض لها بسوء، فأعلن الحاكم عندها استقلال إمارته، وتميّزت دولته بشخصيتها الفكرية والسياسية، وأصبح يُجهّز السرايا، ويعدّ الجيوش للفتح ونشر الإسلام، واستطاعت إمارة (ملاقا) ضمّ المناطق المجاورة إليها، واحتواء منطقة (باهانغ)، واستمرت هذه الإمارة تؤدّي دورها حتى ابتليت بالاستعمار الصليبي.

تعاقب على حكم (ملاقا) سبعة حكامٍ كان أبرزهم (منصور باشا) الذي دام حكمه تسعة عشر عاماً (٨٦٣ - ٨٨٢ هـ) وقد انطلقت جيوشه في

شبه جزيرة الملايو كاملةً، وحتى حدود بورما، وإلى أواسط سومطرة، وقد حس العلماء، واعتنق في أيامه الإسلام معظم الشعب الملايوي، واستعملت الحروف العربية في الكتابة، وأصبح الإسلام قانون بلاده، ويمكن أن ندرك مدى التأثر النفسي والارتباط بالمسلمين خارج المنطقة من اتخاذ لقب تركي (باشا) حيث كانت الدولة العثمانية قد أخذت تبرز وكان السلطان محمد الفاتح ـ رحمه الله ـ قد فتح القسطنطينية قبل ست سنواتٍ فقط من تسلّم (منصور باشا) الحكم وذلك في عام ٨٥٧ هـ، كما أنه لم يتخذ لقب سلطان تقديراً للعثمانيين، واعترافاً بالتبعية الضمنية.

وقد قامت عدة إماراتٍ في شبه جزيرة الملايو في هذه المرحلة ومنها: قدح، بيرق، باهانغ، جوهور.

ووصل تأثير الإسلام إلى جزيرة (بورنيو) حيث ساد دولة (بروني) القوية نتيجة العلاقة التجارية مع الصين من جهةٍ ومع العالم الإسلامي في ناحية الغرب من جهةٍ ثانيةٍ. وعندما وصل الإسبان إلى شمالي جزيرة (بورنيو) عام ٩٢٧ هـ وجدوا حاكم (بروني) مسلماً.

الاستعمـــار:

لم تكن ما أطلق عليها بـ (الاكتشافات الجغرافية)، كما لم يكن الاستعمار إلا حرباً صليبية قامت بها أوربا ضد المسلمين، إذ قامت تلاحقهم بعد أن طردتهم من الأندلس لتحيط بهم، وتحاول القضاء عليهم.

وإذا كانت الاكتشافات والاستعمار قد حملا بعض الجوانب الاقتصادية إلا أنهما بالواقع كانا يتستران به، وقد أعلن ذلك الأوربيون ودوّنوه، ولما كانوا قد أصبحوا أصحاب القوة والنفوذ والسيطرة والهيمنة فقد فرضوا ذلك على الناس، ووضعوه ضمن المناهج، ودرّسوه، واقتنع به الضعفاء والمستضعفون حتى غدا شبه حقيقة، فالغالب يفرض عادةً ما يريد والمهزوم يقبل ما يُعطى له إذ لم يكن موجّه يُنبّهه، أو محرّك يُوقظه، وكان

المسؤولون عن المسلمين - مع الأسف - هم الذين يتولّون منافع الأوربيين أكثر من المستعمرين الصليبيين أنفسهم عوضاً من أن يُوجّهوا شعوبهم، لذا ليس غريباً أن نصل إلى ما وصلنا إليه. والواقع أن رائحة الصليبية كانت تملأ جو تلك المراكب التي انطلقت عليها طلائع الصليبية والذين أسموهم بالمكتشفين، كما كانت تخيم على حملات المستعمرين وشركاتهم الاستعمارية.

الاستعمار البرتغالي:

انطلق المستعمرون الصليبيون البرتغاليون من قاعدتهم «غوا» على سواحل الهند الغربية، ووصلوا إلى ملاقا عام ٩١٥ هـ، وقاموا بهجوم عليها، ولكنه فشل، وبعد عامين أعاد الصليبيون البرتغاليون الكرّة، وقاموا بهجومهم الثاني، وقبل الهجوم ألقى قائدهم «البوكرك» خطاباً جاء فيه: (الأمر الأول هو الخدمة الكبرى التي سنُقدّمها للرب عندما نطرد المسلمين من هذه البلاد، ونُخمد نار هذه الطائفة المحمدية حتى لا تعود للظهور بعد ذلك أبداً، وأنا شديد الحماسة لمثل هذه النتيجة، فإذا استطعنا الوصول إليها فسيترك المسلمون الهند كلها لنا، إن غالبية المسلمين - وربما كلهم - يعيشون على تجارة هذه البلاد، ولقد اغتنوا، وأصبحوا أصحاب ثرواتٍ ضخمة، و(ملاقا) هي مركزهم الرئيسي، فمنها ينقلون كل عام التوابل والأدوية إلى بلادهم دون أن نستطيع منعهم، فإذا تمكّنا من حرمانهم من هذه السوق القديمة لا يبقى لهم ميناء واحد أو محطة واحدة مناسبة في كل هذه المنطقة ليستمروا في تجارتهم، وأؤكد لكم أنه إذا استطعنا تخليص ملاقا من أيديهم فستنهار القاهرة، وبعدها تنهار مكة نهائياً، وعلى البندقية (فينيسيا) بعد ذلك أن ترسل تجارها إلى البرتغال، إذا أرادت شراء التوابل).

وكانت أوربا الصليبية تنتظر نتيجة الهجوم على (ملاقا)، وسقطت (ملاقا) عام ٩١٧ هـ بيد البرتغاليين، وكان لهذا السقوط أثر كبير في أوربا

حتى استدعى الأمر إلى إقامة «قداس شكر» في روما عام ٩٢١ هـ، وذكر (كاميلو بورتيون) في الخطبة التي ألقاها أمام (ليو العاشر) أن هذه المعركة ستُسهّل استعادة القدس، وفسّر كيف أن الصليب قد وصل إلى أماكن بعيدة، واتهم حاكم (ملاقا) بأنه مسلم متعصّب يكره النصارى، ونادى بحربٍ صليبيةٍ جديدةٍ لاحتلال القدس.

وكتب «بيرس» لملك البرتغال «عمانويل» بهذه المناسبة يقول: (إن البوكرك يُقاتل ضد محمد، ومن الواضح أن قوة الرب تساعده، لأن الربّ يرغب أن تترسّخ جذور النصرانية في سائر مملكتك. ويقول: ويقدر ما ل(ملاقا) من فائدةٍ دنيويةٍ فإن لها الفائدة الدينية نفسها فإن محمداً محاصر، ولا يستطيع أن يتوسّع بعد الآن بل سيهرب بأسرع ما يمكن).

عمد الصليبيون البرتغاليون إلى استعمال القوة الوحشية ضدّ المسلمين، دون أن يكون لهم أي رادع، وصاحب سيطرتهم على (ملاقا) نشاط تنصيري مُركّز، وهذا ما دفع المسلمين للقيام بردة فعلٍ والنشاط بالدعوة إلى الإسلام.

وكان أول عملٍ قام به البرتغاليون الصليبيون بعد استيلائهم على (ملاقا) بناء حصنٍ بحجارةٍ انتزعوها من قبور المسلمين، ثم قاموا بإعدام دفعات متتالية من الأهالي. وقام زعيم البحرية مع بحارته بأعمال القرصنة في المحيط الهندي فانقلب الأمن فيه إلى خوفٍ. كل هذا جعل الثورات تقوم ضدّ الاستعمار الصليبي البرتغالي الأمر الذي أضعفه، وخاصة أن سكان البرتغال قليلو العدد حيث لا يستطيعون مع هذه القلة وضع جيشٍ كبيرٍ في كل منطقةٍ من المناطق الواسعة التي سيطروا عليها في إفريقية وآسيا. ومما زاد في ضعف البرتغاليين أن إسبانيا كانت قد احتلت أراضيه عام ٩٨٩ هـ، للخلافات الناشئة بين الدولتين فأصبحت المستعمرات البرتغالية كلها تتبع إسبانيا، وإن كان الجنود الذين يحمونها برتغاليين،

الاستعمار الإسباني:

وتمكّن الإسبان من اجتياز المحيطين الأطلسي والهادي والوصول إلى إمارة راجا سليمان (الفلبين) بإمرة (ماجلان) الذي أعلن صليبيته، وأراد تنصير السكان فقتلوه، وتابع نائبه (دل كانو) السير فوصل إلى جزيرة (بورنيو)، وجزر (الملوك) ورجع بعدها إلى إسبانيا عن الطريق التي عرفها البرتغاليون وسيطروا عليها، وأخذت الحملات الإسبانية تتوالى على الفلبين للانتقام والسيطرة.

وعند وصول الإسبان إلى المشرق كان التجار المسلمون من جزيرة (بورنيو) يقومون بتجارة نشطة رائجة مع بقية الجزر، وربما كانوا المسيطرين الوحيدين على التجارة الخارجية لتلك الجزيرة، كما أن الدعاة إلى الإسلام كانوا يبذلون جهوداً واسعة للدعوة، وللتوعية عن أهداف المستعمرين الصليبيين، وعملهم ضدّ الإسلام، وحقدهم الشديد، كما إن إمارة (بروني) قد أطلقت صيحة الدعوة لإسلام جاراتها.

وكان مسلمو (بورنيو) يمدّون يد المساعدة للمسلمين في القسم الجنوبي من الفلبين بعد أن توقّف التوسّع الإسلامي في الجزر الشمالية نتيجة احتلال الإسبان لمدينة (مانيلا)، وعندما وصلت هذه المعلومات لحاكم الفلبين الإسباني (فرنسيسكو دي ساندي) كتب إلى سلطان (بورنيو) (سيف الرجال) يطلب منه التوقّف عن إرسال الدعاة إلى (الفلبين) وأواسط (بورنيو)، وأن يقبل منصّرين كاثوليك في (بورنيو)، ولكن هذا الطلب قد رفض بحزم، وكان ذلك عام ٩٨٧ هـ. ولم تستطع إسبانيا أن تقوم برد فعل لعدم الإمكانات لديها آنذاك.

واحتلت إسبانيا البرتغال، ولكنها لم تستطع أن تحلّ في المستعمرات محلّها لأن الأسطول الإسباني قد تحطّم في معركة شهيرة مع إنكلترا عام ٩٩٧ هـ، وهذا ما هيأ الجو لدول أخرى أن تتقدّم نحو الساحة، وقد خلت

تقريباً، أو إن ما فيها من قوة لم تعد مخيفة، كما أن الطريق هناك لم تعد سرّاً، وخشيت أوربا الصليبية أن تفقد ما حصلت عليه، وأن يقوم سكان المستعمرات البرتغالية والإسبانية بردة فعل يلقون فيها المستعمرين الصليبيين بالبحر، بل وتنطلق حركة جهادٍ ضدّ أوربا تدعم ما يقوم به العثمانيون من تقدّمٍ في أوربا الشرقية، لذا أسرعت دول أوربا البحرية لتسدّ ذلك الفراغ، وإن كان قد حصل بينها نزاع على الاستغلال وعلى الاستئثار ببسط النفوذ، وهذا ما جعل الناس يظنون ـ خطأً ـ أن أهداف الاستعمار لم تتعدّ النواحي الاقتصادية، لما حدث بين أولئك المستعمرين من منافسات.

الاستعمار الهولندي:

كانت هولندا في أوربا في حربٍ مع الإسبان سادتها وحكامها السابقين، ولكن لم تعد تخشى أسطولهم الذي تحطّم في حربهم مع الإنكليز، فأصبحت السفن الهولندية بعدها تتنقل في تلك البحار دون خوفٍ من منازعٍ قوي.

اتجهت أربع سفنٍ هولنديةٍ نحو الهند عام ١٠٠٤ هـ، وبعد عام وصلت إلى سومطرة وجاوة لأول مرة، وحدث بينهم وبين الأهالي معارك، كما حدث مع البرتغاليين من قبل، وحاول البرتغاليون مقاومة الأسطول الهولندي فأمروا بواخرهم بالتحرّك من (ملاقا) و(جاوه) لهذا الغرض، وعدّوا كل سفينة لا تتبعهم غنيمةً لهم يأخذونها، ومنها السفن الأندونيسية، فاصطدم البرتغاليون مع الأندونيسيين، وعجز الأسطول البرتغالي عن تحقيق غايته، وفي الوقت نفسه عدّ الأندونيسيون الهولنديين حلفاء لهم ضدّ البرتغاليين، وهكذا بدأت البرتغال تتزحزح عن مواقعها في تلك الجزر، وإن احتفظت بمركز (ملاقا) مدة أربعين سنة أخرى إلا أنها بقيت ضعيفةً لا يهتم بها أحد.

بدأت هولندا تشدّد قبضتها على المنطقة، وأنشئت شركة الهند

الشرقية الهولندية عام ١٠١١ هـ على غرار شركة الهند الشرقية الإنكليزية التي تأسست عام ١٠٠٨ هـ، ولكن الشركة الهولندية كانت أقوى، وأكثر نفوذاً لأنها ذات مال أوفر، وتنظيم أكبر، ووجدت الفرصة مناسبة لها للعمل لانشغال إنكلترا في حروبها مع الإسبان آنذاك، كما أن هولندا قد اتجهت إلى تلك المنطقة بكليتها بعد أن انهارت تجارتها مع الهند بسبب منافسة إنكلترا وفرنسا لها، وقد أحسّت بالثراء وضرورة الاستمرار بالاستعمار.

ظهرت المنافسة بين هولندا وإنكلترا في المنطقة، وكانت النتيجة أن اضطرت هولندا إلى إلغاء كل احتكاراتها في تلك الجهات، ولكنها كانت قد احتلّت (مالاقا) عام ١٠٥٢هـ، مع أن أمرها قد بدأ بالضعف بسبب الوضع الإسلامي. وأخيراً احتلّت فرنسا الأرض الهولندية في أوربا عام ١٢١٠ هـ، فضعف أمر هولندا نهائياً وزالت، واستلمت (مالاقا) للإنكليز.

انتهت الحرب بين هولندا وإنكلترا أيام حروب نابليون، وبعد هزيمة نابليون رجعت هولندا دولةً من جديد، فعادت حكومتها واستولت على ممتلكات الشركة الهولندية سابقاً، ولكن لم تعد إلى مركز (مالاقا) إلا في مناسبتين لمدةٍ محدودةٍ في كل مرة، ثم تنازلت عنها نهائياً عام ١٢٤٠ هـ مقابل إعطائها مركزاً في غربي جزيرة سومطرة.

الاستعمار البريطاني:

بدأت المصالح البريطانية في بلاد الملايو من الناحية التجارية كما بدأت المصالح البرتغالية والهولندية من قبل، ففي النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري كانت شركة الهند الشرقية البريطانية بحاجةٍ إلى مركزٍ لتجارتها مع الصين، وكانت أول محاولةٍ لإقامة هذا المركز في شمالي جزيرة (بورنيو)، وكان هذا الجزء يتبع لسلطان (صولو)، وصولو مجموعة جزر في جنوبي الفليبين، وكان هذا السلطان قد وقع في أسر البريطانيين

عندما استولوا على مدينة (مانيلا)، وقد أطلقوا سراحه، وتنازل للشركة عن منطقة في شمالي جزيرة (بورنيو) لتُقيم عليها مركزاً لتجارتها، ولكن هذا المركز كان خاسراً فلم يعوّض تكاليف إقامته.

وعملت الشركة بعدئذٍ لإقامة قاعدةٍ لها في شبه جزيرة الملايو، وقد تمكنت من ذلك بسهولةٍ إذ تملّك (فرنسيس لايت) باسم الشركة جزيرة (بينانغ) التي تخصّ إمارة (قدح) وذلك عام ١٢٠١ هـ، وبعد خمسة أعوام حاولت إمارة (قدح) استعادة الجزيرة، فوافقت الشركة على أن تدفع لسلطان إمارة (قدح) وخلفائه من بعده مبلغ عشرة آلاف دولار ماليزي سنوياً مقابل اقتطاع جزيرة (بينانغ)، وكذلك فإن الشركة تمكّنت من شراء ميناء سنغافورة عام ١٢٣٤ هـ.

وهكذا صار لشركة الهند الشرقية البريطانية ثلاثة مراكز تجارية في جنوب شرقي آسيا وهي: مالاقا، وبينانغ، وسنغافورة فوحّدتها بعضها مع بعض عام ١٢٤١ هـ، وألّفت منها مستعمرةً للأفواج القادمة من بريطانيا إلى جنوب شرقي آسيا بقصد الإقامة لأهداف صليبيةٍ واقتصادية، وأصبحت هذه المستعمرة تُدار من قبل حكومة الهند. وفي عام ١٢٨٤ هـ سُلّمت المستعمرة إلى وزارة المستعمرات البريطانية.

اتخذ البريطانيون طريق المكر في الإدارة فلم تتدخل أول الأمر في شؤون الحكومات الملايوية المحلية خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري لا شركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت لها السيطرة في بداية الأمر ولا الحكومات المتعاقبة على السلطة في بريطانيا بعد أن سلّمت المستعمرة إلى وزارة المستعمرات البريطانية، غير أن السياسة قد تغيّرت بعد أن استقرّ الوضع للبريطانيين، وغدوا دون منافسين.

أخذ الاستعمار البريطاني منذ عام ١٢٩١ هـ (١٨٧٣ م) يتوسّع في شبه جزيرة الملايو، وقد تكرّس على شكل معاهدات مع سلاطين الولايات

أو الدويلات في شبه الجزيرة كلها حيث غدوا حكاماً محليين يرتبطون بالنفوذ البريطاني ويخضعون له. وفي عام ١٢٩٤ هـ (١٨٧٦ م) جرت مفاوضات بين البريطانيين وبين حكام ولاية (بيرق) وعقدت معاهدة بين الطرفين كان الهدف منها أن يأخذ سلطان (بيرق) برأي المقيم العام البريطاني، ويعمل بموجبه في كل الأمور خلا ما يمسّ الإسلام والعادات الملايوية، على أن العادات غالباً ما تنبع من العقيدة. وفي العام نفسه دخل سلطان (سلانغور) في معاهدةٍ مشابهةٍ، وقبل بالمقيم البريطاني في ولايته، وكذلك اتخذت ترتيبات مشابهة فيما بعد مع سلاطين (نيغري سمبيلان) و(باهانغ).

ثم راحت بريطانيا تجمع هذه الإمارات وتُقسّمها كما تشاء، وكما يحلو لها وتقتضيه مصلحتها الاستعمارية، ففي عام ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ م) شكّلت اتحاداً من كلٍ من (بيرق) و(سلانغور) و(نيغري سمبيلان) و(باهانغ)، وأصبحت هناك الولايات الأربع ذات مقيم عامٍ بريطاني واحدٍ، وحكومةٍ مركزيةٍ واحدةٍ.

وقبلت ولاية (جوهور) الحماية البريطانية عام ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥ م). وبموجب معاهدة (بانكوك) عام ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م) سلّمت (تايلاند) كل حقوق السيادة، والإدارة، والحماية، والسيطرة على الدول الشمالية الأربع وهي: (كيلانتون) و(ترينغانو) و(بيرليس) و(قدح) إلى البريطانيين. وعلى الرغم من أن شروط المعاهدة المعقودة مع سلاطين هذه الدول كانت مشابهة تماماً لشروط المعاهدات السابقة في ولايات شبه جزيرة الملايو الأخرى فإن هذه الدول قد بقيت خارج الاتحاد السابق، وإن شكّلت فيما بينها اتحاداً عرف باسم (اتحاد الملايو). وقبلت كل دولةٍ منها في الوقت نفسه مستشاراً بريطانياً لديها. ولم تصبح أية ولايةٍ من هذه الولايات الملايوية مستعمرة بريطانيةً بل بقيت السيادة في كلٍ منها إلى سلطانها رغم

وجود رباطٍ إداري بين الولايات والجاليات البريطانية المقيمة فيها، حيث كان المفوض السامي لدول الملايو حاكماً لهؤلاء المقيمين.

وكانت هناك مجموعة ثالثة من دول الملايو سمتها بريطانيا (مستوطنات المضيق)، وتشمل: (بينانغ) و(ملاقا) و(ويلسلي).

وأما بقية الولايات الملايوية وهي (جوهور) فقد عقدت بريطانيا عام ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م) معها معاهدةً جديدةً قبل بموجبها السلطان مستشاراً عاماً بريطانياً.

وفي شمالي جزيرة (بورنيو) كانت سلطنة (بروني) قويةً، ولكن لم يبتدىء القرن الحادي عشر الهجري حتى تقلّصت سلطتها إذ أقام الهولنديون مراكز تجارية لهم على أرضها، ثم اقتصرت هذه المراكز على (ساراواك) وأجزاء من (بورنيو الشمالية)، ومع ذلك فقد بقيت السلطنة قويةً حتى منتصف القرن الثالث عشر الهجري، وكان سلطانها يشمل: أرض دولة (بروني) الحالية، و(بورنيو الشمالية) وبعض أراضي (ساراواك).

تدخّل المغامر البريطاني (جيمس بروك) عام ١٢٥٩ هـ في خلاف نشب بين نائب السلطان في (بروني) والثوار الملايويين وملاك الأراضي فكافأه السلطان على جهوده وإمكانياته في تهدئة الوضع بأن عيّنه حاكماً على (ساراواك) عام ١٢٦٩ هـ، ثم عيّن البريطانيون قنصلاً لديه. ثم تنازل سلطان بروني للبريطانيين عن مراكز لهم في شمال شرقي (بورنيو) نتيجةً للأعمال التي قاموا بها. كما تنازل سلطان (صولو) عن مراكز أخرى لهم عام ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ م). ثم تأسست شركة (شمالي بورنيو) البريطانية عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م)، وأخيراً توطّد سلطان البريطانيين على الجزيرة كافّة عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) عندما أصبحت (بورنيو الشمالية) و(بروني) و(ساراواك) مشمولة بالحماية البريطانية، ومقسّمة إلى أجزاء حسبما تقتضيه مصلحة بريطانيا الاستعمارية الصليبية.

وهكذا خضعت ماليزيا للاستعمار البريطاني بسبب ضعف السلاطين، وتفرّق كلمة المسلمين، وعدم وعيهم لأساليب المستعمرين الصليبيين، وقوة الأعداء المادية، وأخذت الحياة الإسلامية تنسحب تدريجياً من المجتمع أمام طغيان الجاهلية التي ملكت رصيداً قوياً من التفوّق العسكري، والعلمي، والمادي، والتي أذلّت المسلمين، وعملت على إضعافهم، فلم يستطع المسلمون الذين أذلّهم تفوّق الجاهلية المادي أن يقفوا طويلاً أمام طوفانها فأخذت تتحكم في البلاد، وتنشر الفساد، ويزداد أثرها يوماً بعد يوم مع انحسار الإسلام من المجتمع وتحكّم المادة، فانصرف أكثر الناس إلى تأمين المكاسب والأرباح، وقد يستمرّ هذا الوضع إن لم ينتشر الوعي، ويعرف الناس واقعهم الحقيقي وأساليب المستعمرين الصليبيين وأهدافهم التي يرمون إليها، ويحاول الأعداء أن تستمر هذه الحال لتبقى لهم السيطرة، ويبقى لهم النفوذ. ولكن سيزول هذا. بإذن الله. بوعي المسلمين، وتمسّكهم بعقيدتهم، وقد يعودون إلى ذلك بعد الخواء الفكري والتعب النفسي الذي بدأوا يحسّون به بسبب بُعدهم عن الدين، فليست المادة كل شيء في الحياة، وقد بدأت تظهر بعض الحركات تُنفّس من الكرب، ولكنها لا تلبث أن تفشل بسبب ضعفها، وعدم الاستعداد الكافي مادياً ومعنوياً، وبسبب تكالب الدنيا على المسلمين، من أصحاب الأنظمة الوضعية، وأصحاب الأهواء والشهوات، وأصحاب الأطماع، ومن المتزلّفين والمنتفعين، من أصحاب الأفكار والمبادئ الأخرى، وممن ينتمي إلى الإسلام، ولا يلتزم به، من الذين يجرون في فلك غيرهم من الدول الكبرى، ومن وضعته مكانها لِيُؤدّي دورها محلّها، ويُنفّذ مخططها، ويُطبّق منهجها، وقد يُعلن مع ذلك عداوته لها، والحرب عليها، ويدعي صدق ادّعائه، وصحة انتمائه، ودعوته لذلك.

الفصل الأول

ماليزيا من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُلغيت الخلافة بتاريخ ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) فزال الرابط المعنوي الذي كان يجمع المسلمين، وانتهى آخر خيط كان يصل بين الأمصار الإسلامية، فاتجه كل مصر نحو مُشكلاته الخاصة يُحاول العمل على حلّها. وكانت بريطانيا قد فرضت سيطرتها التامة على الولايات الماليزية كلها سواء أكان ذلك في شبه جزيرة الملايو أم في جزيرة بورنيو، وبسطت حمايتها عليها، وجزّأتها بالشكل الذي يحلو لها وحسبما تقتضيه المصلحة الاستعمارية الصليبية. وقد كانت تلك الولايات مُقسّمة ومجتمعة على النحو الآتي:

١ ـ اتحاد يضمّ الولايات الأربع الآتية: بيرق، سالانغور، نيغري سمبلان، باهانغ، وقد قام هذا الاتحاد منذ عام ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ م)، ولهذا الاتحاد حكومة مركزية، ويُشرف عليها مقيم بريطاني واحد.

٢ ـ اتحاد الملايو: ويضمّ الولايات الأربع الشمالية وهي: بيرليس، قدح، كيلانتون، ترينغانو، وقد قام هذا الاتحاد حسب معاهدة بانكوك عام ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م)، وفي كل ولاية مستشار بريطاني، وتعد الولاية ذات سيادة، وتخضع لسلطانها. أما الجالية البريطانية فتتبع للمفوض السامي.

٣- مستوطنات المضيق وتشمل: بينانغ، مالاقا، ويلسلي.

٤- محمية جوهور: وقد قبل سلطانها بجانبه مستشاراً بريطانياً بعد عقد معاهدةٍ معه عام ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م).

٥- محمية ساراواك: وتخضع للحماية البريطانية منذ عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م).

٦- محمية بورنيو الشمالية: وتخضع للحماية البريطانية منذ عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م).

وأخذت بريطانيا تُطبّق سياستها الاستعمارية الصليبية، فتقرّب غير المسلمين من هندوسٍ، وبوذيين، وهم ذو نسبةٍ كبيرة نسبياً، وتُقصي المسلمين عن أعمال الدولة، وتضع غيرهم مكانهم، وتستولي على أملاكهم، وتضغط عليهم، وتفسح المجال على نطاقٍ واسعٍ للإرساليات التنصيرية، وتُقدّم لهذه الإرساليات كل ما تحتاج إليه، والمسلمون فقراء، ضعفاء، جهلة لا يستطيعون أن يقوموا بأي ردّ فعلٍ، أو يقفوا في وجه أي قرارٍ أو مخططٍ، فكانوا أقرب إلى الاستسلام، واستمرّ ذلك حتى الحرب العالمية الثانية.

الحرب العالمية الثانية:

دخلت اليابان الحرب إلى جانب دول المحور، واستطاعت القيام بحربٍ خاطفةٍ باحتلال جنوب شرقي آسيا، وكان من بين ما احتلته جزيرة بورنيو، وشبه جزيرة الملايو بعد حملةٍ دامت أكثر من شهرين من الزمن وذلك في ٢٠ ذي القعدة ١٣٦٠ هـ (٨ كانون الأول ١٩٤١ م)، كما استولت اليابان على سنغافورة معقل القوات البريطانية في المنطقة في ٢٩ محرم ١٣٦١ هـ (١٥ شباط ١٩٤٢ م). وقد قضى هذا الاحتلال الياباني على فكرة تفوّق الرجل الأبيض التي حاول المستعمرون الصليبيون ترويجها بين سكان المناطق المستضعفة وقد قبلها أولئك الذين أُصيبوا بالهزيمة النفسية.

كما حطّم هذا الاحتلال الضغط الذي كان الحكم البريطاني الاستعماري الصليبي يُمارسه، وشعرت بريطانيا بالخزي أمام السكان إذ كانت تُهدّد المنطقة كلها بقوتها المزعومة، وادعاءاتها الواسعة أمام الشعوب المغلوب على أمرها.

وضعت البلاد تحت الإدارة العسكرية اليابانية فعيّنت هذه الإدارة رؤساء يابانيين لمختلف دوائر الدولة غير أن مهمتهم لم تكن أكثر من الإشراف، حيث كان الموظفون الملايويون يقومون بأعمال الإدارة المحلية الفعلية، وبهذا فقد تمرّس السكان على القيام بالإدارة، وبرهنوا على مقدرتهم في إشغال المراكز التي كان يشغلها البريطانيون من قبل، وشعروا بالثقة بالنفس، وأنهم في غنىً عن الدخلاء الذي يجب طردهم، وأن ما كانوا يشعرون به لم يكن سوى ضعف، ونتيجة الدعاية والتصرّف الاستعماري الذي قتل الروح المعنوية في نفوس السكان.

ولم يكن اليابانيون أرحم من غيرهم من المستعمرين، فالاستعمار هو الاستعمار، وعدوّه الأول هو الإسلام، ولا يختصّ بلونٍ أو جنسٍ، وإنما النفس البشرية قد جبلت على الغطرسة والسيطرة إن وُجدت في وضعٍ يُمكّنها من ذلك، ولم يكن لديها رادع يردعها أو وازع يمنعها، لذا كان الدين يُهذّب النفس البشرية، ويجعلها تشعر بشكلٍ مستمرٍ بمراقبة الله لها، حيث يطلع على ما تخفي وما تُعلن، وهذا ما يزرعه الإسلام في نفوس أبنائه، ولهذا خلت الفتوحات الإسلامية من أية صفةٍ امتاز بها المستعمرون سواء أكانوا صليبيين كالأوروبيين أم وثنيين كاليابانيين إلا أنهم جميعاً متسلّطون مستبدّون أعداء للإسلام، وإن كانت العداوة تختلف نسبياً بين استعمارٍ واستعمارٍ إذ أن بعضهم يحمل حقداً دفيناً، ويرمي إلى أهدافٍ يريد تنفيذها، ويضع المخططات لتحقيق ذلك، وآخر يُعادي دون حقدٍ ومن غير مخططاتٍ عدائية.

وانتهت الحرب العالمية الثانية وهُزمت اليابان مع دول المحور، واضطرت للانسحاب من المناطق التي دخلتها، ومن بينها دول الملايو، ووجدت إنكلترا إلى قواعدها السابقة، ولتحلّ محلّ اليابانيين الذين غادروا المنطقة.

عودة بريطانيا:

عادت بريطانيا إلى الملايو بعد هزيمة اليابان، ومع أنها تحمل الخزي حيث لم تستطع الدفاع عن مستعمراتها رغم أنها كانت تتبجح بالقوة أمام الشعوب المستضعفة، وعادت كذلك متكبرةً فإنها قد انتصرت مع حلفائها على أعدائها، ومنهم اليابانيون الذين احتلّوا بلاد الملايو، ولكي تخفّف من ذلّ ما لحقها من عار الخروج والهرب من المنطقة أمام اليابانيين جاءت تعرض قيام وحدةٍ ملايويةٍ مركزيةٍ محلّ النظام الذي كان سائداً قبل الحرب والذي كان يتألف من دولٍ الحماية كاتحاد دول الشمال، واتحاد الملايو، ومن دولٍ غير الحماية كمحمية جوهور، وكان من المفروض وحسب هذا المشروع فإن مالاقا، وبينانغ، وويلسلي أي مستوطنات المضيق وبقية المحميات يجب أن تكون ضمن هذا الاتحاد، ولكن بريطانيا لم تفعل ذلك، إلا اكتفت بالاتحاد فقط دول اتحاد الشمال (بيرق، سالانغور، نيغري سمبلان، باهانغ)، ودول اتحاد الملايو (بيرليس، قدح، كيلانتون، تيرينغانو)، ومحمية جوهور.

أما مستوطنات المضيق فقد عدّتها أرضاً بريطانية، مع الوعد بإجراء انتخاباتٍ متى سمحت الأوضاع، وكانت الظروف مواتية، وهذا اصطلاح مرن يحتاج إلى مديً غير محددٍ.

وأما سنغافورة فقد أصبحت مستعمرةً منفصلةً بحجة وجود المخازن والمستودعات القائمة فيها، وبسبب اقتصادها الخاص الذي يُعدّ حراً.

وأما ساراواك فقد رجع حاكمها إليها، واستأنف حكمه فيها بعد زوال الاحتلال الياباني، وقد قبل أن تدخل محميته السابقة تحت سلطان التاج البريطاني، وهكذا تحوّلت ساراواك إلى مستعمرةٍ بعد أن كانت محميةً، بعد أن وافق مجلس المحمية على ذلك.

وفي الوقت نفسه حوّلت بورنيو الشمالية إلى مستعمرةٍ بعد انتهاء حكم الإدارة العسكرية البريطانية. وبذا اقتصر مشروع الاتحاد على دول شبه جزيرة الملايو دون الجزر المحيطة بها مثل بينانغ، وسنغافورة، ودون المواقع ذات الأهمية الخاصة مثل مالاقا.

في ٢٦ رمضان ١٣٦٤ هـ (٣ أيلول ١٩٤٥ م) أعطت الخزانة البريطانية موافقتها على سياسة اتحاد الملايو بعد عودتها إليها بعد الحرب، كما وافقت على إرسال بعثة (ماك ميشيل).

وفي ١٧ محرم ١٣٦٥ هـ (٢١ كانون الأول ١٩٤٥ م) أذعن كل السلاطين للشروط الجديدة التي فرضتها عليهم بريطانيا، وإن كان بعضهم قد أبدى بعضَ التحفّظات غير أنهم كانوا راغبين بإظهار الإخلاص التام للبريطانيين. وأُلغيت كل المعاهدات التي كانت عبر السنوات التي مضت، والتي كان فيها البريطانيون يعترفون بها بحقوق السلاطين، وأصبح الآن دور البريطانيين فقط مساعدة السلاطين لحكم بلادهم، وإن كان الواقع يُشير إلى تلقّي التوجيه، وطلب تنفيذ ما تراه الدولة التي كانت صاحبة السيادة، وتعدّ نفسها أنها هي التي مكّنت لهم، وسلّمتهم المناصب التي يشغلونها الآن، وربما كانوا يُقرّون بذلك ويعترفون.



مصور رقم [1]

ولكن مشروع الاتحاد هذا لم يوضع موضع التنفيذ نتيجة المقاومة العنيفة التي أبداها السكان ضده، حيث لم يُوافقوا على الاقتراح أبداً، وخاصةً ما نصَّ منه على نقل السلطة من الحكام الملايويين، كما خاف أهل الملايو من موضوع الجنسية إذ خشوا أن يُعطى الصينيون القادمون إلى البلاد جنسية البلاد، وتصبح لهم السيطرة حيث كانت بريطانيا تنوي هذا لإضعاف شأن المسلمين ونسبتهم، ونتيجة تلك المقاومة فقد سحب مشروع الاتحاد المقترح واستبدل بآخر.

قضى المشروع البديل الذي طُرح عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) أن تتمتع الدول والمقاطعات الملايوية المشار إليها بالمشروع السابق بشخصيتها ضمن اتحادٍ تُديره حكومة قوية، وبقي الحكام يتمتعون بسلطتهم ضمن الاتحاد المزمع قيامه، وأخذت وسائل التنفيذ طريقها.

وضع دستور جديد للملايو عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥م) حيث حُوِّلت أكثر مسؤوليات الحكومة الاتحادية إلى المجلس التمثيلي للشعب، وجرت الانتخابات العامة ففاز حزب التحالف برئاسة تنكو عبدالرحمن حيث حصل على ٥١ مقعداً من أصل ٥٢ مقعداً.

وفي النصف الثاني من عام ١٣٧٥ هـ عقد اجتماع في لندن كان الهدف منه دراسة الطرق المؤدِّية لقيام حكومة محلية. ونتيجة الاجتماع تم التوقيع على اتفاقٍ مُنح بموجبه اتحاد الملايو حق تأليف حكومةٍ وطنية، وضرورة اتخاذ الترتيبات للوصول إلى الاستقلال قبل نهاية شهر محرم ١٣٧٧هـ (آخر آب ١٩٥٧ م).

وافق المجلس التشريعي على مشروع الدستور الذي وُضع بعد التشاور بين الحكومة المحلية مُمثِّلةً لأحزابها وبين الحكومة البريطانية ووُقِّع الاتفاق لقيام اتحاد الملايو من قبل حكام الولايات، ونيابةً عن ملكة بريطانيا وذلك في محرم ١٣٧٧ هـ (آب ١٩٥٧ م). وفي نهاية الشهر أعلن

استقلال البلاد « صفر ١٣٧٧ هـ (٣١ آب ١٩٥٧ م) وكان دستور الدولة الجديد واحداً، إذ أصبح الاتحاد مملكةً دستوريةً، وملكها هو ديانك دي بارتوان»، وقد انتخب من قبل حكام الولايات لمدة خمس سنوات، وأصبح الإسلام ديناً للدولة، وقبلت عضواً في الأمم المتحدة في صفر ١٣٧٧ هـ (أيلول ١٩٥٧ م).

وبقي شكل الحكم اتحادياً مع تشريع ازدواجي، وأصبحت الملايو ضمن رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث).

أما شمالي جزيرة بورنيو فبعد مدةٍ قصيرةٍ من الحكم العسكري البريطاني الذي جاء عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعودة البريطانيين إلى المنطقة إثر هزيمة اليابان، وانسحابها من المناطق التي سبق لها أن احتلّتها أصبحت مقاطعة شمالي بورنيو وجزيرة لابوان مستعمرةً يحكمها بريطاني يُساعده مجلس استشاري، واستمرّ ذلك حتى عام ١٣٦٩ هـ (١٩٥٠ م) حيث وضع دستور، وانتهى المجلس الاستشاري، وأقيم مجلس تشريعي، وآخر تنفيذي، وكان الحاكم البريطاني يحكم المستعمرة بمساعدة المجلس التنفيذي الذي يُسمّى (المجلس الأعلى)، والمجلس التشريعي الذي يُعرف باسم (مجلس الولاية).

وأما مقاطعة ساراواك فقد أصبحت مستعمرةً عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) عندما تنازل الحاكم عن سلطته على الولاية إلى التاج البريطاني.

وكذلك فإن سنغافورة قد أصبحت مستعمرةً عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) حتى عام ١٣٧٧ هـ حيث وضع دستور ينصّ على قيام حكومةٍ محليةٍ ذات استقلالٍ ذاتي، مع إبقاء مسؤوليات الدفاع والسياسة الخارجية من مهمات الحكومة البريطانية، وأُجريت انتخابات على أساس هذا الدستور

عام ١٣٧٩ هـ، وهي أول انتخابات جرت في سنغافورة، وبذا تكون سنغافورة قد حصلت على الاستقلال الذاتي.

حكم الطوارئ:

بدأ الإرهاب الشيوعي بشنّ حملةٍ من الغارات على المؤسسات الاقتصادية، وقتل الناس، في سبيل نشر الذعر، وشلّ حركة البناء الاقتصادي في البلاد، فأعلنت الحكومة حالة الطوارئ، وفرضت الأحكام العرفية، واستمرّ ذلك مدة اثني عشرة سنة، وقامت الحكومة تُلاحق الشيوعيين، وتُكافح وسائلهم حتى تمكّنت من القضاء على الإرهاب في ٧ صفر ١٣٨٠ هـ (٣١تموز ١٩٦٠ م)، وعندها رفعت حالة الطوارئ.

شمالي بورنيو:

أخذت نسبة الأعضاء غير الموظفين الرسميين تزداد في المجلسين التشريعي والتنفيذي لولاية شمالي بورنيو حتى غدوا الأغلبية، وأُجريت الانتخابات لأعضاء السلطة التشريعية للدولة في شهر ذي القعدة ١٣٨٢ هـ (نيسان ١٩٦٣ م).

وفي شهر ربيع الأول ١٣٨٣ هـ (آب ١٩٦٣ م) وقبل أن تنضمّ إلى اتحاد ماليزيا تشكلت حكومة برئاسة رئيس للوزراء عوضاً عن الحاكم البريطاني. كما أن السلطة التشريعية كان غالبية أعضائها قد وصلوا إلى مناصبهم بطريق الانتخاب، وهكذا وصلت إلى مرحلة الحكم الذاتي.

ساراواك:

وضع دستور جديد لولاية ساراواك في مطلع عام ١٣٧٦ هـ (آب ١٩٥٦ م)، وتمّ بموجبه انتخاب الأعضاء بالأغلبية، وبعد ثلاثة أعوام أصبح

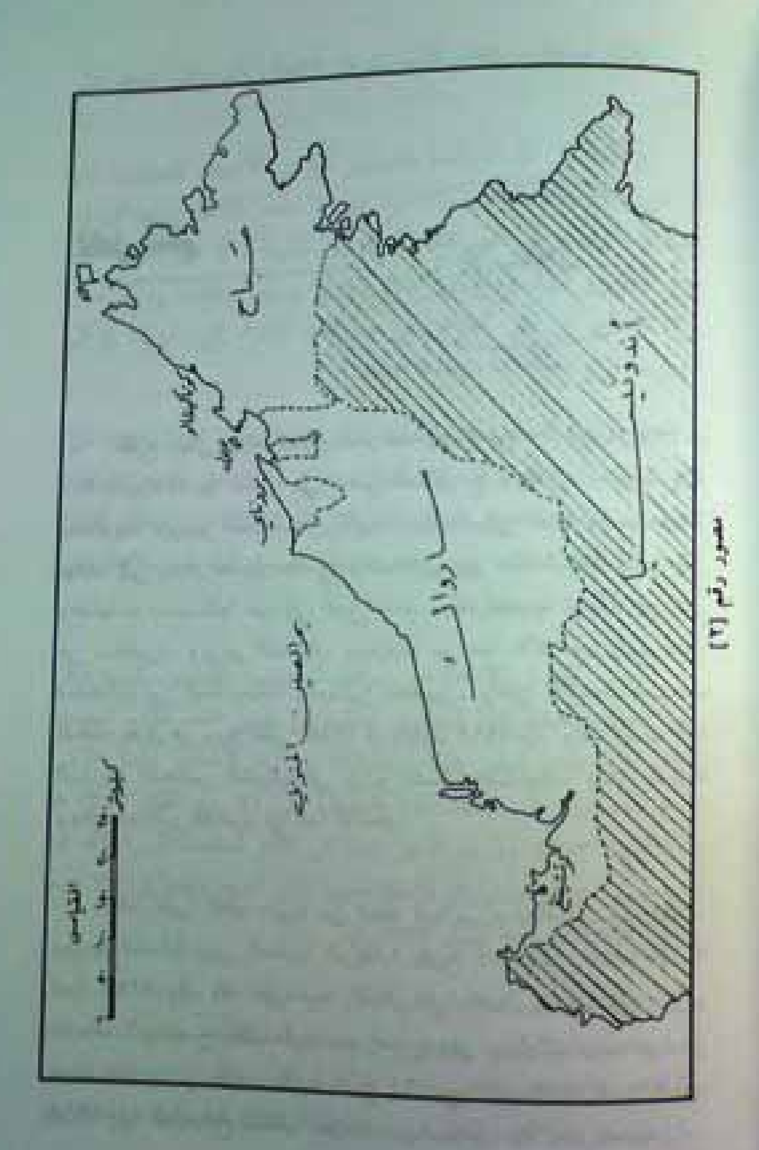
أعضاء الأقسام والمجالس الاستشارية يقومون باختيار أعضاء مجلس الولاية فيما بينهم.

وفي شهر شوال ١٣٨٢ هـ (آذار ١٩٦٣ م) قام مجلس الولاية بتعديل الدستور من أجل تحقيق الحكم الذاتي الشامل.

وأجريت الانتخابات في ٢٥ ربيع الأول ١٣٨٣ هـ (١٥ آب ١٩٦٣ م)، ونجح حزب التحالف المؤيد لإقامة دولة اتحاد ماليزيا، وكان نجاحه كبيراً.

وهكذا أصبح اتحاد الملايو مستقلاً، وتتمتع كل من سنغافورة، وشمالي بورنيو، وساراواك بالاستقلال الذاتي، وأصبح من الممكن طرح فكرة الاتحاد الماليزي العام.

وأظهرت بريطانيا أنها لا ترضى عن قيام أحزاب طائفية، وخصّت الإسلامية ـ حسب مصطلحها ـ ولا عن قيام أحزاب اشتراكية ما دامت تنظر إلى أمة ملايوية واحدة.



مصور رقم (٢)

الفصل الثاني

الاستقلال

اقترح رئيس وزراء الملايو تانكو عبدالرحمن في ١٠ شوال ١٣٨٠ هـ (٢٧ آذار ١٩٦١ م) العمل على توصّل الملايو مع بريطانيا، وشعوب بلاد سنغافورة، وبورنيو الشمالية، وبروناي، وساراواك إلى اتفاق لوضع مخطط يهدف إلى إيجاد تعاونٍ سياسي واقتصادي بين هذه البلدان يُؤدّي إلى وحدتها ما دامت كلها تعود إلى أصلٍ واحدٍ. ولقد تجاوب الزعماء في كلٍ من سنغافورة، وبورنيو الشمالية، وساراواك مع هذا الاقتراح، وتبع ذلك محادثات بين الحكومات والممثلين الشعبيين، وأُعلن الاتحاد بموجب استفتاء جرى في ربيع الثاني ١٣٨٢ هـ (أيلول ١٩٦٢ م)، ولقد أيدت هذا المشروع المجالس التشريعية في بورنيو الشمالية وساراواك، ولكن حكومة بروناي لم تُقرّر الدخول في هذا الاتحاد.

عقد أخيراً اتفاق ماليزيا بين اتحاد الملايو، وسنغافورة، وساراواك، وبورنيو الشمالية وبين الحكومة البريطانية بتاريخ ١٧ صفر ١٣٨٣ هـ (٩ تموز ١٩٦٣ م)، ولقد نصّ هذا الاتفاق على انتقال السيادة في بورنيو الشمالية التي أصبح يُطلق عليها اسم (صباح) وفي ساراواك، وسنغافورة من يد البريطانيين إلى حكومة ماليزيا بتاريخ ١١ ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (٣١ آب ١٩٦٣ م)، كما وضّح الاتفاق العلاقات بين سنغافورة والاتحاد الجديد.

ولكن سنغافورة عادت فانسحبت من الاتحاد، ولم يمضِ عامان على قيامه.

وكانت كل من أندونيسيا والفيليبين تُعارض الاتحاد، فأندونيسيا ترى أن جزيرة بورنيو كلها أندونيسية، ولذا فهي لا تسمح بأن تنتزع منها أجزاؤها الشمالية، وتمانع في ضمّ تلك الأجزاء إلى ماليزيا أو لأية دولةٍ أخرى، وأما دولة الفيليبين فلها أطماعٌ في شمالي جزيرة بورنيو، وخاصة بروناي حيث يتوفّر النفط، لذا فهي تعارض في ضمّ تلك الأجزاء إلى ماليزيا، أو إلى أندونيسيا، أو استقلالها وإبعادها عنها.

وبعد اجتماعاتٍ متكررةٍ أعلنت أندونيسيا والفيليبين أنهما تُوافقان على قيام اتحاد ماليزيا فيما إذا وافق شعبا صباح وساراواك على قيامه، حيث لا تعارضان رغبات الشعوب، ولكن تشترطان على الإبقاء على الحكم الذاتي فيهما، إذ تأمل كلتاهما بفرض عقد الاتحاد بعد مدةٍ أو ترغبان بالإبقاء على جزءٍ من الأمل للمستقبل.

وحتى يحصل الاتحاد على موافقة أندونيسيا والفيليبين بقيامه وافق على تحقيق رغبات كلتا الدولتين، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة التأكدَ من رغبات شعبي صباح وساراواك في قيام الاتحاد، وحمل الأمين العام المسؤولية على عاتقه، وقام بالمهمة، وفي ٢٤ ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (١٣ أيلول ١٩٦٣ م) رفع الأمين العام إلى الأمم المتحدة تقريراً يُؤكّد فيه دعم شعبي صباح وساراواك لاتحاد ماليزيا الذي أصبح واقعياً في ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (١٦ أيلول ١٩٦٣ م).

ولكن أندونيسيا بالواقع لم ترضَ عن قيام اتحاد ماليزيا، ولقد أعلن أحمد سوكارنو رئيس جمهورية أندونيسيا آنذاك عن مجابهة ماليزيا، وتدخلت الأمم المتحدة في ذلك، وشكّل سوكارنو فرقاً شبه عسكرية لسحق ماليزيا، غير أن هذه الفرق قد استغلّتها العناصر الشيوعية في تدريبها

وتسليحها، وأسرعت في إعلان ثورتها عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م)، ولكن هذه الثورة قد فشلت، ونُحّي سوكارنو إثرها عن الحكم حيث اتهم بدعم تلك الثورة. وبعد سقوط سوكارنو أُلغيت فكرة المجابهة، وحدث الاتفاق بين ماليزيا وأندونيسيا، وعادت أندونيسيا للأمم المتحدة، وكانت قد تركتها بسبب انتخاب ماليزيا عضواً في مجلس الأمن.

لم تكن حكومة الملايو تخشى انضمام سنغافورة إليها خوفاً من طغيان العنصر الصيني الموجود في سنغافورة إضافةً إلى ما هو موجود في الملايو، ولا من سيطرة الشيوعية إذ أن الأمن كان لا يزال من مهمة بريطانيا، ولكن تانكو عبدالرحمن رئيس الحكومة الملايوية كان يتوقّع أن استقلال سنغافورة إذا تمّ فسيسيطر عليها الشيوعيون، وستتخذ قاعدةً للهجوم على الملايو، لذا فأفضل حلٍّ هو دمجها مع الاتحاد الملايوي.

وكانت حكومة الملايو ترى من وجهة نظرٍ ثانيةٍ أن انضمام شمالي جزيرة بورنيو (صباح، ساراواك، بروناي) سيُعيد توازن العنصر العرقي بسبب العنصر الملايوي هناك.

وفي رمضان ١٣٨١ هـ (أوائل عام ١٩٦٢ م) صوّتت الفيليبين ضدّ اتحاد ماليزيا، إذ كان رئيس الفيليبين (ماكابغال) يعدّ شمالي جزيرة بورنيو جزءاً من الفيليبين، ويدّعي أن ذلك الجزء كان عام (١٨٧٨ م) يتبع جزر صولو التي هي جزء من الفيليبين، وأن انفصال شمالي بورنيو عن صولو إنما كان على صورة استئجارٍ لا على أساس بيع، وكانت الشركة البريطانية تدفع دفعاتٍ نظاميةً سنويةً.

وفي شهري صفر وربيع الأول ١٣٨٢ هـ (تموز وآب ١٩٦٢ م) جرت لقاءات بين رؤساء أندونيسيا والملايو والفيليبين في مانيلا من أجل الوصول إلى صيغةٍ من التسوية، ولكن من غير فائدة.

وفي ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (١٦ أيلول ١٩٦٣ م) أُعلن الاتحاد الماليزي، وقطعت كل من أندونيسيا والفيليبين علاقتها مع دولة الاتحاد التي نشأت، وجرت اشتباكات وغارات على الحدود في بورنيو.

وفي أوائل عام ١٣٨٥ هـ (أواسط عام ١٩٦٥ م) انتخب (ماركوس) رئيساً للفيليبين، وسقط (ماكابغال) وتبدّلت السياسة العامة، وتحسّنت العلاقات مع ماليزيا بعد جمادى الأولى ١٣٨٥ هـ (أيلول ١٩٦٥ م) وفي شهر صفر ١٣٨٦ هـ (حزيران ١٩٦٦ م) اعترفت الفيليبين باتحاد ماليزيا، وفي ربيع الثاني ١٣٨٦ هـ (آب ١٩٦٦ م) وقعت اتفاقية سلامٍ بين الطرفين.

سنغافورة:

كان حزب العمل الشعبي هو صاحب النفوذ في سنغافورة، وكان رئيسه المحامي (لي كوان يو)، وفي الانتخابات التي جرت هناك عام (١٩٦٣ م) حصل الحزب على سبعة وثلاثين مقعداً من أصل واحدٍ وخمسين مقعداً في المجلس التشريعي السنغافوري.

وحصل خلاف بين هذا الحزب وبين حزب التحالف الملايوي في انتخابات شبه جزيرة الملايو، وقد نجح حزب التحالف، وحصل على تسعٍ وثمانين مقعداً من أصل مائةٍ وتسعٍ وخمسين مقعداً في المجلس التشريعي في شبه جزيرة الملايو.

وجرت محاولة للتفاهم بين الحزبين في جمادى الأول ١٣٨٤ هـ (أيلول ١٩٦٤ م) ولكن من غير فائدة، فقرر بعدها حزب العمل الشعبي مخاصمة حزب التحالف أي الحكومة الماليزية. وشكّل حزب العمل الشعبي حلفاً ضمّ عدداً من أحزاب المعارضة، وكان أكثر هذه التركيبة من العنصر الصيني، وهذا ما جعل الصراع عرقياً، ورأت ماليزيا أن انسحاب سنغافورة من الاتحاد إنما هو في مصلحته.

وفي ١٢ ربيع الثاني ١٣٨٥ هـ (٩ آب ١٩٦٥ م) استطاع مجلس اليت الماليزي (ديوان راكات) إقرار لائحة تعديل دستوري يمكن فيها لسنغافورة الانسحاب من الحزب.

شمالي جزيرة بورنيو:

منح حزب التحالف الملايوي مدة أطول لمقاطعات شمالي بورنيو لتمشي مع سياسة الملايو، ومنح قطعتين من الأرض لإمارة بروناي تشجيعاً لدخولها في الاتحاد، ووعد قادتها بإعطائهم حكماً ذاتياً أكثر مرونة من صلاحياتهم.

خشي رئيس وزراء الاتحاد تانكو عبدالرحمن من عمل رئيس وزراء ولاية صباح على الانفصال وهو (دونالد ستيفن) فأبعده عن منصبه وعيّن مكانه داتو مصطفى.

وكان رئيس وزراء ولاية ساراواك (ستيفن كالونغ) يعدّ مجموعة (الأبان) من أكبر المجموعات في الاتحاد، لذا عُزل، وعُيّن مكانه (أبان تاوي سلي) الذي يخضع لرأي كوالالمبور بصورة أفضل.

اتحاد دول جنوب شرقي آسيا:

تمّ تشكيل اتحاد دول جنوب شرقي آسيا في جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ (آب ١٩٦٧ م)، وقد ضمّ كلاً من: أندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، تايلاند، ومن أهداف المدوّنة تمتين التعاون بين دول هذه المنطقة من أجل تحقيق التقدّم الاجتماعي والاقتصادي.

الدستور:

ماليزيا اتحاد يتألف من دول الملايو التسع: جوهور، قدح، كيلانتون، ترينغانو، بيرق، باهانغ، نجري سمبلان، سلانغور، بيرليس،

ومن المحميات البريطانية السابقة: مالاكا، بينانغ، ومن المستعمرات البريطانية السابقة: صباح، ساراواك.

وعلى الرغم من أن دساتير هذه الدول الأعضاء في الاتحاد تختلف بعضها عن بعض في بعض التفصيلات، فإن أسسها واحدة، وهي المحافظة على نظام الحكم الملكي الذي يعتمد على الحياة النيابية، وينتخب الرئيس الأعلى لماليزيا، وهو الملك، من قبل مجلس الحكام لمدة خمس سنوات.

ويتألف المجلس النيابي الاتحادي لماليزيا من مجلسين: مجلس الشيوخ، ومجلس الممثلين.

يتألف مجلس الشيوخ من ٦٨ عضواً منهم ٢٦ عضواً منتخباً، عضوين عن كل دولةٍ عضوٍ في الاتحاد، ومن ٤٢ عضواً معيّنين من قبل الملك.

أما المجلس التمثيلي فيتألف من ١١٤ عضواً من دول اتحاد الملايو الإحدى عشرة، نصفها ينتخب من قبل الشعب، والآخر يُعيّنه الملك، ومن ٢٤ عضواً من ساراواك، و١٦ عضواً من صباح، وبذا يكون مجموع أعضاء المجلس التمثيلي ١٥٤ عضواً[1].

ويُعيّن الملك رئيس مجلس الوزراء الذي يختار الوزراء الذين يجب أن يكونوا أعضاء في المجلس التمثيلي، ويوافق عليهم الملك.

ويكون رئيس الوزراء هو الرئيس التنفيذي للحكومة الاتحادية. وقد

(١) ثم عدّل هذا، وأصبح يتألف من ١٣٢ عضواً من شبه جزيرة الملايو، و٢٤ عضواً من ساراواك و٢١ عضواً من صباح، يكون العدد الكلي هو ١٧٧ عضواً، وفي الانتخابات القادمة سيرتفع عدد أعضاء ممثلي ساراواك إلى ٢٧ عضواً ليكون العدد الإجمالي هو ١٨٠ ممثلاً.

اختير أول رئيس للوزراء تانكو عبدالرحمن، أما الملك الأول فكان اليانغ في برتوان القونغ، وهو ابن سيد حسن جمال الليل.

وتمّ الانتخابات كل خمس سنواتٍ، وتجري من الاستقلال إلى الآن بشكل رتيبٍ. والسلطة بيد تحالف يشمل معظم الأحزاب في البلاد باستثناء الحزب الإسلامي وحزب العمل الديمقراطي.

الاضطرابات:

بعد الانتخابات الثالثة التي جرت منذ الاستقلال أي عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م) حدثت اضطرابات عنصرية داخلية، واضطرت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ، وتشكيل مجلس وطني للعمليات لإدارة البلاد، وللسيطرة على الأوضاع. وقد عُرفت تلك الاضطرابات بحوادث (١٣ أيار). وتنازل إثرها تانكو عبدالرحمن عن رئاسة الوزارة، كما ضمّ إليه حزب التحالف بعض عناصر المعارضة، وعُرف بعد ذلك باسم الجبهة الوطنية، ولا تزال هي الحزب الحاكم إلى اليوم.

وبعد عامٍ عادت المشاغبات الداخلية العرقية التي نشأت عن رفض ماليزيا لسيطرة العنصر الصيني على اقتصادها، ورفضها نتائج الانتخابات التي تؤيّد ذلك العنصر، مما عجّل باستقالة تانكو عبدالرحمن من رئاسة وزراء الملايو، ثم من رئاسة وزراء الاتحاد.

تون عبدالرزاق:

خلف تانكو عبدالرحمن، وامتص نقمة المعارضة، وجذبها إلى حزب التحالف، فشكّل الجبهة الوطنية من عشرة أحزاب، وتوفي في ١٣ محرم ١٣٩٦ هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٧٦ م).

حسين بن عون بن جعفر:

خلف تون عبدالرزاق في رئاسة الوزارة. وكان الأمن في ماليزيا مُهدّداً دائماً من قبل الحركة الشيوعية، واستفاد المسؤولون أيضاً من هذا التهديد، فكل خصم لهم اتهموه بالشيوعية، وقاتلوه تحت هذا العنوان، وأبعدوا عنه الأتباع تحت هذا الشعار، وأشاع المستعمرون الصليبيون عن المسلمين أنهم من الشيوعيين، ووضعوا حركاتهم تحت هذا الصنف.

كان المسلمون في فطاني، وهي المنطقة الملايوية التي تقع في قبضة الاستعمار التايلندي البوذي، يثورون على مستعمريهم، ويتلقّون بعض المساعدات من إخوانهم الماليزيين، وإذا ما اشتدّ الضغط عليهم لجؤوا إلى أراضي ماليزيا أيضاً، وخاصة إلى ولاية كيلانتون التي تجاور أرضها ديارهم، والحزب الإسلامي هو القوي فيها، وهو الحاكم في هذه الولاية، ومن هنا كان الدعم، وكانت المساعدات، ومن هنا أيضاً كانت الاتهامات، وكانت النقمة. ومن سوء حظ الشعب المسلم في فطاني أن شرذمةً صغيرةً من الحزب الشيوعي الملايوي الصيني قد لجأت إلى الغابات على الحدود بين فطاني وماليزيا، ليستظل بمظلّة المجاهدين المسلمين في فطاني. وكانت الحكومة الماليزية تطالب حكومة تايلند بإلقاء القبض على المتمردين الشيوعيين، فتقوم السلطات التايلندية بمطاردة وسحق المجاهدين المسلمين باسم ملاحقة الشيوعيين. وبدأت أعمال المجاهدين منذ عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م)، وكان المجاهدون الفطانيون يتهمون رئيس وزراء ماليزيا تانكو عبدالرحمن بممالأة التايلنديين لأن أمه منهم، وعندما انتهى سلطانه، وجاء تون عبدالرزاق توسّموا به خيراً، إلا أنهم صدموا عندما أعلن أنه سيقمع كل حركةٍ يقوم بها المجاهدون في تايلند بكل شدّةٍ وعنفٍ.

ولما كانت حكومة ماليزيا غير قادرةٍ على وقف عمليات الإرهاب الشيوعي لذا لجأت إلى التعاون مع حكومة تايلند، وهذا ما خفّف تدريجياً

من نشاط المجاهدين في تايلند، والمتمردين الشيوعيين في ماليزيا وخاصة في مناطق الحدود المشتركة بينهما.

وفي عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) صدر عفو عام من قبل حكومة تايلند عن كل متمردي الحزب الشيوعي الملايوي الذين استسلموا للسلطات، وفي جمادى الأولى ١٤١٠هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) وبعد عام من المفاوضات مع حكومة تايلند وافق ١١٨٨ عضواً من أعضاء الحزب الشيوعي الملايوي الباقين على إيقاف كل عمليات الإرهاب، وأدّت معاهدة السلام التي وقّعها زعيم الحزب الشيوعي المعارض وممثلون عن حكومتي ماليزيا وتايلند إلى عودة المتمردين الشيوعيين إلى ماليزيا، واشتراكهم في النشاطات السياسية بصورة شرعية.

ولكن الأمر سهل بالنسبة إلى الشيوعيين حيث يمكن التفاهم، ويمكن التعاون، ويمكن اللقاء على كل الموائد، أما الأمر الذي لا يمكن السكوت عنه، ولا يمكن التساهل عنه فهم المسلمون حيث الأحقاد منصبة عليهم، والنقمة قائمة ولا يجلسون على مائدة، وقد عملت تايلند على سحقهم من طرفها. وفي ماليزيا طرد الوزير الأول في ولاية كيلانتون من منصبه، وهو من الحزب الإسلامي الملايوي (P.M.I.P) وذلك في شهر ذي القعدة ١٣٩٧هـ (تشرين الأول ١٩٧٧ م)، وأدّى ذلك إلى قيام اضطرابات أعلنت في إثرها حالة الطوارئ، من قبل الحكومة المركزية، ثم طُرد الحزب الإسلامي من الجبهة الوطنية في مطلع عام ١٣٩٨ هـ (كانون الأول ١٩٧٧ م).

وأثناء الانتخابات الاتحادية عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) قام حسين عون رئيس الوزراء بإصلاحات في وضع الجبهة الوطنية إلا أن الحزب الإسلامي بقي يُعاني من إهمال حاد، وعدم اعتبار.

ورفضت الحكومة الاتحادية في هذا العام إقامة جامعة صينية فعادت الخلافات العنصرية تظهر من جديد.

سري محاذير محمد:

كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء الاتحادي منذ عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م)، وفي شهر رمضان من عام ١٤٠١ هـ (تموز ١٩٨١ م) أصبح رئيساً للوزراء خلفاً لحسين عون.

جرت الانتخابات النيابية في جمادى الآخرة ١٤٠٢ هـ (نيسان ١٩٨٢ م) وفازت الجبهة الوطنية بأكثر الأصوات في الولايات كلها مما زاد من قوتها السياسية، غير أن الحكومة قد أصبحت في وضع حرج في العام التالي إذ تورّط بعض الوزراء في فضائح مصرفية مخزية، وكان مصرف بمبوترا (Pumputra) وهو من أكبر مصارف ماليزيا ظهر أنه قد أعطى قروضاً كبيرة بطريقة غير مشروعة لإحدى شركات (هونغ كونغ).

وأُعيد انتخاب الدكتور سري محاذير محمد رئيساً للوزراء دون منافس في شعبان ١٤٠٤ هـ (أيار ١٩٨٤ م).

وفي انتخابات ولاية صباح التي جرت في رجب ١٤٠٥ هـ (نيسان ١٩٨٥ م) حصل حزب صباح الاتحادي (P.B.S) على أكثر من نصف الأصوات، وبهذا أصبحت ولاية صباح هي الولاية الوحيدة التي لا تحكمها الجبهة الوطنية، واعترض المسلمون على شرعية حكومة حزب صباح الاتحادي مما أدّى إلى الدعوة إلى انتخابات جديدة في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) ففاز الحزب الحاكم بأغلبية الأصوات أيضاً. وفي ذي القعدة من عام ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) وافقت الجبهة الوطنية على ضم حزب صباح الاتحادي إلى وحدتها الحاكمة. كما ضمت أيضاً المنظمة الوطنية لاتحاد صباح والتي كانت قد أُخرجت من الجبهة قبل عامين.

الخلاف في الحكومة:

اهتزت الحكومة الاتحادية برئاسة سري محاذير محمد وكذلك

المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو وذلك نتيجة استقالة نائب رئيس الوزارة موسى هيتام من منصبه بسبب خلافات جذرية مع رئيس الوزراء. وعلى الرغم من أن موسى هيتام قد عاد إلى منصبه إلا أن مؤيديه قد زادوا من انتقاداتهم لرئيس الوزراء مما وسّع الفجوة بين الفريقين.

وفي الانتخابات العامة التي جرت في ذي الحجة عام ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٦ م) قبل موعدها الرسمي بتسعة شهور حازت الجبهة الوطنية على ١٤٨ مقعداً من أصل ١٧٧ مقعداً. حصلت منها المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو على ٨٣ مقعداً، والمنظمة الصينية الملايوية على ١٧ مقعداً، وأما حزب الحركة الديمقراطية، وهو من الأحزاب المعارضة فقد حصل على ٢٤ مقعداً. وفي انتخابات الولايات التي جرت في الوقت نفسه بقيت سلطة الجبهة الوطنية على الولايات كلها، وبعد الانتخابات العامة أُبعد كل الوزراء الذين دعموا موسى هيتام.

وفي انتخابات المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو واجه رئيس الوزراء محاذير محمد تحدّياً شديداً من تانكو رازالي حمزة وزير التجارة والصناعة، ورغم ذلك فقد تمّ انتخاب محاذير محمد رئيساً للمنظمة للمرة الثالثة، وبهذا بقي في منصبه رئيساً للجبهة الوطنية وبالتالي رئيساً للوزراء، وإن كانت شعبيته قد ضعفت، وكذلك انتخب عبدالغفار بابا نائباً لرئيس المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو، المنصب الذي كان يشغله موسى هيتام. وبعد مدة أعلن رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الدكتور محاذير محمد استقالة رازالي حمزة ووزير الخارجية ريس ياتم، وعدد من الوزراء الذين دعموا رازالي حمزة.

استمرّ النقد ضد سلطة محاذير محمد موجّهاً من المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو نفسها، ومن مجموعاتٍ سياسيةٍ أخرى، وفي الوقت نفسه برزت من جديد العصبيات العنصرية، واشتدّ الخلاف حول تدريس اللغة الصينية، والدين. وحدثت انقسامات في الجبهة الوطنية (الحزب الحاكم)، وتشكل في ولاية ساراواك حزبٌ سياسيٌ مستقلٌ في رجب ١٤٠٧ هـ (آذار

١٩٨٧ م)، إلا أن سلطة الجبهة الوطنية ما لبثت أن عادت ثانيةً إلى السلطة في الانتخابات التي جرت في شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م)، ولكن بعددٍ أقلّ من الأصوات.

وفي شهر صفر من عام ١٤٠٨ هـ (تشرين الأول ١٩٨٧ م) حجزت الحكومة أكثر من مائةٍ وستة أشخاص، ووضعوا تحت الرقابة لمنع عمليات الشغب والعنف بين الملايويين والصينيين بسبب بعض الخلافات الدينية. وينتمي المحتجزون إلى الأحزاب السياسية جميعها تقريباً، ومنهم زعيم المعارضة (ليم كيت سيانغ) هذا بالإضافة إلى عددٍ من المحامين والصحفيين، وعُطّلت ثلاث صحفٍ، ومُنعت التجمّعات السياسية.

وفي شهر ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) صدر قانون يقضي بإنزال أشدّ العقوبات على الناشرين والصحفيين الذين ينشرون أخباراً كاذبةً، وصدر قانون آخر أعطى وزير الإعلام الصلاحية في مراقبة البثّ الإذاعي والتلفزيوني، وصلاحية سحب رخصة أي شركة بث لا تلتزم بالقيم الماليزية ـ حسب تسمية القرار. وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) أُطلق سراح جميع المحتجزين باستثناء (ليم كيت سيانغ) زعيم المعارضة، وابنه فقد بقيا حتى رمضان ١٤٠٩ هـ (نهاية نيسان ١٩٨٩ م).

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م) توصّلت المحكمة العليا إلى أن انتخابات المنظمة لاتحاد الملايو التي جرت عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) لم تكن شرعية، ولهذا أعلنت المحكمة أن هذه المنظمة غير قانونية لأن ما حدث لم يكن انتخاباً أبداً. فأعلن رئيس المنظمة محاذير محمد، رئيس الوزارة الاتحادية، أن قرار المحكمة العليا لم يكن ليؤثّر على شرعية الحكومة، ولا على رئيسها، وأيّده في ذلك تانكو محمود اسكندر، وأعلن محاذير محمد عن تشكيل منظمةٍ جديدةٍ لاتحاد الملايو، عُرفت باسم (u.m.n.o. Brau) وقال: إن على أعضاء المنظمة القديمة أن يُعيدوا

انتمائهم فيما إذا أرادوا الانضمام إلى المنظمة الجديدة. ثم أعلن أن رازالي حمزة ومؤيديه ليسوا أعضاء في المنظمة الجديدة، وبعد المقاضاة نقلت كل موجودات المنظمة القديمة وأثاثها إلى المنظمة الجديدة.

وفي رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م) احتدم الخلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية بسبب موافقة المجلس النيابي على الحدّ من صلاحيات السلطة القضائية والحيلولة دون إصدار قوانين من نفسها، ولهذا كتب رئيس المحكمة العليا تون محمود صالح بن عباس لرئيس الدولة يشتكي له من محاولات الحكومة للحدّ من صلاحيات السلطة القضائية.

وفي رمضان ١٤٠٨ هـ (أيار ١٩٨٨ م) مُنع محمود صالح بن عباس من ممارسة صلاحياته ومنصبه انتظاراً لقرار المحكمة العليا التي عُيّن لرئاستها تون سري عبدالحميد عمر.

وفي مطلع عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م) صدر قرار المحكمة، وعُزل محمود صالح بن عباس من منصبه. وهنا طالب أعضاء القنصلية الماليزية باستقالة عبدالحميد عمر، إلا أن رئاسته للمحكمة العليا قد ثبتت في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م).

وفي رمضان عام ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) رفضت المحكمة العليا التوقيع على طلب من القنصلية الماليزية نظراً لموقف القنصلية من عبدالحميد عمر. وفي ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) عملت على الحدّ من السلطة القضائية بشكلٍ أوسع فأصدرت قانوناً أمنياً يحول دون التجاء الأشخاص الذين سبق لهم أن احتجزوا إلى القضاء.

وفي محرم ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م) كانت نتيجة الانتخابات التي جرت في عاصمة ولاية جوهور في غير صالح محاضير محمد وفي صالح معارضيه، ولكن التي جرت في جهاتٍ أخرى انتهت بفوز المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو التي يرأسها محاضير محمد. وفي شهر صفر ١٤٠٩ هـ

(أواخر أيلول ١٩٨٨ م) ترك ثلاثة عشر عضواً الجبهة الوطنية، وانضمّوا إلى المعارضة التي يقودها موسى هيتام، ورازالي حمزة.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) قام موسى هيتام ومؤيّدوه بوضع ستة شروط للموافقة على الانضمام إلى المنظمة الوطنية الجديدة، وأهم هذه الشروط:

١ ـ الموافقة الفورية على قبول أعضاء المنظمة القديمة أو الأصلية.

٢ ـ إعادة المناصب إلى الأفراد التي حازوا عليها في انتخابات (١٩٨٧ م).

٣ ـ العمل على إعادة المنظمة الأصلية.

وقد وافقت المنظمة الجديدة على هذه الشروط في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م)، والتزمت بها في ولاية جوهور.

كانت جمعية الصينيين الملايوية (M.C.A) قد فقدت الكثير من مؤيّديها منذ عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) بسبب المشكلات الداخلية، وبسبب عجز الحكومة عن الوفاء بوعودها للجمعية إلا أن دعم المنظمة الوطنية الجديدة لتلك الجمعية جعلها تتمكّن من الوقوف على أرجلها، وتتغلّب على معارضيها.

ولما أُعلن أن موسى هيتام عضو في المنظمة الوطنية الجديدة شجّع هذا الإعلان ثمانية أعضاء من المنشقّين للانضمام إلى المنظمة في ولاية جوهور.

وفي شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) أقامت الحكومة التي أسّسها رازالي حمزة حلفاً مع معارضيها الأساسي والحزب الإسلامي الماليزي، والذي كان عضواً في الجبهة الوطنية حتى أُخرج منها بجهود رازالي حمزة عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م).

وفي شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م) أسّس رازالي حمزة حزباً أسماه (روح الـ ٤٦) إشارةً إلى عام (١٩٤٦ م) الذي تأسّست فيه (المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو الأصلية).

وافقت الحركة الديمقراطية على التعاون مع روح الـ (٤٦) ومع الحزب الإسلامي الماليزي، وفي ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) انضمت الجماعة الإسلامية الماليزية إلى روح الـ (٤٦)، وتركت الجبهة الوطنية، ثم شكّلت هذه الجماعات كلها حركة الاتحاد الإسلامي (A.P.U)، وفازت هذه الحركة بالانتخابات، ولكن عادت للجبهة الوطنية قوتها، وفازت بالانتخابات عدّة مرات.

ولاية صباح:

استقال نائب رئيس وزراء صباح (كوديغ) من منصبه في حزب اتحاد صباح، وانضمّ إلى حزب (A.K.A.R) الذي حاول الانضمام إلى الجبهة الوطنية على المستوى الاتحادي رغم أن ولاية صباح مستقلة.

المجتمع الهندي في ماليزيا:

في شهر ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) استطاع سامي فالو أن يبرز بين الهنود في ماليزيا، وأن يُدافع بحماسة لرئاسته لذلك المجتمع، ويُعلن عن أهمية هذا المجتمع، إذ يُعدّ العضو الثالث في الجبهة الوطنية، وكانت المنافسة قويةً بين سامي فالو وبين النائب سوبرمانيان، ويبدو أن تفوّق سامي فالو قد بدا في أول الأمر بتأييد الأمين العام لحزب المؤتمر الهندي فيجاندران، غير أن الأمر لم يلبث أن تبدّل عندما وقع فيجاندران في عدة فضائح أخلاقية ألزمته إلى ترك مناصبه السياسية الأمر الذي أضعف من شأن سامي فالو.

وفي جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) عقد محاضير محمد ورازالي حمزة عدة لقاءات في سبيل رأب الصدع الذي حدث في المجتمع الملايوي، إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى نتائج حميدة، وفي نهاية الشهر نفسه أعلن محاضير محمد عن تعيين عبدالغفار بابا نائباً له.

مشكلة فيتنام:

منذ عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م) وماليزيا تستقبل اللاجئين الفيتناميين، وتنتظر إعادتهم إلى الغرب حسب أقوال وادعاءات الدول التي كانت تتبنى مساعدتهم، ثم تبيّن بوضوح في شهر شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) أن هذه الدول لا تريد استقدامهم إليها، كما أنها لا تعمل بجديةٍ في سبيل إعادتهم، وهذا ما دعا منظمة دول جنوب شرقي آسيا إلى العمل على فرز هؤلاء اللاجئين إليها لمعرفة اللاجئين حقيقةً من الهاربين في سبيل البحث عن وضعٍ اقتصادي أفضل، وقد وافق مجلس الأمم المتحدة على هذا القرار. وقد منعت ماليزيا في ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م) دخول سفينتين تحملان أكثر من ألفي لاجئ من الرسو في موانئها أو دخول أي لاجئ إلى بلادها.

وفي رجب ١٤١٠ هـ (شباط ١٩٩٠ م) جرت مباحثات في هانوي عاصمة فيتنام بين ماليزيين وصينيين وفيتناميين لمناقشة اللاجئين الفيتنام، وقضايا أخرى تجارية واقتصادية.

وهكذا يتبيّن أن أكثر أحداث اتحاد ماليزيا إنما هي داخلية، وأن الأحداث الخارجية التي تعيشها تعدّ قليلة.



تبلغ مساحة اتحاد ماليزيا ٣٣٠,٤٣٤ كيلومتر مربعاً، وهذه المساحة في منطقتين تفصل بينهما مسافة ٧٥٠ كيلومتر، المنطقة الأولى شبه جزيرة الملايو، وتبلغ مساحتها ١٣١,٥٨٧ كيلومتراً مربعاً، وتضمّ إحدى عشرة ولاية، وشمالي جزيرة بورنيو حيث يوجد ولايتان تبلغ مساحتهما معاً ١٩٨,٨٤٧ كيلومتراً مربعاً، إذ تبلغ مساحة ولاية صباح ٧٤,٣٩٨ كم²، بينما تبلغ مساحة ولاية ساراواك ١٢٤,٤٤٩ كم².

شبه جزيرة الملايو	١٣١,٥٨٧	كيلومتراً مربعاً
شمالي جزيرة بورنيو	١٩٨,٨٤٧	كيلومتراً مربعاً
المجموع	٣٣٠,٤٣٤	كيلومتراً مربعاً

وهذا يعني أن الجزء الماليزي الذي يقع في شمالي جزيرة بورنيو هو أكبر مساحة بمرة ونصف من مساحة شبه جزيرة الملايو التي هي أصل الاتحاد الذي يحمل اسمها أيضاً.

ويبلغ عدد السكان ١٦,٧٠٠,٠٠٠ شخص حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م)، ولكن سكان شبه جزيرة الملايو يشكلون ٨٢٪ من مجموع السكان، ولا يزيد سكان قطاع شمالي جزيرة بورنيو على ١٨٪ من المجموع العام، فيكون توزع السكان كالآتي:

شبه جزيرة الملايو	١٣,٦٩٤,٠٠٠	شخص
شمالي جزيرة بورنيو	٣,٠٠٦,٠٠٠	شخص
المجموع	١٦,٧٠٠,٠٠٠	شخص

أ ـ الولايات فهي:

١ ـ في شبه جزيرة الملايو:

	مساحتها كم²	عدد سكانها	عاصمتها
١ ـ بيرليس	٧٩٥	١٨٩,٣٥٨	كانغار
٢ ـ قدح	٩,٤٢٥	١,٤١٠,٠٠٠	ألورستار
٣ ـ بينانغ	١,٠٠٣	١,٢٦٦,٨٣٠	جورج تاون
٤ ـ بيرق	٢١,٠٠٥	٢,٢٥٦,٣٤٨	ايبوه
٥ ـ كيلانتون	٩,٤٢٥	١,١٢٣,٢٩٦	كوتابهرو
٦ ـ تريغانو	١٢,٩٥٥	٦٩٤,١١٨	كوالا تريغانو
٧ ـ باهانغ	٣٥,٩٦٥	٩٨٦,٤٢٤	كوانتان
٨ ـ سالانغور	٨,٢٠٠	١,٨٧٨,٥٢٤	شاه علام

٩ ـ نيغري سمبيلان	٦,٦٤٣	٧٢١,٨٦٢	سرمبان
١٠ ـ مالاقا	١,٦٥٠	٥٨٠,٠٣٥	مالاقا
١١ ـ جوهور	١٨,٩٨٥	١,٣٥٨,٧٢٥	جوهور بهرو
العاصمة الاتحادية كوالالمبور	٢٤٤	١,٢٠٠,٤٨٠	كوالالمبور
المجموع	١٣١,٥٧٨	١٣,٦٩٤,٠٠٠	

٢ ـ في شمالي جزيرة بورنيو:

١٢ ـ صباح	٧٤,٣٩٨	١,٦٧٣,٠٠٠	كوتاكينابالو
١٣ ـ ساراواك	١٢٤,٤٤٩	١,٣٣٣,٠٠٠	كوتشينغ

ويبلغ طول سواحل البلاد ٤٨٣٠ كيلومتراً.

الصراع العنصري:

يتألف الشعب الماليزي من مجموعات متعددة، وأهمها:

الملايو	ويشكّلون ٥٦٪	من مجموع السكان
الصينيون	ويشكّلون ٣٢٪	من مجموع السكان
الهنود	ويشكّلون ١٠٪	من مجموع السكان
مجموعات محلية	ويشكّلون ٢٪	من مجموع السكان

وإن كانت هذه النسب تختلف قليلاً بين شطري البلاد.

ولما جاء الاستعمار الصليبي قرّب الصينيين، وشجّع هجرة الكثيرين منهم من الصين إلى ماليزيا، وسلّمهم بعض الأعمال، وأوكل إليهم بعض المناصب فتحسّنت أوضاعهم المعاشية فأخذت موجات منهم تفد إلى البلاد حتى ارتفعت نسبتهم إلى ما هي عليه الآن. كما نشّط المستعمرون الصليبيون تجارة الهنود، وساعدوهم على بناء المخازن والمستودعات، وذلك في سبيل زيادة أعدادهم حتى وصلت نسبتهم إلى هذا الرقم، وكل هذا في سبيل إضعاف نسبة المسلمين وإفقارهم، وعدم الحاجة إليهم. هذا بالإضافة إلى عمل الإرساليات التنصيرية.

وفي سبيل نجاح هذه المهمّة فقد نُظّم المستعمرون الصينيون والهنود ضمن تنظيمات وأحزاب كي يتمكّنوا من مساعدة بعضهم بعضاً، وحتى يتجه المسلمون نحوهم، ويُشاركوهم في بعض الأعمال فيسهل إفسادهم، وإبعادهم عن دينهم بعد أن عجزت الإرساليات التنصيرية على أن تقوم بدورها مادام المسلمون متمسكين بعقيدتهم. وهكذا يبدو الصراع عنصرياً غير أنه في الواقع عقيدياً.

أما اللغة فهي الملايوية رسمياً، مع وجود بعض الاختلاف بالنسبة إلى شطري الدولة. ففي شبه جزيرة الملايو تكون اللغة الملايوية هي الرسمية، ولكن تستعمل الإنكليزية على نطاق واسع. ولكن في شمالي جزيرة بورنيو تكون اللغة الرسمية هي الإنكليزية، واللغة الملايوية معروفة، ويتكلم بها عامة الشعب.

ويتكلم الصينيون اللغة الصينية غير أن اللهجات فيها كثيرة منها: الهوكيانية، الكنتونية، الهاكية، التوتشية، الهاينانية.

ويتكلّم الهنود لغات هندية كثيرة حسب المكان الذي قدموا منه، فهناك لغات: التاميلية، التلوجية، والأردو، والكوجراتية، والبنجابية، والهندستانية.

ويسعى المسلمون لتعلّم اللغة العربية، ولكن تقف أمامهم صعوبات منها: عدم وجود المعلمين، ومحاربة المستعمرين الصليبيين، وبقية العناصر من هنود وصينيين إضافةً إلى العلمانيين من الملايويين إذ يدّعون أن اللغة العربية غير عالمية، ولا فائدة من تعلّمها، وأن ارتباطها بالعقيدة أمر رجعي، كما أن الأمصار الإسلامية العربية لا تهتمّ بهذا، بل إن بعضها أخذ يتخلّى عن لغته - مع الأسف-.

الصراع العقيدي:

تتعدد الديانات في ماليزيا، وإن كان المسلمون يُشكّلون الأكثرية إلا أنها أكثرية نسبية، ولكنها كبيرة بالنسبة إلى بقية الديانات، وغالباً ما ترتبط الديانات بعناصر السكان، فالملايويون غالباً مسلمون، والصينيون بوذيون، والهنود هنادك، وإن كان بعض الصينيين والهنود مسلمين غير أن نسبة المسلمين بينهم قليلة جداً، وكذلك فإن بعض الملايويين غير مسلمين سواء أكانوا بوذيين أم هنادك أم عبدة أرواح، وهم أهل الغابات.

تبلغ نسبة المسلمين في ماليزيا	٥٢٪	فيكون عددهم	٨,٦٨٤,٠٠٠
وتبلغ نسبة البوذيين في ماليزيا	٢٧٪	فيكون عددهم	٤,٣٢٢,٠٠٠
وتبلغ نسبة الهندوك في ماليزيا	٨٪	فيكون عددهم	١,٢٣١,٠٠٠
وتبلغ نسبة النصارى في ماليزيا	٨٪	فيكون عددهم	١,٢٣٠,٠٠٠
وتبلغ نسبة عبدة الأرواح في ماليزيا	٢٪	فيكون عددهم	١,٣٣٣,٠٠٠

١٦,٧٠٠,٠٠٠

ولكن هذه النسبة تختلف بين شطري ماليزيا إذ نلاحظ ارتفاع نسبة

المسلمين قليلاً في شبه جزيرة الملايو على حين ترتفع نسبة النصارى قليلاً في ولايتي صباح، وساراواك، ويكون الاختلاف كالآتي:

	نسبة المسلمين	نسبة البوذيين	نسبة الهندوس	نسبة النصارى	نسبة عبدة الأرواح
١ - جزيرة الملايو	٥٥٪	٣٠٪	١٠٪	٣٪	٢٪
٢ - ولاية صباح	٣٨٪	٧٪	٣٪	١٧٪	٣٥٪
٣ - ولاية ساراواك	٢٢٪	٢٤٪	٥٪	١٦٪	٣٣٪

إن مختلف أصحاب الديانات من غير المسلمين يعملون جهدهم ضدّ المسلمين، ويُخطّطون لذلك، ويتولّى النصارى وإرسالياتهم هذا الأمر من تخطيط وتنفيذ، ويتخذون الآخرين مطيّة بالعمل لإفساد المسلمين، وتشكيكهم في عقيدتهم، وإبعادهم عن دينهم، ومزاحمتهم بالأعمال، وشحنهم بالأحقاد ضدّ الإسلام. وتمكّنوا من الحصول على بعض النجاح، نتيجة العمل الدائب، ومناهج التعليم التي تركّز الهجوم على المسلمين وعقيدتهم، واتخاذ المشافي، والحاجة إلى العمل، وإلى الدواء، وإلى التعليم، ونتيجة فقر المسلمين المدقع في كثير من الأحيان، واتخاذ الجنس والمخدرات... وهذه كلها وسائل لإفساد الشباب المسلم، إضافةً إلى الدعايات ضدّ الفئات والتنظيمات الإسلامية، وإشاعة الشائعات وافتراء الكذب عليها، وعلى كل من يُؤيّدها ويُناصرها.

هذا مع العلم أن الدستور ينصّ على أن الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة. ولكن هذا لم يمنع من سيطرة الجاهلية حيث نرى انتشار الربا والفساد حتى الأعياد تنتشر فيها جاهليات إذ إضافةً إلى الأعياد الإسلامية التي هي عيدا

الفطر والأضحى قد اتخذوا أعياداً كثيرة منها عيد المولد النبوي تقليداً لعيد الميلاد عند النصارى. واتخذوا من يوم الاستقلال عيداً وطنياً، وهو (٣١ آب)، وكذلك عيد ميلاد الملك. وكذلك تحتفل البلاد مسايرةً للبوذيين برأس السنة القمرية حسب التقويم الصيني، وعيد كعكة القمر، وهو بمنتصف الشهر الثامن حسب التقويم الصيني، وعيد ويساك، ويكون في شهر أيار، وهو عيد بوذا إله البوذيين ـ حسب اعتقادهم ـ.

ويحتفلون مسايرةً للهندوس بعيد ديبا فالي، ويكون في الخريف، ويُسمّونها احتفالات النور، وهي بمناسبة انتصار الإله كريشنا إله الهندوس ـ حسب اعتقادهم ـ على ملك الجنّ. وبعيد تايبوسام، ويكون في آخر فصل الشتاء، وهو ذكرى للإله سوبرا مانيام حسب عقيدة الهندوس.

ويحتفلون مسايرةً للنصارى بعيد الميلاد، وعيد رأس السنة النصرانية (الأول من كانون الثاني).

ويحتفلون مسايرةً للوثنيين، جماعة (دياق) بعيد بداية موسم زراعة الأرز (جاواي باتو)، وعيد التخلّص من تدبير السوء (جاواي بورونغ)، وعيد الحصاد (دواي برسيمبان)، وعيد ذكرى الموتى (جاواي أنتو)، وعيد البطولة (جاواي كيالانغ)، وعيد الأول من تموز.

ويحتفلون مسايرةً للوثنيين، جماعة (الكادزان) بعيد الحصاد.

وهناك عيد (تاموسار) حيث تقوم المهرجانات، والاحتفالات، والألعاب.

وتعطل الدوائر بمناسبة أعياد ميلاد حكام الولايات.

الصراع الإقليمي:

لما كان هناك اختلاف في بناء السكان وعقيدتهم بين شطري ماليزيا، وخاصةً بالنسبة إلى زيادة أعداد الوثنيين في الجناح الشرقي الأمر الذي

يجعل مجال الإرساليات التنصيرية واسعاً، لهذا فإن المستعمرين الصليبيين يركّزون على هذا الجناح، وهذا ما جعل نسبة النصارى ترتفع فيه، على حين أن مجالها محدود في الجناح الغربي لارتفاع نسبة المسلمين.

ولما كانت نسبة النصارى تتزايد في شمالي جزيرة بورنيو لذلك يكون السعي كبيراً لتمتدّ يد العمران نحو تلك الجهات على نطاقٍ أوسع بحجة أن المناطق هناك لا تزال متخلّفةً، وبحاجةٍ إلى جهودٍ كبيرةٍ لإعمارها، وهذا بطبيعة الحال يقتضي تخصيص نفقاتٍ من الميزانية لإعمار شمالي جزيرة بورنيو.

وإن الأحزاب القائمة في الجناح الشرقي والمؤسسات النصرانية تُطالب بهذا، وتُثير حماسة السكان للمطالبة بذلك، ويكون هذه المطالب ضمن قائمة الدعايات الانتخابية، وهذا ما أدّى إلى وجود صراعٍ ضمني بين الشطرين، حتى وصلت المطالبة إلى نقل العاصمة الاتحادية ودوائر الدولة إلى القسم الشرقي مادام الأكبر مساحةً.

وأما أهل الجناح الغربي فيرون أن تجمّع السكان إنما هو في شبه جزيرة الملايو، والأصل أن تكون العاصمة في هذا الشطر، وإن انتقالها يكلّف الكثير، والدولة بحاجةٍ إلى ضغط النفقات، وأنهم يرون العمل الحثيث لإعمار شمالي بورنيو، ولكن ليس على حساب الجزء الآخر، وإنما يجب الإسهام في إعمار الشطرين على حدٍّ سواء، والبذل لرفع المستوى في أنحاء البلاد كافةً، وإن التميز سيجعل نزعةً إقليميةً بين السكان، وسينشأ عنه صراع في المستقبل، والبلاد في غنىً عن ذلك.

ويرى المسلمون أن من أسباب التخلّف في الجناح الشرقي إنما يعود إلى العقائد الوثنية البدائية المنتشرة هناك، ومن الضروري العمل على رفع المستوى الفكري والعقيدي بنشر الأفكار والعقائد السماوية وتهيئة الإمكانات لأصحابها لبثّ الدعوة، ونشر الحضارة، وإذا كان هذا مهماً للنصرانية فقط

بما تملك من إمكاناتٍ ضخمةٍ وطاقاتٍ هائلةٍ، ولكن المسلمين لم يُهيّأ لهم شيء إذ ليس لديهم الإمكانات المادية ولا الوسائل الكفيلة بالحركة بل توضع في وجههم العراقيل، ويُحال بينهم وبين دخول هذا المجال، وبذا تبقى طاقاتهم مُعطّلةً، وإمكاناتهم مُبدّدةً، وجهودهم مهدورةً. ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فإن رجال النصرانية والإرساليات التنصيرية لم تستطع النجاح في سعاها إلا بمستوى قليلٍ لعدم انسجام ما يدعون إليه مع الفطرة البشرية، وإذا لم تنجح لأي سببٍ من الأسباب فليفسح المجال أمام رجال الإسلام والحركات الإسلامية، وليسلك كل طريقه، وليُدلي كل بدلوه إن كان كلا الجانبين يعمل على رفع مستوى السكان الفكري والعقيدي، أو ليتعاون الجميع للوصول إلى هذا الهدف. ولكن المسؤولين يجيبون على هذا أننا لا نريد قيام صراعٍ عقيديٍ في مجال العمل، ومعنى هذا العمل على فسح المجال أمام طرفٍ واحدٍ، وهو رجال النصرانية والإرساليات التنصيرية، وإقفال الباب أمام رجال الإسلام والحركات الإسلامية، وهذا الواقع القائم، وهو ما يُسبّب الصراع العقيدي نتيجة التمييز الصارخ، والصراع الإقليمي نتيجة التفرقة الواضحة. وسيبقى الوضع ثابتاً لا يتزحزح فالسكان يرفضون النصرانية لارتباطها بالاستعمار الصليبي، وعلاقاتها بالأجانب فالإرساليات التنصيرية جميع رجالها من الغرباء، إضافةً إلى عدم انسجام النصرانية المحرّفة مع الفطرة البشرية، فما دامت تقوم على عبادة أحد المخلوقات فإنها تبقى على مستوى الوثنيات، وما فيها من فلسفةٍ، وجمع ثلاثةٍ في واحدٍ فيصعب على المرء العالم حلّ ذلك اللغز فكيف برجل الغابة البدائي، كما أن الرهبانية لا تتفق والنفس الإنسانية، ويلاحظ البدائيون ما يجري بالخفاء وراء تلك الطهارة المدعاة. وإذا كانت النصرانية قد عجزت عن دورها أفلا يسمح للمسلمين أن يؤدّوا دورهم، دون أن يغلق الباب أمام النصرانية؟ الجواب: لا. لأنه لو فُسح المجال أمام المسلمين لتقدّم الإسلام وانتشر، وتوقّف المدّ النصراني نهائياً وهذا ما لا يريده المستعمرون الصليبيون، ولا ممثلوهم من أصحاب السلطة، ولا الإرساليات التنصيرية،

ولا اتحاد الكنائس العالمي، ولا الملحدون، ولا العلمانيون، ولا أصحاب الأهواء والشهوات. ومعنى ذلك فسح المجال لعمل النصرانية فقط، وسدّ الباب بإحكام أمام المسلمين، وإيجاد الصراع العقيدي والإقليمي، والإبقاء على التخلّف رغم الادّعاء بالعمل على إزالته وإعمار الأرض.

الصراع الحزبي:

رغم ظهور التنظيم المبكر في ماليزيا إلا أنه لم يكن ذلك التنظيم العقيدي الواضح، وإنما كان تجمعاً يهدف ظاهراً إلى مقاومة الاستعمار، وفي الوقت نفسه يعمل للزعامة واستلام السلطة، أو لمدّ نفوذ وسيطرة جماعته العنصرية التي ينتمي إليها. وكان أهم هذه التنظيمات:

١ ــ الحزب الوطني الملاوي الذي قام إثر إلغاء الخلافة، وضمّ بعض الأمراء والمتعلّمين، وأخذ يُطالب بالاستقلال، ولكن لم تكن له تلك القواعد القوية التي يستطيع أن يتحرّك بها بشكلٍ واضحٍ بسبب فكرته الهشة التي لا تقوم على عقيدةٍ، وبسبب عدم إدراك الشعب لأهمية التنظيم، ولفقر السكان الذي يجعلهم مشغولين بتأمين أسباب حياتهم المعاشية.

٢ ــ اللجنة الثورية الملاوية، وتأسّست عام ١٣٤٤ هـ (١٩٢٦ م)، ورغم أنها تحمل اسم «الملاوية» إلا أن معظم أعضائها من الصينيين، ولكنها لم تلبث أن انقسمت على نفسها للاختلاف الذي وقع في الصين عام ١٣٤٦ هـ، لأن أوضاع الصين ظلّت تنعكس على الصينيين الذين يعيشون خارجها، ومنهم الذين يعيشون في الملايو.

٣ ــ تأسّس الحزب الشيوعي في سنغافورة عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م)، وامتدّ نفوذه إلى الملايو، وكان أكثر أعضائه من الصينيين، وأخذ أمينه العام (لاي تك) يدعو إلى تشكيل جبهةٍ ضدّ الاستعمار، كي يستفيد من العناصر

الأخرى غير الشيوعية، وربما يؤثّر عليها، وليفتح على الجماعات الثانية غير الصينية ليبتعد عن الفكرة العنصرية، ويتمكّن من التغلغل في أوساطها، غير أنه لم ينجح وبقي حزباً صينياً. وقد شكّل جبهةً معاديةً لليابان أثناء الاحتلال الياباني. كما أنشأ جيش الشعب المعادي للمستعمر الجديد. وقد تعاون مع بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية ما دامت روسيا وبريطانيا حليفتين. وبعد الحرب حلّ جيش الشعب نفسه، وأخذ كل فردٍ من أعضائه مكافأة.

ثم شكّل الأمين العام (لاي تك) جمعية الرفاق المقاتلين السابقين، وهي وإن كانت تحمل اسماً يدلّ على الخط الشيوعي إلا أن الاتجاه العام كان يسير في فلك الرأسمالية بل السياسة الإنكليزية بالذات. وبعد مدةٍ نُحّي (لاي تك) عن منصب الحزبي، ثم زال من الوجود بظروف غامضة حسب الطريقة الشيوعية المعروفة. وتسلّم الأمانة العامة للحزب (تشن بنغ) فادعى أن الأمين العام السابق للحزب الشيوعي (لاي تك) عميل بريطاني، زُرع في الحزب الشيوعي، وهذه طريقة شيوعية، كل زعيم جديد يدّعي أن سلفه كان يمينياً، وهذا ما أدّى إلى تنحيته.

شكل الحزب الشيوعي «جيش الشعب» من جديد، وأعلن أنه يُعادي الاستعمار، ويُحارب بريطانيا، ثم عاد فغيّر الاسم إلى «جيش التحرير للشعوب الملايوية» عام ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩ م)، وانتقل يُقاتل في الغابة، وبدأت الاغتيالات، وكانت تدعمه منظمة «حركة الشعب».

٤ ـ المنظمة الوطنية الملاوية، وتشكّلت برئاسة داتو «عون بن جعفر» عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥١ م)، وكان قد برز بعد الحرب العالمية الثانية كزعيم بين الملايويين، وتأسست فروع لهذه المنظمة في كثير من المناطق، ومعظم عناصرها من شعب الملايو، وتسلّم زعامتها في ٢٤ ذي القعدة ١٣٧٠ هـ (٢٦ آب ١٩٥١ م) «تانكو عبدالرحمن» بعد داتو «عون بن جعفر» الذي ترك المنظمة، وانفصل عنها.

٥ ـ حزب استقلال الملايو، وأسّسه داتو «عون بن جعفر» عام ١٣٧١ هـ بعد أن انفصل عن المنظمة الوطنية الملاوية، وأراد أن ينفتح على بقية المجموعات التي يتألف منها الشعب الملايوي.

٦ ـ جمعية الصينيين الملاوية، وتضمّ العناصر الصينية التي تُخالف الشيوعية. وكانت مهمة الجمعية الصينية الملاوية الحفاظ على الانسجام العرقي أثناء التعايش مع المجموعات العرقية الأخرى، وشعرت أن وجودها داخل الحكومة سيؤمّن لها بعض متطلبات المجموعة الصينية، كما تظهر بمظهر المدافع عن حقوق الصينيين، وحرصت على كسب تأييد المؤسسات الصينية مثل اتحاد التجار وغيرها... نجح في انتخابات ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) كرئيسٍ للجمعية (ليم تشونغ) ضدّ منافسة (تان تشونغ لوك)، وأكّد (ليم تشونغ) لتانكو عبدالرحمن أن استمرار التعاون سيبقى مع حزب التحالف.

٧ ـ حزب المؤتمر الهندي ـ الملاوي: وأكثر أعضائه من أصل هندي، ويحمل الاسم نفسه الذي يحمله الحزب الحاكم في الهند.

٨ ـ حزب الشعب التقدّمي، وجميع أعضائه من الهنود والصينيين غير المسلمين أي أن الحزب يحمل عدواة للإسلام وإن لم يُعلن ذلك.

وهكذا فإن الأحزاب تحمل أكثريتها الصفة العنصرية، وخاصة الصينية منها. وإن كانت العنصرية مرتبطةً بالعقيدة لذا نلاحظ أنها تحمل الفكرة عقيدةً وإن لم تُعلن ذلك، كما أن الهندية تحمل الهندوسية وإن لم تُظهر، وهذا ما تُغذّيه الصليبية، وأما الملايويون الذين يفترض أنهم يحملون العقيدة الإسلامية فإننا نلاحظ أنهم يبتعدون عنها، وهذا ما أشاعه عليه المستعمرون النصارى، فهم يُعلنون إبعاد الإسلام ومنهجه عن الحياة تحت شعار الوطنية الملايوية.

ولما أراد داتو حسين بن جعفر الانفتاح على الهنود والصينيين إشارة إلى البعد عن الجانب العقيدي، وأسس حزب استقلال الملايو عام ١٣٧٠ هـ. عندها أسرع منافسه تانكو عبدالرحمن، وأعلن عن قيام تحالف بين الأحزاب الملاوية، والصينية، والهندية.

٩ ـ حزب التحالف: وتألف من اندماج المنظمة الوطنية الملاوية المتحدة، وجمعية الصينيين الملاوية، وحزب المؤتمر الهندي الملاوي، أي ضمّ المجموعات العنصرية الثلاث التي يتكوّن منها الشعب الملايوي وهي: الملايوية، والصينية، والهندية، وهذا يدلّ على أن التحالف لم يقم على أي مبدأ أو فكرة سوى استلام السلطة واقتسامها فيما بينهم، ولو كان هناك أي معنى لعقيدة الشعب لما أقبل على التحالف البوذيون والهندوس، وقد وجدناهم يُلبّون أول نداء يُوجّهه إليهم تانكو عبدالرحمن الذي كان أمير ولاية قدح فيما سبق، حيث يعرفون اتجاه المنظمة الوطنية الملاوية ورئيسها تانكو عبدالرحمن.

١٠ ـ الحزب الإسلامي: وكان برئاسة برهان الدين الحلمي، وكان يلقى مقاومة عنيفة من حزب التحالف أو بالأحرى من الطوائف كلها، ومن العلمانيين الذين ينتمون إلى الإسلام.

كما أن المشروعات التي يتقدّم بها كانت تُجهض من قبل الحكومة المركزية، وكان قد نجح هذا الحزب في ولايتي «كيلانتون» و«ترينغانو»، وتسلّم حكومتيهما، ولكن لم يستطع تطبيق برنامجه لموقف الحكومة الاتحادية منه.

١١ ـ الجبهة الوطنية: وتشكّلت عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) حيث شملت حزب التحالف والأحزاب المعارضة في سبيل البقاء بالحكم وإعطاء المعارضة نصيبها. فالمعارضة لم تكن إذن سوى جماعات مصالح دون أن

يكون لهم مبدأ يعملون له أو فكر ينادون به، فلما أعطوا شيئاً من السلطة إذا بهم يخضعون ويُؤيّدون ما كانوا بالأمس يُخالفونه وينتقدونه.

وتضمّ هذه الجبهة أربعة عشر حزباً سياسياً تهيمن عليه المنظمة الوطنية الملاوية المتحدة، وجمعية الصينيين الملاوية، وحزب المؤتمر الهندي ـ الملاوي، وجيركان راكيات ماليزيا.

وأما المعارضة فتتمثّل بالحزب الإسلامي الماليزي، ويُعدّ ضعيفاً لأن جميع الأحزاب، والتنظيمات، والديانات غير الإسلام تقف في وجهه مع العلمانيين وأصحاب المصالح من المسلمين. إضافة إلى الحكومة الاتحادية التي تجهض كل مشروعاته ـ كما ذكرنا ـ ليظهر ضعفه أمام الناخبين فيصوتون ضدّه.

وهناك حزب العمل الديمقراطي أيضاً، ويعمل أيضاً ضدّ الحزب الإسلامي لاختلافه معه في المنهج والوسائل.

والحكم منذ عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥ م) أي من قبل الاستقلال بيد حزب التحالف الذي يرأسه تانكو عبدالرحمن، وهو الذي يتولّى رئاسة الوزارة، ولكن حدثت بعض الاضطرابات الداخلية عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م)، وعرفت بأحداث (١٣ أيار) فأعلنت الحكومة حالة الطوارئ، وتنازل بعدها تانكو عبدالرحمن بوترا عن رئاسة الوزارة إلى تون عبدالرزاق الذي يعدّ ثاني رئيس للوزراء.

وخلفت الجبهة الوطنية في الحكم حزب التحالف، وقد تشكّلت في ٦ شعبان ١٣٩٤ هـ (٢٤ آب ١٩٧٤ م)، وهي ليست سوى تتمة له، ومن صياغته. واستمرّت الجبهة بالحكم إلى الآن. ولكن كان قد توفي رئيس الوزراء، تون عبدالرزاق في ١٣ محرم ١٣٩٦ هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٧٦ م)، وخلفه داتوك حسين عون. وأحيل إلى المعاش، فتقلّد منصب

رئاسة الوزراء داتوك سري د. محاضير محمد في ١٥ رمضان ١٤٠١ هـ (١٦ تموز ١٩٨١ م).

وهذا يعني أنه لا توجد منافسات أو صراعات حزبية بالمعنى الصحيح الذي يوجد في البلدان التي تُسمّي نفسها بالديمقراطية، فالمعارضة غير موجودة، وإن وجدت فللمصلحة، فإذا ما أحسّت السلطة بشأن المعارضة أرضت قادتها ببعض المنافع، وضمّتهم إلى التحالف، وانتهى الأمر، ولهذا وجدنا أن التحالف يشمل أربعة عشر حزباً سياسياً يحكمون البلاد. أما المعارضة المتمثّلة بالحزب الإسلامي فالجميع يُوجّهون سهامهم إليه، وإذا حصل على نجاح في بعض الولايات أحبطت الحكومة المركزية مشروعاته فكأنه لم يكن. ومعارضة حزب العمل الديمقراطي ضعيفة لأنه ليس له قاعدة عريضة بين أفراد الشعب.

هذا في شبه جزيرة الملايو، ولا يختلف الوضع عنه في شمالي جزيرة بورنيو حيث يحكم تحالف جبهة ساراواك الوطني الذي يتألف من أربعة أحزاب وهي:

١ ـ حزب بيساكا وبوميانرا بيرساتو ساراواك.

٢ ـ حزب ساراواك الاتحادي الشعبي.

٣ ـ حزب ساراواك الوطني.

٤ ـ بانسا ساراواك.

وليس للمعارضة وزن كبير لضعف نسبة المسلمين هناك، وتركهم شؤون السياسة والتنظيم نتيجة الفقر، والضغط. ويوجد في ولاية صباح حزب صباح الاتحادي (P.B.S) والمنظمة الوطنية لاتحاد صباح وحزب بيرجايا.

ميادين الصراع:

لما كانت أكثر الأحزاب تقوم على أسسٍ عنصرية، وكذلك ترتبط العقيدة بالعنصرية لذا فإن الصراعات تبدو في كل الميادين عقيديةً، عنصريةً، حزبيةً، ولعل أبرز هذه الميادين:

١ ـ اللغة:

عند إعلان دستور (١٩٥٧ م) تقرّر أن تكون اللغة الملايوية هي الرسمية الوحيدة بعد عشر سنوات، ويجب على الولايات التي تنضمّ للاتحاد أن تُنفّذ هذا الشرط بعد عشر سنواتٍ من دخولها الاتحاد.

وفعلاً، فإن ولاية صباح قد جعلت اللغة الملايوية اللغة الرسمية، وذلك في شعبان ١٣٩٣ هـ (أيلول ١٩٧٣ م)، وتُدعى الآن اللغة الماليزية (باهاسا ماليزيا) أو اللغة الوطنية (باهاسا كيبانجاسان).

وقررت ولاية ساراواك في صفر ١٣٩٤ هـ (آذار ١٩٧٤ م) استخدام اللغتين الماليزية والإنكليزية رسمياً حتى عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) حيث أصبحت بعدها اللغة الماليزية هي الرسمية فقط.

أما في شبه جزيرة الملايو فقد غدت اللغة الملايوية هي الرسمية في ٢٢ ذي القعدة ١٣٨٦ هـ (٣ آذار ١٩٦٧ م)، وبعد مشاغبات ٢٦ صفر ١٣٨٩ هـ (١٣ أيار ١٩٦٩ م) فقد أصبح استخدام اللغة الملايوية واسع الانتشار في شؤون الدولة، والمحاكم، والمجلس النيابي.

وفي الوقت نفسه كان يسمح بتعليم لغات أخرى، ولكن عدّت العناصر غير الملايوية هذا القرار بأنه لا يهدف سوى إذابة غير الملايويين في المجتمع.

٢ ـ التعليم:

سيطرت الحكومة عام ١٣٦٩ هـ (١٩٥٠ م) على المدارس كلها، وهذا

ما آثار الصينيين، وأحسّوا أن القصد هو التخلّص من أثرهم بإذابة أبنائهم في مجتمعهم الذي يحيون معه، فعمل بعض زعماء العناصر الصينية على إعادة تشكيل حزب العمل الديمقراطي (D.A.P) الذي كان في سنغافورة، وذلك عندما رأوا عدم ارتياح المجتمع الصيني من حزب الجمعية الصينية الملايوية (M.C.A)التي هي أحد أركان التحالف (U.M.N.O) الحزب الحاكم، وهي بالتالي أحد أركان الحكومة، وإعلان تشكيله رسمياً ليتمكّن من دخول الانتخابات في سبيل إنهاء الميزات التي حصل عليها الملايويون، وإيجاد مساواةٍ حقيقيةٍ في التعليم في المنهج حيث تصبح اللغات الملايوية، والصينية، والهندية، والإنكليزية رسميةً، وفي مستوىً واحد.

ووافق حزب الشعب التقدّمي (P.P.P) القوي في عاصمة ولاية بيرق مدينة (أيبو) حزب العمل الديمقراطي وعملا معاً حسب خطٍ واحدٍ. وكانت الانتخابات عام (١٩٦٩ م) عامل إظهار قوة للمجموعات العرقية، ولمصلحتها حيث تراجع حزب التحالف عما كان عليه سابقاً حيث حصل على ٦٦ مقعداً فقط، ونال ٤٨,٥ ٪ من مجموع الأصوات، على حين كان قد حصل في الانتخابات السابقة على ٨٩ مقعداً، ونال ٥٨,٤ ٪ من مجموع الأصوات، وحصل حزبا حركة الشعب الماليزية (جيراجان راكايات ماليزيا) والشعب التقدمي على ٢٥ مقعداً، وحصل الحزب الإسلامي (P.A.S) على ١٢ مقعداً وبذا حُرم حزب التحالف من الحصول على الأغلبية وهي ثلثا الأعضاء، ولم يعد بإمكانه إجراء تعديلاتٍ دستوريةٍ دون موافقة أعضاء آخرين في المجلس.

وفي ٢٦ صفر ١٣٨٩ هـ (١٣ أيار ١٩٦٩ م) نزل مؤيدو الأحزاب إلى الشوارع، وحصلت أعمال شغب، ووقعت صدامات، واشتباكات عنيفة، وأعلنت حالة الطوارئ، وبناءً على المادة ١٥٠ من الدستور أعطيت جميع الصلاحيات لمجلس العمليات الذي يرأسه نائب رئيس مجلس الوزراء تون

عبدالرزاق، واستطاع المجلس بعد أربعة أيام من الأعمال الدامية من السيطرة على الوضع الأمني في المدينة، وإن استمرت المشاغبات شهرين، وهددت الحكومة باتخاذ الإجراءات الصارمة بحقّ المجموعات الملايوية المسلحة التي أخذت تُطالب باستقالة تانكو عبدالرحمن. وأعلنت القيادات الملايوية في حزب التحالف أن أعمال الملايويين لم تكن سوى ردّ فعلٍ لتصرفات المعارضة التي وصفتها بالطيش.

وفي جمادى الأولى ١٣٨٩ هـ (تموز ١٩٦٩ م) أعلنت إدارة التحالف الوطني عن طرح صيغةٍ جديدةٍ للفكرة الوطنية لدمج مختلف المجموعات العرقية في بوتقة الوطنية الماليزية.

وفي ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٩٠ هـ (٣١ آب ١٩٧٠ م)، وهو يوم الاستقلال الوطني أعلنت الفكرة الوطنية الجديدة تحت شعار بنود الإيمان للولاء (روكان إيجارا)، وكان قد تشكل المجلس الاستشاري الوطني (N.C.C) منذ شهر ذي القعدة ١٣٨٩ هـ (كانون الثاني ١٩٧٠ م) لإيجاد خطوط عريضة للتعاون العرقي، وقد ضمّ هذا المجلس ممثلين عن الحكومة الماليزية، وحكومة الولاية، والأحزاب، والعلماء، والمدرسين، واتحاد التجار، والحرفيين، والصحافة، والمؤسسات، والأقليات.

٣ ـ الاقتصاد:

كان المستعمرون الصليبيون قد وجّهوا الملايويين نحو إنتاج الغذاء بالعمل الزراعي، والصينيين نحو العمل باستخراج القصدير وصناعته، والهنود نحو العمل بإنتاج المطاط وصناعته، وتحسّنت أوضاع الذين يعملون بالصناعة، ويسكنون المدن على حين لم تتحسّن أوضاع الملايويين الذين يُشكّلون أكثرية أهل الريف، فقررت الحكومة تحسين أوضاع الريف، ووضعت خطةً لمدة عشرين عاماً، وتبدأ من عام ١٣٩١ ـ ١٤١٠ هـ (١٩٧١ ـ ١٩٩٠ م) فعدّت العناصر غير الملايويين أن الموضوع عرقي بشكلٍ غير مباشرٍ. وضاقت أوضاع أهل الريف، فأقبلوا نحو المدن، وأخذوا يحتلّون البيوت والعقارات

عنوةً، ووصل عدد هؤلاء القادمين عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م) إلى مائةٍ وثلاثة وخمسين ألفاً يحتلّون أملاكاً وذلك في مدينة كوالالمبور وحدها، ونحا نحو أهل الريف الكثير من الصينيين والهنود، وكانت النسبة تتوزّع في العاصمة بين المحتلّين كالآتي: ٤٥ ٪ من الصينيين، و٤١ ٪ من الملايويين، و٤ ٪ من الهنود، و١٠ ٪ مختلطون، وعملت الحكومة على طرد المحتلين، ثم اتجهت النية نحو توطينهم بدفع مبالغ رمزية غير أن هؤلاء القادمين من الريف يصعب عليهم دفع أي مبلغ مهما كان ضئيلاً، ورفضت الحكومة إعطاء رخص احتلال موقتة خوفاً من أن يُشجّع ذلك الآخرين على القيام بأعمال احتلال جديدة.

٤ ـ الوظائف:

كان من أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة (N.E.P) توزيع الوظائف بين المجموعات السكانية حسب نسبهم المئوية العامة والتي كانت عام (١٩٧٠ م) ١٣٩٠ هـ كالآتي:

الملايويون	٥٣,٢ ٪
الصينيون	٣٥,٣ ٪
الهنود	١٠,٧ ٪
آخرون	٠,٨ ٪

غير أن المجموعة الصينية قد رفضت هذه النسبة، وعدّت الحكومة متحازةً للملايويين، وتعمل ضد المجموعات الصينية خاصةً.

٤ ـ رأس المال:

كانت نسبة رأس المال المساهم في القطاعين التجاري والصناعي موزّعةً بين المجموعات السكانية عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م) كالآتي:

الملايويون	٣٠ ٪
الصينيون	٤٠ ٪
أجانب	٣٠ ٪

ولما كانت نسبة الملايويين ضعيفةً مقارنةً بنسبهم العددية لذا عملت على إقامة مؤسساتٍ عامةٍ لمساهمة الملايويين، ولكن التنفيذ لم يكن جيداً إذ كثيراً ما كانت تُحجز الأسهم باسمهم من قبل الأجانب، وقام الصينيون بردّ فعلٍ، وأنشأوا مؤسسات أضخم من مؤسسات الحكومة، وانتقدوا الدولة وعدّوها متحيزةً لصالح الملايويين، وكذلك قام الهنود بإنشاء مؤسسات فاقت الصينية أيضاً.

ويرى الصينيون أن اتجاه الحكومة لإنعاش الملايويين لن يكون إلا على حسابهم وخاصةً أن الحكومة لا ترغب في إنقاص مساهمة المؤسسات الأجنبية، ولكن الحكومة تُعلن أنها ترغب في أن يحصل الملايويون على ٣١ ٪، ولن يكون ذلك إلا على حساب المؤسسات الأجنبية.

٥ ـ الأرض الحكومية:

يُطالب الصينيون بامتلاك بعض أراضي الدولة، ولكن الحكومة ترفض ذلك، وتُعلن أنها لا تريد أن تثير مشكلة امتلاك الأرض. فالذين يعملون بالأرض، ويشتغلون بإنتاج الغذاء، وهم فقراء، ويعيشون في الريف لا تُعطيهم

الدولة الأرض المشاع، فكيف تقدّمها لمن لا يعمل فيها، ويعمل في غير عمل الفلاحة، ويعيش في المدينة، وحالته المادية أفضل حالاً إن لم تقل جيدة؟ ثم تُعطيهم الأرض بناءً على طلبهم، فهذا أمر غير مقبول، ولا هو بالعدل، ثم إن الذي لا يجيد الفلاحة سيهمل الأرض إن امتلكها وخاصة إن كان الامتلاك من غير تعب.

٦ ـ الأمن:

إن أكثر الذين يعملون في قوى الأمن هم من الملايويين. وأخذ الصينيون يُطالبون بتجنيدهم في قوى الأمن، ولكن الحكومة لا تستمع لهذا الطلب لأنها لا تريد هيمنة غير الملايويين على قوات الأمن إذ تفقد قبضتها بذلك على العنصر الملايوي القوي.

٧ ـ الجامعات والمعاهد الفنية:

يُطالب الصينيون بالحصول على نسبة في الجامعات والمعاهد الفنية تتناسب مع نسبتهم العددية في البلد، ولم يرضهم أبداً ما يحصلون عليه ويعدّونه قليلاً جداً، ولكن الحكومة ترى أن نجاح سياستها الاقتصادية إنما يعتمد على دخول الملايويين في المعاهد العليا وخاصةً الفنية منها.

ولم يُشارك الهنود في هذا الصراع الذي يدور تقريباً بين المجموعتين الرئيسيتين: الملايوية والصينية وذلك نتيجة قلّة أعداد الهنود، لذلك كانت أصوات قادتهم في حزب المؤتمر الهندي مسموعةً بل دخلوا كوسطاء بين المجموعتين الأخريين. ولكن في السياسة الاقتصادية الجديدة كانوا يريدون لفت نظر الحكومة إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الهنود والتي تفوق أية نسبة بين المجموعات العرقية الأخرى. وكذلك فإن هجرة القرويين إلى المدن سيشكل ضغطاً على الموارد، وسيصيبهم خسارة أكثر من غيرهم.

٨ ـ السلطة:

يدّعي الصينيون أن دستور ماليزيا قد احتفظ للمجموعة الملايوية بأحقية

المواطنة، واحتفظ كذلك بنسبة تمثيل أكبر للقرويين في الانتخابات، وأكثر القرويين من الملايويين.

بعد الانتخابات التي جرت في شهر صفر ١٣٨٩ هـ (أيار ١٩٦٩ م) ذكر وزير الداخلية تون إسماعيل أنه من الأفضل حلّ حزب التحالف إن بقيت الجمعية الصينية الملاوية وحزب المؤتمر الهندي اللذان هما عضوان رئيسيان في حزب التحالف كما هما عليه الآن ليسوا هم من الأحياء فيستفاد منهم، وليسوا من الأموات فينتهى منهم. وردّاً من المجموعة الصينية على هذا التحذير تشكّلت حركة الوحدة الصينية بجهود (تون تان سوسين) وبعض الضباط من العناصر الصينية.

وعدّت الحكومة والجمعية الصينية الملاوية أن هذه الحركة خطيرة مادامت لم تُسجّل وقد أُلقي القبض على عضوين من مؤسسيها بتهمة إثارة الفتن، ولكن بعض زعماء هذه الحركة قرروا الانتساب إلى الجمعية الصينية، والعمل من داخلها فيزيد ذلك من نشاطها ومن مكانتها، ويكون عملهم بصفة قانونية.

وجرت معركة بين الطرفين داخل الجمعية نفسها للسيطرة عليها بين الأعضاء القدامى والأعضاء الجدد، وانتصرت القيادة القديمة، ولكن نجح (تون تان سوسين) في تسلّم الزعامة. وقد أضعف القتال الجمعية.

ووسّع تون عبدالرزاق حزب التحالف بضم بعض العناصر المعارضة إليه وبعض الشباب وتأسست الجبهة الوطنية التي تضمّ أربعة عشر حزباً بما فيها الحزب الإسلامي.

ولكن أخبر تون عبدالرزاق الجمعية الصينية الملاوية أنها لم تعد الجهة الوحيدة التي تمثّل المجموعة الصينية وتتكلم باسمها.

وأصبح حزب المؤتمر الهندي أكثر طواعيةً للجبهة الوطنية وخاصةً عندما تدخّل تون عبدالرزاق، وحلّ قيادته، وأعلن تقاعد زعيمه (ساميان ثان)، وتسلّم

نائب (مايكا قاساجام) الزعامة الجديدة في جمادى الأولى ١٣٩٣ هـ (حزيران ١٩٧٣ م).

وفي الانتخابات التي جرت في شهر رجب ١٣٩٤ هـ (آب ١٩٧٤ م) أضيفت عشرة مقاعد لولايات شبه جزيرة الملايو فغدت ١١٤ مقعداً، حصلت الجبهة الوطنية على ١٠٤ مقاعد منها نال حزب التحالف منها على ٦٢ مقعداً، وكان حزب العمل الديمقراطي هو المعارض. وبدأ العمل لإيجاد وحدة وطنية ماليزية.

وفي ٢١ ذي الحجة ١٣٩٣ هـ (١٤ كانون الثاني ١٩٧٦ م) مات تون عبدالرزاق رئيس الوزراء، وخلفه في منصبه داتوك حسين بن عون (ابن مؤسس حزب التحالف عون بن جعفر)، وبدأت المجابهات مع رؤساء وزراء الولايات ومنهم: داتوك هارون إدريس رئيس وزراء ولاية سالانغور الذي اتهم بالفساد، وطُرد من حزب التحالف، وسُجن، وخرج من السجن، وله قوته في الولاية، وداخل السلطة، حتى نجح عضواً في المجلس الأعلى لحزب التحالف.

ورئيس وزراء ولاية صباح تون مصطفى الذي نصّبته حكومة كوالالمبور، وقد وجد أنه من الواجب عليه مساعدة الحركة الإسلامية في جنوبي الفيليبين، فأشاعت الحكومة المركزية أنه يريد الانفصال عن ماليزيا وتشكيل دولة تضمّ صباح، ومقاطعات جنوبي الفيليبين وهي: ميندناو، وصولو، وبالاوان، وادعاء الانفصال لإيجاد نقمة ضده، وأظهرت الحكومة المركزية أن إمكانات تون مصطفى ضخمة لما تملكه الولاية من ثروات خشبية ضخمة. ونتيجة عزمه على مساعدة الحركة الإسلامية أثار أحقاد الصليبية فقامت تعمل ضدّه، وتشيع الشائعات، وتدعو لقتاله، وطرده، والتخلّص منه.

عيّن رئيس وزراء الحكومة المركزية تون عبدالرزاق رئيساً لشرطة ولاية

صباح من قبله، كما عيّن رئيساً للقوات المسلحة في سبيل الاستعداد للإطاحة برئيس وزراء صباح تون مصطفى، وأيّدت الحكومة المركزية الحزب المعارض في ولاية صباح، وهو حزب (بيرجايا)، وضمّته إلى الجبهة الوطنية وذلك عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م). واستقال تون مصطفى من منصبه كرئيس للوزراء، لكنه بقي مسيطراً على سياسة ولاية صباح كقائد لمنظمة صباح المتحدة الوطنية.

وفي انتخابات ربيع الثاني ١٣٩٤ هـ (نيسان ١٩٧٦ م) فاز حزب (بيرجايا) المعارض لحزب تون مصطفى ففقد تون مصطفى سلطته.

تولّى رئاسة وزراء ولاية صباح تون محمد فؤاد، وكان يُسمّى قبل أن يُسلم (دونالد ستيفن) لكنه قتل مع عدد من أعضاء حكومته في حادث طائرة. وعيّن رئيساً للوزراء مكانه داتوك حارث صالح.

كانت جماعة (كادازان) في صباح، وجماعة (أبان) في ساراواك تنظران في بداية الأمر إلى البعد عن العاصمة المركزية كوالالمبور نظرة إيجابية وذلك لأن تطور شبه جزيرة الملايو كان يفوق كثيراً تطور شمالي جزيرة بورنيو (صباح، ساراواك، بروناي)، ومع أن الوضع في التطور لم يتغير إلا أن النظرة قد تغيرت، وأصبح البعد يشكل حجر عثرة، وذلك نتيجة الدعاية والسياسة التي تسير عليها الشخصيات ذات النفوذ هناك، وهي التي كانت أيام الاستعمار الإنكليزي، ولم تتبدّل، وبقي لها نفوذها، ولها مكانتها، وتريد التفرقة، وإيجاد الخلاف.

وفي انتخابات جمادى الأولى ١٤٠١ هـ (آذار ١٩٨١ م) التي جرت في صباح قاد رئيس الوزراء حارث صالح حزبه (بيرجايا) في تلك الانتخابات وفاز فيها فوزاً ساحقاً حيث حصل على ٦٠٪ من مجموع الأصوات، وحصل على ٤٧ مقعداً من مجلس الولاية البالغ ٥١ مقعداً أي خسر أربعة مقاعد فقط، وإن هذا الحزب متعدد العرقيات.

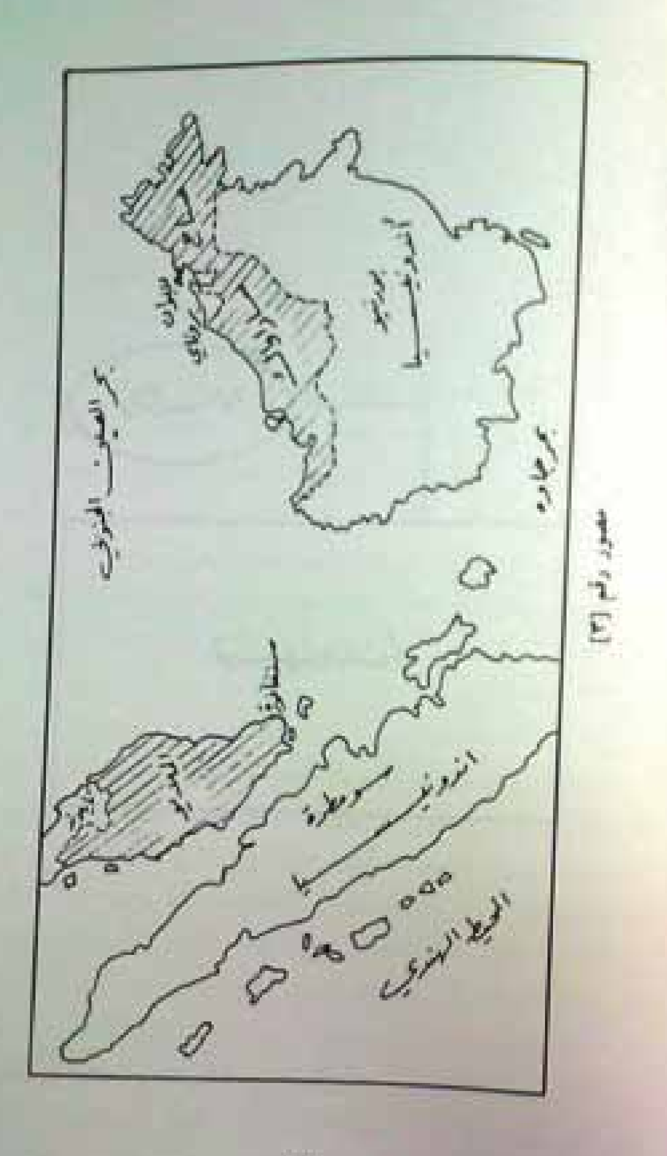
وفي ولاية ساراواك بقي داتوك باتنجي ثان سري عبدالرحمن يعقوب عشر سنوات في رئاسة وزراء الولاية، وكان من قبل وزيراً للتعليم، وقد ضعف جسمه، فتقاعد بسبب تردّي أوضاعه الصحية، وخلفه ابن أخيه داتوك عمار الطيب محمد الذي كان وزيراً اتحادياً في كوالالمبور.

وكان رئيس الوزراء السابق في ساراواك قد عيّن ديبرتوان حاكماً على ولاية ساراواك دون أخذ موافقة الحكومة الاتحادية.

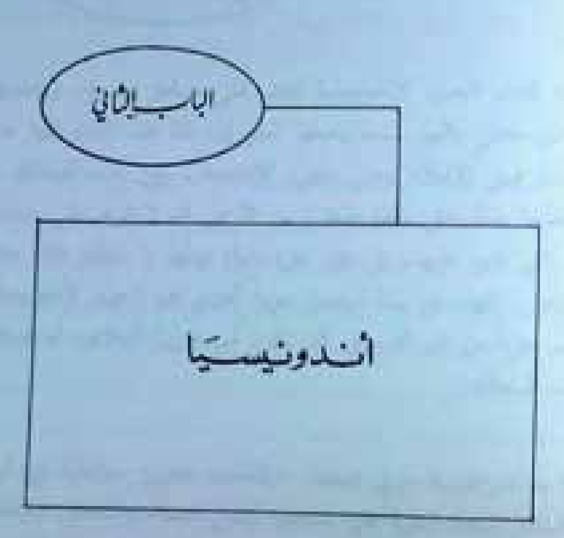
وفي الانتخابات التي جرت في شعبان ١٣٩٨ هـ (تموز ١٩٧٨ م) حصلت الجبهة الوطنية في ولايات شبه جزيرة الملايو على ١٣١ مقعداً من أصل ١٥٤ مقعداً. وكان الحزب الإسلامي قد انسحب من الجبهة منذ عام تقريباً. وفي ولاية كيلانتون مركز قوة الحزب الإسلامي نجح منافسه حزب (بيرجاسا) الذي هو عضو في الجبهة الوطنية[1].

---

(1) A history of Malaysia' Barbara Waston Andaya and Leonardy. Andaya. 1991.



مصور رقم [٣]


الباب الثاني
أندونيسيا

لمحة عن تاريخ أندونيسيا قبل إلغاء الخلافة

لما كانت الجزر الأندونيسية تنتشر على مناطق واسعة، وينفصل بعضها عن بعضٍ باليمّ بسبب وضعها الجزري، لذا فقد نشأت فيها عدة ممالك منذ قبل الإسلام وحتى مجيء الاستعمار، ومن هذه الممالك ما كان سلطانها يمتدّ على رقعةٍ صغيرةٍ من الأرض قد لا تزيد على مساحة الجزيرة التي تقوم عليها، بل على جزءٍ منها، ومنها ما يتعدّى ذلك حتى يشمل الجزر كلها، بل يمتدّ ليشمل جزراً أخرى غير الجزر الأندونيسية، وقد يضمّ جزءاً من البر الأسيوي كأن تكون شبه جزيرة الملايو، أو غيرها. ومن هذه الممالك:

١ ـ امبراطورية سري فيجايا: وتأسست جنوبي سومطرة في أوائل القرن السابق للبعثة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وازدهرت هذه الامبراطورية، ونشرت سلطانها على أكثر الجزر الأندونيسية، وعلى شبه جزيرة الملايو، ووصل نفوذها إلى الفيليبين شمالاً، وإلى جزيرة سيلان في الغرب، والتي خضعت وتبعت هذه الامبراطورية، وبقيت هذه الدولة حتى انتشر الإسلام بين أهلها في القرن السابع الهجري.

٢ ـ مملكة تاروماناغارا: وتأسست في غربي جزيرة جاوة في القرن الثاني قبل الهجرة النبوية، وبقيت حتى القرن الخامس الهجري.

٣ـ مملكة سوندا: وقامت عام ٤٢١ هـ، وحلّت محلّ سابقتها في غربي جاوة.

٤ـ مملكة جاوه الوسطى: واستمرّت حتى أواخر القرن الثالث الهجري.

٥ـ مملكة ماتارام: وقامت في جاوه الوسطى، في أواخر القرن الثالث الهجري، فهي قد حلّت محلّ سابقتها، وبقيت حتى أخذ الإسلام ينتشر بين أبنائها. وقد تنقّلت مراكزها الإدارية عدة مرات.

٦ـ مملكة جاوه الشرقية.

٧ـ امبراطورية ماجاباهيت: وقامت في أواخر القرن السابع الهجري، واستمرّت حتى النصف الثاني من القرن التاسع الهجري (٦٩٣ـ ٨٨٣ هـ) وبسطت سلطانها على الجزر الأندونيسية كلها إضافة إلى الفيليبين وشبه جزيرة الملايو، وجزء من الهند الصينية. وبدأ الضعف ينخر فيها بعد موت آخر أباطرتها الكبار (هايم ووروك)، حيث أخذت الأوضاع الإدارية تتردّى مما أدّى إلى قيام حركات انفصال عنها في بعض البلدان التي كانت تابعةً لها، وحدثت اضطرابات، وحروب بين المقاطعات بعضها ضدّ بعض، وتأخّرت الزراعة، وانتشرت المجاعة، وأقبل الناس نحو الإسلام إيماناً منهم بأنه دين الحق، ولذلك فإنه سينقذهم مما يُعانون. وقد انفصلت بعض الممالك عن هذه الامبراطورية ومنها:

أـ مملكة مينتكابو: في سومطره الوسطى.

ب ـ مملكة آتشيه: في شمالي سومطرة، وانتشر فيها الإسلام، وكانت أقوى الممالك الأندونيسية في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين، وبقيت حتى عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤ م)، وكان لها دور كبير في قتال الهولنديين.

وليست هذه كل الممالك التي قامت في الجزر الأندونيسية، بل قامت ممالك ثانية ذات أهمية في الجزر الأخرى مثل: مملكة بروني، وساراواك في شمالي جزيرة بورنيو، ومملكة بالنغر في جنوبها، وممالك أخرى في جزيرة سيليبس، وجزر الصوند الصغرى. ولكن امبراطورية ماجاباهيت قد وحّدت هذه الجزر جميعها، وضمّت هذه الممالك كلها.

وتعرّضت أندونيسيا للغزو الصيني، واحتلّ الصينيون جزيرة جاوه عام ٦٨٢ هـ أيام قبلاي خان حفيد جنكيزخان.

انتشار الإسلام:

من الصعب أن نُحدّد الزمن الذي وصل الإسلام فيه إلى تلك الجزر، وإن كان بعضهم يُؤكّد وصوله منذ المرحلة الأولى التي شعّ فيها نور الإسلام في أرض العرب، حيث انتقل منها بواسطة التجار الذين ما انقطعت سفنهم تمخر عباب البحر قادمةً وذاهبةً تحمل البضائع بين أندونيسيا وبلاد العرب، وإذا كان التاريخ قد انتقل مع المجاهدين إلى ساحة المعارك ليدوّن الفتح، ويُسجّل انتصار الحق وهزيمة الباطل، وينسى ما عدا ذلك فرحةً بزهوق الباطل وغبطةً بارتفاع راية الحق، ولكن التجارة بالواقع لم تتوقف وانتقال الأخبار لم ينقطع غير أنها عاشت تحت غطاء حركة الفتح التي طغت على كل ما سواها. ولكن يذهب بعض المؤرخين الآخرين إلى أن القرن السابع الهجري هو أول وقتٍ وصل فيه الإسلام إلى تلك الجهات، ويستندون في ذلك إلى ما كتبه الرحالة الأوربي (ماركوبولو) عن زيارته إلى جزيرة سومطرة عام ٦٩٢ هـ حيث قضى خمسة أشهر فيها فيقول: وإن جميع سكان البلاد عبدة أوثان اللهم إلا في مملكة (برلاك) الصغيرة الواقعة في الزاوية الشمالية الشرقية من الجزيرة حيث كان سكان المدن وحدهم مسلمين. أما سكان المرتفعات فكلهم وثنيون، أو متوحّشون يأكلون لحوم البشر. بينما تذكر كتب تاريخ الملايو: أن أول ملكٍ مسلم حكم مملكة (آتشيه) هو (جيهان

شاه) وكان ذلك عام ٦٠٢ هـ وإنه لم يكن من سكان البلاد، وإنما تزوج منهم فقبلوه ملكاً.

ونعتقد أن الإسلام قد بدأ يطرق أبواب تلك المنطقة منذ أن توقفت موجة الفتوحات، حيث انصرف الناس بعدها إلى مختلف نواحي الحياة يعملون في الزراعة، ويُمارسون الصناعة، وينتقلون بالتجارة، وازداد إقلاع السفن من سواحل جزيرة العرب ومن فارس مُيممةً وجهتها نحو المشرق تحمل معها البضائع، وإلى جانبها أخلاق التجار المسلمين التي تنبع من العقيدة، إلى جانب الدعاة الذين عملوا على نشر الدعوة والعمل في سبيل الله دون أي عملٍ آخر معتمداً في رزقه على ما كان قد جمعه، وكثيراً ما كان التجار يتخذون بضاعتهم وسيلةً للاتصال بالناس والعمل على هدايتهم.

وتروي كتب التاريخ أن بعض التجار الأندونيسيين قد وصلوا إلى بغداد أيام الخليفة العباسي هارون الرشيد، وعندما قفلوا راجعين كانوا يحملون بين جوانحهم عقيدة الإسلام، وعندما وصلوا إلى بلادهم قاموا بدعوة واسعة النطاق لها، وبدأ الإسلام ينتشر بين السكان ولكن على شكل أفرادٍ وجماعاتٍ بسيطة، وأخيراً استطاعوا أن يُؤسّسوا لهم تلك المملكة الصغيرة (برلاك) التي يتحدّث عنها الرحالة الأوربي (ماركوبولو). ولكن لم تكن لتخلو بقية المدن والجزر الأخرى من أفرادٍ مسلمين وأسرٍ كاملةٍ، ولكن لم يشعر بهم الغريب ما دام ليس لهم أثر واضح على حياة السكان لقلّتهم، وإلاّ هل يمكن أن ينتشر الإسلام دفعةً واحدةً في تلك المدة البسيطة التي تلت زيارة (ماركو بولو) لجزيرة سومطرة، حيث قام بزيارتها بعد أقلّ من نصف قرن الرحالة المسلم (ابن بطوطة) فوجد الحكم الإسلامي، وأكثرية الشعب تعتقد العقيدة الإسلامية، فقد كانت زيارته للجهة نفسها عام ٧٤٦ هـ، ويقول عن هذه المشاهدات: «وهو السلطان الملك الظاهر من فضلاء الملوك، شافعي المذهب، محبٌ للفقهاء، يحضرون مجلسه للقراءة

والمذاكرة، وهو كثير الغزو والجهاد، ومتواضع يأتي إلى صلاة الجمعة ماشياً على قدميه، وأهل بلاده شافعية، مُحبّون للجهاد، يخرجون معه تطوّعاً، وهم غالبون على من يليهم من الكفار، والكفار يُعطون الجزية على الصلح». وربما كان (ماركو بولو) يهوّن من شأن المسلمين من باب الحقد الصليبي.

وما إن بدأ التجار المسلمون يفدون إلى تلك السواحل، ويرحل عنها أبناؤها ليعودوا بعقيدةٍ جديدةٍ حتى بدأت البذور الأولى للدعوة تثبت جذورها في تلك الأرض، واتخذت الوسائل جميعها لهداية لناس، وأخذهم إلى طريق الإسلام، فالمسلم يحبّ الخير للناس جميعاً، ويحبّ لهم ما يحبّ لنفسه، فيرغب لنفسه الأجر بهداية الآخرين، وكذلك يحبّ لهم الأجر بعد الهدى، وأكبر شيءٍ يمكن أن يُقدّمه للناس هو دعوتهم للإسلام فيحصل على أكبر أجرٍ، ويحصلون على أكبر خيرٍ إن تمكّن، ومن هذه الوسائل معاملة السكان كي يتعرّفوا على الخلق الإسلامي لإقبال الناس على هذا الدين، ولهذا اتخذ بعض الدعاة التجارة لتكون وسيلةً لهم للصلة مع السكان والتعامل معهم، ويشترون العبيد ويعتقونهم ليرفعوا من مكانتهم الاجتماعية، ويدعونهم إلى الإسلام، فيُسلمون غالباً، ويتزوّجون من سكان البلاد فتدخل المرأة في دين زوجها بعد أن تتعرّف على حقيقة الإسلام عن قربٍ، وتتبيّن المعاملة الإسلامية بالممارسة، ثم لا يلبث أن يتبعها بذلك أهلها وأقرباؤها، ويحرص السكان على تعلّم اللغة العربية على أنها لغة المسلمين التجار الأرقى، ولغة المصلحة بالنسبة لهم، والإنسان أقرب ما يكون إلى من يتفاهم معه مباشرةً دون وسيطٍ فيسمع الفرد الكلمة من المسلم فيعرف معناها، ويتأثر، وصار كل من يتكلّم العربية يُسمّى مسلماً، وقبل بعضهم هذا الاسم، وأقبل على الإسلام.

وكان أهالي البلاد يحترمون التجار المسلمين والدعاة، ويكرمونهم لأخلاقهم الرفيعة التي تنبع من عقيدتهم ولغربتهم من ناحيةٍ ثانية، وللشعور

السكان أن هؤلاء الغرباء المسلمين أعلى منهم مستوىً، والغريب محبي مكرم، وإكرام الضيف معروف عند أكثر الشعوب، كما أن هذا الاحترام قد يكون ناشئاً عن الثروة التي يملكها هؤلاء التجار، والتي تجعل لهم مكانةً مرموقةً، ومركزاً ممتازاً في المجتمع، بل يقرّب الناس منهم، وكذلك فإن الحكام بحاجة إليهم لزيادة النشاط التجاري في بلادهم، ولزيادة دخل البلاد من عائدات التجارة، ومضاهاة الإمارات الأخرى بذلك النشاط، والثراء، والتطور الذي يتمّ نتيجة كثرة التجارة، وكذلك يجب ألا ننسى الهدايا التي يحصل عليها المسؤولون من التجار، كل هذا يجعل للتجار المسلمين مكانةً عند حكام الإمارات الأندونيسية فيلتقون بهم، وغالباً ما يتأثرون بهم لثقافتهم، وعلمهم، ولكونهم دعاةً يعرفون أسلوب الدعوة وطريق الحوار، فإذا ما أسلم أحد الحكام توسّع انتشار الإسلام لأن الشعب غالباً ما يحرص على تقليد أمرائه. وكذلك تعتنق القبائل الإسلام بمجرد اعتناق أحد كبارها له، وكانت تلك المناطق لا تزال تزخر بالحياة القبلية.

كما أن السكان قد تأثروا بوضوح العقيدة الإسلامية ويُسرها، وبما فيها من المساواة بين الناس، وهذا على خلاف ما يعرفونه من فروقٍ قائمةٍ بين الناس في الديانات التي كانت تسود أندونيسيا، وكان الشعب يُعاني الكثير من ذلك، ويريد الخلاص مما هو فيه، ووجد الإسلام مُنقذاً له.

وقد يكون التأثر بسبب تفوّق المسلمين بالحضارة، ومن المعروف تأثر الناس بالذين يعتقدون أنهم أعلى مستوىً منهم، كما أن إقبال المسلمين على المؤاخاة بين أهل البلاد، وبُعدهم عن الغايات والأطماع التي يعرفونها من الغرباء غيرهم، كل ذلك قد أوجد عند الأندونيسيين تقبّلاً للانتساب إلى الإسلام وفخراً، وخاصة أنهم وجدوا في الدعاة مثلاً أعلى وأنموذجاً رائعاً في الإنسان الكامل من حيث الأخلاق، والتواضع، والبعد عن الجشع رغم عملهم المادي الذي يُمارسونه. وحتى وجدوا من الأمراء الأندونيسيين الذين اعتنقوا الإسلام تغيّراً واضحاً في السلوك والأخلاق، ولم يحملوا سيفاً، ولم

يرفعوا سوطاً لتحويل أتباعهم إلى عقيدتهم كما يفعل الأمراء غير المسلمين، أو كما فعل هؤلاء أنفسهم قبل أن يُسلموا، ولم يستعمل السيف إلا لإحقاق الحق، أو ردع باطلٍ، أو ضرب من يقف في وجه الدعوة، ويحول دون انتشارها.

وبعد مجيء الاستعمار وقدوم الإرساليات التنصيرية ازداد إقبال الناس نحو الإسلام مخالفةً للإرساليات التنصيرية وضدّها لما يرون من أعمال تلك الإرساليات غير الإنسانية، فقد حدث أن تنصّرت قريتان، ثم تركتا النصرانية واعتنق سكانهما جميعاً الإسلام لما شاهدوا وعرفوا من حقيقة تلك الإرساليات النصرانية.

ولم يدّعِ المسلمون القادمون أنهم من جنسٍ أسمى، أو عرقٍ أفضل، أو شعب أرقى، أو أنهم أكثر مدنيةً، أو أعلى مكانةً، كما يدّعي المستعمرون الصليبيون، فهذا أمر يعرفه الآخرون، ويُقرّون به، لا يدّعيه صاحب العلاقة نفسه.

كل هذا إضافةً إلى حاجة الإنسان إلى التدين التي جعلت السكان يُفكّرون تماماً في قضية العقيدة، ولما كانت الديانات الموجودة آنذاك في أندونيسيا لا تُحقّق شيئاً من رغبات الإنسان الفطرية، لذا فقد أقبل السكان على الإسلام بشكلٍ واسعٍ لا نظير له، إذ اعتنق الإسلام في أندونيسيا عشرات الملايين في مدةٍ لا تتجاوز القرن من الزمن، وكانت المناطق الداخلية أكثر إسراعاً للدخول بالإسلام من المناطق الساحلية التي كانت أشدّ اتصالاً بالمؤثرات الأجنبية. وكانت المناطق الساحلية أكثر تقبّلاً للإسلام لكثرة التجار المسلمين، وأخذها الدين الذي يتلاءم والفطرة البشرية من بين المؤثرات الكثيرة التي ترد إليها من التجار الذين يمثّلون مختلف الأمم والعقائد. ولم يبق بعيداً عن الإسلام في أندونيسيا إلا تلك القبائل المعزولة في الغابة التي لم تختلط بغيرها، وتنزوي على نفسها،

ولم يكن بالإمكان الاتصال بها. ولا تخلو جزيرة إلى الآن من أمثال هذه القبائل المتكتلة على نفسها في الأحراش وقلل الجبال.

ولما دخل الكثير من السكان في الإسلام ومن مختلف الفئات وحّدوا صفوفهم، وقاموا بحركة الانفصال عن امبراطورية (ماالفاهيت) بقيادة الزعيم (أونس) الذي عُرف باسم يونس، واستطاع أن ينتصر على ملوك تلك الامبراطورية، فإن المسلم لا يصحّ أن يبقى تحت حكم الجاهلية إن كان بإمكانه إقامة حكم إسلامي، وإن لم يستطع فعليه أن يرحل إلى دار الإسلام حيث يُقام حكم الله. وبذلك بدأت تتأسس ممالك إسلامية في أندونيسيا.

هذا في الجزيرتين الغربيتين اللتين تمرّ منهما الطرق التجارية، أما بقية الجزر فقد جاءهما الإسلام من الجزيرتين السابقتين، ففي جزيرة (بورنيو) كان الإسلام أول ما دخل في صفوف شعب (بنقرماسين) الذي كانت له مملكة في جنوب غربي الجزيرة.

وفي شمالي الجزيرة كانت مملكة (بروني) التي انتشر فيها الإسلام أيضاً في وقتٍ مبكرٍ، ولما وصل الإسبان إلى الجزيرة عام ٩٢٨ هـ وجدوا ملك (بروني) مسلماً.

وفي غربي الجزيرة قامت مملكة(سوكدنة)، وقد عمّ الإسلام فيها عام ٩٥٧ هـ.

وهكذا عمّ الإسلام أكثر الساحل بينما بقي الداخل على الوثنية. وفي القرن الثاني عشر الهجري بدأ الإسلام ينتشر في قبيلة (إيدان) التي تقطن الداخل.

وأما جزيرة (سيليبس) فقد انتشر الإسلام على الساحل أيضاً، ومنه انتقل إلى الداخل، وتعدّ قبيلتا (ماكاسّار) و(البوجي) أهم قبائل سكان

الساحل، بل وأغلب سكانه ينتمون إلى إحدى هاتين القبيلتين. أما سكان الداخل فهم من (الألفور) الذين ينتشرون في القسم الشرقي أيضاً، وقد بدأ الإسلام يشقّ طريقه إليهم، وقد زار البرتغاليون الجزيرة عام ٩٤٧ هـ، ولم يجدوا فيها إلا قليلاً من المسلمين في قاعدة (جوا) حاضرة مملكة (ماكاسّار) - على زعم البرتغاليين - ولكن ما جاء القرن الحادي عشر الهجري إلا وكثر المسلمون، وطلبوا العلماء من مملكة (أتشيه) في شمالي سومطرة، فلُبّي الطلب مباشرةً، وجاء العلماء، وذلك عام ١٠١٢ هـ. ودخل شعب (بوني) في الإسلام على يد شعب (ماكاسار)، واتخذ الهولنديون المستعمرون الصليبيون كل الوسائل، وبذلوا جهدهم كافةً لإثارة شعب (بوني) على قبيلة (ماكاسار). كما استطاع الدعاة في قبيلة (البوجي) أن يحوّلوا قبيلة (السك) التي تسكن في جزيرة (لمبوك) إلى الإسلام، كما عملوا على نشر الإسلام في جزيرة (سومباوا).

ويرتبط وصول الإسلام إلى جزر (المولوك) بتجارة القرنفل ففي القرن الخامس الهجري أذعن ملك (بيدور) الوثني للدخول في الإسلام على يد الشيخ منصور، ولقّب نفسه (جمال الدين)، وبعدها اعتنق كثير من رعاياه الإسلام. وقد استقبل البعثة الإسبانية عام ٩٢٨ هـ، وأكرم رجالها، ويقول الإسبان: إن عمره كان خمسةً وخمسين عاماً، وإنه لم يمض على قدوم الإسلام إلى هذه الجزيرة أكثر من خمسين سنةً. كما استقرّ الإسلام في جزيرة (ترنات) قبل ذلك بوقتٍ قصيرٍ.

وحاول الإسبان والبرتغاليون نشر النصرانية وبذلوا إمكاناتٍ ضخمةً في سبيل ذلك، ولكن السكان عندما أرادوا التخلّص من المستعمرين الصليبيين قاموا باضطهاد النصارى على أنهم من غراس المستعمرين، وتربطهم بهم صلة العقيدة، وسيبقون على هذا الأساس تبعاً لهم، وفي الوقت نفسه عملوا على نشاط الدعاة المسلمين.

وأخرج الهولنديون البرتغاليين والإسبان من الجزر الأندونيسية على أنهم من الكاثوليك، ومن بقي من آثارهم انتقل إلى جزر الفلبين.

وقد أسس المسلمون عدة ممالك في الجزر الأندونيسية ومنها:

١ ـ مملكة برلاك في سومطرة، وهي التي زارها الرحالة ابن بطوطة.

٢ ـ مملكة بنتام في غربي جاوه: وقد أسسها السلطان (حسن الدين) عام ٩٧٦ هـ.

وكان البرتغاليون قد احتلّوا (مالاقا) عام ٩١٧ هـ، وسيطروا على شمالي جزيرة سومطرة عام ٩٢٨ هـ، وأصبح مضيق (مالاقا) تحت نفوذهم وسلطانهم، لذلك اتخذ المسلمون طريقاً جديدةً لتجارتهم تمرّ من مضيق (الصوند) بين جزيرتي (جاوه) و(سومطرة) عوضاً عن مضيق (مالاقا) بين شبه جزيرة الملايو وجزيرة سومطرة، وبهذا الانتقال توسّع انتشار الإسلام في غربي جزيرة جاوه، وقويت شوكة أتباعه، فأسسوا مملكة (بنتام) هذه، وتخلصوا من حكم مملكة (ماجاباهيت) الوثنية التي كانت تحكم المنطقة، كما استطاع المسلمون من إحراز النصر على البرتغاليين الذين جاؤوا إلى المنطقة لمساعدة الملك الوثني.

٣ ـ مملكة ديماك في وسط جاوه: أسسها رمضان فاطمي عام ٨٣٢ هـ.

٤ ـ مملكة متارام في شرقي جاوه: كانت (متارام) مملكةً قائمةً، وكان ملوكها على الوثنية، وفي عام ٩٩١ هـ تولّى أمرها رجل مسلم اسمه (سنافاتي) وعمل على نشر الإسلام، ووحدة جزيرة (جاوه) كلها تحت حكمه، وكاد أن يتمّ له الأمر لولا أن اتخذ سياسة إبقاء الممالك الصغيرة ذات استقلال ذاتي، وتخضع لسلطانه، فكان حكامها يظهرون له الطاعة، ويضمرون الغدر، فما أن وافته منيته حتى أعلنوا العصيان على المملكة،

واندلعت الحروب بين هذه الممالك، وانتهى أمر مملكة (متارام) الإسلامية.

٥ ـ مملكة أتشيه في شمالي سومطرة: كانت هذه المملكة أولى الممالك الأندونيسية القديمة التي انتشر فيها الإسلام، وتوطّد، وتشجّع السكان لدينهم، ولكن قلّ جهادهم في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين لسيطرة البرتغاليين التجارية، وانتقال الطريق التجارية من مضيق (مالاقا) إلى مضيق الصوند، إضافةً إلى النزاع الذي حدث بين العلماء الذين يرفضون النفوذ الأجنبي وبين الحكام الذين لا يدعون إلى الجهاد، ولكن عادت لهذه المملكة قوتها في أوائل القرن الثاني عشر الهجري، وبدأت تقاوم المستعمرين الصليبيين حتى القرن الرابع عشر الهجري.

٦ ـ مملكة باليمبانغ في جنوبي سومطرة: وقد أسسها السلطان عبدالرحيم عام ١٠٥٨ هـ، وكانت أول مملكةٍ في تلك الجهة رغم انتشار الإسلام منذ القرن السادس الهجري.

وبالقضاء على امبراطورية (ماجاباهيت) انتهى حكم الهندوس في تاريخ أندونيسيا باستثناء جزيرة (بالي) حيث تجمّع فيها الهندوس، والذين يُقدّر عددهم بأكثر من مليون.

الاستعمار:

في الوقت الذي بدأ المسلمون فيه يثبّتون أقدامهم في أندونيسيا كان المستعمرون الصليبيون من ناحيةٍ أخرى يغزون مخالبهم في الأرض لتجد لأصحابها مركزاً ثابتاً تستقرّ فيه لتحقيق الأهداف التي يسعون لها.

احتلّ البرتغاليون (مالاقا) عام ٩١٧ هـ، واتخذوا منها قاعدةً لشنّ الحملات على الجزر الأندونيسية وخاصة جزر (المولوك)، وهي الجزر

التي يعرفونها باسم جزر (التوابل)، وقد تمكنوا من السيطرة على شمالي سومطرة عام ٩٢٨ هـ، ووصلوا إلى جزيرة (سيليبس) عام ٩٤٧هـ.

كما أن الإسبان قد وصلوا إلى جزيرة (بورنيو) وإلى جزر (المولوك) عام ٩٢٨هـ في طريق عودتهم، بعد مقتل قائدهم (ماجلان) في جزر (الفيليبين) بعد أن أظهر صليبيته علناً، وأراد فرضها على السكان. وإذا كانت البرتغال قد استطاعت أن تُثبّت أقدامها في الجزر الأندونيسية إلا أن إسبانيا قد عجزت عن ذلك إلا في جزر (المولوك).

قامت الثورات ضدّ البرتغاليين لتعصّبهم الصليبي، ولظلمهم، وقامت معها حركات ضدّ النصرانية التي عدّها السكان تتمةً للاستعمار الصليبي إذ هو الذي جاء بها، وهو الذي أغرى بها بعض الفقراء المغفّلين، وأصحاب المصالح الطامعين. وزادت هذه الحركات بعد أن قتل غدراً سلطان جزيرة (ترنات) عام ٩٧٨ هـ، ويُدعى (هارون)، وكانت تمتدّ سلطته حتى جزر الفيليبين.

وضعفت البرتغال بعد أن احتلّت إسبانيا أراضيها عام ٩٨٨ هـ، ثم إن إسبانيا لم تلبث أن ضعف أمرها بعد أن هُزمت أمام إنكلترا، وتحطّم أسطولها في معركة (الأرمادا) عام ٩٩٧ هـ، وهذا ما هيّأ الجو لدولٍ طامعة عندها رغبة في الاستعمار، وعندها رغبة في الثراء، بعد أن كانت تسمع عن ثروات الشرق وغنى أهله، وعندها رغبة في أن تُساهم في قتال المسلمين، ولديها حلم في المنافسة لدولٍ تجول في تلك الأصقاع البعيدة، وانطلقت هولندا التي كانت في حربٍ مع الإسبان، وتخلّصت من سيطرتهم حيث كانت تخضع لهم، فخرجت تنافسهم، وتقاتلهم، وتُحاول أن تحلّ محلهم في مستعمراتهم التي احتلّوها، والتي ورثوها عن البرتغاليين أيضاً.

الاستعمار الهولندي:

وصل الأسطول الهولندي إلى سومطرة، وجاءه عام ١٠٠٥هـ لأول مرة، وحدث بينهم وبين السكان معارك، وحاول البرتغاليون الوقوف في وجه الهولنديين فأمروا بواخرهم في (قوا) على ساحل الهند الغربي، وبواخرهم التي في (ملاقا) في شبه جزيرة الملايو بالتحرّك نحو أندونيسيا لمقاومة الهولنديين، وعدّوا كل سفينة ليست لهم غنيمة يأخذونها ومنها السفن الأندونيسية فاصطدم البرتغاليون مع الأندونيسيين وعجز الأسطول البرتغالي عن تحقيق غايته، وفي الوقت نفسه عدّ الأندونيسيون الهولنديين حلفاء لهم ضدّ البرتغاليين، وهكذا بدأت البرتغال تتزحزح عن مراكزها في تلك الجزر، وإن احتفظت بمركز (ملاقا) مدة أربعين سنةً أخرى، كما احتفظت بجزء من جزيرة (تيمور)، ومراكز صغيرة أخرى، ولكنها بقيت ضعيفةً لا يُهتم بها.

لم تُراعِ هولندا التحالف الذي تمّ ضمناً بينها وبين الأندونيسيين، فما أن خرجت البرتغال من الساحة القتالية حتى انقضّ الهولنديون على الجزر الأندونيسية وعلى السكان يعملون سلباً، ونهباً، وقتلاً، وتشفّياً، فما كان الذئب الجائع ليرعى حرمة الحمل، والهولنديون جاءوا طامعين بالثراء، يريدون العزة بعد الذلّ، حاقدين على الإسلام وأهله، وقد واتتهم الفرصة فانقضّوا كالذئاب الكاسرة الجائعة التي أثارتها غريزة جوعها نحو شياهٍ أمامها وحال بينهما حائل ثم زال ذلك الحائل فانقضّت تنهش غريزياً من غير وعي.

بدأت هولندا تُشدّد قبضتها على الجزر، وأسّست شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٠١١ هـ، ووجدت الفرصة مناسبةً لها لانشغال إنكلترا وإسبانيا في حروبٍ فيما بينهما، وبدأت المعارك بين الهولنديين وبين الممالك الإسلامية وخاصة مملكة (متارام)، وشعر ملوك جزيرة (جاوه) بعد هذه المعارك بقوة مركز هولندا، التي بدأت توسّع سلطتها تدريجياً، وتُقيم

القلاع والحصون التي أصبح من أشهرها (بتافيا)، وهو الاسم الذي أطلقوه على مدينة (جاكرتا)، إذ أعطوها اسم إحدى القبائل الهولندية (بتافيا)، واحتلت هولندا تتجه كلياً نحو أندونيسيا، وترمي بثقلها هناك بعد أن انهارت تجارتها في الهند بسبب منافسة كلٍّ من فرنسا وإنكلترا لها.

أخذت المنافسة بين إنكلترا وهولندا تظهر في أندونيسيا منذ عام ١٠٢٧ هـ، وإن كانت هناك معارك جانبية من قبل، وإن بقيت المنافسة هناك وفي مناطق أخرى إلا أن الحرب قد انتهت بين الطرفين على إرغام هولندا على إلغاء احتكاراتها التجارية في الهند وفي أندونيسيا، وهذا ما سبّب زيادةً في خسائر شركة الهند الشرقية الهولندية والتي بلغت ستةً وتسعين ألف روبية عام ١٠٢٦ هـ.

احتلّت فرنسا أراضي هولندا عام ١٢١٠ هـ، وكانت إنكلترا وفرنسا في حروبٍ دائمةٍ فيما بينهما، ومنافسةٍ لا تنقطع، وباحتلال فرنسا لهولندا وضمّها إليها، وعدّها جزءاً منها أصبحت ممتلكات هولندا في الشرق فرنسيةً لذا أسرعت إنكلترا واحتلّت مخازن الشركة الهولندية في الهند، وفي سومطرة دون مقاومةٍ تُذكر، وانتهى أمر الشركة عام ١٢١٤ هـ.

وبعد انتهاء الحرب بين إنكلترا وهولندا أيام حروب نابليون بونابرت عادت الحكومة الهولندية فاستولت على ممتلكات الشركة السابقة من جديد، وبدأت في استعمار أندونيسيا. وبعد هزيمة نابليون، واستقلال هولندا تمّ توقيع اتفاقية بين هولندا وإنكلترا، تركت هولندا بموجبها جزيرة سيلان، والكاب في أقصى جنوبي إفريقية، وجزائر الهند الغربية في أمريكا إلى إنكلترا، وبالمقابل تخلّت إنكلترا عن أندونيسيا لهولندا، وكانت انكلترا قد احتلّت جزءاً من أندونيسيا، وفي عام ١٢٣٢ هـ رفع الهولنديون رايتهم من جديد فوق (بتافيا)، ولكن لم يدخل الهولنديون البلاد دون مقاومةٍ، فقد قامت عدة حروبٍ بين السكان وبين الدخلاء، كان من أشهرها:

١ ـ حروب (ديبو نيغورو) الأمير المسلم: واستمرّت خمسة أعوام، وانتهت عام ١٢٤٦ هـ.

٢ ـ حروب (بدري): وبدري جمعية دينية تأسست قبل وصول الهولنديين بقليل، وتعني البيضاء، رمزاً لطهارة القلوب، وصفةً للملابس البيضاء التي لبسوها، وبدأوا بالدعوة للإسلام، وعندما نزل الهولنديون في أندونيسيا أعلنت جماعة (بدري) الجهاد، واستطاعت إحراز النصر، وأقامت حكماً برئاسة مجلسٍ يضمّ ثمانية علماء، وبرز من أبطال الجهاد الشيخ مصطفى سحاب.

أشعلت هولندا الحرب الأهلية بين السكان بينما انصرفت هي لقتال جماعة (بدري)، واستمرّت الحرب خمس عشرة سنة (١٢٣٧ ـ ١٢٥٣ هـ).

وكان الهولنديون ينتصرون على الملوك المحليين بالخديعة والمكر والغدر، لا بالقوة العسكرية، وإن كان النصر يتمّ أحياناً على بعض الملوك بالقوة وأفضلية السلاح.

وبعد أن سيطرت هولندا على جزيرة (جاوه) إثر حروب الأمير (ديبو نيغورو) اتجهت إلى الممالك الأندونيسية الأخرى تخضعها مملكةً مملكةً حتى استطاعت أن تتغلّب على الممالك جميعها في بداية القرن الرابع عشر الهجري، ولعلّ أشهر هذه الحروب التي جرت خارج جزيرة (جاوه) هي:

٣ ـ حرب (آتشيه) في شمالي سومطرة: وقد استمرّت هذه الحرب إحدى وثلاثين سنة (١٢٩٠ ـ ١٣٢٢ هـ) وقد أعلن سكان مملكة (آتشيه) الجهاد ضد الهولنديين الذين أرادوا أن يبسطوا نفوذهم على المسلمين، وكان السلطان آنذاك يدعى (إبراهيم منصور شاه)، وظهر من الأبطال في هذه الحرب (تنكو عمر)، ولكن إن انتهت الحرب عام ١٣٢٢ هـ فإن

الاضطرابات استمرت عشر سنوات أخرى أي حتى عام ١٣٣٢ هـ قبل الحرب العالمية الأولى.

قامت الحرب العالمية الأولى، وقد استقرت أقدام الهولنديين في أندونيسيا تقريباً، ولكن هذه الحرب لم تغيّر شيئاً من الأوضاع السياسية، وبعد انتهاء الحرب بدأت هولندا بتطبيق سياستها الاستعمارية الصليبية، ومنها العمل على إبادة المسلمين، وإفسادهم، وإبعادهم عن دينهم، ونهب ثروات البلاد بما يرضي نهمها، وبما يجعل السكان فقراء الأمر الذي يُلزمهم الحاجة والتوجّه نحو النصرانية ـ حسب التصور الصليبي ـ.

اتجه الأندونيسيون نحو توحيد الصفوف، وتأسيس الجمعيات، وتنظيم الأحزاب، ولعب المسلمون الملتزمون الدور الكبير فيها، ومن هذه التنظيمات:

١ ـ الجمعية الخيرية في جاكرتا، وتأسست عام ١٣١٩ هـ.

٢ ـ جمية مكارم الأخلاق الخيرية في (سورابايا) في شرقي جاوه.

٣ ـ شركة إسلام في (صولو)، وأسسها الحاج (سمنهودي)، وكان يُسانده في الحركة (عمر سعيد شكرو أمينوتو) الذي صار فيما بعد زعيم هذه الهيئة، والتي انقلبت عام ١٣٣٠ هـ إلى حزبٍ سياسيٍ عُرف باسم حزب (شركة إسلام)، وعمل هذا الحزب على توحيد جهود الأندونيسيين، ورفع مستوى المعيشة للسكان، وابتدأ في كفاحه ضدّ الهولنديين، وتطورت المجابهة من سياسةٍ اقتصاديةٍ إلى جهادٍ مستمرٍ، وظلّ دعامةً من دعائم الاستقلال. وقد بدأ بمقاطعة الحكومة عام ١٣٤٢ هـ، إذ خرج أعضاؤه من المجلس النيابي.

٤ ـ الجمعية المحمدية: وأسسها محمد دحلان عام ١٣٣١ هـ، وقد ركّزت جهودها على التعليم، ونشر مبادىء الإسلام، فافتتحت المدارس،

وأقامت جامعةً، كما أنشأت المساجد، والمستشفيات، وتعدّ أكبر جمعيةٍ تعليميةٍ في العالم، إذ تُشرف على ألفٍ وخمسمائة مدرسةٍ ثانويةٍ، وسبعمائة مستشفىً، وثلاثمائة دارٍ للأيتام.

٥ ـ جمعية الإرشاد في (سورابايا)، وأسسها أحمد السكرتي، وهو ذو أصل سوداني، وتركّز اهتمامها على التعليم، ولا تُدرّس إلا باللغة العربية، وأنشئت عام ١٣٣١ هـ.

٦ ـ الجمعية العائشية التي تأسست عام ١٣٣٥ هـ، وهي خاصة بالسيدات، ومركزها مدينة (ميدان) في جزيرة سومطرة.

٧ ـ الحزب الاشتراكي الديمقراطي الهولندي بأندونيسيا وهو فرع للحزب الاشتراكي الهولندي بهولندة، وذلك أن هولندا كانت تعدّ أندونيسيا جزءاً منها على حين أن مساحة أندونيسيا تفوق مساحة هولندا بـ (٦٨) مرةً، ورضي هذا الحزب بهذا الاعتبار ورُضي به، وعدّ نفسه فرعاً للحزب الذي مركزه هولندا، وعندما انكشف أمر هذا الحزب عدّ نفسه مستقلاً وذلك عام ١٣٣٨ هـ، وبعد عامٍ واحدٍ أُعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي، والتحق بالمنظمة الشيوعية العالمية (كومنترن)، وكان هذا الحزب يلقى كل تأييدٍ من السلطات الهولندية.

وقامت ثورة واسعة في البلاد لم تستطع القوات الاستعمارية الصليبية من إطفاء نارها إلا عام ١٣٤٦ هـ، وهذه الثورة، وهذا الوعي الذي تمثّل في تأسيس الجمعيات، وتنظيم الأحزاب لم يزد هولندا إلا حقداً على السكان المسلمين، وتصميماً على سلب خيرات البلاد كلها، وضرب السكان ضربةً رادعةً، وأعدّت الخطة اللازمة لذلك، واستمرّت في تنفيذها حتى اندلاع نار الحرب العالمية الثانية.



الفصل الأول

أندونيسيا من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُلغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) وهولندا تعمل على تطبيق سياسةٍ استعماريةٍ، صليبيةٍ حاقدةٍ، والسكان في ضيقٍ شديدٍ يوقدون نار الثورة ببطءٍ، ويتحركون بترنّحٍ مما يُعانون من الظلم، والفقر، والجهل، والمرض، والذلّ نتيجة تلك السياسة الغاشمة.

واستمرّ تأسيس الجمعيات وتنظيم الأحزاب، ومن أشهر هذه التنظيمات في هذه المرحلة:

١ ـ جمعية نهضة العلماء، وأسّسها هاشم أشعري عام ١٣٤٥ هـ، وصارت من أكبر الأحزاب السياسية، وللحزب قسم نسوي يُسمّى «مسلمات النهضة»، كما أقام فيما بعد عام ١٣٨٦ هـ، جامعة المسلمات الأندونيسية، فهو حزب سياسي تعليمي.

٢ ـ حزب اتحاد الشعب الأندونيسي الذي أسّسه (سوتومو) عام ١٣٤٩هـ، وقد اتخذ أخيراً اسم (حزب أندونيسيا العظيم).

٣ ـ حزب الأمراء، ويرى التعاون مع الحكومة الهولندية لإمكانية الحصول على الاستقلال.

٤ ـ حزب جاوه الفتاة.

٥ ـ الجمعية الوصلية.

٦ ـ جمعية الإصلاح الإسلامي في جزيرة (مادورا)، وغيرها من الجمعيات التي بلغ عددها سبعاً وخمسين جمعية.

٧ ـ الحزب الوطني وأسّسه أحمد سوكارنو عام ١٣٤٧ هـ.

٨ ـ الحزب الإسلامي الأندونيسي انفصل عام ١٣٥٤ هـ، بقيادة (سوكيمان) عن حزب شركة إسلام.

٩ ـ جمعية الشبان المسلمين.

١٠ ـ حزب التنوير الإسلامي.

وعدّت هولندا الحركة الإسلامية في الجزر الأندونيسية خطراً شديد الأهمية فهي تتعدّى حدودها الإقليمية الضيّقة لتؤثّر وتستقطب دعم العالم الإسلامي، لذلك امتنعت السلطات الهولندية عن قمع الحركة الإسلامية بالقوة العسكرية في بادئ الأمر خوفاً من المضاعفات التي قد يُسبّبها مثل هذا الإجراء، وأخذ المسؤولون يُفكّرون في سبلٍ جديدةٍ تُمكّنهم من القضاء على خطر المقاومة الإسلامية، وأخيراً رأوا أن أفضل السبل إنما هو تشجيع الحركات الإلحادية، ونشر الفساد بالسفور، والاختلاط، ونشر ما يسمى بالفنّ، وتقديم المساعدات لأصحابه، وإيجاد تيارين رئيسين في البلاد وهما: التيار الماركسي، والتيار القومي، وتلك آراء (سنوك هورو غونغي) المستشرق الهولندي المعروف والمكلّف بالقيام بهذه الدراسة، ويرى أن القومية يمكن أن تكون عامل إضعافٍ للحركة الإسلامية وضمان أمنٍ ضدّ قيام صلات بين الحركات التحررية في أندونيسيا وبين بقية أمصار العالم الإسلامي. وأما التيار الشيوعي الماركسي فهو كفيل ببثّ الإلحاد في صفوف الأهالي ونشر الفساد بينهم، وهو الأمر الذي سيدعو المسلمين إلى مقاومته بضراوةٍ، والاتجاه إلى محاربته، والانشغال به عن مقاومة الاستعمار الهولندي ومؤسساته المختلفة، إضافةً إلى أن المسلمين إذ انتشر بينهم الإلحاد، وعمّ الفساد، فقدوا الروح المعنوية، وضاع مفهوم الجهاد، وانصرفوا إلى دنياهم لا يُبالون بشيءٍ آخر، وأصبحت أكبر همّهم، ومبلغ

علمهم، وانطلقوا وراء شهواتهم يجنُون منها ما شاء لهم هواهم، ووجدت القوات الاستعمارية الصليبية الجو أمامها هادئاً والطريق ممهدة للاستغلال وبثّ النصرانية. وإن هذا التيار سيلقى مساعداتٍ واسعةً من كل الشيوعيين في العالم، وسيكون قوياً يمكنه أن يثبت أمام ضربات المسلمين.

ثم وجدت هولندا أمراً خطيراً آخر تُشغل به المسلمين، وتُفتّت قواهم، ذلك هو فتح الباب للقاديانية التي أوجدها الاستعمار الإنكليزي في شبه القارة الهندية، وتُعدّ من ألدّ أعداء الإسلام، وتعمل باسمه للمستعمرين، وهيّأت هولندا لها أفضل الظروف التي يمكن أن تؤمّنها سلطة حاكمة، وافتتح مركز للقاديانية في البلاد، واندفع المسلمون يُقاومون القاديانية، ويذودون عن دينهم ضدّ التحريف والتضليل، فمن ناحيةٍ شُغل المسلمون في مجادلاتٍ فانصرفوا عن مقاومة الهولنديين، وهذا ما تبغيه السلطة الاستعمارية، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ اتجه الشيوعيون ودعاة العصبية القومية إلى بثّ آرائهم والدعاية لأنفسهم، وإظهار الاهتمام بقضايا الشعب البائس الذي يعيش في مستوى معاشي منخفض، فكانوا يمنّونه بمستقبل أفضل، ويعدونه بالحصول عليه والوصول إلى حياةٍ سعيدةٍ إن سار وراءهم، فصدّق الشعب الجاهل هذه الدعايات ومشى و. وحصلت هذه الفئات الضالة والمتفعة على مكاسب، وعلى تأييدٍ شعبي على حين أدار الشعب ظهره للمسلمين بالنسبة إلى ما كان عليه سابقاً، ولم يعد زعماء الحركات الإسلامية قادرين على قيادة الأمة وهذا أمل الهولنديين الكبير حيث يمكنهم التفاهم مع أية حركةٍ سوى الحركات الإسلامية لأن الحركات القومية والاشتراكية لا تهتم بالقيم، ويهمّها الحصول على المنافع والوصول إلى السلطة.

بدأت حركة تقارب بين الجمعيات والأحزاب الإسلامية، وتشكّل منها بين الحزبين شبه اتحاد باسم (المجلس الإسلامي الأعلى)، وشُغل بعقد مؤتمراتٍ إسلاميةٍ عامةٍ، كما شُغل بمسألة الخلافة، وتشكّل جمعية الخلافة في الهند الشرقية، وهي فرع لجمعية الخلافة في الهند.

الاستعمار الياباني:

اندلعت نار الحرب العالمية الثانية، ووقفت اليابان إلى جانب دول المحور ضدّ الحلفاء، وأشعلت حرباً خاطفةً في الشرق، واتجهت نحو أندونيسيا فاستسلمت هولندا مباشرةً عام ١٣٦١ هـ، بعد مقاومةٍ قصيرةٍ، وسلّمت أندونيسيا لليابان، وكانت اليابان قد أصمت بدعاياتها آذان الشرق الأقصى بأن آسيا للآسيويين، ويجب طرد الرجل الأبيض من الشرق، وإذا كانت هذه الدعاية قد استمع لها أولئك الذين ذاقوا مرارة الاستعمار من غير المسلمين الملتزمين، والذين يسيرون وراء مصالحهم، ولم يبق لهم مكان أمام الاستعمار الهولندي إلا أن هؤلاء، وأولئك قد وجدوا أنفسهم بعد دخول اليابان البلاد أنهم قد خرجوا من براثن الاستعمار الهولندي الصليبي الأوربي ليقعوا بين مخالب الاستعمار الياباني الوثني الآسيوي.

اتبعت اليابان سياسة الاكتفاء الذاتي في كل البلدان التي وقعت تحت سيطرتها، ومعنى هذا أن كل منطقة ستضطر إلى إنتاج ما تحتاج إليه من الحبوب، والمواد الغذائية، والأولية اللازمة، وتعطّل بذلك كثير من الرجال عن العمل فاستطاعت السلطة إيجاد عملٍ لهم في القطاع الحربي، وبهذا أصبح توزيع ضرورات الحياة مختلاً جداً لأن المنتجات الفائضة في منطقة لا يمكن تصريفها، وفي الوقت نفسه لا يمكن جلب الضروري لها، وأكثر المناطق الأندونيسية تنتج الفائض عنها، فتتكدّس المواد الفائضة ولا سبيل للحصول على الضروري ولا للحصول على المال.

ولم يمض شهر على الاحتلال الياباني حتى صدر مرسوم بحلّ الأحزاب السياسية جميعها بل والمنظمات الأخرى، ومنعها من الاستمرار في نشاطها، وقد درّب اليابانيون الناس تدريباً عسكرياً. وألفوا منهم فرقاً للدفاع الوطني، وأرادوا أن تكون هذه الفرق ضدّ الحلفاء، ليتمكّنوا من البقاء في أندونيسيا، وكان قائد هذه الفرق الجنرال (سوديرمان) وهو من العلماء، وأكثر ضباطه من جمعية المحمدية، وكان الهدف التدريب، ولم

يرض المسلمون عن هذه الفرق فأسسوا حزب الله برئاسة (زين العارفين) من جمعية نهضة العلماء، وقد تدرّبوا أيضاً على يد اليابانيين، ليخفوا تنظيمهم الذي كان على غايةٍ من السرية.

قام الأندونيسيون بحركات داخل بلادهم ضدّ الاحتلال الياباني، وكانوا ينتظرون غزو الحلفاء لبلادهم، ومساعدتهم على طرد اليابانيين، وكلهم أمل أنهم سيحصلون على الاستقلال بمجرد جلاء اليابانيين عن البلاد، وذلك حسب وعود الحلفاء المتكررة وتصريحاتهم المتوالية، ولقاء نضالهم ضدّ المستعمرين الجدد.

واستسلمت اليابان بعد إلقاء القنبلة الذرية في ٧ رمضان ١٣٦٤ هـ (١٥ آب ١٩٤٥ م) وبعد يومين فقط أُعلن عن قيام حكومة أندونيسية برئاسة أحمد سوكارنو [1] ونائبه محمد حتا [2]، وعملت لتحول دون عودة الهولنديين

---

(١) أحمد سوكارنو: ولد في ١٩ صفر ١٣١٩ هـ (٦ حزيران ١٩٠١ م) في بلدة (بليتار) في شرقي جزيرة جاوه، وكان أبوه معلماً، أما أمه فهندوسية من جزيرة (بالي)، وينتمي إلى جماعة (أبنجان) الدينية، وهي في عقائدها أقرب إلى الهندوسية والبوذية الديانتين اللتين كانتا سائدتين قبل الإسلام، وتنتشر هذه العقيدة في شرقي جاوه، ولكن يدّعي أتباعها الإسلام ظاهراً.
درس أحمد سوكارنو المرحلة الابتدائية في بلدته (بليتار)، ثم انتقل إلى (سورابايا) ليلتحق بالمرحلة الثانوية، وهناك انضمّ إلى جماعة (جاوه الفتاة)، وكان يكتب في جريدة (رسول أندونيسيا)، والتحق عام ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م) بكلية الهندسة في جاكرتا وتخرج منها عام ١٣٤٣ هـ (١٩٢٥ م)، وعمل بإحدى الشركات الهولندية، ثم حصل على الدكتوراه من الجامعات الهولندية.
بدأ أحمد سوكارنو عمله السياسي عام ١٣٤٨ هـ (١٩٢٩ م)، وبعد عام اعتقل، وأطلق سراحه بعد عامين، ثم لم يلبث أن اعتقل ونُفي إلى جزيرة (فلوريس) إحدى جزر مجموعة الصوند الصغرى، وبعدها نقل إلى (بنكولن) في جزيرة سومطرة، وأطلق سراحه عندما أخرج اليابانيون من المعتقلين السياسيين، وتسلّم رئاسة الجمهورية، وكان يميل إلى الشيوعية، وتوفي في مستشفى جاكرتا في ١٧ ربيع الثاني ١٣٩٠ هـ (٢١ حزيران ١٩٧٠ م).

(٢) محمد حتا: ولد في جزيرة سومطرة في ٨ جمادى الأولى ١٣٢٠ هـ (١٢ آب ١٩٠٢ م)، درس الاقتصاد في جامعة (روتردام) في هولندا، واشترك في الجمعية =

إلى البلاد بعد انسحاب اليابانيين، وتحرّك الأندونيسيون لنزع السلاح من أيدي اليابانيين، وصارت فرق الدفاع نواة الجيش، بينما أسّس حزب الله حكومةً وسط جزيرة جاوه في بقعةٍ جبليةٍ عُرفت باسم (دار الإسلام)، وأطلقوا على عاصمتها اسم (المدينة المنورة)، وجعلوا لغتها الرسمية اللغة العربية، وعملوا على تطبيق الشريعة في الحكم، برئاسة زين العارفين.

ولكن القيادة العليا للحلفاء، أصدرت أوامرها للقوات اليابانية المستسلمة بأن تُحافظ على الأمن، وتحتفظ بأسلحتها، وتنتظر وصول قوات الحلفاء لاستلام الأمر منها، ولم تُدرك الحكومة الأندونيسية سرّ وخطر هذا الأمر. وجاء الجنود البريطانيون، ولم يتألم السكان من مجيئهم في بداية الأمر، ولكن لم يلبث أن أخذ الجنود الهولنديون يدخلون أندونيسيا تحت مظلّة وحماية البريطانيين، وطلب الهولنديون اعتقال الزعماء الأندونيسيين، وأخذوا يُحاولون إقناع حلفائهم بأن حركة الاستقلال هذه إن هي إلا مؤامرة يابانية، وادّعى الحلفاء أنهم جاءوا لحفظ الأمن والنظام، وعندما اتضح للسكان الهدف الحقيقي من وراء نزول الحلفاء نشب القتال بينهم وبين القوات الهولندية والبريطانية. وقد رفضت القوات الهندية المسلمة الموجودة في صفوف القوات البريطانية قتال إخوانهم المسلمين الأندونيسيين، إذ رفضوا الأوامر، وأعلنوا العصيان، وكانت الهند لا تزال دولةً واحدةً، لم تنفصل بعد إلى هند وباكستان، وكانت لا تزال تحت السيطرة البريطانية.

تداعى المسلمون من مختلف أرجاء أندونيسيا لعقد اجتماعٍ بعد أن وجدوا أن الحركات الاستعمارية الصليبية، والشيوعية الإلحادية، والمحلية العلمانية ومن يسير وراء هؤلاء، جميعاً لمصلحةٍ له، كلهم يتفقون ضدّ

= الأندونيسية بهولندا، وفي المؤتمر الدولي لمناهضة الاستعمار العالمي في بروكسل في بلجيكا، وزار اليابان، وتولّى رئاسة تحرير جريدة (نداء الشعب)، واعتقل عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) حتى أطلق اليابانيون سراحه عندما دخلوا أندونيسيا بعد سجن دام سبع سنوات، ثم أصبح نائباً لرئيس الجمهورية، ثم اعتقل في جزيرة (بانكا) وكان صاحب دين وخلق.

المسلمين، ويعملون لإبعادهم بعد أن رأوا مكانتهم وقيادتهم للأمة. وعُقد هذا اللقاء في مدينة جاكرتا في الثاني من شهر ذي الحجة ١٣٦٤ هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٤٥ م)، وكان ذلك أكبر مؤتمرٍ إسلاميٍ، وتمّ الاتفاق على الانضواء في تنظيمٍ إسلاميٍ واحدٍ، سمي (مجلس شورى مسلمي أندونيسيا) وعرف باسم «ماشومي»، ولم يُعارض أحد من الحضور ولم يتخلّف أحد، بل كان إجماع على ذلك، وهذا ما أخاف المستعمرين الصليبيين ففضّلوا التفاهم مع العلمانيين المحليين من شيوعيين، وقوميين، ومن عُرفوا باسم الوطنيين، وأسرعوا إلى عقد لقاءٍ بين ممثلي هولندا وممثلي الجمهورية الأندونيسية برئاسة الوسيط البريطاني اللورد (كيليرن)، ونتج عن اللقاء توقيع اتفاق (لينجار دجاتي) الذي اعترفت هولندا بموجبه بسلطة الحكومة القائمة الفعلية على جزر (جاوه، سومطرة، مادورا) فقط، ولم يدم هذا الاتفاق طويلاً إذ أخذ الهولنديون يقومون بأعمال عسكرية ضدّ الحكومة الأندونيسية والأراضي التي تسيطر عليها. وتدخّلت الأمم المتحدة وألزمت هولندا على وقف إطلاق النار، وتبع ذلك عقد هدنة مؤقتة، وبعد جهودٍ توصّل الطرفان إلى اتفاق (رانفيل)، و(رانفيل) اسم الباخرة الأمريكية التي عقدت عليها المفاوضات في شهر صفر ١٣٦٧ هـ (كانون الثاني ١٩٤٨ م)، ولكن بعد أن انتقصت أراضي الجمهورية الأندونيسية، واقتصرت على قسم من جزيرة جاوة، وقطعةٍ صغيرةٍ من سومطرة، وكانت عاصمة الجمهورية مدينة جوكجاكرتا، أما الهولنديون فقد بقوا في بتافيا (جاكرتا) ولكن لم ينته العام حتى قامت هولندا مجدداً بأعمالٍ عسكريةٍ، واحتلّت العاصمة جوكجاكرتا، واعتقلت الزعماء الأندونيسيين ومنهم: أحمد سوكارنو، ومحمد حتا، وعجوز سالم[1]، وسوتان شاهرير[2]، إضافةً إلى عددٍ من الوزراء

---

(١) عجوز سالم: شغل منصب وزير الخارجية عدة مرات، وكان مسلماً تقياً، توفي عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤ م).

(٢) سوتان شاهرير: تسلّم رئاسة الوزراء عدة مرات، وكان في الوفد الذي فاوض هولندا للحصول على الاستقلال.

وكبار الموظفين وذلك في ١٧ صفر ١٣٦٨ هـ (١٨ كانون الأول من عام ١٩٤٨ م) فاستلم (سفافردوين) أحد زعماء حزب ماشومي السلطة مع عددٍ من زعماء الحزب الوطني، ونقلوا مقرهم من العاصمة (جوكجاكرتا) إلى مكانٍ داخل جزيرة سومطرة وتابعوا قتال الهولنديين، وقام الجيش الأندونيسي والشعب بحرب عصاباتٍ أنهكت قوات المستعمرين الصليبيين الذين وجدوا أنهم لا طاقة لهم باستمرار المقاومة، كما أن الرأي العام ضدهم، ويخضعون لضغطٍ خارجي، ولذا فقد اضطروا إلى الموافقة على عقد مؤتمر المائدة المستديرة في (لاهاي) في شوال ١٣٦٨ هـ (آب ١٩٤٩ م) للمفاوضة على نقل السلطات كاملةً إلى الحكومة الأندونيسية ودون قيدٍ أو شرطٍ، وفي ٧ ربيع الأول ١٣٦٩ هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٤٩ م) تمَّ نقل السلطات في احتفالٍ في مدينة (لاهاي)، وكان يُمثّل أندونيسيا محمد حتا.

ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فقد عمل أعداء المسلمين جهدهم لتصديع حزب ماشومي الذي يُمثّل وحدة المسلمين، وكان أول انفصالٍ حدث في هذا التنظيم عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م) عندما انفصلت جماعة من حزب (شركة إسلام) من التنظيم، وأعلنت عن إعادة قيام حزبهم، كحزبٍ مستقلٍ، ويعود ذلك إلى معارضة حزب ماشومي لحكومة عامر شرف الدين الشيوعية. ثم انشق عنه حزب التربية والاستقلال برئاسة سراج الدين عباس عام ١٣٦٨ هـ. وبعد خمسة أعوام حدث انفصال آخر عندما أعاد حزب نهضة العلماء قيام حزبه من جديد، واعتباره حزباً منفصلاً عن حزب ماشومي، بل أصبح يقف في الصف المعارض لحزب ماشومي على الحق وعلى الباطل، ومع ذلك بقي للحزب مكانته ويُمثّل الأغلبية الإسلامية[1].

(١) انعقد بعدئذٍ مؤتمر عام ضمّ الفئات الإسلامية كلها، وعُدَّ حزب (ماشومي) أصلاً، وكل الأحزاب والمنظمات الإسلامية الأخرى فروعاً له.

ومن ناحيةٍ ثالثةٍ عمل أعداء المسلمين على مختلف أسمائهم على تقوية الشيوعيين للوقوف في وجه التيار الإسلامي، فقد أوكل رئيس الجمهورية أحمد سوكارنو إلى عامر شرف الدين الشيوعي رئاسة الحكومة في ١٤ شعبان ١٣٦٦ هـ (٣ تموز ١٩٤٧ م) فاحتفظ لنفسه إضافة إلى رئاسة الوزراء بمنصب وزير الدفاع ليتمكّن من الإشراف على القوات المسلحة، ويستطيع اللعب بتصفية العناصر الإسلامية من الجيش وخاصة الضباط أصحاب الرتب العليا، وإحلال ضباط شيوعيين مكانهم، غير أن هذا العمل لقي معارضة عنيفةً من الشعب، والصحافة، والمجلس النيابي، وأمام هذا الضغط الشعبي اضطر محمد حتا نائب رئيس الجمهورية أن يستخدم سلطته فأصدر مرسوماً جمهورياً بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٣٦٧ هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٤٨ م) يقضي بإقالة حكومة عامر شرف الدين، وتولّى بنفسه مهمة تشكيل وزارة جديدةٍ فثارت ثائرة الشيوعيين، وابتدأ هجومهم العنيف.

الثورة الشيوعية الأولى:

ألّف الحزب الشيوعي الأندونيسي مجلساً للثورة وقيادة عليا، وقدم أحدهم، وهو (عيديد) مذكرةً إلى الحكومة يُطالب فيها بالتبادل السياسي مع الدول الشيوعية، وبالتأميم، ومصادرة الأملاك، وإقالة الحكومة القائمة التي يرأسها محمد حتا. وفي ١٩ شوال ١٣٦٧ هـ (٣ أيلول ١٩٤٨ م) دعت صحيفة العمال الشيوعية الحكومة إلى الانضمام إلى المعسكر الشيوعي تحت لواء (الكرملين)، والسير مع الدول الماركسية.

وفي ١٥ ذي القعدة ١٣٦٧ هـ (١٨ أيلول ١٩٤٨ م) بدأت الحركة الشيوعية باختطاف ضباطٍ من الجيش، وقامت بأعمال الإرهاب في كل مكانٍ، وتدخّلت الحكومة، فأنزلت قوات الجيش إلى الشوارع، وأنذرت المختطفين بالإفراج عمن اختطفوهم، فلم يستجب أحد للأوامر، بل زادت الحوادث عنفاً، واختطف الشيوعيون بعض القادة المسلمين، وكان منهم

الدكتور (ماورش) وثلاثة من زملائه، وقتلوهم مباشرةً، ومثّلوا بجثثهم، وهاجموا مراكز الشرطة.

وفي ١٦ ذي القعدة ١٣٦٧ هـ (١٩ أيلول ١٩٤٨ م) أعلنت إذاعة (ماديون) عن قيام جمهورية أندونيسيا السوفيتية، وتولّى رئاسة الحكومة فيها عامر شرف الدين الذي ألقى بياناً من الإذاعة. وهكذا أصبح في أندونيسيا حكومتان، أولاهما وهي الشرعية برئاسة محمد حتا وعاصمتها (جوكجاكرتا)، وثانيتهما سوفيتية برئاسة عامر شرف الدين، وعاصمتها (ماديون).

أعلن المسلمون الجهاد، ودوّت كلمة (الله أكبر) في كل مكانٍ، وتحرّك الجيش الأندونيسي بقيادة (عبدالحارث ناسوتيون)[1] فاستطاع القضاء على الشيوعيين. وكان نتيجة الثورة قتل ألف وخمسمائة من العلماء وأساتذة المدارس الإسلامية، وإحراق جثثهم بعد إعدامهم، وكُويت أعين عددٍ كبيرٍ من الأطفال تتراوح أعمارهم بين الثامنة والثالثة عشرة بالحديد المحمّى.

وسيق زعماء الشيوعيين إلى السجون والمعتقلات، وقدّموا للمحاكمة، فحكم على عددٍ منهم بالإعدام، ونُفّذ بهم رمياً بالرصاص في ١٨ صفر ١٣٦٨ هـ (١٩ كانون الأول ١٩٤٨ م) في مدينة (كارانغ أنغان) في مقاطعة (سوراكارتا) جزاءً بما اقترفت أيديهم، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة عامر

---

(١) عبدالحارث ناسوتيون ولد عام ١٣٣٦ هـ (١٩١٨ م) في جزيرة سومطرة، كان أبوه من رجال العلم، تعلم بإحدى المدارس الهولندية، وعمل مدة بالتدريس، ثم التحق بالكلية العسكرية الهولندية في (باندونغ) وتخرّج عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م)، والتحق بجيش جزر الهند الشرقية، اشترك في حرب العصابات أثناء الاحتلال الياباني، ووقع في الأسر.
تولّى رئاسة الأركان بعد الاستقلال حتى ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م)، ثم تولّى منصب وزير الدفاع، أحبط الانقلاب الشيوعي في ٥ جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ (٣٠ أيلول ١٩٦٥ م)، أعفي من منصبه، وتولّى مكانه سوهارتو.

شرف الدين إضافةً إلى تسعةٍ من رفاقه، وكان هذا بأوامر رئيس الحكومة، نائب رئيس الجمهورية محمد حتا على حين بقي أحمد سوكارنو صامتاً في هذه المدة كلها.

ولكن الحزب الشيوعي الهولندي الذي حرّك الثورة كان على نيّةٍ أو على اتفاقٍ لإعادة الكرة من قبل هولندا على أندونيسيا، لذلك ما أن قُضي على الثورة الشيوعية حتى شعرت هولندا أن الوقت مناسب لها لتتحرك من جديدٍ فإن وضع البلاد لا يسمح لها بالدفاع عن أرضها. وفي الوقت نفسه يجب ألا تسمح للمسلمين باستلام السلطة، وهذا ما تؤيّدها فيه الدول الاستعمارية كلها وبالتالي الأمم المتحدة التي تتحرّك أساساً حسب إشارة ورأي تلك الدول الكبرى الاستعمارية الصليبية، فأسرعت هولندا وأرسلت قواتها التي احتلت العاصمة (جوكجاكرتا)، واعتقلت الزعماء في ١٧ صفر ١٣٦٨ هـ (١٨ كانون الأول ١٩٤٨ م) كما سبق أن رأينا، وكان اعتقال أحمد سوكارنو للتعمية، وللاحتفاظ به على رأس القائمة التي يُطلقون عليها اسم «الوطنية».

الفصل الثاني

الاستقلال

حصلت أندونيسيا على استقلالها ـ كما سبق أن ذكرنا ـ في ٧ ربيع الأول ١٣٦٩ هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٤٩ م) وكانت مُؤلفةً من جمهورية أندونيسيا والدويلات التي أقامتها هولندا، فهي دولة اتحادية، واستمرّ ذلك النظام حتى ٤ ذي القعدة ١٣٦٩ هـ (١٧ آب ١٩٥٠ م).

عندما سُلّمت السلطات السيادية رسمياً إلى جمهورية أندونيسيا قامت اضطرابات خطيرة في مناطق الدويلات، وساد فيها العنف، وبدت بوادر حربٍ أهلية، فتقدّم محمد ناصر أحد زعماء حزب ماشومي في المجلس النيابي باقتراحٍ عُرِف فيما بعد بـ (اقتراح محمد ناصر الوحدوي)، ويقضي بأن تقوم كل دولةٍ من دول الاتحاد بما في ذلك جمهورية أندونيسيا (جمهورية جوكجاكرتا) بحلّ نفسها، ثم تقوم على أنقاض الجميع دولة جمهورية أندونيسيا، وقد حصلت الموافقة على هذا الاقتراح بالإجماع، وتمّ ذلك، وابتعد شبح الحرب الأهلية الذي كان مخيماً على البلاد، ويتنظره المستعمرون الصليبيون الهولنديون.

عهد إلى محمد ناصر بتشكيل أول حكومةٍ في جمهورية أندونيسيا الموحدة في ٤ ذي القعدة ١٣٦٩ هـ (١٧ آب ١٩٥٠ م). وبقيت هذه

الوزارة في الحكم حتى ربيع الأول ١٣٧١ هـ (كانون الأول ١٩٥١ م) حيث تعاون الشيوعيون مع رئيس الجمهورية أحمد سوكارنو للوقوف في وجهها.

كلّف رئيس الجمهورية زعيماً آخر من قادة حزب ماشومي هو (سويكيمان) لتشكيل الوزارة، واستمرّت ما يقرب من عامٍ في السلطة، وتقرّر إجراء انتخاباتٍ في مطلع عام ١٣٧٥ هـ (أيلول ١٩٥٥ م)، لتشكيل المجلس التأسيسي لوضع دستورٍ دائمٍ للبلاد، ثم اعتباره مجلساً نيابياً، وتقرّر أن يضمّ المجلس مائتين وثلاثةً وسبعين عضواً، وعهد إلى برهان الدين هاراهاب أحد قادة حزب ماشومي لتشكيل الحكومة التي ستشرف على الانتخابات، وأجريت الانتخابات، واشترك فيها سبعة وعشرون حزباً، وأظهرت الانتخابات تقدّم أربعة أحزاب، وكانت النتائج كالآتي:

حزب ماشومي	وحصل على ٥٧ مقعداً وظهرت شعبيته خارج جزيرة جاوه، ونال أقل الأصوات في شرقي جزيرة جاوه.
الحزب الوطني	وحصل على ٥٧ مقعداً، ونال أكثر الأصوات في جزيرة جاوة.
نهضة العلماء	وحصل على ٤٥ مقعداً.
الحزب الشيوعي الأندونيسي	وحصل على ٣٩ مقعداً.
الحزب النصراني البروتستانتي	وحصل على ٨ مقاعد.
الحزب النصراني الكاثوليكي	وحصل على ٦ مقاعد.
شركة إسلام	وحصل على ٥ مقاعد.
التربية الإسلامية	وحصل على ٤ مقاعد.

عهد رئيس الجمهورية أحمد سوكارنو إلى رئيس الحزب الوطني (علي ساستروا ميغويو) بتشكيل الوزارة، فألّف حكومة ائتلافية، كانت أميل إلى الشيوعية، ووقف حزب ماشومي موقف المعارضة، وكان قد قرر ألا يتعاون مع الشيوعيين أو مع من يعطف على الشيوعيين أو مع من يعطف عليه الشيوعيون، وعُرفت هذه السياسة بالمبدأ المجنّح، لهذا كانت معارضته عنيفة، وبالتالي كان الحقد عليه شديداً.

قام الرئيس أحمد سوكارنو عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) بزيارة للامبراطورية الروسية، تلتها زيارة إلى الصين، وعندما رجع إلى بلاده أعلن أن الطريق الوحيدة للتقدم هو السير في خط «الديمقراطية الموجهة»، وتقضي أن يُعيّن رئيس الجمهورية نصف أعضاء المجلس النيابي، فرفض المجلس النيابي هذه النظرية، فحُلّ بموجب مرسوم جمهوري بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٣٧٨ هـ (٥ تموز ١٩٥٩ م)، ثم أُلغي كذلك المجلس النيابي الذي تلاه، ودعي المجلس النيابي الذي أُلغي عام ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥ م)، ثم صدر مرسوم جديد بتاريخ ١٦ رمضان ١٣٧٩ هـ (١٣ آذار ١٩٦٠ م) ألغاه ليحلّ محلّه مجلس نيابي جديد يقبل نظرية «الديمقراطية الموجّهة»، ولقد رفض حزب ماشومي، والحزب الاشتراكي هذه النظرية، وأيّدها كل من الحزب الوطني، وحزب نهضة العلماء، والحزب الشيوعي وأعطى المجلس النيابي الجديد رئيس الجمهورية أحمد سوكارنو لقب «القائد العظيم للثورة»، مما جعله فوق الدستور، ثم انتخبه عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) رئيساً مدى الحياة.

ومن ناحية ثانية كان نائب رئيس الجمهورية محمد حتا قد قدّم استقالته من منصبه احتجاجاً على هذه السياسة، وعلى النفوذ الواسع الذي أصبح للشيوعيين الذين أصبحوا يستخدمون اسم الرئيس أحمد سوكارنو، ويتحركون من خلفه إضافةً إلى استخدام الحزب الوطني لهذا الاسم أيضاً، وأخذ محمد حتا يؤيّد حزب ماشومي، وكل من يقف في وجه هذه

السياسة. وكانت حكومة الحزب الوطني الائتلافية التي يرأسها (علي ساستروا ميغويو) ضعيفةً، فأخذ الاستغلال الشيوعي يُسيطر على سياسة أندونيسيا الداخلية. وارتفعت الأصوات تُطالب بتحسين الأوضاع والاهتمام بالمناطق التي خارج جزيرة جاوة إذ كانت مهملةً، ونتيجة لهذا الوضع حدث انقلاب في جزيرة سومطرة التي كانت تُعدّ مركزاً قوياً لحزب ماشومي، وقد حصل على ٩٠٪ من أصوات الناخبين فيها، وبسبب السياسة العامة استقال وزراء حزب ماشومي من حكومة سومطرة المحلية، وبدا التوتّر، وظهر عدم ارتياح السكان عامةً، وفُوجئ الشعب بانقلاب في الجزيرة عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) يقوده العقيد أحمد حسين المعروف باسم «نمر سومطرة» لجهاده الطويل ضدّ الهولنديين في معركة الاستقلال، ومن زعماء الثورة أيضاً مدير الجامعة، ومحافظ بنك أندونيسيا كما اشتعلت الثورة في جزيرة سيليبس (سلاويزي). ولكن فشلت هذه الثورة بعد أن استمرّت مدةً من الزمن، وبعد خمودها استمرّ أفرادها يُقاتلون كحرب عصاباتٍ. واقترح رئيس الجمهورية تقسيم سومطرة إلى ثلاث مناطق بعد ثورتها في سبيل التجزئة، وارتفعت الأصوات تطالب باستقالة الحكومة، وتتجه الأنظار إلى محمد حتا ليتسلّم السلطة، ولكن الحكومة قرّرت البقاء في استلام السلطة، وأصرّ عليها الرئيس أحمد سوكارنو. وما كان من حزب ماشومي إلا أن سحب وزراءه منها، وتبعه حزب نهضة العلماء، فاضطرت الوزارة عندها إلى الاستقالة، وأعلن الرئيس أحمد سوكارنو حالة الطوارئ، وتطبيق الأحكام العرفية في سائر البلاد، وذهبت محاولات الرئيس في تشكيل وزارة مع إبقاء حزب ماشومي بعيداً عنها سدى إذ أصرّ حزب نهضة العلماء على عدم الاشتراك في حكومةٍ لا يُشارك فيها حزب ماشومي، فشكّل الرئيس بنفسه وزارةً نصف أعضائها من المجلس النيابي دون استشارة الأحزاب.

وقُضي على الثورة تماماً عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م)، واعتقل بعد ذلك

محمد ناصر، وشرف الدين براويرا نيغارا، وبرهان الدين هاراهاب، وعدد آخر من قادة حزب ماشومي، وقادة حركة الشبان المسلمين الأندونيسيين، رغم أن الحكومة قد أصدرت عفواً عاماً عن كل من شارك في الثورة، وذلك في سبيل تهدئة الأوضاع.

محاولات اغتيال أحمد سوكارنو:

في هذه المدة جرت عدة محاولات لاغتيال الرئيس أحمد سوكارنو بسبب النقمة عليه نتيجة سياسته التعسفية، وتوجّهه نحو الشيوعية، ففي عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) هوجم بعد حفلةٍ مدرسيةٍ بقنبلةٍ يدويةٍ، ولكنه نجا، وجُرح غيره، وتمّ إلقاء القبض على الجناة، فأُعدموا رمياً بالرصاص.

وهاجمت طائرة مقاتلة القصر الجمهوري بجاكرتا، وضربت مكتب الرئيس بالصواريخ، ولكنه كان غائباً عنه، وهرب قائد الطائرة، ولكن أُلقي القبض عليه وأُعدم.

وجرت ثمان محاولاتٍ لاغتياله، ولكن كان ينجو في كل مرةٍ ليزداد عتواً وفساداً، ولتكون عاقبته وخيمةً أكثر. والله أعلم.

مشكلة غينيا الجديدة:

جزيرة غينيا الجديدة أكبر جزر أندونيسيا، وثاني أكبر جزر العالم مساحةً بعد (غروئنلندا)، تبلغ مساحتها ٧٨٥ ألف كيلو متر مربع، وتقع شمال استراليا، ويفصلها عنها مضيق (توريس)، وتنقسم إلى قسمين:

١ ـ القسم الغربي، ويعرف باسم «إيريان الغربية»، وتبلغ مساحته ٤١٣ ألف كيلومتر مربع، ولم تستطع الدولتان أندونيسيا وهولندا الاتفاق عليه في معاهدة ٧ ربيع الأول ١٣٦٩ هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٤٩ م) فبقي تحت السيطرة الهولندية.

وافقت هولندا تحت الضغط العسكري على إجراء استفتاءٍ عام بين السكان عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م)، فتحوّل هذا الإقليم إلى إشراف الأمم المتحدة في جمادى الأولى ١٣٨٢ هـ (تشرين الأول ١٩٦٢ م)، وأخيراً انتهى الأمر إلى أن ضُمّ إلى أندونيسيا في شهر ذي الحجة ١٣٨٢ هـ (أيار ١٩٦٣ م)، ثم جرى استفتاء في ربيع الأول ١٣٨٩ هـ (حزيران ١٩٦٩ م) فأعطت غالبية السكان أصواتهم إلى جانب البقاء تحت الحكم الأندونيسي. وعاصمة هذا القسم مدينة (كوتابارو) وتسمى الآن (سوكارنابورا).

٢ ـ القسم الشرقي: وكان يتبع ألمانيا، ولكنه وضع تحت الانتداب الاسترالي إثر هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وبقي تابعاً لها، وتبلغ مساحة هذا القسم ٣٧٢ ألف كيلومتر مربع.

ولا يزيد عدد سكان الجزيرة كثيراً على المليون، فالكثافة قليلة لا تكاد تصل إلى ١,٥ شخص في الكيلومتر المربع الواحد. ويعيش السكان فيها حياةً بدائيةً على شكل قبائل تتنقل بين الغابات.

وغينيا الجديدة غنية بالثروات المعدنية والطبيعية، ولا تزال بكراً، وتُغطّي المياه والمستنقعات الأجزاء المنخفضة منها.

الخلاف مع ماليزيا:

أعلن عن قيام اتحادٍ بين كلٍ من اتحاد الملايو، وسنغافورة، وبورنيو الشمالية، وساراواك، بناءً على استفتاء أجري في ربيع الثاني ١٣٨٢ هـ (أيلول ١٩٦٢ م)، وأيّدت هذا المشروع المجالس التشريعية في (ساراواك) و(بورنيو الشمالية)، ولكن حكومة (بروني) لم تُقرّر الدخول في هذا الاتحاد. ثم بناءً على اتفاق ماليزيا الذي جرى بين (اتحاد الملايو) و(سنغافورة) و(ساراواك) و(بورنيو الشمالية) وبين الحكومة البريطانية بتاريخ ١٧ صفر ١٣٨٣ هـ (٩ تموز ١٩٦٣ م)، وقد نصّ هذا الاتفاق على انتقال السيادة في (بورنيو الشمالية) التي أصبح يُطلق عليها اسم (صباح)،

و(ساراواك) و(سنغافورة) من يد الحكومة البريطانية إلى يد الحكومة الماليزية بتاريخ ١١ ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (٣١ آب ١٩٦٣ م).

ولكن أندونيسيا والفيليبين كانتا تُعارضان هذا الاتحاد. إذ ترى أندونيسيا أن جزيرة بورنيو كلها جزيرة أندونيسية، وقرّر الرئيس أحمد سوكارنو مجابهة ماليزيا، وتدخّلت الأمم المتحدة، وشكّلت الحكومة الأندونيسية فرقاً لسحق ماليزيا استغلّها الشيوعيون لتدريبهم وتسليحهم، وقد تكون شُكّلت خاصة لهذا الغرض، وربما كان الشيوعيون هم أصحاب الفكرة، وهم الذين تبنّوها، وهم الذين شكّلوها، واستمرت المجابهة حتى سقوط سوكارنو، ثم حدث الاتفاق بين الطرفين.

القضاء على دار الإسلام:

سبق أن قلنا أن (زين العابدين) كان من حزب نهضة العلماء، ثم انفصل عنهم، وأسّس (حزب الله)، وقد أخفى تنظيمه بالتدريب على أيدي اليابانيين عندما كانوا محتلّين البلاد، فعندما قامت الحركات ضدّ اليابانيين، ثم انصرفوا لقتال الهولنديين، اتجهت جماعة زين العارفين إلى منطقةٍ جبليةٍ وسط جزيرة جاوه، وأسّست حكومةً خاصةً، وطبّقت المنهج الإسلامي على المناطق التي تُسيطر عليها، لذا عُرفت باسم «دار الإسلام»، وأسمت عاصمتها «المدينة المنورة»، وجعلت العربية لغةً رسميةً لها. فعندما أخذ أحمد سوكارنو يخطط لإقامة حكمٍ استبداديٍ يعتمد على نظرية «الديمقراطية الموجّهة»، ويستند على الشيوعيين، ويُبعد الإسلاميين، ولما شعر أن الجو أصبح مناسباً له، أصدر أوامره للقيام بهجومٍ على دار الإسلام، فأزالها، وقتل قادتها، ونكّل بأهلها ليكونوا عبرةً لغيرهم.

وأصدر أمراً بتاريخ ٢٤ صفر ١٣٨٠ هـ (١٧ آب ١٩٦٠ م) بحلّ حزب ماشومي، والحزب الاشتراكي واعتقال قادتهما، فكان اعتقال محمد ناصر و(شرف الدين براويرا نيغارا) و(برهان الدين هاراهاب) من قادة حزب

ماشومي. وتخلّص من المجلس النيابي، كما رأينا. وهكذا قضى على «دار الإسلام»، ومحمد حتا، والأحزاب الرئيسية، والقادة المرموقين، والمجلس النيابي، ولم يبق في الساحة سوى أفراد الحزب الوطني حزب أحمد سوكارنو، وبيدهم السلطة، ويتكلمون باسم الرئيس، ويسيئون التصرف، والشيوعيين الذي يستغلّون الوضع، فيظهرون تأييد أحمد سوكارنو، ويستبدّون بالناس، ويُطمعون آخرين حتى أصبح الوضع بأيديهم.

الثورة الشيوعية الثانية ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م):

نظّم الحزب الشيوعي نفسه من جديد عام ١٣٧١ هـ (١٩٥١ م) بعد فشل ثورته التي قام بها عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م)، وابتدأ يتقوّى بأسلوبه المعروف بالالتواء، والتقرب من الشعب، وبمساعدة ضخمة من رئيس الجمهورية أحمد سوكارنو، ووزير الخارجية (سوبندريو)[1]، وأصحاب

---

(١) سوباندريو: ولد عام ١٣٣٤ هـ (١٩١٥ م) ببلدة (كيابكان) في جاوه الشرقية من أسرة ثرية، ودرس الطب بجامعة جاكرتا، وتخرج طبيباً عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م)، وعمل طبيباً جراحاً أيام الاحتلال الياباني، ثم اعتزل الطب عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م)، وأخذ الإعداد بالعمل لتحرير البلاد، وبالواقع فإنه كان يعمل لنفسه، إذ انتسب إلى الحزب الاشتراكي، وكان من رجالاته البارزين، ثم انتقل إلى الحزب الوطني عندما شعر بقوته، وعندما قوي حزب نهضة العلماء تقدّم بطلب للانتساب إليه، غير أن طلبه قد رفض، فسارع للانضمام للحزب الشيوعي فقُبل طلبه بشرط أن يبقى ضمن الحزب الوطني لخدمة الحزب الشيوعي. أوفد إلى لندن عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م) ليعمل للحركة الوطنية، ثم حصلت البلاد على الاستقلال فتولّى منصب أول سفير للدولة الجديدة في لندن، ثم نقل سفيراً إلى موسكو عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤ م)، ثم استدعي بعد سنتين إلى جاكرتا ليتولى منصب وزارة الخارجية، ثم تولّى منصب نائب أول لرئيس الوزراء، عندما جمع سوكارنو بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة. انشغل نشاطه بحل مشكلة إيريان الغربية، وتصفية الديون اليابانية. عمل في قسم الاستعلامات، وقويت صلته مع (شو أن لاي) رئيس وزراء الصين، ودمج (شين مي) نائب رئيس الوزراء، وعمل رئيساً لقلم الاستخبارات، وكان يشغل هذه المناصب كلها يوم انقلاب، اعتقل عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م).

المصالح الأخرى، وبما يتلقّاه من أموال ضخمة من المعسكر الشيوعي، وبما حصل عليه من تدريب، وسيطرةٍ على فرق (سحق ماليزيا).

استمرّ الاستعداد، والتخطيط، والتدريب عدة سنوات، وأخذ يزيح العراقيل من طريقه، فقد أزاح محمد حتا باستقالته، وأزال دار الإسلام بالقضاء عليها، وانتهى من الأحزاب المعارضة له بحلّها، وتخلّص من المجلس النيابي بإبداله بمجلسٍ يكون حسب رأيه. واعتقد أن الجو أصبح مهيأً له عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) بعد أن مهّد لذلك، فأعلن بأنه سيكون الحزب الوحيد، وأنه سيحوّل البلاد إلى دولة تسير حسب المنهج الشيوعي، ولا يصحّ أن تبقى بهذه الفوضى، وأن أندونيسيا دولة لا تناسبها إلا الشيوعية.

ابتدأت أعمال الشيوعيين الإرهابية في سبيل إخافة الناس، والتوجّه نحو الشيوعية في سبيل حماية أنفسهم، أخذ الشيوعيون بالهجوم على المدارس الإسلامية، والشخصيات البارزة منذ عام ١٣٨٤ هـ، وتكرّرت هذه الأحداث في عدة مدن.

عقدت القيادة الشيوعية اجتماعاً في ٢٠ جمادى الأولى ١٣٨٥ هـ (١٥ أيلول ١٩٦٥ م)، وبحثوا موعد إعلان الثورة، وقرّروا أن يكون في ٥ جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ (٣٠ أيلول ١٩٦٥ م)، وبرّروا إعلان ثورتهم بـ:

١ ـ مرض الرئيس أحمد سوكارنو الذي قد يُؤدّي به إلى الموت، فإذا لم يُسرعوا باستلام السلطة فستعم الفوضى، وربما يستغلّ الوضع الانتهازيون، ويقفزون إلى الحكم.

٢ ـ عدم مبالاة القوات المسلحة بهذا الأمر، وترك الوضع للظروف، وليكون مشاعاً للانتهازيين.

٣ ـ عدم أهلية مجلس الجنرالات الذي شكلته القوات المسلحة.

٤ ـ رغبة مجلس الجنرالات بالاستيلاء على السلطة.

٥ ـ الأخطار التي تُهدِّد البلاد من الرجعية والامبريالية والتي تتلقى الدعم، لذا يجب اتخاذ الخطوات السريعة لإنقاذ البلاد، ولن يكون هذا إلا باستلام السلطة.

وقد رفعت قرارات هذه الجلسة إلى الرئيس سوكارنو بصورة سرية، فوافق عليها، وأطلع عليها وزير الخارجية سوباندريو، وبعض أعوان الشيوعيين المرموقين.

وعقد اجتماع آخر ليلة تنفيذ المؤامرة، تقرّر فيه المباشرة بالتنفيذ حسب الخطة المرسومة ما دامت الاستعدادات قد تكاملت، ونُفّذت المرحلة حسب المخطط المطلوب.

وفي صباح يوم الخامس من جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ (٣٠ أيلول ١٩٦٥ م) أمر رئيس الحرس الجمهوري اللواء (أنتونغ) اختطاف كبار الضباط الآتية أسماؤهم:

عبدالحارث ناسوتيون: وزير الدفاع
أحمد ياني: قائد الجيش البري
سوبرابتو
بارمان: المساعد الأول لقائد الجيش البري
هاريونو
باغاتيان
سوتويو

وكُلِّف الضابط عبدالله عارف بتنفيذ المهمة، فقام بها، ولكن قُتل أكثر الضباط أثناء محاولة اختطافهم، ومُثّل بجثثهم، ونجا منهم عبدالحارث ناسوتيون وزير الدفاع.

وفي الساعة السادسة من صباح اليوم الثاني للحركة ٦ جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ (الأول من تشرين الأول) أذاعت محطات الإذاعة بعد الاستيلاء عليها أول بيانات الشيوعيين.

أعطى وزير الدفاع عبدالحارث ناسوتيون أوامره للواء سوهارتو[1] نائب اللواء أحمد ياني بتنفيذ الأوامر اللازمة للقضاء على الثورة الشيوعية، وانتفض الشعب يُلاحق الشيوعيين، وبدأت محطة إذاعة (باندونغ) تُذيع باسم القوات المسلحة بيانات ضدّ الثوار الشيوعيين، ولم تمضِ ساعات حتى فشل الشيوعيون، وسيطرت القوات المسلحة على الوضع، وبدأ الصراع بين الرئيس أحمد سوكارنو من جهة وبين قادة الجيش من جهة ثانية.

وفي بداية شهر رمضان ١٣٨٥ هـ (أوائل عام ١٩٦٦ م) أراد سوكارنو إعادة وضع الشيوعية على ما كانت عليه، فحلّ الوزارة، وشكّل حكومةً جديدةً أدخل فيها العناصر الشيوعية، وأبعد العناصر المناوئة لهم، وفي

---

(١) سوهارتو: وُلد عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢١ م) انتسب إلى الجيش إبان الاستعمار الهولندي عام ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠ م) أي (جيش جزر الهند الشرقية)، ثم عمل في الجيش الوطني الذي نظّمه اليابانيون أثناء احتلالهم أندونيسيا، واشترك في حرب التحرير عندما أُعلن الاستقلال من جانب واحد، وبعدها عمل قائداً لمنطقة جوكجاكرتا في جزيرة جاوه الوسطى. وعمل في إخماد جزيرة سيليبس (سلاويزي) عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٣ م)، وفي غزو إيريان الغربية ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م)، وتسلّم عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م) منصب نائب رئيس الأركان، ثم قائداً لقوات (الكوستراد) الاحتياطية لإحباط حركة الانقلاب الشيوعي ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م). ثم عُيّن قائداً عاماً للجيش البري بعد اغتيال أحمد ياني.
وتسلّم سوهارتو وزارة الدفاع بعد إعفاء عبدالحارث ناسوتيون منها في شوال ١٣٨٥ هـ (شباط ١٩٦٦ م)، ثم تولّى رئاسة الوزارة في صفر ١٣٨٦ هـ (حزيران ١٩٦٦ م). وأصبح الحاكم الفعلي لأندونيسيا بعد أن تنازل سوكارنو عن سلطاته التنفيذية في ١٣ ذو القعدة ١٣٨٦ هـ (٢٢ شباط ١٩٦٧ م)، ثم انتخب رئيساً للجمهورية مع رئاسة الوزراء مع وزارة الدفاع في شهر ذي الحجة ١٣٨٧ هـ (آذار ١٩٦٨ م). وأُعيد انتخابه عدة مرات، ولا يزال إلى الآن.

بمقدمتهم وزير الدفاع عبدالحارث ناسوتيون، فأدّى ذلك إلى قيام مظاهرات استمرّت شهراً ونصف الشهر اضطر بعدها أن يحوّل كل صلاحياته إلى وزير الدفاع الجديد سوهارتو، وصادق المجلس الاستشاري الأعلى على ذلك، وأن يستمرّ مفعول هذا المرسوم حتى الانتخابات العامة. وبقي سوكارنو في منصبه، ولكن اشتدّت المظاهرات الطلابية والشعبية ضدّه وضدّ الشيوعيين، وكانت تُحاول اقتحام القصر فيمنعها الحرس.

أعلنت الأحزاب السياسية في جاوه الغربية مطالبتها المجلس الاستشاري الأعلى بالنظر في أمر تنحية سوكارنو، وأعلنت رابطة القضاة والمحامين وجوب تقديمه للمحاكمة بصفته المسؤول الأول عن الثورة الشيوعية الثانية.

اتخذ المجلس الاستشاري الأعلى قراراً بإلغاء رئاسة سوكارنو مدى الحياة، وحدّدها بإجراء الانتخابات التي يجب أن تتمّ خلال عامين. وفي ١٣ ذي القعدة ١٣٨٦ هـ (٢٢ شباط ١٩٦٧ م) وقّع سوكارنو على وثيقة يتنازل فيها عن السلطة، ويعطي الصلاحيات جميعها إلى سوهارتو، الذي سمّي رئيساً متصرفاً بالأعمال، ثم أصبح رئيساً للوزراء في شهر رجب ١٣٨٧ هـ (تشرين الأول ١٩٦٧ م) وفي ٨ ذي الحجة ١٣٨٧ هـ (٧ آذار ١٩٦٨ م) اجتمع المجلس الاستشاري الأعلى برئاسة عبد الحارث ناسوتيون لينظر في أمر محاكمة سوكارنو، ثم اتخذ قراراً بتنحيته، وتعيين سوهارتو رئيساً للجمهورية بالوكالة، وفي ١٣ ذي الحجة ١٣٨٧ هـ (١٢ آذار ١٩٦٨ م) أقسم سوهارتو اليمين الدستورية أمام المجلس.

سوهارتو:

لا يختلف سوهارتو عن سلفه أحمد سوكارنو بالنسبة إلى معاداة الإسلام، فكلاهما في منطقة شرقي جاوه حيث يكثر أعداء الإسلام، وكلاهما من جماعة «أبنجان» الضالة التي تحاول أن تجمع بين الهندوسية

والإسلام، وإن كانا يختلفان من حيث المنهج، فأحمد سوكارنو يميل إلى الديمقراطية الموجهة، وسوهارتو يأخذ بمبدأ الديمقراطية الحرة. وعداوة سوهارتو للإسلام هي التي أوصلته إلى سدة الرئاسة. وإن كان في بداية أمره يظهر العبادة كي لا يكون في الصف المقابل للاتجاه الإسلامي صاحب النفوذ الواسع، كما أن الدول الكبرى قد أعطته بعض الصفات الإسلامية ليكون مقبولاً في منصب الرئاسة، ولا يجد معارضةً قويةً من الحركات الإسلامية صاحبة الكلمة الكبيرة، وهو ذاته أخذ ينتقد سلفه أحمد سوكارنو ليحصل على رضا الشعب الذي كان يمقت سوكارنو، وذلك بتوجيه من أصحاب النفوذ الصليبي. ولكن عندما آلت إليه الرئاسة بدت عداوته الصريحة للإسلام، وكلما تمكّن ظهرت أكثر ضمن السياسة العامة التي تسير عليها السياسة الاستعمارية الصليبية الهادئة بمحاربة الإسلام ببرود، حيث يبدو المنهج في اتجاه والسير باتجاه آخر[1].

حلّ سوهارتو الوزارة الأندونيسية القديمة، وشكّل حكومةً جديدةً برئاسته، وقرّر المجلس الاستشاري تعيينه رئيساً للجمهورية حتى موعد الانتخابات العامة ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م)، واعترفت الحكومة بالحزب الإسلامي الجديد (الحزب الإسلامي الأندونيسي)، وأصبح عدد الأحزاب في أندونيسيا عشرة وهي:

١ ـ حزب نهضة العلماء: ويرأس الهيئة التنفيذية أحمد شيخو.

(١) تأخذ السياسة الأندونيسية الاتجاه نفسه الذي تسير عليه الدول الإسلامية فلا تعارض أي موقف حتى لا تتجه الأنظار نحوها، وتنفذ الخط الذي عليه، وفي الوقت نفسه لا تتبنى أي مشروع، ولا تبرز في أي موضوع، وإنما تُظهر الرضا بصمت، والمسايرة بهدوء، والموافقة ببرود، ولكنها لا تقوم بعمل إيجابي، ولا تبدي حماسة لرأي، ولا تظهر فتوراً لاقتراح. وتخطو خطوات واسعة لضرب العمل الإسلامي، بفتح المجال الواسع للإرساليات التنصيرية، وتضع القوانين للحد من النشاط الإسلامي، بل وتعمل للقضاء على الإسلام بمساعدة المنصرين لتنصير المسلمين.

٢ ـ حزب شركة إسلام: ويتسلّم نيابة الرئيس محمد خليل إبراهيم.

٣ ـ الحزب الإسلامي الأندونيسي: برئاسة «ميتارجا».

٤ ـ الحزب الوطني الأندونيسي: «محمد امتين».

٥ ـ الحزب الكاثوليكي: ويتسلّم الأمانة العامة «هارتشيهاد».

٦ ـ الحزب البروتستانتي: ويحتلّ منصب أمين سر الرئاسة «سوغيه».

٧ ـ حزب ايكي: والأمين العام «جيليس طاهر»، ويعني الحزب «مؤيدو حرية أندونيسيا».

٨ ـ حزب موربا الاشتراكي: ورئيسه «سوكرني كرتوديريو» الذي لم يلبث أن تُوفي.

٩ ـ برتي الإسلامي: ورئيسه «رسلي خليل».

١٠ ـ الفئة العاملة: ويُمثّلها «سوكواتي».

وتقرّر أن تجري الانتخابات العامة في ١٠ جمادى الأولى ١٣٩١ هـ (٣ تموز ١٩٧١ م) وقد انتهت الحملة الانتخابية في منتصف ليلة الثاني من جمادى الأولى (٢٥ حزيران) بعد أن استمرّت شهرين، وأُعطيت الحرية التامة لكل حزبٍ في تبيان برنامجه، كما أُعطي كل حزب ساعةً كاملةً في الإذاعة والتلفزيون. وكانت حكومة سوهارتو قد ضمنت لنفسها حق ترشيح مائة عضوٍ في المجلس النيابي، وحاولت فصل معظم زعماء الأحزاب أصحاب الرأي المستقل، ورمت بثقلها خلف حزب الفئة العاملة (جولكار) الذي هو عبارة عن أمانة سر مشتركة لمنظماتٍ عاملة، وأصبحت بالواقع حزباً حكومياً يُدير الجيش، ونتيجة تأييد الحكومة الواسع حصل هذا الحزب على نجاحٍ كبير، وكانت نتائج الانتخابات كما يأتي:

الحزب	عدد الأصوات	المقاعد النيابية
الفئة العاملة	٣٤،٣٤٨،٦٧٣	٢٢٧
نهضة العلماء	١٠،٢١٣،٦٥٠	٥٨
الحزب الإسلامي	٢،٩٣٠،٧٤٦	٢٤
شركة إسلام	١،٣٠٨،٢٣٧	١٠
الوطني الأندونيسي	٢،٧٩٣،٢٦٦	٢٠
النصراني البروتستانتي	٧٣٣،٣٥٩	٧
النصراني الكاثوليكي	٦٠٣،٧٤٠	٣
برتي الإسلامي	٣٨١،٣٠٩	٢
موربا الاشتراكي	٤٨،١٢٦	-
حزب أيكي	٣٣٨،٤٠٣	-
		٣٥١
ويضاف إليهم ممثلو إقليم إيريان الغربية.		٩
		٣٦٠ مقعداً.

وبعد الانتخابات خفّ الضغط على الشعب ثم لم تلبث الحكومة أن أذاعت أن الترف السياسي القائم لا يمكن تحمّله ثم اتخذت قرارا بحرمان الأحزاب والمنظمات التابعة لها من حق ممارسة نشاطها في القرى. ووردت على انتقادات الطلبة الداعية إلى الحدّ من التسلّط العسكري والفساد القائم بأن عملهم من الترف السياسي.

وبعد فشل الشيوعية الأكيد عاد التنصير إلى أندونيسيا بقوة. والتنصير

والشيوعية حليفان ضدّ الإسلام ومتنافسان عند وجود مصالح لدولهما. وجاء الآن التنصير ليحلّ محل الشيوعية، وقد خابت، وليتسلّم منها دفة تسيير القافلة في طريق الإبعاد عن الإسلام، وهو بهذا يخدم مصالحه، ويكوّن مادةً خاماً لها، وقاعدةً أساسيةً ترتكز عليها فيما إذا آل الأمر إليها مرةً ثانيةً، أو كان على عاتقها العبء. وفتحت الدولة الباب أمام التنصير فهو يخفّف من معارضة الاتجاه الإسلامي، ويضعف حركاته.

دعت الحكومة الأندونيسية إلى عقد مؤتمرٍ للأديان في جاكرتا عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)، فلبّى الدعوة من وُجّهت إليهم، وعقد المؤتمر في دار المجلس الاستشاري الأعلى، ووجه فيه الرئيس سوهارتو نداءً إلى أتباع الأديان كي يركز كل منهم اهتمامه التام على مهمة تصعيد مستوى الوعي الديني في أبناء طائفتهم، وأن يحرصوا على الحيلولة دون أن تحسّ طائفة من الطوائف أنها معرضة لدعايات طائفةٍ أخرى، ومستهدفة لنشاطها.

لقد قدّم الجانب الإسلامي في المؤتمر أسلوباً للتراضي صيغ في مشروع ميثاقٍ بين الأديان تلبياً لنداء الرئيس سوهارتو، ولكن الجانب النصراني سواء أكان الكاثوليكي أم البروتستانتي قد قابل ذلك المشروع بالرفض التام على الرغم من أن النصارى أقلية، وقد سُرّوا بالأكثرية المطلقة فالشكل الطبيعي أن تكون مواقفهم أكيدة.

وقد رصدت هيئة المعونات النصرانية العالمية مبلغ مائتي وخمسين ألف دولار، ورصد مجلس الكنائس العالمي مبلغ ثلاثمائة ألف دولار لعام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م)، وهذا مبلغ كبير في أندونيسيا، وهو للعمل التنصيري المحلي. أما المنظمات الإسلامية ففقيرة لا تستطيع العمل بينما كل الإمكانات متاحة أمام النصارى في المدارس، والجامعات والمستشفيات مفتوحة، وتستطيع فتح صدرها لأولئك الناس الفقراء.

وفي المناطق خارج جاوه مثل محافظات: نوساتنغارا، وكليمنتان يملك التنصير أحدث وسائل المواصلات مثل الطائرات العامودية، وطائرات

النساء، والأجهزة اللاسلكية وغيرها، وهذا قد لا تملكه الحكومة.

وتحظى المؤسسات التنصيرية والإرساليات بالترخيصات اللازمة لإنشاء مطارات خاصة بها، وينال موظفو الحكومة المركزيون والمحليون على خدمات مؤسسات الطيران التنصيرية تسهيلات لتنقلاتهم حيث لا توجد خدمات نقل حكومية، وكذلك إدارة البريد لنقل البريد كالذي يحدث على خطوط التنصير الجوية بين (تيمور كوبانغ) و(أنيغابي) حيث تتم رحلتان في الأسبوع.

وكذلك في أعماق إيريان الغربية حيث تتمتع هيئات التنصير والإرساليات فيها منذ أيام الاستعمار الهولندي بتسهيلات كبيرة.

وليس العمل التنصيري بالأمر الذي يُستهان به، وهذا ما يجب أن يعرفه المسلمون حق المعرفة، فالمدارس والمشافي والمستوصفات والمساعدات المادية، وهذا يعقبه حضور دروس أساتذة إخصائيين في التنصير، ولا بد من أن يكون لذلك أثره الواضح في مجتمع بسيط يغلب عليه الفقر، والبؤس، والجهل، وليس له من موجه يقوده إلى شاطئ الأمان، وفيه زوابع هؤلاء الغرباء من المنصّرين.

وإذا سلم الأمر من المنصّرين فإن هناك أمراً خطيراً هو ناحية استخدام الجنس، وهو ما يعجز عن استخدامه المسلمون بسبب تعاليم دينهم الحنيف. إذ تقوم الفتيات النصارى بإغراء الشبان المسلمين، وإيقاعهم في حبائلهن لإدخالهم إلى النصرانية.

وقد بلغ تساهل الحكومة في أمر الإرساليات التنصيرية، وإطماع رجالها، ومعاداة المسلمين لدرجة أنه قد يعتقل المسؤولون النصارى بعض معلمي الديانة الإسلامية بتحريض من الطلاب النصارى، وذلك بسبب تفسير بعض الآيات الكريمة بشكل لا يروق للنصارى، أو مجرد تلاوتها مثل: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ

الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ (٧٢) لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[1].

وربما يقوم الطلاب النصارى باعتقال هؤلاء الأساتذة، وتسليمهم إلى موظفي الحكومة. كما تتعرّض بيوت المسلمين إلى زيارة هؤلاء المنصّرين لإسماع أهل البيت أو المنطقة لأقوالهم بالإكراه.

كما أن مخططات فئة الحرفيين (الجولكار)، وهي الفئة الحاكمة اليوم، تحظر على المؤسسات الإسلامية، وعلى الدعاة العمل في المدن والقرى من عواصم (الكاوادانان) فما دون أي المراكز والقرى. وهذا ما يجعل المجال فسيحاً أمام نشاط مجلس الكنائس العالمي أو الأندونيسي للمشاركة في أعمال التنمية ليصول ويجول رجال تنصيرها في القرى والأرياف بكل حرية باسم التنمية والإنماء. ولا شك أن العمل في الأوساط الريفية سهل نتيجة الحاجة بسبب الفقر، ونتيجة انتشار الأمراض، وبسبب عدم المعرفة، وعدم وجود من يُنبّه ويُرشد، بل لا يوجد من يُوجّه، ولا من ينصح، فالدعاة محظور عليهم الدخول، والمنطقة متخلّفة، وهي مسرح لرجال الإرساليات التنصيرية.

استمرّ سوهارتو رئيساً للجمهورية حتى اليوم، وفي كل خمس سنوات يُجدّد انتخابه دون منازع في شهر آذار، فقد جُدّد انتخابه في الأعوام (١٩٧٣ م) و (١٩٧٨ م) و(١٩٨٣ م) و (١٩٨٨ م) ورغم ذلك فإن المؤشرات كلها تدلّ على عدم رضا الشعب عنه، إذ جرت عدة محاولات لاغتياله ولكنها أُحبطت، كما جرت محاولة انفصالية في جزيرة إيريان

(١) سورة المائدة: الآيتان ٧٢ و ٧٣.

الغربية. ويُقدّر عدد المعتقلين السياسيين عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م) بخمسة وخمسين ألف رجل.

وانتُزعت السلطات التشريعية من المجلس النيابي أيام سوهارتو، وسُلّمت لزمرة من العسكريين، ولجهاز الأمن الأساسي «كوبكامتيب»، وضغط على الحركات اليسارية، واتبعت سياسة حرة في الاقتصاد.

النظام السياسي:

أندونيسيا جمهورية يرأسها اليوم سوهارتو. ويُمارس رئيس الجمهورية السلطات التنفيذية ويُعاونه في الحكم مجلس وزراء مسؤول أمام رئيس الجمهورية، وهو الذي يُعيّن أعضاءه.

أما السلطة العليا في البلاد فتُمارسها «جمعية الشعب الاستشارية»، وهي التي تنتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنواتٍ، وتضمّ هذه الجمعية:

٤٦٠ عضواً من الهيئة التشريعية، التي تشمل ٣٦٠ عضواً منتخباً، و ١٠٠ عضوٍ مُعيّن.

٤٦٠ عضواً من الحكومة، والمبعوثين، والجمعيات الإقليمية، وممثّلي الأحزاب والفئات.

والأحزاب القائمة في أندونيسيا هي

١ ـ الحزب الديمقراطي الأندونيسي ويشمل: الأحزاب النصرانية، والعلمانية.

٢ ـ اتحاد حزب التطور ويشمل الأحزاب الإسلامية.

٣ ـ أمانة سر المجموعات الفعالة (اتحاد مجموعات حكومية).

وتجري الانتخابات كل خمس سنواتٍ، وقد جرت عام (١٩٧١ م) و

(١٩٧٧ م) و(١٩٨٢ م) و (١٩٨٧ م)، وفي كل مرة الفئة العاملة هي التي تفوز بأكثرية أعضاء الهيئة التشريعية، نتيجة تأييد الحكومة لها. كما كان فوزها غالباً ما يشمل المقاطعات كلها.

وكانت المعارضة تبرز بين الأونة والأخرى بشكلٍ من الأشكال، فقد تقدّم عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) خمسون رجلاً من كبار الشخصيات في أندونيسيا بعريضةٍ ينتقدون فيها السلطة ويُطالبون بالإصلاح.

وتقدّم سوهارتو بتشريعٍ يُطالب فيه جميع المنظمات السياسية لتبنّي ما عُرف بـ (بانكاسيلا) التي توضّح فلسفة الدولة التي تدعو إلى اتفاق الرأي العام على نقاطٍ محددةٍ، والتسامح الديني، إذ أحسّت الحكومة بوجود أفكارٍ معارضةٍ، وتهدف في الحقيقة من وراء ذلك إلى سكوت المسلمين عما يجري من سياسةٍ تنصيريةٍ وعن الهجمة الصليبية الواضحة من عنوان التسامح الديني.

وحدثت أعمال شغب ضدّ السلطة إذ وقعت تفجيرات، وأحدثت تخريبٍ في العاصمة وما حولها، واتهمت الدولة المعارضة للبانكاسيلا بهذه الأحداث، وفي طليعتهم المسلمين الملتزمين، فألقت القبض على أعدادٍ منهم.

وفي شهر رمضان ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م) بدأ تنفيذ (البانكاسيلا)، وبعدها اضطرت الأحزاب على الموافقة عليها. ولكن اشتدت المعارضة في السنتين التاليتين لحكومة سوهارتو في داخل البلاد وخارجها. وقامت الحكومة بردّة فعلٍ، فألقت القبض في جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) على تسعةٍ من أعضاء حزب (ايكي) مؤيدي حرية أندونيسيا بتهمة تورّطهم في محاولة الانقلاب الشيوعي عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) وأودعتهم السجن، ورفضت السماح للمحامين بالدفاع عنهم، بل وحتى المحامين الدوليين. كما صدر في جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ

(شباط ١٩٨٨ م) تشريع يؤكِّد دور جهاز الأمن والمجموعات الفعّالة في الحكم.

أقال الرئيس سوهارتو الجنرال (مرداني) قائد جهاز الأمن، وعيّن مكانه الجنرال (تراي سوتريزنو) مكانه، وكان لهذا التغيير دور في توتّر الوضع في البلاد.

ورشّح الرئيس سوهارتو لمنصب الرئيس زعيم الفئة العاملة (جولكار) وهو (سودارمونو)، أما المسلمون فقد رشّحوا أمير اتحاد حزب التطوّر (جيلاني نارو)، وأبدى الرئيس حيلته في هذا الموضوع فرجحت كفة مرشح المسلمين، فاضطر الرئيس عندها إلى وقوفه بجانب (سودارمونو) صراحةً، وأجبر (جيلاني نارو) على سحب ترشيحه فنجح (سودارمونو) دون منازع. وأبدى عضو مجلس الشعب (إبراهيم سالم) رأيه، وأعلن أن الترشيح غير عادل، فمنع في المجلس من متابعة إلقاء خطابه، كما فقد عضويته في المجلس.

أعلن اتحاد حزب التطور عدم رضاه عن تعيين نائب الرئيس (سودارمونو)، وكان قد ازداد نفوذ هذا الحزب في صفر من عام ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م)، لاستبدال جهاز الأمن (كوبكا متيب) الخاضع للجنرال (مرداني)، وبدا هذا النفوذ، وخاصةً عندما ظهرت حملة ضدّ الشيوعيين، إذ نُفي ثلاثة من كبار أعضاء الفئة العاملة (جولكار)، وأُعدم ضابطان من القوات المسلحة سبق لهم أن أُدينوا في محاكمات عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) لتورّطهم في محاولة الانقلاب الشيوعي عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م).

وفي منتصف عام ١٤٠٩ هـ (أوائل عام ١٩٨٩ م) وقعت صدامات بين القوات المسلحة وبين السكان بسبب مصادرة الحكومة للأرض دون تعويض مناسب، وقد وقعت في عدة مناطق من جزيرة جاوه، وفي جزيرة

(سومباوا)، ولكن أعنفها ما وقع في جنوبي سومطرة إذ وقع ما يقرب من مائة قتيل بالصدامات التي حدثت هناك.

كانت مهمة جهاز الأمن (كوبكاميب) إخماد حركات الجناح اليساري. أما مهمة هيئة التنسيق لتطوير الاستقرار الوطني (باكوستاناس) مكافحة الفساد، وتضم ممثلين عن الدولة، ودوائر الحكومة غير العسكرية.

وعندما عُيّن (سودارمونو) نائباً للرئيس استقال من زعامة الفئة العاملة (جولكار)، وتولّى مكانه الجنرال (واهونو) الذي كان مقبولاً من الأحزاب الأخرى.

وأندونيسيا عضو في اتحاد دول جنوب شرقي آسيا، وفي الدول المصدرة للنفط (أوبك).

غينيا الجديدة:

سبق أن قلنا: إن جزيرة غينيا الجديدة هي أكبر جزر أندونيسيا، وثاني جزر العالم مساحةً بعد غروئنلندة، حيث تبلغ مساحتها ٧٨٥ ألف كيلومتر مربع، وتقع شمال استراليا، ويفصلها عنها مضيق (توريس)، وتنقسم إلى قسمين:

١ ـ القسم الغربي: ويُسمّى إيريان الغربية، وتبلغ مساحته ٤١٣ ألف كيلومتر مربع، وكانت تتبع لهولندا كبقية الجزر الأندونيسية، فلما استقلّت أندونيسيا إثر معاهدة ٧ ربيع الأول ١٣٦٩ هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٤٩ م) لم تستطع الاتفاق مع هولندا على هذا الجزء، وبقي يتبع السيطرة الهولندية.

وافقت هولندا على إجراء استفتاء في إيريان الغربية عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م)، وبقيت حتى ٣ جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٦٢ م) تحت السيطرة الهولندية، ووضعت مدةً وجيزة تحت إشراف الأمم

المتحدة وذلك حتى ذي الحجة ١٣٨٢ هـ (أيار ١٩٦٣ م)، وحُوِّلت بعدها إلى أندونيسيا.

٢" ـ القسم الشرقي:

وكان تابعاً لألمانيا حتى الحرب العالمية الأولى، فلما هُزمت ألمانيا وضع هذا الجزء تحت انتداب استراليا، وبقي تابعاً لها، وتبلغ مساحته ٣٧٢ ألف كيلومتر مربع، ويُعرف هذا الجزء باسم (بابوا).

يبلغ عدد سكان إيريان الغربية مليون وربع (١،٢٥٠،٠٠٠)، وعاصمتها جاجارابورا (سوكارنابورا). وفي جمادى الأولى ١٣٩٧ هـ (أيار ١٩٧٧ م) قام تمرّد في إيريان الغربية، ويُقال إن منظمة (بابوا الحرة) كانت من ورائه، وتعمل للاتحاد مع (بابوا) الجزء الشرقي من غينيا الجديدة، وتُعرف هذه المنظمة باسم (أورغانيسا بابوا ميرديكا)، واستمرّ القتال حتى شهر صفر عام ١٤٠٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٩ م) حيث وقعت اتفاقية بين أندونيسيا وبابوا لإدارة وتنظيم الحدود بينهما، ولكن بقيت حوادث تقع على الحدود بين الآونة والأخرى.

وفي ربيع الثاني من عام ١٤٠٤ هـ (أوائل عام ١٩٨٤ م) انفجر القتال في عاصمة إيريان الغربية، ونتيجة ذلك انتقل حوالي عشرة آلاف لاجئ؛ إلى (بابوا)، وفي الشهر الأول من عام ١٤٠٥ هـ (تشرين الأول ١٩٨٤ م) وقعت اتفاقية بين أندونيسيا و(بابوا) لمدة خمس سنواتٍ، وأُنشئت لجنة أمن للحدود مشتركة من الدولتين. ولكن استمرّ انتقال الأفراد من إيريان الغربية إلى بابوا طيلة عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م)، وإن كان قد رجع في العام التالي عدد قليل منهم.

كان القلق يسود سكان إيريان الغربية بسبب الشائعات التي يُطلقها المعترضون بأن الحكومة الأندونيسية تنوي إسكان خمسةٍ وستين مليوناً من أهل جاوه في إيريان الغربية على مدى عشرين سنة، ويُضيّق سكان أيريان



مصور رقم (٥)

الغربية هذه الشائعات نتيجة انتقال أفرادٍ من جاوه إلى منطقتهم، فكانت الاحتجاجات والتي تُعلن أن سياسة أندونيسيا تقوم على خفض نسبة السكان الميلانيزيين في سبيل سيطرة الجاويين وأن هذا الأمر يتعدّى أيضاً إلى التدخّل في شؤون سكان جاوه وإلزامهم على الهجرة، وكذلك صدرت احتجاجات من لجنة حقوق الإنسان. ورغم هذا كله فإن ستمائة وخمسين ألف عائلةٍ جاويةٍ قد وُطِّنت في إيريان الغربية في ذي الحجة ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م).

تحسّنت العلاقات بعد زيارة رئيس الوزراء (باباس وينغتي) للرئيس سوهارتو في جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الثاني ١٩٨٨ م)، ولكن جرت غارات من قبل القوات المسلحة الأندونيسية خلال شهري ربيع الأول والثاني من عام ١٤٠٩ هـ (تشرين الأول والثاني من عام ١٩٨٨ م) في محاولاتٍ لاختطاف الزعماء الانفصاليين من الميلانيزيين، وهذا ما أدّى إلى إعادة التوتّر على الحدود.

وأخيراً جرت محادثات بين الطرفين من أجل الوضع على الحدود وذلك في ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) وتقرّر إقامة قنصليةٍ لـ (بابوا) في (سكارنابورا) عاصمة إيريان الغربية، وفي الوقت نفسه تقوم قنصلية في مدينة (فانيتي) الحدودية في (بابوا).

تيمور الشرقية:

عندما حلّ الهولنديون محلّ البرتغاليين في استعمار أندونيسيا بقيت للبرتغاليين بعض القواعد، وأهمها في جزيرة تيمور، إذ بقي لهم الجزء الشرقي منها، ومنطقة (أوكسي إمبتو) في الجزء الشمال الغربي، وعاصمة هذه القاعدة البرتغالية مدينة (ديلي) التي تقع على الساحل الشمالي للجزيرة.

تبلغ مساحة الجزء البرتغالي في جزيرة (تيمور) ١٤,٨٧٤ كيلومتراً مربعاً، ويبلغ عدد سكانها اليوم ٦٨٥,٠٠٠ شخص. ومع طول مدة

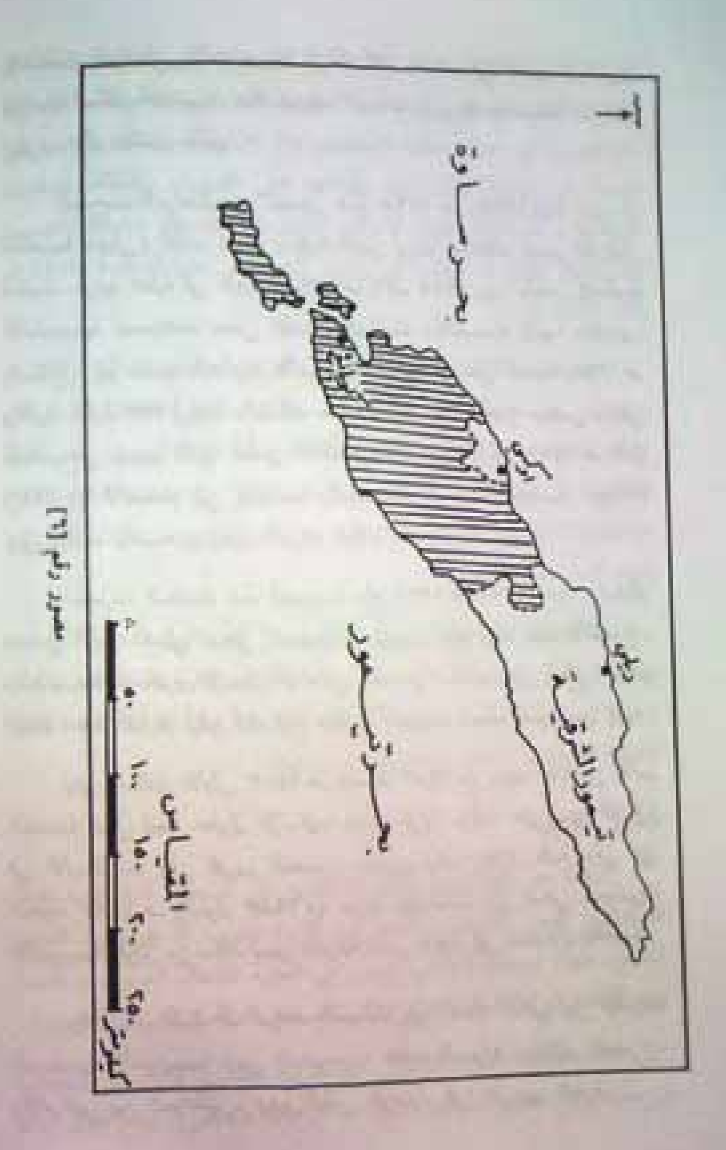
الاستعمار البرتغالي نشأت جماعة من السكان تختلف في ثقافتها ومفاهيمها عن بقية سكان أندونيسيا، فكانت هذه الجماعة ترى بقاءها مستقلةً عن بقية الجزر، وقد نظّمت نفسها.

انسحبت البرتغال من تيمور عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م)، غير أن العاصمة (ديلي) كانت تحت سيطرة الذين يرون استقلال تيمور الشرقية. فنشبت حرب أهلية في شعبان ١٣٩٥ هـ (آب ١٩٧٥ م)، وقامت الحكومة الأندونيسية بمساعدة بعض الفئات المؤيّدة للانضمام إليها ودعمتها بالسلاح، ثم عادت الحكومة الأندونيسية مباشرةً في ذي الحجة ١٣٩٥ هـ (كانون الأول ١٩٧٥ م)، وأنشأت حكومةً إقليميةً. وأعلن مجلس ممثلي الشعب في تيمور الذي شُكّل آنذاك في جمادى الأولى ١٣٩٦ هـ (أيار ١٩٧٦ م) الانضمام إلى أندونيسيا وأعلنت الحكومة الأندونيسية الموافقة على ذلك، وأصبحت تيمور الشرقية الولاية السابعة والعشرين.

استمرّت المقاومة ضدّ أندونيسيا عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م)، واستنكر مجلس الأمن الدولي تدخّل اندونيسيا في تيمور، ولم يُؤيّد ذلك الانضمام، وادّعت منظمة حقوق الإنسان أن مائتي ألف من سكان تيمور البالغ عددهم آنذاك ٦٥٠ ألفاً قد قُتلوا أثناء قيام حكومة أندونيسيا بعملية ضمّ تيمور إليها.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ (شباط ١٩٨٣ م) زارت بعثة من الأمم المتحدة تمثّل لجنة حقوق الإنسان، وتبنّت قرارا مؤكّدةً حق تيمور الشرقية في الاستقلال، وفي تقرير المصير. وجرى وقف إطلاق النار وفي ذي الحجة ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م) جرت مفاوضات بين ممثلي الحكومة الأندونيسية وفريق من سكان تيمور الشرقية الذين يدعون إلى استقلال منطقتهم.

ولكن لم تلبث أن عادت المعارك في العام التالي بين القوات المسلحة الأندونيسية وبين المتمردين، فقلّت الموارد، وانتشر الجوع، والأمراض بين المواطنين، وعمّ اليأس بالوصول إلى حلّ بين الطرفين.



وصوتت استراليا ضد ضمّ أندونيسيا لتيمور الشرقية في ذي القعدة ١٤٠٥ هـ (آب ١٩٨٥ م)، وكان لهذا أثره الكبير في المنطقة، حيث أدى إلى توتّر الوضع ثانيةً.

وقام الرئيس سوهارتو بزيارة إلى تيمور الشرقية في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) وأعلن أن قيود السفر من وإلى تيمور يجب أن تُلغى، وكانت هذه القيود قد فُرضت منذ أن ضمّت أندونيسيا تيمور الشرقية إليها عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م).

وامتنعت الأمم المتحدة عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م) عن التصويت لضمّ أندونيسيا لتيمور الشرقية.

وقام البابا بزيارة تيمور الشرقية في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) خلال الزيارة التي قام بها لأندونيسيا.

السياسة الأندونيسية:

تتبع أندونيسيا سياسة عدم الانحياز على الرغم من علاقاتها الوثيقة مع المعسكر الغربي، ولا غرابة في ذلك فأكثر دول هذه المجموعة هذا شأنها، فليس المهم ما تُعلنه الدولة وإنما المهم الخط الذي تنتهجه، وفي عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) تحسّنت العلاقة بين أندونيسيا والامبراطورية الروسية، وقام وزير الخارجية الروسي بزيارة إلى أندونيسيا في جولةٍ في جنوب شرقي آسيا لمناقشة مشكلة كامبوديا. وفي شهر صفر من عام ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) زار الرئيس الأندونيسي سوهارتو الامبراطورية الروسية، وأجرى مباحثاتٍ مع الرئيس الروسي غورباتشوف.

وعارضت منظمة جنوب شرقي آسيا التي تعدّ أندونيسيا أحد أعضائها البارزين الوجود العسكري الفيتنامي في كامبوديا.

ووقّعت أندونيسيا والصين الشعبية في شوال ١٤٠٥ هـ (تموز

١٩٨٥ م) ميثاق التفاهم فيما يخصّ استئناف العلاقات التجارية المباشرة والتي عُلّقت منذ عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)، وأعلنت الحكومة الأندونيسية في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) عن استعدادها لإعادة العلاقات السياسية مع الصين الشعبية بشرطٍ وتأكيدٍ من الصين ألا تتدخّل في شؤون أندونيسيا الداخلية. وكان الرئيس الأندونيسي سوهارتو قد أصرّ حتى تعود العلاقات السياسية بين الطرفين اعتراف الصين بالتورّط في محاولة الانقلاب الشيوعية الفاشلة في أندونيسيا عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م). والتقى الرئيس الأندونيسي سوهارتو في طوكيو مع وزير الخارجية الصيني، وأعلن فيما بعد بأن اتفاقية تطبيع العلاقات قد تمّت. وأن محادثات أخرى قد جرت بين وزراء خارجية البلدين في نطاق الأمم المتحدة في شهر صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م).

وفي شهر صفر ١٤٠٩ هـ (١٩٨٨ م) أغلقت أندونيسيا مضائق الصوند ولومبوك لمدةٍ محدودةٍ أمام الملاحة البحرية بسبب المناورات بالذخيرة الحية فأعربت كل من الولايات المتحدة، وألمانيا الاتحادية، وأستراليا قلقها أمام خرق القانون البحري للملاحة علماً بأن السفن الأجنبية المسالمة منها قد سُمح لها بالعبور من تلك المضائق، وبعد شهر قام وزير الخارجية والتجارة الأسترالي بزيارة جاكرتا رغم وجود التوتر بين البلدين بسبب إغلاق المضائق، وتدخّل أندونيسيا في (بابوا)، وأكد على التعاون بين البلدين في منطقة خليج تيمور، وزاد الأمر تحسّناً عندما زار وزير الداخلية الأندونيسي أستراليا في ذي الحجة عام ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) ثم تكرّرت الزيارة بعد شهرين.

وعندما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن قيام حكومةٍ لها في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) اعترفت أندونيسيا بها، وافتتحت حكومة فلسطين سفارةً لها في جاكرتا في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م).

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تعدّ أندونيسيا أكبر مجموعة جزرٍ في العالم، وتقع هذه الجزر في الجنوب الشرقي من قارة آسيا، بينها وبين قارة أوقيانوسيا من جهةٍ، وبين المحيطين الهندي والهادي من جهةٍ أخرى، ويزيد عدد هذه الجزر على [١٣٦٧٧] جزيرة منها [٦٠٤٤] جزيرة مأهولة بالسكان، والباقي منها لا يُقيم عليه البشر، بعضها كبير معروف، وبعضها صغير مجهول لا يكاد يعرف أسماءها إلا أهل تلك الجهات، منها ما هو غاصّ بالسكان حتى ليعدّ أكثر أرجاء الأرض ازدحاماً، ومنها ما هو قليل العمران حتى ليُعدّ من أقل بقاع الدنيا سكناً. وتنتشر هذه الجزر على مساحةٍ واسعةٍ تزيد على اثني عشر مليوناً من الكيلومترات المربعة بين برٍّ وبحرٍ، وتمتدّ على طولٍ يزيد على ستة آلاف كيلومتر بين الغرب والشرق، وعلى طولٍ يزيد على ألفي ومائة كيلومتر بين الشمال والجنوب، وتبلغ مساحة اليابس منها ٢,٣٧١,٤١٩ كيلومتراً مربعاً، أي أكبر من الدولة الأوروبية التي كانت تستعمرها بثمان وستين مرة.

تشمل هذه الجزر أربع مجموعات يختلف بعضها عن بعضٍ من حيث النبات، والحيوان، والأرض، والسكان، والمستوى الحضاري، وهذه المجموعات هي:

١ ـ جزر الصوند الكبرى أو الغربية: وتضمّ: سومطرة، جاوه، بورنيو، وما حول هذه الجزر من جزر صغيرة. وتُحيط بهذه الجزر بحار قليلة مما يدلّ على انها كانت على صلة بالبر الأسيوي، وكثير من أراضيها تُغطيها المستنقعات.

٢ ـ جزر الصوند الصغرى: وهي سلسلة من الجزر الصغيرة تمتدّ من شرق جاوه نحو استراليا، وأشهرها: بالي، لومبوك، سومباوا، سومبا، فلوريس، تيمور. وتتألف هذه الجزر من قمم الجبال الوعرة جداً التي ترتفع من أغوار البحار الشديدة العمق، الحديثة العهد.

٣ ـ الجزر الشرقية: وتضمّ جزر: سيليبس (سلاويزي)، مولوك التي تمتدّ حتى الفيليبين.

٤ ـ غينيا الجديدة: وتملك استراليا القسم الشرقي منها، على حين يتبع القسم الغربي منها أندونيسيا ويعرف باسم «ايريان الغربية».

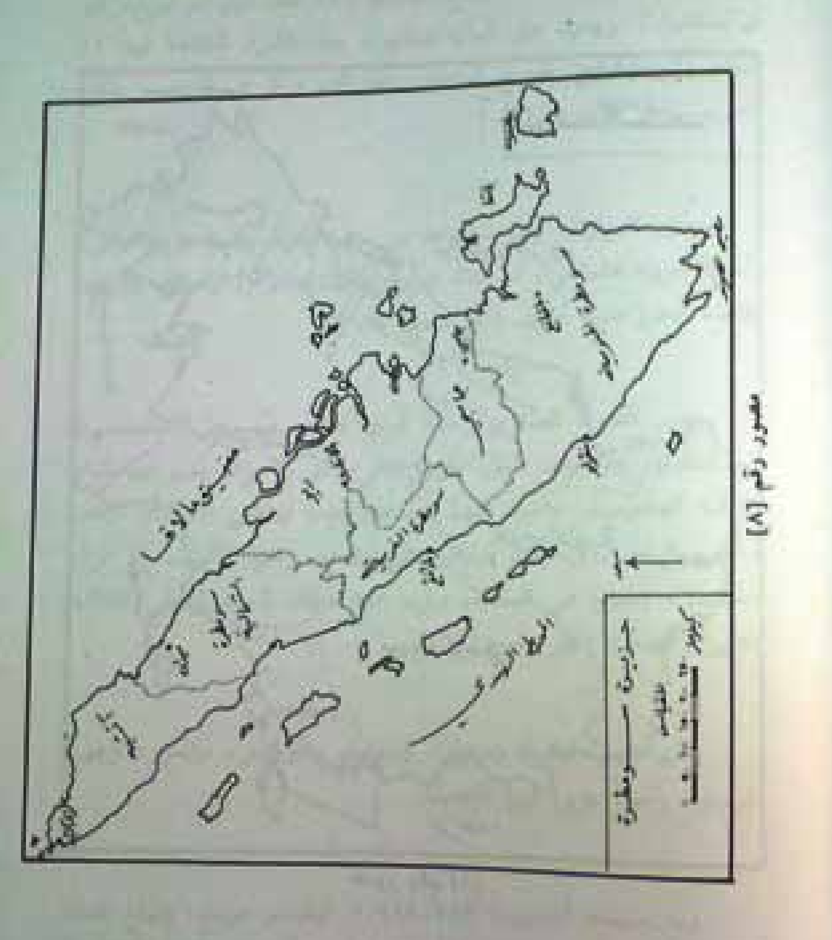
وقد حملت هذه الجزر عدة أسماء على مدار التاريخ، فقد أطلق عليها قديماً اسم «نوسنتاره» ويُقصد بهذا اللفظ الجزر الواقعة بين المحيطين، وهما: الهندي والهادي، أو بين القارتين، وهما: آسيا وأوقيانوسيا، إذ أن لفظ «نوسا» يعني (الجزائر) أو (وطن)، ويعني لفظ «انتاره» (بين). كما أطلق عليها اسم: جزائر الهند، وجزائر الملايو. وسمّاها الهولنديون جزائر الهند الشرقية الهولندية. أما المسلمون فقد كانوا يعطون اسم (جاوه) لكل تلك الجزر حيث تضمّ أكثر السكان، فأطلقوا اسم الجزء على الكل. ومنذ منتصف القرن الثالث عشر الهجري حملت اسم «أندونيسيا»، ولكن لم تعترف هولندا بهذا الاسم إلا بعد الاستقلال. وهذا الاسم نفسه يدلّ على معنى جزائر الهند، ويشمل بالأصل مجموعات من الجزر خارج حدود دولة أندونيسيا كتلك المجموعات من الجزر التي يُطلق عليها اسم «ميلانيزيا» و «ميكرونيزيا»، كما تشمل أيضاً بالأصل جزر الفيليبين.

وتُعدّ جزر الصوند الغربية قوام أندونيسيا، فجزيرة جاوه وحدها تضمّ ٦٠٪ من مجموع سكان أندونيسيا، ويزيد عدد سكانها اليوم على مائة مليون، على حين أن مساحتها لا تزيد على ١٣٢ ألف كيلومتر مربع، وبذلك تزيد الكثافة على ثمانمائة شخص في الكيلومتر المربع الواحد، فتكون بذلك من أكثر بلاد العالم ازدحاماً بالسكان، وتُقيم فيها أكثر الجاليات الأجنبية، فيعيش فيها أربعة أخماس الأوروبيين، ومعظم الصينيين، وستون ألفاً من العرب الحضارمة. وفيها كذلك ثلاثة أرباع شبكة السكك الحديدية التي في أندونيسيا. [انظر مصور [٧]].

وتُعدّ جزيرة سومطره ثاني جزر أندونيسيا أهميةً، وتبلغ مساحتها ٤٢٠ ألف كيلومتر مربع، وهي ثالث جزيرة مساحةً في أندونيسيا، والسادسة في العالم بعد غرونلنده، وغينيا الجديدة، وبورنيو، وبافن، ومدغشقر. ويُعدّ مضيق (مالاقا) الذي يفصلها عن شبه جزيرة الملايو ذا أهميةٍ كبيرةٍ، وهو الممر الوحيد نحو الشرق الأقصى، ويزيد عدد سكانها على الثلاثين مليوناً، فهي ثاني جزيرة في أندونيسيا سكاناً بعد جاوه، ولكن الكثافة لا تزيد فيها كثيراً على سبعين شخصاً في الكيلو متر المربع الواحد. وسومطره أكبر مصدرٍ للنفط في أندونيسيا، كما أن الجزر القريبة منها، وهي: بانكا، وبيلليتون، وسنكب تصدر كمياتٍ كبيرةً من القصدير، وفي جزيرة سومطره ربع شبكة الخطوط في أندونيسيا. [انظر مصور [٨]].

وثاني جزر أندونيسيا مساحة هي بورنيو، وتبلغ مساحتها ٧٣٤ ألف كيلومتر مربع، وتُعدّ ثالث جزر العالم مساحة بعد غرونلنده، وغينيا الجديدة، ويُسمّيها الأندونيسيون «كيليمنتان»، وأندونيسيا لا تمتلك الجزيرة كلها، ففي القسم الشمالي منها: تقع دولة بروني، كما تمتلك ماليزيا مقاطعتي صباح، وساراواك. ويوجد في الجزيرة النفط والمطاط، ولا يزيد عدد سكانها على ستة ملايين، لذا فإن الكثافة قليلة لا تزيد على ثمانية أشخاص في الكيلو المتر المربع الواحد. [انظر مصور [٩]].

مصور رقم [٧]



مصور رقم [٨]



مصور رقم [٩]

وجزيرة سليبس التي يُسمّيها الأندونيسيون «سلاويزي»، وتعدّ رابع جزر أندونيسيا مساحةً، وتبلغ مساحتها ١٧٩ ألف كيلو متر مربع، غير أن سكانها لا يزيدون على ثمانية ملايين، وبذا تكون الكثافة فيها ٤٢ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، وتُعدّ أهم مركز في أندونيسيا بإنتاج الحرير. [انظر مصور [١٠]].

وجزر المولوك، وهي مجموعة جزرٍ كانت تُعرف باسم جزر التوابل، وأهمها جزيرة هالماهيرا، ثم هناك جزيرة ترنات، وسيرام، وأمبون، وبورو، وقاعدة الجزر مدينة أمبون. [انظر مصور [١١]].

وجزر الصوند الصغرى وتمتدّ شرق جاوه، ويُسمّيها الأندونيسيون «نوسا تنغارا»، وأول هذه الجزر جزيرة «بالي» التي لا يزال يُقيم فيها أتباع الديانة الهندوسية، والنساء فيها شبه عاريات، ويقضي السكان أوقات فراغهم بالرقص، ويحرقون موتاهم على منصات زاهية الألوان، ولا تزال عبادة الإله (سيوه) هي السائدة، ويزيد عدد سكان الجزيرة على الثلاثة ملايين والنصف. [انظر مصور [١٢]].

وتليها جزيرة لومبوك وسمباوا، وسومبا، وفلوريس، وتيمور، وجزر تانيمبار، وأخيراً جزيرة غينيا الجديدة.

تبلغ مساحة أندونيسيا ١,٩١٩,٤٤٣ كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ ١٨٨ مليوناً، وبذا تكون الكثافة ما يقرب من ٩٢ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، ولكن هذا لا يدلّ على توزّع السكان بشكلٍ صحيح، حيث يختلف من منطقة إلى أخرى، وهذا

سيليبس

بحر سيليبس

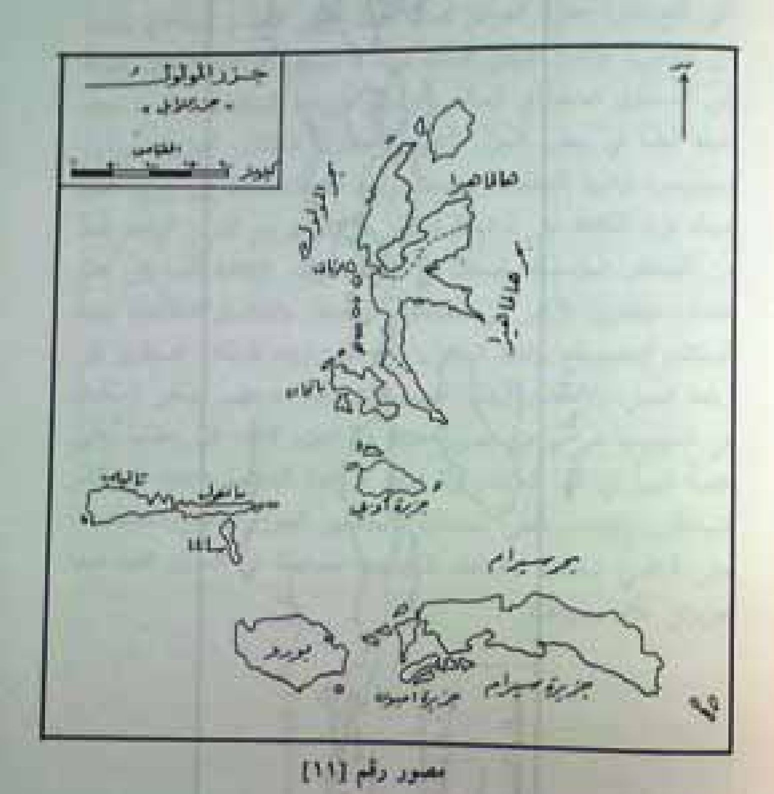
خليج توميني

بحر باندا

بحر فلوريس

المقياس

مصور رقم [١٠]



مصور رقم [١١]



العدد في نمو مستمر لا يزيد ١,٩ ٪ سنوياً، وإذا قارنا هذا العدد مع سكان بقية المناطق الواقعة على خط الاستواء لوجدناه كبيراً جداً، وذلك بسبب اعتدال المناخ، وخصوبة التربة، وهذا ما لا يتوفر في بقية المناطق التي تقع على خطوط العرض نفسها حيث تغطي الغابات مساحاتٍ واسعة من الأرض، وتكون الأيدي العاملة قليلةً لا تستطيع استثمار البلاد، إضافة إلى المستوى الحضاري المتأخر، وانتشار الزراعة البدائية، وهذا ما نجده نفسه أيضاً في بعض الجزر الأندونيسية القليلة السكان، كجزيرة بورنيو، وسيليبس، وغينيا الجديدة، وغيرها. وتعود أكثرية السكان إلى جزيرة جاوه حيث تزيد الكثافة على ثمانمائة شخصٍ في الكيلو متر المربع الواحد فتعدّ من المناطق المزدحمة بالسكان في العالم، وهذه الكثافة أدّت إلى قطع الغابة، وتحويل الأرض إلى مساحاتٍ مزروعةٍ، واستثمار المعادن، ومدّ السكك الحديدية، وإقامة المباني، وأنه كلما ازداد السكان اضطروا إلى زيادة العمل والاستثمار ليؤمّنوا أنفسهم، ويسدّوا حاجتهم. ولكن السكان في أندونيسيا غير موزّعين بصورةٍ عادلةٍ في الجزر كلها، فإن بعضها يُعاني نقصاً كبيراً في اليد العاملة، ولا تزال الزراعة البدائية منتشرةً في أكثر المناطق، والغابات تُغطي مساحاتٍ واسعةً من الجزر، وتنتشر المستنقعات على أراضي شاسعة، والسكك الحديدية معدومة في الجزر كلها عدا جزيرتي جاوه وسومطرة.

وتقسم أندونيسيا إدارياً إلى:

المنطقة	المساحة	عدد السكان	العاصمة
جاوه الغربية	٤٦,٣٠٠	٣٥,٥٠٠,٠٠٠	باندونغ
جاوه الوسطى	٣٤,٢٠٦	٣٢,٥٠٠,٠٠٠	سمارانغ
جاوه الشرقية	٤٧,٩٢٢	٣٥,٥٠٠,٠٠٠	سورابايا
سومطرة الشمالية	٧٠,٧٠٧	١٢,٥١٥,٠٠٠	ميدان
سومطرة الغربية	٤٩,٧٧٨	٦,٥٠٠,٠٠٠	بوكيت تنغي
سومطرة الجنوبية	١٠٣,٦٨٨	٨,٥٠٠,٠٠٠	بالمبانغ
كيليمنتان الغربية	١٤٦,٧٦٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	بونتياناك
كيليمنتان الجنوبية	٣٧,٦٦٠	٣,٦٠٠,٠٠٠	بالنغراسين
كيليمنتان الوسطى	١٥٢,٦٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	توكونغ
كيليمنتان الشرقية	٢٠٢,٤٤٠	١,٥٠٠,٠٠٠	ساماريندا
سلاويزي الجنوبية	٧٢,٧٨١	٦,٧٥٠,٠٠٠	ماكاسار
سلاويزي الوسطى	٦٩,٧٢٦	١,٥٠٠,٠٠٠	
سلاويزي تنغارا	٢٧,٦٨٦	١,٢٠٠,٠٠٠	
سلاويزي الشمالية	١٩,٠٢٣	٢,٦٠٠,٠٠٠	مانادو
نوساتنغارا الغربية	٢٠,١٧٧	٣,٢٢٥,٠٠٠	ماتارام بـ (لومبول)
نوساتنغارا الشرقية	٤٧,٨٧٦	٣,٢٢٥,٠٠٠	كوبانغ بـ (تيمور)
تيمور الشرقية	١٤,٨٧٤	٦٨٥,٠٠٠	ديلي
بالي	٥,٥٦١	٣,٥٠٠,٠٠٠	دينباسار
إيريان الغربية	٤٢١,٦٨١	١,٢٥٠,٠٠٠	جاجابورا
جامبي (سومطرة)	٤٤,٩٢٤	١,٧٥٠,٠٠٠	جامبي
ريو (سومطرة)	٩٤,٥٦٢	٢,٧٠٠,٠٠٠	باكانبارو
مولوك	٧٤,٥٠٥	٣,٣٠٠,٠٠٠	سوامبو
بنغولو	٢١,١٦٨	١,٥٠٠,٠٠٠	بنغولو
لامبونغ	٣٣,٣٠٧	٥,٨٠٠,٠٠٠	
أتشيه (سومطرة)	٥٥,٣٩٢	٣,٦٥٠,٠٠٠	كوتار آتشيه
يوغياكارتا	٣,١٦٩	٣,٥٥٠,٠٠٠	
	١,٩١٩,٤٤٣	١٨٨,٠٠٠,٠٠٠	

الصراع العنصري:

ينتمي سكان أندونيسيا إلى جنس الملايو، وهم بالأصل من العنصر المغولي، أي من العرق الأصفر، هاجروا قبل الميلاد بمدةٍ طويلةٍ من جنوب شرقي البر الأسيوي أي من المنطقة المعروفة اليوم باسم «الهند الصينية». وحدثت تلك الهجرة عقب نزوح جماعةٍ كبيرةٍ من الصين ومنغوليا، إذ ضغطوا على السكان السابقين لهم، وأجبروهم على ترك مناطقهم والتوجّه نحو الشواطىء، وحلّوا محلّهم، واضطروا ثانية إلى مُغادرة المناطق الساحلية تدريجياً تحت ضغط وزيادة القادمين الجدد من الصين ومنغوليا، وأخذوا يرتحلون من الشواطىء، جماعاتٍ وقبائل، يركبون البحر، ويتّجهون نحو الجزائر القريبة منهم، والمبعثرة في ذلك اليمّ الواسع، وينتشرون فيها حتى عمروها كلها.

وكان يُقيم في الجزائر الأندونيسية قبل قدوم عنصر الملايو الزنوج الذين يُعدّون أول من سكن البلاد، وبشرتهم سوداء، وقامتهم قصيرة، فلما جاءهم عنصر الملايو، تقوقعوا على أنفسهم، وتجمّعوا في الداخل، وأقاموا في الغابات منعزلين عن القادمين الجدد، يعيشون عيشة بدائيّة، ولا تزال هكذا حياتهم، دياناتهم وثنية، يمتهنون صيد الحيوانات، ويلتقطون الثمار، ويبنون بيوتهم من أغصان الأشجار، ويسترون عوراتهم بأوراقها، وقد تختلف القبائل المجاورة بعضها مع بعضٍ، وربما يصل الأمر إلى الصدام.

ثم جاءت مجموعات أخرى كتجارٍ من الهند، ومن الصين، ومن العرب، ومع مجيء الاستعمار جاءت مجموعات من الأوروبيين، واستقرّ بعض أفرادها في البلاد، وأثناء الحرب العالمية الثانية دخل اليابانيون مع احتلال دولتهم لأندونيسيا، واستقرّ بعضهم حيث أقاموا، غير أن هذه المجموعات كلها ذات أعدادٍ قليلةٍ نسبياً فلا تساوي مجموعها ٦٪ من مجموع سكان البلاد، أي لا يصل عددها أبداً إلى عشرة ملايين، وإن كانت كل مجموعةٍ قد عملت على نقل عقيدة أبنائها إلى أندونيسيا، وإذا كانت أعداد من الهنود قد دانوا بالإسلام، وكذلك قلّة من الصينيين إلا أن الهندوسية، والبوذية، والكونفوشية، لا تزال دليلاً على وصول تلك المجموعات، كما أن النصرانية لا تزال أثراً على قدوم المستعمرين الأوربيين، والشنتوية إشارةً على احتلال اليابانيين. ويصل عدد العرب إلى مائةٍ وستين ألفاً، غير أنهم أكثر المجموعات الأخرى احتراماً عند السكان للروابط العقيدية بين الطرفين، ويعدّ الأندونيسيون العرب مثلهم الأعلى لحملهم رسالة الإسلام ونقلها إليهم، وللعرب جمعيات خاصة بهم، تعمل للحفاظ على لغة أبنائها، وصلة بعضهم مع بعضٍ، وتنمي عندهم الصلة مع أصولهم.

ونتيجة غلبة عنصر الملايو على البلاد فليس هناك من صراع مع بقية العناصر التي تعدّ ضعيفةً لقلّتها، وتبقى لهذا العنصر الهيمنة والسيادة، هذا

بالإضافة إلى الأثر الإسلامي الراسخ في النفوس والذي لا يقر النظرة العنصرية ولا يعترف عليها أبداً، ويعدّها عصبيةً نتنةً فوجود الشعوب والقبائل للتعارف لا للتمايز، والتمايز إنما هو بالتقوى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[1].

وإن تعدّد اللغات في أندونيسيا لا يعود إلى اختلاف العناصر، فاللغات كلها تنضوي تحت مجموعة اللغة الملايوية الأم، وإنما يعود إلى تبلبل الألسنة نتيجة ترامي أطراف البلاد، وتباعد أقسامها، وصعوبة الانتقال بين أجزائها. ويتكلّم السكان أكثر من ثلاثين لغةً، ومائتين وخمسين لهجةً مختلفةً. وأهم هذه اللغات:

١ ـ اللغة الجاوية: ويتكلم بها خمسة وسبعون مليوناً في جاوه الغربية والشرقية.

٢ ـ اللغة الصوندية: ويتكلّم بها عشرون مليوناً في وسط جزيرة جاوه

٣ ـ اللغة المادورية: ويتكلم بها عشرة ملايين في جزيرة مادورا.

وإن انتشار التجارة، وتنقّل التجار بين الموانيء الأندونيسية المختلفة قد جعل اللغة الملايوية تعمّ مناطق واسعةً على الرغم من بقاء اللغات الأخرى واللهجات المحلية، وتعرف اللغة الملايوية الأندونيسية بـ (لغة هاسا)، وكانت تكتب بالحرف العربي، وحاولت هولندة إلغاء هذا الحرف ولكن لم تجرؤ على ذلك لصلة هذا الحرف بالعقيدة الإسلامية، وكانت محاولة هولندة لإبعاد الصلة بين الأندونيسيين وبقية أمصار العالم الإسلامي، وخاصةً البلدان العربية، ولكن عندما أُلغيت الخلافة، واستبدل مصطفى كمال الحرف العربي باللاتيني، تجرّأت هولندة على ذلك واستعملت الحرف اللاتيني لكتابة لغة (هاسا) الأندونيسية وذلك عام ١٣٤٦ هـ

---

(١) سورة الحجرات: الآية ١٣.

(١٩٢٧ م)، وقد عمّت هذه الكتابة في الصحف، والمجلات، والدوائر الرسمية حتى شاعت. ونجد الكثير من الكلمات العربية في لغة (هاسا). وكانت اللغة الهولندية هي الرسمية أيام الاستعمار الصليبي الهولندي، وتُدرّس في المعاهد والمدارس، ثم حلّت اللغة الإنكليزية محلّها بعد زوال الاستعمار الهولندي، لأنها معروفة عالمياً، على حين أن اللغة الأندونيسية لا تعرف خارج البلاد، وهذا ما يُسبّب صعوبة بالغة للسكان، ولنضرب مثلاً من تلك الصعوبة، رجل من جزيرة مادورا، فهو يتحدث باللغة المادورية في بيته على أنها اللغة المحلية، ويتحدّث باللغة الأندونيسية (هاسا) في وظيفته على أنها اللغة الرسمية، ويعرف الهولندية منذ أيام الاستعمار الهولندي، ويلمّ بشيء من اليابانية منذ عهد الاحتلال الياباني، ويتكلم بعض العربية من القرآن الكريم بصفته مسلماً. ويُفضّل السكان اللغة العربية، ويتمنّون تعلّمها لارتباطها بعقيدتهم، وتوجد عدة مدارس لا تُدرّس إلا اللغة العربية، ورأينا كيف كانت الجمعيات الإسلامية تحرص وتعمل على تدريس اللغة العربية.

الصراع الإقليمي:

رغم تعدّد الأقاليم بتعدّد الجزر، ورغم تنوّع اللغات باختلاف الأجزاء إلا أننا لا نلاحظ صراعاً بين الأقاليم، وذلك لأن جزيرة جاوه تطغى على بقية الجزر بكثرة السكان إذ يُقيم فيها وحدها كما رأينا ٦٠ ٪ من مجموع سكان أندونيسيا كلها. وبقية الجزر تُعدّ بالنسبة لها قليلة الأهمية لقلّة عدد سكانها، فأكثرها سكاناً بعد جزيرة جاوه هي جزيرة سومطرة ولكن لا يصل عدد سكانها إلى ثلث عدد سكان جاوه، أما الجزر الأخرى فلا تقارن بالسكان مع جزيرة جاوه أبداً، ومع ذلك يمكن أن نجد بعض الملاحظات.

أولاً: نجد صراعاً في جزيرة جاوه نفسها بين أقسامها الغربية حيث السكان مسلمون وبين الأجزاء الشرقية حيث تنتشر الفرقة الضالة «ابنجان»

التي تقوم مبادئها على محاولة التوفيق بين الإسلام والهندوسية، وتعمل هذه الطائفة لبثّ أفكارها بمختلف الوسائل ومحاولة إبعاد الناس عن عقيدتهم.

ونجد أن الدعم الاستعماري الصليبي كان للجزء الشرقي قوياً مادياً ومعنوياً، حتى انتشر الإلحاد وعمّ الفساد، وقد قام الشيوعيون بحركتين معتمدين على هذه المنطقة. وإن الرئيسين اللذين تولّيا أمر البلاد منذ الاستقلال حتى الآن وهما: أحمد سوكارنو ومحمد سوهارتو إنما ينتميان إلى طائفة «ابنجان» هذه.

ثانياً: إن جزيرة سومطرة هي الجزيرة الثانية في أندونيسيا بعد جاوه، وقد يكون صراعاً بينهما، ويحمل جانباً عقيدياً أساسياً، فسكان سومطرة على ما يبدو تزيد بينهم نسبة الملتزمين بأحكام الإسلام، وتكثر عندهم العاطفة الدينية، ونلاحظ أن المسلمين فيها قد تحرّكوا مرتين، وهبّوا على شكل ثورات ضد التسلّط العلماني والإلحادي، كما أن المستعمرين الهولنديين عندما رجعوا إلى البلاد بعد الحرب العالمية الثانية، وقضوا على الجمهورية الناشئة، تشكلت حكومة موقتة في سومطرة لقتال المستعمرين الصليبيين، ومتابعة طريق الاستقلال.

وأن القضاء على الثورتين الشيوعيتين كان على أيدي رجال من سومطرة على رأسهم عبدالحارث ناسوتيون. كما كان محمد حتا، وهو من سومطرة أيضاً، حجر العثرة في وجه الشيوعيين والعلمانيين.

وأن جزيرة سومطرة كانت معقل حزب ماشومي، وقد حصل في الانتخابات على ٩٠ ٪ من الأصوات فيها، على حين كان الحزب الوطني، والشيوعي يعتمدان على أصوات السكان في جزيرة جاوه، وخاصة الجزء الشرقي منها.

ثالثاً: إن جزيرة بالي صغيرة لا تزيد مساحتها كثيراً على خمسة آلاف وخمسمائة كيلومتر مربع، ولا يزيد عدد سكانها على ثلاثة ملايين إنسان غير

أنها كانت موضع اهتمام كبير أيام المستعمرين الصليبيين، ثم أيام الذين خلفوهم في السلطة وذلك لأن أكثرية سكانها من أتباع الديانة الهندوسية القديمة التي لا تقيم للقيم كبير وزنٍ، فنساؤها يخرجن شبه عاريات، فيتخذن وسيلة للإفساد، وتُتخذ الجزيرة مركزاً للسياحة لتلك الغاية، وتوجّه العناية إليها على أنها واجهة البلاد، ويُنفق الكثير من الأموال في سبيل ذلك، ويعيش أهلها برفاهيةٍ على حساب سكان أندونيسيا، وترتفع مكانة طلاب الزعامة مروراً منها.

الصراع الحزبي:

منذ أن وطئت أقدام المستعمرين الصليبيين أرض أندونيسيا بل أي أرض إسلاميةٍ أخذوا يعملون جاهدين لإبعاد المسلمين عن عقيدتهم، وحاول السكان الوقوف في وجههم، ومقاومة ذلك غير أنهم لم يتمكّنوا لأسبابٍ كثيرةٍ منها:

١ ـ الضعف المادي الذي كان عليه المسلمون أمام المستعمرين الصليبيين سواء أكان ذلك من ناحية السلاح أم من ناحية المال والتنظيم، حيث كان المسلمون لا يزالون يعتمدون في قتالهم على الأسلحة اليدوية المعروفة آنذاك على حين كانت الأسلحة الآلية قد بدأت تأخذ طريقها في تسليح الجيوش الأوروبية الاستعمارية، وكان المسلمون فقراء على حين كانت هناك إمكانات ضخمة وراء المستعمرين ووراء الإرساليات التنصيرية.

٢ ـ الضعف الذي كانت عليه أمصار العالم الإسلامي حيث لم يجد الأندونيسيون من يدعمهم أو يستندون عليه، أو يُوجّههم ويُنبّههم من خطر هؤلاء المستعمرين الصليبيين، إذ كان المسلمون عامةً على مستوىً متدنٍ من الوعي، ويغطّون في نوم عميقٍ.

٣ ـ لم تترسّخ مبادىء الإسلام بعد في نفوس الأندونيسيين بشكلٍ

جيد، فدخولهم بالإسلام لا يزال حديثاً، ووصل إليهم في وقت ضعف المسلمين، ولو أن العاطفة كانت قويةً.

٤ ـ الجهل الذي كان عليه الأندونيسيون.

٥ ـ كانت المقاومة تعتمد على العاطفة التي ينقصها أيضاً التنظيم والتخطيط.

لهذا كله تمكّن المستعمرون الصليبيون من السيطرة على أندونيسيا، كما سيطروا في الوقت نفسه على كثيرٍ من الأمصار الإسلامية ولجأوا إلى المخططات نفسها، ولم تُجدِ مقاومة أهل البلاد.

ومع مرور الزمن أخذ المسلمون يُدركون خطر هؤلاء الدخلاء على عقيدتهم، ويشعرون من تصرّفاتهم، ومن مُمارستهم السياسة الاستعمارية والصليبية، الخطر الذي سيحيق بهم، وبمستقبل أبنائهم من بعدهم، فأخذوا يُحاولون تنظيم أنفسهم، وبدأت تظهر الجمعيات، ورغم أنها كانت خطوةً متطوّرةً إلا أنها:

أ ـ قد جاءت متأخرةً، حيث ظهرت في مطلع القرن الرابع عشر الهجري أي أنه قد مضى على مجيء الصليبيين ما يقرب من أربعة قرونٍ، فكان الصليبيون قد ثبّتوا أقدامهم، ورسّخوا بعض أفكارهم، وكسبوا بعض عناصر لهم مستغلّين فقر السكان، وحاجتهم، وجهلهم، وضعفهم، كما كان الصليبيون قد طبّقوا سياستهم الاستعمارية في امتلاك الأرض، وعملوا بالتجارة، ونهبوا الأملاك الأمر الذي زاد من فقر الأندونيسيين، وحاجتهم وجهلهم.

ب ـ لم تكن هذه التنظيمات عامةً بين المسلمين، حيث كان بعضهم متعزلاً على نفسه يسعى وراء عيشه، يخشى بطش المستعمرين، ومكرهم، ويرى بعضهم الآخر أن هذه التنظيمات كانت تفرقةً للمسلمين

أكثر من أن تكون جامعةً لهم، وموحّدةً لهم، ورافعةً من شأنهم، هذا رغم أن بعضها - كما رأينا - يُعدّ أكبر الجمعيات التعليمية في العالم.

ج - لم تكن لتعمل على تثبيت العقيدة بالشكل المطلوب، وإنما كانت تعتمد على العاطفة، وجمع الأشخاص، وتنظيمهم من غير بناءٍ سليم يقوم على ركائز ثابتة، وهذا ما كان يُثير الخلافات في الرأي، ويدعو إلى الانشقاق والتمزّق، وشنّ الهجوم الكلامي، والابتعاد عن الجماعة، وربما العودة بعد مدة.

د - تخضع لمكر الأعداء الذين كانوا يُحاولون الإيقاع بين العناصر، والفئات، والجمعيات، ونتيجة الجهل، والغفلة أحياناً، وضعف الدعائم التي تقوم عليها فكان يتمّ الاستماع إلى كلام الصليبيين الذين يدعمهم السلطة، ويمثّون أصحاب التطلّعات الفوقية. هذا إضافةً إلى استعمال المستعمرين للوسائل الأخرى كافةً، من مناصب، وأموال، وتقديم شهوات و... وما أكثر هؤلاء الضعفاء في المجتمعات الفقيرة، الجاهلة، والتي لا تستند على ثوابت إيمانية فينحرفون.

واتجه المسلمون إلى بعض واقعهم الذي هم فيه، فاتفقوا واجتمعوا في شبه اتحاد باسم (المجلس الإسلامي الأعلى) لكنهم شُغلوا بعقد المؤتمرات ومسألة الخلافة، وأنشأوا جمعية الخلافة في الهند الشرقية، وهي فرع لجمعية الخلافة في الهند.

وعندما احتلّت اليابان أندونيسيا أثناء الحرب العالمية الثانية، ودعت السكان إلى التدريب العسكري كي يُقاوموا المستعمرين الأوروبيين أسرع المسلمون، وانخرطوا في صفوف تلك الفرق، التي عرفت باسم «فرق الدفاع الوطني» والتي شُكّلت لتلك الغاية، إذ نظر المسلمون إلى المستعمرين الصليبيين الذين كانوا يعملون على تنصير السكان، ويفتحون الأبواب أمام الإرساليات التنصيرية، ويقفون في وجه المسلمين، ويعملون

على مُحاربتهم، وقد وجدوا الفرصة الآن للتقوية، والوقوف في وجه المتنصرين من أبناء البلاد، ولمقاومة العلمانيين والمُلحدين الذين يلقون الدعم أيضاً من المستعمرين الصليبيين، وقاد هذه الفرق أحد العلماء، وهو (سوديرمان)، وكان كثير من الضباط أعضاء في الجمعية المحمدية، وإن كانت اليابان قد حلّت كل الأحزاب والتنظيمات، ومنعتها من ممارسة نشاطها. وإذا كان المسلمون قد نظروا إلى اليابانيين نظرتهم إلى المستعمرين الصليبيين ما داموا مثلهم ضدّ الإسلام، ورأوا إقامة تنظيم لحماية المسلمين من الانحراف في التيارات الهدامة، ولكنهم لم يجدوا بدّاً من الانخراط في فرق الدفاع الوطني التي يُشرف عليها اليابانيون، وذلك لإخفاء تنظيمهم السري للغاية، وحماية أفرادهم، وتدريب أنفسهم، وكان قائد هذا الحزب «زين العارفين» أحد أعضاء جمعية العلماء سابقاً. وعندما أخذت اليابان تتراجع كانت فرق الدفاع الوطني نواة الجيش الأندونيسي، وهذا ما جعل للمسلمين قوة في الجيش استطاعت أن تحبط ثورتين شيوعيتين.

أما بالنسبة إلى المسلمين غير الملتزمين فقد كان لهم أحزاب منها الحزب الوطني، وحزب اتحاد الشعب الأندونيسي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الهولندي، والحزب الشيوعي وغيرها من أحزاب صغيرة. وإذا كانت هذه الأحزاب المتباينة تنظيماً، المختلفة منهجاً كانت تلتقي على محاربة الإسلام، والعمل على الإيقاع بين الجمعيات والحركات الإسلامية، وقد كانت الشيوعية أكبر دعم للحزب الوطني. وكان هدف الثورة الشيوعية الرئيس رجالات المسلمين البارزين، وإذا كان ذلك كله إلا أن المسلمين لم ينتبهوا إلى هذا لغفلتهم، وتفرقهم، وضعفهم.

وعاد المسلمون إلى الفرقة بعد الاستقلال، فانشقّت الأحزاب بعضها عن بعض، وتفرّقت عن ماشومي، حيث عاد حزب شركة إسلام إلى استقلاليته، وتبعه حزب التربية والاستقلال. وكان حزب نهضة العلماء يقف

موقف المعارض لحزب ماشومي دائماً. وإذا جرت محاولات لضمّ الجماعات الإسلامية ثانية إلى حزب ماشومي الذي عُدّ أصلاً وبقية التنظيمات فروعاً له إلا أن الأمر كان نظرياً، وذلك لعدم الوعي، وعدم معرفة الواقع الذي يعيشون فيه رغم مشاهدة ما تفعله الأحزاب العلمانية والإلحادية، ولا شك فإن لإسلام غالبية السكان دوراً في ذلك. إذ كل يدّعي الإسلام ولو لم يكن يعترف عليه.

وفي بداية أيام سوهارتو برز الحزب الإسلامي الأندونيسي كحزب جديد. وهكذا أصبحت أربعة أحزاب إسلامية هي: نهضة العلماء، وحزب مسلمي أندونيسيا، وشركة إسلام، وبرتي الإسلامي. وحزبان نصرانيان هما: النصراني البروتستانتي، والنصراني الكاثوليكي، وحزب اشتراكي واحد، هو حزب موربا الاشتراكي، وحزبان علمانيان هما: الحزب الوطني الأندونيسي، وحزب مؤيدي حرية أندونيسيا (ايبكي) وحزب يضم الفئات العاملة وتدعمه الحكومة وهو حزب الفئة العاملة، وله الأكثرية في المجلس النيابي.

وفي رمضان ١٣٨٥ هـ (كانون الثاني ١٩٦٦ م) صدر مرسوم يُخوِّل رئيس الجمهورية حلّ أي حزبٍ سياسي إذا لم يبلغ عدد أعضائه حداً معيناً، أو إذا تعارضت سياسة الحزب مع أهداف الدولة. ثم عادت الحكومة فطلبت من الأحزاب المتقاربة الأهداف التجمّع بعضها مع بعض لتقليل العدد مع إلغاء الأسماء التي تدلّ على العقيدة في سبيل الوحدة الوطنية، وعدم إثارة النعرات الدينية ـ حسب زعم الدولة ـ والواقع من أجل إبعاد الشعب ذي العاطفة الإسلامية عن الأحزاب التي تتبنّى الإسلام، وبذا بقيت ثلاث مجموعات حزبية هي: الفئة العاملة، وهو حزب الحكومة، والحزب الديمقراطي الأندونيسي، ويضم خمسة أحزاب غير إسلامية، وهي: الحزب الوطني الأندونيسي، والنصراني البروتستانتي، والكاثوليكي، وموربا، وايبكي، واتحاد حزب التطور (الأحزاب الإسلامية).

الصراع العقيدي:

يتوزّع السكان في أندونيسيا حسب العقيدة إلى ما يلي:

السكان	عددهم	نسبتهم من مجموع السكان
المسلمون	١٧١،٠٨٠،٠٠٠	٩١٪
هندوس وبوذيون	٧،٥٢٠،٠٠٠	٤٪
نصارى	٥،٦٤٠،٠٠٠	٣٪
وثنيون	٣،٧٦٠،٠٠٠	٢٪
	١٨٨،٠٠٠،٠٠٠	١٠٠٪

يكثر المسلمون في كل مكانٍ تقريباً في الجزر الأندونيسية، وإن كانت نسبتهم تنخفض في جزيرة بالي، وتكاد تنعدم في وسط الغابات، حيث يقلّ السكان هناك، وتعيش قبائل بدائية وثنية، وخاصةً في غينيا الجديدة، وبورنيو، وبعض غابات سومطرة، وجاوه. والمسلمون جميعاً من أهل السنة، وعلى المذهب الشافعي، وأما طائفة «الأبنجان»، وهي فرقة ضالة، وتعدّ على المسلمين، وليست منهم، وتتركّز في شرقي جاوه، وإن كانت قليلة الأعداد إلا أنها كثيرة النفوذ، وتلقى التأييد والدعم الأجنبي، ومنها كما ذكرنا رئيسا أندونيسيا اللذان تواليا على الحكم حتى الآن، وهما: سوكارنو، وسوهارتو.

أما الهندوس والبوذيون فيتركّزون في جزيرة بالي، والمدن الكبرى، وقد جاءوا إلى هذه البلاد قبل الإسلام على شكل تجاري، ونشروا وثنيتهم، والتي تقلّصت مع دخول الإسلام إذ اعتنق كثير من أتباعها الإسلام لما رأوا

ما يتفق مع فطرتهم، ووجدوا الفروق الكبيرة بين ما كانوا عليه وبين الإسلام. وتجمّعت بقاياهم في جزيرة بالي، وجاء الاستعمار الصليبي يدعمهم ليقفوا في وجه المدّ الإسلامي.

ويعيش النصارى في جزيرتي جاوه وسومطرة وخاصة حيث الحياة المتطوّرة نسبياً، كما توجد تجمّعات أخرى في بعض المدن الكبرى. وهؤلاء النصارى من الأوروبيين الذين بقوا في أندونيسيا بعد جلاء المستعمرين الصليبيين، وكانوا قد حصلوا على امتيازاتٍ واسعةٍ وأراضٍ خصبةٍ فبقوا يستغلونها، كما يعملون في التجارة، ثم هناك الذين تنصّروا من أبناء البلاد سواء قديماً على أيدي المستعمرين الصليبيين والإرساليات التنصرية أم حديثاً لم يُقبلوا على النصرانية إلا نتيجة الحاجة كي يحصلوا على المساعدات المادية، أو ليتمكّنوا من التعليم أو الدواء ودخول المشافي، وربما كان بعضهم يعمل للحصول على المنصب، هذا بالإضافة إلى الجهل الذي يعيشون في ظلّه ويضغط عليهم ضغطاً عنيفاً، وإن كان أكثرهم ممن كان على الوثنية، وتحصل الإرساليات التنصيرية الآن على بعض النجاح داخل الغابات حيث يعيش الوثنيون، وفي المناطق الفقيرة حيث يقطن أناس بأشدّ الحاجة إلى تقديم يد المعونة، وهذه المناطق وتلك مُحرّمة على المسلمين للعمل فيها، ويجب ألا ننسى أبداً قلة الإمكانات الإسلامية عامةً على حين يملك المنصّرون على اختلاف مُسمّياتهم إمكاناتٍ ضخمةٍ. والنصارى نوعان منهم الكاثوليك الذين اعتنقوا النصرانية على يد البرتغاليين والإسبان، والبروتستانت الذين أخذوا دياناتهم على يد الهولنديين والإنكليز، ولكلا الطرفين إرساليات تنصيرية خاصة به عملت قديماً، وتعمل الآن، كما لكل فريقٍ كنائسه ومؤسساته، بل وحزبه الخاص به، ويُقدّر عدد البروتستانت بأكثر من ضعف عدد الكاثوليك.

أما الصينيون الذين يدينون بالكونفوشية فقد جاءوا تجاراً، ويعيشون في المدن الكبرى، ولا وزن لهم، وينصرفون غالباً إلى شؤونهم المعاشية، وأعدادهم محدودة.

والوثنيون الآخرون من عُبّاد المخلوقات، وهم البدائيون فيعيشون داخل الغابات منعزلين، وإن أخذت تغزوهم الإرساليات التنصيرية، وتكسب أعداداً منهم سنوياً لذلك فهم في تناقصٍ مستمرٍ.

وإن الوثنيات من هندوسيةٍ، وبوذيةٍ، وكونفوشيةٍ، وطوطميةٍ ليست لها دعاة لدياناتها لبدائيتها، وبُعدها عن الفطرة، وعدم موافقتها للنفس الإنسانية، لذا فهي لا تتزايد بالتوسع، وإنما بالولادات فقط، بل إنها تتناقص باستمرارٍ إذ يعتنق بعض أفرادها الإسلام، ويذهب بعضهم إلى النصرانية. وفي الماضي كان أكثر تناقصها يذهب لحساب الإسلام، أما الآن فإنه يذهب لحساب النصرانية إذ مُنع المسلمون من الدخول إلى مناطق الغابات حيث تعيش تلك الوثنيات، وفُتح الباب للنصرانية فقط، وفُسح لها المجال، وأُعطيت لها حرية التنصير فدخلت بإمكاناتها الضخمة، وحصلت لذلك على بعض النجاح، ولكن وجد الوثنيون على بدائيتهم أن النصرانية ليست سوى وثنيةٍ مادامت تقوم على عبادة مخلوقٍ، غير أنه إنسان لكنه مخلوق، وهم يعبدون مخلوقات أخرى سواء أكانت حيوانيةً أو نباتيةً أم من الجماد، فالفروق بسيطة، وإن ما فيها من مبادئ، لا يتفق كذلك والفطرة البشرية، ولهذا كان الإقبال على النصرانية قليلاً، يتفق مع ما يُقدّم للوثنيين وغيرهم أحياناً من منافع ماديةٍ، وأصول دياناتهم أساساً في نفوسهم ضعيف لا يعرفون شيئاً عنها إن كانوا غير وثنيين، وإن كانوا من الوثنيين فالأمر أبسط بكثيرٍ. إذن لم يكن هناك صراع بين المسلمين والوثنيين. وإنما الصراع مستحكم بين المسلمين والنصارى، وهو قائم منذ أن وصل المستعمرون الصليبيون إلى تلك الجهات، ولم يكن النزاع على الوثنيين كل يريد جرهم نحو ديانته أبداً، فأهل البلاد اتجهوا نحو الإسلام أصلاً، اتجهوا رغبةً، إذ لم يكن للمسلمين قوة، ولم يُجرّدوا سيفاً، وإنما ذهبوا تجاراً غير أن أهل البلاد وجدوا في الإسلام ما يتفق مع الفطرة البشرية، ووجدوا فيه ما ينسجم مع تطلّعاتهم الروحية ومع رغباتهم فأقبلوا نحوه ودانوا به، وخضعوا للحكام

المسلمين ليس رغبةً وإنما محبةً، حتى عم الإسلام.

وعندما جاء المستعمرون الصليبيون وقف أهل البلاد ممن أسلم وممن لم يسلم ضدَّ هؤلاء القادمين الغزاة، وحاولوا منعهم من الدخول ولكنهم عجزوا لقوة الأسلحة وفعّاليتها وحسن التنظيم. ولو كان المسلمون قد دخلوا بالقوة وفرضوا دينهم بالسيف لانحاز سكان البلاد إلى المستعمرين الصليبيين لطرد المسلمين كما كانوا يفعلون مع المستعمرين الجدد ضدَّ المستعمرين الذين سبقوهم، إذ عدَّ الأندونيسيون الهولنديين حلفاء لهم ضدَّ البرتغاليين، ورأوا في الإنكليز أعواناً لهم على الهولنديين، ووجدوا في اليابانيين خطراً أقلَّ عليهم من الهولنديين والإنكليز.

كل هذا مع أن المستعمرين الصليبيين كانوا يتقرّبون من الوثنيين ومن أصحاب الديانات الأخرى من هندوسيةٍ، وبوذيةٍ، وكونفوشيةٍ، ويُقدّمونهم، ويدعمونهم، ويُعطونهم المساعدات لكسبهم إلى جانبهم، ضدَّ المسلمين، بل يُولّونهم المناصب ليسدّوا الفراغ الذي وُجد بإبعاد المسلمين، ومع كل هذا لم يحصل الصليبيون إلا على نتائج ضعيفةٍ جداً، لا تكاد توضع في الحساب. وكان هذا تصرّف المستعمرين جميعاً من برتغاليين، وإسبان، وهولنديين، وبريطانيين، كلهم يحملون أحقاداً، وجاءوا بروحٍ صليبيةٍ، وأخذوا يُنفّذون ما أتوا به في جعبتهم لا يختلف مستعمر عن آخر في سياسته ضد المسلمين، وإن تباينوا في المذهب بين كاثوليك وبروتستانت، وافترقوا في نشاط إرسالياتهم التنصيرية، إذ يفسح كل مستعمر المجال لإرسالياته بشكل أوسع، ويقدّم لها الإمكانات الأكبر، وإن كان لا يقف في وجه إرساليات المستعمر الآخر.

ولم يكن الافتراق بالمنهج ليُشكّل حاجزاً بين المستعمرين، فلم تكن الرأسمالية لتستغني عن الشيوعية في دعمها لمحاربة الإسلام، ولم يكن الإلحاد ليقف في الصف المعادي للتنصير مادام كلاهما يعمل لهدم الإسلام، ولم يكن المعسكر الغربي ليناهض المعسكر الشرقي في هذه السياسة

المعادية للإسلام مادام هدفهما واحداً وهو ضرب عقيدة سكان أندونيسيا، فقد دعمت هولندا المستعمرة الصليبية الرأسمالية التي تسير في فلك المعسكر الغربي وإرسالياتها التنصيرية البروتستانتية الحزب الشيوعي بالإمكانات كافةً ليُؤدّي دوره في نشر الإلحاد، وبثّ الفساد، وضرب الإسلام، والشيوعية معروفة بإلحادها، ونظامها المخالف للرأسمالية، وارتباطها بروسيا قائدة المعسكر الشرقي، ونصرانيتها الأرثوذكسية، حتى إذا اشتدَّ عود الحزب الشيوعي قام بثورته، وحركته لاستلام السلطة، وكان المستعمرون يشعرون بالراحة ما دام سيخلفهم عدوٌّ للإسلام ظاهر العداوة، ولما فشل الحزب في حركته رجعت هولندا إلى البلاد بهجمةٍ وحشيةٍ لتسلم راية محاربة الإسلام.

وكان الاستعمار الصليبي منذ أن وطأ أرض أندونيسيا أو غيرها من أمصار الإسلام يعدّ العدّة لتربية رجال مُعادين للإسلام فيما إذا اضطر الصليبيون إلى الخروج من البلاد، وقد أعطوا رجالهم المعتمدين لديهم المخطط الذي يهدف إلى التعاون مع كل شيطانٍ في سبيل ضرب الإسلام، ونشأ هؤلاء الرجال، وتلقّوا التربية اللازمة، وبرز أحمد سوكارنو، ولما آل الأمر إليه أخذ في تنفيذ ما رُسم له، وظهر عجزه وحده ومع حزبه، فأخذ بالتعاون مع الشيوعيين، فظهروا على الساحة ثانيةً، وأعادوا الكرة بالقيام بحركةٍ عندما وجدوا أنها أقوى من الأولى فخسروا الجولة مرةً أخرى، وأطاحت بهم وبرفيقهم سوكارنو، غير أنه مع الأسف قد ظهر، رجل آخر من فرقة سوكارنو الضالة نفسها وهي طائفة الأبنجان، وإن كان يختلف عنه بأنه يُعادي الشيوعية، ويسير في ركب الرأسمالية، وكلاهما واحد في موقفهما من الإسلام بل صديقان حميمان في هذا المجال، يتفقان في المخطط الواحد، ويتعاونان معاً، لما كان يُبدي ارتباطه بالصلاة ليسهل وصوله إلى القمة وربما هكذا أشاعت وسائل الإعلام التي تُعادي الإسلام كي يطفو على السطح، وقد كان ذلك، وتسلّم الأمر، ذلك هو سوهارتو.

ولما تمكّن سوهارتو وغدا صاحب الكلمة الأولى، وتسلّم بيده السلطة أظهر ما كان يُخفيه، وأبدى ما كان يستره، فجمع الأفراد من الاشتراكيين، والجماعات من العمال غير الملتزمين بعقيدتهم، وكل الفئات البعيدة عن الإسلام، وشكّل منها حزباً عدّه حزب الدولة، وأطلق عليه اسم الفئات العاملة «جولكار»، وتضمّ أمانات سبعٍ مشتركة لمنظماتٍ عاملةٍ. ووُضعت هذه الفئة بمثابة عضوٍ في المجلس النيابي، وهم الذين يحقّ للحكومة ترشيحهم، وبالقرارات والتعليمات التي تصدر لمصلحتها، وبالمساعدات التي تُقدّمها، وبالتبنّي لها رسمياً.

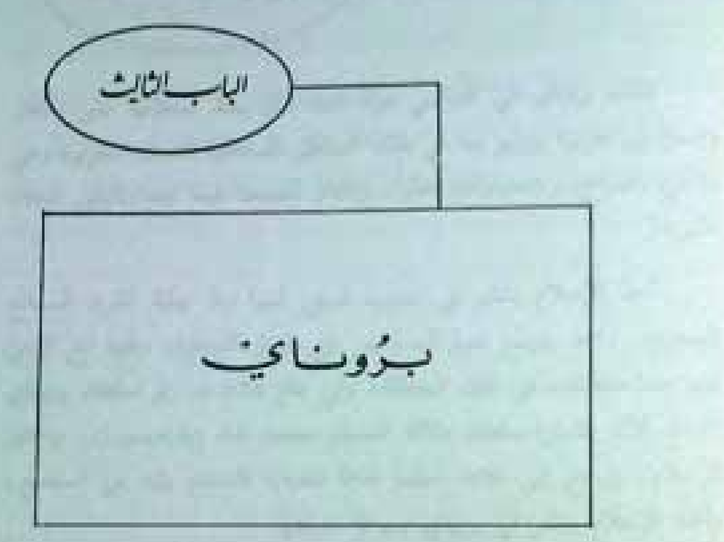
وقفت الحكومة موقفاً معادياً بصراحةٍ للإسلام، ومؤيّداً بوضوح للنصرانية وللإرساليات التنصيرية، إذ أصدرت تعليماتٍ تحول دون خروج الدعاة المسلمين إلى القرى وما دون ذلك من مناطق الريف والغابة، وقصرت عملهم على المدن والمراكز الحضارية الكبرى، على حين تركت المجال للنصارى كي يعملوا حيثما شاؤوا وأمدتهم بوسائل الوصول إلى الغابة والجهات البعيدة كلها، ومن المعلوم أن المدن تضمّ الذين عندهم وعي بشكل عام أكثر من غيرهم، واختاروا عقيدتهم عن قناعةٍ ولا مجال للعمل معهم، على حين أن القبائل البدائية في الغابة ومناطق الريف ينقصهم الوعي، وهم إما وثنيون أي لا عقيدة لهم أو أنهم أصحاب ديانةٍ ولكنهم على جهلٍ بها، ولا تُشكّل شيئاً في حياتهم فيمكن التأثير عليهم وأخذهم إلى ديانةٍ أخرى، وإضافةً إلى ذلك فإنهم فقراء يسعون وراء حاجتهم فيمكن كسبهم إلى عقيدة من يقدّم لهم المساعدة المادية أو الدواء، والإرساليات النصرانية، واتحاد الكنائس يملكون هذا كله... ولهذا فقد نجحوا نوعاً ما في جهودهم، فضاعفوا من تلك الجهود، وزادوا من إمكاناتهم، وبذلوا من طاقاتهم، وتكاثرت إرسالياتهم وكان الغزو التنصيري الواسع في أندونيسيا.

ومع كل هذا فإن نجاح النصارى كان ضئيلاً في المدن والمراكز الحضارية، لأن الناس أكثر وعياً، ووجد المنصّرون، كما وجدت الحكومة

أن سكان أندونيسيا رغم فقرهم، وعدم معرفتهم، وقلّة وعيهم، فإنهم يتعاطفون مع كل شيءٍ يحمل اسم الإسلام، وينفرون من كل ما يحمل اسم النصرانية، ومن هنا كانت تحصل الأحزاب الإسلامية على تأييد العامة على حين لا تنال الأحزاب النصرانية أي عطفٍ من الشعب، ولا تحصل على أي تجاوبٍ، لذا أصدرت الحكومة الأندونيسية تعليماتٍ تقضي بعدم حمل أي حزبٍ أو تنظيمٍ أي اسمٍ أو شعارٍ يدلّ على عقيدةٍ معيّنةٍ أو ديانةٍ، حتى لا تكون هناك أيّة عصبياتٍ، أو إثارات طائفية - حسب زعم المسؤولين -.

والواقع أن الأمر خطير جداً في أندونيسيا ويجب تداركه، فالهجمة الصليبية شرسة، وتآمر المسؤولين معها واضح رغم ادّعائهم الإسلام، أو إظهارهم الحياد، وأن حرية الأديان مصونة، والواقع أن المسلمين لا حرية لهم ولا حقّ لهم بالنسبة لأصحاب الديانات الأخرى مع أنهم الغالبية المطلقة.

ولاحظنا أن الصراعات الإقليمية، والعنصرية، والحزبية تحمل جميعها المعنى العقيدي، فالصراع بين الإسلام والنصرانية شديد في أندونيسيا، غير أنه صراع غير متكافىء، إذ تملك النصرانية الإمكانات الضخمة، والدعم الدولي، ومساعدة الحكومة، وتأييد كبار المسؤولين ممن ينتمي إلى الإسلام اسماً، ولا يملك الإسلام أي شيءٍ بل إن أتباعه لا يملكون الوعي ولا المعرفة، ولا المخططات المهيّأة ضدّهم، وهم هدف الصليبية العالمية، ومكان رمي سهام الفرقة الضالة الحاكمة وأبنجان، والذين ارتبطت مصالحهم مع الدول الكبرى النصرانية.


الباب الثالث
برُوناي

لمحة عن بروناي قبل إلغاء الخلافة

كانت بروناي في الماضي دولةً ذات شأنٍ يمتدّ سلطانها على مناطق واسعةٍ من جزيرة بورنيو بما في ذلك المناطق الساحلية لشمال الجزيرة وهي ولايتي (صباح) و(ساراواك) حالياً، واللتان أصبحتا فيما بعد ولايتين تتبعان ماليزيا.

أخذ الإسلام ينتشر في جنوب شرقي آسيا منذ نهاية القرن السابع الهجري، وأخذ يتوسّع نفوذ المسلمين عن طريق التجارة، وغدا مع الزمن لهم عدة سلطنات في تلك المنطقة، وفي عام ٨٢٨ هـ زار سلطان بروناي (أوانغ ألاك بتاتار) سلطان مالاقا المسلم محمد شاه (باراميسورا)، واعتنق الإسلام، ورجع إلى بلاده مسلماً قدعا شعبه، فاستمع إليه من استمع، وأخذ الإسلام ينتشر في بروناي بسرعةٍ متزايدةٍ.

وفي القرن العاشر الهجري كان نفوذ سلطنة بروناي قد وصل إلى الأوج حيث شمل أكثر أراضي جزيرة بورنيو كما شمل جزر صولو في جنوبي الفيلبين اليوم، وجزءاً من بقية الجزر الأخرى.

في هذا الوقت كان الاستعمار الصليبي الأوربي قد وصل إلى المنطقة، وأخذ يتدخّل في شؤونها، ويحتلّ أراضيها، وقد وصل المستعمرون الصليبيون الإسبان إلى بروناي عام ٩٢٧ هـ، وكان التجار المسلمون يجوبون سواحل جزر المنطقة كلها، ويقومون بأعمالٍ نشطةٍ،

وكانت تجارتهم رائجةً على نطاقٍ واسعٍ، ولم يكن الدعاة أقلَّ نشاطاً من التجار، بل إن التجار أنفسهم كانوا دعاة.

واحتلَّ الإسبان الجزر الشمالية مما يُعرف اليوم باسم الفلبين، ودخلوا مدينة مانيلا، فتوقّف نتيجة ذلك المدّ الإسلامي في تلك الجهات، وأخذ الصراع بين الإسبان النصارى في الشمال وبين المسلمين في الجزر الجنوبية يشتدُّ في محاولةٍ من الإسبان لمدّ نفوذهم على الجزر الجنوبية وإخضاعها لسيطرتهم الصليبية، فكان سلطان بروناي يمدّ المسلمين، ويدعمهم بكل إمكاناته، فما كان من الحاكم الإسباني للجزر الشمالية إلا أن كتب إلى السلطان يطلب منه التوقّف عن هذا الدعم، والامتناع عن إرسال دعاةٍ من قبله إلى الجزر الجنوبية وإلى أواسط جزيرة بورنيو بل وإلى قبول مُنصّرين كاثوليك في جزيرة بورنيو، غير أن السلطان قد رفض هذا الطلب بحزمٍ، ونقل مقرّه من بروناي إلى جزر صولو ليكون أقرب إلى الإسبان للمواجهة من باب التحدّي والرغبة بالمنازلة، ولم تستطع إسبانيا أن تقوم بردّة فعلٍ لضعفها آنذاك وعدم توفّر الإمكانات لديها، وذلك عام ٩٨٧ هـ.

ونتيجة ضعف إسبانيا والبرتغال لسيطرتهم على أجزاء واسعةٍ لا إمكانية لهم بالسيطرة عليها بشكلٍ قوي، لذا فقد تقدّمت دول صليبية أوربية أخرى لسدّ هذا الفراغ ودعم النصرانية بقوة، هذا إضافةً إلى الصراع القائم بين هذه الدول في أوربا، ورغبةً من هذه الدول في منافسة إسبانيا والبرتغال للحصول على خيرات المستعمرات واستغلال موارد البلاد التي وصلت إليها هاتان الدولتان أو كنوعٍ من نقل الصراع إلى هذه المناطق وتتمة له.

دخلت هذا الصراع أو هذه المنافسة هولندا، وفرنسا، وانكلترا، وأسست كل منها شركةً للاستغلال واستثمار ما تضع يدها عليه. وفي النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري كانت شركة الهند الشرقية البريطانية بحاجةٍ إلى مركزٍ لتجارتها مع الصين. وكانت أول محاولةٍ لإقامة

هذا المركز في شمالي جزيرة بورنيو، وكان هذا الجزء يتبع سلطان (صولو)، وكان هذا السلطان قد وقع في أسر البريطانيين عندما استولوا على مدينة مانيلا، وقد أطلقوا سراحه، فتنازل لشركة الهند الشرقية البريطانية عن منطقةٍ في شمالي جزيرة بورنيو لتُقيم عليها مركزاً لتجارتها كفداء لفكاك أسره.

وكان الهولنديون كذلك قد أقاموا مراكز تجاريةً لهم في سلطنة بروناي منذ بداية القرن الحادي عشر الهجري، ثم اقتصرت هذه المراكز على (ساراواك) وأجزاء من بورنيو الشمالية.

وفي عام ١٢٥٩ هـ تدخّل المغامر البريطاني (جيمس بروك) في خلافٍ نشب بين نائب السلطان في بروني وبين الثوار الملايويين وملاك الأراضي فكافأه السلطان على جهوده وإمكانيته على تهدئة الوضع بأن عيّنه حاكماً على (ساراواك) عام ١٢٦٩ هـ.

وفي عام ١٢٦٤ هـ (١٨٤٧ م) دخل سلطان بروناي في اتفاقيةٍ مع بريطانيا لمقاومة القرصنة وتطوير العلاقات التجارية.

عيّن البريطانيون قنصلاً لهم لدى سلطان بروناي، وتنازل لهم السلطان عن مراكز في شمال شرقي جزيرة بورنيو نتيجةً للأعمال التي قاموا بها، كما تنازل سلطان (صولو) عن مراكز أخرى لهم عام ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ م)، ثم تأسّست شركة (شمالي بورنيو) البريطانية عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م)، وأخذ نفوذ بريطانيا يتوسّع، ونفوذ سلطان بروناي يتقلّص حتى وصل إلى ما هي عليه الآن من ضيقٍ في المساحة، وضعفٍ في النفوذ، وأخيراً توطّدت سيطرة البريطانيين على جزيرة بورنيو كلها، وقُسّمت إلى أجزاء حسبما تقتضيه مصلحة بريطانيا الاستعمارية الصليبية.

وفي عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) وُضعت بروناي تحت الحماية البريطانية، وكذلك وضعت بورنيو الشمالية (صباح) و(ساراواك).

وفي عام ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦ م) وقّع البريطانيون اتفاقيةً مع سلطان بروناي قضت بوضع مقيمٍ بريطانيٍ في حاشية السلطان كمستشارٍ للأمور الإدارية، وانبثق نتيجة ذلك شكل حكومةٍ شملت مجلس شورى استشاري. ومنذ أن اتسع النفوذ البريطاني وبروناي مسرحاً لنشاط الإرساليات التنصيرية المدعومة بقوة المستعمر ومدّه بالإمكانات الضخمة.

الفصل الأول

بروناي من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُلغيت الخلافة الإسلامية في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م)، وبروناي محمية بريطانية، السلطان صورة رمزية، وأصحاب النفوذ هم البريطانيون، يستغلّون خيراتها، ويتصرّفون بشؤونها باسم الدفاع عنها، ويجعلون أرضها مرتعاً لإرسالياتهم التنصيرية.

احتلّ اليابانيون بروناي في الحرب العالمية الثانية في شهر ذي القعدة ١٣٦٠ هـ (كانون الأول ١٩٤١ م) ولكن لم تلبث اليابان أن انسحبت من بروناي كما انسحبت من غيرها إذ هُزمت في تلك الحرب، ولم يمض على بدء الاحتلال أربعة أعوام.

وفي عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) عيّن البريطانيون حاكم (ساراواك) مندوباً سامياً لبريطانيا في بروناي، واستمرّ هذا المنصب حتى ربيع الأول ١٣٧٩ هـ (أيلول ١٩٥٩ م) حيث دُوّن الدستور لبروناي، وقد أعلنه السلطان في ٢٧ ربيع الأول ١٣٧٩ هـ (٢٩ أيلول ١٩٥٩ م)، ونصّ على قيام مجلسٍ خاصٍ للسلطان، ومجلسٍ تنفيذي، وآخر تشريعي، وأُلغي عندها منصب المندوب السامي، وقامت في البلاد إدارة منفصلة بناءً على اتفاقيةٍ وُقّعت بين السلطنة والحكومة البريطانية.

وقام الاتحاد الماليزي ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م)، ولكن حكومة بروناي لم

تقرّر الدخول فيه، ثم اندلع تمرّد في بروناي، وبورنيو الشمالية (صباح)، وأجزاء من ساراواك في شهر رجب ١٣٨٢ هـ (كانون الأول ١٩٦٢ م) نشّأه جيش التحرير في شمالي بورنيو، وقاده أحمد محمد الزهاري، والهدف منه معارضة الانضمام إلى الاتحاد الماليزي، وأعلن المتمرّدون عن قيام دولة «كاليمنتان الثورية»، غير أن التمرّد قد أخمد بعد عشرة أيامٍ من اندلاعه بمساعدة قواتٍ بريطانيةٍ حُملت من سنغافورة. وأُعلنت حالة الطوارئ في البلاد، وحظر نشاط حزب الشعب، ونفي أحمد محمد الزهاري إلى الملايو. وأخيراً عقد اتفاق ماليزيا بين كل من (اتحاد الملايو) و (سنغافورة) و (ساراواك) و (بورنيو الشمالية) وبين الحكومة البريطانية بتاريخ ١٧ صفر ١٣٨٣ هـ (٩ تموز ١٩٦٣ م)، وقد نصّ هذا الاتفاق على انتقال السيادة في (بورنيو الشمالية) التي حملت اسم (صباح)، و(ساراواك)، و(سنغافورة) من يد البريطانيين إلى حكومة ماليزيا بتاريخ ١١ ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (٣١ آب ١٩٦٣ م)، كما وضع هذا الاتفاق العلاقات بين سنغافورة والاتحاد الجديد. وقرّر سلطان بروناي عدم الانضمام إلى هذا الاتحاد، كما عارضته الحكومتان الأندونيسية، والفيليبينية. وهكذا بقيت سلطنة بروناي وحدها، منفصلةً عن اتحاد ماليزيا الذي يشمل الأراضي المحيطة بها، وبعيدة عن أندونيسيا التي تملك باقي أجزاء جزيرة بورنيو، وهي القسم الأعظم منها، والتي تعدّ دولة بروناي جزءاً صغيراً على سواحلها الشمالية لا يكاد يُعادل ٧٩٪ أي أقل من ١٪، ويملك اتحاد ماليزيا ما يقرب من ثلث الجزيرة، والباقي من نصيب أندونيسيا.

وطُبّق الدستور الذي أصدره السلطان منذ عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م)، ولكن بقيت الأحكام العرفية معمولاً بها بدءاً من حوادث التمرّد التي قامت في البلاد.

وعُدّل الدستور في ٤ رمضان ١٣٨٤ هـ (٦ كانون الثاني ١٩٦٥ م)

ليكون المجلس التشريعي عن طريق الانتخاب، فالمجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) يرأسه السلطان.

أما المجلس التشريعي فيضمّ واحداً وعشرين عضواً يُؤخذ عشرة منهم بالانتخاب، وخمسة بالتعيين، وستة يدخلون المجلس بحكم وظائفهم الرسمية. ومندوب السلطان ويُسمّى (منتري بيسار) أي الوزير الأكبر فيُمارس السلطة التنفيذية نيابةً عن السلطان، ويحضر جلسات المجلس التشريعي باسمه.

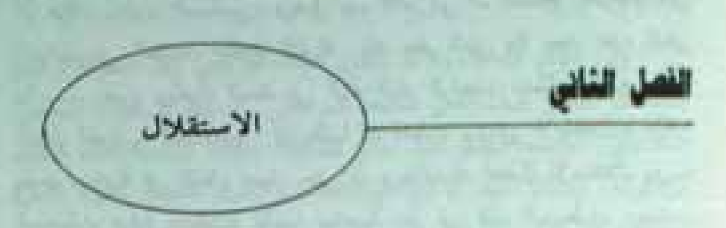
وفي ٢ رجب ١٣٨٧ هـ (٥ تشرين الأول ١٩٦٧ م) تنازل السلطان سيف الدين عمر علي الذي كان بيده الحكم منذ عام ١٣٦٩ هـ (١٩٥٠ م) عن السلطة إلى ابنه حسن البلقياح الذي لا يزيد عمره على الواحدة والعشرين سنةً، وتمّ تتويجه في ٧ جمادى الأولى ١٣٨٨ هـ (الأول من آب ١٩٦٨ م) باسم (معز الدين ودود الله)، وهو السلطان التاسع والعشرون.

وفي رمضان ١٣٩١ هـ (تشرين الثاني ١٩٧١ م) منحت بريطانيا الحكم الذاتي لسلطنة بروناي.

وفي ذي الحجة ١٣٩٥ هـ (كانون الأول ١٩٧٥ م) أصدر مجلس الأمم المتحدة قراراً دعا فيه بريطانيا بالانسحاب من بروناي، وعودة المنفيين السياسيين، وإجراء انتخابات عامة.

تمت مفاوضات بين سلطنة بروناي وبين بريطانيا عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م)، وأعقبها تأكيدات من أندونيسيا وماليزيا على احترام استقلال سلطنة بروناي، ووُقّعت اتفاقية بعد ذلك بين الطرفين في شهر صفر ١٣٩٩ هـ (كانون الثاني ١٨٧٩ م) قضت بأن تصبح بروناي دولة مستقلة خلال خمس سنواتٍ، وفي ٢٨ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٨٤ م) أي حسب الوقت الذي نصّت عليه الاتفاقية أعلن استقلال

دولة بروناي. وشغل السلطان حسن إضافةً إلى منصب السلطان رئاسة الوزراء، ووزارة المالية، والداخلية، وضمّ مجلس الوزراء ستةً آخرين بينهم والده السلطان السابق، وأعوان للسلطان حسن.



الفصل الثاني

الاستقلال

حصلت بروناي على الاستقلال في ٢٨ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٨٤ م)، غير أنها دولة صغيرة لا تستطيع الدفاع عن نفسها، وهي محط أنظار الكثير من الدول، وكل منها يريد السيطرة عليها لغناها بالنفط، وفي الوقت نفسه فهي بحاجةٍ إلى الكثير من البضائع من مختلف الصناعات إذ ليس لديها أية صناعةٍ، وإن إعطاء إنكلترا الاستقلال لها يبقيها بحاجةٍ إليها للدفاع عنها على الأقل وردّ الأطماع التي تتجه نحوها، فالاستقلال معناه اسمي أولاً، وهذه الغاية من تقسيمات الدول الاستعمارية الصليبية للدول الإسلامية ففي الوقت الذي نجد الدول تضمّ مساحاتٍ واسعةً، وفيها أعداد كبيرة من السكان، وتملك إمكانات ضخمة للدفاع عن نفسها بل وعن غيرها، وبإمكانها أيضاً اكتساح مناطق غيرها نجد بعض القطع من الأراضي الإسلامية أشبه بدمىً، وتُسمّى دولاً، إذ لا تشمل الواحدة منها سوى رقعةٍ صغيرةٍ لا تزيد أحياناً على مساحة مدينةٍ واحدةٍ، وربما لا تصل إلى مساحة بعض المدن، وسكان عددٍ منها قد لا يصل إلى عدد سكان مدينةٍ متوسطةٍ أو دون ذلك، وهذه ما تريده الدول الاستعمارية الصليبية إذ تبقى هذه الدويلات بحاجةٍ للدفاع عن نفسها، ولا تجد طلب ذلك إلا من الدول التي كانت تستعمرها، وأوصلت المسؤولين إلى السلطة. وإذا كانت هذه الدويلات غنيةً عاش أهلها في بحبوحةٍ ورفاهٍ

زائد، وربما أبطرتهم النعمة فأبعدتهم عن الفطرة فأسرفوا وبذّروا بشكلٍ لا يقبله العقل فكانوا مثلاً سيئاً عن المسلمين وهذا ما تدّعيه الدول الصليبية أن هؤلاء يُمثّلون المسلمين، ويصل بهم الأمر إلى أن يشمخوا بأنوفهم على إخوانهم في العقيدة، وتكون الفرقة. وقد يبطر الغني ولا يجد جاره الفقير ما يسدّ رمقه، ويكون الحقد في أبناء البلد الواحد، وهذا ما تسعى إليه الدول الصليبية المستعمرة. وبريطانيا قد أعطت بروناي الاستقلال، ولكن بقيت مسؤولةً عن الدفاع عنها. حتى أن بريطانيا قد أعطت الاستقلال وربما استعملت عبارة «منحت» كأنها صاحبة حقٍّ في هذه السيطرة، ومنحت الدولة الضعيفة استقلالها.

وعادت العلاقات فتحسّنت بين بروناي وبريطانيا بعد أن ساءت قليلاً عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م) عندما أنشأت بروناي مؤسسة ماليةً لإصدار أوراق النقد الخاص بها بعد أن كانت مرتبطةً بمؤسسةٍ بريطانيةٍ. فأظهرت بريطانيا غضبها من ذلك لأن بروناي أقدمت على هذا العمل دون علمها، وحتى لا تقوم بعد ذلك بأي عملٍ دون استشارة بريطانيا. ورجعت العلاقات إلى حالتها الطبيعية عندما وافقت الحكومة البريطانية على إبقاء أفواج من قواتها (جورقا) التي كانت متمركزةً في بروناي منذ عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م)، ويجب أن تبقى في بروناي بعد الاستقلال على حساب السلطنة لحماية حقول النفط والغاز. وكان هذا مجرد تهديدٍ من بريطانيا لبروناي حيث لم تؤكّد مصير هذه القوات بعد عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م) عندما تعود (هونغ كونغ) إلى الصين، وهي موقع القاعدة الرئيسة لهذه القوات.

وتطورت علاقات بروناي إلى شكلٍ جيدٍ مع دول جنوب شرقي آسيا، وخاصةً مع سنغافورة. وتمّت زيارات ملكية إلى تايلاند وأندونيسيا عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م)، وفي الوقت نفسه أُنشئت علاقات سياسية مع اليابان.

انضمّت بروناي إلى الأمم المتحدة، وإلى السوق الأوربية المشتركة،

ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة دول جنوب شرقي آسيا، وعُقد مؤتمر وزراء خارجيتها في عاصمة بروناي في شهر ذي الحجة من عام ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م).

وفي مطلع عام ١٤٠٧ هـ (أيلول ١٩٨٦ م) تُوفّي والد السلطان، وهو السلطان السابق سيف الدين محمد عمر علي. ووسّع السلطان المجلس التنفيذي، وأصبح يضمّ أحد عشر عضواً، وذلك عندما أعاد تنظيم الحكومة. وكذلك منح الأعيان أوراقاً تجاريةً كانت خاصةً بأفراد الأسرة الحاكمة.

وأظهرت بروناي رغبةً في إقامة علاقاتٍ وثيقةٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية، وانكلترا، وأندونيسيا، وماليزيا، وفي مطلع عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) دفع السلطان مساعدةً لثوار «الكونترا» في نيكاراغوا على حين كان الكونغرس الأمريكي قد حظر أي مساعدةٍ لهم، وقد انكشف أمر ذلك لأن المساعدة قد أودعت بشكلٍ خاطئٍ في حساب بنك رجل الأعمال السويسري في شهر رجب من عام ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م).

وفي هذا الوقت بالذات رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) أبدت بروناي اعتمامها للانضمام إلى اتفاقية الدفاع للدول الخمس المرتبطة ببريطانيا، وهي: ماليزيا، وسنغافورة، وأستراليا، ونيوزيلاندا. وتحسّنت العلاقات مع ماليزيا بشكلٍ واضحٍ عندما عرضت ماليزيا في رجب ١٤٠٧ هـ مساعدة بروناي على إنشاء جيشٍ بقواتٍ احتياطيةٍ، وعندما زار رئيس الوزراء الماليزي بروناي للقيام بمحادثاتٍ. وفي مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) أعلن البلدان إمكانية إقامة تعاونٍ مستقبليٍ بإنتاج الأجهزة الدفاعية.

كما تحسّنت العلاقات مع أندونيسيا، وقد منح السلطان في مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) أندونيسيا قرضاً بمبلغ مائة مليون دولار دون

قائمة لإقامة مشروعاتٍ صناعيةٍ ومواصلاتٍ، وتُدفع على مدى خمسٍ وعشرين سنة.

وتوطّدت العلاقات كذلك مع الفيلبين، وقامت رئيسة الفيلبين كورازين أكينو بزيارة لبروناي في الأول من عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م)، وعرض السلطان مبدئياً المساعدة في المجموعة الدولية لتمويل خطط تطوير الاقتصاد الفيلبيني. وهكذا تحسّنت علاقات بروناي مع دول المنطقة المجاورة، والتي كانت تقف في وجه استقلال بروناي، وكلها تطمع في ضمّها إلى أراضيها لغناها، وما تحسّنت العلاقات أيضاً إلا بتقديم المساعدات أيضاً، وعرض المال.

ولم تقتصر أموال هذه الدولة المسلمة على الأمصار والبلدان المجاورة، وإنما كانت تستفيد منها بريطانيا أيضاً، حيث كانت تُسيطر عليها في الماضي، وتُدافع عنها في الوقت الحاضر، وترتبط معها بعلاقاتٍ وثيقةٍ. ففي ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) وقّعت بروناي مع بريطانيا اتفاقية تفاهمٍ لشراء طائراتٍ مُقاتلةٍ، وسفن دورياتٍ، ومعداتٍ عسكرية أخرى بما تُعادل قيمتها مائتين وخمسين مليون جنيه استرليني، والخبير المدقّق في هذه الصفقة يجد أن هذه المعدات ليست من الأسلحة المتطورة، وإنما على العكس من الأسلحة التي تريد بريطانيا أن تنسّقها من قواتها إذ لم تعد مناسبة، هكذا جرت عادة الدول الاستعمارية الصليبية فيما عُرف باسم تسليح الدول النامية، والأصل المسلمة منها.

وفي مطلع عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م) جرت مناورات مشتركة بين قواتٍ من بروناي وأخرى بريطانيةٍ.

وأُلغيت حالة الطوارئ بعد مرور ستٍ وعشرين سنةً على تطبيقها، وعقد السلطان العزم على إجراء انتخاباتٍ عامةٍ.

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

بروناي دولة صغيرة تبلغ مساحتها ٥٧٦٥ كيلومتراً مربعاً، ويُقدّر عدد سكانها حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م) بمائتين وثمانين ألفاً، وتكون الكثافة ما يقرب من ثمانين شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد. ويبلغ طول سواحلها مائة وستين كيلومتراً.

يعتمد اقتصادها على النفط والغاز الطبيعي، وتوجد خمس آبار في الداخل، وبئران على الساحل، ويُقدّر إنتاجها من النفط بسبعة ملايين طن، وما يقرب من (٧١٨,٠٠٠) طن من مشتقات النفط، أما الغاز الطبيعي فيُقدّر إنتاجها منه بـ(٨٦٥٤) متراً مكعباً. ويعمل في هذا الميدان ٥,٧٪ من اليد العاملة. ويُشكّل النفط والغاز ٩٢٪ من الدخل الوطني.

ويعمل ٥٪ من اليد العاملة في الزراعة، والغابة، وصيد الأسماك، وأشهر زراعتها الرز، والموز، والأناناس. ويُقدّر صيد السمك بـ(٢٦٥٢) طناً سنوياً، ويُقدّم ٦٥٪ من الاستهلاك المحلي، ويأتي هذا الصيد من مياه المحيط، والمياه العذبة الداخلية، ومن نهر بروناي الكبير، ولا شك أن معظمه من مياه المحيط الهادي. وتُقدّم الزراعة وما يتبعها ١,٣٪ فقط من إجمالي الدخل الوطني.

ويُعدّ دخل الفرد في بروناي من المعدلات المرتفعة إذ يصل إلى

(١٥٣٩٠) دولاراً امريكياً سنوياً. وأكثر العمال من خارج بروناي إنما هم من ماليزيا، ومن ولاية ساراواك بشكلٍ خاص.

إن الدستور الذي أعلنه السلطان في ٢٧ ربيع الأول ١٣٧٩ هـ (٢٩ أيلول ١٩٥٩ م) قد أعطى السلطان السلطة التنفيذية المطلقة، ويُعاونه، ويعمل تحت استشارته أربعة مجالس، وهي: المجلس الديني، والشورى، ومجلس رئاسة الوزراء، ومجلس الوراثة. وعندما اندفع تمرّد رجب ١٣٨٢ هـ (كانون الأول ١٩٦٢ م) عُلّقت بعض أحكام الدستور، وكان الحكم يصدر بمرسوم ملكي.

المجلس الديني:

ويضمّ أعضاء يتمّ تعيينهم من قبل السلطان، ويعرض المجلس جميع المسائل الإسلامية التي تُعرض عليه على السلطان بصفته رئيساً للدين الإسلامي في بروناي.

مجلس رئاسة الوزراء:

ويرأسه السلطان، ومن اختصاصه النظر في جميع المسائل التنفيذية.

مجلس الشورى:

ويرأسه السلطان، ومن اختصاصه الإشارة على السلطان في المسائل التي تتعلق بحق امتياز الرحمة الملكية، وتعديل الدستور، والترقية، ومنح ألقاب الشرف.

مجلس الوراثة:

ويخضع للدستور، ويُقرّر من يتولّى العرش فيما إذا دعت الحاجة إلى ذلك بغياب السلطان فجأةً.

والدولة مُقسّمة إلى أربع مناطق إدارية، وعلى كل منطقةٍ ضابط ملايوي مسؤول أمام رئيس الوزراء وأمام وزير الشؤون الداخلية.

الصراع العنصري:

يشكل أهل الملايو ٧١٪ من مجموع السكان، وإضافةً إليهم يعيش في بروناي أعداد من الصينيين يُشكّلون ١٩٪ من سكان البلاد، وهناك مجموعات أخرى من الفليبين، والأندونيسيين، والتايلانديين، واليابانيين، والأوربيين يُشكّلون جميعاً ١٠٪ من السكان، وبذا يكون التوزع على النحو الآتي:

المجموعة	العدد	النسبة
الملايو	١٩٨،٨٠٠	٧١٪
الصينيون	٥٣،٢٠٠	١٩٪
مجموعات أخرى	٢٨،٠٠٠	١٠٪
	٢٨٠،٠٠٠	١٠٠٪

ولما كانت أكثرية السكان يعودون إلى أصل الملايو لذلك لا نجد صراعاً عنصرياً قوياً، وخاصةً أن المجموعات الأخرى إنما تعود إلى أصول متعددةٍ وجنسياتٍ كثيرةٍ. ويمكن أن يقوم الصينيون فقط ببعض التمرّد، والحديث عن المشاركة بالسلطة غير أنهم ضعاف، وإن كانوا يتجمّعون بعضهم مع بعض.

وفي أيام السيطرة الإنكليزية كانت بريطانيا تتعهد الأقليات غير المسلمة كلها في محاولةٍ منها لإضعاف المسلمين والإقلال من شأنهم، وتقوية الآخرين عليهم، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ في محاولةٍ لكسب هذه الأقليات إلى صفها كمرحلةٍ أولى ثم تشدّهم إلى عقيدتها ما داموا على عقيدةٍ هشّةٍ لا تقوم على فكرٍ، ولا تنسجم مع أقلّ متطلبات الفطرة. وبهذه المعاملة فقد

سيطر الصينيون على قطاع التجارة الخاص في بروناي، ونشطوا نشاطاً واسعاً، فلما بدأت فكرة الاستقلال، وأعلن السلطان عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) أن بروناي ستصبح دولةً إسلاميةً مستقلةً بدأ الصينيون يتذمّرون، وأعلنوا أنهم أصبحوا مُهدّدين، وأنهم سيصبحون من غير ولاءٍ لهم، أي أن بريطانيا كانت ولية أمرهم، فإن أكثرية السكان ملايويين، ويعرفون باسم «بانيبوترا» أي أولاد التربة، وأصبح الكلام يكثر من الغرباء من الصينيين، ومن تايلاند، ومن هونغ كونغ، ومن غيرهم أنهم سيُعاملون معاملةً غير عادلةٍ مع الملايويين، وهذا بدفعٍ وتحريضٍ من الصليبيين في محاولةٍ لإبعاد شعار الإسلام على حين أن الصليبيين وغيرهم من أهل الكتاب يعلمون علم اليقين أنهما عاشوا في ظلّ الإسلام في أمنٍ وسلامٍ على مدة قرونٍ، على حين لم يجد المسلمون راحةً أبداً في بلادهم أنفسهم عندما سيطر عليها المستعمرون الصليبيون، هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى فإن رفع هذا الشعار الإسلامي ليس إلا اسماً، فلو كان حقيقةً لما ترك في البلد وثنيون أبداً على اختلاف ما يدينون من بوذيةٍ، أو كونفوشيةٍ، أو طوطميةٍ أو عبادةٍ للأرواح، فديار الإسلام هي التي يُطبق فيها المنهج الإسلامي، ولا يسكنها إلا المسلمون والذمّيون من أهل الكتاب النصارى واليهود، وما يلحقهم من المجوس. ومن عدا ذلك فعليه الرحيل أو اعتناق الإسلام أو إحدى ديانات أهل الكتاب، أو المجوسية.

ويتكلّم السكان اللغة الملايوية، وهي الرسمية والشعبية، وإن كانت المراسلات كافة لا تتمّ إلا باللغة الإنكليزية، والتي تعدّ شائعةً، كما أن الصينيين يُحافظون على لغتهم فيُعلّمونها في مدارسهم، ويتكلّمونها فيما بينهم وإن كانوا يعرفون الملايوية، ويفهم أكثرهم الإنكليزية، وكذا المجموعات الأخرى من بقية الجنسيات.

الصراع الحزبي:

تأخّر التنظيم في بروناي، وإن كان المسلمون من السكان ينظرون

إلى المستعمرين الصليبيين أنهم مغتصبون بالقوة التي يملكونها، ويعدّونهم أعداء، ويتعلون عليهم ما داموا أبناء البلاد، وأنهم على الدين الحق، وعلى أن النصرانية تقوم على عبادة مخلوقٍ، وإن كان عبداً من عباد الله الصالحين، وأحد أنبياء الله ورسله، فهم لا يختلفون عن الديانات التي يرون أهلها بجوارهم (عبدة الأرواح، والبوذيون، والكونفوشيون، والشنتويون، والهندوس) فكلهم يُقدّسون مخلوقات، وإن تباينت هذه المخلوقات بتكريمها من خالقها. والمسلمون أكثرية.

فلما أخذ التفكير بموضوع الاتحاد الماليزي خشي بعض المسلمين من الانضمام إليه، وهم يرون أن ماليزيا مرتبطة ببريطانيا بشكلٍ أوثق، وأن نسبة المسلمين فيها ضعيفة نسبياً لا تتجاوز ٥٥٪ فلم يرغب بعضهم بهذا الانضمام، وكانوا أقرب إلى أندونيسيا حيث غالبية السكان من المسلمين (٩١٪) من مجموع السكان، كما أن النشاط الإسلامي كان واسعاً، وحزب ماشومي نشطاً. فتجمّع بعض المسلمين وشكّلوا حزب الرايات البرتوي، وكذلك قام حزب الشعب الذي كان له دور فعّال، وقد عملا على مقاومة هذا الانضمام، وحدثت حركة التمرّد عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م)، ولكن أخمدت خلال عشرة أيامٍ، ونفي أعضاء حزب الرايات البروني كلهم، ومُنع حزب الشعب من مزاولة النشاط.

وفي عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) تشكّل الحزب الوطني الديمقراطي البروني (B. N. D. P) وهيكله رجال الأعمال الذين لهم ولاء للسلطان، وركّزوا سياستهم تحت شعار الإسلام، وشكّلوا مجموعةً وطنيةً حرّةً، غير أن السلطان قد حرّم على موظفي الدولة من الانضمام لهذا الحزب، وهم يشكلون ٤٠٪ من اليد العاملة، وهذا ما قلّل من القاعدة التي يعتمد عليها، ومن مجال نشاطه، كما استبعد الحزب أيضاً من انضمام الصينيين إليه والجنسيات الأخرى غير الملايوية وبالتالي غير المسلمين، لذا بقي محدود العدد، ومع ذلك فقد ظهرت فيه تشعّبات بالآراء، واختلاف على الزعامة،

وتشكلت أجنحة، وحدث الشقاق، وفي عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م) نشأ حزب جديد، هو حزب بروناي الوطني المتحد.

لقي حزب بروناي الوطني المتحد موافقة السلطان، وركّز جهده على التعاون مع الحكومة، وانفتح على المسلمين وغير المسلمين، وبعد عامين من تأسيسه صدر أمر ملكي بحلّه وذلك في شهر جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م) بعد أن أعطى السلطان صفة رئاسة الحكومة فقط دون ذكر رئاسة الدولة، غير أن الحكومة اتهمته بالاتصال بمؤسساتٍ أجنبية، وألقت القبض على بعض قادته، ومنهم عبداللطيف حامد، وعبداللطيف شوشو، وألقتهم في السجن لغاية ١٤١٠ هـ (١٩٨٩ م).

وهناك جبهة استقلال الشعب، ولكن لم يعد لها دور أيضاً.

الصراع العقيدي:

يشكل المسلمون أكثرية السكان إذ تبلغ نسبتهم ٧٦٪ من مجموع أهل بروناي، ويلي ذلك أتباع الديانة البوذية، وتختلط البوذية بالكونفوشية عند كثيرٍ من الصينيين، وتبلغ أتباعها ١٦٪، وأصبحت نسبة النصارى ٤٪، ومثل ذلك نسبة عبدة الأرواح.

الجماعة	العدد	النسبة
المسلمون	٢١٢,٨٠٠	٧٦٪
البوذيون	٤٤,٨٠٠	١٦٪
النصارى	١١,٢٠٠	٤٪
عبدة الأرواح	١١,٢٠٠	٤٪
	٢٨٠,٠٠٠	١٠٠٪

لا يوجد تكافؤ في الأعداد كي يقع صراع بين أصحاب الديانات، غير أن قوة الاستعمار الصليبي قد أوجدت مجموعةً نصرانية أولاً وجعلتها تستطيع الصراع، والتغلّب بما يملك أهلها من السيطرة، والإمكانات الضخمة، واتخاذ أساليب المكر، والتخطيط السياسي.

ما أن انتشر الإسلام في تلك الربوع وعمّ حتى جاء الاستعمار الصليبي. لقد أتى النصارى بقوةٍ لم يكن المسلمون يملكونها. ووصل الصليبيون بمكرٍ وتخطيطٍ لم يكن المسلمون يعرفونهما. وجاء المستعمرون بدعمٍ من أوربا والصليبية العالمية، ولم يكن هناك من يدعم المسلمين في جنوب شرقي آسيا لأن أوضاع المسلمين العالمية في وضعٍ لا يُساعدهم على تقديم أي مساعدةٍ، وفي حالةٍ لا يعرفون معها شيئاً عن إخوانهم. وقدم النصارى وقد تمكّنت المبادىء عندهم، وترسّخت الأفكار لديهم، ولو أنها لا تنسجم مع الفطرة على حين كان المسلمون في بداية عهدهم بالإسلام لم يتعمّق في النفوس وخاصةً أنهم أقبلوا عليه وليس هناك من مرشدٍ واعٍ، ولغتهم غير لغة الإسلام ولكن قبلوه لأنه يتفق مع تطلّعاتهم، وينسجم مع الفطرة البشرية.

لقد جاء المستعمرون بحقدٍ صليبيٍ عارمٍ، ولم يلجؤوا إلى الإبادة خوفاً من تجمّع المسلمين فوراً، ونهوضهم نهضة رجلٍ واحدٍ، وإعلان الجهاد، وبالواقع أنهم جاؤوا وفي نفوسهم خوف شديد من المسلمين حيث لهم وقائع معهم، ويعرفون حروبهم، وفي الوقت نفسه فقد طمعوا بتنصير هؤلاء لمعرفتهم بحداثة عهدهم بالإسلام غير أنهم لم يستطيعوا إحراز أي نجاحٍ يذكر في تنصير المسلمين رغم ما حشدوا له، وما ذلك إلا لأن الديانة النصرانية محرّفة عما نزلت عليه، فأصبحت لا تنسجم مع الفطرة البشرية، فلم يجد فيها الناس أي دافعٍ دينيٍ لاعتناقها، ولا أي مُشجّع لإرواء الجانب الروحي عند الإنسان السوي، فهي أشبه بطقوس الوثنية، وتتفق معها في عبادة المخلوقات، وتكريم القديسين، وتقديس الصور

و... ولكن إن لم ينجح المنصّرون في محاولاتهم الجادة والعنيفة لتنصير المسلمين لكنهم أحرزوا طرفاً من نجاحٍ في كسب بعض العناصر الوثنية إلى عقيدتهم بالإغراءات.

ولما لم ينجح المنصّرون في مهمّتهم الأساسية، ولم يجدوا أملاً بالنجاح في المستقبل عندها عمدوا إلى محاولة إفساد المسلمين في سبيل إبعادهم عن عقيدتهم، كما أنهم اتخذوا المكر والوسائل الأخرى لإضعاف المسلمين وجعلهم بحاجةٍ إلى المنصّرين، وبحاجةٍ إلى أن يسعوا وراءهم، وراء حاجياتهم الأساسية.

قرّب المستعمرون الأقليّات غير الإسلامية، ورفعوها فوق المسلمين، وأعطوها المناصب، وفسحوا لها المجال بالنشاط، وقد لاحظنا أن الصراع المنصري كان يحمل في جنباته الصراع العقيدي.

وعمل المستعمرون الصليبيون على إفقار المسلمين بالاستيلاء على أملاكهم، وأخذ أموالهم، وإبعادهم عن المناصب فشعر المسلمون بالضعف وأحسّوا بالحاجة.

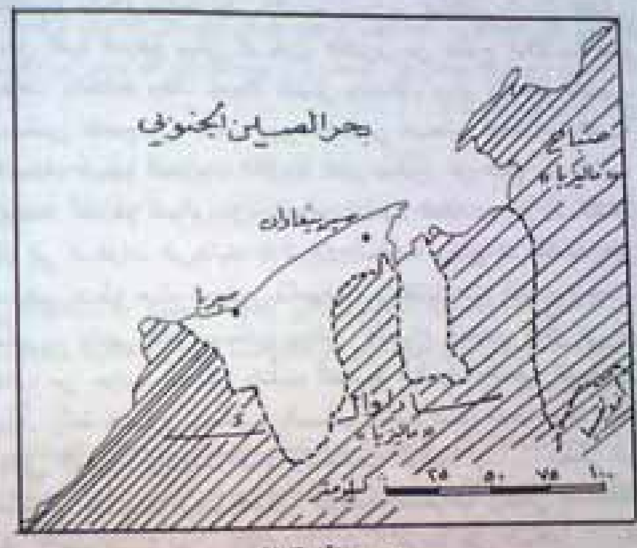
ولجأ الدخلاء إلى الحيلولة دون تعليم المسلمين بإغلاق المدارس الإسلامية، ومنع الكتاتيب من مزاولة نشاطها، ومنع الدروس في المساجد بادّعاءاتٍ لا أساس لها من الصحة، فانتشر الجهل بين المسلمين، وشعروا بالنقص المادي والعلمي عند الآخرين، وانتشرت مدارس الإرساليات النصرانية وامتنع المسلمون من الإقبال عليها في بداية الأمر، ثم أخذوا يتسلّلون إليها تدريجياً، فأدّت دورها بإفساد العقيدة، واستهوت الطريقة الغربية من سقط. ثم لجأ الدخلاء إلى طريقة الجنس وسخّروا بنات الجماعات الأخرى ربيقةً لبناتهم فأغرت الشهوة الكثير، وأضلّت من أضلّت.

وكانت السلطة بعيدةً عن هذا منصرفةً إلى تحقيق رغباتها وشهواتها،

فكانت الهزيمة النفسية لدى الشعب عامةً، وأخذ يلهث الساقطون من وراء التقليد وتأمين الرغبات وأهواء النفس، وهكذا نجح المستعمرون الصليبيون في تأدية دورهم.

وعندما استقلت البلاد أحسّ السلطان والمسؤولون بما حدث، ورأوا أن البلاد بحاجةٍ إلى الإعمار، والإعمار بحاجةٍ إلى سكانٍ أصحاب إمكاناتٍ، والبلاد يمكنها توفير ذلك بما لديها من إمكاناتٍ وثرواتٍ نفطيةٍ، ودخل الفرد المرتفع يمكن أن يُغري الكثيرين من خارج البلاد بالإقبال نحوها، واتخاذها وطناً، ومجالاً للعمل والنشاط، ورأى السلطان تشجيع المسلمين للقدوم إلى بلاده، ومن المسلمين أصحاب الإمكانات العلمية والعملية، ومنهم المشرّدون الكثيرون الذين يفتشون عن مكانٍ يأوون إليه، فاتجهت أنظارهم نحو بروناي، وأسرعوا يقدّمون الطلبات، غير أن التقديم كان إلى السفارات البريطانية، إذ لم تكن سفارات بروناي قد تكاملت حتى تستطيع تغطية هذه الخطوة. فأجهضت بريطانيا هذا المشروع بحقدٍ صليبي. وانتهى الأمر. وسكتت بروناي. فالصراع العقيدي يتمثّل في كلّ جانبٍ من جوانب الحياة. وتغلّبت الصليبية عالمياً، وضعف المسلمون دولياً، وأخذ النصارى يتحكّمون بالمسلمين تحت أسماء متعددة منها النظام الدولي الجديد، والديمقراطية، والمصلحة الوطنية و.... ويُفسّر كل اصطلاحٍ حسب ما تريده الصليبية فتُنتهك الديمقراطية وتُداس للمحافظة على النظام الديمقراطي، ويُفتك بالمسلمين حرصاً على السلام... والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

وهنا لا بدّ من أن نذكر قول الله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (البقرة: ١٢٠).



مصور رقم [١٣]

الخاتمة

إن منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة مُهِمَّة بالنسبة إلى المسلمين، وقد ركّزت النصرانية عليها اهتمامها الآن. ويبدو أن الاستعمار الصليبي سيلجأ في عملية التنصير الجديدة حسب المخطط الذي سار عليه في الاستعمار، إذ بدأ من هامش العالم الإسلامي، وأخذ يتقدّم تدريجياً حتى وصل إلى القلب على المدى البطيء، وخلال عدة قرون.

لقد وصل الاستعمار إلى قلب العالم الإسلامي إثر الحرب العالمية الأولى، وعمل عن طريق أعوانه على إلغاء الخلافة فانفرط عقد الجامعة الإسلامية، وإن كان ضعيفاً مهلهلاً من قبل، لكنه كان صورةً على الأقلّ، وله أثره النفسي والمعنوي، وقد زال الآن. وأخذ المستعمرون الصليبيون بعدها يُطبّقون سياستهم في إضعاف المسلمين، وإفقارهم، وتجهيلهم حتى أُصيب بعضهم بعقدة النقص، واتخذ الدخلاء طريقة الغزو الفكري، وإبعاد اللغة العربية عن العلم والتعليم، ومحاولة إدخال كلمات فيها لإمكانية تغييرها، ووضع اللغة الإنكليزية بجانبها في كل شيءٍ للغرض نفسه، وأخيراً شعرت الدول الكبرى بهيمنتها التامة.

ويبدو أن المخطط التنصيري يسير على خطا المخطط الاستعماري وحسب مراحله، وقد بدأ بهامش العالم الإسلامي بشكلٍ مكثّف، وهذا ما نراه في أندونيسيا خاصةً ثم في بقية دول جنوب شرقي آسيا، وإن كان هذا لا يمنع من تمهيدٍ في قلب العالم الإسلامي لتسهيل المهمّة في المستقبل

إذ تجد إبراز الصلبان في المسلسلات التلفزيونية وغيرها، وحتى وُجّهت الشركات والمؤسسات لهذا الجانب وربما لم تُوجّه وإنما بدافعٍ ذاتيٍ مما تحمل من الصليبية، فأصبح عدد من شركات إنتاج السيارات يضع الصليب بصورةٍ واضحةٍ من الخلف والأمام، وبشكلٍ بارزٍ ليتعوّد الناس على رؤيته، ولم يكن هذا من قبل. والمسلمون نيام يتركون الأمر لأعوان أعدائهم.

يجب على المسلمين أن ينتبهوا من رقدتهم، ويتعرّفوا على مجريات الأمور في واقعهم قبل أن يستفحل الأمر، فالوضع جد خطير، وهجمة الصليبية شرسة وقذرة، وقد ركّزت جهدها على جنوب شرقي آسيا دون إهمال بقية المناطق. ويجب نشر الوعي، والمعرفة، والتنبه على ما يقع.

والله ولي التوفيق. ولنضع نصب أعيننا قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ (آل عمران: ٢٨).

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٢٨٣
الباب الأول: ماليزيا	٢٩١
لمحة عن ماليزيا قبل إلغاء الخلافة	٢٩٣
الفصل الأول: ماليزيا من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال	٣٠٩
الفصل الثاني: الاستقلال	٣٢٠
الفصل الثالث: الصراعات الداخلية	٣٣٦
الباب الثاني: أندونيسيا	٣٦٣
لمحة عن أندونيسيا قبل إلغاء الخلافة	٣٦٥
الفصل الأول: أندونيسيا من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال	٣٨٣
الفصل الثاني: الاستقلال	٣٩٤
الفصل الثالث: الصراعات الداخلية	٤٢٣
الباب الثالث: بروناي	٤٥٣
لمحة عن بروناي قبل إلغاء الخلافة	٤٥٥
الفصل الأول: بروناي من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال	٤٥٩
الفصل الثاني: الاستقلال	٤٦٣
الفصل الثالث: الصراعات الداخلية	٤٦٧
الخاتمة	٤٧٧
الفهرس	٤٧٩



محمود شاكر

التاريخ الإسلامي

التاريخ المعاصر

القارة الهندية

جنوب شرقي آسيا
ماليزيا وأندونيسيا

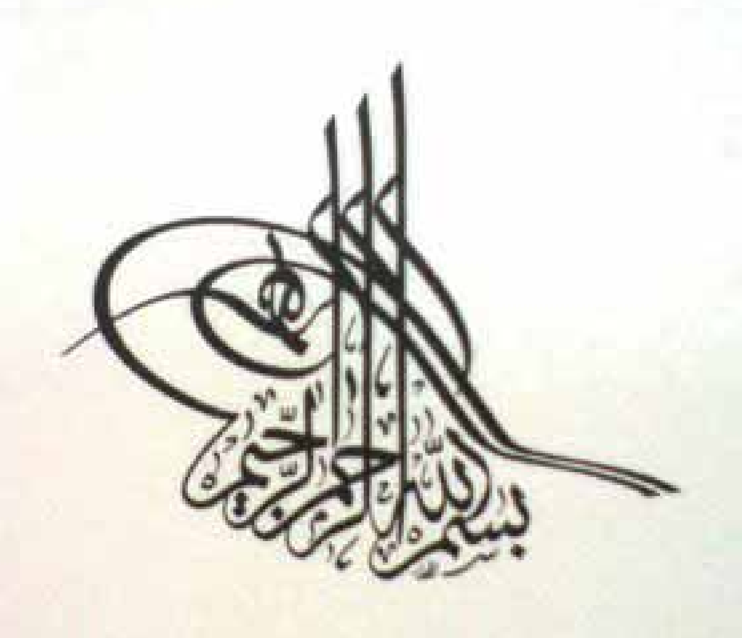
المكتب الإسلامي



-١٩-

التاريخ المعاصر

القارة الهندية


بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ الإسلامي

- ١٩ -

التاريخ المعاصر

القارة الهندية

١٣٤٢ - ١٤١١ هـ

١٩٢٤ - ١٩٩١ م

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

الطبعة الثانية
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

المكتب الإسلامي
بيروت: ص.ب: ١١/٣٧٧١ - هاتف: ٤٥٠٦٣٨
دمشق: ص.ب: ١٣٠٧٩ - هاتف: ١١١٦٣٧
عمّان: ص.ب: ١٨٢٠٦٥ - هاتف: ٦٥٦٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وإمام المرسلين محمد بن عبدالله، وعلى إخوانه الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه، ومن سار على دربه إلى يوم الدين أجمعين:

فإن أرض الهند تلك الأرض الواسعة المحصورة بين خليج البنغال في الشرق، وبحر العرب في الغرب، والمحيط الهندي في الجنوب، وجبال هيمالايا في الشمال، والمرتفعات الجبلية في الشمال الشرقي، وجبال سليمان وامتداداتها في الشمال الغربي. هذا إضافةً إلى ما يتبعها من جزر، وهي: جزر لكاديف، والمالديف في الغرب، واندمان، ونيكوبار في الشرق، وجزيرة سرنديب «سيلان» في الجنوب.

ولاتساع هذه البلاد فإنه يُطلق عليها اسم «شبه القارة الهندية» إذ تزيد مساحتها على أربعة ملايين وثلاثمائة وستين ألف كيلومتر مربع. وهي شبه جزيرة، إذ يلفّها اليمّ من جهاتها الثلاث الشرقية والغربية والجنوبية. هذه هي الهند بالاصطلاح الجغرافي، وبالمفهوم العلمي، وبالمعنى الذي عرفه المسلمون عندما كانوا يتحدّثون عنها، وعندما انطلقوا لفتحها. وهذا هو الاسم الشائع حتى قبل تقسيمها ٢٨ رمضان ١٣٦٦هـ (١٥ آب ١٩٤٧م). أما بعد هذا التاريخ فإن كلمة «الهند» أصبحت تدلّ على دولةٍ سياسيةٍ بقيت تحمل الاسم الذي كان يُطلق على البلاد كلها قبل التقسيم.

ورغم أن التقسيم قد تمّ، وانفصلت المناطق ذات الأكثرية المسلمة، وشكّلت دولة باكستان، ثم تجزأت باكستان إلى بنغالديش وباكستان، كما استقلت جزر المالديف وسكانها جميعاً من المسلمين، ومع هذا فقد أبقينا «الهند» عنواناً لهذا الكتاب وذلك لـ:

١ - إذا كانت الدول الإسلامية قد انفصلت عن الهند سياسياً إلا أنها بقيت جغرافياً ضمن هذا الاسم. فالتقسيم السياسي لم يخرج هذه الدول عن الدائرة الجغرافية والموقع الفلكي.

٢ - أن الدول الإسلامية الواقعة ضمن هذه التسمية لم ينفصل بعضها عن بعض إلا بعد مرور أكثر من ثلاث وعشرين سنة من المرحلة التي نُؤرّخ لها... أي بقيت تحت اسم الهند من ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ حتى ٢٨ رمضان ١٣٦٦ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ حتى ١٥ آب ١٩٤٧ م).

٣ - أن كثيراً من العلماء لم يرضوا عن هذا التقسيم، ورأوا فيه ضرراً كبيراً على المسلمين وعلى مستقبل الدعوة.

٤ - أن عدداً كبيراً من المسلمين قد بقي ضمن الجزء الذي حمل اسم «الهند» وتصل نسبتهم إلى ١٢٪ من مجموع السكان، فيزيدون في هذا اليوم على الثمانين مليوناً. وسندرس الأقليات التي بقيت خارج حدود الدول الإسلامية التي نشأت عن تجزئة شبه القارة الهندية في الجزء الثاني والعشرين من هذا الكتاب - إن شاء الله -.

إن عنوان هذا الكتاب إذن عنوان جغرافي مدة ثلاث وعشرين سنة من هذه المرحلة، وعنوان سياسي باقي المدة التي تشمل الزمن الذي استمرّ من التقسيم حتى ساعة تدوين هذا الكتاب.

لم تكن بعد التقسيم سوى دولة إسلامية واحدة هي باكستان، إذ لم تكن سيلان ترتبط بالهند سياسياً رغم أنها ضمن الإطار الهندي الجغرافي الذي تحدثنا عنه، وكانت جزر المالديف ترتبط سياسياً مع سيلان، ولم يجر

تقسيم الهند حتى تبعه استقلال جزر المالديف عن سيلان فغدت دولتان إسلاميتان مستقلتان ضمن إطار جغرافية الهند.

وبعد مؤامرة دولية كانت دولة الهند رأس الحربة فيه تجزأت باكستان فانفصل القسم الشرقي فيها عن القسم الغربي، وحمل اسم «بنغالديش» على حين بقي القسم الغربي يحمل اسم «باكستان»، وهكذا أصبحت دول ثلاث مسلمة ضمن إطار جغرافية الهند، وهي: باكستان، وبنغالديش، وجزر المالديف. وعلى هذا ستكون دراستنا على النحو الآتي:

الباب الأول: الهند: ١٣٤٢ - ١٣٦٦ هـ (١٩٢٤ - ١٩٤٧ م).
الباب الثاني: ولاية كشمير.
الباب الثالث: باكستان الكبرى: ١٣٦٦ - ١٣٩١ هـ (١٩٤٧ - ١٩٧٢ م).
الباب الرابع: باكستان: ١٣٩١ - ١٤١٢ هـ (١٩٧٢ - ١٩٩٢ م).
الباب الخامس: بنغالديش: ١٣٩١ - ١٤١٢ هـ (١٩٧٢ - ١٩٩٢ م).
الباب السادس: جزر المالديف: ١٣٤٢ - ١٤١٢ هـ (١٩٢٤ - ١٩٩٢ م).

فنرجو من الله أن نُوفّق في إعطاء صورة صحيحة عن تاريخ هذه المنطقة من خلال مفهوم إسلامي سليم، بعيدين كل البعد عن التفسيرات المغرضة التي تروّجها وسائل الإعلام الأجنبية لإنجاح مخططاتها التي منها قتل الروح المعنوية الإسلامية، وإبعاد الناس عن عقيدتهم، وعن مفهوم الأخوة بين أبناء الأمة الواحدة. والله نعم المولى ونعم النصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

لمحة عن الهند قبل إلغاء الخلافة

كان العرب في الجاهلية على صلةٍ مع الهنود، وكانت العلاقة بينهما علاقةً تجاريةً بحتةً لا تتعداها، ومع معرفة العرب للنظام الاجتماعي في الهند[1]، وما فيه من فروقٍ واضحةٍ وتباينٍ غريبٍ إلا أن هذا لم يكن ليهمّهم، أو ليُبالون به، إذ هم على جاهليةٍ، ولكلٍ شأنه في هذه الحياة.

فلما أكرم الله العرب بالإسلام، ووصل إلى الجهات التي كانوا يتعاملون فيها مع الهند، رأوا من واجبهم التوجّه إليهم لإنقاذهم مما هم عليه من الظلم والظلمات فهذه مُهمّة المسلمين في الحياة، وهكذا فرض عليهم الإسلام، ففكّروا بهذا ولم تنته بعد الحروب مع فارس والروم، ولم

---

(١) يقول أبو الحسن علي الحسني الندوي في كتابه «ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين»: أما نظام الطبقات فلم يُعرف في تاريخ أمةٍ من الأمم نظام طبقي أشدّ قسوةً وأعظم فصلاً بين طبقةٍ وطبقةٍ وأشدّ استهانةً بشرف الإنسان من النظام الذي اعترفت به الهند ديناً ومدنياً، وخضعت له آلافاً من السنين ولا تزال، وقد بدت طلائع التفاوت الطبقي في آخر العهد الويدي بتأثير الحرف والصنائع وتوارثها، وبحكم المحافظة على خصائص السلالة الآرية المحتلّة ونجابتها، وقبل ميلاد المسيح بثلاثة قرونٍ ازدهرت في الهند الحضارة البرهمية، ووضع فيها مرسوم جديد للمجتمع الهندي، وأُلّف فيه قانون مدني وسياسي اتفقت عليه البلاد، وأصبح قانوناً رسمياً ومرجعاً دينياً في حياة البلاد ومدنيتها، وهو المعروف الآن بـ «منوشاستره».

يقسم هذا القانون أهل البلاد إلى أربع طبقاتٍ ممتازةٍ وهي: (١) البراهمة، طبقة الكهنة ورجال الدين. (٢) شتري: رجال الحرب. (٣) ويش: رجال الزراعة =

≡ والتجارة. (٤) شودر: رجال الخدمة. ويقول (منو) مؤلف هذا القانون: (إن القادر المطلق قد خلق لمصلحة العالم، البراهمة من فمه، وشتري من سواعده، وويش من أفخاذه، والشودر من أرجله، ووزّع لهم فرائض وواجبات لصلاح العالم. فعلى البراهمة تعليم (ويد)، أو تقديم النذور للآلهة، وتعاطي الصدقات، وعلى الشتري حراسة الناس، والتصدّق، وتقديم النذور، ودراسة (ويد) والعزوف عن الشهوات، وعلى ويش رعي السائمة والقيام بخدمتها وتلاوة (ويد) والتجارة والزراعة، وليس لشودر إلا خدمة هذه الطبقات الثلاث.

امتيازات طبقة البراهمة: وقد منح هذا القانون طبقة البراهمة امتيازات وحقوقاً ألحقتهم بالآلهة فقد قال: إن البراهمة هم صفوة الله، وهم ملوك الخلق، وإن ما في العالم هو ملك لهم فإنهم أفضل الخلائق وسادة الأرض، ولهم أن يأخذوا من مال عبيدهم شودر- من غير جريرة- ما شاءوا، لأن العبد لا يملك شيئاً وكل ماله لسيده. وإن البرهمي الذي يحفظ رك ويد (الكتاب المقدس) هو رجل مغفور له ولو أباد العوالم الثلاث بذنوبه وأعماله، ولا يجوز للملك حتى في أشدّ ساعات الاضطرار والفاقة أن يجبي من البراهمة جباية أو يأخذ منهم إتاوة، ولا يصحّ لبرهمي في بلاده أن يموت جوعاً، وإن استحق برهمي القتل لم يجز للحاكم إلا أن يحلق رأسه، أما غيره فيقتل.

أما الشتري فإن كانوا فوق الطبقتين «ويش وشودر» ولكنهم دون البراهمة بكثير، فيقول «منو»: إن البرهمي الذي هو في العاشرة من عمره يفوق الشتري الذي ناهز مائة كما يفوق الوالد ولده.

المنبوذون الأشقياء: أما شودر «المنبوذون» فكانوا في المجتمع الهندي- بنص هذا القانون المدني الديني- أحطّ من البهائم وأذلّ من الكلاب، فيصرّح القانون بأن «من سعادة شودر أن يقوموا بخدمة البراهمة، وليس لهم أجر وثواب بغير ذلك، وليس لهم أن يقتنوا مالاً أو يدخروا كنزاً فإن ذلك يؤذي البراهمة، وإذا مدّ أحد من المنبوذين إلى برهمي يداً أو عصاً ليبطش به قطعت يده، وإذا رفسه في غضب فُدعت رجله، وإذا همّ أحد من المنبوذين أن يجالس برهمياً فعلى الملك أن يكوي إسته وينفيه من البلاد، وأما إذا مسّه بيد أو سبّه فيقتلع لسانه، وإذا ادعى أنه يعلمه سُقي زيتاً فائراً، وكفارة قتل الكلب والقطة والضفدعة والوزغ والغراب والبومة ورجل من الطبقة المنبوذة سواء».

مركز المرأة في المجتمع الهندي: وقد نزلت النساء في هذا المجتمع منزلة الإماء، وكان الرجل قد يخسر امرأته في القمار، وكان في بعض الأحيان للمرأة عدة أزواج فإذا مات زوجها صارت كالموؤودة لا تتزوج، وتكون هدف الإهانات والتجريح، ≡

≡ وكانت أمة بيت زوجها المتوفى وخادم الأحماء، وقد تحرّق نفسها على إثر وفاة زوجها تفادياً من عذاب الحياة وشقاء الدنيا. وكان ذلك تقليداً محترماً فاشياً في الطبقات الشريفة، والمجتمعات الأرستقراطية يعرف بـ «ستي» وكان دليلاً على وفاء الزوجة للزوج وشرفها، وقد قلّ عدد المنتحرات بتأثير الحكومات الإسلامية، وتدخل الحكام المسلمين، كما صرّح بذلك الرحالة الفرنسي الدكتور «برنير»، حتى ألغاه الإنكليز في العهد الأخير إلغاء تاماً.

ويقول أبو الحسن علي الحسني الندوي في رسالته «منهج أفضل في الإصلاح للدعاة والعلماء»: إذا سافرتم في القطار ترون صديقين من غير المسلمين يتحدثان ويتلاطفان، فإذا حضر الطعام صرف هذا وجهه إلى الغرب، وهذا وجهه إلى الشرق، بدأ يأكل هذا، وبدأ يأكل ذلك، كأنه لا لقاء بينهما.

ويقول أيضاً أبو الحسن علي الحسني الندوي في كتابه «ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين» عن شذوذ ديانة الهند القديمة تحت عنوان «الشهوة الجنسية الجامحة»: وأما الشهوة فقد امتازت بها ديانة الهند ومجتمعها منذ العهد القديم، فلعلّ المواد الجنسية والمهيّجات الشهوية لم تدخل في صميم ديانة بلاد مثل ما دخلت في صميم الديانة في البلاد الهندية، وقد تناقلت الكتب الهندية، وتحدثت الأوساط الدينية عن ظهور صفات الإله، وعن وقوع الحوادث العظيمة، وعن تعليل الأكوان روايات وأقاصيص عن اختلاط الجنسين من الآلهة، وغارة بعضها على البيوتات الشريفة تستك منها المسامع ويتلوّن لها الجبين حياء، وتأثر هذه الحكايات في عقول المتدينين المخلصين المرددين لهذه الحكايات في إيمان وحماسة دينية وفعلها في عواطفهم وأعصابهم واضح، زد إلى ذلك عبادتهم لآلة التناسل لإلههم الأكبر «مهاديو»، وتصويرها في صورة بشعة، واجتماع أهل البلاد عليها من رجال ونساء وأطفال وبنات، زد إليه كذلك ما يحدث به بعض المؤرخين من أن رجال بعض الفرق الدينية كانوا يعبدون النساء العاريات والنساء يعبدن الرجال العراة، وكان كهنة المعابد الخونة والفسّاق كانوا يرزؤون الراهبات والزائرات في أعزّ ما عندهن، وقد أصبح كثير من المعابد مواخير يترصّد فيها الفاسق لطلبته، وينال فيها الفاجر بغيته، وإذا كان هذا شأن البيوت التي رفعت للعبادة والدين فما ظن القارئ بـ «بلاط الملوك وقصور الأغنياء»؟ فقد تنافس فيها رجالها في إتيان كل منكر وركوب كل فاحشة، وكان فيها مجالس مختلطة من سادة وسيدات، فإذا لعبت الخمر برؤوسهم خلعوا جلباب الحياء والشرف وطرحوا الحشمة، فتوارى الأدب وترفع التحية...

هكذا أطلت البلاد موجة من الشهوات الجنسية والخلاعة، وأسفّت أخلاق الجنسين إسفافاً كبيراً.

تساقط هاتان الدولتان، ويأتي الخوف على المسلمين منهما، إذ أنهما أقوى دولتين في العالم يومذاك، ولطالما عملتا ضدّ المسلمين فحرضتا المرتدّين، وجهّزتا الجيوش لمواجهة المجاهدين إذ كانت تخشى زوال سلطانيهما، وذهاب استعباد حكامهما وسدنة معابد دياناتها للعباد، وخشيةً على الحدّ من إرواء غرائز المتسلّطين عليهما.

وإذا كان الخليفة ورجال الشورى وقادة الفتح منصرفين بكل طاقاتهم وإمكاناتهم لحرب الظلم والاستبداد في الدولتين الكبريين فارس والروم، والعمل على تسهيل نشر الدعوة ومنع الوقوف في وجه الدعاة فإن ولاة المناطق التي كانت تتعامل مع الهند لم يمنعهم مانع من العمل على نشر الإسلام في الهند ورفع الظلم عن أهلها. وكانوا يتوقّعون أن هذا لا يكلّفهم كثيراً، ولا يُشكّل على الدولة عبئاً يُعرقل عليها القيام بمهمّتها في نشر الدعوة، ومحاربة المستبدّين الذين يحولون دون ذلك، وكانوا يتصوّرون أنه ما أن تصل إلى مسامع الهنود أنباء الدين الجديد، وما فيه من خير للبشر، ومن مُساواة حتى يُهرع إليه أبناء الطبقات كلها دون البراهمة الذين قد يقاومون الإسلام حرصاً على نفوذهم ومصالحهم.

أيام الراشدين:

تولّى عثمان بن أبي العاص الثقفي عام ١٥ للهجرة أيام الخليفة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أمر البحرين وعُمان، فوجّه أخاه الحكم إلى البحرين، وسار هو إلى عُمان، ولم يلبث أن وجّه أخاه الحكم في جيش إلى (تانه) شمال مدينة بومباي.

وأعاد عثمان بن أبي العاص الثقفي أخاه الحكم مرةً ثانية بجيش إلى (بروص) في مقاطعة (كوجرات) شمال (سورت)، فلقي الحكم العدو، وانتصر عليه. و(بروص) ميناء قديم فقد أهميته مع الزمن.

ووجّه عثمان بن أبي العاص الثقفي أخاه الآخر (المغيرة) إلى (الديبل) على مقربة من مدينة كراتشي اليوم.

وسار كذلك الحكم بن عمرو التغلبي بجيش إلى (مكران) من بلاد فارس ففتحها، وفرّ أهلها حتى وصل بعضهم إلى وادي نهر السند، وكان في هذا الجيش عبدالله بن عبدالله بن عتبان الأنصاري، وسهيل بن عدي بن مالك الأنصاري، وشهاب بن المخارق. وبعث الحكم بن أبي العاص الثقفي بشارة الفتح إلى الخليفة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وبعث إليه بالأخماس مع صحار العبدي.

وفي عهد عثمان بن عفان، رضي الله عنه، بعث والي العراق عبدالله بن عامر بن كريز إلى الهند حكيم بن جبلة العبدي فظفر، وكانت دولة فارس قد انهارت وانتهت، ودولة الروم قد هُزمت، وقبعت تترقّب. فلما رجع حكيم بن جبلة العبدي من الغزو أرسله والي العراق عبدالله بن عامر بن كريز إلى الخليفة، فلما وصل إليه طلب منه أن يصف له الهند، فقال: ماؤها وشل(١)، وثمارها دقل(٢)، ولصّها بطل، إن قلّ فيها الجيش ضاعوا، وإن كثروا جاعوا و... فطلب الخليفة من ولاته على المشرق عدم غزو الهند بعدها.

وأرسل الخليفة علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، إلى بلاد السند (تاغر بن دعر) عام ٣٨ هـ، فوصل إلى بلاد القيقان، وبعث، رضي الله عنه، في إثره الحارث بن مرة العبدي فظفر وأصاب مغنماً، وذلك في أواخر عام ٣٨ هـ وأوائل العام الذي تلاه، ولكنه قُتل فيما بعد وأكثر من معه عام ٤٢ هـ أيام خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما

أيام الدولة الأموية:

استعمل والي العراق عبدالله بن عامر أيام معاوية بن أبي سفيان، رضي الله عنهما، على ثغر الهند عبدالله بن سوار العبدي ففتح بلاد

---

(١) وشل: قليل.
(٢) دقل: رديء.

القيقان، وعاد بعد أن استخلف على الثغر كراز بن أبي كرز العبدي.

وتولّى أمر الثغر راشد بن عمرو فاستشهد عام ٤٢ هـ، فعاد إلى الولاية عبد الله بن سوار العبدي فاستشهد عام ٤٧ هـ، فبعث والي العراق زياد بن أبيه مكانه سنان بن سلمة الهذلي للمرة الثانية ثم تولّى الثغر المنذر بن الجارود العبدي.

ومن ناحية ثانية وصل إلى الهند عبّاد بن زياد بن أبيه والي سجستان، وأحرز نصراً. وكذلك أرسل والي خراسان الحكم بن عمرو الغفاري إلى الهند عام ٤٤ هـ المهلب بن أبي صفرة فنال شيئاً من النجاح، وبشكل عام فإن هذه الغزوات كانت على نطاق ضيق نتيجة الظروف التي كانت تعيشها الخلافة الإسلامية في دمشق.

واستقرّت أوضاع الدولة في الشام وتولّى الخلافة عبدالملك بن مروان، فأرسل والي العراق الحجّاج بن يوسف الثقفي الحملة تلو الحملة إلى الهند غير أنها فشلت في بداية الأمر، ثم تكلّلت أخيراً بالنجاح. لقد بعث في البداية سعيد بن أسلم بن زرعة عاملاً له على ثغر السند، غير أنه قُتل، وفرّ قاتلاه وهما: معاوية ومحمد ابنا الحارث العلافي بعد أن غلبا على المنطقة والتجآ إلى ملك السند داهر. ثم أرسل مجاعة بن سُعر التميمي فغلب على الثغر، وفتح بعض المناطق، ووافاه الأجل قبل مرور عام، وخلفه محمد بن هارون بن ذراع النمري، وفي هذه الأثناء اختطف القراصنة الهنود بعض النساء المسلمات، فطلب الحجاج بن يوسف من ملك السند داهر تسليم هذه النساء، فأجاب: أن يده لا تصل إلى القراصنة، فأرسل الحجاج بعض المقاتلين وعلى رأسهم عبيد الله بن نبهان فقُتل، فأرسل آخر، وهو: بُديل بن طهفة البجلي، ولكن الموت وافاه، فرغب الحجاج والي العراق إرسال جيش بإمرة أبي الأسود، فألحّ محمد بن القاسم الثقفي على الحجاج أن يتولّى هو هذه القيادة، فوافق الحجاج، وعقد له، فسار على رأس ستة آلاف، ففتح الديبل (على مقربة من

كراتشي اليوم) عام ٨٩ هـ بعد أن وصل الأسطول الإسلامي وشارك في حصار المدينة، وحطّم محمد بن القاسم الأصنام التي كانت قائمة ليُدرك أهلها أنها لا تضرّ ولا تنفع، ولا تستطيع أن تدفع عن نفسها، ثم توجّه إلى بيرون (حيدر آباد السند اليوم)، فدخلها، وسار إلى (الملتان) عاصمة الإقليم، ففتحها وقتل الملك داهر عام ٩٦ هـ. ولكن (صيتا) ابنة الملك داهر أرادت الثأر لأبيها، فادّعت أن محمد بن القاسم قد اغتصبها، فعُزل حتى يجري التحقيق معه، وتولّى أمر السند يزيد بن أبي كبشة، ولكنه لم يلبث في الإمرة سوى ثمانية عشر يوماً. ونقل محمد بن القاسم إلى واسط، حيث سُجن هناك، وقُتل على يد أحد أعداء الحجاج وهو صالح بن عبدالرحمن الذي اتصل بـ (صيتا) حيث كانت في دمشق في دار الشيخ صفوان منذ أن أرسلها محمد بن القاسم أسيرةً. وأخيراً أنّب (صيتا) ضميرها فاعترفت للخليفة سليمان بن عبدالملك أنها افترت على محمد بن القاسم، وأن ما سبق أن ادعته لم يكن إلا كذباً، فأمر بقتلها لأنها كانت سبب قتل القائد محمد بن القاسم.

اضطرب حبل الأمن في السند منذ أن تركها محمد بن القاسم، وتوفّي يزيد بن أبي كبشة، واستعاد أبناء الملك داهر بعض المدن من أيدي المسلمين.

وفي أيام الخليفة عمر بن عبدالعزيز، رحمه الله، تولّى أمر السند عمرو بن مسلم الباهلي، أخو قتيبة فاتح بلاد ما وراء النهر، فقوي أمر المسلمين، ودعا الخليفة أمراء الهند إلى الإسلام، ووعدهم بأن يبقوا في مراكزهم، فأسلموا، ومنهم أبناء الملك داهر.

كان ملوك الهند وحكام المقاطعات يخافون على مراكزهم، وكان البراهمة يخشون على امتيازاتهم لذا كان هؤلاء، وأولئك يدفعون الطبقات الأخرى القائمة في مجتمعهم، والموجودة حسب قوانينهم وتعاليمهم الدينية لقتال المسلمين مُطلقين الشائعات ضدّ المجاهدين والدعاة، وفي الوقت

نفسه كانوا يحولون دون إطلاع أفراد الشعب من مختلف الطبقات على الإسلام وتعاليمه خوفاً من التوجّه نحوه، والدخول فيه، وخاصةً إذا عرفوا المساواة والحرية والتعاون والأخوة التي هي من تعاليم الإسلام ومبادئه. وهذا ما أخّر انتشار الإسلام، هذا بالإضافة إلى الظروف التي كانت تمرّ بها الدولة الإسلامية.

أيام الدولة العباسية:

انتشرت في السند بعض الأفكار الهدّامة أيام الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور، حتى كان الوالي عمرو بن حفص أحمد حملة هذه الأفكار، لذا فقد عُزل ووُلّيّ مكانه هشام بن عمرو التغلبي، ففتح الملتان وكشمير.

وفي أيام المهدي انتشرت العصبية القبلية أو انتقلت إلى السند من مركز الدولة فاختلفت القبائل العربية بعضها مع بعضٍ، فضعف شأن المسلمين هناك، واستغلّ الهنود هذا الضعف فاحتلّوا بعض الأجزاء، وتفككت الولاية، وظهرت الإمارات المستقلة، شأنها في ذلك شأن الخلافة التي تجزأت إلى دويلات، وكان من هذه الإمارات في السند: إمارة المنصورة، وإمارة الملتان. ثم قامت إمارة (إسماعيلية)، وبقيت حتى قضى عليها محمود الغزنوي وطارد حاكمها أبا الفتح داود القرمطي في القرن الخامس الهجري، وحكمت عدة دولٍ إسلاميةٍ في الهند، وهي:

الدولة الغزنوية:

قلنا أن الدولة العباسية قد تجزأت، وقامت عدة دولٍ رغم بقاء الخلافة في بغداد، وكانت هذه الدول أو الإمارات تعدّ نفسها تابعةً اسمياً للدولة العباسية، ومن هذه الدول: الدولة السامانية التي ورثتها الدولة الغزنوية في غزنة التي أعطت الدولة اسمها.

أسّس الدولة الغزنوية سبكتكين، وخلفه ابنه الأصغر إسماعيل، غير أن ابنه الأكبر محمود قد انتزع الحكم من أخيه عام ٣٨٨ هـ، ونذر نفسه

للجهاد في سبيل الله. فدخل الهند عن طريق ممرّ خيبر، وفتح (قنوج) و (كوجرات)، وهدم معبد (سومنات) بعد فتحها، وكان الهنود يعدّون هذا المعبد مكان تناسخ الأرواح، وأن مدّ البحر وجزره صلاةٌ له. ويعود الفضل في انتشار الإسلام في تلك الأصقاع بعد الله إلى محمود الغزنوي.

خلف محموداً ابنه مسعود ففتح مدينة (بنارس) على نهر الغانج، وبعده ساد الاختلاف، واستمرّ حكم الغزنويين حتى عام ٥٥٥ هـ.

الدولة الغورية:

خلفت الغزنوية، ووصلت إلى البنغال، ولم يحكم من ملوكها سوى شهاب الدين محمد الغوري، ودخل مملوكه قطب الدين أيبك مدينة دهلي، وجعلها مقرّ حكمه، وعيّن نائباً له على ما وراء نهر الغانج محمد بن بختيار الخلجي فأخذ بيهار، واتخذ مدينة دراغبوره قاعدة له، ثم استولى على البنغال.

أعتق شهاب الدين محمد الغوري مملوكه قطب الدين أيبك. ومات الغوري عام ٦٠٢ هـ، فورثه قطب الدين أيبك إذ لم يكن للغوري وريث.

دولة قطب الدين أيبك:

اتخذ أيبك مدينة «لاهور» قاعدةً لمملكته، ولم يلبث أن توفي عام ٦٠٧ هـ فخلفه ابنه «آرام شاه»، غير أن ولاته قد استقلّوا بما تحت أيديهم.

دولة إيلتمش:

كان شمس الدين إيلتمش مملوكاً لقطب الدين أيبك، فلما تولّى حكم «لاهور» آرام بن قطب الدين أيبك استقل إيلتمش في مدينة دهلي، وأسّس أسرةً حاكمةً استمرّت في حكمها في مدينة دهلي حتى عام ٦٦٤ هـ، وكان الخلجيون قد استقلّوا في البنغال، ولكن إيلتمش انتزعها منهم.

في العهد المملوكي:

سقطت بغداد عام ٦٥٦ هـ بيد هولاكو قائد المغول، وفرّ أحد أبناء العباسيين إلى مصر حيث التجأ إلى المماليك الذين نصّبوه خليفة اسماً، وحكموا من خلفه بأسماء سلاطين. وقد عُرف ذلك العصر بالعهد المملوكي، وقد استمرّ حتى عام ٩٢٣ هـ عندما دخل العثمانيون مصر، وأخذوا الخلافة لأنفسهم من الخليفة العباسي الذي لم يكن له سوى الاسم.

لقد قامت في الهند في هذا العهد دول ضعيفة، وممالك متعددة في أرجاء الهند ومنها:

١ – في دهلي حكمت:

أ – أسرة بلبن (٦٦٤ – ٦٨٩ هـ): قامت بعد أسرة إيلتمش التي استمرّت مدة سبعٍ وخمسين سنةً، وكان آخرها ناصر الدين محمود إيلتمش (٦٤٤ – ٦٦٤ هـ)، وبعد وفاته خلفه نائبه غياث الدين بلبن، ودام حكمه اثنتين وعشرين سنةً، ولكن لم يحكم حفيده أكثر من سنتين حيث خلع طاعته نائبه جلال الدين فيروز الخلجي.

ب – الخلجيون (٦٨٩ – ٧٢٠ هـ): وحكموا مدة إحدى وثلاثين سنة، وبدأ ملكهم بجلال الدين فيروز الذي قتله ابن أخيه وزوج ابنته علاء الدين محمد شاه، وتولّى السلطة، وكانت له وقائع مع المغول، ودخل كوجرات، والدكن، وكيرالا في أقصى جنوبي الهند.

وبعد وفاة علاء الدين تولّى دهلي ولده شهاب الدين، وكان صغيراً فاستأثر بالسلطة نائب أبيه على دهلي الذي سجن أولاد سيده أبا بكر، وشادياً وسمل عيونهما، كما سجن أخوهما الثالث مباركاً ثم لم يلبث أن قتل النائب، وتسلّم الحكم مبارك باسم قطب الدين مبارك شاه الخلجي، وسجن أخاه شهاب الدين الملك السابق مع بقية إخوته، وأرسل جيوشه إلى غربي الدكن عام ٧١٨ هـ، وإلى كيرالا، وضواحي الهند. واتفق الأمراء

على خلع قطب الدين وتولية ابن أخيه خضر، وكان غلاماً لم يتجاوز العاشرة من عمره، فأسرع قطب الدين وقتل الغلام، كما قتل إخوته ومنهم أبو الغلام.

خاف كبير أمراء قطب الدين وهو ناصر الدين خسروخان على نفسه فأسرع وقتل سيده قطب الدين، وتسلّم السلطة، ولكن المسلمين كرهوه لأنه كان يميل إلى الهندوك، وتمنّوا الخلاص منه. ولما بايعه القادة، رفض غياث الدين تغلق في السند الطاعة، وسار إلى دهلي ودخلها مع أمير الملتان، واستلم الحكم، وهرب ناصر الدين خسروخان.

ج – آل تغلق: (٧٢٠ – ٨١٥ هـ): وحكموا خمسةً وتسعين عاماً، وتوالى على السلطة منهم ثمانية ملوك بدءاً بغياث الدين، وابنه محمد الذي عُرف بأبي مُجاهد، وكان يقتل تارك الصلاة، وقد فتح كيرالا، وأرسل قوة إلى بلاد الصين فهلك أفرادها في جبال هيمالايا.

وجاء بعده ابن عمه فيروز شاه الذي كان من خيار السلاطين، فبنى المساجد، والمدارس، والحصون، وخلفه حفيده تغلق شاه ولقب نفسه غياث الدين.

اختلفت الأسرة بعدئذ على الحكم، وتباينت أهواء القادة حتى دخل تيمورلنك دهلي عام ٨٠١ هـ، وبقي خمسة عشر يوماً فيها ثم رجع إليها آخر ملوك آل تغلق حتى توفي عام ٨١٥ هـ.

د – آل خضر (٨١٥ – ٨٥٥ هـ): كان خضر من رجال تيمورلنك في دهلي أثناء مدة وجوده فيها، وهي خمسة عشر يوماً، وقويت شوكته في العاصمة حتى بعد خروج تيمورلنك، وأراد محمود شاه آخر ملوك آل تغلق أن يقضي عليه فلم يستطع لضعفه، فلما مات محمود شاه تربّع خضر على سدّة الحكم، وبقي حتى عام ٨٢٤ هـ.

وخلفه ابنه مبارك شاه، وكان صالحاً، وقُتل بيد أحد الكفرة عام ٨٣٧ هـ، فتسلّم السلطة بعده ابن أخيه محمد شاه بن فريد الذي توفي عام

٨٤٧ هـ، وخلفه ابنه علاء الدين الذي خرج عليه أحد كبار القادة، وهو حاكم (ديبالبور) بهلول اللودي، فلما استعدَّ علاء الدين، وخرج من دهلي إلى (بدايون) لملاقاته دخل بهلول اللودي دهلي، وتسلَّم السلطة، وبقي علاء الدين في بدايون حتى توفي عام ٨٥٥ هـ.

هـ – اللوديون (٨٥٥ – ٩٣٢ هـ): وحكم منهم ثلاثة ملوك أولهم بهلول اللودي، وكان صالحاً محباً للخير، حكم ثمان وثلاثين سنةً، وخلفه ابنه نظام خان، وكان كأبيه خيّراً، وتوفي عام ٩٢٣ هـ، وخلفه ابنه إبراهيم وتغيّرت نفسيته بعد أن آل إليه الأمر، فاتصل القادة والأمراء ببابر شاه التيموري فدخل البلاد، وتسلَّم زمام الأمر عام ٩٣٢ هـ، وكان العهد المملوكي قد انتهى في ٩٢٣ هـ.

٢" – في كشمير:

أسس شمس الدين شاه مرزا أسرةً حكمت كشمير مدة قرنين وربع ٧٤٤ – ٩٧٠ هـ، وأصله من خراسان، جاء وخدم ملك كشمير الوثني، وأصبح وزير ابن الملك عندما آل إليه الحكم، وزوج امرأة الملك الذي توفّي، وأرادت المرأة أن تغدر به فسجنها واستلم السلطة.

٣" – في السند:

تبع الولاة في السند مركز الخلافة الإسلامية في دمشق، ثم في بغداد حتى منتصف القرن الثالث الهجري، ثم تمكّنت أسرة (سومرة) من السيطرة على السند مدة قرنٍ من الزمن، ثم جاءت بعدها أسرة (سمّة) التي كان حكامها يخضعون لملوك دهلي، وقد يستقلّون منهم أحياناً.

ثم حكمت السند أسرة (سمتكان) التي بقيت في الملك حتى عام ٩٢٧ هـ، وجاءت بعدها أسرة (شاه بيك القندهاري حتى عام ٩٩٥ هـ).

٤" – في الملتان:

كانت البنجاب تتبع ملوك دهلي، فلما ضعف الحكم في دهلي بعد فيروز شاه من آل تغلق، بدأت حملات التتار على البنجاب، فولّى السكان

عليهم الشيخ يوسف عام ٨٤٧ هـ، غير أن كبير الجند رفض هذا، وقبض على الشيخ يوسف وسجنه، واستلم الأمر، ولقّب نفسه (قطب الدين لنكاه) وحكم أبناؤه من بعده حتى دخل بابر شاه التيموري الهند فضمَّ الملتان إلى بلاد السند.

٥" – في كوجرات:

كانت كوجرات تتبع ملوك دهلي، ثم استقلَّ حكامها في أواخر حكم آل تغلق عام ٨١٠ هـ. وكان أول حكامها المستقلين ظفر خان بن وجيه الدهلوي، وخلفه ابنه أحمد الذي أسّس مدينة أحمد آباد كبرى مدن كوجرات اليوم، وتوارث الأبناء الملك، واصطدموا مع المستعمرين البرتغاليين، وقتل أحدهم عام ٩٤٣ هـ، واستمرت السلطة بأيديهم حتى عام ٩٩٥ هـ.

٦" – في جانبور:

كانت جانبور تتبع دهلي، ثم استقلّ فيها خواجه جهان سرور عام ٧٩٦ هـ في أيام محمود شاه آخر ملوك آل تغلق، وكان استقلاله ذاتياً، وتوفي عام ٨٠٢ هـ، وخلفه مولاه (قرنفل) بناءً على عهدٍ من خواجه جهان سرور، ولقّب قرنفل نفسه مبارك شاه، وقطع الخطبة عن آل تغلق، وتوفي ٨٠٤ هـ، وخلفه أخوه إبراهيم، وكان صاحب دينٍ وخلقٍ، واصطدم مع حكام دهلي، وتوفي عام ٨٤٤ هـ، وورثه أبناؤه، وانتهى حكم الأسرة عام ٨٨١ هـ.

٧" – في البنغال:

فتحت البنغال عام ٥٩٩ هـ، وحكمها الخلجيون، واستقلّوا فيها، ولكن وقع الخلاف بينهم وبين ملوك دهلي، فعادت تتبع دهلي عام ٦٢٤ هـ.

وجاء التتار إلى البنغال عن طريق التبت عام ٦٤٦ هـ، فأخرجهم منها حكام دهلي، وعادت البنغال في تبعيتها إلى دهلي حتى عام ٦٦٤ هـ حيث

خلع حاكمها طغرل طاعة ملك دهلي غياث الدين بلبن، وتوالى عليها الحكام، وأخيراً تجزأت، وحكمها حسين بن أشرف الحسيني وأبناؤه من بعده حتى عام ٩٤٥ هـ، ثم شيرشاه السوري.

وعادت إلى الوحدة على يد الحاج إلياس الذي تلقّب باسم شمس الدين، واصطدم مع ملوك دهلي، وورثه أبناؤه من بعده حتى عام ٧٨٥ هـ، إذ كان آخرهم شمس الدين أيضاً ضعيفاً فتغلب عليه أحد أمرائه من الوثنيين مدة سنتين، وتولى بعده ابنه الذي أعلن إسلامه وتسمى باسم جلال الدين. وتعدّد الملوك على البنغال، وكل من أصل يختلف عن أصل سابقه وعن أسرته.

٨ – في الدكن:

الدكن هضبة وسط الهند تشغل أكثره، وولّى الأمراء الذين وصلوا إلى المنطقة عليهم إسماعيل الفتح الأفغاني، وجرت حروب بينهم وبين محمد شاه تغلق، فانتصروا عليه، وقادهم في تلك الحرب علاء الدين البهمني الذي كان قد أقطعه محمد شاه تغلق بعض القرى في الدكن.

استولى علاء الدين على كل ما فتحه المسلمون في الدكن، وقاتل كيرالا، ويعدّ أول من استعمل الوثنيين في الأمور المالية، وتوارث أبناؤه الحكم من بعده حتى ٩٣٤ هـ. وكان في الدكن عدة ممالك، ومنها:

أ – ملوك خانديس: استقل أحمد بن محمد العمري عن دهلي، وكان قد حصل على بعض الإقطاعات من فيروز شاه من آل تغلق ملك دهلي وذلك عام ٧٨٤ هـ، وأسّس أسرة حكمت المنطقة حتى عام ١٠٠٩ هـ.

ب – ملوك مالوه: كان إقليم (مالوه) يتبع دهلي حتى عام ٧٩٦ هـ، أيام محمد شاه بن فيروز آل تغلق، حيث أعطي هذا الإقليم إلى حسين الغوري، ولقبه دولارخان، فلما ضعف الحكم في دهلي استقلّ دولارخان

في إقليم (مالوه)، وأسّس أسرة حكمت الإقليم مدة خمس وثلاثين سنة من ٨٠٤ – ٨٣٩ هـ، وتوالى عليها ثلاثة ملوك.

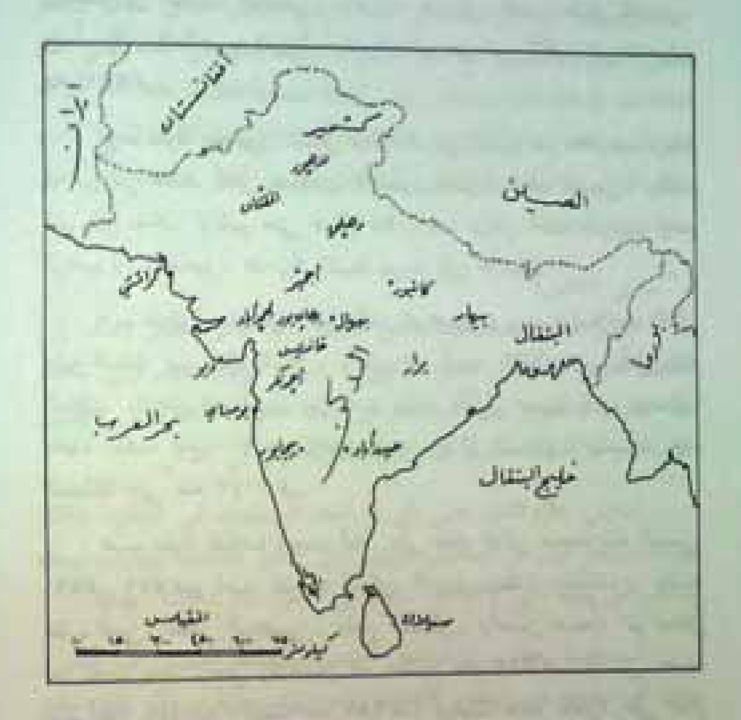
وكان آخر ملوك أسرة حسين الغوري هو محمد شاه، وقد جعل الأمر لمحمود بن المغيث الخلجي، وانصرف هو إلى اللهو، فقُتل الغوري، وتسلّم الأمر الخلجي، وتوارث أبناؤه الحكم حتى تبع الإقليم إلى كوجرات عام ٩٢١ هـ.

ج – ملوك بيجابور: استقلّ عادل شاه عن الدكن عام ٨٩٥ هـ، ويقال إنه من بني عثمان الذين يحكمون الأناضول ونشر المذهب الشيعي، وبقيت أسرته تحكم الإقليم حتى عام ١٠٩٧ هـ، ولكن أحد ملوكها وهو إبراهيم بن إسماعيل، قد ترك الشيعة ورجع إلى الإسلام.

د – ملوك أحمد نكر: أسلم أحد البراهميين، وحسن إسلامه، فأطلق عليه الملك اسم نظام الملك، وأقطع ابنه أحمد الإقطاعات، وقُتل نظام الملك، واستقل ابنه أحمد بما تحت يده، وأسّس مدينة نكر، وجعلها قاعدة حكمه عام ٩٠٠ هـ، واعتنق ابنه برهان الشيعة، واستمرّت هذه المملكة حتى عام ١٠٤٢ هـ.

هـ – ملوك كلكندة وحيدر أباد: ولّى ملك الدكن محمد شاه البهمني (٧٥٩ – ٧٧٦ هـ) أحد غلمانه التركي الأصل منطقة (تلنكانه)، ولقبه قطب الدين، فقاتل البراهميين، وفتح المناطق، وأحسن صنعاً، ثم استقلّ بما تحت يده، وجعل (كلكنده) مقرّ حكمه عام ٩١٨ هـ، وأسّس خليفته حيدرأباد، ونقل مقرّه إليها عام ٩٨٩ هـ، وبقيت هذه الأسرة حتى عام ١٠٩٦ هـ.

و – ملوك برار: استقلّ في برار (عمادالملك) عام ٨٩٢ هـ، وتوالى أبناؤها في حكمها حتى نهاية القرن العاشر.



في العهد العثماني:

عُرف التاريخ الإسلامي بالعهد العثماني منذ أن فتح السلطان العثماني مصر، وتنازل له الخليفة العباسي فيها عن الخلافة عام ٩٢٣ هـ، وحتى إلغاء الخلافة العثمانية عام ١٣٤٢ هـ. وفي هذا العهد أربع نقاط بارزة في تاريخ الهند، وهي: ١" ـ دخول الأسرة التيمورية واستلامها الأمر. ٢" ـ الاستعمار. ٣" ـ الثورة الإسلامية. ٤" ـ الصراع بين المسلمين والهنادك.

١" ـ الأسرة التيمورية:

كان أحد أحفاد تيمورلنك وهو محمد بابر شاه يحكم غزنة في بلاد الأفغان، بينما كانت الأسرة اللودية تحكم دهلي، وكان أفراد منها بعضهم على خلاف مع بعض، وتمكّن أحدهم وهو إبراهيم أن ينتصر على منافسيه، فأظهروا له الطاعة، واتصلوا مع محمد بابر شاه (ظهير الدين)، وطلبوا منه السير إلى الهند، فلبّى الطلب، ودخل لاهور عام ٩٣٠ هـ، واشتبك مع قوات إبراهيم اللودي التي يقودها بنفسه في معركة طاحنة قُتل إبراهيم فيها، وتقدّم ظهيرالدين، وجعل مقرّ حكمه مدينة (أغره) وذلك عام ٩٣٢ هـ.

وقف في وجه ظهيرالدين محمد بابر شاه الراجبوت وأمراء اللوديين، وأعلن محمود خان أخو إبراهيم نفسه سلطاناً، وشكّلوا حلفاً ضدّ ظهيرالدين، فأعلن الجهاد ضد الكفرة من براهميين وغيرهم ومن يتعاون معهم، وبدأ بنفسه فأعلن التوبة من المعاصي، فأطاعه الناس، وحارب خصومه وانتصر عليهم، وبعدها أعلن التسامح الديني كي يتمكّن من فرض السيطرة، وتوالى أبناؤه في الحكم من بعده، وأخذ حفيده محمود جلال الدين (أكبر شاه) السلطة وحاول أن يوجد ديناً جديداً مزيجاً من الإسلام والبراهمية والبوذية والزرداشتية ليتمكّن من حكم الهند، ورأى أن يكون الدين كاللغة التي انتشرت أيام المغول، وهي لغة الأردو، التي هي مزيج من التركية، والفارسية، والعربية، وبعض الكلمات الأجنبية، وذلك عام ٩٨٦ هـ، بل

وظنّ البرتغاليون النصارى أنه بإمكانهم تحويله إلى الديانة النصرانية، غير أنهم لم يستطيعوا ذلك، وكان قد وضع معلماً منهم لولده سليم. وقد أمر بمنع ذبح الأبقار، والسماح بالزواج من البراهميات وزواج البراهميين من المسلمات. ولما تولّى السلطة (محي الدين محمد أورنكزيب عالمكير) عام ١٠٦٩ هـ عمل على تدوين الفقه، وأبطل ما ابتدعه (أكبر شاه)، ووسّع ملكه، وكان صالحاً، غير أن ابنه من بعده (قطب الدين محمد معظم بهادورشاه) قد اتخذ الشيعة مذهباً له، وعظمت قوة السيخ والهندوك في عهده، وأخذت الدولة تميل نحو الضعف، ثم أخذت تستقلّ المقاطعات، إذ استقلّت الدكن، وسيطر السيخ على البنجاب، وغلب المهراتا على كوجرات، واستقلّت (أوده) بين بيهار وقنوج، وانفصلت البنغال.

وكان آخر ملوك الأسرة التيمورية (بهادور شاه) ويكنّى أبا ظفر، وفي أيامه حدثت الثورة عام ١٢٧٣ هـ.

٢" ـ الاستعمار:

في الوقت الذي كانت الدولة التيمورية تسيطر على الهند كان المستعمرون الصليبيون يصلون إلى السواحل الهندية. لقد وصل البرتغاليون إلى سواحل الهند الغربية، وأقاموا بعض المراكز فيها، وانتصروا على الأمراء المسلمين وعلى حلفائهم من المماليك الذين استنجدوا بهم، ولكن أمراء المسلمين عادوا فاستنجدوا بالعثمانيين الذين حلّوا محلّ المماليك في حكم مصر، وسواحل البحر الأحمر، وانتصر العثمانيون على البرتغاليين غير أن أمراء المسلمين في الهند كانوا على خلافٍ بعضهم مع بعض، فاستعان جانب منهم بالبرتغاليين ضدّ الجانب الآخر، كما ظنّ بعض أولئك الأمراء سوءاً بالعثمانيين، ومنعوا عنهم المؤن فاضطروا إلى المغادرة. وسيطر البرتغاليون على بعض المراكز، ثم فرضوا سيطرتهم على المحيط كله، وأصبحت التجارة بأيديهم.

وجاء الهولنديون أيضاً إلى المنطقة ورفعوا أسعار التوابل، وتبعهم

الإنكليز منافسين لهم، وأسّسوا شركةً تجاريةً تتعامل مع الهند مباشرةً، وحملت أسماء متعددةً في البداية، ثم عُرفت باسم «شركة الهند الشرقية»، وتغلّب الإنكليز على منافسيهم البرتغاليين والهولنديين الذين كانوا يمنعونهم من الولوج إلى الداخل، فلما انتصروا نزلوا في مدينة (مدراس) وتوغلوا إلى داخل الهند.

وجاء بعدئذٍ الفرنسيون، وساروا على منوال من سبقهم من الصليبيين، وأسّسوا شركةً تجاريةً فرنسيةً، وعملت الشركات الاستعمارية كلها على شراء الأراضي وبناء الحصون إذ كانت المنافسة بينها قويةً، وأخيراً تمكّن الإنكليز من الغلبة والسيطرة على الهند، ولكن بقي للهنادك مملكتان مستقلّتان في الشمال، في سفوح جبال هيمالايا، هما: نيبال، وبوتان.

وبقيت ثلاثة مراكز للبرتغاليين على الساحل الغربي هي: دامان شمال بومباي، وجزيرة ديو، وغوا، ومساحتها كلها ١٨٠٠ كيلومتر مربع.

وبقيت للفرنسيين أربعة مراكز، وهي: بوندبشيري، و(فندرنكر) قرب كلكتا، ونياوان، وكاريكال قرب الرأس الجنوبي.

أما المسلمون فلهم السلطة الاسمية حيث يوجد لهم عدد من الممالك والإمارات، وأبرزها المملكة المغولية في دهلي، وممالك كوجرات، والدكن، والبنغال.

٣" ـ السياسة الاستعمارية:

أخذت شركة الهند الشرقية تنقل البضائع من الهند إلى أوروبا، فلما تمّ الانقلاب الصناعي، في أوربا صارت تنقل الصناعات من أوربا إلى الهند، وهذا ما دعاها إلى فتح أسواقٍ جديدةٍ لها في الداخل، وفي الوقت نفسه كانت تفرض سيطرتها على السواحل وتتقاضى على سفن غيرها ضرائب معيّنة، وانقلبت التجارة إلى استعمار. وتبدّلت ملكية الشركة من أفراد إلى الدولة البريطانية، وتبعت الهند إلى الحكومة مباشرة.

وجدت إنكلترا أن المسلمين هم حكام الهند ولممالكهم قوة، ولإماراتهم جيوش وحتى يمكنها السيطرة التامة على الهند فلا بدّ من محاربة الحكام، أو لا بدّ لهم من محاربتها إذا أعلنت تتصرّف دون الاهتمام بهم، لذا أعلنت تتعامل مع البراهميين وتقرّبهم إليها وتقرّب منهم، وتدعمهم، وتمدّهم، وترفع من الروح المعنوية لديهم، وخاصةً أن هناك عامل لقاء بين الإنكليز والبراهميين فكلاهما يحقد على المسلمين، الإنكليز يحقدون حقداً صليبياً، ويريدون انتزاع حكم الهند منهم، والبراهميون يحقدون حقداً دينياً ويريدون أخذ السلطة منهم.

أخذ الإنكليز بما لديهم من قوةٍ عسكريةٍ، ومن قوةٍ ماديةٍ يضغطون على المسلمين، وشعر المسلمون بالخطر وأرادوا الوقوف في وجه هذه الهيمنة، وحصل القتال بين الطرفين في جهاتٍ كثيرةٍ، وجند الإنكليز الهنادك ضمن قواتهم، وقع قتال بين حاكم البنغال سراج الدولة وبين القوات الإنكليزية، فانتصر في بداية الأمر سراج الدولة، ودعمه الفرنسيون منافسةً للإنكليز الذين لجأوا إلى الحيلة وشراء النفوس فانتصروا أخيراً مع أن ملك دهلي قد سند سراج الدولة، وتمّت سيطرة الإنكليز على البنغال، وأوريسا، وبيهار.

وجرى قتال بين السلطان «تيبو» ملك (ميسور)، وبين القوات الإنكليزية، فهُزم «تيبو» وخسر كثيراً من أملاكه، وأعادوا الكرة فانتصر، ولجأ الإنكليز إلى الحيلة فانتصروا. وهناك ثورة أحمد عرفان الشهيد في البنجاب عام ١٢٤٢ هـ واستمرت حتى استشهد عام ١٢٤٦ هـ.

وأخذ الإنكليز السواحل الشرقية (كرومانديل) بالدهاء والشراء، وسيطروا على الهند جزءاً بعد آخر بوسيلةٍ من الوسائل. ولما تمّت سيطرتهم أخذوا يتبعون سياسةً خاصةً إذا استولوا على أوقاف المسلمين التي كانت المصدر الوحيد لتمويل الكتاتيب، فتعطّلت الكتاتيب، فانتشر الجهل، وفي الوقت نفسه سعى الإنكليز في تعليم الهندوس ليشغلوا بهم بعض المراكز

الإدارية، وليتفوقوا بهم على المسلمين، أو ليضربوا المسلمين بهم، واستولوا على أحسن أراضي المسلمين بشتى الوسائل فانتشر الفقر بين المسلمين بعدها. وعمّت الإرساليات التنصيرية في سبيل تعليم الهندوس، وتنصيرهم، ليكون النصارى الجدد وسيلة حكم المستعمرين، والأداة لتنفيذ المخططات الصليبية.

ونتيجة انتشار الجهل والفقر فقد انخرط أعداد من المسلمين في صفوف القوات الإنكليزية، وكانوا ضباطهم من البريطانيين يهينونهم، ويذلّونهم، ويسخرون منهم.

وأحسّ المسلمون بما يُدبّر لهم فقاموا بالثورة عام ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م).

٤" ـ الثورة:

رفض بعض الجنود تنفيذ أوامر الضباط باستخدام الشحم المأخوذ من الخنزير لعبأة البنادق حيث أشاع الإنكليز أن هذا من باب التحدّي، فأخذوا إلى السجن فثار إخوانهم، وعملوا على فكاكهم، وهجموا على الضباط الإنكليز، وقتلوا أحدهم، وفرّوا باتجاه دهلي إلى دار الملك المغولي سراج الدين أبي ظفر بهادورشاه، وكان قد تجاوز الثمانين من العمر، وعدّوه ملك البلاد الحقيقي، وانتقلت أخبار هذه الحادثة إلى البلاد كلها، فاشتعلت الثورة، وأشعلها في شمال دهلي (إمداد الله)، فطلب الإنكليز النجدات فجاءتهم، وسارت الجيوش إلى دهلي، وحاصرتها عدة أشهرٍ ثم دخلتها، وقبضت على آخر ملكٍ مغولي، وهو سراج الدين أبو ظفر بها دورشاه، وعلى أسرته، وقتلت أبناءه أمامه، وحملت له وجبات طعام من لحومهم إعلاناً عن التشفّي والحقد الصليبي، وحملته إلى عاصمة بورما (رانغون) حيث بقي هناك حتى توفي عام ١٢٧٨ هـ، وأُلغيت الدولة المغولية.

انتهت الثورة عام ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨ م)، وأعلنت إنكلترا انتهاء

حكم شركة الهند الشرقية، وعدّت بلاد الهند من أملاك التاج البريطاني، يتصرّف بها كيف يشاء. وعد الإنكليز المسلمين سبب الثورة والمخططين لها لذا فقد صبّوا غضبهم عليهم، فصادروا أملاكهم، وهدّموا مساجدهم، أو جعلوها ثكنات للجيش، وشرّدوا الناس، ورحّب الهندوس بهذه الجرائم بل شاركوا فيها، وعدّوها ثأراً من المسلمين، وتسلّموا الوظائف، واشتروا الأراضي، وحصلوا على الثروة، وكان السياسة البريطانية بالأصل تعمل على تقريب الهندوس وإبعاد المسلمين، وقد جاء الآن صراحة بعد أن كان ضمناً.

بعد الثورة:

أصبحت الهند كلها تحت السيطرة الإنكليزية ومع ذلك فقد بقيت بعض الإمارات تحت سلطان المسلمين أو الهندوس، ولم يكن الأمير سوى مفوّض بتسيير الشؤون الداخلية، أما شؤون الدفاع، والمالية، والشؤون العامة، ومناهج التعليم، والقضايا الخارجية فكلها بيد السلطات الإنكليزية. وبقي بعض هذه الإمارات على هذه الصورة حتى تمّ التقسيم عام ١٣٦٦ هـ. ومن هذه الإمارات «حيدر أباد» في الدكن، و«بهوبال» في الدكن أيضاً، و«جوناكداه» في كوجرات.

وقام بعض المسلمين يريدون سدّ الثغرة التي حصلت وأدت إلى تأخّر المسلمين فدعوا إلى التعليم، وحاول بعضهم تقليد الغرب والتقرّب من الإنكليز لينالوا عندهم الحظوة مثل أحمد خان الذي أنشأ جامعة (عليكره) وأسس جريدة (تهذيب الأخلاق)، وعمل آخرون بمقتضى الإسلام، دون تأثّر بالظروف التي يحيونها، وقد تأسست ندوة العلماء، ودار العلوم التابعة لها عام ١٣١١ هـ في مدينة (لكنو).

وقامت بعض الحركات التي رفعت لواء الإسلام مثل ثورة جعفر ويحيى عام ١٢٨٠ هـ، وثورة شيخ الهند محمود الحسن عام ١٣٣٨ هـ، وقد دعا إلى مقاطعة جامعة عليكره، ومقاطعة الإنكليز. وقد عمل الإنكليز لتهديم الإسلام في اتجاهين:

الأول: نشر الفكرة القومية المخالفة للإسلام وذلك كي يضيع المسلمون بين الهنود. وقد حمل هذه الفكرة متقاعد إنكليزي مُقيم في الهند يدعى (آلن هيوم) حيث دعا إلى إنشاء جمعية وطنية يحمل أبناؤها مطالب الهند إلى الحكومة البريطانية لبحثها، وتبنّى هذا الموضوع نائب الملك في الهند اللورد (دوفرين)، وعمل على إخراجها لتكون في يد الحكومة وذلك أفضل من أن تنبثق من خلال الشعب، وبدأت أول اجتماع لها في مدينة بومباي عام ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥ م)، وحرص الإنكليز أن يكون فيها بعض قادة المسلمين. وتأسّس حزب المؤتمر الوطني الهندي، ودخله الهنود، كما دخله المسلمون بل إن بعض الهيئات الإسلامية قد اندمجت فيه مثل جمعية العلماء، ومؤتمر المؤمنين الهنود، ومؤتمر الشيعة، وأبدى الحزب في أول الأمر احترام شعور المسلمين، ولكنه أظهر فيما بعد عكس ذلك حيث أخذ يُنادي بإخراج الغرباء من الهند، ويعدّ المسلمين غرباء كالإنكليز. ولم تكن المناداة بإخراج الإنكليز إلا لإظهار الوطنية كي يلقى التأييد الشعبي، وإبراز التحرّر من الوصاية الإنكليزية.

ولما رأى الهندوس أن المسلمين ضعفاء بسبب السياسة الإنكليزية بدأ التطرّف عندهم حتى أخذ غُلاتهم يدعون إلى قتل كل من يظهر ميلاً نحو المسلمين أو يُحاول مُسايرتهم من الهندوس. وهذا ما جعل المسلمين ينكمشون عن الهندوس ويلتفّ بعضهم حول بعض، وظهر تجمع خاص لهم، أو هكذا رأت إنكلترا أن يكون تنظيمان في البلاد يتنافسان، وتستفيد هي من كلا التيارين، إذ ينقسم المسلمون فيما بينهم فبعضهم يبقى داخل حزب المؤتمر الهندي، وآخر يُخالفه وينتقده أشدّ الانتقاد، وترى الدولة المستعمرة من ناحية أن المسلمين لا بدّ من أن يتجمّعوا فالأفضل أن يلتفوا تحت قيادة غير ملتزمة إسلامياً، وإنما تكتفي بالعاطفة وحرصاً على المصلحة والقيادة من أن تجتمع حول علماء يدعون إلى التربية، ويُعلنون الجهاد، ويُقاتلون المستعمرين بضراوة، ويُؤثّرون على الهندوس فيشدّونهم

نحو الإسلام، وعلى هذا عملت إنكلترا، وأخذت تجرّ المسلمين نحو هذا الخطّ، وتعمل على إبراز غير الملتزمين منهم.

قسّمت إنكلترا مقاطعة البنغال إلى قسمين غربي وشرقي عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥ م) على أساسٍ دينيٍ.

وعارض الهندوس هذا التقسيم إذ فقدوا حسب رأيهم السيطرة على ولايةٍ مهمةٍ، وعمّ الحزن دورهم، وتعاهدوا بعدم الطبخ في منازلهم دلالة على غضبهم، واجتمع خمسون ألفاً منهم عند صنم (كالي) إله التدمير - حسب عقليتهم - وتعاهدوا على مقاطعة البضائع الإنكليزية.

وفي عام ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦ م) طالب المسلمون بإجراء انتخابات منفصلة، وترك الانتخابات المشتركة، وذهب وفد منهم لمقابلة نائب الملك في مقره الصيفي في (سيملا). وقد سُرّ المسلمون بتقسيم البنغال.

وفي عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) أُلغي تقسيم البنغال على لسان الملك جورج في حفلة تتويجه امبراطوراً في مدينة دلهي. فعيّد الهندوس.

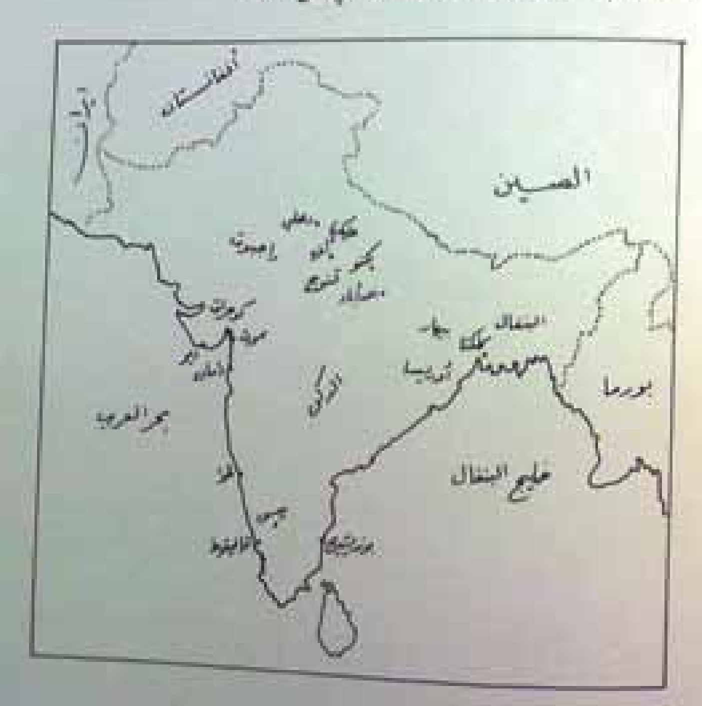
عقد المسلمون اجتماعاً في مدينة (دكا) في البنغال الشرقية عام ١٣٢٤ هـ برئاسة (النواب فخار الملك) ونتيجة هذا الاجتماع تشكّل حزب «الرابطة الإسلامية» وبدأ الخلاف بين الحزبين، حزب المؤتمر الوطني الهندي، وحزب الرابطة الإسلامية. واختلف المسلمون بعضهم مع بعض، إذ أصدرت جامعة (عليكره) فتاوى بحرمة الانضمام إلى حزب المؤتمر، وأصدر (عبدالقادر اللدهيانوي) فتوى بعدم حرمة الانتساب إلى حزب المؤتمر، ووقّع على هذه الفتوى بعض العلماء. وبقي بعض أعيان المسلمين في حزب المؤتمر أمثال محيي الدين أحمد (أبو الكلام آزاد)، وأنشأ مجلتي الهلال، والبلاغ، وذاكر حسين، كما كان فيه محمد علي جناح.

الثاني: العمل على إنشاء فرقٍ ضالةٍ تدّعي الإسلام في سبيل تهديم العقيدة. لقد شجّعت إنكلترا مرزا غلام أحمد القادياني على إحياء ما دعا

إليه الملك المغولي (أكبر شاه)، فأنشأ القاديانية، وكتب البراهين الأحمدية، وادّعى عام ١٣٢٢ هـ أنه المهدي المنتظر، وأعلن أن الانكليز هم أولو الأمر فيجب طاعتهم، ولا يصحّ الخروج عليهم، كما لا يصحّ الجهاد ضدّهم، وعمل على التوفيق بين الأديان، فادّعى أنه يتقمّص روح السيد المسيح عليه السلام، وروح الإله (كرشنا) رب الخير عند الهندوس، وتوفي مرزا غلام أحمد عام ١٣٢٦ هـ، وانقسمت جماعته من بعده إلى قسمين:

١ - الأحمدية: وتدّعي أنه كان رجلاً مصلحاً.

٢ - القاديانية وتقول بنبوته، وكلاهما كاذب، ودعمه الإنكليز بكل إمكاناتهم، ولا يزالون يدعمون أتباعه في كل مكان.





الهند

من إلغاء الخلافة حتى التقسيم

١٣٤٢ - ١٣٦٦هـ

١٩٢٤ - ١٩٤٧م

لعل المشكلة الرئيسية فيما أصاب المسلمين في الهند في الماضي وما يصيبهم في الحاضر إنما يرجع إلى نقطة رئيسية وجوهرية ألا وهي عدم تطبيق الإسلام.

يقضي الإسلام ألا يترك أتباعه في البلدان التي يحكمونها من الناس مُشركين يعبدون غير الله سبحانه وتعالى، ويندرج تحت اسم مشركين: الوثنيون جميعاً الذين يعبدون المخلوقات من البشر أو الحيوان أو الجماد، ومن هؤلاء لا شكّ الهندوس الذين يعبدون براهما، والبوذيون الذين يعبدون بوذا، وما تفرّع من هاتين الديانتين وما شابههما، أي لا يسمح بالإقامة في دار الإسلام إلا للمسلمين وأهل الكتاب وما يتبعهم من مجوسٍ، وهذا من نجده في جميع البلدان التي فتحوها، ودانت لهم في الحكم في الفتوحات الأولى التي تمّت في صدر الإسلام أيام الخلفاء الراشدين، وفي عهد بني أمية. أما بعد ذلك فقد ضعفت الدولة الإسلامية، ومع ضعفها ضعف تطبيق الشريعة، وتساهل الناس في الأحكام، وعملوا على تسيير شؤون الدولة حسبما تقتضي مصالحهم. ونلاحظ ما حدث في الهند:

١ ـ لم يستقر العرب في الهند أيام الغزوات الأولى، ويوم فُتحت السند على يد محمد بن القاسم الثقفي، كما لم يستقر أولئك الذين فهموا الإسلام فهماً جيداً، وإنما حكموا الهند، وضاع أولئك الذين أقاموا هناك موقتاً لمصلحة رعاية شؤون الدولة، وكانوا قلة أمام الأعداد الكبيرة من

الهنود سكان السند، فضاعوا بينهم، غير أن استمرار الغزو، وقدوم الكثير من المسلمين إلى الثغر، ومجاورة الأجزاء التي يحكمها المسلمون قد جعل انتشار الإسلام يعمّ معظم السند والبنجاب، أو ما يعرف اليوم باسم باكستان.

٢ ـ أن معظم المسلمين الذين استقرّوا في الهند كانوا من حديثي العهد بالإسلام، فلم يعرفوا دينهم حقّ المعرفة، ولم يعملوا على تطبيقه، بل لم يكن الأمر بأيديهم.

٣ ـ أن الهنود الذين دخلوا في الإسلام لم يُربوا تربيةً إسلاميةً صحيحةً من قبل الأشخاص الذين يعرفون الإسلام جيداً، فبقوا على كثير من عاداتهم وتقاليدهم الوثنية.

٤ ـ أن الحكومات الإسلامية التي حكمت الهند لم تكن لتستند على الشريعة، ولا لتحكم بما أنزل الله، وإنما همّها الحكم والسيطرة، ولما كانت أكثرية الرعية من الهندوس لذا فإن أكثر الحكام كانوا يعملون على إرضائهم ومسايرتهم، بل نلاحظ أن بعضهم قد عمل على إيجاد دينٍ مختلط من الإسلام والهندوسية، فحرّم ذبح البقرة وسمح للمسلمين بالزواج من الهندوسيات، وللهندوس بالزواج من المسلمات، كما أباح الخمرة.. كل ذلك في سبيل إرضاء أكثرية الرعية التي هي من الهندوس وذلك كي يستقرّ له الوضع، ويبقى له السيطرة، وذلك كما فعل الحاكم المغولي (أكبر شاه) وغيره من حكام المقاطعات، بل إن ديانات وجدت من هذا النوع كالسيخ في منطقة البنجاب، والقاديانية، التي قامت تحت تأثير الحكام الإنكليز، وبإشرافهم وغيرها ولا تزال هذه الديانات قائمةً إلى اليوم، ولا يزال الإنكليز يرعون أتباع القاديانية داخل الهند وخارجها.

٥ ـ أن كثيراً من العلماء، الذين جاءوا إلى الهند من علماء ومشايخ بلاد ما وراء النهر وبلدان شرقي الخلافة كانوا مولعين بفلسفة اليونان وعلومهم أكثر من اهتمامهم بدراسة القرآن وعلومه، والسنة.

٦ ـ أن الذين دخلوا الهند من المتصوفة الذين يقولون بالحلول ووحدة الوجود كانوا كثيرين، وهم على شبه من متصوفة الهندوس الذين يقولون بالحلول، وهذا ما دعا قبول هذه الفكرة لدى الهندوس والإقبال عليها فدخلوا بالإسلام وتسمّوا مسلمين على هذا النوع من الإسلام الاسمي، والكفر الحقيقي، وهذا قد ساعد على انتشار الفرق الضالة أيضاً كالإسماعيلية والرافضة، بل إن بعض الحكام قد اعتنق الرفض وسعى على نشره، فكثرت نسبة أتباعه.

٧ ـ جهل أكثر الناس اللغة العربية بسبب أصولهم غير العربية من ترك، ومغول، وفرس، وأهم من ذلك عدم تمسّكهم بالإسلام الذي يحثّهم على تعلّم العربية التي هي لغة القرآن والسنة. وكانت اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية في الهند، فكانت ألفاظ القرآن تترجم، والترجمة لا تُعطي في كثير من الأحيان الغاية المرجوة، ولا تؤتي الهدف المقصود.

٨ ـ بلغ من انشغال الحكام بالحروب أنهم لم يستطيعوا في الغالب أن يحفلوا بالعمل لنشر الدعوة وتطبيق الإسلام، وإنما كان جلّ تفكيرهم ينصرف إلى فرض الضرائب، وإرضاء الرعية، وعدم إثارة مشاعرها الدينية الهندوسية.

٩ ـ كان المسلمون يفتحون المناطق، ويتركون الشعب حرّاً في معتقده دون تبيان الحقيقة، وإظهار مقاصد الشريعة، والمساواة، ولم يعمل المسؤولون على نشر الإسلام.

١٠ ـ دخول الناس بالإسلام كان يتمّ وراء منفعةٍ أو بالإكراه، كما كان يحدث في بعض الأوقات على أيدي بعض الحكام، ولعل السلطان (تيبو) هو أحد الحكام المسلمين الذين أخذوا على أنفسهم مُهمّة تحويل الناس إلى الإسلام بالقوة، وهؤلاء الحكام قلّة، وهو أحدهم. ففي سنة ١٢٠٣ هـ أذاع السلطان (تيبو) المنشور التالي على أهالي (مليبار): «بعد انقضاء أربع وعشرين سنةً على غزو بلادكم، لا تزالون على عصيانكم

وتمرّدكم، ولا زلتم مصدر القلق والاضطراب، وفي الحروب التي نشبت في خلال فصلكم الممطر، كنتم أنتم السبب في استشهاد كثير من جنودنا، وليكن هذا، فإن ما فات مات، وإني مستعد لأن أتناسى الماضي، وقد حان الوقت الذي يجب أن تعدلوا عن خطتكم، وتلزموا السكينة والهدوء، وتؤدوا ما عليكم من ضرائب كما يفعل الرعايا الأخيار، وما دامت المرأة فيكم لا تقنع برجلٍ واحدٍ، بل تُعاشر عشرة رجالٍ، وما دمتم تطردون أمهاتكم وأخواتكم ينغمسن في حمأة الرذيلة، فإن جميع الناس يولدون من سفاحٍ، وما دمتم في علاقاتكم أكثر قحةً من الوحوش الضارية لذلك أرى لزاماً عليّ أن أنهاكم عن هذه العادات الآثمة، وأنصح لكم أن تكونوا كسائر البشر. وإذا عصيتم أمري، وخالفتم عن نصحي، فقد أقسمت قسماً حقاً غير حانثٍ فيه ولا آثم أن أحملكم على الصراط المستقيم وأن أبلغكم شرف الإسلام أجمعين، وأن أسوق جميع عظمائكم كبيركم وصغيركم».

وقد أشعل هذا المنشور نار الثورة في (مليبار). ففي مستهل عام ١٢٠٤ هـ أعدّ «تيبو» جيشاً جراراً يتألف من عشرين ألف مقاتلٍ لتنفيذ هذا المنشور بالقوة. وأصدر أوامر عامة: بأن كل شخصٍ في هذه المقاطعة يجب أن يتشرّف بالدخول في الإسلام من غير تمييزٍ، وأن دور الذين يفرّون تخلّصاً من هذا الشرف يجب أن يحرقوا وأن يقتفى أثرهم حتى يصلوا إلى مكامنهم، يجب أن تستعمل وأن تستخدم كافة وسائل الصدق والنفاق، والقوة أو الخداع في حملهم جميعاً على تغيير دينهم، وعلى أثر ذلك اعتنق آلاف الهندوكيين، وحملوا على أن يأكلوا لحم البقر. على أن الجيوش الإنكليزية لم تلبث أن قضت على ما بقي من قوة للسلطان «تيبو» عام ١٢٠٥ هـ، واستشهد هذا الحاكم في مستهل عام ١٢١٤ هـ على أيدي الإنكليز الذين تمكّنوا من السيطرة على البلاد بعد ذلك. وأنكر معظم البراهمة والنيار الدين الإسلامي ورفضوه، وعادوا إلى دينهم القديم»[1].

---

(١) الدعوة إلى الإسلام، الترجمة، الطبعة الثانية ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

ومن المعلوم عدم فائدة تحويل الناس إلى الإسلام عن طريق الإكراه إذ لا يلبث الناس أن يعودوا إلى دينهم القديم بعد زوال السبب كما رأينا أيام السلطان تيبو، ولعلّ هذا السلطان قد اتخذ هذه السبل عندما وجد المستعمرين الصليبيين يتدخلون في شؤون البلاد، ويتخذون من الهندوس مطيةً لقتال المسلمين، فأراد أن يقطع الطريق عليهم، ويقضي على كل من يحتمل أن يكون عميلاً لهم.

١١ ـ لا يعني هذا أبداً أنه لم يكن هناك علماء أجلاء، ورجال بررة، ومُربّون صادقون، ودعاة مخلصون من الهنود المسلمين وغيرهم.... لقد كان هناك كثيرون عملوا في الدعوة ونشر الإسلام، وخدموا العلم بما قدّموا من بحوثٍ ودراساتٍ، ونصحوا الحكام. وكان هناك كثيرون عملوا في الدعوة ونشر الإسلام، وخدموا العلم بما قدّموا وبذلوا جهدهم، وأخلصوا لله غير أن القلة تضيع في ذلك الموج الزاخر من السكان.... ومن المعلوم أن عدد الهنود اليوم يزيد أكثر من أربع مرات ونصف المرة على عدد العرب جميعاً... لذا فإن المسلمين كانوا قلةً وسط ذلك المحيط الهندي.

كان على المسلمين أن يفتحوا منطقةً إثر منطقةٍ، فإذا هيّأوا أمورهم في الأولى، وطبّقوا الإسلام حتى لم يبق من سكانها إلا من يجب أن يبقى ـ كما ذكرنا ـ من مسلمين وغيرهم من أهل الكتاب والمجوس ـ إن وجدوا ـ وكان المسلمون أخوةً، وكتلةً واحدةً، واعين للإسلام، عارفين لمهمتهم في الحياة انطلقوا إلى منطقةٍ ثانيةٍ حتى ينتهوا من الهند، فلو فعلوا ذلك لعم الإسلام الهند من ذلك اليوم، ولاختفت تلك الديانات الوثنية الدنيئة التي يُصّور بعض مظاهرها منشور السلطان «تيبو» لو حدث ذلك لما عانى المسلمون اليوم ما يُعانون من أصحاب تلك الديانات.

وهذا شأن كل البلدان التي دخلها المسلمون وقت الضعف، في ماليزيا، وأندونيسيا، والفيليبين، وبلدان إفريقية غير العربية، حيث دخلوا قلةً، أو انتشر الإسلام تدريجياً، ولم يكن الحكم بالإسلام، ولم تكن

لتطبق أحكامه، ولو تمّ الحكم باسم الإسلام لما أمكن تطبيقه لضعف السلطة، وعدم التطبيق في أي مصرٍ حتى تُعرف روح الإسلام، وصلاحيته بصورةٍ صحيحةٍ واقعية. فالمسلمون في هذه المناطق يعيشون بين وثنيات كثيرة، وتجد أنواعاً من الشرك غريبةً، حتى ليتأثر أحياناً المسلمون ببعض هذه المظاهر ويرونها عاديةً، بل غدا بعضهم يُفسّرون الآية الكريمة ﴿لا إكراه في الدين﴾ تفسيراً بعيداً عن معناها، ويُبرّرون من هذا المعنى وجود هذه الوثنيات، والواقع أن هذا لم يكن لو لم يكن الضعف قائماً، حيث لا تجد مثل هذه الوثنيات في البلدان التي دخلها المسلمون في عصر الفتوحات الأولى أيام الخلفاء الراشدين وبني أمية، أما عندما ضعفت الدولة الإسلامية، ودخل المسلمون في تلك الأيام منطقةً لم يستطيعوا إلزام أهلها على ترك وثنياتهم وشركهم نتيجة الضعف، وعدم وجود سند لهم قوي، فالخلافة الإسلامية إن كانوا يرتبطون بها ضعيفة، وإن لم يكونوا على ارتباط بها فحكومتهم أكثر ضعفاً وأقلّ جنداً. وهنا نرجع إلى قول حكيم بن جبلة العبدي الذي قال لعثمان بن عفان، رضي الله عنه، عندما طلب منه وصف الهند «إن قلّ فيها الجيش ضاعوا وإن كثروا جاعوا...».

أما الآية الكريمة ﴿لا إكراه في الدين﴾ فهي محصورة في المسلمين وديانات أهل الكتاب وما يتبعهم من المجوس، أي في طريقة عبادة الله الواحد الأحد، واتباع أحد أنبياء الله. هذا مع إقرارنا وإيماننا بأن ديانات أهل الكتاب قد حُرّفت ودخلها الكثير من الوثنيات والضلالات. أما لا إكراه في اتباع الشرك والضلال فهذا غير وارد أبداً، ولو ورد على الذهن لم تكن هناك من مُهمّةٍ للمسلمين في إخراج الناس من الظلمات إلى النور، ولما فُرض الجهاد، ولما وُجدت الدعوة، ولما ترك الأمر كيفما يُريد الطغاة والكفار. وهذا ينافي الفكر الإسلامي.

الفصل الأول

الصراع في الهند

لما أحسّ الهندوس بضعف المسلمين بعد أن زالت سلطتهم، وأصبحت القوة بيد المستعمرين الصليبيين من الإنكليز الذين يحقدون على المسلمين، ويعملون على إضعافهم، ويقرّبون الهندوس في سبيل هذه الغاية عندها أعلن الهندوس حربهم على المسلمين، فقد قام حزب سياسي إسلامي في مدينة (لكنو) عام ١٣١٩ هـ (١٩٠١ م) فقاومه الهنود فانتهى، وتمثّلت هذه العداوة وخطوطها الرئيسية فيما نشره أحد الثوريين الهندوس المدعو (هارديال) في جريدة (بارتاب) التي كانت تصدر في لاهور أيام الحكم البريطاني، وقال (هارديال): إن مستقبل الجنس الهندي وهندستان وبنجاب يقوم على أربع دعائم وهي:

١ - سانكاتان: أي الوحدة.

٢ - الراجا: أي الإله الهندي ورام راجاه ومعناه وحدة العقيدة وإجبار السكان كلهم عليها.

٣ - شوذي: أي إرجاع المسلمين الهنود إلى عقيدة الهندوس.

٤ - دخول أفغانستان ومناطق الحدود وردة أهلها عن الإسلام.

وتابع (هارديال) يقول: وما لم يقم الهندوس بتحقيق هذه الاعتبارات الأربعة فستجابه أولادنا وأحفادنا خطراً دائماً، ولن تكون سلامة الجنس الهندي مضمونة.

وأخذ غلاة الهندوس يُبيرون أبناء عقيدتهم على المسلمين، غير أن

بعض قادتهم ومنهم غاندي[1] كانوا يخشون من المسلمين لما يعرفونه عنهم من قوة وشجاعة وتضحية لارتفاع معنوياتهم وإيمانهم العميق بالإسلام، وأن قتل الفرد منهم نصر وحيازة على أمر عظيم وهو الشهادة في سبيل الله، وهي أول عوامل دخول الجنة، وهي الفوز الحقيقي. لذا كان غاندي يظهر بالمظهر المعتدل، ويُبدي أنه مؤيّد لبعض مطالب المسلمين ليكسب بعض عناصرهم، وليحصل على تأييدهم، ويكون مركزه على شيء من القوة، وعمل الإنكليز على إعلاء مكانته بالدعاية له، ورفع منزلته، ونتيجة هذا ولبعض مواقفه الظاهرية إلى جانب المسلمين، فقد صدّق بعض المسلمين المغفّلين ما يُقال عنه، وانطلقوا يُردّدون ذلك جهلاً وغفلةً، هذا إضافةً إلى موقف العلمانيين بين المسلمين الذين يريدون كسب موقف لهم بأن الدين ليس له من قيمة كبيرة - حسب زعمهم - فهذا غاندي يقف إلى جانب المسلمين أنه هندوسي، والهندوس في صراع مع المسلمين. ولهذا غدت

(1) غاندي: موهانداس كارامشاند غاندي ولد في ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٨٦ هـ (٢ تشرين الأول ١٨٦٩ م) ببلدة (بوربندار) كان أبوه من رجال الإدارة، أوفده إلى إنكلترا حيث درس القانون بجامعة لندن، ورجع إلى الهند عام ١٣٠٩ هـ (١٨٩١ م) وبعد عامين انتقل إلى جنوبي إفريقية، واشتغل بالمحاماة في مدينة جوهانسبرغ، ثم عمل ضد التفرقة العنصرية، وأثناء حرب البوير نظم فرقة من الهنود هناك للعمل مع الصليب الأحمر، وفي عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) نظم مظاهرات ضد القوانين التعسفية، وسافر إلى لندن عندما نشبت الحرب العالمية الأولى، حيث نظم وحدة إسعاف هندية. ولكن رجع إلى الهند ١٣٣٣ هـ (١٩١٥ م)، وبعد الحرب قام بحركة عدم التعاون وسيّر المظاهرات، ثم مقاطعة البضائع وإحراقها في بومباي، ثم تنظيم العصيان المدني، وحكم عليه ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) بالسجن في أحمد آباد مدة ست سنوات، وفي عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م) قاد مظاهرة كبرى إلى البحر لمعارضة قانون احتكار الملح، فسجن عاماً في (بونا)، وخرج ليشترك في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م)، ثم قاد العصيان المدني فسجن مدة سنتين، ثم أخذ يوجه سياسة حزب المؤتمر. واغتاله أحد غلاة الهندوس في دلهي في ١٩ ربيع الأول ١٣٦٧ هـ (٣٠ كانون الثاني ١٩٤٨ م).

لغاندي مكانة دولية لا يستحقها أبداً إذ كان مُغالياً في هندوسيته، متمسّكاً بها أشدّ التمسّك، حاقداً على الإسلام عكس ما أُشيع عنه.

ونتيجة ما أُشيع عن غاندي فقد أمكن إيجاد تفاهم أحياناً بين الطرفين، وقد حاول محمد علي جناح[1] التوفيق بين حزبي الرابطة

(1) محمد علي جناح: ولد عام ١٢٩٣ هـ (١٨٧٦ م) في مدينة كراتشي من أسرة هندوسية اعتنقت مذهب الإسماعيلية، وتزوّج بمجوسية، ودرس القانون في إنكلترا، انتسب إلى حزب الرابطة الإسلامية بعد تأسيسها بسبع سنوات، رأس البعثة الهندية التي قصدت لندن لشرح القضية الهندية عام ١٣٣٣ هـ، كما رأس اللجنة التي شكّلتها الرابطة بالاشتراك مع حزب المؤتمر للمطالبة بالحكم الذاتي للهند عام ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م)، وشارك في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م). وتولّى رئاسة حزب الرابطة الإسلامية ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) حتى تولّى رئاسة دولة باكستان. وتوفي في ٨ ذي القعدة ١٣٦٧ هـ (١١ أيلول ١٩٤٨ م).
كان أبوه تاجراً في مدينة كراتشي، وأصل أسرته من مدينة (كتهيوار) في ولاية كوجرات.
أتمّ الدراسة الثانوية عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م).
فقد أبوه، وتوفيت أمه، وتوفيت زوجته.
عمل سنة واحدة في المحاماة في مدينة كراتشي.
انتقل إلى بومباي، وعمل في المحاماة، ورفض منصب قاضٍ.
ذهب إلى لندن، وعمل في المحاماة، وأصبح محامياً مشهوراً، ورجع عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤ م).
كان من أعضاء حزب المؤتمر البارزين، وذهب عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥ م) مندوباً عن المؤتمر إلى لندن للدفاع عن فكرة الحكم الذاتي.
صار أمين سر حزب المؤتمر (دادا بهائي ناوروجي) عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٦ م).
أصبح نائباً في المجلس التشريعي الإمبراطوري عن مدينة بومباي عام ١٣٢٨ هـ (١٩١٠ م).
عيّنه نائب الملك عضواً في المجلس التشريعي لمدة ثلاث سنوات ١٣٣١ هـ (١٩١٣ م).
أصبح عضواً في الرابطة.
كان عام ١٣٣٥ هـ (١٩١٧ م) عضواً في حزب المؤتمر ورئيساً للرابطة الإسلامية.
انفصل عن حزب المؤتمر عام ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م).

الإسلامية والمؤتمر الوطني الهندي، إذ دعا إلى عقد مؤتمر الرابطة السنوي عام ١٣٣٥ هـ في مدينة «لكنو» حيث عُقد حزب المؤتمر الوطني الهندي مؤتمره السنوي.

كان محمد علي جناح في حزب المؤتمر، وبقي فيه مدةً بعد تأسيس حزب الرابطة ثم اقتضت المصلحة انتقاله وتغيير موقعه، فبدّل وترك حزب المؤتمر وانضمّ إلى الرابطة، وتولّى زعامتها، ولم يكن ملتزماً بالإسلام، وإن كان ينتمي إليه، وهنا تكمن المصلحة إذ من الضرورة بمكان عند الإنكليز أن يتولّى أمر الرابطة مسلم غير ملتزم خوفاً من أن تسير في طريقٍ صحيحةٍ فتدبّ الحياة من جديدٍ في المسلمين وترفع راية الجهاد، وعندها لا بدّ للإنكليز من أن يشدوا رحالهم للفرار ومغادرة البلاد إلا إذا رغبوا في دفن جنودهم هناك وجعل الهند مقبرة لهم، كما أن إنكلترا ترغب في استلام محمد علي لرئاسة الرابطة لتبقى خيوط اللعبة كلها في أيديها.

انطلقت الدعايات توجّه لصالح محمد علي حتى أصبح على مستوىً قريبٍ من غاندي أو يتناسب مع النسبة العددية من السكان التي يمثّلها، فكانت وسائل الإعلام تسمّيه سفير الوحدة الهندية، وتكرّر أن حزب المؤتمر عرض عليه أن يختاره رئيساً دائماً للمؤتمر فأجاب: (إنهم إن قبلوا آراءه التي يُخالفونه فيها ويُخالفهم، فهو سعيد بأن يبقى عضواً كغيره من مئات الأعضاء). وتذكر: أنه مرّ في طريقٍ مرةً فهتف له الناس بصفة سيد باكستان، فأوقف سيارته، ووبّخ القائلين له بهذا اللقب، وقال لهم: (إن خير ما يرجوه أن يكون خادم باكستان لا سيّدها). هذه الدعاية جعلته أهلاً لأن يكون رئيساً لحزب الرابطة الإسلامية، وقد استمرت هذه الدعاية بعد نجاح الرابطة، وانقسام الهند، وظهور دولة باكستان، فتردّد وسائل الإعلام أنهم عرضوا عليه أن يولّوه رئاسة دولة باكستان مدى الحياة فأنكر هذا المبدأ، وقال: (بأنها ستكون قاعدةً لمن يليه).

وإذا كان الهندوس أكثر عدداً من المسلمين إلا أن خوفهم من

المسلمين شديد لصلتهم بالعالم الإسلامي الذي يؤيّدهم، إذ كان التعاطف بين المسلمين كبيراً رغم سيادة الجهل والفقر بينهم. وكانت أصوات المسلمين من أي مكانٍ يسمع صداها في الهند، ويُردّدها المسلمون الهنود، وهذا الذي كانت تخشاه إنكلترا والهندوس ويمكن ملاحظة بعض النقاط.

١ ـ إن المسلمين الهنود يعدّون العرب عنواناً لهم، ويُحاولون تقليدهم في كل أمورهم.

٢ ـ كان للدعوات التي قامت في البلدان العربية أثرها في الهند بغض النظر عن سلامتها أو غير ذلك. فدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب في الجزيرة العربية، ودعوة المهدي في السودان كان لهما الأثر في الهند، وسار على نهجهما كثير من المسلمين.

٣ ـ كلما ألمّت نازلة في الأمصار الإسلامية بات الهنود المسلمون يعيشون معها ويتقصّون أخبارها، فعندما نفى الإنكليز أحمد عرابي من مصر إلى جزيرة سرنديب (سيلان) هرع المسلمون الهنود إلى منفاه يسألونه عن مصر وأوضاعها، وعن المهدية وأوضاع السودان.

٤ ـ قام المسلمون بمظاهرات عنيفة عام ١٣٣٠ هـ يندّدون بموقف إيطاليا، واحتلالها لليبيا، وجمعوا التبرعات رغم فقرهم، وأرسلوا البعثات الطبية، وبدأت دعوة التطوّع للذهاب إلى ليبيا لمجاهدة الطليان.

٥ ـ اتخذ حزب الرابطة الإسلامية قراراً يُعلن فيه استياء المسلمين من موقف بريطانيا ضدّ الدولة العثمانية في حرب البلقان.

٦ ـ احتجّ حزب الرابطة الإسلامية والمسلمون الهنود عامةً على معاملة هولندا الوحشية للمسلمين في أندونيسيا.

٧ ـ أعلن حزب الرابطة الإسلامية باسم المسلمين الهنود للحاكم الإنكليزي في الهند أن معاونة المسلمين متوقفة على ضمان فلسطين من

بلاد الشام ضمن إطارها العام العربي والإسلامي، ورفض فكرة الوطن اليهودي، والسماح لليهود بالانتقال إليها.

٨ - قامت مظاهرات في أرجاء الهند كلها احتجاجاً على نقض بريطانيا لعهودها التي قطعتها للعرب أثناء الحرب العالمية الأولى.

٩ - وقامت مظاهرات أشدّ عنفاً عندما ألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة الإسلامية في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م)، ومن الذين قادوا تلك الحركات محمد إقبال الشاعر المعروف[1]، وأبو الكلام آزاد[2]، ومحمد علي جناح. وتشكّل حزب الخلافة الذي عمل على إقناع الأتراك بالإبقاء على الخلافة، وحثّ الإنكليز للتوقف عن دعم اليونان الذين كانوا قد استولوا على مدينة أزمير وما حولها، وعدم تقسيم تركيا، وإنقاذ المسلمين، وتوقف الحرب وإلغاء الخلافة.

---

(1) محمد إقبال: شاعر وفيلسوف ولد عام ١٢٩٣ هـ (١٨٧٦ م)، واندفع بحماسة للإسلام في الحرب العالمية الأولى، وقد عرض على لجنة نهرو فكرة دمج البنجاب، وإقليم الحدود الشمالية الغربية، وبلوشستان، والسند في إقليم واحد، ولكن فكرته رفضت، واشترك في مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م) في لندن، وعرضت عليه منصب نائب الملك في جنوب إفريقية فرفض ذلك، لأن حرم نائب الملك سافرة، وتستقبل الضيوف، وأجاب بما دام هذا الشرط فلا أقبل لأنه إهانة لديني، ومنافية لكرامتي، وتوفي عام ١٣٥٧ هـ (١٩٣٨ م).

(2) أبو الكلام آزاد: محي الدين أحمد، ولد عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) في أسرة قاومت الاستعمار البريطاني، واشترك أبوه في ثورة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م)، وبعد فشلها هرب إلى الحجاز، وتزوج من سيدة عربية، وهناك ولد محمد إقبال الذي انتقل إلى القاهرة، ودرس في الأزهر، ورجع عام ١٣٣٠ هـ (١٩١٢ م) إلى الهند، واشترك في حزب المؤتمر الهندي، وكان يطالب بالاستقلال التام للهند المستقلة عن بريطانيا، وقد أنشأ مجلة «الهلال»، واشترك في تأسيس كلية ديوبند الإسلامية، وتولى منصب وزارة المعارف، وانتخب نائباً لرئيس حزب المؤتمر، وبقي في ذلك المنصب حتى توفي في ٣ شعبان ١٣٧٧ هـ (٢٢ شباط ١٩٥٨ م)، وانتخب كذلك رئيساً للاجتماع التاسع لهيئة اليونسكو.

كانت هذه المظاهرات وهذه الأحداث تزيد الهندوس تماسكاً، وفي الوقت نفسه تزيدهم كرهاً للمسلمين الهنود، بل إن هذا الكره اتسع دائرته حتى تشمل المسلمين جميعاً إذ يحسّ الهندوس أن المسلمين في كل أرجاء الأرض يدعمون المسلمين الهنود، ويقوّونهم على الهندوس، ودلالة على هذا تفاعل المسلمين الهنود مع إخوانهم المسلمين في كل مكان، حيث يردّون لهم جميلهم.

وكذلك فإن هذه المظاهرات وهذه الأحداث كانت تشدّ من عضد المسلمين، وتقوّيهم، وتجعلهم يشعرون أنهم جزء من الأمة الإسلامية ذات المجد والحضارة، وأن أمم الأرض اليوم تتكالب عليها، وأن ما يصيبهم اليوم لا يتعدّى أنهم جزء من هذه الأمة. غير أن المسلمين مع هذا كله لم يكونوا قلباً واحداً حيث كانوا فرقاً، وإن كانوا ينضوون تحت اسم عام هو «مسلمون» غير أن بعضهم يبتعدون عن ذلك إذ إضافة إلى المسلمين (السنة) كان هناك الشيعة الرافضة، وكان هناك الإسماعيليون من الفرق الباطنية الضالة، وهناك القاديانية الديانة الجديدة البعيدة كل البعد عن الإسلام، وفوق هذه الفرق المتباينة كانت هناك الخلافات في التوجّهات السياسية حيث وجد:

١ - المسلمون الذين يرون الدعوة إلى الوحدة الوطنية والوقوف في وجه المستعمرين الدخلاء من الإنكليز، وتأسيس دولة واحدة تضمّ الهندوس والمسلمين، وقد رأى هؤلاء أنه من المصلحة الانضمام إلى حزب المؤتمر الوطني لتوحيد الجهود وبذل المساعي لنيل الاستقلال والخلاص من المستعمرين، وأن المتطرفين الهندوس قلة يجب ألا يُعبأ بهم، ولا يُنظر إليهم، ومن أشهر هؤلاء: جمعية العلماء، ومؤتمر الشيعة، ومؤتمر المؤمنين الهنود، ومن الزعماء حسين ذاكر[1] الذي تسلّم فيما بعد رئاسة الجمهورية،

---

(1) حسين ذاكر: ولد في حيدر آباد الدكن عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م)، وتخرج من الكلية الإسلامية في (عليكرة)، وتابع دراسته في برلين حيث حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م)، وعُيّن حاكماً لولاية (بيهار) عام ١٣٧٦ هـ =

وأبو الكلام آزاد الذي تسلّم حقيبة وزارة المعارف بعد الاستقلال مباشرةً. وغفل هؤلاء عن دور إنكلترا في تقوية الهندوس على المسلمين، وأن عاملاً مشتركاً يجمع بين الإنكليز والهندوس ضد المسلمين وهو الحقد الصليبي والوثني.

٢" ـ المسلمون الذين يرون ضرورة الانفصال عن الهندوس، وتأسيس دولة واحدة من المقاطعات التي يشكل فيها المسلمون أكثريةً، وعرفت هذه الدولة باسم «باكستان»[1]، وأول من دعا إلى ذلك الشاعر الفيلسوف محمد إقبال، ونادى بها الطلاب المسلمون الذين يدرسون في إنكلترا.

وانقسم أصحاب هذا الرأي إلى اتجاهين:

أ ـ أحدهما يرى الاستقلال ضمن باكستان والارتباط مع العالم الإسلامي، على اعتبار أن باكستان جزء من الأمة الإسلامية. وذلك في ظلّ الخلافة الإسلامية، ويُمثّل هذا الجناح محمد إقبال.

ب ـ ثانيهما ويرى الاستقلال ضمن باكستان، والدعوة إلى إسلاميةٍ باكستانيةٍ محليةٍ، وقد قوي هذا الاتجاه بعد أن أقدم مصطفى كمال أتاتورك ـ قبحه الله ـ على إلغاء الخلافة الإسلامية.

وقد خفّ ضغط الإنكليز عن المسلمين عندما بدأوا ينادون بالعصبية الإسلامية المحلّية، ويبتعدون عن قضية الخلافة والوحدة الإسلامية، ولعلّ من أبرز من يمثل هذا الجناح محمد علي جناح.

= (١٩٥٧ م)، ثم نائباً لرئيس جمهورية الهند (راد كريشنان)، ثم خلفه في الرئاسة بعد وفاته في ٣٠ المحرم ١٣٨٧ هـ (٩ أيار ١٩٦٧ م)، وتوفي حسين ذاكر في ١٦ صفر ١٣٨٩ هـ (٣ أيار ١٩٦٩ م).

(١) باكستان: يقال إن «باك» تعني الأطهار، وتدلّ «ستان» على بلاد، فأصبح المقصود من الكلمة بلاد الأطهار. ويقال: إن باكستان قد اشتقت من الأحرف الأولى من المقاطعات التي تضمّ أكثريةً مسلمةً وهي: بنغال، بنجاب، بلوجستان، كشمير، كوجرات، السند، مقاطعات الحدود.

٣" ـ المسلمون الذين يرون بقاء المسلمين والهندوس ضمن دولةٍ واحدةٍ مع ضرورة تشكيل جمعية إسلامية قويةٍ تعمل على نشر الإسلام بين الهندوس، كما تعمل للحكم حسب الشريعة الإسلامية، وقد كان الخوف على مستقبل المسلمين في الهند، وعلى عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في باكستان، ولعلّ من أبرز أصحاب هذا الرأي أبا الأعلى المودودي[1] الذي وقف أمام نقاط وتساؤلات:

أ ـ إذا لم تنجح الرابطة فسيُمنى المسلمون بالفشل.

ب ـ إذا نجحت الرابطة، هل سيُطبّق زعماؤها الإسلام؟

ج ـ كيف يكون وضع المسلمين الذين سيبقون داخل الهند بعد التقسيم أمام حقد الهندوس؟

د ـ ألا يتهم الهندوس المسلمين في الهند بعد التقسيم أنهم أنصار إخوانهم في باكستان فيضطهدونهم ويزيد الحقد حقداً؟

هـ ـ هل يمكن أن تقوم دعوة لنشر الإسلام بعد التقسيم، والحرب الإعلامية الدائمة، والحرب الباردة بين القسمين؟

و ـ ألا يمكن أن تنشب حرب بين القسمين، ويشعل نارها الصليبيون الإنكليز، ويدعمون الهندوس، ويحصد المسلمون شرّاً عظيماً؟

---

(١) ولد أبو الأعلى المودودي في بلدة (أورنك آباد) في حيدر آباد الدكن عام ١٣٢١ هـ (١٩٠٣ م)، وهو من أسرة تقول إنها تنتسب إلى مودود أحد رواة الحديث النبوي، ويقال: إنه جاء إلى الهند مع جيش محمد بن القاسم الثقفي.
عمل المودودي صحفياً في (جبل بور) و(دلهي) و(حيدر أباد)، وفي شهر ذي القعدة ١٣٥٦ هـ (كانون الثاني ١٩٣٨ م) انتقل إلى البنجاب بدعوةٍ من محمد إقبال، واستقرّ في منطقة (جوردسبور)، ثم انتقل بعد ذلك إلى (لاهور)، وفي رجب ١٣٦٠ هـ (آب ١٩٤١ م) اجتمع خمسة وسبعون شخصاً من مختلف الاختصاصات، وشكلوا الجماعة الإسلامية، وانتخبوا أبا الأعلى المودودي كأول أمير لها.
ووضع عدداً من الكتب ذات الفكر الإسلامي، أثرى بها المكتبة، وكان له أثر كبير في فكر الشباب وأهل العلم، وتوفي في الأول من ذي القعدة ١٣٩٩ هـ (٢٢ أيلول ١٩٧٩ م).

طالب المسلمون أن تكون لهم السيادة في المقاطعات ذات الأكثرية المسلمة فرفض حزب المؤتمر ذلك رفضاً بشعاً، وتكلم غاندي وأتباعه كلاماً غير مقبول، وأصدر حزب المؤتمر قراراً يقضي بترك لغة «الأوردو» التي هي لغة المسلمين، واللغة الرسمية في البلاد، وجعل اللغة الهندوسية لغة رسمية على حين أن أكثرية السكان لا يفهمونها، بل إن الهندوس الذين أخذوا يُهاجمون لغة «الأوردو» لم يكن لديهم من لغة يُهاجمونها بها، وأسلحة يُشهرونها في وجهها إلا لغة «الأوردو» ذاتها، ولم يكن اتخاذ ذلك القرار إلا عداوة للمسلمين.

ولما رأى المسلمون حرب الهندوس لهم صراحةً، ويعرفون كذلك حقدهم، وما تُخفي نفوسهم أكبر عندها قرّروا العودة إلى فكرة باكستان وتقسيم بلاد الهند. وطالبوا الحكومة الإنكليزية بالبقاء في الهند حتى يتمّ التقسيم كي لا يستأثر الهندوس بالحكم، ويُطبّقوا ما يريدون. والغريب أن المسلمين كأنهم قد غفلوا عن موقف الإنكليز منهم، ووقوفهم إلى جانب الهندوس علناً. وهذا ما ظهر أثناء التقسيم بكل وضوح.

وكان من أشدّ الناس محاربةً لفكرة التقسيم «نهرو»[1] تلميذ غاندي، والمتعصّب لهندوسيته، ويريد إبقاء المسلمين تحت نفوذ الهندوس لإمكانية

---

(1) نهرو: جواهر لال نهرو، ابن موتي لال نهرو، الزعيم السياسي، اشترك مع غاندي، أسس صحيفة (أنديبندنت) أي المستقل، انتخب رئيساً لحزب المؤتمر الهندي عام ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م)، اشترك مع (داس) في تأسيس حزب (سواراج) أي الاستقلال ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) وتوفي ١٣٤٩ هـ (١٩٣١ م)، ولد ابنه جواهر لال نهرو في مدينة (الله أباد) عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩ م)، ودرس في إنكلترا وحصل على الحقوق، ورجع إلى الهند عام ١٣٣٠ هـ (١٩١٢ م) واشتغل بالمحاماة، وانضم إلى حزب المؤتمر عام ١٣٣٦ هـ (١٩١٨ م)، وسجن تسع مرات، تولى رئاسة حزب المؤتمر ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م)، وتسلم وزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة بعد الحرب العالمية الثانية، وتولى رئاسة الوزارة بعد الاستقلال، وبقي في هذا المنصب حتى هلك ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م). وله عدة مؤلفات.

التحكّم بهم، وإذلالهم واستعبادهم، وكان يُخالف أستاذه «غاندي» في مجاملة المسلمين أحياناً، وعارضه في موقفه من تأييد حركة الخلافة مع أن ذلك الموقف لم يكن سوى التقية وإظهار غير ما يُبطن.

وطالب المنبوذون بالاستقلال، وعددهم مائة مليون، وهدّدوا باعتناق الإسلام، فأغراهم غاندي، وطلب منهم السكوت في هذه الظروف، وأن لهم ما يريدون في المستقبل.

وشكّل الهندوس سبع وزارات فأساءوا للمسلمين كثيراً.

الفصل الثاني

التقسيم

اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨ هـ (الأول من أيلول ١٩٣٩ م) ودخلت حكومة الهند الحرب دون أخذ رأي وزارة حزب المؤتمر التي تحكم الهند محلياً، وهذا ما دعا إلى أن تستقيل وزارة الحزب. وأخذ الوضع يزداد حرجاً في الهند نتيجة أحداث الحرب، وخاصةً عندما دخلت اليابان الحرب، واحتلّت أندونيسيا، والهند الصينية، وبورما، واقتربت من حدود الهند، فأعلنت انكلترا أنها ستعطي الهند الاستقلال بعد الحرب مباشرةً، ورحّب حزب المؤتمر بهذا الإعلان، وطالب باستلام الحكم.

قطع المسلمون كل أملٍ بإمكانية الاتحاد مع الهندوس في دولةٍ واحدةٍ، وأنه لا ضمان لهم على لغتهم، وثقافتهم، ودينهم، بل وحتى على حقوقهم الأولية إن بقي الحكم بيد الهندوس، وأن الإنكليز لن ينصفوهم أبداً، بل سيكونون ضدّهم وسيقفون بجانب الهندوس لذا لا بدّ من الانفصال عنهم، وكان هذا رأي حزب الرابطة الإسلامية، وكثير من أعيان الهند وعامتهم، على حين رأى بعض العلماء ضرورة البقاء مع الهندوس في إطارٍ واحدٍ لمصلحة الدعوة، والأقلية المسلمة التي ستبقى تحت حكم الهندوس، وذلك كما مرّ معنا.

وقد كثرت الاقتراحات حول مستقبل المسلمين في الهند، وكثرت المشروعات المتقدمة، ويكاد لا يوجد زعيم مسلم لم يُقدّم اقتراحاً، ولا

منظمة أو مؤسسة علمية إلا وأبدت رأياً، محمد إقبال، ومحمد علي جناح، وتشودري رحمة علي، وعبدالله هارون، وتشودري خليق الزمان وعبدالرحمن صديقي، واسكندر حيات خان، كلهم قدّموا مشروعات، وجامعة عليكرة، واتحاد الطلاب المسلمين في البنجاب قدّما مشروعين، وأبدى أبو الأعلى المودودي اقتراحات، وكلها تدور حول الاتحاد أو الانفصال التام، ويكاد يكون عام ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) هو عام هذه الاقتراحات والمشروعات، وإبداء الآراء وخاصة النصف الثاني منه بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية(١). وكان بعض هذه المشروعات والاقتراحات يقتصر على انفصال المقاطعات التي يتألف سكانها من أكثرية مسلمة على حين أن بعضها الآخر يضيف إليها شريطاً على نهر الغانج ليتصل غربي الهند بالبنغال في الشرق.

مؤتمر لاهور:

كان محمد إقبال قد دعا إلى تشكيل دولة باكستان والانفصال عن الهندوس، وذلك في رسالته إلى محمد علي جناح والمؤرخة في ١٨ ربيع الأول ١٣٥٦ هـ (٢٨ أيار ١٩٣٧ م)، وتُوفي محمد إقبال في ٢١ صفر ١٣٥٧ هـ (٢١ نيسان ١٩٣٨ م)، وعُقد مؤتمر السند الإقليمي للرابطة الإسلامية في كراتشي برئاسة محمد علي جناح وقرّر في ١٦ شعبان ١٣٥٧ هـ (١٠ تشرين الأول ١٩٣٨ م) القرار الآتي:

وإن مؤتمر السند الإقليمي للرابطة الإسلامية يعتبر أن من الضروري كليةً من أجل سلامٍ دائمٍ في القارة الهندية الشاسعة، ومن أجل تطورٍ ثقافي ليس له ما يعوقه، ومن أجل الرقي الاقتصادي والاجتماعي وتقرير المصير السياسي للأمتين المعروفتين باسمي الهندوس والمسلمين، أن تُقسّم

---

(١) انظر هذه المشروعات والاقتراحات في «نشأة باكستان» شريف الدين بيرزاده، ترجمة عادل الصلاحي.

الهند إلى اتحادين، على أن يكون ثمة اتحاد للدول الإسلامية، واتحاد للدول غير الإسلامية.

وعلى هذا فإن المؤتمر يتقدم بتوصية إلى الرابطة الإسلامية لعموم الهند أن تعدّ مشروع دستور يمكن بموجبه للأقاليم ذات الأغلبية الإسلامية، وللدول الإسلامية الوطنية، وللمناطق التي تقطنها أغلبية إسلامية، أن تحصل على الاستقلال الكامل في صورة اتحادٍ قاصرٍ عليها مع إمكانية انضمام أية دولة إسلامية خارج حدود الهند إلى هذا الاتحاد. وأن يكفل الدستور ضمانات للأقليات غير المسلمة مماثلة للضمانات التي يُقرّ بها للأقليات الإسلامية في الاتحاد الهندي غير الإسلامي»[1].

دعا حزب الرابطة إلى عقد مؤتمر في مدينة «لاهور» وقد عُقد المؤتمر، ولقد أقرّت اللجنة العاملة للرابطة الإسلامية لعموم الهند في اجتماعها الذي عقدته في ٥ صفر ١٣٥٨ هـ (٢٦ آذار ١٩٣٩ م) في قلعة مصطفى، في بيروت القرار الآتي:

«بما أن الرابطة الإسلامية لعموم الهند تُعارض مشروع الاتحاد الذي تضمنه قرار حكومة الهند لعام (١٩٣٥ م)، ونظراً لأن الجزء الإقليمي من الدستور قد أوجد مخاوف كبيرة لدى المسلمين والأقليات الأخرى فيما يتعلق بمستقبلهم، حيث أن المشروع الإقليمي قد قصر كليةً عن ضمان أدنى الحقوق المبدئية للأقليات الإسلامية في الأقاليم المختلفة، وبما أن رئيس الرابطة الإسلامية لعموم الهند قد فوّض بقرار اتخذ في دورة «باتنا» في (كانون الأول ١٩٣٨ م) باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تمحيص إمكانية إيجاد بديل مناسب يحفظ مصالح المسلمين والأقليات الأخرى فإن رئيس الرابطة يُعيّن بالاتفاق مع اللجنة العاملة لجنة مؤلّفةً من السادة الواردة أسماؤهم أدناه للنظر في المشروعات المختلفة التي عرضها أشخاص ذوي

---

(1) نشأة باكستان. شريف الدين بيرزاده.

معرفةٍ كاملةٍ بالتطورات الدستورية في الهند والبلاد الأخرى، والمشروعات التي يمكن أن تُقدّم للرئيس فيها، ثم تقدّم تقريراً للجنة العاملة عن نتائج عملها في وقت مبكر:

١ ـ محمد علي جناح رئيساً
٢ ـ اسكندر حيات خان
٣ ـ نواب محمد إسماعيل خان صاحب
٤ ـ عبدالعزيز صاحب
٥ ـ عبدالله هارون
٦ ـ خ. نظيم الدين
٧ ـ عبدالمتين تشودري صاحب
٨ ـ أورا لغريب صاحب
٩ ـ نواب زاده ليقات علي خان صاحب

وتأكّد ذلك في الاجتماع الذي عقده مجلس الرابطة الإسلامية لعموم الهند في دهلي الجديدة في ١٨ صفر ١٣٥٨ هـ (٨ نيسان ١٩٣٩ م) وكذلك في اجتماع المجلس الذي عقد في ١٢ رجب ١٣٥٨ هـ (٢٧ آب ١٩٣٩ م) واجتماع اللجنة العاملة الذي عُقد في ٣، ٤ شعبان ١٣٥٨ هـ (١٧، ١٨ أيلول ١٩٣٩ م) وفي ٩ رمضان ١٣٥٨ هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٣٩ م) مع إعلان صارم بأن الهند المسلمة: «تُعارض معارضةً مطلقةً لا يمكن الرجوع عنها أي «هدف اتحادي» يُؤدّي بالضرورة إلى حكم طائفة الأغلبية تحت قناع من الديمقراطية، ونظام حكم نيابي. فمثل هذا الدستور لا يناسب إطلاقاً سجية شعوب هذه البلاد التي تتألف من قوميات متعددة، ولا تُشكّل دولةً قوميةً».

وعقدت اجتماعات في مطلع عام ١٣٥٩ هـ (شباط ١٩٤٠ م) للجنة العاملة ولمجلس الرابطة لعموم الهند في دهلي وجرت دراسة جادة لمسألة تخصيص موطن منفصل للمسلمين، وتقرر اقتراح ذلك رسمياً في الدورة المفتوحة المقرر عقدها في صفر ١٣٥٩ هـ (آذار ١٩٤٠ م).

ثم في الاجتماع الذي عقدته اللجنة العاملة في ١٢ صفر ١٣٥٩ هـ (٢١ آذار ١٩٤٠ م) تعيين لجنة خاصة لصياغة مشروع القرار الشهير بقرار لاهور، وكان من أعضائها محمد علي جناح، واسكندر حيات خان،

وأعدت اللجنة مشروع قرار حول المستقبل الدستوري في الهند لتقديمه إلى لجنة الموضوعات، وبعد مناقشات وبحوث طويلة تبنّت لجنة الموضوعات مشروع القرار، وقد أعلن محمد علي جناح المسوّغات له في خطابه، ومما جاء فيه:

أ - «إن مشكلة الهند ليست مشكلة جاليات وطوائف، ولكن من الواضح أنها مشكلة أمم ومن الواجب معالجتها على هذا الأساس».

ب - «إن الهندوس والمسلمين قومان ينتسبان إلى فلسفتين دينيتين مختلفتين، وإن لهما أدب وعادات اجتماعية متباينة. وإن ربط مثل هاتين الأمتين معاً في دولةٍ واحدة حيث تكون إحداهما من حيث العدد أقلية، وتكون الأخرى غالبية سيؤدّي حتماً إلى سخطٍ متزايد، ويؤدّي في النهاية إلى تحطيم أية صورةٍ تبنى على هذه الشاكلة لحكومة هذه الدولة».

ج - «إن المسلمين ليسوا أقليةً بالمعنى الشائع لهذه الكلمة أو الذي يفهم منها عامةً».

د - «إن المسلمين أمة وحدهم حسب أي تعريف للأمة، ولا بدّ من أن يكون لهم موطنهم، وأراضيهم ودولتهم».

وفي ١٤ صفر ١٣٥٩ هـ (٢٣ آذار ١٩٤٠ م) طرح القرار التالي في الدورة المفتوحة للرابطة الإسلامية لعموم الهند:

«تصديقاً وتأكيداً لما اتخذه كل من مجلس الرابطة الإسلامية لعموم الهند ولجنتها العاملة من إجراءات موضحة في قراراتها المؤرخة في ١٢ رجب ١٣٥٨ هـ (٢٧ آب ١٩٣٩ م) وفي ٣، ٤ شعبان ١٣٥٨ هـ (١٧، ١٨ أيلول ١٩٣٩ م) وفي ٩ رمضان ١٣٥٨ هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٣٩ م) وفي ٢٤ ذي الحجة ١٣٥٨ هـ (٣ شباط ١٩٤٠ م) حول قضية الدستور، فإن هذه الدورة للرابطة الإسلامية لعموم الهند تعود فتؤكد تأكيداً جازماً أن مشروع الاتحاد الذي تضمنه قرار حكومة الهند لعام (١٩٣٥ م) لا يتفق

إطلاقاً مع أوضاع الهند الخاصة، ولا يمكن تطبيقه فيها، وهو غير مقبول قط لدى الهند المسلمة.

«وهي تسجّل رأيها القاطع كذلك بأنه على الرغم من أن التصريح الذي أعلنه نائب الملك بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة في ٥ رمضان ١٣٥٨ هـ (١٨ تشرين الأول ١٩٣٩ م) مطمئن لكونه يعلن أنه سيعاد النظر في السياسة والخطة التي بني عليهما قرار حكومة الهند لعام (١٩٣٥ م)، وذلك بالتشاور مع الأحزاب والمصالح المختلفة في الهند، فإن الهند المسلمة لن ترضى إلا بإعادة النظر من جديد في الخطة الدستورية كلها، وأن المسلمين لن يقبلوا بأية خطةٍ مُعدّلةٍ إلا إذا تم وضعها بموافقتهم وإقرارهم ابتداءً.

«تقرر أن الرأي العام لهذه الدورة للرابطة الإسلامية لعموم الهند هو أنه ما من خطةٍ دستوريةٍ يمكن أن تُطبّق في هذه البلاد، أو يمكن للمسلمين أن يقبلوها إلا إذا أعدت وفق المبادىء الجوهرية التالية: إن الوحدات المتصلة جغرافياً يجب أن تحدد ضمن أقاليم تشكل بعد إدخال التعديلات الضرورية في حدودها بحيث تجمع المناطق ذات الأغلبية العددية الإسلامية كأقاليم شمال غربي وشرقي الهند لتكون دولاً مستقلةً تتمتع الوحدات المكونة لها بحكم ذاتي وسيادة.

«يجب أن يتضمّن الدستور ضمانات كافية وفعالة ومفوض بها، وذلك من أجل الأقليات الموجودة في هذه الوحدات والأقاليم، ولحماية حقوقها ومصالحها الدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية والإدارية وما إليها، وذلك بالتشاور مع هذه الأقليات. أما في بقية مناطق الهند حيث يكون المسلمون أقليةً فيجب أن تُحدّد في الدستور ضمانات كافية وفعالة ومفوض بها، وذلك من أجل المسلمين والأقليات الأخرى، ولحماية حقوقهم ومصالحهم الدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية والإدارية وما إليها، وذلك بالتشاور معهم.

«إن هذه الدورة تفوّض اللجنة العاملة كذلك بصياغة مشروع دستور

وفق هذه المبادئ الجوهرية، يقضي بأن يتسلَّم كل إقليم في النهاية جميع السلطات كالدفاع والخارجية والمواصلات والجمارك وبقية الأمور الضرورية الأخرى»[1].

وهذا القرار يُعرف بـ «قرار لاهور» أو «قرار باكستان»، ولمّا طرحه في (٢٣ آذار) لـذا يُعدّ هذا اليوم العيد الوطني في باكستان، ويحتفل به كل عام.

مقترحات كريبس[2]:

دخل اليابانيون «سنغافورة» في ٢٩ محرم ١٣٦١ هـ (١٥ شباط ١٩٤٢ م)، وأخذوا بالتقدم في جنوب شرقي آسيا نحو الغرب، فتساقطت أمامهم البلدان بسرعة إذ احتلّوا «رانغون» عاصمة بورما في (١٩ صفر ١٣٦١ هـ (٧ آذار ١٩٤٢ م)، فذعر البريطانيون، وأعلن تشرشل في ٤ ربيع الأول ١٣٦١ هـ (٢١ آذار ١٩٤٢ م) أن كريبس سيسافر فوراً إلى الهند، ووصل فعلاً إلى دهلي بعد يومين أي في (٢٣ آذار) في الذكرى الثانية لقرار لاهور، فصرح:

«إن حكومة صاحب الجلالة تتقدم بالتصريحات الآتية:

١ ـ تتخذ مجرد أن تتوقّف الحرب، الخطوات اللازمة لكي تقام في الهند، على النمط المشروع فيما بعد، هيئة منتخبة تُكلَّف بمهمة صياغة دستور جديد للهند.

---

(١) قرارات الرابطة الإسلامية ص ٤٧.

(٢) كريبس: هو ريتشارد ستافورد كريبس: سياسي لعب دوراً كبيراً في تشكيل حركة العمال الاشتراكية البريطانية. شغل منصب سفير بريطانيا في موسكو، وتسلّم منصب وزير المالية في وزارة الحرب التي كانت برئاسة تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية، وزار الهند والتقى بمحمد علي جناح، وغاندي، وأصبح بعدها حامل الأختام الملكية، ورئيس مجلس العموم.

ب ـ تتخذ ـ حسب ما هو مشروع آنفاً ـ الخطوات اللازمة لاشتراك الدول الهندية في الهيئة واضعة الدستور.

ج ـ تتعهد حكومة صاحب الجلالة بقبول وتنفيذ الدستور الموضوع بهذه الطريقة فوراً، واضعة الشروط الآتية فحسب:

١ً ـ يحق لكل إقليم من أقاليم الهند البريطانية غير مستعد لقبول الدستور الجديد بالاحتفاظ بوضعه الدستوري الحالي، على أن يُبقَى على إمكانية التحاقه بالاتحاد فيما بعد، إن أراد ذلك.

في حالة وجود أقاليم لا تنضمّ للاتحاد فإن حكومة صاحب الجلالة مستعدة للموافقة على دستور جديد يعطيها الوضعية الكاملة نفسها التي للاتحاد الهندي، ويتوصّل إلى وضعه بطريقةٍ مماثلة للطريقة الواردة هنا، هذا في حالة إبداء هذه الأقاليم رغبتها في هذا الأمر.

٢ً ـ توقيع معاهدة تتفاوض بشأنها حكومة صاحب الجلالة مع الهيئة المكلفة بوضع الدستور، على أن تُغطّي هذه المعاهدة كافة الأمور الضرورية التي تنجم عن النقل الكامل للمسؤولية من يد بريطانيا إلى أيدٍ هندية. وسوف تنصّ هذه المعاهدة على حماية الأقليات الدينية والعنصرية حسب التعهدات التي قطعتها حكومة صاحب الجلالة، إلا أنها لن تفرض أية قيود على حق الاتحاد الهندي في أن يقرر في المستقبل نوع العلاقة التي تربطه بالدول الأخرى الأعضاء في رابطة الشعوب البريطانية.

٣ً ـ سواء أقررت أية من الدول الهندية أن تلتزم بالدستور أم لا فإنه من الضرورة المفاوضة من أجل إعادة النظر في ترتيبات معاهدتها بالدرجة التي يقتضيها الوضع الجديد.

د ـ تشكل الهيئة التي تضع الدستور على الشكل التالي إلا إذا ما اتفق قادة الرأي الهندي في الجاليات والطوائف الرئيسية على طريقة أخرى قبل انتهاء الحرب.

مجرد إعلان نتائج الانتخابات النيابية التي يجب أن تجري عند نهاية الحرب، فإن جميع أعضاء المجالس الدنيا للهيئات التشريعية الإقليمية تنتقل بوصفها هيئة انتخابية واحدة لانتخاب الهيئة التي تضع الدستور بطريقة التمثيل النسبي، وسوف تعادل هذه الهيئة من حيث العدد عشر عدد أعضاء الهيئة الانتخابية.

تدعى الدول الهندية لتعيين ممثليها بنسبة عدد سكانها على أن تكون هذه النسبة مثل نسبة ممثلي الهند البريطانية عامة، ويكون لممثلي الدول الهندية الصلاحيات نفسها التي للأعضاء الممثلين للهند البريطانية.

هـ ـ في المرحلة الحرجة التي تواجه الهند الآن وإلى أن يمكن وضع الدستور الجديد فإنه من الحتمي على حكومة صاحب الجلالة أن تتحمل مسؤولية إدارة وتوجيه الدفاع الهندي، وتحتفظ بها كجزء من جهودها في الحرب العالمية، إلا أن مسؤولية تنظيم ثروات الهند العسكرية والمادية والأدبية تنظيماً كاملاً تقع على عاتق حكومة الهند متعاونة في ذلك مع الشعوب الهندية، إن حكومة صاحب الجلالة تدعو زعماء القطاعات الرئيسية من الشعب الهندي سواء في مجالس بلادهم أو في رابطة الشعوب البريطانية، أو الأمم المتحدة للمشاركة مشاركةً فورية وفعّالة، وبذلك يستطيعون أن يقدموا معونةً إيجابية وبناءةً في أداء واجبٍ حيوي، وضروري من أجل حرية الهند في المستقبل وفي اليوم التالي شرح كريبس هذه المقترحات بالإذاعة.

أعلنت اللجنة العاملة للرابطة الإسلامية لعموم الهند بقرارها الذي اتخذته في ٢٥ ربيع الأول ١٣٦١ هـ (١١ نيسان ١٩٤٢ م)، أن الرابطة لا تقبل هذه المقترحات بالصورة التي وردت بها، ولكنها في الوقت نفسه عبرت عن امتنانها للاعتراف بإمكانية قيام باكستان ضمناً وذلك بالنص على إمكانية قيام اتحادين أو أكثر في الهند.

فكرة آرسي[1]:

رفض في البداية قرار لاهور في تقسيم الهند، وقال عنه: «إن هذا القرار يقسم الوليد إلى نصفين» ثم عاد وأيده، وألقى كلمةً في دورة لجنة حزب المؤتمر لعموم الهند، وألحّ على الاعتراف بحق المسلمين بالانفصال، وطرح رأيه على التصويت في ١٦ ربيع الثاني ١٣٦١ هـ (٢ أيار ١٩٤٢ م) فرفض المؤتمر القرار بأغلبية ١٢٠ صوتاً ضد ١٥ صوتاً. وقام (جاغات نارايين لال) بطرح قرار مناقض تمّ إقراره بأغلبية ٩٢ صوتاً ضد ١٧ صوتاً، ويعلن هذا القرار: «أن أي اقتراح يهدف إلى تجزئة الهند بطريقة إعطاء الحرية للدول أو الوحدات الإقليمية التي تشكلها بالانفصال عن الاتحاد الهندي يشكل خطراً كبيراً على خير مصالح الشعب في الدول والأقاليم المختلفة، وفي البلاد عامة، ولذلك فإن حزب المؤتمر لا يمكن أن يوافق على مثل هذا الاقتراح».

استقال آرسي من حزب المؤتمر، وتبعه سبعة من زملائه وذلك في اجتماع أفراد الهيئة التشريعية الإقليمية من أعضاء حزب المؤتمر الذي عقد في ٢ رجب ١٣٦١ هـ (١٥ تموز ١٩٤٢ م) وذلك ليواصل مسعاه في التقسيم، واتصل آرسي بغاندي، وهو في السجن، وحصل منه على الموافقة على هذه الفكرة وفيما يلي نص هذه الفكرة:

«أساساً لقواعد التسوية بين حزب المؤتمر الهندي، والرابطة الإسلامية لعموم الهند، يوافق عليها كل من غاندي، ومحمد علي جناح، ويسعيان للحصول على موافقة كل من المؤتمر والرابطة عليها».

١ ـ تؤيد الرابطة الإسلامية المطلب الهندي في الاستقلال بعد

(١) آرسي: لقب لـ (تشاكر افارتي راجاجو بلا تشاري) عضو اللجنة العاملة لعموم الهند في حزب المؤتمر، له علاقة وثيقة بغاندي، وابنته زوج ابن غاندي، أحد قادة حزب المؤتمر، رئيس وزراء مدراس، وحاكم عام الهند بعد ثورة مانتباتن.

ضمان الشروط الواردة أدناه والمتعلقة بدستور الهند الحرة، وتتعاون مع حزب المؤتمر في تشكيل حكومة موقتة للمرحلة الانتقالية.

٢" - تعيّن بعد نهاية الحرب لجنة من أجل تخطيط المناطق المتجاورة في شمال غربي الهند وفي شرقيها، والتي يُشكل المواطنون المسلمون أغلبيةً مطلقةً، ثم يجري في المناطق التي تخطط بهذا الشكل استفتاء للمواطنين على أساس تصويت البالغين أو أي امتياز عملي آخر تقرر بموجبه قضية الانفصال عن هندستان. وإذا ما صوتت الأغلبية إلى جانب إقامة دولة ذات سيادة منفصلة عن هندستان، فإن هذا القرار سيُطبّق من دون إجحاف بحق المناطق الواقعة على الحدود في الاختيار بالانضمام إلى أي من الدولتين.

٣" - يعطى جميع الفرقاء الحق بالدفاع عن وجهات نظرهم قبل إجراء الاستفتاء.

٤" - في حالة الانفصال تعقد اتفاقيات متبادلة من أجل ضمان الدفاع والتجارة والمواصلات والأغراض الضرورية الأخرى.

٥" - إن أي تبادلٍ في السكان يجب أن يتمّ على أساسٍ واحدٍ فقط وهو الاختيار الشخصي البحت.

٦" - لا يلتزم بهذه الشروط إلا في حالة نقل بريطانيا كافة السلطات والمسؤوليات لحكم الهند إلى أهلها.

فكرة غاندي:

كان غاندي ضد فكرة التقسيم، ورغبته أن يبقى المسلمون تحت سيطرة الهندوس، ولكن عندما اشتدت حماسة المسلمين بالمطالبة بالانفصال عن الهندوس والاستقلال أظهر غاندي شيئاً من اللين لعله يركب الموجة ثم ينحرف بركاب السفينة.

جرت لقاءات بين محمد علي جناح وغاندي استمرت ثمانية عشر

يوماً من ١٢ رمضان ١٣٦٣ - ٣٠ رمضان ١٣٦٣ هـ (٩ أيلول ١٩٤٤ - ٢٧ أيلول ١٩٤٤ م)، وقد تمّ خلال هذه المدة أربعة عشر لقاء، وقد اقترح غاندي يوم ٢٧ رمضان ما يأتي:

«تقوم بتخطيط هذه المناطق لجنة يوافق عليها كل من حزب المؤتمر والرابطة الإسلامية، ويجب التحقق من رغبات مواطني هذه المناطق المخططة بواسطة تصويت البالغين من أهاليها أو بوسيلةٍ مماثلةٍ.

إذا كان التصويت بجانب الانفصال، فيتمّ الاتفاق على أن تشكل هذه المناطق دولةً منفصلةً في أقرب وقتٍ ممكن بعد أن تصبح الهند حرة من الحكم الأجنبي، ويصبح من الممكن على هذا أن تقسم إلى دولتين مستقلتين ذواتي سيادة.

تعقد معاهدة انفصال تنصّ على قيام إدارةٍ نشيطةٍ ووافيةٍ لشؤون الخارجية، والدفاع، والمواصلات الداخلية، والجمارك، والتجارة، وما إليها من أمورٍ ستظلّ حتماً ذات مصلحة عامة للفريقين المتعاهدين، وتتضمن المعاهدة كذلك نصوصاً من أجل حماية حقوق الأقليات في كلتا الدولتين.

تتفق الرابطة والمؤتمر مجرد قبولهما هذه الاتفاقية على خطة عمل مشتركة لتحقيق استقلال الهند.

يظلّ من حقّ الرابطة - على أية حال - أن تبقى بعيدةً عن أي عمل مباشر يلجأ إليه المؤتمر، ولا يكون للرابطة رغبة في المشاركة فيه[1].

ولكن غاندي لم يكن موافقاً على التقسيم ورغبته بالسيطرة ماثلة أمام عينيه، وعندما قابله أبو الكلام آزاد في ٩ جمادى الأولى ١٣٦٦ هـ (٣١ آذار ١٩٤٧ م) وسأله عن رأيه في التقسيم، أجاب، وهو يعلم أن أبا الكلام آزاد ضد التقسيم: لئن أراد حزب المؤتمر أن يقبل بالتقسيم فإن قبوله لن يكون إلا على جثتي، وإنني لن أقبل بتقسيم الهند ما دمت حياً، وإنني لم

(١) محادثات جناح - غاندي ص ٨٧.

أسمع للمؤتمر بقوله ما وجدت إلى ذلك سبيلاً[1]. وفي المجلس العام لحزب المؤتمر لعموم الهند الذي عقد في رجب ١٣٦٦ هـ وقرّر تقسيم الهند أيّد غاندي ذلك بحماسة.

البعثة الوزارية:

أخفق كريبس في مقترحاته عام ١٣٦١ هـ (١٩٤١ م)، وفشل محمد علي جناح وغاندي في محادثاتهما ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م)، وقابل نائب الملك اللورد ويفل زعماء الهند فلم ينجح في مهمته، فاستدعي إلى لندن فسافر إليها في ٩ ربيع الثاني ١٣٦٤ هـ (٢٣ آذار ١٩٤٥ م)، وأعلن وزير الدولة لشؤون الهند في مجلس العموم البريطاني أن العرض من مقترحات كريبس ما زال قائماً. وجرت مراسلات بين نائب الملك وزعماء الهند، ثم عقد مؤتمر الزعماء في (سيملا) في رجب ١٣٦٤ هـ (حزيران ١٩٤٥ م) حضره واحد وعشرون عضواً، ولم يتخلف سوى غاندي. وأعلن في ٤ شعبان ١٣٦٤ هـ (١٤ تموز ١٩٤٥ م) فشل المؤتمر رسمياً، إذ رفض حزب المؤتمر الاشتراك في وزارة ائتلافية، ووافقت الرابطة، فشكل نائب الملك حكومة من الموظفين.

أعلن نائب الملك اللورد ويفل في ١٣ رمضان ١٣٦٤ هـ (٢١ آب ١٩٤٥ م) أنه قرر إجراء انتخابات عامة للجمعيات الوطنية الإقليمية والمركزية في أقرب وقتٍ ممكن، وذلك بعد مشاورات أجراها مع حكومة صاحب الجلالة ومع الحكومات الإقليمية. كما أعلن بنفسه عن سفره إلى لندن لمقابلة الحكومة العمالية الجديدة بناءً على رغبتها. وسافر، ورجع في ١٢ شوال ١٣٦٤ هـ (١٩ أيلول ١٩٤٥ م) وصدق موضوع الانتخابات، وأنه سيتشاور مع الممثلين الجمعيات الوطنية.

جرت الانتخابات العامة وأعلنت نتائجها في ٢٨ محرم ١٣٦٥ هـ (الأول

(١) الهند تفوز بحريتها ص ١٨٦.

من كانون الثاني ١٩٤٦ م) وقد فازت الرابطة فوزاً ساحقاً في المناطق الإسلامية إذ حصلت على ٥٠٢ مقعد من أصل ٥٦٠ مقعداً، وهي المقاعد المخصصة للمسلمين، ومعنى ذلك أن المسلمين يصرّون على إقامة دولة باكستان.

وفي ١٨ ربيع الأول ١٣٦٥ هـ (١٩ شباط ١٩٤٦ م) أعلن عن تشكيل لجنة وزارية تتألف من:

١ ـ بثيك لورنس: وزير الدولة لشؤون الهند.

٢ ـ ستافورد كريبس: رئيس مجلس التجارة.

٣ ـ ألبرت ألكسندر: القائد الأعلى للبحرية.

ومهمة هذه اللجنة السفر إلى الهند وإجراء مباحثات مع الزعماء الهنود.

وصلت اللجنة إلى «كراتشي» في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٦٥ هـ (٢٣ آذار ١٩٤٦ م)، وقد أجرت محادثات استطلاعية مع نائب الملك، ومع أعضاء المجلس التنفيذي، ومع الزعماء الهنود.

رأت اللجنة ضرورة وضع دستور الهند المقبل، وإقامة حكومة مؤقتة تقوم على إدارة الهند حتى يقرّ الدستور، وادعت أن الشعب باستثناء الرابطة الإسلامية يرغب في وحدة الهند، وقالت: إن خوف المسلمين من ضياعهم في الأكثرية جعلنا نبحث موضوع استقلال باكستان، وأنها ستشمل منطقتين: إحداهما في الشمال الغربي، وتتألف من أقاليم البنجاب، والسند، والحدود الشمالية الغربية، وبلوشستان، والثانية في الشمال الشرقي وتتألف من إقليمي البنغال وآسام. وأبدت نظرها في إمكانية تعديل الحدود.

ونشرت اللجنة نسبة المسلمين في الأقاليم الستة، وجاءت كما يلي:

الإقليم	عدد السكان	عدد المسلمين	عدد غير المسلمين	نسبة المسلمين٪
البنجاب	٢٨،٤١٨،٨١٩	١٦،٢١٧،٢٤٢	١٢،٢٠١،٥٧٧	٥٧،٠٦
السند	٤،٥٣٥،٠٠٨	٣،٢٠٨،٣٢٥	١،٣٢٦،٦٨٣	٧٠،٧٤
الشمالية الغربية	٣،٠٣٨،٠٦٧	٢،٧٨٨،٧٩٧	٢٤٩،٢٧٠	٩١،٧٩
بالوشستان	٥٠١،٦٣١	٤٣٨،٩٣٠	٦٢،٧٠١	٨٧،٥٠
المجموع	٣٦،٤٩٣،٥٢٥	(١)٢٢،٦٥٣،٢٩٤	١٣،٨٤٠،٢٣١	٦٢،٠٧
البنغال	٦٠،٣٠٦،٥٢٥	٣٣،٠٠٥،٤٣٤	٢٧،٣٠١،٠٩١	٥٤،٧٣
آسام	١٠،٢٠٤،٧٣٣	٣،٤٤٢،٤٧٩	٦،٧٦٢،٢٥٤	٣٣،٧٣
المجموع	٧٠،٥١١،٢٥٨	٣٦،٤٤٧،٩١٣	٣٤،٠٦٣،٣٤٥	٥١،٦٩

أما بقية الأقليات المسلمة في بقية أنحاء الهند البريطانية فيعدون حوالي عشرين مليوناً متفرقين بين بقية المواطنين الذين يبلغ عددهم الكلي ١٨٨ مليوناً.

إن هذه تبيّن أن إقامة دولة باكستان منفصلةً وذات سيادةٍ على الأسس التي تطالب بها الرابطة الإسلامية لن تحلّ مشكلة الأقليات. ولسنا نرى ثمة ما يبرر أن تضمّ دولة باكستان ذات السيادة على تلك المناطق من البنجاب والبنغال وآسام حيث تكون أغلبية السكان من غير المسلمين. إن أية حجة يمكن استخدامها من أجل قيام باكستان يمكن - في رأينا - أن تستخدم كذلك، وبالقوة نفسها، من أجل فصل المناطق غير الإسلامية عن باكستان. وإن هذه النقطة تؤثر بشكل خاص على وضع السيخ.

لهذا بحثت اللجنة إمكانية قيام باكستان على نطاقٍ أصغر، حيث يخرج منها: إقليم آسام كله باستثناء منطقة (سيلهت)، والبنغال الغربية

(١) تزيد عدد المسلمين على هذا الرقم حيث كان الرقم قريباً من ٢٥ مليوناً، حيث أن نسبتهم تزيد على ١٢٪ بينما حسب هذا الإحصاء تبلغ ١٠،٦٢٪.

وتضم مدينة كلكتا حيث لا تزيد نسبة المسلمين فيها على ٢٣،٦٪ من مجموع السكان. وقطاعي (أمبالا) و(جولوندور) في البنجاب، وهذا الأمر لا توافق عليه الرابطة الإسلامية.

هذا إضافةً إلى وجود اعتبارات إدارية واقتصادية وعسكرية لها وزنها. مع ملاحظة وجود مسافة بين جزئي باكستان تزيد على سبعمائة ميل، وقد أوصت اللجنة بأن يتخذ الدستور الصورة الأساسية الآتية:

أولاً: يجب أن يُقام اتحاد هندي يضم الهند البريطانية والدول كذلك، ويضطلع بالموضوعات الآتية: الشؤون الخارجية، الدفاع، المواصلات، وتكون له الصلاحيات الضرورية لجمع الموارد المالية التي تتطلبها هذه الموضوعات.

ثانياً: يكون للاتحاد هيئة تنفيذية وأخرى تشريعية تتألف من ممثلين للهند البريطانية والدول كذلك. وإن أية مسألة تثير قضية طائفة كبيرة في الهيئة التشريعية تتطلب لاتخاذ قرار بشأنها أغلبية الممثلين الحاضرين، وتصويت كلا الجاليتين الرئيسيتين على هذه، كما تتطلب أغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين.

ثالثاً: تبقى جميع الموضوعات غير موضوعات الاتحاد، وجميع السلطات والصلاحيات المتبقية عنه في أيدي الأقاليم.

رابعاً: تحتفظ الدول بالموضوعات والسلطات والصلاحيات كافةً غير تلك التي تتخلّى عنها للاتحاد.

خامساً: تبقى الأقاليم حرةً في تكوين مجموعات ذات هيئات تنفيذية وتشريعية، وتستطيع كل مجموعة أن تحدد الموضوعات الإقليمية التي ستشترك فيها معاً.

سادساً: يجب أن ينص دستور الاتحاد ودساتير المجموعات على أن من حق كل إقليم باتفاق أغلبية أعضاء جمعيته الوطنية التشريعية أن يدعو

إلى إعادة النظر في نصوص الدستور وذلك بعد مدة مبدئية قدرها عشر سنوات، وبعد كل عشر سنوات تالية.

وذكرت اللجنة أن ليس من هدفها إقامة دستور وإنما إقامة الجهاز الذي يضع دستوراً جديداً يقوم بوضعه الهنود من أجل الهنود...

والمجموعتان الرئيسيتان لا يمكن أن تشتركا في جهاز لوضع الدستور، والدستور يجب وضعه بسرعة، والانتخابات هي الوسيلة الصحيحة لوضع دستور مقبول، والانتخابات تحتاج إلى مدة، والطريقة العملية هي اللجوء إلى الجمعيات الوطنية التي انتخبت حديثاً، ولكنها لم تمثل تمثيلاً صحيحاً وأعطت اللجنة أمثلة لذلك أن عدد أعضاء الجمعية الوطنية لإقليم (أسام) هو ١٠٨ أعضاء، وأن سكان هذا الإقليم هو عشرة ملايين، على حين أن عدد سكان البنغال هو ستة أضعاف سكان (أسام) أي ستين مليوناً بينما عدد أعضاء جمعيتها الوطنية هو ٢٥٠ عضواً أي ضعفين وثلث عدد أعضاء جمعية أسام. وكذلك الوزن الذي أُعطي للأقليات، وهو يختلف بين جهة وأخرى حسبما أُعطيت الطائفة فقد أعطي المسلمون مثلاً ٤٨٪ من الجمعية الوطنية البنغالية على حين يُشكّلون ٥٥٪ من مجموع سكان الإقليم، ولذلك اقترحت اللجنة ما يأتي:

أ- يعطى كل إقليم عدداً كلياً من المقاعد يتناسب مع عدد سكانه، بنسبة مئوية قدرها مقعد واحد لكل مليون مواطن، كأقرب بديل للتمثيل بطريقة تصويت البالغين.

ب- تقسيم هذا العدد من المقاعد المخصصة للأقاليم بين الجاليات الرئيسية فيه بنسبة عدد أبنائها.

ج- النص على أن ينتخب ممثلو كل جالية في الإقليم من أعضاء تلك الجالية في الجمعية الوطنية التشريعية وحدهم.

ورأت كذلك أن يكتفى بثلاث طوائف رئيسية في الهند، وهي:

الهندوس (العامة)، والمسلمون، والسيخ، على أن تشمل الطائفة العامة كل من كان غير مسلم، وغير سيخ. وتُمثّل الأقليات الصغيرة في المسائل ذات الأهمية الخاصة للأقليات.

أولاً: اقترحت اللجنة أن تقوم كل جمعية وطنية تشريعية إقليمية بانتخاب العدد الوارد أدناه من الممثلين، على أن ينتخب كل قسم من الجمعية الوطنية (العام- المسلم- السيخ) ممثليه الخاصين بطريقة التمثيل النسبي، على أساس صوت واحد قابل للتحويل.

القسم (أ)	الإقليم	العام	المسلمون	السيخ	المجموع
	مدراس	٤٥	٤	—	٤٩
	بومباي	١٩	٢	-	٢١
	الأقاليم المتحدة	٤٧	٨	—	٥٥
	بهار	٣١	٥	—	٣٦
	الأقاليم المركزية	١٦	١	—	١٧
	اوريسا	٩	—	—	٩
القسم (ب)	البنجاب	٨	١٦	٤	٢٨
	الشمال الغربي	—	٣	—	٣
	السند	١	٣	—	٤
القسم (ج)	البنغال	٢٧	٣٣	—	٦٠
	أسام	٧	٣	—	١٠
		٢١٠	٧٨	٤	٢٩٢
ثانياً:	ممثلو الدول الهندية				٩٣
					٣٨٥
	ملاحظة: من أجل تمثيل الأقاليم التابعة للمفوض العام يضاف إلى:				

القسم (أ) العضو الممثل لدلهي في الجمعية الوطنية التشريعية	١
العضو الممثل لأجمر - مروارا	١
العضو الممثل لكورج	١
القسم (ب) العضو الممثل عن بالوشستان	١
	٣٨٩

ثالثاً: يجتمع الممثلون المختارون بهذه الطريقة في دلهي الجديدة في أول فرصة ممكنة.

رابعاً: ويعقد اجتماع تمهيدي يتقرر فيه النظام العام لسير العمل، وينتخب فيه رئيس المجلس وبقية موظفيه، كما يتم تشكيل لجنة استشارية خاصة بحقوق المواطنين والأقليات والمناطق القبلية والمناطق المستثناة. وبعد هذا ينقسم الممثلون الإقليميون إلى الأقسام الثلاثة المبينة سابقاً.

خامساً: تقوم هذه الأقسام بتقرير الدساتير الإقليمية التي يتضمنها كل قسم، وتقرر كذلك ما إذا كان سيوضع دستور جماعي لمجموعة هذه الأقاليم، كما تقرر في حالة وضع مثل هذا الدستور الموضوعات التي ستكون من اختصاص المجموعة، ويجب أن تتمتع الأقاليم بحقّ الانفصال عن المجموعة وذلك بمقتضى النصوص الواردة في الثامنة أدناه.

سادساً: يجتمع ممثلو الأقسام الثلاثة بعد ذلك ومعهم ممثلو الدول الهندية من أجل وضع دستور الاتحاد.

سابعاً: أي قرار يرد في المجلس التأسيسي الاتحادي، من شأنه أن يغير المطالب الرئيسية أو يثير أية قضية طائفية كبيرة يتطلب موافقة أغلب النواب الحاضرين، وتصويت الجاليتين الرئيسيتين كلاً على حدة.

يبتّ رئيس المجلس التأسيسي في أي من القرارات يثير قضية طائفية كبيرة، كما يقوم بناءً على طلب من أغلبية نواب أي من الجاليتين الرئيسيتين باستشارة المحكمة الاتحادية قبل أن يبتّ برأيه في الموضوع.

ثامناً: بعد أن توضع الترتيبات الدستورية الجديدة موضع التنفيذ يصبح من حق كل إقليم أن يقرر الخروج من المجموعة التي وضع فيها. ويمكن اتخاذ هذا القرار بواسطة الجمعية التشريعية الخاصة بالإقليم بعد إجراء الانتخابات العامة الأولى في ظلّ الدستور الجديد.

يقوم سعادة نائب الملك بالطلب من الهيئات التشريعية الإقليمية أن تباشر بانتخاب ممثليها، كما يطلب من الدول أن تعين اللجنة المفاوضة.

ومن الضروري المفاوضة لإقرار معاهدة بين المجلس التأسيسي الاتحادي والمملكة المتحدة وذلك لتقرير بعض الأمور التي تنشأ من تحويل السلطة.

وفي المرحلة التي يجري فيها وضع الدستور لا بدّ من أن تستمر إدارة البلاد، ولذلك فإننا نُعلّق أكبر درجة من الأهمية على أن تُشكّل مباشرةً حكومة موقتة تتمتع بتأييد الأحزاب السياسية الرئيسية.

لكن حزب الرابطة الإسلامية قد أصدر بياناً في ٢١ جمادى الآخرة ١٣٦٥ هـ (٢٢ أيار ١٩٤٦ م) وانتقد فيه خطة البعثة الوزارية، وكذلك أصدرت اللجنة العاملة لحزب المؤتمر قرار في ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٦٥ هـ (٢٤ أيار ١٩٤٦ م) اعترضت فيه على خطة البعثة الوزارية.

فأصدرت البعثة الوزارية في ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٦٥ هـ (٢٥ أيار ١٩٤٦ م) بياناً إضافياً ردّت فيه على بيان الرابطة، وعلى قرار حزب المؤتمر.

ولكن في هذه الأثناء، كان المسلمون يمشون في طريقهم، يؤكدون إصرارهم على الانفصال، وتأسيس دولة باكستان إذ أنهم لا يستطيعون البقاء مع الهندوس في دولة واحدة لأنهم لا يمكنهم أن يقبلوا بالذل، ولا أن يسلّموا أعناقهم للهندوس يتصرفون بهم كما يشاؤون بصفتهم أكثرية.

مؤتمر دهلي:

لقد كان قرار لاهور الحجر الأساسي في تأسيس دولة باكستان بعد أن يئس المسلمون من إيجاد حلٍّ معقولٍ للتعايش مع الهندوس.

وبعد الحرب العالمية الثانية اجتمع المسلمون في دهلي في جلسةٍ تشريعيةٍ وأبانوا فيه أسباب دعوتهم لاستقلالهم عن الهندوس، رغم المساعي التي بذلها زعماء الهندوس ليعدل المسلمون عن مطالبهم، وكان المؤتمر في دهلي قد عقد في ٧ جمادى الأولى ١٣٦٥ هـ (٨ نيسان ١٩٤٦ م)، وكان قرار هذا المؤتمر مبنياً على مؤتمر لاهور السابق الذي عُقد قبل ست سنوات. وقد جاء نص القرار كالآتي:

بما أنه يوجد في شبه القارة الهندية الواسعة مائتا مليون مسلم ينتمون إلى عقيدةٍ تُنظِّم كل ناحيةٍ من نواحي حياتهم (الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية) ولا تقف عند حدود الأمور الروحية والعقدية والمناسك مما يختلف اختلافاً كلياً وجذرياً مع تعاليم الديانة الهندوسية وفلسفتها التي ما زالت منذ آلاف السنين تُغذِّي وتدعم نظاماً طبقياً قاسياً أدّى إلى إنزال ستين مليون إنسان إلى منزلة المنبوذين، وجعل حواجز غير طبيعيةٍ بين إنسانٍ وآخر، وامتيازاتٍ اجتماعية واقتصادية، كما أدّى إلى حرمان فريقٍ كبيرٍ من أبناء هذه البلاد من العدالة، وهو يُهدِّد المسلمين والنصارى وغيرهم من الأقليات بتردٍّ اجتماعي واقتصادي لا يمكن النهوض منه.

ولما كان نظام الطبقية الهندوسية يتنافى صراحةً مع الوطنية والعدالة والديمقراطية ومع جميع المثل النبيلة التي يقوم عليها الإسلام.

وبما أن الماضي التاريخي لكل من الفريقين: المسلمين والهندوس، وما لكل منهما من عادات وثقافات ونظمٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ، قد جعل من المستحيل دمجهما في وحدةٍ وطنيةٍ مستوحاةٍ من آمالٍ ومثلٍ مشتركةٍ.

وبما أنهما ما زالا بعد مرور قرونٍ على وجودهما معاً شعبين مختلفين.

وبما أنه بعد أن أدخل البريطانيون إلى الهند نظام الأكثرية السياسي على غرار الديمقراطية، الغربية القائمة على حكم الأكثرية بمعنى أن الأكثرية في قوم ما، أو في جماعةٍ ما تستطيع أن تفرض إرادتها على أكثريةٍ من قوم آخر أو جماعة أخرى على الرغم من معارضة هذه الفئة، كما حدث خلال سنتين ونصف من حكم حكومات المؤتمر الهندوكي التي تشكلت في العهد البريطاني في الولايات التي أكثرية أهلها هندوسية، حيث خضع المسلمون فيها إلى ما لا يوصف من مضايقاتٍ وضغوطٍ، مما أدّى إلى قناعة المسلمين ببطلان هذا النظام وعدم جدوى ما سُمّيَ بالحماية الدستورية، وما جاء في التعليمات المعطاة إلى الحكام، وانتهى بهم الأمر إلى النتيجة الحتمية، وهي أنه إذ أقيم اتحاد (فيدرالي) في الهند فإن المسلمين، حتى ولو كانوا أكثريةً في بعض الولايات، لن يكونوا أحسن حظاً مع الهندوس، وأن حقوقهم لن تصان قطّ مع وجود أكثريةٍ هندوكيةٍ دائمةٍ في الحكومة المركزية.

وبما أن المسلمين مقتنعون بأن إنقاذ مسلمي الهند من السيطرة الهندوكية وإعطاءهم الإمكانية الكاملة لتطوير أنفسهم على قدر عبقريتهم لا تتمّ إلا بإنشاء دولةٍ مستقلةٍ ذات سيادة تضمّ البنغال وآسام في الشمال الشرقي، وتضمّ البنجاب وولاية الحدود الشمالية والسند وبلوجستان في الشمال الغربي. لهذا يصرِّح المؤتمر الإسلامي لجميع الهند، مركزاً وملحقات، في جلسته التشريعية، بعد أن أخذ بعين الاعتبار كل الأمور، بأن الأمة الإسلامية لن تخضع قط لأي دستورٍ يقضي بوحدةٍ هنديةٍ، ولن تشترك بأية هيئةٍ دستوريةٍ ترمي إلى هذه الغاية، وأن أي حلٍّ تعرضه الحكومة البريطانية لتحويل السلطة من الإدارة البريطانية إلى الشعب الهندي لا يتفق مع المبادىء التالية العادلة المدروسة لحفظ السلام الداخلي وهدوء البلاد لن يساهم في حلّ القضية الهندية. والحلّ هو:

١" ـ أن تتشكل في المناطق المشتملة على البنغال وآسام في الشمال الشرقي ومن البنجاب ومنطقة الحدود الشمالية الغربية وولايتي السند وبلوجستان في الشمال الغربي من الهند (أي مناطق باكستان) حيث يُشكّل المسلمون الأكثرية الساحقة، دولة مستقلة ذات سيادةٍ وأن تتخذ التدابير الحاسمة لإقامة هذه الدولة دون تأخير.

٢" ـ أن يسنّ كل من شعبي باكستان وهندستان دستوراً لنفسه منفصلاً عن الآخر يتفق مع مبادئه.

٣" ـ أن تتمتع الأقليات في باكستان وهندستان بالحماية التي نصّ عليها قرار المؤتمر الإسلامي لجميع الهند الصادر في ٢٣ آذار ١٩٤٠ م (١٤ صفر ١٣٥٩ هـ) في لاهور.

٤" ـ إن قبول طلب المؤتمر الإسلامي بإقامة باكستان من غير تأخير هو شرط أساسي لتعاون المؤتمر في تشكيل الحكومة الانتقالية المركزية واشتراكه بها.

إن هذا القرار يعني بصراحة أن أية محاولةٍ لفرض دستور لهندٍ موحدةٍ أو اللجوء إلى أية تسويةٍ موقتةٍ، في المركز، خلافاً لطلب المؤتمر الإسلامي يجعل المسلمين أمام أمرٍ واحدٍ وهو المقاومة لمثل هذا الفرض بكل الوسائل الممكنة لضمان بقائهم العضوي.

وفي نهاية المؤتمر ردّد الجميع هذا الإعلان:

«إني أعلن بصراحةٍ، في هذا المقام، عن اعتقادي الجازم بأن أمن وسلامة ومستقبل المسلمين في شبه القارة الهندية منوط بقيام باكستان، وهو الحلّ الوحيد العادل للقضية الدستورية، وهو الذي يجلب السلام والحرية والرخاء لجميع الشعوب والجماعات الموجودة في شبه القارة الهندية العظيمة.

وأرى من واجبي أن أؤكد بصراحةٍ بأني سأُنفّذ بطيبة خاطر ودون تلكؤٍ

كل التوجيهات والتعليمات التي تصدر عن المؤتمر الإسلامي لعموم الهند لتحقيق أية حركةٍ يتبناها لبلوغ الهدف الوطني العزيز لباكستان.

وبما أني أؤمن بعدالة قضيتي وصدقها فإني أتعهد بأن أواجه أي خطرٍ، وأن أُقدّم أية تضحيةٍ يُطلب مني تقديمها»[1].

ردّ مقترحات البعثة الوزارية:

اجتمع مجلس الرابطة في ٦ و٧ رجب ١٣٦٥ هـ (٥ و٦ حزيران ١٩٤٦ م) واحتج على الانتقادات التي وردت في بيان البعثة الوزارية لفكرة باكستان، وأكّد أن دولة باكستان ذات السيادة هو هدف الرابطة الإسلامية الذي لا يمكن تغييره بحالٍ من الأحوال.

ورفض غاندي الاقتراح، ورفض التقسيم وذلك في ١١ شعبان ١٣٦٥ هـ (١٠ تموز ١٩٤٦ م) إذ رأى أن السيخ أعداء المسلمين الذين يكثرون في شرقي البنجاب سيكونون أقليةً في القسم (ب) الذي يضمّ أكثريةً مسلمةً، فلا يمكن أن يُستفاد من عداوتهم للمسلمين. وصرّح غاندي قائلاً: إن حزب المؤتمر يودّ أن يكون مُطلق الحرية والتصرّف فيما يُقرّره، وإنا لن نتنازل عن أي أمرٍ من أمورنا لأحدٍ.

(١) يلاحظ أن البارزين في المؤتمر كانوا أصحاب عواطف إسلامية، وأهل مصالح وسياسة، ركبوا الموجة، وبرزوا، ولم يكونوا أصحاب فكر وعقيدة، وهذا أصلاً خط القائمين على حزب الرابطة الإسلامية، وأما العامة فتندفع أيضاً بالعاطفة، لذا لم يرد ذكر تطبيق الشريعة الإسلامية في دستور باكستان الذي سيوضع، ولم يبحث هذا الموضوع. كما يلاحظ أنه لم يرد اسم ولاية كشمير التي تضم أكثرية مسلمةً، فهل لأن حاكمها غير مسلم؟ وإذا كان كذلك فلماذا لم يرد ذكر الولايات التي يحكمها مسلمون مثل حيدرآباد وجوناكاد. كما يلاحظ أن ولاية آسام، والبنجاب الشرقية، والبنغال الغربية لم تدخل فيما بعد في الولايات التي شكلت باكستان، أخذاً باقتراحات البعثة الوزارية.

الوزارة المقترحة:

أكّد نائب الملك وبعثة الحكومة في ١٧ رجب ١٣٦٥ هـ (١٦ حزيران ١٩٤٦ م) في بيان لهم ضرورة تشكيل حكومةٍ هنديةٍ مُمثّلةٍ للشعب بأقلّ تأخيرٍ ممكن. وفي الوقت نفسه وجّه نائب الملك دعوة إلى أربعة عشر رجلاً من الأعيان للاشتراك في الحكومة المقترحة، وأنها ستضمّ خمسةً من المسلمين ومثلهم من الهندوس وواحداً من النصارى، وواحداً من السيخ، وواحداً من المجوس (البارسي) وآخر من المنبوذين. وقد وافقت الرابطة على الاشتراك في هذه الحكومة على حين رفض حزب المؤتمر.

دعا نائب الملك نهرو لتشكيل حكومة موقتة فقبل نهرو الذي رفض شروط الرابطة للاشتراك بالحكومة، فامتنع محمد علي جناح من المشاركة بالحكومة.

احتجت الرابطة الإسلامية، واحتجّ المسلمون في ١٩ رمضان ١٣٦٥ هـ (١٦ آب ١٩٤٦ م) وقامت مظاهرات في مدينة (كلكتا)، واصطدموا مع الهندوس، ووقع مائة قتيل من الطرفين، وسمع المسلمون في مدينة (بومباي) فخرجوا بمظاهرات، وخشي نائب الملك مغبة ذلك، فطلب مشاركة الرابطة، وتوسّط أمير بهوبال، وفشلت الوساطة.

تدخل نائب الملك، وطلب من محمد علي جناح ترشيح خمسة أسماء. ثم اختلفوا على توزيع الوزارات، فأراد حزب المؤتمر الهندي وزارات الداخلية، والخارجية، والمالية، والتجارة، ولكن تدخّل نائب الملك، وأعطى حزب الرابطة وزارتي المالية والتجارة، وقدّم محمد علي جناح لهاتين الوزارتين (آصف علي) وزوجته هندوسية، وأحد المنبوذين.

وامتدت الفتنة إلى الهند كلها، وخاصةً ولاية (بيهار) حيث اشتدّ القتال، فعمل الهندوس على قتل كل من ينتسب إلى حزب المؤتمر من المسلمين، فنكب أكثر من خمسة ملايين مسلم. كما أخذ الهندوس يفتكون

بالتجار القادمين من دلهي للبيع في مناطق أعياد الهندوس، ولم يستمع أحد لنداءات الهدوء.

دعا رئيس الوزراء البريطانية إلى لندن محمد علي جناح ولياقت علي خان من المسلمين، ونهرو وبتيل من الهندوس، وبالديف سنغ زعيم السيخ، للمشاورة.

رفض نائب الملك والبعثة تشكيل الحكومة وعادت البعثة في ٣٠ رجب ١٣٦٥ هـ (٢٩ حزيران ١٩٤٦ م) إلى أوربا.

وكانت قد عقدت اللجنة العاملة للرابطة الإسلامية ومجلسها اجتماعاً في مدينة بومباي في الأول من رمضان ١٣٦٥ هـ (٢٩ تموز ١٩٤٦ م) حيث سحب المجلس موافقته السابقة على مقترحات بعثة الحكومة، وندد في بيان آخر أصدره أيضاً بالحكومة البريطانية وبحزب المؤتمر، وأعلن أن الوقت قد حان للعمل المباشر لتحقيق هدف إنشاء باكستان.

وفي ١٥ رمضان ١٣٦٥ هـ (١٢ آب ١٩٤٦ م) دعا نائب الملك الزعيم الهندي باندت نهرو ليبحث معه تشكيل حكومة موقتة فوراً، وتألفت الحكومة مباشرة برئاسة نهرو، وضمّت اثني عشر عضواً بينهم ثلاثة من المسلمين، وأقسمت اليمين الدستورية في ٥ شوال ١٣٦٥ هـ (الأول من أيلول ١٩٤٦ م)، ونتيجة موقف حزب المؤتمر فقد اندلعت الاضطرابات وحوادث العنف في أنحاء الهند جميعها.

وفي ٢ محرم ١٣٦٦ هـ (٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ م) طلبت حكومة صاحب الجلالة من نائب الملك أن يسافر إلى لندن بالطائرة مع ممثلين عن حزب الرابطة، والمؤتمر، وطائفة السيخ للمشاورة فسافر بعد أربعة أيام ومعه محمد علي جناح، ولياقت علي خان، ونهرو، وبالديف سنغ، وجرت المناقشات حول مقاطعة الرابطة الإسلامية للمجلس التأسيسي.

استمر النزاع بين الرابطة وحزب المؤتمر، ووجدت بريطانيا أنه لا

فائدة من استمرار المفاوضات مع المسلمين والهندوس فأعلن رئيس الوزارة البريطانية (كلمينت أتلي) في ٢٩ ربيع الأول ١٣٦٦ هـ (٢٠ شباط ١٩٤٧ م) أن الحكومة البريطانية قررت تسليم السلطة إلى الهنود في تاريخ لا يتجاوز (شهر حزيران من عام ١٩٤٨ م) شعبان ١٣٦٧ هـ.

استدعي نائب الملك اللورد (ويفل) وعُيِّن مكانه اللورد (مونتباتن)، وقد غادر (ويفل) الهند في الأول من جمادى الأولى ١٣٦٦ هـ (٢٣ آذار ١٩٤٧ م).

جاء (مونتباتن) إلى الهند للإشراف على تنفيذ هذه القضية ومعه التعليمات الكافية لإنشاء حكومة مُوحّدة. وعندما وصل إلى الهند أعلن أنه من أنصار فكرة وحدة الهند، وحاول إقناع زعماء الهندوس بطريقته فلم ينجح، وحصل على عكس رغبته، ثم ذهب إلى لندن في ١٠ رجب ١٣٦٦ هـ (٣٠ أيار ١٩٤٧ م). ليبحث خطةٍ جديدةٍ بديلة.

الخطة الجديدة: أعلن رئيس وزراء بريطانيا في (١٤ رجب ١٣٦٦ هـ ـ ٣ حزيران ١٩٤٧ م)، أكّد فيها أنه ليس للحكومة البريطانية أي نية لوضع دستور نهائي للهند، فهذا أمر من شأن الهنود أنفسهم، كما أنه ليس في الخطة شيء يحول دون إجراء مفاوضات بين الجاليات من أجل توحيد الهند. كما أنه ليس في نية الحكومة قطع أعمال المجلس التأسيسي.

ومن المعلوم أن الرابطة الإسلامية لم تشارك في أعمال المجلس التأسيسي، وترى الحكومة البريطانية أن هذه الخطة قد تدفعها للمساهمة وإرسال مبعوثيها.

وفي الخطة تقسيم البنغال، وأخذ إقليم سيلهت من أسام وضمه إلى البنغال الشرقية، وكذلك تقسيم البنجاب.

وترى الخطة السرعة ونقل السلطة فوراً، على أساس أن الموعد المضروب غدا قريباً وهو شعبان ١٣٦٧ هـ (حزيران ١٩٤٨ م).

اجتمع مجلس الرابطة الإسلامية في مدينة دلهي في ٢١ رجب ١٣٦٦ هـ (١٠ حزيران ١٩٤٧ م)، وأعرب عن ارتياحه لإيقاف العمل بخطة البعثة الوزارية، ولكنه لم يستطع أن يقرّ تقسيم البنجاب، والبنغال كما جاء في الخطة الجديدة، غير أنه أعطى الصلاحيات لمحمد علي جناح بالتصرّف وقبول المبادئ الجوهرية الواردة في الخطة.

اجتمعت لجنة حزب المؤتمر لعموم الهند في ٢٥ رجب ١٣٦٦ هـ (١٤ حزيران ١٩٤٧ م) وقرر الموافقة على هذه الخطة.

وصوتت كل من البنغال الشرقية، والبنجاب الغربية، والسند، وبلوشستان، وإقليم الحدود الشمالية الغربية إلى جانب باكستان.

وفي ٢٥ شعبان ١٣٦٦ هـ (١٤ تموز ١٩٤٧ م) قُدّم إلى المجلس النيابي البريطاني قرار استقلال الهند مؤلفاً من عشرين مادة وثلاثة جداول. وقد أقرّ مجلس العموم القرار في اليوم التالي، وأقرّه مجلس اللوردات بعد يوم أيضاً، وحاز القرار على التصديق الملكي في ٢٩ شعبان ١٣٦٦ هـ (١٨ تموز ١٩٤٧ م)، وقد جاء فيه: «تنشأ اعتباراً من ٢٧ رمضان ١٣٦٦ هـ (١٤ آب ١٩٤٧ م) دولتان مستقلتان من طراز (الدومنيونات)[1] في الهند، تعرف إحداهما بـ(الهند) وثانيتهما (باكستان)، وسيكون في كل دولةٍ حاكم عام يدير الدومنيون يتم تعيينه من قبل صاحب الجلالة. أما المقاطعات الأخرى والإمارات فلم يكن للهند رأي واحد، وإنما عدة آراء حسبما تقتضي مصلحتها، فترى في بعض المقاطعات أن ينظر إلى رأي السكان وذلك حينما يكون الحاكم غير هندوكي، أو عندما تكون أغلبية

(١) الدومنيونات: مستعمرات لها نظام حكم ذاتي، حيث يكون للمستعمرة استقلالها الداخلي، وحكومتها الخاصة، ومجلسها النيابي مع بقاء ارتباطها بالتاج البريطاني، وخضوعها لإشراف الحاكم العام الذي تعينه بريطانيا، وهذا النظام أوجدته إنكلترا، وهو خاص بمستعمراتها.

السكان من الهندوس، على حين ترى في مقاطعاتٍ ثانية أن ينظر إلى رأي الحاكم وذلك عندما يكون الحاكم هندوسياً متعاطفاً مع أبناء عقيدته لو عندما لا تكون الأكثرية للهندوس. أما نائب الملك (مونتباتن) فكان يرى أن تلتحق هذه المقاطعات والإمارات بإحدى الدولتين، كما يمكنها أن تبقى مستقلةً، وقد نشأ خلاف حول وضع بعض المقاطعات، وهي:

١ ـ جوناكاد:

وهي مقاطعة ساحلية في غربي الهند، في شبه جزيرة كوجرات، تبلغ مساحتها حوالي ثمانية آلاف كيلو متر مربع، يحكمها أحد المسلمين، وتبلغ نسبة المسلمين فيها ٩٪ من مجموع سكان المقاطعة البالغ عددهم ثلاثة ملايين.

وقد رأى الحاكم أن ينضم إلى باكستان، غير أن الهند عارضت ذلك، فاقترح إجراء استفتاء، فعارضت الهند ذلك أيضاً، وأرسلت إلى المقاطعة قوةً كبيرة اكتسحت أرضها، وضمتها إليها، وطردت الحاكم المسلم، ورضيت إنكلترا بهذا، وسكتت عنه ثم باركته.

٢ ـ حيدر أباد:

وتقع في هضبة الدكن، وسط الهند، تبلغ، مساحتها ثلاثمائة وخمسين ألف كيلو متر مربع، أي أكبر من مساحة بلاد الشام، ويزيد عدد سكانها على ثلاثة عشر مليوناً، يحكمها رجل مسلم، وقد رأى في بداية الأمر أن يلتحق بباكستان، ثم قدّر بُعد بلاده عنها، فرأى أن يبقى مستقلاً، ولكن الهند رفضت هذا الرأي، فاقترح الاستفتاء، مع أن نسبة المسلمين في حيدر أباد لا تزيد على ١٠٪ من مجموع سكان المقاطعة فرفضت أيضاً هذا الرأي، ورفضت استفتاءً تقوم به الأمم المتحدة، وادّعت الهند حججاً واهية، ثم قامت بهجوم كاسح على مقاطعة حيدر أباد في ١٢ شوال ١٣٦٧ هـ، واحتلتها بعد مقاومةٍ ضئيلة، بعد وفاة محمد علي جناح

بيومين. ورضيت إنكلترا، وسكتت الأمم المتحدة، وهل كان بالإمكان أن يحدث هذا فيما لو احتلّت باكستان إحدى هاتين المقاطعتين أو إحداهما؟.

٣ ـ كشمير:

ستفرد لها الفصل التالي ـ إن شاء الله ـ لما لها من أهمية، ولاستمرارها مشكلةً قائمةً، وتقع الخلافات والصراعات بل والحروب بين هند وباكستان بسببها.

٤ ـ نيبال، وبوتان، وسيلان، وسكيم:

هذه مقاطعات لم تدخل ضمن التقسيم، وإنما شكلت دولاً مستقلةً، وتضمّ نسبةً من المسلمين، ويمكن الرجوع إليها في الجزء [٢٢] من هذا الكتاب، وهو الجزء المخصص للأقليات المسلمة في العالم، ولكن انضمت «سيكم» إلى الهند عام ١٣٩٦ هـ.

٥ ـ غـوا:

احتفظ البرتغاليون بهذا الميناء على الساحل الغربي، وهو من المستعمرات الأولى التي أنشأها المستعمرون الصليبيون البرتغاليون.

٦ ـ بونديشيري:

احتفظ الفرنسيون بهذا الميناء الواقع على ساحل الهند الشرقي، وهو من المراكز الرئيسية التي أنشأها الفرنسيون في بلاد الهند.

ويمكن أن نُوضّح بعض الجداول آثار التقسيم الذي تمّ:

مساحة الهند قبل التقسيم	٤،٣٦٠،٠٠٠ كيلو متر مربع
عدد سكان الهند قبل التقسيم	٤٤٠،٠٠٠،٠٠٠ مليون نسمة

وقد قسمت على الشكل الآتي:

الدولة	المساحة	السكان
جمهورية هندستان	٣,٢٦٢,٠٠٠	٣٥٦,٠٠٠,٠٠٠
جمهورية باكستان	٩٤٣,٠٠٠	٨٠,٣٠٠,٠٠٠
ولاية كشمير	١٥٥,٠٠٠	٣,٧٠٠,٠٠٠
	٤,٣٦٠,٠٠٠	٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠

وقد بقيت أقليات في كلتا الدولتين اللتين نشأتا عن هذا التقسيم وهي أقليات ذات نسبة عددية يحسب لها حساب.

١ً - في هندستان: كانت المجموعات العقيدية في جمهورية هندستان إثر التقسيم كما يأتي:

الهندوس	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٤٪
المسلمون	٤٢,٧٣١,٩٩٦	١٢٪
النصارى[1]	٥,٥٩٢,٤١٩	١,٥٪
السيخ[2]	٤,١١٤,٧٤١	١,١٪

(١) تنتشر النصرانية بشكل خاص على السواحل، وفي دهلي، ويقيم أكثر أتباعها في ولاية (ترافنكور) في جنوبي الهند، حيث يشكلون ثلث السكان، ثم في مدراس، وقد نشطت الإرساليات التنصيرية أثناء الاستعمار الصليبي.

(٢) السيخ: أسس عقيدة هذه الفرقة الضالة (غورو) أي المعلم متأثراً بالهندوسية والإسلام، في أواخر القرن العاشر الهجري، وقد منحه السلطان (أكبر) عام ٩٨٦ هـ (١٥٧٧ م) قطعةً من الأرض بنيت عليها مدينة (أمريتسار)، وهي مكان مقدس عند السيخ، ويزيد عددهم على عشرة ملايين، ويحرّمون قصّ الشعر وخاصة الشارب واللحى. ولد مؤسس هذه العقيدة بالقرب من مدينة (لاهور)، ويدّعي أتباعه أنه ذهب إلى مكة حاجاً، وقرأ القرآن، وهناك عرف أنه إله. وأقام =

الجينيون[1]	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٦٪
الراجبوت[2]	٣,٢٢٤,٠٠٠	٠,٨٪
الوثنيون[3]	٢١٠,٨٠٠	
البارسيون[4]	١٢٦,٠٠٠	
اليهود	٤٤	
	٣٥٦,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪

٢ً - في باكستان:

المسلمون[5]	٧٣,١٢٣,٠٠٠	٨٨,١٪
الهندوس[6]	٨,٩٦٤,٠٠٠	١٠,٨٪

= لهم (رانجيت سنغ) دولةً في البنجاب عام ١٢٢٤ هـ، وتوثّقت العلاقة بينهم وبين الإنكليز، واشتركوا معهم في الحرب ضدّ الأفغان، وانتهت هذه الدولة بموت مؤسّسها (رانجيت سنغ) عام ١٢٥٥ هـ.

(١) الجينيون: يعتقدون أصغر الحشرات وأحقرها وكل ما في الطبيعة من ذي الروح أن له صفة الألوهية لذا فهم يقدسونه ويمتنعون عنه الأذى.

(٢) الراجبوت: ويعيشون في المنطقة المسماة باسمهم، ويعتقدون أنهم منحدرون من النار، وربما ادعى بعضهم أنه مسلم، وادعى الآخر أنه وثني.

(٣) الوثنيون: وهم قلة يعيشون في شمالي البلاد، في سفوح جبال هيمالايا، يحرّمون القتل، غير أنهم يأكلون اللحم.

(٤) البارسيون: أو الفرس، وهم من أتباع زرادشت، ويعرفون بالمجوس، وهم من عبدة النار ويقيم معظمهم في مدينة (بومباي) وما حولها.

(٥) تختلف نسبة المسلمين بين جناحي باكستان إذ تبلغ ٨٠,٤٪ في الجناح الشرقي بينما هي ٩٧,٢٪ في الجناح الغربي، ولكن تتسلل بينهم - مع الأسف - طائفة الإسماعيلية التي تتركز في مدينة كراتشي، وهي بالأصل ليست من المسلمين، وكذا فرقة القاديانية التي تتركز في مدينة لاهور، وهي جماعة كافرة لا تمت إلى الإسلام بصلة. ومعظم الشيعة يتركزون في الجناح الغربي.

(٦) الهندوس: ويتجمعون في الجناح الشرقي من باكستان، وتصل نسبتهم هناك إلى =

النصارى[1]	٦٦٤,٠٠٠	٠,٨٪
البوذيون[2]	٢٤٩,٠٠٠	٠,٢٩٩٪
المجوس[3]	٥,٠٠٠	٠,٠٠٦٪
	٨٣,٠٠٥,٠٠٠	١٠٠٪

لم يتمّ التقسيم بسهولة فقد عمل الهنادك على تفريغ شحنات من حقدهم في الوقت قبل أن يفلت المسلمون من أيديهم، وتقام الحدود كحواجز تمنعهم من الوصول إلى أهدافهم. فقد وقعت مذابح أشد من المذابح التي وقعت قبل التقسيم حيث أحرق الهندوس والسيخ القطارات التي تنقل المسلمين من المناطق التي ستخضع للحكومة الهندية إلى المناطق التي ستحمل اسم باكستان. وقامت الفتنة في البنجاب الشرقية التي معظم سكانها من الهندوس والسيخ، وقد فُصلت عن باقي البنجاب التي عُرفت باسم البنجاب الغربية والتي أصبحت ضمن دولة باكستان، واستمرّت الفتن حتى خرج المسلمون جميعاً من هذه المقاطعة «بنجاب الشرقية»، وتعرّض المسلمون أثناء ذلك للقتل والحرق وسبي النساء في المدن والقرى ومحطات السكك الحديدية، وربما يصعب تفصيل هذه الأحداث لكثرتها ولما فيها من مآسي تقشعر لها الأبدان، ويندى لها جبين الإنسانية، وعمّت هذه الحوادث أكثر المناطق، وخاصة دهلي، وفي بنجاب الشرقية حيث قتل مائتا ألف مسلم خلال يومي ١٤ و١٥ شوال ١٣٦٦ هـ في مدينة أمريتسار.

٪١٨,٤ من مجموع سكان ذلك الجناح، بينما يشكلون ٪١,٦ في الجناح الغربي.

(١) النصارى: يتركّزون في باكستان الغربية لم أعلنوا بالازدياد في باكستان الشرقية.

(٢) البوذيون: ويتجمّعون في الجناح الشرقي.

(٣) المجوس: وجلّهم في الغربية في مدينة كراتشي.

الباب الثاني

ولاية كشمير

كشمير

تعريف:

إن لكشمير أهميةً خاصةً في هذه الظروف فهي بالإضافة إلى كونها منطقة نزاعٍ بين دولتين من كبريات دول آسيا، وهما باكستان والهند، ويمكن أن ينفجر الصراع بينهما في كل وقتٍ، وتقع الحرب بسبب كشمير بصورةٍ مفاجئةٍ كما حدث عام ١٣٨٥ هـ. فهي تقع أيضاً في منطقةٍ تتاخم دولاً من أكبر دول العالم وهي: الإمبراطورية الروسية، والصين، ولكلٍ منهما رأي في النزاع الباكستاني - الهندي ومصالح تقتضي بأن يُساعد كل منهما طرفاً دون الآخر، وربما جرّ هذا الوضع هذه الدول إلى حربٍ عالميةٍ. هذا بالإضافة إلى المذابح التي تحدث فيها بين المدة والأخرى، والتي تهزّ العالم بوحشيتها، ويتطلّع الناس لمعرفة أسبابها وأبعادها.

كشمير منطقة جبلية تقع بين الصين شرقاً، وباكستان غرباً، وبين باكستان والهند جنوباً، والصين وأفغانستان شمالاً. تنتصب في شرقها جبال (قره قورم) التي ترتفع قممها إلى أكثر من ثمانية آلاف متر، كما ترتفع جبال (لداخ) و(زسكار) في الجنوب الشرقي إلى ستة آلاف متر، وجبال (هيمالايا) التي ترتفع في هذه المنطقة إلى خمسة آلاف متر، وتمتدّ في الشمال الغربي جبال (هندكوش)، وفي الغرب يوجد وادي (كشمير) في الشمال، ووادي (جمو) في الجنوب، وبينهما جبال (بانجال)، ويعدّ هذان الواديان تتمةً لسهول باكستان.

والمناخ بارد جداً في فصل الشتاء لطبيعة البلاد الجبلية، إذ تغطي الثلوج الجبال أكثر أيام العام، أما الصيف فمعتدل في الجبال حار في الأودية.

وتجري الأنهار في هذه المنطقة، وإن كانت الأمطار غير ثابتة الغزارة، فقد تهطل بكثرة وتفيض الأنهار، أو تشحّ في سنوات أخرى، وينخفض منسوب المياه، وأشهر هذه الأنهار نهر (السند) الذي يخترق منطقة (لداخ) و(سكاردو)، ويتجه نحو الشمال الغربي فيرفده نهر (جلجت) ثم يدخل باكستان، ويتجه نحو الجنوب الغربي. ونهر (جهلم) الذي يمرّ في وادي (كشمير)، ويدخل باكستان، ويرفد نهر (السند). ونهر (شناب) الذي يمرّ في وادي (جمو)، ويدخل باكستان، ويرفد نهر (السند) أيضاً.

تعدّ بلاد كشمير زراعية بالدرجة الأولى حيث تقوم المزروعات في الأودية، وعلى سفوح الجبال. ومن الزراعات ما هو مروي، ومنها ما يعتمد على ماء المطر، وأشهر المزروعات: (الرز وهو الغذاء الرئيسي للسكان، وتعدّ كشمير، والبنغال، والسند أهم مناطق زراعة الرز في شبه القارة الهندية، ثم هناك القمح، والشعير، والذرة، والقطن، والتوت الذي تربّى عليه دودة القزّ لإنتاج الحرير، والزعفران، والتبغ، وتقوم زراعة مختلف أنواع الفاكهة التي تحتاج إلى منطقة باردة كالتفاح، والدراق، والخوخ، وتعدّ باكستان سوقاً لفاكهة كشمير.

وتُغطي الغابات مساحاتٍ لا بأس بها من البلاد، وتُقدّم ٢١٪ من مجموع واردات كشمير، إذ تُصدّر ٩٠٪ من أخشابها، وتستهلك ١٠٪ فقط، وترسل الفائض بواسطة الأنهار إلى غربي البنجاب.

وتقوم في البلاد الصناعة اليدوية، وأشهرها الحياكة، والنقش على الخشب، وصناعة الفضة، ولها في ذلك شهرة عالمية. ونسج الحرير، ويوجد في العاصمة (سرينغر) معمل للحرير من أكبر مصانع العالم.

ويتكلم السكان لغةً جبليةً خاصةً، تشبه لغة البنجاب إلى حدٍّ ما، وهي من أصل سنسكريتي، ونرى فيها أثراً واضحاً من اللغة الفارسية.

يلبس الرجال عمامات حمراء، وسراويل ضيقة على الأرجل، أما النساء فيساعدن الرجال في أعمال الزراعة، ويلبسن جلابيب فضفاضة، ويضعن على رؤوسهن قلنسوة، تُسمّى «قصابة»، وملاءة تربط بالقلنسوة. أما حديثاً فأصبح الرجال والنساء يلبسون الأزياء العصرية، أو يلبس الرجال «الشيرواني» أي زي مسلمي باكستان، أما النساء فيلبسن الزي الهندي للنساء المعروف بـ«الساري».

ويحمل السكان في الشتاء معهم «المدافئ»، من شدّة البرد، وتستعمل هذه المدافئ في البيوت، وتصنع من الطوب، ويُحاط بها كساء خشبي من الخارج.

ولون بشرة السكان الأبيض، وهم أذكياء بالفطرة، ضخام الأجسام، وأشهر قبائلهم: الشيخ، السيد، المغول، الباتان، وهذه قبائل إسلامية، أما قبائل الهنادك فأشهرها: البانديت، وريشي، وقبائل البانديت متعصّبون جداً للبراهمية.



لمحة تاريخية:

وصل المسلمون إلى شمالي بلاد الهند منذ القرن الثاني للهجرة، وفتحوا أكثر المناطق الشمالية باستثناء كشمير لمناعتها الجبلية، واستمر الهنادك يحكمونها، وتنتشر فيها البوذية تارةً، وينسحب أفرادها نحو الصين تارةً أخرى حتى أيام التتار، وفي هذه الأثناء حاول محمود الغزنوي فتحها، فلم يُقدّر له. وفي أواخر القرن الثامن الهجري اعتنق ملكها البوذي (رينغن شا) الإسلام على يد الداعية (بلبل شاه)، وسمّى نفسه (صدرالدين)، وكان هو الحاكم المسلم الأول على كشمير، وأسلم معه عدد غير قليلٍ من الرجال الكبار في مجالات الحياة المختلفة، كما أسلم عدد كبير من سكان الولاية، وابتدأ الإسلام ينتشر في تلك الأرجاء، وابتدأ معه تاريخ كشمير يدخل مرحلةً جديدةً، حيث تخلّص السكان من اضطهاد الهنادك، واستمرّ الحكم الإسلامي فيها حتى عام ١٢٣٤ هـ حيث استولى عليها السيخ.

عندما دخل تيمور الهند عام ٨٠١ هـ كان يحكم كشمير الملك (إسكندر) منذ عام ٧٩٣ هـ (١٣٩٠ م) فلم يغزها تيمور، وإنما أرسل إلى حاكمها الملك إسكندر فيلين هديةً منه لما سمعه من حسن معاملته لرعيته.

ولما حكم الملك (أكبر) الهند (٩٦٣ - ١٠١٤هـ) بسط نفوذه على كشمير عام ٩٩٣هـ (١٥٥٧م)، وأصبحت مدينة «سرينغر» عاصمة كشمير مقرّاً لنائب الملك، واستمرّ حكم المغول لكشمير حتى عام ١١٦٤هـ (١٧٥٢م)، وشهدت البلاد خلال هذه المرحلة أفضل أيام تاريخها.

وجاء الأفغان بعد أن ضعف الحكم المغولي، وسيطروا على كشمير، واستمرّ حكمهم لها مدة تسعٍ وستين سنة (١١٦٤ - ١٢٣٤ هـ) حيث ضعف حكمهم للتدخل الإنكليزي في شؤون الأفغان، وتمكّنت مجموعة السيخ من فرض سيطرتها على كشمير.

حكم السيخ كشمير مدة ثمانٍ وعشرين سنة (١٢٣٤ - ١٢٦٢ هـ)،

وكان عهداً أسود على البلاد حيث انتشر الظلم وسوء المعاملة، وكان التعصّب قوياً ضد المسلمين، فأهرقت الدماء ظلماً، وأحرقت المساجد، واستعمل بعضها اصطبلاً للخيول، وقام المسلمون بعدة ثوراتٍ ضدّ السيخ، ثم جاء الإنكليز وأخذوا كشمير من السيخ عام ١٢٦٢ هـ (١٨٤٦ م).

باع الإنكليز كشمير بمبلغ سبعة ملايين ونصف المليون روبية إلى أسرة (الدوغرا)[1] لمدة مائة سنةٍ ميلاديةٍ (١٨٤٦ - ١٩٤٦ م) بموجب اتفاقية عرفت باسم (اتفاقية أمرتسار) إذ وقعت الاتفاقية في مدينة أمرتسار قاعدة السيخ. وكان من الطبيعي أن يدبّ الفزع في قلوب الشعب الكشميري الذي يُشكّل المسلمون معظمه، لذا وجد الإنكليز أنه من الضروري - مكراً وخداعاً - أن يحصلوا على تعهدٍ من (الدوغرا) بأن يحكموا رعيتهم المسلمة بالعدل، وكان كل حاكمٍ من هذه الأسرة يتولّى الأمر يأخذ على نفسه هذا التعهد، غير أنه لم يكن سوى كلامٍ مكتوبٍ على الورق، على حين كان الظلم هو السائد.

وظلّ المسلمون طيلة قرنٍ كاملٍ مكبّلين بأغلال العبودية في بلاد استحوذ عليها حكامها من أسرة (الدوغرا) عن طريق الشراء، وعدّوها ضيعةً خاصةً، ولم يكن وجود الحكومة إلا خدمةً لأغراض (المهراجا)[2] وأطماعه، ومن أجل ذلك فُرضت الضرائب الفادحة على أبناء الشعب، واستُنزفت ثمار كدّهم، وأقوات يومهم، ولم يكن ليستثنى من ذلك أي شخصٍ مهما كان فقيراً أو معدماً أو ضعيفاً بائساً. فإن أسرة (الدوغرا) دفعت الثمن لتحصل على أضعافه دون أية نظرةٍ إنسانيةٍ، واستبدّ بالسكان دون أية عاطفةٍ أو رحمةٍ، ومن غير النظر إلى أية قيمةٍ من القيم الأخلاقية أو الإنسانية إذ كان

(١) الدوغرا: فرع من قبيلة الراجبوت، كانوا يقطنون مقاطعة (جمو)، وتوصّل أحد رجالهم إلى حكمها، وعمل أكثر أفرادها بالجندية ارتزاقاً.

(٢) المهراجا: لقب هندوكي يُطلق على الحاكم.

الحكام يتصرّفون بالناس كأنهم عبيد عندهم، وُجِدوا لخدمتهم وتحقيق رغباتهم وشهواتهم.

ولقي المسلمون أشد أنواع الاضطهاد والتنكيل، فهم ليسوا على عقيدة (المهراجا) ولا من جنسه، لذلك حُرموا من الوظائف الإدارية كبيرها وصغيرها. وبينما كان الهنادك أحراراً في حمل السلاح كان على المسلم أن يُواجه عراقيل كثيرةً ومصاعب جمةً للحصول على رخصة حمل سلاحٍ. وإذا ما أسلم الهندوكي فقد أملاك آبائه، وإذا ما ارتدّ المسلم أُتيحت له فرص المعيشة على أحسن وجه، وكان هناك قيود مفروضة على كثيرٍ من شعائر دينه فمثلاً كان ذبح البقرة لأكلها أو لتقديمها أضحية في العيد الأضحى يُعدّ جريمةً كبرى يُحكم على مرتكبها بالإعدام، وبقي هذا الحكم حتى عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤ م) حيث خفض إلى السجن عشر سنواتٍ من الأشغال الشاقة. وهكذا عاش ٨٠٪ من الشعب الذي يحكمه (المهراجا) في بؤسٍ وشقاءٍ وفقرٍ مدقعٍ، وساد الولاية الإرهاب والظلم[1]، وأُريقت الدموع والدماء مدراراً، واضطر آلاف السكان إلى الهجرة من مواطنهم إلى ولاية البنجاب حيث وجدوا الازدهار والنعيم بالنسبة إلى ما كانوا عليه. وكان (المهراجا) يمنع صدور الصحف، ويُعطّل بعضها. وأهانت حكومة (المهراجا) شعور المسلمين، وأجبرت بعضهم على السجود للأصنام قسراً، فقامت ثورة عام ١٣٥٠ هـ، وجاء المتطوّعون إلى كشمير، ولم تهدأ الثورة إلا بنزول الجيش الإنكليزي الذي نزل ليُساعد الظالم ويحميه، ويثني على جهوده، ويعمل على إخراس المظلوم ومنعه من طلب الإنصاف، ويقول له: إن المسلم لا حق له في هذه الحياة فإن أرادها فهو ليس سوى عبدٍ ما بقي على عقيدته.

(1) توالى ثمانية وعشرون رئيس وزارة على كشمير خلال قرن من الزمن هو مدة حكم أسرة (الدوكرا) لم يكن بينهم مسلم واحد. وأن الجيش كان مؤلفاً من ثلاثة عشر فوجاً، ولا يضم سوى فوج ونصف من المسلمين رغم أن نسبتهم ٨٠٪ من مجموع سكان الولاية.

وعندما أُسس محمد علي جمعية الخلافة نشأت لها فروع في ولايات الهند كلها، وكان (ميرواعظ يوسف شاه) من أشهر علماء كشمير من بين الذين ساهموا في ظهور تلك الجمعية، وهذا ما ساعد على نمو شيءٍ من الوعي السياسي، إضافةً إلى ما وقع من أحداثٍ متلاحقةٍ، إذ هدّم الهنادك مسجداً في بلدة (رياسي)، ومنعوا جمعاً من المسلمين في بلدة (كوتلي) من إقامة الصلاة، وفي (جمو) دنّس ضابط أمنٍ هندوكي المصحف الشريف، واعتقل في مدينة (سرينغر) مسلم يُدعى عبدالقدير لانتقاده السياسة الدينية غير المنصفة، كل ذلك أثار حمية المسلمين فعقدوا عدة اجتماعاتٍ لبحث مشكلاتهم.

الفصل الأول

بعد إلغاء الخلافة:

نشأ من اجتماعات المسلمين تشكيل المؤتمر الوطني الإسلامي برئاسة الشيخ محمد عبدالله، ورغم هذا العنوان الإسلامي الواضح إلا أنه ضم عدداً من الهنادك، وحضر الجلسة الأولى التي كانت عام ١٣٥١ هـ أربعون ألف رجل، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على نقمة الشعب على (المهراجا) وسياسته وحكومته. ولكن بعد مدة انتبه المسلمون إلى أن مؤتمرهم كأنه فرع من حزب المؤتمر الهندي، وأن الشيخ محمد عبدالله ليس سوى منفّذ لتعليمات الزعيم الهندي (جواهر لال نهرو) لذا رجعوا إلى أنفسهم وشكّلوا المؤتمر الإسلامي الكشميري الذي انبثقت عنه (جبهة تحرير جمو وكشمير) أو أنها كانت الجناح العسكري له، واختير (شودري غلام عباس) رئيساً للمؤتمر الإسلامي، والذي دعا من أول يومٍ إلى إنقاذ هذه الولاية من براثن الملك الهندوسي (هري سنغ)، وانضمامها إلى دولة باكستان التي قدّم فكرة إنشائها الشاعر محمد إقبال في مؤتمر الرابطة الإسلامية في مدينة (إله آباد) عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م)، وأعلن رئيس المؤتمر الإسلامي أن هذا هو هدف حركته. ومع أن الحركة كانت إسلاميةً واضحةً في عنوانها وأهدافها إلا أن رعايتها كانت تشمل جميع أبناء الشعب الكشميري إذ كانت تُقدِّم المساعدات للطلبة الكشميريين المستحقين من المسلمين ومن غير المسلمين على حدٍّ سواء.

ولما رأى الهندوس النجاح الكبير الذي حققه المؤتمر الإسلامي، والتجاوب السكاني الواسع معه عملوا على تأسيس فرع لحزب المؤتمر الهندي في كشمير، وذلك بالتفاهم بين الحاكم الهندوسي (هري سنغ) وحزب المؤتمر الهندي المركزي الذي كان برئاسة (جواهر لال نهرو)، وكان ذلك عام ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م)، وكان هدف هذا الحزب الهندي ضمّ ولاية كشمير إلى الهند منذ الآن، والسعي لتكون إلى جانب هندستان فيما إذا انفصلت باكستان واستقلّت. والواقع أن هذا الحزب الجديد لم يكن سوى المؤتمر الوطني برئاسة الشيخ محمد عبدالله برز صراحةً بأهدافه، وجعل شعاره (اخرجوا من كشمير)، ويقصد بها أسرة (الدوغرا) على غرار شعار حزب المؤتمر الهندي (اخرجوا من الهند) ويعني الإنكليز.

وكان في عام ١٣٦٣ هـ حزبان رئيسيان في ولاية كشمير.

١ ـ حزب المؤتمر الإسلامي برئاسة (شودري غلام عباس)، وهو على صلة مع حزب الرابطة الإسلامية.

٢ ـ حزب المؤتمر الوطني برئاسة الشيخ (محمد عبدالله) ويأتمر بأوامر حزب المؤتمر الهندي، أو هو فرع منه.

وفي عام ١٣٦٣ هـ زار محمد علي جناح كشمير، والتقى بأعضاء الحزبين، وحاول التوفيق بينهما، والعمل على ضمّ حزب المؤتمر الوطني إلى حزب المؤتمر الإسلامي فرفض الشيخ محمد عبدالله ذلك.

وفي عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٤ م) قامت الثورة، وقاطع الحزبان المهراجا، وحكم على الشيخ محمد عبدالله بالسجن مدة ثلاث سنوات، وأرسل (نهرو) محامياً من حزب المؤتمر الهندي هو (آصف علي) ليدافع عن الشيخ محمد عبدالله.

وكان في كشمير عالمان هما: (ميرواعظ محمد يوسف شاه) الذي أسّس جمعية (نصرة الإسلام)، وهي أكبر جمعيةٍ تعليميةٍ، وكان هذا العالم معروفاً بكراهيته لفرقة القاديانية الضالة، والمتعاونة سياسياً مع المستعمرين

الصليبي الإنكليز. أما العالم الثاني فهو (ميرواعظ همداني)، فهو وإن كان على علمٍ غير أنه مغفل، واستغلّ المستغلّون غفلته، وأعطوه معلوماتٍ خاطئةٍ عن القاديانية، فكان يعطف على أتباعها، وكانوا على صلةٍ حسنةٍ به، وكان الشيخ محمد عبدالله رئيس حزب المؤتمر الوطني يُؤيّد واعظ همداني، ويستغلّ غفلته، ويقدّمه أحياناً فيستطيع أن يخدع بعض الناس بوجود عالمٍ إلى جانبه، وسيره إلى جانب أهل العلم، وهذا ما يقع ـ مع الأسف ـ في كثير من الجهات، حيث تستغلّ غفلة العلماء أو جهلهم، فيسيرون في كل اتجاه.

الاحتلال الهندوسي:

عندما تقرّر تقسيم الهند، وتمّ الاتفاق على ذلك، وافق الهندوس ظاهراً على هذه الاتفاقية، ولم يرضوا عنها ضمناً، وانتظروا الظروف والأحداث لنقضها، والتحكّم بالمسلمين ـ حسب قناعتهم ـ وقد صرّح بهذا (جواهر لال نهرو) لسياسي بريطاني في حديثٍ معه عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) حيث قال: «سنقوم بالموافقة على مطالبة محمد علي جناح لإقامة دولة باكستان المستقلّة، ولكن سنقوم فيما بعد بإيجاد السبل التي ستجعل قادة هذه الدولة يأتون إلينا ويطالبون بالانضمام إلى الهند»[1].

وفي تلك الأيام قرّر المؤتمر الإسلامي الذي كان يُمثّل الشعب في ولاية كشمير في الأول من رمضان ١٣٦٦ هـ (١٩ تموز ١٩٤٧ م) انضمام الولاية إلى باكستان. وكذلك قرّر الشبان المسلمون في الولاية أن يقوموا بالجهاد لتحرير الولاية وضمّها إلى باكستان.

وجاء وقت الاستقلال والانفصال ٢٧ رمضان ١٣٦٦ هـ (١٤ آب ١٩٤٧ م) فأسرع ملك الولاية الهندوسي من باب الخديعة والمكر وعقد

(١) كشمير المسلمة تناديكم فهل من مجيب؟ أليف الدين الترابي ـ الجماعة الإسلامية بولاية جامو وكشمير.

اتفاقية مع باكستان بأن يبقى الوضع على ما هو عليه من التعاون بين الولاية (كشمير) والدولة الناشئة (باكستان)، وبذلك أصبحت باكستان مسؤولةً عن الدفاع عن كشمير، وعن شؤونها الخارجية، وعن المواصلات وذلك لأن ولاية كشمير كانت قبل التقسيم تتبع السلطات المحلية الموجودة في مدينة لاهور، وهي مدينة بقيت ضمن الأراضي الباكستانية بعد التقسيم، وكان من المفروض أن تكون هذه الاتفاقية توطئةً للانضمام التام.



أخرج (المهراجا) من السجن الشيخ محمد عبدالله إظهاراً لحسن النية وخديعةً، وهو ليس عنه ببعيد، ولكنه في الوقت نفسه ألّف عصاباتٍ قتاليةً من الهنادك الكشميريين، ومن الذين جاءوا من الهند لهذا الغرض، وهاجمت هذه العصابات المسلمين، وقتلت منهم مائتين وسبعة وثلاثين

ألفاً. وقامت مظاهرةٌ من المسلمين كردِّ فعلٍ قائدها (جودري حميدالله خان) في ١٩ شوال ١٣٦٦ هـ (٥ أيلول ١٩٤٧ م) فأطلقت الشرطة النار على المتظاهرين الذين كانوا يُطالبون بانضمام كشمير إلى باكستان، وقبضت على أعدادٍ منهم فألقوا في غياهب السجون. وفي غرة ذي القعدة ١٣٦٦ هـ (١٦ أيلول ١٩٤٧ م) طالب مؤتمر الفلاحين في كشمير بانضمام الولاية إلى باكستان، لكن (المهراجا) رفض هذا الطلب. وقام بتوزيع الأسلحة على الهنادك، فقامت الثورة، وتدفّق المجاهدون لمساعدة المسلمين في كشمير، ولما رأى الشيخ عبدالله محمد ذلك خشي أن يفلت الأمر من يده، فأعلن وقوفه بجانب (المهراجا)، وتسلّم رئاسة حكومته، وقتل يومها من المسلمين اثنين وستين ألف مسلم[1]، ثم فرّ (المهراجا) هري سنغ إلى دهلي.

استطاع المجاهدون في كشمير تحرير جزءٍ من الولاية، وتشكّلت حكومة كشمير الحرة (أزاد كشمير) في ٩ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٩٤٧ م).

عقد (المهراجا) هري سنغ في دهلي حيث يُقيم بعد أن فرّ من عاصمته في كشمير اتفاقيةً مع الحكومة الهندية تتضمن ضمّ الولاية إلى الهند وذلك في ١٢ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ (٢٧ تشرين الأول ١٩٤٧ م)، غير أن هذه الاتفاقية غير صحيحة قانونياً لـ:

أولاً: كانت هذه الاتفاقية تتنافى مع قرار تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين مستقلتين: الهند وباكستان، وهذا القرار وافقت عليه الدولتان.

ثانياً: كانت هذه الاتفاقية تتعارض مع رغبات أغلبية سكان الولاية أي

---

(1) لا يريد الشيخ محمد عبدالله أن تذوب كشمير ضمن الاتحاد الهندي، كما لا يريد التحالف مع الهند وإنما يريد زعامة كشمير واستقلالها عن غيرها، فلو اتفق مع باكستان لضاعت زعامته لكثرة المسلمين، والصلة كبيرة مع باكستان، والحدود طويلة، على حين أن هذه الحدود بين كشمير والهند لا تزيد على ستين كيلومتراً.

المسلمين الذين اتخذوا قرار انضمام الولاية إلى باكستان، وكانوا يجتهدون لأجل ذلك.

ثالثاً: إن الملك الهندوسي (هري سنغ) الذي وقّع هذه الاتفاقية لم يكن حاكماً شرعياً للولاية، وذلك لأن اتفاقية (١٨٤٦ م) التي قد أصبحت أساساً للسيطرة الغاشمة لهذه العائلة على الولاية لم تكن اتفاقيةً شرعيةً على الإطلاق[1].

رابعاً: وقبل هذه الاتفاقية قد وقّع الملك نفسه اتفاقيةً لإبقاء الوضع كما كان مع دولة باكستان، فلهذا لم يكن له أن يُوقّع أية اتفاقيةٍ مع أية دولةٍ أخرى في هذه الصدد قبل إعلان إلغاء تلك الاتفاقية. هذا من ناحيةٍ ومن الناحية الثانية قد وقّع الملك هذه الاتفاقية بعد أن كان قد فقد السلطة على الولاية لفراره من العاصمة الكشميرية فلذا لم تكن لديه أية صلاحيةٍ شرعيةٍ لتوقيع هذه الاتفاقية.

فنظراً لهذه الوجوه والأوضاع يمكننا أن نقول بكل صراحةٍ أن هذه الاتفاقية بشأن انضمام ولاية جمو وكشمير المسلمة إلى الاستعمار الهندوسي لم تكن لها أية قيمةٍ من النواحي الدستورية والقانونية والخلقية، وحتى الاستعمار الهندوسي نفسه أيضاً كان يعرف هذه الحقيقة جيداً، لهذا نراه قد وعد الشعب الكشميري المسلم بأنه سيقوم بإجراء الاستفتاء لتقرير مصير الولاية، وإليكم نص ما كتب الحاكم العام للهند إلى الملك الهندوسي للولاية حين توقيع اتفاقية ١٢ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ (٢٧ تشرين الأول ١٩٤٧ م): «وفقاً لسياستنا إذ أصبحت مسألة انضمام ولايةٍ ما من المسائل الخلافية يرجع فيها إلى رأي الشعب، فإن حكومتنا بشأن انضمام ولاية جمو وكشمير إلى إحدى الدولتين تريد أن تُحلّ بالرجوع إلى الرأي العام فور إعادة الأمن والاستقرار إلى الولاية».

---

(1) كما أن اتفاقية (امريتسار) عام ١٨٤٦ م قد انتهى العمل بها بانتهاء مدتها عام ١٩٤٦ م إذ كانت لمدة مائة سنة.

ثم أكد جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند ذلك الوعد في برقيته التي بعث بها إلى رئيس وزراء باكستان لياقت علي خان في ١٦ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٤٧ م) قائلاً: «وإننا تعهدنا أن تسحب قواتنا العسكرية من كشمير بعد عودة السلام إليها على الفور، وأن تترك مواطنيها ليمارسوا حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وهذا التعهد لا نُعلنه أمام حكومتكم فحسب بل نُعلنه أمام أهالي كشمير وأمام العالم كله»[1].

ومع الأسف الشديد فإن هذه الاتفاقية الماكرة قد اتخذها الاستعمار الهندوسي الغاشم وسيلةً لإرسال جيشه للسيطرة على الولاية، والتحق هذا الجيش مع جيش الملك الهندوسي في الولاية ليشترك معه في مهمة قتل المسلمين وهتك أعراضهم. كما أعلنت الحكومة الهندوسية بأن الذين يرغبون بالهجرة إلى باكستان ستقوم الحكومة بمساعدتهم لتسهيل سفرهم إلى باكستان وتزويدهم بالسيارات الحكومية، فلهذا عليهم أن يجتمعوا في مكانٍ واحدٍ. ولكنهم عندما اجتمعوا في المكان المحدّد أطلقت عليهم النار فاستشهد حوالي نصف مليون من المسلمين، كما أن الذين تمكّنوا من الوصول إلى باكستان يصل عددهم إلى حوالي نصف مليون أيضاً. ويجدر بالذكر أنه قبل بداية إطلاق النار تمّ القبض على الآلاف من النساء المسلمات الشابات لهتك أعراضهن، وكان من ضمن هؤلاء الشابات المسلمات ابنة القائد المؤسس لحركة تحرير كشمير (شودري غلام عباس)[2].

في اليوم الذي أعلن فيه الملك الهندوسي (هري سنغ) اتفاقية ضمّ ولاية كشمير إلى الهند مع الحكومة الهندية في ١٢ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ

(١) لقد كرّر جواهر لال نهرو مثل البرقيات، وصرح مرات تزيد على العشرين بالمعنى ولكن كان كل ذلك خداعاً وزوراً.

(٢) كشمير المسلمة تناديكم فهل من مجيب؟ سيف الدين الترابي - الجماعة الإسلامية بولاية جمو وكشمير الحرة.

(٢٧ تشرين الأول ١٩٤٧ م) أعلنت الإذاعة في دهلي عن إرسال قوة لحماية كشمير من الاعتداء، ولم تكن هناك طريق تسير عليه القوة فهبطت جواً ذلك أن البنجاب كانت لا تزال ولايةً واحدةً، وكانت في التقسيم ضمن دولة باكستان، وتفصل هذه الولاية بين الهند وكشمير، ولكن الهند بعدها رشت بمبالغ طائلة «ووكلف» رئيس اللجنة المكلفة بالتقسيم فعمل على تقسيم ولاية البنجاب إلى جزأين: البنجاب الغربية وتتبع باكستان، والبنجاب الشرقية وتتبع الهند على أساس أن نسبة الهندوس فيها كبيرة إضافةً إلى نسبة السيخ إذ تعدّ هذه المنطقة مركزهم الرئيسي.

ومع وصول القوة الهندية وانضمامها إلى قوات الملك الهندوسي ابتدأ القتل والإبادة، وفي ٢١ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ (٥ تشرين الثاني ١٩٤٧ م) دقّ الطبل في (جمو)، وأعلن عن وجوب خروج المسلمين إلى باكستان التي تطلبهم، فاجتمع المسلمون فكانوا يركبون في السيارات، فإذا وصلت بهم إلى خارج القرى والمدن تعرّضت لها القوات الهندوسية، وأخذت الفتيات الشابات من المسلمين وقتلت الباقي، واستمرّ القتل والوحشية بأبشع الصور مدةً طويلةً. ولنأخذ أمثلة من قتل بعض القوافل المتجهة إلى باكستان:

خرج من منطقة (بندور) ألفان من المسلمين، ولم يصل منهم إلى باكستان سوى مائة وخمسين رجلاً.

وخرجت قافلة من بلدة (جهني رودبان)، وكان عدد أفرادها سبعة آلاف، وصل منهم إلى باكستان خمسمائة رجلٍ، بينهم ثلاثمائةٍ من الجرحى.

وخرجت مجموعة من بلدة (كوهته) عددها خمسمائة مسلمٍ، قتلوا جميعهم عدا الفتيات الشابات فقد اختطفن.

وخرج من بلدة (بدهي وتالاب موله) ثلاثة آلاف مسلمٍ، وصل منهم إلى باكستان سبعة أفرادٍ فقط.

وخرج من بلدة (نجري ورتب وجهة) ستة آلاف مسلمٍ لم يصل منهم إلى مأمنهم سوى ثلاثة رجال.

وخرج ثمانية آلاف مسلمٍ من منطقة (سلني وهيرانجو وجاندي) بعد أن وعدوا بالمساعدة على الهجرة فجرّدوا من أمتعتهم وكل ما يملكون، ولم يصل منهم إلى باكستان سوى ألفين أكثرهم جرحى.

وخرج من منطقة (راج بوره، وكجودال) ألفان من المسلمين لم ينج منهم سوى مائة إنسان.

واجتمع في منطقة (السانبة) حوالي عشرة آلاف مسلمٍ من كل أنحائها، ولم يبق منهم سوى خمسةٍ وثلاثين فرداً، ورأى هؤلاء بأعينهم كيف اختطفت فتيات القافلة، واعتدي عليهن، ثم قتلت أسرهم أطفالاً وشباباً وشيوخاً بعد أن رأوا ما حلّ ببناتهم.

وكان المسلمون قد نظّموا المناطق التي تمكّن المجاهدون من بسط نفوذهم عليها، وألّف محمد إبراهيم حكومة كشمير الحرة (آزاد كشمير) في ١٩ ذي القعدة ١٣٦٦ هـ (٤ تشرين الأول ١٩٤٧ م)، وتألّف الجيش الكشميري، وما أن وصلت القوات الهندية حتى انضمّت إلى قوات الملك الهندوسي وبدأ القتال، ومع أن المجاهدين كانوا يحملون أسلحةً عاديةً أو كانوا من غير سلاح غير أنهم استطاعوا - بإذن الله - من المحافظة على أرض حكومة كشمير الحرة في حين كان الهندوس مزوّدين بالأسلحة الآلية، وبقي قسم من الولاية تحت سيطرة الهند.

إن الهند منذ أن أعلنت عن إرسال قوة لحماية كشمير بدأت بحشد قواتها في الولاية عن طريق الجو، وعند الانتهاء من الاستعداد قامت بهجومٍ واسع النطاق ممّا عرّض باكستان نفسها للخطر فتقدّم القائد العام للجيش الباكستاني حينئذٍ بتحذيرٍ للحكومة الباكستانية مفاده أن باكستان إذا رغبت أن تتجنّب مواجهة سيلٍ آخر ضخمٍ من اللاجئين، وإذا أرادت ألا

تكون الهند في وضعٍ تستطيع معه أن تُهدّد باكستان وجناحها، وأن تغزو باكستان متى عزمت، فلا مندوحة من وقف زحف الجيش الهندي عند خط معينٍ، فأرسلت باكستان ولأول مرة في شهر رجب ١٣٦٧ هـ (أيار ١٩٤٨ م) عدداً محدوداً من جيشها إلى كشمير لاتخاذ مواقف دفاعية.

الفصل الثاني

سياسة الاستعمار الهندوسي في كشمير

بعد القتال الذي نشب في كشمير بين المسلمين من جهة، ويُمثِّلهم الجيش الكشميري الذي يتبع حكومة كشمير الحرة (آزاد كشمير)، والمجاهدون، والجيش الباكستاني الذي هبَّ عندما أحسَّ بالخطر يحدق بالمسلمين وبتدفُّق المشرَّدين من مسلمي كشمير، وباقتراب النار المشتعلة من باكستان، وبين الهندوس ويُمثِّلهم جيش الملك الهندوسي، وقوات الهند الغازية، ولم تستطع قوة من إحراز النصر، وضمّ كشمير إلى إحدى الدولتين.

ولما كانت الهند تتوقَّع أن تكون الحرب التي تخوضها قواتها في كشمير ومساعدة جيش الملك الهندوسي سهلةً، ولا تزيد على جولةٍ غير أنها صُدمت بقوات المجاهدين، ولم تستطع التقدّم فعرضت الأمر على الأمم المتحدة، وتوقَّعت أن تقف الأمم المتحدة بجانبها ما دامت ضدّ المسلمين، وقد عُرفت الأمم المتحدة دائماً بمثل هذه المواقف إلا تُحرِّكها الصليبية، ولكن الأمر هنا مكشوف ومفضوح، ولا تريد أن تدين نفسها، ثم إن الهند لم تستطع حسم الموقف، وضمّ كشمير بالقوة، ولو تمكّنت لدعمتها الأمم المتحدة وطوت الملف بسرعةٍ، كما حدث في ضم (جوناكاد) و(حيدر أباد)، فلو حسمت الهند الموقف لسوّت الأمم المتحدة الموضوع، غير أن القتال دائر، والحرب سجال، والانحياز بالأمر لا يؤدّي إلى نتيجة.

رُفعت القضية الكشميرية إلى الأمم المتحدة في ١٨ صفر

١٣٦٧ هـ (٣١ كانون الأول ١٩٤٧ م) وفي اليوم التالي أبدت الهند وجهة نظرها، وادعت أن باكستان هي المسؤولة عن قيام الاضطرابات في الولاية، وطلبت إلى مجلس الأمن أن يُوعز إلى باكستان بسحب رجال القبائل الذين دخلوا الولاية (المجاهدون) غير أن مجلس الأمن لم يقبل هذا الطلب، واكتفى بالسكوت كنوعٍ من الرضا عما ينال المسلمين من إبادةٍ وأذى. وبعد مناقشاتٍ طويلةٍ وإضاعةٍ للوقت في سبيل إعطاء الفرصة للهند كي تحسم الموقف بما تملك من قوة، وبإرهاب السكان بما تقوم به من جرائم وحشيةٍ، وبعد أن طال الزمن دون نتيجة صدرت قرارات لجنة الأمم المتحدة في ١٢ صفر ١٣٦٨ هـ (٥ كانون الثاني ١٩٤٩ م) وتنص على:

١ ـ وقف القتال وتحديد خط وقف النار.
٢ ـ تجريد ولاية جمو وكشمير من القوات العسكرية.
٣ ـ إجراء استفتاءٍ محايدٍ تحت إشراف الأمم المتحدة لتقرير مسألة انضمام كشمير إلى الهند أو باكستان.

أبدت الهند موافقتها على هذه القرارات كلامياً، ولكن بقيت مُتشبثةً في المنطقة التي دخلتها من كشمير.

وأعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار نفسه في ٦ ربيع الثاني هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٥٢ م)، وأعادت الهند موافقتها على القرار، وأكّدت ذلك، ولكن نظرياً أيضاً، وبقيت في مواقعها، ورجع (نهرو) في ١٢ شوال ١٣٧١ هـ (٤ تموز ١٩٥٢ م) ليُؤكِّد التزام بلاده بقرار الأمم المتحدة، حيث قال: (مهما يكن من الأمر، فإن حكومة الهند قرّرت منذ البداية التزامها بالمبدأ الذي يفيد بأن القرار النهائي ضمن أن انضمام ولاية جمو وكشمير إلى إحدى الدولتين لن يتمّ أبداً إلا حسب الرأي العام لشعب الولاية، وهذا العهد لن تنقضه مهما كانت الأوضاع، ونظراً لهذه الحقيقة فإن حكومة الهند قد وافقت على انضمام الولاية بصورةٍ موقتةٍ عام

١٩٤٧ م، وإن القرار النهائي لمصير الولاية سيتمّ حسب رغبة الرأي العام للشعب الكشميري).

وبقيت الهند تؤكّد التزامها بقرارات الأمم المتحدة ما يقرب من عشر سنواتٍ تأكيداً كلامياً دون إظهار أية بوادرٍ للتنفيذ، ولكنها منذ عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) أخذت تتملّص تدريجياً من التطبيق، وأخيراً رفضت وجود قضية اسمها كشمير.

كانت الهند قد سيطرت على أكثر أقاليم (جمو) و(بونغ) و(كشمير)، ولم يبق تحت نفوذ حكومة كشمير الحرة سوى مناطق ضيقةٍ تُسابر الحدود الباكستانية، كما بسطت الهند سيطرتها على إقليم (لداخ) كله، وأما حكومة آزاد الحرة فتتبعها مناطق (ولاية الحدود) و(جلجت واستور). وكان سكان الولاية يتوزّعون على أقاليمها عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) على النحو الآتي:

الإقليم	مجموع السكان	المسلمون	نسبة المسلمين	غير المسلمين
جمو	١،٩٨١،٤٣٣	١،٢١٥،٦٧٦	٪٦١،٣	٧٦٥،٧٥٧
بونغ	٤٢١،٨١٨	٣٨٢،٧٢٢	٪٩٠،٧	٣٩،١٠٦
كشمير	٧٢٨،٧٠٥	٦١٥،٤٧٨	٪٩٣،٤	١١٣،٢٢٧
مناطق الحدود	٣١١،٤٧٨	٢٧٠،٠٩٣	٪٨٨،٩	٤١،٣٨٥
لداخ	١٩٥،٤٣١	١٥٤،٤٩٢	٪٧٩،٠	٤٠،٩٣٩
جلجت واستور	١١٦،٠٤٧	١١٥،٦٠١	٪٩٩،٦	٤٤٦
	٣،٧٥٤،٩٢٢	٢،٧٥٤،٠٦٢	٪٧٣،١٤	١،٠٠٠،٨٦٠

أما الروابط بين باكستان وكشمير فترجع إلى جوانب الحياة جميعها.

العقيدة: تدين أكثرية سكان باكستان وكشمير بالإسلام، والعقيدة أهم جوانب الحياة، ومنها تنبع مختلف الروابط، وعلى أساسها قام تقسيم شبه القارة الهندية.

الأصل: يعود سكان باكستان وكشمير إلى أصلٍ واحد، وهو العرق الأبيض.

الجغرافية: تُعدّ أودية جمو وكشمير تتمةً للسهول الباكستانية، وإن أنهار (السند) و(جهلم) و(شناب) و(رافي) تنبع من ولاية كشمير، وهي الأنهار الرئيسية في باكستان.

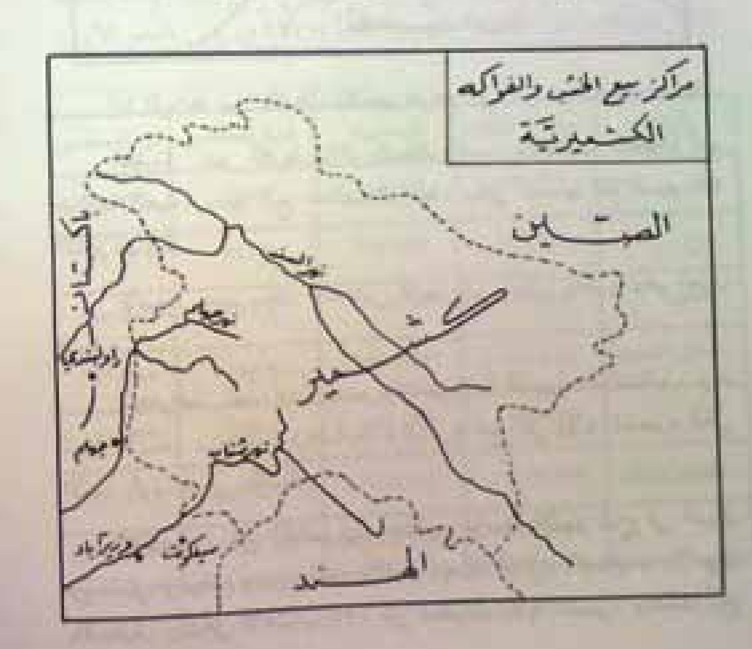
الاقتصاد: ينقل الكشميريون أخشابهم بواسطة الأنهار لتُباع في أسواق في بلدتي (جهلم) و(وزير آباد) فالأنهار (وسيلة النقل) باكستانية، والأسواق باكستانية، وتُشكّل الأخشاب ٢١٪ من صادرات ولاية كشمير. وكذلك تُباع

الفاكهة الكشميرية في مدن باكستان الرئيسية (راولبندي) و(كراتشي)، وهي سلعة هامة من الصادرات.

والطرق في كشمير تُساير مجاري الأنهار، وتصل إلى باكستان، وليس هناك من أية طريقٍ تصلها بالهند، سوى طريقٍ جديدةٍ فتحت لأغراضٍ عسكريةٍ فتحها الجيش الهندي.

وكل واردات كشمير من الملح، والقمح، والصوف، والزيوت إنما تستورده من باكستان، هذا بالإضافة إلى النفط الذي يصل إليها من حقول نفط (أتوك) الباكستانية.

وتعدُّ (كراتشي) الميناء الباكستاني أقرب الموانيء إلى ولاية كشمير، وعن طريقه يمكن الاتصال مع الخارج وأخيراً يجد العمال الكشميريون مجال عملهم في فصل الشتاء البارد في باكستان الغربية.



كل هذه الروابط تجعل من حقّ كشمير ومن مصلحتها الانضمام إلى باكستان، وكذلك من حقّ باكستان أن تُطالِب بكشمير، وتُدافِع عن هذا الحقّ بكل إمكاناتها، وإلا عدّت مقصّرةً بحقّ شعبها، ومُفرطةً بالأساس والفكرة التي قامت عليها.

الجهـاد:

لما اشتدّ الضغط الهندي على السكان، وارتكب الهندوس أبشع الجرائم وأقذر الأعمال وجد المسلمون أنه لا بدّ من الجهاد ضدّ الظلم الواقع عليهم، وقاموا ببطولاتٍ رائعةٍ وأعمالٍ فدائيةٍ، فاهتزّ وضع المستعمرين وكاد الأمر يفلت من أيديهم فشنّت الهند حرباً واسعة النطاق على باكستان، واستمرّت تلك الحرب مدة أسبوعين فقط، وانتصرت باكستان، فلجأت الهند إلى الأمم المتحدة لتحفظ لها ماء وجهها، ورفعت القضية إليها، وعرضت الامبراطورية الروسية الوساطة، وتمّ عقد مؤتمر طاشقند الذي لم يكن في صالح باكستان.

وبعد وقف إطلاق النار قام الهندوس باعتداءاتٍ وحشيةٍ غدراً وحقداً فقتلوا الأبرياء، وهتكوا أعراض الحرائر، وقتلوا الأطفال أمام الأمهات والآباء، وقطّعوا أثداء النساء أمام ذويهم، وارتكبوا كل أعمال الخسّة والدناءة.

الغزو الفكري:

أدركت الهند أنها لا تستطيع السيطرة على ما تحت أيديها من كشمير بالقوة والإرهاب باستخدام الوحشية والإبادة والتمثيل بالأحياء، والقذارة وهتك الأعراض فقط حيث كانت هذه الأعمال تُثير المسلمين، وتوحّد صفوفهم، وتُثير عواطفهم، وروح الجهاد عندهم، لذا قرّرت الهند اتباع وسائل أخرى مع استمرار القيام بالأعمال السابقة، فقد أرسلوا أحد رجال المخابرات إلى إسبانيا ليتقصّى ما فعله الإسبان ضدّ مسلمي الأندلس للخلاص منهم، وقد رجع رجل المخابرات وفي جعبته أفكار يحملها، ثم أرسلته حكومته سفيراً

لها في موسكو لِتُتابع مُهمّته في الوسائل التي اتخذها الروس ضد المسلمين، ونتيجة ما حصل عليه من معلومات من هنا من موسكو ومن هناك من مدريد، وبعد دراسة النتائج قررت الحكومة اتخاذ ما يأتي:

١" – تغيير مناهج التعليم في ولاية كشمير، حيث يُعمّم المنهج التعليمي الهندوسي الذي يشمل على المعتقدات الوثنية الهندوسية، والأساطير والخرافات، وفلسفة وحدة الأديان.

٢" – جعل التعليم مختلطاً، ومحاولة نشر الفساد بتعليم الرقص والغناء في المدارس.

٣" – تشجيع الزواج بين المسلمين والهندوس لمُخالفة العقيدة الإسلامية، ومُحاولة التأثير عن طريق العائلة.

٤" – مُحاولة تغيير اللغة لفصل الحاضر عن الماضي.

٥" – إباحة الخمر وتوزيعه مجاناً على حساب الدولة.

٦" – إثارة الخلافات القبلية والإقليمية والطائفية.

٧" – بث فكرة القومية الهندية، واستخدام وسائل الإعلام لنشر الإباحية والفاحشة.

٨" – الدعاية لفكرة تحديد النسل بين المسلمين بغرض وقف زيادة المسلمين.

٩" – تشويه التاريخ الإسلامي.

١٠" – الحرص على إيجاد قيادة كشميرية مسلمة عميلة تأتمر بأوامر الحكومة الهندية وتتلقى التوجيهات منها.

وقامت الحركة الإسلامية بردّ فعلٍ لإبطال مفعول سياسة الاستعمار الهندوسي الفكرية ولجأت إلى بعض الأساليب الفعّالة ومنها:

١" – إنشاء مدارس إسلامية أهلية لا علاقة للحكومة بها.

٢" – تأسيس قرى إسلامية أنموذجية.

٣" – القيام بنشر الدعوة والتوعية والعمل على توحيد المسلمين حيث تأسست الجبهة الإسلامية التي ضمّت أكثر من عشرة أحزاب سياسية

وجمعيات دينية.

٤" – المناداة بإجراء استفتاء عام لتقرير المصير.

ونتيجة السياسة التي لجأت إليها الحركة الإسلامية نشأ جيل مسلم واعٍ، تخرّجوا من المدارس الإسلامية في الوقت الذي انطلق الجهاد في بلاد الأفغان، واشتدّ عوده مع هزائم الجيوش الروسية على أرض الأفغان حتى اضطرّت موسكو على الموافقة لسحب جيوشها لتحفظ ماء وجهها قبل أن ينسكب. وقامت أكثر من خمس عشرة منظمة جهاد ضمت أكثر من خمسين ألف مجاهد، واتحدت أخيراً باسم «الاتحاد الإسلامي لمجاهدي كشمير» كما اتحدت عشر منظمات سياسية باسم «حركة تحرير كشمير» وترأسها علي الجيلاني.

وبدأت حركة الجهاد، واستهدفت مراكز الجيش الهندوسي، وحانات الخمر، وأماكن الفاحشة، وقرّر أصحاب بعضها إغلاقها، وأعلنت بعض وسائل الإعلام قطع علاقتها بحزب المؤتمر الهندي، والحكومة الهندية، وكذلك قرّرت النساء المسلمات الالتزام باللباس الإسلامي، وذلك كله ولم ينتصف عام ١٤١٠ هـ (قبل نهاية عام ١٩٨٩ م)، وارتفعت أصوات المطالبة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إجراء استفتاء في الولاية لتقرير المصير.

وقام الاستعمار الهندوسي برد فعلٍ غاشمٍ إذ أعلن منع التجول في أكثر من عشرين مدينة، وزاد من وحشيته في الإبادة، والقتل، والسجن، وهتك الأعراض، وحرق الناس أحياء، وخلال أربعة أشهر (جمادى الآخرة وحتى نهاية رمضان ١٤١٠ هـ (الأول من كانون الثاني وحتى نيسان ١٩٩٠ م) ارتكب الهندوس الأعمال الوحشية الآتية:

١ – قتل ٢١،٤٩٠ شهيداً.

٢ – جرح ٢٠،٠٠٠ إنسان.

٣ – إحراق ٦١٨ إنساناً وهم أحياء.

٤ – تشريد ٢٠،٠٠٠ إنسان لجؤوا إلى كشمير الحرة.

٥ ـ قتل ٣٥٧ امرأة بعد هتك أعراضهن والتمثيل بهن.
٦ ـ إلقاء القبض على ٥٠,٠٠٠ إنسان وإيداعهم السجن.
٧ ـ هتك أعراض عشرات الآلاف من النساء، ولم يفتضح أمرهن، في سبيل المحافظة على الشرف.
٨ ـ عزل الآلاف من الوظائف الحكومية.

هذا بالإضافة إلى تدمير آلاف المحلات وإتلاف المزارع، وإحراق البيوت، وهدم المدارس والمستشفيات، وأعمال النهب، وقتل الحيوانات.

ووقف العالم يتفرّج على ما يجري دون حركة، وسكتت الأمم المتحدة، وارتاحت الصليبية، وسُرّ أتباعها، ولم يتحرك أولئك الذين يعدّون أنفسهم أوصياء على العالم، وعلى الحرية والسلام العالمي... ما دامت القضية تنال المسلمين، أما المسلمون فهم وراء الذين يسيرون في فلكهم، أو في غفلاتهم سادرون، ووراء قضاياهم يلهثون، أو لا يدرون ماذا يجري لجهلهم، وسذاجة علمائهم، أما قيادات العمل الإسلامي فبين سجين، ومضطهد، وشريد، وربما لفّت التيارات بعضهم.

وأما الهند فمستمرّة في بطشها وغيها تدعي أن قضية كشمير قضية داخلية، ولا يحق لأحدٍ أن يتدخل في شؤونها، فالولاية جزء لا يتجزأ من الهند، وقد انضمت إليها منذ عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، وأنها لا توافق على الاستفتاء لأن معنى ذلك السماح بتجزئة الهند، وأنها دولة علمانية، يعيش فيها من مائة مليون مسلم. وأن ما يحدث الآن في داخل كشمير لم يكن ليحدث لولا التدخل الخارجي من بعض أمصار العالم الإسلامي، وما إلى ذلك من مغالطات، فالواقع أن كشمير ليست ولايةً هندية، والقضية ليست داخلية، وإنما لا تزال في الأمم المتحدة لم يُبتّ بها، وأن تقسيم شبه القارة الهندية كان على أساس ديني؛ ومعنى ذلك أن كشمير بأكثريتها المسلمة يجب أن تكون ضمن الأرض الباكستانية، وأن الهند ليست دولة علمانية، وإنما التعصب الهندوسي هو البارز، وما ينال المسلمين من

اضطهادٍ بين الأونة والأخرى لأكبر دليل على التعصّب للهندوسية. وأنه ليس هناك من تدخّلٍ خارجي، ولكن الضغط يُسبّب الثورة والظلم يُثير الناس، والحقد على الإسلام يُجبر الناس على الدعوة إلى الجهاد.

ونتيجة تفاقم هذه الأحداث دعت الجماعات الإسلامية والسياسية في كشمير الحرة، وفي باكستان إلى عقد مؤتمر إسلامي لبحث ما يستجدّ على الساحة الكشميرية، وعقد المؤتمر في مدينة (مظفر أباد) عاصمة كشمير الحرة في ٢٢ شوال عام ١٤١٠ هـ (١٧ أيار ١٩٩٠ م) وحضره ممثلون عن كل من الدول الإسلامية: المملكة العربية السعودية ـ الكويت ـ الإمارات العربية المتحدة ـ مصر ـ تركيا ـ بنغلاديش إضافةً إلى ممثلي الجماعات الإسلامية والسياسية في باكستان، وكشمير الحرة، وكشمير المحتلّة. وقد صدر بيان في نهاية المؤتمر استنكر فيه الأعمال الوحشية التي يقوم بها الهندوس، ودعا الحكومة الهندية إلى إجراء استفتاءٍ في الولاية لتقرير مصيرها، وهو ما وعدت به كثيراً، وذكرها بتلك الوعود، وأعلن التضامن التام مع الحركات الجهادية في كشمير وبقية المناطق الإسلامية مثل: فلسطين، وأفغانستان، وأريتريا، والفيليبين و... انتهى المؤتمر بهذا الاستنكار والكلام ـ كالعادة ـ.

ومن المؤسف أن بعض الحكومات الإسلامية تُعلن دائماً عن صداقتها مع الحكومة الهندوسية وتأييدها. وإن كانت هذه الحكومات من التي تدور في أفلاك الدول الكبرى، وتتبع مناهجها ردّاً لجميل تثبيت مراكزها، واعتمادها، ودعمها، بغضّ النظر عن الإسلام، والرحمة الإنسانية.



الصراع الداخلي

تبلغ مساحة ولاية كشمير ٢٢٢,٠٠٠ كيلومتر مربع، تشرف حكومة كشمير الحرة وآزاد كشمير، على أكثر من ثلاثة أرباع هذه المساحة (١٧٨,٠٠٠ كم٢)، ولكن هذه المساحة قليلة السكان لأن أكثرها جبلية، وتشمل هذه المنطقة جزءاً من إقليم (جمو) وآخر من إقليم (كشمير) وجزءاً من إقليم (بونغ)، وإقليم (جلجت وانشور) كاملاً، وإقليم مناطق الحدود بحدوده جميعها، وتحتلّ الهند القسم الأعظم من أقاليم (جمو) و(كشمير) و(بونغ) ومنطقة (لداخ) كلها، وتبلغ مساحة هذه الأجزاء ٤٤,٠٠٠ كيلومتر مربع فقط، ولكن هذه المساحة هي المهمة، ويتجمّع فيها أكثر السكان.

كان عدد سكان كشمير عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) أربعة ملايين، ويتوزعون على النحو الآتي:

المسلمون	٣,٠٧٥,٠٠٠	ويشكّلون	٧٧٪
الهندوس	٨٠٠,٠٠٠	ويشكّلون	٢٠٪
السيخ	٨٠,٠٠٠	ويشكّلون	٢٪
البوذيون	٤٥,٠٠٠	ويشكّلون	١٪
	٤,٠٠٠,٠٠٠		١٠٠٪

وأصبح عدد السكان عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) أربعة ملايين وخمسمائة وثلاثة وستون ألفاً، ويتوزعون على النحو الآتي:

المسلمون	٣,٠٠٠,٠٠٠	ويشكّلون	٦٥,٧٣٪
الهندوس	١,٤٠٠,٠٠٠	ويشكّلون	٣٠,٧٠٪
السيخ	١٠٥,٠٠٠	ويشكّلون	٢,٣٠٪
البوذيون	٥٨,٠٠٠	ويشكّلون	١,٢٧٪
	٤,٥٦٣,٠٠٠		١٠٠,٠٠٪

ويلاحظ أن عدد المسلمين قد تناقص بسبب القتل، والهرب، والهجرة، وانخفضت نسبتهم من ٧٧٪ إلى ٦٥,٧٣٪ نتيجة ذلك، أما الهندوس فقد زاد عددهم بنسبة ٧٥٪، فأصبحوا ١,٤٠٠,٠٠٠ بعد أن كانوا ٨٠٠,٠٠٠، وزادت نسبتهم العددية بين السكان من ٢٠٪ إلى ٣٠,٧٪ وذلك بسبب انتقال أعداد من الهندوس، ليحلّوا محلّ المسلمين الهاربين من القتل، ولترتفع النسبة العامة كي يستطيعوا مقاومة المسلمين، وليكونوا مخابرات الهند، كما أن أعداداً منهم كانوا من أفراد الجيش الهندي، وربما كان بعضهم جيشاً سرياً. أما السيخ والبوذيون فقد تزايدوا بشكل طبيعي، وارتفعت نسبة كل فريق على نسبة العامة بالنسبة إلى مجموع عدد سكان ولاية كشمير كلها نسبة بسيطة.

ويُقدّر عدد سكان كشمير عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م) بخمسة ملايين، ويتوزعون على النحو الآتي:

المسلمون	٣,٢٧٠,٠٠٠	ويُشكّلون	٦٦,٠٠٪
الهندوس	١,٥٥٢,٠٠٠	ويُشكّلون	٣٠,٤٠٪
السيخ	١١٥,٠٠٠	ويُشكّلون	٢,٣٣٪
البوذيون	٦٣,٠٠٠	ويُشكّلون	١,٢٧٪
	٥,٠٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٪

لم تكن هذه الزيادة الطفيفة في نسبة المسلمين، وانخفاضها النسبي بين الهندوس لتدلّ على تحسّن الوضع، وإنما يعود ذلك إلى زيادة الولادات لدى المسلمين بالنسبة إلى غيرهم.

الصراع الدولي:

حكومة كشمير الحرة (أزادكشمير) ضعيفة الإمكانات لذا فهي تتبع إلى إشراف حكومة باكستان، وتعمل على ضمّ ولاية كشمير إلى باكستان بعد إخراج الهند من الأجزاء التي تحتلّها.

وباكستان أصلاً تعمل على ضمّ كشمير إليها، وتعدّها جزءاً منها، وترى أن تقسيم الهند إنما كان على أساس عقيدي، وولاية كشمير أكثر سكانها من المسلمين لذا يجب أن تتبع باكستان، كما أن أهلها يرغبون هذا، ويعملون لذلك، وتتمنّى باكستان إجراء استفتاء للسكان لمعرفة رغبتهم في تقرير مصيرهم، وتُطالب الأمم المتحدة بذلك، وتُذكّر أن الهند طالما وافقت على ذلك، ولكنها لم تُنفّذ، وعندما تطالب بذلك تتمنّع، وتتهرّب، ثم أصبحت ترفض الفكرة.

وأما الهند فإن احتلّت ما احتلّته من كشمير، ثم وافقت على إجراء استفتاء دعايةً، وكرّرت ذلك، وأخيراً أعلنت أن كشمير جزء منها، وأن ما يخضع لحكومة كشمير الحرة، إنما هو خضوع لباكستان، فباكستان هي المعتدية، وجرت حروب بين الدولتين، ولا تزال القضية مُعلّقة، والاتهامات قائمة.

الصراع العقيدي:

إن المسلمين كلهم تربطهم العقيدة مع باكستان، وهم يرغبون الانضمام إليها، ويزيد على ذلك أن مصالحهم تقتضي الالتحاق بباكستان، وهم يسعون إلى ذلك. ولكن لما كانوا يُشكّلون أكثرية السكان فهم ليسوا كتلةً واحدةً، ويضاف إلى الجهل الذي يبعد بعضهم عن بعض، ويسير كل في طريق، ويزيد على ذلك أصحاب المصالح الذين يرغبون في كسب تأييد غير المسلمين لهم، من هندوس، وبوذيين، وسيخ فيظهرون الرغبة في العصبية الوطنية، ووحدة الصف، وهذه الكلمات التي وضعت لتحلّ محل الرابطة العقيدية، وربما وجد أصحاب المصالح القوة إلى جانب الهند، فأظهروا موافقتهم لها، والسير بجانبها، أو رأوا أن الكلمة المسموعة لإنكلترا فتقرّبوا من أعوانها القاديانيين، وبذا تتوزّع كلمة المسلمين، وتتفرّق صفهم.

ويقف بالمقابل المسلمون الملتزمون الذين يعرفون واقعهم، ويدركون أمر دينهم، فلا يداهنون أحداً، ولا يسيرون إلا وفق ما تأمرهم به عقيدتهم، فيقفون في وجه المسلمين من أصحاب المصالح، وبقية الفئات من غير المسلمين، في الوقت الذي يريدون لهم فيه الخير، فيعملون على دعوتهم وهدايتهم، ويطلبون لهم الصلاح.

أما الهندوس فيرتبطون بالهند كلياً، من باب العقيدة، ويعلنون ذلك ولا يخفون، ويعترفون أنها حاميتهم، وإذا ما حدثت حادثة استنجدوا بها مباشرة، ولذلك فهم في صراعٍ مع المسلمين الملتزمين، يتهمونهم أنهم أنصار لباكستان، وأنهم متعصّبون للإسلام في الوقت الذي ترك فيه الناس الدين، وأنهم متطرّفون، وإرهابيون، وأخيراً أخذوا يطلقون عليهم هذه الأوصاف التي حملها الصليبيون، (الأصوليون) و(الإرهابيون).

وأما البوذيون والسيخ فهم أعداء للهند وأعداء لباكستان، وإن كانوا أقرب إلى الهند، أو أن حقدهم عليها أقل، لذلك فهم يعملون على إثارة

الفتن، ويعملون لإشعال نار الحرب بين الفريقين، وإذا سنحت لهم الفرصة عملوا على قتل من يستطيعون من المسلمين سراً وفي الخفاء.

الصراع الحزبي:

حاول المسلمون تنظيم أنفسهم، وقد انضم بعضهم إلى جمعية الخلافة وكان (ميرواعظ يوسف شاه) أحد الذين ساهموا في إنشاء تلك الجمعية.

وشكّل المسلمون المؤتمر الوطني الإسلامي برئاسة الشيخ محمد عبدالله، وانضمّ إليه عدد من الهندوس، ثم ظهر أن رئيسه يتلقّى التعليمات من حزب المؤتمر، وأن هذا التجمّع الإسلامي كأنه فرع لحزب المؤتمر.

شكّل المسلمون نتيجة ما حدث المؤتمر الإسلامي الكشميري برئاسة (شودري غلام عباس)، ووجد له جناح عسكري، هو جبهة تحرير جمو وكشمير، وكان يطالب بالانضمام إلى باكستان.

وفي عام ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) افتتح فرع لحزب المؤتمر الهندي.

وفي عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م) زار محمد علي جناح كشمير، وحاول التوفيق بين المؤتمر الإسلامي والمؤتمر الوطني فلم يقبل الشيخ محمد عبدالله، وأصرّ على زعامته الوحيدة.

وعندما اندلعت الثورة في كشمير ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، وحكم على الشيخ محمد عبدالله بالسجن ثلاث سنوات، أرسل (نهرو) محامياً، هو (آصف علي) ليدافع عنه، وعندما خرج من السجن تسلّم رئاسة حكومة كشمير التي تخضع للهند، ووقف بجانب المهراجا.

وهكذا وجد صراع حزبي بين المؤتمر الإسلامي الكشميري الذي يعمل للانضمام إلى باكستان وبين حزب المؤتمر الوطني الذي يسعى رئيسه وراء مصالحه.

ووجد صراع آخر بين العلماء إذ كان (ميرواعظ يوسف شاه) قد أنشأ

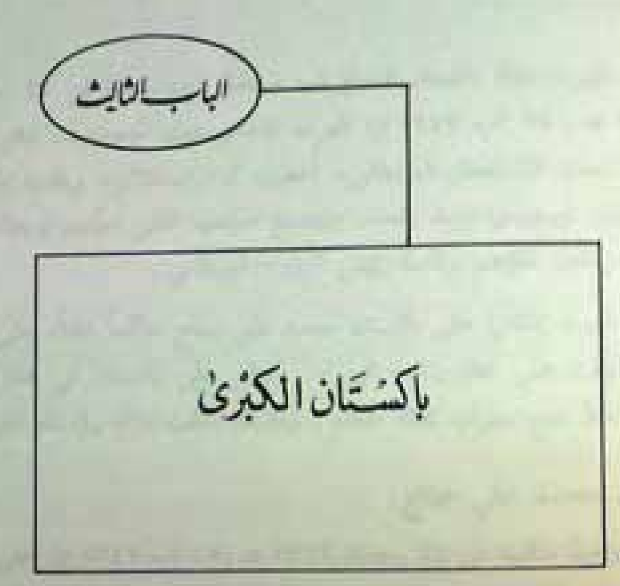
جمعية نصرة الإسلام التعليمية، ويعمل على محاربة القاديانية الفرقة الضالة التي تدّعي الإسلام، وذلك خشيةً من إضلال الناس، وبالمقابل وجد (ميرواعظ همداني) الذي كان يعطف على القاديانية عقلاً، ومصلحةً، ويؤيّده في ذلك الشيخ محمد عبدالله رئيس المؤتمر الوطني الإسلامي، وكان صراع بين الفريقين.

فالصراع الحزبي في كشمير يقوم على أسسٍ عقيدية، فحزب المؤتمر الهندي يضم الهندوس، ويتبع سياسة الحكومة الهندية، ويدافع عنها، ويهاجم خصومها. والقاديانيون يؤيدون ذلك ضمناً.

والجماعة الإسلامية تدعو إلى الإسلام، وتريد الخير للجميع لذا تعمل على هدايتهم، وتريد أن يكونوا مثلها، ومن يرضى لغيره ما يرتضيه لنفسه فقد بلغ ذروة الإخلاص والصدق، والمحبة للآخرين.

ولما كان المسلمون هم الغالبية لذا فهم حسب إيمانهم وحسب مصالحهم. فأصحاب المصالح انضموا إلى حزب المؤتمر الوطني الذي يرأسه الشيخ محمد عبدالله، وتؤمن لهم الهند مصالحهم.

والمخلصون والذين عندهم وعي سياسي انضموا إلى حزب المؤتمر الإسلامي الكشميري، ويرون الجهاد، والعمل للانضمام إلى باكستان، وشكّل الذين يحبون الزعامة أحزاباً وجمعياتٍ سياسية كثيرة، ولكنها جميعها تتفق في نقطتين الوقوف في وجه الهند، والرغبة بالانضمام إلى باكستان، ومن هؤلاء تشكلت الجبهة الإسلامية والتي ضمّت عشرة أحزاب وتجمعات دينية، وتشكل الاتحاد الإسلامي لمجاهدي كشمير وضمّ خمس عشرة منظمة، كما ترأس علي الجيلاني حركة تحرير كشمير التي شملت على عشر منظمات سياسية. ومن هؤلاء أيضاً تشكلت حكومة كشمير الحرّة (آزاد كشمير) برئاسة محمد إبراهيم. وكلها لا تخرج عن النقطتين الأساسيتين اللتين تجمع بين المسلمين - كما ذكرنا - وهما: الوقوف في وجه الهند، والعمل على الانضمام لباكستان لأنه حسب عقيدتهم، وفيه مصلحة لهم.


الباب الثالث
باكستان الكبرى

الفصل الأول

باكستان إحدى دول الدمنيون

ظهرت دولة باكستان كدولةٍ شبه مستقلةٍ ذات سيادةٍ في ٢٧ رمضان ١٣٦٦ هـ ـ ١٤ آب ١٩٤٧ م) ظهرت كإحدى دول الدومنيون، وهي دول كانت تحت الاستعمار البريطاني، أُعطيت شبه استقلال، وبقيت مرتبطةً ببريطانيا، ويجمعها رابط واحد، ويجتمع حكامها الذين تعيّنهم بريطانيا كل مدةٍ، ويكون لقاؤهم برئاسة رئيس الوزراء البريطاني.

عينت إنكلترا على باكستان محمد علي جناح حاكماً عاماً، على حين سُلّم لياقت علي خان رئاسة الوزراء. وتوالى على باكستان في هذا العهد الذي امتدّ تسع سنواتٍ ثلاثة حكامٍ، وكذلك تعاقب ثلاثة رؤساء للوزارة.

١" ـ محمد علي جناح:

وامتدّ حكمه من ٢٨ رمضان ١٣٦٦ هـ (١٥ آب ١٩٤٧ م) حتى توفي في ٨ ذي القعدة ١٣٦٧ هـ (١١ أيلول ١٩٤٨ م)، وقد عانت الحكومة الباكستانية الأولى معاناةً كبيرةً وذلك لـ:

أ ـ الوضع الجغرافي:

تألفت دولة باكستان يوم تأسّست من جناحين: الجناح الغربي ويشمل ولايات السند، والبنجاب الغربية، وبلوشستان، ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية، ويعرف هذا الجناح باسم «باكستان الغربية»، أما الجناح الشرقي فيضمّ البنغال الشرقية، ومقاطعة سيهلت، ويعرف باسم «باكستان الشرقية»،

وبين الجناحين مسافات بعيدة تزيد على ألف وخمسمائة كيلومتر، تشغلها دولة الهند، التي كانت وستبقى خصم دولة باكستان الأول، أعلن ذلك أم لم يعلن، فلا يمكن الاتصال بين الجناحين إلا عن طريق الجو، ومما يزيد الأمر صعوبةً أن الجناحين مختلفين في طبيعتهما الجغرافية التي ينشأ اختلاف في الإنتاج، وكل جناح بحاجةٍ ماسةٍ إلى الجناح الآخر لتصريف بضائعه فيه، واستيراد ما يحتاج إليه منه، وعلى الحكومة أن تتخطى هذه العقبة الكأداء وتجد لها حلاً لإمكانية السير، غير أن طاقات الدولة محدودة جداً لما تُعاني من مُشكلات أخرى.

ب ـ المهاجرون:

كان على الحكومة مواجهة مشكلة تسعة ملايين مسلمٍ مهاجرين من الهند إلى باكستان أو فارين من الظلم الهندوسي من غير مأوى إضافةً إلى مُعالجة أسر مليون آخرين قتلوا أثناء سيرهم إلى باكستان، ثم مواجهة مشكلة كشمير واللاجئين منها ويزيدون على المليون، والمهم توجد مشكلة تأمين المأوى والطعام لخمسة عشر مليوناً زيادةً على معاناتهم وما ينجم عنها من مشكلات.

ج ـ الاقتصاد:

لم يكن التقسيم عادلاً بالنسبة إلى الموارد الاقتصادية، إذ تم على الشكل الآتي: كان نصيب الهند من الأراضي الزراعية ٦٨٪ من أراضي شبه القارة الهندية على حين كان نصيب باكستان ٣٢٪ فقط، وإن كانت أراضي باكستان أكثر خصوبةً وأوفر ماءً.

أما منابع القدرة فإن معظمها كان من نصيب الهند، إذ أنتجت الهند بعد التقسيم مباشرةً ثلاثين مليون طن من الفحم الحجري، بينما لم تنتج باكستان أكثر من ثلاثمائة ألف طن لهذا كانت تستورد سنوياً من ٢ ـ ٣ مليون طن لسدّ حاجات السكك الحديدية.

أما بالنسبة إلى الصناعة فنلاحظ أن أكثر المعامل كان من نصيب

الهند، إذ نرى أيضاً أن باكستان تنتج ٨٠٪ من الجوت في العالم إلا أن مصانعه كلها كانت من نصيب الهند، وكذلك مناسج القطن ومغازله حيث أخذت الهند ٣٨٠ معملاً بينما لم تظفر باكستان بأكثر من ١٤ معملاً حيث تركز الصناعة القطنية في مدن (بومباي) و (كلكتا) و (مدراس).

وكان نصيب الهند من السكك الحديدية ٨٣٪ وباكستان ١٧٪ فقط.

وكان في شبه القارة الهندية ٨٧ مدرسةً فنيةً قبل التقسيم، فلما تمّ الاستقلال، وجرى التقسيم كان في المقاطعات الإسلامية ست مدارس فقط وأساتذتها من الهندوس، بينما كانت واحدة وثمانون مدرسةً في المناطق الهندوسية.

وأُعطي للموظفين من مدنيين وعسكريين حرية العمل في أية دولةٍ من دول شبه القارة الهندية.

كما نجد أن الأثاث الحكومي لم تُعط منه باكستان شيئاً، وكان أكثره موجوداً في (دلهي) و (كلكتا) و (بومباي)، وهذا لا شك يُكلّف الكثير.

ويضاف إلى هذا أن الهندوس الذين كانوا يخرجون من باكستان يخرجون بأموالهم وأثاثهم، بينما المسلمون الذين يخرجون من الهند نحو باكستان يفرّون فراراً بأيديهم مذعورين من غير أموالٍ ودون أثاثٍ، وأحياناً حفاةً، يقطعون الطرق الطويلة مشياً خائفين، وكثيراً ما كانوا يضلّون الدروب حيث يهربون من الطرق الرئيسية خشية القتل، ومن يسافر بالسيارات أو القطارات فلا يصل أغلبهم، حيث تتعرّض السيارات والقطارات لهجوم السيخ والهندوس، وتصل وسائل النقل هذه إلى باكستان فارغةً أو ملأى بالجثث.

وكان العسكريون من أصحاب الرتب الكبيرة قليلين في باكستان نتيجة السياسة الاستعمارية البريطانية التي كانت تقوم على تقريب الهندوس، والعمل على إذلال المسلمين والحقد عليهم فتبعدهم عن الكليات العسكرية.

ولم تدفع الهند لباكستان نصيبها من المعدات حتى تستطيع أن تقول: إن إدارة باكستان كانت في هذه المرحلة مؤلفة من مجموعة خيام.

والنتيجة كان على باكستان أن تقوم بالتصنيع بنفسها دون أن تهمل القطاع الزراعي الذي يعيش منه معظم السكان، ويتوقف على دوام ازدهاره نجاحها في تأسيس ما يلزمه من معامل، وقد حالفها التوفيق في المحافظة على التوازن بين هذين القطاعين من النشاط البشري، وأصبح لديها عدد كبير من المصانع الحديثة.

د ـ المال:

رفضت الهند أن تدفع لباكستان نصيبها من المال المضروب، وهو خمسمائة وخمسون مليون روبية والمقرّر دفعه، والمقصد من ذلك الرفض أن تعجز باكستان عن دفع رواتب موظفيها فتعمّ الفوضى، ولا تستطيع باكستان الاستمرار في البقاء، وتعود إلى الهند، ويرجع المسلمون تحت سيطرة الهندوس فيتحكّمون بهم.

هـ ـ العقيدة:

وهو أهم الجوانب التي عانى منها المسلمون في باكستان من أول الأمر. لقد قامت باكستان على أساس الإسلام، وانفصلت عن الهند، ورغبة السكان المسلمين أن تعمل حكومتهم بمقتضى المنهج الإسلامي فتطبّق الشريعة على مختلف جوانب الحياة.

غير أن زعماء باكستان الذين تولّوا أمرهم لم يكن هذا تفكيرهم أبداً بل لم يخطر على بالهم المنهج الإسلامي، إذ كانت غالبيتهم تنتمي إلى الإسلام انتماءً، وليس له أي شيءٍ في سلوكهم، أو في منهج حياتهم، بل إن عدداً منهم كان من الفرق الضالة التي تُحارب الإسلام وأهله، ولم يكن ليجمع شملهم، ويُسيّرهم في الدعوة إلى وحدة المسلمين وانفصالهم عن الهندوس سوى ارتقاء زعامة المسلمين، وتحقيق مصالحهم، بل هذا ما عملت له السياسة الإنكليزية إذ رغبت أن يتولّى قيادة المسلمين العلمانيون

منهم، ورجال الفرق الضالة من قاديانيين وإسماعيليين وهم الذين تستطيع أن تتفاهم معهم ما داموا يلتقون معها على محاربة الإسلام. وخوفاً من أن يقود المسلمين العلماء والقادة المخلصون فيعملون بمنهج الإسلام، ويخلصون في إعزاز أهله، ورفع مكانتهم، والأخذ بأيديهم نحو الرقي، وإعلاء راية الجهاد فيكونون سدّاً في وجه المستعمرين الصليبيين يحولون دون تنفيذ مخططاتهم، ويمنعونهم من استغلال الآخرين، ومن استعمار أراضيهم، وهذا ما يُؤثّر على حياة الصليبيين جميعاً، وعلى مكانتهم التي وصلوا إليها بتسخير الناس واستعبادهم، أما العلمانيون فهم كالهندوس تهمّهم مصالحهم ويمكن أن يعملوا من أجلها كل ما يُرضي المستعمرين الصليبيين.

اندفع المسلمون في الهند وراء الزعماء الذين تسلّموا القيادة من السياسة البريطانية التي أبرزتهم، وعملت على رفع مكانتهم، ونتيجة جهل المسلمين وبساطتهم ساروا وراء هؤلاء الزعماء، وهم يظنّون أنهم يعملون لصالحهم وللدعوة إلى الإسلام، فنادوا بالانفصال كما يريد القادة، ودعوا إلى تأسيس باكستان، واجتماع المسلمين بها، كما يرغب الزعماء، فلما ظهرت باكستان على أساس الإسلام شعر المسلمون بخيبة الأمل إذ لم يتغير عليهم شيء، حيث بقيت القوانين الوضعية هي السائدة، والعمل بغير ما أنزل الله هو الشائع، إذن ما الفائدة التي جناها المسلمون من تضحياتهم التي قدّموها؟ صحيح أنه قد وقف تسلّط الهندوس على المسلمين في المقاطعات الإسلامية حيث كانوا هم أصحاب السلطة رغم أن المسلمين يُشكّلون أكثرية سكان تلك المقاطعات ولكنه في الوقت نفسه.

١" ـ بقي المسلمون في بقية المقاطعات التي أصبحت ضمن دولة الهند تحت تسلّط الهندوس الذين زاد حقدهم، بل أصبحوا يعدّون المسلمين في كل أرجاء الهند أعداءً لهم، أصدقاء لباكستان بل عملاء لها، أي خونة لوطنهم لذا كانت تحلّ بهم النكبات بين المدة والأخرى تحت هذا العنوان، وربما من غير عنوان، ودون سبب، وتوضع الدراسات

والمخططات للخلاص من المسلمين بإبادتهم، أو إجبارهم على وقف النسل بالعقم الصناعي و...

٢" – قتل من المسلمين بسبب التقسيم عدة ملايين، وشُرِّد أضعافهم، وحلّ بكشمير ما حلّ، وأصبح المسلمون كالمشرّدين في الهند.

٣" – أخذت الفرق الضالة في باكستان تتسلط وتتحكّم بالمسلمين باسم حزب الرابطة الإسلامية، وباسم الانتماء للإسلام دون أن يكون أي مدلول أو مؤشر لهذا الإسلام.

أخذ المسلمون يصحون من رقدتهم ويشعرون أنهم لم يفعلوا شيئاً، ولم يتقدّموا خطوةً واحدةً نحو الإسلام بل بقوا في مكانهم في بُعدهم عن الدين، لذا أخذوا يُطالبون بتطبيق الإسلام ما دامت باكستان قد قامت على هذا الأساس، وأخذ العلماء يُطالبون أيضاً، وينشطون بالدعوة. وبدأت الجماعة الإسلامية تُطالب بإعلان إسلام الدولة. وأعلن أبو الأعلى المودودي في كلية الحقوق في لاهور في شهر ربيع الأول ١٣٦٧ هـ – شباط ١٩٤٨ م ولأول مرة:

١" – أن الحاكمية في باكستان لله العلي الأحد، وما لحكومة باكستان من الأمر من شيء غير إنجاز أمر مالكها الحقيقي في أرضه.

٢" – أن الشريعة الإسلامية هي القانون الأساسي لباكستان.

٣" – أن كل ما يُعارض الشريعة الإسلامية من قوانين البلاد الجارية يُلغى ويُبطل، وأنه لا يُنفّذ بعد ذلك قانون يُخالف الشريعة.

٤" – أن حكومة باكستان لا تتصرّف في شؤون الملك إلا ضمن الحدود التي رسمتها الشريعة.

٢" – الخوجا نظام الدين[1]:

توفي محمد علي جناح في ٨ ذي القعدة ١٣٦٧ هـ (١١ أيلول

(١) الخوجا نظام الدين: ولد عام ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ م)، درس القانون، اشترك في =

١٩٤٨ م) فعُيّن الخوجا نظام الدين ١١ ذي القعدة ١٣٦٧ هـ (١٤ أيلول ١٩٤٨ م) حاكماً عاماً لباكستان، وبقي لياقت علي خان[1] رئيساً للوزارة.

استمرّ أبو الأعلى المودودي بدعوته لتطبيق الشريعة في باكستان، فقُبض عليه مع بعض إخوانه، ومنهم طفيل محمد، وحسن إصلاحي وأُودعوا السجن في الأول من ذي الحجة ١٣٦٧ هـ (٤ تشرين الأول ١٩٤٨ م) وعُطّلت جرائد ومجلات الجماعة الإسلامية، ولكن بقيت المطالبة بإسلام الدولة لأن ذلك من مطالب المسلمين جميعاً وليس الجماعة الإسلامية وحدها، لتعدّ ذلك دعوةً أو مطلباً حزبياً، واضطرت الدولة أن تُعلن إسلام الدولة في ١٣ جمادى الأولى ١٣٦٨ هـ (١٢ آذار ١٩٤٩ م).

أخذت الأمور تسير بشكلٍ طبيعي في باكستان، وبدأت الأوضاع تتحسّن، وصارت الدولة تُشارك في الأحداث الدولية، وفي اللقاءات الإسلامية فعقد المؤتمر الإسلامي في مدينة كراتشي في باكستان، وافتتحه رئيس الوزراء لياقت علي خان في جمادى الأولى ١٣٧٠ هـ (شباط ١٩٥١ م).

= الحركة الوطنية، انضم إلى حزب الرابطة الإسلامية، تولى رئاسة حكومة البنغال قبل التقسيم. تزعم عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) مجلس المستشارين للرابطة، وهو جبهة معارضة داخل الحزب، وتوفي في ١٦ جمادى الآخرة ١٣٨٤ هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٦٤ م).

(١) لياقت علي خان: ولد في ١٢ ربيع الثاني ١٣١٣ هـ (الأول من تشرين أول ١٨٩٥ م)، وتعلم بجامعة عليكرة بالهند، ثم درس الحقوق بجامعة أكسفورد، وبعد عودته إلى الهند اشتغل بالمحاماة، وانضم إلى حزب الرابطة الإسلامية، واللجنة المركزية للحزب، ومنذ ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) تولى أمانة سر الحزب، وانتخب عام ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م) عضواً في المجلس التشريعي المركزي للهند، كما عُيّن بعد الحرب العالمية الثانية وزيراً للمالية في الوزارة الائتلافية، واشترك في لجنة تقسيم الهند، وتولّى أول رئاسة وزارة في باكستان، واغتيل في ١٦ محرم ١٣٧١ هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٥١ م) بيد أحد الأفغان.

٣" ـ غلام محمد:

اغتيل رئيس الوزراء لياقت علي خان في ١٦ محرم ١٣٧١ هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٥١ م) فعُيِّن غلام محمد حاكماً عاماً على باكستان، وكان من قبل يشغل منصب وزير المالية، وكلف الحاكم السابق الخوجا نظام الدين برئاسة الوزارة.

وبدأ الخلاف بين الحاكم العام الذي هو من إقليم البنجاب من جناح باكستان الغربي وبين رئيس وزرائه الخوجا نظام الدين الذي هو من البنغال، وأخذ هذا الصراع شكلاً بين جناحي باكستان. فالبنغاليون يشعرون أن الجناح الغربي قد سيطر على الجيش، وخاصة أهل البنجاب منهم، كما سيطر هذا الجناح أيضاً على المؤسسات المدنية، ولم يحصل البنغاليون على التمثيل النسبي الصحيح في المؤسسات الإدارية على الرغم من أنهم كانوا يُشكّلون ٥٣٪ من مجموع السكان.

أخذ رئيس الوزراء يحمل فكرة أهل البنغال بالمطالبة بأن تكون اللغة البنغالية إحدى اللغتين الرسميتين في البلاد، بينما يرى أهل باكستان الغربية بأن تكون لغةٌ رسميةٌ واحدةٌ للبلاد هي لغة (الأردو) التي يعرفها أكثرية السكان في الجناحين إضافةً إلى سكان الهند، وذلك خوفاً من تعدد اللغة، وإبعاد الشقة بين جناحي البلاد.

بدأت مشكلات اللغة، كما برز الخلاف الديني في الجناح الغربي أثناء إعداد مسودة الدستور.

وفي ٣ شعبان ١٣٧٢ هـ (١٧ نيسان ١٩٥٣ م) أقيل الخوجا نظام الدين من رئاسة الوزارة، واختير مكانه محمد علي بوغرا، وهو من الجناح الشرقي أيضاً.

وفي ١١ شعبان ١٣٧٥ هـ (٢٣ آذار ١٩٥٦ م) أجريت الانتخابات العامة، وتألفت جمعية تأسيسية لوضع الدستور، وكان أهم عمل لها أن وحّدت باكستان الغربية بعد أن كانت عدداً من المقاطعات.

كان غلام محمد يُعاني شللاً أفقده القدرة على العمل فترك منصبه في ١٧ ذي الحجة ١٣٧٤ هـ (٥ آب ١٩٥٥ م) وقبض على السلطة الجنرال إسكندر مرزا بيلو من جديد.

الفصل الثاني

الاستقلال

بعد أن ترك غلام محمد المنصب في ١٧ ذي الحجة ١٣٧٤ هـ (٥ آب ١٩٥٥ م) تسلّم السلطة الجنرال إسكندر مرزا[1]، وشدّد قبضته عليها.

وجرت في عهده الانتخابات، ووضع الدستور، وجرت انتخابات الرئاسة، وانتخب في ٢٣ رجب ١٣٧٥ هـ (٥ آذار ١٩٥٦ م) إسكندر مرزا رئيساً للجمهورية.

وفي ١١ شعبان ١٣٧٥ هـ (٢٣ آذار ١٩٥٦ م) أعلن الدستور، وقام النظام الجمهوري، وانتهى نظام الدومنيون، وشكّل شودري محمد علي[2] الوزارة، وأصبح اسم البلاد حسبما نصّ الدستور الأول «جمهورية باكستان الإسلامية». كما نصّ الدستور على أن تكون الدولة جمهورية اتحادية تكون

(١) إسكندر مرزا: ولد عام ١٣١٧ هـ (١٨٩٩ م) كان أبوه من أصحاب الأملاك الزراعية، تخرج من جامعة بومباي، وأكمل دراسته العسكرية في كلية (ساندهرست) البريطانية، وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة لواء، انتخب عضواً في الجمعية التأسيسية عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥٠ م)، وهو أول رئيس لجمهورية باكستان.

(٢) شودري محمد علي: ولد في البنجاب عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥ م) من أسرة فلاحية تنتسب إلى قبيلة «شودري»، درس الكيمياء، وتخرج عام ١٣٤٦ هـ (١٩٢٧ م)، ثم انصرف إلى الشؤون المالية والاقتصادية، اشترك في لجنة تقسيم الهند، وتولى وزارة المالية في باكستان، وأشرف على خطة التصنيع، ثم شكّل الوزارة حتى استقال في ٦ ربيع الأول ١٣٧٦ هـ (١٠ تشرين الأول ١٩٥٦ م).

فيها الوحدات مستقلةً في حدودها ضمن السلطات المخولة لها، وكذلك نصّ على أن الدولة ترمي إلى توطيد المبادئ الإسلامية، وخاصة العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجميع، ويجب مراعاة تعاليم الإسلام.

وتوالى على هذا العهد ثلاثة رؤساء للجمهورية وهم:

١ ـ اسكندر مرزا:

تسلّم السلطة بعد أن تنحّى غلام محمد في ١٧ ذي الحجة ١٣٧٤ هـ (٥ آب ١٩٥٥ م).

انتخب رئيساً للجمهورية في ٢٣ رجب ١٣٧٥ هـ (٥ آذار ١٩٥٦ م).

تسلم رئاسة الجمهورية في ١١ شعبان ١٣٧٥ هـ (٢٣ آذار ١٩٥٦ م).

وقد اضطربت الأمور، واختلت الأوضاع الاقتصادية، فاتجه الشعب نحو البلدان العربية.

وفي ٢٧ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ (٧ تشرين الأول ١٩٥٨ م) ألغى الرئيس اسكندر مرزا الدستور، وحلّ المجلس النيابي، وفرض الأحكام العرفية، وحلّ الحكومة المركزية، والحكومات الإقليمية، والأحزاب كافة، وعيّن أيوب خان القائد العام للجيش والقوات المسلحة حاكماً عاماً في الرابع من ربيع الثاني ١٣٧٨ هـ (١٧ تشرين الأول ١٩٥٨ م). وبعد عشرة أيام غادر الرئيس اسكندر مرزا البلاد، وتسلّم أيوب خان السلطة مكانه. ولا شك أن الدول الأجنبية التي لها مصالح في باكستان كانت ترغب في أن يكون الحكم عسكرياً فلا يرتفع صوت يعارض السياسة، ولا يطالب داعٍ بالوقوف في وجه المصالح الاستعمارية.

٢ ـ أيوب خان:

[٤ ربيع الثاني ١٣٧٨ ـ ٧ محرم ١٣٨٩ هـ (١٧ تشرين الأول ١٩٥٨ ـ ٢٥ آذار ١٩٦٩ م)].

بعد ثلاثة أيام من استلام أيوب خان منصب الحاكم العام صدر مرسوم في ٧ ربيع الثاني ١٣٧٨ هـ يتضمن تغيير اسم البلاد من «جمهورية باكستان الإسلامية» إلى «الجمهورية الباكستانية» وإن لم يُنفَّذ حتى صدر الدستور الجديد في ٦ محرم ١٣٨٢ هـ (٨ حزيران ١٩٦٢ م).

أكد أيوب خان سلطانه في استفتاء جرى في شعبان ١٣٧٩ هـ (شباط ١٩٦٠ م)، وحصل على (٧٥,٢٨٣) صوتاً من (٧٨,٧٢٠) صوتاً من أصحاب الحق في التصويت طبقاً للأسس التي وضعت آنذاك.

أعلن أيوب خان تحديد الملكية، ونقل العاصمة الاتحادية من «كراتشي» إلى «روالبندي» بحجة أن العاصمة يجب أن تكون قريبة من منطقة العمليات المتوقّعة في «كشمير».

وجرت اتفاقية بين باكستان والهند حول مياه نهر السند في ٢٨ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (١٩ أيلول ١٩٦٠ م) حيث أخذت باكستان مياه أنهار: السند، وجهلم، وشناب، على حين أخذت الهند مياه أنهار: ستلج، وبياس، وراقي. وكان الخلاف يحدث كثيراً بين الدولتين على مياه الأنهار، إذ أن معظمها يأتي من المناطق التي تسيطر عليها الهند في كشمير، وتجري نحو باكستان، ففي الوقت الذي تقطع فيه المياه عن باكستان تعيش تلك المناطق ظمأى، وقد قطعت الهند المياه عن مدينة «لاهور» عدة أسابيع في جمادى الآخرة ١٣٦٧ هـ (نيسان ١٩٤٨ م).

وصدر دستور جديد للبلاد في ٦ محرم ١٣٨٢ هـ (٨ حزيران ١٩٦٢ م). وقسمت كل من باكستان الغربية والشرقية إلى أربعين ألف دائرة انتخابية، وكل دائرة تضمّ حوالي ألف ناخب، وتنتخب ممثلاً عنها. ويُمثّل هؤلاء المنتخبون (الثمانون ألفاً) هيئة الناخبين، وتضمّ كل عشر دوائر انتخابية وتشكل المجلس الاتحادي. ويُشكّل رؤساء المجالس الاتحادية ولجان المدن مجلساً ثانياً.

واشترط الدستور أن يكون الرئيس مسلماً، ويُختار لمدة خمس

سنوات، ويجوز إعادة انتخابه، وإذا استمر في منصبه فلا يحق له إعادة ترشيح نفسه، ما لم توافق على ترشيحه أغلبية الجمعية الوطنية، والجمعيتين النيابيتين، والرئيس هو القائد الأعلى للدفاع، وفيه تتركز السلطة التنفيذية العليا.

ويختار أعضاء مجلس الوزراء من خارج الجمعية الوطنية. ويصدر ما يراه ضرورياً من المراسيم في حالة غياب الجمعية الوطنية. وله أن يحلّ الجمعية الوطنية قبل أن تنتهي مدتها، وهو في هذه الحالة يعد مستقيلاً وعليه أن يعيد ترشيح نفسه.

ولا تكون القوانين نافذة المفعول إلا إذا حصلت على موافقة ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية.

ويحق لثلثي أعضاء الجمعية الوطنية الطلب من رئيس الجمعية إعفاء الرئيس من منصبه في حالة اقتناعهم بحدوث مخالفة دستورية ارتكبها الرئيس، فإذا وافق على هذا الطلب ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية يُعفى الرئيس، فإذا وافق النصف فقط يعد هذا النصف قد فقد مقعده في الجمعية الوطنية.

ويمارس السلطة التنفيذية في كل إقليم حاكم ذلك الإقليم.

وتتألف الجمعية الوطنية من مائة وخمسين عضو في كل إقليم إضافة إلى ست مقاعد خصصت للنساء.

وفي عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) جرى اتفاق مع الصين بشأن الحدود المشتركة بين الدولتين في «كشمير الحرة» ورسمت تلك الحدود.

وفي شهر رمضان من عام ١٣٨٤ هـ (كانون الثاني ١٩٦٤ م) صدرت أوامر بحلّ الجماعة الإسلامية، ومصادرة أموالها، وكانت الحكومة من قبل شهر قد صادرت مجلة «ترجمان القرآن» التي كان يصدرها أبو الأعلى المودودي، وزجّت به مع أعضاء جماعته البارزين في السجون. وتوقّع المراقبون السياسيون قرب نشوب حرب تشترك فيها باكستان، حيث

لم يسبق أن وقعت حرب بين دولة إسلامية وبعض أعدائها، وكانت في تلك الدولة حركة إسلامية نشطة، إلا وسبق هذه الحرب اعتقال أعضاء هذه الحركة الإسلامية واضطهاد أفرادها.

وأكّد الرئيس أيوب خان سلطته مرةً أخرى باستفتاء جرى على رئاسة الجمهورية في رمضان ١٣٨٤ هـ (كانون الثاني ١٩٦٥ م)، وقد حصل على (٤٩.٦٤٧) صوتاً ضدّ (٢٨.٣٤٣) صوتاً حصلت عليها منافسته فاطمة جناح شقيقة محمد علي جناح.

وفي عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) وقعت الحرب بين باكستان والهند بشأن كشمير، إذ رأينا حركة الجهاد الكشميرية قد نشطت، وأحرزت انتصارات كثيرة على حكومة الهند المسيطرة على كشمير بالقوة، فرأت الهند أن توسّع نطاق الحرب على باكستان لتكون حرباً نظامية، فتحفظ ماء وجهها بهزيمتها أمام المجاهدين الكشميريين ، وكان الجيش الهندي مندفعاً نحو الحرب في باكستان، ليتزع عن نفسه المهانة التي مُني بها في قتاله مع الجيش الصيني عام (١٣٨٢ هـ)، وفي ظن قادته أنهم سيحرزون نصراً حاسماً على باكستان.

اخترق الجيش الهندي خط وقف إطلاق النار في كشمير، واحتلّ أربعة مراكز في دولة كشمير الحرة، وأعلن وزير الدفاع الهندي النبأ أمام المجلس النيابي، فصفّق له النواب والفين، واحسّت دلهي بنشوة الظفر. وأعلنت الهند أنها ردّت على تحركات من أسمتهم بالمتسللين الباكستانيين إلى كشمير، وتوقّع بعض المراقبين السياسيين بأن العملية الهندية لن تتعدّى أن تكون أكثر من مناوشات على الحدود ـ كما تفعل عادةً ـ، ولم يكن لباكستان أن تسكت، فإن سكتت فستتمادى الهند كثيراً، وإن سكوت باكستان أول مرة سيشجع الهند على التمادي في الإغارة والهجوم، وستضعف معنويات الجيش الباكستاني، كما أن هذا سينعكس على

المسلمين الذين يعيشون داخل الهند حيث سيتجرأ عليهم الهندوس، إضافةً إلى أن قضية كشمير ستضيع.

قامت باكستان مباشرة بردّ فعلٍ مفاجئ؛ بجنوبي كشمير التي تحتلّها الهند، فانهارت المقاومة الهندية، وساد الذعر الشديد في صفوف الجيش الهندي لشدّة الضربة وعنصر المفاجأة، وأشاع الهنود من شدة الخوف أن باكستان تريد القيام بحركة التفافٍ واسعةٍ بقصد السيطرة على إقليم (جمو) الكشميري.

قامت الهند بهجومٍ على الحدود الباكستانية في منطقة (لاهور) من ثلاث نقاطٍ على جبهةٍ واسعةٍ بطول مائة كيلومتر بالإضافة إلى قصف المدن الباكستانية بالقنابل عن طريق الجو، وكان الهجوم الهندي بكل إمكاناتها ليكون رادعاً لباكستان، ولتنهار مقاومتها، ولتركع على ركبتيها ـ حسب ظنّ الهند ـ وهكذا انتقلت الحرب من كشمير إلى الأرض الباكستانية.

كانت خطوط الدفاع الباكستانية قويةً، والروح المعنوية لدى جنودها مرتفعةً فصمدت وردّت الهجوم الهندي، وهذا ما خيّب أمل الحكومة الهندية في إمكانية إحراز النصر بسهولةٍ حسبما كانت تُفكّر.

وفتحت الهند جبهةً رابعةً في جنوبي باكستان على محور كراتشي التي تُعدّ مكشوفة نسبياً لبعدها عن ساحة العمليات، وتظنّ الهند أن القوات الباكستانية ستسرع إلى الجنوب للدفاع عن كراتشي ميناء باكستان الأول، وخوفاً من عزلها في الداخل فيما إذا تمكّنت الهند من دخول كراتشي، واختراق خطوط الدفاع الباكستانية والسيطرة بالتالي على الساحل. ولكن خاب ظنّ الهند على هذا المحور أيضاً، وردّ الباكستانيون ذلك الهجوم، وظهر تماسكهم في القتال على حين كان الهنود لا يصمدون، وربما لو استمرّت الحرب لانتصرت باكستان ولانتهت قضية كشمير غير أن مجلس الأمن قد أصدر قرار وقف إطلاق النار في ٢٩ شعبان ١٣٨٥ هـ (٢٢ كانون الأول ١٩٦٥ م) فتوقّفت الحرب. ولننظر إلى قوات الطرفين:

	الهند	باكستان
القوات البرية	٦٦٠,٠٠٠ جندي وضابط	٣٠٠,٠٠٠ جندي وضابط
فرقة مشاة	١٩	٦
فرقة مدرعة	١	٢
لواء مشاة	٨	—
جماعة مشاة	٢	—
لواء مدرع	١	—
لواء مظلي	١	—
المدفعية:	٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ مدفع	٧٠٠ مدفع
القوات الجوية	٥٠٠ - ٦٠٠ طائرة مقاتلة	٣٠ طائرة مقاتلة
	٦ أسراب هليوكوبتر	٣٠ طائرة هليوكوبتر
	—	سرب استطلاع
	—	٣ طائرات نقل
القوات البحرية:		
وحدة	٤١	—
طراد	٢	١
حاملة طائرات	١	—
مدمرة	٦	١١
كاسحة	٦	٨
غواصة	—	١
فرقاطة	٨	—
سفن مراقبة	٩	١٠
سفن معاونة	—	٥

كانت القوات الهندية موزعةً باتجاه باكستان فقط، وكأن المناطق الهندية لا تحتاج إلى حماية، أو أن الفكرة قائمة مسبقاً لقتال باكستان

والقضاء عليها، وإعادتها تحت سيطرة الهند، وإعادة سكانها كذلك إلى الوثنية الهندوسية، وليس باكستان فقط بل وأفغانستان، وهذا ما مرّ معنا في نداءات غلاة الهندوس.

كانت القوات البرية الهندية موزعةً على الشكل التالي ٨ فرق مشاة، و ٥ ألوية مشاة أيضاً مع الفرقة المدرعة على حدود باكستان الغربية، ومعدّة ضمن فيلقين أحدهما يُرابط في البنجاب والآخر في كشمير.

أما القوات الجوية فإن ٧٥٪ منها موجه إلى باكستان الغربية، وسلاح الجو يُشكّل ثلاثة عشر سرباً، سبعة منها في الغربية، وأربعة في الشرقية، واثنان في الوسطى.

أما القوات الباكستانية البرية فكلها في الغربية باستثناء الفرقة ١٤ مشاة فهي في الشرقية.

والأسلحة الهندية متنوعة منها الأمريكي، ومنها البريطاني، ومنها الروسي، وحتى سلاح الطيران كذلك، حيث كان يضمّ بعض الطائرات الروسية (ميغ ٢١)، على حين أن الأسلحة الباكستانية تكاد تكون كلها من النوع الأمريكي.

ظهر في هذه الحرب أن الجيش الباكستاني كان أكثر تدريباً، وأكثر انسجاماً، وروحه المعنوية أكثر ارتفاعاً، ولا غرابة في ذلك فنظام الطبقات في الديانة الهندوسية تجعل الجيش مُفكّكاً، على حين أن الإسلام يجعل من مقاتليه كتلةً واحدةً. كما أن نظام الطبقات يجعل الجند لا يبالون بالنصر كثيراً، لذا تكون الحماسة عندهم ضعيفةً والاندفاع قليلاً، والتضحية معدومةً، بينما المسلمون يسعون وراء النصر ويطلبون الشهادة في سبيل الله، لذا فالحماسة قوية، والروح المعنوية عالية، والتضحية واجبة، والاندفاع عظيم، وقد أبدى الباكستانيون فعلاً في هذه الحرب أنواعاً من الفداء والتضحية كبيرة. وكذلك كان الهنود يستهينون بالباكستانيين لقلّتهم النسبية، ويحسبون أن النصر آتٍ لا محالة لذلك لم يبذلوا الجهد المطلوب، ولم

يستعدّوا الاستعداد الكافي، ولم يهتموا بخصومهم، وبالمقابل كان الباكستانيون يحسبون حساباً كبيراً للهنود لمعرفتهم بأعدائهم الكبيرة، ولعلمهم بأحقادهم الدفينة، وانتظارهم الفرصة لإعمال سلاحهم بالمسلمين لذا فقد استعدّوا، واندفعوا، وشجّع بعضهم بعضاً وكان لهم النصر - بإذن الله -.

وإضافة إلى ذلك يجب ألا ننسى أن السلاح الباكستاني موحد، وكله أمريكي، على حين أن السلاح الهندي متنوع منه الأمريكي، والروسي، والبريطاني، ولهذا دوره في التخطيط وفي القتال.

مؤتمر طاشقند:

لم يكن يتوقّع أحد أن يُسمح للروس بالتدخّل في شبه القارة الهندية التي كانت إنكلترا تعدّها أثمن درةٍ في التاج البريطاني لذا يجب حمايتها، والحفاظ عليها، وعدم السماح لأحدٍ بالاقتراب منها، ولكن ماذا حدث الآن؟ وكيف يُسمح للروس بالولوج إلى داخلها، والوساطة بين أبنائها، والروس هم الذين يُخشى منهم قبل غيرهم، والإنكليز والأمريكان يتفرّجون؟ إنها السياسة واللعبة الدولية، ولننظر إلى بعض منطلقات اللعبة الظاهرة:

١ً - إن باكستان والهند معاً تدوران في فلك السياسة الغربية، ولا يريد سدنة هذه السياسة أن ينحازوا لطرفٍ دون الآخر فيدفعوا من تخلّوا عنه للتحرّك نحو المعسكر الآخر، لذا أرادوا أن يظهروا على الحياد، والارتباط بالطرفين، ويُعطوا زمام المبادرة لغيرهم، فقدّموها للروس.

٢ً - إن كفّة باكستان أخذت بالرجحان، وظهر التفوّق الباكستاني على الهند، ولهذا أسرع مجلس الأمن وأعلن وقف إطلاق النار قبل أن تحلّ الهزيمة بالهند.

٣ً - إن الغرب يميل ضمناً إلى الهند فهي دولة هندوسية وثنية لا منهج لها يُخيف، ولا نظام يُخشى بأسه وإنما تأخذ المنهج والنظام الغربي دون معارضةٍ ما دامت لا تملك شيئاً. أما باكستان فهي دولة مسلمة،

والحركة الإسلامية فيها نشيطة، والإسلام له منهجه الخاص، ونظامه الخاص، وكلاهما يختلف ويتعارض مع النظام الرأسمالي بل والشيوعي وكل الأنظمة الوضعية، كما أن للمسلمين شخصيتهم المتميزة، ولهم تطلّعاتهم المستقبلية في الدعوة ونشر الإسلام، ومحاربة الظلم، والوقوف في وجه الاستبداد واستغلال الآخرين التي منها الاستعمار. وإذا كان حكام باكستان اليوم يسيرون في فلك السياسة الغربية لكن هذا غير مضمون في المستقبل وخاصة إذا ما نجح الإسلاميون وآلت إليهم الأمور، وعندها سيلقون كل دخيلٍ ومستغلٍ خارج الحدود، ومن هنا كان تفضيل الغربيين للهند، ورغبتهم بأن تكون الحرب لصالحها.

٤ً - إن الروس يميلون إلى الهند أيضاً، فإضافة إلى ما ذكرنا في الفقرة السابقة فإن الهند على خلافٍ مع الصين، وقد جرى بينهما قتال قبل ثلاثة أعوامٍ أي في عام ١٣٨٢ هـ، واندحرت الهند، ولا تزال تحقد على الصين، والروس على خلافٍ مع الصين من حيث الفكر الشيوعي والتطبيق الماركسي، وعدوّ عدوّك صديقك، فالروس أصدقاء للهند، ويريدون لها النصر، هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فإن الروس يخشون انتصار باكستان الذي قد يُثير المسلمين الذين يسيطر الروس على بلادهم، كما أن انتصار باكستان قد يجعلها قويةً، وتتجه نحو أفغانستان، وتندمج معها، وخاصة أن قبائل الشمال الغربي الباكستاني (الباتان) لهم تتمة في أفغانستان ويُشكّلون ٦٠٪ من سكانها. فإذا ما اندمجت باكستان مع أفغانستان كانت دولة قويةً على حدود الأمبراطورية الروسية. ومن هنا تكون روسيا قد أُصيبت بنكبتين: أولاهما وجود دولةٍ قويةٍ معاديةٍ لها ولسياستها، وفكرها، ومنهجها، ومعنى ذلك أنها ستكون في صراعٍ دائمٍ معها، وثانيهما: أن الدولة الجديدة (باكستان+ أفغانستان) دولة مسلمة، وروسيا تسيطر على أجزاء واسعة من العالم الإسلامي بل إن بعض الجمهوريات الإسلامية في تركستان والتي يسيطر عليها الروس، وتُسمّى بأسماء القبائل الرئيسية فيها (طاجيكستان، أوزبكستان، تركمانستان) تمتدّ هذه القبائل إلى داخل أراضي الدولة

الجديدة، ومعنى هذا أن المسلمين سيتفقون على الروس، وسيجدون الدعم، وستتفكك الإمبراطورية الروسية.

٥" – إن أفغانستان قد تركها الغرب ضمن دائرة النفوذ الروسي عندما جرى اقتسام مناطق النفوذ فيما بينهما، أو توزيع الغنائم، لذا تريد روسيا أن لا يمسّ أحد أفغانستان، وألا تكون دولة قوية على حدودها، وخاصةً باكستان التي تشترك مع أفغانستان بالعقيدة ووحدة القبيلة. ومن هنا كانت روسيا لا تريد لباكستان القوة، ولا تريد لها النصر بل تريد ذلك للهند وتقف إلى جانبها.

٦" – إن العلاقات توطّدت بين باكستان والصين، وخاصةً في الآونة الأخيرة بعد القتال الذي جرى بين الصين والهند، ولما كانت الصين على خلاف مع روسيا لذا فإن باكستان تقف ضدّ روسيا وفي الخندق الذي تقف فيه الصين.

ومن هنا كانت روسيا تلتقي مع الغرب في الرغبة في انتصار الهند على باكستان، ولذا فإن الغرب قد أراح نفسه من هذه التبعية حيث لا يريد الانحياز إلى أحد طرفي النزاع فكلاهما من أعوانه الذين يسيرون في فلكه، وألقى المهمة على روسيا، ويعرف أنها ستصل بالموضوع إلى الهدف نفسه الذي يريده، ومن ناحية أخرى لا يخشى على الهند من روسيا لبعدها عنها، ولتركيز وضعه في الهند، كما يرغب أن يقع الشقاق بين باكستان وروسيا على نطاقٍ أوسع مما هو عليه، حيث لروسيا أطماع في باكستان إذ تكون طريقها إلى المحيط الهندي بعد السيطرة المرتقبة على أفغانستان، ولها علاقات معها قبلية، كما أن الحدود ستكون طويلة، وفيها مشكلة، وهي الحدود القائمة الآن بين باكستان وأفغانستان.

دعا الرئيس الروسي الكسي كوسيغين رئيسي طرفي النزاع إلى عقد مؤتمر قمة في مدينة طاشقند قاعدة جمهورية أوزبكستان الإسلامية التي تخضع للسيطرة الروسية كنوع من الإغراء لباكستان، والرئيس الروسي

مسرور بهذه المهمة إذ لأول مرة يتوسّط روسي في قضية تتعلّق بالهند، وبريطانيا بل والغرب يتفرّج.

عقد المؤتمر في ١٤ رمضان ١٣٨٥ هـ (٥ كانون الثاني ١٩٦٦ م)، وقد حضره لال بهادور شاستري رئيس وزراء الهند ممثلاً لحكومته، ورئيس جمهورية باكستان أيوب خان، وكان الرئيس الروسي مدة المؤتمر كلها موجوداً في طاشقند للتسوية بين الطرفين فيما إذا حدث اختلاف في وجهات النظر. وصدر إعلان طاشقند، وجاء فيه: يتضمن التزام الدولتين بالمبادىء الآتية:

- تصميم البلدين على إعادة العلاقات السلمية بينهما، وتدعيم العلاقات الودية بين الشعبين.
- التزام ميثاق الأمم المتحدة، وحلّ الخلافات بالطرق السلمية لذلك نوقشت مشكلة كشمير وتبادل الطرفان وجهات النظر بخصوصها.
- يلتزم البلدان بسحب قواتهما المسلحة في موعدٍ لا يتجاوز (٢٥ شباط ١٩٦٦ م) إلى المواقع التي كانت عليها قبل الخامس من آب عام ١٩٦٥ م، ويُراقب كل من الطرفين وقف إطلاق النار.
- تقوم العلاقات على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- يلتزم كل من البلدين بوقف الدعاية المعادية للآخر، وتشجيع الدعاية التي تدعم العلاقات الودية بينهما.
- عودة العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين، وتبادل الأسرى، وبحث المشكلات الخاصة باللاجئين، وإعادة الممتلكات والودائع التي استولى عليها كل جانب أثناء القتال.
- استمرار عقد الاجتماعات على مستوى القمة وعلى المستويات الأخرى في الأمور المشتركة، وإنشاء أجهزة هندية - باكستانية تخبر حكوماتها بالخطوات التي يجب اتخاذها مستقبلاً.

وفي ١ شوال ١٣٨٥ هـ (٢٢ كانون الثاني ١٩٦٦ م) اجتمع في دلهي كل من رئيسي القوات الهندية والباكستانية. وبدأت في ٤ شوال

١٣٨٥ هـ (٢٥ كانون الثاني ١٩٦٦ م) عمليات انسحاب القوات، وتبادل الأسرى، وتحليق الطائرات الباكستانية فوق الهند في طريقها بين شطري باكستان، كما عادت علاقات التجارة والاقتصاد، والنقل، والتبادل الثقافي، وتشكلت في دلهي رابطة الصداقة الهندية ـ الباكستانية.

وهكذا ضاع انتصار باكستان وجهودها بل انقلب إلى شبه هزيمة، إذ لم يعد لها الحق أن تتدخل في شؤون كشمير ما دامت الهند تعدُّها جزءاً منها، والبحث في قضايا المسلمين فيها إنما هو تدخل في شؤون الهند الداخلية. وعدّت الهند هذه الاتفاقية نصراً كبيراً، ولقيت تأييداً كبيراً، أما في باكستان فقد لقيت هذه الاتفاقية معارضة قوية، وعُدّت فشلاً سياسياً إذ ذهب هدراً جهد الجيش الباكستاني.

ولكن نستطيع أن نقول: إن الهند التي عرفت قوة باكستان على الساحة وإمكانية جيشها لا بدّ لها من أن تعمل على إضعاف باكستان، ولعلّ أول ما يلفت النظر في وسيلة إضعافها هو تجزئتها بفصل شطريها بعضهما عن بعض، وقد بدأ العمل والتخطيط لذلك.

انفراد أيوب خان بالسلطة:

وضع أيوب خان دستوراً جديداً قام على أساس النظام الرئاسي، وعُرف بدستور (١٩٦٢ م) ١٣٨٢ هـ. على حين أن دستور ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) كان يقوم على أساس النظام النيابي، إذ كانت الانتخابات تتم في الدستور السابق على مرحلتين، تختار في المرحلة الأولى هيئة الناخبين التي تتألف من ثمانين ألف عضو، تختار بالتساوي من إقليمي باكستان: الإقليم الشرقي، والإقليم الغربي، لمدة خمس سنواتٍ، وهي التي تنتخب الجمعية الوطنية ورئيس الجمهورية، وتتألف الجمعية الوطنية من ثلاثمائة وعشرة أعضاء، ورئيس الجمهورية يجب أن يكون مسلماً، ويجوز انتخابه مرتين، وإذا تجاوز حكمه الثمان سنوات لا يستطيع أن يُرشّح نفسه مرة أخرى.

أما الدستور الذي وضعه أيوب خان عام ١٣٨٢ هـ فقد حظر نشاط الأحزاب السياسية، وجعل رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للدفاع، وهو الذي يختار الوزراء من خارج الجمعية الوطنية، كما يحقّ له أن يحلّ الجمعية الوطنية، ويمكنه أن يُصدر المراسيم في حال غياب الجمعية الوطنية، ولا يصدر أي مشروع حتى يُوافق عليه الرئيس، وربما يُوافق على مشروع إذا أجازه ثلثا أعضاء الجمعية الوطنية، وقد يُقرّه بعد إجراء استفتاء عليه. وجعل هذا الدستور الجمعية الوطنية ١٥٦ عضواً مناصفةً بين إقليمي باكستان، ويتمّ انتخاب مائة وخمسين عضواً منهم والست الباقية فقد خصصت للنساء بحيث يكون ثلاث نسوة من كل إقليم. أما الهيئة النيابية فتتألف من مائة وخمسين عضواً في كل إقليم ويضاف خمس نساء للهيئة في كل إقليم. أما السلطة التنفيذية في كل إقليم فهي بيد حاكم يُعيّنه الرئيس، ويختار الوزراء، ويعني هذا أن كل شيء أصبح بيد رئيس الجمهورية. ونصّ الدستور على إقامة محكمةٍ دستوريةٍ عليا، ويجب ألاّ يصدر أي تشريعٍ يتعارض مع القرآن أو السنة. كما أن القوانين النافذة يجب أن تُراجع على هذا الأساس، ولذلك فقد أُقيم:

١ ـ مجلس البحوث الإسلامية.

٢ ـ المجلس الاستشاري للفكر الإسلامي.

المعارضة:

تلقّت الهند مساعداتٍ عسكريةٍ ضخمةٍ عام ١٣٨٢ هـ من الولايات المتحدة الأمريكية للخلاف القائم بين الهند والصين، والقتال الذي دار بينهما، وهُزمت فيه الهند، وكانت هذه المساعدات باسم دعم الهند غير أنها في الواقع قد أثارت الباكستانيين الذين عدّوا ذلك انحيازاً للهند ضدّهم، وغدوا بحاجة إلى من يقويهم خوفاً من قوة الهند وتطاولها عليهم وتهديدهم.

وبرز أيوب خان وتسلّم رئاسة حزب باكستان الإسلامي الذي أُسس

في مدينة كراتشي في شهر ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (أيلول ١٩٦٣ م)، وساعده في ظهور زعامته موت زعيم الهند (جواهر لال نهرو) في مطلع عام ١٣٨٤ هـ (أيار ١٩٦٤ م)، البارز في الهند، فخلى الجو لأيوب خان في ظهوره كزعيم في شبه القارة الهندية. واقترح أيوب خان عقد حلف استانبول في ربيع الأول ١٣٨٤ هـ فكسب تأييد مسلمي باكستان الذين شعروا بضرورة عقد هذا الحلف للوقوف في وجه الهند التي حصلت على تأييد الولايات المتحدة لها.

ومع هذه الدعاية التي حصل عليها أيوب خان إلا أن معارضةً أخذت تقف في وجهه، وحمل لواءها في بداية الأمر الخوجا نظام الدين الذي كان حاكم باكستان ثم رئيس وزرائها وذلك في العهد السابق. وتوحّدت جهود المعارضة في ١٢ ربيع الأول ١٣٨٤ هـ (٢١ تموز ١٩٦٤ م) حيث التقت خمسة أحزاب، فيما سُمّي حزب المعارضة المتحد، وأمكن التوصّل إلى إعلان من تسع نقاط اتخذ كبرنامج انتخابي، وهذه النقاط هي:

١ ـ وضع دستور (ديمقراطي).
٢ ـ الانتخاب الشعبي المباشر للجمعية الوطنية، والهيئتين النيابيتين في إقليمي باكستان.
٣ ـ إعطاء هذه الجمعيات سلطاتٍ تشريعية كاملةً في الأمور المالية وشؤون الميزانية.
٤ ـ إقامة نظام نيابي اتحادي يحفظ لإقليمي باكستان استقلالهما الذاتي على أن يُمثّل الإقليمان تمثيلاً متكافئاً في الحكومة المركزية.
٥ ـ تقييد سلطات رئيس الجمهورية.
٦ ـ فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية.
٧ ـ إعطاء المحاكم العليا الاختصاص المتعلّق بمراجعة دستورية القوانين.
٨ ـ الإفراج عن المعتقلين السياسيين جميعاً.
٩ ـ إلغاء كل قوانين القمع.

أما الأحزاب فهي:
١ ـ الرابطة الإسلامية التي برئاسة الخوجا نظام الدين.
٢ ـ الجماعة الإسلامية برئاسة أبو الأعلى المودودي.
٣ ـ حزب نظام الإسلام برئاسة شودري محمد علي، الذي كان رئيساً للوزراء قبل تسلّم أيوب خان السلطة.
٤ ـ حزب عوامي الوطني برئاسة عبدالحميد خان بها شاني.
٥ ـ عصبة عوامي برئاسة نواب زاده نصر وأمانة سر مجيب الرحمن.

وطالبت المعارضة بتشكيل حكومة انتقالية تُشرف على الانتخابات، وأن يُعطى مرشح المعارضة ما يُعطاه مرشح الحزب الحاكم، ولكن لم يأبه الحكم بمطالب المعارضة.

وكانت الحكومة وحزب باكستان الإسلامي الحاكم يُشيعون أن الهند تُشجّع المعارضة في الإقليم الشرقي، على حين تُشجّع الولايات المتحدة المعارضة في الإقليم الغربي. وأن هناك مؤامرة تُحاك ضدّ باكستان تهدف إلى فصل إقليميها بعضهما عن بعض، ولهذا تجد في المعارضة حزب عوامي بجناحيه، ومعروف عن هذا الحزب دعوته لتقسيم باكستان، وفصل الإقليم الشرقي عن الغربي، وكيف تلتقي الجماعة الإسلامية والإسلام يدعو إلى الوحدة، مع هذا الحزب الانفصالي الذي يدعو إلى التجزئة.

اقترب موعد الانتخابات وأخذت المعارضة تبحث عن مرشح للرئاسة، واستمرّ البحث شهرين، ولم تعثر على منافس لأيوب خان، وفي ١٣ جمادى الأولى ١٣٨٤ هـ (١٩ أيلول ١٩٦٤ م) استقرّ الرأي على ترشيح فاطمة جناح شقيقة محمد علي جناح بعد تمنّع وتردّد، والغريب في ذلك تأييد الجماعة على هذا الترشيح على حين لا يصحّ ذلك شرعاً، وأبو الأعلى المودودي أهل علم، وفي الجماعة كثير من هؤلاء، ومن هنا كان النقد، نقد الترشيح، ونقد الجماعة الإسلامية إحدى فئات المعارضة.

وأعلنت المحاكم إثر ذلك أن حظر الجماعة الإسلامية من قبل الحكومة لم يكن قانونياً.

انتهت المرحلة الأولى من الانتخابات في رجب ١٣٨٤ هـ (تشرين الثاني ١٩٦٤ م)، وجاءت المرحلة الثانية في رمضان ١٣٨٤ هـ (مع بداية عام ١٩٦٥ م) بالاقتراع على رئيس الجمهورية، وقد فاز أيوب خان على منافسته فاطمة جناح فوزاً ساحقاً إذ حصل على ٦٣٪ من مجموع الأصوات حيث نال ٤٩،٦٤٧ ألف صوت. على حين لم تحصل هي إلا على ٣٦٪ من مجموع الأصوات، وبدت المعارضة ضعيفة، حيث نالت ٢٨،٣٤٣ ألف صوت.

وجاءت الحرب بين الباكستان والهند فانصرف الناس إليها، وسكتت المعارضة في تلك الظروف، غير أنها قد اشتدت المعارضة بعد الحرب حيث شكلت الجماعة الإسلامية مع بعض الأحزاب والجماعات ما عُرف باسم «حركة باكستان الديمقراطية»، وانتقد وزير الخارجية ذو الفقار علي بوتو اتفاقية طاشقند، وأُقيل من الوزارة، وشكّل حزب الشعب عام ١٣٨٧ هـ، وأخذ يُلقي تصريحات ضدّ الهند، وينتقد اتفاقية طاشقند، ويدعو إلى تحرير كشمير، ويُنادي بتطبيق منهجٍ اشتراكي، فاكتسب شعبيةً وإن أحجم الكثير عن تأييده لدعوته إلى المنهج الاشتراكي رغم قبوله بكل ما سوى ذلك، ثم أخذ ذوالفقار علي بوتو يهاجم حكم أيوب خان، وقامت المظاهرات في ١٧ شعبان ١٣٨٨ هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٦٨ م) وبعد خمسة أيام اعتقل ذو الفقار علي بوتو، وزعماء حزب عوامي في الإقليم الغربي بتهمة التحريض على الفوضى، ولكن استمرّت المظاهرات التي كانت تقودها الجماعة الإسلامية. وأعلن أيوب خان في ٤ ذي الحجة ١٣٨٨ هـ (٢١ شباط ١٩٦٩ م) أنه لن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية هذه المرة.

انضمّ إلى المعارضة الجنرال أصغر خان وكان من قبل من أعوان

أيوب خان، وشكّل حزب العدالة في شهر ذي الحجة ١٣٨٨ هـ (آذار ١٩٦٩ م) كما مشى في المعارضة الجنرال عزام خان، والقاضي مرشد الذي كان رئيس قضاة باكستان الشرقية، وهكذا اتسع نطاق المعارضة، واشتدّت.

عزم أيوب خان على زيارة باكستان الشرقية في رمضان عام ١٣٨٨ هـ (أواخر عام ١٩٦٨ م)، وكانت باكستان الشرقية حتى هذه المرحلة بعيدة عن المظاهرات، وخاصة بعد اعتقال مجيب الرحمن وزعماء حزب عصبة عوامي في عام ١٣٨٦ هـ، وقيام الحرب الباكستانية ـ الهندية والتي ولدت لدى سكان جناح باكستان الشرقي شعوراً بالعجز العسكري من جانب الحكومة المركزية، وخاصةً بالنسبة لإقليمهم. وقد وضع مجيب الرحمن الذي آلت إليه زعامة حزب عصبة عوامي ست نقاطٍ في سبيل استقلال الإقليم الشرقي، ومعاملة إقليمي باكستان كوحدتين اقتصاديتين، وهذه النقاط هي:

١ ـ وضع دستورٍ جديدٍ لباكستان، وأن يُقيم هذا الدستور اتحاداً حقيقياً من الإقليمين، وأن يتمّ التحوّل بباكستان إلى نظامٍ نيابي يتأكد فيه تفوق السلطة التشريعية التي يتمّ انتخابها انتخاباً شعبياً مباشراً.

٢ ـ حصر وتركيز مسؤولية الحكومة الاتحادية في ناحيتي الدفاع والسياسة الخارجية، وما عدا ذلك من أمورٍ فيجب أن تدخل ضمن السلطة الكاملة للولايات التي يتكوّن منها هذا الاتحاد.

٣ ـ إيجاد نظامين مستقلين ومنفصلين للنقد في باكستان، وجعل النقد في كلٍ منهما قابلاً للتحويل الحرّ. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فليس هناك ما يمنع من اتباع نظامٍ نقدي مُوحّد لباكستان كلها، شريطة أن يتمّ إيقاف التدفّقات النقدية ورؤوس الأموال من باكستان الشرقية إلى الغربية. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن تكون هناك سياسة مالية ونقدية مستقلة لباكستان الشرقية.

٤ ـ نقل سلطة فرض الضرائب وجمع الإيرادات من الحكومة الاتحادية إلى حكومات أقاليم الاتحاد، على أن تُخصَّص نسبة من حصيلة هذه الضرائب والدخول لمقابلة نفقات الحكومة الاتحادية.

٥ ـ إيجاد نظامين منفصلين للحسابات الخاصة بالدخل المتحصَّل من المبادلات الخارجية لإقليمي باكستان، ويكون الوفاء بمتطلبات الحكومة الاتحادية من النقد الأجنبي مسؤولية إقليمي باكستان إما على أساس المساواة وإما وفقاً لمعادلات يتمّ تحديدها، وتكون حركة البضائع بين إقليمي باكستان حرة دون قيودٍ أو عوائق جمركية، كما يجب أن يمنح الدستور إقليمي الاتحاد حقّ إقامة روابط تجارية مع الدول الخارجية.

٦ ـ الإقرار لباكستان الشرقية بحق إقامة تنظيماتٍ عسكرية خارج إطار القوات المسلحة النظامية.

ولما قام أيوب خان بزيارة باكستان الشرقية أخذت المظاهرات تعمّ مدن ذلك الإقليم، واشترك فيها أصحاب مشارب شتّى منهم الذين يريدون الانفصال، ومنهم العمال الذين يرغبون في تحسين الأجور، ومنهم الذين يريدون إصلاح الوضع النيابي، وقد لفّ الجميع القيام بالمظاهرات وقد يكون كثير ممن شارك في تلك الحركات قد انساق مع الجموع سوقاً حتى غدت الفكرة الغالبة أن النقمة عارمة، وتُمثّل أكثرية السكان. وهذا ما منع الحكومة من اتخاذ إجراءاتٍ صارمةٍ، وتضرب ضربةً حاسمةً، وأخذ الوضع يتدهور، وفقدت الدولة سيطرتها على الموقف، فاضطر أيوب خان أن يلجأ إلى الجانب السياسي، فوجّه الدعوة إلى زعماء المعارضة لعقد اجتماع سياسي لمناقشة مسألة الاصلاحات الدستورية. ويبدو أن العسكريين بقوا بعيدين عن الساحة، ولم يروا ضرورةً في الانسياق وراء الرئيس أيوب خان إذ فقد سيطرته، كما لم يرغبوا في فصم الارتباط بين الجيش والشعب هذا بالإضافة إلى أن بعض كبار العسكريين قد أصبحوا ضمن صفوف المعارضة مثل الجنرال أصغر خان، والجنرال عزام خان و...

تأجلت الاجتماعات لوجود بعض الزعماء السياسيين في السجن مثل: ذو الفقار علي بوتو زعيم حزب الشعب، ومجيب الرحمن زعيم حزب عصبة عوامي وغيرهما، وقد تمّ الإفراج عنهم بعد طلب مُمثّليهم ليحضروا المؤتمر.

عُقدت الجولة الأولى من المحادثات في مؤتمر المائدة المستديرة في مدينة راولبندي، وحضره قادة حركة باكستان الديمقراطية، ولجنة العمل الديمقراطية التي تشكّلت في شوال ١٣٨٧ هـ (مطلع عام ١٩٦٨ م)، وكذلك الزعماء المستقلون أمثال الجنرال أصغر خان.

ظهرت خلافات في صفوف المعارضة إذ أن مجيب الرحمن كان يُطالب بالاستقلال الذاتي الكامل لباكستان الشرقية، وتمثيلها في المجلس النيابي الاتحادي على أنها تُمثّل أغلبية السكان، ونقل العاصمة الاتحادية إلى الجناح الشرقي، ولكن هذه المطالب قد وجدت معارضةً شديدةً وذلك أن أهم مشكلة تُعاني منها باكستان إنما هي قضية كشمير، وهي موجودة في الجناح الغربي، كما أن ازدحام السكان الكبير في الجناح الشرقي لا يُناسب معه نقل العاصمة إذ تصبح الحياة صعبةً مُعقّدة لكثافة السكان الضخمة والتي ستزداد ضخامةً بنقل العاصمة إلى هناك. واستغلّ أيوب خان هذه الخلافات، وفضّ المحادثات غير أنه وعد المعارضة بالرجوع إلى مبدأ الانتخاب الشعبي المباشر، والتحوّل من النظام الرئاسي إلى النظام النيابي. ولكنه لم ينظر إلى مطالب مجيب الرحمن باستقلال باكستان الشرقية الذاتي، وهذا ما جعل مجيب الرحمن يمتلئ حنقاً ويُصمّم على مُتابعة مطالبه بل على العمل على تنفيذها.

لم تهدأ الاضطرابات بل زادت تفاقماً إذ لم تأبه المعارضة كثيراً بتلك اللقاءات، وساعد على ذلك أيضاً أن بعض زعماء المعارضة لم يحضروا مؤتمر المائدة المستديرة في راولبندي، ومنهم ذو الفقار علي بوتو من الجناح الغربي، وعبدالحميد بها شاني من الجناح الشرقي، حيث أصرّ هذان الزعيمان على إسقاط الحكم بالوقوف في وجهه والقيام بمظاهراتٍ

ضدّه، وانضمّ الفلاحون في باكستان الشرقية إلى المظاهرات وتفاقم الأمر، ولم يجد أيوب خان بداً من اعتزال الحكم فتركه في ٧ محرم ١٣٨٩ هـ (٢٥ آذار ١٩٦٩ م)، وسلمه إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش الباكستاني الجنرال يحيى خان، وقد جاء في الخطاب الذي أعلن فيه هذا القرار: وهذه هي المرة الأخيرة التي أخاطبكم فيها بصفتي رئيساً للجمهورية، إن الموقف في باكستان يتدهور بسرعة، وباستثناء الدور الذي يمكن أن تقوم به القوات المسلحة، فإنه ليست هناك طريقة دستورية أو عملية لمجابهة الموقف الراهن. إن الأمة كلها تطلب من الجنرال يحيى خان رئيس هيئة أركان حرب الجيش الباكستاني أن يُمارس صلاحياته الدستورية. إنّ أمن وسلامة بلدنا يتطلبان ألا يكون هناك عائق في طريق القوات المسلحة التي يجب أن تُمكّن بكل الطرق من ممارسة واجباتها الشرعية وبالنظر إلى ذلك فقد قررت اليوم اعتزال منصبي كرئيس للجمهورية لأساعد إخوتكم في القوات المسلحة بكل ما أستطيع تمكيناً للنظام وحكم القانون. وهكذا اعتزل أيوب خان وتسلّم السلطة يحيى خان.

كان أبو الأعلى المودودي قد حذّر أيوب خان من الاستقالة واعتزال الأمر، وتسليم السلطة ليحيى خان رئيس هيئة أركان حرب الجيش، فإن مؤامرةً تحاكُ ضدّ باكستان، ولكن أيوب خان لم يستمع إلى ذلك النصح، فحدث الذي كان مخططاً له.

٣ - محمد يحيى خان:

[٧ محرم ١٣٨٩ - ٣ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (٢٥ آذار ١٩٦٩ - ٢٠ كانون الثاني ١٩٧١ م)]:

منذ أن تسلّم يحيى خان السلطة شكّل حكومةً عسكريةً، وفرض الأحكام العرفية على باكستان كلها، وحلّ الهيئات النيابية في إقليمي باكستان، ومنع الإضرابات، والمظاهرات، والاجتماعات، وأعطى العسكريين سلطاتٍ استثنائية، وهذا ما أعاد الهدوء غير أنه مشوب بحذرٍ

فافتتحت المدارس، ودارت آلات المعامل، وعادت الحياة في البلاد شبه طبيعية.

أخذ يحيى خان يجري حواراً ومناقشات مع السياسيين، فأبدوا آراءهم صراحةً، وأظهروا الشدّة في العمل على تنفيذها. وأعلن هو أن باكستان الشرقية لم تحصل في الماضي على حظّها العادل من الرعاية الحكومية، فأخذ لذلك يزيد من استثمارات الحكومة فيها، ويُعطي تسهيلات في الضرائب للمستثمرين، وهذا العمل شجّع أهل ذلك الإقليم على المطالبة بما يُحقق العدالة، ويُصرّحون بأن ما كان يقوله بعض السياسيين صحيحاً، ولم يكن تضليلاً كما كانوا يظنّون، حيث لم تكن أقوال السياسيين تُصدّق من قبل.

ومنع الاحتكارات فاستاء التجار الذين يستغلّون البضائع ويحتكرون.

أخذ سكان المقاطعات في باكستان الغربية يُطالبون بإعادة التقسيم على أساس أربع مناطق كما كان سائداً من قبل، وهذه المقاطعات هي: السند، والبنجاب، وبلوشستان، ومنطقة الحدود الشمالية الغربية. وفي الوقت نفسه أخذ سكان باكستان الشرقية يُطالبون بالانفصال، وخاصةً بعد تصريحات الرئيس يحيى خان نفسه.

بدأ يحيى خان يتقرّب من السياسيين، وقرّر توزيع القادة العسكريين الذين اشتركوا في الحكومة العسكرية التي شكلها إثر تسلّمه السلطة على المناطق وتعيينهم حكاماً عليها، ومنهم (مارشال الجو نورخان، وأميرال البحار سيد محمد حسن، والفريق عبدالحميد خان) ليحلّ محلهم في الحكومة عناصر جديدة من السياسيين المستقلين الذين يرضى عنهم، ويُبدون تجاوباً معه. ولكن هذا كله لم يرضِ الشعب في الإقليمين.

أخذت الاضطرابات الطلابية تعمّ الجناح الشرقي من باكستان، وتبع ذلك العمال وفي ٤ شعبان ١٣٨٩ هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٦٩ م) أضرب سبعين ألف عامل من عمال النسيج، وانتقل الإضراب إلى الجناح الغربي من مدن: (كراتشي) و(لاهور) و(الملتان)، وأخذ شغب اللاجئين في

مدينة (دكا) في ٢١ شعبان ١٣٨٩ هـ (أوائل تشرين الثاني ١٩٦٩ م)، وبدأت مقاومة المظاهرات بالاعتقالات، وإطلاق النار على المتظاهرين.
أعلن يحيى خان في ٢٠ رمضان ١٣٨٩ هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٩ م) عن إجراء انتخابات عامة في البلاد كلها في ٢ شعبان ١٣٩٠ هـ (٢ تشرين الأول ١٩٧٠ م)، وأن باكستان الغربية ستقسّم إلى عدة مناطق، وأن الانتخابات ستكون مباشرة، وهذا يعني إعطاء باكستان الشرقية الأغلبية في الجمعية الوطنية. وأن الجمعية الوطنية التي ستنتخب ستُعطى أربعة أشهر، لتضع دستوراً جديداً، وسيكون النظام نيابياً، وسيترك النظام الرئاسي الذي كان معمولاً به، وأن النشاطات السياسية سيُسمح بها في ٢٣ شوال ١٣٨٩ هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٧٠ م).

كان من المقرر أن تجري الانتخابات في ٢ شعبان ١٣٩٠ هـ (٢ تشرين الأول ١٩٧٠ م)، ولكن أُجّلت إلى شوال من العام نفسه، أي مدة شهرين بسبب الفيضانات والأعاصير التي اجتاحت باكستان الشرقية، والتي ذهب ضحيتها ما يقرب من مليون إنسان.

جرت الانتخابات العامة وتكشفت في أجوائها الحقائق الآتية:

١" – أوعزت الهند إلى أعوانها الهندوس في باكستان الشرقية وعددهم عشرة ملايين ليقفوا إلى جانب مجيب الرحمن، وقد دُعم بالمال، والأعوان.

إن مجيب الرحمن يدعو إلى فصل الجناح الشرقي من باكستان عن الجناح الغربي، ويصرّ على ذلك فإذا نجح تمّ الانفصال، وهذا أكبر ما تتمنّاه الهند، إذ تكون باكستان قد ضعُفت كثيراً وهي خصم الهند الأول، والتي انتصرت عليها قبل عدة سنواتٍ في الحروب التي جرت بينهما عام ١٣٨٥ هـ. ولهذا دعمت الهند مجيب الرحمن وبذلت الكثير في سبيل ذلك، هذا من جانبٍ ومن جانب آخر فإن نسبة الهندوس سترتفع في باكستان الشرقية عندما تنفصل عن باكستان الغربية، وذلك لأن نسبة

الهندوس في الجناح الغربي ضعيفة. بينما تصل في باكستان الشرقية إلى ١٨,٤٪ من مجموع سكان ذلك الجناح.

٢" – أيّد الشيعة ذو الفقار علي بوتو، وقد أوعز لهم رئيس الدولة يحيى خان بذلك، وهو منهم، وإن انفصال باكستان إنما هو لمصلحتهم حيث ترتفع نسبتهم إذ تصل إلى ٨٪ في الجناح الغربي حيث يتركّزون فيه، على حين لا يوجد شيعة في الجناح الشرقي. لذا فنسبتهم في باكستان كلها (الشرقية والغربية) هي ٣,٤٪، فإذا انفصلت باكستان الشرقية ارتفعت نسبتهم في الغربية إلى ٨٪.

٣" – أيّد القاديانيون ذو الفقار علي بوتو، وقد أظهروا في البداية العمل ضده، ثم تحولوا إلى جانبه ويبدو أن هذا التحول كان بإيحاء من الإنكليز، والقاديانيون مُنظّمون في الجيش، وأجهزة الدولة المختلفة. كان همّ الإنكليز إضعاف باكستان كدولةٍ مسلمةٍ، ولن يكون إضعافها إلا بانقسامها وتجزئتها. وكذلك فإن القاديانيين إنما يتجمّعون في باكستان الغربية، وتكاد تخلو منهم باكستان الشرقية، فإذا تمّ الانفصال كان مركزهم أقوى.

٤" – عمل أصحاب المصالح من الأثرياء في باكستان الغربية لصالح ذو الفقار علي بوتو.

٥" – قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية مائة مليون روبية لكل من مجيب الرحمن، وذوالفقار علي بوتو، وقد نقل هذا الخبر وزير الإعلام الباكستاني السابق حيث ذكر بأن السفارة الأمريكية قد سحبت أربعة وثمانين مليون روبية بمعدل أربعة عشر مليوناً شهرياً ولمدة ستة أشهر من البنك المركزي لصالح مجيب الرحمن، وعلي بوتو، كما انخفض سعر الدولار بمقدار الخمس نتيجة تدفّقه بواسطة السفارة الأمريكية، وهذا ما صرّح به رئيس الدولة يحيى خان نفسه، حيث أشار إلى الأموال التي تدفّقت من الخارج، ولكن لم يفصح أكثر من ذلك. وقد طلبت منه الجماعة الإسلامية أن يذكر الأحزاب التي تلقّت المعونة، ولكنه صمت.

وتريد أمريكا من وراء هذا الموقف إضعاف باكستان أمام الهند، وإقلاعها عن التفكير بالبحث النووي، والمفاعل الذري، والقنبلة النووية، وانصرافها إلى شؤونها الخاصة، ومشكلاتها التي تنتج عن هذا الموقف من انقسام وتجزئة وضعف، ثم الوقوف في وجه التيار الإسلامي الصاعد ومحاولة خنقه، وتقوية التيار العلماني المعادي للإسلام والملحد أيضاً.

٦" - وقفت جهات كثيرة ضدّ الجماعة الإسلامية وعملت على إخفاقها، بل كانت تحرص على الإيقاع بها والبطش بقادتها، ومن هذه الجهات الهند، والصين، وروسيا، وإنكلترا وكلها كان لها دور في هذه الانتخابات، ودعم وتشجيع لأطراف دون أخرى، ومحاربة لفئاتٍ أشدّ وأعنف من فئاتٍ ثانية.

٧" - إن سكان باكستان الشرقية يسهل التأثير عليهم بسبب الفقر، والمجاهدة المستمرة لطبيعة البلاد، فالمجاعات تحدث باستمرارٍ بسبب تأخر الأمطار الموسمية، والفيضانات التي تتعرّض لها البلاد دائماً نتيجة غزارة الأمطار وعدم ميل الأرض، والأعاصير التي تقف في وجه التيار المائي في الأنهار قبل انصبابها في البحر، كل هذا يجعل المآسي تتكرر، والنكبات تحلّ، والفقر يعمّ، والفقير عادةً لا يهتم بأكثر من تأمين عيشه، وقوت يومه، وكفاحه من أجل رزقه، لذا فأكثر السكان ينساقون وراء كل من يُلوّح لهم بتحسين وسائل العيش، ويُقدّم لهم بعض المنافع لذلك مهما كانت بسيطةً أو نظرية. ويُضاف إلى ذلك أن أكثر سكان باكستان الشرقية من أصلٍ هندي اعتنقوا الإسلام، وقد عُرف أكثر الهنود بالخمول والكسل، وخاصةً أن هؤلاء، كانوا ينتمون بالأصل إلى مجموعاتٍ متواضعةٍ حسب تقسيم المجتمع الهندي الطبقي، فهم يقنعون بالقليل، ويقبلون البسيط، وكان أثر الإسلام فيهم ضعيفاً لبعدهم، وقلة العلماء، والفقر، والجهل، ووصول الإسلام إلى بلادهم في وقت التراجع وأيام الضعف. وكانت الهند تُدرك هذا، وتعرف إمكانية التأثير على سكان باكستان الشرقية، وهذا ما أعطاها

الأمل الكبير في إنجاح مُهمّتها بالتأثير على السكان، وفوز مجيب الرحمن، وتجزئة باكستان كمرحلةٍ أولى، ثم ضمّ ذلك الجناح الشرقي إليها كمرحلةٍ ثانية، ثم التحكّم بالمسلمين، والعمل على ارتدادهم عن الإسلام، وإعادتهم إلى الهندوسية في المستقبل وهذه هي أمنيتها، وما تهدف إليه، وتضع المخططات في سبيله.

وهناك نقطة لا بدّ من الانتباه إليها حتى تُدرك أبعاد هذه المرحلة، والأسباب التي تجعل دول العالم الكبرى تتدخل في هذه الانتخابات، وتركّز جهودها عليها، وتُعوّل الكثير على نتائجها وهي أن باكستان كانت تقف دائماً الموقف المعارض والمعادي لدولة اليهود وأطماعها في المنطقة العربية، ومعنى هذا أنها تقف في الموقف الخصم للصليبية المتمثّلة في الدول الكبرى، وهي التي أقامت لليهود دولتهم، وهي التي تحتضنها، تدعمها وتؤيّدها، وتتبنّى قضاياها كلها، وتسعى وراءها نيابةً عنها، ولذا لا بدّ من إضعافها وتحطيمها، وكان واضحاً لليهودية أن دولة باكستان تُشكّل خطراً جسيماً عليها، ولا بدّ من تصفية حسابها معها، وخاصةً أن الصناعات المحلية الباكستانية قد قويت فيها، ونمت إلى درجةٍ تجعلها تقترب من الاكتفاء الذاتي، وهذا يعني أنها ستستغني عن استيراد البضائع من الدول النصرانية، ولهذا قيمته الكبيرة في حسابات الاستعمار، كما أن اليهود يحلمون في التوسّع في الصناعة، وجعل الشرق سوقاً لهم ولبضائعهم بعد التمكّن من عقد معاهدة سلامٍ مع البلدان العربية بجهود الدول الكبرى وضغطها على حلفائها من الدول وعلى أعوانها، لذا فإن التقدّم الصناعي الباكستاني سيكون عقبةً مباشرةً أمام أحلام اليهود، ويجب ضربه من الآن، ومن وسائل تحطيمه إضعاف باكستان بتجزئتها. هذا على الرغم من أن بعض الدول العربية كانت تؤيّد الهند في عدوانها على كشمير، وتقف في الصف المعادي لباكستان، وفي الخندق المقابل للمسلمين.

الانتخابات العامة:

جرت الانتخابات العامة في الموعد الذي حُدِّد لها في شوال ١٣٩٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٠ م)، واشترك فيها أكثر من خمسةٍ وعشرين حزباً، وتنظيماً سياسياً، وقد عملت الحكومة علناً لصالح ذو الفقار علي بوتو، وضدّ الجماعة الإسلامية، حتى استبدلت بعض الصناديق الانتخابية، وقُدِّمت الطعون في ذلك من غير فائدة، وانتهت الانتخابات وفاز حزب عصبة عوامي الذي يرأسه مجيب الرحمن بأكثرية مقاعد باكستان الشرقية، والتام جناحاه تقريباً، وكذلك فاز حزب الشعب الذي يرأسه ذو الفقار علي بوتو، وتفوّق على بقية الأحزاب والجماعات في باكستان الغربية، ولكنه كان مُهدّداً بالتصدّع قريباً حيث كان يضمّ في صفوفه الشيوعيين، والرأسماليين، وأصحاب المصالح، وقد التقت آراؤهم في الانتخابات، والتقت مصالحهم، ثم عادوا إلى أفكارهم المتباينة، واتجاهاتهم المتضاربة بعد الانتخابات، وكانوا قد تركوها أو نسوها أثناءها.

أما الصف الإسلامي فكان مُفرّقاً قبل الانتخابات وظهر تصدّعه أثناءها حيث بذلت الأحزاب والحكومة والدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية ـ روسيا ـ الصين ـ الهند ـ إنكلترا) المال ومارست الضغط للوقوف في وجه مرشحي الجماعة الإسلامية، وتأييد أصحاب الاتجاه العلماني، وبرز أثناء الانتخابات رجال كثيرون ادّعوا العلم، وأُعطوا صفة أهل الفتوى، وانطلقوا وراء هذا الزعيم، وخلف ذلك الحزب العلماني، ومع ذلك الاتجاه، وحصلوا على بعض المنافع لقاء تعريضهم بالمرشحين الإسلاميين وخاصة أعضاء الجماعة الإسلامية.

برز مجيب الرحمن في باكستان الشرقية بل ظهر كزعيم لها، وبرز ذو الفقار علي بوتو في باكستان الغربية، ومعنى ذلك أن الجمعية الوطنية ستكون بيد هذين الرجلين، وأن الصراع سيكون إقليمياً، وتمسّك مجيب الرحمن ببرنامجه ذي النقاط الست، وعارضه ذو الفقار علي بوتو. ثم طالب

زعيم باكستان الغربية باللقاء بمجيب الرحمن الذي تشدّد في طرح برنامجه، وظهرت مشكلات على ساحة اللقاء، ومنها:

١ ـ مشكلة مدى السلطات التي ستُمنح لرئيس الدولة.

٢ ـ مشكلة تقسيم السلطات، وتوزيع الحكومة المركزية بين إقليمي باكستان.

٣ ـ المدى الذي سيتمّ فيه إدخال مبادىء الشريعة الإسلامية.

كان مجيب الرحمن يريد الانفصال بالإقليم الشرقي. وذو الفقار علي بوتو يريد تقويم علاقات باكستان مع الدول الخارجية على أساس موقفها من قضية كشمير، فهو من هذا المنطلق أقرب إلى الصين منه إلى الولايات المتحدة، وهذا ما أعطاه تأييداً واسعاً في منطقة البنجاب، وكذلك أخذ يدعو إلى صنع القنبلة النووية، ويدعو إلى إعلان الحرب مع الهند مدة ألف عام. ولكن كلا الزعيمين كان يدعو إلى تطبيق النظام الاشتراكي، هذا لوضع شعبه اليائس ليغريه ويجرّه وراءه، وذلك لإخفاء ارتباطاته والفلك الذي يدور فيه. والشعب المسلم لا يعرف الصدق من الكذب، ومدى إخلاص قادته.

والأمر الذي لا بدّ من التأكيد عليه هو أن على باكستان أن تقف بعد خروجها من محنتها الحالية فتُحدّد طريقها بوضوح لتجعل من الفكرة التي تولّدت عنها واقعاً تعيشه، إن باكستان ما كانت لتوجد لولا هذه الفكرة.

وبينما كانت المهاترات تدور حول الوضع وإذ ببعض الشباب يختطفون طائرةً هنديةً من كشمير إلى مدينة (لاهور) قاعدة منطقة البنجاب في باكستان الغربية، وبعد انتظار دام ثلاثة أيام أُحرقت الطائرة، مما شجع الهند على قطع طريق الجو الذي يصل بين جزئي باكستان الغربي والشرقي، وكان ذلك حافزاً شجّع مجيب الرحمن على التصميم بالمطالبة بالانفصال حيث لا توجد سوى فرقتين من الجيش الباكستاني في الجناح الشرقي، وكانت الظروف ملائمةً لضرب باكستان وتحطيمها.

اضطرت السلطات المركزية الباكستانية إلى تحويل كافة المواصلات إلى شرقي باكستان حول الهند، والالتفاف حول شبه القارة كلها، ولكن ذلك كان يتطلّب من الطائرات التوقّف في مطار (كولومبو) عاصمة سيلان، وعندما رأت الهند استمرار المواصلات الجوية وجّهت ضغطاً سياسياً وتهديداً عن طريق الدول الغربية وروسيا لرئيسة وزراء سيرالانكا (باندرانايكا) لمنع الطائرات الباكستانية من التزوّد بالوقود في مطار (كولومبو)، ولكن سيرالانكا فضّلت الحياد، وإذ بمحاولة انقلاب فيها تقوم، وتعمل على فرض السيطرة على العاصمة كإنذار أولي. فاضطرت الحكومة السيرلانكية إلى الخضوع ومنع الطائرات الباكستانية من الهبوط في مطار (كولومبو). وهذا الانقطاع في المواصلات بين جزئي باكستان كأنه انفصال حدث قبل قيامه.

حاول ذوالفقار علي بوتو أن يقتسم السلطة بينه وبين مجيب الرحمن، ولكن لم يحصل التفاهم بينهما، إذ كان مجيب الرحمن يتشدّد في نقاطه الست، وفي نيته التأكيد على الانفصال، ولذا كان يطالب بعقد جلسات المجلس النيابي بأقرب فرصة ليتمكّن من إقرار دستور يرتضيه بناءً على أغلبيته المطلقة في المجلس، بينما يرى ذو الفقار علي بوتو تأجيل موعد انعقاد المجلس النيابي إلى أن يتمّ التفاهم مع مجيب الرحمن حول توزيع السلطة، وهكذا وقعت البلاد بين شقي الرحى.

وأثناء هذا الصراع حدّد الرئيس يحيى خان اليوم السادس من محرم عام ١٣٩١ هـ (٣ آذار ١٩٧١ م) موعداً لعقد جلسة المجلس النيابي، بيد أن ذو الفقار علي بوتو بادر إلى عقد اجتماع واسع في ٤ محرم ١٣٩١ هـ (٢٨ شباط ١٩٧٠ م) وأعلن فيه رفضه لحضور الجلسة رفضاً باتاً، وأعلن أن أي واحدٍ من أعضاء المجلس الذين ينتمون لحزبه إذا ذهب لحضور الجلسة فسوف تُكسر رجلاه، ويُشجّ رأسه، وهدّد الأعضاء من غير حزبه بأنهم لن يعودوا إذا ذهبوا لحضور الجلسة، وهذا ما أجبر يحيى خان على تأجيل موعد الجلسة، وصدر إعلان التأجيل يوم ٤ محرم

١٣٩١ هـ (الأول من آذار ١٩٧١ م)، وبصدور هذا التأجيل انفجر العصيان المسلّح في باكستان الشرقية، وارتكبت أشنع الجرائم، وهُتكت الأعراض، وسُلبت المحلات التجارية، ووقعت حوادث حرق والناس أحياء. وأمام هذه الأعمال الشيوعية سافر يحيى خان إلى (داكا) عاصمة باكستان الشرقية، والتقى بمجيب الرحمن وبقي هناك عشرة أيام من ١٨ محرم إلى ٢٨ منه (١٥ آذار لغاية ٢٥ منه)، بغية التفاهم معه، وبذل جهده في سبيل ذلك، ولكن دون جدوى. وحدثت في هذه الأثناء محاولات اعتداء على الجيش الباكستاني المرابط هناك، والعمل على منع وصول المواد التموينية إليه، وهذا ما أجبره على التدخّل في اليوم الثاني لمغادرة يحيى خان المنطقة، واعتقل مجيب الرحمن.

وقبل أن نتعرض للأحداث أرى من الضروري إعطاء فكرة عن جناحي باكستان وعن موقف الدول الكبرى والهند من المطالب التي يحملها مجيب الرحمن بالنسبة إلى التقسيم.

باكستان الشرقية:

تبلغ مساحتها ١٤٣ ألف كيلومتر مربع، وهو ما يُعادل أقل من ١٦٪ من مساحة عموم باكستان، وتتألف من القسم الشرقي من مقاطعة البنغال التي جزئت إثر التقسيم، ومنطقة (سيلهت) التي أخذت من منطقة (آسام) وضُمّت إلى البنغال الشرقية لتشكل الجناح الشرقي لباكستان، وكان عدد سكانها يوم الاستقلال أربعين مليوناً، ثم هاجر إليها حوالي أحد عشر مليوناً من مسلمي البنغال الغربية، ثم تزايد السكان حتى بلغوا ثمانين مليوناً، وهو ما يعادل أكثر من ٥٣٪ من مجموع سكان باكستان كلها. وتكون الكثافة فيها أكثر من خمسمائة شخص في الكيلومتر المربع الواحد، وهي من أكبر الكثافات في العالم، فالأرض تضيق بالسكان الأمر الذي يجعل الفقر ينتشر، إضافةً إلى أنه تصعب إقامة المصانع على أرضها لكثرة الفيضانات والأعاصير التي تتعرض لها البلاد، وتُهدّم المباني والمنشآت، وهذا ما

يجعل أصحاب رؤوس الأموال يخشون من توظيف أموالهم في المشروعات الصناعية حيث نجد أن الجوت مثلاً يزرع بشكل رئيسي فيها وينقل خاماً إلى باكستان الغربية ليُصنّع هناك، وكان ينقل إلى الهند قبل التقسيم، وهذا ما يُسبّب انتشار البطالة، هذا بالإضافة إلى تأخّر الأمطار الموسمية في السنوات العجاف التي تُسبّب المجاعات، وطبيعة السكان الذين يعودون إلى أصلٍ هنديٍ يغلب عليه الخمول.

باكستان الغربية:

وتبلغ مساحتها ثمانمائة ألف كيلومتر مربع، وهذا ما يعادل أكثر من ٨٤٪ من مساحة البلاد، وتتألف من أربع مقاطعات هي: السند، والبنجاب الغربية، وبلوشستان، ومنطقة الحدود الشمالية الغربية، ويبلغ عدد سكانها سبعين مليوناً، وهو يقلّ عن ٤٧٪ من مجموع سكان باكستان، فتقرب الكثافة من ستين شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد. فالأرض واسعة، ويبذل الجهد لإقامة المشروعات الحيوية للحاجة إلى الماء، فتتقدّم الزراعة، وتتحسّن الأوضاع المعاشية، وتتوفّر الإمكانات لقيام الصناعة، ولا تتعرّض المنطقة للفيضانات ولا للأعاصير، ويعود السكان إلى أصول مختلفة من عربٍ، وفرسٍ، وتركٍ، ومغولٍ، وأفغانٍ، وهنودٍ، ويُساعد المناخ على النشاط، لذا نجد التجار والصناع يلعبون دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية، ويطمح الشباب للعُلا، فيتقدّمون إلى المعاهد العالية، والكليات العسكرية حيث نجد ٩٠٪ من ضباط الجيش الباكستاني من منطقة البنجاب، وكذلك فقد حصرت الصناعة والتجارة في باكستان الغربية، وتضمّ الكليات العسكرية أكثر أفرادها. وتعمّ لغة(الأوردو) باكستان الغربية على حين تسود اللغة (السنكريتية) باكستان الشرقية.

ولا يربط جناحي باكستان بعضهما إلى بعضٍ سوى العقيدة، وهي الأساس التي قام عليه تقسيم شبه القارة الهندية. ومن ذاق الضغط والظلم والاضطهاد الهندوسي لا يُفكّر بانفصال الجزأين بعضهما عن بعضٍ، غير

أن الفقر والتلاعب بالعواطف قد يُثير بعض السكان دون إدراك النتائج. وهذا ما كان يفعله الشيوعيون مُستغلّين فقر السكان وجهلهم، وحاولوا القيام بانقلابٍ عام ١٣٧١ هـ (١٩٥١ م)، ثم ضمّهم حزب عوامي مع من ضمّ من الانتهازيين وأصحاب المصالح، وكانت للحزب صحفه ومجلاته، ثم انقسم مع انقسام الشيوعية فسار فريق مع الصين واتجاهها، وانطلق آخرون مع روسيا وسياستها.

تنقل باكستان الغربية إلى الشرقية المواد الغذائية، وتمتنع عن تصديرها إلى الخارج والحصول على العملة الصعبة، وتستهلك موادها الخام كلها. على حين تُصدّر باكستان الشرقية موادها الخام إلى الخارج.

كان دخل الحكومة المركزية الباكستانية من ١٣٨٠ إلى ١٣٩٠ هـ يُقدّر بـ ٣٠،٢٣٠،٩٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

أعطت باكستان الغربية منها ٧٣،٦٪ يُقدّر بـ ٢٢،٣٢٨،٨٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

وقدّمت باكستان الشرقية منها ٢٦،٤٪ يُقدّر بـ ٧،٩٠٢،١٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

ولكن وزّع الدخل على الشكل الآتي:

أُعطيت باكستان الغربية ٥١،٣٪ يُقدّر بـ ٣،٩٠٠،٣٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

وأُعطيت باكستان الشرقية ٤٨،٧٪ يُقدّر بـ ٣،٦٧٠،٨٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

واستوردت باكستان الشرقية من الغربية بمبلغ يُقدّر بـ ١٠،٦٨٤،٧٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

بينما استوردت باكستان الغربية من الشرقية بمبلغ يُقدّر بـ ٦،١٥٧،٩٠٠،٠٠٠ روبية باكستانية.

موقف الدول:

إن الدول الكبرى والهند مهما كانت مُتباينةً في وجهات النظر السياسية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلا أنها كلها متفقة ضدَّ باكستان، وتقف في صف تجزئتها، وتؤيِّد السياسة الهندية، سواء اتفقت معها في بقية الجوانب السياسية والفكرية والاقتصادية أم اختلفت.

وأما مجيب الرحمن، وذو الفقار علي بوتو فهما رجلان انتهازيان يُؤيِّدان السياسة الأمريكية ويسيران في فلكها، وإن كانا يُناديان بالنهج الاشتراكي، فهذه طريقة استغلالية وغالباً ما يلجأ إليها السياسيون الانتهازيون إذ يدعون إلى حلِّ المشكلات التي يُعاني منها الشعب، وآراؤ نظرية، وخداع، نتيجة الجهل السائد لدى الناس الذين يقبلون هذا ممن يدعون إليه، وإن كان المنادون لا يؤمنون بما يدعون إليه، وإنما يتخذونه شعاراتٍ يكسبون الأتباع من خلالها، وقد انخدع الناس وغشّوا في مرحلة من الزمن بالآراء الشيوعية فساروا وراءها لغفلتهم فاستغلَّ ذلك الانتهازيون وقادوا حملها وإن لم يؤمنوا بها، ومن هؤلاء مجيب الرحمن، وذو الفقار علي بوتو.

وقد تبيّن للناس بعد مدةٍ سوء ما ظنوا به خيراً، وعرفوا جهلهم فانطلقوا يلقون عن أنفسهم ما أثقل كواهلهم، وأمات إنسانيتهم، وزاد بؤسهم، وقاموا يتخففون من تلك الأعباء وطرحوا الشيوعية، وشيّعوا جنازتها.

وقد حاولت الدول أن تستفيد من إمكانية مجيب الرحمن وذوالفقار علي بوتو والقوة التي حصلا عليها من سيرهما في طريق الانتهازية، فعملت على تأمين مصالحهما لتستفيد منهما في تنفيذ مخططاتها ويتبعان أوامرها ما دامت تُحقق لهما المكاسب.

١ ـــ الهند:

وتحرص على تجزئة باكستان، وترى في مجيب الرحمن رجلاً يخدم

مصالحها، إذ يدعو إلى الانفصال، فهي تدعمه للعمل على التجزئة، التي تضعف باكستان حيث ظهرت قويةً في الحرب التي خاضتها معها عام ١٣٨٥ هـ، وفي إضعافها يمكن ضمّ كشمير، وإبقاء باكستان دولةً مجاورة ليست بذات شأن.

وتريد الهند كذلك إظهار ضعف الرابطة الدينية لتغيير رأي المسلمين الذين يقطنون الهند، وقد يقول قائل: إن انفصال باكستان الشرقية والغربية قد يُعرّض الهند ذاتها لحركات مماثلة، ولكن الهند في الواقع تعدّ انفصال باكستان الشرقية مرحلةً تعقبها مرحلة ثانية، وهي ابتلاعها وضمّها إليها.

ويضاف إلى ذلك أن الصين كانت قد هدّدت الهند بالحرب فيما إذا قامت بهجومٍ على باكستان الشرقية عام ١٣٨٥ هـ أثناء القتال الذي دار بين الهند وباكستان، لذلك لم تجرّأ الهند على الهجوم على باكستان الشرقية، والصين تؤيِّد وحدة باكستان بينما زعيم حزب عوامي عبدالحميد بهاشاني الذي يتلقّى الدعم منها يدعو إلى تقسيم باكستان.

كما تريد الهند ضرب الحركة الإسلامية بتشجيع خصومها، ونقد فكرة الرابطة الدينية، والعمل على إظهارها بأنها رابطة ضعيفة الأثر، واهية الفكر.

وترغب الهند أيضاً بزجّ الشيوعيين في مقاطعة البنغال الغربية بحربٍ في باكستان الشرقية لتشتيت شملهم وخاصةً بعد نجاحهم في انتخابات الهند، وتشكيل حكومة في تلك المقاطعة مع العناصر الموالية لهم.

ولهذا كلّه فقد دعمت الهند وشجّعت مجيب الرحمن، وتعاطفت مع حزب عوامي، وسمحت بإقامة حكومةٍ بنغالية في المنفى ضمن أراضيها.

٢ ـــ الصين:

ترى الصين ضرورة المحافظة على وحدة باكستان للوقوف في وجه الهند التي تسير في فلك المعسكر الغربي أو على الأقل لضرورة المحافظة

على توازن القوى لأن باكستان أيضاً تسير في المنحى الذي تسلكه الهند، ولهذا كانت تؤيِّد أيوب خان، ووقفت بجانب باكستان في حربها مع الهند عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م)، كما هدّدت الهند فيما لو هاجمت باكستان الشرقية. وقبل ذلك نشبت حرب عام ١٣٨٢ هـ بين الصين والهند. ومع هذا الموقف الذي تقفه فإن الجناح الذي يتزعمه عبدالحميد بها شاني من حزب عوامي يُنادي بتقسيم باكستان وانفصال الشطر الشرقي منها مرحلياً وانتهازيةً. ولكن الصين لا تريد أن تندفع أكثر من هذا لأنها غير مستعدةٍ لدخول حربٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما تريد الهند جرّها إليه.

وترى الصين أن مجيب الرحمن لا يريد التفاهم معها لذلك فهي تؤيِّد ذوالفقار علي بوتو، وتودّ أن يتسلّم رئاسة الدولة أو الحكومة على الأقل ليزداد التعاون بينهما، فهو يرغب في المحافظة على وحدة باكستان، وهذا ما يتفق مع سياستها الحالية، وهي تعرف الانتهازية التي يسلكها، فيمكنها نتيجة ذلك تأمين بعض مصالحها عن طريقه على الرغم من أنها تعلم أنه غير شيوعي.

وكذلك تفضّل الصين ذوالفقار علي بوتو على مجيب الرحمن لأنه أكثر جرأةً ووقاحة في محاربة العناصر الإسلامية عامةً، والجماعة الإسلامية بشكلٍ خاصٍ، وهذا ما تسعى وراءه في تهديم كل العوامل والارتباطات الدينية، وكان مجيب الرحمن قد ذكر بأن الدستور الذي سيوافق عليه لن يُخالف القرآن والسنة، ومن هنا سيكون تأييد الصين لذي الفقار علي بوتو أوضح.

وتريد الصين حسب خطها الذي تنتهجه فشل الجماعة الإسلامية، وكل الهيئات الأخرى التي تأخذ الدين أساساً لسياستها، وهذه الجماعات في باكستان الغربية أقوى منها في باكستان الشرقية، وتأييد ذوالفقار علي بوتو في باكستان الغربي إضعاف لتلك الجماعات.

٣" ـ روسيا:

وترى ضرورة القضاء على باكستان لأن مبرر وجودها هو الدين،

وروسيا عدوة الدين الإسلامي، أو ترى على الأقل ضرورة المحافظة على توازن القوى، وضرب طرف بآخر من الهند وباكستان فيما إذا اتجه أحدهما نحو المعسكر الغربي بقوة حيث يعدّ الطرف الآخر هذا التوجه ضدّه، والانحياز من قبل الغرب لخصمه فيتحرّك. وترى تأييد ذوالفقار علي بوتو الذي يدعو إلى وحدة باكستان، ويقف في وجه الدعاة والتنظيمات الإسلامية. ولكن روسيا تختلف عن الصين في عداوتها للهند حيث لم تدخل معها في الحرب كالصين، كما أنها ليست على تماسٍ مباشرٍ معها.

٤" ـ الولايات المتحدة الأمريكية:

وترى العمل على تقسيم باكستان ودعم من يسعى لذلك أو يُنادي بهذا في سبيل إضعاف باكستان، كما تعمل على تقوية الهند لتكون مركز ثقل بالنسبة إلى سياستها في المنطقة، وعندما تقوم بدعم باكستان إنما هو من أجل تحريض الهند وإبقائها على الخط، وتحذيرها من أن تسلك منهجاً آخر، فالعدوّ يتربص على الحدود، ولهذا نلاحظ أن الهند تُساير السياسة الأمريكية. كما تخشى الولايات المتحدة نجاح حركةٍ إسلاميةٍ قويةٍ تُغيّر سياسة باكستان رأساً على عقبٍ، وخاصة حصول الجماعة الإسلامية على تأييدٍ واسعٍ، ولهذا تُؤيِّد ذوالفقار علي بوتو الذي يقف بعنفٍ في وجه التيار الإسلامي، كما تخشى الولايات المتحدة تغلغل النفوذ الشيوعي في باكستان الشرقية بشكلٍ واسعٍ نظراً لما تُعاني من خطر الفيضانات والأعاصير، وما يُلاقي السكان من الفقر والجهل. وترغب في تجزئة باكستان حيث تبقى باكستان الشرقية ضعيفةً، وتحتاج إلى المساعدة، ولا تستطيع روسيا تقديم تلك المساعدة لبعدها، ولتجنب الصدام مع الولايات المتحدة، كما لا تستطيع الصين ذلك حيث أن الهند تقف في وجهها، وتريد جرّها إلى معركة مع الولايات المتحدة، وهنا تجد أمريكا المجال مفتوحاً أمامها فتتقدم بالدعم، وتنمّي الأُسس الرأسمالية وتقف في وجه المد الشيوعي بالسعي على إخفاقه عملياً، وتكون باكستان الشرقية بعدها ضمن النفوذ الأمريكي.

وتخشى الولايات المتحدة نمو فكرة الرابطة الدينية التي تؤدي إلى فكرة ديار الإسلام، لذلك فهي تشن حملة تشهير ضد حكومة باكستان التي قد تضرب على هذا الوتر أحياناً لتمرير بعض قراراتها أو لتحصل على تأييد وكسب الشعب نحوها، وقد قررت الولايات المتحدة وقف شحنات القمح التي وعدت بها باكستان بعد كارثة الإعصار عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م)، وكذلك فإن البنك الدولي الذي تسيطر عليه كان قد قرّر إعادة النظر في منح باكستان قرضاً قدره (١٧٥) مليون دولار، كل ذلك في سبيل زيادة الأزمة الاقتصادية، وخاصةً في باكستان الشرقية لتزيد المطالبة بالانفصال. كما أن الولايات المتحدة قد أوقفت شحن الذخيرة والأسلحة إلى باكستان، ويعدّ هذا من أقوى الضغوط لأن الأسلحة الباكستانية أمريكية، وإذا فقدت الذخيرة أصبحت الأسلحة عديمة الفائدة. وإذا شعرت باكستان بالضعف فلن تتصدّى للهند التي تسعى لتقسيم باكستان، وتخطط لذلك، وتهيء الظروف.

٥ - إنكلترا:

تسعى إنكلترا لتجزئة باكستان لإضعاف الحركة الإسلامية، وإضعاف باكستان خوفاً من استلام الجماعة الإسلامية السلطة في البلاد، ولإظهار التفكك الإسلامي، وعدم إمكانية قيام دولةٍ على أساس ديني، وقد قامت باكستان على هذا الأساس، وها هي تتجزّأ، وينفصل بعضها من بعض. ثم تبذل جهدها لتقوية أعوانها من الإسماعيليين، وأتباعها من القاديانيين، وإعادة اعتبارهم، ومحاولة حملهم إلى مركز الصدارة، وخاصةً أن أمرهم قد فُضح بعد أن عراهم أبو الأعلى المودودي في مقالاته التي كان يسطّرها ضدّهما، فظهروا على حقيقتهم، ولما كانت كلتا الطائفتين تتركّزان في باكستان الغربية فإن انفصال باكستان الشرقية ذات السكان الأكثر عدداً سيرفع من نسبتهما في الجناح الغربي، ويكون لهما المركز القوي، وخاصةً إذ دعمتهما الرافضة التي تدّعي الإسماعيلية أنها جزء منها، أو أنها تعود بالأصل إليه، وهو غير صحيح. لذلك كله كانت إنكلترا تشنّ حملات تشهير ضد باكستان.

ويمكن من كل ما تقدم التأكد من أن الدول الكبرى والهند تتفق في عدائها للإسلام وعدوانها على أهله، وتعمل بكل إمكاناتها للحدّ من نشاطه سواء أكانت هذه الدول شرقيةً أم غربيةً، شيوعيةً أم رأسماليةً، وتتآمر وتوحّد جهودها ضدّ التنظيمات الإسلامية، بل قد تتفق مع اختلافها في وضع مخططٍ واحدٍ لهذا الغرض.

وأخيراً فإن باكستان عضو في حلف جنوب شرقي آسيا، وقد انضمت إليه في مطلع عام ١٣٧٤ هـ (٥ أيلول ١٩٥٤ م). وعضو في الحلف المركزي (بغداد سابقاً) منذ عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥ م)، وهي إحدى الدول الخمس التي تؤلف كتلة (كولومبو) والتي تشكّلت عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤ م)، وجميع هذه الأحلاف تلقى الدعم من المعسكر الغربي، ولكن السياسة اليوم هي اللفّ والدوران وعدم الاستقرار على خطٍ واحدٍ، وعدم معرفة الاتجاه الصحيح، واللعب على عدة حبالٍ.

وعلاقة باكستان قوية مع الدول الإسلامية، وهي إحدى الدول التي تقف ضدّ دولة اليهود دون تحفّظ، وتُساند الدول العربية في مُواجهتها لليهود، غير أن الدول الإسلامية لا مكان لها - مع الأسف - على ساحة السياسة الدولية حيث أنها تبع لغيرها وتدور في أفلاكها، أكثر مسؤوليها على ارتباطٍ بسواهم، وشعوبها إما مُغرّر بهم، وإما على جهلٍ بما يجري، أو فقراء يسعون وراء قوتهم، أو احتوى بعض قادتهم الساسة أو سادتهم، على حين أن لليهود تأثير على السياسة الدولية عن طريق أصحاب النفوذ فيهم، وعن طريق الدول النصرانية الكبرى التي تشايعهم والتي تهيمن على مؤسسات الأمم المتحدة، وبيدها السياسة الدولية، والمخططات واللعب السياسية.

الأحداث:

قلنا إن العصيان قد انفجر في باكستان الشرقية يوم ٤ محرم ١٣٩١ هـ (الأول من آذار ١٩٧١ م) نتيجة إعلان تأجيل اجتماع المجلس

الثاني، واضطر الرئيس يحيى خان للسفر إلى الجناح الشرقي من باكستان، واعتقل مجيب الرحمن يوم ٢٩ محرم ١٣٩١ هـ (٢٦ آذار ١٩٧١ م).

ومع وصول الموسميات الصيفية انهمرت الأمطار بغزارة أدّت إلى حدوث فيضاناتٍ في باكستان الشرقية نتج عنها مقتل ما يقرب من مائتي شخصٍ، وأصيبت الممتلكات والمزروعات بأذىً شديدٍ قُدِّر بحوالي ثلاثمائة مليون روبية، حيث تهدّم ثلاثمائة وخمسون ألف منزلٍ، وشُرِّد ثلاثمائة ألف إنسانٍ، وأصبحوا دون مأوى. وقد نشأت الكارثة عن فيضان خمسة أنهرٍ رئيسيةٍ في باكستان الشرقية.

وقد زادت هذه الفيضانات من خطر حدوث مجاعةٍ في المنطقة التي هزّتها الأحداث الأخيرة عقب الانتخابات.

ونتيجة للأحداث المتلاحقة والمخططات المرسومة بدأت العناصر الانفصالية، وأغلبها من الهندوس بمغادرة مناطقها والتوجّه نحو الهند، وقد وصل عدد هؤلاء المغادرين إلى أكثر من تسعة ملايين إنسانٍ، وقد قرروا العمل من داخل الهند ضدّ باكستان. وكان يدّعي أكثرهم أن ضغط الجيش الباكستاني والأهالي المؤيّدين له هو الذي ألزمهم على الخروج، وذلك من أجل إثارة النقمة، والعمل ضدّ الباكستانيين.

ابتدأ العمل السياسي، فأرسل هؤلاء الهاربون وفوداً إلى كل الدول التي تُعادي باكستان لطلب المساعدة، فوصل إلى دولة اليهود في منتصف رجب من عام ١٣٩١ هـ (أوائل أيلول ١٩٧١ م) محمود قاسم باسم ومندوب بنغالديش، ليطلب العتاد الحربي، وقد لقي تجاوباً لدى المسؤولين اليهود بشرط موافقة الهند، وكان طلبه يشمل مليوني قذيفةٍ من مختلف العيارات، ومدافع ميدان، ومدافع مضادة للطائرات، ومدافع رشاشة، وصواريخ أرض أرض لتدمير الطائرات الباكستانية على أراضي المطارات،

وقال هذا المندوب: إننا لا نريد طائرات لأننا لا نملك لها مطارات. وذكر وزير خارجية دولة اليهود بأن بلاده تُؤيّد كفاح بنغالديش ضدّ باكستان المؤيّدة للعرب.

ولكن هذه الوفود إن وجدت الدعم والتأييد من دولة اليهود لكنها لم تجد مثل ذلك من بقية الدول التي ذهبت إليها. لأنها وإن كان بعضها يقف ضدّ باكستان غير أنه لا يريد أن يُورِّط نفسه، فاللعبة يجب أن تكون محكمةً وخيوطها كلها بأيدي الدول الكبرى المشرفة على إخراج اللعبة وتنفيذها.

إن التحرك العسكري يجب أن يكون عن طريق الهند، وقد طلب اللاجئون إليها المساعدة منها، فلبّت الطلب، واستجابت مباشرةً، واتخذت من وجود اللاجئين في أرضها حجةً للضغط على باكستان بقبول واقع أمر (بنغالديش)، ولتبرير موقفها، ولكسب الرأي العام العالمي إلى جانبها. وقبل القيام بالعدوان على باكستان أعلنت أنها لا تستطيع احتواء هذه العناصر اللاجئة إليها.

الحـرب:

أعلنت الهند أن ثوار (بنغالديش) قد شنّوا هجوماً على باكستان الشرقية، وقد أسّسوا دولةً لهم، ولكن الهند هي التي قامت بالهجوم فعلاً وبقوتها كلها باسم اللاجئين إليها من سكان باكستان الشرقية. ولما تضايقت باكستان من هذا الاعتداء السافر، والذي يفوق حجمه ستة أضعاف حجم قواتها اضطرت إلى أن تتحرّك في باكستان الغربية لتُخفّف ضغط ووطأة الهجوم الهندي على باكستان الشرقية، ولأنها لا تستطيع أن تتحرّك في جناحها الشرقي لقلّة قواتها هناك، ولأن الهند تحيط بها هناك من جهاتها الثلاث، أما الجهة الرابعة فهي بحرية، ولا تستطيع القطع البحرية الباكستانية إمداد الشرق منها للطريق الطويلة، وسيطرة الهند عليها حيث

توازي سواحلها، إضافةً إلى أن الأسطول الهندي قد يكون أكثر استعداداً في هذه الظروف، وأما الطريق الجوية فطويلة وتزيد على ١٥٠٠ كيلومتر، وكلها ضمن الأجواء الهندية، وأما الالتفاف حول الهند فلا يمكن للطائرات أن تقطع هذه المسافات الطويلة دون تزوّد بالوقود، وليس بها من مطاراتٍ يمكن أن تهبط فيها، وقد سبق أن ذكرنا ما حدث في (سيرالانكا) عندما أخذت الطائرات الباكستانية تهبط في مطار (كولومبو) للتزوّد بالوقود أثناء بداية الأزمة، وقد مُنعت، وعندما تساهلت رئيسة الوزراء (باندرانايكا) قامت محاولة للانقلاب في البلاد كمؤشّرٍ للتهديد فيما إذا استمرّت بالسماح للطائرات الباكستانية بالهبوط في المطارات السيرالانكية.

بدأت الحرب بين الباكستان والهند على طول الجبهات في الشرق والغرب على حدٍّ سواء، وكان على الهند أن ترمي بثقلها كله على الجبهة الشرقية، وتنتهي من باكستان الشرقية، بينما تقوم بدور المدافع على طول الحدود الغربية.

وكانت الهند قد عقدت حلفاً عسكرياً مع روسيا في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ (٩ آب ١٩٧١ م) لتضمن مواجهة الصين بقوى عظمى إذا هي تدخلت في صراعها مع جارتها باكستان.

وفي ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ (١٧ آب ١٩٧١ م) تقدمت باكستان بشكوى إلى الأمم المتحدة لإيقاف تدخل الهند في مشكلاتها الداخلية، وكررت هذه الشكوى في ١٥ شعبان ١٣٩١ هـ (٥ تشرين الأول ١٩٧١ م).

وصرحت رئيسة وزراء الهند انديرا غاندي في المجلس النيابي الهندي في ١٥ رمضان ١٣٩١ هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٧١ م) إن على

جيش باكستان أن يرحل من باكستان الشرقية لأن وجوده فيها يشكل خطراً على أمن الهند وسلامتها.

وفي ٢ شوال ١٣٩١ هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٧١ م) بمناسبة عيد الفطر عند المسلمين بعث الرئيس الباكستاني يحيى خان تحية للهند، وجاء فيها «إنه يمد يد الصداقة للهند، وهو يرجو أن تشدّ عليها لبدء عهدٍ جديدٍ من العلاقات الطيبة وحسن الجوار...» ولكن الهند في ٤ شوال أي بعد يومين فقط من تلك الرسالة دفعت الهند باثني عشرة فرقة من المشاة، وعدة ألوية من المدرعات لتقتحم حدود باكستان الشرقية[1].

كان عدد الجنود الهنود الذين اقتحموا حدود باكستان الشرقية يربو على ٢٤٠ ألف مقاتل، مزودين بدباباتٍ روسيةٍ، ذات مدافع ميدانية ثقيلة من عيار (١٣٠ ملم)، وبطائرات روسية من نوع (ميغ ٢٣).

١ ـ الجبهة الشرقية:

تقدّمت الهند على محاور ثلاثةٍ من ثلاث جهاتٍ لتطويق باكستان الشرقية، وسدّت منافذ البحر أيضاً. تقدّمت على محور (جيسور) في الغرب، ومحور (سيلهت) في الشمال، ومحور (كوميلا) في الشرق حيث تقترب الحدود الشرقية من العاصمة (دكا) ولا تبعد عنها أكثر من ستين كيلومتراً. وكان عدد أفراد الجيش الباكستاني المدافع في الشرق ما يقرب من ثمانين ألفاً تنقصه القوة الجوية التي تحميه من الجو، كما يفتقد إلى القوة البحرية الداعمة لتصدّ عنه الهجوم والقصف من جهة البحر هذا

(١) لا شك أن المساعدات الأمريكية لا تقدّم أسبوعياً أو شهرياً، وعندما أعلنت أنها قد قطعتها، فهو إعلان لمدحٍ موقفها هي لا تقدّم بالأساس في هذه المدة شيئاً، ولم يكن هذا التصريح سوى مناورة سياسية، فلا تأييداً لباكستان، ولا شجباً للعدوان الهندي.

بالإضافة إلى انقطاعه عن العالم، أما الجيش الهندي فكان يُقدّر بنصف مليون، مزوّد بالإمكانات كلها، وله السيطرة الجوية الكاملة، وخاصةً بعد تدمير الطائرات القليلة الباكستانية التي كانت قواعدها هناك، كما أن الأسطول الهندي كان يدكّ السواحل دون مقاومة تذكر، ويُضاف إلى هذا كله العناصر المؤيّدة للانفصال، والتي تدعمها الهند، والعناصر التي تساعد عند نهاية كل وضعٍ لتحتل مركزاً في العهد الجديد، وأصحاب المصالح الذين تشرئب أعناقهم ليبرزوا وليسعوا وراء مصالحهم.

ورغم المعنويات العالية التي قاتل بها الباكستانيون إلا أن التفوّق الهندي الكبير، ووضع باكستان الشرقية المحاط بالهند من كل جهةٍ، وعدم إمكانية وصول الإمدادات، وعدم وجود الطيران، وسيطرة الهند على جوّ المعركة، واعتبار باكستان الشرقية محاصرة من كل جهةٍ مما يُؤدّي إلى الخوف من المستقبل الغامض، وتواطؤ الروس والأمريكان، وتخاذل الصين وخوفها، كل هذا أدّى إلى اندحار الباكستانيين في الشرق، وإن تأخّر الاستسلام بسبب الروح المعنوية المرتفعة لدى المقاتلين الباكستانيين حسب اعتراف الهنود بالذات، ولعدم إمكانية عمل المدرعات الهندية بشكلٍ واسع بسبب طبيعة الأرض الترابية، وكثرة المجاري المائية. وقد تمكّنت أمريكا بسياستها أن تجعل الصين خارج دائرة الصراع، حيث أعلنت أمريكا أنها قطعت المساعدات عن الهند أثناء الحرب[1]، ثم أشاعت أن أسطولها السابع في المحيط الهادي بدأ يتحرّك نحو نقطةٍ مجهولةٍ، وفسّر عملاؤها المنتشرون في كل مكانٍ أن هذا التحرّك نحو خليج البنغال لمساعدة باكستان، وهذا لإشاعة أن باكستان عميلة لأمريكا فيتغيّر الرأي العام العالمي عنها ويتجه نحو الهند. ثم ثبت أن الأسطول لم يتحرّك من مكانه، وأن القصد من هذه المناورة انتظار العالم لشيءٍ جديدٍ يحدث، ونتيجة لهذا

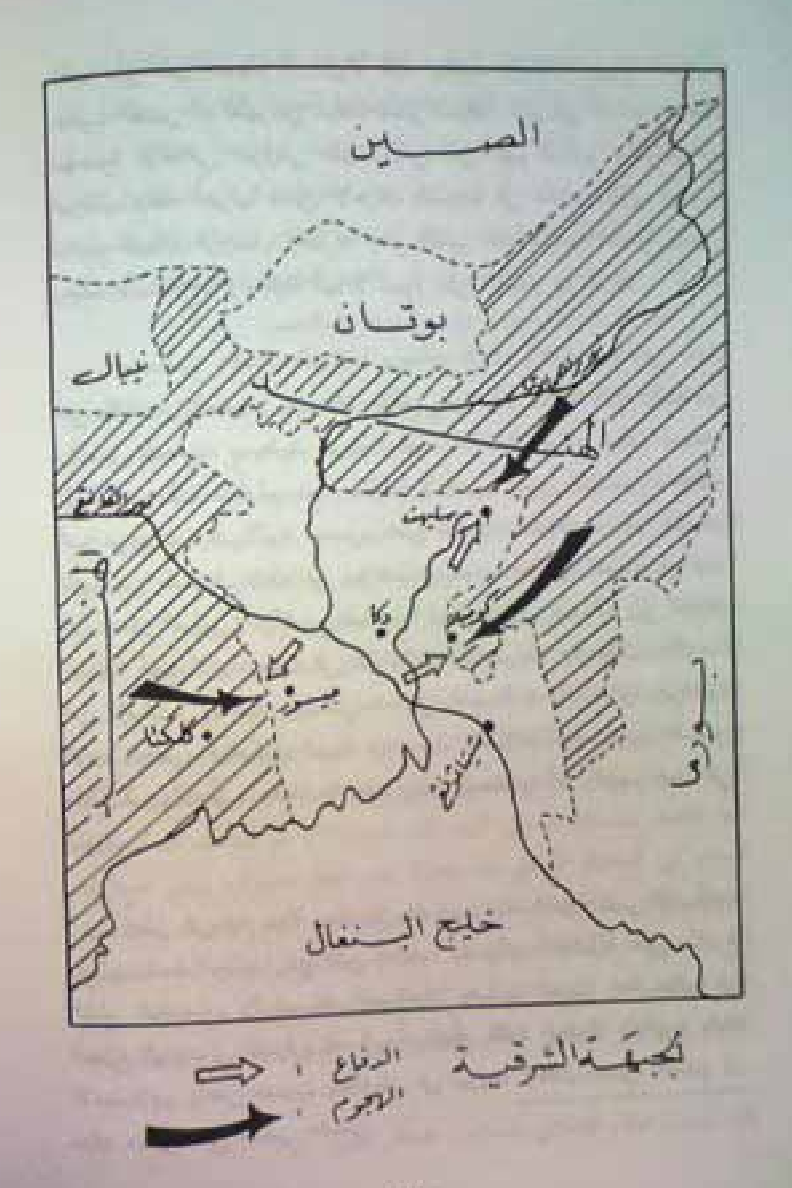
---

(1) قسمات العالم الإسلامي المعاصر- مصطفى مؤمن.

غلب على ظنّ بعضهم أن أمريكا تقف بجانب باكستان، وبهذه الدعاية خشيت الصين أن تظهر في موقف يساير الموقف الأمريكي فتفسح المجال للهجوم الإعلامي الروسي عليها، وهي التي تتهم الروس بالتواطؤ مع أمريكا، فتفقد أعوانها داخل الأحزاب الشيوعية في العالم والذين أصبحت آذانهم الدعاية الروسية، وهذا ما جعل الصين تقف موقفها المحايد والذي وصف بالمخادع، والحقيقة أنها لا تجرؤ على الصدام مع أمريكا.

استسلمت باكستان الشرقية، وبدأت الإبادة والقتل الجماعي حيث قُتل مائتان من العلماء، وتبع ذلك مذابح رهيبة رافق أثناءها القتل بالمفاصل والتمثيل بالجثث، وسيطرت شريعة الغاب، أما العالم فوقف موقف المستمع المتفرّج، وكأن شيئاً لم يقع، فالإبادة لا تُصيب سوى المسلمين، وقتلهم أمر مرغوب فيه، لأنهم انتصروا على الروم بالماضي، ولم يفسحوا للصليبيين المجال للبقاء في بلادهم يفسدون، ووقفوا كذلك في وجه الاستعمار الصليبي، ويكفيهم هذا جرماً ليحلّ قتلهم، ويضاف إلى الجرائم السابقة أنهم لا يستمعون إلى الإرساليات التنصيرية، ولا يقبلون الارتداد عن الإسلام، ويدعون فوق كل هذا إلى الفضيلة إذ يأبون الزنا ويرفضون شرب الخمر، ويُحرّمون الربا، ويمنعون الاختلاط، ويحاربون السفور والتكشّف والتحلّل، وهذا ما يعيق ركب الحضارة ألا يكفيهم هذا كي يُبادوا.

أُعلن عن قيام دولة بنغالديش فاستلم رئاسة الدولة نصر الإسلام، وتسلّم رئاسة الحكومة تاج الدين أحمد. واستولت الحكومة على مزارع الشاي الواسعة، والمؤسسات الصناعية، وعدّت الجيش الباكستاني في الجناح الباكستاني الشرقي كله أسيراً، ووقّع قائده الجنرال (نيازي) وثيقة الاستسلام، وأعلن مندوب بنغالديش في بيروت (جلال الدين أحمد) أن دولته ستقوم على أساسٍ علماني.



لجبهة الشرقية

٢ ـ الجبهة الغربية:

كان على باكستان أن تحشد قوتها كاملةً، وأن تتقدم على حدود كشمير، وتُنهي وضعها بحربٍ خاطفةٍ، وظهر تفوّق الجيش الباكستاني في الأيام الأولى من الحرب على هذا المحور، وهو محور وادي شناب (سيالكوت ـ جمو) ولكنها مع ذلك لم تستطع أن تُحقّق الوصول إلى أهدافها، فلم تتمكّن من احتلال كشمير كما حُدّد للجيش من أهداف. ولما رأت الهند التفوّق الباكستاني على هذه الجبهة، عادت فتحرّكت قواتها على ثلاثة محاور على طول الجبهة الغربية، ودفعت بثقلها كله، وزجّت بكل إمكاناتها العسكرية في سبيل كسر شوكة التفوّق الباكستاني في قطاع كشمير، ولإضعاف الروح المعنوية المرتفعة التي يُقاتل بها الباكستانيون.

أ ـ تقدمت القوات الهندية في الجنوب من منطقة (كوتش)، وهي منطقة مختلف فيها على الحدود حتى الآن بين الدولتين، وهي في قطاعٍ قريبٍ من ميناء (كراتشي) المرفأ الأول في باكستان، وهذا ما يُخيف السكان، ويجعل الجيش الباكستاني يُسرع لسدّ هذه الثغرة، ويُوقّف تقدّمه في كشمير.

ب ـ وتقدّمت القوات الهندية في منطقة (راجستان)، وهي منطقة صحراوية غير مُعزّزة، وتتقدّم فيها الحدود الهندية داخل باكستان، ويظهر من أي نصرٍ يُحرزه الهنود الخوف من فصل باكستان إلى قسمين: جنوبي وشمالي، ويُقابل هذا التقدّم مدينة (سوكور) التي لا تبعد عن الحدود أكثر من ثمانين كيلومتراً، ويقوم على نهر السند هناك سدٌّ ذو أهميةٍ كبيرةٍ.

ج ـ وتقدّمت القوات الهندية على محور أمريتسار ـ لاهور، مستفيدةً من كثرة السكان هنا حيث الرعب، وتدبّ الفوضى بمجرد أي انتصارٍ تحرزه الهند، كما تستفيد القوات الهندية هنا من وجود عناصر جماعة السيخ، وهم أشدّ حقداً وفتكاً بالمسلمين من أية جماعةٍ أخرى هناك.

ولكن الهند لم تستطع أن تُحرز التقدم السريع على هذه الجبهات إلا

كانت القوات الباكستانية تصدّ الهجمات الهندية بِسالةٍ، إلا أن الهجوم الباكستاني على كشمير قد خفّت حدّته، واستمرّت الجبهة الغربية على هذا الوضع حتى انتهاء الحرب، إذ لم تستطع قوة أن تُحرز نصراً بيّناً.

وقف القتال:

اجتمع مجلس الأمن وفشلت كل الاقتراحات المقدمة إليه بسبب مُعارضة الروس الذين كانوا يستعملون حقّ النقض (الفيتو)، ثم أُحيل الموضوع إلى الجمعية العمومية فاتخذت قراراً بوقف إطلاق النار، وانسحاب جيوش كلا الدولتين من أراضي الدولة الأخرى، غير أن الهند

استمرّت في عُدوانها رغم مُوافقة باكستان على هذا القرار. ثم وقف القتال في ٢٩ شوال ١٣٩١ هـ (١٧ كانون الأول ١٩٧١ م).

أما الدول التي ترتبط بأحلافٍ مع باكستان سواء دول حلف المعاهدة المركزية أم دول حلف جنوب شرقي آسيا، فلم تُحرّك ساكناً، لأنها لا تستطيع أن تتحرّك دون رأي إنكلترا أو أمريكا حسب فلك السياسة التي تدور فيها، وهاتان الدولتان راغبتان في الوصول إلى نتيجة كالتي حدثت رغم ما تدعيانه وتُشيعانه.

ولكن الروس اشتركوا بالحرب مباشرةً ونصروا أتباعهم، وساعدوا على انفصال شطرٍ من دولة، وكانوا يدّعون أنهم يُحاربون كل انفصال، وقد سحقوا حركةً في المجر، وأخرى في تشيكوسلوفاكيا تحت شعار عدم الانفصال عن حلف (وارسو)، وكان اشتراكهم في الحرب ضدّ باكستان بقيادة خبرائهم ومدربيهم في الجيش الهندي للطائرات الروسية التي تملكها الهند، والتي زوّدت روسيا بها الهند وخاصةً بعد المعاهدية الهندية. الروسية التي سبق توقيعها قبل المعركة بمدةٍ قصيرةٍ.

وكذلك اشتركت دولة اليهود في هذه الحرب ضدّ باكستان عن طريق ضباط دخلوا ساحة المعركة، وتسلّموا قيادات فيها مثل: العقيد (جاكوب) الذي كان معاون قائد القوات الهندية التي اجتاحت باكستان الشرقية، وقد رفع التمثيل السياسي بين الهند ودولة اليهود بعد هذه الحرب مباشرةً إلى درجة سفارة بعد أن كان على درجة قنصلية.

وإذا كانت باكستان الشرقية قد استسلمت، ووقعت فيها مجازر رهيبة جداً وخاصةً ما تمّ منها على أيدي ما عُرف باسم ثوار «موكتي بهيني». إلا أنه في باكستان الغربية قد ابتدأت المظاهرات بعد وقف إطلاق النار، وكانت تُطالب باستمرار القتال، والعمل على إحراز النصر، فإن الهزيمة في باكستان الشرقية ليس معناها نهاية الحرب وخسارتها، وهذا يدلّ على ارتفاع معنويات الباكستانيين، وخاصةً بعد الانتصارات التي حقّقوها على الهند في

المعارك الطاحنة التي دارت رحاها عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م)، كما تدلّ هذه المظاهرات على استعداد الباكستانيين للتضحية. كذلك كان المتظاهرون يُطالبون بمحاكمة يحيى خان، واعتباره مسؤولاً عن الهزيمة التي لحقت بالبلاد، إذ لم يقم بالدور السياسي المطلوب، ولم يستفد من العواطف الإسلامية الكامنة، ولم يتحرّك سياسياً فيتصل بالدول التي ترتبط بمعاهدات مع بلاده، أو بروابط أخرى، إضافةً إلى التقصير بالاستعداد الذي كان يلزم المعركة.

سقوط يحيى خان:

استدعى الرئيس يحيى خان من نيويورك ذوالفقار علي بوتو الذي كان قد سافر قبل مدّةٍ إلى الأمم المتحدة ليعرض وضع بلاده عليها، وما أن وصل إلى باكستان حتى سلّمه يحيى خان أمر البلاد، وغادرها متوجّهاً إلى طهران، بصفته من فرقة الشيعة، ثم عاد بعد مدّةٍ لتُفرض عليه الإقامة الإجبارية في المنزل، وكانت قد شُكّلت لجنة من أجل النظر في إمكانية تقديم يحيى خان إلى المحاكمة غير أن ذلك لم يكن إلا في سبيل امتصاص نقمة الشعب عليه.

الفصل الثالث

الصراع الداخلي

لم يكن أحد ليتوقّع أن يحدث صراع داخلي في باكستان بهذه السرعة، فالصراع مع الهندوس لم تنته آثاره بعد، ولم تندمل جراحه ففي كل بيت لا تزال أنّة، وفي كل دارٍ غصّة، لم يغسل الناس آثار دماء ذويهم، ولم تجفّ دموعهم عليهم، والقبور شواهد، ناهيك عن العذارى الداميات، والحرائر المفجوعات، وأغليهم الحيارى الصابرين. والاستقلال بالعقيدة لم تمض فرحته، والخلاص من الاضطهاد والظلم لم يقض على الزفرات، ولم يُنه الأنين. ولكن أعداء الإسلام لم يتركوا هؤلاء، ولا أولئك إذ صعب عليهم أن يروا دولة تقوم على أساس العقيدة الإسلامية فجنّ جنونهم، وطاش صوابهم، وانطلقوا يحرّكون خفايا النفوس، وكوامن الأفئدة، ولا يخلو مجتمع من أصحاب أهواء، وذوي مصالح، هذا مع العلم أن قادة هذه الدولة الجديدة باكستان لا يلتزمون بأحكام الإسلام، وإن كانوا ينتمون إلى أهله، وينتسبون إليه، فلو كانوا من الملتزمين لارتجّت أرض الصليبين يتحرّك أهلها لمقاومة المتطرفين- حسب اصطلاحهم الصليبي- وهذا ما رأيناه عندما انقشع نور أمل لوصول فئةٍ إسلاميةٍ إلى حكم. . . ، إذ ضجت المحافل الصليبية وتداعى له أتباعها من الذين ينتمون إلى الإسلام، ويتسلّطون على أهله، وربما في مقدمتهم الذين يدّعون العمل بأحكامه، ويتاجرون بذلك، ويصدّقهم المغفلون من رعاياهم ومن الطامحين إلى حكم الإسلام.

حبّ أعداء الإسلام يحرّكون التعصّب الإقليمي، ويثيرون الطامعين إلى المناصب، ويتصلون بأصحاب الأهواء، وبرز الذين يريدون الزعامة ورفعوا بعض الشعارات التي تؤدّي إلى وقوع الصراع، وكانت الخلافات.

الصراع الإقليمي:

بعد أن نزل الخوجا نظام الدين من منصب الحاكم العام إلى منصب رئاسة الوزراء تحرّكت في نفسه نزعة الزعامة والرغبة بالرئاسة الأولى، ودفعه الأعداء، وشُحن بالعصبية الإقليمية، فادّعى بسيطرة الجناح الغربي على الشرقي رغبةً في زعامته، وحمل نقاطاً معينة وأخذ يطرحها.

ادّعى أن أكثرية الجيش من البنجاب مع أنه ليس هناك مانع من إقبال أهل البنغال إلى الجيش، وامتهانهم العسكرية، ولكنهم هم لا يرغبون ذلك، وأهل البنجاب يقبلون فهل تمنعهم.

وطالب أن تكون اللغة البنغالية لغةً رسميةً ثانيةً في الجناح الشرقي، ولكن وجود لغتين في دولةٍ واحدةٍ إشارةً إلى بداية ظهور الفرقة، وبدءاً لعلامة الانقسام، وحملاً لبقية الأقاليم لتطالب بلغاتها المحلية لتكون رسمية، وبعدها تكون التجزئة حيث لا توجد دولة في الدنيا كلها لها خمس لغات رسمية.

ونادى بنقل العاصمة من الجناح الغربي إلى الجناح الشرقي ما دام أكثر سكاناً، وهذا أمر غريب، فباكستان الشرقية تغصّ بالسكان، وقاعدتها لا تتسع لأي جديد. فإذا أصبحت عاصمةً مركزيةً صعب تأمين المرافق الرئيسة، والدول عادةً تؤسس عاصمة جديدةً بعيدةً عن مناطق الازدحام.

ومع هذه الطلبات الغريبة إلا أنها لقيت آذاناً صاغيةً نتيجة التعصّب الإقليمي ونتيجة الجهل بالدرجة الأولى. وأقيل الخوجا نظام الدين فزادت حماسته لمطالبه، وكانت بذرة الانشقاق، إذ حملها أصحاب المصالح،

والراغبون في الزعامات، والانفصاليون، ودعمهم أعداء الإسلام من مختلف الفئات لضرب باكستان، والفكرة التي قامت عليها حتى كان الانفصال كما رأينا.

ومما ساعد على ذلك النظام الاتحادي الذي قامت عليه الدولة، والقوانين التي كانت تصدر، وترسّخ فكرة الإقليمية في سبيل إرضاء أهل تلك الأقاليم ممن قويت عندهم النزعة الإقليمية نتيجة الجهل ونتيجة دعايات أصحاب الأطماع والزعامات.

وإذا كانت الأقاليم في الجناح الغربي أقل حدّةً في النزعة الإقليمية لضعفها الاقتصادي إلا أنها قد وجدت. وإذا كان الدستور الذي أعلن في ١١ شعبان ١٣٧٥ هـ (٢٣ آذار ١٩٥٦ م) قد وحّد أقاليم الجناح الغربي، ولكنها عادت مرةً أخرى إلى الظهور. وربما كان الصراع مع الهند قد خفّف من حدة تلك النزعة. غير أن انفصال باكستان الشرقية عاد فأحيا الإقليمية في الجناح الغربي، وبرزت خاصةً في إقليمي السند، وبالوشستان.

ولا شك أن أعداء الإسلام، وأعداء باكستان، والفكرة التي قامت عليها باكستان كانوا وراء تلك النزعة، ومن الذين يثيرونها، لحقدهم على الإسلام، وليصبح لهم مجالاً للتدخّل نتيجة الضعف الذي تكون عليه تلك الأقاليم عندما تنفصل عن الأم، ونتيجة الجهل سار بعض الناس وراء هذه الشعارات بل انساق بعض المسلمين الملتزمين عصبيةً - مع الأسف - وعدّوا ذلك خدمةً للإسلام، إذ يجدون مجالاً لتطبيقه، وما ذلك إلا جهلاً، أو ظنوا أن ذلك يوصلهم إلى الزعامة فأعمى ذلك أبصارهم.

الصراع العقيدي:

إن المسلمين هم الأكثرية الساحقة في الدولة، بل إن باكستان لم تنشأ إلا على أساس جمع المسلمين في الهند بدولةٍ واحدةٍ. فليس هناك صراع عقيدي واضح، وإنما يقف ضدّ المسلمين كل الأقليات الأخرى.

فالهندوس قلوبهم مع الهند، ولهم دور في الجناح الشرقي، وكانوا عاملاً أساسياً في الانقسام حيث تستفيد الهند من وراء ذلك، فتفكر في ابتلاع باكستان الشرقية بعد انفصالها نتيجة ضعفها وكثرة الهندوس النسبية فيها.

والبوذيون والسيخ يضعون العراقيل في وجه الحكومة، ويثيرون الفوضى حقداً على الإسلام، ويعملون على قتل من يستطيعون قتله خفية.

والإسماعيليون والقاديانيون يرتبطون بإنكلترا، ويحقدون على الإسلام، ويعملون على إثارة الفرقة بين أبنائه، وعلى تشويه تعاليمه وأفكاره وقيمه، وعلى بث الفساد بين أفراده.

والشيعة لا يعجبهم شيء إلا إذا كان منسجماً مع مبادئهم رغم ادعائهم الإسلام، وهم دائماً ضدّ السلطة، ويعارضون أي قانون يتفق مع المبدأ الإسلامي ما دام لا يحمل فقههم، وتتجه أنظارهم باستمرار نحو إيران.

والمسلمون منقسمون فالملتزمون فئة تدعو إلى تطبيق الإسلام، والعمل بأحكامه، والدولة لم تقم إلا على هذا الأساس. ويحرصون على بثّ الوعي بين السكان، والدعوة إلى الالتزام. أما غير الملتزمين فهم من أصحاب المصالح، والأهواء، والمناصب، والمرتبطين، والجهلة. وهم يرفضون الالتزام لأن ذلك يحول دون ما يرغبون فيه. ولذا فإنهم يقفون في وجه الملتزمين ويردّدون الشائعات التي يبثّها أعداء الإسلام، ويكونون بوقاً لها، وغير الملتزمين عادة من الملحدين والعلمانيين والجهلة، وهم بالأصل الذين يحملون أفكاراً رأسمالية واشتراكية، ويدورون في فلك الدول الكبرى، وهم أيضاً أصحاب المصالح والأهواء، وطلبة المناصب.

الصراع الحزبي:

كان حزب الرابطة الإسلامية هو الحزب السياسي الوحيد، وهو الذي قام بدور رئيسي في سبيل قيام باكستان. وهو الحزب الذي استلم السلطة،

ومع أن الدولة قامت على أساس الإسلام إلا أن قادة هذا الحزب لم يكونوا ملتزمين بأحكام الإسلام وتعاليمه، فكان منهم المسلم، والقادياني، والإسماعيلي، والمتزوج بهندوسية، والمقترن بمجوسية، ومن هنا جاء دعمهم والسكوت عنهم من قبل الدول الكبرى خوفاً من أن يأتي مسلمون ملتزمون يُطبّقون الإسلام، ويحولون دون تدخّل المستعمرين الصليبيين، ويقفون في وجههم أمام استغلال المسلمين وبلادهم، وأمام تنفيذ المخططات الأجنبية. ومن هنا فلم تُطبّق أحكام الإسلام، وبقيت هذه الدولة التي قامت على الإسلام كأي دولة علمانية أخرى، بل برز فيها القاديانيون، والإسماعيليون، وأكثر الفرق الضالة نتيجة تنظيمهم ومخططاتهم كأقليات.

ثم ضعف حزب الرابطة الإسلامية أمام ظهور النزعة الإقليمية، وظهرت مجموعة منه في الإقليم الشرقي برئاسة الخوجا نظام الدين، وجماعة تعارضه في الجناح نفسه برئاسة محمد علي بوغرا، وظهر حزب الرابطة في الإقليم الغربي معارضاً للأفكار التي يحملها أتباعه في الجناح الشرقي، ومع ذلك فقد بقي الحزب قوياً لأن السلطة بيده، والانتهازيون، وأصحاب المصالح، والذين يريدون العمل، والمتزلفون للحاكم كثيرون في كل مجتمع، وهم بجانب الحاكم، لذا بقي الحزب تبدو له شعبية ومزيدون، وإن كانت شعبية ظاهرية فالمنتفعون والمتزلفون ينفضون عنه بمجرد تركه السلطة، ويلتفّون حول الحاكم الجديد.

وفي هذه الحالة لا بدّ من أن تنشط الجماعة الإسلامية التي تأسست منذ عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م)، وتدعو إلى تطبيق الإسلام، وتذكر الناس والحكام أن الدولة قامت على أساس ديني، فإن لم يُطبّق كان العمل السابق كذباً على الأمة، والمجتمع مسلم، ويُطالب بإقامة أحكام عقيدته، وزاد نشاط الجماعة مع رؤية التأييد الذي وجدته في صفوف الشعب. غير أن السلطة قد وقفت في وجهها، ومنعت نشاطها، وألقت أميرها (أبو الأعلى المودودي) وكبار قادة الجماعة في السجن، وحلّت التنظيم وصادرت أملاكه.

وصحفه. ومن باب التضليل على الشعب العادي أو الجاهل ادعت الفئة المتسلّطة عليه أن الإسلام لا علاقة له بالسياسة، ولا علاقة للمسجد إلا بأداء الصلاة، ثم تغلق المساجد بعد العبادة، فلا دعوة ولا عمل، وأما ما كان يفعله رسول الله ﷺ، وما سار عليه الخلفاء الراشدون والسلف الصالح من أن الخليفة هو الإمام والخطيب في المسجد، وأنه القائد للجيوش في الحروب، وأنه المتكلّم باسم الدولة والمفاوض أثناء إبرام الصلح، وعقد العهود، وأن خطبه لم تكن قاصرة على النصح والتوجيه وإبانة الأحكام، وإنما كانت تتناول وتهتم بشؤون المسلمين في كل مكان، وتبحث مشكلاتهم، وما يُعانون، وإمكانية مساعدتهم، وخطط الأعداء ضدّهم إن كانوا أقليةً يعيشون بين ظهراني غير المسلمين، ملزمين على ذلك ومجبرين. ويدّعي المتسلّطون أن تلك عهود قد مضت ـ وكأن الإسلام إنما جاء لمرحلة معينة ـ ولأن تخشى من إثارة الدول الكبرى، وإساءة العلاقات معها، إن قلنا أو دعونا لتطبيق الإسلام.

ومع النشاط الإسلامي، ونتيجة الفكرة التي قامت عليها باكستان، وبسبب الكره للأعمال الوحشية والإجرامية التي قام بها الهندوس بقيت الأحزاب تحمل العنوان الإسلامي، وإن كانت فارغة المضمون. إذ بقي حزب الرابطة الإسلامية وكان برئاسة الخوجا نظام الدين، ونشأ حزب نظام الإسلام برئاسة شودري محمد علي الذي كان رئيساً للوزراء. وظهر حزب باكستان الإسلامي في ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (أيلول عام ١٩٦٣ م).

ونتيجة الحظر الذي فرض على الجماعة الإسلامية نشط العلماء ليسدّوا الفراغ، ولكن لم يبحثوا بالأمور السياسية إلا بالمقدار الذي تسمح به السلطة، وكانت جمعية علماء الإسلام برئاسة مفتي محمود، وجمعية علماء باكستان برئاسة شاه أحمد نوراني، وعبدالستار نيازي، وجمعية أهل الحديث. برئاسة الشيخ محمد عبدالله، وأمانة سر ساجد مير.

وبدأت الدول الكبرى تمدّ يدها، وتدفع بطلاب الزعامة، ونتيجة

الجهل، وتفشي العنصرية ظهر في باكستان الشرقية حزب عوامي الوطني برئاسة عبدالحميد خان بهاشاني، وحزب عصبة عوامي برئاسة نواب زاده نصر، وأمانة سر مجيب الرحمن، وكلاهما يحمل نهجاً اشتراكياً، تدعمه روسيا وتتخذ منهما مطيةً، وتدفع أحدهما لمنافسة الآخر، ليبقى لها شرف الهيمنة، وحتى إذا عثر أحدهما امتطت الآخر، أو جمح واحد، طاردته بالثاني، وهي لعبة الجياد الدولية المعروفة. ولما انقسمت الشيوعية بين روسيا والصين سار أحدهما وهو عبدالحميد خان بهاشاني وحزبه عوامي الوطني مع الصين، ومشى نواب زاده ومجيب الرحمن وحزبهما عصبة عوامي مع روسيا.

ومع الخلاف الشديد بين هذه الأحزاب والتباين الفكري الواضح بينها، والشقة الواسعة في ارتباط بعضها فقد شكلت جبهة معارضة واحدة ضدّ أيوب خان عندما استبد بالسلطة، وأطلق يده فيها.

ومع السياسة الأمريكية التي أخذت تتبنّى أحزاباً سياسيةً تنهج نهجاً اشتراكياً في سبيل إجهاض الحركة الشيوعية، وإفراغ المعنى الاشتراكي من مضمونه تماماً فقد نشأ حزب الشعب برئاسة ذوالفقار علي بوتو عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)، وهو حزب ديمقراطي اشتراكي، يشير نحو اليسار ويتجه نحو اليمين.

وظهر حزب باكستان الوطني عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م).

وأسس الجنرال أصغر خان حزب العدالة في شهر ذي الحجة ١٣٨٨ هـ (آذار ١٩٦٩ م).

هذه أهم التجمعات السياسية في باكستان الكبرى، وهناك تنظيمات كثيرة، فكلما أراد طامع الزعامة شكل حزباً، ووجد له أعواناً ومؤيدين نتيجة الجهل مهما كانت الأفكار التي يدعو حتى أن المسلمين الذين خرجوا من الهند واتجهوا نحو باكستان عندما جرى التقسيم شكلوا حركةً قويةً عرفت باسم «حركة مهاجر قوامي».

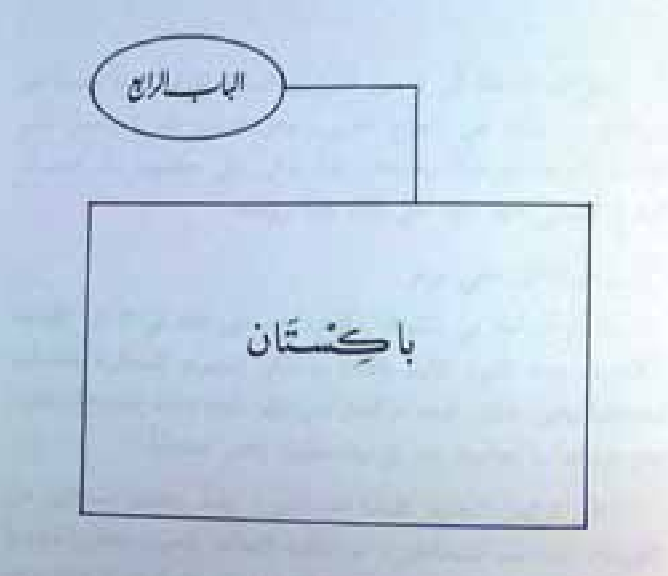
كان الصراع شديداً بين التجمّعات الإسلامية والأحزاب العلمانية وإن حملت عناوين إسلامية ويدور الصراع حول الأفكار، وصلاحية الإسلام، ومقارنة بين الإسلام والنظم الوضعية، وبين النظام الإسلامي الاقتصادي، والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، وحول النظم الاجتماعية، والقيم الإسلامية.

ويقع الصراع بين التجمعات الإسلامية نفسها حول كسب العناصر، والاجتهادات الفرعية، والتصرّفات الشخصية، وهذا ما يكون له أكبر الأثر ـ مع الأسف ـ في تفكّك الصف الإسلامي.

ويتهم الحزبيون العلمانيون الجماعات والأفراد الإسلاميين بالجمود، والرجعية وعدم فتح العيون على معطيات العصر العلمية والتقنية، ويحاولون التفريق بين الجماعات الإسلامية فيعزون التطرّف إلى أقواها، وأكثرها التزاماً، فيعلنون الحرب عليها، ويصفون غيرها بالاعتدال، فإذا زالت من طريقهم وجّهوا سهامهم على سواها الأقوى فالأقوى حتى تحتوى، أو تخضع أو تسقط، وهكذا حتى النهاية حسب مخططهم.

وينعت المسلمون الملتزمون العلمانيين بالإلحاد، والانحراف، والتفلّت من القيم، والبعد عن الأخلاق الإسلامية، والسير وراء الشهوات البهيمية، والسعي وراء المصالح، وتقليد الأعداء، والجريان في فلك الدول الكبرى.

أما غير الإسلاميين فيقع الصراع بينهم حسب المذهب الاقتصادي الذي ينادون به، وحسب الدولة الكبرى التي تتبنّى ذلك المنهج، وبالتالي حسب الفلك الذي يجري فيه ذلك الحزب، ثم الصراع على المصالح، والمنافع، والإفادة من السلطة.



تجزّأت باكستان إلى قسمين فحملت باكستان الشرقية اسماً جديداً هو «بنغالديش»، بينما بقي الجناح الغربي، وهو باكستان الغربية يحمل اسم «باكستان»، وغدت دولةً وحدها، وقد توالى على حكمها منذ انفصال الجناح الشرقي منها عنها حتى الآن ثلاثة رؤساء.

١" ـ ذوالفقار علي بوتو:

تسلّم السلطة في باكستان بتكليف من يحيى خان في ٣ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (٢٠ كانون الأول ١٩٧١ م) ولكن استمرّت المطالبة بالقتال، ومحاكمة يحيى خان، فوعد ذوالفقار علي بوتو بالبدء بتنفيذ مشروعاته كلها، ومن جملتها ما يُطالبون به، بل وما يطلبونه وحتى مستقبلياً.

غيّر الرئيس الجديد القادة العسكريين، وعدّ بعضهم مسؤولين عن الهزيمة، كما بدّل المحافظين، ثم أسكت المطالبة بالحرب بمناورةٍ سياسيةٍ ماكرةٍ، وأمّم بعض المرافق الحيوية، كل هذا رغم أن البلاد لا تزال تنزف جروحها فهي بحاجةٍ إلى إسعافٍ قبل هذه المشروعات غير أنه أراد إشغال الناس بأمورٍ داخليةٍ لإبعادهم عن أهدافهم الأساسية.

قامت بعض المظاهرات أمام الإجراءات التي قام بها رئيس الجمهورية الجديد، وكان أعنفها ما حدث في منطقة «بلوشستان» حيث عاشت عاصمتها «كوتا» بحالة حربٍ مدة هذه الاضطرابات.

أعلن ذوالفقار علي بوتو عن إعطاء المقاطعات الباكستانية استقلالاً ذاتياً ضمن جمهورية باكستان، وربما كان ذلك لكسب ودّ سكان باكستان الشرقية التي انفصلت وسارت في دربها الخاص، غير أن بوتو لم يقطع الأمل بإعادتها، بإعطائها بعض مطالبها ضمن الاتحاد الباكستاني الجديد، ولكن لهذا القرار أثره الخطير، إذ كان لكل ولاية لغتها الخاصة، ويمكن بذلك أن يؤدّي هذا الاستقلال بعد مدةٍ إلى تباعدٍ بين هذه المقاطعات، ثم قيام عددٍ من الدول مكان الدولة الواحدة في باكستان، وهذا ما تريده الدول التي ترغب في تمزيق باكستان وإضعافها من أجل إماتة الفكرة التي قامت عليها يوم نشوئها عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م) ألا وهي الفكرة الإسلامية. فالأصل صهر هذه المقاطعات في بوتقةٍ واحدةٍ، وليس فصل بعضها عن بعضٍ مهما كانت الأغراض والدوافع السياسية.

بدأ ذوالفقار علي بوتو مباحثاته مع (مجيب الرحمن) الذي أُخرج من السجن، وفرضت عليه الإقامة الجبرية، وحاول (بوتو) أن يشترك معه بالحكم في سبل المحافظة على باكستان الشرقية ضمن دولة باكستان الموحّدة، ولكن لم يحصل على الموافقة المرجوة، ثم أمر بنقل مجيب الرحمن إلى منزله، وأخيراً أطلق سراحه في ٢٠ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (٦ كانون الثاني ١٩٧٢ م)[1] فغادر مجيب الرحمن باكستان متوجّهاً إلى لندن حيث عقد هناك مؤتمراً صحفياً دعا فيه إلى الاعتراف بحكومة بنغالديش، كما أجرى مباحثاتٍ مع رئيس الوزارة البريطانية، ولم يمكث في لندن سوى يومٍ واحدٍ غادرها بعد ذلك متوجّهاً إلى (دلهي) حيث كانت الهند قد أرسلت له طائرةً خاصةً أقلّته إلى عاصمتها، حيث استقبل هناك استقبالاً رسمياً، وبعد ذلك توجّه إلى (دكا) عاصمة بنغالديش الدولة الجديدة.

---

(١) اعتقل مجيب الرحمن في باكستان في ٢٩ محرم ١٣٩١ هـ (٢٦ آذار ١٩٧١ م)، وابتدأت محاكمته في ١٩ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ (١١ آب ١٩٧١ م) بتهمة إثارة الحرب ضد باكستان، وذلك أمام محكمة عسكرية، وسمح له بالدفاع عن نفسه، وتكليف المحامين الذين يختارهم للدفاع عنه.

وكان في هذه المدة قد زار وزير الخارجية الروسية (غروميكو) الهند في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ (٩ آب ١٩٧١ م)، وعقد معاهدةً معها لمدة عشرين عاماً.

اتفاقية سيملا:

في ١٧ جمادى الأولى ١٣٩٢ هـ (٢٨ حزيران ١٩٧٢ م) بدأت محادثات القمة بين الرئيس الباكستاني ذوالفقار علي بوتو ورئيسة وزراء الهند (انديرا غاندي) في مدينة سيملا الهندية التي تقع عند سفوح جبال هيمالايا على بعد ٢٢٠ كيلومتراً إلى الشمال من العاصمة الهندية (دلهي) في محاولةٍ للتوصّل إلى تسويات المشكلات المعلّقة والناجمة عن حرب شوال ١٣٩١ هـ (كانون الأول ١٩٧١ م)، وعن تقسيم باكستان، وقيام دولة بنغالديش. ومن الجدير بالذكر أن مدينة سيملا هذه هي التي تقرّر فيها تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥ م)، بعد جهودٍ مضنيةٍ دامت خمسة أيامٍ، ثمّ بعدها على الاتفاق الذي أذيعت بنوده في ٤ شعبان ١٣٦٥ هـ (٣ تموز ١٩٤٦ م).

وأهم بنود هذا الاتفاق الذي تمّ التوصل إليها بين الرئيس الباكستاني ذوالفقار علي بوتو ورئيسة وزراء الهند (انديرا غاندي)، والتي أذيعت في ٢١ جمادى الأولى ١٣٩٢ هـ (٢ تموز ١٩٧٢ م) كانت كما يأتي:

أولاً: استعادة باكستان لكل الأقاليم التي فقدتها في حرب كانون الأول مع الهند باستثناء المناطق الواقعة على طول خط وقف إطلاق النار بينهما في إقليم كشمير، وتُقدّر مساحة هذه الأراضي التي كانت قد احتلتها الهند بـ /٨٦٢٠/ كيلومتراً مربعاً، معظمها في المناطق الصحراوية من إقليم السند، ومنطقة مراعي (كوتشي)، وقطاع البنجاب.

ثانياً: انسحاب القوات الهندية إلى مواقعها قبل الحرب في السند، وكوتشي، والبنجاب لتستعيد باكستان أراضي تبلغ مساحتها /٨٢٢٠/

كيلومتراً مربعاً، وتستمر الهند في احتلال المساحة المتبقية، وهي تقع في كشمير وتبلغ مساحتها أربعمائة كيلومتر مربع.

ثالثاً: أن تُعيد باكستان إلى الهند الأراضي التي احتلتْها في قطاع البنجاب، وصحراء راجستان، وتبلغ مساحتها حوالي ستمائة كيلومتر مربع.

رابعاً: اتخاذ الخطوات اللازمة لاستئناف الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريدية البحرية والبرية ـ بما فيها مراكز الحدود ـ والجوية بما فيها تحليق طائرات، كل منها في أجواء الأخرى، وتسهيل سفر مواطني البلدين.

خامساً: استئناف التجارة والتعاون في المجالات الاقتصادية والتبادل في المجالات العلمية والثقافية.

سادساً: ترك مسألة إعادة العلاقات بين البلدين لأحوالها الطبيعية لمزيدٍ من المحادثات بين مُمثّلي البلدين.

وكذلك أوضح الاتفاق أن يبدأ انسحاب قوات الطرفين إلى الحدود الدولية للدولتين بمجرد أن يصبح ساري المفعول بعد التصديق عليه من السلطة التشريعية في البلدين، وأن يتمّ هذا الانسحاب خلال ثلاثين يوماً من بدايته. كما اشتمل الاتفاق على المبادىء العامة لحسن الجوار بين الدول، ومنها نبذ استخدام القوة لتسوية المنازعات بين البلدين، ومراعاة تطبيق مبادىء ميثاق الأمم المتحدة في العلاقات بينهما، واللجوء للوسائل السلمية في حلّ خلافاتهما، واحترام كلّ منها لسلامة ووحدة أراضي الأخر، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية[1].

أصدر ذوالفقار علي بوتو قرارات ما عُرف بالإصلاحات الزراعية في الشهر الأول من عام ١٣٩٢ هـ (آذار عام ١٩٧٢ م)، وقد خفّضت هذه

(١) اتفاقية سيملا والمصالحة الهندية ـ الباكستانية. نازلي معوض أحمد ـ السياسة الدولية عدد ٣٠ تشرين الأول ١٩٧٢ م.

القرارات الحد الأقصى لملكية الأراضي الزراعية من ٥٠٠ إلى ١٥٠ أكراً من المروية، ومن ١٠٠٠ إلى ٣٠٠ أكر من الأراضي غير المروية، وتتولّى الدولة توزيع الزائد من أراضي كبار الملاّك على صغار الفلاحين.

وقام بتأميم شركات التأمين والمصارف المالية الباكستانية وهي خمسة عشر مصرفاً، برأسمالٍ قدره خمسة وعشرين مليون جنيه استرليني، كما أمّم أربعين صناعةً أساسيةً، وزاد في نصيب العمال من الأرباح.

ثم ألغى القانون العسكري في شهر صفر من عام ١٣٩٢ هـ (نيسان ١٩٧٢ م) قبل أربعة أشهرٍ من التاريخ المحدّد لإلغائه، واتخذ دستوراً مُوقتاً.

وفي ٨ ربيع الأول ١٣٩٣ هـ (١٠ نيسان ١٩٧٣ م) وافقت الجمعية الوطنية على دستورٍ جديدٍ للدولة، وهو أساس أقام من البلاد نظام اتحادياً بعد الوحدة التي كانت قائمةً، وجعل هذا الدستور رئيس الدولة رأساً دستورياً، فقط، أما رأس السلطة التنفيذية فهو رئيس الوزارة. وعُيّن فاضل إلهي شودري رئيساً للجمهورية، وتسلّم ذوالفقار علي بوتو رئاسة الوزارة، وكانت البلاد بيده، أما رئيس الجمهورية فيعيش في الظلّ.

وتتألف الجمعية الوطنية من مجلسي الشيوخ والنواب، حيث يشمل مجلس الشيوخ ٦٣ عضواً ويضم مجلس النواب ٢١٠ أعضاء بينهم عشر نساء.

وفي عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) قامت حركة تمرّدٍ في ولاية (بالوشستان) بزعامة حزب عوامي الوطني، وتهدف هذه الحركة إلى انفصال بالوشستان عن باكستان، وتأسيس دولةٍ خاصةٍ على أساس القومية البالوشستية، وضمّ المناطق الأفغانية التي يُقيم فيها البالوش إليها، وكان الشيوعيون هم وراء هذه الحركة، ويعملون بالخفاء لتجزئة الأمصار الإسلامية في سبيل إضعافها وخاصةً تلك التي تجاور الإمبراطورية الروسية،

ثم تطبيق المنهج العلماني، وأخيراً يأتي دور ابتلاعها من قبل الروس بعدما يكون قد حلّ فيها من الضعف ما حل، وما ساد فيها من المفهوم الاشتراكي لانتشار الفقر، فعمّت الدعاية للروس، وعملهم لمحاربة الأغنياء ودعم الفقراء.

وفي عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) اعترفت باكستان بالدولة البنغالية وانفصالها عن باكستان.

اشتداد المعارضة:

أعلن ذوالفقار علي بوتو عن إجراء انتخابات في ١٧ ربيع الأول ١٣٩٧ هـ (٧ آذار ١٩٧٧ م) وأعلنت الأحزاب أنها مشاركة فيها، وقدّمت المرشحين. وقد رشّحت الجماعة الإسلامية نائب أميرها، وهو (جان محمد العباسي) ضدّ ذوالفقار علي بوتو، ولكن لم يلبث أن صدر الأمر بإلقاء القبض عليه قبل تقديم أوراق ترشيحه بيوم واحد، وهكذا فاز ذوالفقار علي بوتو بالتزكية.

وفي ٢٠ محرم ١٣٩٧ هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٧٧ م) شكلت المعارضة تحالفاً ضدّ حزب الشعب الذي يتزعمه ذوالفقار علي بوتو، وهو الحزب الحاكم، وكان هذا التحالف برئاسة مفتي محمود، أمير جماعة علماء الإسلام، وضمّ تسعة أحزاب وجماعات سياسية، ومنها:

١ ـ حزب طريق الاستقلال برئاسة الجنرال أصغر خان.
٢ ـ حزب باكستان الديمقراطي.
٣ ـ حزب عوامي الوطني.
٤ ـ حزب رابطة باكستان الإسلامية.
٥ ـ جماعة علماء الإسلام.
٦ ـ الجماعة الإسلامية.
٧ ـ جماعة علماء باكستان.
٨ ـ الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة خان عبدالولي خان.
٩ ـ الحزب الوطني الاشتراكي برئاسة غوث بخش بزنجو.

غير أن الحكومة قد تدخلت بشؤون الانتخابات، فقد كانت النتائج تُعلن بالإذاعة قبل انتهاء عملية فرز الأصوات، ونتيجة ذلك حصل حزب الشعب على مائة وخمسة وخمسين مقعداً من أصل مائتي مقعد، ولكن التحالف الوطني لم يعترف بهذه النتائج، ووقعت أزمة بعد إعلان نتائج الانتخابات ذهب ضحيتها مقتل ثلاثمائة وخمسين إنساناً، وألقي في السجون عشرات الألوف من الشباب.

وقد جعل التحالف الوطني أهدافه:

١ ـ إبعاد ذوالفقار علي بوتو عن الحكم.
٢ ـ إعادة الانتخابات النيابية العامة.
٣ ـ تطبيق الشريعة الإسلامية.

ومع اشتداد المعارضة بدأ فعلاً حزب الشعب بالتصدّع فقد استقال منه أمينه العام مُبَاشر حسن، كما استقال سفير باكستان في إسبانيا اللواء الجوي عبدالرحيم خان.

وأخذ ذوالفقار علي بوتو يجري المباحثات مع التحالف الوطني، وما أن أعلن عن فشل هذه المباحثات حتى وقع الانقلاب ضدّ نظام حكم حزب الشعب برئاسة ذوالفقار علي بوتو.

□ □ □

٢[1] ـ ضياء الحق:

[١٨ جمادى الآخرة ١٣٩٧ ـ ٦ محرم ١٤٠٩ هـ (٥ حزيران ١٩٧٧ ـ ١٨ آب ١٩٨٨ م)].

---

(١) ضياء الحق: ولد في ٢٢ محرم ١٣٤٣ هـ (١٢ آب ١٩٢٤ م) في بلدة (جولاندار) في مقاطعة البنجاب، وتعلّم في مدينة (دلهي) عاصمة الهند في كلية (سانت ستيفن) الإنكليزية، وخدم بالجيش الإنكليزي، وأصبح ضابطاً عام ١٣٦٤ هـ في سلاح الفرسان، فلما تمّ تقسيم الهند انتقل مع أسرته إلى مدينة (كراتشي) في =

أعلن قائد الجيش عن القيام بحركة ضدّ ذوالفقار علي بوتو لوضع حدٍّ لموجة العنف السياسي التي أدّت إلى مصرع أكثر من ثلاثمائةٍ وخمسين مواطناً، وإصابة الآلاف، وتدهور الوضع السياسي، والعجز عن الوصول إلى حلّ الأزمة، وخوفاً من قيام أعمال عنف جديدةٍ، وخشيةً من إقحام ذوالفقار علي بوتو للجيش بالسياسة واستخدامه في عمليات القمع كما سبق أن فعل.

---

* باكستان، والتحق بالجيش الباكستاني، وكان منضبطاً، محباً لمهنته، مرتبطاً، وعلى صلةٍ وثيقةٍ بزملائه الضباط، ومحبوباً من قبل مرؤوسيه. والتحق بكلية الأركان، وتخرج منها عام ١٣٧٥ هـ، وبعدها عمل مدرساً فيها.
شارك في الحرب التي جرت بين الهند وباكستان عام ١٣٨٥ هـ، وسافر إلى الأردن من بلاد الشام عام ١٣٨٩ هـ، وكان مستشاراً عسكرياً هناك، وشهد ما دار من أحداث يومذاك في تلك المنطقة.
وساهم في الحرب التي جرت بين الهند وباكستان عام ١٣٩١ هـ، والتي انتهت بتجزئة البلاد، وقيام دولة بنغالديش. ورقي إلى رتبة جنرال عام ١٣٩٦ هـ، وعيّن قائداً عاماً للجيش رغم وجود ضباطٍ أقدم منه رتبةً.
وفي عام ١٣٩٧ هـ زادت المعارضة ضد الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بوتو، ووقفت في وجهه الجماعات الإسلامية، فحدثت فوضى واضطرابات في البلاد، فقاد ضياء الحق انقلاباً أطاح بنظام الحكم القائم برئاسة ذوالفقار علي بوتو ١٨ جمادى الآخرة ١٣٩٧ هـ (٥ حزيران ١٩٧٧ م)، وقدّم ذوالفقار علي بوتو إلى المحكمة بتهمة تدبير جريمة قتل لأحد رجال المعارضة، ونفّذ حكم الإعدام به.
وشكّل ضياء الحق وزارة شاركت فيها الجماعات الإسلامية، وعندما قامت الثورة الإسلامية في أفغانستان، وقف إلى جانبها، ودعم المجاهدين، وفتح باكستان أمام تحركاتهم، وأقام لهم المعسكرات، والمستشفيات داخل باكستان، وهذا ما شدّ من عزائمهم، وشجّعهم على القتال ومتابعة الجهاد.
وتحسنت علاقاته مع الولايات المتحدة بعد انقطاع بسبب المفاعل النووي الباكستاني. وساهم في لجنة المصالحة التي شكلها مؤتمر القمة الإسلامي لحل الخلاف بين العراق وإيران، ولم تنجح هذه اللجنة في مهمتها.
وفي ٥ محرم ١٤٠٩ هـ (١٧ آب ١٩٨٨ م) قُتل بحادثة طائرة في طريقها من مطار (بهاولبور) إلى مطار (راولبندي) وله ولدان وثلاث بنات.

فرض ضياء الحق الأحكام العرفية، وحلّ الجمعية الوطنية، والمجالس التشريعية الإقليمية، وأقال حكومات الأقاليم، وشكّل مجلساً عسكرياً من قادة الأسلحة الثلاثة: البرية، والبحرية، والجوية تحت رئاسته، وألّف وزارة من المدنيين تُعاونه في إدارة البلاد، كما أصدر عدداً من القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، فأقام الحدود، وفرض عقوباتٍ صارمةً على شاربي الخمر، وألغى الربا من المصارف.

كما اعتقل زعماء التحالف الوطني كي لا تكون الحركة موجّهةً ضدّ جماعةٍ معينةٍ ـ على ما يبدو ـ ولكن هذه الاعتقالات لم تطل، إذ أخرج الجميع من السجون.

وطالب ضياء الحق زعماء التحالف الوطني بالتعاون، وقد خاطبهم بأني قد نفّذت هدفكم الأول بإبعاد ذوالفقار علي بوتو عن الحكم، وألغيت كذلك الانتخابات الماضية، وأزلت كل نتائجها وآثارها، وهذا من هدفكم الثاني الذي سأتمّمه بإجراء انتخاباتٍ جديدةٍ، وقد وعد بأنها ستكون بعد ثلاثة أشهر، أما أنتم فعليكم مساعدتي بتطبيق الشريعة الإسلامية التي هي المطلب الثالث لكم، وبذا تتحقق جميع أهدافكم التي كنتم تعملون جاهدين في سبيل تنفيذها.

وعد ضياء الحق بعودة الحكم المدني، وأبقى فاضل إلهي شودري رئيساً للدولة. وقد أيّد الإسلاميون ضياء الحق في أول الأمر، وأسند إلى بعضهم المناصب الوزارية، فتسلّم وزارة الإعلام أحد أعضاء الجماعة الإسلامية. وكان طفيل محمد أمير الجماعة الإسلامية خال ضياء الحق، وعلى صلة وثيقة به، ومع ذلك فقد وقفت الجماعة منه موقف المعارض لاستمراره في الحكم العسكري.

وفي شوال ١٣٩٨ هـ (أيلول ١٩٧٨ م) ترك فاضل إلهي شودري رئاسة الدولة فضم ضياء الحق رئاسة الحكومة إلى رئاسة الدولة وتسلمهما.

قُدّم ذوالفقار علي بوتو إلى المحكمة بتهمة الأمر بقتل أحد معارضيه،

وقد ثبتت التهمة عليه، ونُفّذ فيه حكم الإعدام بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ (٤ نيسان ١٩٧٩ م).

وفي ذي القعدة من عام ١٣٩٩ هـ (تشرين الأول ١٩٧٩ م) أجّل الانتخابات إلى أجلٍ غير مُسمّى التي كان قد سبق أن وعد بها. ولكنه في الوقت نفسه طالب بتطبيق الإسلام.

سياسة ضياء الحق:

سار ضياء الحق في سياسته في اتجاهين يكادان يكونان متضادين متنافرين إذ هما متباينين أشدّ التباين، وهذا ما وجّه إليه معارضة من خصمي كلا الاتجاهين، لقد سار في:

أ ـ اتجاه أمريكي:

إذ تقرّب من الولايات المتحدة الأمريكية وهو يهدف إلى:

١ ـ الحصول على السلاح.

٢ ـ إبعاد أمريكا عن الهند، ومحاولة عدم حصول الهند على السلاح من أمريكا لإضعاف الهند، قلةً في السلاح، وتنوّعاً في مصادره ولهذا أثره في التخطيط، مكانةً في السياسة الدولية.

٣ ـ التأمين على استمرار حكمه.

وقد لقي تجاوباً من طرف الولايات المتحدة، وسكتت مرحلياً عن اتجاهه الثاني، فهي تريد من نظامه:

١ ـ إذلال روسيا في بلاد الأفغان، كما سبق لروسيا أن أذلّت الولايات المتحدة في حرب فيتنام. ولكن لهذا حدّاً يجب أن يقف عنده، فلا يحقّ له أن يعمل على تمكين المجاهدين الأفغان من استلام السلطة، وإقامة حكومة إسلامية. وإنما إذلال روسيا فقط، ثم إقامة حكم علماني في بلاد الأفغان، وإسكات الإسلاميين والشيوعيين بعدها.

٢ ـ إبقاء باكستان في فلك النظام الرأسمالي، وعدم توجّهها نحو الصين، إذ توطّدت العلاقات بينهما بعد الحروب الباكستانية الهندية عام ١٣٨٥ هـ و ١٣٩٠ هـ.

ب ـ اتجاه إسلامي:

ضياء الحق حسبما يبدو صاحب اتجاهٍ إسلامي، ويريد تطبيق الشريعة، وإقامة علاقاتٍ وثيقةٍ مع كافة الأمصار الإسلامية بل لا مانع عنده من الوحدة الإسلامية، غير أنه يخشى:

١ ـ التفاهم مع الحركات الإسلامية في باكستان لأن الدول الكبرى لا ترضى عن ذلك وخاصةً الجماعة الإسلامية التي أسّسها أبو الأعلى المودودي عام ١٣٦٠ هـ، وهي الآن برئاسة طفيل محمد خال ضياء الحق. ولقد بدأ ضياء الحق عهده بالتقرّب من الحركات الإسلامية الباكستانية، وحصل على تأييدها، وشاركت معه في الوزارة الأولى التي شكّلها، وتحمّلت معه تبعات الحكم، ثم أحسّ بالخطر يقترب منه نتيجة هذه السياسة، فابتعد عن الحركات الإسلامية، غير أنه لم يستطع أن يتخلّى عن خطّه، فانزوى قليلاً، فأخذت تلك الحركات تُعارض خطّ سيره العسكري الأمريكي.

٢ ـ عملت الدول الكبرى ضدّه صليبيةً إذ هي ضدّ العمل الإسلامي، وخاصة صاحب الفكر الواعي منه مثل بعض التنظيمات الإسلامية التي قامت تدعو إلى الوحدة الإسلامية، وتطبيق الشريعة، والحقيقة ليست الدول الكبرى وحدها في هذه القضية، وإنما الدول كلها إذ لا تعدو أي دولةٍ أن تكون صليبيةً أو يهوديةً، أو ملحدةً، أو علمانيةً، أو وثنيةً، وكلها ضدّ الإسلام مباشرةً وعلى طول الخط، بل ويُضاف إليها الطغاة من كل صنفٍ وربما كان بعضهم من بين المسلمين وإن...

٣ ـ الأعداء في داخل باكستان من الأصناف كلها، فهم يتربّصون الدوائر به، مخالفةً صريحةً بالمنهج، وطمعاً في استلام السلطة، فأصحاب

النظام الشيوعي يجدون في ضياء عدواً في العقيدة بإسلامه، وفي السياسة لمحاربته الشيوعيين في أفغانستان، ولاتجاهه الأمريكي، وأصحاب النظام الأمريكي يرون فيه عدواً بإسلامه، ومن الناحية السياسية فقد انتهى دوره عندهم.

ولهذا بدا ضياء الحق مُتبايناً في سياسته، مختلفاً في منهجه، لا يكاد يُعرف له خط، يسير مترنّحاً متخوّفاً.

غير أن الخطّ الذي استطاع أن يُوفّق فيه بين الاتجاهين دعم المجاهدين الأفغان، فهو في هذا الجانب يُحقّق خطه الأصيل في دعم المجاهدين، ويُرضي في الوقت نفسه أمريكا التي تريد إذلال روسيا فتسكت عن سياسته بحذرٍ، وتمدّ بشيءٍ. واستمرّ هذا حتى وُقّعت الاتفاقية بين الحكومة الباكستانية والحكومة الأفغانية في ٢٧ شعبان ١٤٠٨ هـ (١٤ نيسان ١٩٨٨ م).

شعرت أمريكا بعد توقيع تلك الاتفاقية أنها قد أذلّت روسيا فخرجت من أفغانستان ذليلةً كليلةً، وبذا فإن دور ضياء الحق قد انتهى ويجب أن يتوقّف دعم المجاهدين الأفغان، ولا يصحّ أن يستمرّ أكثر من ذلك، إذ يُؤدّي استمرار الدعم إلى تمكّن المجاهدين، وتمكينهم من استلام السلطة، وبذا أرادت أمريكا أن تتخلّص منه، وأعدّت تُخطّط لذلك.

المعارضة الخارجية:

قلنا إن الدول كلها تقف ضدّ حكم ضياء الحق للمنهج الذي يسير عليه، وكذلك الطغاة في مختلف الأرض للسبب نفسه، ولكن يهمنا لفت الانتباه إلى بعض الدول الرئيسية وهي:

أمريكا: كانت تؤيّده وتدعمه في المرحلة الأولى في سبيل الوقوف ضد روسيا في أفغانستان، فلما تمّ لها ما تريد، ووُقّعت الاتفاقية بين الحكومتين الأفغانية والباكستانية في ٢٧ شعبان ١٤٠٨ هـ (١٤ نيسان ١٩٨٨ م)، وانسحبت روسيا، وانتهت بذلك مهمّة ضياء الحق.

روسيا: تقف صراحةً ضدّ ضياء الحق لأنه يقف في وجهها في أفغانستان، ويدعم المجاهدين ضدّها، وضدّ أتباعها الذين يحكمون «كابول»، ولمخالفته لها في العقيدة، فهي عدوّة الإسلام، وهو مسلم، وإن نجاحه في منهجه، وانتصار الأفغان، وتشكيل دولةٍ مسلمةٍ قويةٍ على حدودها ليُؤثّر عليها أشدّ الأثر، فلربما وهو الأغلب أن يُثير ذلك المسلمين الذين يخضعون للسيطرة الروسية، وهذا معناه تفكّك الإمبراطورية الروسية، وإضعافها، وتراجعها إلى دولةٍ من الدرجة الثانية أو الثالثة، بل ربما خضعت للمسلمين الذين يكون قد قوي شأنهم، وتخلّصوا من ربقة الذلّ التي فرضتها عليهم روسيا، وهذا ما تضعه نصب أعينها، ولا يغيب عنها أبداً نتيجة الظلم الذي تُمارسه، وهي تعلم أن شدّة الضغط يولّد الانفجار، فكيف إذا كان من يدعمه، وخاصةً إذا كان ينطلق من العقيدة الإسلامية، وتبنّي فكرة الجهاد.

هذا إضافةً إلى أنها تُعادي باكستان لصلتها الوثيقة مع الصين المنافسة الشيوعية لروسيا والتي تُوجّه إليها اللوم والاتهام في كل قضيةٍ دوليةٍ، أو لعبةٍ كان للروس فيها دور.

وأخيراً فإن روسيا مصلحتها مع الهند عدوّة باكستان، فكلا الخصمين لباكستان يريد القضاء على باكستان وزوالها من الخريطة عقيدةً وحقداً.

الهند: تنازع باكستان على كشمير، وتُضارّها على الولايات المتحدة الأمريكية، وتخشى من الإسلام، وعودة أهله لحكم الهند، وخاصةً أن في الهند أكثر من ثمانين مليون مسلم، واشتبكت معها في حربين، وتُعدّان خصمين دائمين أو عدوّين لدودين.

إنكلترا: تسير في السياسة نفسها التي تسير عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وتحقد على باكستان إسلاميتها، وعلى ضياء الحق لتوجّهه الإسلامي، فتريد زواله.

الصين: ترغب في قوة باكستان لتنتصر على الهند التي تختلف مع الصين، ولتذلّ روسيا التي بينها وبين الصين بينونة صغرى.

أفغانستان: حكومة أفغانستان شيوعية تدعمها روسيا التي جيوشها بجانبها، وضياء الحق يؤيّد المجاهدين الذين يُحاربون الحكومة الشيوعية العميلة، فالخلاف بين باكستان وحكومة أفغانستان مستحكم، وبقاء طرف مرهون بزوال الطرف الآخر.

المعارضة الداخلية:

تتمثّل المعارضة الداخلية في عددٍ من الأحزاب والجماعات والمنظمات، وإن كانت هذه المعارضة تختلف في عنفها بين حزب وآخر، حسب منهجه الذي يسير عليه وسياسته التي يتبعها، ومن هذه التجمعات:

١" ـ حزب الشعب: ويتزعم هذا الحزب نصرت بوتو(١) زوجة ذوالفقار علي بوتو الذي أُعدم بالمحاكمة لإعطائه الأمر بقتل أحد معارضيه، وذلك بعد أن قام ضياء الحق بانقلابه ضدّ حكم بوتو. ويُعارض هذا الحزب نظام الحكم ثأراً، وحقداً، وطمعاً في استلام السلطة، هذا بالإضافة إلى النهج الاشتراكي الذي يعمل له، وسياسته نحو الشرق حسبما يزعم على حين يسير باتجاه الغرب، ويخطّ موازٍ للسياسة الغربية تماماً وفي فلك السياسة الأمريكية.

وإذا كان ضياء الحق قد استقطب بعض زعماء هذا الحزب، وهذا أمر طبيعي ما داموا من الانتهازيين فهم مع كل حاكم، ورغم أن عدداً من قادته قد تخلّوا عن الحزب إلا أنه لا يزال قوياً.

٢" ـ الحزب الوطني الديمقراطي: ويتزعمه خان عبدالولي خان، ويدعو إلى إقامة وطني خاص بقبائل «البَاثان» المقيمة في الشمال الغربي

(١) إعطاء لقب الزوج للزوجة على طريقة الكفار.

من البلاد، وتتكلم هذه القبائل لغة «البشتو» التي تسود في بلاد الأفغان، وهذا الحزب، يسير تحت جناحه أعداد من الشيوعيين.

٣" ـ الحزب الوطني الاشتراكي: ويتزعمه غوث بخش بزنجو، ويدعو إلى إقامة وطني خاص بقبائل البلوش وينحو منحى الاشتراكية.

٤" ـ حزب عوامي الوطني: وينهج خطاً اشتراكياً.

هذه الأحزاب الأربعة لا ترى دعم المجاهدين الأفغان بدعوى مصلحة باكستان وحرصاً على اقتصادها، وتنتقد في الوقت نفسه محاربة النظام الشيوعي القائم في كابول والذي تدعمه روسيا. وتُهاجم أيضاً السير في ركاب أمريكا. ولكنها لا تعمل على الاصطدام مع الحكم إذ تعتقد أن النظام قوي، ومُركّز، ومؤيّد من الجيش.

٥" ـ المنظمات النسائية: وغالباً ما تتزعم هذه المنظمات النسوة اللاتي تحلّلن من القيم، وتحرّرن من الدين، وتأثّرن بالأفكار المخالفة للشرع، وليس لديهن أي خلفيّةٍ دينيّةٍ لذلك يدّعين أن الإسلام يجور على المرأة ولا يعطيها حقها، على حين أن النظم الأخرى من شيوعيةٍ ورأسماليةٍ تُعطي المرأة كامل حقها، ولا يعرفن من هذه الحقوق سوى التحرّر من كل القيم، والسير كما يحلو لهن، والتصرّف كما ترغب الواحدة منهن.

هذا النوع يرى في الإسلام عدوّاً له لذا فهو يقف في وجه كل من يدعو له أو ينادي به، ومن هنا وقوفهنّ ضد نظام ضياء الحق.

٦" ـ الشيعة: وهذه الطائفة أمرها غريب جداً، فعلى الرغم من ادعائها الإسلام والانتساب له إلا أنها لا توافق على أي مشروع إسلامي، إلا إذا كان على المذهب الشيعي، هكذا تدّعي، والواقع أنها لا تُعارض إسلامياً، وإنما تُعارض سياسةً فلا تقبل نظام الحكم القائم، وإنما تريد التبعية لإيران التي أصبح لها مكانة في نفوس الشيعة في بقية جهات العالم، وكان عارف الحسيني رئيس حركة تنفيذ الفقه الجعفري، والزعيم

الشيعي جعفر حسين يُعارضان دائماً الحكم، ويدعون أن عددهم عشرون مليوناً، والواقع أنه لا يزيد على سبعة ملايين، وإذا ضممنا إليهم الإسماعيلية وصل العدد إلى ثمانية ملايين فتكون نسبتهم ١٠٪ من مجموع سكان باكستان. وجرت لقاءات بين ضياء الحق ووزير الشؤون الدينية من جهة وبين الشيعة من جهة أخرى، ووصلوا إلى بعض التفاهم بعد جهود مضنية ولم يكن لذلك أي أثر.

٧" ـ الإسماعيلية: وهم لا علاقة لهم بالشيعة، وهم أصحاب نفوذ وثراء، ويسيرون في فلك السياسة الإنكليزية، ويعملون ضدّ الإسلام، وإن ادّعوا أنهم أصل الإسلام وهذا ما يعلنون لكن ما يضمرون لا يبعد عن العمل ضدّ الإسلام، والهدم فيه بمختلف المعاول.

٨" ـ القاديانيون: ومع أن هؤلاء قلّة، ونقصت أهميتهم بعد أن أصدرت المحاكم الشرعية أنهم فرقة ليست مسلمةً إلا أن عناصرهم ذات مراكز حساسة، ويُخفون عقيدتهم في أغلب الأحيان. ومع ذلك فهم يتحركون تبعاً للسياسة الإنكليزية.

هذه الفئات الثمانية كانت عدوةً لنظام ضياء الحق، ومعارضةً له، ولكن كانت معارضةً مخفيةً لا تظهر إلا نادراً، وإن كانت معروفةً صراحةً في مُخالفتها للنظام القائم. وكانت هناك معارضة صريحة وإن كانت أخفّ ضراوةً وأقلّ عنفاً، ومن هذه المجموعات:

أ" ـ الجماعة الإسلامية: وكانت تحمل على ضياء الحق اتجاهه نحو أمريكا، وحكمه العسكري، وعدم تطبيق الشريعة بشكلٍ جدي، وتساهله مع الشيعة، وسكوته عن بعض الذين يسبّون، وكان خورشيد أحمد نائب أمير الجماعة يُصرّح دائماً برفضه للحكم العسكري الذي ينطوي تحته الاستبداد، وكذلك أمير الجماعة القاضي حسين أحمد.

٢" ـ أهل الحديث: الذين كانوا يُطالبون بتشكيل مجلسٍ للعلماء

ليكون المرجع لتطبيق الشريعة، ونتيجة عدم القيام بتلبية هذا المطلب، كانوا يحملون عليه.

٣" ـ العسكريون: الذين كانوا يريدون السيطرة، وقد مارسوها مدةً من الزمن منذ أيام أيوب خان، ويحيى خان، وحتى بوتو، ورغم أن الحكم عسكري إلا أنه لم تكن للقادة تلك الصلاحيات الواسعة، والممارسات الغريبة التي تعرفها الأنظمة العسكرية الأخرى.

فالمعارضة إذن ذات قواعد عريضةٍ غير أنها خامدة، وربما كانت تبرز أحياناً أما الحكم فكان يرتكز على كبار الضباط الذين هم دعامة الرئيس ضياء الحق، وبعض الزعماء المدنيين من السياسيين، ثم العامة وهم غالبية الشعب، وهؤلاء يُؤثّر فيهم الإعلام، وربما تستطيع المعارضات كسب أعدادٍ منهم بالتأثير والدعاية.

أجرى ضياء الحق استفتاءً عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) وحصل على ثقة الشعب نتيجة هذا الاستفتاء، واستمرّت الأحكام العرفية معمول بها منذ قيام الانقلاب عام ١٣٩٧ هـ حتى عام ١٤٠٥ هـ، وبعدها وعد بإجراء انتخاباتٍ، ووضع قوانين لها، ومنها:

أ ـ عدم الاختلاط: حيث ينتخب المسلمون وحدهم ولهم ممثليهم، وينتخب غير المسلمين وحدهم ولهم ممثليهم.

ب ـ التمثيل النسبي: فتكون الأصوات للأحزاب وليس للأشخاص، ويُعطى الحزب من المقاعد بنسبة ما نال من الأصوات. والأحزاب التي لا تحصل على نسبة ٥٪ من مجموع الأصوات لا تُمثّل في الجمعية الوطنية.

ج ـ تقديم حسابات الحزب: إن الحزب الذي يُريد أن يُشارك في الانتخابات عليه تقديم حساباته المالية، ونظامه الأساسي للدولة.

ولكن التحالف الوطني قد عارض هذه القوانين، وعدّها غير دستوريةٍ،

والانتخابات يجب أن تكون حرة، وغير مشروطة، وغير خاضعة لقوانين خاصة يضوعها كل حاكم وفق هواه.

ولكن أجريت انتخابات البلدية على حين أُلغيت الانتخابات النيابية.

انقلاب جديد:

بعد أن وُقّعت الاتفاقية بين باكستان وحكومة أفغانستان في سويسرا في ٢٧ شعبان ١٤٠٨ هـ (١٤ نيسان ١٩٨٨ م)، وانسحبت روسيا من بلاد الأفغان عسكرياً أحسّ ضياء الحق أن وضعه في بلاده قد اختلّ، فأسرع يبحث عن الأسباب، ويفتش عن مخرج، فوجد.

أن المجاهدين الأفغان قد شعروا أنهم قد خُذلوا من باكستان، ولم يكن هذا توقّعهم، وهم قد رفضوا تلك الاتفاقية إذ لم يكونوا طرفاً فيها رغم أنها كانت بسببهم ومن أجلهم. وضياء الحق لا يريد خذلان المجاهدين، بل كان يقف إلى جانبهم حسب إمكاناته المادية، وطاقاته السياسية حيث هناك حدّ معين يمكن أن يقوم به، ولا يمكنه أن يتعدّاه.

وشعر أن خلافاً بينه وبين رئيس حكومته محمد خان جونيجو الذي كان يتسلّم حقيبة وزارة الدفاع إضافة إلى رئاسته للحكومة، وكان ضياء الحق هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلّحة، وبحكم منصب الرجلين يحدث احتكاك لكن لم يصل إلى درجة الصدام. وأحسّ هنا ضياء الحق أن رئيس حكومته كان ضمن اللعبة حيث كان يرى أن المجاهدين يشكّلون عبئاً على باكستان في الوقت الذي كانت تعاني فيه ضائقة اقتصادية، لذا يجب طردهم من أراضي باكستان، والتفاهم مع الروس. وهذا ما جعل ضياء الحق يلجأ إلى انقلاب جديد في بلاده بصورة سلمية.

ففي ١٤ شوال ١٤٠٨ هـ (٣٠ أيار ١٩٨٨ م) ألقى خطاباً بالتلفزيون أعلن فيه حلّ الجمعية الوطنية، وإقالة الحكومة برئاسة محمد خان جونيجو لأنها فشلت في وضع حدّ للفساد، ولكنه لم يُعلن الأحكام العرفية، ولم

يُعلّق الدستور، ولم يحظر نشاط الأحزاب، ووعد بإجراء انتخابات خلال ثلاثة أشهر، وألغى زيارته للصين التي كانت مقررة أن تكون في هذا اليوم، وغيّر المواقع في مسؤولي وسائل الإعلام، وعزل المفاوضين في جنيف من مناصبهم بعد توقيع الاتفاقية.

وعيّن رحيم الدين، وهو جنرال متقاعد، حاكماً لإقليم السند.

وفي ٢٤ شوال ١٤٠٨ هـ (٩ حزيران ١٩٨٨ م) شكّل وزارة برئاسته، ضمّت أعضاء متبايني المشارب، فكان منهم صاحب زاده يعقوب خان الذي تسلّم حقيبة وزارة الخارجية، وقد كان يشغلها من قبل، وهو ضابط من أصدقائه، وهو الذي تولّى شأن مفاوضات جنيف مع ممثلي حكومة الأفغان الشيوعية.

وحبيب الحق وتسلّم منصب وزير المالية.

ومير هزار خان بجراني من أعضاء حزب الشعب البارزين سابقاً، ومن أعضاء الوزارة المُقالة.

ومير أفضل خان، وهو أيضاً من أعضاء الوزارة المُقالة، ومن قادة حزب الشعب سابقاً.

وكان تشكيل هذه الوزارة بعد لقاء طويل تمّ بينه وبين الشيخ حمدان شاه الذي كان مستشاراً دينياً لرئيس الوزراء السابق محمد خان جونيجو.

وفي الأول من ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (١٥ حزيران ١٩٨٨ م) عاد فألقى كلمة دافع فيها عما سبق أن اتخذه من إجراءات سابقة، ووعد بأن تتغيّر قريباً الأوضاع الاقتصادية في باكستان كما ستتغيّر القوانين - إن شاء الله.

وفي ١١ ذي القعدة أي بعد عشرة أيام من إلقاء كلمته الأخيرة ألقى كلمة جديدة تساءل فيها عما سيكون جوابه فيما إذا سُئل يوم القيامة لِمَ لم يحكم بالشريعة الإسلامية!!!

ويبدو كأنه أحسّ بما يُدبّر له، وشعر باللعبة الدولية ضدّه، وتوقّع أن

أيامه قد اقتربت على الانتهاء، فرأى ضرورة التزامه بخطه الإسلامي دون التفكير بالخوف من أمريكا، ولا حاجة لطلب رضاها، والأمر بيد الله، والآجال، والأرزاق بيده سبحانه وتعالى، وأخذ يفكر بالانطلاق من هذا المبدأ، وقرّر إجراء استفتاء عام (١٩٩٠ م) في الوقت الذي تنتهي فيه مدة رئاسته، إن بقي حياً، ليعرف ثقة الشعب وتجاوبه مع سياسته.

مقتل ضياء الحق:

أخذ ضياء الحق يقوم بأعماله بمنتهى السرية التامة من باب اتخاذ الأسباب، ويتوقّع حدوث ضربةٍ قاصمةٍ في البلاد، وإن لم يُعيّن مصدرها، غير أنه يتوقّعها من أمريكا التي كان يعمل على مسايرتها، ويُظهر السير في فلكها، وعلى منهجها.

وانتهت مهمة ضياء الحق عند أمريكا، فقد خرجت روسيا من أفغانستان مكرهةً، ولم يعد يصلح ضياء الحق عندها لحكم باكستان، إذ لم تعد تريد دعم المجاهدين الأفغان، ولم ترغب أن يصلوا إلى مرحلةٍ أكثر من التي وصلوا إليها بل تريد أن يتراجعوا، وليس أمام الشيوعيين، وإنما أن يبقى الطرفان على الوضع الذي هما فيه، حتى ييأس الشعب، وينفض يده من كلا الطرفين، ويأتي نظام علماني ترضى عنه، كأن يعود الملك السابق محمد ظاهر شاه.

وكانت أمريكا تعلم أن ضياء الحق حاكم باكستان كان يُجاملها، ويُظهر ما لا يُضمر، فهو يُعلن مُوافقته على السير في خطها ليحصل على السلاح، وقد حصل، بل وبدأ العمل لإنتاج قنبلةٍ ذريةٍ باكستانيةٍ، وهذا ما أثار الهند، ودولة اليهود في فلسطين، وكان يُسايرها ليستمرّ حكمه، وقد تمّ ذلك، فقد حكم أكثر من أحد عشر عاماً.

ولكن أمريكا لا ترضى أن يستمرّ حكمه، لأنها لا ترغب في أن يستمرّ دعم المجاهدين الأفغان، وأن تستمر قوتهم. وكذلك فلا ترضى أن

تُستغلّ، ويستغلّ نظام ما حاجتها إليه، ويتقوّى، ويتسلّح، ويعمل على إنتاج قنبلةٍ ذريةٍ، فمن الأساس لا تقبل أمريكا أن تملك باكستان مثل تلك القنبلة، ولكن اقتضت الظروف أن تسكت عن هذا موقتاً ما دامت بحاجةٍ مرحليةٍ إلى هذا الوضع، أما وقد انتهت الحاجة، ووصلت أمريكا إلى هدفها، فلتطح بالنظام وبفكرة القنبلة أو بالأحرى تزول هذه الفكرة مع زوال النظام، ودفن صاحبه، وأخذت أمريكا تدبّر لإنهاء الوضع.

عرضت أمريكا على ضياء الحق شراء بعض الدبابات الأمريكية، وقد أحضرت بعضها إلى باكستان لرؤيتها ومعرفة مزاياها التعبوية، وتحدّد موعد لرؤية تلك المزايا على الطبيعة، وخرج ضياء الحق، ومعه رئيس أركان الجيش الباكستاني أختر عبدالرحمن، وتسعة من كبار الضباط الذين يعتمد عليهم، والسفير الأمريكي في باكستان (أرنولد رافيل) والجنرال (هربرت واسوم) الملحق الأمريكي لشؤون الدفاع والخبير بسلاح الصواريخ والمدفعية التي يستخدمها المجاهدون الأفغان. ولم يخطر ببال ضياء الحق أي سوءٍ ما دام معه بعض المسؤولين الأمريكان، وكأنه نسي أنهم يُضحّون بكل شيء؛ في سبيل الوصول إلى أهدافهم المهمّة. وكانت الرحلة في منتهى السرية، وبعد رؤية المزايا التعبوية للدبابات المعروضة على الطبيعة انتقل الحضور إلى مطار (بهاولبور) لينتقلوا منه إلى مطار (راولبندي)، وكانت الرحلة سريةً أيضاً لا يعلم بها إلا أصحابها، واستقلّوا طائرةً في

(١) أرنولد رافيل: من ولاية نيويورك، ولد في مدينة (تروي) عام (١٩٤٣ م) ١٣٦٢ هـ، وانخرط في السلك السياسي عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)، وعُيّن في إيران في مدينة أصفهان، ثم انتقل إلى مدينة طهران، وأصبح عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) مساعداً خاصاً لوكيل وزارة الخارجية، وفي عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) المسؤول السياسي في السفارة الأمريكية في إسلام آباد، ثم مساعداً خاصاً لوزير الخارجية، ثم النائب الأول لوزير الخارجية الأمريكية ريتشارد مورفي، وفي عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) سفيراً لأمريكا في إسلام آباد، ويعدّ خبيراً بشؤون العالم الإسلامي.

اتجاههم إلى مطار (راولبندي)، وما أن أقلعت الطائرة حتى سقطت محترقةً بسبب انفجار قنبلةٍ فيها، وتناثرت قطعها على الأرض، وقد قُتل جميع من فيها، وذهبوا قتلى محترقين لا يُعرف أحدهم من الآخر وذلك في ٥ محرم ١٤٠٩ هـ (١٧ آب ١٩٨٨ م).

الاتهام:

ذهب المحلّلون السياسيون مذاهب شتّى في الدوافع التي وراء عملية القتل هذه، ومن هذه الأقوال:

١" ـ **أن الروس والهنود والأفغان** الشيوعيين وراء هذه الحادثة لحقد الروس وشيوعي الأفغان على ضياء الحق شخصياً إذ قوّى المجاهدين الأفغان عليهم حتى أذلّهم. وأما الهند فلإضعاف باكستان وخوفها من أن تمتلك جارتها باكستان القنبلة الذرية، وأن تتحسّن علاقتها مع أمريكا أكثر مما هي عليه. وأن يتسلّم المجاهدون الأفغان السلطة في بلادهم ويتفاهموا مع باكستان، وتقوم وحدة بين الطرفين تُهدّد الهند. هذا بالإضافة إلى بغض ضياء الحق شخصياً بسبب اتجاهه الإسلامي.

وذكر المعلّقون أن المخابرات الباكستانية كانت مُخترقةً من عدّة جهاتٍ، فلم تُغن سرية الرحلة التي قام بها ضياء الحق. واختراق المخابرات الباكستانية ينطبق على رأي أصحاب القول وعلى غيرهم.

٢" ـ **إيران:** كانت إيران على خلافٍ مع باكستان بسبب المفهوم الإسلامي (الإسلام أو الشيعة)، وكان الشيعة في باكستان يريدون أن يحملوا ضياء الحق على مسايرتهم، وتطبيق مفهومهم الخاص بالإسلام حسب المنهج الرافضي، والسير في ركاب السياسة الإيرانية، وجرت لقاءات وحوار...

وقُتل عارف حسين الحسيني (رئيس حركة تنفيذ الفقه الجعفري) في باكستان، وكان مقتله يوم ٢٢ ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (٥ آب ١٩٨٨ م)،

واتهم أنصاره الحكومة بالعمل على قتله. فقامت إيران بردّ الفعل وقتل من اتهمته بقتل أحد أعوانها الأساسيين في باكستان.

٣" ـ **دولة اليهود:** ويرى المحلّلون أن إقدام اليهود على هذا العمل ردّاً على مواقف باكستان الدائمة ضدّ دولتهم في فلسطين، واتخاذ مواقفها دائماً بجانب المسلمين، وخوفاً من القنبلة الذرية الباكستانية التي لن تكون لباكستان فقط، وإنما حسب اتجاه ضياء الحق للمسلمين جميعاً أي ضدّ دولة اليهود، فعملوا لإجهاض تلك القوة قبل تكاملها.

٤" ـ **الباكستانيون:** ومنهم العسكريون الذين يريدون السلطة، أو المدنيون من أصحاب الثأر كحزب الشعب، أو أصحاب المصالح أو أصحاب مناهج مُباينة لمنهج ضياء الحق وخاصةً الشيوعيين الذين قضّ مضجعهم دعم المجاهدين الأفغان، ومحاربة الحكم الشيوعي في كابل، وإذلال روسيا وإجبارها على الانسحاب من بلاد الأفغان. وقد حالت سلطات الأمن الباكستانية من وصول لجان التحقيق إلى مكان الحادث.

٥" ـ **أمريكا:** وهو الظنّ الراجح لما قد سبق وبيّناه. ولكن أبعد التهمة عنها قليلاً وجود أمريكيين معه وهم ذو مكانةٍ، ولكن نسي هؤلاء أن أمريكا لا تُبالي ببعض الضحايا مقابل تنفيذ مخطط، بل ربما تتخذ من رجالها طعماً لذلك، دون أن تُعلن.

وحسب الدستور الباكستاني يتسلّم منصب الرئاسة إذا مات أو قُتل رئيس البلاد فجأةً رئيس الجمعية الوطنية، وهكذا أصبح رئيس باكستان غلام إسحاق خان.

□ □ □

٣" ـ غلام إسحاق خان[1]:

[٦ محرم ١٤٠٩ هـ ـ .... (١٨ آب ١٩٨٨ م ـ ....)].

تسلّم غلام إسحاق خان السلطة في اليوم الثاني لمقتل ضياء الحق، فشكّل مجلس طوارئ، ضمّ كلّاً من وزراء الداخلية، والدفاع، والخارجية، والعدل، ورؤساء أركان القوات البرية، والبحرية، والجوية، ومُهمّة هذا المجلس حفظ النظام، والأمن، والإشراف على الانتخابات العامة التي ستجري في ٧ ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨ م)، وهو المجلس الأعلى في البلاد.

وأعلن أن الانتخابات ستكون على أساسٍ حزبي. وأما عن الشريعة الإسلامية فأبدى أن ما في الدستور من قوانين إنما هي موافقة للشريعة، وهذا يعني (لا حاجة للعمل على تطبيق الشريعة، فالأمر منتهٍ)، وأما عن تأييد المجاهدين الأفغان، فقال: إنهم طلبوا الحماية، وقد وُفّرت لهم، وأن اتفاقية جنيف قد تمّ توقيعها ونحن ملزمون بتنفيذها، وسنحاول إقناع المجاهدين بقبولها.

(١) غلام إسحاق خان ولد عام ١٣٣٠ هـ (١٩١٢ م)، وهو من الإقليم الشمالي الغربي أي من قبائل الباثان، وقد عمل في بداية حياته جابياً للدخل، وبعد انتهائه من متابعة الدراسة عُيّن محافظاً لمصرف باكستان المركزي.
كان موضع ثقة ذوالفقار علي بوتو، وتسلّم في عهده وزارة المالية، ثم وزارة الدفاع، فلما آل الأمر إلى ضياء الحق مال إليه، وشغل منصب وزارة المالية مدة الأحكام العرفية ١٣٩٧ - ١٤٠٥ هـ.
وفي عام ١٤٠٥ هـ انتخب نائباً عن الإقليم الشمالي الغربي، واختير رئيساً لمجلس الشيوخ، وكان مرشح ضياء الحق في هذا الاختيار.
التحق بحزب الرابطة الإسلامية عندما قوي أمرها أيام وزارة محمد خان جونيجو، ثم تركها ليلة إقالتها عند حركة ضياء الحق البيضاء، كما تخلّى من قبل عن حزب الشعب. وكان أحد أركان الحكم الثلاثة وهم: ضياء الحق القائد الأعلى للجيش، وغلام جيلاني رئيس المخابرات العامة، وغلام إسحاق خان رئيس جهاز الخدمة المدنية.

ومن هذه الأقوال تبدو السياسة التي سيتبعها، وأنها مخالفة كلياً للسياسة التي كان عليها ضياء الحق، كما تعط هذه الكلمات دلائل لسبب انتهاء نظام الحكم السابق، ومقتل ضياء الحق، والأيدي التي كانت وراءه.

ولم يعلن عن نتائج التحقيق في مقتل ضياء الحق، ويبدو أن الأمر كان مُسوّىً من قبل ومتفق عليه. وتمّ تعيين الجنرال مرزا إسلام بك[1] قائداً عاماً للجيش.

ما أن انتهت البلاد من آثار مصرع رئيسها ضياء الحق حتى أخذ النشاط الحزبي يظهر بشكلٍ واضحٍ، وخاصةً حزب الشعب الذي كان برئاسة نصرت بوتو زوجة ذوالفقار علي بوتو، وكانت ترى في السياسة الأمريكية الخداع والمكر والتخلّي عن الأصدقاء وقت الضيق والشدة، أو أنها بالأحرى هي التي تتركهم لتجد آخرين تستطيبهم، وتنفّذ من ورائهم مخططاتها وأهدافها، فإذا زلّت بهم قدم دفعتهم إلى الخلف أو ألقت بهم في القمامات وتعهدت غيرهم، وقد ألقت بزوجها ذوالفقار علي بوتو، وتركته يذبح أمام ناظري ساستها، وهم يرقصون على ساحات ضياء الحق، لذا كانت ضد السياسة الأمريكية، وهذا ما جعلها تبتعد، وتعيش خارج البلاد في منأى عن الساحة السياسية الباكستانية أما ابنتها بنازير بوتو[2] فقد

(١) ميرزا إسلام بك، ولد في دكا، ونشأ في قرية (أعظم قره) في البنجاب، كان رئيساً لمجموعة الطلبة المسلمين ١٣٦٤ هـ - ١٣٦٦ هـ، وانضم للكلية العسكرية في (كاكول) ١٣٦٨ هـ، ثم التحق بفوج البالوش بالجيش الباكستاني ١٣٧٢ هـ ثم بفريق القوات الخاصة ١٣٧٧ - ١٣٨١ هـ. وعين راشداً في كويتا ١٣٨٣ - ١٣٨٦ هـ، وأصبح برتبة مقدم ١٣٨٩ هـ فعين رئيس كتيبة مشاة، وأصبح قائد فرقة في جبهة لاهور عام ١٣٩١ هـ، وقائد لواء ١٣٩٤ هـ، ورئيس فرقة مشاة ١٣٩٨ هـ، وقائد فيلق للجيش، ثم نائباً لرئيس الأركان عام ١٤٠٧ هـ.

(٢) بنازير بوتو: ولدت في كراتشي عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٣ م)، وتلقت دراستها باللغة الإنكليزية في مدرسة الفواهد في مدينة كراتشي، ثم التحقت بكلية (كليف) في الولايات المتحدة، وكانت رئيسة اتحاد الطلبة الباكستانيين في الجامعة، وبعدها انتقلت إلى جامعة (أكسفورد) في بريطانيا، وكانت أنموذجاً للطالبة غير المستقيمة. =

تبنّت السياسة الأمريكية لذا أخذت تظهر، وتبرز، وتتحدّث عنها وسائل الإعلام، وتُلمّع بشكلٍ قوي، وخاصةً في الفتنة التي وقعت في كراتشي في شهر ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) والتي سبقت الانتخابات بقليل، وملخصها أن سلطات مكافحة المخدرات في (سوهراب جوت) عثرت على ثلاثمائة كيلوغرام هيروين، وستة آلاف كيلوغرام من الماريغوانا، وكمياتٍ من الحشيش والأفيون، وثمنها أكثر من نصف مليار دولار، وحدث بين المهاجرين وهم المسلمون الهنود الذين لجأوا من الهند إلى باكستان، ويتكلّمون لغة الأردو، وبين الذين يتكلمون لغة البشتو قتال ذهب ضحيته مائة وثمانون شخصاً، وجرح ما يزيد على سبعمائة شخص، والقصد من هذه الفتنة أن الذين يتكلّمون البشتو، وبعضهم من الأفغان قد اتهموا المهاجرين بأنهم كانوا السبب في إلقاء القبض على رجال العصابة، ومصادرة تلك الكميات من المخدرات، وقد استمرّت الفتنة عدة أيام حتى تمكّنت السلطة من إخمادها ورحّلت ما يزيد على خمسةٍ وعشرين ألفاً من اللاجئين الأفغان عن كراتشي، واتهموا أنهم كانوا يزوّدون المجاهدين الأفغان بالأسلحة، والمهم أن تُشوّه صورة المجاهدين.

حاولت بنازير بوتو استغلال هذه الفتنة، فبدأت تُصدر التصريحات، وتُهاجم قطاع الطرق، وتجار المخدرات، وتغمز من المجاهدين، ودعت إلى قيام المظاهرات لشجب أعمال اللصوصية وقطع الطرق وتقصد المجاهدين، ولكن لم تجد تجاوباً معها من قبل الشعب.

---

* وكانت مرافقةً لأبيها. سُجنت بعد اعتقال أبيها، ونفيت إلى بريطانيا عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م)، ولما أُلغيت الأحكام العرفية عادت إلى باكستان عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م)، ورحّب بها الكثير، واستقبلت الزوار، وتزوجت شاباً باكستانياً من منطقة السند. وكانت في القنصلية الأمريكية في كراتشي بعد ساعات من مقتل ضياء الحق. عارضها الجناح اليساري في حزب الشعب لأنها سارت في فلك السياسة الأمريكية، واستغلّت النسب الشيعي فتقرّبت من أبناء هذه الطائفة.

أخذت بنازير بوتو تنشط بالدعاية، وتقرّبت من الشيعة بصفتها أحد بنات الطائفة، وأظهرت إيمانها بمعتقداتهم، وهي لا تؤمن بشيء، ونشط حزب الشعب بالدعاية أيضاً، وجاء موعد الانتخابات، وحصل الحزب على الأكثرية وكلّف رئيس الدولة غلام إسحاق خان بتشكيل الوزارة بنازير بوتو بصفتها زعيمة حزب الشعب الذي حصل على الأكثرية بالانتخابات.

وعزلت بنازير بوتو عندما استلمت الحكومة رئيس المخابرات الجنرال حميد غول، وعيّنت مكانه الجنرال شمس الرحمن كالو.

وفي يوم الاثنين ١٥ محرم ١٤١١ هـ (٦ آب ١٩٩٠ م) أقال الرئيس إسحاق خان حكومة بنازير بوتو، وعيّن غلام مصطفى جاتوي زعيم الائتلاف المعارض لحكم بنازير بوتو، وكانت الوزارة الجديدة حكومةً مؤقتةً، كما حلّ الرئيس الباكستاني الجمعية الوطنية، والجمعيات الإقليمية الأربعة، وحكام الأقاليم الأربع، بما فيهم حاكم البنجاب نواز شريف الخصم الرئيسي السياسي لبنازير بوتو.

وأعلن الرئيس الباكستاني عن إجراء انتخابات عامة جديدة في ٥ ربيع الثاني ١٤١١ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٩٩٠ م) وأعلنت فوراً كل من نصرت بوتو، وابنتها بنازير بوتو عن ترشيح نفسيهما للانتخابات، وكذلك (زرداري) زوج بنازير بوتو.

وصرّح الرئيس الباكستاني أنه اضطر إلى هذا الإجراء اضطراراً، حيث أن الحكومة أصبحت في نظره غير قادرة على الاضطلاع بأعباء الأمور وفقاً للدستور، وكان لا بدّ من الرجوع إلى القاعدة الانتخابية، واتهم الرئيس حكومة بنازير بوتو بالفساد، وانتهاك الدستور، ومحاباة أولي القربى.

وأنشئت محاكم خاصة، وتقرّر أن تُحال أسرة بنازير بوتو وطائفة من

المقربين إليها إلى تلك المحاكم. وأعلن القائد الأعلى للقوات المسلحة الجنرال (أسلم باغ)، أن الجيش لا دخل له في السياسة، ولم ينو في وقت من الأوقات، ولم يزمع الاشتراك فيها أبداً.

واتهمت بنازير بوتو الجيش والمخابرات السرية بأنهما لعبا دوراً في إقالة حكومتها، ووصفت الإجراء الذي اتخذ بحقها أنه غير قانوني.

الفصل الثاني

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة باكستان ثمانمائة ألف كيلومتر مربع، ويزيد عدد سكانها على مائة وعشرة ملايين حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م) وبذا تزيد الكثافة على مائة وسبعة وثلاثين إنساناً في الكيلومتر المربع الواحد، وهي كثافة عالية نسبياً، وإن كانت تختلف بين منطقة وأخرى، فهي مرتفعة في مقاطعة البنجاب، ومتوسطة في السند، وقليلة في منطقة الحدود الشمالية الغربية، وضعيفة في بالوشستان. يبلغ طول حدود باكستان ٦٧٧٤ كيلومتر، منها مع أفغانستان ٢٤٣٠ كم، ومع الصين ٥٢٣ كم، ومع إيران ٩٠٩ كم ومع الهند ٢٩١٢ كم.

الصراع الإقليمي:

كانت البلاد وحدة، فلما جاء ذوالفقار علي بوتو إلى السلطة، أعاد إلى البلاد النظام الاتحادي، ووضع دستوراً جديداً وافقت عليه الجمعية الوطنية في ٨ ربيع الأول ١٣٩٣ هـ (١٠ نيسان ١٩٧٣ م)، ونصّ هذا الدستور على قيام النظام الاتحادي، فأخذت البلاد تتعرّض لهزّات، وتسير في طريق التفكك، وخاصةً أن الجناح الشرقي من باكستان كان قد انفصل قبل أكثر من عام قليلاً.

تحرّك أصحاب المصالح، والذين يريدون الزعامة، وأخذوا ينادون بالانفصال، كي يتزعّموا ويسودوا في أقاليمهم، وقد غدت لهم أحزاب،

وأصبحوا رؤساء لها، أما إن كانت البلاد واحدة فلا دور لهم ولا شأن. ويساعدهم على ذلك أن لكل إقليم لغته الخاصة التي تسود فيه، وإن كان معظمهم يعرف لغة الأوردو، وهي التي تجمع بينهم. وكان يُحرّكهم، ويدفعهم، ويدعمهم أولئك الذين يحقدون على باكستان، ويريدون تجزئتها، إما حقداً وكرهاً، وإما لإضعافها ومدّ نفوذهم، كالهندوس، والروس، وكل أعداء الإسلام، وفي التجزئة والضعف، يمكن كسب فئة من الفئات. ويدّعي هؤلاء المحبون للزعامة أن إقليماً يُسيطر على باقي الأقاليم لكثرة أبنائه وتعدادهم، فالقطعات العسكرية أكثر أفرادها من البنجابيين، ويعطون دليلاً لدعواهم بانفصال الجناح الشرقي من باكستان، وتشكيل دولة بنغالديش. وينسى هؤلاء أن أقاليمهم لو انفصلت لما استطاعت البقاء لفقرها وضعفها، فهي ستطلب الحماية، وستضطر عندها للسير في فلك غيرها، وستطلب المساعدة، وستجبر على أن تكون تابعةً لغيرها.

قامت حركة تمرّد في بالوشستان في عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) بزعامة حزب عوامي الوطني، وتهدف إلى فصل هذا الإقليم عن الأم، وكان الشيوعيون وراء هذه الحركة تبعاً لمصالحهم، وقد حُظر هذا الحزب بعد انقلاب ضياء الحق، ثم رجع إلى نشاطه بعد مقتل الرئيس الباكستاني ضياء الحق، وقد حصل على ثلاثة مقاعد في الجمعية الوطنية التي تشكلت بعد ذلك. وكذلك ظهر الحزب الوطني الاشتراكي برئاسة (غوث بخش بزنجو)، ويعمل كالحزب السابق لفصل بالوشستان.

وقامت حركة في إقليم السند تدعو أيضاً إلى هذا الانفصال، وتعدّ أن بقية أقاليم باكستان تعيش على حساب السند، ولا شك أن وراء هذه الحركة كبار التجار، وطائفة الإسماعيلية ذات الإمكانات التجارية، وأصحاب المصالح، والشيعة الذين يكثرون في منطقة حيدرأباد السند، إذ يريدون الارتباط بإيران، وكذلك المجوس الذين لهم الهدف نفسه، ومن وراء ذلك كله إنكلترا التي تريد أن تمكّن نفوذها في السند عن طريق

أعوانها، وتضعف بذلك الأقاليم الأخرى التي تصبح داخلية فتمدّ نفوذها إليها، وتتحكّم بالمنطقة كلها. ويعمل لهذا أيضاً كل أعداء الإسلام إلى تؤدّي التجزئة الباكستانية إلى إضعاف فكرة الرابطة الدينية.

ويوجد أيضاً الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة خان عبدالولي خان، ويدعو إلى استقلال قبائل الباثان في إقليم الحدود الشمالية الغربية.

ويحتجّ الانفصاليون جميعاً بسيطرة البنجابيين على باكستان وضياع بقية الأقاليم، ويدلّلون على قولهم بالقوات العسكرية التي ينتمي أكثر أفرادها إلى البنجاب. وينسون أن فكرة قيام باكستان إنما كانت الرابطة الإسلامية، ودعوتهم إلى التجزئة والانفصال إنما هي محاربة لتلك الفكرة، وإماتة لها، ولكن أكثر أصحاب هذه الدعوة إنما هم من أصحاب منافع أخرى معادية للإسلام، وهذا أساس دعوتهم، وقد يوجد بينهم قلة من المسلمين الملتزمين غير أن العصبية العنصرية قد أعمتهم، أو أن الادعاءات وتزيين الشعارات قد أصمّ آذانهم عن سماع الحق. ويجب ألا ينسى هؤلاء أن التجزئة هي إضعاف لكل إقليم، وجعله يطلب المساعدة والحماية، ويضطر للسير في فلك الأعداء، وهذا ما يخططون له.

الصراع العقيدي:

قلنا: إن عدد سكان باكستان قد وصل إلى مائة وعشرة ملايين عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م)، ويتوزعون حسب العقائد على الشكل الآتي:

المسلمون: السنة الشيعة	١٠٣،٠٠٠،٠٠٠ ١،٥٠٠،٠٠٠	١٠٤،٥٠٠،٠٠٠	ويشكلون ٩٥،٠٥٥٪

الإسماعيليون: النزاريون المستعليون	١،٠٠٠،٠٠٠ ٣٠٠،٠٠٠	١،٣٠٠،٠٠٠	ويشكّلون ١،٢٤٩٪
القاديانيون:		١٠٦،٧٠٠	ويشكّلون ٠،٠٠١٪
الهندوس:		١،٧٠٠،٠٠٠	ويشكّلون ١،٦٠٠٪
النصارى:		١،٧٣٠،٠٠٠	ويشكّلون ١،٧٠٠٪
السيخ:		٢٥٤،٣٠٠	ويشكّلون ٠،٠٠٢٪
المجوس:		٦،٣٠٠	ويشكّلون ٠،٠٠٠
البوذيون:		٣٠٤،٧٠٠	ويشكّلون ٠،٠٠٣٪
		١٠٩،٨٠٠،٠٠٠	ويشكّلون ١٠٠،٠٠٠٪

فالعناصر غير الإسلامية كلها تقف في وجه المسلمين وتعمل ضدّهم، وترتبط بجهاتٍ أجنبيةٍ نتيجة العقيدة أو سعياً وراء المصلحة. فالهندوس يسيرون وفق السياسة الهندية، ويتجهون حسب ما اتجهت، يُحاربون المسلمين عقيدةً، وحقداً، ويُحاربون باكستان عقيدة وسياسة، فهم دائماً في الصف المعادي للحركة الإسلامية، وفي الجهة المقابلة للسياسة الباكستانية، وما داموا فئة قليلةً فهم يقومون بعمل التخريب، وبثّ الإشاعات، ونقل المعلومات للهند، ويُعينون العملاء ضدّ الدولة، وأصحاب المصالح على الحركة الإسلامية، ويتفقون مع الفرق الأخرى ضدّ المسلمين، ويساعدون على نشر الفساد.

ويقوم السيخ والبوذيون بعمل مشابه للهندوس غير أنهم لا يُؤيّدون السياسة الهندية، ولا ينقلون إليها المعلومات، وتعدّ الحدود البنجابية مع الهند أكثر أمكنة السيخ، بينما يتوزّع البوذيون في المناطق القريبة من الهند في السند وبنجاب.

وأما القاديانيون والإسماعيليون فهم أعوان السياسة الإنكليزية، وحيثما تجد لإنكلترا نفوذاً في أية جهةٍ من جهات العالم تجد دعماً لهاتين الفئتين إن وجدتا هناك. ويتجمّع الإسماعيليون في كراتشي، وللقاديانيين نفوذ منذ أيام الاستعمار الإنكليزي، وإن كانوا يتكاثرون في البنجاب أكثر من بقية المناطق.

وأما النصارى فهم مع الدول الأوربية الصليبية وخاصةً إنكلترا، عقيدةً، وفكراً، وارتباطاً، وسياسةً، وتوجّهاً، حياتهم في باكستان، وقلوبهم وعقولهم في الدول الصليبية وكذلك وضعهم في كل بلدٍ يعيشون فيه أقليةً.

والمجوس رغم أنهم أصحاب دينٍ بائدٍ، لا وجود له في أية بقعةٍ أخرى، ولا توجد دولة تدعي الإقرار به، إلا أنهم يتّجهون نحو إيران بدافع العصبية العنصرية حتى إنهم يُسمّون البارسيين أي (الفرس).

والشيعة رغم أنهم يعلنون إسلامهم لكنهم يقفون أمام الحركات الإسلامية ويقومون بصراعٍ معها، ويكرهون علماء المسلمين والملتزمين بالإسلام، وإذا أرادت الحكومة أن تتوجّه نحو الإسلام، أبدوا مخالفتهم، فهم لا يريدون الإسلام إلا حسب مفاهيمهم، وعقيدتهم التي يرونها في الأئمة والنبوة، وقناعتهم في الصحابة، ومحاربتهم لكبار صحابة رسول الله ﷺ، هذا من حيث العقيدة، أما من حيث السياسة فلا يرون أيّ توجّه صحيح إلا إذا كان يُوافق هوى السياسة الإيرانية، وترضى عنه الحكومة الإيرانية، وهي لا تقبل إلا ما كان موافقاً للمبدأ الشيعي، وترفض كل ما سواه. ومن هنا فالشيعة في صراعٍ مع المسلمين الذين يحتّون أنفسهم منهم، وصراع مع بقية الأقليات كالمسلمين.

وأما المسلمون فهم في صراعٍ فيما بينهم أيضاً، إذ منهم المؤمنون ومنهم غير ذلك، فالمؤمنون إما يعيشون ضمن حركاتٍ، وجماعاتٍ، وتجمّعاتٍ، وهم غالباً على شيءٍ من الوعي والالتزام، ويعملون لدينهم، وإن كانوا يختلفون فيما بينهم، حسب الاجتهادات، وتفسير الأحداث،

وربما أحياناً تعصباً للتنظيمات، وفي محاولة النشاط وكسب الأنصار. وغير المؤمنين فقد يكونون أصحاب عواطف ولكن غير ملتزمين، ويغلب عليهم الجهل، فيلعب بهم أصحاب المصالح، والأطماع، والدعوة إلى العصبيات، ومن هؤلاء تكسب الأحزاب العلمانية والملحدة كثيراً من عناصرها. ويكون من غير المؤمنين حملة الأفكار الملحدة، والمرتبطون بالسياسات الخارجية، والمتفرنجون الذين يرغبون بالتفلّت من القيم، والتحلّل من المبادىء فيسيرون حسب طريقة الكفار. ويقف هؤلاء في وجه التيار الإسلامي ويعملون على الحدّ من نشاطه بكل إمكاناتهم وطاقاتهم.

الصراع الحزبي:

رغم الخلاف الذي ذكرناه بين الأحزاب الباكستانية فقد التقت فيما بينها، وشكّلت جبهة معارضة ضدّ ذوالفقار علي بوتو، وحزبه حزب الشعب الحاكم، وكانت هذه المعارضة برئاسة مفتي محمود رئيس جماعة علماء الإسلام. وكان أن تصدّع حزب الشعب نتيجة قوة المعارضة.

وقام حزب عوامي الوطني بحركة تمرد في سبيل فصل إقليم بالوشستان عن باكستان، وقد فشلت هذه الحركة، وكانت بقية الأحزاب ضدّ هذه الحركة رغم أن هذا الحزب ضمن صفوف المعارضة.

ومع أن المعارضة كانت جبهةً واحدةً إلا أن الصراعات بين أحزابها لم تنته بل بقيت وإن كانت على نطاق أخفّ نسبياً.

وحملت المعارضة اسم «التحالف الوطني»، وفشلت المفاوضات بينها وبين الحكم ممثلاً في حزب الشعب، وقام الانقلاب، وجاء ضياء الحق.

حاول ضياء الحق مع التعاون مع التحالف الوطني، ولكن لم يسر خطوات طويلة، وحظر حزب عوامي الوطني، والحزب الشيوعي الباكستاني، ولكن نشأ غيرهما إذ تأسس الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة خان عبدالمولى خان، ورفع شعار استقلال قبائل «الباتان». كما ظهر

الحزب الوطني الاشتراكي برئاسة غوث بخش بزنجو، ورفع شعار استقلال إقليم بالوشستان.

وحظرت الأحزاب كلها في رجب ١٣٩٧ هـ (تموز ١٩٧٧ م) ولكن عاد فسمح ضياء الحق لها المجال للاشتراك بالانتخابات، وممارسة النشاط الحزبي.

ولكن المعارضة رغم أنها تُمثّل قواعد عريضة إلا أنها ضعفت نتيجة السياسة التي اتبعها ضياء الحق، وهي سياسة ازدواجية، وأن الذين اعتمد عليهم لا يُمثّلون اتجاهات فكرية مثل محمد خان جونيجو الذي يعدّ من بقايا حزب الرابطة الإسلامية.

وبعد مقتل ضياء الحق عاد النشاط الحزبي قوياً، وجرت الانتخابات العامة، وظهر الصراع، وكانت نتائج الانتخابات كالآتي:

الحزب	المقاعد
حزب الشعب الباكستاني الذي تتزعمه بنازير بوتو ابنة ذوالفقار علي بوتو	٩٣ مقعداً
التحالف الديمقراطي الإسلامي	٥٤ مقعداً.
جمعية علماء الإسلام	٨ مقاعد.
حركة مهاجر قوامي	١٣ مقعداً.
اتحاد عوامي الباكستاني	٣ مقاعد.
الحركة الوطنية البالوشية	٢ مقعد.
حزب الشعب الوطني	١ مقعد.
الحزب الديمقراطي الباكستاني	١ مقعد.
المستقلون	٢٧ مقعداً.
اتحاد عوامي الباكستاني	٣ مقاعد.
	٢٠٥

وكان قد توفي مفتي محمود رئيس جمعية علماء الإسلام، فخلفه ابنه فضل الرحمن، ولكن نافسه آخرون ومنهم دار خوستي.

وكذلك برز الحافظ محمد يحيى* مكان الشيخ محمد عبدالله في جماعة أهل الحديث.

وكانت المعارضة لحكومة بنازير بوتو برئاسة غلام مصطفى جاتوي الذي كان من حزب الشعب الذي أسسه ذوالفقار علي بوتو، واستلم منصب حاكم السند، ثم ترك الحزب بعد إعدام بوتو، واختلف مع ابنته بنازير التي تولّت زعامة الحزب، فأسس حزباً جديداً هو حزب الشعب الوطني. ولما أقال الرئيس إسحاق خان حكومة بنازير بوتو كلّف غلام مصطفى جاتوي رئيساً للوزارة.

وجرت الانتخابات وفاز حزب الرابطة الإسلامية برئاسة نواز شريف، وشكل الحكومة.

الباب الخامس

بنغالديش

سبق أن قلنا أن العصيان قد انفجر في باكستان الشرقية نتيجة إعلان تأجيل اجتماع المجلس النيابي في ٤ محرم ١٣٩١ هـ (الأول من آذار ١٩٧١ م)، واضطر الرئيس يحيى خان أن يسافر إلى الجناح الشرقي من باكستان، واعتقل مجيب الرحمن[1] لأنه أعلن قيام دولة بنغالديش في ٢٩ محرم ١٣٩١ هـ (٢٦ آذار ١٩٧١ م).

واستسلم الجيش الباكستاني في الجناح الشرقي للمهاجمين الهنود، وأُعلن عن قيام دولة بنغالديش، وتسلّم رئاستها نصر الإسلام، أما الحكومة فقد تسلّمها تاج الدين أحمد، وعدّ الجيش الباكستاني كله أسيراً، ووقّع قائده الجنرال (نيازي) وثيقة الاستسلام.

أخرج مجيب الرحمن من السجن في باكستان الغربية، وأخذ ذوالفقار علي بوتو يفاوضه لاقتسام السلطة معه، فلم ينجح، وفُرضت على

(١) مجيب الرحمن: ولد في بلدة (تونجيبارا) في البنغال، في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٣٨ هـ (١٧ آذار ١٩٢٠ م)، ودرس وتربّى في مدارس الإرساليات التنصيرية، ثم التحق بجامعة كلكتا، ثم بجامعة دكا، وقد درس القانون، وقام بنشاط سياسي فأدخل السجن بعد طرده من الجامعة، وكان مؤيّداً لقيام دولة باكستان، ولمحمد علي جناح، وتسلّم أمانة سر حزب رابطة عوامي التي أخذ يدعو إلى استقلال باكستان الشرقية الذاتي، وانتخب عضواً في الهيئة النيابية الإقليمية عام ١٣٧٤ هـ، وتسلّم عدة مناصب وزارية في باكستان الشرقية، وعارض حكم أيوب خان العسكري، وألقي القبض عليه عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) وأدخل السجن.

مجيب الرحمن الإقامة الجبرية، وقُدِّم للمحاكمة بتهمة إثارة الحرب على باكستان.

اعترفت الهند بدولة بنغالديش في ١٨ شوال ١٣٩١ هـ (٦ كانون الأول ١٩٧١ م).

وأطلق سراح مجيب الرحمن في ٢٠ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (٦ كانون الثاني ١٩٧٢ م) فسافر فوراً إلى لندن، وعقد هناك مؤتمراً صحفياً دعا فيه إلى الاعتراف بدولته، وأجرى مباحثات مع رئيس وزراء بريطانيا، وأمضى يوماً واحداً في لندن، وانتقل إلى دلهي على متن طائرةٍ هنديةٍ خُصِّصت له، فاستقبل استقبال الفاتحين. وانتقل من دلهي إلى (دكا) قاعدة بنغالديش الدولة الجديدة في ٢٦ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٧٢ م)، وقرَّر أن يتولَّى رئاسة الوزارة بنفسه، وأن يترك رئاسة الجمهورية بيد أبي سعيد شودري الذي كان رئيس وفد بلاده إلى الأمم المتحدة.

قطع مجيب الرحمن كل علاقة لبلاده مع باكستان مجرد عودته إلى (دكا) في ٢٦ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٧٢ م)، وعرض عليه ذو الفقار علي بوتو التنازل له عن السلطة في سبيل المحافظة على وحدة باكستان، غير أنه أصرَّ على الانفصال، ولم يقبل عنه بديلاً، فلم تعترف باكستان بدولته، ولا بنظام حكمه مدة ثلاث سنوات.

أصدر مجيب الرحمن دستوراً موقتاً ركَّز سلطات الحكم فيه بيد رئيس الوزارة، وجعل من رئيس الجمهورية صورة، فكان منصب رئاسة الجمهورية مجرد منصب شرفي لا أكثر.

نصَّ هذا الدستور الموقَّت على إقامة جمعيةٍ تأسيسيةٍ مُهمتها وضع دستورٍ دائمٍ، وتتألف هذه الجمعية من الأعضاء الذين تم انتخابهم في الانتخابات العامة التي جرت في شوال ١٣٩٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٠ م).

تولَّى مجيب الرحمن وزارات الدفاع، والداخلية، والإعلام، وشؤون مجلس الوزراء، وأصدرت الحكومة مباشرة قراراً بالاستيلاء على ٧٠٪ من

محالج القطن الكبرى، والجوت، وعلى مزارع الشاي، وعملت على إدارة كل شركات التصدير.

وفي ١١ صفر ١٣٩٢ هـ (٢٦ آذار ١٩٧٢ م) في الذكرى الأولى لإعلان استقلال بنغالديش أعلن مجيب الرحمن تأميم المصارف، ومصانع الجوت، والنسيج، والسكر، والجزء الأعظم من المصايد الوطنية. أما مزارع الشاي، وحقول النفط التي تستثمر برؤوس أموالٍ أجنبيةٍ فلم تقترب منها الحكومة.

اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بدولة بنغالديش ونظام الحكم في ٢٠ صفر ١٣٩٢ هـ (٤ نيسان ١٩٧٢ م)، ولكن الصين لم تعترف.

تلقَّت بنغالديش مساعدةً عاجلةً من روسيا، وتلتها مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية.

انضمَّت بنغالديش إلى رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) في صفر ١٣٩٢ هـ (نيسان ١٩٧٢ م) بينما كانت باكستان قد انسحبت من تلك الرابطة في ذي القعدة ١٣٩١ هـ (كانون الثاني ١٩٧٢ م).

بعد وصول مجيب الرحمن إلى بنغالديش دعت زعامات حزب عوامي الوطني لجنة حزب رابطة عوامي إلى تشكيل حكومةٍ وطنيةٍ كل الجماعات التي ناضلت من أجل الانفصال، كما طالبت المعارضة قيام ائتلاف وطني، وإجراء انتخاباتٍ جديدة، غير أن رئيس حكومة بنغالديش الأولى تاج الدين أحمد قد رفض ذلك، وأبى إلا أن تتشكل الحكومة الجديدة من أعضاء حزب رابطة عوامي الذين تم انتخابهم في شوال ١٣٩٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٠ م).

وفي صفر ١٣٩٢ هـ (نيسان ١٩٧٢ م) قامت مظاهرات من المعارضة، وقُدِّر عدد الذين اشتركوا فيها بخمسةٍ وعشرين ألفاً، وخطب بالمتظاهرين عبدالحميد بهاشاني رئيس حزب عوامي الوطني، ودعا في

خطته إلى إعادة اللاجئين البنغاليين من الهند، والذين يُقدّر عددهم بعشرة ملايين لاجئ.

حلّ مجيب الرحمن المنظمات العسكرية غير الرسمية حيث أصدر لها قراراً بحلّ نفسها، وتسليم أسلحتها للسلطات الحكومية، وتمّ تنفيذ ذلك، ولكن بقيت في الشمال بعض المنظمات المسلّحة، وتتبع مجيب الرحمن حزب عوامي الوطني الموالي للصين.

جرت الانتخابات الأولى في صفر ١٣٩٣ هـ (آذار ١٩٧٣ م) وحصل حزب رابطة عوامي على ٧٣٪ من مجموع الأصوات، وكسب ٢٩٢ مقعداً من أصل ٣٠٥ مقاعد للجمعية التشريعية المنتخبة مباشرةً، وتشكل المجلس النيابي الذي يعرف بـ (جاتيا سانغ ساد).

وبقيت مشكلات أساسية في بنغالديش، ومنها:

١" ـ لم تعترف باكستان ببنغالديش، وطالبت بإطلاق سراح الأسرى الباكستانيين (الذين تمّ احتجازهم، والجيش)، ولكن مجيب الرحمن، وأنديرا غاندي رفضا ذلك حتى يتمّ اعتراف باكستان ببنغالديش.

٢" ـ مشكلة البيهاريين الذين كانوا في بنغالديش قبل الأزمة، حيث كانوا يعملون هناك، ويُقدّر عددهم بمليوني إنسان، وقد ساعدوا الباكستانيين، ودافعوا عنهم، ووقفوا في وجه المنظّمات المسلّحة البنغالية، وقد كان هناك من البنغاليين المتشدّدين الذين يطالبون بإعدام البيهاريين جميعاً، بل وإعدام الباكستانيين، وقادة الجيش، وكان للبيهاريين منظمة مسلّحة تُدعى «الزرافة».

٣" ـ مشكلة البنغاليين الذين يعيشون في باكستان ويُقدّر عددهم بنصف مليون.

وأخيراً اعترفت باكستان بدولة بنغالديش وبنظام الحكم القائم في محرم ١٣٩٤ هـ (شباط ١٩٧٤ م).

وفي ٢٢ ذي الحجة ١٣٩٣ هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٧٤ م) انتخب مجيب الرحمن رئيساً للجمهورية، أو نصّب نفسه.

١" ـ مجيب الرحمن:

يعدّ مجيب الرحمن الرئيس البنغالي الثالث بعد نصير الإسلام، وأبي سعيد شودري اللذين كانا رئيسين صورةً، أما الرئيس الفعلي الذي بيده السلطة فهو مجيب الرحمن.

أطلق مجيب الرحمن على نفسه لقب «البانجابانده» أي أبو الأمة، واستبدّ بالحكم، فحلّ التنظيمات السياسية كلها سوى حزب رابطة عوامي، فكان الحزب الواحد، وهو الحاكم، وأوقف الحريات العامة، وكانت الأوضاع الاقتصادية سيئةً في البلاد، ولم تكن الأحوال الاجتماعية بأفضل منها، إذ كان الجهل عاماً، والفقر منتشراً، وتزايد السكان كبيراً، هذا بالإضافة إلى الفساد الإداري، والأزمات الطبيعية التي تحلّ بالبلاد، فتزيد من سوء الأوضاع الداخلية، فالفيضانات التي تغمر الأراضي الزراعية، وتهدّم البيوت، وتسبّب الضحايا، وتعقبها سنوات عجاف، فتتأثر المزروعات، ويعيش الناس بضيقٍ شديدٍ، ويصبرون، والأعاصير التي تجتاح البلاد، وتسبّب الدمار والموت. وإن الفيضان في صيف هذا العام أدّى إلى مجاعةٍ عارمةٍ، كما انتشر مرض الكوليرا، وضرب الاقتصاد الذي كان متأثراً مسبقاً بالحرب.

ولم يكن العسكريون ليرضون عن السياسة العامة التي جعلت بنغالديش تحت الوصاية الهندية، ولم يكن مجيب الرحمن في منأى عن أفكار العسكريين فإن له أعواناً يندسّون في كل مكانٍ، لذا فقد أخذ يخشاهم. كما كان يُهدّد الاستقرار وجود مجموعات معارضة تلجأ إلى الإرهاب والذي شمل كلاً من نقيضي الأطراف السياسية. لذا فقد فرض حالة الطوارئ في ذي الحجة ١٣٩٤ هـ (كانون الأول ١٩٧٤ م)، وجمّد الحقوق الدستورية، وفي مطلع عام ١٣٩٥ هـ (كانون الثاني ١٩٧٥ م)

استبدل الحكومة النيابية بصورة من الحكومة الرئاسية، وأصبح مجيب الرحمن رئيساً بيده السلطة كلها، وله الصلاحية المطلقة، وأنشأ ما يُسمّى بحزب عوامي لمزارعي وعمال بنغالديش، وفي صفر ١٣٩٥ هـ (شباط ١٩٧٥ م) أصبحت بنغالديش تحكم بنظام الحزب الواحد. وخوفاً من العسكريين فقد نظّم لحمايته جيشاً سرياً هو (واكي باهيني) وسلّح ذلك الجيش الخفي ودرّبه.

وفي ٢٨ رجب ١٣٩٥ هـ (١٥ آب ١٩٧٥ م) قام انقلاب بقيادة الرائد «داليم» ضدّ مجيب الرحمن فأطاح به، وبنائبه، ورئيس وزرائه، والنظام القائم كله، وبأسرته أيضاً، ونصّب وزير التجارة السابق خاندكار مشتاق أحمد رئيساً للدولة.

٢" - مشتاق أحمد:

[٢٨ رجب ١٣٩٥ - ٢٩ شوال ١٣٩٥ هـ (١٥ آب ١٩٧٥ - ٣ تشرين الثاني ١٩٧٥ م)].

كان مشتاق أحمد رجلاً متديناً، ضدّ الشيوعية، ويرى في النظام الغربي أخفّ الضررين، ولم يكن راضياً عن المساعدة الروسية التي قدّمت لبنغالديش عند انفصالها عن باكستان، ولا عن التدخّل الهندي في شؤون بنغالديش، كان مسؤولاً عن الشؤون الخارجية في الحكومة الموقتة التي شُكّلت برئاسة تاج الدين أحمد، غير أن مجيب الرحمن قد فقد ثقته به، لذا أوكل إليه حقائب وزارية أقلّ أهمية حيث أسندت إليه وزارة العدل، ثم وزارة الري، وأخيراً وزارة التجارة.

فكان أول ما قام به تغيير الاسم الرسمي للدولة من «بنغالديش» إلى «جمهورية بنغالديش الإسلامية». وحاول الوصول إلى مفاوضات مع باكستان ليكون بينهما صلات وروابط متينة، وقبل الانفصال كان يسعى لمقاومة الانفصال والإبقاء على الصلة مع باكستان ضمن اتحاد غير أن

مجيب الرحمن كان صاحب الكلمة الأولى، ولا يستطيع أحد أن يقف أمامه.

وعمل على الابتعاد عن الهند بأسلوب مقبول. وقد أيدت الولايات المتحدة هذا الانقلاب رغم أنه لا يسير في فلكها، ولكنه ابتعد عن روسيا التي لم تكن راضية عما حدث، وتشعر كأنه موجه ضد نفوذها وأعوانها، أما الصين فكانت ترى في هذا الانقلاب فشل لمحاولة روسيا في محاصرة الصين من جهة الجنوب عن طريق الهند، وبنغالديش، وفيتنام، ...

وعيّن ضياء الرحمن رئيساً للأركان، ولكن الجيش أصبح مفككاً، فالقادة الكبار غير راضين عن الوضع لأن الذين دونهم من الضباط قد أصبحت السلطة بأيديهم، أما الشباب من أصحاب الرتب الصغيرة فهم وإن كثر عددهم إلا أنه لا خبرة لهم في السياسة، ولا علم لهم بالإدارة.

وفي ٢٩ شوال ١٣٩٥ هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٧٥ م) قام انقلاب مضاد قاده العميد خالد مشرف الذي أُحضر من الهند، وكان قائداً سابقاً لحامية (دكا)، ويُوالي الهند، وقد عُيّن رئيساً لهيئة الأركان.

٣" - خالد مشرف:

تولّى السلطة مدة أربعة أيام من ٢٩ شوال إلى ٤ ذي القعدة ١٣٩٥ هـ (٣ - ٧ تشرين الثاني ١٩٧٥ م) حيث قام انقلاب آخر، وأقصى خالد مشرف، واستولى على السلطة ثلاثة من رؤساء هيئة الأركان، وولّوا عليهم رجلاً غير سياسي هو عبدالستار محمد صايم رئيس قضاة المحكمة العليا.

٤" - عبدالستار محمد صايم:

تشكّلت حكومة حيادية لا تنتمي إلى أي حزب، وأُعيد الفريق أول ضياء الرحمن رئيساً لهيئة أركان الجيش.

سُمح للأحزاب السياسية بالنشاط في شهر رجب ١٣٩٦ هـ (تموز

١٩٧٦ م)، وتمّ الوعد بعودة الحياة النيابية، ولكنه في ذي القعدة ١٣٩٦ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٦ م) أُجّلت الانتخابات إلى أجلٍ غير مُسمّى، وأخذ الفريق أول ضياء الرحمن يستولي على سلطات الرئيس الإدارية من الرئيس عبدالستار محمد صايم تبعاً للأحكام العسكرية، وأخيراً استلم كامل السلطة، وأعلن نفسه رئيساً للبلاد في ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ (نيسان ١٩٧٧ م).

٥" ـ ضياء الرحمن:

منذ أن تسلّم السلطة عمل على إبعاد قادة انقلاب ٢٨ رجب ١٣٩٥ هـ (١٥ آب ١٩٧٥ م) عن البلاد، رغم أنهم هم الذين سلّموه رئاسة الأركان وأعطوه مكانة. أما قادة انقلاب ٢٩ شوال ١٣٩٥ هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٧٥ م) فقد عاملهم بوحشيةٍ تامةٍ إذ أعدم العقيد طاهر شنقاً، وحكم على الآخرين بالسجن مدى الحياة، واختلف مع رئيس القضاة عبدالستار محمد صايم.

عدّل الدستور، وجعل الإسلام نظام الدولة الأساسي بدلاً من العلمانية في سبيل إرضاء الشعب، حيث يعرف أن ماضيه لم يكن طيباً.

وقام بإجراء استفتاء في جمادى الأولى ١٣٩٧ هـ (أيار ١٩٧٧ م) فأعطى ٩٩٪ من الشعب ثقتهم لضياء الرحمن، وسياسته، ونظامه، وهذا أمر طبيعي إذ هذه نتيجة لكل استفتاء، الذي هو لعبة سياسية لكسب الصفة الشرعية للحكم.

كان ضياء الرحمن أثناء انفصال بنغالديش عن باكستان رائداً في الجيش، وقام بتصرّفاتٍ سيئةٍ، حيث كان وراء ذبح الكثيرين من الضباط الباكستانيين، والمئات من الجنود مع عائلاتهم في (شيتا غونغ) ولا يزال المئات من الناس في السجون، وجريمتهم أنهم اتهموا بالتعاون مع الباكستانيين.

تضايق العسكريون من الأحكام التي فُرِضت بحق زملائهم، وهم الذين رفعوه، واستاءوا من تصرّفاته إذ كان يدخل أعوانه في الجيش، ويرتب عسكرية دون أن يكون لهم دراية أو أقلّ خبرة بالشؤون العسكرية.

أخذ وضع الجيش يتدهور منذ مطلع عام ١٣٩٧ هـ (مطلع عام ١٩٧٧ م) إذ أخذ ضياء الرحمن يعيد تنظيم القوات المسلّحة، ويضع أعوانه في المراكز الحساسة، فقيادة وحدة المدفعية في الفرقة التاسعة المتمركزة في (دكا) قد تغيّرت خلال عامٍ واحدٍ ستّ مراتٍ مع أن قائد الفرقة التاسعة هذه الجنرال شوكت يُعدّ من أكثر العسكريين إخلاصاً لضياء الرحمن، وهو الذي وضع في يده كل شيء؛ منذ شهر صفر من عام ١٣٩٧ هـ (شباط ١٩٧٧ م).

التقى كبار الضباط على اختلاف أعمارهم بعضهم مع بعض، وطالبوا ضياء الرحمن بالتخلّي عن منصب رئاسة الأركان التي يشغلها، ويمارس مهماتها بنفسه، فوافق، ووضع نور السلام أحمد في هذا المنصب بعد أن رقّاه إلى رتبة جنرال، وهو أحد أعوانه المخلصين.

ومما زاد في تذمّر العسكريين الذي بدا واضحاً بعد ٢ شوال ١٣٩٧ هـ (١٥ أيلول ١٩٧٧ م) إثر توقيع اتفاقية سد (فراكا) مع الهند، ولم تكن هذه الاتفاقية في صالح بنغالديش، وهذا ما زاد من الشعور بالغضب، والنقمة على ضياء الرحمن من عسكريين ومدنيين، وتشكلت جبهة معارضة ضمّت مختلف المشارب، وكانت أكبر مراكز قوتها في (دكا) و(بوغرا) و(جيسور).

رأى ضياء الرحمن تشتيت شمل المعارضة قبل كل شيء، ثم التفرّد بكل جبهةٍ وحدها، وتصفية الحساب معها، فدسّ أعوانه بين المعارضة، وعمل على جرّهم إلى معركةٍ قبل تركيز أمورهم، وتوحيد صفوفهم، وتعيين أهدافهم وخططهم، فنجح أعوانه، وقامت المعارضة بالاندفاع، ووجدت وصول طائرةٍ يابانيةٍ مخطوفةٍ إلى مطار (دكا) فرصةً لها، وتحركت في

(جيسور) و(بوغرا) قبل الأوان ففشلت الحركة، وتمكّنت منها القوات المساندة لضياء الرحمن، فأعدم أحد عشر ضابطاً من كبار ضباط الطيران، كما أمر بقتل الكثيرين من غير الطيارين، هذا رغم وصول قوات الحركة الانقلابية إلى (دكا)، وسيطرتهم على الإذاعة مدة ساعة كاملة، وقد زاد عدد القتلى على خمسمائة قتيل، وفرّ من البلاد أكثر من ألفي عسكري.

وحظر النشاط على ثلاثة أحزاب، وهي: حزب الرابطة الديمقراطي الموالي للرئيس السابق مشتاق أحمد وحزب بنغالديش الشيوعي، وحزب (ج، س، د) الموالي للهند.

وفي شهر رجب ١٣٩٨ هـ (حزيران ١٩٧٨ م) جرت أول انتخابات رئاسية مباشرة في البلاد، وقد أعطت فوزاً ظاهراً لضياء الرحمن. فتشكل مجلس الوزراء ليحل مكان مجلس المستشارين الخاص به.

وفي ربيع الأول ١٣٩٩ هـ (شباط ١٩٧٩ م) جرت الانتخابات النيابية العامة، وفي محاولة من الرئيس ضياء الرحمن لإقناع وحثّ أحزاب المعارضة للمشاركة بالانتخابات قام بتلبية بعض مطالبهم حيث ألغى كل البنود غير (الديمقراطية) من دستور (١٩٧٤ م)، وأطلق سراح المعتقلين السياسيين، وسحب الحظر عن الصحافة، ونتيجة لذلك شارك تسعة وعشرون حزباً في تلك الانتخابات، وحصل حزب بنغالديش الوطني، وهو حزب ضياء الرحمن على ٤٩٪ من مجموع الأصوات، وفاز بمائتين وسبعة مقاعد في المجلس النيابي من أصل ثلاثمائة مقعد وذلك بالانتخاب المباشر. واجتمع المجلس في شهر جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ (نيسان ١٩٧٩ م)، وتمّ تعيين رئيس مجلس وزراء جديد، وألغي قانون الأحكام العرفية، ورفعت حالة الطوارىء في شهر ذي الحجة ١٣٩٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٩ م). وهكذا عادت الحرية إلى الحياة في بنغالديش بعد غياب دام خمس سنوات.

اغتيل الرئيس ضياء الرحمن في محاولة انقلاب عسكري يُعتقد أن

قائده الفريق محمد عبدالمنصور، وهو قائد وحدة عسكرية، وذلك في ٢٧ رجب ١٤٠١ هـ (٣٠ أيار ١٩٨١ م)، كما قُتل الفريق محمد عبدالمنصور لاحقاً في ظروف مضطربة، وتولّى الرئاسة القاضي عبدالستار محمد صايم نائب الرئيس ضياء الرحمن.

٦ ــ عبدالستار محمد صايم:

عادت الفوضى السياسية إلى البلاد، حيث أخذت المظاهرات تعمّ المدن الكبرى احتجاجاً على إعدام الضباط الذين ساهموا في محاولة الانقلاب، كما كانت المعارضة تطالب بتقديم موعد إجراء الانتخابات الرئاسية.

جرت انتخابات الرئاسة في مطلع عام ١٤٠٢ هـ (تشرين الثاني ١٩٨١ م)، وقد فاز فيها فوزاً ظاهراً الرئيس عبدالستار محمد صايم مرشح حزب بنغالديش الوطني.

أعلن الرئيس عبدالستار أن سياسته تتمة لسياسة الرئيس السابق ضياء الرحمن، ولكنه وجد صعوبة بالغةً في إمكانية السيطرة على الوضع بالحكومة المدنية، لذلك شكل في ربيع الأول ١٤٠٢ هـ (كانون الثاني ١٩٨٢ م) مجلساً وطنياً للأمن ضمّ عدداً من العسكريين برئاسة الفريق حسين محمد إرشاد رئيس هيئة أركان الجيش. وفي ٢٩ جمادى الأولى ١٤٠٢ هـ (٢٤ آذار ١٩٨٢ م) استولى الفريق محمد إرشاد على السلطة بانقلاب أبيض، مدعياً أن الفساد السياسي، وسوء الإدارة الاقتصادية قد أصبح غير محتمل.

٧ ــ حسين محمد إرشاد:

أعلن الأحكام العرفية، ولقّب نفسه بالرئيس الإداري لقانون الأحكام العرفية، ثم غيّر هذا اللقب إلى رئيس الوزراء في ذي الحجة ١٤٠٢ هـ (تشرين الأول ١٩٨٢ م)، ويساعده بصفة رئيسة مجلس عسكري، وعين القاضي المتقاعد عبدالجواد حوري رئيساً.

منع النشاط الحزبي، وقدّم عدداً من الوزراء السابقين إلى المحكمة، وأودعوا السجن بتهمة الفساد. وعلى الرغم من أن سياسة الحكومة الاقتصادية قد لقيت بعض النجاح وكسبت قدراً من التأييد، إلا أنه زادت المطالبة بالعودة إلى الحرية والحياة النيابية، وظهرت على الساحة السياسية مجموعتان رئيسيتان:

١ً ـ تحالف خمسة عشر حزباً برئاسة جناح من حزب رابطة عوامي بزعامة الشيخة حسينة واجد ابنة مجيب الرحمن.

٢ً ـ تحالف لسبعة أحزاب برئاسة جناح من الحزب الوطني البنغالي بزعامة الرئيس السابق عبدالستار محمد صايم، وخالدة ضياء أرملة ضياء الرحمن. وتوفي الرئيس عبدالستار في شهر صفر من عام ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م) فبقيت الزعامة لخالدة ضياء.

وفي أواخر عام ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م) شكّلت المجموعتان ائتلافاً عُرف باسم «الحركة نحو استعادة الديمقراطية»، وقد أصدرت هذه الحركة مطالبها التي منها:

١ً ـ إلغاء الأحكام العرفية.

٢ً ـ إطلاق سراح السجناء السياسيين.

٣ً ـ إجراء الانتخابات النيابية.

وفي أوائل عام ١٤٠٤ هـ سُمح بالنشاط الحزبي، ووعدت الحكومة بإجراء سلسلة من الانتخابات المحلية تستمر طيلة فصل الشتاء، وستكون هذه الانتخابات مقدمة لانتخابات الرئاسة، وانتخابات المجلس النيابي والتي ستتم في العام نفسه.

وفي مطلع العام تأسس حزب الشعب ليساند حسين محمد إرشاد في الوصول إلى الرئاسة، حيث سيكون مرشحه لهذا المنصب. وقد بنى الحزب سياسته على خطة مؤلفة من ثمانية عشر بنداً سبق للرئيس حسين

محمد إرشاد أن كشفها في وقت سابق، وتشمل تشجيع الاكتفاء الذاتي للزراعة، وعمومية الوظائف، واللامركزية في الإدارة، والدور المتواصل للقوات المسلحة في الحكومة.

قامت المظاهرات تُطالب بالعودة إلى الحكم المدني، فمنع النشاط السياسي مرة أخرى في الأول من ربيع الأول من عام ١٤٠٤ هـ (٥ كانون الأول ١٩٨٣ م) بعد مضي أسبوعين فقط على السماح به، وتمّ إلقاء القبض على القيادات الحزبية، وشمل ذلك موقتاً الشيخة حسينة واجد، وخالدة ضياء.

وفي ٧ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (١١ كانون الأول ١٩٨٣ م) أعلن حسين محمد إرشاد تنصيب نفسه رئيساً.

بقيت الأوضاع في البلاد غير مستقرّةٍ عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) إذ كانت الاضطرابات مستمرةً، والمظاهرات السياسية تقوم بين المدة والأخرى، وهذا ما جعل انتخابات المجالس المحلية تتأجل بعد أن كان مقرراً لها أن تتم في جمادى الآخرة ١٤٠٤ هـ (آذار ١٩٨٤ م) بسبب اعتراض أحزاب المعارضة لأنها ستتم قبل انتخابات الرئاسة وانتخابات المجلس النيابي، وتدّعي المعارضة أن الرئيس حسين محمد إرشاد يريد تثبيت قواعد سلطته.

وتأجلت كذلك انتخابات الرئاسة والمجلس النيابي والتي كان مقرراً لها أن تقوم في شعبان ١٤٠٤ هـ (أيار ١٩٨٤ م) تأجّلت إلى ١٥ ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (٨ كانون الأول ١٩٨٤ م) بسبب مطالبة المعارضة الملحة على إلغاء الأحكام العرفية، وتشكيل حكومة انتقالية محايدة لتشرف على انتخاباتٍ حرةٍ ونزيهةٍ.

وفي مطلع عام ١٤٠٥ هـ (تشرين الأول ١٩٨٤ م) وافق الرئيس حسين محمد إرشاد على إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل في شهري صفر وربيع الأول (تشرين الثاني وكانون الأول) فيما إذا كانت المعارضة توافق على الاشتراك في الانتخابات، فكان ردّ الفعل من قبل المعارضة القيام

بحملةٍ تدعو إلى العصيان المدني، فما كان من الرئيس إلا أن أجّل الانتخابات إلى وقتٍ غير مُسمّى.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) أعلن الرئيس أن الانتخابات ستجري في ١٦ رجب ١٤٠٥ هـ (٦ نيسان ١٩٨٥ م) على أن يسبق ذلك رفع الأحكام العرفية في بعض النواحي، وعلى أن يجري تطبيق الدستور بشكلٍ كاملٍ بعد الانتخابات. وتبع ذلك تشكيل حكومة جديدة ضمّت كبار الضباط، فكانت عسكريةً بجميع أعضائها، ولم يدخلها أحد من أعضاء حزب الشعب الذي يُعدّ حزب الرئيس، وذلك استجابةً لمطالب المعارضة التي كانت تُطالب بقيام حكومةٍ محايدةٍ.

عادت المعارضة تُهدّد بمقاطعة الانتخابات لأنه يبدو على الرئيس أنه لا يريد أن يتخلّى عن السلطة لحكومةٍ محايدةٍ، لأن الحكومة العسكرية ليست حيادية وإنما هي تعمل بوحي من الرئيس أكثر من حكومةٍ مدنية تضمّ زعماء حزب الشعب نفسه، ولهذا عاد حسين محمد إرشاد إلى حظر النشاط السياسي مرةً ثانيةً. وأعقب ذلك بإجراء استفتاءٍ على الرئاسة فحصل على ٩٤٪ من مجموع الأصوات، وذلك في جمادى الآخرة من عام ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م). وتبع ذلك في شهر شعبان (أيار) انتخابات للمجالس المحلية، في المناطق الريفية دون مشاركة أحزاب المعارضة فحصل على ٨٥٪ من مجموع رؤساء المجالس إذ كانوا من مؤيديه، وإن لم يكونوا من حزبه (حزب الشعب). واجتمع مجلس الوزراء.

وفي مطلع عام ١٤٠٦ هـ (أيلول ١٩٨٥ م) نشأ اتحاد سياسي جديد، أطلق عليه «الجبهة الوطنية»، وقد ضمّ خمسة أحزاب هي: حزب الشعب، حزب الشعب المتحد، ورابطة مسلمي بنغالديش، والجناح المنشق من حزب بنغالديش الوطني. وحزب «الفونوناترك». وتدعم هذه الجبهة السياسة الحكومية.

لم يكن من السهل رفع الحظر السياسي قبل اجتماع منظمة جنوبي

آسيا للتعاون والمقرر أن يكون اجتماعها في مدينة (دكا) في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م) حيث يخشى أن تقوم المعارضة ببعض حوادث الشغب.

وقبل منتصف عام ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) رفع الحظر عن النشاط السياسي، وبقي ذلك مدة عشرة أشهر، وبقيت خلالها الجبهة الوطنية تُساند الحكومة. أما المعارضة فقد قامت بإضرابات، ونظّمت مظاهرات طالبت فيها بإلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية.

أعلن الرئيس حسين محمد إرشاد في أوائل شهر رجب ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م) أن الانتخابات ستجري في النصف الثاني من شعبان ١٤٠٦ هـ (قبل نهاية نيسان ١٩٨٦ م) في ظلّ الأحكام العرفية، وإن كان بالواقع قد خفّف كثيراً من تلك الأحكام إذ أبعد قادة الجيش عن الوظائف المدنية، وألغى أكثر من مائةٍ وخمسين محكمةً عسكريةً، ومكتباً للأحكام العرفية. وبهذه الوسيلة شارك مرشحون من ثمانية أحزاب من اتحاد رابطة عوامي، وشملت المشاركة الشيخة حسينة واجد نفسها، وحزب جماعت (الإسلامي)، وأحزاب أخرى صغيرة. وجرت الانتخابات في ٢٨ شعبان ١٤٠٦ هـ (٧ أيار ١٩٨٦ م) بعد أن تأجّلت من ١٧ شعبان ١٤٠٦ هـ (٢٦ نيسان ١٩٨٦ م). ولكن اتحاد حزب بنغالديش الوطني بزعامة خالدة ضياء قاطع الانتخابات، ووصف سيرها بالغش، والتزوير، والعنف، والتهديد، وقد فاز حزب الشعب بـ١٥٣ مقعداً من أصل ٣٠٠ مقعد بالانتخاب المباشر، إضافةً إلى ذلك فإن ٣٠ مقعداً مخصصة للنساء في الجمعية التشريعية قد أُخذت بالتعيين من حزب الشعب.

وفي شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) طالب تحالف رابطة عوامي مرةً ثانيةً بإلغاء قانون الأحكام العرفية، واستقالة الرئيس حسين محمد إرشاد، واستعادة النظام النيابي كاملاً، وتطبيق الدستور الذي ما زال معطلاً.

وفي ذي القعدة ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) أعلن الرئيس حسين محمد إرشاد أن قانون الأحكام العرفية سوف يُلغى ولكن بعد إجراء انتخابات الرئاسة. ومع أن أعضاء تحالف رابطة عوامي قد أقسموا اليمين القانونية كنواب في المجلس النيابي غير أنهم رفضوا حضور حفلة افتتاح المجلس. وفي أواخر شهر ذي القعدة من عام ١٤٠٦ هـ (أواخر تموز ١٩٨٦ م) عُلّقت جلسات المجلس النيابي إلى أجل غير معلوم. وتشكلت وزارة جديدة مدنية برئاسة ميزانور رحمن جواهري أمين السرّ العام السابق لحزب الشعب، وأدّت الوزارة اليمين الدستورية.

وكي يستطيع حسين محمد إرشاد ترشيح نفسه للرئاسة في الانتخابات التي ستجري في صفر من عام ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول ١٩٨٦ م) منح نفسه التقاعد من منصبه رئيس هيئة أركان الجيش في ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٧ م) وعيّن الفريق أول م. عتيق الرحمن مكانه بينما احتفظ بمنصبه كرئيس إداري لقانون الأحكام العرفية وقائداً أعلى للقوات المسلحة.

وفي محرم ١٤٠٧ هـ (أيلول ١٩٨٦ م) انضمّ إلى حزب الشعب، وانتخب رئيساً له، واختير مرشحاً للحزب لمنصب الرئاسة، وعند الانتخابات في ١١ صفر ١٤٠٧ هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٨٦ م) فاز فوزاً ساحقاً على منافسيه الأحد عشر حيث حصل على ٢٢ مليون صوت حسب النتائج الرسمية، ولكن قاطع هذه الانتخابات كل من حزب بنغالديش الوطني وحزب رابطة عوامي.

وفي شهر ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م) دعا الرئيس حسين محمد إرشاد المجلس النيابي للانعقاد، الذي أقرّ تشريعات العفو العام، وأخذت تخفّ هيئة النظام العسكري الذي فُرض على البلاد قبل أكثر من أربع سنوات، ثم ألغى قانون الأحكام العرفية، واستعاد دستور عام (١٩٧٢ م).

أخذ تحالف المعارضة ينتقد القانون العام، ويشنّ حملة على الحكومة في سبيل إسقاط النظام، ويطالب بحلّ المجلس النيابي، وفي سبيل إفشال خطة المعارضة، تشكّلت وزارة جديدة شملت أربعة وزراء من حزب رابطة عوامي، وعُيّن وزير العدل القاضي «نور الإسلام» نائباً للرئيس.

استمرّت المعارضة في تنظيم الإضرابات والمظاهرات المعادية للحكومة، وتؤيّدها نقابات العمال ومجموعات من الطلاب، ويطالبون الحكومة بالاستقالة، ويطالبون الرئيس بتشكيل حكومةٍ انتقاليةٍ محايدةٍ للإشراف على انتخاباتٍ جديدةٍ.

وفي شهر ذي القعدة من عام ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م) أقرّ المجلس النيابي تعديل قانون المجالس المحلية، حيث أصبح بإمكانية القوات المسلحة أن تشارك في أربعة وستين مجلساً شأنها في ذلك شأن الممثلين المنتخبين، وهذا ما أدّى إلى زيادة حدّة الإضرابات والمظاهرات، وأصبح بعضها يتسم بالعنف، وتدّعي المعارضة أن مثل هذا القانون يجعل الجيش مشاركاً بالحكم بصورةٍ مستمرةٍ، مع أن قانون الأحكام العرفية منذ تسعة أشهرٍ، ويهدف الرئيس من هذا المشروع تثبيت وضعه حيث يعتمد في حكمه على العسكريين. ولما زادت المعارضة اضطر إلى سحب القانون بعد شهرٍ من إقرار المجلس النيابي له، حيث أعاده إلى المجلس لإعادة النظر فيه. وتبع ذلك تعديل أساسي في الحكومة.

غير أن أضرار الفيضانات التي اجتاحت البلاد، ولم تعرف لها مثيلاً منذ أربعين سنة إذ نجم عنها خراب كبير للغاية فحجب ذلك الأحداث السياسية، وطغى عليها.

وفي ربيع الأول من عام ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) تجمّعت قوى المعارضة، ونظّمت احتجاجات، فقامت الحكومة بإلقاء القبض على الآلاف من الحزبيين النشيطين، وكان من بينهم الشيخة حسينة واجد، وخالدة ضياء، ولكن المظاهرات استمرّت، ووقعت صدامات بين

رجال الشرطة والمتظاهرين. وبعد ستة عشر يوماً من المظاهرات العنيفة فرض رئيس شرطة (دكا) حظراً على المظاهرات والمسيرات في العاصمة لمدة شهرٍ كاملٍ. وقد أدّت هذه الأعمال إلى خللٍ اقتصادي.

وفي ٦ ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ م) أعلن الرئيس البنغالي حسين محمد إرشاد حالة الطوارئ، وذلك خوفاً من إضرابٍ عامٍ كانت تنوي المعارضة القيام به، فتوقفت بذلك النشاطات السياسية كلها، وحُدّدت حالة الطوارئ مبدئياً بأربعة أشهرٍ. ورغم ذلك فقد قامت بعض المظاهرات ووقعت بعض الإضرابات لإجبار الرئيس على الاستقالة.

وفي ١٠ ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (الأول من كانون الأول ١٩٨٧ م) كان عدد الذين تمّ احتجازهم نتيجة الإضرابات والمظاهرات ما يزيد على ستة آلاف مواطن، وقد أعلنت أحزاب المعارضة أن ممثليها في المجلس النيابي سوف يتخلّون عن مقاعدهم النيابية. وقد استقال فعلاً اثنا عشر نائباً من المعارضة، وأبدى ثلاثة وسبعون من رابطة عوامي استعدادهم للاستقالة، فقام الرئيس البنغالي في ١٥ ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (٦ كانون الأول ١٩٨٧ م) بحلّ المجلس النيابي. وفي الوقت نفسه أطلق سراح الشيخة حسينة واجد، وخالدة ضياء ولكن فرض عليهما الإقامة الجبرية في المنزل لمدة أربعة أسابيع.

حاول الرئيس إجراء مفاوضات سلمية مع خالدة ضياء ومع الشيخة حسينة واجد لكنهما رفضتا ذلك، وأصرّتا على المعارضة، والقيام بحملة مقاومةٍ واسعةٍ لإجباره على الاستقالة.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الثاني ١٩٨٨ م) أعلن الرئيس أن الانتخابات العامة للمجلس النيابي سوف تجري في ١١ رجب ١٤٠٨ هـ (٢٨ شباط ١٩٨٨ م)، ولكن زعماء الأحزاب الرئيسية للمعارضة أعلنوا مباشرةً عزمهم على مقاطعة الانتخابات طالما بقي حسين محمد

إرشاد رئيساً للبلاد. ونتيجةً لهذه المقاطعة فقد تأجّل موعد إجراء الانتخابات العامة.

تشكّل تحالف سياسي من ستةٍ وسبعين حزباً سياسياً صغيراً، وشكّلوا مجموعةً معارضةً، في شهر جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م).

وتشكل تحالف معارض للحكومة، وكان هذا التحالف بزعماء أ. س. م عبد الرب، وكان القصد من هذا التحالف المنافسة في الانتخابات العامة.

اتسمت انتخابات المجالس المحلية التي لم تقاطعها المعارضة بالعنف، واتصفت بالغشّ والتزوير، الأمر الذي جعل المعارضة تشنّ حملةً بالمقاطعة، وقد نجحت في مسعاها، وكان معدل المشاركة الفعلي للناخبين أقلّ بكثيرٍ من تقديرات الحكومة التي قدّرتها بـ ٥٠٪، وقد فاز حزب الشعب بأغلبيةٍ كبيرةٍ من المقاعد.

وفي أواخر شعبان ١٤٠٨ هـ (أواخر آذار ١٩٨٨ م) تشكّلت حكومة جديدة برئاسة «مودود أحمد» الذي كان يشغل نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتجارة في الحكومة السابقة. كما اضطر الرئيس إرشاد إلى إلغاء حالة الطوارئ في الشهر التالي (رمضان) نتيجة حملة المعارضة القوية.

وأقرّ المجلس النيابي تعديلات أساسية في الدستور وبأغلبيةٍ مطلقةٍ في شهر ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (تموز ١٩٨٨ م)، وأصبح الإسلام دين الدولة.

وأخذ موقف المعارضة يتراجع بعد عطلة عيد الأضحى من عام ١٤٠٨ هـ (٢٩ تموز ١٩٨٨ م) وذلك بسبب خلافات وقعت في الصفوف حيث فُصل أمين السر العام لحزب بنغالديش الوطني أ. ك. م عبدالرحمن مع عددٍ من أعضاء الحزب البارزين، ونشأ جناح منافس داخل الحزب لخالدة ضياء.

وجاء موسم الفيضانات، وكانت كارثة كبيرة، إذ اتضح أنها كانت من أعنف ما سجل في تاريخ المنطقة، وأعقب ذلك إعصار عنيف فحدثت

فيضانات لاحقة، وسبّب الإعصار وفاة ثلاثة آلاف إنسان، فطغت تلك المصائب على الأحداث السياسية.

وعيّن حسين محمد إرشاد نائباً له مودود أحمد على حين تسلّم رئاسة الوزراء ظفر أحمد.

سارت بنغالديش على سياسة (عدم الانحياز) حسب الاصطلاح الشائع، وإن كانت دول هذه السياسة لا يوجد بينها غير متحاز، وإنما هو اسم أطلق، وتحت عنوانه لعبة سياسية.

وتحسّنت العلاقات مع دولة باكستان منذ عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م) أي بعد أن اضطرت باكستان إلى الاعتراف بدولة بنغالديش، ونظام الحكم القائم فيها، وخاصةً أنه كان قد أطيح بنظام مجيب الرحمن، وقُتل وأسرته، وكان هو عامل الانفصال، والذي شحن البنغاليين بشحناتٍ إضافيةٍ من الحقد والكراهية ضدّ الباكستانيين، وعمل على التوتر النفسي بين سكان الإقليمين. وتمّ تبادل السفراء بين البلدين، وأعيدت التجارة، والبريد، والمواصلات السلكية واللاسلكية.

ولكن باكستان رغم كل ما تمّ من تحسين العلاقات إلا أنها رفضت قبول ثلاثمائة ألف من البيهاريين المسلمين الذين وقفوا بجانب الباكستانيين أثناء حرب الانفصال عام (١٩٧٢ م)، والذين كانوا لا يزالون محتجزين في بنغالديش في معسكرات اللاجئين.

ورسمت الحدود بين بنغالديش وبورما عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م)، ويبلغ طول هذه الحدود مائة وثلاثة وتسعين كيلومتراً، في أقصى الجنوب الشرقي من البلاد.

ولكن ما أن استقرّت الأوضاع الخارجية في بنغالديش حتى أخذت تتوتّر العلاقات مع الهند بسبب الإرهاب عبر الحدود، وخاصةً عبر مضائق (شيتا غونغ) والحدود بين الدولتين طويلة تزيد على ٤,٠٥٣ كيلومتر، فالهند تحيط

بنغالديش من كل ناحيةٍ باستثناء الساحل الذي يبلغ طوله ٥٨٠ كيلومتر، والحدود مع بورما وهي قصيرة، وقلنا أنها لا تتجاوز مائةً وثلاثةً وتسعين كيلومتر. وكذلك كان التوتّر بين الدولتين بسبب الثوار البوذيين (شاتي باهيتي)، والذين يقومون بحرب عصاباتٍ ضدّ شرطة البنغال ويعملون على الهرب إلى الهند بعد قيامهم بعمليات الإرهاب، وكذلك بسبب السدّ الذي أقامته الهند على نهر الغانج، فحرمت البنغال من كثيرٍ من مياه الري، كما تأثرت بذلك حركة النقل المائي في النهر، وخاصةً في سنوات الجفاف، كما حدث في صيف عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م).

وبنغالديش عضو في منظمة جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي، وتضم سبعة دولٍ، هي دول القارة الهندية وتشمل: باكستان، بنغالديش، المالديف، سيرلانكا، الهند، نيبال، بوتان.

ويضم المجلس النيابي البنغالي ثلاثمائة عضو ينتخبون انتخاباً، ويضاف إليهم ثلاثون امرأة يُعيّنون تعييناً، ومدة المجلس خمس سنوات.

واللغة الرسمية هي البنغالية وإن كانت الإنكليزية هي الشائعة والتي يتحدث بها الناس، ويتفاهم بعضهم مع بعضٍ إن وجد بعض الذين لا يجيدون البنغالية.

الفصل الثاني

الصراع الداخلي

تبلغ مساحة بنغالديش ١٤٤ ألف كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها حسب إحصاء ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) ١١٤،٧٠٠،٠٠٠ شخص، وبذا تقارب الكثافة الثمانمائة شخص في الكيلو المتر المربع الواحد (٧٩٦ شخص) وهي من أكبر الكثافات في العالم. هذه الكثافة مع الفيضانات التي تتعرض لها البلاد في كل سنةٍ تهطل فيها الأمطار الموسمية في وقت مبكرٍ، وكثيراً ما تتكرّر كل عدة سنواتٍ، ومع المجاعات التي تتوالى على المنطقة في كل سنةٍ تتأخر فيها الأمطار الموسمية عن موعدها، وغالباً ما تأتي كل عدة سنواتٍ، أي إما فيضان، وإما مجاعة وقلما تكون سنوات عادية. ومع الأعاصير التي تجتاح البلاد، وتُسبّب الدمار والخراب، كما تكون عاملاً في الفيضان إذ تحول دون انصباب مياه الأنهار في البحر بشكل طبيعي، فيرتفع مستوى مياه الأنهار، والروافد، ويحدث الفيضان. ومع كثرة المساحات التي تغطيها مجاري الأنهار، ومياه الفيضان، والمستنقعات مما يُقلّل ضيق المساحة الصالحة للزراعة، وفي الوقت نفسه يصعب إقامة المعامل، ولهذا كله ينتشر الفقر، ومع انتشار الفقر يعمّ الجهل، ومع سيادة الفقر والجهل، يكثر أصحاب المصالح، ويمكن اللعب بأفكار السكان، وتكثر الصراعات الداخلية. فكل موضوع يمكن أن يُثير خلافاً، وكل رأي، يمكن أن يجد له أعواناً، وتلتفّ حوله جماعة، وتحمله وتُصارع غيرها، وكل من يطرح فكرةً يصبح زعيماً، ويُشكّل حزباً، ويبدأ يسعى وراء

زعامته، ويركض وراء مصالحه، ومنها الرئاسة، ولذا تجد في بنغالديش أحزاباً كثيرةً لا ترى لها مثيلاً في بقية دول العالم، وإن كان بعضها لا يصل مؤيدوه إلى المائة.

الصراع الإقليمي:

منذ أن قامت باكستان في ٢٧ رمضان ١٣٦٦ هـ (١٤ آب ١٩٤٧ م) بدأ الصراع بين شطريها، للاختلاف بطبيعة الأرض، وبكثافة السكان، وكثرة أصحاب العقائد الأخرى من غير المسلمين، وطبيعة نشاط السكان، واختلاف أصولهم، وتفاوت لغاتهم، وتباين رغباتهم بالتوجّه إلى الالتحاق بحياة الجندية. وكان الأصل أن يبقى التماسك بين الشطرين ما دام هناك عدوّ مشترك، وخصم يتربص على الحدود، ولم تنته بعد المشكلات مع الهند التي كانا وإياها ضمن دولةٍ واحدةٍ، ولم يزل فيها أكثر من اثنين وأربعين مليوناً من المسلمين، والدماء لم تجفّ بعد، وقد أراقها الهندوس تعصّباً وحقداً على المسلمين، والجراح لم تضمد بعد، والانفصال إنما تمّ على أساسٍ عقيدي، وجناحا باكستان قاما على هذا الأساس، فالعقيدة تجمع بينهما وتوحّد بل هي الرابط الصحيح بين الناس، والوشيجة المتينة بين الخلق.

طرحت فكرة اللغة في بداية الأمر، فاللغة السائدة في الجناح الشرقي من باكستان هي البنغالية، وهي فرع من السنسكريتية، ولكنها لغة محلية لا يكاد يعرفها إلا القليل خارج حدود منطقتها، وأما في الجناح الغربي فلكل إقليم لغته المحلية الخاصة به، فالبنجابية في البنجاب، والسندية في السند، والبالوشية في إقليم بالوشستان، والبشتو عند قبائل الباثان في إقليم الحدود الشمالية الغربية، غير أن لغة (الأوردو) تجمع بينهم، فمعظم السكان يعرفها في الجناح الغربي، وكذلك فإن أكثر أهالي الجناح الشرقي يُجيد النطق بها، بل إنها معروفة في كثيرٍ من أرجاء دولة الهند. ولهذا رأى قادة باكستان أن تكون لغة (الأوردو هي اللغة الرسمية، فهي لغة المسلمين في القارة

الهندية، وقامت باكستان على أساس الإسلام فالأمر الطبيعي أن تكون لغة الأوردو هي اللغة الرسمية، ومن ناحية ثانية فإن وجود لغةٍ واحدةٍ في جناحي البلاد يُعدّ عاملاً قوياً لترسيخ الوحدة بينهما، وعامل دعم لتوحيد الأفكار والمفاهيم، وتبادل الموظفين، وتكون لغة العسكريين الذين هم ضمن جيشٍ واحدٍ، غير أن العصبية ذرّت قرنها وأخذ سكان الجناح الشرقي يُطالبون أن تكون اللغة البنغالية اللغة الرسمية الثانية، واستغلّ هذا الخوجا نظام الدين لمصلحته الخاصة ليعود حاكماً للبلاد بعد أن نزل إلى رئاسة الوزارة، ولقي تأييداً في البنغال، وأخيراً أُقيل أيضاً من رئاسة الوزارة. واستمرّ الصراع تحت شعار اللغة، حتى تمّ ما يريد البنغاليون.

وأثار البنغاليون فكرة سيطرة أهل البنجاب على الجيش فكان الجواب ليس هناك من مانع يحول دون انتساب البنغاليين إلى الكليات العسكرية، وكل من يتقدّم يؤخذ، ولكن لا يوجد من يتقدّم فهل تجبر الناس على الالتحاق بالجندية، وهذا شأن أقاليم أخرى فالبالوش، والباتان لا يرغبون بالجيش كثيراً، وأقل من ذلك قليلاً أهل السند، غير أن البنجابيين يفضلون العمل العسكري على غيره، فهل تحول بينهم وبين الجيش؟ ومن أين نأتي بالعسكريين إذ خلّنا بين البنجابيين وما يريدون؟ وإننا نشجع سكان بقية الأقاليم للالتحاق بالكليات فلا نجد عندهم الرغبة، فما العمل؟. ولكن البنغاليين لا يريدون هذه المناقشة ولكن لا يريدون إثارة العصبية، ويعملون على الصراع الإقليمي.

وأثار البنغاليون أيضاً موضوع المعامل، والموظفين، ونقل العاصمة و.... وحجتهم دائماً أنهم الأكثر عدداً. واستمرّ هذا الموضوع حتى انتهى الصراع بين الإقليمين، وحدث الانفصال، وأصبح كل جناح دولةً خاصةً، ولم يعد البنغاليون يدّعون أن باكستان الغربية تستعمر الشرقية، ولكن بقوا ينسبون بعض التخلّف والتأخر إلى الاستعمار الباكستاني، ويضمرون حقداً ضدّ الباكستانيين، وتحمل لواءه الفئات المتعصبة والأقليات الدينية.

الصراع العنصري:

يعود معظم سكان بنغالديش إلى أصلٍ واحدٍ تقريباً، أوهم جميعاً من أصولٍ هندية على اختلاف أصولها التي لا تظهر والتي لا يبحث بها. ولكن نتيجة الخلاف العقيدي في الهند، وما جرى من أحداث أثناء التقسيم دخلت عناصر من إقليمٍ إلى إقليمٍ كما خرجت مجموعات أخرى من جزء إلى آخر، لقد انتقل من إقليم بيهار الذي يقع إلى الغرب من البنغال، وعلى نهر الغانج أعداد من المسلمين، بسبب الاضطهاد الهندوسي للمسلمين، والحقد الديني الموجود لدى أبناء هذه الطائفة البراهمية ضدّ المسلمين بادعاء أنهم دخلوا بلادهم، واحتلّوها، وحكموها، وقبلوا أعداداً من أبنائها فغدوا مسلمين فانفصلوا بذلك عن أبناء جلدتهم. وجاء المستعمرون الإنكليز فشحنوا هذا الحقد بعنف، وأثاروا، وقرّبوا الهندوس، وأبعدوا المسلمين، وأوقدوا أوار الحرب بين الطرفين.

انتقل نتيجة ذلك أعداد من المسلمين البيهاريين بصفتهم قلّة في إقليمهم وهاجروا إلى البنغال لأن المسلمين كثرة، وذلك كي يتخلّصوا من ذلك الاضطهاد الهندوسي، وجاء التقسيم، وأصبحت البنغال جزءاً من باكستان التي ضمّت المسلمين فزادت هجرة البيهاريين حتى بلغ عددهم مليوني إنسان في البنغال.

فلما بدأت الأحداث الدامية في البنغال، وأخذت العناصر صاحبة المصلحة تدعو إلى تجزئة باكستان، وفصل الجناحين بعضهما عن بعض، رأى البيهاريون - بواقع الفطرة - أن هذا العمل ليس في مصلحة المسلمين إذ فيه إضعاف لهم، وتشتيت لشملهم، ولن يخدم هذا المخطط سوى الهندوس، ويرون بأنفسهم اندفاع الهندوس في البنغال ووراءه، وإذا ضعف أمر المسلمين، وقوي الهندوس فماذا يكون مصيرهم هم وأقصد البيهاريين؟ وإلى أين يذهبون وقد فارقوا بيهار مخالفين لأهلها من الهندوس؟ كما لا يمكننا أن ننكر أثر الإيمان الذي يجعلهم يقفون ضدّ هذا المخطط ما داموا

قد اتهموا أنه في غير صالح المسلمين، وأنه يهدف إلى الكيد لهم وإبادتهم، ومن هنا وقفوا بجانب الباكستانيين ليحولوا دون تنفيذ المخطط.

ولما نجح المخطط وتمّ الانفصال بدأ البنغاليون بتصفية حسابهم مع البيهاريين، فقتلوا من قتلوا، وأخرجوا من أخرجوا مع ارتكاب أبشع الجرائم بحقهم، ووضعوا بعضهم في معسكرات للاجئين، ويزيد عدد هؤلاء على المائة ألف، وذلك ليبادلوا به بعض أسراهم. وبعد أن اعترفت باكستان بالوضع في بنغالديش، فُرض عليها تسلّم هؤلاء البيهاريين ما داموا قد كانوا بجانبهم، لكن باكستان رفضت ذلك.

شحن قادة البنغال الجدد سكان منطقتهم بالحقد والكراهية ضدّ البيهاريين بأن كانوا ضدّهم، وقد جاءوا إلى بلدهم ينافسون أهلها على موارد رزقهم، وأنهم عملاء لقادة باكستان الذين هم أعداء للبنغال وقبل الناس - مع الأسف - لجهلهم هذا الدعايات وكان الصراع بين البنغاليين والبيهاريين، بل كثيراً ما كان بعض البنغاليين يطالبون بقتل البيهاريين، وحتى اللذين بين أيديهم من المحتجزين في معسكرات اللاجئين. هذا رغم أن البنغاليين والبيهاريين مسلمون، وهم إخوة، وكان يناضل بعضهم بجانب بعض لانفصال المسلمين عن الهندوس. والآن قد طغت الدعايات، وتمكّن الهندوس من بثّ الشائعات بين المسلمين، واختراق صفوفهم، وإغراء جانب وتحريضه ضدّ الآخرين حتى تمّ لهم ما يريدون من إضعافٍ وتجزئةٍ.

ولما كانت بنغالديش جزءاً من باكستان فلا شك أن فيها عدداً من الموظفين، وآخر من المواطنين، إضافة إلى القطعات العسكرية، فلما تمّ الانفصال بقوا فيها، فكانت تشنّ عليهم حرباً لا هوادة فيها من الهندوس البنغاليين، ومن أصحاب المصالح، وممن شُحن حقداً من دعايات أولئك الذين يرغبون بالانفصال، بل إن بعضهم قد أخذ يطالب بقتل هؤلاء الباكستانيين جميعاً. وبقيت آثار تلك الدعايات إلى ما بعد صفاء الجوين

الدولتين، واعتراف باكستان ببنغالديش، ولا يزال بعضها قائماً بفعل الهندوس.

الصراع العقيدي:

تختلف نسبة المجموعات السكانية بعد مدةٍ وأخرى، وذلك حسب اختلاف نسبة الولادات بين تلك المجموعات، والمسلمون أكثر هذه المجموعات تزايداً لكثرة الولادات عندهم، وبينما نسبة المسلمين عند التقسيم ٨٠,٤ نجد أنها اليوم ٨٦,٦٪.

وأما المجموعة الثانية فهي الهندوس، ويشكّلون ١٢,١٪ بينما كانت نسبتهم عند التقسيم ١٨,٤٪، وباقي السكان فهم من البوذيين والنصارى، وتبلغ نسبتهما معاً ١,٣٪. وبذا يتوزّع السكان على الشكل الآتي:

المسلمون	٩٩,٣٣٠,٢٠٠	ويشكلون	٨٦,٦٪
الهندوس	١٣,٨٧٨,٧٠٠	ويشكلون	١٢,١٪
البوذيون	٧٩١,١٠٠	ويشكلون	٠,٧٪
النصارى	٧٠٠,٠٠٠	ويشكلون	٠,٦٪
	١١٤,٧٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٪

أما المسلمون فلا يحسّون بأي عصبية، ولا يفكّرون بالصراع مع أية مجموعة أخرى ما داموا هم الأكثرية، وربما كان الأمر على العكس إذ يحاولون إظهار التقرّب من بقية الفئات لتوحيد الجهود باسم العصبية الوطنية، وكي لا يتهموا بالعصبية، ويقودهم إلى هذا الزعماء من أصحاب المصالح، والعصبيات الوطنية، الذين يريدون أن يكسبوا المجموعات من غير المسلمين إلى جانبهم، ولا شك ليبعدهم عن الإسلام إما قناعة، وإما

خوفاً على مصالحهم وشهواتهم التي يحول الإسلام بينهم وبين ممارستها. ولا شك أن هناك مجموعات إسلامية واعية لإسلامها، عارفة به، مدركة لواقعها، تنظر إلى هؤلاء بعين الشفقة، وتريد لهم الخير، وتتمنى لهم السعادة. لذا فهي تعمل على دعوتهم إلى الإسلام، ومن ناحية تقف في وجههم لأنهم على ارتباط بدولٍ أخرى تُعادي الإسلام، وتضمر لأهله السوء، وتعمل على الإضرار بالدولة في سبيل ابتلاعها. وهذه الجماعة الإسلامية تقف من هؤلاء كما تقف من الذين ينتمون إلى الإسلام انتماء، ويعملون على شاكلة أولئك، فموقفها إذن ليس موقف العصبية، وإنما موقف الخير والدفاع عن البلاد.

أما الهندوس فقد كانوا يحقدون على المسلمين منذ أن كانت الهند دولة واحدةً، وقد كانوا هم الأكثرية، وأصحاب السلطة، فلما تمّ التقسيم، وأصبحوا أقليةً وسط مجتمعٍ إسلامي في بنغالاديش زاد حقدهم على الإسلام، وبقوا على ارتباطٍ مع أبناء عقيدتهم في الهند. ولما كانوا أقليةً فقد زاد تماسكهم بعضهم مع بعضٍ، وغدوا قوة يُرهب جانبها. فهم من ناحيةٍ اجتماعيةٍ يُشكّلون مجموعةً خاصةً منعزلةً حاقدةً، ومن ناحيةٍ دوليةٍ فهم خونة، أعداء لبلادهم لأنهم على صلةٍ بدولةٍ أجنبيةٍ تعمل على هدم دولتهم، وتخطط لإزالتها، ولما كانوا أقلية كبيرة، وشبه منظمةٍ لذا كان الزعماء من أصحاب المصالح يسعون جاهدين لكسبهم إلى صفهم، والإفادة من قوتهم، وقد لعبوا دوراً كبيراً في حرب الانفصال التي أدت إلى تقسيم باكستان إلى شطرين، وخدموا مصالح الهند في ذلك خدمات جلّى. ولا يزالون على صلة بالهند، وإذا ما توثقت العلاقات بين بنغالديش والهند برزوا، وإذا ما فترت أو توترت أخفوا رؤوسهم وعملوا في الظلّ. ويعتّون أنفسهم أعداء للحركات الإسلامية، ويعملون على الوشاية بأفرادها، والتحريض عليها، ومحاولة ضربها، كما أنهم ضدّ كل مسلمٍ ملتزمٍ، ويظهرون له العداوة، ويكيدون له، ويعتّون أنفسهم في صراع مع المسلمين، والصراعِ عنيف مستقبلاً.

وأما البوذيون فشأنهم شأن الهندوس في حقدهم على الإسلام وكرههم للمسلمين، ولكنهم أقل عدداً، وأضعف هيبةً، وصلتهم بالهند قليلة الأهمية لأنها تتعصّب للهندوس، ولكن صلتهم قوية مع دولة «بوتان» التي تقع إلى الشمال من بنغالديش، ولا يفصل بينهما سوى أراضٍ هنديةٍ ضيقة المسافة، حيث لا يزيد عرضها على خمسةٍ وعشرين كيلومتراً، و«بوتان» دولة بوذية، ومن هنا كانت الصلة قائمةً بين هذه الدولة وبين البوذيين في بنغالديش، غير أن هذه الدولة قليلة الأهمية، ضعيفة الإمكانات، صغيرة المساحة، ضئيلة السكان، حيث تقع في سفوح جبال هيملايا إذ لا تزيد مساحتها على ٤١،٢٨٠ كيلومتراً مربعاً، ولا يزيد عدد سكانها على المليون، يعيش بينهم ٥٪ من المسلمين. ومن هنا كانت إمكانية البوذيين في بنغالديش على دخول ساحة الصراع قليلة، ويعملون على معاداة المسلمين ومحاولة تفتيت دولة بحرب عصابات في الداخل ضدّ الشرطة البنغالية، كما يقومون بشنّ غارات سرية على الحدود الهندية كي تقع الحرب بين الدولتين، وتجتاح الهند منطقة البنغال، وعندها يكون البوذيون قد حقّقوا بعض أهدافهم إذ نالوا من المسلمين، وأصبحوا على مقربة من دولة بوتان البوذية وعلى تماسٍ مباشرٍ معها، يمكنهم التسلّل إليها، وتلقّي بعض الدعم منها رغم فقرها.

وأما النصارى فعددهم قليل يصعب عليهم دخول ساحة الصراع، ولكن كان لهم شأنهم أيام الحكم الإنكليزي بل إن وجودهم في الهند أصلاً مرتبط بالاستعمار إما أنهم قد جاءوا معه أو أخذوا عقيدته تحت تأثيره، فلما ارتحل قلّ وزنهم. ولكن بقيت الإرساليات التنصيرية تقوم بدورها، وكان المستعمرون الصليبيون قد فتحوا لها الأبواب، وفسحوا لها المجال، وأمدّوها بالإمكانات كلها، فلما انسحب الصليبيون بقيت هي تؤدّي دورها، وظهر فقر البنغاليين واضحاً بعد انقسام الهند إذ انحصروا في منطقتهم، وإن بقيت الحالة مقبولة نسبياً، فلما تجزأت باكستان بدا الفقر جلياً، وغدت حاجةُ السكان مُلحّةً، وخاصةً بعد حرب الانفصال التي أثقلت كاهل

الشعب، وجاءت إثرها الأعاصير والدمار، والفيضانات والخراب، وظهرت الحاجة إلى المساعدات فتداعت الإرساليات التنصيرية إلى التوجّه إلى بنغالديش إذ صار المجال خصباً، فلربما يضطر الناس لقبول النصرانية نتيجة الحاجة.

أخذ رجال الإرساليات التنصيرية يتوافدون على البلاد بل وتقاسموها لأن لكلٍ دوره، ويتخذ وسيلته، ومعهم الإمكانات الضخمة التي تزيد على المطلوب، ولم يكن مجيئهم من جانبٍ إنساني فهذا أمر لا يعرفونه رغم أنهم يحملون شعاره، فما حدث أن ساعدوا أحداً على مدى تاريخ عملهم من غير عقيدتهم إلا إذا قبل النصرانية أو أظهر ميلاً نحوها. وبدأ عملهم، وأخذوا يبذلون الجهد، ويؤسّسون المشافي، وينشئون المدارس، ويفتحون أبوابها لأبناء عقيدتهم، ويقبلون فيها من يأتي إليهم في سبيل توجيههم، وتلقينهم المبادىء النصرانية، ويثيرون الشبهات حول الإسلام، ويطعنون فيه، وهذا كله أمام الصغار الذين لا يعرفون شيئاً بعد، وإنما يُتلقّون ما يُعطى بالنسبة إلى المدارس، وأمام الفقراء الذين يدفعون عن أنفسهم الموت أمام المرض الهاجم- حسب تصوّرهم الساذج- وليس لديهم من مال يقدّمونه للمستشفيات الجشعة بالنسبة إلى المشافي، وهؤلاء الصغار الفقراء، وأولئك المساكين الجهلة لا يعرفون شيئاً ومع ذلك إن لم يجد المشرفون على المدارس والمشافي تجاوباً وميلاً نحو النصرانية من الذين قُبلوا فيها يطردون مباشرة. وكذا يكون تقديم المساعدات، ونتيجة الجهل والفقر، والبعد عن الإسلام، ومتاجرة أصحاب المصالح فليس هناك من يقف في وجه الإرساليات التنصيرية سوى الحركات الإسلامية، وأهل العلم الذين يضطرون إلى تنبيه الشعب والعمل على نشر الوعي بين السكان، وهذا ما يُعرّضهم للإشاعات التي يبثّها رجال الإرساليات التنصيرية، والاتهامات التي يُلفقونها، والأراجيف التي يُروّجونها، إضافةً إلى الحرب التي يجدونها من الدول الكبرى، ومن أعوانها المتسلّطين على البلاد. وهذا بين الحركات الإسلامية وبين تأدية دورها وبين الدعاة وأداء مهمتهم في

التوعية وإنقاذ الناس من براثن تلك الجماعات. فالصراع بين النصارى الممثّلين بالإرساليات التنصيرية بإمكاناتها الضخمة رغم قلة النصارى وبين الحركات الإسلامية والدعاة من أهل العلم مع مكانتهم، ومع إسلامية الشعب.

الصراع الحزبي:

برز حزب رابطة عوامي عندما ظهرت دولة بنغالديش، وآلت إليه السلطة، فاستبدَّ بالحكم، وأخذ يضرب خصومه، ولم يلغ النشاط الحزبي في البلاد، وإنما أبقاه ليعرف خصومه، وقادتهم، ولكن وجّه ضربته الأولى على الجماعة الإسلامية بصفتها أنشط الحركات الإسلامية، ولخصومته وعداوته هو وحزبه للإسلام.

ظهرت المعارضة من رفاق الحزب السابقين الذين يتفقون معه بالنهج الشيوعي، وقاد هذه المعارضة عبدالحميد خان بها شاني الشيوعي الموالي للصين وزعيم حزب عوامي الوطني، فطالب الحكم بتشكيل ائتلاف وطني يضم أصحاب الفكر الماركسي، وقيام حكومةٍ وطنيةٍ تشمل أحزاب الائتلاف، وإجراء انتخابات جديدة غير أن مجيب الرحمن رفض كلياً، وأصرَّ على أن الحكومة يجب أن تخصَّ أعضاء حزب رابطة عوامي الذين تمّ انتخابهم في شوال ١٣٩٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٠ م). فقامت المعارضة بمظاهرات قادها عبدالحميد خان بها شاني. وعندها أخذ مجيب الرحمن يصفي رفاقه.

قام الانقلاب على حزب رابطة عوامي، ولم تعلم أمريكا بالانقلاب، وعمل قادته على الابتعاد عن روسيا والهند. وتشكّل حزب الرابطة الديمقراطية ليوالي الحكم القائم والرئيس مشتاق أحمد.

قام انقلاب ليدعم الموالاة للهند، ولكن لم يلبث سوى أربعة أيام، حيث قام انقلاب مضاد، وسمح للأحزاب بالنشاط، ولم يلبث أن استبد ضياء الرحمن بالسلطة، وشكّل حزب بنغالديش الوطني ليدعمه بالحكم، وكان كلما اشتدت عليه المعارضة حظر النشاط الحزبي، فإذا شعر بضعف المعارضة سمح للأحزاب بمزاولة نشاطها. وكانت المعارضة تتمثّل في

حزب الرابطة الديمقراطية، وحزب بنغالديش الشيوعي، والحزب الموالي للهند.

اطيح بحكم ضياء الرحمن وقتل، فتولّت زعامة حزب بنغالديش الوطني أرملته خالدة ضياء بعد وفاة الرئيس عبدالستار محمد صايم. واستبد حسين محمد إرشاد بالحكم، وأخذت المعارضة تقوى، وتمثّلت في:

أ ـ تحالف ضم خمسة عشر حزباً برئاسة جناح من حزب رابطة عوامي بزعامة حسينة واجد ابنة مجيب الرحمن.

ب ـ تحالف ضم سبعة أحزاب برئاسة جناح من حزب بنغالديش الوطني بزعامة خالدة ضياء أرملة ضياء الرحمن.

ثم شكّل التحالفان جبهةً مؤتلفةً واحدةً للمعارضة عُرفت باسم: «الحركة نحو استعادة الديمقراطية». أما الرئيس حسين محمد إرشاد فقد أسّس حزب الشعب ليسانده بالحكم، وكان الصراع عنيفاً بين الطرفين. وزادت المعارضة حتى شملت الأحزاب الصغيرة، والتنظيمات الاجتماعية، والثقافية وبلغ عدد التنظيمات المشاركة بالمعارضة ستة وسبعين تنظيماً.

وبالمقابل فقد شكل الرئيس حسين محمد إرشاد تحالفاً ضمّ خمسة أحزاب وهي: حزب الشعب، حزب الشعب المتحد، رابطة مسلمي بنغالديش، والجناح المنشق من حزب بنغالديش الوطني برئاسة عبد الرحمن، وحزب «القوتوناترك»، وعرف هذا التحالف باسم «الجبهة الوطنية»، وكانت هذه الجبهة تساند الحكم.

وكانت المعارضة تقوم بمظاهرات، وتتقدم بمطالب، وأما الحكومة فتتخذ وسائل حظر النشاط على الأحزاب، أو تراوغ بتنفيذ بعض المطالب، أو تعد الوعود، ولا تنجز الموعود.

وكانت هناك أحزاب أخرى تلعب دوراً في السياسة العامة مثل: الحزب الاشتراكي الوطني (ساماجتانترك)، وحزب بنغالديش الشيوعي، وحزب (ج، س، د) الموالي للهند.

وأما التنظيمات الإسلامية فأهمها: الجماعة الإسلامية التي تزاول نشاطها تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية البنغالية، وتصدر الجماعة جريدةً يوميةً تحمل اسم «الجهاد» ومجلةً أسبوعيةً، وأخرى شهريةً تحمل الاسم نفسه، وتشرف كذلك على المركز الإسلامي الذي تلقى فيه محاضرات، وتدار فيه المناقشات.

وهناك المؤسسة الإسلامية، وأهل الحديث، وجماعة التبليغ..

وبدأت الإرساليات التنصيرية تلعب دوراً كبيراً نتيجة الجهل، والفقر، ونتيجة الإمكانات الضخمة التي تملكها الإرساليات، والدعم الكبير الذي تلقاه من الدول الكبرى، فتكون عوناً صليبياً استعمارياً لتلك الدول، وحربة لها لضرب الإسلام، ومحاولة تنصير أبنائه، أو إفسادهم على الأقل.

الباب السادس

جُمهُوريّة المَالديفْ

لمحة عن تاريخ المالديف قبل إلغاء الخلافة

وصل الإسلام إلى جزر المالديف عن طريق التجارة وذلك حوالي عام ١٨٩ هـ، وانطلق الدعاة إليها حتى عمّ فيها، وفي عام ٥٤٨ هـ أسلم السلطان، واعتنق السكان كافةً الديانة الإسلامية.

وجاء الاستعمار الصليبي فعرف البرتغاليون جزر المالديف عام ٩١٣ هـ، وأغاروا عليها عام ٩٦١ هـ، وبعد أن احتلّوها اتخذوا منها قاعدةً، وربطوها بمستعمرة «غواء» في غربي الهند.

زال الاستعمار الصليبي البرتغالي عن المالديف عام ٩٨١ هـ، كما زال عن كثيرٍ من المناطق التي سيطر عليها بسبب قلة عدد البرتغاليين مع سعة البقاع التي استعمروها، وللسياسة التي اتبعتها دولتهم في امتصاص دماء الشعوب التي سيطروا عليها، ولأنهم كانوا يكتفون باحتلال مراكز لهم على السواحل لتأمين سيطرتهم وضمان أخذ خيرات البلاد، وأخيراً زالت دولتهم باحتلال إسبانيا لأرضهم مما قضى على امبراطوريتهم التي أسّسوها. كما أن ظهور مستعمرين صليبيين آخرين منافسين لهم كان له دور كبير في زوال سلطانهم، واندحارهم أمام المنافسة. وفي هذه المدة من الحكم البرتغالي كانت الجزر تدفع ضريبةً سنويةً إلى مستعمرة «غواء».

وسيطر الهولنديون في القرن الحادي عشر الهجري (١٠٦٩ هـ) على جزيرة سيلان، وحلّوا محل البرتغاليين، فعقدوا معاهدةً مع سلطان

المالديف، وصارت الضريبة تدفع لحكام سيلان الهولنديين حيث كانت الجزر تحت حمايتهم.

ضعفت السلطة الاستعمارية الهولندية، وخرجت كثير من المناطق من قبضتهم، وأعلنت تستقلّ عنهم، ومن هذه البلاد جزر المالديف. ولكن جاءتها غزوة قادمة من مليبار (ساحل الهند الغربي) فأخضعوها لحكمهم عام ١١٦٦ هـ، غير أن حكم المليباريين لها لم يزد على السبع سنوات حيث خرجوا منها، وعاد إليها استقلالها.

حلّ الإنكليز محلّ الهولنديين في سيلان، فكانوا على مقربة منها، فاستغلّوا وجود بعض القلاقل فيها عام ١٣٠٥ هـ (١٨٨٧ م) فتدخلّوا بالأمر، وفرضوا على السلطان معاهدةً اعترف فيها بسيادة بريطانيا، وتعهّد بعدم الدخول في مفاوضاتٍ أو معاهداتٍ مع أي دولةٍ أجنبيةٍ أخرى إلا عن طريق حاكم سيلان البريطاني، ووافقت الحكومة البريطانية على حماية هذه الجزر من أي اعتداءٍ خارجي، ولكنها تعهّدت في الوقت نفسه ألا تتدخّل في شؤون المالديف الداخلية.

استمرّت انكلترا صاحبة النفوذ في المالديف. وألغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) وإنكلترا تتحكّم في شؤون تلك الجزر الضعيفة اقتصادياً لقلّة مواردها، والضعيفة عسكرياً لقلّة سكانها، ولبعدها عن إخوانها في العالم الإسلامي، وهذا ما يُلزمها على التبعية والخضوع لأية قوة تهدّدها، أو لأي استعمار يريد أن يحتوي عليها، ويجعل من أراضيها قواعد له يستخدمها لمصالحه، ومن خيراتها منفعةً له، ومن سكانها سوقاً استهلاكية لمنتجاته.

المالديف بعد إلغاء الخلافة

بقيت المالديف بعد إلغاء الخلافة تدور في فلك السياسة البريطانية صاحبة النفوذ فيها، ولا يمكنها غير ذلك لضعفها، ولجهل المسلمين الذين لا يكادون يعرفون شيئاً عنها.

أقامت الحكومة البريطانية قاعدةً جويةً لها في جزيرة (جان) أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب حصلت المالديف على استقلالها الذاتي، وذلك أنها كانت ترتبط بجزيرة سيلان التي حصلت على استقلالها عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، وعندها تمّ عقد اتفاقٍ جديدٍ بين الحكومة البريطانية وبين جزر المالديف، ظلّت بموجبه جزر المالديف تحت الحماية البريطانية، وتعهدت إنكلترا بتسيير شؤون المالديف الخارجية، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، وأُعطيت القوات الإنكليزية تسهيلات في الجزر من أجل الدفاع عنها أو عن رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)، ثم جُدّد هذا الاتفاق عام ١٣٧٣ هـ.

أعلنت الجمهورية في المالديف في ربيع الثاني ١٣٧٢ هـ (كانون الثاني ١٩٥٣ م) بعد أن أُلغيت السلطنة في العام نفسه، وانتخب محمد أمين ديدي أول رئيس للجمهورية.

طُرح موضوع رئاسة الجمهورية على الجمعية الوطنية التي صوتت إلى جانب إعادة السلطنة، ولم ينصرم العام بعد، ونُصّب محمد فريد ديدي سلطاناً على المالديف في جمادى الآخرة ١٣٧٣ هـ (شباط ١٩٥٤ م)،

وهو ابن عم رئيس الجمهورية محمد أمين ديدي، وتسلّم رئاسة الوزارة إبراهيم ناصر.

حدثت معارضة شديدة بين جموع المسلمين على الاتفاق الذي وُقّع بين حكومة المالديف والحكومة البريطانية والذي يقضي بالسماح لبريطانيا بإعادة بناء قاعدتها الجوية في جزيرة (جان) في أقصى مجموعة للجزر الجنوبية التي هي مجموعة (أدو) غير أن البريطانيين قد حرّضوا سكان الجنوب على إعلان استقلالهم عن حكومة المالديف المركزية وذلك عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م).

قامت عام ١٣٨٠ هـ حركة تمرّد في الجزر الجنوبية، غير أن قوات الحكومة المركزية قد استطاعت القضاء على حركة التمرد بسهولة، واضطرت الحكومة أن تنحي، وتُساير السياسة البريطانية، وتُجدّد الاتفاقية معها.

استقلت جزر المالديف في ٢٨ ربيع الأول ١٣٨٥ هـ (٢٦ تموز ١٩٦٥ م)، وخرجت أيضاً من عضوية رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث).

بقيت المالديف خاضعة للحماية البريطانية مدة ٧٨ عاماً، ولكن كانت هذه الحماية من نوع خاص متميز عن أنواع الحماية المعروفة، حيث لم يكن لبريطانيا في يوم من الأيام حاكم، ولا مندوب سام، ولا أي مسؤول آخر من يمارس السلطة الفعلية، وإنما كان على رأس السلطة رسمياً سلطان منتخب، وهو صاحب الأمر والنهي، فالحماية لم تكن إلا نوعاً من التبعية القانونية التي حدّت من تعاملها مع الدول الأخرى.

وكانت جزر المالديف عضواً في حلف كولومبو منذ عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م).

الاستقلال

تقع جمهورية المالديف على بعد ٦٥٠ كيلومتراً من الشاطئ الغربي لسيلان، وتشغل في المحيط الهندي مساحة طولها ثمانمائة كيلومتر، وعرضها في أوسع الأماكن مائة وخمسة عشر كيلومتراً. وتتألف من ١٠٨٧ جزيرة منها مائتا جزيرة مأهولة بالسكان، وبقية الجزر خالية، يستغل بعضها في إنتاج المحاصيل الزراعية والأخشاب، وبعضها في السياحة، وهذه الجزر رملية مرجانية لا توجد فيها جبال، ولا أنهار، إلا بحيرات عذبة في بعض الجزر، والجزر صغيرة بصفة عامة فأكبرها لا يزيد طوله على اثني عشر كيلومتراً، ولا يتجاوز عرضها خمسة كيلومترات.

وتنقسم جمهورية المالديف طبيعياً إلى ثلاث عشرة مجموعة تفصل بينها بحار، وتنقسم الجمهورية إدارياً إلى تسع عشرة مجموعة، وعلى رأس كل مجموعة حاكم أو محافظ، مُعيّن من قبل الحكومة، يُدير شؤونها.

وعاصمة جمهورية المالديف جزيرة أو مدينة «مالي»، ويقع أمامها الميناء الرئيسي، ولكن المطار يقع على جزيرة «هولولي» التي تبعد ثلاثة كيلومترات عن جزيرة «مالي».

والمناخ استوائي، رطب، معتدل.

ويبلغ عدد السكان ما يزيد على مائة وخمسين ألف إنسان، وجميعهم من المسلمين، وعلى مذهب الإمام الشافعي. ويعودون في أصولهم إلى

مزيج من الشعوب، وإن كان هناك تشابه بينهم وبين سكان سيلان، واختلط سكان جزر الشمال مع سكان جنوب غربي الهند، واختلط سكان الجزر الوسطى مع العرب القادمين من جزيرة العرب، ومن شرقي إفريقية، وخاصة من جزيرة «زنجبار»، أما سكان الجزر الجنوبية فكان اختلاطهم قليلاً لذلك فهم أقرب ما يكون الشبه بينهم وبين سكان جزيرة سيلان.

واللغة هي المالديفية، وترجع في أصولها إلى السنسكريتية والبالية، غير أنها الآن خاصة، وقد تأثرت بلغة «الأوردو»، و«السيلانية» و«العربية» و«الفارسية».

استقلت جزر المالديف في ٢٨ ربيع الأول ١٣٨٥ هـ (٢٦ تموز ١٩٦٥ م)، وانضمّت إلى الأمم المتحدة بعد شهرين من استقلالها، وأصبحت العضو رقم ١١٧ فيها.

تبلغ مساحة جمهورية المالديف ١٩٨ كيلومتراً مربعاً فقط أي ما يزيد قليلاً على نصف مساحة دولة البحرين، فتكون الكثافة ٣٥٠ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد، وهي كثافة مرتفعة نسبياً يمكن مقارنتها مع الكثافة في منطقة آسيا الموسمية، بل تعد هذه الجزر جزءاً منها، ويزيد السكان في كل عام حوالي ألفين وثلاثمائة شخص.

وسمح لبريطانيا بتجديد قاعدتها الجوية في جزيرة (جان).

جرى استفتاء شعبي بعد ثلاث سنوات من الاستقلال فوافق الشعب على إقامة النظام الجمهوري في الحكم، كبديل لنظام السلطنة التي كان قائماً، وأعلن النظام الجمهوري في ٢٠ شعبان ١٣٨٨ هـ (١١ تشرين الثاني عام ١٩٦٨ م)، وتسلّم إبراهيم ناصر رئاسة الجمهورية، وكان من قبل يشغل منصب رئاسة الوزراء منذ عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٤ م).

كانت البلاد تعرف من قبل باسم جزر المالديف، واستمر ذلك حتى مطلع عام ١٣٨٩ هـ (نيسان ١٩٦٩ م) حيث أُطلق عليها اسم «جمهورية المالديف».

١" ـ إبراهيم ناصر:

انتهى حكم الملك «محمد فريد الأول» بعد حكم دام أربعة عشر عاماً، ولكن مع الاحتفاظ بمكانته. وتسلّم إبراهيم ناصر منصب رئاسة الجمهورية.

وتتركز السلطات في يد مجلس الوزراء الذي يضع السياسة العامة للدولة، ويُباشر تنفيذها، ويرأس هذا المجلس رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء مسؤول أمام مجلس الشعب، الذي يتولّى السلطة التشريعية، ويتألف هذا المجلس من خمسين عضواً يتمّ انتخابهم لمدة خمس سنوات.

وفي عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) قررت الحكومة البريطانية إقفال قاعدة (جان) الجوية، وجلاء القوات من جمهورية المالديف، وهذا ما أدّى إلى وجود مشكلة اقتصادية، وانشقاق في القوات العسكرية.

وفي شوال ١٣٩٧ هـ (تشرين الأول ١٩٧٧ م) عرضت روسيا استئجار جزيرة (جان) بمليون دولار سنوياً، ولكن الرئيس إبراهيم ناصر رفض ذلك، وقال: إنه لا يؤجّر الجزيرة لأغراضٍ عسكريةٍ أو لقوةٍ كبيرة.

كان الرئيس المالديفي إبراهيم ناصر قد عزل رئيس الوزراء أحمد زكي، وألغى منصب رئاسة الوزراء عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م)، وأعلن أنه لن يرشح نفسه لإعادة انتخابه في نهاية مدته الثانية عام (١٩٧٨ م).

وفي ٢١ شعبان ١٣٩٨ هـ (٢٦ تموز ١٩٧٨ م) جرى الانتخاب ولم يرشح الرئيس إبراهيم ناصر نفسه فعلاً، واختار المجلس وزير المواصلات مأمون عبدالقيوم لمنصب رئاسة الجمهورية.

٢" ـ مأمون عبدالقيوم:

تسلّم مهمة منصب الرئاسة بانتهاء مدة الرئيس السابق إبراهيم ناصر في ١١ ذي الحجة عام ١٣٩٨ هـ (١١ تشرين الثاني ١٩٧٨ م)، وأعلن

أن مهمته الرئيسية سوف تكون تطوير المناطق الريفية الفقيرة، وسيستمر في سياسته الخارجية على السياسة القائمة بعدم الانحياز.

وفي شهر صفر من عام ١٤٠٠ هـ (مطلع عام ١٩٨٠ م) جرت محاولة انقلاب وتقوم على اغتيال رئيس الجمهورية وأعضاء حكومته، واتهم فيها الرئيس السابق إبراهيم ناصر الذي كان قد غادر في اليوم الذي انتهت فيه مدة رئاسته، واتجه إلى سنغافورة حيث أقام هناك، واستدعي من قبل المسؤولين في جمهورية المالديف للحضور إلى بلاده للإجابة حول بعض التساؤلات التي تتعلق باختلاس موارد الدولة، فأبى، وطلب من حكومة سنغافورة اعتباره لاجئاً سياسياً فوافقت على طلبه، وبقي يعيش هناك، فلما جرت محاولة الانقلاب هذه، واتهم فيها أنكر ذلك، وامتنع عن القدوم أيضاً، وبعد سنة من المحاكمات، وفي جمادى الأولى ١٤٠٠ هـ (نيسان ١٩٨١ م) صدر الحكم على أحمد نسيم نسيب الرئيس السابق إبراهيم ناصر، ووزير الأسماك السابق بالسجن المؤبد بتهمة التآمر للإطاحة بنظام الحكم القائم، وأعلن إبراهيم ناصر أنه ليس له أي دخل في تلك المؤامرة. ومن طرف آخر جرت محاولة للاعتداء عليه لإخراجه من سنغافورة ولكنها فشلت.

وجرت محاولة ثانية للإطاحة بالرئيس مأمون عبدالقيوم عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م) ولكنها فشلت، وكانت أصابع الاتهام أيضاً تشير إلى الرئيس السابق.

وجرى استفتاء شعبي على الرئاسة في شهر ذي الحجة ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م) فنجح مأمون عبد القيوم، وحصل على ٩٥,٦٪ من الأصوات، فاستمرّت رئاسته.

وجرى استفتاء شعبي آخر على إعادة انتخابه للمرة الثالثة لمدة خمسة سنوات جديدة في مطلع عام ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م) وحصل على ٩٦,٤٪ من الأصوات، وتجدّدت بذلك رئاسته الثالثة، ولكن لم يلبث أن

جرت محاولة انقلاب أيضاً وذلك في ٢٤ ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٨٨ م) حيث نزلت قوة بحرية من المرتزقة مؤلفة من مائة وخمسين من عناصر التاميل السيريلانكيين بإمرة أحد رجال الأعمال المالديفيين المدعو «عبدالله لطفي»، وقد نزلوا في جزيرة «مالي» العاصمة وحاولوا الاستيلاء على الدوائر الحكومية المهمة. فطلب الرئيس مأمون عبدالقيوم من الحكومة الهندية مساعدته فأرسلت ألف وستمائة رجل من فرقة الطوارئ، وقضت على محاولة الإطاحة بالحكومة، وذهب ضحية ذلك عشرون قتيلاً. وقد أشارت عدة مصادر على وجود صلة بين رأس المحاولة «عبدالله لطفي» وبين الرئيس المالديفي السابق إبراهيم ناصر الذي أنكر بشدة صلته بتلك المحاولة الفاشلة. وأعلنت الحكومة المالديفية أن القوة الهندية ستبقى في البلاد حتى يتمّ إلقاء القبض على جميع الذين اشتركوا بمحاولة الانقلاب.

وفي شهر صفر من عام ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) أمر الرئيس المالديفي بالحكم المؤبد على اثني عشر رجلاً من سيريلانكا وأربعة من المالديف من ذلك اشتركوا بمحاولة الانقلاب.

وفي الثاني من شهر ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (الأول من تشرين الثاني ١٩٨٩ م) سحبت الحكومة الهندية مائة وستين من قوة الطوارئ الموجودة في المالديف.

وفي جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م) عقدت اللجنة الهندية ـ المالديفية اجتماعات في سبيل التعاون الاقتصادي والتقني، وأهم نقطة بحث كانت في تلك اللقاءات إمكانية إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين.

وأصبحت المالديف عضواً في رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) في رمضان من عام ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م).

وهي كذلك عضو مؤسس في منظمة جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م).

المراجع

- تقويم البلدان الإسلامية: الأمانة العامة لمؤتمر العالم الإسلامي، باكستان ـ كراتشي ١٩٦٤ م.
- تقويم العالم الإسلامي: جمعية الدراسات الإسلامية ـ القاهرة ١٩٧٠ م.
- قسمات العالم الإسلامي: مصطفى مؤمن ـ دار الفتح ـ بيروت ١٩٧٤ م.
- القاموس السياسي: أحمد عطية الله. دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ الطبعة الرابعة ١٩٨٠ م.
- كشمير المسلمة تناديكم: أليف الدين الترابي. الجماعة الإسلامية في كشمير ١٩٩١ م.
- ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين: أبو الحسن علي الحسني الندوي. إدارة إحياء التراث الإسلامي ـ قطر.
- محمد علي جناح: إحسان حقي. دار الفكر ـ دمشق ـ ١٤٠٧ هـ.
- باكستان: شريف الدين بيرزاده. ترجمة عادل الصلاحي. الدار السعودية للنشر والتوزيع ـ جدة ١٩٦٩ م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
لمحة عن الهند قبل إلغاء الخلافة	٩
أيام الراشدين	١٢
أيام الدولة الأموية	١٣
أيام الدولة العباسية	١٦
في العهد المملوكي	١٨
في العهد العثماني	٢٥
الدولة التيمورية	٢٥
الاستعمار	٢٦
السياسة الاستعمارية	٢٧
الثورة	٢٩
الباب الأول: الهند من إلغاء الخلافة حتى التقسيم	٣٥
الفصل الأول: الصراع في الهند	٤٣
الفصل الثاني: التقسيم	٥٤
الباب الثاني: ولاية كشمير	٨٧
تعريف	٨٩
لمحة تاريخية	٩٢
الفصل الأول: بعد إلغاء الخلافة	٩٦
الاحتلال الهندوسي	٩٨

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: سياسة الاستعمار الهندوسي في كشمير	١٠٦
الفصل الثالث: الصراع الداخلي	١١٦
الباب الثالث: باكستان الكبرى	١٢٣
الفصل الأول: باكستان إحدى دول الدومنيون	١٢٥
محمد علي جناح	١٢٥
الخوجا نظام الدين	١٣٠
غلام محمد	١٣٢
الفصل الثاني: الاستقلال	١٣٤
اسكندر مرزا	١٣٥
أيوب خان	١٣٥
مؤتمر طاشقند	١٤٢
المعارضة	١٤٧
يحيى خان	١٥٤
الانتخابات العامة	١٦٠
باكستان الشرقية	١٦٣
باكستان الغربية	١٦٤
موقف الدول	١٦٦
الهند	١٦٦
الصين	١٦٧
روسيا	١٦٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١٦٩
إنكلترا	١٧٠
الأحداث	١٧١
الحرب	١٧٣
الجبهة الشرقية	١٧٥
الجبهة الغربية	١٧٩

الموضوع	الصفحة
وقف القتال	١٨٠
سقوط يحيى خان	١٨٢
الفصل الثالث: الصراع الداخلي	١٨٣
الصراع الإقليمي	١٨٤
الصراع العقيدي	١٨٥
الصراع الحزبي	١٨٦
الباب الرابع: باكستان	١٩١
١ ـ ذو الفقار علي بوتو	١٩٣
اتفاقية سيملا	١٩٥
اشتداد المعارضة	١٩٨
٢ ـ ضياء الحق	١٩٩
سياسة ضياء الحق	٢٠٢
المعارضة الخارجية	٢٠٤
المعارضة الداخلية	٢٠٦
انقلاب جديد	٢١٠
مقتل ضياء الحق	٢١٢
٣ ـ غلام إسحاق خان	٢١٦
الفصل الثاني: الصراعات الداخلية	٢٢١
الصراع الإقليمي	٢٢١
الصراع العقيدي	٢٢٣
الصراع الحزبي	٢٢٦
الباب الخامس: بنغالديش	٢٢٩
١ ـ مجيب الرحمن	٢٣٥
٢ ـ مشتاق أحمد	٢٣٦
٣ ـ خالد مشرف	٢٣٧
٤ ـ عبدالستار محمد صايم	٢٣٧

الموضوع	الصفحة
٥ ـ ضياء الرحمن	٢٣٨
٦ ـ عبدالستار محمد صابر	٢٤١
٧ ـ حسين محمد إرشاد	٢٤١
الفصل الثاني:	٢٥٢
الصراع الداخلي	٢٥٢
الصراع الإقليمي	٢٥٣
الصراع العنصري	٢٥٥
الصراع العقيدي	٢٥٧
الصراع الحزبي	٢٦١
الباب السادس: جمهورية المالديف	٢٦٥
لمحة عن المالديف قبل إلغاء الخلافة	٢٦٧
المالديف بعد إلغاء الخلافة	٢٦٩
الاستقلال	٢٧١
إبراهيم ناصر	٢٧٣
مأمون عبدالقيوم	٢٧٣
المراجع	٢٧٦
الفهرس	٢٧٧

التاريخ الإسلامي

ـ٢٠ـ

التاريخ المعاصر

جنوب شرقي آسيا
ماليزيا وأندونيسيا

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمد بن عبدالله إمام المتقين، وخاتم النبين، وعلى آله وصحبه، ومن سار على دربه إلى يوم الدين أما بعد:

فإن جنوب شرقي آسيا هو المنطقة الأنموذجية التي انتشر فيها الإسلام حتى عمّ، ولم تنطلق إليها سرية، ولم ترتفع نحوها راية للجهاد، ولم تسر إليها كتيبة، ولم يتقدّم إليها جيش فتح، وإنما انتشر الإسلام عن طريق التجارة أو في الحقيقة عن طريق حسن المعاملة، ومكارم الأخلاق، واحترام المبادىء، وتقدير القيم، وأدب التصرّف. لقد أُعجب السكان بهذه القيم فتمثّلوها، وبهرتهم الأفكار فقبلوها، فوجدوا أنفسهم مسلمين.

لقد فتح سكان جنوب شرقي آسيا صدورهم للإسلام قبل أن يفتحوا ذراعتهم إليه، ورحّبت به قلوبهم قبل أن تُرحّب به ألسنتهم، واستقبلته أنفسهم قبل أن تستقبله أجسامهم، لقد ترنّموا برؤية الحرية تُنفّذ، وطربوا لمشاهدة المساواة تُطبّق، وتعشّقوا العدل فوجدوه أمامهم، وتغنّوا بالنظام فرأوه مُتمثّلاً بهؤلاء القادمين من التجار، وحلموا بالمحبة بين الناس فشاهدوها حيّةً بين الوافدين إليهم حيث يحبّ بعضهم بعضاً، ويحبّون الآخرين لذلك يدعونهم لهذه المبادىء، ويتمنّون لهم الخير، ويرغبون أن يكونوا مثلهم، وهذا غاية الكمال أن تريد للآخرين ما تريده لنفسك، فتدعوهم ليكونوا مثلك، وهل يرغب المرء لنفسه إلا أن يكون في القمة،

رغب أهالي سكان جنوب شرقي آسيا هذا كله، ورأوه، فأقبلوا عليه فوجدوا أنفسهم مسلمين.

لقد صار أهل تلك المناطق مسلمين أو أصبحوا أرقى وأرفع مما كانوا، كانوا يطلبون الحرية فلا يجدونها وإنما يجدون قوياً يستبد، وطاغيةً يتسلّط، وعزيزاً يتصرّف، وليس من أحدٍ يستطيع أن يقول كلمةً يُدافع فيها عن ماله، أو عرضه، أو شخصه، وأحسّوا الآن أنهم قد وُلدوا من جديدٍ، ليسوا بحاجةٍ إلى دفاعٍ بل إلى قولٍ، فالمالُ مؤمّن، والعرض مُصان، والشخص مُكرّم، فلا مجال لسخطٍ فاندفعوا نحو العمل فكان الإنتاج، وكانت الحضارة.

كانوا يرغبون بالمساواة ولكن أنّى لهم بها، وقد كان هناك سادة فلا يُساويهم أحد، وكان هناك كهنة فلا يصل لمستواهم فرد، وهؤلاء وأولئك يرعون سالمين في أعراض الآدميين، ويتصرّفون في الأمة مُبذّرين، ويعبثون في أجساد الآخرين لاهين فمن يُعادلهم، وهم من غير طينة البشر، إنهم الرؤوس وغيرهم الأقدام، وشعر السكان الآن أنهم في عالم آخر: الناس كلهم سواء كأسنان المشط الواحد لا فضل لعربيٍ على أعجمي، ولا لأبيض على أسود، ولا لغنيٍ على فقيرٍ ولا لرئيسٍ على مرؤوسٍ إلا بالتقوى، والتقوى هي طاعة الله، والخوف منه، وتكون بتطبيق أوامره، واجتناب نواهيه، ومن أوامره إعمار الأرض ومحبّة الآخرين، وتقديم الخير للناس، فكان إعمار الأرض، وكان الإنتاج، وكانت محبّة الآخرين، وكان التعاون، وكان الإخلاص فكانت الوفرة، وكان الخير، وكانت الحضارة.

كانوا يرغبون بالعدل ولا يحسّون به فالرأس من طبقةٍ ولا يُحكم عليه، والسيد من أسرةٍ ولا يُؤاخذ، والغني من فئةٍ ولا يُعامل كالآخرين، والمزارع من طبقةٍ ومحكوم، وابن الصانع من أسرةٍ ومُؤاخذ مباشرةً، والغني يستخدم غيره ويأمر، والفقير من فئةٍ ومستخدم ومأمور، أما الآن وقد أصبحوا مسلمين، والتقوا بمن رأوا فقد أصبحوا في وضعٍ آخر، ابن رأس

السلطة وابن الخادم عنده في مستوىً واحدٍ، يُحكم له وعليه، والسيد والعبد في وضعٍ واحدٍ يُؤخذ له ومنه، والغني والفقير المعدم على صعيدٍ واحدٍ، كل في عمله مأمور، ووزنه فيما يُحسن «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً». وكان الشعور بالمسؤولية، وكان الإحساس بالمكانة وكان الإقدام على العمل، وكان العطاء، وكانت الحضارة.

كانوا يحبّون النظام، ولكن لا يمكنهم تطبيقه، فالكبير يتجاوزه، والصغير يُطبّق عليه، والرئيس يخترقه، والمرؤوس يُطبّق عليه، الغني لا يهتمّ به، والفقير مُكلّف بالحفاظ عليه، فأصبح كل يتهرّب منه، ويعمل على تجاوزه حتى عمّت الفوضى، واختلّ كل أمرٍ، وجاء الإسلام، واختلف الأمر، وتباين الوضع، فالناس كلهم ضمن النظام لا يخترقه إلا شاذّ، ولا يتجاوزه مُكلّف، تبدو معالمه في صفوف الصلاة، والاقتداء بإمامٍ واحدٍ، والركوع والسجود معاً، لا يُسابق الإمام أحد، ولا يتأخّر عنه فرد، وتبدو معالمه في الصيام في الإفطار بلحظةٍ واحدةٍ، والإمساك كذلك، والامتناع عن كل شيءٍ يدخل إلى الجوف، وتبدو معالمه في الزكاة، ومضي الحول على المال، والنسبة التي يؤدّيها المسلم، وتبدو معالمه في الحج، في الإحرام، والطواف، والسعي، والرمي لا تجد مُخالفةً في اتجاه سيرٍ، ولا نقصاً في عدد الأشواط، أو الجمرات، بل وفي كل حركةٍ. وهذا شأن كل مكلّفٍ بغضّ النظر عن الأنساب، والغنى، والمنصب، والمكانة، وطول الأجسام، واختلاف الألوان، وتباين الأجناس، وبالأساس لا توجد طبقات في المجتمع المسلم. هذا النظام الذي ساد قضى على الفوضى، وحثّ على الإتقان، والدقة، والتقيّد بالموعد، الذي هو أيضاً من صفات المسلم، وكان العمل المتقن، والإنتاج الدقيق، وكان الإبداع، وكانت الحضارة.

كان سكان جنوب شرقي آسيا يحبّون أن تعمّ المودة والمحبّة بينهم وأن يسود الوئام بين أفرادهم، ولكن لم يجدوا إلى ذلك سبيلاً، فالقوي يأكل الضعيف فيكون الحقد من المأكول، وصاحب المكانة يدوس على

البسيط، ويكون الضعفاء عند الشدائد، والغني يريد أن يستعبد الفقير، وتكون الحسرة عند من لا مال له، ورأس السلطة وحاشيته، والكهنة وأتباعهم فوق بقية الشعب يسخّرونهم، ويتخذونهم مطيةً، ويريدون أن يتصرّفوا بهم حسب أهوائهم ووفق شهواتهم، وهكذا يشعر المرء أنه يعيش بين ذئابٍ تنهشه وأنيابٍ تريد أن تمزّقه، وتكون الإحن، ويتولّد الحقد، وتُشحن النفوس بالضغائن. فلما عمّ الإسلام انتهى هذا كله، وأقبل الناس يطبّقون هذه التعاليم الجديدة بكل سرورٍ وبهجةٍ، كالإنسان الذي حصل على أمنيةٍ كان يحلم بها دائماً ويتمنّاها، ويشعر أن فيها سعادته، وفيها راحته، فعمّت المحبّة، وساد الوئام والألفة، وطُبّق النظام، وشاع العدل، وعُرفت المساواة، وانتشرت الحرية، وكانت الحضارة.

أحسّ سكان جنوب شرقي آسيا بعد انتشار الإسلام أنهم يعيشون في كنف الإنسانية، وبدأوا يشعرون بآدميتهم، فقد انتقلوا من الجاهلية إلى الإسلام، ومن الهمجية إلى الإنسانية، ومن البدائية إلى الرقي والحضارة، وأن هذه النقلة العظيمة إنما كانت نتيجة العقيدة الجديدة التي آمنوا بها، واتبعوا مبادئها.

هذا ما قدّمه الإسلام لسكان هذه المنطقة، ولغيرها ممن اتبعه، وهذه هي الحضارة: حرية، ومساواة، وعدل، ونظام، ومحبّة، إنها مبادىء عظيمة وأمور معنوية ترقى بالنفس البشرية فتدفعها للعمل والإنتاج، وتسمو بها فتحملها للتفكير والإبداع، وترتفع بها فتجعلها تحسّ بواجب الأخوة والانتماء للأمة الإسلامية، والحبّ لكل فردٍ منها كما يحبّ المرء لنفسه ولا يؤمن أحدكم حتى يحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه، وهذه هي الحضارة والارتقاء، وهذه هي بذرة السمو، وغرسة الاختراع.

فالحضارة اصطلاح معنوي تنمو وتترعرع بمقومات العدل، والمساواة، والحرية، والمحبّة، والنظام، وتورق، وتتفرّع أغصانها، وتزهر، وتثمر أشياء مادية، وإذا تعهدناها بالفكر، ورعيناها بالعلم والتجربة أنتجت،

وأعطت الابتكارات، ومختلف الاختراعات، ومع استمرار الرعاية والتعهّد يستمرّ العطاء، ويكون التطوّر العلمي، وتقدّم التجربة والابتكار.

وقبل أن يشتدّ عود حضارة الإسلام في جنوب شرقي آسيا، ويبدأ خيرها المعطاء جاءها سيل جارف من البحر دفعته أوربا إليها، وإن لم يستطع اقتلاع جذورها إلا أنه كسّر أغصانها بالقهر، ومنع عنها السقاية بالظلم فجفّت أوراقها وذبلت، ثم أخذت تتساقط، وحاول اجتثاثها بالقوة فلم يتمكّن، فكلّف المزارعين والمشرفين على السقاية باستمرار اتباع سياسة الظمأ حتى تموت الجذور، وبقي يتابع أولئك المزارعين والمشرفين فإذا تساهل أحدهم باتباع تلك السياسة أو أخذته الشفقة على زرعه والرحمة على شجره طُرد من حقله، أو دُفن في أرضه.

وهكذا بقي الزرع جافاً ذابلاً، والشجر أصفر تتساقط أوراقه وتموت أغصانه، ويطلب السقاية والرعاية، ويحتاج إلى الماء لتعود إليه الحياة من جديدٍ فجذوره ضاربة في الأرض حيّة، وسوقه باسقة فيها آثار رطوبةٍ، ودلائل نضرةٍ، ولكن يحول المزارعون دون الريّ، والحرّاس من أعلى يمسكون العصا يهشّون بها، ويخيفون من يُفكّر بالريّ.

ويشيع الحرّاس أن هذا الذبول من الإسلام، فإذا أردتم النضرة، ودعوة الخضرة فعليكم بترك ما كان سبب الجفاف وتراجع النمو، وإننا نحرص ونستعمل كافة الأسباب من أسمدةٍ ومنشّطاتٍ ولكن دون فائدة لوجود الإسلام. لقد استعملوا الروث الحيواني كسمادٍ دون السماح بالريّ فأثاروا الشهوة الحيوانية لدى فريقٍ فادعوا النمو والتطوّر، وأعلنوا أن هذا حضارة ومن الحضارة.

وأخذ الحرّاس يتخيرون من الأغصان اليابسة أسلحةً يضعونها بأيدي المزارعين ليحموا بساتينهم من أهلها، وليضربوا بها أي مزارع إن شذّ،

ويستعملها المزارعون بعضهم ضدّ بعض، لتأديب من جمح، وإعادته إلى حظيرته أو استبداله بآخر، وأثناء عملية التجارة ظهرت معهم بقايا الأخشاب فاستعملت للتدفئة والإنارة، وهكذا كان من التجارة وسائل بناء وإفادة ووسائل ضرب وتدمير وعدّوا كليهما حضارةً.

وشغل الحرّاس الأهالي بالقفز والرقص والغناء وسموه فنّاً، وبالتفلّت والعري ونعتوه تقدّماً، وبالفساد والعهر ووصفوه حريةً وحقاً، وألهوهم باللعب وقذف الطابة وسمّوه تطوّراً، وعلّموهم الكذب في وسائل الإعلام، وتغيير الحقائق، والتجسّس وقالوا عنه ذكاءً وبراعةً، وأعطوا هذا كله اسم حضارة. واتخذوا هذا جميعاً ليُبعدوا الناس عن التفكير بماضيهم المشرق والحضارة الحقيقية التي كانوا يعيشون في ظلّها، وعرفوا آثارها ونتائجها.

ليست الحضارة قفزاً ورقصاً، ولا قذفاً ولعباً، ولا وسائل إبادة الخلق وتدمير البشرية، ولا تجسّساً وكذباً، وتشويهاً للحقائق وإنما الحضارة شعور النفس بالراحة، والإحساس بالطمأنينة، ويتمّ هذا بالحرية، والمساواة، والعدل، والنظام، والصحّة، وتأمين ضرورات الحياة براحة، وإذا ما شعرت النفس بهذا انطلقت نحو الإنتاج، والعلم، والإبداع، والابتكار، والاختراع. ومن الطبيعي ألا تستطيع نفس أن تعيش في ظلّ التفرقة، والفوضى، والكراهية، ويُمارس عليها كل أنواع الضغط، وأشكال الظلم، وأصناف الجور، ثم يُطلب منها الإنتاج، والاختراع.

لقد عمل الذين جاءوا بالسيل الصليبي الاستعماري والذين كانوا معه كل وسائل الظلم، والإفقار، وجميع أسباب المرض والجهل حتى ضاق الناس ذرعاً بالحياة، ونسوا الماضي، وجهلوا الحقيقة، ولم تعد معرفتهم تتعدّى وسيلتهم لتأمين لقمة العيش، والهرب من القسوة، وطريقة العزلة.

وترك الصليبيون المستعمرون المنطقة بعد أن اطمأنوا على ما فعلوه، وبعد أن وجدوا من الأعوان من يسدّ مسدّهم إن غابوا، ويُنفّذ مخططهم إن

رحلوا، ويقبل توجيهاتهم وإن بعُدوا، ويأخذ بإرشاداتهم وهم في بلادهم مخففوا بذلك عن أنفسهم مغبة نقمة الأهالي، والصدام معهم، إذ تركوا الناس يُقاتل بعضهم بعضاً، ويتحجم ويتهم بعضهم بعضاً وهم في منأى يضحكون، مصالحهم تؤمَّن، ومخططاتهم تُنفَّذ، وأعداؤهم يقتلون، وقسم من هؤلاء الأعداء يُدافع عنهم، ويكفيهم مؤونة الصراع.

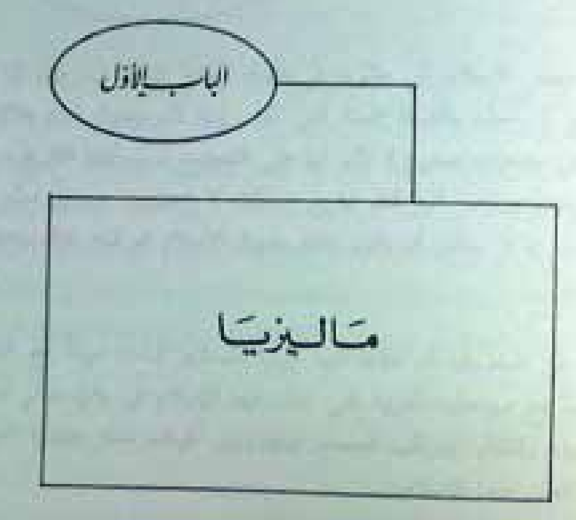
وطالت الأيام والحالة تسير على هذه الصورة، ولم يعد أهل العصر يعرفون إلا الواقع، ويسمعون شائعات الصليبيين الاستعماريين أن هذا التخلّف بسبب الإسلام، ويُردّد هذا المشرفون على البائس من أعوان الحرّاس، ومن ينتمون نسباً إلى الإسلام، لا عقيدةً وفكراً، وإنما يدعونه ادعاءً، وأنهم من أهله، وقد يُصدرون الفتاوى، ويُقدّمون الفقه حسب تحليلاتهم الإعلامية، وتعليقاتهم السياسية. ويقوم التخبّط السياسي، وتعمّ الفوضى الاجتماعية.

ونحن نريد أن نلقي ضوءاً على تاريخ هذه المنطقة نبيّن فيه، الواقع المعاصر، وأسباب هذا الواقع المرّ ليتعرّف الناس على الحقيقة، وعندها يمكنهم معرفة العلاج اللازم والدواء الشافي.

وتضم هذه المنطقة ثلاث دول إسلامية هي: ماليزيا، وأندونيسيا، وبروني.

ونرجو من الله أن نُوفّق في هذه المهمّة، وأن نُلهم الحقّ، وأن نسدّد الخطا، فهو نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٣ شعبان ١٤١٢ هـ
٦ شباط ١٩٩٢ م


الباب الأول
ماليزيا

لمحة عن ماليزيا قبل إلغاء الخلافة

وصل الإسلام إلى ماليزيا في القرن السابع الهجري، وإن كنا لا نستطيع أن نُحدّد بالضبط السنة التي انتشر فيها لأن وصول أفرادٍ قلائل، وتشكيل جماعاتٍ صغيرةٍ لا تأثير لها على المجتمع لا يُسجّلها التاريخ، بل لا يعرفها، وخاصة أنه كان تاريخ ممالك لا شعوب، وسجل دول لا دعوات، إذ لا يمكن أن يكون بداية وصول الإسلام هو قيام دولته وامتداد سلطانه.

من المعروف أن علاقة شبه جزيرة الملايو كانت قويةً مع الهند وخاصةً مع سواحلها الغربية التي انتشر فيها الإسلام في وقتٍ مبكرٍ نتيجة التجارة، وانتقال المراكب المستمر بينها وبين أطراف شبه جزيرة العرب التي انطلق منها الإسلام.

وكانت روابط شبه جزيرة الملايو متينةً مع جزيرة سومطرة المواجهة من ناحية الغرب، والتي وصل إليها الإسلام أيضاً لأن أطرافها الشمالية أقرب إلى الغرب حيث كانت تمخر السفن الإسلامية، وتتحكّم تلك السفن في طرق المحيط الهندي البحرية، وفي سواحله، وقواعده، ومراكزه، وبحاره، وينتقل المسلمون التجار والدعاة على سواحله يحملون مع بضائعهم العقيدة الإسلامية التي تتلاءم والفطرة البشرية، وتُعطي معاملاتهم وسلوكهم وأخلاقهم صفةً تختلف عما يتصف به بقية التجار، بل كان كل

تصرّف ينبع من تلك العقيدة. وكثيراً ما كان الدعاة يتخذون التجارة وسيلة ليتصلوا مع السكان وليدعوهم إلى الإسلام.

لقد وصل الإسلام إلى جزيرة سومطرة في القرن السابع الهجري، وعندما زار الرحالة الإيطالي (ماركو بولو) المنطقة عام ٦٩٢ هـ وجد التجار المسلمين في ميناء (برلاك) على الساحل الشمالي للجزيرة ذات الصلة الوثيقة بالملايو، ومن سومطرة انتقل الإسلام إلى الملايو.

وتقول إحدى الروايات: إن ميناء (ملاقا) الواقع على الطرف الغربي من بلاد الملايو قد وصل إليه الإسلام قبل هذه المدة، فتروي أن سفينة عربيةً قادمةً من (جدة) يقودها (سيدي عبدالعزيز) قد رست في ميناء (ملاقا) عام ٦٧٦ هـ، واستطاع ركابها أن يُؤثّروا على ملك (ملاقا)، فيعتنق الإسلام، وأطلقوا عليه اسم (محمد شاه)، وتبعه شعبه في اعتناق الإسلام، وبذا قامت أول دولةٍ إسلاميةٍ تعمل على نشر الإسلام فيما جاورها من البلدان، وفي غضون نصف قرنٍ أصبحت مدينة (ملاقا) مركزاً يشعّ الإسلام على المناطق المجاورة، فأسلمت (باهانغ)، وجنوبي الملايو.

ويُقال: إن حاكم مدينة (ملاقا) قد اعتنق الإسلام ليحصل على تأييد التجار المسلمين الذين حلّوا محلّ الهنادكة في الزعامة التجارية، إذ كان الحكام يُحاولون إرضاء التجار المسلمين لتوسعة الحركة التجارية في موانئهم بسبب غناهم، وقد كانت أموال المسلمين أكبر موردٍ لتلك الإمارات بسبب التجارة الواسعة التي تقوم فيها.

ويروى أن الإسلام قد انتقل من مدينة (باساي) في شمالي سومطرة إلى مدينة (ملاقا) بعد أن أسلم حاكمها ليتزوج أميرةً مسلمةً من (باساي) ذلك لأن المسلمة لا يسمح لها دينها بالزواج من غير مسلمٍ، وكان ذلك حوالي عام ٨٠٣ هـ، ثم اعتنق الشعب في (ملاقا) الإسلام بعد أن أسلم حاكمه.

وتذكر بعض الروايات أنه في القرن السابع الهجري قامت مملكة (تيماسيك) في سنغافورة، وفي أوائل القرن الثامن الهجري قامت في جزيرة (جاوه) إمبراطورية (ماجاباهيت) الهندوسية القوية التي استطاعت القضاء على مملكة (تيماسيك) - وكان الإسلام قد وطد دعائمه في أجزاء من شبه جزيرة الملايو - واستطاع ملك (تيماسيك) أن يُغادر سنغافورة مركز حكمه السابق، وأن ينتقل إلى مدينة (ملاقا) مع ألف وخمسمائةٍ من أفراد عائلته، وأن يُؤسّس هناك حكومةً، وقد اعتنق الإسلام بتأثير من اعتنقه من قبل سكان (ملاقا)، وقد أطلق على نفسه اسم (اسكندر شاه)، وكان ذلك في بداية القرن التاسع الهجري عام ٨١٧ هـ.

والخلاصة أن التجارة قد لعبت الدور الرئيسي في انتشار الإسلام في الملايو، ولم تكن التجارة هي الهدف الأساسي بل كانت الدعوة تسير إلى جانب التجارة، وإن وجد تجار همّهم الأول الربح، والدعوة ثانوية عندهم، أو يقتصرون في عملهم على ما يُحقّقون من أرباحٍ، ولكن كان هناك أيضاً دعاة تفرّغوا للعمل في سبيل الله، وهم إما من الذين كانت أحوالهم المادية تساعدهم، أو من الذين كانوا يكتفون بالقليل يحصلون عليه من بعض الأعمال التجارية على نطاقٍ ضيقٍ.

وقد كان ميناء (سري فيجايا) في شبه جزيرة الملايو أكبر مرفأ تصل إليه السفن الإسلامية في توجّهها نحو الشرق، وخاصةً بعد القرن الرابع الهجري عندما أُغلق ميناء (كانتون) الصيني بوجه التجار الأجانب نتيجة اضطراباتٍ وقعت في مملكة (تانغ) الصينية، وفي ذلك الوقت أصبحت مدينة (سري فيجايا) أبعد نقطة تصل إليها السفن الإسلامية شرقاً آنذاك، ورغم ما حدث في العالم الإسلامي من أحداثٍ جسيمةٍ في غزو المغول، وتدمير بغداد على يد (هولاكو) عام ٦٥٦ هـ، وسقوط الخلافة العباسية، والذي أدّى إلى تمزّقٍ سياسي كبيرٍ في عالم الإسلام إلا أن المسلمين قد بقوا سادة التجارة في المحيط الهندي.

ومن المحتمل أن يكون تجار جنوبي الهند هم الذين كان لهم الأثر الواضح في إسلام الشعب في شبه جزيرة الملايو، إذ أن المسلمين هناك يتبعون مذهب الإمام الشافعي، وهو المذهب المنتشر في جنوبي الهند، بينما كان أثر الكوجراتيين أقلّ حيث يتبعون مذهب الإمام أبي حنيفة الذي لم ينتشر في الملايو. كما أن الصوفية قد انتشرت هناك من جنوبي الهند، وليس من شبه جزيرة العرب، وقد يكون تجار غربي الهند وجنوبيها قد لعبوا دورهم معاً في الدعوة، وهذا لا ينفي أثر الدعاة العرب الذين ما انفكوا يفدون إلى البلاد بعد أن توقّفت الفتوحات الكبرى، وانصرف المسلمون إثر ذلك إلى نشر الدعوة عن طريق التجارة، والتنقّل لهذه الغاية.

وعندما سقطت مدينة (مالاقا) بأيدي المستعمرين الصليبيين من البرتغاليين عام ٩١٧ هـ، اختير مركز (أتشيه) في شمالي سومطرة ليكون مقراً للدعاة، وهكذا عاد لجزيرة سومطرة مركزها التجاري والإسلامي بعد أن فقدته مدة قرنين من الزمن وهما: الثامن والتاسع الهجريين لمصلحة مدينة (مالاقا).

وعن طريق التجارة تحدث العلاقات الحسنة، والصداقة، والاحتكاك مع السكان، ويكون إقناع الشعب للدخول في الإسلام، إضافة إلى الزواج الذي يتمّ بين التجار المسلمين وبين بعض الأسر وغالباً ما تكون الفتيات من العائلات المرموقة فتدخل الفتاة بالدين الإسلامي، وعن طريقها يعتنق أهلها وقومها عقيدتها لما يرون من معاملة كريمة وخلقٍ رفيع. كما أن هؤلاء التجار كثيراً ما كانوا يتخذون عبيداً يساعدونهم في شؤونهم التجارية وخدمتهم فيسلمون ويعتقونهم بعد إسلامهم، فيجدّون بالعمل ويخلصون، فتزيد مكانتهم في المجتمع. وإن اتصال التجار المسلمين غالباً ما يكون مع الأثرياء ومع الحكام، وهذا ما يُعطيهم مركزاً رفيعاً، ويُقدّم التجار للحكام خدمات، ويقابلهم الحكام بأحسن منها ردّاً للجميل، والحاكم يريد أن يظهر بموقع الأعلى، ويعطي حسب مكانته، كما يهدفون إلى زيادة نشاط

التجار، إذ أن أكثر موارد الإمارات كان يأتي عن طريق التجارة. ويتكلم الحاكم لغة التجار ليتمّ التفاهم بينهم، وليكونوا أقرب إلى نفوسهم، حيث تُقرّب اللغة بين الغرباء، كما يراعون تقاليدهم حتى يغدو بعض سلوكهم إسلامياً، وهذه المنزلة التي يصل إليها التجار تجعلهم يستطيعون معها التأثير على السكان، وجذبهم إلى الإسلام.

وقد كان انتشار الإسلام في الملايو وفي كل مناطق الشرق الأقصى سلمياً على عكس الطريقة التي سار عليها المستعمرون الصليبيون. وقد كانت الخلافة الإسلامية في هذه المرحلة في فترة غيابٍ عن الساحة، وكانت التجزئة والخلافات هي السائدة في أكثر أمصارها، وكان الدعاة المسلمون من أقاليم شتى، لذا لم يفكر المسلمون الذين حكموا تلك الأرجاء أن يربطوها بمركزٍ معين خارج المنطقة، وهذا عكس ما فعله الأوربيون الذين ربطوا المناطق التي سيطروا عليها ببلادهم الأصلية مباشرةً، وهذا ما أبعد عن المسلمين فكرة السيطرة وحبّ التسلّط فأقبل السكان نحوهم، على حين ابتعدوا عن الأوربيين، وقد يكون تصرّف المسلمين هذا نتيجةً للأوضاع السيئة التي سادت الدولة الإسلامية في مركزها لذلك كانت دعوتهم إلى إقامة إماراتٍ إسلامية مستقلةٍ يُطبّق فيها حكم الإسلام، بل ربما أصبحت فكرة دار الإسلام نظرية في رأي الكثيرين منهم، ولم تعد فكرة إقامة دولةٍ مركزيةٍ قويةٍ وتتبعها كل الإمارات الإسلامية على شكل ولاياتٍ، وتُحدّد حدود كل إمارةٍ حسب أصول السكان ولغاتهم، أو حسب الأرض وطبيعتها، لم تعد هذه الفكرة تخامر أذهان أمراء تلك الدول التي قامت آنذاك، واكتفى الحكام والأمراء من فكرة (دار الإسلام) بمعاملة المسلمين معاملةً حسنةً في إماراتهم بغضّ النظر عن مكان مولدهم، ومناطق تنقّلهم حيث إن جنسية المسلم هي عقيدته، ويعدّونهم من رعاياهم أينما كانوا.

ومما ساعد على انتشار الإسلام في الملايو بشكلٍ كبيرٍ ردّة الفعل

لقدوم المستعمرين الصليبيين، ومعاملتهم السكان معاملةً سيئةً، فانحاز الشعب إلى جانب المسلمين الذين وقفوا معهم موقفاً واحداً ضدّ أولئك المستعمرين الصليبيين الأوربيين، واشتكوا معهم في حربٍ طاحنةٍ في معظم جهات العالم من الأندلس حتى الشرق الأقصى.

لم تكن تلك الإمارات الإسلامية التي قامت في تلك المنطقة مستقلةً تماماً فهي لا تشمل إلا رقعةً صغيرة المساحة نسبياً، قليلة السكان بالمقارنة مع الدول الكبيرة، ولا مكانة للدول الصغيرة فلا بدّ لها من أن تجري في فلك غيرها أو تكون طعماً للغزاة، ومن هنا كان المسلمون أمةً واحدةً كي لا يطمع فيهم طامع، ولا يكونوا تبعاً لغيرهم، وكان على المسلمين أن يجتمعوا بعضهم مع بعض، ولكن أقاليمهم متباعدة، وديارهم نائية، وكان عليهم أن يرتبطوا مع دولة الإسلام غير أنها في غياب عن الساحة، لذا فإن كلّ إمارة كانت منعزلةً عن الأخرى، وتتبع مملكةً واسعةً، وهي مستقلة استقلالاً ذاتياً.

كانت إمارة (ملاقا) الإسلامية في أول عهدها تخضع لمملكة تايلاند، وتُؤدّي لها أتاوةً ذهباً مقابل استقلالها الذاتي، وتطبيق ما تشاء من قوانين ونظم على أفرادها، غير أنه في عام ٨٠٨ هـ زار هذه الإمارة الإسلامية الأمير الصيني المسلم المعروف باسم (تشنغ)، ووعد حاكمها بأن يوفّر له حماية امبراطور الصين من تهديدات تايلاند، وفيما إذا حاولت التعرض لها بسوء، فأعلن الحاكم عندها استقلال إمارته، وتميّزت دولته بشخصيتها الفكرية والسياسية، وأصبح يُجهّز السرايا، ويعدّ الجيوش للفتح ونشر الإسلام، واستطاعت إمارة (ملاقا) ضمّ المناطق المجاورة إليها، واحتواء منطقة (باهانغ)، واستمرت هذه الإمارة تؤدّي دورها حتى ابتليت بالاستعمار الصليبي.

تعاقب على حكم (ملاقا) سبعة حكام كان أبرزهم (منصور باشا) الذي دام حكمه تسعة عشر عاماً (٨٦٣ - ٨٨٢ هـ) وقد انطلقت جيوشه في

شبه جزيرة الملايو كاملةً، وحتى حدود بورما، وإلى أواسط سومطرة، وقد حمى العلماء، واعتنق في أيامه الإسلام معظم الشعب الملايوي، واستعملت الحروف العربية في الكتابة، وأصبح الإسلام قانون بلاده، ويمكن أن ندرك مدى التأثر النفسي والارتباط بالمسلمين خارج المنطقة من اتخاذ لقب تركي (باشا) حيث كانت الدولة العثمانية قد أخذت تبرز وكان السلطان محمد الفاتح ـ رحمه الله ـ قد فتح القسطنطينية قبل ست سنواتٍ فقط من تسلّم (منصور باشا) الحكم وذلك في عام ٨٥٧ هـ، كما أنه لم يتخذ لقب سلطان تقديراً للعثمانيين، واعترافاً بالتبعية الضمنية.

وقد قامت عدة إماراتٍ في شبه جزيرة الملايو في هذه المرحلة ومنها: قدح، بيرق، باهانغ، جوهور.

ووصل تأثير الإسلام إلى جزيرة (بورنيو) حيث ساد دولة (بروني) القوية نتيجة العلاقة التجارية مع الصين من جهةٍ ومع العالم الإسلامي في ناحية الغرب من جهةٍ ثانيةٍ. وعندما وصل الإسبان إلى شمالي جزيرة (بورنيو) عام ٩٢٧ هـ وجدوا حاكم (بروني) مسلماً.

الاستعمـــار:

لم تكن ما أطلق عليها بـ (الاكتشافات الجغرافية)، كما لم يكن الاستعمار إلا حرباً صليبية قامت بها أوربا ضد المسلمين، إذ قامت تلاحقهم بعد أن طردتهم من الأندلس لتحيط بهم، وتحاول القضاء عليهم.

وإذا كانت الاكتشافات والاستعمار قد حملا بعض الجوانب الاقتصادية إلا أنهما بالواقع كانا يتستران به، وقد أعلن ذلك الأوربيون ودوّنوه، ولما كانوا قد أصبحوا أصحاب القوة والنفوذ والسيطرة والهيمنة فقد فرضوا ذلك على الناس، ووضعوه ضمن المناهج، ودرّسوه، واقتنع به الضعفاء والمستضعفون حتى غدا شبه حقيقة، فالغالب يفرض عادةً ما يريد والمهزوم يقبل ما يُعطى له إن لم يكن موجّه يُنبّهه، أو محرّك يُوقظه، وكان

المسؤولون عن المسلمين - مع الأسف - هم الذين يتولّون منافع الأوربيين أكثر من المستعمرين الصليبيين أنفسهم عوضاً من أن يُوجّهوا شعوبهم، لذا ليس غريباً أن نصل إلى ما وصلنا إليه. والواقع أن رائحة الصليبية كانت تملأ جو تلك المراكب التي انطلقت عليها طلائع الصليبية والذين أسموهم بالمكتشفين، كما كانت تخيم على حملات المستعمرين وشركاتهم الاستعمارية.

الاستعمار البرتغالي:

انطلق المستعمرون الصليبيون البرتغاليون من قاعدتهم «غوا» على سواحل الهند الغربية، ووصلوا إلى ملاقا عام ٩١٥ هـ، وقاموا بهجوم عليها، ولكنه فشل، وبعد عامين أعاد الصليبيون البرتغاليون الكرّة، وقاموا بهجومهم الثاني، وقبل الهجوم ألقى قائدهم «البوكرك» خطاباً جاء فيه: (الأمر الأول هو الخدمة الكبرى التي ستُقدّمها للرب عندما نطرد المسلمين من هذه البلاد، ونُخمد نار هذه الطائفة المحمدية حتى لا تعود للظهور بعد ذلك أبداً، وأنا شديد الحماسة لمثل هذه النتيجة، فإذا استطعنا الوصول إليها فسيترك المسلمون الهند كلها لنا، إن غالبية المسلمين - وربما كلهم - يعيشون على تجارة هذه البلاد، ولقد اغتنوا، وأصبحوا أصحاب ثرواتٍ ضخمةٍ، و(ملاقا) هي مركزهم الرئيسي، فمنها ينقلون كل عام التوابل والأدوية إلى بلادهم دون أن نستطيع منعهم، فإذا تمكنّا من حرمانهم من هذه السوق القديمة لا يبقى لهم ميناء واحد أو محطة واحدة مناسبة في كل هذه المنطقة ليستمروا في تجارتهم، وأؤكد لكم أنه إذا استطعنا تخليص ملاقا من أيديهم فستنهار القاهرة، وبعدها تنهار مكة نهائياً، وعلى البندقية (فينيسيا) بعد ذلك أن ترسل تجارها إلى البرتغال، إذا أرادت شراء التوابل).

وكانت أوربا الصليبية تنتظر نتيجة الهجوم على (ملاقا)، وسقطت (ملاقا) عام ٩١٧ هـ بيد البرتغاليين، وكان لهذا السقوط أثر كبير في أوربا

حتى استدعى الأمر إلى إقامة «قداس شكر» في روما عام ٩٢١ هـ، وذكر (كاميلو بورتيون) في الخطبة التي ألقاها أمام (ليو العاشر) أن هذه المعركة ستُسهّل استعادة القدس، وفسّر كيف أن الصليب قد وصل إلى أماكن بعيدة، واتهم حاكم (ملاقا) بأنه مسلم متعصّب يكره النصارى، وينادي بحربٍ صليبيةٍ جديدةٍ لاحتلال القدس.

وكتب «بيرس» لملك البرتغال «عمانويل» بهذه المناسبة يقول: (إن البوكرك يُقاتل ضد محمد، ومن الواضح أن قوة الرب تساعده، لأن الربّ يرغب أن تترسّخ جذور النصرانية في سائر مملكتك. ويقول: ويقدر ما لـ (ملاقا) من فائدةٍ دنيويةٍ فإن لها الفائدة الدينية نفسها فإن محمداً محاصر، ولا يستطيع أن يتوسّع بعد الآن بل سيهرب بأسرع ما يمكن).

عمد الصليبيون البرتغاليون إلى استعمال القوة الوحشية ضد المسلمين، دون أن يكون لهم أي رادع، وصاحب سيطرتهم على (ملاقا) نشاط تنصيري مُركّز، وهذا ما دفع المسلمين للقيام بردة فعلٍ والنشاط بالدعوة إلى الإسلام.

وكان أول عملٍ قام به البرتغاليون الصليبيون بعد استيلائهم على (ملاقا) بناء حصنٍ بحجارةٍ انتزعوها من قبور المسلمين، ثم قاموا بإعدام دفعات متتالية من الأهالي. وقام زعيم البحرية مع بحارته بأعمال القرصنة في المحيط الهندي فانقلب الأمن فيه إلى خوفٍ. كل هذا جعل الثورات تقوم ضدّ الاستعمار الصليبي البرتغالي الأمر الذي أضعفه، وخاصةً أن سكان البرتغال قليلو العدد حيث لا يستطيعون مع هذه القلّة وضع جيشٍ كبيرٍ في كل منطقةٍ من المناطق الواسعة التي سيطروا عليها في إفريقية وآسيا. ومما زاد في ضعف البرتغاليين أن إسبانيا كانت قد احتلت أراضيه عام ٩٨٩ هـ، للخلافات الناشبة بين الدولتين فأصبحت المستعمرات البرتغالية كلها تتبع إسبانيا، وإن كان الجنود الذين يحمونها برتغاليين.

الاستعمار الإسباني:

وتمكّن الإسبان من اجتياز المحيطين الأطلسي والهادي والوصول إلى إمارة راجا سليمان (الفليبين) بإمرة (ماجلان) الذي أعلن صليبيته، وأراد تنصير السكان فقتلوه، وتابع نائبه (دل كانو) السير فوصل إلى جزيرة (بورنيو)، وجزر (الملوك) ورجع بعدها إلى إسبانيا عن الطريق التي عرفها البرتغاليون وسيطروا عليها، وأخذت الحملات الإسبانية تتوالى على الفليبين للانتقام والسيطرة.

وعند وصول الإسبان إلى المشرق كان التجار المسلمون من جزيرة (بورنيو) يقومون بتجارةٍ نشطةٍ والحجِّ مع بقية الجزر، وربما كانوا المسيطرين الوحيدين على التجارة الخارجية لتلك الجزيرة، كما أن الدعاة إلى الإسلام كانوا يبذلون جهوداً واسعةً للدعوة، والتوعية عن أهداف المستعمرين الصليبيين، وعملهم ضدّ الإسلام، وحقدهم الشديد، كما إن إمارة (بروني) قد أطلقت صيحة الدعوة لإسلام جاراتها.

وكان مسلمو (بورنيو) يمدّون يد المساعدة للمسلمين في القسم الجنوبي من الفليبين بعد أن توقّف التوسّع الإسلامي في الجزر الشمالية نتيجة احتلال الإسبان لمدينة (مانيلا)، وعندما وصلت هذه المعلومات لحاكم الفليبين الإسباني (فرنسيسكو دي سندي) كتب إلى سلطان (بورنيو) (سيف الرجال) يطلب منه التوقّف عن إرسال الدعاة إلى (الفليبين) وأواسط (بورنيو)، وأن يقبل منصّرين كاثوليك في (بورنيو)، ولكن هذا الطلب قد رفض بحزمٍ، وكان ذلك عام ٩٨٧ هـ. ولم تستطع إسبانيا أن تقوم بردِّ فعلٍ لعدم الإمكانات لديها آنذاك.

واحتلت إسبانيا البرتغال، ولكنها لم تستطع أن تحلّ في المستعمرات محلّها لأن الأسطول الإسباني قد تحطّم في معركةٍ شهيرةٍ مع إنكلترا عام ٩٩٧ هـ، وهذا ما هيأ الجو لدولٍ أخرى أن تتقدّم نحو الساحة، وقد خلت

تقريباً، أو إن ما فيها من قوةٍ لم تعد مخيفةً، كما أن الطريق هناك لم تعد سرّاً، وخشيت أوربا الصليبية أن تفقد ما حصلت عليه، وأن يقوم سكان المستعمرات البرتغالية والإسبانية بردّة فعلٍ يلقون فيها المستعمرين الصليبيين بالبحر، بل وتنطلق حركة جهادٍ ضدّ أوربا تدعم ما يقوم به العثمانيون من تقدّمٍ في أوربا الشرقية، لذا أسرعت دول أوربا البحرية لتسدّ ذلك الفراغ، وإن كان قد حصل بينها نزاع على الاستغلال وعلى الاستئثار ببسط النفوذ، وهذا ما جعل الناس يظنون ـ خطأً ـ أن أهداف الاستعمار لم تتعدّ النواحي الاقتصادية، لما حدث بين أولئك المستعمرين من منافسات.

الاستعمار الهولندي:

كانت هولندا في أوربا في حربٍ مع الإسبان سادتها وحكامها السابقين، ولكن لم تعد تخشى أسطولهم الذي تحطّم في حربهم مع الإنكليز، فأصبحت السفن الهولندية بعدها تنتقل في تلك البحار دون خوفٍ من منازعٍ قوي.

اتجهت أربع سفنٍ هولنديةٍ نحو الهند عام ١٠٠٤ هـ، وبعد عامٍ وصلت إلى سومطرة وجاوة لأول مرةٍ، وحدث بينهم وبين الأهالي معارك، كما حدث مع البرتغاليين من قبل، وحاول البرتغاليون مقاومة الأسطول الهولندي فأمروا بواخرهم بالتحرّك من (مالاقا) و(جاوه) لهذا الغرض، وعدّوا كل سفينة لا تتبعهم غنيمةً لهم يأخذونها، ومنها السفن الأندونيسية، فاصطدم البرتغاليون مع الأندونيسيين، وعجز الأسطول البرتغالي عن تحقيق غايته، وفي الوقت نفسه عدّ الأندونيسيون الهولنديين حلفاء لهم ضدّ البرتغاليين، وهكذا بدأت البرتغال تتزحزح عن مواقعها في تلك الجزر، وإن احتفظت بمركز (مالاقا) مدة أربعين سنة أخرى إلا أنها بقيت ضعيفةً لا يهتم بها أحد.

بدأت هولندا تشدّ قبضتها على المنطقة، وأسست شركة الهند

الشركة الهولندية عام ١٠١١ هـ على غرار شركة الهند الشرقية الإنكليزية التي تأسست عام ١٠٠٨ هـ، ولكن الشركة الهولندية كانت أقوى، وأكثر نفوذاً لأنها ذات مال أوفر، وتنظيم أكبر، ووجدت الفرصة مناسبة لها للعمل لانشغال إنكلترا في حروبها مع الإسبان آنذاك، كما أن هولندا قد اتجهت إلى تلك المنطقة بكليتها بعد أن انهارت تجارتها مع الهند بسبب منافسة إنكلترا وفرنسا لها، وقد أحسّت بالثراء وضرورة الاستمرار بالاستعمار.

ظهرت المنافسة بين هولندا وإنكلترا في المنطقة، وكانت النتيجة أن اضطرت هولندا إلى إلغاء كل احتكاراتها في تلك الجهات، ولكنها كانت قد احتلّت (مالاقا) عام ١٠٥٢هـ، مع أن أمرها قد بدأ بالضعف بسبب الوضع الإسلامي. وأخيراً احتلّت فرنسا الأرض الهولندية في أوربا عام ١٢١٠ هـ، فضعف أمر هولندا نهائياً وزالت، واستلمت (مالاقا) للإنكليز.

انتهت الحرب بين هولندا وإنكلترا أيام حروب نابليون، وبعد هزيمة نابليون رجعت هولندا دولةً من جديد، فعادت حكومتها واستولت على ممتلكات الشركة الهولندية سابقاً، ولكن لم تعد إلى مركز (مالاقا) إلا في مناسبتين لمدةٍ محدودةٍ في كل مرة، ثم تنازلت عنها نهائياً عام ١٢٤٠ هـ مقابل إعطائها مركزاً في غربي جزيرة سومطرة.

الاستعمار البريطاني:

بدأت المصالح البريطانية في بلاد الملايو من الناحية التجارية كما بدأت المصالح البرتغالية والهولندية من قبل، ففي النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري كانت شركة الهند الشرقية البريطانية بحاجةٍ إلى مركزٍ لتجارتها مع الصين، وكانت أول محاولةٍ لإقامة هذا المركز في جزيرة (بورنيو)، وكان هذا الجزء يتبع لسلطان (صولو)، وصولو مجموعة جزر في جنوبي الفليبين، وكان هذا السلطان قد وقع في أسر البريطانيين

عندما استولوا على مدينة (مانيلا)، وقد أطلقوا سراحه، وتنازل للشركة عن منطقة في شمالي جزيرة (بورنيو) لتُقيم عليها مركزاً لتجارتها، ولكن هذا المركز كان خاسراً فلم يعوّض تكاليف إقامته.

وعملت الشركة بعدئذٍ لإقامة قاعدةٍ لها في شبه جزيرة الملايو، وقد تمكنت من ذلك بسهولة إذ تملّك (فرنسيس لايت) باسم الشركة جزيرة (بينانغ) التي تخصّ إمارة (قدح) وذلك عام ١٢٠١ هـ، وبعد خمسة أعوام حاولت إمارة (قدح) استعادة الجزيرة، فوافقت الشركة على أن تدفع لسلطان إمارة (قدح) وخلفائه من بعده مبلغ عشرة آلاف دولار ماليزي سنوياً مقابل اقتطاع جزيرة (بينانغ)، وكذلك فإن الشركة تمكّنت من شراء ميناء سنغافورة عام ١٢٣٤ هـ.

وهكذا صار للشركة الهند الشرقية البريطانية ثلاثة مراكز تجارية في جنوب شرقي آسيا وهي: مالاقا، وبينانغ، وسنغافورة فوحّدتها بعضها مع بعض عام ١٢٤١ هـ، وألّفت منها مستعمرةً للأفواج القادمة من بريطانيا إلى جنوب شرقي آسيا بقصد الإقامة لأهداف صليبيةٍ واقتصاديةٍ، وأصبحت هذه المستعمرة تُدار من قبل حكومة الهند. وفي عام ١٢٨٤ هـ سُلّمت المستعمرة إلى وزارة المستعمرات البريطانية.

اتخذ البريطانيون طريق المكر في الإدارة فلم تتدخل أول الأمر في شؤون الحكومات الملايوية المحلية خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري لا شركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت لها السيطرة في بداية الأمر ولا الحكومات المتعاقبة على السلطة في بريطانيا بعد أن سلّمت المستعمرة إلى وزارة المستعمرات البريطانية، غير أن السياسة قد تغيّرت بعد أن استقرّ الوضع للبريطانيين، وغدوا دون منافسين.

أخذ الاستعمار البريطاني منذ عام ١٢٩١ هـ (١٨٧٣ م) بتوسّع في شبه جزيرة الملايو، وقد تكرّس على شكل معاهدات مع سلاطين الولايات

أو الدويلات في شبه الجزيرة كلها حيث غدوا حكاماً محليين يرتبطون بالنفوذ البريطاني ويخضعون له. وفي عام ١٢٩٤ هـ (١٨٧٦ م) جرت مفاوضات بين البريطانيين وبين حكام ولاية (بيرق) وعقدت معاهدة بين الطرفين كان الهدف منها أن يأخذ سلطان (بيرق) برأي المقيم العام البريطاني، ويعمل بموجبه في كل الأمور خلا ما يمسّ الإسلام والعادات الملايوية، على أن العادات غالباً ما تنبع من العقيدة. وفي العام نفسه دخل سلطان (سلانغور) في معاهدةٍ مشابهةٍ، وقبل بالمقيم البريطاني في ولايته، وكذلك اتخذت ترتيبات مشابهة فيما بعد مع سلاطين (نيغري سمبيلان) و(باهانغ).

ثم راحت بريطانيا تجمع هذه الإمارات وتُقسّمها كما تشاء، وكما يحلو لها وتقتضيه مصلحتها الاستعمارية، ففي عام ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ م) شكّلت اتحاداً من كلٍ من (بيرق) و(سلانغور) و(نيغري سمبيلان) و(باهانغ)، وأصبحت هناك الولايات الأربع ذات مقيمٍ عامٍ بريطانيٍ واحدٍ، وحكومةٍ مركزيةٍ واحدةٍ.

وقبلت ولاية (جوهور) الحماية البريطانية عام ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥ م). وبموجب معاهدة (بانكوك) عام ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م) سلّمت (تايلاند) كل حقوق السيادة، والإدارة، والحماية، والسيطرة على الدول الشمالية الأربع وهي: (كيلانتون) و(تريغانو) و(بيرليس) و(قدح) إلى البريطانيين. وعلى الرغم من أن شروط المعاهدة المعقودة مع سلاطين هذه الدول كانت مشابهة تماماً لشروط المعاهدات السابقة في ولايات شبه جزيرة الملايو الأخرى فإن هذه الدول قد بقيت خارج الاتحاد السابق، وإن شكّلت فيما بينها اتحاداً عرف باسم (اتحاد الملايو). وقبلت كل دولةٍ منها في الوقت نفسه مستشاراً بريطانياً لديها. ولم تصبح أية ولايةٍ من هذه الولايات الملايوية مستعمرة بريطانيةً بل بقيت السيادة في كلٍ منها إلى سلطانها رغم

وجود رباطٍ إداري بين الولايات والجاليات البريطانية المقيمة فيها، حيث كان المفوض السامي لدول الملايو حاكماً لهؤلاء المقيمين.

وكانت هناك مجموعة ثالثة من دول الملايو سمتها بريطانيا (مستوطنات المضيق)، وتشمل: (بينانغ) و(ملاقا) و(ويلسلي).

وأما بقية الولايات الملايوية وهي (جوهور) فقد عقدت بريطانيا عام ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م) معها معاهدةً جديدةً قبل بموجبها السلطان مستشاراً عاماً بريطانياً.

وفي شمالي جزيرة (بورنيو) كانت سلطنة (بروني) قويةً، ولكن لم يبتدىء القرن الحادي عشر الهجري حتى تقلّصت سلطتها إذ أقام الهولنديون مراكز تجارية لهم على أرضها، ثم اقتصرت هذه المراكز على (ساراواك) وأجزاء من (بورنيو الشمالية)، ومع ذلك فقد بقيت السلطنة قويةً حتى منتصف القرن الثالث عشر الهجري، وكان سلطانها يشمل: أرض دولة (بروني) الحالية، و(بورنيو الشمالية) وبعض أراضي (ساراواك).

تدخّل المغامر البريطاني (جيمس بروك) عام ١٢٥٩ هـ في خلافٍ نشب بين نائب السلطان في (بروني) والثوار الملايويين وملاك الأراضي فكافأه السلطان على جهوده وإمكانياته في تهدئة الوضع بأن عيّنه حاكماً على (ساراواك) عام ١٢٦٩ هـ، ثم عيّن البريطانيون قنصلاً لديه. ثم تنازل سلطان بروني للبريطانيين عن مراكز لهم في شمال شرقي (بورنيو) نتيجةً للأعمال التي قاموا بها. كما تنازل سلطان (صولو) عن مراكز أخرى لهم عام ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ م). ثم تأسست شركة (شمالي بورنيو) البريطانية عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م)، وأخيراً توطّد سلطان البريطانيين على الجزيرة كافةً عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨م) عندما أصبحت (بورنيو الشمالية) و(بروني) و(ساراواك) مشمولة بالحماية البريطانية، ومقسّمة إلى أجزاء حسبما تقتضيه مصلحة بريطانيا الاستعمارية الصليبية.

وهكذا خضعت ماليزيا للاستعمار البريطاني بسبب ضعف السلاطين، وتفرّق كلمة المسلمين، وعدم وعيهم لأساليب المستعمرين الصليبيين، وقوة الأعداء المادية، وأخذت الحياة الإسلامية تنسحب تدريجياً من المجتمع أمام طغيان الجاهلية التي ملكت رصيداً قوياً من التفوّق العسكري، والعلمي، والمادي، والتي أذلّت المسلمين، وعملت على إضعافهم، فلم يستطع المسلمون الذين أذلّهم تفوّق الجاهلية المادي أن يقفوا طويلاً أمام طوفانها فأخذت تتحكم في البلاد، وتنشر الفساد، ويزداد أثرها يوماً بعد يوم مع انحسار الإسلام من المجتمع وتحكّم المادة، فانصرف أكثر الناس إلى تأمين المكاسب والأرباح، وقد يستمرّ هذا الوضع إن لم ينتشر الوعي، ويعرف الناس واقعهم الحقيقي وأساليب المستعمرين الصليبين وأهدافهم التي يرمون إليها، ويحاول الأعداء أن تستمر هذه الحال لتبقى لهم السيطرة، ويبقى لهم النفوذ. ولكن سيزول هذا. بإذن الله . بوعي المسلمين، وتمسّكهم بعقيدتهم، وقد يعودون إلى ذلك بعد الخواء الفكري والتعب النفسي الذي بدأوا يحسّون به بسبب بُعدهم عن الدين، فليست المادة كل شيء في الحياة، وقد بدأت تظهر بعض الحركات تُنفّس عن الكرب، ولكنها لا تلبث أن تفشل بسبب ضعفها، وعدم الاستعداد الكافي مادياً ومعنوياً، وبسبب تكالب الدنيا على المسلمين، من أصحاب الأنظمة الوضعية، وأصحاب الأهواء والشهوات، وأصحاب الأطماع، ومن المتزلّفين والمنتفعين، من أصحاب الأفكار والمبادئ الأخرى، وممن ينتمي إلى الإسلام، ولا يلتزم به، من الذين يجرون في فلك غيرهم من الدول الكبرى، ومن وضعته مكانها لِيُؤدّي دورها محلّها، ويُنفّذ مخططها، ويُطبّق منهجها، وقد يُعلن مع ذلك عداوته لها، والحرب عليها، ويدعي صدق ادّعائه، وصحة انتمائه، ودعوته لذلك.

الفصل الأول

ماليزيا من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُلغيت الخلافة بتاريخ ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) فزال الرابط المعنوي الذي كان يجمع المسلمين، وانتهى آخر خيط كان يصل بين الأمصار الإسلامية، فاتجه كل مصر نحو مُشكلاته الخاصة يُحاول العمل على حلّها. وكانت بريطانيا قد فرضت سيطرتها التامة على الولايات الماليزية كلها سواء أكان ذلك في شبه جزيرة الملايو أم في جزيرة بورنيو وبسطت حمايتها عليها، وجزّأتها بالشكل الذي يحلو لها وحسبما تقتضيه المصلحة الاستعمارية الصليبية. وقد كانت تلك الولايات مُقسّمةً ومجتمعة على النحو الآتي:

١ ـ اتحاد يضمّ الولايات الأربع الآتية: بيرق، سالانغور، نيغري سمبيلان، باهانغ، وقد قام هذا الاتحاد منذ عام ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ م)، ولهذا الاتحاد حكومة مركزية، ويُشرف عليها مقيم بريطاني واحد.

٢ ـ اتحاد الملايو: ويضمّ الولايات الأربع الشمالية وهي: بيرليس، قدح، كيلانتون، ترينغانو، وقد قام هذا الاتحاد حسب معاهدة بانكوك عام ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م)، وفي كل ولاية مستشار بريطاني، وتعد الولاية ذات سيادة، وتخضع لسلطانها. أما الجالية البريطانية فتتبع للمفوض السامي.

٣ـ مستوطنات المضيق وتشمل: بينانغ، مالاقا، ويلسلي.

٤ـ محمية جوهور: وقد قبل سلطانها بجانبه مستشاراً بريطانياً بعد عقد معاهدةٍ معه عام ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م).

٥ـ محمية ساراواك: وتخضع للحماية البريطانية منذ عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م).

٦ـ محمية بورنيو الشمالية: وتخضع للحماية البريطانية منذ عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م).

وأخذت بريطانيا تُطبّق سياستها الاستعمارية الصليبية، فتقرّب غير المسلمين من هندوسٍ، وبوذيين، وهم ذو نسبةٍ كبيرةٍ نسبياً، وتُقصي المسلمين عن أعمال الدولة، وتضع غيرهم مكانهم، وتستولي على أملاكهم، وتضغط عليهم، وتفسح المجال على نطاقٍ واسعٍ للإرساليات التنصيرية، وتُقدّم لهذه الإرساليات كل ما تحتاج إليه، والمسلمون فقراء، ضعفاء، جهلة لا يستطيعون أن يقوموا بأي ردّ فعلٍ، أو يقفوا في وجه أي قرارٍ أو مخططٍ، فكانوا أقرب إلى الاستسلام، واستمرّ ذلك حتى الحرب العالمية الثانية.

الحرب العالمية الثانية:

دخلت اليابان الحرب إلى جانب دول المحور، واستطاعت القيام بحربٍ خاطفةٍ باحتلال جنوب شرقي آسيا، وكان من بين ما احتلته جزيرة بورنيو، وشبه جزيرة الملايو بعد حملةٍ دامت أكثر من شهرين من الزمن وذلك في ٢٠ ذي القعدة ١٣٦٠ هـ (٨ كانون الأول ١٩٤١ م)، كما استولت اليابان على سنغافورة معقل القوات البريطانية في المنطقة في ٢٩ محرم ١٣٦١ هـ (١٥ شباط ١٩٤٢ م). وقد قضى هذا الاحتلال الياباني على فكرة تفوّق الرجل الأبيض التي حاول المستعمرون الصليبيون ترويجها بين سكان المناطق المستضعفة وقد قبلها أولئك الذين أُصيبوا بالهزيمة النفسية،

كما حطّم هذا الاحتلال الضغط الذي كان الحكم البريطاني الاستعماري الصليبي يُمارسه، وشعرت بريطانيا بالخزي أمام السكان إذ كانت تُهدّد المنطقة كلها بقوتها المزعومة، وادعاءاتها الواسعة أمام الشعوب المغلوب على أمرها.

وضعت البلاد تحت الإدارة العسكرية اليابانية فعيّنت هذه الإدارة رؤساء يابانيين لمختلف دوائر الدولة غير أن مهمتهم لم تكن أكثر من الإشراف، حيث كان الموظفون الملايويون يقومون بأعمال الإدارة المحلية الفعلية، وبهذا فقد تمرّس السكان على القيام بالإدارة، وبرهنوا على مقدرتهم في إشغال المراكز التي كان يشغلها البريطانيون من قبل، وشعروا بالثقة بالنفس، وأنهم في غنىً عن الدخلاء الذي يجب طردهم، وأن ما كانوا يشعرون به لم يكن سوى ضعف، ونتيجة الدعاية والتصرّف الاستعماري الذي قتل الروح المعنوية في نفوس السكان.

ولم يكن اليابانيون أرحم من غيرهم من المستعمرين، فالاستعمار هو الاستعمار، وعدوّه الأول هو الإسلام، ولا يختصّ بلونٍ أو جنسٍ، وإنما النفس البشرية قد جبلت على الغطرسة والسيطرة إن وُجدت في وضعٍ يُمكّنها من ذلك، ولم يكن لديها وازع يردعها أو وازع يمنعها، لذا كان الدين يُهذّب النفس البشرية، ويجعلها تشعر بشكلٍ مستمرٍ بمراقبة الله لها، حيث يطلع على ما تخفي وما تُعلن، وهذا ما يزرعه الإسلام في نفوس أبنائه، ولهذا خلت الفتوحات الإسلامية من أية صفةٍ امتاز بها المستعمرون سواء أكانوا صليبيين كالأوربيين أم وثنيين كاليابانيين إلا أنهم جميعاً متسلّطون مستبدّون أعداء للإسلام، وإن كانت العداوة تختلف نسبياً بين استعمارٍ واستعمارٍ إلا أن بعضهم يحمل حقداً دفيناً، ويرمي إلى أهدافٍ يريد تنفيذها، ويضع المخططات لتحقيق ذلك، وآخر يُعادي دون حقدٍ ومن غير مخططاتٍ عدائيةٍ.

وانتهت الحرب العالمية الثانية وهُزمت اليابان مع دول المحور، واضطرت للانسحاب من المناطق التي دخلتها، ومن بينها دول الملايو، ورجعت إنكلترا إلى قواعدها السابقة، ولتحلّ محلّ اليابانيين الذين غادروا المنطقة.

عودة بريطانيا:

عادت بريطانيا إلى الملايو بعد هزيمة اليابان، ومع أنها تحمل الخزي حيث لم تستطع الدفاع عن مستعمراتها رغم أنها كانت تتبجح بالقوة أمام الشعوب المستضعفة، وعادت كذلك متكبرةً فإنها قد انتصرت مع حلفائها على أعدائها، ومنهم اليابانيون الذين احتلّوا بلاد الملايو، ولكي تخفّف من ذلّ ما لحقها من عار الخروج والهرب من المنطقة أمام اليابانيين جاءت تعرض قيام وحدةٍ ملايوية مركزية محلّ النظام الذي كان سائداً قبل الحرب والذي كان يتألف من دولٍ الحماية كاتحاد دول الشمال، واتحاد الملايو، ومن دولٍ غير الحماية كمحمية جوهور، وكان من المفروض وحسب هذا المشروع فإن مالاقا، وبينانغ، وويلسلي أي مستوطنات المضيق وبقية المحميات يجب أن تكون ضمن هذا الاتحاد، ولكن بريطانيا لم تفعل ذلك، إلا قصدت بالاتحاد فقط دول اتحاد الشمال (بيرق، سالانغور، نيغري سمبلان، باهانغ)، ودول اتحاد الملايو (بيرليس، قدح، كيلانتون، تريغانو)، ومحمية جوهور.

أما مستوطنات المضيق فقد عدّتها أرضاً بريطانيةً، مع الوعد بإجراء انتخاباتٍ متى سمحت الأوضاع، وكانت الظروف مواتيةً، وهذا اصطلاح مرن يحتاج إلى مدىً غير محدد.

وأما سنغافورة فقد أصبحت مستعمرةً منفصلةً بحجة وجود المخازن والمستودعات القائمة فيها، وبسبب اقتصادها الخاص الذي يُعدّ حراً.

وأما ساراواك فقد رجع حاكمها إليها، واستأنف حكمه فيها بعد زوال الاحتلال الياباني، وقد قبل أن تدخل محميته السابقة تحت سلطان التاج البريطاني، وهكذا تحوّلت ساراواك إلى مستعمرةٍ بعد أن كانت محميةً، بعد أن وافق مجلس المحمية على ذلك.

وفي الوقت نفسه حوّلت بورنيو الشمالية إلى مستعمرةٍ بعد انتهاء حكم الإدارة العسكرية البريطانية. وبذا اقتصر مشروع الاتحاد على دول شبه جزيرة الملايو دون الجزر المحيطة بها مثل بينانغ، وسنغافورة، ودون المواقع ذات الأهمية الخاصة مثل مالاقا.

في ٢٦ رمضان ١٣٦٤ هـ (٣ أيلول ١٩٤٥ م) أعطت الخزانة البريطانية موافقتها على سياسة اتحاد الملايو بعد عودتها إليها بعد الحرب، كما وافقت على إرسال بعثة (ماك ميشيل).

وفي ١٧ محرم ١٣٦٥ هـ (٢١ كانون الأول ١٩٤٥ م) أذعن كل السلاطين للشروط الجديدة التي فرضتها عليهم بريطانيا، وإن كان بعضهم قد أبدى بعضَ التحفّظات غير أنهم كانوا راغبين بإظهار الإخلاص التام للبريطانيين. وأُلغيت كل المعاهدات التي كانت عبر السنوات التي مضت، والتي كان فيها البريطانيون يعترفون بها بحقوق السلاطين، وأصبح الآن دور البريطانيين فقط مساعدة السلاطين لحكم بلادهم، وإن كان الواقع يُشير إلى تلقّي التوجيه، وطلب تنفيذ ما تراه الدولة التي كانت صاحبة السيادة، وتعدّ نفسها أنها هي التي مكّنت لهم، وسلّمتهم المناصب التي يشغلونها الآن، وربما كانوا يُقرّون بذلك ويعترفون.



مصور رقم [1]

ولكن مشروع الاتحاد هذا لم يوضع موضع التنفيذ نتيجة المقاومة العنيفة التي أبداها السكان ضدّه، حيث لم يُوافقوا على الاقتراح أبداً، وخاصةً ما نصّ منه على نقل السلطة من الحكام الملايويين، كما خاف أهل الملايو من موضوع الجنسية إذ خشوا أن يُعطى الصينيون القادمون إلى البلاد جنسية البلاد، وتصبح لهم السيطرة حيث كانت بريطانيا تنوي هذا لإضعاف شأن المسلمين ونسبتهم، ونتيجة تلك المقاومة فقد سحب مشروع الاتحاد المقترح واستبدل بآخر.

قضى المشروع البديل الذي طُرح عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) أن تتمتع الدول والمقاطعات الملايوية المشار إليها بالمشروع السابق بشخصيتها ضمن اتحادٍ تُديره حكومة قوية، وبقي الحكام يتمتعون بسلطتهم ضمن الاتحاد المزمع قيامه، وأخذت وسائل التنفيذ طريقها.

وضع دستور جديد للملايو عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥م) حيث حُوِّلت أكثر مسؤوليات الحكومة الاتحادية إلى المجلس التمثيلي للشعب، وجرت الانتخابات العامة ففاز حزب التحالف برئاسة تنكو عبدالرحمن حيث حصل على ٥١ مقعداً من أصل ٥٢ مقعداً.

وفي النصف الثاني من عام ١٣٧٥ هـ عقد اجتماع في لندن كان الهدف منه دراسة الطرق المؤدّية لقيام حكومةٍ محليةٍ. ونتيجة الاجتماع تمّ التوقيع على اتفاقٍ مُنح بموجبه اتحاد الملايو حق تأليف حكومةٍ وطنيةٍ، وضرورة اتخاذ الترتيبات للوصول إلى الاستقلال قبل نهاية شهر محرم ١٣٧٧هـ (آخر آب ١٩٥٧ م).

وافق المجلس التشريعي على مشروع الدستور الذي وُضع بعد التشاور بين الحكومة المحلية مُمثّلةً لأحزابها وبين الحكومة البريطانية. ووُقّع الاتفاق لقيام اتحاد الملايو من قبل حكام الولايات، ونيابةً عن ملكة بريطانيا وذلك في محرم ١٣٧٧ هـ (آب ١٩٥٧ م). وفي نهاية الشهر أُعلن

استقلال البلاد ٥ صفر ١٣٧٧ هـ (٣١ آب ١٩٥٧ م) وكان دستور الدولة الجديد واحداً، إذ أصبح الاتحاد مملكةً دستورية، وملكها هو «ديانك دي بارتوان»، وقد انتخب من قبل حكام الولايات لمدة خمس سنوات، وأصبح الإسلام ديناً للدولة، وقبلت عضواً في الأمم المتحدة في صفر ١٣٧٧ هـ (أيلول ١٩٥٧ م).

وبقي شكل الحكم اتحادياً مع تشريع ازدواجي، وأصبحت الملايو ضمن رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث).

أما شمالي جزيرة بورنيو فبعد مدةٍ قصيرةٍ من الحكم العسكري البريطاني الذي جاء عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعودة البريطانيين إلى المنطقة إثر هزيمة اليابان، وانسحابها من المناطق التي سبق لها أن احتلّتها أصبحت مقاطعة شمالي بورنيو وجزيرة لابوان مستعمرةً يحكمها بريطاني يُساعده مجلس استشاري، واستمرّ ذلك حتى عام ١٣٦٩ هـ (١٩٥٠ م) حيث وضع دستور، وانتهى المجلس الاستشاري، وأقيم مجلس تشريعي، وآخر تنفيذي، وكان الحاكم البريطاني يحكم المستعمرة بمساعدة المجلس التنفيذي الذي يُسمّى (المجلس الأعلى)، والمجلس التشريعي الذي يُعرف باسم (مجلس الولاية).

وأما مقاطعة ساراواك فقد أصبحت مستعمرةً عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) عندما تنازل الحاكم عن سلطته على الولاية إلى التاج البريطاني.

وكذلك فإن سنغافورة قد أصبحت مستعمرةً عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) حتى عام ١٣٧٧ هـ حيث وضع دستور ينصّ على قيام حكومةٍ محلية ذات استقلال ذاتي مع إبقاء مسؤوليات الدفاع والسياسة الخارجية من مهمات الحكومة البريطانية، وأجريت انتخابات على أساس هذا الدستور

عام ١٣٧٩ هـ، وهي أول انتخابات جرت في سنغافورة، وبهذا تكون سنغافورة قد حصلت على الاستقلال الذاتي.

حكم الطوارئ:

بدأ الإرهاب الشيوعي بشنّ حملةٍ من الغارات على المؤسسات الاقتصادية، وقتل الناس، في سبيل نشر الذعر، وشلّ حركة النشاط الاقتصادي في البلاد، فأعلنت الحكومة حالة الطوارئ، وفرضت الأحكام العرفية، واستمرّ ذلك مدة اثني عشرة سنة، وقامت الحكومة تُلاحق الشيوعيين، وتُكافح وسائلهم حتى تمكّنت من القضاء على الإرهاب في ٧ صفر ١٣٨٠ هـ (٣١تموز ١٩٦٠ م)، وعندها رفعت حالة الطوارئ.

شمالي بورنيو:

أخذت نسبة الأعضاء غير الموظفين الرسميين تزداد في المجلسين التشريعي والتنفيذي لولاية شمالي بورنيو حتى غدوا الأغلبية، وأجريت الانتخابات لأعضاء السلطة التشريعية للدولة في شهر ذي القعدة ١٣٨٢ هـ (نيسان ١٩٦٣ م).

وفي شهر ربيع الأول ١٣٨٣ هـ (آب ١٩٦٣ م) وقبل أن تنضمّ إلى اتحاد ماليزيا تشكلت حكومة برئاسة رئيس للوزراء عوضاً عن الحاكم البريطاني. كما أن السلطة التشريعية كان غالبية أعضائها قد وصلوا إلى مناصبهم بطريق الانتخاب، وهكذا وصلت إلى مرحلة الحكم الذاتي.

ساراواك:

وضع دستور جديد لولاية ساراواك في مطلع عام ١٣٧٦ هـ (آب ١٩٥٦ م)، وتمّ بموجبه انتخاب الأعضاء بالأغلبية، وبعد ثلاثة أعوام أصبح

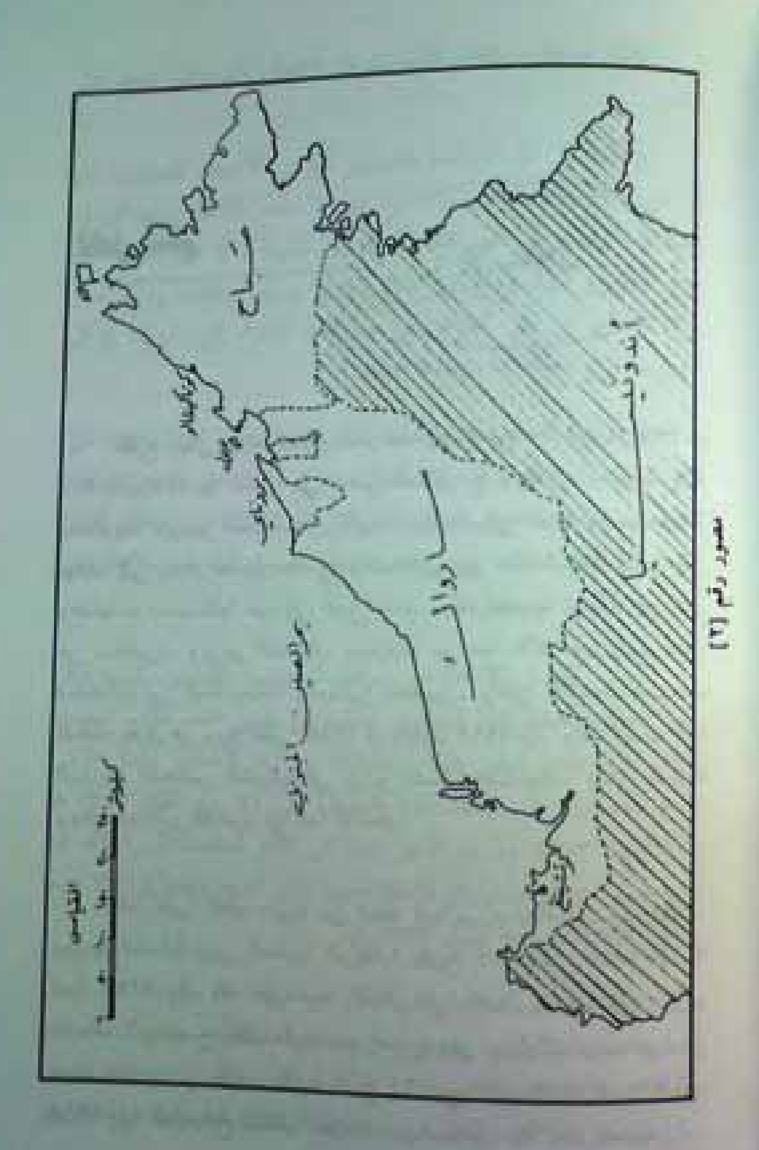
أعضاء الأقسام والمجالس الاستشارية يقومون باختيار أعضاء مجلس الولاية فيما بينهم.

وفي شهر شوال ١٣٨٢ هـ (آذار ١٩٦٣ م) قام مجلس الولاية بتعديل الدستور من أجل تحقيق الحكم الذاتي الشامل.

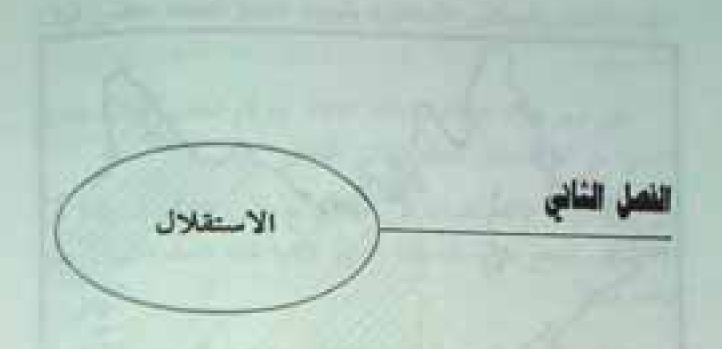
وأجريت الانتخابات في ٢٥ ربيع الأول ١٣٨٣ هـ (١٥ آب ١٩٦٣ م)، ونجح حزب التحالف المؤيد لإقامة دولة اتحاد ماليزيا، وكان نجاحه كبيراً.

وهكذا أصبح اتحاد الملايو مستقلاً، وتتمتع كل من سنغافورة، وشمالي بورنيو، وساراواك بالاستقلال الذاتي، وأصبح من الممكن طرح فكرة الاتحاد الماليزي العام.

وأظهرت بريطانيا أنها لا ترضى عن قيام أحزاب طائفية، وخصّت الإسلامية - حسب مصطلحها - ولا عن قيام أحزاب اشتراكية ما دامت تنظر إلى أمة ملايوية واحدة.



مصور رقم (٣)



الفصل الثاني

الاستقلال

اقترح رئيس وزراء الملايو تانكو عبدالرحمن في ١٠ شوال ١٣٨٠ هـ (٢٧ آذار ١٩٦١ م) العمل على توصّل الملايو مع بريطانيا، وشعوب بلاد سنغافورة، وبورنيو الشمالية، وبروناي، وساراواك إلى اتفاق لوضع مخططٍ يهدف إلى إيجاد تعاونٍ سياسيٍ واقتصاديٍ بين هذه البلدان يُؤدّي إلى وحدتها ما دامت كلها تعود إلى أصلٍ واحدٍ. ولقد تجاوب الزعماء في كلٍ من سنغافورة، وبورنيو الشمالية، وساراواك مع هذا الاقتراح، وتبع ذلك محادثات بين الحكومات والممثلين الشعبيين، وأُعلن الاتحاد بموجب استفتاء جرى في ربيع الثاني ١٣٨٢ هـ (أيلول ١٩٦٢ م)، ولقد أيّدت هذا المشروع المجالس التشريعية في بورنيو الشمالية وساراواك، ولكن حكومة بروناي لم تُقرّر الدخول في هذا الاتحاد.

عقد أخيراً اتفاق ماليزيا بين اتحاد الملايو، وسنغافورة، وساراواك، وبورنيو الشمالية وبين الحكومة البريطانية بتاريخ ١٧ صفر ١٣٨٣ هـ (٩ تموز ١٩٦٣ م)، ولقد نصّ هذا الاتفاق على انتقال السيادة في بورنيو الشمالية التي أصبح يُطلق عليها اسم (صباح) وفي ساراواك، وسنغافورة من يد البريطانيين إلى حكومة ماليزيا بتاريخ ١١ ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (٣١ آب ١٩٦٣ م)، كما وضّح الاتفاق العلاقات بين سنغافورة والاتحاد الجديد.

ولكن سنغافورة عادت فانسحبت من الاتحاد، ولم يمض عامان على قيامه.

وكانت كل من أندونيسيا والفيليبين تُعارض الاتحاد، فأندونيسيا ترى أن جزيرة بورنيو كلها أندونيسية، ولذا فهي لا تسمح بأن تنتزع منها أجزاؤها الشمالية، وتمانع في ضمّ تلك الأجزاء إلى ماليزيا أو لأية دولة أخرى، وأما دولة الفيليبين فلها أطماع في شمالي جزيرة بورنيو، وخاصة بروناي حيث يتوفّر النفط، لذا فهي تعارض في ضمّ تلك الأجزاء إلى ماليزيا، أو إلى أندونيسيا، أو استقلالها وإبعادها عنها.

وبعد اجتماعاتٍ متكررةٍ أعلنت أندونيسيا والفيليبين أنهما تُوافقان على قيام اتحاد ماليزيا فيما إذا وافق شعبا صباح وساراواك على قيامه، حيث لا تعارضان رغبات الشعوب، ولكن تشترطان على الإبقاء على الحكم الذاتي فيهما، إذ تأمل كلتاهما بفرض عقد الاتحاد بعد مدةٍ أو ترغبان بالإبقاء على جزءٍ من الأمل للمستقبل.

وحتى يحصل الاتحاد على موافقة أندونيسيا والفيليبين بقيامه وافق على تحقيق رغبات كلتا الدولتين، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة التأكّد من رغبات شعبي صباح وساراواك في قيام الاتحاد، وحمل الأمين العام المسؤولية على عاتقه، وقام بالمهمة، وفي ٢٤ ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (١٣ أيلول ١٩٦٣ م) رفع الأمين العام إلى الأمم المتحدة تقريراً يُؤكّد فيه دعم شعبي صباح وساراواك لاتحاد ماليزيا الذي أصبح واقعياً في ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (١٦ أيلول ١٩٦٣ م).

ولكن أندونيسيا بالواقع لم ترض عن قيام اتحاد ماليزيا، ولقد أعلن أحمد سوكارنو رئيس جمهورية أندونيسيا آنذاك عن مجابهة ماليزيا، وتدخّلت الأمم المتحدة في ذلك، وشكّل سوكارنو فرقاً شبه عسكرية لسحق ماليزيا، غير أن هذه الفرق قد استغلّتها العناصر الشيوعية في تدريبها

وتسليحها، وأسرعت في إعلان ثورتها عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م)، ولكن هذه الثورة قد فشلت، ونُحّي سوكارنو إثرها عن الحكم حيث اتهم بدعم تلك الثورة. وبعد سقوط سوكارنو أُلغيت فكرة المجابهة، وحدث الاتفاق بين ماليزيا وأندونيسيا، وعادت أندونيسيا للأمم المتحدة، وكانت قد تركتها بسبب انتخاب ماليزيا عضواً في مجلس الأمن.

لم تكن حكومة الملايو تخشى انضمام سنغافورة إليها خوفاً من طغيان العنصر الصيني الموجود في سنغافورة إضافة إلى ما هو موجود في الملايو، ولا من سيطرة الشيوعية إذ أن الأمن كان لا يزال من مهمة بريطانيا، ولكن تانكو عبدالرحمن رئيس الحكومة الملايوية كان يتوقّع أن استقلال سنغافورة إذا تمّ فسيسيطر عليها الشيوعيون، وستتخذ قاعدةً للهجوم على الملايو، لذا فأفضل حلٍّ هو دمجها مع الاتحاد الملايوي.

وكانت حكومة الملايو ترى من وجهة نظرٍ ثانيةٍ أن انضمام شمالي جزيرة بورنيو (صباح، ساراواك، بروناي) سيُعيد توازن العنصر العرقي بسبب العنصر الملايوي هناك.

وفي رمضان ١٣٨١ هـ (أوائل عام ١٩٦٢ م) صوّتت الفيليبين ضدّ اتحاد ماليزيا، إذ كان رئيس الفيليبين (ماكابغال) يعدّ شمالي جزيرة بورنيو جزءاً من الفيليبين، ويدّعي أن ذلك الجزء كان عام (١٨٧٨ م) يتبع جزر صولو التي هي جزء من الفيليبين، وأن انفصال شمالي بورنيو عن صولو إنما كان على صورة استئجارٍ لا على أساس بيع، وكانت الشركة البريطانية تدفع دفعاتٍ نظاميةً سنويةً.

وفي شهري صفر وربيع الأول ١٣٨٢ هـ (تموز وآب ١٩٦٢ م) جرت لقاءات بين رؤساء أندونيسيا والملايو والفيليبين في مانيلا من أجل الوصول إلى صيغة من التسوية، ولكن من غير فائدة.

وفي ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (١٦ أيلول ١٩٦٣ م) أُعلن الاتحاد الماليزي، وقطعت كل من أندونيسيا والفيليبين علاقاتها مع دولة الاتحاد التي نشأت، وجرت اشتباكات وغارات على الحدود في بورنيو.

وفي أوائل عام ١٣٨٥ هـ (أواسط عام ١٩٦٥ م) انتخب (ماركوس) رئيساً للفيليبين، وسقط (ماكابغال) وتبدّلت السياسة العامة، وتحسّنت العلاقات مع ماليزيا بعد جمادى الأولى ١٣٨٥ هـ (أيلول ١٩٦٥ م) وفي شهر صفر ١٣٨٦ هـ (حزيران ١٩٦٦ م) اعترفت الفيليبين باتحاد ماليزيا، وفي ربيع الثاني ١٣٨٦ هـ (آب ١٩٦٦ م) وقعت اتفاقية سلامٍ بين الطرفين.

سنغافورة:

كان حزب العمل الشعبي هو صاحب النفوذ في سنغافورة، وكان رئيسه المحامي (لي كوان يو)، وفي الانتخابات التي جرت هناك عام (١٩٦٣ م) حصل الحزب على سبعة وثلاثين مقعداً من أصل واحدٍ وخمسين مقعداً في المجلس التشريعي السنغافوري.

وحصل خلاف بين هذا الحزب وبين حزب التحالف الملايوي في انتخابات شبه جزيرة الملايو، وقد نجح حزب التحالف، وحصل على تسعةٍ وثمانين مقعداً من أصل مائةٍ وتسعةٍ وخمسين مقعداً في المجلس التشريعي في شبه جزيرة الملايو.

وجرت محاولة للتفاهم بين الحزبين في جمادى الأول ١٣٨٤ هـ (أيلول ١٩٦٤ م) ولكن من غير فائدة، فقرر بعدها حزب العمل الشعبي مخاصمة حزب التحالف أي الحكومة الماليزية. وشكّل حزب العمل الشعبي حلفاً ضمّ عدداً من أحزاب المعارضة، وكان أكثر هذه التركيبة من العنصر الصيني، وهذا ما جعل الصراع عرقياً، ورأت ماليزيا أن انسحاب سنغافورة من الاتحاد إنما هو في مصلحته.

وفي ١٢ ربيع الثاني ١٣٨٥ هـ (٩ آب ١٩٦٥ م) استطاع مجلس البيت الماليزي (ديوان راكات) إقرار لائحة تعديل دستوري يمكن فيها لسنغافورة الانسحاب من الحزب.

شمالي جزيرة بورنيو:

منع حزب التحالف الملايوي مدة أطول لمقاطعات شمالي بورنيو لتمشي مع سياسة الملايو، ومنح قطعتين من الأرض لإمارة بروناي تشجيعاً لدخولها في الاتحاد، ووعد قادتها بإعطائهم حكماً ذاتياً أكثر مرونة من صلاحياتهم.

خشي رئيس وزراء الاتحاد تانكو عبدالرحمن من عمل رئيس وزراء ولاية صباح على الانفصال وهو (دونالد ستيفن) فأبعده عن منصبه وعيّن مكانه داتو مصطفى.

وكان رئيس وزراء ولاية ساراواك (ستيفن كالونغ) يعدّ مجموعة (الأبان) من أكبر المجموعات في الاتحاد، لذا عُزل، وعُيّن مكانه (أبان تاوي سلي) الذي يخضع لرأي كوالالمبور بصورةٍ أفضل.

اتحاد دول جنوب شرقي آسيا:

تمّ تشكيل اتحاد دول جنوب شرقي آسيا في جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ (آب ١٩٦٧ م)، وقد ضمّ كلاً من: أندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفليبين، تايلاند، ومن أهدافه المدوّنة تمتين التعاون بين دول هذه المنطقة من أجل تحقيق التقدّم الاجتماعي والاقتصادي.

الدستور:

ماليزيا اتحاد يتألف من دول الملايو التسع: جوهور، قدح، كيلانتون، ترينغانو، بيرق، باهانغ، نيغري سمبلان، سلانغور، بيرليس،

ومن المحميات البريطانية السابقة: مالاقا، بينانغ، ومن المستعمرات البريطانية السابقة: صباح، ساراواك.

وعلى الرغم من أن دساتير هذه الدول الأعضاء في الاتحاد تختلف بعضها عن بعض في بعض التفصيلات، فإن أُسسها واحدة، وهي المحافظة على نظام الحكم الملكي الذي يعتمد على الحياة النيابية، وينتخب الرئيس الأعلى لماليزيا، وهو الملك، من قبل مجلس الحكام لمدة خمس سنوات.

ويتألف المجلس النيابي الاتحادي لماليزيا من مجلسين: مجلس الشيوخ، ومجلس الممثلين.

يتألف مجلس الشيوخ من ٦٨ عضواً منهم ٢٦ عضواً منتخباً، عضوين عن كل دولةٍ عضوٍ في الاتحاد، ومن ٤٢ عضواً معيّنين من قبل الملك.

أما المجلس التمثيلي فيتألف من ١١٤ عضواً من دول اتحاد الملايو الإحدى عشرة، نصفها ينتخب من قبل الشعب، والآخر يُعيّنه الملك، ومن ٢٤ عضواً من ساراواك، و١٦ عضواً من صباح، وبذا يكون مجموع أعضاء المجلس التمثيلي ١٥٤ عضواً[1].

ويُعيّن الملك رئيس مجلس الوزراء الذي يختار الوزراء الذين يجب أن يكونوا أعضاء في المجلس التمثيلي، ويوافق عليهم الملك.

ويكون رئيس الوزراء هو الرئيس التنفيذي للحكومة الاتحادية. وقد

---

(١) لم يطل هذا، وأصبح يتألف من ١٣٢ عضواً من شبه جزيرة الملايو، و٢٤ عضواً من ساراواك و٢١ عضواً من صباح، يكون العدد الكلي هو ١٧٧ عضواً، وفي الانتخابات القادمة سيرتفع عدد أعضاء ممثلي ساراواك إلى ٢٧ عضواً ليكون العدد الإجمالي هو ١٨٠ ممثلاً.

اختير أول رئيس للوزراء تانكو عبدالرحمن، أما الملك الأول فكان اليانغ دي برتوان القونغ، وهو ابن سيد حسن جمال الليل.

وتتمّ الانتخابات كل خمس سنواتٍ، وتجري من الاستقلال إلى الآن بشكلٍ رتيبٍ. والسلطة بيد تحالف يشمل معظم الأحزاب في البلاد باستثناء الحزب الإسلامي وحزب العمل الديمقراطي.

الاضطرابات:

بعد الانتخابات الثالثة التي جرت منذ الاستقلال أي عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م) حدثت اضطرابات عنصرية داخلية، واضطرت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارىء، وتشكيل مجلس وطني للعمليات لإدارة البلاد، وللسيطرة على الأوضاع. وقد عُرفت تلك الاضطرابات بحوادث (١٣ أيار). وتنازل إثرها تانكو عبدالرحمن عن رئاسة الوزارة، كما ضمّ إليه حزب التحالف بعض عناصر المعارضة، وعُرف بعد ذلك باسم الجبهة الوطنية، ولا تزال هي الحزب الحاكم إلى اليوم.

وبعد عامٍ عادت المشاغبات الداخلية العرقية التي نشأت عن رفض ماليزيا لسيطرة العنصر الصيني على اقتصادها، ورفضها نتائج الانتخابات التي تؤيّد ذلك العنصر، مما عجّل باستقالة تانكو عبدالرحمن من رئاسة وزراء الملايو، ثم من رئاسة وزراء الاتحاد.

تون عبدالرزاق:

خلف تانكو عبدالرحمن، وامتص نقمة المعارضة، وجذبها إلى حزب التحالف، فشكّل الجبهة الوطنية من عشرة أحزاب، وتوفي في ١٣ محرم ١٣٩٦ هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٧٦ م).

حسين بن عون بن جعفر:

خلف تون عبدالرزاق في رئاسة الوزارة. وكان الأمن في ماليزيا مُهدّداً دائماً من قبل الحركة الشيوعية، واستفاد المسؤولون أيضاً من هذا التهديد، فكل خصم لهم اتهموه بالشيوعية، وقاتلوه تحت هذا العنوان، وأبعدوا عنه الأتباع تحت هذا الشعار، وأشاع المستعمرون الصليبيون عن المسلمين أنهم من الشيوعيين، ووضعوا حركاتهم تحت هذا الصنف.

كان المسلمون في فطاني، وهي المنطقة الملايوية التي تقع في قبضة الاستعمار التايلندي البوذي، يثورون على مستعمريهم، ويتلقون بعض المساعدات من إخوانهم الماليزيين، وإذا ما اشتدّ الضغط عليهم لجؤوا إلى أراضي ماليزيا أيضاً، وخاصة إلى ولاية كيلانتون التي تجاور أرضها ديارهم، والحزب الإسلامي هو القوي فيها، وهو الحاكم في هذه الولاية، ومن هنا كان الدعم، وكانت المساعدات، ومن هنا أيضاً كانت الاتهامات، وكانت النقمة. ومن سوء حظ الشعب المسلم في فطاني أن شرذمةً صغيرةً من الحزب الشيوعي الملايوي الصيني قد لجأت إلى الغابات على الحدود بين فطاني وماليزيا، لتستظل بمظلّة المجاهدين المسلمين في فطاني. وكانت الحكومة الماليزية تطالب حكومة تايلند بإلقاء القبض على المتمردين الشيوعيين، فتقوم السلطات التايلندية بمطاردة وسحق المجاهدين المسلمين باسم ملاحقة الشيوعيين. وبدأت أعمال المجاهدين منذ عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م)، وكان المجاهدون الفطانيون يتهمون رئيس وزراء ماليزيا تانكو عبدالرحمن بممالأة التايلنديين لأن أمه منهم، وعندما انتهى سلطانه، وجاء تون عبدالرزاق توسّموا به خيراً، إلا أنهم صدموا عندما أعلن أنه سيقمع كل حركةٍ يقوم بها المجاهدون في تايلند بكل شدّةٍ وعنفٍ.

ولما كانت حكومة ماليزيا غير قادرةٍ على وقف عمليات الإرهاب الشيوعي لذا لجأت إلى التعاون مع حكومة تايلند، وهذا ما خفّف تدريجياً

من نشاط المجاهدين في تايلند، والمتمردين الشيوعيين في ماليزيا وخاصة في مناطق الحدود المشتركة بينهما.

وفي عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) صدر عفو عام من قبل حكومة تايلند عن كل متمردي الحزب الشيوعي الملايوي الذين استسلموا للسلطات، وفي جمادى الأولى ١٤١٠هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) وبعد عام من المفاوضات مع حكومة تايلند وافق ١١٨٨ عضواً من أعضاء الحزب الشيوعي الملايوي الباقين على إيقاف كل عمليات الإرهاب، وأدّت معاهدة السلام التي وقعها زعيم الحزب الشيوعي المعارض وممثلون عن حكومتي ماليزيا وتايلند إلى عودة المتمردين الشيوعيين إلى ماليزيا، واشتراكهم في النشاطات السياسية بصورة شرعية.

ولكن الأمر سهل بالنسبة إلى الشيوعيين حيث يمكن التفاهم، ويمكن التعاون، ويمكن اللقاء على كل الموائد، أما الأمر الذي لا يمكن السكوت عنه، ولا يمكن التساهل عنه فهم المسلمون حيث الأحقاد منصبة عليهم، والنقمة قائمة ولا يجلسون على مائدة، وقد عملت تايلند على سحقهم من طرفها. وفي ماليزيا طرد الوزير الأول في ولاية كيلانتون من منصبه، وهو من الحزب الإسلامي الملايوي (P.M.I.P) وذلك في شهر ذي القعدة ١٣٩٧هـ (تشرين الأول ١٩٧٧ م)، وأدّى ذلك إلى قيام اضطرابات أعلنت في إثرها حالة الطوارئ من قبل الحكومة المركزية، ثم طُرد الحزب الإسلامي من الجبهة الوطنية في مطلع عام ١٣٩٨ هـ (كانون الأول ١٩٧٧ م).

وأثناء الانتخابات الاتحادية عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) قام حسين عون رئيس الوزراء بإصلاحات في وضع الجبهة الوطنية إلا أن الحزب الإسلامي بقي يُعاني من إهمال حادٍ، وعدم اعتبار.

ورفضت الحكومة الاتحادية في هذا العام إقامة جامعة صينية فعادت الخلافات العنصرية تظهر من جديد.

سري محاذير محمد:

كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء الاتحادي منذ عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م)، وفي شهر رمضان من عام ١٤٠١ هـ (تموز ١٩٨١ م) أصبح رئيساً للوزراء خلفاً لحسين عون.

جرت الانتخابات النيابية في جمادى الآخرة ١٤٠٢ هـ (نيسان ١٩٨٢ م) وفازت الجبهة الوطنية بأكثر الأصوات في الولايات كلها مما زاد من قوتها السياسية، غير أن الحكومة قد أصبحت في وضعٍ حرجٍ في العام التالي إذ تورّط بعض الوزراء في فضائح مصرفية مخزية، وكان مصرف بمبوترا (Pumputra) وهو من أكبر مصارف ماليزيا ظهر أنه قد أعطى قروضاً كبيرةً بطريقةٍ غير مشروعة لإحدى شركات (هونغ كونغ).

وأُعيد انتخاب الدكتور سري محاذير محمد رئيساً للوزراء دون منافس في شعبان ١٤٠٤ هـ (أيار ١٩٨٤ م).

وفي انتخابات ولاية صباح التي جرت في رجب ١٤٠٥ هـ (نيسان ١٩٨٥ م) حصل حزب صباح الاتحادي (P.B.S) على أكثر من نصف الأصوات، وبهذا أصبحت ولاية صباح هي الولاية الوحيدة التي لا تحكمها الجبهة الوطنية، واعترض المسلمون على شرعية حكومة حزب صباح الاتحادي مما أدّى إلى الدعوة إلى انتخاباتٍ جديدةٍ في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) ففاز الحزب الحاكم بأغلبية الأصوات أيضاً. وفي ذي القعدة من عام ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) وافقت الجبهة الوطنية على ضمّ حزب صباح الاتحادي إلى وحدتها الحاكمة. كما ضمت أيضاً المنظمة الوطنية لاتحاد صباح والتي كانت قد أُخرجت من الجبهة قبل عامين.

الخلاف في الحكومة:

اعتزت الحكومة الاتحادية برئاسة سري محاذير محمد وكذلك

المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو وذلك نتيجة استقالة نائب رئيس الوزارة موسى هيتام من منصبه بسبب خلافات جذرية مع رئيس الوزراء. وعلى الرغم من أن موسى هيتام قد عاد إلى منصبه إلا أن مؤيديه قد زادوا من انتقاداتهم لرئيس الوزراء مما وسّع الفجوة بين الفريقين.

وفي الانتخابات العامة التي جرت في ذي الحجة عام ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٦ م) قبل موعدها الرسمي بتسعة شهور حازت الجبهة الوطنية على ١٤٨ مقعداً من أصل ١٧٧ مقعداً. حصلت منها المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو على ٨٣ مقعداً، والمنظمة الصينية الملايوية على ١٧ مقعداً، وأما حزب الحركة الديمقراطية، وهو من الأحزاب المعارضة فقد حصل على ٢٤ مقعداً. وفي انتخابات الولايات التي جرت في الوقت نفسه بقيت سلطة الجبهة الوطنية على الولايات كلها، وبعد الانتخابات العامة أُبعد كل الوزراء الذين دعموا موسى هيتام.

وفي انتخابات المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو واجه رئيس الوزراء محاذير محمد تحدّياً شديداً من تانكو رازالي حمزة وزير التجارة والصناعة، ورغم ذلك فقد تمّ انتخاب محاذير محمد رئيساً للمنظمة للمرة الثالثة، وبهذا بقي في منصبه رئيساً للجبهة الوطنية وبالتالي رئيساً للوزراء، وإن كانت شعبيته قد ضعفت، وكذلك انتخب عبدالغفار بابا نائباً لرئيس المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو، المنصب الذي كان يشغله موسى هيتام. وبعد مدة أعلن رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الدكتور محاذير محمد استقالة رازالي حمزة ووزير الخارجية ريس ياتم، وعدد من الوزراء الذين دعموا رازالي حمزة.

استمرّ النقد ضد سلطة محاذير محمد موجّهاً من المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو نفسها، ومن مجموعاتٍ سياسيةٍ أخرى، وفي الوقت نفسه برزت من جديد العصبيات العنصرية، واشتدّ الخلاف حول تدريس اللغة الصينية، والدين. وحدثت انقسامات في الجبهة الوطنية (الحزب الحاكم)، وتشكل في ولاية ساراواك حزبٌ سياسيٌ مستقلٌ في رجب ١٤٠٧ هـ (آذار

١٩٨٧ م)، إلا أن سلطة الجبهة الوطنية ما لبثت أن عادت ثانية إلى السلطة في الانتخابات التي جرت في شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م)، ولكن بعددٍ أقلّ من الأصوات.

وفي شهر صفر من عام ١٤٠٨ هـ (تشرين الأول ١٩٨٧ م) حجزت الحكومة أكثر من مائة وستة أشخاص، ووضعوا تحت الرقابة لمنع عمليات الشغب والعنف بين الملايويين والصينيين بسبب بعض الخلافات الدينية. وينتمي المحتجزون إلى الأحزاب السياسية جميعها تقريباً، ومنهم زعيم المعارضة (ليم كيت سيانغ) هذا بالإضافة إلى عددٍ من المحامين والصحفيين، وعُطّلت ثلاث صحف، ومُنعت التجمّعات السياسية.

وفي شهر ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) صدر قانون يقضي بإنزال أشدّ العقوبات على الناشرين والصحفيين الذين ينشرون أخباراً كاذبة، وصدر قانون آخر أعطى وزير الإعلام الصلاحية في مراقبة البثّ الإذاعي والتلفزيوني، وصلاحية سحب رخصة أي شركة بث لا تلتزم بالقيم الماليزية ـ حسب تسمية القرار ـ وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) أُطلق سراح جميع المحتجزين باستثناء (ليم كيت سيانغ) زعيم المعارضة، وابنه فقد بقيا حتى رمضان ١٤٠٩ هـ (نهاية نيسان ١٩٨٩ م).

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م) توصّلت المحكمة العليا إلى أن انتخابات المنظمة لاتحاد الملايو التي جرت عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) لم تكن شرعية، ولهذا أعلنت المحكمة أن هذه المنظمة غير قانونية لأن ما حدث لم يكن انتخاباً أبداً. فأعلن رئيس المنظمة محاذير محمد، رئيس الوزارة الاتحادية، أن قرار المحكمة العليا لم يكن ليؤثّر على شرعية الحكومة، ولا على رئيسها، وأيّده في ذلك تانكو محمود اسكندر. وأعلن محاذير محمد عن تشكيل منظمةٍ جديدةٍ لاتحاد الملايو، عُرفت باسم (u.m.n.o. Brau) وقال: إن على أعضاء المنظمة القديمة أن يُعيدوا

انتمائهم فيما إذا أرادوا الانضمام إلى المنظمة الجديدة. ثم أعلن أن رازالي حمزة ومؤيّديه ليسوا أعضاء في المنظمة الجديدة، وبعد المقاضاة نقلت كل موجودات المنظمة القديمة وأثاثها إلى المنظمة الجديدة.

وفي رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م) احتدم الخلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية بسبب موافقة المجلس النيابي على الحدّ من صلاحيات السلطة القضائية والحيلولة دون إصدار قوانين من نفسها، ولهذا كتب رئيس المحكمة العليا تون محمود صالح بن عباس لرئيس الدولة يشتكي له من محاولات الحكومة للحدّ من صلاحيات السلطة القضائية.

وفي رمضان ١٤٠٨ هـ (أيار ١٩٨٨ م) مُنع محمود صالح بن عباس من ممارسة صلاحياته ومنصبه انتظاراً لقرار المحكمة العليا التي عُيّن لرئاستها تون سري عبدالحميد عمر.

وفي مطلع عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م) صدر قرار المحكمة، وعُزل محمود صالح بن عباس من منصبه. وهنا طالب أعضاء القنصلية الماليزية باستقالة عبدالحميد عمر، ألا أن رئاسته للمحكمة العليا قد ثبتت في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م).

وفي رمضان عام ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) رفضت المحكمة العليا التوقيع على طلب من القنصلية الماليزية نظراً لموقف القنصلية من عبدالحميد عمر. وفي ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) عملت على الحدّ من السلطة القضائية بشكلٍ أوسع فأصدرت قانوناً أساسياً يحول دون التجاء الأشخاص الذين سبق لهم أن احتجزوا إلى القضاء.

وفي محرم ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م) كانت نتيجة الانتخابات التي جرت في عاصمة ولاية جوهور في غير صالح محاضير محمد وفي صالح معارضيه، ولكن التي جرت في جهاتٍ أخرى انتهت بفوز المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو التي يرأسها محاضير محمد. وفي شهر صفر ١٤٠٩ هـ

(أواخر أيلول ١٩٨٨ م) ترك ثلاثة عشر عضواً الجبهة الوطنية، وانضمّوا إلى المعارضة التي يقودها موسى هيتام، ورزالي حمزة.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) قام موسى هيتام ومؤيّدوه بوضع ستة شروط للموافقة على الانضمام إلى المنظمة الوطنية الجديدة، وأهم هذه الشروط:

١ ـ الموافقة الفورية على قبول أعضاء المنظمة القديمة أو الأصلية.

٢ ـ إعادة المناصب إلى الأفراد التي حازوا عليها في انتخابات (١٩٨٧ م).

٣ ـ العمل على إعادة المنظمة الأصلية.

وقد وافقت المنظمة الجديدة على هذه الشروط في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م)، والتزمت بها في ولاية جوهور.

كانت جمعية الصينيين الملايوية (M.C.A) قد فقدت الكثير من مؤيّديها منذ عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) بسبب المشكلات الداخلية، وبسبب عجز الحكومة عن الوفاء بوعودها للجمعية إلا أن دعم المنظمة الوطنية الجديدة لتلك الجمعية جعلها تتمكّن من الوقوف على أرجلها، وتتغلّب على معارضيها.

ولما أُعلن أن موسى هيتام عضو في المنظمة الوطنية الجديدة شجّع هذا الإعلان ثمانية أعضاء من المنشقّين للانضمام إلى المنظمة في ولاية جوهور.

وفي شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) أقامت الحكومة التي أسّسها رازالي حمزة حلفاً مع معارضيها الأساسي والحزب الإسلامي الماليزي، والذي كان عضواً في الجبهة الوطنية حتى أُخرج منها بجهود رازالي حمزة عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م).

وفي شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م) أسّس رازالي حمزة حزباً أسماه (روح الـ ٤٦) إشارةً إلى عام (١٩٤٦ م) الذي تأسّست فيه (المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو الأصلية).

وافقت الحركة الديمقراطية على التعاون مع روح الـ (٤٦) ومع الحزب الإسلامي الماليزي، وفي ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) انضمت الجماعة الإسلامية الماليزية إلى روح الـ (٤٦)، وتركت الجبهة الوطنية، ثم شكّلت هذه الجماعات كلها حركة الاتحاد الإسلامي (A.P.U)، وفازت هذه الحركة بالانتخابات، ولكن عادت للجبهة الوطنية قوتها، وفازت بالانتخابات عدّة مرات.

ولاية صباح:

استقال نائب رئيس وزراء صباح (كوديغ) من منصبه في حزب اتحاد صباح، وانضمّ إلى حزب (A.K.A.R) الذي حاول الانضمام إلى الجبهة الوطنية على المستوى الاتحادي رغم أن ولاية صباح مستقلة.

المجتمع الهندي في ماليزيا:

في شهر ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) استطاع سامي فالو أن يبرز بين الهنود في ماليزيا، وأن يُدافع بحماسة لرئاسته لذلك المجتمع، ويُعلن عن أهمية هذا المجتمع، إذ يُعدّ العضو الثالث في الجبهة الوطنية، وكانت المنافسة قوية بين سامي فالو وبين النائب سوبرمانيان، ويبدو أن تفوّق سامي فالو قد بدا في أول الأمر بتأييد الأمين العام لحزب المؤتمر الهندي فيجاندران، غير أن الأمر لم يلبث أن تبدّل عندما وقع فيجاندران في عدة فضائح أخلاقية ألزمته إلى ترك مناصبه السياسية الأمر الذي أضعف من شأن سامي فالو.

وفي جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) عقد محاضير محمد ورازالي حمزة عدة لقاءات في سبيل رأب الصدع الذي حدث في المجتمع الملايوي، إلا أن ذلك لم يؤدّ إلى نتائج حميدة، وفي نهاية الشهر نفسه أعلن محاضير محمد عن تعيين عبدالغفار بابا نائباً له.

مشكلة فيتنام:

منذ عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م) وماليزيا تستقبل اللاجئين الفيتناميين، وتنتظر إعادتهم إلى الغرب حسب أقوال وادعاءات الدول التي كانت تتبنّى مساعدتهم، ثم تبيّن بوضوح في شهر شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) أن هذه الدول لا تريد استقدامهم إليها، كما أنها لا تعمل بجدية في سبيل إعادتهم، وهذا ما دعا منظمة دول جنوب شرقي آسيا إلى العمل على فرز هؤلاء اللاجئين إليها لمعرفة اللاجئين حقيقةً من الهاربين في سبيل البحث عن وضع اقتصادي أفضل، وقد وافق مجلس الأمم المتحدة على هذا القرار. وقد منعت ماليزيا في ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م) دخول سفينتين تحملان أكثر من ألفي لاجىء من الرسو في موانئها أو دخول أي لاجىء إلى بلادها.

وفي رجب ١٤١٠ هـ (شباط ١٩٩٠ م) جرت مباحثات في هانوي عاصمة فيتنام بين ماليزيين رسميين وفيتناميين لمناقشة اللاجئين الفيتنام، وقضايا أخرى تجارية واقتصادية.

وهكذا يتبيّن أن أكثر أحداث اتحاد ماليزيا إنما هي داخلية، وأن الأحداث الخارجية التي تعيشها تعدّ قليلة.

الفصل الثالث



تبلغ مساحة اتحاد ماليزيا ٣٣٠,٤٣٤ كيلومتر مربعاً، وهذه المساحة في منطقتين تفصل بينهما مسافة ٧٥٠ كيلومتر، المنطقة الأولى شبه جزيرة الملايو، وتبلغ مساحتها ١٣١,٥٨٧ كيلومتراً مربعاً، وتضمّ إحدى عشرة ولاية، وشمالي جزيرة بورنيو حيث يوجد ولايتان تبلغ مساحتهما معاً ١٩٨,٨٤٧ كيلومتراً مربعاً، إذ تبلغ مساحة ولاية صباح ٧٤,٣٩٨ كم²، بينما تبلغ مساحة ولاية ساراواك ١٢٤,٤٤٩ كم².

شبه جزيرة الملايو	١٣١,٥٨٧	كيلومتراً مربعاً
شمالي جزيرة بورنيو	١٩٨,٨٤٧	كيلومتراً مربعاً
المجموع	٣٣٠,٤٣٤	كيلومتراً مربعاً

وهذا يعني أن الجزء الماليزي الذي يقع في شمالي جزيرة بورنيو هو أكبر مساحةً بمرة ونصف من مساحة شبه جزيرة الملايو التي هي أصل الاتحاد الذي يحمل اسمها أيضاً.

ويبلغ عدد السكان ١٦,٧٠٠,٠٠٠ شخص حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م)، ولكن سكان شبه جزيرة الملايو يشكلون ٨٢٪ من مجموع السكان، ولا يزيد سكان قطاع شمالي جزيرة بورنيو على ١٨٪ من المجموع العام، فيكون توزّع السكان كالآتي:

شبه جزيرة الملايو	١٣,٦٩٤,٠٠٠	شخص
شمالي جزيرة بورنيو	٣,٠٠٦,٠٠٠	شخص
المجموع	١٦,٧٠٠,٠٠٠	شخص

أ ـ الولايات فهي:

١ ـ في شبه جزيرة الملايو:

	مساحتها كم²	عدد سكانها	عاصمتها
١ ـ بيرليس	٧٩٥	١٨٩,٣٥٨	كانغار
٢ ـ قدح	٩,٤٢٥	١,٤١٠,٠٠٠	ألورستار
٣ ـ بينانغ	١,٠٠٣	١,٢٦٦,٨٣٠	جورج تاون
٤ ـ بيرق	٢١,٠٠٥	٢,٢٥٦,٣٤٨	ايبوه
٥ ـ كيلانتون	٩,٤٢٥	١,١٢٣,٢٩٦	كوتابهرو
٦ ـ تريغانو	١٢,٩٥٥	٦٩٤,١١٨	كوالا تريغانو
٧ ـ باهانغ	٣٥,٩٦٥	٩٨٦,٤٢٤	كوانتان
٨ ـ سالانغور	٨,٢٠٠	١,٨٧٨,٥٢٤	شاه علام

٩ – نيغري سمبيلان	٦,٦٤٣	٧٢١,٨٦٢	سرمبان
١٠ – مالاقا	١,٦٥٠	٥٨٠,٠٣٥	مالاقا
١١ – جوهور	١٨,٩٨٥	١,٣٥٨,٧٢٥	جوهور بحرو
العاصمة الاتحادية كوالالمبور	٢٤٤	١,٢٠٠,٤٨٠	كوالالمبور
المجموع	١٣١,٥٧٨	١٣,٦٩٤,٠٠٠	

٢ – في شمالي جزيرة بورنيو:

١٢ – صباح	٧٤,٣٩٨	١,٦٧٣,٠٠٠	كوتاكينابالو
١٣ – ساراواك	١٢٤,٤٤٩	١,٣٣٣,٠٠٠	كوتشينغ

ويبلغ طول سواحل البلاد ٤٨٣٠ كيلومتراً.

الصراع العنصري:

يتألف الشعب الماليزي من مجموعات متعددة، وأهمها:

الملايو	ويُشكّلون ٥٦ ٪	من مجموع السكان
الصينيون	ويُشكّلون ٣٢ ٪	من مجموع السكان
الهنود	ويُشكّلون ١٠ ٪	من مجموع السكان
مجموعات محلية	ويُشكّلون ٢ ٪	من مجموع السكان

وإن كانت هذه النسب تختلف قليلاً بين شطري البلاد.

ولما جاء الاستعمار الصليبي قرّب الصينيين، وشجّع هجرة الكثيرين منهم من الصين إلى ماليزيا، وسلّمهم بعض الأعمال، وأوكل إليهم بعض المناصب فتحسّنت أوضاعهم المعاشية فأخذت موجات منهم تفد إلى البلاد حتى ارتفعت نسبتهم إلى ما هي عليه الآن. كما نشّط المستعمرون الصليبيون تجارة الهنود، وساعدوهم على بناء المخازن والمستودعات، وذلك في سبيل زيادة أعدادهم حتى وصلت نسبتهم إلى هذا الرقم، وكل هذا في سبيل إضعاف نسبة المسلمين وإفقارهم، وعدم الحاجة إليهم. هذا بالإضافة إلى عمل الإرساليات التنصيرية.

وفي سبيل نجاح هذه المهمّة فقد نَظّم المستعمرون الصينيون والهنود ضمن تنظيمات وأحزاب كي يتمكّنوا من مساعدة بعضهم بعضاً، وحتى يتجه المسلمون نحوهم، ويُشاركوهم في بعض الأعمال فيسهل إفسادهم، وإبعادهم عن دينهم بعد أن عجزت الإرساليات التنصيرية على أن تقوم بدورها مادام المسلمون متمسكين بعقيدتهم. وهكذا يبدو الصراع عنصرياً غير أنه في الواقع عقيدياً.

أما اللغة فهي الملايوية رسمياً، مع وجود بعض الاختلاف بالنسبة إلى شطري الدولة. ففي شبه جزيرة الملايو تكون اللغة الملايوية هي الرسمية، ولكن تستعمل الإنكليزية على نطاق واسع. ولكن في شمالي جزيرة بورنيو تكون اللغة الرسمية هي الإنكليزية، واللغة الملايوية معروفة، ويتكلم بها عامة الشعب.

ويتكلم الصينيون اللغة الصينية غير أن اللهجات فيها كثيرة منها: الهوكيانية، الكنتونية، الهاكية، التوتشية، الهاينانية.

ويتكلّم الهنود لغاتٍ هندية كثيرة حسب المكان الذي قدموا منه، فهناك لغات: التاميلية، البلوجية، والأردو، والكوجراتية، والبنجابية، والهندستانية.

ويسعى المسلمون لتعلّم اللغة العربية، ولكن تقف أمامهم صعوبات منها: عدم وجود المعلمين، ومحاربة المستعمرين الصليبيين، وبقية العناصر من هنود وصينيين إضافةً إلى العلمانيين من الملايويين إذ يدّعون أن اللغة العربية غير عالمية، ولا فائدة من تعلّمها، وأن ارتباطها بالعقيدة أمر رجعي، كما أن الأمصار الإسلامية العربية لا تهتمّ بهذا، بل إن بعضها أخذ يتخلّى عن لغته ـ مع الأسف.

الصراع العقيدي:

تتعدد الديانات في ماليزيا، وإن كان المسلمون يُشكّلون الأكثرية إلا أنها أكثرية نسبية، ولكنها كبيرة بالنسبة إلى بقية الديانات، وغالباً ما ترتبط الديانات بعناصر السكان، فالملايويون غالباً مسلمون، والصينيون بوذيون، والهنود هنادك، وإن كان بعض الصينيين والهنود مسلمين غير أن نسبة المسلمين بينهم قليلة جداً، وكذلك فإن بعض الملايويين غير مسلمين سواء أكانوا بوذيين أم هنادك أم عبدة أرواح، وهم أهل الغابات.

تبلغ نسبة المسلمين في ماليزيا	٥٢ ٪	فيكون عددهم	٨,٦٨٤,٠٠٠
وتبلغ نسبة البوذيين في ماليزيا	٢٧ ٪	فيكون عددهم	٤,٣٢٢,٠٠٠
وتبلغ نسبة الهندوك في ماليزيا	٨ ٪	فيكون عددهم	١,٣٣١,٠٠٠
وتبلغ نسبة النصارى في ماليزيا	٨ ٪	فيكون عددهم	١,٣٣٠,٠٠٠
وتبلغ نسبة عبدة الأرواح في ماليزيا	٢ ٪	فيكون عددهم	١,٣٣٣,٠٠٠

١٦,٧٠٠,٠٠٠

ولكن هذه النسبة تختلف بين شطري ماليزيا إذ نلاحظ ارتفاع نسبة

المسلمين قليلاً في شبه جزيرة الملايو على حين ترتفع نسبة النصارى قليلاً في ولايتي صباح، وساراواك، ويكون الاختلاف كالآتي:

	نسبة المسلمين	نسبة البوذيين	نسبة الهندوس	نسبة النصارى	نسبة عبدة الأرواح
١ ـ جزيرة الملايو	٥٥ ٪	٣٠ ٪	١٠ ٪	٣ ٪	٢ ٪
٢ ـ ولاية صباح	٣٨ ٪	٧ ٪	٣ ٪	١٧ ٪	٣٥ ٪
٣ ـ ولاية ساراواك	٢٢ ٪	٢٤ ٪	٥ ٪	١٦ ٪	٣٣ ٪

إن مختلف أصحاب الديانات من غير المسلمين يعملون جهدهم ضدّ المسلمين، ويُخطّطون لذلك، ويتولّى النصارى وإرسالياتهم هذا الأمر من تخطيط وتنفيذ، ويتخذون الآخرين مطية بالعمل لإفساد المسلمين، وتشكيكهم في عقيدتهم، وإبعادهم عن دينهم، ومزاحمتهم بالأعمال، وشحنهم بالأحقاد ضدّ الإسلام. وتمكّنوا من الحصول على بعض النجاح، نتيجة العمل الدائب، ومناهج التعليم التي تركّز الهجوم على المسلمين وعقيدتهم، واتخاذ المشافي، والحاجة إلى العمل، وإلى الدواء، وإلى التعليم، ونتيجة فقر المسلمين المدقع في كثير من الأحيان، واتخاذ الجنس والمخدرات... وهذه كلها وسائل لإفساد الشباب المسلم، إضافةً إلى الدعايات ضدّ الفئات والتنظيمات الإسلامية، وإشاعة الشائعات وافتراء الكذب عليها، وعلى كل من يُؤيّدها ويُناصرها.

هذا مع العلم أن الدستور ينصّ على أن الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة. ولكن هذا لم يمنع من سيطرة الجاهلية حيث نرى انتشار الربا والفساد حتى الأعياد تنتشر فيها جاهليات إذ إضافةً إلى الأعياد الإسلامية التي هي عيدا

الفطر والأضحى قد اتخذوا أعياداً كثيرةً منها عيد المولد النبوي تقليداً لعيد الميلاد عند النصارى. واتخذوا من يوم الاستقلال عيداً وطنياً، وهو (٣١ آب)، وكذلك عيد ميلاد الملك. وكذلك تحتفل البلاد مسايرةً للبوذيين برأس السنة القمرية حسب التقويم الصيني، وعيد كعكة القمر، وهو بمنتصف الشهر الثامن حسب التقويم الصيني، وعيد ويساك، ويكون في شهر أيار، وهو عيد بوذا إله البوذيين - حسب اعتقادهم -.

ويحتفلون مسايرةً للهندوس بعيد ديبا فالي، ويكون في الخريف، ويُسمّونها احتفالات النور، وهي بمناسبة انتصار الإله كريشنا إله الهندوس - حسب اعتقادهم - على ملك الجنّ. وبعيد تايبوسام، ويكون في آخر فصل الشتاء، وهو ذكرى للإله سوبرا مانيام حسب عقيدة الهندوس.

ويحتفلون مسايرةً للنصارى بعيد الميلاد، وعيد رأس السنة النصرانية (الأول من كانون الثاني).

ويحتفلون مسايرةً للوثنيين، جماعة (دياق) بعيد بداية موسم زراعة الأرز (جاواي باتو)، وعيد التخلّص من تأثير السوء (جاواي بورونغ)، وعيد الحصاد (دواي برسيمبان)، وعيد ذكرى الموتى (جاواي أنتو)، وعيد البطولة (جاواي كيالانغ)، وعيد الأول من تموز.

ويحتفلون مسايرةً للوثنيين، جماعة (الكادزان) بعيد الحصاد.

وهناك عيد (تاموسان) حيث تقوم المهرجانات، والاحتفالات، والألعاب.

وتعطل الدوائر بمناسبة أعياد ميلاد حكام الولايات.

الصراع الإقليمي:

لما كان هناك اختلاف في بناء السكان وعقيداتهم بين شطري ماليزيا، وخاصةً بالنسبة إلى زيادة أعداد الوثنيين في الجناح الشرقي الأمر الذي

يجعل مجال الإرساليات التنصيرية واسعاً، لهذا فإن المستعمرين الصليبيين يركّزون على هذا الجناح، وهذا ما جعل نسبة النصارى ترتفع فيه، على حين أن مجالها محدود في الجناح الغربي لارتفاع نسبة المسلمين.

ولما كانت نسبة النصارى تتزايد في شمالي جزيرة بورنيو لذلك يكون السعي كبيراً لتمتدّ يد العمران نحو تلك الجهات على نطاقٍ أوسع بحجة أن المناطق هناك لا تزال مُتخلّفةً، وبحاجةٍ إلى جهودٍ كبيرةٍ لإعمارها، وهذا بطبيعة الحال يقتضي تخصيص نفقاتٍ من الميزانية لإعمار شمالي جزيرة بورنيو.

وإن الأحزاب القائمة في الجناح الشرقي والمؤسسات النصرانية تُطالب بهذا، وتُثير حماسة السكان للمطالبة بذلك، وتكون هذه المطالب ضمن قائمة الدعايات الانتخابية، وهذا ما أدّى إلى وجود صراعٍ ضمني بين الشطرين، حتى وصلت المطالبة إلى نقل العاصمة الاتحادية ودوائر الدولة إلى القسم الشرقي مادام الأكبر مساحةً.

وأما أهل الجناح الغربي فيرون أن تجمّع السكان إنما هو في شبه جزيرة الملايو، والأصل أن تكون العاصمة في هذا الشطر، وإن انتقالها يكلّف الكثير، والدولة بحاجةٍ إلى ضغط النفقات، وأنهم يرون العمل الحثيث لإعمار شمالي بورنيو، ولكن ليس على حساب الجزء الآخر، وإنما يجب الإسهام في إعمار الشطرين على حدٍّ سواء، والبذل لرفع المستوى في أنحاء البلاد كافةً، وأن التمييز سيجعل نزعةً إقليميةً بين السكان، وسينشأ عنه صراع في المستقبل، والبلاد في غنًى عن ذلك.

ويرى المسلمون أن من أسباب التخلّف في الجناح الشرقي إنما يعود إلى العقائد الوثنية البدائية المنتشرة هناك، ومن الضروري العمل على رفع المستوى الفكري والعقيدي بنشر الأفكار والعقائد السماوية وتهيئة الإمكانات لأصحابها لبثّ الدعوة، ونشر الحضارة، وإذا كان هذا مهماً للنصرانية فقط

بما تملك من إمكاناتٍ ضخمةٍ وطاقاتٍ هائلةٍ، ولكن المسلمين لم يُهيأ لهم شيء إذ ليس لديهم الإمكانات المادية ولا الوسائل الكفيلة بالحركة بل توضع في وجههم العراقيل، ويُحال بينهم وبين دخول هذا المجال، وبذا تبقى طاقاتهم مُعطَّلةً، وإمكاناتهم مُبدَّدةً، وجيوبهم مهدورةً. ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فإن رجال النصرانية والإرساليات التنصيرية لم تستطع النجاح في سعاها إلا بمستوى قليلٍ لعدم انسجام ما يدعون إليه مع الفطرة البشرية، وإذا لم تنجح لأي سببٍ من الأسباب فليفسح المجال أمام رجال الإسلام والحركات الإسلامية، وليسلك كل طريقه، وليُدلي كل بدلوه إن كان كلا الجانبين يعمل على رفع مستوى السكان الفكري والعقيدي، أو ليتعاون الجميع للوصول إلى هذا الهدف. ولكن المسؤولين يجيبون على هذا أننا لا نريد قيام صراعٍ عقيديٍ في مجال العمل، ومعنى هذا العمل على فسح المجال أمام طرفٍ واحدٍ، وهو رجال النصرانية والإرساليات التنصيرية، وإقفال الباب أمام رجال الإسلام والحركات الإسلامية، وهذا الواقع القائم، وهو ما يُسبّب الصراع العقيدي نتيجة التمييز الصارخ، والصراع الإقليمي نتيجة التفرقة الواضحة. وسيبقى الوضع ثابتاً لا يتزحزح فالسكان يرفضون النصرانية لارتباطها بالاستعمار الصليبي، وعلاقاتها بالأجانب فالإرساليات التنصيرية جميع رجالها من الغرباء، إضافةً إلى عدم انسجام النصرانية المحرّفة مع الفطرة البشرية، فما دامت تقوم على عبادة أحد المخلوقات فإنها تبقى على مستوى الوثنيات، وما فيها من فلسفةٍ، وجميع ثلاثةٍ في واحدٍ فيصعب على المرء العالم حلّ ذلك اللغز فكيف برجل الغابة البدائي، كما أن الرهبانية لا تتفق والنفس الإنسانية، ويلاحظ البدائيون ما يجري بالخفاء وراء تلك الطهارة المدعاة. وإذا كانت النصرانية قد عجزت عن دورها أفلا يسمح للمسلمين أن يؤدّوا دورهم، دون أن يغلق الباب أمام النصرانية؟ الجواب: لا. لأنه لو فُسح المجال أمام المسلمين لتقدّم الإسلام وانتشر، وتوقّف المدّ النصراني نهائياً وهذا ما لا يريده المستعمرون الصليبيون، ولا عملاؤهم من أصحاب السلطة، ولا الإرساليات التنصيرية،

ولا اتحاد الكنائس العالمي، ولا الملحدون، ولا العلمانيون، ولا أصحاب الأهواء والشهوات. ومعنى ذلك فسح المجال لعمل النصرانية فقط، وسدّ الباب بإحكام أمام المسلمين، وإيجاد الصراع العقيدي والإقليمي، والإبقاء على التخلّف رغم الادّعاء بالعمل على إزالته وإعمار الأرض.

الصراع الحزبي:

رغم ظهور التنظيم المبكر في ماليزيا إلا أنه لم يكن ذلك التنظيم العقيدي الواضح، وإنما كان تجمعاً يهدف ظاهراً إلى مقاومة الاستعمار، وفي الوقت نفسه يعمل للزعامة واستلام السلطة، أو لمدّ نفوذ وسيطرة جماعته العنصرية التي ينتمي إليها. وكان أهم هذه التنظيمات:

١ ـ الحزب الوطني الملاوي الذي قام إثر إلغاء الخلافة، وضمّ بعض الأمراء والمتعلّمين، وأخذ يُطالب بالاستقلال، ولكن لم تكن له تلك القواعد القوية التي يستطيع أن يتحرّك بها بشكلٍ واضحٍ بسبب فكرته الهشّة التي لا تقوم على عقيدةٍ، وبسبب عدم إدراك الشعب لأهمية التنظيم، ولفقر السكان الذي يجعلهم مشغولين بتأمين أسباب حياتهم المعاشية.

٢ ـ اللجنة الثورية الملاوية، وتأسّست عام ١٣٤٤ هـ (١٩٢٦ م)، ورغم أنها تحمل اسم «الملاوية» إلا أن معظم أعضائها من الصينيين، ولكنها لم تلبث أن انقسمت على نفسها للاختلاف الذي وقع في الصين عام ١٣٤٦ هـ، لأن أوضاع الصين ظلّت تنعكس على الصينيين الذين يعيشون خارجها، ومنهم الذين يعيشون في الملايو.

٣ ـ تأسّس الحزب الشيوعي في سنغافورة عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م)، وامتدّ نفوذه إلى الملايو، وكان أكثر أعضائه من الصينيين، وأخذ أمينه العام (لاي تك) يدعو إلى تشكيل جبهةٍ ضدّ الاستعمار، كي يستفيد من العناصر

الأخرى غير الشيوعية، وربما يُؤثّر عليها، وليفتح على الجماعات الثانية غير الصينية ليبتعد عن الفكرة العنصرية، ويتمكّن من التغلغل في أوساطها، غير أنه لم ينجح وبقي حزباً صينياً. وقد شكّل جبهةً مُعاديةً لليابان أثناء الاحتلال الياباني. كما أنشأ جيش الشعب المعادي للمستعمر الجديد. وقد تعاون مع بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية ما دامت روسيا وبريطانيا حليفتين. وبعد الحرب حلّ جيش الشعب نفسه، وأخذ كل فردٍ من أعضائه مكافأة.

ثم شكّل الأمين العام (لاي تك) جمعية الرفاق المقاتلين السابقين، وهي وإن كانت تحمل اسماً يدلّ على الخط الشيوعي إلا أن الاتجاه العام كان يسير في فلك الرأسمالية بل السياسة الإنكليزية بالذات. وبعد مدةٍ نُحّي (لاي تك) عن منصب الحزبي، ثم زال من الوجود بظروف غامضة حسب الطريقة الشيوعية المعروفة. وتسلّم الأمانة العامة للحزب (تشن بنغ) فادعى أن الأمين العام السابق للحزب الشيوعي (لاي تك) عميل بريطاني، زُرع في الحزب الشيوعي، وهذه طريقة شيوعية، كل زعيم جديد يدّعي أن سلفه كان يمينياً، وهذا ما أدّى إلى تنحيته.

شكل الحزب الشيوعي جيش الشعب من جديد، وأعلن أنه يُعادي الاستعمار، ويُحارب بريطانيا، ثم عاد فغيّر الاسم إلى جيش التحرير للشعوب الملاوية، عام ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩ م)، وانتقل يُقاتل في الغابة، وبدأت الاغتيالات، وكانت تدعمه منظمة حركة الشعب.

٤ ـ المنظمة الوطنية الملاوية، وتشكّلت برئاسة داتو عون بن جعفر عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥١ م)، وكان قد برز بعد الحرب العالمية الثانية كزعيم بين الملايويين، وتأسست فروع لهذه المنظمة في كثير من المناطق، ومعظم عناصرها من شعب الملايو، وتسلّم زعامتها في ٢٤ ذي القعدة ١٣٧٠ هـ (٢٦ آب ١٩٥١ م) «تانكو عبدالرحمن» بعد داتو عون بن جعفر الذي ترك المنظمة، وانفصل عنها.

٥ ـ حزب استقلال الملايو، وأسسه داتو عون بن جعفر عام ١٣٧١ هـ بعد أن انفصل عن المنظمة الوطنية الملاوية، وأراد أن ينفتح على بقية المجموعات التي يتألف منها الشعب الملاوي.

٦ ـ جمعية الصينيين الملاوية، وتضمّ العناصر الصينية التي تُخالف الشيوعية. وكانت مهمة الجمعية الصينية الملاوية الحفاظ على الانسجام العرقي أثناء التعايش مع المجموعات العرقية الأخرى، وشعرت أن وجودها داخل الحكومة سيؤمّن لها بعض متطلبات المجموعة الصينية، كما تظهر بمظهر المدافع عن حقوق الصينيين، وحرصت على كسب تأييد المؤسسات الصينية مثل اتحاد التجار وغيرها... نجح في انتخابات ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) كرئيس للجمعية (ليم تشونغ) ضدّ منافسه (تان تشونغ لوك)، وأكّد (ليم تشونغ) لتانكو عبدالرحمن أن استمرار التعاون سيبقى مع حزب التحالف.

٧ ـ حزب المؤتمر الهندي ـ الملاوي: وأكثر أعضائه من أصل هندي، ويحمل الاسم نفسه الذي يحمله الحزب الحاكم في الهند.

٨ ـ حزب الشعب التقدّمي، وجميع أعضائه من الهنود والصينيين غير المسلمين أي أن الحزب يحمل عدواة للإسلام وإن لم يُعلن ذلك.

وهكذا فإن الأحزاب تحمل أكثريتها الصفة العنصرية، وخاصة الصينية منها. وإن كانت العنصرية مرتبطةً بالعقيدة لذا نلاحظ أنها تحمل الفكرة عقيدةً وإن لم تُعلن ذلك، كما أن الهندية تحمل الهندوسية وإن لم تُظهر، وهذا ما تُغذّيه الصليبية، وأما الملايويون الذين يفترض أنهم يحملون العقيدة الإسلامية فإننا نلاحظ أنهم يبتعدون عنها، وهذا ما نشّأهم عليه المستعمرون النصارى، فهم يُعلنون إبعاد الإسلام ومنهجه عن الحياة تحت شعار الوطنية الملاوية.

ولما أراد داتو حسين بن جعفر الانفتاح على الهنود والصينيين إشارةً إلى البعد عن الجانب العقيدي، وأسّس حزب استقلال الملايو عام ١٣٧٠ هـ، عندها أسرع منافسه تانكو عبدالرحمن، وأعلن عن قيام تحالفٍ بين الأحزاب الملاوية، والصينية، والهندية.

٩ ـ حزب التحالف: وتألف من اندماج المنظمة الوطنية الملاوية المتحدة، وجمعية الصينيين الملاوية، وحزب المؤتمر الهندي الملاوي، أي ضمّ المجموعات العنصرية الثلاث التي يتكوّن منها الشعب الملايوي وهي: الملايوية، والصينية، والهندية، وهذا يدلّ على أن التحالف لم يقم على أي مبدأ أو فكرةٍ سوى استلام السلطة واقتسامها فيما بينهم، ولو كان هناك أي معنى لعقيدة الشعب لما أقبل على التحالف البوذيون والهندوس، وقد وجدناهم يُلبُّون أول نداءٍ يُوجّهه إليهم تانكو عبدالرحمن الذي كان أمير ولاية قدح فيما سبق، حيث يعرفون اتجاه المنظمة الوطنية الملاوية ورئيسها تانكو عبدالرحمن.

١٠ ـ الحزب الإسلامي: وكان برئاسة برهان الدين الحلمي، وكان يلقى مقاومةً عنيفةً من حزب التحالف أو بالأحرى من الطوائف كلها، ومن العلمانيين الذين ينتمون إلى الإسلام.

كما أن المشروعات التي يتقدّم بها كانت تُجهض من قبل الحكومة المركزية، وكان قد نجح هذا الحزب في ولايتي «كيلانتون» و«ترينغانو»، وتسلّم حكومتيهما، ولكن لم يستطع تطبيق برنامجه لموقف الحكومة الاتحادية منه.

١١ ـ الجبهة الوطنية: وتشكّلت عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) حيث شملت حزب التحالف والأحزاب المعارضة في سبيل البقاء بالحكم وإعطاء المعارضة نصيبها. فالمعارضة لم تكن إذن سوى جماعات مصالح دون أن

يكون لهم مبدأ يعملون له أو فكر ينادون به، فلما أعطوا شيئاً من السلطة إذا بهم يخضعون ويُؤيّدون ما كانوا بالأمس يُخالفونه وينتقدونه.

وتضمّ هذه الجبهة أربعة عشر حزباً سياسياً تهيمن عليه المنظمة الوطنية الملاوية المتحدة، وجمعية الصينيين الملاوية، وحزب المؤتمر الهندي ـ الملاوي، وجيركان راكيات ماليزيا.

وأما المعارضة فتتمثّل بالحزب الإسلامي الماليزي، ويُعدّ ضعيفاً لأن جميع الأحزاب، والتنظيمات، والديانات غير الإسلام تقف في وجهه مع العلمانيين وأصحاب المصالح من المسلمين. إضافةً إلى الحكومة الاتحادية التي تجهض كل مشروعاته ـ كما ذكرنا ـ ليظهر ضعفه أمام الناخبين فيصوتون ضدّه.

وهناك حزب العمل الديمقراطي أيضاً، ويعمل أيضاً ضدّ الحزب الإسلامي لاختلافه معه في المنهج والوسائل.

والحكم منذ عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥ م) أي من قبل الاستقلال بيد حزب التحالف الذي يرأسه تانكو عبدالرحمن، وهو الذي يتولّى رئاسة الوزارة، ولكن حدثت بعض الاضطرابات الداخلية عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م)، وعرفت بأحداث (١٣ أيار) فأعلنت الحكومة حالة الطوارئ، وتنازل بعدها تانكو عبدالرحمن بوترا عن رئاسة الوزارة إلى تون عبدالرزاق الذي يعدّ ثاني رئيسٍ للوزراء.

وخلفت الجبهة الوطنية في الحكم حزب التحالف، وقد تشكّلت في ٦ شعبان ١٣٩٤ هـ (٢٤ آب ١٩٧٤ م)، وهي ليست سوى تتمة له، ومن صياغته. واستمرّت الجبهة بالحكم إلى الآن. ولكن كان قد توفي رئيس الوزراء تون عبدالرزاق في ١٣ محرم ١٣٩٦ هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٧٦ م)، وخلفه داتوك حسين عون. وأحيل إلى المعاش، فتقلّد منصب

رئاسة الوزراء داتوك سري د. محاضير محمد في ١٥ رمضان ١٤٠١ هـ (١٦ تموز ١٩٨١ م).

وهذا يعني أنه لا توجد منافسات أو صراعات حزبية بالمعنى الصحيح الذي يوجد في البلدان التي تُسمّي نفسها بالديمقراطية، فالمعارضة غير موجودة، وإن وجدت فلمصلحة، فإذا ما أحسّت السلطة بشأن المعارضة أرضت قادتها ببعض المنافع، وضمّتهم إلى التحالف، وانتهى الأمر، ولهذا وجدنا أن التحالف يشمل أربعة عشر حزباً سياسياً يحكمون البلاد. أما المعارضة المتمثّلة بالحزب الإسلامي فالجميع يُوجّهون سهامهم إليه، وإذا حصل على نجاح في بعض الولايات أحبطت الحكومة المركزية مشروعاته فكأنه لم يكن. ومعارضة حزب العمل الديمقراطي ضعيفة لأنه ليس له قاعدة عريضة بين أفراد الشعب.

هذا في شبه جزيرة الملايو، ولا يختلف الوضع عنه في شمالي جزيرة بورنيو حيث يحكم تحالف جبهة ساراواك الوطني الذي يتألف من أربعة أحزاب وهي:

١ ـ حزب بيساكا وبوميبترا بيرساتو ساراواك.

٢ ـ حزب ساراواك الاتحادي الشعبي.

٣ ـ حزب ساراواك الوطني.

٤ ـ بانسا ساراواك.

وليس للمعارضة وزن كبير لضعف نسبة المسلمين هناك، وتركهم شؤون السياسة والتنظيم نتيجة الفقر، والضغط. ويوجد في ولاية صباح حزب صباح الاتحادي (P.B.S) والمنظمة الوطنية لاتحاد صباح وحزب بيرجايا.

ميادين الصراع:

لما كانت أكثر الأحزاب تقوم على أسسٍ عنصرية، وكذلك ترتبط العقيدة بالعنصرية لذا فإن الصراعات تبدو في كل الميادين عقيدية، عنصريةً، حزبيةً، ولعل أبرز هذه الميادين:

١ ـ اللغة:

عند إعلان دستور (١٩٥٧ م) تقرّر أن تكون اللغة الملايوية هي الرسمية الوحيدة بعد عشر سنوات، ويجب على الولايات التي تنضمّ للاتحاد أن تُنفّذ هذا الشرط بعد عشر سنواتٍ من دخولها الاتحاد.

وفعلاً، فإن ولاية صباح قد جعلت اللغة الملايوية اللغة الرسمية، وذلك في شعبان ١٣٩٣ هـ (أيلول ١٩٧٣ م)، وتُدعى الآن اللغة الماليزية (باهاسا ماليزيا) أو اللغة الوطنية (باهاسا كيبانجاسان).

وقررت ولاية ساراواك في صفر ١٣٩٤ هـ (آذار ١٩٧٤ م) استخدام اللغتين الماليزية والإنكليزية رسمياً حتى عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) حيث أصبحت بعدها اللغة الماليزية هي الرسمية فقط.

أما في شبه جزيرة الملايو فقد غدت اللغة الملايوية هي الرسمية في ٢٢ ذي القعدة ١٣٨٦ هـ (٣ آذار ١٩٦٧ م)، وبعد مشاغبات ٢٦ صفر ١٣٨٩ هـ (١٣ أيار ١٩٦٩ م) فقد أصبح استخدام اللغة الملايوية واسع الانتشار في شؤون الدولة، والمحاكم، والمجلس النيابي.

وفي الوقت نفسه كان يسمح بتعليم لغات أخرى، ولكن عدّت العناصر غير الملايوية هذا القرار بأنه لا يهدف سوى إذابة غير الملايويين في المجتمع.

٢ ـ التعليم:

سيطرت الحكومة عام ١٣٦٩ هـ (١٩٥٠ م) على المدارس كلها، وهذا

ما أثار الصينيين، وأحسّوا أن القصد هو التخلّص من أثرهم بإذابة أبنائهم في مجتمعهم الذي يحيون معه، فعمل بعض زعماء العناصر الصينية على إعادة تشكيل حزب العمل الديمقراطي (D.A.P) الذي كان في سنغافورة، وذلك عندما رأوا عدم ارتياح المجتمع الصيني من حزب الجمعية الصينية الملايوية (M.C.A)التي هي أحد أركان التحالف (U.M.N.O) الحزب الحاكم، وهي بالتالي أحد أركان الحكومة، وإعلان تشكيله رسمياً ليتمكّن من دخول الانتخابات في سبيل إنهاء الميزات التي حصل عليها الملايويون، وإيجاد مساواةٍ حقيقيةٍ في التعليم في المنهج حيث تصبح اللغات الملايوية، والصينية، والهندية، والإنكليزية رسميةً، وفي مستوىً واحد.

ووافق حزب الشعب التقدمي (P.P.P) القوي في عاصمة ولاية بيرق مدينة (إيبوه) حزب العمل الديمقراطي وعملا معاً حسب خطٍ واحدٍ. وكانت الانتخابات عام (١٩٦٩ م) عامل إظهار قوة للمجموعات العرقية، ولمصلحتها حيث تراجع حزب التحالف عما كان عليه سابقاً حيث حصل على ٦٦ مقعداً فقط، ونال ٤٨,٥ ٪ من مجموع الأصوات، على حين كان قد حصل في الانتخابات السابقة على ٨٩ مقعداً، ونال ٥٨,٤ ٪ من مجموع الأصوات، وحصل حزبا حركة الشعب الماليزية (جيراجان راكايات ماليزيا) والشعب التقدمي على ٢٥ مقعداً، وحصل الحزب الإسلامي (P.A.S) على ١٢ مقعداً وبذا حُرم حزب التحالف من الحصول على الأغلبية وهي ثلثا الأعضاء، ولم يعد بإمكانه إجراء تعديلاتٍ دستوريةٍ دون موافقة أعضاء آخرين في المجلس.

وفي ٢٦ صفر ١٣٨٩ هـ (١٣ أيار ١٩٦٩ م) نزل مؤيدو الأحزاب إلى الشوارع، وحصلت أعمال شغب، ووقعت صدامات، واشتباكات عنيفة، وأعلنت حالة الطوارئ. وبناءً على المادة ١٥٠ من الدستور أعطيت جميع الصلاحيات لمجلس العمليات الذي يرأسه نائب رئيس مجلس الوزراء تون

عبدالرزاق، واستطاع المجلس بعد أربعة أيام من الأعمال الدامية من السيطرة على الوضع الأمني في المدينة، وإن استمرت المشاغبات شهرين، وهددت الحكومة باتخاذ الإجراءات الصارمة بحقّ المجموعات الملايوية المسلحة التي أخذت تُطالب باستقالة تانكو عبدالرحمن. وأعلنت القيادات الملايوية في حزب التحالف أن أعمال الملايويين لم تكن سوى ردّ فعلٍ لتصرفات المعارضة التي وصفتها بالطيش.

وفي جمادى الأولى ١٣٨٩ هـ (تموز ١٩٦٩ م) أعلنت إدارة التحالف الوطني عن طرح صيغةٍ جديدةٍ للفكرة الوطنية لدمج مختلف المجموعات العرقية في بوتقة الوطنية الماليزية.

وفي ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٩٠ هـ (٣١ آب ١٩٧٠ م)، وهو يوم الاستقلال الوطني أعلنت الفكرة الوطنية الجديدة تحت شعار بنود الإيمان للولاء (روكان إيجارا)، وكان قد تشكل المجلس الاستشاري الوطني (N.C.C) منذ شهر ذي القعدة ١٣٨٩ هـ (كانون الثاني ١٩٧٠ م) لإيجاد خطوط عريضة للتعاون العرقي، وقد ضمّ هذا المجلس ممثلين عن الحكومة الماليزية، وحكومة الولاية، والأحزاب، والعلماء، والمدرسين، واتحاد التجار، والحرفيين، والصحافة، والمؤسسات، والأقليات.

٣ ـ الاقتصاد:

كان المستعمرون الصليبيون قد وجّهوا الملايويين نحو إنتاج الغذاء بالعمل الزراعي، والصينيين نحو العمل باستخراج القصدير وصناعته، والهنود نحو العمل بإنتاج المطاط وصناعته، وتحسّنت أوضاع الذين يعملون بالصناعة، ويسكنون المدن على حين لم تتحسّن أوضاع الملايويين الذين يُشكّلون أكثرية أهل الريف، فقررت الحكومة تحسين أوضاع الريف، ووضعت خطةً لمدة عشرين عاماً، وتبدأ من عام ١٣٩١ ـ ١٤١٠ هـ (١٩٧١ ـ ١٩٩٠ م) فعدّت العناصر غير الملايويين أن الموضوع عرقي بشكلٍ غير مباشرٍ، وضايقت أوضاع أهل الريف، فأقبلوا نحو المدن، وأخذوا يحتلون البيوت والعقارات

عنوة، ووصل عدد هؤلاء القادمين عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م) إلى مائة وثلاثين وخمسين ألفاً يحتلّون أملاكاً وذلك في مدينة كوالالمبور وحدها، ونحا نحو أهل الريف الكثير من الصينيين والهنود، وكانت النسبة تتوزّع في العاصمة بين المحتلّين كالآتي: ٤٥ ٪ من الصينيين، و٤١ ٪ من الملايويين، و٤ ٪ من الهنود، و١٠ ٪ مختلطون، وعملت الحكومة على طرد المحتلين، ثم اتجهت النية نحو توطينهم بدفع مبالغ رمزية غير أن هؤلاء القادمين من الريف يصعب عليهم دفع أي مبلغ مهما كان ضئيلاً، ورفضت الحكومة إعطاء رخص احتلال موقتة خوفاً من أن يُشجّع ذلك الآخرين على القيام بأعمال احتلال جديدة.

٤ ـ الوظائف:

كان من أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة (N.E.P) توزيع الوظائف بين المجموعات السكانية حسب نسبهم المئوية العامة والتي كانت عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) كالآتي:

الملايويون	٥٣,٢ ٪
الصينيون	٣٥,٣ ٪
الهنود	١٠,٧ ٪
آخرون	٠,٨ ٪

غير أن المجموعة الصينية قد رفضت هذه النسبة، وعدّت الحكومة منحازةً للملايويين، وتعمل ضد المجموعات الصينية خاصةً.

٤ ـ رأس المال:

كانت نسبة رأس المال المساهم في القطاعين التجاري والصناعي موزّعةً بين المجموعات السكانية عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م) كالآتي:

الملايويون	٣٠ ٪
الصينيون	٤٠ ٪
أجانب	٣٠ ٪

ولما كانت نسبة الملايويين ضعيفةً مقارنةً بنسبهم العددية لذا عملت على إقامة مؤسساتٍ عامةٍ لمساهمة الملايويين، ولكن التنفيذ لم يكن جيداً إذ كثيراً ما كانت تُحجز الأسهم باسمهم من قبل الأجانب، وقام الصينيون بردّة فعل، وأنشأوا مؤسسات أضخم من مؤسسات الحكومة، وانتقدوا الدولة وعدّوها متحيزةً لصالح الملايويين، وكذلك قام الهنود بإنشاء مؤسسات فاقت الصينية أيضاً.

ويرى الصينيون أن اتجاه الحكومة لإنعاش الملايويين لن يكون إلا على حسابهم وخاصةً أن الحكومة لا ترغب في إنقاص مساهمة المؤسسات الأجنبية، ولكن الحكومة تُعلن أنها ترغب في أن يحصل الملايويون على ٣١ ٪، ولن يكون ذلك إلا على حساب المؤسسات الأجنبية.

٥ ـ الأرض الحكومية:

يُطالب الصينيون بامتلاك بعض أراضي الدولة، ولكن الحكومة ترفض ذلك، وتُعلن أنها لا تريد أن تثير مشكلة امتلاك الأرض. فالذين يعملون بالأرض، ويشتغلون بإنتاج الغذاء، وهم فقراء، ويعيشون في الريف لا تُعطيهم

الدولة الأرض المشاع، فكيف تقدّمها لمن لا يعمل فيها، ويعمل في غير عمل الفلاحة، ويعيش في المدينة، وحالته المادية أفضل حالاً إن لم تقل جيدة؟ ثم تُعطيهم الأرض بناءً على طلبهم، فهذا أمر غير مقبول، ولا هو بالعدل، ثم إن الذي لا يجيد الفلاحة سيهمل الأرض إن امتلكها وخاصة إن كان الامتلاك من غير تعب.

٦ ـ الأمن:

إن أكثر الذين يعملون في قوى الأمن هم من الملايويين. وأخذ الصينيون يُطالبون بتجنيدهم في قوى الأمن، ولكن الحكومة لا تستمع لهذا الطلب لأنها لا تريد هيمنة غير الملايويين على قوات الأمن إذ تفقد قبضتها بذلك على العنصر الملايوي القوي.

٧ ـ الجامعات والمعاهد الفنية:

يُطالب الصينيون بالحصول على نسبة في الجامعات والمعاهد الفنية تتناسب مع نسبتهم العددية في البلد، ولم يرضهم أبداً ما يحصلون عليه ويعدّونه قليلاً جداً، ولكن الحكومة ترى أن نجاح سياستها الاقتصادية إنما يعتمد على دخول الملايويين في المعاهد العليا وخاصةً الفنية منها.

ولم يُشارك الهنود في هذا الصراع الذي يدور تقريباً بين المجموعتين الرئيسيتين: الملايوية والصينية وذلك نتيجة قلّة أعداد الهنود، لذلك كانت أصوات قادتهم في حزب المؤتمر الهندي مسموعةً بل دخلوا كوسطاء بين المجموعتين الأخريين. ولكن في السياسة الاقتصادية الجديدة كانوا يريدون لفت نظر الحكومة إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الهنود والتي تفوق أية نسبة بين المجموعات العرقية الأخرى. وكذلك فإن هجرة القرويين إلى المدن سيشكل ضغطاً على الموارد، وسيصيبهم خسارة أكثر من غيرهم.

٨ ـ السلطة:

يدّعي الصينيون أن دستور ماليزيا قد احتفظ للمجموعة الملايوية بأحقية

المواطنة، واحتفظ كذلك بنسبة تمثيل أكبر للقرويين في الانتخابات، وأكثر القرويين من الملايويين.

بعد الانتخابات التي جرت في شهر صفر ١٣٨٩ هـ (أيار ١٩٦٩ م) ذكر وزير الداخلية تون إسماعيل أنه من الأفضل حلّ حزب التحالف إن بقيت الجمعية الصينية الملايوية وحزب المؤتمر الهندي اللذان هما عضوان رئيسيان في حزب التحالف كما هما عليه الآن ليسوا هم من الأحياء فيستفاد منهم، وليسوا من الأموات فينتهى منهم. ورداً من المجموعة الصينية على هذا التحذير تشكّلت حركة الوحدة الصينية بجهود (تون تان سوسين) وبعض الضباط من العناصر الصينية.

وعدّت الحكومة والجمعية الصينية الملايوية أن هذه الحركة خطيرة مادامت لم تُسجّل وقد أُلقي القبض على عضوين من مؤسسيها بتهمة إثارة الفتن، ولكن بعض زعماء هذه الحركة قرروا الانتساب إلى الجمعية الصينية، والعمل من داخلها فيزيد ذلك من نشاطها ومن مكانتها، ويكون عملهم بصفة قانونية.

وجرت معركة بين الطرفين داخل الجمعية نفسها للسيطرة عليها بين الأعضاء القدامى والأعضاء الجدد، وانتصرت القيادة القديمة، ولكن نجح (تون تان سوسين) في تسلّم الزعامة. وقد أضعف القتال الجمعية.

ووسّع تون عبدالرزاق حزب التحالف بضم بعض العناصر المعارضة إليه وبعض الشباب وتأسست الجبهة الوطنية التي تضمّ أربعة عشر حزباً بما فيها الحزب الإسلامي.

ولكن أخبر تون عبدالرزاق الجمعية الصينية الملايوية أنها لم تعد الجهة الوحيدة التي تمثّل المجموعة الصينية وتتكلم باسمها.

وأصبح حزب المؤتمر الهندي أكثر طواعيةً للجبهة الوطنية وخاصةً عندما تدخّل تون عبدالرزاق، وحلّ قيادته، وأعلن تقاعد زعيمه (سامبان تان)، وتسلّم

تانكو (مايكا قاساجام) الزعامة الجديدة في جمادى الأولى ١٣٩٣ هـ (حزيران ١٩٧٣ م).

وفي الانتخابات التي جرت في شهر رجب ١٣٩٤ هـ (آب ١٩٧٤ م) أضيفت عشرة مقاعد لولايات شبه جزيرة الملايو فغدت ١١٤ مقعداً، حصلت الجبهة الوطنية على ١٠٤ مقاعد منها نال حزب التحالف منها على ٦٢ مقعداً، وكان حزب العمل الديمقراطي هو المعارض. وبدأ العمل لإيجاد وحدة وطنية ماليزية.

وفي ٢١ ذي الحجة ١٣٩٣ هـ (١٤ كانون الثاني ١٩٧٦ م) مات تون عبدالرزاق رئيس الوزراء، وخلفه في منصبه داتوك حسين بن عون (ابن مؤسس حزب التحالف عون بن جعفر)، وبدأت المجابهات مع رؤساء وزراء الولايات ومنهم: داتوك هارون إدريس رئيس وزراء ولاية سالانغور الذي اتهم بالفساد، وطُرد من حزب التحالف، وسُجن، وخرج من السجن، وله قوته في الولاية، وداخل السلطة، حتى نجح عضواً في المجلس الأعلى لحزب التحالف.

ورئيس وزراء ولاية صباح تون مصطفى الذي نصّبته حكومة كوالالمبور، وقد وجد أنه من الواجب عليه مساعدة الحركة الإسلامية في جنوبي الفيليبين، فأشاعت الحكومة المركزية أنه يريد الانفصال عن ماليزيا وتشكيل دولة تضمّ صباح، ومقاطعات جنوبي الفيليبين وهي: مينداناو، وصولو، وبالاوان، وادعاء الانفصال لإيجاد نقمة ضده، وأظهرت الحكومة المركزية أن إمكانات تون مصطفى ضخمة لما تملكه الولاية من ثروات خشبية ضخمة. ونتيجة عزمه على مساعدة الحركة الإسلامية أثار أحقاد الصليبية فقامت تعمل ضده، وتشيع الشائعات، وتدعو لقتاله، وطرده، والتخلص منه.

عيّن رئيس وزراء الحكومة المركزية تون عبدالرزاق رئيساً لشرطة ولاية

صباح من قبله، كما عيّن رئيساً للقوات المسلحة في سبيل الاستعداد للإطاحة برئيس وزراء صباح تون مصطفى، وأيّدت الحكومة المركزية الحزب المعارض في ولاية صباح، وهو حزب (بيرجايا)، وضمّته إلى الجبهة الوطنية وذلك عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م). واستقال تون مصطفى من منصبه كرئيسٍ للوزراء، لكنه بقي مسيطراً على سياسة ولاية صباح كقائد لمنظمة صباح المتحدة الوطنية.

وفي انتخابات ربيع الثاني ١٣٩٤ هـ (نيسان ١٩٧٦ م) فاز حزب (بيرجايا) المعارض لحزب تون مصطفى ففقد تون مصطفى سلطته.

تولّى رئاسة وزراء ولاية صباح تون محمد فؤاد، وكان يُسمّى قبل أن يُسلم (دونالد ستيفن) لكنه قتل مع عدد من أعضاء حكومته في حادث طائرة. وعيّن رئيساً للوزراء مكانه داتوك حارث صالح.

كانت جماعة (كادازان) في صباح، وجماعة (أبان) في ساراواك تنظران في بداية الأمر إلى البعد عن العاصمة المركزية كوالالمبور نظرة إيجابية وذلك لأن تطور شبه جزيرة الملايو كان يفوق كثيراً تطور شمالي جزيرة بورنيو (صباح، ساراواك، بروناي)، ومع أن الوضع في التطور لم يتغير إلا أن النظرة قد تغيرت، وأصبح البعد يشكل حجر عثرة، وذلك نتيجة الدعاية والسياسة التي تسير عليها الشخصيات ذات النفوذ هناك، وهي التي كانت أيام الاستعمار الإنكليزي، ولم تتبدّل، وبقي لها نفوذها، ولها مكانتها، وتريد التفرقة، وإيجاد الخلاف.

وفي انتخابات جمادى الأولى ١٤٠١ هـ (آذار ١٩٨١ م) التي جرت في صباح قاد رئيس الوزراء حارث صالح حزبه (بيرجايا) في تلك الانتخابات وفاز فيها فوزاً ساحقاً حيث حصل على ٦٠٪ من مجموع الأصوات، وحصل على ٤٧ مقعداً من مجلس الولاية البالغ ٥١ مقعداً أي خسر أربعة مقاعد فقط، وإن هذا الحزب متعدد العرقيات.

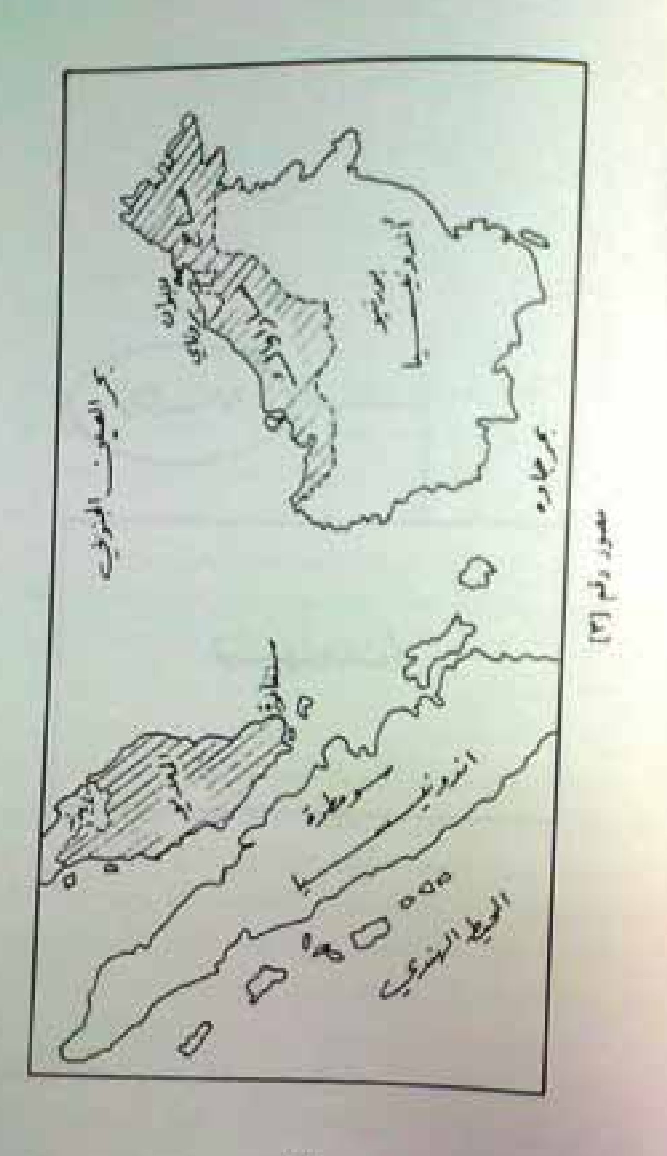
وفي ولاية ساراواك بقي داتوك باتنجي ثان سري عبدالرحمن يعقوب عشر سنوات في رئاسة وزراء الولاية، وكان من قبل وزيراً للتعليم، وقد ضعف جسمه، فتقاعد بسبب تردّي أوضاعه الصحية، وخلفه ابن أخيه داتوك عمار الطيب محمد الذي كان وزيراً اتحادياً في كوالالمبور.

وكان رئيس الوزراء السابق في ساراواك قد عيّن ديبرتوان حاكماً على ولاية ساراواك دون أخذ موافقة الحكومة الاتحادية.

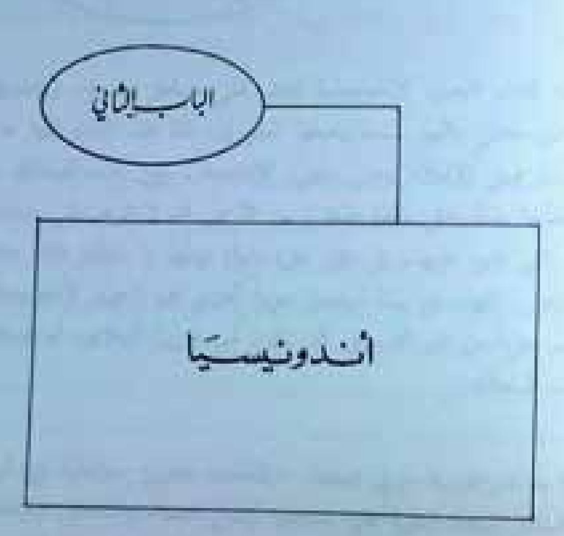
وفي الانتخابات التي جرت في شعبان ١٣٩٨ هـ (تموز ١٩٧٨ م) حصلت الجبهة الوطنية في ولايات شبه جزيرة الملايو على ١٣١ مقعداً من أصل ١٥٤ مقعداً. وكان الحزب الإسلامي قد انسحب من الجبهة منذ عام تقريباً. وفي ولاية كيلانتون مركز قوة الحزب الإسلامي نجح منافسه حزب (بيرجاسا) الذي هو عضو في الجبهة الوطنية[1].

---

(١) A history of Malaysia' Barbara Waston Andaya and Leonardy. Andaya. 1981.



مصور رقم (٣)


الباب الثاني
أندونيسيا

لمحة عن تاريخ أندونيسيا قبل إلغاء الخلافة

لما كانت الجزر الأندونيسية تنتشر على مناطق واسعة، وينفصل بعضها عن بعضٍ باليمّ بسبب وضعها الجزري، لذا فقد نشأت فيها عدة ممالك منذ قبل الإسلام وحتى مجيء الاستعمار، ومن هذه الممالك ما كان سلطانها يمتدّ على رقعةٍ صغيرةٍ من الأرض قد لا تزيد على مساحة الجزيرة التي تقوم عليها، بل على جزءٍ منها، ومنها ما يتعدّى ذلك حتى يشمل الجزر كلها، بل يمتدّ ليشمل جزراً أخرى غير الجزر الأندونيسية، وقد يضمّ جزءاً من البر الأسيوي كأن تكون شبه جزيرة الملايو، أو غيرها. ومن هذه الممالك:

١ ـ امبراطورية سري فيجايا: وتأسست جنوبي سومطرة في أوائل القرن السابق للبعثة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وازدهرت هذه الامبراطورية، ونشرت سلطانها على أكثر الجزر الأندونيسية، وعلى شبه جزيرة الملايو، ووصل نفوذها إلى الفيليبين شمالاً، وإلى جزيرة سيلان في الغرب، والتي خضعت وتبعت هذه الامبراطورية، وبقيت هذه الدولة حتى انتشر الإسلام بين أهلها في القرن السابع الهجري.

٢ ـ مملكة تاروماناغارا: وتأسست في غربي جزيرة جاوة في القرن الثاني قبل الهجرة النبوية، وبقيت حتى القرن الخامس الهجري.

٣ ـ مملكة سوندا: وقامت عام ٤٢١ هـ، وحلّت محلّ سابقتها في غربي جاوة.

٤ ـ مملكة جاوه الوسطى: واستمرّت حتى أواخر القرن الثالث الهجري.

٥ ـ مملكة ماتارام: وقامت في جاوه الوسطى، في أواخر القرن الثالث الهجري، فهي قد حلّت محلّ سابقتها، وبقيت حتى أخذ الإسلام ينتشر بين أبنائها. وقد تنقّلت مراكزها الإدارية عدة مرات.

٦ ـ مملكة جاوه الشرقية.

٧ ـ امبراطورية ماجاباهيت: وقامت في أواخر القرن السابع الهجري، واستمرّت حتى النصف الثاني من القرن التاسع الهجري (٦٩٣ ـ ٨٨٣ هـ) وبسطت سلطانها على الجزر الأندونيسية كلها إضافة إلى الفليبين وشبه جزيرة الملايو، وجزء من الهند الصينية. وبدأ الضعف ينخر فيها بعد موت آخر أباطرتها الكبار (هايم وورووق)، حيث أخذت الأوضاع الإدارية تتردّى مما أدّى إلى قيام حركات انفصال عنها في بعض البلدان التي كانت تابعة لها، وحدثت اضطرابات، وحروب بين المقاطعات بعضها ضدّ بعض، وتأخّرت الزراعة، وانتشرت المجاعة، وأقبل الناس نحو الإسلام إيماناً منهم بأنه دين الحق، ولذلك فإنه سينقذهم مما يُعانون. وقد انفصلت بعض الممالك عن هذه الأمبراطورية ومنها:

أ ـ مملكة مينكابو: في سومطره الوسطى.

ب ـ مملكة أتشيه: في شمالي سومطرة، وانتشر فيها الإسلام، وكانت أقوى الممالك الأندونيسية في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين، وبقيت حتى عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤ م)، وكان لها دور كبير في قتال الهولنديين.

وليست هذه كل الممالك التي قامت في الجزر الأندونيسية، بل قامت ممالك ثانية ذات أهمية في الجزر الأخرى مثل: مملكة بروني، وساراواك في شمالي جزيرة بورنيو، ومملكة بالنغر في جنوبها، وممالك أخرى في جزيرة سيليبس، وجزر الصوند الصغرى. ولكن امبراطورية ماجاباهيت قد وحّدت هذه الجزر جميعها، وضمّت هذه الممالك كلها.

وتعرّضت أندونيسيا للغزو الصيني، واحتلّ الصينيون جزيرة جاوه عام ٦٨٢ هـ أيام قبلاي خان حفيد جنكيزخان.

انتشار الإسلام:

من الصعب أن تُحدّد الزمن الذي وصل الإسلام فيه إلى تلك الجزر، وإن كان بعضهم يُؤكّد وصوله منذ المرحلة الأولى التي شعّ فيها نور الإسلام في أرض العرب، حيث انتقل منها بواسطة التجار الذين ما انقطعت سفنهم تمخر عباب البحر قادمةً وذاهبةً تحمل البضائع بين أندونيسيا وبلاد العرب، وإذا كان التاريخ قد انتقل مع المجاهدين إلى ساحة المعارك ليدوّن الفتح، ويُسجّل انتصار الحق وهزيمة الباطل، وينسى ما عدا ذلك فرحةً بزهوق الباطل وغبطةً بارتفاع راية الحق، ولكن التجارة بالواقع لم تتوقّف وانتقال الأخبار لم ينقطع غير أنها عاشت تحت غطاء حركة الفتح التي طغت على كل ما سواها. ولكن يذهب بعض المؤرخين الآخرين إلى أن القرن السابع الهجري هو أول وقتٍ وصل فيه الإسلام إلى تلك الجهات، ويستندون في ذلك إلى ما كتبه الرحالة الأوربي (ماركوبولو) عن زيارته إلى جزيرة سومطرة عام ٦٩٢ هـ حيث قضى خمسة أشهر فيها فيقول: وإن جميع سكان البلاد عبدة أوثان اللهم إلا في مملكة (برلاك) الصغيرة الواقعة في الزاوية الشمالية الشرقية من الجزيرة حيث كان سكان المدن وحدهم مسلمين. أما سكان المرتفعات فكلهم وثنيون، أو متوحّشون يأكلون لحوم البشر. بينما تذكر كتب تاريخ الملايو: أن أول ملكٍ مسلم حكم مملكة (أتشيه) هو (جيهان

شاه) وكان ذلك عام ٦٠٢ هـ وإنه لم يكن من سكان البلاد، وإنما تزوج منهم فقبلوه ملكاً.

ونعتقد أن الإسلام قد بدأ يطرق أبواب تلك المنطقة منذ أن توقفت موجة الفتوحات، حيث انصرف الناس بعدها إلى مختلف نواحي الحياة يعملون في الزراعة، ويُمارسون الصناعة، وينتقلون بالتجارة، وازداد إقلاع السفن من سواحل جزيرة العرب ومن فارس مُيممةً وجهتها نحو المشرق تحمل معها البضائع، وإلى جانبها أخلاق التجار المسلمين التي تنبع من العقيدة، إلى جانب الدعاة الذين عملوا على نشر الدعوة والعمل في سبيل الله دون أي عملٍ آخر معتمداً في رزقه على ما كان قد جمعه، وكثيراً ما كان التجار يتخذون بضاعتهم وسيلةً للاتصال بالناس والعمل على هدايتهم.

وتروي كتب التاريخ أن بعض التجار الأندونيسيين قد وصلوا إلى بغداد أيام الخليفة العباسي هارون الرشيد، وعندما قفلوا راجعين كانوا يحملون بين جوانحهم عقيدة الإسلام، وعندما وصلوا إلى بلادهم قاموا بدعوةٍ واسعة النطاق لها، وبدأ الإسلام ينتشر بين السكان ولكن على شكل أفرادٍ وجماعاتٍ بسيطة، وأخيراً استطاعوا أن يُؤسّسوا لهم تلك المملكة الصغيرة (برلاك) التي يتحدّث عنها الرحالة الأوربي (ماركوبولو). ولكن لم تكن لتخلو بقية المدن والجزر الأخرى من أفرادٍ مسلمين وأسرٍ كاملةٍ، ولكن لم يشعر بهم الغريب ما دام ليس لهم أثر واضح على حياة السكان لقلّتهم، وإلا هل يمكن أن ينتشر الإسلام دفعةً واحدةً في تلك المدة البسيطة التي تلت زيارة (ماركو بولو) لجزيرة سومطرة، حيث قام بزيارتها بعد أقلّ من نصف قرن الرحالة المسلم (ابن بطوطة) فوجد الحكم الإسلامي، وأكثرية الشعب تعتقد العقيدة الإسلامية، فقد كانت زيارته للجهة نفسها عام ٧٤٦ هـ، ويقول عن هذه المشاهدات: «وهو السلطان الملك الظاهر من فضلاء الملوك، شافعي المذهب، محبٌ للفقهاء، يحضرون مجلسه للقراءة

والمذاكرة، وهو كثير الغزو والجهاد، ومتواضع يأتي إلى صلاة الجمعة ماشياً على قدميه، وأهل بلاده شافعية، مُحبّون للجهاد، يخرجون معه تطوّعاً، وهم غالبون على من يليهم من الكفار، والكفار يُعطون الجزية على الصلح». وربما كان (ماركو بولو) يهوّن من شأن المسلمين من باب الحقد الصليبي.

وما إن بدأ التجار المسلمون يفدون إلى تلك السواحل، ويرحل عنها أبناؤها ليعودوا بعقيدةٍ جديدةٍ حتى بدأت البذور الأولى للدعوة تثبت جذورها في تلك الأرض، واتخذت الوسائل جميعها لهداية الناس، وأخذهم إلى طريق الإسلام، فالمسلم يحبّ الخير للناس جميعاً، ويحبّ لهم ما يحبّ لنفسه، فيرغب لنفسه الأجر بهداية الآخرين، وكذلك يحبّ لهم الأجر بعد الهدى، وأكبر شيءٍ يمكن أن يُقدّمه للناس هو دعوتهم للإسلام فيحصل على أكبر أجرٍ، ويحصلون على أكبر خيرٍ إن تمكّن، ومن هذه الوسائل معاملة السكان كي يتعرّفوا على الخلق الإسلامي لإقبال الناس على هذا الدين، ولهذا اتخذ بعض الدعاة التجارة لتكون وسيلةً لهم للصلة مع السكان والتعامل معهم، ويشترون العبيد ويعتقونهم ليرفعوا من مكانتهم الاجتماعية، ويدعونهم إلى الإسلام، فيُسلمون غالباً، ويتزوّجون من سكان البلاد فتدخل المرأة في دين زوجها بعد أن تتعرّف على حقيقة الإسلام عن قربٍ، وتتبيّن المعاملة الإسلامية بالممارسة، ثم لا يلبث أن يتبعها بذلك أهلها وأقرباؤها، ويحرص السكان على تعلّم اللغة العربية على أنها لغة المسلمين التجار الأرقى، ولغة المصلحة بالنسبة لهم، والإنسان أقرب ما يكون إلى من يتفاهم معه مباشرةً دون وسيطٍ فيسمع الفرد الكلمة من المسلم فيعرف معناها، ويتأثّر، وصار كل من يتكلّم العربية يُسمّى مسلماً، وقبل بعضهم هذا الاسم، وأقبل على الإسلام.

وكان أهالي البلاد يحترمون التجار المسلمين والدعاة، ويكرمونهم لأخلاقهم الرفيعة التي تنبع من عقيدتهم ولغربتهم من ناحيةٍ ثانيةٍ، ولشعور

السكان أن هؤلاء الغرباء المسلمين أعلى منهم مستوىً، والغريب محبي مكرم، وإكرام الضيف معروف عند أكثر الشعوب، كما أن هذا الاحترام قد يكون ناشئاً عن الثروة التي يملكها هؤلاء التجار، والتي تجعل لهم مكانةً مرموقةً، ومركزاً ممتازاً في المجتمع، بل يقرّب الناس منهم، وكذلك فإن الحكام بحاجة إليهم لزيادة النشاط التجاري في بلادهم، ولزيادة دخل البلاد من عائدات التجارة، ومضاهاة الإمارات الأخرى بذلك النشاط، والثراء، والتطوّر الذي يتمّ نتيجة كثرة التجارة، وكذلك يجب ألا ننسى الهدايا التي يحصل عليها المسؤولون من التجار، كل هذا يجعل للتجار المسلمين مكانةً عند حكام الإمارات الأندونيسية فيلتفون بهم، وغالباً ما يتأثرون بهم لثقافتهم، وعلمهم، ولكونهم دعاةً يعرفون أسلوب الدعوة وطريق الحوار، فإذا ما أسلم أحد الحكام توسّع انتشار الإسلام لأن الشعب غالباً ما يحرص على تقليد أمرائه. وكذلك تعتنق القبائل الإسلام بمجرد اعتناق أحد كبارها له، وكانت تلك المناطق لا تزال تزخر بالحياة القبلية.

كما أن السكان قد تأثروا بوضوح العقيدة الإسلامية ويُسرها، وبما فيها من المساواة بين الناس، وهذا على خلاف ما يعرفونه من فروقٍ قائمةٍ بين الناس في الديانات التي كانت تسود أندونيسيا، وكان الشعب يُعاني الكثير من ذلك، ويريد الخلاص مما هو فيه، ووجد الإسلام مُنقذاً له.

وقد يكون التأثر بسبب تفوّق المسلمين بالحضارة، ومن المعروف تأثر الناس بالذين يعتقدون أنهم أعلى مستوىً منهم، كما أن إقبال المسلمين على المؤاخاة بين أهل البلاد، وبُعدهم عن الغايات والأطماع التي يعرفونها من الغرباء غيرهم، كل ذلك قد أوجد عند الأندونيسيين تقبّلاً للانتساب إلى الإسلام وفخراً، وخاصة أنهم وجدوا في الدعاة مثلاً أعلى وأنموذجاً رائعاً في الإنسان الكامل من حيث الأخلاق، والتواضع، والبعد عن الجشع رغم عملهم المادي الذي يُمارسونه. وحتى وجدوا من الأمراء الأندونيسيين الذين اعتنقوا الإسلام تغيّراً واضحاً في السلوك والأخلاق، ولم يتخذوا سيفاً، ولم

يرفعوا سوطاً لتحويل أتباعهم إلى عقيدتهم كما يفعل الأمراء غير المسلمين، أو كما فعل هؤلاء أنفسهم قبل أن يُسلموا، ولم يستعمل السيف إلا لإحقاق الحق، أو ردع باطلٍ، أو ضرب من يقف في وجه الدعوة، ويحول دون انتشارها.

وبعد مجيء الاستعمار وقدوم الإرساليات التنصيرية ازداد إقبال الناس نحو الإسلام مخالفةً للإرساليات التنصيرية وضدّها لما يرون من أعمال تلك الإرساليات غير الإنسانية، فقد حدث أن تنصّرت قريتان، ثم تركتا النصرانية واعتنق سكانهما جميعاً الإسلام لما شاهدوا وعرفوا من حقيقة تلك الإرساليات النصرانية.

ولم يدّعِ المسلمون القادمون أنهم من جنسٍ أسمى، أو عرقٍ أفضل، أو شعب أرقى، أو أنهم أكثر مدنيةً، أو أعلى مكانةً، كما يدّعي المستعمرون الصليبيون، فهذا أمر يعرفه الآخرون، ويُقرّون به، لا يدّعيه صاحب العلاقة نفسه.

كل هذا إضافةً إلى حاجة الإنسان إلى التدين التي جعلت السكان يُفكّرون تماماً في قضية العقيدة، ولما كانت الديانات الموجودة آنذاك في أندونيسيا لا تُحقّق شيئاً من رغبات الإنسان الفطرية، لذا فقد أقبل السكان على الإسلام بشكلٍ واسعٍ لا نظير له، إذ اعتنق الإسلام في أندونيسيا عشرات الملايين في مدةٍ لا تتجاوز القرن من الزمن، وكانت المناطق الداخلية أكثر إسراعاً للدخول بالإسلام من المناطق الساحلية التي كانت أشدّ اتصالاً بالمؤثرات الأجنبية. وكانت المناطق الساحلية أكثر تقبّلاً للإسلام لكثرة التجار المسلمين، وأخذها الدين الذي يتلاءم والفطرة البشرية من بين المؤثرات الكثيرة التي ترد إليها من التجار الذين يمثّلون مختلف الأمم والعقائد. ولم يبق بعيداً عن الإسلام في أندونيسيا إلا تلك القبائل المعزولة في الغابة التي لم تختلط بغيرها، وتنزوي على نفسها،

ولم يكن بالإمكان الاتصال بها. ولا تخلو جزيرة إلى الآن من أمثال هذه القبائل المتكتلة على نفسها في الأحراش وقلل الجبال.

ولما دخل الكثير من السكان في الإسلام ومن مختلف الفئات وحّدوا صفوفهم، وقاموا بحركة الانفصال عن امبراطورية (ماجاهيت) بقيادة الزعيم (أونس) الذي عُرف باسم يونس، واستطاع أن ينتصر على ملوك تلك الامبراطورية، فإن المسلم لا يصحّ أن يبقى تحت حكم الجاهلية إن كان بإمكانه إقامة حكم إسلامي، وإن لم يستطع فعليه أن يرحل إلى دار الإسلام حيث يُقام حكم الله. وبذلك بدأت تتأسّس ممالك إسلامية في أندونيسيا.

هذا في الجزيرتين الغربيتين اللتين تمرّ منهما الطرق التجارية، أما بقية الجزر فقد جاءهما الإسلام من الجزيرتين السابقتين، ففي جزيرة (بورنيو) كان الإسلام أول ما دخل في صفوف شعب (بنقرماسين) الذي كانت له مملكة في جنوب غربي الجزيرة.

وفي شمالي الجزيرة كانت مملكة (بروني) التي انتشر فيها الإسلام أيضاً في وقتٍ مبكرٍ، ولما وصل الإسبان إلى الجزيرة عام ٩٢٨ هـ وجدوا ملك (بروني) مسلماً.

وفي غربي الجزيرة قامت مملكة(سوكدانة)، وقد عمّ الإسلام فيها عام ٩٥٧ هـ.

وهكذا عمّ الإسلام أكثر الساحل بينما بقي الداخل على الوثنية. وفي القرن الثاني عشر الهجري بدأ الإسلام ينتشر في قبيلة (إيدان) التي تقطن الداخل.

وأما جزيرة (سيليبس) فقد انتشر الإسلام على الساحل أيضاً، ومنه انتقل إلى الداخل، وتعدّ قبيلتا (ماكاسار) و(البوجي) أهم قبائل سكان

الساحل، بل وأغلب سكانه ينتمون إلى إحدى هاتين القبيلتين. أما سكان الداخل فهم من (الألفور) الذين ينتشرون في القسم الشرقي أيضاً، وقد بدأ الإسلام يشقّ طريقه إليهم، وقد زار البرتغاليون الجزيرة عام ٩٤٧ هـ، ولم يجدوا فيها إلا قليلاً من المسلمين في قاعدة (جوا) حاضرة مملكة (ماكاسار) ـ على زعم البرتغاليين ـ ولكن ما جاء القرن الحادي عشر الهجري إلا وكثر المسلمون، وطلبوا العلماء من مملكة (أتشيه) في شمالي سومطرة، فلبّي الطلب مباشرةً، وجاء العلماء، وذلك عام ١٠١٢ هـ. ودخل شعب (بوني) في الإسلام على يد شعب (ماكاسار)، واتخذ الهولنديون المستعمرون الصليبيون كل الوسائل، وبذلوا جهدهم كافةً لإثارة شعب (بوني) على قبيلة (ماكاسار). كما استطاع الدعاة في قبيلة (البوجي) أن يُحوّلوا قبيلة (السك) التي تسكن في جزيرة (المبوك) إلى الإسلام، كما عملوا على نشر الإسلام في جزيرة (سومباوا).

ويرتبط وصول الإسلام إلى جزر (المولوك) بتجارة القرنفل ففي القرن الخامس الهجري أذعن ملك (يلدور) الوثني للدخول في الإسلام على يد الشيخ منصور، ولقّب نفسه (جمال الدين)، وبعدها اعتنق كثير من رعاياه الإسلام. وقد استقبل البعثة الإسبانية عام ٩٢٨ هـ، وأكرم رجالها، ويقول الإسبان: إن عمره كان خمسةً وخمسين عاماً، وإنه لم يمض على قدوم الإسلام إلى هذه الجزيرة أكثر من خمسين سنةً. كما استقرّ الإسلام في جزيرة (ترنات) قبل ذلك بوقتٍ قصيرٍ.

وحاول الإسبان والبرتغاليون نشر النصرانية وبذلوا إمكاناتٍ ضخمةً في سبيل ذلك، ولكن السكان عندما أرادوا التخلّص من المستعمرين الصليبيين قاموا باضطهاد النصارى على أنهم من غراس المستعمرين، وتربطهم بهم صلة العقيدة، وسيبقون على هذا الأساس تبعاً لهم، وفي الوقت نفسه عملوا على نشاط الدعاة المسلمين.

وأخرج الهولنديون البرتغاليين والإسبان من الجزر الأندونيسية على أنهم من الكاثوليك، ومن بقي من آثارهم انتقل إلى جزر الفلبين.

وقد أسس المسلمون عدة ممالك في الجزر الأندونيسية ومنها:

١ ـ مملكة برلاك في سومطرة، وهي التي زارها الرحالة ابن بطوطة.

٢ ـ مملكة بنتام في غربي جاوه: وقد أسسها السلطان (حسن الدين) عام ٩٧٦ هـ.

وكان البرتغاليون قد احتلّوا (مالاقا) عام ٩١٧ هـ، وسيطروا على شمالي جزيرة سومطرة عام ٩٢٨ هـ، وأصبح مضيق (مالاقا) تحت نفوذهم وسلطانهم، لذلك اتخذ المسلمون طريقاً جديدةً لتجارتهم تمرّ من مضيق (الصوند) بين جزيرتي (جاوه) و(سومطرة) عوضاً عن مضيق (مالاقا) بين شبه جزيرة الملايو وجزيرة سومطرة، وبهذا الانتقال توسّع انتشار الإسلام في غربي جزيرة جاوه، وقويت شوكة أتباعه، فأسسوا مملكة (بنتام) هذه، وتخلصوا من حكم مملكة (فاجاجاران) الوثنية التي كانت تحكم المنطقة، كما استطاع المسلمون من إحراز النصر على البرتغاليين الذين جاءوا إلى المنطقة لمساعدة الملك الوثني.

٣ ـ مملكة ديماك في وسط جاوه: أسسها رمضان فاطمي عام ٨٣٢ هـ.

٤ ـ مملكة متارام في شرقي جاوه: كانت (متارام) مملكةً قائمةً، وكان ملوكها على الوثنية، وفي عام ٩٩١ هـ تولّى أمرها رجل مسلم اسمه (سنافاتي) وعمل على نشر الإسلام، ووحدة جزيرة (جاوه) كلها تحت حكمه، وكاد أن يتمّ له الأمر لولا أن اتخذ سياسة إبقاء الممالك الصغيرة ذات استقلال ذاتي، وتخضع لسلطانه، فكان حكامها يظهرون له الطاعة، ويضمرون الغدر، فما أن واتته منيته حتى أعلنوا العصيان على المملكة،

واندلعت الحروب بين هذه الممالك، وانتهى أمر مملكة (متارام) الإسلامية.

٥ ـ مملكة آتشيه في شمالي سومطرة: كانت هذه المملكة أولى الممالك الأندونيسية القديمة التي انتشر فيها الإسلام، وتوطّد، وتشجّع السكان لديهم، ولكن قلّ جهادهم في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين لسيطرة البرتغاليين التجارية، وانتقال الطريق التجارية من مضيق (مالاقا) إلى مضيق الصوند، إضافةً إلى النزاع الذي حدث بين العلماء الذين يرفضون النفوذ الأجنبي وبين الحكام الذين لا يدعون إلى الجهاد، ولكن عادت لهذه المملكة قوتها في أوائل القرن الثاني عشر الهجري، وبدأت تقاوم المستعمرين الصليبيين حتى القرن الرابع عشر الهجري.

٦ ـ مملكة بالمبانغ في جنوبي سومطرة: وقد أسسها السلطان عبدالرحيم عام ١٠٥٨ هـ، وكانت أول مملكةٍ في تلك الجهة رغم انتشار الإسلام منذ القرن السادس الهجري.

وبالقضاء على امبراطورية (ماجاباهيت) انتهى حكم الهندوس في تاريخ أندونيسيا باستثناء جزيرة (بالي) حيث تجمّع فيها الهندوس، والذين يُقدّر عددهم بأكثر من مليون.

الاستعمار:

في الوقت الذي بدأ المسلمون فيه يثبّتون أقدامهم في أندونيسيا كان المستعمرون الصليبيون من ناحيةٍ أخرى يغرزون مخالبهم في الأرض لتجد لأصحابها مركزاً ثابتاً تستقرّ فيه لتحقيق الأهداف التي يسعون لها.

احتلّ البرتغاليون (مالاقا) عام ٩١٧ هـ، واتخذوا منها قاعدةً لشنّ الحملات على الجزر الأندونيسية وخاصة جزر (الملوك)، وهي الجزر

التي يعرفونها باسم جزر (التوابل)، وقد تمكّنوا من السيطرة على شمالي سومطرة عام ٩٢٨هـ، ووصلوا إلى جزيرة (سيليبس) عام ٩٤٧هـ.

كما أن الإسبان قد وصلوا إلى جزيرة (بورنيو) وإلى جزر (المولوك) عام ٩٢٨هـ في طريق عودتهم، بعد مقتل قائدهم (ماجلان) في جزر (الفيلبين) بعد أن أظهر صليبيته علناً، وأراد فرضها على السكان. وإذا كانت البرتغال قد استطاعت أن تُثبّت أقدامها في الجزر الأندونيسية إلا أن إسبانيا قد عجزت عن ذلك إلا في جزر (المولوك).

قامت الثورات ضدّ البرتغاليين لتعصبهم الصليبي، ولظلمهم، وقامت معها حركات ضدّ النصرانية التي عدّها السكان تتمةً للاستعمار الصليبي إذ هو الذي جاء بها، وهو الذي أغرى بها بعض الفقراء المغفّلين، وأصحاب المصالح الطامعين. وزادت هذه الحركات بعد أن قتل غدراً سلطان جزيرة (ترنات) عام ٩٧٨هـ، ويُدعى (هارون)، وكانت تمتدّ سلطته حتى جزر الفيلبين.

وضعفت البرتغال بعد أن احتلّت إسبانيا أراضيها عام ٩٨٨هـ، ثم إن إسبانيا لم تلبث أن ضعف أمرها بعد أن هُزمت أمام إنكلترا، وتحطّم أسطولها في معركة (الأرمادا) عام ٩٩٧هـ، وهذا ما هيّأ الجو لدول طامعة عندها رغبة في الاستعمار، وعندها رغبة في الثراء، بعد أن كانت تسمع عن ثروات الشرق وغنى أهله، وعندها رغبة في أن تُساهم في قتال المسلمين، ولديها حلم في المنافسة لدول تجول في تلك الأصقاع البعيدة، وانطلقت هولندا التي كانت في حرب مع الإسبان، وتخلّصت من سيطرتهم حيث كانت تخضع لهم، فخرجت تنافسهم، وتُقاتلهم، وتُحاول أن تحلّ محلّهم في مستعمراتهم التي احتلّوها، والتي ورثوها عن البرتغاليين أيضاً.

الاستعمار الهولندي:

وصل الأسطول الهولندي إلى سومطرة، وجاءه عام ١٠٠٥هـ لأول مرة، وحدث بينهم وبين السكان معارك، وحاول البرتغاليون الوقوف في وجه الهولنديين فأمروا بواخرهم في (قوا) على ساحل الهند الغربي، وبواخرهم التي في (ملاقا) في شبه جزيرة الملايو بالتحرّك نحو أندونيسيا لمقاومة الهولنديين، وعدّوا كل سفينة ليست لهم غنيمة يأخذونها ومنها السفن الأندونيسية فاصطدم البرتغاليون مع الأندونيسيين وعجز الأسطول البرتغالي عن تحقيق غايته، وفي الوقت نفسه عدّ الأندونيسيون الهولنديين حلفاء لهم ضدّ البرتغاليين، وهكذا بدأت البرتغال تتزحزح عن مراكزها في تلك الجزر، وإن احتفظت بمركز (ملاقا) مدة أربعين سنةً أخرى، كما احتفظت بجزء من جزيرة (تيمور)، ومراكز صغيرة أخرى، ولكنها بقيت ضعيفةً لا يُهتمّ بها.

لم تُراعِ هولندا التحالف الذي تمّ ضمناً بينها وبين الأندونيسيين، فما أن خرجت البرتغال من الساحة القتالية حتى انقضّ الهولنديون على الجزر الأندونيسية وعلى السكان يعملون سلباً، ونهباً، وقتلاً، وتشفّياً، فما كان الذئب الجائع ليرعى حرمة الحمل، والهولنديون جاءوا طامعين بالثراء، يريدون العزة بعد الذلّ، حاقدين على الإسلام وأهله، وقد واتتهم الفرصة فانقضّوا كالذئاب الكاسرة الجائعة التي أثارتها غريزة جوعها نحو شياه أمامها وحال بينهما حائل ثم زال ذلك الحائل فانقضّت تنهش غريزياً من غير وعي.

بدأت هولندا تُشدّد قبضتها على الجزر، وأسّست شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٠١١هـ، ووجدت الفرصة مناسبةً لها لانشغال إنكلترا وإسبانيا في حروب فيما بينهما، وبدأت المعارك بين الهولنديين وبين الممالك الإسلامية وخاصة مملكة (متارام)، وشعر ملوك جزيرة (جاوه) بعد هذه المعارك بقوة مركز هولندا، التي بدأت توسّع سلطتها تدريجياً، وتُقيم

القلاع والحصون التي أصبح من أشهرها (بتافيا)، وهو الاسم الذي أطلقوه على مدينة (جاكرتا)، إذ أعطوها اسم إحدى القبائل الهولندية (بتافيا)، واحتلت هولندا تتجه كلياً نحو أندونيسيا، وترمي بثقلها هناك بعد أن انهارت تجارتها في الهند بسبب منافسة كلٍّ من فرنسا وإنكلترا لها.

أخذت المنافسة بين إنكلترا وهولندا تظهر في أندونيسيا منذ عام ١٠٢٧ هـ، وإن كانت هناك معارك جانبية من قبل، وإن بقيت المنافسة هناك وفي مناطق أخرى إلا أن الحرب قد انتهت بين الطرفين على إرغام هولندا على إلغاء احتكاراتها التجارية في الهند وفي أندونيسيا، وهذا ما سبّب زيادةً في خسائر شركة الهند الشرقية الهولندية والتي بلغت ستةً وتسعين ألف روبية عام ١٠٣٦ هـ.

احتلّت فرنسا أراضي هولندا عام ١٢١٠ هـ، وكانت إنكلترا وفرنسا في حروبٍ دائمةٍ فيما بينهما، ومنافسةٍ لا تنقطع، وباحتلال فرنسا لهولندا وضمّها إليها، وعدّها جزءاً منها أصبحت ممتلكات هولندا في الشرق فرنسيةً لذا أسرعت إنكلترا واحتلّت مخازن الشركة الهولندية في الهند، وفي سومطرة دون مقاومةٍ تُذكر، وانتهى أمر الشركة عام ١٢١٤ هـ.

وبعد انتهاء الحرب بين إنكلترا وهولندا أيام حروب نابليون بونابرت عادت الحكومة الهولندية فاستولت على ممتلكات الشركة السابقة من جديد، وبدأت في استعمار أندونيسيا. وبعد هزيمة نابليون، واستقلال هولندا تمّ توقيع اتفاقية بين هولندا وإنكلترا، تركت هولندا بموجبها جزيرة سيلان، والكاب في أقصى جنوبي إفريقية، وجزائر الهند الغربية في أمريكا إلى إنكلترا، وبالمقابل تخلّت إنكلترا عن أندونيسيا لهولندا، وكانت انكلترا قد احتلّت جزءاً من أندونيسيا، وفي عام ١٢٣٢ هـ رفع الهولنديون رايتهم من جديد فوق (بتافيا)، ولكن لم يدخل الهولنديون البلاد دون مقاومة، فقد قامت عدة حروبٍ بين السكان وبين الدخلاء، كان من أشهرها:

١ ـ حروب (ديبو نيغورو) الأمير المسلم: واستمرّت خمسة أعوام، وانتهت عام ١٢٤٦ هـ.

٢ ـ حروب (بدري): وبدري جمعية دينية تأسّست قبل وصول الهولنديين بقليل، وتعني البيضاء، رمزاً لطهارة القلوب، وصفةً للملابس البيضاء التي لبسوها، وبدأوا بالدعوة للإسلام، وعندما نزل الهولنديون في أندونيسيا أعلنت جماعة (بدري) الجهاد، واستطاعت إحراز النصر، وأقامت حكماً برئاسة مجلسٍ يضمّ ثمانية علماء، وبرز من أبطال الجهاد الشيخ مصطفى سحاب.

أشعلت هولندا الحرب الأهلية بين السكان بينما انصرفت هي لقتال جماعة (بدري)، واستمرّت الحرب خمس عشرة سنة (١٢٣٧ ـ ١٢٥٣ هـ).

وكان الهولنديون ينتصرون على الملوك المحليين بالخديعة والمكر والغدر، لا بالقوة العسكرية، وإن كان النصر يتمّ أحياناً على بعض الملوك بالقوة وأفضلية السلاح.

وبعد أن سيطرت هولندا على جزيرة (جاوه) إثر حروب الأمير (ديبو نيغورو) اتجهت إلى الممالك الأندونيسية الأخرى تخضعها مملكةً مملكةً حتى استطاعت أن تتغلّب على الممالك جميعها في بداية القرن الرابع عشر الهجري، ولعلّ أشهر هذه الحروب التي جرت خارج جزيرة (جاوه) هي:

٣ ـ حرب (آتشيه) في شمالي سومطرة: وقد استمرّت هذه الحرب إحدى وثلاثين سنة (١٢٩٠ ـ ١٣٢٢ هـ) وقد أعلن سكان مملكة (آتشيه) الجهاد ضد الهولنديين الذين أرادوا أن يبسطوا نفوذهم على المسلمين، وكان السلطان آنذاك يدعى (إبراهيم منصور شاه)، وظهر من الأبطال في هذه الحرب (تنكو عمر)، ولكن إن انتهت الحرب عام ١٣٢٢ هـ فإن

الاضطرابات استمرت عشر سنوات أخرى أي حتى عام ١٣٣٢ هـ قبيل الحرب العالمية الأولى.

قامت الحرب العالمية الأولى، وقد استقرّت أقدام الهولنديين في أندونيسيا تقريباً، ولكن هذه الحرب لم تغيّر شيئاً من الأوضاع السياسية، وبعد انتهاء الحرب بدأت هولندا بتطبيق سياستها الاستعمارية الصليبية، ومنها العمل على إبادة المسلمين، وإفسادهم، وإبعادهم عن دينهم، ونهب ثروات البلاد بما يرضي نهمها، وبما يجعل السكان فقراء الأمر الذي يُلزمهم الحاجة والتوجّه نحو النصرانية - حسب التصور الصليبي -.

اتجه الأندونيسيون نحو توحيد الصفوف، وتأسيس الجمعيات، وتنظيم الأحزاب، ولعب المسلمون الملتزمون الدور الكبير فيها، ومن هذه التنظيمات:

١ - الجمعية الخيرية في جاكرتا، وتأسست عام ١٣١٩ هـ.

٢ - جمية مكارم الأخلاق الخيرية في (سورابايا) في شرقي جاوه.

٣ - شركة إسلام في (صولو)، وأسّسها الحاج (سمنهودي)، وكان يُسانده في الحركة (عمر سعيد شكرو أمينوتو) الذي صار فيما بعد زعيم هذه الهيئة، والتي انقلبت عام ١٣٣٠ هـ إلى حزبٍ سياسيٍ عُرف باسم حزب (شركة إسلام)، وعمل هذا الحزب على توحيد جهود الأندونيسيين، ورفع مستوى المعيشة للسكان، وابتدأ في كفاحه ضدّ الهولنديين، وتطورت المجابهة من سياسة اقتصادية إلى جهادٍ مستمرٍ، وظلّ دعامةً من دعائم الاستقلال. وقد بدأ بمقاطعة الحكومة عام ١٣٤٢ هـ، إذ خرج أعضاؤه من المجلس النيابي.

٤ - الجمعية المحمدية: وأسّسها محمد دحلان عام ١٣٣١ هـ، وقد ركّزت جهودها على التعليم، ونشر مبادىء الإسلام، فافتتحت المدارس،

وأقامت جامعةً، كما أنشأت المساجد، والمستشفيات، وتعدّ أكبر جمعيةٍ تعليميةٍ في العالم، إذ تُشرف على ألفٍ وخمسمائة مدرسةٍ ثانويةٍ، وسبعمائة مستشفىً، وثلاثمائة دارٍ للأيتام.

٥ - جمعية الإرشاد في (سورابايا)، وأسّسها أحمد السكرتي، وهو ذو أصل سوداني، وتركّز اعتمامها على التعليم، ولا تُدرّس إلا باللغة العربية، وأنشئت عام ١٣٣١ هـ.

٦ - الجمعية العائشية التي تأسست عام ١٣٣٥ هـ، وهي خاصة بالسيدات، ومركزها مدينة (ميدان) في جزيرة سومطرة.

٧ - الحزب الاشتراكي الديمقراطي الهولندي بأندونيسيا وهو فرع للحزب الاشتراكي الهولندي بهولندة، وذلك أن هولندا كانت تعدّ أندونيسيا جزءاً منها على حين أن مساحة أندونيسيا تفوق مساحة هولندا بـ (٦٨) مرة، ورضي هذا الحزب بهذا الاعتبار ورُضي به، وعدّ نفسه فرعاً للحزب الذي مركزه هولندا، وعندما انكشف أمر هذا الحزب عدّ نفسه مستقلاً وذلك عام ١٣٣٨ هـ، وبعد عامٍ واحدٍ أُعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي، والتحق بالمنظمة الشيوعية العالمية (كومنترن)، وكان هذا الحزب يلقى كل تأييدٍ من السلطات الهولندية.

وقامت ثورة واسعة في البلاد لم تستطع القوات الاستعمارية الصليبية من إطفاء نارها إلا عام ١٣٤٦ هـ، وهذه الثورة، وهذا الوعي الذي تمثّل في تأسيس الجمعيات، وتنظيم الأحزاب لم يزد هولندا إلا حقداً على السكان المسلمين، وتصميماً على سلب خيرات البلاد كلها، وضرب السكان ضربةً رادعةً، وأعدّت الخطة اللازمة لذلك، واستمرّت في تنفيذها حتى اندلاع نار الحرب العالمية الثانية.



الفصل الأول

أندونيسيا من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُلغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) وهولندا تعمل على تطبيق سياسةٍ استعمارية، صليبيةٍ حاقدة، والسكان في ضيق شديد يوقدون نار الثورة ببطء، ويتحركون بترنّح مما يُعانون من الظلم، والفقر، والجهل، والمرض، والذلّ نتيجة تلك السياسة الغاشمة.

واستمرّ تأسيس الجمعيات وتنظيم الأحزاب، ومن أشهر هذه التنظيمات في هذه المرحلة:

١ ـ جمعية نهضة العلماء، وأنشأها هاشم أشعري عام ١٣٤٥ هـ، وصارت من أكبر الأحزاب السياسية، وللحزب قسم نسوي يُسمّى «مسلمات النهضة»، كما أقام فيما بعد عام ١٣٨٦ هـ، جامعة المسلمات الأندونيسية، فهو حزب سياسي تعليمي.

٢ ـ حزب اتحاد الشعب الأندونيسي الذي أنشأه (سوتومو) عام ١٣٤٩هـ، وقد اتخذ أخيراً اسم (حزب أندونيسيا العظيم).

٣ ـ حزب الأمراء، ويرى التعاون مع الحكومة الهولندية لإمكانية الحصول على الاستقلال.

٤ ـ حزب جاوه الفتاة.

٥ ـ الجمعية الوصلية.

٦ ـ جمعية الإصلاح الإسلامي في جزيرة (مادورا)، وغيرها من الجمعيات التي بلغ عددها سبعاً وخمسين جمعية.

٧ ـ الحزب الوطني وأسسه أحمد سوكارنو عام ١٣٤٧ هـ.

٨ ـ الحزب الإسلامي الأندونيسي انفصل عام ١٣٥٤ هـ، بقيادة (سوكيمان) عن حزب شركة إسلام.

٩ ـ جمعية الشبان المسلمين.

١٠ ـ حزب التنوير الإسلامي.

وعدّت هولندا الحركة الإسلامية في الجزر الأندونيسية خطراً شديد الأهمية فهي تتعدّى حدودها الإقليمية الضيّقة لتؤثّر وتستقطب دعم العالم الإسلامي، لذلك امتنعت السلطات الهولندية عن قمع الحركة الإسلامية بالقوة العسكرية في بادئ الأمر خوفاً من المضاعفات التي قد يُسبّبها مثل هذا الإجراء، وأخذ المسؤولون يُفكّرون في سبلٍ جديدةٍ تُمكّنهم من القضاء على خطر المقاومة الإسلامية، وأخيراً رأوا أن أفضل السبل إنما هو تشجيع الحركات الإلحادية، ونشر الفساد بالسفور، والاختلاط، ونشر ما يمس بالفنّ، وتقديم المساعدات لأصحابه، وإيجاد تيارين رئيسين في البلاد وهما: التيار الماركسي، والتيار القومي، وتلك آراء (سنوك هورو فونغي) المستشرق الهولندي المعروف والمكلّف بالقيام بهذه الدراسة، ويرى أن القومية يمكن أن تكون عامل إضعافٍ للحركة الإسلامية وضمان لمنع قيام صلات بين الحركات التحررية في أندونيسيا وبين بقية أمصار العالم الإسلامي. وأما التيار الشيوعي الماركسي فهو كفيل ببثّ الإلحاد في صفوف الأهالي ونشر الفساد بينهم، وهو الأمر الذي سيدعو المسلمين إلى مقاومته بضراوة، والاتجاه إلى محاربته، والانشغال به عن مقاومة الاستعمار الهولندي ومؤسساته المختلفة، إضافةً إلى أن المسلمين إذ انتشر بينهم الإلحاد، وعمّ الفساد، فقدوا الروح المعنوية، وضاع مفهوم الجهاد، وانصرفوا إلى دنياهم لا يألون بشيءٍ آخر، وأصبحت أكبر همّهم، ومبلغ

علمهم، وانطلقوا وراء شهواتهم يجنون منها ما شاء لهم هواهم، ووجدت القوات الاستعمارية الصليبية الجو أمامها هادئاً والطريق ممهدة للاستغلال وبثّ النصرانية. وإن هذا التيار سيلقى مساعداتٍ واسعةً من كل الشيوعيين في العالم، وسيكون قوياً يمكنه أن يثبت أمام ضربات المسلمين.

ثم وجدت هولندا أمراً خطيراً آخر تُشغل به المسلمين، وتُفتّت قواهم، ذلك هو فتح الباب للقاديانية التي أوجدها الاستعمار الإنكليزي في شبه القارة الهندية، وتُعدّ من ألدّ أعداء الإسلام، وتعمل بإسمه للمستعمرين، وهيّأت هولندا لها أفضل الظروف التي يمكن أن تؤمّنها سلطة حاكمة، وافتتح مركز للقاديانية في البلاد، واندفع المسلمون يُقاومون القاديانية، ويذودون عن دينهم ضدّ التحريف والتضليل، فمن ناحيةٍ شُغل المسلمون في مجادلاتٍ فانصرفوا عن مقاومة الهولنديين، وهذا ما تبغيه السلطة الاستعمارية، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ اتجه الشيوعيون ودعاة العصبية القومية إلى بثّ آرائهم والدعاية لأنفسهم، وإظهار الاهتمام بقضايا الشعب البائس الذي يعيش في مستوى معاشي منخفض، فكانوا يمنّونه بمستقبل أفضل، ويعدونه بالحصول عليه والوصول إلى حياةٍ سعيدةٍ إن سار وراءهم، فصدّق الشعب الجاهل هذه الدعايات ومشى و.. وحصلت هذه الفئات الضالة والمتفقة على مكاسب، وعلى تأييد شعبي على حين أدار الشعب ظهره للمسلمين بالنسبة إلى ما كان عليه سابقاً، ولم يعد زعماء الحركات الإسلامية قادرين على قيادة الأمة وهذا أمل الهولنديين الكبير حيث يمكنهم التفاهم مع أية حركةٍ سوى الحركات الإسلامية لأن الحركات القومية والاشتراكية لا تهتم بالقيم، ويهمّها الحصول على المنافع والوصول إلى السلطة.

بدأت حركة تقارب بين الجمعيات والأحزاب الإسلامية، وتشكّل منها بين الحزبين شبه اتحاد باسم (المجلس الإسلامي الأعلى)، وشُغل بعقد مؤتمراتٍ إسلاميةٍ عامةٍ، كما شُغل بمسألة الخلافة، وتشكّل جمعية الخلافة في الهند الشرقية، وهي فرع لجمعية الخلافة في الهند.

الاستعمار الياباني:

اندلعت نار الحرب العالمية الثانية، ووقفت اليابان إلى جانب دول المحور ضدّ الحلفاء، وأشعلت حرباً خاطفةً في الشرق، واتجهت نحو أندونيسيا فاستسلمت هولندا مباشرةً عام ١٣٦١ هـ، بعد مقاومةٍ قصيرة، وسلّمت أندونيسيا لليابان، وكانت اليابان قد أصمت بدعاياتها آذان الشرق الأقصى بأن آسيا للآسيويين، ويجب طرد الرجل الأبيض من الشرق، وإذا كانت هذه الدعاية قد استمع لها أولئك الذين ذاقوا مرارة الاستعمار من غير المسلمين الملتزمين، والذين يسيرون وراء مصالحهم، ولم يبق لهم مكان أيام الاستعمار الهولندي إلا أن هؤلاء، وأولئك قد وجدوا أنفسهم بعد دخول اليابان البلاد أنهم قد خرجوا من براثن الاستعمار الهولندي الصليبي الأوربي ليقعوا بين مخالب الاستعمار الياباني الوثني الآسيوي.

اتبعت اليابان سياسة الاكتفاء الذاتي في كل البلدان التي وقعت تحت سيطرتها، ومعنى هذا أن كل منطقة ستضطر إلى إنتاج ما تحتاج إليه من الحبوب، والمواد الغذائية، والأولية اللازمة، وتعطّل بذلك كثير من الرجال عن العمل فاستطاعت السلطة إيجاد عملٍ لهم في القطاع الحربي، وبهذا أصبح توزيع ضرورات الحياة مختلّاً جداً لأن المنتجات الفائضة في منطقة لا يمكن تصريفها، وفي الوقت نفسه لا يمكن جلب الضروري لها، وأكثر المناطق الأندونيسية تنتج الفائض عنها، فتتكدّس المواد الفائضة ولا سبيل للحصول على الضروري ولا للحصول على المال.

ولم يمض شهر على الاحتلال الياباني حتى صدر مرسوم بحلّ الأحزاب السياسية جميعها بل والمنظمات الأخرى، ومنعها من الاستمرار في نشاطها، وقد درّب اليابانيون الناس تدريباً عسكرياً. وألّفوا منهم فرقاً للدفاع الوطني، وأرادوا أن تكون هذه الفرق ضدّ الحلفاء، ليتمكّنوا من البقاء في أندونيسيا، وكان قائد هذه الفرق الجنرال (سوديرمان) وهو من العلماء، وأكثر ضباطه من جمعية المحمدية، وكان الهدف التدريب، ولم

يرض المسلمون عن هذه الفرق فأسسوا حزب الله برئاسة (زين العارفين) من جمعية نهضة العلماء، وقد تدرّبوا أيضاً على يد اليابانيين، ليخفوا تنظيمهم الذي كان على غايةٍ من السرية.

قام الأندونيسيون بحركات داخل بلادهم ضدّ الاحتلال الياباني، وكانوا ينتظرون غزو الحلفاء لبلادهم، ومساعدتهم على طرد اليابانيين، وكلهم أمل أنهم سيحصلون على الاستقلال مجرد جلاء اليابانيين عن البلاد، وذلك حسب وعود الحلفاء المتكررة وتصريحاتهم المتوالية، ولقاء نضالهم ضدّ المستعمرين الجدد.

واستسلمت اليابان بعد إلقاء القنبلة الذرية في ٧ رمضان ١٣٦٤ هـ (١٥ آب ١٩٤٥ م) وبعد يومين فقط أُعلن عن قيام حكومة أندونيسية برئاسة أحمد سوكارنو [1] ونائبه محمد حتا [2]، وعملت لتحول دون عودة الهولنديين

---

(١) أحمد سوكارنو: ولد في ١٩ صفر ١٣١٩ هـ (٦ حزيران ١٩٠١ م) في بلدة (بليتار) في شرقي جزيرة جاوه، وكان أبوه معلماً، أما أمه فهندوسية من جزيرة (بالي)، وينتمي إلى جماعة (أبنجان) الدينية، وهي في عقائدها أقرب إلى الهندوسية والبوذية الديانتين اللتين كانتا سائدتين قبل الإسلام، وتنتشر هذه العقيدة في شرقي جاوه، ولكن يدّعي أتباعها الإسلام ظاهراً.
درس أحمد سوكارنو المرحلة الابتدائية في بلدته (بليتار)، ثم انتقل إلى (سورابايا) ليلتحق بالمرحلة الثانوية، وهناك انضمّ إلى جماعة (جاوه الفتاة)، وكان يكتب في جريدة (رسول أندونيسيا)، والتحق عام ١٣٨٨ هـ (١٩٢٠ م) بكلية الهندسة في جاكرتا وتخرج منها عام ١٣٤٣ هـ (١٩٢٥ م)، وعمل بإحدى الشركات الهولندية، ثم حصل على الدكتوراه من الجامعات الهولندية.
بدأ أحمد سوكارنو عمله السياسي عام ١٣٤٨ هـ (١٩٢٩ م)، وبعد عام اعتقل، وأطلق سراحه بعد عامين، ثم لم يلبث أن اعتقل ونُفي إلى جزيرة (فلوريس) إحدى جزر مجموعة الصوند الصغرى، وبعدها نقل إلى (بنكولن) في جزيرة سومطرة، وأطلق سراحه عندما أفرج اليابانيون عن المعتقلين السياسيين، وتسلّم رئاسة الجمهورية، وكان يميل إلى الشيوعية، وتوفي في مستشفى جاكرتا في ١٧ ربيع الثاني ١٣٩٠ هـ (٢١ حزيران ١٩٧٠ م).

(٢) محمد حتا: ولد في جزيرة سومطرة في ٨ جمادى الأولى ١٣٢٠ هـ (١٢ آب ١٩٠٢ م)، درس الاقتصاد في جامعة (روتردام) في هولندا، واشترك في الجمعية =

إلى البلاد بعد انسحاب اليابانيين، وتحرّك الأندونيسيون لنزع السلاح من أيدي اليابانيين، وصارت فرق الدفاع نواة الجيش، بينما أسّس حزب الله حكومةً وسط جزيرة جاوه في بقعةٍ جبليةٍ عُرفت باسم (دار الإسلام)، وأطلقوا على عاصمتها اسم (المدينة المنورة)، وجعلوا لغتها الرسمية اللغة العربية، وعملوا على تطبيق الشريعة في الحكم، برئاسة زين العارفين.

ولكن القيادة العليا للحلفاء، أصدرت أوامرها للقوات اليابانية المستسلمة بأن تُحافظ على الأمن، وتحتفظ بأسلحتها، وتنتظر وصول قوات الحلفاء لاستلام الأمر منها، ولم تُدرك الحكومة الأندونيسية سِرّ وخطر هذا الأمر. وجاء الجنود البريطانيون، ولم يتألم السكان من مجيئهم في بداية الأمر، ولكن لم يلبث أن أخذ الجنود الهولنديون يدخلون أندونيسيا تحت مظلّة وحماية البريطانيين، وطلب الهولنديون اعتقال الزعماء الأندونيسيين، وأخذوا يُحاولون إقناع حلفائهم بأن حركة الاستقلال هذه إن هي إلا مؤامرة يابانية، وادّعى الحلفاء أنهم جاءوا لحفظ الأمن والنظام، وعندما اتضح للسكان الهدف الحقيقي من وراء نزول الحلفاء نشب القتال بينهم وبين القوات الهولندية والبريطانية. وقد رفضت القوات الهندية المسلمة الموجودة في صفوف القوات البريطانية قتال إخوانهم المسلمين الأندونيسيين، إذ رفضوا الأوامر، وأعلنوا العصيان، وكانت الهند لا تزال دولةً واحدةً، لم تنفصل بعد إلى هند وباكستان، وكانت لا تزال تحت السيطرة البريطانية.

تداعى المسلمون من مختلف أرجاء أندونيسيا لعقد اجتماعٍ بعد أن وجدوا أن الحركات الاستعمارية الصليبية، والشيوعية الإلحادية، والمحلية العلمانية ومن يسير وراء هؤلاء، جميعاً لمصلحةٍ له، كلهم يتفقون ضدّ

= الأندونيسية بهولندا، وفي المؤتمر الدولي لمناهضة الاستعمار العالمي في بروكسل في بلجيكا، وزار اليابان، وتولّى رئاسة تحرير جريدة (نداء الشعب)، واعتقل عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) حتى أطلق اليابانيون سراحه عندما دخلوا أندونيسيا بعد سجن دام سبع سنوات، ثم أصبح نائباً لرئيس الجمهورية، ثم اعتقل في جزيرة (بانكا) وكان صاحب دين وخلق.

المسلمين، ويعملون لإبعادهم بعد أن رأوا مكانتهم وقيادتهم للأمة، وعُقد هذا اللقاء في مدينة جاكرتا في الثاني من شهر ذي الحجة ١٣٦٤ هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٤٥ م)، وكان ذلك أكبر مؤتمرٍ إسلاميٍ، وتمّ الاتفاق على الانضواء في تنظيمٍ إسلاميٍ واحدٍ، سمي (مجلس شورى مسلمي أندونيسيا) وعرف باسم «ماشومي»، ولم يُعارض أحد من الحضور ولم يتخلّف أحد، بل كان إجماع على ذلك، وهذا ما أخاف المستعمرين الصليبيين ففضّلوا التفاهم مع العلمانيين المحليين من شيوعيين، وقوميين، ومن عُرفوا باسم الوطنيين، وأسرعوا إلى عقد لقاءٍ بين ممثلي هولندا وممثلي الجمهورية الأندونيسية برئاسة الوسيط البريطاني اللورد (كيلرن)، ونتج عن اللقاء توقيع اتفاق (لنجار دجاتي) الذي اعترفت هولندا بموجبه بسلطة الحكومة القائمة الفعلية على جزر (جاوه، سومطرة، مادورا) فقط، ولم يدم هذا الاتفاق طويلاً إذ أخذ الهولنديون يقومون بأعمال عسكرية ضدّ الحكومة الأندونيسية والأراضي التي تسيطر عليها. وتدخّلت الأمم المتحدة وألزمت هولندا على وقف إطلاق النار، وتبع ذلك عقد هدنة مؤقتة، وبعد جهودٍ توصّل الطرفان إلى اتفاق (رانفيل)، و(رانفيل) اسم الباخرة الأمريكية التي عقدت عليها المفاوضات في شهر صفر ١٣٦٧ هـ (كانون الثاني ١٩٤٨ م)، ولكن بعد أن انتقصت أراضي الجمهورية الأندونيسية، واقتصرت على قسم من جزيرة جاوة، وقطعةٍ صغيرةٍ من سومطرة، وكانت عاصمة الجمهورية مدينة جوكجاكرتا، أما الهولنديون فقد بقوا في بتافيا (جاكرتا) ولكن لم ينته العام حتى قامت هولندا مجدداً بأعمالٍ عسكريةٍ، واحتلّت العاصمة جوكجاكرتا، واعتقلت الزعماء الأندونيسيين ومنهم: أحمد سوكارنو، ومحمد حتا، وعجوز سالم[1]، وسوتان شاهرير[2]، إضافةً إلى عددٍ من الوزراء

---

(١) عجوز سالم: شغل منصب وزير الخارجية عدة مرات، وكان مسلماً تقياً، توفي عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤ م).

(٢) سوتان شاهرير: تسلّم رئاسة الوزراء عدة مرات، وكان في الوفد الذي فاوض هولندا للحصول على الاستقلال.

وكبار الموظفين وذلك في ١٧ صفر ١٣٦٨ هـ (١٨ كانون الأول من عام ١٩٤٨ م) فاستلم (سجافردوين) أحد زعماء حزب ماشومي السلطة مع عددٍ من زعماء الحزب الوطني، ونقلوا مقرهم من العاصمة (جوكجاكرتا) إلى مكانٍ داخل جزيرة سومطرة وتابعوا قتال الهولنديين، وقام الجيش الأندونيسي والشعب بحرب عصاباتٍ أنهكت قوات المستعمرين الصليبيين الذين وجدوا أنهم لا طاقة لهم باستمرار المقاومة، كما أن الرأي العام ضدهم، ويخضعون لضغطٍ خارجيٍ، ولذا فقد اضطروا إلى الموافقة على عقد مؤتمر المائدة المستديرة في (لاهاي) في شوال ١٣٦٨ هـ (آب ١٩٤٩ م) للمفاوضة على نقل السلطات كاملةً إلى الحكومة الأندونيسية ودون قيدٍ أو شرطٍ، وفي ٧ ربيع الأول ١٣٦٩ هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٤٩ م) تمَّ نقل السلطات في احتفالٍ في مدينة (لاهاي)، وكان يُمثّل أندونيسا محمد حتا.

ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فقد عمل أعداء المسلمين جهدهم لتصديع حزب ماشومي الذي يُمثّل وحدة المسلمين، وكان أول انفصالٍ حدث في هذا التنظيم عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م) عندما انفصلت جماعة من حزب (شركة إسلام) من التنظيم، وأعلنت عن إعادة قيام حزبهم، كحزبٍ مستقلٍ، ويعود ذلك إلى معارضة حزب ماشومي لحكومة عامر شرف الدين الشيوعية. ثم انشق عنه حزب التربية والاستقلال برئاسة سراج الدين عباس عام ١٣٦٨ هـ. وبعد خمسة أعوام حدث انفصال آخر عندما أعاد حزب نهضة العلماء قيام حزبه من جديد، واعتباره حزباً منفصلاً عن حزب ماشومي، بل أصبح يقف في الصف المعارض لحزب ماشومي على الحق وعلى الباطل، ومع ذلك بقي للحزب مكانته ويُمثّل الأغلبية الإسلامية[1].

(١) انعقد بعدئذٍ مؤتمر عام ضمَّ الفئات الإسلامية كلها، وعُدَّ حزب (ماشومي) أصلاً، وكل الأحزاب والمنظمات الإسلامية الأخرى فروعاً له.

ومن ناحيةٍ ثالثةٍ عمل أعداء المسلمين على مختلف أسمائهم على تقوية الشيوعيين للوقوف في وجه التيار الإسلامي، فقد أوكل رئيس الجمهورية أحمد سوكارنو إلى عامر شرف الدين الشيوعي رئاسة الحكومة في ١٤ شعبان ١٣٦٦ هـ (٣ تموز ١٩٤٧ م) فاحتفظ لنفسه إضافة إلى رئاسة الوزراء بمنصب وزير الدفاع ليتمكّن من الإشراف على القوات المسلحة، ويستطيع اللعب بتصفية العناصر الإسلامية من الجيش وخاصة الضباط أصحاب الرتب العليا، وإحلال ضباط شيوعيين مكانهم، غير أن هذا العمل لقي معارضة عنيفةً من الشعب، والصحافة، والمجلس النيابي، وأمام هذا الضغط الشعبي اضطر محمد حتا نائب رئيس الجمهورية أن يستخدم سلطته فأصدر مرسوماً جمهورياً بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٣٦٧ هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٤٨ م) يقضي بإقالة حكومة عامر شرف الدين، وتولّى بنفسه مهمة تشكيل وزارة جديدةٍ فثارت ثائرة الشيوعيين، وابتدأ هجومهم العنيف.

الثورة الشيوعية الأولى:

ألّف الحزب الشيوعي الأندونيسي مجلساً للثورة وقيادة عليا، وقدم أحدهم، وهو (عيديد) مذكرةً إلى الحكومة يُطالب فيها بالتبادل السياسي مع الدول الشيوعية، وبالتأميم، ومصادرة الأملاك، وإقالة الحكومة القائمة التي يرأسها محمد حتا. وفي ١٩ شوال ١٣٦٧ هـ (٣ أيلول ١٩٤٨ م) دعت صحيفة العمال الشيوعية الحكومة إلى الانضمام إلى المعسكر الشيوعي تحت لواء (الكرملين)، والسير مع الدول الماركسية.

وفي ١٥ ذي القعدة ١٣٦٧ هـ (١٨ أيلول ١٩٤٨ م) بدأت الحركة الشيوعية باختطاف ضباطٍ من الجيش، وقامت بأعمال الإرهاب في كل مكانٍ، وتدخّلت الحكومة، فأنزلت قوات الجيش إلى الشوارع، وأنذرت المختطفين بالإفراج عمن اختطفوهم، فلم يستجب أحد للأوامر، بل زادت الحوادث عنفاً، واختطف الشيوعيون بعض القادة المسلمين، وكان منهم

الدكتور (ماورجي) وثلاثة من زملائه، وقتلوهم مباشرةً، ومثّلوا بجثثهم، وهاجموا مراكز الشرطة.

وفي ١٦ ذي القعدة ١٣٦٧ هـ (١٩ أيلول ١٩٤٨ م) أعلنت إذاعة (ماديون) عن قيام جمهورية أندونيسيا السوفيتية، وتولّى رئاسة الحكومة فيها عامر شرف الدين الذي ألقى بياناً من الإذاعة. وهكذا أصبح في أندونيسيا حكومتان، أولاهما وهي الشرعية برئاسة محمد حتا وعاصمتها (جوكجاكرتا)، وثانيتهما سوفيتية برئاسة عامر شرف الدين، وعاصمتها (ماديون).

أعلن المسلمون الجهاد، ودوّت كلمة (الله أكبر) في كل مكان، وتحرّك الجيش الأندونيسي بقيادة (عبدالحارث ناسوتيون)[1] فاستطاع القضاء على الشيوعيين. وكان نتيجة الثورة قتل ألف وخمسمائة من العلماء وأساتذة المدارس الإسلامية، وإحراق جثثهم بعد إعدامهم، وكُويت أعين عدد كبير من الأطفال تتراوح أعمارهم بين الثامنة والثالثة عشرة بالحديد المحمّى.

وسيق زعماء الشيوعيين إلى السجون والمعتقلات، وقدّموا للمحاكمة، فحكم على عدد منهم بالإعدام، ونُفّذ بهم رمياً بالرصاص في ١٨ صفر ١٣٦٨ هـ (١٩ كانون الأول ١٩٤٨ م) في مدينة (كارانغ أنغار) في مقاطعة (سوراكارتا) جزاءً بما اقترفت أيديهم، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة عامر

(١) عبدالحارث ناسوتيون ولد عام ١٣٣٦ هـ (١٩١٨ م) في جزيرة سومطرة، كان أبوه من رجال العلم، تعلم بإحدى المدارس الهولندية، وعمل مدة بالتدريس، ثم التحق بالكلية العسكرية الهولندية في (باندونغ) وتخرّج عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م)، والتحق بجيش جزر الهند الشرقية، اشترك في حرب العصابات أثناء الاحتلال الياباني، ووقع في الأسر.
تولّى رئاسة الأركان بعد الاستقلال حتى ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م)، ثم تولّى منصب وزير الدفاع، أحبط الانقلاب الشيوعي في ٥ جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ (٣٠ أيلول ١٩٦٥ م)، أعفي من منصبه، وتولّى مكانه سوهارتو.

شرف الدين إضافةً إلى تسعةٍ من رفاقه، وكان هذا بأوامر رئيس الحكومة، نائب رئيس الجمهورية محمد حتا على حين بقي أحمد سوكارنو صامتاً في هذه المدة كلها.

ولكن الحزب الشيوعي الهولندي الذي حرّك الثورة كان على نيّةٍ أو على اتفاقٍ لإعادة الكرة من قبل هولندا على أندونيسيا، لذلك ما أن قُضي على الثورة الشيوعية حتى شعرت هولندا أن الوقت مناسب لها لتتحرك من جديد فإن وضع البلاد لا يسمح لها بالدفاع عن أرضها. وفي الوقت نفسه يجب ألا تسمح للمسلمين باستلام السلطة، وهذا ما تؤيّدها فيه الدول الاستعمارية كلها وبالتالي الأمم المتحدة التي تتحرّك أساساً حسب إشارة ورأي تلك الدول الكبرى الاستعمارية الصليبية، فأسرعت هولندا وأرسلت قواتها التي احتلت العاصمة (جوكجاكرتا)، واعتقلت الزعماء في ١٧ صفر ١٣٦٨ هـ (١٨ كانون الأول ١٩٤٨ م) كما سبق أن رأينا، وكان اعتقال أحمد سوكارنو للتعمية، وللاحتفاظ به على رأس القائمة التي يُطلقون عليها اسم «الوطنية».

الفصل الثاني

الاستقلال

حصلت أندونيسيا على استقلالها ـ كما سبق أن ذكرنا ـ في ٧ ربيع الأول ١٣٦٩ هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٤٩ م) وكانت مؤلفة من جمهورية أندونيسيا والدويلات التي أقامتها هولندا، فهي دولة اتحادية، واستمرّ ذلك النظام حتى ٤ ذي القعدة ١٣٦٩ هـ (١٧ آب ١٩٥٠ م).

عندما سُلّمت السلطات النيابية رسمياً إلى جمهورية أندونيسيا قامت اضطرابات خطيرة في مناطق الدويلات، وساد فيها العنف، وبدت بوادر حربٍ أهلية، فتقدّم محمد ناصر أحد زعماء حزب ماشومي في المجلس النيابي باقتراح عُرف فيما بعد بـ (اقتراح محمد ناصر الوحدوي)، ويقضي بأن تقوم كل دولةٍ من دول الاتحاد بما في ذلك جمهورية أندونيسيا (جمهورية جوكجاكرتا) بحلّ نفسها، ثم تقوم على أنقاض الجميع دولة جمهورية أندونيسيا، وقد حصلت الموافقة على هذا الاقتراح بالإجماع، وتمّ ذلك، وابتعد شبح الحرب الأهلية الذي كان مخيماً على البلاد، وينتظره المستعمرون الصليبيون الهولنديون.

عهد إلى محمد ناصر بتشكيل أول حكومةٍ في جمهورية أندونيسيا الموحدة في ٤ ذي القعدة ١٣٦٩ هـ (١٧ آب ١٩٥٠ م). وبقيت هذه

الوزارة في الحكم حتى ربيع الأول ١٣٧١ هـ (كانون الأول ١٩٥١ م) حيث تعاون الشيوعيون مع رئيس الجمهورية أحمد سوكارنو للوقوف في وجهها.

كلّف رئيس الجمهورية زعيماً آخر من قادة حزب ماشومي هو (سوكيمان) لتشكيل الوزارة، واستمرّت ما يقرب من عامٍ في السلطة، وتقرّر إجراء انتخاباتٍ في مطلع عام ١٣٧٥ هـ (أيلول ١٩٥٥ م)، لتشكيل المجلس التأسيسي لوضع دستورٍ دائمٍ للبلاد، ثم اعتباره مجلساً نيابياً، وتقرّر أن يضمّ المجلس مائتين وثلاثةً وسبعين عضواً، وعهد إلى برهان الدين هاراهاب أحد قادة حزب ماشومي لتشكيل الحكومة التي ستشرف على الانتخابات، وأجريت الانتخابات، واشترك فيها سبعة وعشرون حزباً، وأظهرت الانتخابات تقدم أربعة أحزاب، وكانت النتائج كالآتي:

الحزب	النتيجة
حزب ماشومي	وحصل على ٥٧ مقعداً وظهرت شعبيته خارج جزيرة جاوة، ونال أقل الأصوات في شرقي جزيرة جاوة.
الحزب الوطني	وحصل على ٥٧ مقعداً، ونال أكثر الأصوات في جزيرة جاوة.
نهضة العلماء	وحصل على ٤٥ مقعداً.
الحزب الشيوعي الأندونيسي	وحصل على ٣٩ مقعداً.
الحزب النصراني البروتستانتي	وحصل على ٨ مقاعد.
الحزب النصراني الكاثوليكي	وحصل على ٦ مقاعد.
شركة إسلام	وحصل على ٥ مقاعد.
التربية الإسلامية	وحصل على ٤ مقاعد.

عهد رئيس الجمهورية أحمد سوكارنو إلى رئيس الحزب الوطني (علي ساستروا ميجويو) بتشكيل الوزارة، فألّف حكومةً ائتلافية، كانت أميل إلى الشيوعية، ووقف حزب ماشومي موقف المعارضة، وكان قد قرر ألا يتعاون مع الشيوعيين أو مع من يعطف على الشيوعيين أو مع من يعطف عليه الشيوعيون، وعُرفت هذه السياسة بالمبدأ المجنّح، لهذا كانت معارضته عنيفةً، وبالتالي كان الحقد عليه شديداً.

قام الرئيس أحمد سوكارنو عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) بزيارةٍ للامبراطورية الروسية، تلتها زيارة إلى الصين، وعندما رجع إلى بلاده أعلن أن الطريق الوحيدة للتقدم هو السير في خط «الديمقراطية الموجّهة»، وتقضي أن يُعيّن رئيس الجمهورية نصف أعضاء المجلس النيابي، فرفض المجلس النيابي هذه النظرية، فحُلّ بموجب مرسوم جمهوري بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٣٧٨ هـ (٥ تموز ١٩٥٩ م)، ثم أُلغي كذلك المجلس النيابي الذي تلاه، ودعي المجلس النيابي الذي أُلغي عام ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥ م)، ثم صدر مرسوم جديد بتاريخ ١٦ رمضان ١٣٧٩ هـ (١٣ آذار ١٩٦٠ م) ألغاه ليحلّ محلّه مجلس نيابي جديد يقبل نظرية «الديمقراطية الموجّهة»، ولقد رفض حزب ماشومي، والحزب الاشتراكي هذه النظرية، وأيّدها كل من الحزب الوطني، وحزب نهضة العلماء، والحزب الشيوعي وأعطى المجلس النيابي الجديد رئيس الجمهورية أحمد سوكارنو لقب «القائد العظيم للثورة»، مما جعله فوق الدستور، ثم انتخبه عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) رئيساً مدى الحياة.

ومن ناحية ثانية كان نائب رئيس الجمهورية محمد حتا قد قدّم استقالته من منصبه احتجاجاً على هذه السياسة، وعلى النفوذ الواسع الذي أصبح للشيوعيين الذين أصبحوا يستخدمون اسم الرئيس أحمد سوكارنو، ويتحركون من خلفه إضافةً إلى استخدام الحزب الوطني لهذا الاسم أيضاً، وأخذ محمد حتا يؤيّد حزب ماشومي، وكل من يقف في وجه هذه

السياسة. وكانت حكومة الحزب الوطني الائتلافية التي يرأسها (علي ساستروا ميجويو) ضعيفةً، فأخذ الاستغلال الشيوعي يُسيطر على سياسة أندونيسيا الداخلية. وارتفعت الأصوات تُطالب بتحسين الأوضاع والاهتمام بالمناطق التي خارج جزيرة جاوة إذ كانت مهملةً، ونتيجةً لهذا الوضع حدث انقلاب في جزيرة سومطرة التي كانت تُعدّ مركزاً قوياً لحزب ماشومي، وقد حصل على ٩٠٪ من أصوات الناخبين فيها، وبسبب السياسة العامة استقال وزراء حزب ماشومي من حكومة سومطرة المحلية، وبدا التوتّر، وظهر عدم ارتياح السكان عامةً، وفُاجئ الشعب بانقلاب في الجزيرة عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) يقوده العميد أحمد حسين المعروف باسم «نمر سومطرة» لجهاده الطويل ضدّ الهولنديين في معركة الاستقلال، ومن زعماء الثورة أيضاً مدير الجامعة، ومحافظ بنك أندونيسيا كما اشتعلت الثورة في جزيرة سليبس (سلاويزي). ولكن فشلت هذه الثورة بعد أن استمرّت مدةً من الزمن، وبعد خمودها استمرّ أفرادها يُقاتلون كحرب عصاباتٍ. واقترح رئيس الجمهورية تقسيم سومطرة إلى ثلاث مناطق بعد ثورتها في سبيل التجزئة، وارتفعت الأصوات تطالب باستقالة الحكومة، وتتجه الأنظار إلى محمد حتا ليتسلّم السلطة، ولكن الحكومة قرّرت البقاء في استلام السلطة، وأصرّ عليها الرئيس أحمد سوكارنو. وما كان من حزب ماشومي إلا أن سحب وزراءه منها، وتبعه حزب نهضة العلماء، فاضطرت الوزارة عندها إلى الاستقالة، وأعلن الرئيس أحمد سوكارنو حالة الطوارئ، وتطبيق الأحكام العرفية في سائر البلاد، وذهبت محاولات الرئيس في تشكيل وزارةٍ مع إبقاء حزب ماشومي بعيداً عنها سدى إذ أصرّ حزب نهضة العلماء على عدم الاشتراك في حكومةٍ لا يُشارك فيها حزب ماشومي، فشكّل الرئيس بنفسه وزارةً نصف أعضائها من المجلس النيابي دون استشارة الأحزاب.

وقُضي على الثورة تماماً عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م)، واعتقل بعد ذلك

محمد ناصر، وشرف الدين براويرا نيغارا، وبرهان الدين هاراهاب، وعدد آخر من قادة حزب ماشومي، وقادة حركة الشبان المسلمين الأندونيسيين، رغم أن الحكومة قد أصدرت عفواً عاماً عن كل من شارك في الثورة، وذلك في سبيل تهدئة الأوضاع.

محاولات اغتيال أحمد سوكارنو:

في هذه المدة جرت عدة محاولات لاغتيال الرئيس أحمد سوكارنو بسبب النقمة عليه نتيجة سياسته التعسفية، وتوجّهه نحو الشيوعية، ففي عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) هوجم بعد حفلةٍ مدرسيةٍ بقنبلةٍ يدويةٍ، ولكنه نجا، وجُرح غيره، وتمّ إلقاء القبض على الجناة، فأُعدموا رمياً بالرصاص.

وهاجمت طائرة مقاتلة القصر الجمهوري بجاكرتا، وضربت مكتب الرئيس بالصواريخ، ولكنه كان غائباً عنه، وهرب قائد الطائرة، ولكن أُلقي القبض عليه وأُعدم.

وجرت ثمان محاولاتٍ لاغتياله، ولكن كان ينجو في كل مرةٍ ليزداد عتواً وفساداً، ولتكون عاقبته وخيمةً أكثر. والله أعلم.

مشكلة غينيا الجديدة:

جزيرة غينيا الجديدة أكبر جزر أندونيسيا، وثاني أكبر جزر العالم مساحةً بعد (غروئنلندا)، تبلغ مساحتها ٧٨٥ ألف كيلو متر مربع، وتقع شمال استراليا، ويفصلها عنها مضيق (توريس)، وتنقسم إلى قسمين:

١ ـ القسم الغربي، ويعرف باسم «إيريان الغربية»، وتبلغ مساحته ٤١٣ ألف كيلومتر مربع، ولم تستطع الدولتان أندونيسيا وهولندا الاتفاق عليه في معاهدة ٧ ربيع الأول ١٣٦٩ هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٤٩ م) فبقي تحت السيطرة الهولندية.

وافقت هولندا تحت الضغط العسكري على إجراء استفتاءٍ عام بين السكان عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م)، فتحوّل هذا الإقليم إلى إشراف الأمم المتحدة في جمادى الأولى ١٣٨٢ هـ (تشرين الأول ١٩٦٢ م)، وأخيراً انتهى الأمر إلى أن ضُمّ إلى أندونيسيا في شهر ذي الحجة ١٣٨٢ هـ (أيار ١٩٦٣ م)، ثم جرى استفتاء في ربيع الأول ١٣٨٩ هـ (حزيران ١٩٦٩ م) فأعطت غالبية السكان أصواتهم إلى جانب البقاء تحت الحكم الأندونيسي. وعاصمة هذا القسم مدينة (كوتابارو) وتسمى الآن (سوكارنابورا).

٢ ـ القسم الشرقي: وكان يتبع ألمانيا، ولكنه وضع تحت الانتداب الاسترالي إثر هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وبقي تابعاً لها، وتبلغ مساحة هذا القسم ٣٧٢ ألف كيلومتر مربع.

ولا يزيد عدد سكان الجزيرة كثيراً على المليون، فالكثافة قليلة لا تكاد تصل إلى ١,٥ شخص في الكيلومتر المربع الواحد. ويعيش السكان فيها حياةً بدائيةً على شكل قبائل تتنقل بين الغابات.

وغينيا الجديدة غنية بالثروات المعدنية والطبيعية، ولا تزال بكراً، وتُغطّي المياه والمستنقعات الأجزاء المنخفضة منها.

الخلاف مع ماليزيا:

أعلن عن قيام اتحادٍ بين كلٍ من اتحاد الملايو، وسنغافورة، وبورنيو الشمالية، وساراواك، بناءً على استفتاء أجري في ربيع الثاني ١٣٨٢ هـ (أيلول ١٩٦٢ م)، وأيّدت هذا المشروع المجالس التشريعية في (ساراواك) و(بورنيو الشمالية)، ولكن حكومة (بروني) لم تُقرّر الدخول في هذا الاتحاد. ثم بناءً على اتفاق ماليزيا الذي جرى بين (اتحاد الملايو) و(سنغافورة) و(ساراواك) و(بورنيو الشمالية) وبين الحكومة البريطانية بتاريخ ١٧ صفر ١٣٨٣ هـ (٩ تموز ١٩٦٣ م)، وقد نصّ هذا الاتفاق على انتقال السيادة في (بورنيو الشمالية) التي أصبح يُطلق عليها اسم (صباح)،

و(ساراواك) و(سنغافورة) من يد الحكومة البريطانية إلى يد الحكومة الماليزية بتاريخ ١١ ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (٣١ آب ١٩٦٣ م).

ولكن أندونيسيا والفيليبين كانتا تُعارضان هذا الاتحاد. إذ ترى أندونيسيا أن جزيرة بورنيو كلها جزيرة أندونيسية، وقرّر الرئيس أحمد سوكارنو مجابهة ماليزيا، وتدخّلت الأمم المتحدة، وشكّلت الحكومة الأندونيسية فرقاً لسحق ماليزيا استغلّها الشيوعيون لتدريبهم وتسليحهم، وقد تكون شُكّلت خاصةً لهذا الغرض، وربما كان الشيوعيون هم أصحاب الفكرة، وهم الذين تبنّوها، وهم الذين شكّلوها، واستمرت المجابهة حتى سقوط سوكارنو، ثم حدث الاتفاق بين الطرفين.

القضاء على دار الإسلام:

سبق أن قلنا أن (زين العابدين) كان من حزب نهضة العلماء، ثم انفصل عنهم، وأسّس (حزب الله)، وقد أخفى تنظيمه بالتدريب على أيدي اليابانيين عندما كانوا محتلّين البلاد، فعندما قامت الحركات ضدّ اليابانيين، ثم انصرفوا لقتال الهولنديين، اتجهت جماعة زين العارفين إلى منطقة جبلية وسط جزيرة جاوه، وأسّست حكومةً خاصةً، وطبّقت المنهج الإسلامي على المناطق التي تُسيطر عليها، لذا عُرفت باسم «دار الإسلام»، وأسمت عاصمتها «المدينة المنورة»، وجعلت العربية لغةً رسميةً لها. فعندما أخذ أحمد سوكارنو يخطط لإقامة حكمٍ استبدادي، يعتمد على نظرية «الديمقراطية الموجّهة»، ويستند على الشيوعيين، ويُبعد الإسلاميين، ولما شعر أن الجو أصبح مناسباً له، أصدر أوامره للقيام بهجوم على دار الإسلام، فأزالها، وقتل قادتها، ونكّل بأهلها ليكونوا عبرةً لغيرهم.

وأصدر أمراً بتاريخ ٢٤ صفر ١٣٨٠ هـ (١٧ آب ١٩٦٠ م) بحلّ حزب ماشومي، والحزب الاشتراكي واعتقال قادتهما، فكان اعتقال محمد ناصر و(شرف الدين براويرا نيغارا) و(برهان الدين هاراهاب) من قادة حزب

ماشومي. وتخلّص من المجلس النيابي، كما رأينا. وهكذا قضى على «دار الإسلام»، ومحمد حتا، والأحزاب الرئيسية، والقادة المرموقين، والمجلس النيابي، ولم يبق في الساحة سوى أفراد الحزب الوطني حزب أحمد سوكارنو، وبيدهم السلطة، ويتكلمون باسم الرئيس، ويسيئون التصرّف، والشيوعيين الذين يستغلّون الوضع، فيظهرون تأييد أحمد سوكارنو، ويتملّقون بالناس، ويُطمعون آخرين حتى أصبح الوضع بأيديهم.

الثورة الشيوعية الثانية ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م):

نظّم الحزب الشيوعي نفسه من جديد عام ١٣٧١ هـ (١٩٥١ م) بعد فشل ثورته التي قام بها عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م)، وابتدأ يتقوّى بأسلوبه المعروف بالالتواء، والتقرب من الشعب، وبمساعدة ضخمة من رئيس الجمهورية أحمد سوكارنو، ووزير الخارجية (سوبندريو)[1]، وأصحاب

(١) سوباندريو: ولد عام ١٣٣٤ هـ (١٩١٥ م) ببلدة (كيابقان) في جاوه الشرقية من أسرة ثرية، ودرس الطب بجامعة جاكرتا، وتخرج طبيباً عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م)، وعمل طبيباً جراحاً أيام الاحتلال الياباني، ثم اعتزل الطب عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م)، وأخذ الادعاء بالعمل لتحرير البلاد، والواقع فإنه كان يعمل لنفسه، إذ انتسب إلى الحزب الاشتراكي، وكان من رجالاته البارزين، ثم انتقل إلى الحزب الوطني عندما شعر بقوته، وعندما قوي حزب نهضة العلماء تقدّم بطلب للانتساب إليه، غير أن طلبه قد رفض، فسارع للانضمام للحزب الشيوعي فقُبل طلبه بشرط أن يبقى ضمن الحزب الوطني لخدمة الحزب الشيوعي.
أوفد إلى لندن عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م) ليعمل للحركة الوطنية، ثم حصلت البلاد على الاستقلال فتولّى منصب أول سفير للدولة الجديدة في لندن، ثم نقل سفيراً إلى موسكو عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤ م)، ثم استدعي بعد سنتين إلى جاكرتا ليتولى منصب وزارة الخارجية، ثم تولّى منصب نائب أول لرئيس الوزراء، عندما جمع سوكارنو بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة. اتصل نشاطه بحل مشكلة إيريان الغربية، وتصفية الديون اليابانية.
عمل في قسم الاستعلامات، وقويت صلته مع (شو آن لاي) رئيس وزراء الصين، ومع (شين يي) نائب رئيس الوزراء، وعمل رئيساً لقلم الاستخبارات، وكان يشغل هذه المناصب كلها يوم انقلابه، اعتقل عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م).

المصالح الأخرى، وبما يتلقاه من أموال ضخمةٍ من المعسكر الشيوعي، وبما حصل عليه من تدريبٍ، وسيطرةٍ على فرق (سحق ماليزيا).

استمرّ الاستعداد، والتخطيط، والتدريب عدة سنوات، وأخذ يزيح العراقيل من طريقه، فقد أزاح محمد حتا باستقالته، وأزال دار الإسلام بالقضاء عليها، وانتهى من الأحزاب المعارضة له بحلّها، وتخلّص من المجلس النيابي بإبداله بمجلسٍ يكون حسب رأيه. واعتقد أن الجو أصبح مهيأً له عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) بعد أن مهّد لذلك، فأعلن بأنه سيكون الحزب الوحيد، وأنه سيحوّل البلاد إلى دولةٍ تسير حسب المنهج الشيوعي، ولا يصحّ أن تبقى بهذه الفوضى، وأن أندونيسيا دولة لا تناسبها إلا الشيوعية.

ابتدأت أعمال الشيوعيين الإرهابية في سبيل إخافة الناس، والتوجّه نحو الشيوعية في سبيل حماية أنفسهم، أخذ الشيوعيون بالهجوم على المدارس الإسلامية، والشخصيات البارزة منذ عام ١٣٨٤ هـ، وتكرّرت هذه الأحداث في عدة مدنٍ.

عقدت القيادة الشيوعية اجتماعاً في ٢٠ جمادى الأولى ١٣٨٥ هـ (١٥ أيلول ١٩٦٥ م)، وبحثوا موعد إعلان الثورة، وقرّروا أن يكون في ٥ جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ (٣٠ أيلول ١٩٦٥ م)، وبرّروا إعلان ثورتهم بـ:

١ ـ مرض الرئيس أحمد سوكارنو الذي قد يؤدّي به إلى الموت، فإذا لم يُسرعوا باستلام السلطة فستعم الفوضى، وربما يستغلّ الوضع الانتهازيون، ويقفزون إلى الحكم.

٢ ـ عدم مبالاة القوات المسلحة بهذا الأمر، وترك الوضع للظروف، وليكون مشاعاً للانتهازيين.

٣ ـ عدم أهلية مجلس الجنرالات الذي شكلته القوات المسلحة.

٤ ـ رغبة مجلس الجنرالات بالاستيلاء على السلطة.

٥ ـ الأخطار التي تُهدّد البلاد من الرجعية والامبريالية والتي تتلقى الدعم، لذا يجب اتخاذ الخطوات السريعة لإنقاذ البلاد، ولن يكون هذا إلا باستلام السلطة.

وقد رفعت قرارات هذه الجلسة إلى الرئيس سوكارنو بصورةٍ سريةٍ، فوافق عليها، وأطلع عليها وزير الخارجية سوباندريو، وبعض أعوان الشيوعيين المرموقين.

وعقد اجتماع آخر ليلة تنفيذ المؤامرة، تقرّر فيه المباشرة بالتنفيذ حسب الخطة المرسومة ما دامت الاستعدادات قد تكاملت، ونُفّذت المرحلة حسب المخطط المطلوب.

وفي صباح يوم الخامس من جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ (٣٠ أيلول ١٩٦٥ م) أمر رئيس الحرس الجمهوري اللواء (أنتونغ) اختطاف كبار الضباط الآتية أسماؤهم:

عبدالحارث ناسوتيون: وزير الدفاع
أحمد ياني: قائد الجيش البري
سوبرابتو
بارمان: المساعد الأول لقائد الجيش البري
هاريونو
باغاتيان
سوتويو

وكُلّف الضابط عبدالله عارف بتنفيذ المهمة، فقام بها، ولكن قُتل أكثر الضباط أثناء محاولة اختطافهم، ومُثّل بجثثهم، ونجا منهم عبدالحارث ناسوتيون وزير الدفاع.

وفي الساعة السادسة من صباح اليوم الثاني للحركة ٦ جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ (الأول من تشرين الأول) أذاعت محطات الإذاعة بعد الاستيلاء عليها أول بيانات الشيوعيين.

أعطى وزير الدفاع عبدالحارث ناسوتيون أوامره للواء سوهارتو[1] نائب اللواء أحمد ياني بتنفيذ الأوامر اللازمة للقضاء على الثورة الشيوعية، وانتفض الشعب يُلاحق الشيوعيين، وبدأت محطة إذاعة (باندونغ) تُذيع باسم القوات المسلحة بيانات ضدّ الثوار الشيوعيين، ولم تمض ساعات حتى فشل الشيوعيون، وسيطرت القوات المسلحة على الوضع، وبدأ الصراع بين الرئيس أحمد سوكارنو من جهة وبين قادة الجيش من جهة ثانية.

وفي بداية شهر رمضان ١٣٨٥ هـ (أوائل عام ١٩٦٦ م) أراد سوكارنو إعادة وضع الشيوعية على ما كانت عليه، فحلّ الوزارة، وشكّل حكومة جديدة أدخل فيها العناصر الشيوعية، وأبعد العناصر المناوئة لهم، وفي

---

(١) سوهارتو: ولد عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢١ م) انتسب إلى الجيش أيام الاستعمار الهولندي عام ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠ م) أي (جيش جزر الهند الشرقية)، ثم عمل في الجيش الوطني الذي نظمه اليابانيون أثناء احتلالهم أندونيسيا، واشترك في حرب التحرير عندما أعلن الاستقلال من جانب واحد، وبعدها عمل قائداً لمنطقة جوكجاكرتا في جزيرة جاوه الوسطى. وعمل في إخماد جزيرة سيليبس (سلاويزي) عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٣ م)، وفي غزو إيريان الغربية ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م)، وتسلّم عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م) منصب نائب رئيس الأركان، ثم قائداً لقوات (الكوستراد) الاحتياطية لإحباط حركة الانقلاب الشيوعي ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م). ثم عُيّن قائداً عاماً للجيش البري بعد اغتيال أحمد ياني.
وتسلم سوهارتو وزارة الدفاع بعد إعفاء عبدالحارث ناسوتيون منها في شوال ١٣٨٥ هـ (شباط ١٩٦٦ م)، ثم تولّى رئاسة الوزارة في صفر ١٣٨٦ هـ (حزيران ١٩٦٦ م). وأصبح الحاكم الفعلي لأندونيسيا بعد أن تنازل سوكارنو عن سلطاته التنفيذية في ١٣ ذو القعدة ١٣٨٦ هـ (٢٢ شباط ١٩٦٧ م)، ثم انتخب رئيساً للجمهورية مع رئاسة الوزراء مع وزارة الدفاع في شهر ذي الحجة ١٣٨٧ هـ (آذار ١٩٦٨ م). وأعيد انتخابه عدة مرات، ولا يزال إلى الآن.

يقدمتهم وزير الدفاع عبدالحارث ناسوتيون، فأدى ذلك إلى قيام مظاهرات استمرّت شهراً ونصف الشهر اضطر بعدها أن يحوّل كل صلاحياته إلى وزير الدفاع الجديد سوهارتو، وصادق المجلس الاستشاري الأعلى على ذلك، وأن يستمرّ مفعول هذا المرسوم حتى الانتخابات العامة. وبقي سوكارنو في منصبه، ولكن اشتدّت المظاهرات الطلابية والشعبية ضدّه وضدّ الشيوعيين، وكانت تُحاول اقتحام القصر فيمنعها الحرس.

أعلنت الأحزاب السياسية في جاوه الغربية مطالبتها المجلس الاستشاري الأعلى بالنظر في أمر تنحية سوكارنو، وأعلنت رابطة القضاة والمحامين وجوب تقديمه للمحاكمة بصفته المسؤول الأول عن الثورة الشيوعية الثانية.

اتخذ المجلس الاستشاري الأعلى قراراً بإلغاء رئاسة سوكارنو مدى الحياة، وحدّدها بإجراء الانتخابات التي يجب أن تتمّ خلال عامين. وفي ١٣ ذي القعدة ١٣٨٦ هـ (٢٢ شباط ١٩٦٧ م) وقّع سوكارنو على وثيقة يتنازل فيها عن السلطة، ويعطي الصلاحيات جميعها إلى سوهارتو، الذي سمّي رئيساً متصرفاً بالأعمال، ثم أصبح رئيساً للوزراء في شهر رجب ١٣٨٧ هـ (تشرين الأول ١٩٦٧ م) وفي ٨ ذي الحجة ١٣٨٧ هـ (٧ آذار ١٩٦٨ م) اجتمع المجلس الاستشاري الأعلى برئاسة عبد الحارث ناسوتيون لينظر في أمر محاكمة سوكارنو، ثم اتخذ قراراً بتنحيته، وتعيين سوهارتو رئيساً للجمهورية بالوكالة، وفي ١٣ ذي الحجة ١٣٨٧ هـ (١٢ آذار ١٩٦٨ م) أقسم سوهارتو اليمين الدستورية أمام المجلس.

سوهارتو:

لا يختلف سوهارتو عن سلفه أحمد سوكارنو بالنسبة إلى معاداة الإسلام، فكلاهما في منطقة شرقي جاوه حيث يكثر أعداء الإسلام، وكلاهما من جماعة (أبنجان) الضالة التي تحاول أن تجمع بين الهندوسية

والإسلام، وإن كانا يختلفان من حيث المنهج، فأحمد سوكارنو يميل إلى الديمقراطية الموجّهة، وسوهارتو يأخذ بمبدأ الديمقراطية الحرة. وعداوة سوهارتو للإسلام هي التي أوصلته إلى سدة الرئاسة. وإن كان في بداية أمره يظهر العبادة كي لا يكون في الصف المقابل للاتجاه الإسلامي صاحب النفوذ الواسع، كما أن الدول الكبرى قد أعطته بعض الصفات الإسلامية ليكون مقبولاً في منصب الرئاسة، ولا يجد مُعارضةً قويةً من الحركات الإسلامية صاحبة الكلمة الكبيرة، وهو ذاته أخذ ينتقد سلفه أحمد سوكارنو ليحصل على رضا الشعب الذي كان يمقت سوكارنو، وذلك بتوجيه من أصحاب النفوذ الصليبي. ولكن عندما آلت إليه الرئاسة بدت عداوته الصريحة للإسلام، وكلما تمكّن ظهرت أكثر ضمن السياسة العامة التي تسير عليها السياسة الاستعمارية الصليبية الهادئة بمحاربة الإسلام ببرود، حيث يبدو المنهج في اتجاه والسير باتجاه آخر[1].

حلّ سوهارتو الوزارة الأندونيسية القديمة، وشكّل حكومةً جديدةً برئاسته، وقرّر المجلس الاستشاري تعيينه رئيساً للجمهورية حتى موعد الانتخابات العامة ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م)، واعترفت الحكومة بالحزب الإسلامي الجديد (الحزب الإسلامي الأندونيسي)، وأصبح عدد الأحزاب في أندونيسيا عشرة وهي:

١ ـ حزب نهضة العلماء: ويرأس الهيئة التنفيذية أحمد شيخو.

(١) تأخذ السياسة الأندونيسية الاتجاه نفسه الذي تسير عليه الدول الإسلامية فلا تعارض أي موقف حتى لا تتجه الأنظار نحوها، وتنفذ الخط الذي عليه، وفي الوقت نفسه لا تتبنّى أي مشروع، ولا تبرز في أي موضوع، وإنما تُظهر الرضا بصمت، والمسايرة بهدوء، والموافقة ببرود، ولكنها لا تقوم بعمل إيجابي، ولا تبدي حماسة لرأي، ولا تظهر فتوراً لاقتراح. وتخطو خطواتٍ واسعةً لضرب العمل الإسلامي، بفتح المجال الواسع للإرساليات التنصيرية، وتضع القوانين للحدّ من النشاط الإسلامي، بل وتعمل للقضاء على الإسلام بمساعدة المنصّرين لتنصير المسلمين.

٢ ـ حزب شركة إسلام: ويتسلّم نيابة الرئيس محمد خليل إبراهيم.

٣ ـ الحزب الإسلامي الأندونيسي: برئاسة «ميتارجا».

٤ ـ الحزب الوطني الأندونيسي: «محمد استين».

٥ ـ الحزب الكاثوليكي: ويتسلّم الأمانة العامة «هارتشيهانا».

٦ ـ الحزب البروتستانتي: ويحتلّ منصب أمين سر الرئاسة «سوغيب».

٧ ـ حزب ايكي: والأمين العام «جيليس طاهر»، ويعني الحزب «مؤيدو حرية أندونيسيا».

٨ ـ حزب موربا الاشتراكي: ورئيسه «سوكرني كرتوديريو» الذي لم يلبث أن تُوفّي.

٩ ـ برتي الإسلامي: ورئيسه «رسلي خليل».

١٠ ـ الفئة العاملة: ويُمثّلها «سوكراتي».

وتقرّر أن تجري الانتخابات العامة في ١٠ جمادى الأولى ١٣٩١ هـ (٣ تموز ١٩٧١ م) وقد انتهت الحملة الانتخابية في منتصف ليلة الثاني من جمادى الأولى (٢٥ حزيران) بعد أن استمرّت شهرين، وأُعطيت الحرية التامة لكل حزبٍ في تبيان برنامجه، كما أُعطي كل حزب ساعةً كاملةً في الإذاعة والتلفزيون. وكانت حكومة سوهارتو قد ضمنت لنفسها حق ترشيح مائة عضوٍ في المجلس النيابي، وحاولت فصل معظم زعماء الأحزاب أصحاب الرأي المستقل، ورمت بثقلها خلف حزب الفئة العاملة (جولكار) الذي هو عبارة عن أمانة سر مشتركة لمنظماتٍ عاملةٍ، وأصبحت بالواقع حزباً حكومياً يُديره الجيش، ونتيجة تأييد الحكومة الواسع حصل هذا الحزب على نجاحٍ كبيرٍ، وكانت نتائج الانتخابات كما يأتي:

الحزب	عدد الأصوات	المقاعد النيابية
الفئة العاملة	٣٤،٣٤٨،٦٧٣	٢٢٧
نهضة العلماء	١٠،٢١٣،٦٥٠	٥٨
الحزب الإسلامي	٢،٩٣٠،٧٤٦	٢٤
شركة إسلام	١،٣٠٨،٢٣٧	١٠
الوطني الأندونيسي	٢،٧٩٣،٢٦٦	٢٠
النصراني البروتستانتي	٧٣٣،٣٥٩	٧
النصراني الكاثوليكي	٦٠٣،٧٤٠	٣
برتي الإسلامي	٣٨١،٣٠٩	٢
موربا الاشتراكي	٤٨،١٢٦	-
حزب أيكي	٣٣٨،٤٠٣	-
		٣٥١
ويضاف إليهم ممثلو إقليم إيريان الغربية.		٩
		٣٦٠ مقعداً.

وبعد الانتخابات خفّ الضغط على الشعب ثم لم تلبث الحكومة أن أذاعت أن الترف السياسي القائم لا يمكن تحمّله ثم اتخذت قرارا بحرمان الأحزاب والمنظمات التابعة لها من حق ممارسة نشاطها في القرى. ووردت على انتقادات الطلبة الداعية إلى الحدّ من التسلّط العسكري والفساد القائم بأن عملهم من الترف السياسي.

وبعد فشل الشيوعية الأكيد عاد التنصير إلى أندونيسيا بقوة. والتنصير

والشيوعية حليفان ضدّ الإسلام ومتنافسان عند وجود مصالح لدولتهما. وجاء الآن التنصير ليحلّ محل الشيوعية، وقد خابت، وليتسلّم منها دفة تسيير القافلة في طريق الإبعاد عن الإسلام، وهو بهذا يخدم مصالحه، ويكوّن مادةً خاماً لها، وقاعدةً أساسيةً ترتكز عليها فيما إذا آل الأمر إليها مرةً ثانيةً، أو كان على عاتقها العبء. وفتحت الدولة الباب أمام التنصير فهو يخفّف من معارضة الاتجاه الإسلامي، ويضعف حركاته.

دعت الحكومة الأندونيسية إلى عقد مؤتمرٍ للأديان في جاكرتا عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)، فلبّى الدعوة من وُجّهت إليهم، وعقد المؤتمر في دار المجلس الاستشاري الأعلى، ووجه فيه الرئيس سوهارتو نداءً إلى أتباع الأديان كي يركز كل منهم اهتمامه التام على مهمة تصعيد مستوى الوعي الديني في أبناء طائفتهم، وأن يحرصوا على الحيلولة دون أن تحسّ طائفة من الطوائف أنها معرضة لدعايات طائفةٍ أخرى، ومستهدفة لنشاطها.

لقد قدّم الجانب الإسلامي في المؤتمر أسلوباً للتراضي صيغ في مشروع ميثاقٍ بين الأديان تلبياً لنداء الرئيس سوهارتو، ولكن الجانب النصراني سواء أكان الكاثوليكي أم البروتستانتي قد قابل ذلك المشروع بالرفض التام على الرغم من أن النصارى أقلية، وقد سُرّوا بالأكثرية المطلقة فالشكل الطبيعي أن تكون موافقتهم أكيدة.

وقد رصدت هيئة المعونات النصرانية العالمية مبلغ مائتي وخمسين ألف دولار، ورصد مجلس الكنائس العالمي مبلغ ثلاثمائة ألف دولار لعام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م)، وهذا مبلغ كبير في أندونيسيا، وهو للعمل التنصيري المحلي. أما المنظمات الإسلامية ففقيرة لا تستطيع العمل بينما كل الإمكانات متاحة أمام النصارى في المدارس، والجامعات والمستشفيات مفتوحة، وتستطيع فتح صدرها لأولئك الناس الفقراء.

وفي المناطق خارج جاوه مثل محافظات: نوساتنغارا، وكليمنتان يملك التنصير أحدث وسائل المواصلات مثل الطائرات العامودية، وطائرات

التلفاز، والأجهزة اللاسلكية وغيرها، وهذا قد لا تملكه الحكومة.

وتحظى المؤسسات التنصيرية والإرساليات بالترخيصات اللازمة لإنشاء مطاراتٍ خاصة بها، وينال موظفو الحكومة المركزيون والمحليون على خدمات مؤسسات الطيران التنصيرية تسهيلات لتنقلاتهم حيث لا توجد خدمات نقل حكومية، وكذلك إدارة البريد لنقل البريد كالذي يحدث على خطوط التنصير الجوية بين (تيمور كوبانغ) و(أيغابو) حيث تتم رحلتان في الأسبوع.

وكذلك في أعماق إيريان الغربية حيث تتمتع هيئات التنصير والإرساليات فيها منذ أيام الاستعمار الهولندي بتسهيلاتٍ كبيرة.

وليس العمل التنصيري بالأمر الذي يُستهان به، وهذا ما يجب أن يعرفه المسلمون حق المعرفة، فالمدارس والمشافي والمستوصفات والمساعدات المادية، وهذا يعقبه حضور دروس أساتذة إخصائيين في التنصير، ولا بد من أن يكون لذلك أثره الواضح في مجتمع يسيطر يغلب عليه الفقر، والبؤس، والجهل، وليس له من موجه يقوده إلى شاطئ الأمان، ويقيه زوابع هؤلاء الغرباء من المتنصّرين.

وإذا سلم الأمر من المتنصّرين فإن هناك أمراً خطيراً هو ناحية استخدام الجنس، وهو ما يعجز عن استخدامه المسلمون بسبب تعاليم دينهم الحنيف. إذ تقوم الفتيات النصارى بإغراء الشبان المسلمين، وإيقاعهم في حبائلهن لإدخالهم إلى النصرانية.

وقد بلغ تساهل الحكومة في أمر الإرساليات التنصيرية، وأطماع رجالها، ومعاداة المسلمين لدرجة أنه قد يعتقل المسؤولون النصارى بعض معلمي الديانة الإسلامية بتحريضٍ من الطلاب النصارى، وذلك بسبب تفسير بعض الآيات الكريمة بشكلٍ لا يروق للنصارى، أو مجرد تلاوتها مثل: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ

الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(١).

وربما يقوم الطلاب النصارى باعتقال هؤلاء الأساتذة، وتسليمهم إلى موظفي الحكومة. كما تتعرّض بيوت المسلمين إلى زيارة هؤلاء المتنصّرين لإسماع أهل البيت أو المنطقة لأقوالهم بالإكراه.

كما أن مخططات فئة الحرفيين (الجولكار)، وهي الفئة الحاكمة اليوم، تحظر على المؤسسات الإسلامية، وعلى الدعاة العمل في المدن والقرى من عواصم (الكاوادانات) فما دون أي المراكز والقرى. وهذا ما يجعل المجال فسيحاً أمام نشاط مجلس الكنائس العالمي أو الأندونيسي للمشاركة في أعمال التنمية ليصول ويجول رجال تنصيرها في القرى والأرياف بكل حرية باسم والتنمية والإنماء. ولا شك أن العمل في الأوساط الريفية سهل نتيجة الحاجة بسبب الفقر، ونتيجة انتشار الأمراض، وبسبب عدم المعرفة، وعدم وجود من يُنبّه ويُرشد، بل لا يوجد من يُوجّه، ولا من ينصح، فالدعاة محظور عليهم الدخول، والمنطقة مُتخلّفة، وهي مسرح لرجال الإرساليات التنصيرية.

استمرّ سوهارتو رئيساً للجمهورية حتى اليوم، وفي كل خمس سنواتٍ يُجدّد انتخابه دون منازعٍ في شهر آذار، فقد جُدّد انتخابه في الأعوام (١٩٧٣ م) و (١٩٧٨ م) و(١٩٨٣ م) و (١٩٨٨ م) ورغم ذلك فإن المؤشرات كلها تدلّ على عدم رضا الشعب عنه، إذ جرت عدة محاولاتٍ لاغتياله ولكنها أُحبطت، كما جرت محاولة انفصالية في جزيرة إيريان

(١) سورة المائدة: الآيتان ٧٢ و٧٣.

الغربية. ويُقدّر عدد المعتقلين السياسيين عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م) بخمسة وخمسين ألف رجل.

وانتُزعت السلطات التشريعية من المجلس النيابي أيام سوهارتو، وسُلّمت لزمرة من العسكريين، ولجهاز الأمن الأساسي «كوبكامتيب»، وضغط على الحركات اليسارية، واتبعت سياسة حرة في الاقتصاد.

النظام السياسي:

أندونيسيا جمهورية يرأسها اليوم سوهارتو. ويُمارس رئيس الجمهورية السلطات التنفيذية ويُعاونه في الحكم مجلس وزراء مسؤول أمام رئيس الجمهورية، وهو الذي يُعيّن أعضاءه.

أما السلطة العليا في البلاد فتُمارسها «جمعية الشعب الاستشارية»، وهي التي تنتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنواتٍ، وتضمّ هذه الجمعية:

٤٦٠ عضواً من الهيئة التشريعية، التي تشمل ٣٦٠ عضواً منتخباً، و ١٠٠ عضوٍ مُعيّن.

٤٦٠ عضواً من الحكومة، والمبعوثين، والجمعيات الإقليمية، وممثّلي الأحزاب والفئات.

والأحزاب القائمة في أندونيسيا هي

١ ـ الحزب الديمقراطي الأندونيسي ويشمل: الأحزاب النصرانية، والعلمانية.

٢ ـ اتحاد حزب التطور ويشمل الأحزاب الإسلامية.

٣ ـ أمانة سر المجموعات الفعالة (اتحاد مجموعات حكومية).

وتجري الانتخابات كل خمس سنواتٍ، وقد جرت عام (١٩٧١ م) و

(١٩٧٧ م) و(١٩٨٢ م) و (١٩٨٧ م)، وفي كل مرة الفئة العاملة هي التي تفوز بأكثرية أعضاء الهيئة التشريعية، نتيجة تأييد الحكومة لها. كما كان فوزها غالباً ما يشمل المقاطعات كلها.

وكانت المعارضة تبرز بين الآونة والأخرى بشكلٍ من الأشكال، فقد تقدّم عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) خمسون رجلاً من كبار الشخصيات في أندونيسيا بعريضةٍ ينتقدون فيها السلطة ويُطالبون بالإصلاح.

وتقدّم سوهارتو بتشريعٍ يُطالب فيه جميع المنظمات السياسية لتبنّي ما عُرف بـ (بانكاسيلا) التي توضّح فلسفة الدولة التي تدعو إلى اتفاق الرأي العام على نقاطٍ محددةٍ، والتسامح الديني، إذ أحسّت الحكومة بوجود أفكارٍ معارضةٍ، وتهدف في الحقيقة من وراء ذلك إلى سكوت المسلمين عما يجري من سياسةٍ تنصيريةٍ وعن الهجمة الصليبية الواضحة من عنوان التسامح الديني.

وحدثت أعمال شغبٍ ضدّ السلطة إذ وقعت تفجيرات، وأحدثت تخريبٍ في العاصمة وما حولها، واتهمت الدولة المعارضة للبانكاسيلا بهذه الأحداث، وفي طليعتهم المسلمين الملتزمين، فألقت القبض على أعدادٍ منهم.

وفي شهر رمضان ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م) بدأ تنفيذ (البانكاسيلا)، وبعدها اضطرت الأحزاب على الموافقة عليها. ولكن اشتدت المعارضة في السنتين التاليتين لحكومة سوهارتو في داخل البلاد وخارجها. وقامت الحكومة بردّة فعلٍ فألقت القبض في جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) على تسعةٍ من أعضاء حزب (ايكي) مؤيدي حرية أندونيسيا بتهمة تورّطهم في محاولة الانقلاب الشيوعي عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) وأودعتهم السجن، ورفضت السماح للمحامين بالدفاع عنهم، بل وحتى المحامين الدوليين. كما صدر في جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ

شباط ١٩٨٨ م) لتشريع يؤكّد دور جهاز الأمن والمجموعات الفعّالة في الحكم.

أقال الرئيس سوهارتو الجنرال (مرداني) قائد جهاز الأمن، وعيّن مكانه الجنرال (تراي سوتريزنو) مكانه، وكان لهذا التغيير دور في توتّر الوضع في البلاد.

ورشّح الرئيس سوهارتو لمنصب الرئيس زعيم الفئة العاملة (جولكار) وهو (سودارمونو)، أما المسلمون فقد رشّحوا أمير اتحاد حزب التطوّر (جيلاني نارو)، وأبدى الرئيس حيلته في هذا الموضوع فرجحت كفة مرشح المسلمين، فاضطر الرئيس عندها إلى وقوفه بجانب (سودارمونو) صراحةً، وأجبر (جيلاني نارو) على سحب ترشيحه فنجح (سودارمونو) دون منازع. وأبدى عضو مجلس الشعب (إبراهيم سالم) رأيه، وأعلن أن الترشيح غير عادل، فمنع في المجلس من متابعة إلقاء خطابه، كما فقد عضويته في المجلس.

أعلن اتحاد حزب التطور عدم رضاه عن تعيين نائب الرئيس (سودارمونو)، وكان قد ازداد نفوذ هذا الحزب في صفر من عام ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م)، لاستبدال جهاز الأمن (كوبكا متيب) الخاضع للجنرال (مرداني)، وبدا هذا النفوذ، وخاصةً عندما ظهرت حملة ضدّ الشيوعيين، إذ نُفي ثلاثة من كبار أعضاء الفئة العاملة (جولكار)، وأُعدم ضابطان من القوات المسلحة سبق لهم أن أُدينوا في محاكمات عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) لتورّطهم في محاولة الانقلاب الشيوعي عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م).

وفي منتصف عام ١٤٠٩ هـ (أوائل عام ١٩٨٩ م) وقعت صدامات بين القوات المسلحة وبين السكان بسبب مصادرة الحكومة للأرض دون تعويض مناسب، وقد وقعت في عدة مناطق من جزيرة جاوه، وفي جزيرة

(سومباوا)، ولكن أعنفها ما وقع في جنوبي سومطرة إذ وقع ما يقرب من مائة قتيل بالصدامات التي حدثت هناك.

كانت مهمة جهاز الأمن (كوبكامتيب) إخماد حركات الجناح اليساري. أما مهمة هيئة التنسيق لتطوير الاستقرار الوطني (باكوستاناس) مكافحة الفساد، وتضم ممثلين عن الدولة، ودوائر الحكومة غير العسكرية.

وعندما عُيّن (سودارمونو) نائباً للرئيس استقال من زعامة الفئة العاملة (جولكار)، وتولّى مكانه الجنرال (واهونو) الذي كان مقبولاً من الأحزاب الأخرى.

وأندونيسيا عضو في اتحاد دول جنوب شرقي آسيا، وفي الدول المصدرة للنفط (أوبك).

غينيا الجديدة:

سبق أن قلنا: إن جزيرة غينيا الجديدة هي أكبر جزر أندونيسيا، وثاني جزر العالم مساحةً بعد غروئنلندة، حيث تبلغ مساحتها ٧٨٥ ألف كيلومتر مربع، وتقع شمال استراليا، ويفصلها عنها مضيق (توريس)، وتنقسم إلى قسمين:

١ ـ القسم الغربي: ويُسمّى إيريان الغربية، وتبلغ مساحته ٤١٣ ألف كيلومتر مربع، وكانت تتبع لهولندا كبقية الجزر الأندونيسية، فلما استقلّت أندونيسيا إثر معاهدة ٧ ربيع الأول ١٣٦٩ هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٤٩ م) لم تستطع الاتفاق مع هولندا على هذا الجزء، وبقي يتبع السيطرة الهولندية.

وافقت هولندا على إجراء استفتاء في إيريان الغربية عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م)، وبقيت حتى ٣ جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٦٢ م) تحت السيطرة الهولندية، ووضعت مدةً وجيزة تحت إشراف الأمم

المتحدة وذلك حتى ذي الحجة ١٣٨٢ هـ (أيار ١٩٦٣ م)، وحُوّلت بعدها إلى أندونيسيا.

٢ً ـ القسم الشرقي:

وكان تابعاً لألمانيا حتى الحرب العالمية الأولى، فلما هُزمت ألمانيا وضع هذا الجزء تحت انتداب استراليا، وبقي تابعاً لها، وتبلغ مساحته ٣٧٢ ألف كيلومتر مربع، ويُعرف هذا الجزء باسم (بابوا).

يبلغ عدد سكان إيريان الغربية مليون وربع (١،٢٥٠،٠٠٠)، وعاصمتها جاجابورا (سوكارنابورا). وفي جمادى الأولى ١٣٩٧ هـ (أيار ١٩٧٧ م) قام تمرّد في إيريان الغربية، ويُقال إن منظمة (بابوا الحرة) كانت من ورائه، وتعمل للاتحاد مع (بابوا) الجزء الشرقي من غينيا الجديدة، وتُعرف هذه المنظمة باسم (أورقانيسا بابوا ميرديكا)، واستمرّ القتال حتى شهر صفر عام ١٤٠٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٩ م) حيث وقعت اتفاقية بين أندونيسيا وبابوا لإدارة وتنظيم الحدود بينهما، ولكن بقيت حوادث تقع على الحدود بين الآونة والأخرى.

وفي ربيع الثاني من عام ١٤٠٤ هـ (أوائل عام ١٩٨٤ م) انفجر القتال في عاصمة إيريان الغربية، ونتيجة ذلك انتقل حوالي عشرة آلاف لاجىء إلى (بابوا)، وفي الشهر الأول من عام ١٤٠٥ هـ (تشرين الأول ١٩٨٤ م) وقعت اتفاقية بين أندونيسيا و(بابوا) لمدة خمس سنوات، وأُنشئت لجنة أمن للحدود مشتركة من الدولتين. ولكن استمرّ انتقال الأفراد من إيريان الغربية إلى بابوا طيلة عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م)، وإن كان قد رجع في العام التالي عدد قليل منهم.

كان القلق يسود سكان إيريان الغربية بسبب الشائعات التي يُطلقها المغرضون بأن الحكومة الأندونيسية تنوي إسكان خمسة وستين مليوناً من أهل جاوه في إيريان الغربية على مدى عشرين سنة، ويُصدّق سكان أيريان



مصور رقم (٥)

الغربية هذه الشائعات نتيجة انتقال أفرادٍ من جاوه إلى منطقتهم، فكانت الاحتجاجات والتي تُعلن أن سياسة أندونيسيا تقوم على خفض نسبة السكان الميلانيزيين في سبيل سيطرة الجاويين وأن هذا الأمر يتعدّى أيضاً إلى التدخّل في شؤون سكان جاوه وإلزامهم على الهجرة، وكذلك صدرت احتجاجات من لجنة حقوق الإنسان. ورغم هذا كله فإن ستمائة وخمسين ألف عائلةٍ جاويةٍ قد وُطِّنت في إيريان الغربية في ذي الحجة ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م).

تحسّنت العلاقات بعد زيارة رئيس الوزراء (بابياس وينغتي) للرئيس سوهارتو في جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الثاني ١٩٨٨ م)، ولكن جرت غارات من قبل القوات المسلحة الأندونيسية خلال شهري ربيع الأول والثاني من عام ١٤٠٩ هـ (تشرين الأول والثاني من عام ١٩٨٨ م) في محاولاتٍ لاختطاف الزعماء الانفصاليين من الميلانيزيين، وهذا ما أدّى إلى إعادة التوتّر على الحدود.

وأخيراً جرت محادثات بين الطرفين من أجل الوضع على الحدود وذلك في ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) وتقرّر إقامة قنصليةٍ لـ (بابوا) في (سكارنابورا) عاصمة إيريان الغربية، وفي الوقت نفسه تقوم قنصلية في مدينة (فانيمو) الحدودية في (بابوا).

تيمور الشرقية:

عندما حلّ الهولنديون محلّ البرتغاليين في استعمار أندونيسيا بقيت للبرتغاليين بعض القواعد، وأهمها في جزيرة تيمور، إذ بقي لهم الجزء الشرقي منها، ومنطقة (أوكسي إمبينو) في الجزء الشمال الغربي، وعاصمة هذه القاعدة البرتغالية مدينة (ديلي) التي تقع على الساحل الشمالي للجزيرة.

تبلغ مساحة الجزء البرتغالي في جزيرة (تيمور) ١٤،٨٧٤ كيلومتراً مربعاً، ويبلغ عدد سكانها اليوم ٦٨٥،٠٠٠ شخص. ومع طول مدة

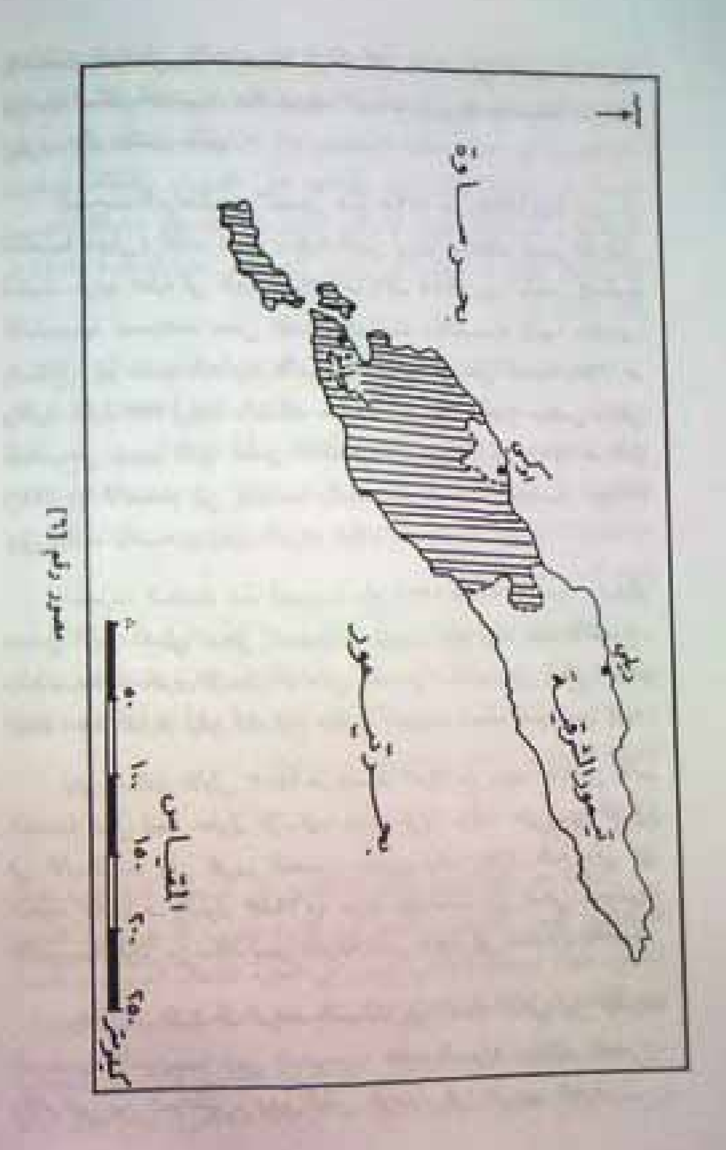
الاستعمار البرتغالي نشأت جماعة من السكان تختلف في ثقافتها ومفاهيمها عن بقية سكان أندونيسيا، فكانت هذه الجماعة ترى بقاءها مستقلةً عن بقية الجزر، وقد نظّمت نفسها.

انسحبت البرتغال من تيمور عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م)، غير أن العاصمة (ديلي) كانت تحت سيطرة الذين يرون استقلال تيمور الشرقية. فنشبت حرب أهلية في شعبان ١٣٩٥ هـ (آب ١٩٧٥ م)، وقامت الحكومة الأندونيسية بمساعدة بعض الفئات المؤيّدة للانضمام إليها ودعمتها بالسلاح، ثم عادت الحكومة الأندونيسية مباشرةً في ذي الحجة ١٣٩٥ هـ (كانون الأول ١٩٧٥ م)، وأنشأت حكومةً إقليميةً. وأعلن مجلس ممثلي الشعب في تيمور الذي شُكّل آنذاك في جمادى الأولى ١٣٩٦ هـ (أيار ١٩٧٦ م) الانضمام إلى أندونيسيا وأعلنت الحكومة الأندونيسية الموافقة على ذلك، وأصبحت تيمور الشرقية الولاية السابعة والعشرين.

استمرّت المقاومة ضدّ أندونيسيا عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م)، واستنكر مجلس الأمن الدولي تدخّل اندونيسيا في تيمور، ولم يُؤيّد ذلك الانضمام، وادّعت منظمة حقوق الإنسان أن مائتي ألف من سكان تيمور البالغ عددهم آنذاك ٦٥٠ ألفاً قد قُتلوا أثناء قيام حكومة أندونيسيا بعملية ضمّ تيمور إليها.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ (شباط ١٩٨٣ م) زارت بعثة من الأمم المتحدة تمثّل لجنة حقوق الإنسان، وتبنّت قرارا مؤكّدةً حق تيمور الشرقية في الاستقلال، وفي تقرير المصير. وجرى وقف إطلاق النار وفي ذي الحجة ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م) جرت مفاوضات بين ممثلي الحكومة الأندونيسية وفريق من سكان تيمور الشرقية الذين يدعون إلى استقلال منطقتهم.

ولكن لم تلبث أن عادت المعارك في العام التالي بين القوات المسلحة الأندونيسية وبين المتمردين، فقلّت الموارد، وانتشر الجوع، والأمراض بين المواطنين، وعمّ اليأس بالوصول إلى حلّ بين الطرفين.



وصوتت استراليا ضد ضمّ أندونيسيا لتيمور الشرقية في ذي القعدة ١٤٠٥ هـ (آب ١٩٨٥ م)، وكان لهذا أثره الكبير في المنطقة، حيث أدّى إلى توتّر الوضع ثانيةً.

وقام الرئيس سوهارتو بزيارة إلى تيمور الشرقية في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) وأعلن أن قيود السفر من وإلى تيمور يجب أن تُلغى، وكانت هذه القيود قد فُرضت منذ ان ضمّت أندونيسيا تيمور الشرقية إليها عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م).

وامتنعت الأمم المتحدة عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م) عن التصويت لضمّ أندونيسيا لتيمور الشرقية.

وقام البابا بزيارة تيمور الشرقية في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) خلال الزيارة التي قام بها لأندونيسيا.

السياسة الأندونيسية:

تتبع أندونيسيا سياسة عدم الانحياز على الرغم من علاقاتها الوثيقة مع المعسكر الغربي، ولا غرابة في ذلك فأكثر دول هذه المجموعة هذا شأنها، فليس المهم ما تُعلنه الدولة وإنما المهم الخط الذي تنتهجه، وفي عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) تحسّنت العلاقة بين أندونيسيا والامبراطورية الروسية، وقام وزير الخارجية الروسي بزيارة إلى أندونيسيا في جولةٍ في جنوب شرقي آسيا لمناقشة مشكلة كامبوديا. وفي شهر صفر من عام ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) زار الرئيس الأندونيسي سوهارتو الامبراطورية الروسية، وأجرى مباحثاتٍ مع الرئيس الروسي غورباتشوف.

وعارضت منظمة جنوب شرقي آسيا التي تعدّ أندونيسيا أحد أعضائها البارزين الوجود العسكري الفيتنامي في كامبوديا.

ووقّعت أندونيسيا والصين الشعبية في شوال ١٤٠٥ هـ (تموز

١٩٨٥ م) ميثاق التفاهم فيما يخصّ استئناف العلاقات التجارية المباشرة والتي عُلّقت منذ عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)، وأعلنت الحكومة الأندونيسية في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) عن استعدادها لإعادة العلاقات السياسية مع الصين الشعبية بشرطٍ وتأكيدٍ من الصين ألا تتدخّل في شؤون أندونيسيا الداخلية. وكان الرئيس الأندونيسي سوهارتو قد أصرّ حتى تعود العلاقات السياسية بين الطرفين اعتراف الصين بالتورّط في محاولة الانقلاب الشيوعية الفاشلة في أندونيسيا عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م). والتقى الرئيس الأندونيسي سوهارتو في طوكيو مع وزير الخارجية الصيني، وأعلن فيما بعد بأن اتفاقية تطبيع العلاقات قد تمّت. وأن محادثات أخرى قد جرت بين وزراء خارجية البلدين في نطاق الأمم المتحدة في شهر صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م).

وفي شهر صفر ١٤٠٩ هـ (١٩٨٨ م) أغلقت أندونيسيا مضائق الصوند ولومبوك لمدةٍ محدودةٍ أمام الملاحة البحرية بسبب المناورات بالذخيرة الحية فأعربت كل من الولايات المتحدة، وألمانيا الاتحادية، واستراليا قلقها أمام خرق القانون البحري للملاحة علماً بأن السفن الأجنبية المسالمة منها قد سُمح لها بالعبور من تلك المضائق، وبعد شهر قام وزير الخارجية والتجارة الاسترالي بزيارة جاكرتا رغم وجود التوتر بين البلدين بسبب إغلاق المضائق، وتدخّل أندونيسيا في (بابوا)، وأكد على التعاون بين البلدين في منطقة خليج تيمور، وزاد الأمر تحسّناً عندما زار وزير الداخلية الأندونيسي استراليا في ذي الحجة عام ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) ثم تكرّرت الزيارة بعد شهرين.

وعندما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن قيام حكومةٍ لها في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) اعترفت أندونيسيا بها، وافتتحت حكومة فلسطين سفارةً لها في جاكرتا في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م).

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تعدّ أندونيسيا أكبر مجموعة جزرٍ في العالم، وتقع هذه الجزر في الجنوب الشرقي من قارة آسيا، بينها وبين قارة أوقيانوسيا من جهةٍ، وبين المحيطين الهندي والهادي من جهةٍ أخرى، ويزيد عدد هذه الجزر على [١٣٦٧٧] جزيرة منها [٦٠٤٤] جزيرة مأهولة بالسكان، والباقي منها لا يُقيم عليه البشر، بعضها كبير معروف، وبعضها صغير مجهول لا يكاد يعرف أسماءها إلا أهل تلك الجهات، منها ما هو غاصّ بالسكان حتى ليعدّ أكثر أرجاء الأرض ازدحاماً، ومنها ما هو قليل العمران حتى ليُعدّ من أقل بقاع الدنيا سكناً. وتنتشر هذه الجزر على مساحةٍ واسعةٍ تزيد على اثني عشر مليوناً من الكيلومترات المربعة بين برٍّ وبحرٍ، وتمتدّ على طولٍ يزيد على ستة آلاف كيلومتر بين الغرب والشرق، وعلى طولٍ يزيد على ألفي ومائة كيلومتر بين الشمال والجنوب، وتبلغ مساحة اليابس منها ٢,٣٧١,٤١٩ كيلومتراً مربعاً، أي أكبر من الدولة الأوربية التي كانت تستعمرها بثمان وستين مرةً.

تشمل هذه الجزر أربع مجموعات يختلف بعضها عن بعضٍ من حيث النبات، والحيوان، والأرض، والسكان، والمستوى الحضاري، وهذه المجموعات هي:

١ ـ جزر الصوند الكبرى أو الغربية: وتضمّ: سومطرة، جاوه، بورنيو، وما حول هذه الجزر من جزر صغيرة. وتُحيط بهذه الجزر بحار قليلة عمقاً مما يدلّ على أنها كانت على صلة بالبر الآسيوي، وكثير من أراضيها تُغطيها المستنقعات.

٢ ـ جزر الصوند الصغرى: وهي سلسلة من الجزر الصغيرة تمتدّ من شرق جاوه نحو استراليا، وأشهرها: بالي، لومبوك، سومباوا، سومبا، فلوريس، تيمور. وتتألف هذه الجزر من قمم الجبال الوعرة جداً التي ترتفع من أغوار البحار الشديدة العمق، الحديثة العهد.

٣ ـ الجزر الشرقية: وتضمّ جزر: سيليبس (سلاويزي)، مولوك التي تمتدّ حتى الفيليبين.

٤ ـ غينيا الجديدة: وتملك استراليا القسم الشرقي منها، على حين يتبع القسم الغربي منها أندونيسيا ويعرف باسم «ايريان الغربية».

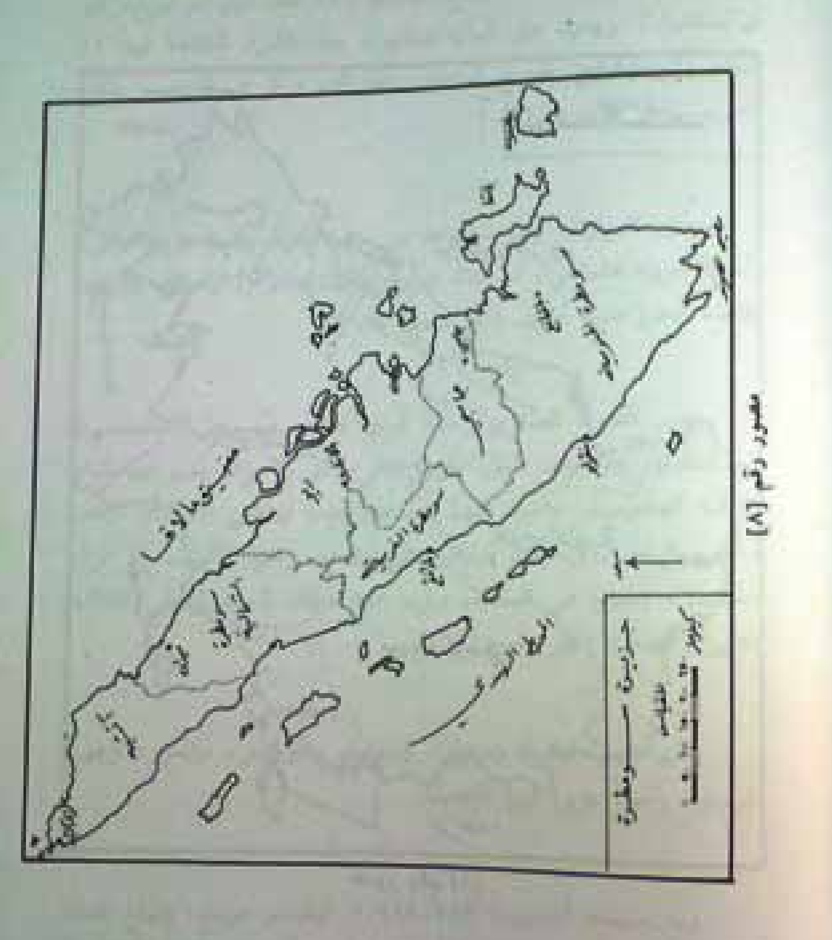
وقد حملت هذه الجزر عدة أسماء على مدار التاريخ، فقد أطلق عليها قديماً اسم «نوسنتارا» ويُقصد بهذا اللفظ الجزر الواقعة بين المحيطين، وهما: الهندي والهادي، أو بين القارتين، وهما: آسيا وأوقيانوسيا، إذ أن لفظ «نوسا» يعني (الجزائر) أو (وطن)، ويعني لفظ «انتارا» (بين). كما أطلق عليها اسم: جزائر الهند، وجزائر الملايو. وسمّاها الهولنديون جزائر الهند الشرقية الهولندية. أما المسلمون فقد كانوا يعطون اسم (جاوه) لكل تلك الجزر حيث تضمّ أكثر السكان، فأطلقوا اسم الجزء على الكل. ومنذ منتصف القرن الثالث عشر الهجري حملت اسم «أندونيسيا»، ولكن لم تعترف هولندا بهذا الاسم إلا بعد الاستقلال. وهذا الاسم نفسه يدلّ على معنى جزائر الهند، ويشمل بالأصل مجموعات من الجزر خارج حدود دولة أندونيسيا كتلك المجموعات من الجزر التي يُطلق عليها اسم «ميلانيزيا» و «ميكرونيزيا»، كما تشمل أيضاً بالأصل جزر الفيليبين.

وتُعدّ جزر الصوند الغربية قوام أندونيسيا، فجزيرة جاوه وحدها تضمّ ٦٠٪ من مجموع سكان أندونيسيا، ويزيد عدد سكانها اليوم على مائة مليون، على حين أن مساحتها لا تزيد على ١٣٢ ألف كيلومتر مربع، وبذلك تزيد الكثافة على ثمانمائة شخص في الكيلومتر المربع الواحد، فتكون بذلك من أكثر بلاد العالم ازدحاماً بالسكان، وتُقيم فيها أكثر الجاليات الأجنبية، فيعيش فيها أربعة أخماس الأوروبيين، ومعظم الصينيين، وستون ألفاً من العرب الحضارمة. وفيها كذلك ثلاثة أرباع شبكة السكك الحديدية التي في أندونيسيا. [انظر مصور [٧]].

وتُعدّ جزيرة سومطره ثاني جزر أندونيسيا أهميةً، وتبلغ مساحتها ٤٢٠ ألف كيلومتر مربع، وهي ثالث جزيرة مساحةً في أندونيسيا، والسادسة في العالم بعد غرونتلنده، وغينيا الجديدة، وبورنيو، وبافن، ومدغشقر. ويُعدّ مضيق (مالاقا) الذي يفصلها عن شبه جزيرة الملايو ذا أهميةٍ كبيرةٍ، وهو الممر الوحيد نحو الشرق الأقصى، ويزيد عدد سكانها على الثلاثين مليوناً، فهي ثاني جزيرة في أندونيسيا سكاناً بعد جاوه، ولكن الكثافة لا تزيد فيها كثيراً على سبعين شخصاً في الكيلو متر المربع الواحد. وسومطره أكبر مصدرٍ للنفط في أندونيسيا، كما أن الجزر القريبة منها، وهي: بانكا، وبيلليتون، وسنكب تصدر كمياتٍ كبيرةً من القصدير، وفي جزيرة سومطره ربع شبكة الخطوط في أندونيسيا. [انظر مصور [٨]].

وثاني جزر أندونيسيا مساحة هي بورنيو، وتبلغ مساحتها ٧٣٤ ألف كيلومتر مربع، وتُعدّ ثالث جزر العالم مساحة بعد غرونتلنده، وغينيا الجديدة، ويُسمّيها الأندونيسيون «كيليمنتان»، وأندونيسيا لا تمتلك الجزيرة كلها، ففي القسم الشمالي منها: تقع دولة بروني، كما تمتلك ماليزيا مقاطعتي صباح، وساراواك. ويوجد في الجزيرة النفط والمطاط، ولا يزيد عدد سكانها على ستة ملايين، لذا فإن الكثافة قليلة لا تزيد على ثمانية أشخاص في الكيلو المتر المربع الواحد. [انظر مصور [٩]].

مصور رقم [٧]



مصور رقم [٨]



مصور رقم [٩]

وجزيرة سيليبس التي يُسمّيها الأندونيسيون «سلاويزي»، وتعدّ رابع جزر أندونيسيا مساحةً، وتبلغ مساحتها ١٧٩ ألف كيلو متر مربع، غير أن سكانها لا يزيدون على ثمانية ملايين، وبذا تكون الكثافة فيها ٤٢ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، وتُعدّ أهم مركز في أندونيسيا بإنتاج الحرير. [انظر مصور [١٠]].

وجزر المولوك، وهي مجموعة جزرٍ كانت تُعرف باسم جزر التوابل، وأهمها جزيرة هالماهيرا، ثم هناك جزيرة ترنات، وسيرام، وأمبون، وبورو، وقاعدة الجزر مدينة أمبون. [انظر مصور [١١]].

وجزر الصوند الصغرى وتمتدّ شرق جاوه، ويُسميها الأندونيسيون «نوساتنغارا»، وأول هذه الجزر جزيرة «بالي» التي لا يزال يُقيم فيها أتباع الديانة الهندوسية، والنساء فيها شبه عاريات، ويقضي السكان أوقات فراغهم بالرقص، ويحرقون موتاهم على منصات زاهية الألوان، ولا تزال عبادة الإله (سيوه) هي السائدة، ويزيد عدد سكان الجزيرة على الثلاثة ملايين والنصف. [انظر مصور [١٢]].

وتليها جزيرة لومبوك وسمباوا، وسومبا، وفلوريس، وتيمور، وجزر تانيمبار، وأخيراً جزيرة غينيا الجديدة.

تبلغ مساحة أندونيسيا ١،٩١٩،٤٤٣ كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ ١٨٨ مليوناً، وبذا تكون الكثافة ما يقرب من ٩٢ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، ولكن هذا لا يدلّ على توزّع السكان بشكلٍ صحيح، حيث يختلف من منطقة إلى أخرى، وهذا

سيليبس

بحر سيليبس

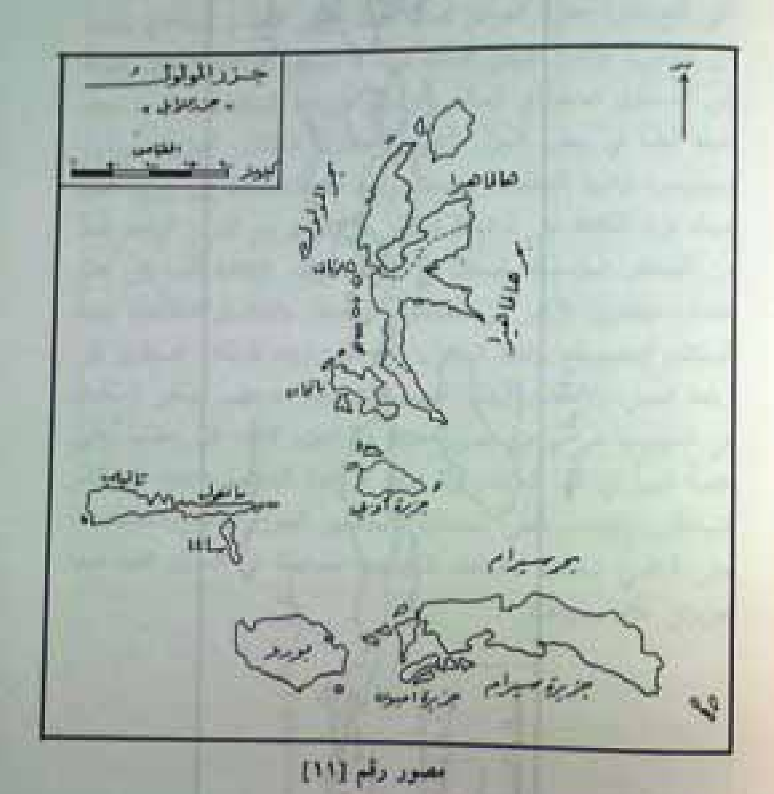
خليج توميني

بحر باندا

مكاسر

بحر فلوريس

مصور رقم [١٠]



مصور رقم [١١]



مصور رقم (١٢)

العدد في نموٍ مستمرٍ لا يزيد ١,٩ ٪ سنوياً، وإذا قارنا هذا العدد مع سكان بقية المناطق الواقعة على خط الاستواء لوجدناه كبيراً جداً، وذلك بسبب اعتدال المُناخ، وخصوبة التربة، وهذا ما لا يتوفر في بقية المناطق التي تقع على خطوط العرض نفسها حيث تغطي الغابات مساحاتٍ واسعةً من الأرض، وتكون الأيدي العاملة قليلةً لا تستطيع استثمار البلاد، إضافةً إلى المستوى الحضاري المتأخّر، وانتشار الزراعة البدائية، وهذا ما نجده نفسه أيضاً في بعض الجزر الأندونيسية القليلة السكان، كجزيرة بورنيو، وسيليبس، وغينيا الجديدة، وغيرها. وتعود أكثرية السكان إلى جزيرة جاوه حيث تزيد الكثافة على ثمانمائة شخصٍ في الكيلو متر المربع الواحد فتعدُّ من المناطق المزدحمة بالسكان في العالم، وهذه الكثافة أدّت إلى قطع الغابة، وتحويل الأرض إلى مساحاتٍ مزروعةٍ، واستثمار المعادن، ومدّ السكك الحديدية، وإقامة المباني، وأنه كلما ازداد السكان اضطروا إلى زيادة العمل والاستثمار ليؤمّنوا أنفسهم، ويسدّوا حاجتهم. ولكن السكان في أندونيسيا غير موزّعين بصورةٍ عادلةٍ في الجزر كلها، فإن بعضها يُعاني نقصاً كبيراً في اليد العاملة، ولا تزال الزراعة البدائية منتشرةً في أكثر المناطق، والغابات تُغطّي مساحاتٍ واسعةً من الجزر، وتنتشر المستنقعات على أراضي شاسعةٍ، والسكك الحديدية معدومة في الجزر كلها عدا جزيرتي جاوه وسومطرة.

وتقسم اندونيسيا إدارياً إلى:

المنطقة	المساحة	عدد السكان	العاصمة
جاوه الغربية	٤٦,٣٠٠	٣٥,٥٠٠,٠٠٠	باندونغ
جاوه الوسطى	٣٤,٢٠٦	٣٢,٥٠٠,٠٠٠	سمارانغ
جاوه الشرقية	٤٧,٩٢٢	٣٥,٥٠٠,٠٠٠	سورابايا
سومطرة الشمالية	٧٠,٧٠٧	١٢,٥١٥,٠٠٠	ميدان
سومطرة الغربية	٤٩,٧٧٨	٦,٥٠٠,٠٠٠	بوكيت تنغي
سومطرة الجنوبية	١٠٣,٦٨٨	٨,٥٠٠,٠٠٠	بالمبانغ
كيليمنتان الغربية	١٤٦,٧٦٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	بونتياناك
كيليمنتان الجنوبية	٣٧,٦٦٠	٣,٦٠٠,٠٠٠	بالنغراسين
كيليمنتان الوسطى	١٥٢,٦٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	توكونغ
كيليمنتان الشرقية	٢٠٢,٤٤٠	١,٥٠٠,٠٠٠	ساماريندا
سلاويزي الجنوبية	٧٢,٧٨١	٦,٧٥٠,٠٠٠	ماكاسار
سلاويزي الوسطى	٦٩,٧٢٦	١,٥٠٠,٠٠٠	
سلاويزي تنغارا	٢٧,٦٨٦	١,٢٠٠,٠٠٠	
سلاويزي الشمالية	١٩,٠٢٣	٢,٦٠٠,٠٠٠	مانادو
نوسانتغارا الغربية	٢٠,١٧٧	٣,٢٢٥,٠٠٠	ماتارام بـ (لومبوك)
نوسانتغارا الشرقية	٤٧,٨٧٦	٣,٢٢٥,٠٠٠	كوبانغ بـ (تيمور)
تيمور الشرقية	١٤,٨٧٤	٦٨٥,٠٠٠	ديلي

المنطقة	المساحة	عدد السكان	العاصمة
بالي	٥,٥٦١	٣,٥٠٠,٠٠٠	دينباسار
إيريان الغربية	٤٢١,٦٨١	١,٢٥٠,٠٠٠	جاجابورا
جامبي (سومطرة)	٤٤,٩٢٤	١,٧٥٠,٠٠٠	جامبي
ريو (سومطرة)	٩٤,٥٦٢	٢,٧٠٠,٠٠٠	باكانبارو
مولوك	٧٤,٥٠٥	٣,٣٠٠,٠٠٠	سوامبو
بنغولو	٢١,١٦٨	١,٥٠٠,٠٠٠	بنغولو
لامبونغ	٣٣,٣٠٧	٥,٨٠٠,٠٠٠	
آتشيه (سومطرة)	٥٥,٣٩٢	٣,٦٥٠,٠٠٠	كوتار آتشيه
يوغياكارتا	٣,١٦٩	٣,٥٥٠,٠٠٠	
	١,٩١٩,٤٤٣	١٨٨,٠٠٠,٠٠٠	

الصراع العنصري:

ينتمي سكان اندونيسيا إلى جنس الملايو، وهم بالأصل من العنصر المغولي، أي من العرق الأصفر، هاجروا قبل الميلاد بمدةٍ طويلةٍ من جنوب شرقي البر الآسيوي أي من المنطقة المعروفة اليوم باسم «الهند الصينية». وحدثت تلك الهجرة عقب نزوح جماعةٍ كبيرةٍ من الصين ومنغوليا، إذ ضغطوا على السكان السابقين لهم، وأجبروهم على ترك مناطقهم والتوجّه نحو الشواطىء، وحلّوا محلّهم، واضطروا ثانيةً إلى مُغادرة المناطق الساحلية تدريجياً تحت ضغط وزيادة القادمين الجدد من الصين ومنغوليا، وأخذوا يرتحلون من الشواطىء، جماعاتٍ وقبائل، يركبون البحر، ويتّجهون نحو الجزائر القريبة منهم، والمبعثرة في ذلك اليمّ الواسع، وينتشرون فيها حتى عمروها كلها.

وكان يُقيم في الجزائر الأندونيسية قبل قدوم عنصر الملايو الزنوج الذين يُعدّون أول من سكن البلاد، وبشرتهم سوداء، وقامتهم قصيرة، فلما جاءهم عنصر الملايو، تقوقعوا على أنفسهم، وتجمّعوا في الداخل، وأقاموا في الغابات منعزلين عن القادمين الجدد، يعيشون عيشةً بدائيةً، ولا تزال هكذا حياتهم، ديانتهم وثنية، يمتهنون صيد الحيوانات، ويلتقطون الثمار، ويبنون بيوتهم من أغصان الأشجار، ويسترون عوراتهم بأوراقها، وقد تختلف القبائل المجاورة بعضها مع بعضٍ، وربما يصل الأمر إلى الصدام.

ثم جاءت مجموعات أخرى كتجارٍ من الهند، ومن الصين، ومن العرب، ومع مجيء الاستعمار جاءت مجموعات من الأوروبيين، واستقرّ بعض أفرادها في البلاد، وأثناء الحرب العالمية الثانية دخل اليابانيون مع احتلال دولتهم لأندونيسيا، واستقرّ بعضهم حيث أقاموا، غير أن هذه المجموعات كلها ذات أعدادٍ قليلةٍ نسبياً فلا تساوي مجموعها ٦٪ من مجموع سكان البلاد، أي لا يصل عددها أبداً إلى عشرة ملايين، وإن كانت كل مجموعةٍ قد عملت على نقل عقيدة أبنائها إلى أندونيسيا، وإذا كانت أعداد من الهنود قد دانوا بالإسلام، وكذلك قلّة من الصينيين إلا أن الهندوسية، والبوذية، والكونفوشية، لا تزال دليلاً على وصول تلك المجموعات، كما أن النصرانية لا تزال أثراً على قدوم المستعمرين الأوروبيين، والشنتوية إشارةً على احتلال اليابانيين. ويصل عدد العرب إلى مائةٍ وستين ألفاً، غير أنهم أكثر المجموعات الأخرى احتراماً عند السكان للروابط العقيدية بين الطرفين، ويعدّ الأندونيسيون العرب مثلهم الأعلى لحملهم رسالة الإسلام ونقلها إليهم، وللعرب جمعيات خاصة بهم، تعمل للحفاظ على لغة أبنائها، وصلة بعضهم مع بعضٍ، وتنمي عندهم الصلة مع أصولهم.

ونتيجة غلبة عنصر الملايو على البلاد فليس هناك من صراعٍ مع بقية العناصر التي تعدّ ضعيفةً لقلّتها، وتبقى لهذا العنصر الهيمنة والسيادة، هذا

بالإضافة إلى الأثر الإسلامي الراسخ في النفوس والذي لا يقر النظرة العنصرية ولا يعترف عليها أبداً، ويعدّها عصبيةً نتنةً فوجود الشعوب والقبائل للتعارف لا للتمايز، والتمايز إنما هو بالتقوى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[1].

وإن تعدّد اللغات في أندونيسيا لا يعود إلى اختلاف العناصر، فاللغات كلها تنضوي تحت مجموعة اللغة الملايوية الأم، وإنما يعود إلى تبلبل الألسنة نتيجة ترامي أطراف البلاد، وتباعد أقسامها، وصعوبة الانتقال بين أجزائها. ويتكلّم السكان أكثر من ثلاثين لغةً، ومائتين وخمسين لهجةً مختلفةً. وأهم هذه اللغات:

١ ـ اللغة الجاوية: ويتكلم بها خمسة وسبعون مليوناً في جاوه الغربية والشرقية.

٢ ـ اللغة الصوندية: ويتكلّم بها عشرون مليوناً في وسط جزيرة جاوه

٣ ـ اللغة المادورية: ويتكلم بها عشرة ملايين في جزيرة مادورا.

وإن انتشار التجارة، وتنقّل التجار بين الموانىء الأندونيسية المختلفة قد جعل اللغة الملايوية تعمّ مناطق واسعةً على الرغم من بقاء اللغات الأخرى واللهجات المحلية، وتعرف اللغة الملايوية الأندونيسية بـ (لغة هاسا)، وكانت تكتب بالحرف العربي، وحاولت هولندة إلغاء هذا الحرف ولكن لم تجرؤ على ذلك لصلة هذا الحرف بالعقيدة الإسلامية، وكانت محاولة هولندة لإبعاد الصلة بين الأندونيسيين وبقية أمصار العالم الإسلامي، وخاصةً البلدان العربية، ولكن عندما أُلغيت الخلافة، واستبدل مصطفى كمال الحرف العربي باللاتيني، تجرأت هولندة على ذلك واستعملت الحرف اللاتيني لكتابة لغة (هاسا) الأندونيسية وذلك عام ١٣٤٦ هـ

---

(١) سورة الحجرات: الآية ١٣.

(١٩٢٧ م)، وقد عمّت هذه الكتابة في الصحف، والمجلات، والدوائر الرسمية حتى شاعت. ونجد الكثير من الكلمات العربية في لغة (هاسا). وكانت اللغة الهولندية هي الرسمية أيام الاستعمار الصليبي الهولندي، وتُدرّس في المعاهد والمدارس، ثم حلّت اللغة الإنكليزية محلّها بعد زوال الاستعمار الهولندي، لأنها معروفة عالمياً، على حين أن اللغة الأندونيسية لا تعرف خارج البلاد، وهذا ما يُسبّب صعوبة بالغة للسكان، ولنضرب مثلاً من تلك الصعوبة، رجل من جزيرة مادورا، فهو يتحدث باللغة المادورية في بيته على أنها اللغة المحلية، ويتحدّث باللغة الأندونيسية (هاسا) في وظيفته على أنها اللغة الرسمية، ويعرف الهولندية منذ أيام الاستعمار الهولندي، ويلمّ بشيء من اليابانية منذ عهد الاحتلال الياباني، ويتكلم بعض العربية من القرآن الكريم بصفته مسلماً. ويُفضّل السكان اللغة العربية، ويتمنّون تعلّمها لارتباطها بعقيدتهم، وتوجد عدة مدارس لا تُدرّس إلا اللغة العربية، ورأينا كيف كانت الجمعيات الإسلامية تحرص وتعمل على تدريس اللغة العربية.

الصراع الإقليمي:

رغم تعدّد الأقاليم بتعدّد الجزر، ورغم تنوّع اللغات باختلاف الأجزاء إلا أننا لا نلاحظ صراعاً بين الأقاليم، وذلك لأن جزيرة جاوه تطغى على بقية الجزر بكثرة السكان إذ يُقيم فيها وحدها كما رأينا ٦٠ ٪ من مجموع سكان أندونيسيا كلها. وبقية الجزر تُعدّ بالنسبة لها قليلة الأهمية لقلّة عدد سكانها، فأكثرها سكاناً بعد جزيرة جاوه هي جزيرة سومطرة ولكن لا يصل عدد سكانها إلى ثلث عدد سكان جاوه، أما الجزر الأخرى فلا تقارن بالسكان مع جزيرة جاوه أبداً، ومع ذلك يمكن أن نجد بعض الملاحظات.

أولاً: نجد صراعاً في جزيرة جاوه نفسها بين أقسامها الغربية حيث السكان مسلمون وبين الأجزاء الشرقية حيث تنتشر الفرقة الضالة «ابنجان»

التي تقوم مبادئها على محاولة التوفيق بين الإسلام والهندوسية، وتعمل هذه الطائفة لبثّ أفكارها بمختلف الوسائل ومحاولة إبعاد الناس عن عقيدتهم.

ونجد أن الدعم الاستعماري الصليبي كان للجزء الشرقي قوياً مادياً ومعنوياً، حتى انتشر الإلحاد وعمّ الفساد، وقد قام الشيوعيون بحركتين معتمدين على هذه المنطقة. وإن الرئيسين اللذين تولّيا أمر البلاد منذ الاستقلال حتى الآن وهما: أحمد سوكارنو ومحمد سوهارتو إنما ينتميان إلى طائفة «ابنجان» هذه.

ثانياً: إن جزيرة سومطرة هي الجزيرة الثانية في أندونيسيا بعد جاوه، وقد يكون صراعاً بينهما، ويحمل جانباً عقيدياً أساسياً، فسكان سومطرة على ما يبدو تزيد بينهم نسبة الملتزمين بأحكام الإسلام، وتكثر عندهم العاطفة الدينية، ونلاحظ أن المسلمين فيها قد تحرّكوا مرتين، وهبّوا على شكل ثورات ضد التسلّط العلماني والإلحادي، كما أن المستعمرين الهولنديين عندما رجعوا إلى البلاد بعد الحرب العالمية الثانية، وقضوا على الجمهورية الناشئة، تشكلت حكومة موقتة في سومطرة لقتال المستعمرين الصليبيين، ومتابعة طريق الاستقلال.

وأن القضاء على الثورتين الشيوعيتين كان على أيدي رجال من سومطرة على رأسهم عبدالحارث ناسوتيون. كما كان محمد حتا، وهو من سومطرة أيضاً، حجر العثرة في وجه الشيوعيين والعلمانيين.

وأن جزيرة سومطرة كانت معقل حزب ماشومي، وقد حصل في الانتخابات على ٩٠ ٪ من الأصوات فيها، على حين كان الحزب الوطني، والشيوعي يعتمدان على أصوات السكان في جزيرة جاوه، وخاصة الجزء الشرقي منها.

ثالثاً: إن جزيرة بالي صغيرة لا تزيد مساحتها كثيراً على خمسة آلاف وخمسمائة كيلومتر مربع، ولا يزيد عدد سكانها على ثلاثة ملايين إنسان غير

أنها كانت موضع اهتمام كبير أيام المستعمرين الصليبيين، ثم أيام الذين خلفوهم في السلطة وذلك لأن أكثرية سكانها من أتباع الديانة الهندوسية القديمة التي لا تقيم للقيم كبير وزنٍ، فنساؤها يخرجن شبه عاريات، فيتخذن وسيلة للإفساد، وتُتخذ الجزيرة مركزاً للسياحة لتلك الغاية، وتوجّه العناية إليها على أنها واجهة البلاد، ويُنفق الكثير من الأموال في سبيل ذلك، ويعيش أهلها برفاهيةٍ على حساب سكان أندونيسيا، وترتفع مكانة طلاب الزعامة مروراً منها.

الصراع الحزبي:

منذ أن وطئت أقدام المستعمرين الصليبيين أرض أندونيسيا بل أي أرضٍ إسلاميةٍ أخذوا يعملون جاهدين لإبعاد المسلمين عن عقيدتهم، وحاول السكان الوقوف في وجههم، ومقاومة ذلك غير أنهم لم يتمكّنوا لأسبابٍ كثيرةٍ منها:

١ ـ الضعف المادي الذي كان عليه المسلمون أمام المستعمرين الصليبيين سواء أكان ذلك من ناحية السلاح أم من ناحية المال والتنظيم، حيث كان المسلمون لا يزالون يعتمدون في قتالهم على الأسلحة اليدوية المعروفة آنذاك على حين كانت الأسلحة الآلية قد بدأت تأخذ طريقها في تسليح الجيوش الأوروبية الاستعمارية، وكان المسلمون فقراء على حين كانت هناك إمكانات ضخمة وراء المستعمرين ووراء الإرساليات التنصيرية.

٢ ـ الضعف الذي كانت عليه أمصار العالم الإسلامي حيث لم يجد الأندونيسيون من يدعمهم أو يستندون عليه، أو يُوجّههم ويُنبّههم من خطر هؤلاء المستعمرين الصليبيين، إذ كان المسلمون عامةً على مستوىً متدنٍ من الوعي، ويغطّون في نوم عميق.

٣ ـ لم تترسّخ مبادىء الإسلام بعد في نفوس الأندونيسيين بشكلٍ

جيد، فدخولهم بالإسلام لا يزال حديثاً، ووصل إليهم في وقت ضعف المسلمين، ولو أن العاطفة كانت قويةً.

٤ ـ الجهل الذي كان عليه الأندونيسيون.

٥ ـ كانت المقاومة تعتمد على العاطفة التي ينقصها أيضاً التنظيم والتخطيط.

لهذا كله تمكّن المستعمرون الصليبيون من السيطرة على أندونيسيا، كما سيطروا في الوقت نفسه على كثيرٍ من الأمصار الإسلامية ولجأوا إلى المخططات نفسها، ولم تُجد مقاومة أهل البلاد.

ومع مرور الزمن أخذ المسلمون يُدركون خطر هؤلاء الدخلاء على عقيدتهم، ويشعرون من تصرّفاتهم، ومن مُمارستهم السياسة الاستعمارية والصليبية، الخطر الذي سيحيق بهم، وبمستقبل أبنائهم من بعدهم، فأخذوا يُحاولون تنظيم أنفسهم، وبدأت تظهر الجمعيات، ورغم أنها كانت خطوةً متطوّرةً إلا أنها:

أ ـ قد جاءت متأخرةً، حيث ظهرت في مطلع القرن الرابع عشر الهجري أي أنه قد مضى على مجيء الصليبيين ما يقرب من أربعة قرونٍ، فكان الصليبيون قد ثبّتوا أقدامهم، ورسّخوا بعض أفكارهم، وكسبوا بعض عناصر لهم مستغلّين فقر السكان، وحاجتهم، وجهلهم، وضعفهم. كما كان الصليبيون قد طبّقوا سياستهم الاستعمارية في امتلاك الأرض، وعملوا بالتجارة، ونهبوا الأملاك الأمر الذي زاد من فقر الأندونيسيين، وحاجتهم وجهلهم.

ب ـ لم تكن هذه التنظيمات عامةً بين المسلمين، حيث كان بعضهم منعزلاً على نفسه يسعى وراء عيشه، يخشى بطش المستعمرين، ومكرهم، ويرى بعضهم الآخر أن هذه التنظيمات كانت تفرقةً للمسلمين

أكثر من أن تكون جامعةً لهم، وموحِّدةً لهم، ورافعةً من شأنهم، هذا رغم أن بعضها- كما رأينا- يُعدّ أكبر الجمعيات التعليمية في العالم.

ج- لم تكن لتعمل على تثبيت العقيدة بالشكل المطلوب، وإنما كانت تعتمد على العاطفة، وجمع الأشخاص، وتنظيمهم من غير بناءٍ سليم يقوم على ركائز ثابتة، وهذا ما كان يُثير الخلافات في الرأي، ويدعو إلى الانشقاق والتمزّق، وشنّ الهجوم الكلامي، والابتعاد عن الجماعة، وربما العودة بعد مدة.

د- تخضع لمكر الأعداء الذين كانوا يُحاولون الإيقاع بين العناصر، والفئات، والجمعيات، ونتيجة الجهل، والغفلة أحياناً، وضعف الدعائم التي تقوم عليها فكان يتمّ الاستماع إلى كلام الصليبيين الذين يدعم السلطة، ويمثّون أصحاب التطلّعات الفوقية. هذا إضافةً إلى استعمال المستعمرين للوسائل الأخرى كافةً، من مناصب، وأموال، وتقديم شهوات و. . . وما أكثر هؤلاء الضعفاء في المجتمعات الفقيرة، الجاهلة، والتي لا تستند على ثوابت إيمانية فينحرفون.

واتّجه المسلمون إلى بعض واقعهم الذي هم فيه، فاتّفقوا واجتمعوا في شبه اتحاد باسم (المجلس الإسلامي الأعلى) لكنهم شُغلوا بعقد المؤتمرات ومسألة الخلافة، وأنشؤوا جمعية الخلافة في الهند الشرقية، وهي فرع لجمعية الخلافة في الهند.

وعندما احتلّت اليابان اندونيسيا أثناء الحرب العالمية الثانية، ودعت السكان إلى التدريب العسكري كي يُقاوموا المستعمرين الأوربيين أسرع المسلمون، وانخرطوا في صفوف تلك الفرق، التي عرفت باسم «فرق الدفاع الوطني» والتي شُكّلت لتلك الغاية، إذ نظر المسلمون إلى المستعمرين الصليبيين الذين كانوا يعملون على تنصير السكان، ويفتحون الأبواب أمام الإرساليات التنصيرية، ويقفون في وجه المسلمين، ويعملون

على مُحاربتهم، وقد وجدوا الفرصة الآن للتقوية، وللوقوف في وجه المتنصرين من أبناء البلاد، ولمقاومة العلمانيين والمُلحدين الذين يلقون الدعم أيضاً من المستعمرين الصليبيين، وقاد هذه الفرق أحد العلماء، وهو (سوديرمان)، وكان كثير من الضباط أعضاء في الجمعية المحمدية، وإن كانت اليابان قد حلّت كل الأحزاب والتنظيمات، ومنعتها من ممارسة نشاطها. وإذا كان المسلمون قد نظروا إلى اليابانيين نظرتهم إلى المستعمرين الصليبيين ما داموا مثلهم ضدّ الإسلام، ورأوا إقامة تنظيم لحماية المسلمين من الانحراف في التيارات الهدامة، ولكنهم لم يجدوا بداً من الانخراط في فرق الدفاع الوطني التي يُشرف عليها اليابانيون، وذلك لإخفاء تنظيمهم السري للغاية، وحماية أفرادهم، وتدريب أنفسهم، وكان قائد هذا الحزب «زين العارفين» أحد أعضاء جمعية العلماء سابقاً. وعندما أخلت اليابان تراجع كانت فرق الدفاع الوطني نواة الجيش الأندونيسي، وهذا ما جعل للمسلمين قوة في الجيش استطاعت أن تحبط ثورتين شيوعيتين.

أما بالنسبة إلى المسلمين غير الملتزمين فقد كان لهم أحزاب منها الحزب الوطني، وحزب اتحاد الشعب الأندونيسي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الهولندي، والحزب الشيوعي وغيرها من أحزاب صغيرة. وإذا كانت هذه الأحزاب المتباينة تنظيماً، المختلفة منهجاً كانت تلتقي على محاربة الإسلام، والعمل على الإيقاع بين الجمعيات والحركات الإسلامية، وقد كانت الشيوعية أكبر دعم للحزب الوطني. وكان هدف الثورة الشيوعية الرئيسي رجالات المسلمين البارزين، وإذا كان ذلك كله إلا أن المسلمين لم ينتبهوا إلى هذا لغفلتهم، وتفرقهم، وضعفهم.

وعاد المسلمون إلى الفرقة بعد الاستقلال، فانشقّت الأحزاب بعضها عن بعض، وتفرّقت عن ماشومي، حيث عاد حزب شركة إسلام إلى استقلاليته، وتبعه حزب التربية والاستقلال. وكان حزب نهضة العلماء يقف

موقف المعارض لحزب ماشومي دائماً. وإذا جرت محاولات لضمّ الجماعات الإسلامية ثانية إلى حزب ماشومي الذي عُدَّ أصلاً وبقية التنظيمات فروعاً له إلا أن الأمر كان نظرياً، وذلك لعدم الوعي، وعدم معرفة الواقع الذي يعيشون فيه رغم مشاهدة ما تفعله الأحزاب العلمانية والإلحادية، ولا شك فإن لإسلام غالبية السكان دوراً في ذلك. إذ كل يدّعي الإسلام ولو لم يكن يعترف عليه.

وفي بداية أيام سوهارتو برز الحزب الإسلامي الأندونيسي كحزب جديد. وهكذا أصبحت أربعة أحزاب إسلامية هي: نهضة العلماء، وحزب مسلمي أندونيسيا، وشركة إسلام، وبرتي الإسلامي. وحزبان نصرانيان هما: النصراني البروتستانتي، والنصراني الكاثوليكي، وحزب اشتراكي واحد، هو حزب موربا الاشتراكي، وحزبان علمانيان هما: الحزب الوطني الأندونيسي، وحزب مؤيدي حرية أندونيسيا (ايكي) وحزب يضم الفئات العاملة وتدعمه الحكومة وهو حزب الفئة العاملة، وله الأكثرية في المجلس النيابي.

وفي رمضان ١٣٨٥ هـ (كانون الثاني ١٩٦٦ م) صدر مرسوم يُخوّل رئيس الجمهورية حلّ أي حزبٍ سياسي إذا لم يبلغ عدد أعضائه حداً معيناً، أو إذا تعارضت سياسة الحزب مع أهداف الدولة. ثم عادت الحكومة فطلبت من الأحزاب المتقاربة الأهداف التجمّع بعضها مع بعض لتقليل العدد مع إلغاء الأسماء التي تدلّ على العقيدة في سبيل الوحدة الوطنية، وعدم إثارة النعرات الدينية ـ حسب زعم الدولة ـ والواقع من أجل إبعاد الشعب ذي العاطفة الإسلامية عن الأحزاب التي تتبنّى الإسلام، وبذا بقيت ثلاث مجموعات حزبية هي: الفئة العاملة، وهو حزب الحكومة، والحزب الديمقراطي الأندونيسي، ويضم خمسة أحزاب غير إسلامية، وهي: الحزب الوطني الأندونيسي، والنصراني البروتستانتي، والكاثوليكي، وموربا، وايكي، واتحاد حزب التطور (الأحزاب الإسلامية).

الصراع العقيدي:

يتوزّع السكان في أندونيسيا حسب العقيدة إلى ما يلي:

السكان	عددهم	نسبتهم من مجموع السكان
المسلمون	١٧١,٠٨٠,٠٠٠	٩١٪
هندوس وبوذيون	٧,٥٢٠,٠٠٠	٤٪
نصارى	٥,٦٤٠,٠٠٠	٣٪
وثنيون	٣,٧٦٠,٠٠٠	٢٪
	١٨٨,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪

يكثر المسلمون في كل مكانٍ تقريباً في الجزر الأندونيسية، وإن كانت نسبتهم تنخفض في جزيرة بالي، وتكاد تنعدم في وسط الغابات، حيث يقلّ السكان هناك، وتعيش قبائل بدائية وثنية، وخاصةً في غينيا الجديدة، وبورنيو، وبعض غابات سومطرة، وجاوه. والمسلمون جميعاً من أهل السنة، وعلى المذهب الشافعي، وأما طائفة «الأبنجان»، وهي فرقة ضالة، وتعدّ على المسلمين، وليست منهم، وتتركّز في شرقي جاوه، وإن كانت قليلة الأعداد إلا أنها كثيرة النفوذ، وتلقى التأييد والدعم الأجنبي، ومنها كما ذكرنا رئيسا أندونيسيا اللذان تواليا على الحكم حتى الآن، وهما: سوكارنو، وسوهارتو.

أما الهندوس والبوذيون فيتركّزون في جزيرة بالي، والمدن الكبرى، وقد جاؤوا إلى هذه البلاد قبل الإسلام على شكل تجاري، ونشروا نحلتهم، والتي تقلّصت مع دخول الإسلام إذ اعتنق كثير من أتباعها الإسلام لما رأوا

ما يتفق مع فطرتهم، ووجدوا الفروق الكبيرة بين ما كانوا عليه وبين الإسلام. وتجمّعت بقاياهم في جزيرة بالي، وجاء الاستعمار الصليبي يدعمهم ليقفوا في وجه المدّ الإسلامي.

ويعيش النصارى في جزيرتي جاوه وسومطرة وخاصة حيث الحياة المتطوّرة نسبياً، كما توجد تجمّعات أخرى في بعض المدن الكبرى. وهؤلاء النصارى من الأوروبيين الذين بقوا في أندونيسيا بعد جلاء المستعمرين الصليبيين، وكانوا قد حصلوا على امتيازاتٍ واسعةٍ وأراضي خصبةٍ فبقوا يستغلونها، كما يعملون في التجارة، ثم هناك الذين تنصّروا من أبناء البلاد سواء قديماً على أيدي المستعمرين الصليبيين والإرساليات التنصيرية أم حديثاً لم يُقبلوا على النصرانية إلا نتيجة الحاجة كي يحصلوا على المساعدات المادية، أو ليتمكّنوا من التعليم أو الدواء ودخول المشافي، وربما كان بعضهم يعمل للحصول على المنصب، هذا بالإضافة إلى الجهل الذي يعيشون في ظلّه ويضغط عليهم ضغطاً عنيفاً، وإن كان أكثرهم ممن كان على الوثنية، وتحصل الإرساليات التنصيرية الآن على بعض النجاح داخل الغابات حيث يعيش الوثنيون، وفي المناطق الفقيرة حيث يقطن أناس بأشدّ الحاجة إلى تقديم يد المعونة، وهذه المناطق وتلك مُحرّمة على المسلمين للعمل فيها، ويجب ألا ننسى أبداً قلة الإمكانات الإسلامية عامةً على حين يملك المنصّرون على اختلاف مُسمّياتهم إمكاناتٍ ضخمةٍ. والنصارى نوعان منهم الكاثوليك الذين اعتنقوا النصرانية على يد البرتغاليين والإسبان، والبروتستانت الذين أخذوا ديانتهم على يد الهولنديين والإنكليز، ولكلا الطرفين إرساليات تنصيرية خاصة به عملت قديماً، وتعمل الآن، كما لكل فريقٍ كنائسه ومؤسساته، بل وحزبه الخاص به، ويُقدّر عدد البروتستانت بأكثر من ضعف عدد الكاثوليك.

أما الصينيون الذين يدينون بالكونفوشية فقد جاءوا تجاراً، ويعيشون في المدن الكبرى، ولا وزن لهم، وينصرفون غالباً إلى شؤونهم المعاشية، وأعدادهم محدودة.

والوثنيون الآخرون من عُبّاد المخلوقات، وهم البدائيون فيعيشون داخل الغابات منعزلين، وإن أخذت تغزوهم الإرساليات التنصيرية، وتكسب أعداداً منهم سنوياً لذلك فهم في تناقصٍ مستمر.

وإن الوثنيات من هندوسيةٍ، وبوذيةٍ، وكونفوشيةٍ، وطوطميةٍ ليست لها دعاة لدياناتها لبدائيتها، وبُعدها عن الفطرة، وعدم موافقتها للنفس الإنسانية. لذا فهي لا تتزايد بالتوسع، وإنما بالولادات فقط، بل إنها تتناقص باستمرار إذ يعتنق بعض أفرادها الإسلام، ويذهب بعضهم إلى النصرانية. وفي الماضي كان أكثر تناقصها يذهب لحساب الإسلام، أما الآن فإنه يذهب لحساب النصرانية إذ منع المسلمون من الدخول إلى مناطق الغابات حيث تعيش تلك الوثنيات، وفُتح الباب للنصرانية فقط، وفُسح لها المجال، وأُعطيت لها حرية التنصير فدخلت بإمكاناتها الضخمة، وحصلت لذلك على بعض النجاح، ولكن وجد الوثنيون على بدائيتهم أن النصرانية ليست سوى وثنيةٍ مادامت تقوم على عبادة مخلوقٍ، غير أنه إنسان لكنه مخلوق، وهم يعبدون مخلوقات أخرى سواء أكانت حيوانيةً أو نباتيةً أم من الجماد، فالفروق بسيطة، وإن ما فيها من مبادئ، لا يتفق كذلك والفطرة البشرية، ولهذا كان الإقبال على النصرانية قليلاً، يتفق مع ما يُقدّم للوثنيين وغيرهم أحياناً من منافع مادية، وأصول دياناتهم أساساً في نفوسهم ضعيف لا يعرفون شيئاً عنها إن كانوا غير وثنيين، وإن كانوا من الوثنيين فالأمر أبسط بكثير. إذن لم يكن هناك صراع بين المسلمين والوثنيين. وإنما الصراع مستحكم بين المسلمين والنصارى، وهو قائم منذ أن وصل المستعمرون الصليبيون إلى تلك الجهات، ولم يكن النزاع على الوثنيين كل يريد جرهم نحو ديانته أبداً، فأهل البلاد اتجهوا نحو الإسلام أصلاً، اتجهوا رغبةً، إذ لم يكن للمسلمين قوة، ولم يُجرّدوا سيفاً، وإنما ذهبوا تجاراً غير أن أهل البلاد وجدوا في الإسلام ما يتفق مع الفطرة البشرية، ووجدوا فيه ما ينسجم مع تطلّعاتهم الروحية ومع رغباتهم فاقبلوا نحوه ودانوا به، وخضعوا للحكام

المسلمين ليس رحمةً وإنما محنةً، حتى عم الإسلام.

وعندما جاء المستعمرون الصليبيون وقف أهل البلاد ممن أسلم وممن لم يسلم ضدَّ هؤلاء القادمين الغزاة، وحاولوا منعهم من الدخول ولكنهم عجزوا لقوة الأسلحة وفعّاليتها وحسن التنظيم. ولو كان المسلمون قد دخلوا بالقوة وفرضوا دينهم بالسيف لانحاز سكان البلاد إلى المستعمرين الصليبيين لطرد المسلمين كما كانوا يفعلون مع المستعمرين الجدد ضدَّ المستعمرين الذين سبقوهم، إذ عدَّ الأندونيسيون الهولنديين حلفاء لهم ضدَّ البرتغاليين، ورأوا في الإنكليز أعواناً لهم على الهولنديين، ووجدوا في اليابانيين خطراً أقلّ عليهم من الهولنديين والإنكليز.

كل هذا مع أن المستعمرين الصليبيين كانوا يتقرّبون من الوثنيين ومن أصحاب الديانات الأخرى من هندوسيةٍ، وبوذيةٍ، وكونفوشيةٍ، ويُقدّمونهم، ويدعمونهم، ويُعطونهم المساعدات لكسبهم إلى جانبهم، ضدَّ المسلمين، بل يُولّونهم المناصب ليسدّوا الفراغ الذي وُجد بإبعاد المسلمين، ومع كل هذا لم يحصل الصليبيون إلا على نتائج ضعيفةٍ جداً، لا تكاد تُوضع في الحساب. وكان هذا تصرف المستعمرين جميعاً من برتغاليين، وإسبان، وهولنديين، وبريطانيين، كلهم يحملون أحقاداً، وجاءوا بروحٍ صليبيةٍ، وأخذوا يُنفّذون ما أتوا به في جعبتهم لا يختلف مستعمر عن آخر في سياسته ضد المسلمين، وإن تباينوا في المذهب بين كاثوليك وبروتستانت، وافترقوا في نشاط إرسالياتهم التنصيرية، إذ يفسح كل مستعمر المجال لإرسالياته بشكل أوسع، ويقدّم لها الإمكانات الأكبر، وإن كان لا يقف في وجه إرساليات المستعمر الآخر.

ولم يكن الافتراق بالمنهج ليُشكّل حاجزاً بين المستعمرين، فلم تكن الرأسمالية لتستغني عن الشيوعية في دعمها لمحاربة الإسلام، ولم يكن الإلحاد ليقف في الصف المعادي للتنصير مادام كلاهما يعمل لهدم الإسلام، ولم يكن المعسكر الغربي ليناهض المعسكر الشرقي في هذه السياسة

المعادية للإسلام مادام هدفهما واحداً وهو ضرب عقيدة سكان أندونيسيا، فقد دعمت هولندا المستعمرة الصليبية الرأسمالية التي تسير في فلك المعسكر الغربي وإرسالياتها التنصيرية البروتستانتية الحزب الشيوعي بالإمكانات كافةً ليُؤدّي دوره في نشر الإلحاد، وبثّ الفساد، وضرب الإسلام، والشيوعية معروفة بإلحادها، ونظامها المخالف للرأسمالية، وارتباطها بروسيا قائدة المعسكر الشرقي، ونصرانيتها الأرثوذكسية، حتى إذا اشتدَّ عود الحزب الشيوعي قام بثورته، وحركته لاستلام السلطة، وكان المستعمرون يشعرون بالراحة ما دام سيخلفهم عدوّ للإسلام ظاهر العداوة، ولما فشل الحزب في حركته رجعت هولندا إلى البلاد بهجمةٍ وحشيةٍ لتسلم راية محاربة الإسلام.

وكان الاستعمار الصليبي منذ أن وطأ أرض أندونيسيا أو غيرها من أمصار الإسلام يعدّ العدّة لتربية رجال مُعادين للإسلام فيما إذا اضطر الصليبيون إلى الخروج من البلاد، وقد أعطوا رجالهم المعتمدين لديهم المخطط الذي يهدف إلى التعاون مع كل شيطانٍ في سبيل ضرب الإسلام، ونشأ هؤلاء الرجال، وتلقّوا التربية اللازمة، وبرز أحمد سوكارنو، ولما آل الأمر إليه أخذ في تنفيذ ما رُسم له، وظهر عجزه وحده ومع حزبه، فأخذ بالتعاون مع الشيوعيين، فظهروا على الساحة ثانيةً، وأعادوا الكرة بالقيام بحركةٍ عندما وجدوا أنها أقوى من الأولى فخسروا الجولة مرةً أخرى، وأطاحت بهم وبرفيقهم سوكارنو، غير أنه مع الأسف قد ظهر، رجل آخر من فرقة سوكارنو الضالة نفسها وهي طائفة الأبنجان، وإن كان يختلف عنه بأنه يُعادي الشيوعية، ويسير في ركب الرأسمالية، وكلاهما واحد في موقفهما من الإسلام بل صديقان حميمان في هذا المجال، يتفقان في المخطط الواحد، ويتعاونان معاً، لما كان يُبدي ارتباطه بالصلاة ليسهل وصوله إلى القمة وربما هكذا أشاعت وسائل الإعلام التي تُعادي الإسلام كي يظهر على السطح، وقد كان ذلك، وتسلّم الأمر، ذلك هو سوهارتو.

ولما تمكّن سوهارتو وغدا صاحب الكلمة الأولى، وتسلّم بيده السلطة أظهر ما كان يُخفيه، وأبدى ما كان يستره، فجمع الأفراد من الاشتراكيين، والجماعات من العمال غير الملتزمين بعقيدتهم، وكل الفئات البعيدة عن الإسلام، وشكّل منها حزباً عدّه حزب الدولة، وأطلق عليه اسم الفئات العاملة «جولكار»، وتضمّ أمانات سّر مشتركة لمنظماتٍ عاملةٍ. ووُضعت هذه الفئة بمثابة عضوٍ في المجلس النيابي، وهم الذين يحقّ للحكومة ترشيحهم، وبالقرارات والتعليمات التي تصدر لمصلحتها، وبالمساعدات التي تُقدّمها، وبالتبنّي لها رسمياً.

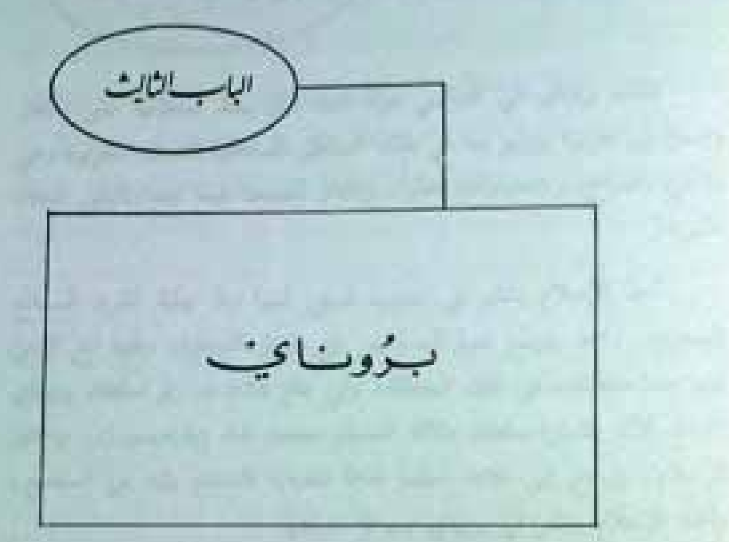
وقفت الحكومة موقفاً معادياً بصراحةٍ للإسلام، ومؤيّداً بوضوح للنصرانية وللإرساليات التنصيرية، إذ أصدرت تعليماتٍ تحول دون خروج الدعاة المسلمين إلى القرى وما دون ذلك من مناطق الريف والغابة، وقصرت عملهم على المدن والمراكز الحضارية الكبرى، على حين تركت المجال للنصارى كي يعملوا حيثما شاءوا وأمدتهم بوسائل الوصول إلى الغابة والجهات البعيدة كلها، ومن المعلوم أن المدن تضمّ الذين عندهم وعي بشكل عام أكثر من غيرهم، واختاروا عقيدتهم عن قناعةٍ ولا مجال للعمل معهم، على حين أن القبائل البدائية في الغابة ومناطق الريف ينقصهم الوعي، وهم إما وثنيون أي لا عقيدة لهم أو أنهم أصحاب دياناتٍ ولكنهم على جهلٍ بها، ولا تُشكّل شيئاً في حياتهم فيمكن التأثير عليهم وأخذهم إلى ديانةٍ أخرى، وإضافةً إلى ذلك فإنهم فقراء يسعون وراء حاجتهم فيمكن كسبهم إلى عقيدة من يقدّم لهم المساعدة المادية أو الدواء، والإرساليات النصرانية، واتحاد الكنائس يملكون هذا كله. . . ولهذا فقد نجحوا نوعاً ما في جهودهم، فضاعفوا من تلك الجهود، وزادوا من إمكاناتهم، وبذلوا من طاقاتهم، وتكاثرت إرسالياتهم وكان الغزو التنصيري الواسع في أندونيسيا.

ومع كل هذا فإن نجاح النصارى كان ضئيلاً في المدن والمراكز الحضارية، لأن الناس أكثر وعياً، ووجد المنصّرون، كما وجدت الحكومة

أن سكان أندونيسيا رغم فقرهم، وعدم معرفتهم، وقلّة وعيهم، فإنهم يتعاطفون مع كل شيءٍ يحمل اسم الإسلام، وينفرون من كل ما يحمل اسم النصرانية، ومن هنا كانت تحصل الأحزاب الإسلامية على تأييد العامة على حين لا تنال الأحزاب النصرانية أي عطفٍ من الشعب، ولا تحصل على أي تجاوبٍ، لذا أصدرت الحكومة الأندونيسية تعليماتٍ تقضي بعدم حمل أي حزبٍ أو تنظيمٍ أي اسمٍ أو شعارٍ يدلّ على عقيدةٍ معينةٍ أو ديانةٍ، حتى لا تكون هناك أيّة عصبياتٍ، أو إثارات طائفية. حسب زعم المسؤولين.

والواقع أن الأمر خطير جداً في أندونيسيا ويجب تداركه، فالهجمة الصليبية شرسة، وتآمر المسؤولين معها واضح رغم ادّعائهم الإسلام، أو إظهارهم الحياد، وأن حرية الأديان مصونة، والواقع أن المسلمين لا حرية لهم ولا حقّ لهم بالنسبة لأصحاب الديانات الأخرى مع أنهم الغالبية المطلقة.

ولاحظنا أن الصراعات الإقليمية، والعنصرية، والحزبية تحمل جميعها المعنى العقيدي، فالصراع بين الإسلام والنصرانية شديد في أندونيسيا، غير أنه صراع غير متكافئ، إذ تملك النصرانية الإمكانات الضخمة، والدعم الدولي، ومساعدة الحكومة، وتأييد كبار المسؤولين ممن ينتمي إلى الإسلام اسماً، ولا يملك الإسلام أي شيءٍ بل إن أتباعه لا يملكون الوعي ولا المعرفة، ولا المخططات المهيّأة ضدّهم، وهم هدف الصليبية العالمية، ومكان رمي سهام الفرقة الضالة الحاكمة «أبنجان»، والذين ارتبطت مصالحهم مع الدول الكبرى النصرانية.


الباب الثالث
بروناي

لمحة عن بروناي قبل إلغاء الخلافة

كانت بروناي في الماضي دولةً ذات شأنٍ يمتدّ سلطانها على مناطق واسعةٍ من جزيرة بورنيو بما في ذلك المناطق الساحلية لشمال الجزيرة وهي ولايتي (صباح) و(ساراواك) حالياً، واللتان أصبحتا فيما بعد ولايتين تتبعان ماليزيا.

أخذ الإسلام ينتشر في جنوب شرقي آسيا منذ نهاية القرن السابع الهجري، وأخذ يتوسّع نفوذ المسلمين عن طريق التجارة، وغدا مع الزمن لهم عدة سلطنات في تلك المنطقة، وفي عام ٨٢٨ هـ زار سلطان بروناي (أوانغ ألاك بتاتار) سلطان مالاقا المسلم محمد شاه (باراميسورا)، واعتنق الإسلام، ورجع إلى بلاده مسلماً فدعا شعبه، فاستمع إليه من استمع، وأخذ الإسلام ينتشر في بروناي بسرعةٍ متزايدةٍ.

وفي القرن العاشر الهجري كان نفوذ سلطنة بروناي قد وصل إلى الأوج حيث شمل أكثر أراضي جزيرة بورنيو كما شمل جزر صولو في جنوبي الفيليبين اليوم، وجزءاً من بقية الجزر الأخرى.

في هذا الوقت كان الاستعمار الصليبي الأوربي قد وصل إلى المنطقة، وأخذ يتدخّل في شؤونها، ويحتلّ أراضيها، وقد وصل المستعمرون الصليبيون الإسبان إلى بروناي عام ٩٢٧ هـ، وكان التجار المسلمون يجوبون سواحل جزر المنطقة كلها، ويقومون بأعمالٍ نشطةٍ،

وكانت تجارتهم رائجةً على نطاقٍ واسعٍ، ولم يكن الدعاة أقلَّ نشاطاً من التجار، بل إن التجار أنفسهم كانوا دعاة.

واحتلَّ الإسبان الجزر الشمالية مما يُعرف اليوم باسم الفيلبين، ودخلوا مدينة مانيلا، فتوقَّف نتيجة ذلك المدّ الإسلامي في تلك الجهات، وأخذ الصراع بين الإسبان النصارى في الشمال وبين المسلمين في الجزر الجنوبية يشتدُّ في محاولةٍ من الإسبان لمدِّ نفوذهم على الجزر الجنوبية وإخضاعها لسيطرتهم الصليبية، فكان سلطان بروناي يمدّ المسلمين، ويدعمهم بكل إمكاناته، فما كان من الحاكم الإسباني للجزر الشمالية إلا أن كتب إلى السلطان يطلب منه التوقُّف عن هذا الدعم، والامتناع عن إرسال دعاةٍ من قبله إلى الجزر الجنوبية وإلى أواسط جزيرة بورنيو بل وإلى قبول مُنصِّرين كاثوليك في جزيرة بورنيو، غير أن السلطان قد رفض هذا الطلب بحزمٍ، ونقل مقرَّه من بروناي إلى جزر صولو ليكون أقرب إلى الإسبان للمواجهة من باب التحدّي والرغبة بالمنازلة، ولم تستطع إسبانيا أن تقوم بردّة فعلٍ لضعفها آنذاك وعدم توفُّر الإمكانات لديها، وذلك عام ٩٨٧ هـ.

ونتيجة ضعف إسبانيا والبرتغال لسيطرتهم على أجزاء واسعةٍ لا إمكانية لهم بالسيطرة عليها بشكلٍ قويٍ لذا فقد تقدّمت دول صليبية أوربية أخرى لسدّ هذا الفراغ ودعم النصرانية بقوةٍ، هذا إضافةً إلى الصراع القائم بين هذه الدول في أوربا، ورغبةً من هذه الدول في منافسة إسبانيا والبرتغال للحصول على خيرات المستعمرات واستغلال موارد البلاد التي وصلت إليها هاتان الدولتان أو كنوعٍ من نقل الصراع إلى هذه المناطق وتتمة له.

دخلت هذا الصراع أو هذه المنافسة هولندا، وفرنسا، وانكلترا، وأسست كل منها شركةً للاستغلال واستثمار ما تضع يدها عليه. وفي النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري كانت شركة الهند الشرقية البريطانية بحاجةٍ إلى مركزٍ لتجارتها مع الصين. وكانت أول محاولةٍ لإقامة

هذا المركز في شمالي جزيرة بورنيو، وكان هذا الجزء يتبع سلطان (صولو)، وكان هذا السلطان قد وقع في أسر البريطانيين عندما استولوا على مدينة مانيلا، وقد أطلقوا سراحه، فتنازل لشركة الهند الشرقية البريطانية عن منطقةٍ في شمالي جزيرة بورنيو لتُقيم عليها مركزاً لتجارتها كفداء لفكاك أسره.

وكان الهولنديون كذلك قد أقاموا مراكز تجاريةً لهم في سلطنة بروناي منذ بداية القرن الحادي عشر الهجري، ثم اقتصرت هذه المراكز على (ساراواك) وأجزاء من بورنيو الشمالية.

وفي عام ١٢٥٩ هـ تدخّل المغامر البريطاني (جيمس بروك) في خلافٍ نشب بين نائب السلطان في بروني وبين الثوار الملايويين وملاك الأراضي فكافأه السلطان على جهوده وإمكانيته على تهدئة الوضع بأن عيّنه حاكماً على (ساراواك) عام ١٢٦٩ هـ.

وفي عام ١٢٦٤ هـ (١٨٤٧ م) دخل سلطان بروناي في اتفاقيةٍ مع بريطانيا لمقاومة القرصنة وتطوير العلاقات التجارية.

عيّن البريطانيون قنصلاً لهم لدى سلطان بروناي، وتنازل لهم السلطان عن مراكز في شمال شرقي جزيرة بورنيو نتيجةً للأعمال التي قاموا بها، كما تنازل سلطان (صولو) عن مراكز أخرى لهم عام ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ م)، ثم تأسست شركة (شمالي بورنيو) البريطانية عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م)، وأخذ نفوذ بريطانيا يتوسّع، ونفوذ سلطان بروناي يتقلّص حتى وصل إلى ما هي عليه الآن من ضيقٍ في المساحة، وضعفٍ في النفوذ، وأخيراً توطّدت سيطرة البريطانيين على جزيرة بورنيو كلها، وقُسّمت إلى أجزاء حسبما تقتضيه مصلحة بريطانيا الاستعمارية الصليبية.

وفي عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) وُضعت بروناي تحت الحماية البريطانية، وكذلك وضعت بورنيو الشمالية (صباح) و(ساراواك).

وفي عام ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦ م) وقّع البريطانيون اتفاقيةً مع سلطان بروناي قضت بوضع مقيمٍ بريطانيٍ في حاشية السلطان كمستشارٍ للأمور الإدارية، وانبثق نتيجة ذلك شكل حكومةٍ شملت مجلس شورى استشاري. ومنذ أن اتسع النفوذ البريطاني وبروناي مسرحاً لنشاط الإرساليات التنصيرية المدعومة بقوة المستعمر ومدّه بالإمكانات الضخمة.

الفصل الأول

بروناي من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُلغيت الخلافة الإسلامية في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م)، وبروناي محمية بريطانية، السلطان صورة رمزية، وأصحاب النفوذ هم البريطانيون، يستغلّون خيراتها، ويتصرّفون بشؤونها باسم الدفاع عنها، ويجعلون أرضها مرتعاً لإرسالياتهم التنصيرية.

احتلّ اليابانيون بروناي في الحرب العالمية الثانية في شهر ذي القعدة ١٣٦٠ هـ (كانون الأول ١٩٤١ م) ولكن لم تلبث اليابان أن انسحبت من بروناي كما انسحبت من غيرها إذ هُزمت في تلك الحرب، ولم يمض على بدء الاحتلال أربعة أعوام.

وفي عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) عيّن البريطانيون حاكم (ساراواك) مندوباً سامياً لبريطانيا في بروناي، واستمرّ هذا المنصب حتى ربيع الأول ١٣٧٩ هـ (أيلول ١٩٥٩ م) حيث دُوّن الدستور لبروناي، وقد أعلنه السلطان في ٢٧ ربيع الأول ١٣٧٩ هـ (٢٩ أيلول ١٩٥٩ م)، ونصّ على قيام مجلسٍ خاصٍ للسلطان، ومجلسٍ تنفيذي، وآخر تشريعي، وأُلغي عندها منصب المندوب السامي، وقامت في البلاد إدارة منفصلة بناءً على اتفاقيةٍ وُقّعت بين السلطنة والحكومة البريطانية.

وقام الاتحاد الماليزي ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م)، ولكن حكومة بروناي لم

تقرّر الدخول فيه، ثم اندلع تمرّد في بروناي، وبورنيو الشمالية (صباح)، وأجزاء من ساراواك في شهر رجب ١٣٨٢ هـ (كانون الأول ١٩٦٢ م) نشأه جيش التحرير في شمالي بورنيو، وقاده أحمد محمد الزهاري، والهدف منه معارضة الانضمام إلى الاتحاد الماليزي، وأعلن المتمرّدون عن قيام دولة «كاليمنتان الثورية»، غير أن التمرّد قد أخمد بعد عشرة أيامٍ من اندلاعه بمساعدة قواتٍ بريطانية حُملت من سنغافورة. وأُعلنت حالة الطوارئ في البلاد، وحظر نشاط حزب الشعب، ونفي أحمد محمد الزهاري إلى الملايو. وأخيراً عقد اتفاق ماليزيا بين كل من (اتحاد الملايو) و (سنغافورة) و (ساراواك) و (بورنيو الشمالية) وبين الحكومة البريطانية بتاريخ ١٧ صفر ١٣٨٣ هـ (٩ تموز ١٩٦٣ م)، وقد نصّ هذا الاتفاق على انتقال السيادة في (بورنيو الشمالية) التي حملت اسم (صباح)، و(ساراواك)، و(سنغافورة) من يد البريطانيين إلى حكومة ماليزيا بتاريخ ١١ ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (٣١ آب ١٩٦٣ م)، كما وضّح هذا الاتفاق العلاقات بين سنغافورة والاتحاد الجديد. وقرّر سلطان بروناي عدم الانضمام إلى هذا الاتحاد، كما عارضته الحكومتان الأندونيسية، والفليبينية. وهكذا بقيت سلطنة بروناي وحدها، منفصلةً عن اتحاد ماليزيا الذي يشمل الأراضي المحيطة بها، وبعيدة عن أندونيسيا التي تملك باقي أجزاء جزيرة بورنيو، وهي القسم الأعظم منها، والتي تعدّ دولة بروناي جزءاً صغيراً على سواحلها الشمالية لا يكاد يُعادل ٧٩٪ أي أقل من ١٪، ويملك اتحاد ماليزيا ما يقرب من ثلث الجزيرة، والباقي من نصيب أندونيسيا.

وطُبّق الدستور الذي أصدره السلطان منذ عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م)، ولكن بقيت الأحكام العرفية معمولاً بها بدءاً من حوادث التمرّد التي قامت في البلاد.

وعُدّل الدستور في ٤ رمضان ١٣٨٤ هـ (٦ كانون الثاني ١٩٦٥ م)

ليكون المجلس التشريعي عن طريق الانتخاب، فالمجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) يرأسه السلطان.

أما المجلس التشريعي فيضمّ واحداً وعشرين عضواً يُؤخذ عشرة منهم بالانتخاب، وخمسة بالتعيين، وستة يدخلون المجلس بحكم وظائفهم الرسمية. ومندوب السلطان ويُسمّى (منتري بيسار) أي الوزير الأكبر فيُمارس السلطة التنفيذية نيابةً عن السلطان، ويحضر جلسات المجلس التشريعي باسمه.

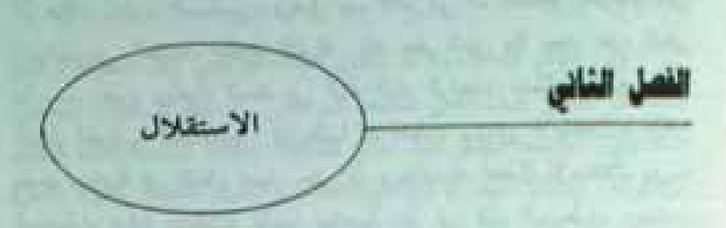
وفي ٢ رجب ١٣٨٧ هـ (٥ تشرين الأول ١٩٦٧ م) تنازل السلطان سيف الدين عمر علي الذي كان بيده الحكم منذ عام ١٣٦٩ هـ (١٩٥٠ م) عن السلطة إلى ابنه حسن البلقياح الذي لا يزيد عمره على الواحدة والعشرين سنةً، وتمّ تتويجه في ٧ جمادى الأولى ١٣٨٨ هـ (الأول من آب ١٩٦٨ م) باسم (معز الدين ودود الله)، وهو السلطان التاسع والعشرون.

وفي رمضان ١٣٩١ هـ (تشرين الثاني ١٩٧١ م) منحت بريطانيا الحكم الذاتي لسلطنة بروناي.

وفي ذي الحجة ١٣٩٥ هـ (كانون الأول ١٩٧٥ م) أصدر مجلس الأمم المتحدة قراراً دعا فيه بريطانيا بالانسحاب من بروناي، وعودة المنفيين السياسيين، وإجراء انتخابات عامة.

تمت مفاوضات بين سلطنة بروناي وبين بريطانيا عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م)، وأعقبها تأكيدات من أندونيسيا وماليزيا على احترام استقلال سلطنة بروناي، ووُقّعت اتفاقية بعد ذلك بين الطرفين في شهر صفر ١٣٩٩ هـ (كانون الثاني ١٨٧٩ م) قضت بأن تصبح بروناي دولة مستقلةً خلال خمس سنواتٍ، وفي ٢٨ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٨٤ م) أي حسب الوقت الذي نصّت عليه الاتفاقية أُعلن استقلال

دولة بروناي. وشغل السلطان حسن إضافةً إلى منصب السلطان رئاسة الوزراء، ووزارة المالية، والداخلية، وضمّ مجلس الوزراء ستةً آخرين بينهم والده السلطان السابق، وأخوان للسلطان حسن.



الفصل الثاني

الاستقلال

حصلت بروناي على الاستقلال في ٢٨ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٨٤ م)، غير أنها دولة صغيرة لا تستطيع الدفاع عن نفسها، وهي محطّ أنظار الكثير من الدول، وكل منها يريد السيطرة عليها لغناها بالنفط، وفي الوقت نفسه فهي بحاجةٍ إلى الكثير من البضائع من مختلف الصناعات إذ ليس لديها أية صناعةٍ، وإن إعطاء إنكلترا الاستقلال لها يبقيها بحاجةٍ إليها للدفاع عنها على الأقل وردّ الأطماع التي تتجه نحوها، فالاستقلال معناه اسمي أولاً، وهذه الغاية من تقسيمات الدول الاستعمارية الصليبية للدول الإسلامية ففي الوقت الذي تجد الدول تضمّ مساحاتٍ واسعةً، وفيها أعداد كبيرة من السكان، وتملك إمكانات ضخمة للدفاع عن نفسها بل وعن غيرها، وبإمكانها أيضاً اكتساح مناطق غيرها تجد بعض القطع من الأراضي الإسلامية أشبه بدمىً، وتُسمّى دولاً، إذ لا تشمل الواحدة منها سوى رقعةٍ صغيرةٍ لا تزيد أحياناً على مساحة مدينةٍ واحدةٍ، وربما لا تصل إلى مساحة بعض المدن، وسكان عددٍ منها قد لا يصل إلى عدد سكان مدينةٍ متوسطةٍ أو دون ذلك، وهذه ما تريده الدول الاستعمارية الصليبية إذ تبقى هذه الدويلات بحاجةٍ للدفاع عن نفسها، ولا تجد طلب ذلك إلا من الدول التي كانت تستعمرها، وأوصلت المسؤولين إلى السلطة. وإذا كانت هذه الدويلات غنيةً عاش أهلها في بحبوحةٍ ورفاهٍ

زائد، وربما أبطرتهم النعمة فأبعدتهم عن الفطرة فأسرفوا وبذّروا بشكلٍ لا يقبله العقل فكانوا مثلاً سيئاً عن المسلمين وهذا ما تدّعيه الدول الصليبية أن هؤلاء يُمثّلون المسلمين، ويصل بهم الأمر إلى أن يشمخوا بأنوفهم على إخوانهم في العقيدة، وتكون الفرقة. وقد يبطر الغني ولا يجد جاره الفقير ما يسدّ رمقه، ويكون الحقد في أبناء البلد الواحد، وهذا ما تسعى إليه الدول الصليبية المستعمرة. وبريطانيا قد أعطت بروناي الاستقلال، ولكن بقيت مسؤولةً عن الدفاع عنها. حتى أن بريطانيا قد أعطت الاستقلال وربما استعملت عبارة «منحت» كأنها صاحبة حقٍّ في هذه السيطرة، ومنحت الدولة الضعيفة استقلالها.

وعادت العلاقات فتحسّنت بين بروناي وبريطانيا بعد أن ساءت قليلاً عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م) عندما أسّست بروناي مؤسسةً ماليةً لإصدار أوراق النقد الخاص بها بعد أن كانت مرتبطةً بمؤسسةٍ بريطانيةٍ. فأظهرت بريطانيا غضبها من ذلك لأن بروناي أقدمت على هذا العمل دون علمها، وحتى لا تقوم بعد ذلك بأي عملٍ دون استشارة بريطانيا. ورجعت العلاقات إلى حالتها الطبيعية عندما وافقت الحكومة البريطانية على إبقاء أفواج من قواتها (جورقا) التي كانت متمركزةً في بروناي منذ عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م)، ويجب أن تبقى في بروناي بعد الاستقلال على حساب السلطنة لحماية حقول النفط والغاز. وكان هذا مجرد تهديدٍ من بريطانيا لبروناي حيث لم تؤكّد مصير هذه القوات بعد عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م) عندما تعود (هونغ كونغ) إلى الصين، وهي موقع القاعدة الرئيسية لهذه القوات.

وتطورت علاقات بروناي إلى شكلٍ جيدٍ مع دول جنوب شرقي آسيا، وخاصةً مع سنغافورة. وتمّت زيارات ملكية إلى تايلاند وأندونيسيا عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م)، وفي الوقت نفسه أُنشئت علاقات سياسية مع اليابان.

انضمّت بروناي إلى الأمم المتحدة، وإلى السوق الأوربية المشتركة،

ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة دول جنوب شرقي آسيا، وعُقد مؤتمر وزراء خارجيتها في عاصمة بروناي في شهر ذي الحجة من عام ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م).

وفي مطلع عام ١٤٠٧ هـ (أيلول ١٩٨٦ م) تُوفّي والد السلطان، وهو السلطان السابق سيف الدين محمد عمر علي. ووسّع السلطان المجلس التنفيذي، وأصبح يضمّ أحد عشر عضواً، وذلك عندما أعاد تنظيم الحكومة. وكذلك منح الأعيان أوراقاً تجاريةً كانت خاصةً بأفراد الأسرة الحاكمة.

وأظهرت بروناي رغبةً في إقامة علاقاتٍ وثيقةٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية، وانكلترا، وأندونيسيا، وماليزيا، وفي مطلع عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) دفع السلطان مساعدةً لثوار «الكونترا» في نيكاراغوا على حين كان الكونغرس الأمريكي قد حظر أي مساعدةٍ لهم، وقد اكتشف أمر ذلك لأن المساعدة قد أودعت بشكلٍ خاطئٍ في حساب بنك رجل الأعمال السويسري في شهر رجب من عام ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م).

وفي هذا الوقت بالذات رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) أبدت بروناي اهتمامها للانضمام إلى اتفاقية الدفاع للدول الخمس المرتبطة ببريطانيا، وهي: ماليزيا، وسنغافورة، وأستراليا، ونيوزيلاندا. وتحسّنت العلاقات مع ماليزيا بشكلٍ واضحٍ عندما عرضت ماليزيا في رجب ١٤٠٧ هـ مساعدة بروناي على إنشاء جيشٍ بقواتٍ احتياطيةٍ، وعندما زار رئيس الوزراء الماليزي بروناي للقيام بمحادثاتٍ. وفي مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) أعلن البلدان إمكانية إقامة تعاونٍ مستقبليٍ بإنتاج الأجهزة الدفاعية.

كما تحسّنت العلاقات مع أندونيسيا، وقد منح السلطان في مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) أندونيسيا قرضاً بمبلغ مائة مليون دولار دون

فائدة لإقامة مشروعاتٍ صناعيةٍ ومواصلاتٍ، وتُدفع على مدى خمسٍ وعشرين سنة.

وتوطدت العلاقات كذلك مع الفيليبين، وقامت رئيسة الفيليبين كورازين أكينو بزيارةٍ لبروناي في الأول من عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م)، وعرض السلطان مبدئياً المساهمة في المجموعة الدولية لتمويل خطط تطوير الاقتصاد الفيليبيني. وهكذا تحسّنت علاقات بروناي مع دول المنطقة المجاورة، والتي كانت تقف في وجه استقلال بروناي، وكلها تطمع في ضمّها إلى أراضيها لغناها، وما تحسّنت العلاقات أيضاً إلا بتقديم المساعدات أيضاً، وعرض المال.

ولم تقتصر أموال هذه الدولة المسلمة على الأمصار والبلدان المجاورة، وإنما كانت تستفيد منها بريطانيا أيضاً، حيث كانت تُسيطر عليها في الماضي، وتُدافع عنها في الوقت الحاضر، وترتبط معها بعلاقاتٍ وثيقةٍ. ففي ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) وقّعت بروناي مع بريطانيا اتفاقية تفاهمٍ لشراء طائراتٍ مُقاتلةٍ، وسفن دورياتٍ، ومعداتٍ عسكرية أخرى بما تُعادل قيمتها مائتين وخمسين مليون جنيه استرليني، والخبير المدقّق في هذه الصفقة يجد أن هذه المعدات ليست من الأسلحة المتطورة، وإنما على العكس من الأسلحة التي تريد بريطانيا أن تستغني عنها من قواتها إذ لم تعد مناسبةً، هكذا جرت عادة الدول الاستعمارية الصليبية فيما عُرف باسم تسليح الدول النامية، والأصل المسلمة منها.

وفي مطلع عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م) جرت مناورات مشتركة بين قواتٍ من بروناي وأخرى بريطانيةٍ.

وأُلغيت حالة الطوارئ بعد مرور ستٍ وعشرين سنةً على تطبيقها، وعقد السلطان العزم على إجراء انتخاباتٍ عامةٍ.

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

بروناي دولة صغيرة تبلغ مساحتها ٥٧٦٥ كيلومتراً مربعاً، ويُقدّر عدد سكانها حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م) بمائتين وثمانين ألفاً، وتكون الكثافة ما يقرب من ثمانين شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد. ويبلغ طول سواحلها مائة وستين كيلومتراً.

يعتمد اقتصادها على النفط والغاز الطبيعي، وتوجد خمس آبار في الداخل، وبئران على الساحل، ويُقدّر إنتاجها من النفط بسبعة ملايين طن، وما يقرب من (٧١٨,٠٠٠) طن من مشتقات النفط، أما الغاز الطبيعي فيُقدّر إنتاجها منه بـ(٨٦٥٤) متراً مكعباً. ويعمل في هذا الميدان ٥,٧٪ من اليد العاملة. ويُشكّل النفط والغاز ٩٢٪ من الدخل الوطني.

ويعمل ٥٪ من اليد العاملة في الزراعة، والغابة، وصيد الأسماك، وأشهر زراعتها الرز، والموز، والأناناس. ويُقدّر صيد السمك بـ(٢٦٥٢) طناً سنوياً، ويُقدّم ٦٥٪ من الاستهلاك المحلي، ويأتي هذا الصيد من مياه المحيط، والمياه العذبة الداخلية، ومن نهر بروناي الكبير، ولا شك أن معظمه من مياه المحيط الهادي. وتُقدّم الزراعة وما يتبعها ١,٣٪ فقط من إجمالي الدخل الوطني.

ويُعدّ دخل الفرد في بروناي من المعدلات المرتفعة إذ يصل إلى

(١٥٣٩٠) دولاراً أمريكياً سنوياً. وأكثر العمال من خارج بروناي إنما هم من ماليزيا، ومن ولاية ساراواك بشكلٍ خاص.

إن الدستور الذي أعلنه السلطان في ٢٧ ربيع الأول ١٣٧٩ هـ (٢٩ أيلول ١٩٥٩ م) قد أعطى السلطان السلطة التنفيذية المطلقة، ويُعاونه، ويعمل تحت استشارته أربعة مجالس، وهي: المجلس الديني، والشورى، ومجلس رئاسة الوزراء، ومجلس الوراثة. وعندما اندفع تمرّد رجب ١٣٨٢ هـ (كانون الأول ١٩٦٢ م) عُلّقت بعض أحكام الدستور، وكان الحكم يصدر بمرسوم ملكي.

المجلس الديني:

ويضمّ أعضاء يتمّ تعيينهم من قبل السلطان، ويعرض المجلس جميع المسائل الإسلامية التي تُعرض عليه على السلطان بصفته رئيساً للدين الإسلامي في بروناي.

مجلس رئاسة الوزراء:

ويرأسه السلطان، ومن اختصاصه النظر في جميع المسائل التنفيذية.

مجلس الشورى:

ويرأسه السلطان، ومن اختصاصه الإشارة على السلطان في المسائل التي تتعلّق بحقّ امتياز الرحمة الملكية، وتعديل الدستور، والترقية، ومنح ألقاب الشرف.

مجلس الوراثة:

ويخضع للدستور، ويُقرّر من يتولّى العرش فيما إذا دعت الحاجة إلى ذلك بغياب السلطان فجأة.

والدولة مقسّمة إلى أربع مناطق إدارية، وعلى كل منطقةٍ ضابط ملايوي مسؤول أمام رئيس الوزراء وأمام وزير الشؤون الداخلية.

الصراع العنصري:

يشكل أهل الملايو ٧١٪ من مجموع السكان، وإضافةً إليهم يعيش في بروناي أعداد من الصينيين يُشكّلون ١٩٪ من سكان البلاد، وهناك مجموعات أخرى من الفلبين، والأندونيسيين، والتايلانديين، واليابانيين، والأوربيين يُشكّلون جميعاً ١٠٪ من السكان، وبذا يكون التوزع على النحو الآتي:

المجموعة	العدد	النسبة
الملايو	١٩٨،٨٠٠	٧١٪
الصينيون	٥٣،٢٠٠	١٩٪
مجموعات أخرى	٢٨،٠٠٠	١٠٪
	٢٨٠،٠٠٠	١٠٠٪

ولما كانت أكثرية السكان يعودون إلى أصل الملايو لذلك لا نجد صراعاً عنصرياً قوياً، وخاصةً أن المجموعات الأخرى إنما تعود إلى أصول متعددةٍ وجنسياتٍ كثيرةٍ. ويمكن أن يقوم الصينيون فقط ببعض التمرّد، والحديث عن المشاركة بالسلطة غير أنهم ضعاف، وإن كانوا يتجمّعون بعضهم مع بعض.

وفي أيام السيطرة الإنكليزية كانت بريطانيا تتعهد الأقليات غير المسلمة كلها في محاولةٍ منها لإضعاف المسلمين والإقلال من شأنهم، وتقوية الآخرين عليهم، ومن ناحيةٍ ثانية في محاولةٍ لكسب هذه الأقليات إلى صفها كمرحلةٍ أولى ثم تُشجعهم إلى عقيدتها ما داموا على عقيدةٍ هشّةٍ لا تقوم على فكرٍ، ولا تنسجم مع أقلّ متطلبات الفطرة. وبهذه المعاملة فقد

سيطر الصينيون على قطاع التجارة الخاص في بروناي، ونشطوا نشاطاً واسعاً، فلما بدأت فكرة الاستقلال، وأعلن السلطان عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) أن بروناي ستصبح دولةً إسلاميةً مستقلةً بدأ الصينيون يتذمّرون، وأعلنوا أنهم أصبحوا مُهدّدين، وأنهم سيصبحون من غير ولاية لهم، أي أن بريطانيا كانت ولية أمرهم، فإن أكثرية السكان ملايويين، ويعرفون باسم «باميبوترا»، أي أولاد التربة، وأصبح الكلام يكثر من الغرباء من الصينيين، ومن تايلاند، ومن هونغ كونغ، ومن غيرهم أنهم سيُعاملون معاملةً غير عادلةٍ مع الملايويين، وهذا بدفعٍ وتحريضٍ من الصليبين في محاولةٍ لإبعاد شعار الإسلام على حين أن الصليبين وغيرهم من أهل الكتاب يعلمون علم اليقين أنهما عاشوا في ظلّ الإسلام في أمنٍ وسلام على مدة قرونٍ، على حين لم يجد المسلمون راحةً أبداً في بلادهم أنفسهم عندما سيطر عليها المستعمرون الصليبيون، هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى فإن رفع هذا الشعار الإسلامي ليس إلا اسماً، فلو كان حقيقةً لما ترك في البلد وثنيون أبداً على اختلاف ما يدينون من بوذيةٍ، أو كونفوشيةٍ، أو طوطميةٍ أو عبادةٍ للأرواح، فديار الإسلام هي التي يُطبق فيها المنهج الإسلامي، ولا يسكنها إلا المسلمون والذمّيون من أهل الكتاب النصارى واليهود، وما يلحقهم من المجوس. ومن عدا ذلك فعليه الرحيل أو اعتناق الإسلام أو إحدى ديانات أهل الكتاب، أو المجوسية.

ويتكلّم السكان اللغة الملايوية، وهي الرسمية والشعبية، وإن كانت المراسلات كافة لا تتمّ إلا باللغة الإنكليزية، والتي تعدّ شائعةً، كما أن الصينيين يُحافظون على لغتهم فيُعلّمونها في مدارسهم، ويتكلّمونها فيما بينهم وإن كانوا يعرفون الملايوية، ويفهم أكثرهم الإنكليزية، وكذا المجموعات الأخرى من بقية الجنسيات.

الصراع الحزبي:

تأخّر التنظيم في بروناي، وإن كان المسلمون من السكان ينظرون

إلى المستعمرين الصليبيين أنهم مختصون بالقوة التي يملكونها، ويعدّونهم أعداء، ويستعلون عليهم ما داموا أبناء البلاد، وأنهم على الدين الحق، وعلى أن النصرانية تقوم على عبادة مخلوقٍ، وإن كان عبداً من عباد الله الصالحين، وأحد أنبياء الله ورسله، فهم لا يختلفون عن الديانات التي يرون أهلها بجوارهم (عبدة الأرواح، والبوذيون، والكونفوشيون، والشنتويون، والهندوس) فكلهم يُقدّسون مخلوقات، وإن تباينت هذه المخلوقات بتكريمها من خالقها. والمسلمون أكثرية.

فلما أخذ التفكير بموضوع الاتحاد الماليزي خشي بعض المسلمين من الانضمام إليه، وهم يرون أن ماليزيا مرتبطة ببريطانيا بشكلٍ أوثق، وأن نسبة المسلمين فيها ضعيفة نسبياً لا تتجاوز ٥٥٪ فلم يرغب بعضهم بهذا الانضمام، وكانوا أقرب إلى أندونيسيا حيث غالبية السكان من المسلمين (٩١٪) من مجموع السكان، كما أن النشاط الإسلامي كان واسعاً، وحزب ماشومي نشطاً. فتجمّع بعض المسلمين وشكّلوا حزب الرايات البرنوي، وكذلك قام حزب الشعب الذي كان له دور فعّال، وقد عملا على مقاومة هذا الانضمام، وحدثت حركة التمرّد عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م)، ولكن أخمدت خلال عشرة أيام، ونفي أعضاء حزب الرايات البروني كلهم، ومُنع حزب الشعب من مزاولة النشاط.

وفي عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) تشكّل الحزب الوطني الديمقراطي البروني (B. N. D. P) وهيكله رجال الأعمال الذين لهم ولاء للسلطان، وركّزوا سياستهم تحت شعار الإسلام، وشكّلوا مجموعةً وطنيةً حرّةً، غير أن السلطان قد حرّم على موظفي الدولة من الانضمام لهذا الحزب، وهم يشكلون ٤٠٪ من اليد العاملة، وهذا ما قلّل من القاعدة التي يعتمد عليها، ومن مجال نشاطه، كما استبعد الحزب أيضاً من انضمام الصينيين إليه والجنسيات الأخرى غير الملايوية وبالتالي غير المسلمين، لذا بقي محدود العدد، ومع ذلك فقد ظهرت فيه تشعّبات بالآراء، واختلاف على الزعامة،

وتشكلت أجنحة، وحدث الشقاق، وفي عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م) نشأ حزب جديد، هو حزب بروناي الوطني المتحد.

لقي حزب بروناي الوطني المتحد موافقة السلطان، وركّز جهده على التعاون مع الحكومة، وانفتح على المسلمين وغير المسلمين، وبعد عامين من تأسيسه صدر أمر ملكي بحلّه وذلك في شهر جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م) بعد أن أعطى السلطان صفة رئاسة الحكومة فقط دون ذكر رئاسة الدولة، غير أن الحكومة اتهمته بالاتصال بمؤسساتٍ أجنبية، وألقت القبض على بعض قادته، ومنهم عبداللطيف حامد، وعبداللطيف شوشو، وألقتهم في السجن لغاية ١٤١٠ هـ (١٩٨٩ م).

وهناك جبهة استقلال الشعب، ولكن لم يعد لها دور أيضاً.

الصراع العقيدي:

يشكل المسلمون أكثرية السكان إذ تبلغ نسبتهم ٧٦٪ من مجموع أهل بروناي، ويلي ذلك أتباع الديانة البوذية، وتختلط البوذية بالكونفوشية عند كثيرٍ من الصينيين، وتبلغ أتباعها ١٦٪، وأصبحت نسبة النصارى ٤٪، ومثل ذلك نسبة عبدة الأرواح.

الجماعة	العدد	النسبة
المسلمون	٢١٢,٨٠٠	٧٦٪
البوذيون	٤٤,٨٠٠	١٦٪
النصارى	١١,٢٠٠	٤٪
عبدة الأرواح	١١,٢٠٠	٤٪
	٢٨٠,٠٠٠	١٠٠٪

لا يوجد تكافؤ في الأعداد كي يقع صراع بين أصحاب الديانات، غير أن قوة الاستعمار الصليبي قد أوجدت مجموعةً نصرانية أولاً وجعلتها تستطيع الصراع، والتغلّب بما يملك أهلها من السيطرة، والإمكانات الضخمة، واتخاذ أساليب المكر، والتخطيط السياسي.

ما أن انتشر الإسلام في تلك الربوع وعمّ حتى جاء الاستعمار الصليبي. لقد أتى النصارى بقوةٍ لم يكن المسلمون يملكونها. ووصل الصليبيون بمكرٍ وتخطيطٍ لم يكن المسلمون يعرفونهما. وجاء المستعمرون بدعمٍ من أوربا والصليبية العالمية، ولم يكن هناك من يدعم المسلمين في جنوب شرقي آسيا لأن أوضاع المسلمين العالمية في وضعٍ لا يُساعدهم على تقديم أي مساعدةٍ، وفي حالةٍ لا يعرفون معها شيئاً عن إخوانهم. وقدم النصارى وقد تمكّنت المبادىء عندهم، وترسّخت الأفكار لديهم، ولو أنها لا تنسجم مع الفطرة على حين كان المسلمون في بداية عهدهم بالإسلام لم يتعمّق في النفوس وخاصةً أنهم أقبلوا عليه وليس هناك من مرشدٍ واعٍ، ولغتهم غير لغة الإسلام ولكن قبلوه لأنه يتفق مع تطلّعاتهم، وينسجم مع الفطرة البشرية.

لقد جاء المستعمرون بحقدٍ صليبيٍ عارمٍ، ولم يلجؤوا إلى الإبادة خوفاً من تجمّع المسلمين فوراً، ونهوضهم نهضة رجلٍ واحدٍ، وإعلان الجهاد، وبالواقع أنهم جاءوا وفي نفوسهم خوف شديد من المسلمين حيث لهم وقائع معهم، ويعرفون حروبهم، وفي الوقت نفسه فقد طمعوا بتنصير هؤلاء لمعرفتهم بحداثة عهدهم بالإسلام غير أنهم لم يستطيعوا إحراز أي نجاحٍ يذكر في تنصير المسلمين رغم ما حشدوا له، وما ذلك إلا لأن الديانة النصرانية محرّفة عما نزلت عليه، فأصبحت لا تنسجم مع الفطرة البشرية، فلم يجد فيها الناس أي دافعٍ دينيٍ لاعتناقها، ولا أي مُشجّع لإرواء الجانب الروحي عند الإنسان السوي، فهي أشبه بطقوس الوثنية، وتتفق معها في عبادة المخلوقات، وتكريم القديسين، وتقديس الصور

و... ولكن إن لم ينجح المنصّرون في محاولاتهم الجادة والعنيفة لتنصير المسلمين لكنهم أحرزوا طرفاً من نجاح في كسب بعض العناصر الوثنية إلى عقيدتهم بالإغراءات.

ولما لم ينجح المنصّرون في مهمّتهم الأساسية، ولم يجدوا أملاً بالنجاح في المستقبل عندها عمدوا إلى محاولة إفساد المسلمين في سبيل إبعادهم عن عقيدتهم، كما أنهم اتخذوا المكر والوسائل الأخرى لإضعاف المسلمين وجعلهم بحاجةٍ إلى المنصّرين، وبحاجةٍ إلى أن يسعوا وراءهم، وراء حاجياتهم الأساسية.

قرّب المستعمرون الأقليّات غير الإسلامية، ورفعوها فوق المسلمين، وأعطوها المناصب، وفسحوا لها المجال بالنشاط، وقد لاحظنا أن الصراع المنصري كان يحمل في جنباته الصراع العقيدي.

وعمل المستعمرون الصليبيون على إفقار المسلمين بالاستيلاء على أملاكهم، وأخذ أموالهم، وإبعادهم عن المناصب فشعر المسلمون بالضعف وأحسّوا بالحاجة.

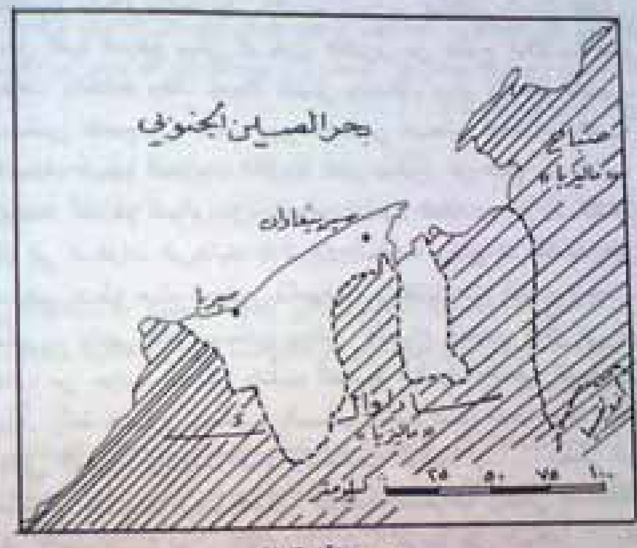
ولجأ الدخلاء إلى الحيلولة دون تعليم المسلمين بإغلاق المدارس الإسلامية، ومنع الكتاتيب من مزاولة نشاطها، ومنع الدروس في المساجد بادّعاءاتٍ لا أساس لها من الصحة، فانتشر الجهل بين المسلمين، وشعروا بالنقص المادي والعلمي عند الآخرين، وانتشرت مدارس الإرساليات النصرانية وامتنع المسلمون من الإقبال عليها في بداية الأمر، ثم أخذوا يتسلّلون إليها تدريجياً، فأدّت دورها بإفساد العقيدة، واستهوت الطريقة الغربية من سقط. ثم لجأ الدخلاء إلى طريقة الجنس وسخّروا بنات الجماعات الأخرى ودفعةً لبناتهم فأغرت الشهوة الكثير، وأضلّت من أضلّت.

وكانت السلطة بعيدةً عن هذا منصرفةً إلى تحقيق رغباتها وشهواتها،

فكانت الهزيمة النفسية لدى الشعب عامةً، وأخذ يلهث الساقطون من وراء التقليد وتأمين الرغبات وأهواء النفس، وهكذا نجح المستعمرون الصليبيون في تأدية دورهم.

وعندما استقلت البلاد أحسّ السلطان والمسؤولون بما حدث، ورأوا أن البلاد بحاجةٍ إلى الإعمار، والإعمار بحاجةٍ إلى سكانٍ أصحاب إمكاناتٍ، والبلاد يمكنها توفير ذلك بما لديها من إمكاناتٍ وثرواتٍ نفطيةٍ، ودخل الفرد المرتفع يمكن أن يُغري الكثيرين من خارج البلاد بالإقبال نحوها، واتخاذها وطناً، ومجالاً للعمل والنشاط، ورأى السلطان تشجيع المسلمين للقدوم إلى بلاده، وبين المسلمين أصحاب الإمكانات العلمية والعملية، وبينهم المشرّدون الكثيرون الذين يفتشون عن مكانٍ يأوون إليه، فاتجهت أنظارهم نحو بروناي، وأسرعوا يقدّمون الطلبات، غير أن التقديم كان إلى السفارات البريطانية، إذ لم تكن سفارات بروناي قد تكاملت حتى تستطيع تغطية هذه الخطوة. فأجهضت بريطانيا هذا المشروع بحقدٍ صليبي. وانتهى الأمر. وسكتت بروناي. فالصراع العقيدي يتمثّل في كلّ جانبٍ من جوانب الحياة. وتغلّبت الصليبية عالمياً، وضعف المسلمون دولياً، وأخذ النصارى يتحكّمون بالمسلمين تحت أسماء متعددة منها النظام الدولي الجديد، والديمقراطية، والمصلحة الوطنية و.... ويُفسّر كل اصطلاحٍ حسب ما تريده الصليبية فتُنتهك الديمقراطية وتُداس للمحافظة على النظام الديمقراطي، ويُفتك بالمسلمين حرصاً على السلام... والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

وهنا لا بدّ من أن نذكر قول الله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (البقرة: ١٢٠).



مصور رقم [١٣]

الخاتمة

إن منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة مُهمّة بالنسبة إلى المسلمين، وقد ركّزت النصرانية عليها اهتمامها الآن. ويبدو أن الاستعمار الصليبي سيلجأ في عملية التنصير الجديدة حسب المخطط الذي سار عليه في الاستعمار، إذ بدأ من هامش العالم الإسلامي، وأخذ يتقدّم تدريجياً حتى وصل إلى القلب على المدى البطيء، وخلال عدة قرون.

لقد وصل الاستعمار إلى قلب العالم الإسلامي إثر الحرب العالمية الأولى، وعمل عن طريق أعوانه على إلغاء الخلافة فانفرط عقد الجامعة الإسلامية، وإن كان ضعيفاً مهلهلاً من قبل، لكنه كان صورةً على الأفق، وله أثره النفسي والمعنوي، وقد زال الآن. وأخذ المستعمرون الصليبيون بعدها يُطبّقون سياستهم في إضعاف المسلمين، وإفقارهم، وتجهيلهم حتى أُصيب بعضهم بعقدة النقص، واتخذ الدخلاء طريقة الغزو الفكري، وإبعاد اللغة العربية عن العلم والتعليم، ومحاولة إدخال كلمات فيها لإمكانية تغييرها، ووضع اللغة الإنكليزية بجانبها في كل شيء للغرض نفسه، وأخيراً شعرت الدول الكبرى بهيمنتها التامة.

ويبدو أن المخطط التنصيري يسير على خطا المخطط الاستعماري وحسب مراحله، وقد بدأ بهامش العالم الإسلامي بشكلٍ مكثّف، وهذا ما نراه في أندونيسيا خاصةً ثم في بقية دول جنوب شرقي آسيا، وإن كان هذا لا يمنع من تمهيد في قلب العالم الإسلامي لتسهيل المهمّة في المستقبل

إذ تجد إبراز الصلبان في المسلسلات التلفزيونية وغيرها، وحتى وُجّهت الشركات والمؤسسات لهذا الجانب وربما لم تُوجّه وإنما بدافعٍ ذاتيٍ مما تحمل من الصليبية، فأصبح عدد من شركات إنتاج السيارات يضع الصليب بصورةٍ واضحةٍ من الخلف والأمام، وبشكلٍ بارزٍ ليتعوّد الناس على رؤيته، ولم يكن هذا من قبل. والمسلمون نيام يتركون الأمر لأعوان أعدائهم.

يجب على المسلمين أن ينتبهوا من رقدتهم، ويتعرّفوا على مجريات الأمور في واقعهم قبل أن يستفحل الأمر، فالوضع جد خطير، وهجمة الصليبية شرسة وقذرة، وقد ركّزت جهدها على جنوب شرقي آسيا دون إهمال بقية المناطق. ويجب نشر الوعي، والمعرفة، والتنبه على ما يقع.

والله ولي التوفيق. ولنضع نصب أعيننا قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ۗ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ (آل عمران: ٢٨).

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٢٨٣
الباب الأول: ماليزيا	٢٩١
لمحة عن ماليزيا قبل إلغاء الخلافة	٢٩٣
الفصل الأول: ماليزيا من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال	٣٠٩
الفصل الثاني: الاستقلال	٣٢٠
الفصل الثالث: الصراعات الداخلية	٣٣٦
الباب الثاني: أندونيسيا	٣٦٣
لمحة عن أندونيسيا قبل إلغاء الخلافة	٣٦٥
الفصل الأول: أندونيسيا من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال	٣٨٣
الفصل الثاني: الاستقلال	٣٩٤
الفصل الثالث: الصراعات الداخلية	٤٢٣
الباب الثالث: بروناي	٤٥٣
لمحة عن بروناي قبل إلغاء الخلافة	٤٥٥
الفصل الأول: بروناي من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال	٤٥٩
الفصل الثاني: الاستقلال	٤٦٣
الفصل الثالث: الصراعات الداخلية	٤٦٧
الخاتمة	٤٧٧
الفهرس	٤٧٩

